



وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية  
قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية

# التبيين

تأليف

قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي  
الفارابي الاتقاني الحنفي المتوفى سنة ٧٥٨ هـ  
(وهو شرح له على المنتخب في أصول المذهب لحسام الدين الأخسيكتي)

تحقيق ودراسة

د. صابر نصر مصطفى عثمان

الجزء الأول



وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية  
قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية

# التبيين

تأليف

قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي الفارابي الإتقاني

الحنفي المتوفى سنة ٧٥٨هـ

(وهو شرح له على المنتخب في أصول المذهب لحسام الدين الإخبيكتي)

تحقيق ودراسة

د. صابر نصر مصطفى عثمان

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وقل رب زدني علماً﴾



الفقهية شكلاً ومضموناً .

وإن الوزارة عازمة على المساهمة في إنقاذ تراثنا الإسلامي المجيد وإخراجه  
بصور تليق به أداءً للأمانة التي حملتها ورداً للجميل لأولئك الذين أفنوا  
حياتهم في سبيل شريعتنا الغراء ومحافظةً على هذا الرصيد للأجيال القادمة .

والله تعالى هو الموفق والهادي إلى سواء السبيل ، وهو المولى ونعم  
النصير .. والحمد لله رب العالمين .

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية  
قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية  
إدارة البحوث والموسوعات الإسلامية

## مقدمة المحقق

الحمد لله رب العالمين ، على نعمه التي لا تحصى ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد أشرف المرسلين ، وخاتم النبيين ، وحامل لواء الشرع والدين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد :

فلا يخفى على أي منصف باحث في العلوم الشرعية أن أصول الفقه - وهو : العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية - علم عظيم النفع ، جليل القدر ، خطير الشأن ، لكونه من العلوم الضرورية التي لا يستغني عنها المجتهد والمفتي ، وطالب العلم الذي يهم أن يعرف كيفية استنباط هذه الأحكام من أدلتها .

لذلك ، ولأسباب أخرى وجدت في أواخر القرن الثاني الهجري أقبل الفقهاء منذ ذلك الوقت على الكتابة والتأليف في هذا الفن ، ثم تتابعوا على ذلك ، وتسابقوا إليه في عهد التدوين بشكله الواسع الذي بدأ في القرن الرابع الهجري ، قدونوا قواعد هذا العلم ، وحرروها ، وأثبتوها بالبراهين في كتب خاصة بها بعد أن كانت موجودة ومستقرة في الأذهان فقط طيلة عهد الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين ، وبهذا الصنيع - المشكور - من الفقهاء نما علم الأصول ، وزادت المصنفات فيه حتى بلغت المئين خلال عهد التدوين بشكله الواسع ، بل وكثرت المصنفات في سائر العلوم أيضاً خلال ذلك العهد ، حيث نشطت حركة التأليف ، واتسعت دائرتها ، وتنوعت فيها المعارف والفنون <sup>(١)</sup> .

(١) راجع أصول الفقه للدكاترة زكي الدين شعيبان ، ومحمد حسن شايد ، ومحمد أنيس عباد ، وراجع مقدمة ابن خلدون ٣ / ١٠٣٠ .

وبدهي أن هذه المؤلفات وتلك تمثل مصنفات التراث التي لازال أكثرها  
مكدّساً في المكتبات القديمة، وأن حاجتنا الماسة إلى بعثه اليوم أصبحت ظاهرة  
كالشمس على نصف النهار ، وواضح أيضاً أنه لن يُبعث إلا إذا قام أرباب  
الشان والاختصاص بتحقيقه وإحكام فحصه ودراسته، لأن بعثه من مرقد،  
وإطلاقه من محبسه يحتاج إلى ذلك .

فقد كان نشر هذه المصنفات يعتمد في أغلب الأحوال على نسخ النساخ، إذ  
أن مهنة الطباعة لم تكن معروفة آنذاك، فاتجه كثير من الناس إلى اتخاذ مهنة  
النسخ حرفة لهم يزاولونها لتدوين العلم ونشره، ومع أن بعضهم كان من  
العلماء إلا أن الفريق الثاني منهم كانوا عاديين، وكان الفريق الثالث منهم  
يجيد فناً دون آخر، فحدث في جملة ما كتبه هذان الفريقان أخطاء تتمثل في  
بعض التحريفات ، وبعض التصحيقات، وسقط بعض العبارات، ونسبة بعض  
المؤلفات لغير أصحابها، لاشتراك المصنفات أو المؤلفين في الاسم أو في غيره مما  
يؤدي إلى الالتباس، فأبعدت هذه الأخطاء كثيراً من التراكيب عن إقادة  
مقصدها، ومنعتها من إصابة مرماها، مع أنها لم تكن عن عمد، ولم تكن  
تحريفات الفريقين من قبيل التحريفات القبيحة، إذ أن توفر تقوى الله عند  
هؤلاء النساخ قد عصمهم من قصد ذلك، ومن مباشرة التحريف الشنيع .

وهنا بان لكل ذي عينين أن ميسس حاجتنا اليوم إلى إخراج كتب التراث  
إلى النور، ونشرها بطريق الطباعة ، واحتياج نشرها إلى تمحيصها، وإلى إحلال  
الصواب محل ما بها من أخطاء قد جعلنا تحقيق هذه الكتب وإحكام فحصها  
في عصرنا فناً إسلامياً له قواعده وركائزه، ولا يقل في الأهمية عن كتابة  
المصنفات في هذا العصر إن لم يزد عليها في ذلك، ومن ثم صار هذا الفن ميداناً  
نزلت بساحته الأقلام، وتسبق إليه الجهابذة الأعلام، بل وتشجع على

خوض غماره مؤسسات عديدة في الدول الإسلامية لا سيما في دولة الكويت، لأن فيه إحياء لتراثنا الإسلامي، ومحافظة على إرثنا القومي من أن تقضي عليه الرطوبة وأسنان الأرض لو بقي في دُور الكتب القديمة دون تحقيق .

ويُعدُّ كتاب «التبيين» لقوام الدين الإتقاني الحنفي - المتوفى سنة ٧٥٨هـ - من كنوز هذا التراث الضخم، فهو شرح لكتاب «المنتخب في أصول المذهب» لحسام الدين محمد بن محمد بن عمر الإخسيكتي الحنفي المتوفى سنة ٦٤٤هـ، والمنتخب من المختصرات المتداولة المعتمدة، لذا جَدَّ الناس في تعلمه وتعليمه واستعجلوا إنجاز ذلك، فشرحه جمع كثير من الفقهاء والاصوليين ذوي المناقب الحسنة، منهم قوام الدين الإتقاني الذي شرحه في ربيع شبابه بكتابه السابق ذكره، ومنهم حسام الدين حسين بن علي السفناقي - المتوفى سنة ٧١١هـ - وسمى شرحه «الوافي» ، وشرحه أيضا عبدالعزيز بن أحمد البخاري - المتوفى سنة ٧٣٠هـ - وسمى شرحه «التحقيق» ، ولحافظ الدين النسف عبدالمه بن أحمد بن محمود عليه شرحان : أحدهما : مختصر نافع، والآخر مطوّل، فظهر بذلك أن «التبيين» أحد الكتب المعتمدة التي تناول بالشرح كتابا يُعد عمدة في أصول الفقه للحنفية (١) .

ثم إن قوة قوام الدين الإتقاني في الحجاج أضفت على تبينه هذا ثوبا جديدا، وجعلته مصنفاً فريداً، ومن ثم كان هذا الكتاب جديراً بأن يخرج إلى النور، ليتبوا مكانته بين كتب التراث .

وقد أقدمت مستعينا بالله تعالى - على إخراج وتحقيق ودراسة هذا الكتاب ، وجعلت ذلك أطروحة لنيل درجة الدكتوراه «العالمية» في أصول الفقه من كلية

(١) انظر كشف الظنون ٢ / ١٨٤٨ والفوائد البهية (ص ١٨٨) .

الشريعة والقانون بالقاهرة، وكان منهجي فيه على النحو التالي :

### أ- الدراسة :

وتشتمل على التعريف بالإمام قوام الدين الإتقاني، وبشيوخه في العلم، وبأقرانه، وتلاميذه، والمناصب التي أسندت إليه ، ونشاطه العلمي ، ومؤلفاته على وجه العموم، وكتابه « التبيين » على وجه الخصوص .

### ب- التحقيق :

ويتضمن تصحيح نص كتاب « التبيين » لقوام الدين أمير كاتب بن أمير ، وتحقيقه ، وإخراجه في شكل منسقي تنسيقاً يعين على فهم معانيه، وإدراك غوامضه، وذلك وفقاً للخطوات الآتية :

١ - تصحيح النص : بعد الاستقراء والتتبع لم أجد إلا نسختين من « التبيين » لأمير كاتب بن أمير . إحداهما بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٤٢ / أصول الفقه ، والثانية بها أيضاً تحت رقم ٣٠٢ / أصول فقه طلعت ، والنسخة الأولى عدد أوراقها ٢٦٢ ورقة، ومسطرتها ١٧ سطرًا ، وقد كتبها المغفور له محمد بن عبد الرحمن الديري الحنفي ، فنسخ بعضها من نسخة بخط المصنف ، والباقي من نسخة كُتبت من خط المصنف ، وكان فراغه منها يوم الأربعاء ، العشرين من شعبان سنة تسع وستين وثمانمائة هجرية ، كما جاء بخطه في آخرها ، وهو خط نسخ جميل واضح إلا في قليل من المواضع . والثانية عدد أوراقها ١٥١ ورقة ، مسطرتها ٢٥ سطرًا في حجم الربع ، مجهولة النسخ ، كُتبت بقلم معتاد من نسخة ثالثة للمؤلف كتبها في أطراف العراق سنة ٧٢٢ هـ ، وفيها تلويث وأكل أرضة ، وترقيع .

وقد قمتُ بتصوير النسخة الأولى، ونسختها، وراجعتها على النسخة الثانية.

فإذا وجدتُ سقطاً في إحداها استدركته، ودوتته من الأخرى، ثم نبهت إلى ذلك،  
وللاختصار رمزت إلى النسخة الأولى بالحرف (ك) وإلى النسخة الثانية  
بالحرف (ط) .

٢ - قرأتُ النص بتمهلٍ وتدبرٍ، وصححتُ ألفاظاً مخالفةً لقواعد الخط ، وبينت  
ألفاظاً غير واضحة .

٣ - ما ذكره كلا الناسخين مختصراً ، ورمزا إليه، ذكرته كاملاً ، وبيناً واضحاً ،  
حيث كانا يرمزان إلى عبارة (عليه الصلاة والسلام) بـ (عليه) وإلى (رضي الله  
عنه) بـ (رضيه) وإلى (رحمه الله) بـ (رحمه) .

٤ - قمت بتحقيق المسائل الأصولية، والفروع الفقهية التي وردت في هذا الكتاب .

٥ - حققت نسبة الأقوال إلى أصحابها، وذكرتُ دليلَ ما ترك المؤلف الاستدلال له ،  
ووضعتُ ما ذكره مختصراً .

٦ - بينتُ الفرق بين هذا الشرح وغيره من الشروح التي تيسرت لي على «المنتخب» .

٧ - قمت بترقيم الآيات القرآنية الكريمة ، وأشرتُ إلى أماكن وجودها في أهم التفاسير  
التي تُعنى بالغرض الذي ساقها المصنف من أجله ، وما ورد منها مخالفات  
لرسم المصحف لا أشير إلى كونه خطأ إلا بعد الرجوع إلى كتب القراءات، ثم أشير  
إلى ما يسفر عنه البحث .

٨ - خرجتُ الأحاديث النبوية التي استشهد بها المؤلف بنفس لفظها كل  
ما تمكنت منه، ونبهت على درجتها من الصحة والضعف وغير ذلك ، كما  
خرجتُ أقوال الصحابة والتابعين كلما تيسر لي ذلك .

٩ - ترجمتُ لكل رجل ذكره المصنف ترجمةً تُبين قدره ومنزلته، وسنة وفاته ،  
وأهم مؤلفاته - إن وجد - كما حققت ما اشتبه من الرجال الذين ذكرهم  
المصنف بألقابهم أو نسبته، وبينتُ مراد المصنف به في بعض المواضع، اللهم

إلا معقل من ريد فإنني لم أجده له ترجمة بعد البحث المصدي، وترحمت للطوائف، والعرق والكنب والبلدان التي ورد ذكرها في هذا المخطوط

١٠ - بينتُ مظاهر الأبيات الشعرية، والأمثال التي استعمل بها المؤلف وذلك قدر الإمكان

١١ - بينتُ معاني الألفاظ العربية الواردة في النص مستعيناً بكتب اللغة لمعتبرة

١٢ - جرحتُ الأقوال التي اقتبسها المصنف من الكتب الأخرى مستشهداً بها، وبأن عند وجود تلك الكتب، وإلا لحأت إلى غيرها من الموثوق به

١٣ - استنسخت النص بالرسم الميعارف عليه اليوم، لا عن ما جرى عليه الناسع من كتابة مثلاً الأئمة والعصحاء، وأوائل، وأمثالها بلفظ الأئمة، والفصحاء، وأوائل.

١٤ - عملت الفهارس الآتية

١ - فهرس الآيات القرآنية الكريمة      ب - فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

ج - فهرس أقوال الصحابة والتابعين      د - فهرس الأعلام

هـ - فهرس الأماكن      و - فهرس الطوائف والعرق

ز - فهرس الكتب      ح - فهرس الأشعار

ط - فهرس الأمثال      ي - فهرس الموضوعات

ك - مراجع تحقيق هذا الكتاب.

وبأمس بإحراج وتحقيق ودراسة هذا الكتاب أن يقدم عملاً، وبسبل جهداً ويستفزع وسعاً ندعو المولى - عز وجل - أن ينقله، ويعيد به، ويحقق أملاً علمياً طالما حرص عليه الباحثون

ولا يفوتني في هذا المقام أن أسجل جريل شكري ، وعظيم تقديري لورارة  
الأوقاف الموقرة بدولة الكويت العريضة على عنايتها بالمخطوطات من كنوز التراث،  
وذلك عن طريق قيامها بنشر هذه المخطوطات، وإخراجها إلى حير الوجود بعد  
تحقيقها، ومنها كتاب «التبيين» الذي شعلته أيضاً هذه العناية الكريمة

كما أدعو الله تعالى أن يشمل دولة الكويت وسائر الدول الإسلامية بعنايته  
ورعايته، ويحفظها من كل شر، ويصفي عليها السخاء والرخاء، ويديم على أهلها  
موقور الصحة والسعادة، وأن يرد على الشعب الكويتي أسراء عاجلاً غير آجل  
وأيضاً لن أسنُ بعد وفاة شبحي الأستاذ الدكتور جاد الرب رمضان جمعة يوم  
الأحد الموافق ١٨ / ٩ / ١٩٩٤م - أن أسأل الله سبحانه وتعالى أن يتعمده برحمته،  
ويسكه مسيح جنانه، لدله كل وقته، وجميع طاقته في إشرافه سمين عديدة على  
تحقيقي لهذا الكتاب .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين .

د . صابر نصر مصطفى عثمان

المدرس بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الكويت





القسم الدراسي



# الباب الأول

## في التعريف بقوام الدين أمير كاتب بن أمير

ويتضمن ثلاثة فصول :

الفصل الأول . في اسمه ولقبه وكنيته . وسبته . وبشأنه ودراساته .

الفصل الثاني : في شيوخه في العلم .

الفصل الثالث : في أقرانه ، وتلامذته .

## الفصل الأول

أ- اسمه ولقبه وكنيته ونسبته :

ذكرت معظم كتب التاريخ والاعلام أن اسمه أمير كاتب بن أمير عمر بن العميد أمير عاري وكنيته أبو حبيبة<sup>(١)</sup> . ولقبه قوام الدين ، وسبته الانتقاسي الفارابي<sup>(٢)</sup> ، لحقي<sup>(٣)</sup> ، واقتصر بعضها على اسمه واسم أبيه فقط<sup>(٤)</sup> ، ومنها ما سماه أمير كاتب بن عمر العميد<sup>(٥)</sup> ، وأطلق عليه البعض الرابع أمير كاتب العميد بن أمير عاري<sup>(٦)</sup> ، وسماه الحسيني في ديله ، والسيوطي في طبقات النحاة « لطف الله »<sup>(٧)</sup>

(١) وإنما كني بذلك لتحصنه في المذهب، وتعميمه له وتصاحبه الامام أبي حنيفة رحمه الله، واستلمح ذلك واضحاً جلياً من خلال كتابه موضوع البحث

(٢) وهذه النسبة إلى فاراب وهي ناحية وولاية وراء نهر سحجون، وانتقل اليه بسبب المنصب اليها ايضاً قصصه - في تحويم بلاد الترك، وبها معة وبأس - وخرج منها جماعة من الفضلاء ، منهم إسماعيل بن حماد الجوهري مصنف « الصحاح في اللغة » وحاله أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم صاحب « ديوان الأدب »، وغيرهما . انظر معجم البلدان ٦ / ٣٢٢ واسباب العرب للسمعاني الورقة ٤١٥

(٣) الدرر الكامنة ١ / ١١٤ والنجوم الزاهرة ١٠ / ٢٢٥ وراج التراجم (ص ٨) وبغية الوعاء (ص ٢٠١) وحسن المحاضرة ١ / ٢٦٨ وطبقات الفقهاء لمطاش عيسى (ص ١٢٤)

(٤) كشف الظنون ٢ / ١٨٤٩ (٥) الحواهر المصينة ص ١٨٧

(٦) الفوائد المبهمة (ص ٥) (٧) الدرر الكامنة ١ / ٤١٤ وشيرات الذهب ٦ / ١٨٥

هذا وقد جسم مصنفنا هذا الحلاف بأن ذكر اسم نفسه في هذا الكتاب مرتين أولاهما في مقدمته حيث قال يقول الشاب الكسير الفقير ابن العميد قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر العميد الاتقاني ، وثانيتهما في آخره وختامه فقال وبعد يقول الغني الفقير إلى الرحمن ، المشتاق إلى أهل الانتقام قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر العميد الاتقاني الح كما محده في ثانيا كتابه هذا يصف نفسه وأباه فقال يقول العميد بن العميد .

### ب - نشأته ودراساته :

ولد قوام الدين أمير كاتب باتقان - قصبة لنهر سيحون - ودت لينة السبب تاسع عشر شوال سنة ٦٨٥هـ على ذلك أجمع كتب التاريخ ، كما أجمعت على أنه توفي سنة ٧٥٨ .<sup>١</sup> يوم الحادي والعشرين من شوال وقيل حادي عشر منه يوم السبت<sup>٢</sup> . وشد عن هذا الأحماخ أبو الوليد محمد بن الشحنة المتوفى سنة ٨١٧هـ فقل في حوادث سنة ٧٥٣هـ من كتابه «روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر» فيها توفي الشيخ قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير عاري العارسي الاتقاني «الحنفي» أه بقل ذلك عنه أبو الحسينات اللكموي ، ثم أعقبه بأقوال غيره التي اتفقت على ما سبق ، وكأنني مه يهدف إلى تعقب هذا القول وإنط له وإن لم يصرح بذلك ، ويعم ما فعل ، فإن المصنف دخل مصر في المرة الثانية سنة ٧٥١هـ ، وانتقاه أميرها صر عتمش وأحمه ، وسمى له مدرسته (الصر عتمشية) - التي سبق الكلام عليها وجعله شيخها ، وكان الانتهاء من بدائها في حمادى الأولى سنة ٧٥٧هـ ، ويكر اسبيوطي في طبقات البحاة بقلاً عن العلامة بن حجر أنه قال - وقد ر أنه - أي قوام لدين الاتقاني - لم يعيش بعد ذلك - أي بعد بناء تلك المدرسة - سوى سنة وشيء

(١) الدرر الكامنة ١ / ٤١٤ والجوهر الرابع ١٠ / ٣٢٥ وشذرات الذهب ٦ / ١٨٥ وكشف الطبول ٢ / ١٨٤٩ والنوادر الذهبية (ص ٥٢) ونج الترحم (ص ١٨) ونبذة الوعاة (ص ٢٠١) وحسن الحاضرة ١ / ٢٦٨ وطبقات الفقهاء لطايش كبرى (ص ١٢٤) والإعلام ١ / ٣٥٥ .  
(٢) الدرر الكامنة ١ / ٤١٤ وشذرات الذهب ٦ / ١٨٥ ونج الترحم (ص ١٨) ونبذة الوعاة (ص ٢٠١)

أهـ قلت والعجب من أبي الوليد هذا ، فقد ذكر هذه المدرسة التي بنيت له ، ويؤرج  
لوفاته بما ذكر (١) .

هذا ودور رحمه الله بالصحراء خارج القاهرة (٢)

وكان محباً وشعوباً بالعلوم العربية والشرعية، فبرع فيها، وصنف وأجاد حتى  
أصبح من نبلاء عصره علماً ومنزلةً، ولم يكن نبوغه في هذه الفنون وليد الصدفة،  
ولأنه كان نتيجة جهد دائم ، وسهرٍ دائمٍ ، وتعلمٍ على أيدي المهرة من شيوخ زمانه،  
وكنت أود أن أعرض للقارئ رحلاته، وتنقلاته في سبيل تلقي المعارف المختلفة،  
ولكن مما أعاقني في هذا الحال أن ما استعرضته من تراجم المؤرخين كانت  
مختصرة عاية احتصار في هذه الراوية من حياته، واكتفت وقنعت بالإشارة  
الوحيدة العابرة، كقولهم (واشتهل ملاده، ومهر، وتقدم إلى أن شرح الاحسيكي)  
قاله ابن حجر وابن كثير وراد ابن حجر فقال وكان يكثر أكل الثوم النيء،  
والربحيل الأحصر، أخبرني بذلك الشيخ محب الدين بن الوحيدة (٣)

---

(١) الفوائد النبية (ص ٥١) وشرعت الذهب ٦ / ١٨٥ .

(٢) وبرت ابنه أمير غالب بن أمير كاتب الانقياس همام الدين، اشغل الليل ولم ينجب لم تحول إلى  
دمشق وولي قصاهما ، ويحكى أنه كان يتطهر بالفضور ، وكان شكلاً حسناً ، وكان لا يتصدي  
بأحكام، بل فوضها إلى العواب، وتحلى هو للهو ، ومات سنة ٧٨١هـ  
النجوم الزاهرة ١٠ / ٣٢٥ والقرن الكامنة ١ / ٤١٦ .

(٣) الدرر الكامنة ١ / ٤١٤ وشرعت الذهب ٦ / ١٨٥ ومغية الوعاة (ص ٢٠١)

## الفصل الثاني : شيوخه

عُثِرَ على شيخين للمصنف صرح هو بهما ، وبوصلت إلى أن له شيوخاً كثيرين  
لعدة أسباب ، فاما من صرح بهما هو والنُّور حور فهما

(١) برهان الدين الخريفغني .

(٢) حسام الدين السفناقي

وقد صرح رحمه الله بتلمذته للاول وأحده عنه في ديباجة كتابه « غاية البيان »  
شرح الهدية كما سنعرف في ترجمته ، وصرح بالشاس في فصل ابواب بالامر .  
وبحث حروف المعاني من كتابه موضع التحقيق . انتهى . فقال في ابوسع ابناني  
(كده قل صاحب الكافي في وقت قراءة صول فجر الاسلام عليه بديسابور)  
وصاحب ابناني هو السفناقي كما سبى في الكلام عليه

واما فولي سابه له شيوخاً غير هذين دلالة في مقدمتها أنه رحمه الله قال في  
بحث حروف المعاني عقب العبارة السابقة عن صاحب الكافي « ووقع سماعي عند  
غيره من الاساتذة « ويبي ، لك أن أي عاقل يدرك أن عالماً كقوام انديس - في الفقه  
والاصول والحديث واللغة و لتوحيد عل ما سيعرف - لا يمكن أن يكون تلميذاً  
لأستاذين فقط ، بل ولا يسمع الا بالقول سابه تلميذ بكثرة من لمشايخ تلقى عنهم  
علومه ومعارفه المتنوعه الامر الذي دفعني إلى طلب الرائدة ، واحمد الله أن عُثِرَ  
على ثابت وهو عز الدين البغدادي لسلي وابيك تعريفاً بكل من الثلاثة

(١) برهان الدين الخريفغني

هو حمد بن أسعد بن محمد الخريفغني الدجاري برهان الدين بفقته عليه  
المصنف وروى عنه « الهداه » ، قال في ديباجة مصنفه « غاية البيان » شرح الهداية

أخبرني سيدي وعليجي ، فقيه الفقهاء ، سيد العلماء ، منبع الرهد والتقوى ، معبر  
الفقه والفتوى ، صاحب الكرامات الطمية ، والمقامات السنية ، مفخر المسلمين ،  
برهان الأمة والدين أحمد بن أسعد بن محمد الخريفقي البحاري (١) الح

## (٢) حسام الدين السفناقي :

هو الحسين بن علي بن حجاج بن علي حسام الدين السفناقي ، فقيه حنفي  
أصولي نحوي حنلي ، وهو أول من شرح الهداية في الفقه الحنفي ، وسمى  
شرحه « النهاية » ، وهرغ منه سنة ٧٠٠ هـ ، وشرح « التمهيد في قواعد التوحيد »  
لأبي معين ميمون بن محمد النسفي المكحولي - ح ، و « الكافي » شرح أصول  
البريدوي ، وشرح منتخب « الاحسيكي » وسماه « الوافي » ، وشرح « المفصل »  
للمحشري في النحو وله تصنيف في الصرف سماه « النضاح » ، وأحد النحويين  
المجدوانى وغيره ودخل معاد ودرس بها بمشهد الامام أبي حنيفة ، كما قدم حلب  
ودمشق سنة ٧١٠ هـ واجتمع بقاضي القضاة ناصر الدين محمد بن عمر بن العديم  
وأجاز له جميع مروياته ومسموعاته ، وتلمذ عليه قوام الدين محمد بن محمد بن  
أحمد ابناكي صاحب « معراج الدراية شرح الهداية » ، والسيد جلال الدين  
ابكر لامي صاحب « الكفاية » ، وكذا مصنفا هذا وقد وهم من سماه الحسن ، كما  
وهم أيضاً من قال انه الصغاني توفي رحمه الله سنة ٧١١ هـ وقيل سنة ٧١٤ هـ ،  
وقيل سنة ٧١٠ هـ بحلب (٢) .

(١) بغوائد النوبة ص ١٥ و ٥١ و طبقات الفقهاء لطاش كبرى ص ١١٩ ، ١٢٤ و طبقات الحنفية لابن  
الحسائي الورقة ٣٦

(٢) بغوائد النوبة ص ٦٢ ومغية الوعاة ص ٢٣٥ وتاج المراجع ص ٢٥ و طبقات الفقهاء لطاش كبرى ص  
١١٦ والفصح المبني ١١٢ / ٢ وكشف الطبول ١٨٤٩ / ٢ و ٢٠٣٢ والفهرس التمهيد ص ١٨٥ ، ١٨٨  
والاعلام ٢ / ٢٦٨ ومعجم المؤلفين ٣ / ٣١٨



### (٣) عن الدين البغدادي النبلي :

هو الحسين بن أبي القاسم البغدادي النبلي الملقب بعز الدين، المعروف بقاضي قصاة المماليك ، الإمام المالكى العقبة القدوة الاصولي النحوي ابيصيب، شأ بالعراق، وأخذ علمه عن الأئمة الكبار ، وذاع صيته ، فقد كان عمدة في العلم والفتيا وانقضاء وأسوة في العمل والعدل والسخاء . أحد عنه العلم شهاب الدين بن عبد الرحمن بن عسكر البغدادي الإمام العلامة صاحب التصانيف المفيدة ، كما أحد عنه مصنفنا قوام الدين أبو حنيفة أمير كاتب وكان عز الدين شجاعاً في الحق لا يخاف فيه لومة لائم ، كما كان مهيباً شهماً ، وله التصانيف البديعة ، والمؤلفات الحسنة منها كتاب ابدية في العقبة ، ومختصر كتاب ابن الحلاب وبه اشتغل الناس ربما لحسن اختصاره وكتاب مسائل الخلاف، وكتاب الامهاد في اصول العقبة وتاليف في الطب والنسب بكسر النون المشددة، وإسكان الباء الموحدة من تحت سبعة إلى البيل من أعمال العراق توفي رحمه الله سنة ٧١٢هـ<sup>(١)</sup>

(١) شجرة النور الزكية ص ٢٠٣ والفتح المبي ٢ / ١١٥ .

## الفصل الثالث

### تلاميذه . المناصب التي تقلدها

المبحث الأول في أقرانه :

(١) شرف الدين الأرموي :

هو علي بن الحسين بن علي بن الحسين بن خلف بن محمد الحسيني الأرموي الملقب بشرف الدين ، المكنى بأبي الحسن نقيب الأشراف ، المعروف بأبي قاضي العسكر ، ولد سنة ٦٩١ هـ ، وسمع من حده فخر الدين الخليلي ، وابن الشحنة ، وغيرهما تفقه على مذهب الشافعي رضي الله عنه ، وقرأ العربية ، والأصول ، وأحاد كل ذلك ، وبرع واشتهر أمره ، وتفوق على أقرانه حتى عهد إليه بالتدريس بالمشهد الحسيني وغيره ، وكان معروفاً عند الأمراء بالأمانة والعظامة والأدب . فعهد إليه بحسبة القاهرة ، ووكالة بيت المال ، والترقيعات ، فقد كان يحسن الكتابة الأدبية ، والعبارة الصحيحة ، وولي قضاء الشافعية ، وكان من الأدكياء أشى عليه تاج الدين السبكي ، به من التصانيف شرح المعالم في أصول الفقه توفي رحمه الله سنة ٧٥٧ هـ<sup>١</sup> .

(٢) ابن الفصيح الهمداني :

هو أحمد بن علي بن أحمد الملقب بفخر الدين ، المكنى بأبي طالب ، المعروف بأبي الفصيح الهمداني الإمام الفقيه الحنفي الأصولي الحوي الكوفي البغدادي ، الجامع بين المعقول والمنقول ولد بالكوفة سنة ٦٨٠ هـ ، وتعلم على يد الحسن ابن عمامي صاحب النهاية ، وبرع في الفقه ، وأفتى ودرس ببغداد ودمشق ، وتولى التدريس بمشهد أبي حنيفة رماً طويلاً ، وانتهت إليه رئاسة المذهب ، وقرأ العربية

(١) الدرر الكامنة ٣ / ٤١ وطبقات الشافعية الكبرى ١ / ١٤٦ وشيرات الذهب ٦ / ١٨٣

بإستتصارية تفقه عليه عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان الدمشقي و صنف عدة تصانيف منها نظم الكر ، ونظم السراحيية في القرائن ونظم أسرار في أصول الفقه وتوفي رحمه الله بدمشق سنة ٧٥٥هـ ، ودفن بها <sup>(١)</sup>

### (٣) علاء الدين بن التركماني :

هو علي بن عثمان بن إبراهيم المارديسي ، المشهور بأبي التركماني ، الملقب بعلاء الدين الفقيه الحنفي الأصولي المحدث المفسر العرصي الرياضي الشاعر المؤرخ ، ولد بالقاهرة سنة ٦٨٢هـ وأحد من علمائها ومنهم الدمياطي ، وأبي الصواف وابن الصواف والحضار ، ومهر حتى ولي الإفتاء والتدريس وانقصاء وأحد عنه كثير من ائمة منهم صاحب الحواهر المصيبة عند القادر بن أبي الوفاء ، وولداه عند الله وعند العرير ، وكان حسن الخط يكتب لنفسه التصانيف

ومن مؤلفاته .

أ - الجوهر النقي في الرد على البهقي في الحديث

ب - وبهجة الأعاريف بما في القرآن من الغريب

ج - والمنتخب في الحديث .

د - والمؤتلف والمختلف .

هـ - وكتاب الضعفاء والمتروكين في الحديث .

و - ومختصر رسالة القشيري .

ز - ومختصر المحصل في الكلام .

ح - المعدن في أصول الفقه .

---

(١) العوائد بهية ص ٢٦ والفتح المنصور ١٧١ / ٢

ط - والكفاية مختصر الهداية .

ي - وشرح الهداية لم يكمل ، وإنما أكمله ولده قاضي القضاة كمال الدين عبد الله  
توفي رحمه الله بالقاهرة سنة ٧٥٠ هـ على الأرجح ، ودفن بها<sup>(١)</sup>

#### (٤) ناصر الدين القونوي :

هو محمد بن أحمد بن عبد العزيز الدمشقي مولداً ، القونوي نشأة ، الملقب  
بناصر الدين ، المعروف بـ ابن الزبوة ، العقبه الحنفي الأصولي المفسر المحدث النظار  
انتحوي اللغوي ولد سنة ٦٧٩ هـ ، وقرأ الهداية على الشيخ رضي الدين إبراهيم بن  
سليمان المعروف بالنطيفي ، وأجازه بالامتاء ، وقرأ الجامع الكبير على العلامة  
صدر الدين علي الحنفي ، وقدم القاهرة سنة ٧٥٩ هـ ، فأقام بها مدة ، وتلمذ عن  
يديه خلالها كثير من أهل العلم ، ثم انتقل إلى مكة وبقي بها حتى أتم الحج ، ثم رجع  
إلى الشام ، وأثناء هذه التنقلات كان يفتي ويدرس ويصنف ، مدرّس بالمدرسة  
المقدسية ، وحطّب بالجامع اليلعاوي ومن مؤلفاته

أ - قدس الأسرار في اختصار المنار في الأصول .

ب - والمواهب المكية في شرح الفرائض السراجية .

توفي رحمه الله سنة ٧٦٤ هـ بالشام<sup>(٢)</sup> .

#### (٥) قوام الدين الكاكي :

هو محمد بن محمد بن أحمد السجاري ، لقبه قوام الدين الكاكي ، كان فقيهاً  
أصولياً حنفياً ، تفقه على الإمام علاء الدين عبد العزيز البخاري وأحد عن حسام  
الدين السغناقي ، وقدم الكاكي إلى القاهرة فأقام بجامع المارديني ، وصار يفتي  
ويدرس ، فانتفع الناس به سيما أهل العلم ، ثم تحول إلى التأليف ، ومن كتبه

(١) الدرر الكامنة ٣ / ٨٤ والفوائد البهية ص ١٢٢ .

(٢) الدرر الكامنة ٣ / ٣٢٧ والفوائد البهية ص ١٥٦ والفتح للبي ٢ / ١٨٥

أ - معراج الدراية شرح الهداية في الفقه

ب - وعيون المذهب ، جمع فيه أقوال الأئمة الأربعة في الفقه

ج - وجامع الأسرار شرح المنار في الأصول -

توفي رحمه الله بالقاهرة سنة ٧٤٩هـ ودفن بها (١)

#### (٦) تقي الدين السبكي :

هو علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي. يكنى بأبي الحسن، ويلقب بتقي الدين. كان فقيهاً شامعياً مفسراً حافظاً أصولياً نحويًا لغوياً مقرئاً بلياً جدلياً. ولد سنة ٦٨٢هـ بسبك، وقرأ القراءات على التقي ابن الصائغ، وتلقى التفسير على العلم الوافي ، والفقه عن ابن الرفعة، وأحد الأصول عن العلاء الناجي، والحدود عن أبي حيان، وأحدث عن الشريف الدمياطي، والتصوف عن تاج الدين بن عطاء السكندري، ورجل في سبيل طلب العلم إلى الإسكندرية، وسمع من جماعة فيها، وفي دمشق والحرمين، ثم عاد إلى القاهرة بعد ذبوع سمعته، فقد عرف بالتميز في العلوم والفنون، وأخذ عنه الأئمة. وسمع منه الحافظ أبو الحجاج المزني، وأبو عبد الله الذهبي، وأبو محمد البرالي وغيرهم. وتولى قضاء الشام، واشتهر في قصبه بالعدالة والبراهة والبعة والحرءة. وتولى مشيخة دار الحديث الأشرفية والشامية والبرانية وغيرها.

له نحو ١٥٠ كتاباً وبدا قبل ما جاء بعد العراقي مثله وعده السيوطي من المجتهدين، ومن مؤلفاته

أ - تفسير القرآن.

ب - وشرح المنهاج في الفقه

ج - ونيل العلا في العطف بلا.

(١) الفوائد البهية ص ١٨٦

د- وشعاء السقام في زيارة خير الأنام

هـ- وشرح منهاج البصاوي في الأصول من أوله إلى قول البصاوي « الواجب أن تناول كل واحد فهو فرض عين »

و- والاقتصاص في الفرق بين الحصر والاقتصاص .

وتوفي رحمه الله بمصر سنة ٧٥٦هـ على الأرحح<sup>(١)</sup> ، وكان له مواقف مشهودة مع مصنفنا قوام الدين الاتقاني أمير كاتب من أمير كما سيأتي قريباً

### (٧) ابن قيم الجوزية :

هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الرعي الدمشقي يلقب بشعشع الدين، ويعرف بابن قيم الحورية مقيّة حنبليّ أصوئيّ محدثٌ بحويّ أدبٍ واعظٌ حطّيبٌ ولّد سنة ٦٩١هـ بدمشق ، ونشأ بها ، وسمع من القاضي سليمان ، وأبي بكر عبد الدائم والمصمم ، وابن الشيرازي ، وإسماعيل بن مكنوم قرأ العربية على أبي الفتح ، والمجد التونسي ، ودرس الفقه على المجد الحراسي . وتعلم الفرائض على أبيه أبي بكر ، وأخذ الأصول عن الصفي الهندي . وابن تيمية . وغلب عليه حب لابن تيمية عن غيره . ومن ثم لازمه وفنده في الكثير من أقواله وأحواله . وانتصر له . وهدد كتبه ، وبشر في الآفاق علمه نشأ من القيم شجاعاً في الحق واسعاً في المعرفة ، عالماً باحلاف ، ومداهب السلف ، فقد لارم الاشتغال بالعلم ليلاً ونهاراً وكان كثير الصلاة والتلاوة . حسن الخلق كثير التودد للناس . جم التواضع . لا يعرف الحسد أو الحقد إلى قلبه سيلاً ، وقد لقي مالاقاء شيخه ابن تيمية من اصطهادٍ وسبٍ وتعديبٍ لأنه كان حر الرأي . يعلن عما يعتقد دون أن يخشى أحداً ، فاعتقل مع شيخه ابن تيمية بالقلعة بعد أن أهرق . وطيف به محمولاً على جمل ، وأخرج عنه بعد

(١) بغية الوعاة ص ٣٤٢ والمعلقات السنية على الفوائد البهية ص ٤٤ والدرر الكامنة ٢ / ٦٣ ومطبوعات النشاعة الكبرى للسبكي ١ / ١٤٦ وشرف الذهب ٩ / ١٨٠ .

وفاة شيخه ثم حبس مرة أخرى لإنكاره شد الرحيل لزيارة قبر الحليل وتلاميذه في الكترة كمصنعاته، وأشهر تلك المؤلفات

١ - أعلام الموقعين عن رب العالمين في الأصول -

ب - حادي الأرواح إلى دار الأبرار -

ج - إغاثة اللهفان في مصائد الشيطان -

د - زاد المعاد في هدي خير العباد في الحديث -

هـ - شفاء العليل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، في التوحيد

و - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية في الفقه

ز - والتنبيه في أقسام القرآن وغيرها وكلها مطبوعة

توفي رحمه الله بدمشق سنة ٧٥١هـ، ودفن بمقبرة باب الصغير<sup>(١)</sup>

#### (٨) مهملح الدين القبريزي :

هو موسى بن محمد، وكنيته أبو الفتح، ولفقه مهملح الدين القبريزي لفقهاء الحنفية الأصولي المولود سنة ٦٦٩هـ - وأصله من تبريز - رحل إلى دمشق سنة ٧١٦هـ في سبيل العلم، وبغاطى منه خطأ وأهرا ثم عاد إلى بلاده ليبشر بدينهم ثم انتقل إلى دمشق ثانياً للاستزادة والإفادة، ثم عادرها إلى القاهرة لهذا الهدف أيضاً، فبرز في العلوم وصار علماً يُشار إليه بالبنان، ونوَّاعده الطلبة يستفيدون منه، ويدهلون من معين علمه الذي لا ينضب، وفي فترة إقامته بالقاهرة وضع شرحاً على سبع النظم لأناس أساءت في الأصول سماه الزهيق في شرح المذبح ثم شد رحاله إلى الحجاز، وحج البيت الحرام ونوحه إلى المدينة المنورة لزيارة مسجد رسول الله ﷺ، فتوفي أثناء الطريق بواد في بني سالم سنة ٧٣٦هـ، ودفن هناك<sup>(٢)</sup>

(١) الدرر الكامنة ٣ / ٤ وشذرات ذهب ٦ / ١٦٨ والنبذة والنبهة ١٤ / ٢٣٤

(٢) الدرر الكامنة ٤ / ٣٧٤ والفوائد النبوية ص ٢١٦ -

## (٩) تاج الدين بن التركماني :

هو أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى بن سليمان المارديني الأصل ، المعروف باسم التركماني الملقب بالقاضي تاج الدين فقيه حنفي أصولي نحوي أديب منطقي فلكي متكلم ولد بالقاهرة في ذي الحجة سنة ٦٨١ هـ ، وتفقه عن والده وعلى أحيه وكانا إمامين جليلين ، ولذا فهو سليل بيت العلم والفصل ، فاشتغل وجداً واجتهد في التحصيل والذاكرة ، ثم سمع من الدمياطي ، وابن الصواف ، وابن الحمار ، فتفوق في كثير من الفنون والمعارف . وأصبح مبرزاً في الفقه ، والأصولين والحديث والعربية والعروض . والمنطق . والهيئة ، واشتغل بالتدريس والإفتاء وأسدت إليه النيابة في القضاء ، فكان أتموها في النزاهة والإنصاف

به مصنفات في العلوم التي اشتهر بها منها تعليقه على المحصول للإمام محمد الدين الرازي ، وشرح على المنتخب للساجي ، وثلاثة تعاليق على الخلاصة في الفقه ، وشرح الجامع الكبير في الفقه وشرح الهداية فيه أيضاً ، وله مصنفات في الفرائض وشرح لمقرب لاس عصفور وغير ذلك توفي بالقاهرة سنة ٧٤٤ هـ . ومن تربية والده خارج باب النصر المارديني<sup>(١)</sup> .

هذا ، وقد عد بعض المؤرخين أمير كاتب بن أمير «قوام الدين الاتقاسي» صمم أبصقه اسحامية عشرة من فقهاء الاحناف وكان قد جرى على تقسيمهم إلى إحدى وعشرين طبقة ومن فقهاء هذه الطبقة قوام الدين الكاكي وعلاء الدين بن التركماني ومصلح الدين التبريري ، وتاج الدين بن التركماني<sup>(٢)</sup> . وقد تقسمت تراجمهم .



(١) بغية الوعاة ص ١٤٥ وشذرات الذهب ٦ / ١٤٠ والفوائد المبهية ص ٢٥

(٢) راجع كتاب «أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة» مخطوط بيد الكتب تحت رقم ٨٤٣ تاريخ



## المبحث الثاني : في تلامذته

بعد جهد جهيد ، وعوض في حضم كتب التاريخ لم أعثر على تلاميذ لقوام الدين الاتقاني عبر اثنين (١) خلال الدين الميلاسي (٢) محب الدين بن الوحيدة

وها هي ترجمة كل منهما

(١) جلال الدين الميلاسي :

هو جلال الدين بن أحمد بن يوسف اسير في الميلاسي الشهير بالتقاني أحد الفقه عن العلامة قوام الدين الكاكي، ثم قوام الدين الاتقاني أمير كاتب وأحد العربية عن الشيخ جمال الدين بن هشام ومن الشيخ شهاب الدين بن عقيل ، وسمع صحيح اسحاري أو بعضه عن شيخ الإسلام الإمام علاء الدين الزركاشي كان رحمه الله فقيهاً أصولياً بحوثاً بارعاً انصب بنفسه للإشغال والإفادة والفتوى مدة طويلة وطلب بتولي قضاء الحنفية فامتنع ، وولي تدريس الصرعنمشية والمدرسة السيفية وصنف في أصول الفقه وشرح المنار ، واجتصر التلويح في شرح لحامع الصحيح لعلاء الدين معلطي وله شرح مختصر على إيضاح ابن الحاجب ومختصر في ترجيح مذهب الإمام أبي حنيفة ، وتعليق على الردوي ولم يكملها ، وقطعة على مشرق الأنوار في الحديث ولم يكملها وقطعة على شرح التلخيص ولم يكملها ، ومصنوعة على الفقه جمع فيها ما بناسه في الفتوى في أربعة مجلدات ، ورسالة في ريادة الإيمان وبقصده ، ورسالة في عدم صحة الجمعة في مواضع من البلد ، ورسالة في السمنة ، وأخرى في الفرق بين الغرض العملي والواحد ، وتوفي بالقاهرة يوم الجمعة ثالث عشر من رجب سنة ثلاث وسبعين وسبع مائة هجرية ، وقيل سنة ٧٨٣ ثالث رجب ، وكان قدمها سنة ٧٥٠ هـ تقريباً<sup>(١)</sup>.

(١) طبقات الفقهاء لطاش كرى رايه ص ١٢٨ وشذرات الذهب ٦ ٣٢٧ والدرر الكامنة ١ ٥٤٥ والعقح المين ٢ / ٢١٦

## (٢) محب الدين بن الوحشية :

هو محمود بن علي بن إسماعيل بن يوسف التبريزي الفسوف نوي الملقب بمحب الدين المكسي ماضي الثناء ، الفقيه الشافعي الأصولي النحوي ولد بمصر سنة ٧١٩هـ ، وتوفي والده وهو صغير فاشتغل بالعلم ، وأخذ عن مشايخ عصره ومهم الأصفياء وأبو حيان ، والحلال الفرويني ، كما لزم قوام الدين الاتقاني وأحد عنه ، وجد واجتهد حتى صار إماماً فاضلاً ، وعالمًا دارعاً اعترف له معاصروه بالتفوق والدكاء قال الأسنوي كان محب الدين عالماً بالغة وأصوله ، فاضلاً في العربية ، متعبداً صحيح الدهن ، قليل الاحتياط بالناس انتفع به كثيرون ، وأسدت إليه الفتيا والتدريس ، وكان يعقد درسه بالشرعية وغيرها ، وتولى مشيخة لحاقبه الدوايرية ، شرع في التصنيف ولكن منيته عاجلته ، واشتهر من مصنعاته شرحه عن مختصر ابن الحاجب في الأصول ، وتصحيحه للحاوي الصغير ، وتولى رحمه الله سنة ٧٥٨هـ في ربيع الآخر <sup>(١)</sup>

هذا وما تحب الإشارة إليه أن قوام الدين الاتقاني أمني وقتاً طويلاً من حياته في التدريس أستاذاً وشيخاً في المدارس والجامعات والأمصار المختلفة كم سيجي . وانتفع به الطلبة بمصر وغيرها وهذا يعيد توافر أعداد كثيرة تلقوا النعم على يده ، ولد أكتفى المؤرخون والمترجمون للرجال بذكر الدور العلمية ، والبلاد التي اشتغل بها مدرسا ومعلماً معاً للتطويل ، وتلافياً للسأمة

(١) الدرر الناضرة ١ ، ١١٤ وشدرات الذهب ٦ / ١٨٥ وبعثة الوعاء ص ٢٠١ والفتح المبين ٢ ، ١٧٨

## الباب الثاني في نشاطه العلمي

ويتضمن سبعة فصول :

الأول : في قوام الدين الاتقاس وعلم الحديث

الثاني : في قوام الدين الاتقاس وعلم اللغة .

الثالث : في قوام الدين وعلم التوحيد .

الرابع : في قوام الدين وعلم الفقه .

الخامس : في قوام الدين وعلم الأصول

السادس : في مؤلفاته

السابع : في الكلام على التبیین بوجه خاص .

## الفصل الأول في قوام الدين وعلم الحديث

لغة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي وهذا يتوقف على معرفتها معرفةً كَثِيرَةً من الأحكام الشرعية ومن المعلوم أن ما روى عنه عليه السلام من أحاديث ليس على صفة واحدة ، ودرجه تأليه من حيث منه أو إسناده إذ فيه

المقواتر، والأحاد، والمرس، والموقسوف، والمتصل، والمنقطع، ومنه الصحيح والصغير والداسح والمنسوح، ومن المعروف أيضاً أن رواية سنن عنه ليسوا على درجة واحدة كذلك، فمنهم من له مذهب عقدي أو سناسي معين يمكن أن يؤثر في روايته، ومنهم من عرف واشتهر بالكتب والتدليس والوضع ومنهم من اشتهر بالصنع والافتان، ومنهم من دون ذلك، والفقيه وهو في موقف استبط الأحكام إن لم يجدها في كتاب الله تعالى سينقل بدوره إلى السنة المطهرة التي من شأنها وشأن روايتها ما تقدم.

لما كان ذلك كان من الضروري أن يكون الفقيه على ذكر ودراية ومعرفة تامة بكل ما يتصل بعلم الحديث بشقيه رواية ودراية، وذلك حتى يأتي حكمه باستخلص من الحديث سليماً، ومشيداً على قواعد رصينة ومن ثم لا يكون عرضة للإلغاء والنقض.

ومن هنا وجدنا قوام الدين أمير كانت بن أمير لا يعزب عن ذهنه هذا الأمر منذ جهده في دراسة كل ما يتعلق بالحديث وحصله ووعاه، وصار أسدياً في هذا المجال وبرع فيه، فقد تولى تدريس هذا الفن بدار الحديث الطاهرية بدمشق بعد وفاة الإمام الذهبي المشهور وبقي شاعلاً بهذا الكرسي خمس سنوات أو أكثر، بل وكان أحد المحدثين وأعارفين بأسماء الرجال، فقد حدث بالموطأ رواية محمد بن الحسن - لكن ببسائر ما روي جداً، وذاكره عمر الدين بن جماعة أن بيده وبين الزمخشري إثنين، فأنكر ذلك وقال أنا أس منك، وبني وبني أربعة أو خمسة وهذا - بالرغم من نزول الإسناد - كاف في اهتمامه بهذا العلم وطول باعه فيه، وأخذ بحصن وأجر منه، مما أهله لتدريسه، وتعليمه لغيره، وصير له تلاميذ في هذا الفن، وفصلاً عن ذلك سرى بصماته في هذا المجال وأصبحت من خلال كتاب «التبيين»

## الفصل الثاني

### في قوام الدين وعلم اللغة

من المعلوم أن اللغة العربية لها سماتها وخصائصها ، وقواعدها وصواباتها كما أن من التدهيات أن القرآن الكريم نزل بهذه اللغة ، وحاءت بها أسنة انظهرة أيضاً ، والعقبة وهو مصدر استنباط الأحكام سمحت في هذا أولاً ، ثم في هذه ثانياً ، لذا لم يكن من المستطاع أن يصب نفسه لوضع أحكام المسائل والأحداث من واقع القرآن والسنة أن يصيب الهدف بأن يأني حكمه المستخرج من أساسيهما وتركيبهما صائباً ومقبولاً إلا إذا كان متعماً بعلم اللغة العربية ، فالإلمام به هو لمقدمة التي توصل إلى النتيجة ، والمفتاح الذي يفرح باستعماله ما أعرق ، فيختار الباحث ابهى ، وينحرف إلى المعنى ، والسراج الذي يهتدى به والمواد الذي يوضح به طريق الوصول إلى الحكم الصائب ، ويجنبه التعتير والوقوع في مهاوي الأخطاء ، فكان على من يريد البحث في الشريعة الإسلامية وإمعان النظر فيها ، ودرك أسرارها والعوالم خلف دقائقها أن ييسج بمعرفة هذا العلم وضرره ، ويحيدها قبل أن يقدم على ما يريد

وقوام الدين أصوليّ فقه وكلا العلمين محتاج إلى هذه الفن والدراسة علمه ولذلك تعلمه وجمع بأصرفه ، وأيقنه وأجاده حتى شهد المؤرخون به بالبراعة في هذا العلم . ونسج فيه بأعساره وسلكه توصله إلى أشرف العبادات وأعلها ، وعظم الوسائل بقدر عظم العايات

هذا وسبغ الخ في كتابه الذي سأتناوله بالتحقيق كثيراً مما يتعلق بهذه الصناعة من سبل الألفاظ وحيلها ، وبيان معاني ومشتقات ومصادر وأعراب بعضها والاستشهاد على ذلك بأشعار ، أو بأقوال العلويين . وسأعرف عند الكلام

على مؤلفاته أن له مطبوعة في النحو ، وهذا عمل لم يعهده إلا من المهرة سيما في فن  
العروض أصف إلى ذلك أنه أنشد قصيدة شعرية مدح بها الأمير صر عتمش  
الاصري عندما سي له المدرسة الصر عتمشية - سابقة الذكر - فقد كان رحمه الله  
شعوباً بالادب ، مولعاً به ، فأصبح ملكة به ، وطبيعة من طبائعه ، وكل ذلك يشهد به  
شهادة صدق يتعوقه في لغة الضاد (١) .

## الفصل الثالث

### في قوام الدين وعلم التوحيد

بطراً لأن القرآن الكريم والسنة الشريفة هما المصدران الأولان في الشريعة  
الإسلامية ، فإن من يبحث فيهما لابد له أولاً من الإيمان بالله عز وجل ، وبسببه  
محمد ﷺ ، وكذلك من يستدل في مواضعه بشيء منهما وذلك أن الإيمان بالشيء  
وأنعمل به ، فرع الإيمان والتسليم بمصدره ، ومعرفة الله تعالى وصفاته ، والأسماء  
وما يحب لهم ويستحيل عليهم ، والسمعيات التي أحر بها الصادق المصدوق ﷺ .  
والأدلة عن التسليم بذلك كله هو محتويات من التوحيد أو الكلام ، وما كان لبعض  
الفرق الكلامية معتقدات ، ومذاهب تتعلق ببعض المسائل الأصولية كمسألة  
التحسين والتقصير ، وهل هما عقليان أو شرعيان ، وغيرها ، كان لزاماً على كل  
أصولي أن يكون مسلحاً بعلم التوحيد ، عارفاً به ، وذلك ليكون عاملاً بمبني أقوال  
مخالفيه من هذا الفن .

---

(١) الدرر الكامنة ١/ ٤١٤ والمحرم الزاهرة ١٠ / ٢٢٥ والفوائد البهية ص ٥٢ وبغية الوعاة  
ص ٢٠١

وقد تعلم قوام الدين هذا الفن بل وصنف فيه كما ستري في مؤلفاته ، ويعرض  
لمسائل منه في كتابه موضع البحث .

## الفصل الرابع في قوام الدين وعلم الفقه

بيئت فيما سبق مدى اهتمام قوام الدين الاتقاس بالعلوم الدعوية والدينية وهذا  
أقول : بما كان اهتمامه وعبأته بهذه العلوم نابعاً من رغبته في دراسة علمين كل  
مهما حد حصير ودراسته دراسة حادة موضوعية تحتاج إلى الإلمام بكل ما تقدم  
من علوم ، ومن أجل ذلك درسها قبل الدخول في هدفه الاسمي ، وعرضه السبيل ،  
وبذلك جرى نكور دراسته ، وحياربه لهما مبدئية على أسس ، وقائمة على دعائم قوية  
رسخته ، والفقه كمشق من هوايته ، وشطرنج من رغبته كان عبايته المثلى ، وصانته  
المشهود ، وبأل الصدارة ، وعظم الدرجة عنده من بين سائر العلوم ، وذلك أن  
الفقهاء آنذاك كانوا مصاصح الدنيا ومشاعل النور ، وحماة شريعة الله تعالى ، فهم  
الدين يميرون بالناس الخبيث من الطيب ويضعون الحدود العاصلة بين الحلال  
واحرام ويرشدون الناس في أمور معاشهم ومعادهم ويوضحون للمسلمين  
مآلهم وما غلبهم تحاه الحكام والحكومين ، ولولاهم لشاعت الفوضى وقسدت  
الأرض وعم الطلالم وقد اعرف الناس لهم بذلك ، فكم موهم وعظموهم ، ورفعوهم  
إلى الدرجات العلى الى لا يصلها أعظم الملوك قدراً ، واقربهم إلى انباس موده  
ومحبة

وما كان انفعه والفقهاء بهذه المثابة رأساً قوام الدين الاتقاسي يعمق في الفقه إلى أن

ووصل إلى قراره . و شاء الله أن يكون أحد أولئك الأعداء الذين طغت شهرتهم  
الآفاق، وسار بصيتهم الركبان بفضل ما منحوا من فكر ثاقب ، وبظري صائب في  
شئى الغنون الإسلامية .

و يشهد ببصماته في الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ما حبهه بن  
من آثار في هذا المجال ، و شاء الله أن تظل موجودة إلى اليوم ناطقةً بفصنه ، مُظهرةً  
لقدرة ، كاشفةً عن براعته في هذا العلم، وسادكر تلك الآثار مفصلةً في الفصل  
السادس إن شاء الله تعالى .

## الفصل الخامس في قوام الدين وعلم الأصول

قلت إن هم قوام الدين الاتقاسى ، وعايته كان التوصل إلى أن يصح فقيهاً  
وأصولياً ، وأقول هنا لما كان علم أصول الفقه هو مبنى الفقه ، وحدوره التي  
تعديه وتنميه، وساقه ابني يقف عليها . وينتصب من فوقها ، وتتفرع منه عصبوه،  
وتتشعب هروعه، لما كان ذلك كذلك كان أصول الفقه أقل ما يُقال فيه أنه ليس أدنى  
من الفقه في الأهمية البالغة ، والدرجة الرفيعة ، واحتياج الناس إليه سيما أئقهاء  
منهم في التوصل إلى حكم الحوادث ، وبيان الحلال من الحرام ، وعير ذلك مما هو  
صروري لاتصاله بشئون الحلق ديباً ودنيا ، فالفقيه وإن كانت وظيفته استخراج  
انحكم من الدليل التفصيلي ، إلا أن ذلك لا ينم له بعيداً عن علم الأصول، وإنما لابد  
له من الرجوع إلى الأصول ومعرفة لها ليأخذ القاعدة الأصولية ، ويجعلها مقدمة  
كبرى، ويحص الدليل التفصيلي مع موضوع تلك القاعدة مقدمةً صغرى ، ثم يهدف



المكرر في المقدماتين ، فيكون الباقي وهو شريحة الشكل الأول هو حكم الحادثة ، كما إذا أراد استخراج حكم البركاه مثلاً فإنه يقول آتوا الزكاة أمر ، وكل أمر للوجوب فينتج آتوا الزكاة للوجوب (١) .

ومن ثم رأينا قوام الدين الاتقاني يدرس هذا العلم على جهادة بلاده وأعلامهم كما تقدم ، ويجيده ويرع فيه حتى أصبح ممن يُشار إليهم بالنسب في هذا الفن ، وصنف فيه مصنفين شاء الله أن يبعثوا إلى الآن علامتين على عطائه الذي لم يتوقف طيبة حياته ، وسأوفيك بذكرهما في الفصل التالي إن شاء الله

## الفصل السادس في مؤلفات قوام الدين الاتقاني

ومما تقدم حدد أن قوام الدين الاتقاني أمير كاتب من أمير لم يكنف بما أسند إليه من ماصب ، ولم يقتنع بما تولاه من وظائف التدريس والإفتاء ، والفصاء والمبصرة والإطلاع ، وإنما امتد يداه إلى العلم فألف الكتب الحليلة ، وخط بيده المصنفات اعظمه في مختلف العلوم الإسلامية والعربية ، وبدأ ينطبق عليه قول القصب وغيره بخصوصه مشيداً به ورافعاً لمنزلته ، قال ابن حجر في برحمته للمصنف وقرأت بخط القبط هو فقيه فاضل صاحب فنون من العلم ، وله معرفة بالأدب والمعقور ، وقرأت بخط غيره وكان إماماً متعباً وعلامةً مباضراً وقال ابن كثير أشبهه ببلاده ومهر وتقدم إلى أن شرح الاحسيكتي ، ودرس وطر وطهرت فصائله أه

---

(١) الموحى في أصول الفقه ص ٩ .

صنف رحمه الله في النحو ، وعلم الكلام (التوحيد) والفقه ، وأصوله فترك  
انتاحاً علمياً رائعاً في هذه العنود ، وحلف مؤلفات أثرت مكتباتنا في تلك ابعاد .  
وما هي

أ - الألية المصنوعة وشرحها منظومة في ٢٩٢ بيتاً في النحو محصورة بمكتبة  
فلورنز بيطاليا تحت رقم ٢٩ وهي تدل على عمق معرفته بالنحو والأدب ،  
حيث لم يقتنع فيه بالكتابه بشراً ، وإنما خلق ، وارتفع إلى سماء الدوق انفي في  
هذا العلم ، منظم القواعد وشرحها ، ومما لا شك فيه أن العلوم الأخرى لا يدرت  
العالم طعمها إلا به .

ب - كدادات<sup>(١)</sup> البدع مخطوطة بمكتبة لين بولندا تحت رقم ٢٢٧ . وتناول فيها  
المصنف - كما يدل الاسم تكسير وطحس ودحص بدع الطوائف المختلفة من  
روافض ، ومشبهة ، وحوارج وحرية ، وقدرية ، ومعصية الح ، وأنه تناول  
أهمها ، وماطف منها وأشهر ، أو ما ترسب منها وتجمع وتراكم بالتقليد  
والإبصار ، وهذا العمل الحليل يشهد له باستقامة معتقده ، وعبرته لدسة ،  
وثورته على الباطل ، بالإضافة إلى سعة الاطلاع والإلمام بمعتقدات عصره  
وغيره .

ج - رسالة الشذاحات<sup>(٢)</sup> للمعتزلة في الرد على الرمخشري مخطوطة بمكتبة لين  
بولندا أيضاً تحت رقم ٢٨ - ٢٠ وتناول فيها - كما يدل الاسم - تكسير  
وتحطيم ودمج أقوال المعتزلة ومنهم الرمخشري ، سواء ما كان منها قوياً فيما  
يحيل إليهم أو ضعيفاً في أدلته وبراهينه ، تلك الأقوال التي تمسكوا بها بكل  
قوة ، ودافع عنها الرمحشري وغيره من أئمتهم بكل وسيلة

(١) الكدادات - جمع كددة بفتح ك ، وكعدة بصم لونه وفتح تاسمه وثالثه ، وكداية بضم أوله ، وهي ما  
يبقى أسفل القبر ، والكداية - بصم أوله أيضاً - القشة ، وكل من اللعينين محتفل بها ، ثم أن الكد بفتح  
الكاف وتشديد الدال المهملة ما يبق فيه كالهواو

(٢) الشذخ كاتبع الكسري في كل رطب ، ونقل يابس العاموس ١ / ٢٢٤ و ٢٨٤

وهذا المصنف كسابقه يدل بوضوح على أنه رحمه الله كان لايهاض الناطل وإنما كان يتعقبه، ويبحث عنه ثم يعمل فيه سبعة الفكري المتار ، فالمعتره إحدى الفرق الشهيرة بمسائلها وعقائدها الصرية الحدود ، رماهم فوام الدين الاتقاني وتهمهم في كتابه «التنبيه» بأنهم من أصحاب البدع لتفهم الصفات الإلهية ، وقوبهم بالبدع والنفيع العقليين وفي رؤية الباري سبحانه وتعالى ، وغير ذلك ونسبهم إلى البعطل ثم هو في مصنفه رسالة الشداحات للمعدرة في الرد على ابن محشري أصل علمه ، وشغل عقله وفكره بالرد على الرمخشري وكسر مبادئهم بكل ما أوتى من قوة عقلية .

قلت وكان المؤلف رحمه الله قد تعرض في كتابه موضوع البحث لبعض مسائل علم التوحيد ، ومن الآراء فيها - كالمسائل السابقة - وفي بعض الأحيان كان يكتفي بالتعليق الخفيف الموحس ، ثم يعد معرفة المسألة في علم الكلام قائلاً (وبما في يعرف في علم الكلام إن شاء الله تعالى) ففهمت من ذلك أن له تصنيفاً أو أكثر في هذا العلم ، وأحدث اقتش ، وأبحث في المطان المختلفة وبعد عباد وجدت وعثرت على المصنفين السابقين له في هذا العلم

د - الروضة اسمشقية في ترك رفع اليدين في الصلاة وعدم حوارها عند الخفية توجد منها نسخة خطية بمكتبة ليدن بولندا تحت رقم ١٨٢٩ وأخرى بمكتبة جامعة برنستون بالولايات المتحدة الأمريكية تحت رقم ١٧٢٢ وثالثة بمكتبة الاسكوريال .

ولبيان السبب الذي حدا به ، ودفعه إلى ما لفظها أقول سبق أن ذكرت أنه رحمه الله دخل دمشق مرتين وحدث في المرة الثانية أن صلى مع نائب السلطنة بسبع اليحياء في قرأ أي إمامه يرفع يده عند الركوع والرفع عنه ، فأعلم الاتقاني يلعباً أن صلاته ناطلة عن مذهب أبي حنيفة ، فبلغ ذلك القاضي بقي الدين السبكي فمصنف

رسالة في الرد عليه، فوقف عليها الاتقياس وجمع حرمه في تبين ما قال - وسماه بالروضة لشمسية - الخ - وأستدل ذلك عن مكحول النسفي أنه حكاه عن أبي حنيفة وباع في ذلك إلى أن أصعب إليه النائب يلعبا ، فلم يزل السبكي إلى أن بين بطلان كلامه ووهاه ، مرجع الأمير عنه كذا قل ابن حجر

ولسمع تصويراً لهذه الحادثة على قلم أمير كاتب الاتقياس نفسه في أول ذلك الجزء الذي ألفه - وقد عرفت اسمه - ما ذكر صاحب كشف الظنون، فقد جاء بأوله بعد حمد الله لما قدمت بلاد الشام سنة ٧٤٧ هـ ، وحلت دمشق في الليلة السابعة والعشرين من رمضان ، والناس يجتمعون لصلاة امعرب ، فصلبني ، ورفع الإمام يديه في اركوع والرفع ، فأعدتُ صلاتي ، وقلت له أنت مالكي أم شافعي ؟ فقال أنا شافعي فقلت له ما كان يضرب لوم ترفع يديك في الصلاة ، ولا تفسد صلاة من هو على غير مذهبت فلما رفعتُ فسدتُ صلاتنا أما كان الأولى أن لا ترفع حتى تكون صلاتك جائزة بالاتفاق ، ولا تفسد صلاة من هو على غير مذهبك ؟ ولأما بعض من كان على مذهبنا ، فما أجاب بطائيل ، وحسباً عن سقوط خدمته قال لا تفسد الصلاة ، ولم يرد عن أبي حنيفة فيه شيء

فقلنا روى ذلك عن مكحول النسفي ، فطاب الجدار إلى أن صنف رسالة أهـ

أقول وهذه مسألة خلافية بين الحنفية والشافعية ، وأرى أن لأحاديث الصحيحة قد حسمتها ، وبينت وجبة الحق فيها مما لا يبقى معه مجال للرأي ، وأروايات امرسة انتي لم تصح عن صاحب المذهب الحنفي رحمه الله ، فالأخبار الواردة في صفة صلاته ﷺ قد بلغت حد اتواتر باكيقتين - الرفع وعدمه - فالقول بطلان الصلاة لايهما قولُ مردود على صاحبه ، وليس به سند من اشرع أو العقل السديد وكذا اصنف رحمه الله وتجاوز له عن ذلك يريد من الإمام بدمشق أن يترك مذهبه في رفع خروجاً من الخلاف حتى ولو كان ضعيفاً، فإن ذلك عند

الأحناف يعد من باب الاستحسان والاستحباب ، لكن لا حثم الجبل ، وأخذت  
 المسألة أهمية عند النائب يلغا ، تورط في التعصب برواية مرسلة في المذهب عن أبي  
 حنيفة رحمه الله ، وعاته ورود لأخبار السيمية بالهيتتين عن الشارع ، وسي قول  
 الإمام أبي حنيفة إذا صح الحديث فهو مذهبي ، وإلا فصر به عرض الحائط  
 وقد استدل المصنف على مذهبا في هذه المسألة أيضا بأن عبد الله بن عمر رضي الله  
 عنهما الذي روى الرقع قد عمل بحلافه كرواه عنه مجاهد ، وعمل الراوي  
 بحلاف ما روى عن النبي ﷺ أمارّة ودليل يسح ما رواه كما سيأتي في « التبيين »  
 إن شاء الله لكن يرد ذلك ما غيره روى لرفع ولم يحافه ، وكان يتأتى ذلك لو  
 نعد وعموما فمقاصد التعصب لا تعد وانتشر له دنوب وحصا لا يعد

هـ - رسالة في عدم صحة الجمعة في موضعين من مصر

و - غية البيار ونادرة الأقران في أحر الزمان وهي شرح عن إهداية مشهورة في  
 فقه الأحناف والتي عكف كثيرون من الرواد على شرحها وتذليلها فحقا قوام  
 الدين الاتقاني بحوهم في شرح نفيس مطول أتقن فيه كما قال صاحب الجواهر  
 المصنفة ، وقار ابن حجر هو شرح حافر أه سمعه بما ذكر ويقع في عشرين  
 مجلدا ، ويوجد منه عدة أحزاء مخطوطة بدار الكتب المصرية بعضها بخط  
 المصنف الجزء الأول تحت رقم ٢٨٢ وأكمل من نسخه أخرى تحت رقم ٢٨٠  
 والجزء الثاني تحت ٢٨٢ والثالث تحت رقم ٢٨١ وأكمل من نسخة أخرى  
 تحت رقم ٦١٩ والرابع تحت رقم ٤٧ وإسابع ولتاسع ، ولعاشر ، والثاني  
 عشر والثالث عشر ، وإسابع عشر تحت رقم ٢٧٩ فقه حفي ، ويوجد منه  
 مكتبة الأزهر الجزء الثالث تحت رقم ٢٧٤ والجزء الثاني تحت رقم ١٢٥٩  
 كما توجد بها نسخة كاملة لهذا الشرح في ست مجلدات تحت رقم ١٤٨٦ فقه  
 حفي ويوجد هذا الشرح أيضا بمكتبة برلين بألمانيا تحت رقم ٤٤٩٢

قلت وقد ذكر المصنف في ديبحة هذا الشرح أنه ما فرغ من حجة الإسلام

بقافلة لعراق من مدينة السلام سنة ٧٢٠هـ، ووصل إلى ديار مصر في المحرم سنة ٧٢١هـ. سألوه أن يشرح كتاب الهداية، فشرح فيه حين جاور الثلاثين بعقد البنصر مع رفع الوسطى والحنصر، وأنه يروي كتاب الهداية من خمس طرق، أحدها عن شيخه. الذي وصفه بأعظم الدعوت كما سبق. وأستأذه برهان الحق والدين أحمد ابن أسعد آخر يعني البخاري، وهو عن شيوخه العلامةين حميد الدين الصرير علي ابن محمد ارامشي الحاربي، وحافظ الدين الكبير محمد بن محمد بن نصر البخاري وهما عن شيخهما العلامة المتقن شمس الأئمة محمد بن عبد الستار بن محمد العمادي الكردي، وهو عن صاحب الهداية

ر - الشامل - وهو شرح مطول له أيضا على كمر الوصول إلى معرفة الأصول فخر الإسلام البردوي (أبي العسر) المشهور بأصول البردوي، والذي شرحه جماعة من الأفاضل، وانكبوا على تعلمه وتعليمه، فأدلى مصنفنا رحمه الله دلوه في ذلك أيضا فقد كان - كما سيظهر لك من التبيين - مولعاً بفخر الإسلام البردوي، محترماً لأرائه، ولذا درس كتابه هذا على كبار عصره، ومنهم السفناقي - كما سبق - ثم شرحه وسماه «الشامل»، لكنه مات رحمه الله قبل أن يكمله، وشاء الله تعالى أن يبقى هذا الشرح بديار المسلمين، ويحفظه من أيدي الأعداء، فمنه عدة أجزاء مدار الكتب المصرية - الجزء الثالث ٥٧ ورقة، والجزء الرابع ٢٤٨ ورقة، والجزء الخامس ٢٧٢ ورقة، والسادس ٢٤٧ ورقة، والسابع ٢٤١ ورقة، والثامن ٢٢٨ ورقة، والتاسع ٢٥٢ ورقة، وكلها تحت رقم ٢٠٨ أصول فقه، والعاشر ١٢٢ ورقة تحت رقم ٢٠٩ أصول فقه، وأدعو الله حل وعلا أن يهيئ له من يحرقه من الظلمات إلى النور

ح - الرسالة العلية - وهي غير موحدة، وإنما يوجد شرحها للإمام علاء الدين علي السيواسي الملطي مخطوطاً بمكتبة لينن بهولندا، ولا أندري مضمونها والعن الذي تناولته، وألفها فيه

ط التبيين (١) هو الكتاب الذي حققته، وقد علمت أنه شرح له على المنتخب في أصول المذهب لحسام الدين محمد بن محمد بن عمر الأحسيكي الحنفي المتوفى سنة ٦٤٤ هـ. وسأوفيك بترجمة الأحسيكي هذا عندما يذكره قوام الدين في مطلع هذا الكتاب، ثم إن كتاب التبيين أول مصنفات قوام الدين الاتقاني وأعد الفصل الآتي للكلام عليه، وذلك لتكون القارئ على علم بما اكتتفه هذا الكتاب بين دفتيه من مادة علمية غزيرة.

## الفصل الرابع في الكلام على التبيين بوجه خاص

ويتضمن بيان ما احتوى عليه هذا الكتاب.

اعترم قوام الدين الاتقاني تأليفه، وابتدأ تصنيفه وسنه ما بين عشرين وثلاثين كما جاء على نسائه في مقدمته، ولما كانت ولادته سنة ٦٨٥ هـ فإن شتعاله بذلك يكون في الفترة ما بين سنة ٧٠٥ هـ، وبين سنة ٧١٥ هـ وانتهى منه بنسبة<sup>(٢)</sup>

(١) الدرر الكامنة ١/ ٤٩٤ وحسن المحاضرة ١/ ٢٦٨ ومعية الوعاة ص ٣٠١ والنجوم الزاهرة ١٠/ ٣٢٥ وراجع الراحم ص ١٨ والخواهر المصنفة ص ١٨٧ وشذرات الذهب ٦/ ١٨٥ والفهرس النعماني ص ١٧٩، ١٨١، ١٦٢، ١٦٤ وطبقات الفقهاء بطاش كبرى ص ١٢٤ وكشف الظنون ٢/ ١٨٤٨ والفوائد البهية ص ٥٠ والإعلام ١/ ٣٥٥ وتاريخ الأدب العسري بكارت وروكلمان الأصم ٢/ ١١، ٧٩ والمحقق ٢/ ٨٧-٨٨.

(٢) يسر بالنظم ثم النكسور وفتح الباء الآخر د وراء أعظم مدينة بحور سنان، وهذا الاسم تعريب شوشر، واصله شوش، ومعناه الحسن والطيب واللطيف وشوشر معناه معني أفعل أي أطيب وأحسن، وبقتل أعظم أنهار حورستان، ومها قبر البراء بن مالك رضي الله عنه، فسحت في عهد عمر من الجحظن، عن يد أبي موسى الأسعري رضي الله عنهما، وينسب إليها جماعة من الصوفاة والمحدثين انظر أنساب العرب للسمعاني الورقة ١٠٦ ومعجم البلدان ٢/ ٣٨٦.

حامداً ومصلياً وهو على جناح سفر الحجار سنة ٧١٦هـ كما صرح به في آخره ،  
وقد جمع في هذا الكتاب - تنعاً للمنتخب اشروح - من مسائل الأصول ، والفروع  
الفقهية المتعلقة بها ما فيه غناء لكل طالب ، وكفاية لكل راعب ، فحاء كتابه هذا  
راخراً بما يدر على تمكن مؤلعه في شتى الفنون سيما على الفقه وأصوله





## تنبيه واعتذار

وضع المنور مع شروحها في قرايطيس العلم له صور غير حافية على عالم أو متعلم، ومنه صورة وضع المتر مع الشرح الذي قمت بتحقيقه مفصلاً بينهما في معظم الأحيان بلغة (قوله) . ونصراً لأن المتر لم يكن له وضع مستقل ، ومن المتعذر أو المتعسر أن أجعل له ذلك لأمرين

الأول . عدم إكثار اتوافق بين ما يكتب من عبارات المتر منفصلاً عن الشرح المحقق . وبين ما يكتب تحقيقاً له ، إذ لو سكتُ هذا المسلك لحاءت الصورة على بحر لم يؤلف ، مع ما في ذلك من افتقار إلى جهدٍ ورٍ

الثاني : إرادة إبقاء صورة الشرح المحقق على الهيئة التي اختارها المؤلف ووقفتُ عليها فيما أمكنني الوصور إليه من نسخ هذا الشرح المحصوٍ من أماكن متعددة

رأيت أن أقدم من يدي هذا الشرح وتحقيقه المتر منفصلاً مستقلاً بافلةً مني، لتكتم الصورة ، وتتم الفائدة ، وتحقق طلبة كلٍّ مريد للعلم والله أسأل أن يكون ما قمتُ به امتداداً لما قام به هذا الفرد اعلم من السلف وأن يجعل لي معه من الأجر ما به نتبوا مكابة العاملين من العلماء والله ذو الفضل العظيم

واليت عبارة الشيخ الإمام الأعلي ، والقرم العام ، أبو ذاعي حسام الدين محمد بن محمد بن عمر الأحمسيكي - المتوفى سنة ٦٤٤ هـ - في كتابه المسمى بالتحجب في أصول المذهب و المختصر ، والحسامي ، وهي المتر اسي حققت شرحه



## بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله على نواله، والصلاة على رسوله محمد وآله فإن أصول الشرع ثلاثة الكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، والأصل الرابع القياس المستنبط من هذه الأصول.

أما الكتاب فالقرآن المنزل على الرسول المكنون في المصاحف يقول عنه نقلاً متواتراً بلا شبهة، وهو إسمٌ للنظم والمعنى جميعاً في قول عامة العجماء وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة إلا أنه لم يجل النظم ركناً لازماً في حق حوازي الصلاة خاصة وأقسام النظم والمعنى فيما يرجع إلى معرفة أحكام الشرع أربعة الأول في حوزة النظم صيغة ولغة وهي أربعة الحاص وهو كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد أو كل اسم وضع لسمى معلوم على الانفراد، والعام وهو كل لفظ ينظم جمعاً من التسميات لفظاً أو معنى، وحكمه أنه يوجب الحكم فيما تنبؤه قطعاً ويفيد كالتحاص فيما تناوله، وهو المذهب عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله إلا إذا حقه خصوص معلوم أو محمول كأنه الربا في البيع فحينئذ يوجب الحكم على تحور أن يظهر اختصاص فيه بتعليقه أو تفسيره، والمشارك وهو ما اشترك فيه معان أو أسام لا على سبيل الانضمام، وحكمه التوقف فيه بشرط انتفاء ما يرجع بعض حوزته والمزول وهو ما ترجح من المشترك بعض حوزته يعال بال رأي، وحكمه العمل به على احتماي العلط والقسم الثاني في وجود البيان بذلك النظم وهي أربعة الظاهر وهو ما ظهر المراد منه بنفس الصيغة، والنص وهو ما أريد وصوحاً على ابطاهر بمعنى في المتكلم نحو قوله تعالى ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثِلَاتٍ وَرِبَاعٍ﴾ الآية فإنه ظاهر في لاطلاق نص في بيان العدد لأنه سبق الكلام لأجله، و يفسر وهو ما أريد وصوحاً على النص على وجه لا ينفي فيه احتمال

التخصيص والباويل نحو قوله تعالى ﴿ ففسد الملائكة كلهم أجمعون ﴾ ،  
وحكمه الإيجاب قطعاً بلا احتمال تخصيص ولا تأويل إلا أنه يحتمل السح ،  
فإذا أراد قوة وأحكم المراد به عن التبدل سمي محكماً ، وإنه يظهر انتفاوت في  
موجب هذه الأسامي عند التعارض أم الكل فيوجب ثبوت ما انتظمه يقيناً ، وبهذه  
الأسامي أصداً تقاسمها قصد الطاهر الحقي وهو ما حفي المراد منه بعارض غير  
الصنعة بحيث لا يقال إلا بطلب كآية السرفة فإنها حفي في حق اضطراب والنباش  
لاختصاصيهما باسم آخر يعرفان به وحكمه البصر منه يتعم أن اجتماعه لمزية  
أو نقصان ، فيظهر المراد منه ، قصد البص المشكل وهو مالا يقال المراد منه إلا  
بالتمام فيه بعد الطلب له حوله في أشكاله ، وحكمة استأمل فيه بعد الطلب وحصد  
المفسر التحمل وهو ما اردجمت فيه لغاي واشتبه المراد به اشتبهاً لا يدرك إلا  
ببيان من جهة التحمل كآية الرنا وحكمه التوقف فيه على اعتقاد حقيقة اراد به إلى  
أن يأتيه لبيان ، قصد المحكم المعشاه ، وهو مالا طريق لدركه أصلاً حتى سقط  
منه ، وحكمه التوقف فيه ابتداء على اعتقاد حقيقة المراد به

والقسم لثالث في وجوه استعما ذلك النظم وجردته في باب البيان وهي أربعة  
الحقيقة ، والمجاز ، والتصريح ، والكناية فالحقيقة اسم لكل لفظ أريد به ما وضع  
به واصدار اسم لكل لفظ أريد به غير ما وضع له لانتصا بينهما معنى كما في  
تسمية الشجاع اسداً وابليد حماراً أو دناً كما في تسمية اضطرب سماء والاتصال  
سبباً من هذا لفصيل وهو نوعان أحدهما اتصال الحكم باعله كاتصال النمل  
بالشراء وأنه يوجب لاستعداده من الطرفين لأن العله لم تشرع إلا لحكمها ولحكم  
لا يثبت إلا بعله ، فاستوى الاتصال فعمت الاستعارة ، وبهذه قنابتم قال ،  
اشترست عنداً فهو حر فاشترى نصف عند وباعه ثم اشترى النصف الآخر يعتقد  
هذا النصف الآخر ، ولو قال إن ملك لا يعتقد ما لم يحتتم النكل في ملكه ، فإن عي

بأحدهما الآخر تعمل بيته في الموضعين ، لكن فيما فيه تخفيف عليه لا يصدق في انقصاء ويصدق ديانة والثاني اتصال الفرع بما هو سبب محص ليس سعة وصفت به كاتصال روال ملك المتعة بالفاظ العنق تبعاً لروا ملك الرقعة ، وأنه يوجب استعاره الأصل للفرع والسبب للحكم دور عكسه ، لأن اتصال الفرع بالأصل في حق الأصل في حكم العدم لاستغنائه عن الفرع ، وهو نظير الحملة الناقصة إذا عطفت على الكاملة توقف أول الكلام على آخره بصحته وافتقاره إليه ، فأم ، لأول فنام في نفسه لاستغنائه عنه ، وحكم المجاز وجود ما أريد به حاصلاً كان أو عاماً كـ هو حكم الحقيقة ولهذا جعلنا لفظ الصاع في حديث ابن عمر رضي الله عنه « لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين » عاماً فيما يحله ويجاوزه وأبى الشافعي رحمه الله ذلك ، وقال لا عموم للمجاز لأنه ضروري يـ نصار إليه توسعة للكلام ، وهذا باطل لأن المحار موحود في كتاب الله تعالى ، والله تعالى يتعالى عن العجز والضرورات ومن حكم الحقيقة وإسحار استحالة اجتماعهما مرادين سقط واحد كما استحال أن يكون الثوب الواحد على اللابس ملكاً وعارية في زمان واحد ولهذا قال محمد في الجامع لو أن عربياً لا ولاء عليه أوصى بثلاث ماله لمو إليه وله معتق واحد فستحق النصف كان النصف الباقي مردوداً إلى الورقة ، ولا يكون لموالي مولاة لأن الحقيقة أرادت بهذا اللفظ بطل المحار ، وإنما عمهم الأمان فيما إذا استأمنوا على أمانهم ومواليهم لأن اسم الأبناء والموالي طاهر أبتدوا الفروع ، لكن بطل العمل به لتقدم الحقيقة ، ففي مجرد الاسم شبهة في حقن الدم ، وصار كـ الإشارة إذا دعا بها الكافر إلى نفسه يثبت بها الأمان لصورة المسألة وإن لم تكن ذلك حقيقة وإنما ترك في الاستئمان على الأبناء والأمهات اعتبار الصورة في الأحكام والحداد لأن اعتبار الصورة لثوب الحكم في محل آخر يكون بطريق التنعية ، وذلك إنما يبيح بالفروع دور الأصول فإن قيل قد قالوا فيمن حلف لا يضع قدمه في دار فلان أنه يقع على الملك والعارية والإحارة جميعاً ، ومبحث إذا دخلها ركناً

أو ما شيئاً ، وكذلك قال أبو حنيفة ومحمد عيسى قبان «لله عليّ أن أصوم رجلاً»  
وبوى به النمين كان سراً وبمياً وفيه جمع بين الحقيقة والجار ، قلنا وصنع القدم  
صار محاراً عن الدحول وإضافة الدار يُراد بها نسبه السكنى فاعتبر عموم  
الحار وهو بطر مائلو قال عنه حر يوم يقدم فلان فقدم لئلاً أو بهراً عتو لأن  
السوم متى قرن بفعل لا يمسد حُمل على مطلق الوقت ثم الوقت يدخل فيه أسيل  
والنهر ، وأما مساله النهر فلبس بجمع يضاً بل هو ندر بصيغة يمين بموحه  
وهو الإحاب ، لأن إيجاب المناخ يصلح يميناً كبحريم المناخ ، وهذا كشرء القريب  
فإنه تملك بصيغته ، بحريز بموحه ومن حكم هذا الباب أن العمل بالحقيقة متى  
أمكن سقط الحار ، لأن المستعار لا يراحم لأفس ، فإن كانت الحقيقة متعذرة كما  
إذا حلف لا يأكل من هذه الحلة أو مهجورة كما إذا حلف لا يصنع قدمه في دار فلان  
صير إن الحار وعى هذا قلنا إن التوكيد بالخصوصية ينصرف إلى مطلق الجواب  
لأن الحقيقة مهجورة شرعاً والمهجور شرعاً بمنزلة المهجور عادة إلا يرى أن من  
حلف لا تكلم هذا الصبي لم يتعد بر ما من صباه لأن هجران الصبي مهجور شرعاً ،  
فإن كان انقطع به حقيقة مستعجلة ومجدرٌ معارف كما إذا حلف لا يأكل من هذه  
الخبطة ، أو لا يشرب من هذه القراب فعند أبي حنيفة العمل بالحقيقة أولى .  
وعندهما العمل بعموم الحار أولى وهذا يرجع إلى أصل وهو أن الحار حلف عن  
لحقيقته في التكلم عند أبي حنيفة حتى يصحب الاستعارة به عنده وإن لم يتعد  
لإيجاب الحقيقة كما في قوله لعنده وهو أكثر سبامه هذا أبي فاعتبر لرحال في  
التكلم فصارت لحقيقة أولى وعندهما الحار حلف عن الحقيقة في الحكم وفي  
الحكم ، بمحار رحال لا شتماله عن حكم الحقيقة فصار أولى

ثم حملة ما بُرِكَ به الحقيقة حنيفة قد تُترك بدلالة محض الكلام ، وبدلالة العادة  
كما ذكرنا ، وبدلاله معنى يرجع إلى امتكلم كما في يمين لغور ، وبدلالة سياق

«لصم كما في قوله تعالى ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمَرْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفَرْ﴾ إنا اعتدنا للظالمين ناراً» وبدلالة اللفظ في نفسه كما إذا حلف لا يأكل لحماً فأكل لحم السمك لم يحدث، وكذا إذا حلف لا يأكل فاكهة فأكل العنب لم يحدث عند أبي حنيفة بقصور في المعنى المطلوب في الأول، وزيادة في الثاني.

وأما الصريح فمثل قوله بعث واشترى ووهب، وحكمه تعلق الحكم بعين الكلام وقيامه مقام معناه حتى استغنى عن العريضة لأنه ظاهر المراد، وحكم كناية أنه لا يجب العمل به إلا بالنية لأنه مستتر المراد، وذلك مثل المحاذير أن يصير معارفاً وسمي الناس والحرم وبحوهم كنايةات الطلاق محاراً، لأنها معلومة المعاني، لكن الإبهام فيما يتحمل به وتعمل فيه فذلك شابهت الكنايةات فسميت بذلك محاراً، ولهذا الإبهام احتيج إلى النية، فإذا زال الإبهام بالنية وجب العمل بموحداتها من غير أن تجعل عبارة عن الصريح، ولذلك جعلناها بواش إلا في قول الرجل اعتدي، لأن حقيقته للحساب، ولا أثر لذلك في الكاح، والاعتداد يحتدل أن يراد به ما يعد من عمر الأقراء فإذا أوى الأقرء وزال الإبهام بالنية وجب به الطلاق بعد الدخول اقتضاءً وقبل الدخول جعل مستعاراً محضاً عن الطلاق لأنه سمى باستعير الحكم لسنه، وكذلك قوله استرثي رحمك، وقد جاءت به السنة أن النبي ﷺ قال لسودة رضي الله عنها «اعتدي» ثم راحها، وكذلك أنت واحدة يحتمل معناً للمطلعة ويحتمل صفةً للمرأة، فإذا زال الإبهام بالنية كان دلالة على الصريح لا عاملاً بموجبه.

ثم الأصل في الكلام هو الصريح، وأما الكناية فعنها ضرب قصور من حيث أنه يقصر عن البيان بدون النية، وظهر هذا التعاوب فيما ندرأناشبهات حتى أن انقر على نفسه ببعض الأسباب الموحدة للعقوبة ما لم يذكر اللفظ الصريح لا يستوجب العقوبة.



والقسم الرابع . في معرفة وجوه الوقوف على أحكام النظم وهي أربعة  
الاستدلال بعبارة النص ، وبإشارته ، وبدلالته ، وبافتضائه

أما الأول فما سيق الكلام له وأريد به قصداً ، والإشارة ما ثبت بالنظم مثل  
الأول إلا أنه ما سيق الكلام له كما في قوله تعالى ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ ﴾  
الآية سيق الكلام لبيان إيجاب سهم من العنينة لهم ، وعبه إشارة إلى رواي أسلاكهم  
إلى الكفار وهما سواء في إيجاب الحكم ، إلا أن الأول أحق عند المعارض ، وأما دلالة  
النص فقد ثبت بمعنى النص لغة لا استنباطاً بالرأي كالنهي عن التأخير بوقف به  
على حرمة الصرب من غير واسطة التأمل والاحتياط ، والثابت بدلالة النص مثل  
الثابت بالإشادة حتى يصح إثبات الحدود والكفارات بدلالات النصوص ، لا أنها عند  
المعارض دون الإشارة

وأما المقتضي . فزيادة على النص ثبت شرطاً لصحة المصوص عنه . ما لم  
يستغن عنه فوجب تقديمه لتصحيح المصوص فقد اقتضاه النص فصار  
المقتضي حكمه حكماً للنص ، والثابت به بعدل الثابت بدلالة النص لا عند  
المعارض به ، وقد يشكك على السامع الفصل بين المقتضي والمحدوف وهو ثابت لغة  
والمقتضي شرعاً . وأية ذلك أن ما اقتضى غيره ثبت عند صحة الاقتضاء ، وإذا كان  
محدوفاً فقد ذكرنا انقطاعه عن المذكور كما في قوله تعالى ﴿ وَإِسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾  
فإن السؤال يتحول عن القرية إلى المحدوف وهو الأهل عند التصريح به

ثم الثابت بمقتضى النص لا يحتمل لتحصيل حتى لو حلف لا يشرب ويؤى  
شر بأبواب شراب لا تعم بيته ، لأن المقتضى لا عموم له خلافاً للشاهد  
والتحصيل فيما يحتمل العموم ، وكذلك الثابت بدلالة النص لا يحتمل  
التحصيل ، لأن معنى النص إذا ثبت كونه غلة لا يحتمل أن يكون غير عنه . وأما  
الثابت بإشارته النص فيحتمل أن يكون عاماً محص لأنه ثبت بصيغته الكلام ،  
والعموم باعتبار الصيغة

## فصل

ومن الساس من عمل في النصوص بوجوه آخر هي فاسدة عندنا منها ما قال بعضهم أن التخصيص على الشيء باسمه العلم يوجب التخصيص وبقي الحكم عما عداه ، وهذا فاسد لأن البصر لم يتناوله فكيف يوجب الحكم فيه نفيًا أو إثباتًا ومنه ما قال الشافعي رحمه الله أن الحكم متى علق بشرط أو أصيف إلى مسمى بوصف خاص أوجب بقي الحكم عند عدم الشرط أو الوصف ، ولهذا لم يجوز نكاح الأمة عند قوات اشترط أو ابوصف المذكورين في قوله تعالى ﴿ ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت إيمانكم من فتياتكم المؤمنات ﴾ وحاصله أنه ألحق ابوصف بالشرط و غنر التعليق بالشرط عاملاً في مع الحكم دون السبب ، وأدلت أبطل تعيق الطلاق واعتناق بذلك ، وجوز التكفير بامان قس الحنث ، لأن الوحوب حاصل بالسبب على أصله ، ووجوب الأداء متراج عنه بالشرط ، وإما لي يحتمل الفصل بين وجوبه ووجوب أدائه ، أما ابدي فلا يحتمل الفصل ، فما تأخر الأداء لم يبق ابوجوب ، وأنا نقول بأن أقصى درجات الوصف إذا كان مؤثراً أن يكون علّة لحكم كما في قوله تعالى ﴿ الزاني ﴾ والسارق ﴿ ولا اثر للعبة في النعي لا خلاف ، ولو كان شرطاً فالشرط داخل على اسبب دون الحكم فمبعضه من اتصاله بمحلّه وبدون لاتصل بالمثل لا يبعد سبباً ، ولهذا لو حلف لا يطلق فعلق اطلاق بالشرط لا يحدث ما لم يوحد الشرط ، وهذا بخلاف خيار اشترط في البيع لأن الخيار داخل على الحكم دون السبب ، ولهذا لو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار يحدث ، وإذا ثبت أن التطبيق تصرف في السبب ببعده إلى زمان وجود الشرط لا في أحكامه صح تعليق الطلاق واعتناق بالمثل ، وبطل التكفير بادل قبل الحنث ، وفرقه بين المالي والبذني ساقط لأن حق لله تعالى في مالي فعل الأداء ، والذل

أية وإسما يقصد عن إيمان في حقوق العباد ، ومن هذه الحمله ما قبل انشاعبي ان  
المصنق محمول على المقيد وإن كان في حادثين مثل كفارة القتل وسائر الكفارات لأن  
قيد الإيمان زيادة وصف يجري محرى الشرط فيوجب بقي الحكم عند عدمه في  
المنصوص عليه وفي نصيره من الكفارات لأبها حبس واحد ، وعندنا لا يحمل المطلق  
على المقيد وإن كان في حادثه واحدة بعد أن يكونا في حكمين لإمكان العمل بهما قال  
أبو حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله فيمن قُرب التي طاهر منها في حلال  
اصوم ليلاً عامداً أو بهراً تأسيساً به يستأنف ويوقربها في حلال الإطعام ثم  
يستأنف لأن شرط الإحلاء عن المسيس من ضرورة شرط التقديم عن السيس .  
وذلك منصوص عليه في الاعناق واصميم دور لإطعام ، وكذلك إذا دحر الإطلاق  
والتقييد في السبب يجري كل واحد منهما عن سنته كما في صدقة الفطر أنه  
يجب أدائها عن العبد الكافر بالصلح المطلق باسم العبد وعن العبد المسلم بالصلح  
المقيد بالإسلام لأنه لا مراحمه في الأسباب فيوجب الجمع ، وهو نظير ما سبق أن  
التعيق بالشرط لا يوجب البقي عند عدمه فصار الحكم الواحد قبل وجوده معلقاً  
ومرسلاً ، لأن الإرسال والتعليق يتباينان وجوداً ، وأما قبل وجوده فهو معقود  
بالشرط أي معدوم يتعيق وجوده بالشرط ، ومرسل عن الشرط أي معدوم محتمل  
لوجوده قبله ، وأعدم الأصلي كان محتملاً لوجود ولم يتبدل بعدمه ، فصار محتملاً  
للوجود بصريقتين ومنها ما كان بعضهم أن العام يُخصّ بسببه ، وغلب بما يخص  
بسببه إذا لم يكن مستهلاً بنفسه كقوله نعم أو لا ، أو خرج محرر الحراء كقول  
ابن أبي سبب رسول الله ﷺ فسجد أو خرج محرر نحو كالدعوى بل لعده  
ويقرب والله لا أعدي فأما إذا راد عن قدر الجواب عقل وأنه لا أعدي ليوم  
وهو موضع اختلاف فعند يصير مستأجراً عن إغناء إريسه ومنها ما كان  
بعضهم أن انقر في النظم يوجب انقران في الحكم مثل من بعضهم في قوله تعالى  
﴿ واقموا الصلاة وانوا الزكاة ﴾ إن انقران يوجب أن لا تحد الزكاة عن الصبي .

قالوا لأن انعطاف يفتضي المشاركة واعتبروا بالحملة الناقصة إذا عطف على الكاملة، وهذا فاسد لأن الشركة إنما وُحيت في الحملة الناقصة لافتقارها إلى ما يتم به، فإذا تم بنفسه لم تحب الشركة إلا فيما يعتفَر إليه، ولهذا قلنا في قول الرّجل لامرأته إن دخلت لدار فأنت طالق وعدي حر فإن العتق بتعلق بالشرط لأنه في حق التعليق قاصر.

## فصل في الأمر

وهو من قسم الوجه الأول من القسم الأول مما ذكرنا من الأقسام فإن صيغة الأمر لفظ خاص من تصاريف الفعل وُضع لمعنى خاص وهو طلب الفعل، وموحى عند اجمهور الإلزام إلا بدليل، والأمر بعد الخطر وقلة سواء، ولا موحى له في ابتكار ولا يحتمله لأن لفظ الأمر صيغة اختصرت لمعناها من طلب الفعل، لكن لفظ الفعل مرة فلا يحتمل العدد ولهذا قلنا في قول الرّجل لامرأته طلقي نفسك أنه يقع على الواحدة ولا تعمل به الشئتين فيه لأنه بية العدد إلا أن تكون المرأة أمة لأن ذلك جنس ملاقئها، فصار من طريق الجنس واحداً.

ثم الأمر المطلق عن الوقت كالأمر بالركاة وصدقة الفطر والعشر وانكهارات وقضاء رمضان والندر المطلق لا يوجب الأداء على الفور في الصحيح من مذهب أصحابنا وانقيد بالوقت أنواع نوع جعل الوقت ظرفاً للمؤدى وشرطاً للأداء وسبباً لوجوب وهو وقت الصلاة، ألا ترى أنه يفضل عن الأداء فكان ظرفاً لا معبراً، والأداء يعوت بموآته فكان شرطاً، والأداء يختلف باختلاف صفة الوقت وبفسد بتعحين قبله فكان سبباً، والأصل في هذا النوع أنه لما جعل الوقت ظرفاً للمؤدى وسبباً لوجوب لم يستقم أن يكون كل الوقت سبباً، لأن ذلك يُوجب تأخير الأداء عن وقته أو تقديمه على سببه فوجب أن يجعل بعضه سبباً وهو الحرء اندي

يتصل به الأداء ، فإن اتصل الأداء بالجزء الأول كان هو السبب وإلا منتقل السببية إلى الجزء الذي يليه ، لأنه لما وجب نقل السببية عن الحملة ، وليس بعد اجملة جزءٍ مقدرٌ وجب الاقتصار على الأدنى ولم بحر تقريره على ما سبق فبسبب الأداء ، لأن ذلك يؤدي إلى تحطيمه عن القليل بلا دليل ، ثم كذلك تنتقل إلى أن يتصيق الوقت عند ربه رحمه الله ، وإلى آخر جزءٍ من أجزاء الوقت عندما فتعين السببية فيه لما يبي الشروع في الأداء إذ لم يبق بعده ما يحتمل إنتقال السببية إليه ، فيعتبر حاله في الإسلام وابلوع والعقل والحيوان والسفر والإقامة والحنص والطهر عند ذلك الجزء ، ويعتبر صفة ذلك الجزء فإن كان ذلك الجزء صحيحاً كما في الفجر وحب كاملاً فإذا اعترض الفسادُ بطلوع الشمس بطل الغرض ، وإن كان ذلك الجزء فاسداً كما في العصر يسابف في وقت الاحمرار وحب ناقصاً ، فتأدى بصفة النقصان ، ولا يلزم على هذا ما إذا ابتدأ العصر في أول وقته ثم مدّه إلى أن غربت الشمس فإنه لا يفسد لأن الشرع جعل له حقَّ شغل كل الوقت بالأداء فحصل ما يتصل به من الفساد بانباء عفواً لأن الاحتمار عنه مع الاقبال على الصلاة معتذر ، وبما إذا خلا الوقت عن الأداء فلو حوَّب يُصاف إلى كل الوقت لزوال الضرورة الداعية لانتقال السببية عن ائكل إلى لجزء ، فوجب بصفة الكمال فلا يتأدى بصفة النقصان في الاوقات الثلاثة المذكورة بمنزلة سائر الفرائض .

والنوع الثاني ما جعل الوقت معياراً له وسبباً لوحوه وهو وقت لصوم ، إلا ترى أنه قدّر به وأصيف إليه ، ومن حكمه أن لا يبقى غيره مشروعاً فيه فيصاب بمطلق الاسم ومع الخطأ في الوصف إلا في المسافر يموي واحداً آخر عند أي حبيفة رحمه الله ، ولو نوى الفعل فعليه رويتان وأما المريض فالصحيح عندما أنه يقع صومه عن الغرض بكل حال ، لأن رخصته متعلقة بحيفه العجز فيظهر بنفسه انصوم فوات شرط الرخصة فيلحق بالصحيح وأما المسافر ، فيستوجب

الرخصة معبرٌ معبرٌ لقيام سببه وهو السفر ، فلا يظهر بنفس الصوم فوات شرط الرخصة فلا يبطل الترخص فيتعدى حينئذٍ طريق التنبية إلى حاجته الدينية ، ومن هذا الحس الصوم المندور في وقت بعينه ، لأنه لما انقلب بالذرة صوم الوقت واجباً لم يبق بقلاً لأنه واحد لا يقبل وصعين متضادين ، قصار واحد من هذا الوجه فأصيب بمطلق الاسم ومع الخطأ في الوصف ، وتوقف مطلق الإمساك على صوم الوقت وهو المندور لكنه إذا صامه عن كفارة أو قضاء عليه يقع عما نوى ، لأن التبعين إنما حصص بولاية السادر وولايته لا تعدوه ، فصح التبعين فيما يرجع إلى حقه وهو أن لا يبقى الفعل مشروعاً ، وأما فيما يرجع إلى صاحب الشرع وهو أن لا يبقى الوقت محتملاً لحقه فلا .

**والنوع الثالث :** المؤقت بوقت مشكل توسعه وهو الحج ، فإنه فرض العمر ووقته أشهر الحج ، وحياته مدة يفصل بعضها لحجة أخرى مشكل ، ومن حكمه أن عند محمد يسعه انتأخير لكن بشرط أن لا يموت في عمره ، وعند أبي يوسف رحمه الله يتعين عليه الأداء في أشهر الحج من العام الأول احتياطاً لاحتراً عن الفوات وظهر ذلك في حق المأثم لا غير حتى يبقى الفعل مشروعاً ، وحواره عند الإطلاق بدلالة تعيين من المؤدى إدا الطاهر أنه لا يقصد الفعل وعليه حجة الإسلام

## فصل في حكم الواجب بالأمر

وهو نوعان أداء وهو تسليم عين الواجب مسببه إلى مستحقه ، وقضاء وهو إسقاط الواجب بمثل من عبده هو حقه ، واختلف المشايخ في أن القضاء يجب بنفس مفسود أم بالسبب الذي يوجب الأداء ؟ قال عامتهم بأنه يجب بذلك السبب وهو لخطاب ، لأن قضاء أصل الواجب للقدره على مثل من عبده قربة ، وسقوط قضاء

الوقت لا اى مثل وصمان للعذر أمرٌ معقولٌ في الخصوص عليه وهو قضاء الصوم والصلاة، فيتعدى إلى امتدورات المتعينة من الصلاة والصيام والاعتكاف، وفيما يدبر أن يعتكف شهر رمضان فصام ولم يعتكف إنما وجب القضاء بصوم مقصود لأنه ما انفصل الاعتكاف عن صوم الوقت عاد شرطه إلى الكمال الأصلي، لا لأن القضاء وجب بسبب آخر، ثم الأداء المحض ما يؤديه الإنسان بوصفه على ما شرع مثل أداء الصلاة بحمائه، وأما فعل الفرد فأداءه فيه قصور ألا ترى أن الحذر ساقطٌ عن الفرد وفعل اللاحق بعد فراغ الإمام أداء يشبه القضاء باعتبار أنه التزم الأداء مع الإمام حين تحرّم معه وقد فاه ذلك حقيقة ولهذا لا يغير فرضه بنية الإقامة في هذه الحالة كما لو صار قضاءً محضاً نافوات ثم وجد المعير، بخلاف المسبوق لأنه مؤدٍ في إتمام صلاته

والقضاء نوعان قضاءً يمثل معقول كما ذكرنا، ويمثل غير معقول كالقدية في باب الصوم في حق الشيخ الفاسي، وإججاج العير بمائة ثمنًا بالنصر، ولا يعقل لمثلة بين الصوم والقدية ولا بين الحج والنفقة، لكنه يحتمل أن يكون معلولاً بعبء العجز والصلاة نظير الصوم بل هي أهم منه، فأمرناه بالقدية عن الصلاة احتياطاً، ورجوينا بقول من الله فضلاً، وقال محمد رحمه الله في الريادات يُحرثه إن شاء الله تعالى كما إذا بطوع به انوارث في الصوم ولا يُوجب ابتصدق بأشاة أو بالقيمة باعتبار قيامه مقام التصحبه بل باعتبار احتمال قيام التصحبه في أيامها مقام التصديق أصلاً إذ هو المشروع في باب المال، ولهذا لم يعد إلى مثل يعود الوقت وبهذا قال أبو يوسف فمن أدرك الإمام في العذر اكفاً لم يكبر، لأنه غير قادر على مثل من عبده قرينة، لكننا نقول بأن الركوع يشبه القيام فاعتذر هذه الشبهة لا يتحقق الفوات، فيؤتى بها في الركوع احتياطاً.

وهذه الأقسام كلها يتحقق في حقون العباد، فسلم عين العبد انصوب أدء

كاملٌ وردّه مشعولاً بالدين أو بالحناية بسبب كان في يد العاصب أداءً قاصراً، وإذا مهر عبد الغير ثم شتراه كان تسليمه أداءً، حتى تحتر على القبول شئسه بالقضاء من حيث أنه مملوكه قبل التسليم حتى ينفذ إعتاقه دون إعتاقها، وضمان العصب قضاء بمثل معقول وضمان النفس والأطراف بالمال قضاء بمثل غير معقول وإذا تروج على عبد بغير عيه كان تسليمه القيمة قضاءً هو في حكم الأداء، حتى يجبر على القبول كما لو اتاها بالمسمى.

ثم الشرع فرق بين وجوب الأداء ووجوب القضاء، فجعل القدرة الممكنة شرطاً بوجوب الأداء دون القضاء لأن القدرة شرط الوجوب ولا يتكرر الوجوب في واجب واحد واشترط كونه متوهم الوجود، لا كونه محقق الوجود، فإن ذلك لا يسبق الأداء، ولهذا قلنا إذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر في آخر الوقت تلازمه الصلاة بجواز أن يظهر في الوقت امتداد بتوقف الشمس كما كان لسليمان عليه السلام فصار الأصل مشروعاً ووجب النقل للعحر فيه طاهراً كما في الحلف على مس السماء، وهو بطير من لحم عليه وقت الصلاة وهو في السفر أن خطاب الأص يتوجه عليه ثم تحول إلى التراب للعحر الحالي، ومن الأداء ما لا يجب إلا بقدرة ميسرة للأداء وهي رائدة عن الأولى بدرجة، وفرق ما بينهما أن بالشأية تتغير صفة الواجب فيصير سمحاً سهلاً، فيشترط دوامها لبقاء الواجب، لأن الحق متى وجد بصفة لا يبقى واحداً إلا بتلك الصفة، ولهذا قلنا بأنه يسقط الركاة بهلاك النصب، ونعشر بهلاك الحارج، والحراج إذا اضطلم الررع أفسه لأن الشرع أوجب الأداء بصفة أبسر، ألا ترى أنه خص الركاة بالمأل النامي الحولي، والعشر بالحارج حقيقته والخراج بالتمكن من الرراعة ولهذا قلنا أن الحادث في اليمن إذا ذهب ماله كفر بالصوم لأن انبجير في أنواع التكفير بالمال، والنفل عنه إلى الصوم للعحر في الحال مع توهم القدرة فيما يستعمل ميسراً للأداء، فكان من قبل الركاة إلا أن المال ههما غير عن، فأى ما أصابه من بعد دامت به القدرة، ولهذا ساوى الاستهلات الهلاك



ههنا لا نعدّام التعدي على محل مشغول بحق الغير ، وأما الحق فالشرط فيه امكانية من السفر المعتاد براحة وراح ، واليسر لا يقع إلا بحسب وأعواس ومراتب ، وليس ذلك بشرط بالإجماع ، ولذلك لم يكن شرطاً لدوام الواجب ، وكذلك صدقة افطر بم تجب بصفة اليسر ، بل بشرط القدرة وهو العناء ليصير الموصوف به أهلاً للإعانة ، ألا ترى أنه يحب ثياب البدلة ولا يفع بها اليسر لأنها ليست متماثلة ، فلم يكن البقاء مفقوراً إلى دوام شرط الوجوب .

## فصل في صفة الحسن للمأمورية

المأمور به نوعان حسنٌ لمعنى في عيبه وحسنٌ لمعنى في عمره ، والذي حسن لمعنى في عيبه نوعان ما كان المعنى في وضعه كالصلاة فيها تتأدى بأفعل وأقوال ووضعت للتعظيم ، وانتعظم حسنٌ في نفسه إلا أن يكون في غير حيبه أو حاله ، وما التحق بأواسطة بما كان المعنى في وضعه كإبركة والصوم والحج فإن هذه الأفعال بواسطة حاجة الفقير وشبهاء النفس وشرف المكان تضمنت إعناء عباد الله وقهر عدوه وبعضيم شعائره فصارت حسنة من العدد بلرب عرت قدره بلا ثبوت معنى لكون هذه ابوسائط شائنة بحلق الله تعالى ومضافة إليه ، وحكم هذين النوعين واحد وهو أي الوجوب متى ثبت لا يسقط إلا بفعل الواجب أو باعتراض ما يسقطه بعبه ، وأندى حسن لمعنى في عمره نوعان ما يحصل لمعنى بعبه بفعل مقصود كالوصوء والسعي إلى الجمعة وما يحصل المعنى بفعل أممور به كالصلاة على الميت والحياه وإقامه الحدود قبل ما فيه الحسن من قضاء حق المسلم وكتب أعداء الله تعالى والحرر عن المعاصي يحصل بنفس الفعل وحكم هذين النوعين واحد أيضاً وهو بقاء الواجب الوجوب الغير وسقوطه بسقوط الغير

## فصل في النهي

وهو في صفة القبح ينقسم إنقسام الأمر في صفة الحسن ، ما قبح لعينه وضعاً كالكفر والعث ، وما التحق به بواسطة عدم الاهلية والمحلية شرعاً كصلاة المحدث وبيع الحر والصامتين والملاقيح ، وحكم النهي فيهما بيان أنه غير مشروع أصلاً ، وما قبح لمعنى في غيره وهو نوعان ما جاوره المعنى جمعاً كالبيع وقت النداء ، والصلاة في الأرض المعصونة ، والوطء في حالة الحيض ، وحكمه أنه يكون صحيحاً مشروعاً بعد النهي ، ولهذا قلنا أن وطئها في حالة الحيض يحلها للزوج الأول ، ويثبت به إحصان الواطئ ، وما اتصل به المعنى وصفاً كالبيع الفاسد وصوم يوم ابحر والنهي عن الأفعال الحسية يقع على القسم الأول والنهي عن الأفعال الشرعية يقع على القسم الآخر ، وقال الشافعي في الباين أنه يصرف إلى القسم الأول إلا بدليل ، لأن النهي في اقتضاء القبح حقيقة كالامر في اقتضاء احسن ، فيصرف مطلقه إلى الكامل منه كالامر ، ولا يلزم انطهار لأن كلامنا في حكم مطلوب تعلق بسبب مشروع له يبقى سبباً والحكم به مشروعاً مع وقوع النهي عليه وأما ما هو جزاء شرع راحراً فيعتمد حرمة سببه كالتقصاض وننا أن النهي يراد به عدم العمل مضافاً إلى اختيار الفساد وكسبهم ، فيعتمد التصور ليكون العبد متل بين أن يكف عنه باختياره فيثاب عليه وبين أن يفعله باختياره فيعاقب عليه ، هذا هو الحكم الأصلي في النهي ، فأما القبح فوصف قائم بالنهي يثبت مقتضى به تحقيقاً بحكمه ، فلا يجوز تحقيقه على وجه يبطل به ما وجهه واقتضاه ، بل يجب العمل بالأصبر في موضعه والعمل بالمقتضى بقدر الإمكان وهو أن يجعل القبح وصفاً للمشروع ، فيصير مشروعاً بأصله غير مشروع بوصفه ، فيصير فاسداً مثل الفاسد من الجواهر ، ولا تنافي بينهما فالمشروع يحمل الفساد بالنهي كالإحرام لفاسد فوجب إثباته على هذا الوجه رعاية لما رل المشروعات ومحافظة لحدودها ، وعلى هذا

لأصل قلب أن البيع بالحرر مشروع بأصله وهو وجود ركنه في محله ، غير مشروع بوصفه وهو الثمن ، لأن الحر مأل غير متقوم فيصلح ثمناً من وجهه دون وجهه ، فصار فاسداً لا باطلاً ، وكذلك بيع الربا غير مشروع بوصفه وهو القصر في العوض ، وكذلك الشرط الفاسد في معنى الربا ، وكذلك صوم يوم البحر مشروع بأصله وهو الإمساك لله تعالى في وقته غير مشروع بوصفه وهو لإعراض عن الصياغة الموصوغة في هذا الوقت بالصوم ، ألا يرى أن الصوم يقوم بالوقت ولا محل فيه ، والنهي يتعلق بوصفه وهو أنه يوم عيد ، فصار فاسداً ولهذا يصح أنسده عندنا لأنه يدر بالطاعة وإنما وصف المعصية متصل بذاته فعلاً لا باسمه ذكراً ، ووقت طلوع الشمس ودلوها صحيح بأصله فاسد بوصفه وهو أنه مسبب إلى الشيطان كما جاء به النسب ، إلا أن أصل الصلاة لا يوجد لا بالوقت لأنه طرفه لا معياره ، وهو سببها فصارت الصلاة منه ناقصة لا فاسدة فقيل لا يتأدى بها الكامل ، ويصم بالشروع والصوم يقوم بالوقت ويُعرف به فارد الأثر فصار فاسداً علم يصم بالشروع ، ولا يلزم النكاح بغير شهود لأنه منهي بقوله عليه السلام «لا نكاح إلا بشهود» فكان نسخاً ولأن النكاح شرعاً لا ضروري لا ينقص عن الحر والنحرى يصاد به بخلاف البيع لأنه شرع ملك العين واحد فيه تابع ، ألا ترى أنه شرع في موضع الحرمة وفيما لا يحتمل الحل أصلاً كالأمة الحوسية والعبيد والنهائم ، ولا يقال في العصب بأنه يثبت الحب مقصوداً به بل يثبت شرطاً لحكم شرعي وهو الصمان لأنه شرع حراً فيعتد الفوات ، وشرط الحكم تابع له فصار حسداً بحسنه ، وكذلك الربا لا يوجب حرمة المصاهرة أصلاً بنفسه ، بل إنما هو سبب للماء وإنما سبب لولد والولد هو الأصل في استحقيق الحرمان ولا عصيان ولا عوان فيه ثم تتعدى منه إلى أطرافه ويتعدى إلى أسنانه وما قام مقام عمره بما نعمت به الأصل ، ألا ترى أن التراب ما قام مقام الماء نظر إلى كون ماء مطهراً وسقط عنه وصف التراب فكذلك ههنا بهر وصف الربا بالحرمة لقيامه مقام ما لا يوصف بذلك في إيجاب حرمة المصاهرة

## فصل في حكم الأمر والنهي في ضد ما نسب إليه

اختلف العلماء في ذلك والمختار عندنا أن الأمر بالشئ يقتضي كراهة ضده لا أن يكون موجبا له أو دليلا عليه لأنه ساكت عن غيره ولكنه يثبت به حرمة الضد ضرورة حكم الأمر وإنشأت بهذا الطريق تكون تاسا بطريق الاقتصاء دون لدلالة، وعائدة هذا الأصل أن التحريم لما لم يكن مقصودا بالأمر لم يُعبر إلا من حيث أنه يُفوت الأمر بهذا لم يفوته كان مكروها كالأمر بالقيام ليس ينهي عن الفعول قصدًا حتى إذا قعد ثم قام لا تفسد صلاته، ولكنه يكره وعلى هذا القول يحتمل أن يكون انهي مقصيصا في ضده إثبات سبه يكون في القوة كانوا أحب ، وهذا قلنا أن المحرم لما ينهي عن ليس المحيط كان من السبه ليس الارار والراء

## فصل في بيان أسباب الشرائع

اعلم أن أصل الدين وفروعه مشروعة بأسباب جعلها الشرع أسبابا لها كالحج بالنسب والصوم بالشهر، والصلاة بأوقاتها والعقوبات بأسبابها، والكفارة التي هي ماثرة بين العباد والعقوبة بما تُصاف له من سبب متردد بين الخطر والإباحة والمعاملات تتعلق بالبقاء المقصور بتعاطيها ولايمان بالآيات الدالة على حدوث العام، وبما الأمر لإلزام أداء ما وجب علينا بسببه السابق كالبيع يجب به الثمن ثم يُطالب بالأداء ودلالة هذا الأصل إجماعهم على وجوب الصلاة على لسانهم وأصحو والمعنى عليه إذا لم يردد الحدوث والإعفاء على يوم وليلة ، وإنما يُعبر عن السبب بنسبة الحكم إليه وتعليقه به لأن الأصل في إصافه الشئ إلى الشئ أن يكون سببا به وإنما يُصاف إلى الشرط محاربا وكذا إذا لزمه فتكرر بتكرره من أنه يُصاف به وفي صدقه يعطى أما جعلنا الرأس سببا والعطر شرطا مع وجود الإصافة

إنيهما لأن وصف المؤونة يرحح الراس في كونه سبباً وبتكرار اسوجوب بتكرار  
 العطر بمنزله تكرر وحسب تركاة بتكرار الحول، لأن الوصف لذي لأخيه كس  
 لرأس سبب وهو المؤونة يحدد بتحدد الرمان كما أن الماء الذي لأخيه كان مال  
 سبباً لو حوب الزكة يحدد بتحدد الحول، فيصير اسبب بتحدد الوصف بمنزله  
 بتحدد بنفسه وعر هذا تكرر العشر والحراح مع اتحاد السبب وهو لأرض  
 اسمية في عشر حقيقة بالحراح وفي الحراح حكماً بالتكم من الرراعه

## فصل في العزيمة والرخصة

وهي في احكام اشرع اسم ما هو اصل منها غير متعلق بالعود من والرخصة  
 اسم ما بني على اعداد العناد والعزيمة أقسام أربعة فرض، وواجب، وسنة  
 وبشر، فالفرض ما ثبت وجوبه بدليل لا شبهة فيه وحكمه بroom علما وتصديقاً  
 بانقبت وعملاً بالنس حتى يكفر جاحده، ونفسق تاركه بلا عذر وانواحب ما ثبت  
 وجوبه بدليل فيه شبهة، وحكمه اللroom عملاً بالنس لا علماً على انقبت حتى لا يكفر  
 جاحده ونفسق تاركه اذا استجف باحذر الاحاد وأما ما لا فعلاً، واسنة الطريقة  
 السلوكية في الدين وحكمها أن يطالب المرء بإقامتها من غير افتراض وجوب لأنها  
 طريقة أمر ما بإحيائها فيستحق اللائمة بها كها، والسنة نوعان سنة للهوى،  
 وتاركها، بسوجب إساءة وكراهة وانروا وتاركها لا يسوجب إساءة وكراهة  
 كسبب انسي عليه السلام في قيامه وعوده وبه اسنة وعلى هذا تحرح الألفاظ  
 المذكورة في باب الأمان من قوله يكفره أو قد إساءة أو لا بأس به وحيث قيل بعد  
 ذلك من حكم لو حوب، ولعل اسم للربادة فهو من لعباد رواد مشروعة بما  
 لا عيباً وحكمه به يُثاب امرء على فعله ولا يُعاقب على تركه ويضمن بركه  
 بالشرع عسماً لأن المؤدى صار له على مسلماً إليه، وهو كاسدر صبر لله بسمية

لا فعلاً ثم وجب لصيانته ابتداء الفعل، فلأن يجب لصيانة ابتداء الفعل بقاءه أولى وأما الرخص فأنواع أربعة : نوعان من الحقيقة أحدهما أحق من الآخر ، ونوعان من المحار أحدهما أتم من الآخر ، فأما أحق نوعي الحقيقة فما استنبح مع قيام المحرم وقيام حكمه جميعاً مثل إحراء المكره بما فيه إلجاء كلمة الشرك على لسانه وإفصاره في نهار رمضان ، وإتلافه مال الغير ، وحذائته على الإحرام ، وتناول المضطر مال الغير وترك الحائض على نفسه الأمر بالمعروف ، وحكمه أن الأحذ بالعزيمة أولى وأما النوع الثاني فما يُستباح مع قيام السب وترجي حكمه كقطر المريض ولسافر يُستباح مع قيام السب وترجي حكمه فهما وبهذا صبح الأول منهن ، وهو ما تأمل قبل إدراك عدة من أمام آخر لم يلزمهما الأمر بالعزيمة وحكمه أن انصوم أفضل عندنا لكمال سنه وتردد في الرخصة والعزيمة تؤدي معنى الرخصة من حيث نصيبتها يسر موافقة المسلمين لا أن يخاف الهلال على نفسه فليس له أن يبدل نفسه لإقامة لصوم لأن الوجوب عنه ساقط ، بخلاف النوع الأول وأما أتم نوعي المحار فما وضع عنا من الإصر والعلال ، فمن ذلك يُسمى رخصة محاراً لأن الأصل ساقط لم يبق مشروفاً ، فلم يكن رخصة إلا محاراً من حيث هو نسخ تمحص تحقيقاً وأما النوع الرابع فما سقط عن انعقد مع كونه مشروفاً في الحملة كالعيبة المشروطة في البيع سقط اشتراطها في نوع منه أصلاً وهو السلم حتى كانت العيبة في السلم فيه مفسدة بلعقد وكسب الحمر وأمانة سقط حرمتها في حق المكره والمضطر أصلاً للاستثناء حتى لا يسعهما الصبر عنهما وكذلك الرجل سقط غسله في مدة المسح أصلاً ، لعدم سرية الحدث اليه وكذلك قصر الصلاة في حق المسافر رخصة إسقاط عبداً ، ولهذا قلنا أن طهر المسافر وفجره سواء لا يحتمل الريادة عليه ، وإنما جعلها إسقاطاً محضاً استدلالاً بتدليل الرخصة ومعناها ، أما الدليل فما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال أنقص الصلاة وحر آمنون فقال النبي عليه السلام « هذه صدقة

تصدق الله بها عليكم فاعملوا صدقاته،، سمعاه صدقة،، وانتصوب بما لا يحتسب  
لنملك إسقاط محض لا يحتمل الرد خالفوه عن القصاص وأما المعنى فهو أن  
يرخصه لطلب الرقيق والرقوق متعزّي القصر فسقط الإكمال أصلاً، ولأن  
الإحتسار بين القصر والإكمال من غير أن يصمّر وفقاً لا يبيح بالعبودية بخلاف  
الصوم لأن البصر جاء بالناحية دون الصدقة، واليسر فيه متعارض، فصار التحدير  
فيه لطلب لرقوق ولا يرمى العبد لما دون في الجمعة، لأن الجمعة غير المنهية وله  
لا يجوز بناءً أحدهما على الآخر وعند المعايير لا ينعى الرقوق في الأقرب عدداً وأما  
ظهر المسافر والمقيم واحدٌ فالسحير بين القليل والكثير لا يتحقق شيء من معنى  
لرقوق وعلى هذا مخرج من بدر الصوم سنة إن فعل كذا فعن وهو معسر يحظر بين  
صوم ثلاثة أيام ومن سنة في قول محمد رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة أنه  
رجع إليه قبل موته بثلاثة أيام لأبهما مبتلعان حكما أحدهما فريه مقصودة  
ولثاني كفره، وفي مسائلنا هما سواء فصار كالمدر إياها حتى يرم مولاه الأقل  
من الأرش ومن القيمة بخلاف العبد لما قلنا

## باب في بيان أقسام السنة

إن سبب رسول الله عليه السلام جمعة بالأمر والنهي والخاص والعام  
وسائر الأقسام التي سبق ذكرها وهذا الباب لبيان ما يختص به أسس فتقول  
السنة نوعان مرسل ومسنّد والمرسل من الصحابيّ محمود عن السماع، ومن  
القرن الثاني والثالث على أنه وصح له الأمر واستبان له الإسناد، وهو فوق المسند  
فإن لم يتصح له الأمر بسببه إلى من سمعه منه ليحمله ما يحمل عنه يكن هذا صواب  
مزية يثبت بإجتهاد فم بحر النسخ بعثه وأما مراسير من دون هؤلاء فقد  
خُلف فيه إلا أن يروي انقضاء مراسله كما رويوا مسنده مثل إرسال محمد بن

لحسن رحمه الله وأمثاله، وقال الشافعي رحمه الله لا أقلل إلا مراسيل سعيد بن  
 المسيب رحمه الله فإني سمعتها فوجدتها مسانيد والمسند أقسام المتواتر وهو ما  
 يرويه قوم لا يخصى عددهم ولا يسوهم تواطؤهم على الكذب لكثرتهم وعد انتهم  
 وتباين أملاكهم ويدوم هذا الحد إلى أن يتصل برسول الله ﷺ ، وذلك مثل بقى  
 القرآن والصلوات الخمس وأعداد الركعات ومقادير الزكاة وما أشبه ذلك وأنه  
 يوجب علم انيق بممرلة العيان علما ضرورياً ، والمشهور وهو ما كان من الأحاد في  
 الأصل ثم انتشر فصار يبقه قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب وهم انقرى الثاني  
 ومن بعدهم ، وأولئك قوم ثقات أئمة لا يُهمون فصار بشهادتهم وبصديقهم بممرلة  
 المتواتر حتى قال الحصاص أنه أحد سمي المتواتر وقال عيسى بن إسماعيل  
 حاحده ولا يُكْفَرُ وهو الصحيح عندنا ، لأن المشهور بشهادة السلف صار حجة  
 لعمل به بممرلة المتواتر فصحت الرائدة به على كتاب الله وهو مسيح عندنا وذلك  
 مثل زيادة ارجم والمسح على الحصى ، والتنازع في صيام كفارة أيمن ، لكنه لما كان  
 من لأحاد في الأصل ثبت به شبهه سقط بها علم اليقين وحراً ابواحد وهو الذي  
 يرويه الواحد أو الإثنان فصاعداً بعد أن يكون دون المشهور والمتواتر ، وحكمه إن  
 ورد غير مخالف للكتاب والسنة المشهورة في حادثة لا تعم بها البلوى ولم يظهر من  
 الصحابة رضي الله عنهم الاحلاف فيها وترك المحاجة به أنه يوجب العمل  
 بشروط ترفع في المحر وهي أربعة الإسلام ، والعدالة ، والعقل الكامل ، والصبط ،  
 فلا يجب العمل بخبر الكافر والفاسق والصبي والمجنون والذي اشتدت ثقتي حلقه  
 أو مسامحة أو مجارفة ، والمسبور كالفاسق لا يكون حرة حجة في باب الحديث مالم  
 يظهر عدلته إلا في المصدر الأول على ما بين ، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه مثل  
 العدس فيما يُحبر عن نجاسة الماء ، وذكر في كتاب الاستحسان أنه مثل الفاسق فيه  
 وهو الصحيح ، وقال محمد في الفاسق يخبر بنجاسة الماء أنه يحكم إسماعيل رأيه  
 فيه ، فإن وقع في قلبه أنه صادق يتيمم من غير إراقة الماء فإن أراق وتيمم فهو



أحوط للنييم ، وفي حبر الكافر والصبي والمعتوه إذا وقع في قلب السامع صدقهم  
 بنجاسة الماء يتوصلاً ولا يتم ، فإن أراى الماء ثم نييم فهو أفضل وفي المعاملات  
 التي تفك عن معنى الأبرام كالوكالات وانصار باب والإس في التحرة يعتبر خبر كل  
 معبر لعموم الضرورة الداعية إلى سقوط سائر الشرائط فإن الإنسان قنما بعد  
 المستحتم بتلك الشرائط يعثه إلى وكيله أو علامه ، ولا دليل مع السامع يعمل به  
 سوى هذا الخبر ، ولأن اعتبار هذه الشرائط ليرجح جهة الصدق في الخبر فيصلح أن  
 يكون مبرماً وذلك فيما يتعلق به اللزوم فشرطناها في أمور الدين دون ما لا يتعلق  
 به اللزوم من المعاملات ، وإنما اعتبر حبر العاسق في حل الأصنام وحرمة وطهارة  
 الماء ومحاسنه إذا تأيد بأكثر الرأي لأن ذلك أمر خاص لا يستقيم تلقيه من جهة  
 العدول ، فوجب التحري في حبره للضرورة ، وكونه مع انفس أهلاً بشهادة وانتفاء  
 البهمة حيث يبرمه بحبره ما يلزم غيره لأن هذه الضرورة غير لازمة لأن العمل  
 بالأصل ممكن وهو أن الماء طاهر في الأصل فلم يحسن لفسق عدراً ولا ضرورة في  
 التصير إلى رويته في أمور الدين أصلاً لأن في العدول من الرواه كثرة وهم عليه فلا  
 يُصار إليه بالتحري وأما صاحب الهوى فالمذهب المختار أنه لا تقبل رواية من  
 انحل الهوى ودعا الناس إليه لأن المحاجة والدعوة إلى الهوى سبب دافع إلى انفس  
 فلا يؤمن على حديث رسول الله ﷺ ، وداخت أن حبر الواحد حجة قلنا إن كان  
 لروى معروفاً بالقوة والتقدم في الإجهاد كالحلفاء الراشدين والعدالة بثلاثة  
 ورين بن ثابت ومعاذ بن جبل وأبي موسى الأشعري وعائشة رضوان الله عليهم  
 أجمعين وغيرهم ممن اشتهر بالقوة والنظر كان حديثهم حجة يُرب به لفسد .  
 وإن كان لروى معروفاً بالعدالة والحفظ والصنط دون القوة مثل أبي هريرة  
 وأسن بن ميثرحمهما لله من وافق حديثه القياس عمل به وإن خالفه لم يترك  
 إلا لضرورة واستدراك الرأي ، وذلك مثل حديث أبي هريرة في انصره وإن كان  
 لروى مجهولاً لا يُعرف إلا بحديث رواه أو بحديثين مثل وابصة بن معبد وسمة

ابن المحقق فإن روى عنه السلف وشهدوا بصحته أو سكتوا عن إبطاء صار حديثه مثل حديث المعروف ، وإن اختلف فيه مع نقل الثقات عنه فكذلك عندنا وإن لم يظهر من السلف إلا الرد لم يُقبل حديثه وصار مستكراً وإن كان لم يظهر حديثه في السلف ولم يُقابل برّد ولا قبول لم يجب العمل به ، لكن العمل به جازم لأن العدالة أصل في ذلك الزمان حتى أن رواية مثل هذا المجهول في زماننا لا يحل العمل به بظهور الفسق ، قصار المتواتر يُوجب علم اليقين ، والمشهور علم الظمائية ، وحبر الواحد غالب الرأي والمستكر منه يفيد الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً ، واستكر منه في حيز الجوار للعمل به دون الوحوب ، ويسقط العمل بالحديث إذا ظهر مخالفته قولاً أو عملاً من الراوي بعد الرواية أو من غيره من أئمة الصحابة والحديث طاهر لا يحتمل الحفاء عليهم ، ويحمل على الانتساح ، واختلف فيما إذا أنكره مروى عنه ، قال بعضهم يسقط العمل به وهو الأشبه ، وقد قيل إن هذا قول أبي يوسف رحمه الله خلافاً لمحمد ، وهو فرع اجنلاهما في شاهدين شهدا على لقاضي بقضية وهو لا يذكرها قال أبو يوسف لا تقبل ، وقال محمد تقبل ، وإبطاء اسمهم لا يُوجب جرحاً في الراوي كما لا يوجب في الشاهد ولا يمنع العمل به إلا إذا وقع مفسراً بما هو جرح متفق عليه ممن اشتهر بالصحة والإتقان دون التعصب والعداوة من أئمة الحديث .

## فصل في المعارضة

وهذه الحجة التي سبق وجوها من الكتاب والسنة لا تنعارض في أنفسها وضعاً ولا تنافض ، لأن ذلك من إمارات العجز ، تعالى الله عن ذلك ، وإنما يقع لتعارض بينهما بجهلنا بالناسخ والمنسوخ ، وحكم المعارضة بين الآيتين المصير إلى النسبة ، وبين السنين المصير إلى القناس وأقوال الصحابة على الترتيب في الحجج إن

أمكن لأن التعارض لما ثبت بين الحبرين ساقطاً لا يدفع كل واحدة منهما  
 بالأخرى فحب المصير إلى ما بعدهما من الحجة وعدم تعدد المصير إليه يحب  
 تقرير الأصول كما في سؤر الجمار لما عارضت الدلائل ولم يصلح القياس  
 شاهداً لأنه لا يصلح لنصب الحكم أسداً قيل إن الماء عُرف طاهراً في الأصل  
 فلا يتحس بالتعارض ولم يرد به الحدث فوجب ضم النعم إليه وسمي مشكوكاً،  
 وما إذا وقع التعارض بين القياسين لم يسقطا بالتعارض بحسب العمل بالحال بل  
 يُعمل لمحبته بأيهما شاء بشهادة قلبه، لأن القياس حجة يُعمل به أصاب المحته  
 الحق به أو خطأ، فكان العمل بأحدهما وهو حجة أطمأن قلبه إليها بنور البررة  
 أولى من العمل بالحال، ثم التعارض إنما يتحقق بين الحبرين بإيجاب كل واحد  
 منهما ضد ما يوحيه الأخرى في وقت واحد في محل واحد مع تساويهما في القوة،  
 وحينئذٍ مشايحياً في أن حبر النقي هل يُعارض حبر الإثبات أم لا، واحتلف عمل  
 أصحابنا المتقدمين في ذلك فقد روي أن بريرة أعتقت وروحها عبدٌ، وروي أنها  
 أعتقت وروحها حرٌّ مع اتفاقهم على أنه كان عبداً، فأصحابنا اختلفوا بالثبت وروي  
 أن رسول الله ﷺ تروح ميمونة وهو حلال وروي أنه عليه السلام تروحها وهو  
 محرمٌ واتفقت الروايات أنه لم يكن في الحل الأصلي، فحسب أصحابنا العمل بالناسي  
 أولى وقالوا في حرج واستعدين أن الحرج أولى وهو المثبت والأصل في ذلك أن  
 انقضي متى كان من حس ما يعرف بدليله وكان مما يشتبه حابه لكن عُرف أن  
 لروى اعتمد على دليل لمعرفة كان مثل الإثبات وإلا فلا، فالنقي في حديث بريرة  
 رضي الله عنها مما لا يُعرف إلا بظاهر الحال، فلم يُعارض الإثبات وفي حديث  
 ميمونة مما يُعرف بدليله وهو هيئة المحرم فوقعت المعارضة وحفل رواية بن  
 عباس أنه تروحها وهو محرم أولى من رواية يزيد بن الأصم، لأنه لا يُعدله في  
 الضغط والإنفاق وطهارة الماء وحل الطعام والشراب من حس ما يُعرف بدليله  
 مثل الحاسة والحُرمة، فيقع التعارض بين الحبرين فيهما وعدم تعدد العمل

بالأصـ ، ومن انتاس من رَحَّح بفصل عدد الرواه لأن القلب إليه أميل ، وبالدُّكُورَة  
والحرية في العدد دور الأفراد لأن به تتم لحجة في العدد ، واستند بمسائل الماء إلا  
أن هذا متروك بإجماع السلف .

## فصل وهذه الحجج بجملتها تحتل البيان

وهذا باب البيان وهو على خمسة أوجه بيان تقرير ، وبيان تفسير ، وبيان  
تغيير ، وبيان تدليل ، وبيان ضرورة ، أما بيان التقرير فهو تأكيد الكلام بما يقطع  
احتمال إحداه أو الخصوص فيصح موصولاً ومفصولاً بالاتفاق ، وكذلك بين  
تفسير وهو بيان المحمل والمُشترك ، فأما بيان التغيير نحو التعليق والاستثناء  
فإنما يصح بشرط الوصل ، واختلف في خصوص العموم فعندنا لا يقع متراحياً  
وعند الشافعي يجوز فيه التراخي ، وهذا ساء على أن العموم مثل الخصوص عندنا  
في إيجاب الحكم قطعاً ، وعند الخصوص لا يبقى القطع ، فكان تغييراً من القصر إلى  
الاحتمال ، فتقدم شرط الوصل ، وعلى هذا قال علماءنا فيمن أوصى بحاتمه  
لإنسان ، ونقص منه لآخر موصولاً أن الثاني يكون خصوصاً للأول ، ويكون  
العص للثاني ، وإن فصل لم يكن خصوصاً للأول بل صار معارضاً ، فيكون انقصاص  
بيهما ، واختلفوا في كيفية عمل الاستثناء أيضاً قال أصحابنا الاستثناء يمنع لتكلم  
بحكمه بقدر المستثنى فيكون تكلماً بالباقي بعده وقال الشافعي رحمه الله  
الاستثناء يمنع الحكم بطريق المعارضة بمرلة دليل الخصوص ، كما اختلفوا في  
التعليق بالشرط على ما سبق فصار عندنا تعريضاً قوله لعلان عني ألف درهم إلا  
مائة له عني تسعمائة ، وعنده إلا مائة فيها ليست عني ، وعلى هذا اعتبر صدُ الكلام  
في قوله علمه السلام « لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا سواء بسواء » عاماً في القليل  
والكثير إلا أن الاستثناء عارضه في المكيل خاصة فنفي عاماً قيماً وراءه ، وقلنا هذا

بإستثناء حال فيكون البصير عاماً في الأحوال، وذلك لا يصلح إلا في البصير، واحتج أصحابنا رضي الله عنهم بقوله تعالى ﴿ قُلِّبَتْ فِيهِمْ أَلْفَ سِتَّةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عاماً ﴾ ، فالخمسين تعرض للعدد المثلث بالألف لا لحكمه مع بقاء العدد ، لأن الألف مئة بقبت ألفاً لم تصلح اسماً ما دونها بخلاف العام كاسم المشر كمن إذا خُص منه نوع كمن الاسم واقعاً على الباقي لا حلاً ، ثم الاستثناء نوعان متصل وهو الأصل وتفسيره ما ذكرنا ، ومنفصل وهو ما لا يصلح استخراجه من الأول لأن البصير لم يتناولوه ، فجعل مبتدأ محارفاً ، قال الله تعالى ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، أي بكر رب العالمين ، وأما بيان الضرورة فهو نوع بيان يقع بما لم يوضع له ، وهذا على أربعة أنواع منه ما هو في معنى المنطوق به نحو قوله تعالى ﴿ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلَامَهُ التَّلَثُّ ﴾ ، صدر الكلام أوجب الشركة ، ثم تخصيص الأم بالتلث يدل على أن الأب يستحق الباقي ، فصار بياناً بصدر الكلام لا بمحصر السكوت ومنه ما يثبت بدلالة حال امتكلم مثل سكوت صاحب الشرع عند أمر نعيه عن تعبير بل عن الحقيقة ، وفي موضع الحاجة إلى البيان يدل على البيان مثل سكوت الصحابة عن تقويم منعة النسر في ولد المعروف ومنه ما يثبت ضرورة دفع العرور مثل سكوت اشفيح وسكوت لمولى حين يرى عبده يبيع ويشترى ومنه ما يثبت ضرورة كثرة الكلام مثل قول علماؤنا فمن قال له - عليّ مائة ودرهم أو مائة وفقير حصة أن العطف حصر بياناً لمائة ، وقال الشافعي رحمه الله القول بقوله في بيان المائة كف إقرار له على مائة وثوب قلنا إن حذف المعطوف عليه متعارف ضرورة كثرة العدد وطول الكلام ، وبذلك فيما يثبت وجوبه في الدمة في عامة المعاملات كالكيل والمورون دون أشياء فيها لا تثب في الدمة إلا بطريق خاص وهو السهم

وأما بيان التبدل فهو السح والنسح في حق صاحب الشرع بياناً لمدة الحكم المطلق الذي كان معنوف عند الله تعالى ، لا أنه تعالى أطلقه فصار طهره البقاء في حق البشر ، فكان سبباً في حقها بياناً محصاً في حق صاحب الشرع وهو كالقتل

فإنه بيار محص للأجل في حق صاحب الشرع، تغيير وتبديل في حق القاتل، ومحل حكم يكون في نفسه محتملاً للوجود والعدم ولم يلتحق به ما يبدي النسخ من توقيت أو ما يثبت بصاً كما في قوله تعالى ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ أو دلالة كسائر الشرائع التي فنض عليها رسول الله ﷺ، والشرط التمكن من عقد القلب عندنا دون انتمكن من الفعل خلافاً للمعبرة ولا خلاف بين الجمهور أن القياس لا يصلح ناسخاً، وكذلك الإجماع عند أكثرهم لأن الإجماع عبارة عن اجتماع الآراء، ولا مدح للرأي في معرفة نهاية وقت الحس والفنح في الشيء عند الله تعالى، وبما يحوز النسخ بالكتاب والسنة، ويحوز نسخ أحدهما بالآخر عندنا، وقال الشافعي رحمه له لا يجوز، لأنه يكون مدرجاً إلى الطعن، وإنا نقول النسخ بيان مدة الحكم، وحائز للرسول عليه السلام بيان مدة حكم الكتاب، فقد بحث منياً وحائز أن يتولى الله تعالى بيان ما أخرى على لسان رسوله ﷺ، ويجوز نسخ التلاوة والحكم جميعاً، ويجوز نسخ أحدهما دون الآخر، لأن للطم حكيم جواز الصلاة وما هو قائم بمعنى صيغته، وكل واحد منهما مقصود بنفسه، فاحتمل بيان المدة والوقت والريادة على النص نسخ عندنا خلافاً للشافعي، لأن بالزيادة يصير أصل المشروع بعض الحق، وما للنص حكم بوجود فيما يجب حقاً لله تعالى لأنه لا يقل الوصف بالتحري، حتى أن المظاهر إذا مرض بعد ما صام فأطعم ثلاثين مسكيناً لم يجزه، فكانت الريادة نسخاً من حيث المعنى وبهذا لم يجعل عملاً قراءة الفاتحة ركناً في الصلاة بحر الواحد، لأنه ريادة على النص، وأبو ريادة النبي حداً في ربا الكبر، وزيادة الطهارة شرطاً في طواف الريادة، وزيادة صفة الإيمان في رقبة الكفارة بحر الواحد أو القياس

و الذي يتصل بالسبع أفعال رسول الله ﷺ وهي أربعة أقسام مباح، ومستحب، ووجوب، ومعرض، وفيها قسم آخر وهو الرلة لكنه ليس من هذا الباب في

شيء ، لأنه لا يصح للافتداء ولا لحلو عن الافتراء بيان أنه دالة واختلاف في سائر  
 أفعاله والصحيح ما قاله الخصائص أن ما علمنا من أفعال الرسول ﷺ وقعا على  
 حقه بقسدي به في إيقاعه على تلك الجهة وما لم نعلمه على أي حقه فعنه قلنا فعله  
 عن أبي مازن أفعاله ﷺ وهو الإباحة لأن الاتساع أصح فوجب لتمسك به حتى  
 يقوم دليل خصوصه به ، ونحصل بالسنن بيان طريقة رسول الله ﷺ في إظهار  
 أحكام الشرع بالاحتشاد ، واختلاف في هذا الفصل ، والصحيح عندنا أنه كان يعمل  
 بالأحاديث إذا انقطع طمعه عن الوحي فيما أنزل به ، وكان لا يقر على الخطأ ، فإذا أقر  
 على شيء من ذلك كان ذلك دالة قاطعة على الحكم ، بخلاف ما يكون من غيره من  
 البيان بالرأي وهو بظهر الإلهام فإنه حجة قاطعة في حقه وإن لم يكن في حق غيره  
 بهذه بصفه ، ومما يتصل بسنة نبينا عليه السلام شرائع من قبله ، والقول الصحيح  
 فيه أن ما قص الله تعالى ورسوله منها من غير إنكار يلزمنا على أنه شريعة  
 لرسولنا ﷺ ، وما يقع به حتم باب السنة باب متابعة أصحاب رسول الله ﷺ قال  
 أبو سعيد الردعي رحمه الله تقليد الصحابي واجب يترك به القياس لاحتمال  
 السماع والتوقيف ، ولعصل إصابتهم في نفس الرأي بمشاهدة أحوال اتتربين  
 ومعرفة أسبانه ، وقال أبو الحسن الكرخي رحمه الله لا يجوز تقبيل لصحابي إلا  
 فيما لا تُدرث بالقياس ، وقال الشافعي رحمه الله لا يُقلد أحد منهم وهذا اختلاف في  
 كل ما ثبت عنهم من غير اختلاف بينهم ومن غير أن يثبت أنه يقع عن عائله فسكت  
 مسلما له ، وأما إن احتلجوا في شيء فالحق لا يعدو أبقاويلهم ، ولا يسقط الدعوى  
 بالعص بالتعارض ، لأنه تغير وجه الرأي لما لم يجر المحاجة بينهم بالحديث فحل  
 محص القياس وأما انتاعي فإن راحمهم في القسوى يجوز تقليده عند بعض  
 مشايخنا رحمهم الله خلافا لبعض .

## باب الإجماع

اختلف أساس من ساعد بهم الإجماع، قال بعضهم لا إجماع إلا للصحابة، وقال بعضهم لا إجماع إلا لأهل المدينة. وقال بعضهم لا إجماع إلا لعثرة الرسول ﷺ، والصحیح عندما أن إجماع علماء كل عصر من أهل العداة والاحتفاء حجة، ولا عبرة بقية العلماء وكثر تهم، ولا بالثبات على ذلك حتى يموتوا، ولا بمخالفة أهل الهوى فيما نسبوا به إلى الهوى ولا بمخالفة من لا رأي له في الباب إلا فيما يستعصى عن الرأي، ثم الإجماع على مران، فالأقوى إجماع الصحابة رضي الله عنهم نصاً، لأنه لا خلاف فيه فقيهم أهل المدينة وعمره الرسول ﷺ، ثم الذي كنت نصر بعضهم وسكوب النافين، لأن السكوت في الدلالة على التقرير دون النص، ثم إجماع من بعد الصحابة على حكم لم يظهر فيه قول من سبقهم مخالفاً ثم إجماعهم على قول سبقهم فيه مخالفاً فقد اختلف العلماء في هذا الفصل، فقال بعضهم هذا لا يكون إجماعاً لأن موت مخالف لا ينطز قبوله وعندنا إجماع علماء كل عصر حجة فيما سبق فيه الخلاف، وفيما لم يسبق، لكنه فيما لم يسبق فيه الخلاف بمنزلة لمشهور من الحديث، وفيما سبق فيه الخلاف بمنزلة الصحيح من الأحاد، وإذا انتقر إليها إجماع السلف بإجماع علماء كل عصر على نقله كان في معنى نقل الحديث المتواتر، وإذا منقل إليها بالإفراد كان كمنقل السمة بالأحاد، وهو يقين بأصحه بكنه لما انتقر إليها بالأحاد أو حب العمل دون العلم، وكان مقدماً على القياس

## باب القياس

وهو يشتمل على بيان نفس القياس وشرطه وركنه وحكمه ودفعه أم الأول فالقياس هو التقدير لغة، يقال فس العمل بالعمل أي قدره به واحطه بنظر الآخر، والفقهاء إن أخذوا حكم الفرع من الأصل سموا ذلك قياساً لتقديرهم الفرع بالأصل



في الحكم والعلة وأما شرطه فأن لا يكون الأصل مخصوصاً بحكمه نصراً آخر كقبول شهادة حريمة رضي الله عنه وحده ، كان حكماً ثبت بالنص اختصاصه به كرامة به ، وأن لا يكون الأصل معدولاً به عن القياس كإيجاب الطهارة بالقهقهة في الصلاة ، وأن يتعدى الحكم الشرعي أثبات بالنص بعبءه إلى فرع هو بطيره ولا نص فيه ، فلا يستقيم التعليل لإثبات اسم الحمر لسائر الأثرية لأنه ليس بحكم شرعي ، ولا لصحة طهار الذمي بكونه بغيراً للحرمة المتناهية بالكفارة في الأصل إلى إطلاقها في الفرع عن العاقبة ، ولا لتعدية الحكم من الناسي في العطر إلى المكره والحاطيء لأن عذرهما دون عذره ، فكانت تعديته إلى ما ليس ببطيره ، ولا بشرط الإيمان في رقبة كفارة اليمين واضهار وفي مصرف الصدقات ، لأنه تعدية إلى ما فيه نص بتغييره والشرط الرابع أن يبقى حكم الأصل بعد التعليل عن ما كان قبله لأن تغيير حكم النص في نفسه بالرأي باطل كما انطله في العروع وإما حصص اقليل من قوله عليه السلام « لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا سواء بسواء » لأن سبباً جنة التساوي دل على عموم صدره في الأحوال ، ولن يثبت اختلاف الأحوال إلا في الكثير فصار التغيير بالنص مصححاً للتعليل لأنه وكذلك حوار الإمداد في سبب الركة ثبت بالنص لا بالتعليل لأن الأمر باحار ما وعد للمفقر رفقاً لهم مما أوجب بنفسه على الأعياء من مثل مسمى لا يحتمله مع اختلاف اموالهم يقتضي الإس بالاستعداد فصار التغيير بالنص مجامعاً للتعليل لأنه وإما التعليل لحكم شرعي وهو صلاح المحر للصرف إلى الفقير بدوام يده عليه بعد الوقوع لله تعالى بإسداء ايده وهو بطير ما قلت أن الواجب إزالة الحاسة والماء آلة صالحة للإزالة والواجب تعظيم الله تعالى بكل حرء من البدن ، والتكسر آلة صالحة لجعل فعل اللسان تعظيماً وإفطار هو اسبب ، والوقاع آلة صالحة للعطر ، وبعد التعليل بقي لصلاحه عن ما كان قبله ، وبهذا تمس أن اسلام في قوله تعالى ﴿ إنما الصدقات للفقراء ﴾ لام العاقبة ، أي يصير لهم معاقبته أو لأنه أوجب الصرف إليهم بعد ما صار صدقة ووجب بعد

الاداء الى الله تعالى ، فصاروا على هذا التحقيق مصارف باعتبار الحاجة ، وهذه  
الاسماء أسباب الحاجة ، وهم يحملتهم للركاة بمنزلة الكعبة للصلاة ، كلها قبلّة  
لصلاة و كُلُّ جزء منها قبلّة ، وأما ركعة فما جعل علماً على حكم البصر مما اشتمل  
عليه النَّصُّ وجعلُ القرعُ بطيراً له في حكمه بوجوده فيه وهو الوصف الصالح المعدل  
بظهور أثره في جنس الحكم المعلل به ، ونعني بصالح الوصف ملائمة ، وهو أن  
يكون عن موافقه العلل المنقولة عن رسول الله ﷺ وعن السلف ، كقولنا في الثيب  
الصغيرة أنها تُروّج كرهاً لأنها صغيرة فأشبهت البكر ، فهذا تعليلٌ بوصف ملائم  
لأن الصغير مؤثّر في ولاية المباح ، لما يتصر به من العجز تأثير الطواف لما يتصر به  
من الضرورة في الحكم المعلل به في قوله عليه السلام « الهرة ليست بنجسة ، إنما  
هي من الطوائف والطوائف عليكم » ، ولا يصح العملُ بالوصف قبل الملائمة ، لأنه  
أمر شرعي ، وإذا ثبت الملائمة لم يجب العمل به إلا بعد العدالة عندنا ، وهي الأثر ،  
لأنه يحتمل الرد مع قيام الملائمة فيتعرف صحته بظهور أثره في موضع من  
المواضع كأثر الصعر في ولاية المال وهو بطيرٌ صدقُ اشهاد يُتعرف بظهور أثر  
دينه في منعه عن تعاظمي محطوره دينه ، ولما صارت العلّة عبداً علّة بالأثر قدما على  
القياس الاستحسان الذي هو القياس الخفي إذا قوي أثره وقُدّم اقياس لصحة  
أثره لسلطان على الاستحسان الذي ظهر أثره وحفي فسأده لأن العبرة بقوة الأثر  
وصحته دور الطهور ، وبين الثاني في من نلأ آية السحبة في صلاته أنه يركع بها  
قياساً ، لأن لصق قد ورد به قال الله تعالى ﴿ وَخَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَبَايَعُوا بِهِ ﴾ ، وفي  
لاستحسان لا يحرمه لأن الشرع أمرنا بالسجود ، والركوع حلاله كسجود  
الصلاة ، فهذا أثر ظاهرٌ ، فأما وجه القياس فمخار محص ، لكن القياس أولى بأثره  
انبطح بياحه أن السجود عند الدلالة لم يُشرع قرينة مقصودة حتى لا يلزم بالسر  
وإنما المقصود مجرد ما يصلح تواضعاً والركوع في الصلاة يعين هذا العمل ،  
بحلاف سجود الصلاة والركوع في غيرها فصار الأثر الحفي مع الفساد الطاهر

أولى من الأثر الظاهر مع انفساد الحقي، وهذا قسم عز وجوده وأما لقسم الأول  
فأكثر من أن يحصى، ثم المستحسن بالقياس الحقي يصح تعديده بخلاف  
المستحسن بالأثر والإجماع أو الضرورة كالسلم والاستصناع وتطهير احياص  
والآبار والأواني

ألا ترى أن الاختلاف في الثمن قبل قبض البيع لا يوجب يمين النائع قياساً لأنه  
هو المدعي، ويوجب استحساناً لأنه يكر تسليم المبيع بما ادعاه المشتري ثمناً،  
وهذا حكم تعدي إلى الوارثين وإلى الإحارة، وأما بعد القبض فلم يحن به يمين النائع  
إلا بالأثر بخلاف القياس عند أبي حنيفة وأبي يوسف فلم يصح تعديته، ثم  
الاستحسان ليس من باب خصوص العلق، لأن الوصف لم يجعل علّة في مقابلة  
النص والإجماع والضرورة لأن في الضرورة إجماعاً، والإجماع مثل اكتاب  
والسنة، وكذا إذا عارضه استحساناً أوجب عدمه فصار عدم الحكم لعدم اعلة لا  
لما مع قيام اعلة. وكذا يقول في سائر اعلل المؤثرة وبيان ذلك في قوسنا في الصائم  
إذا صب الماء في حلقه أنه يفسد صومه لغوات ركن الصوم ولزم عليه الناسي  
فمن أجاز خصوص اعلل فإن أمتنع حكم هذا التعليل ثمة لما مع وهو الأثر، وقلنا  
نحن انعدم الحكم بعدم هذه العلة لأن فعل الناس مسببٌ إلى صاحب الشرع  
فسقط عنه معنى الخيانة، وصار الفعل عفواً، فعفى الصوم لبقاء ركنه، لا لما مع  
قوات ركنه فأنسى نحن عندهم دليل الخصوص جعلناه دليل لعدم، وهذا أصح هذا  
الفصل فاحفظه واحكمه ففيه فقه كثيرٌ ومخلص كبير، وأما حكمه فتعديته حكم  
النص إلى ما لا يصر فيه لثبت فيه بعالم الرأي على احتمال الخطأ فانتعده حكم  
لأرم بالتعليل عدلاً وعند الشافعي هو صحيح بدون التعديته حتى حور انتعيل  
بائتمسه، واحتج بأن هذا لما كان من حسن الحجج وحب أن يتعلق به الإيجاب  
كسائر الحجج ألا ترى أن دلالة كون الوصف علّة لا يقتضي تعديته، بل يُعرف

ذلك بمعنى في الوصف ، ووجه قولنا أن دليل الشرع لا يدوان يوجب علماً أو عملاً ، وهذا لا يوجب علماً بل خلاف ، ولا يُوجب عملاً في النصوص عليه لأنه ثابت بالنص ، والنص فوق التعليل فلا يصح قطعه عنه ، فلم يبق للتعليل حكم سوى التعدية فإن قيل التعليل بما لا يتعدى يفيد اختصاص حكم النص به قلنا هذا يحصل بترك التعليل ، عن أن التعليل بما لا يتعدى لا يمنع التعليل بما يتعدى ، فتبطل هذه الفائدة

وأما دفعه فيقول العار يوعا طردية ومؤثرة ، وعلى كل واحد من القسمين صروب من الدعم ، أما وجوه دفع العلل الطردية فاربعة القول بموجب العلة ، ثم المناقصة ثم بيان فساد الوصف ثم المناقصة أما القول بموجب العلة فالتزام ما يلزمه المعلل بتعليله وذلك مثل قولهم في صوم رمضان أنه صوم مرض فلا يتأدى إلا بتعيين النية ، فيقال لهم عندما لا يصح إلا بتعيين نية ، وإنما نجوره بإطلاق النية على أنه تعيين .

وأما المناقصة فهي أربعة أقسام مماثلة في نفس الوصف وفي صلاحه بالحكم وفي نفس الحكم وفي سنته إلى الوصف وأما فساد الوصف فمثل تعليلهم لإيجاب العرقلة بالإسلام أحد الروحيين ، وإلغاء الكاح مع إرتداد أحداهم ، فإنه فاسد في الوصف لأن الإسلام لا يصلح فاطعاً للحقوق ، والردة لا تصلح عفواً

وأما المناقصة فمثل قولهم في الوضوء والتيمم أنهما طهارتان مكيفان فترقا في نية ، قلنا هذا يتوقف على غسل الثوب والبدن عن النجاسة فيصطبر إلى بيان وجه المسألة وهو أن الوضوء يظهر حكمي ، لأنه لا يعقل في المحل نجاسة فكان كالتيتم في شرط النية ليحقق البعد هذه الوجوه تلحق أصحاب الطرد إلى القول بالناثير وأما بعد المؤثرة فليس للمسائل فيها بعد المناقصة إلا المعارضه لأنها لا تحتمل المناقصة وفساد الوصف بعد ما ظهر اثرها بالكتاب أو السنة أو الإجماع ، لكنه إذا بصور مناقصة يجب دفعه من وجوه أربعة كما بقول في الحارج من غير السببيين

انه يحس خارج من بدن الإنسان فكان حدثاً كالبول ، فيورد عليه ما إذا لم يسئل ،  
 عند دفعه أولاً بالوصف وهو أنه ليس بخارج ، لأن تحت كل حلة رطوبة ، وفي كل  
 عرق دما ، فإذا رأى ان الحلة كان ظاهراً لا خارجاً ، ثم بالمعنى الثالث بالوصف دلالة ،  
 وهو وجوب غسل ذلك الموضع للتطهير ، فنه صار الوصف حجة من حيث أن  
 وجوب التطهير في البدن باعتبار ما يكون منه لا يحتمل ان يوصف بالتجري ، وهناك  
 لم يجب غسل ذلك الموضع فانعدم الحكم لانعدام العلة ويورد عليه صاحب  
 الجرح السائل ، مدفعه بالحكم ببيان أنه حدث موجب للطهارة بعد خروج الوقت ،  
 وبالعرض فإن عرصا النسوة من الدم والبول ، وثبت حدث ، فإذا برم صار  
 عفواً لقيام الوقت فكذلك ههنا .

أما المعارضة فهي نوعان معارضة فيها مبادضة ، ومعارضة حالصة ، أما  
 المعارضة التي فيها منافضة فالقلب ، وهو نوعان أحدهما قلب العلة حكماً ، ولحكم  
 علة ، وهو مأخوذ من قلب الإباء ، وإما يصح هذا فيما يكون التعليل فيه بالحكم  
 مثل قولهم انكسار حسن بحد بكرهم مائة مخرجهم منهم كالمسلمين على  
 المسلمون إنما بحد بكرهم مائة لأنه يرحم منهم ، فلما احتتم الانقلاب فسد الأمر  
 وبطل القياس والثاني قلب الوصف شاهداً على ابطال عدلان كان شاهداً به ، وهو  
 مأخوذ من قلب الجراح فإنه كان ظهره اليك فصار وجهه إليك إلا أنه لا يكون ، لا  
 يوصف رأيه فيه تفسير للأول مثاله قولهم في صوم رمضان أنه صوم فرض  
 فلا يتأدى إلا بتعيين نية كصوم القضاء ، فعلى أنه لما كان صوماً فرضاً استعني  
 عن تعيين النية بعد تعيينه كصوم القضاء لكنه إنما يتعين بعد الشروع وهذا تعيين  
 قبل الشروع ، وقد تُقلب لعل من وجه آخر وهو ضعف مثاله قولهم هذه عتبة  
 لا تمضي في فاسدها ، فوجب أن لا تُلزم بالشروع كالوصوء ، فيقال بهم لما كان كذلك  
 وجب أن يستوي فيه عم البدن والشروع كالوصوء وهو ضعيف من وجوه

القلب، لأنه ما حياء بحكم آخر ذهبت المناقضة ، ولأن المقصود من الكلام معناه والاستواء مختلف في المعنى ، ثبوت من وجه وسقوط من وجه على وجه التضاد ، وذلك مبطل للقياس .

وأما المعارضة الخالصة نوعان أحدهما في حكم الفرع وهو صحيح ، والثاني في علة الأصل وذلك باطل لعدم حكمه ولعساده لو أفاد تعديته ، لأنه لا اتصال به بموضع اسراع إلا من حيث أنه يتعدم تلك العلة فيه ، وعدم العلة لا يوجب عدم الحكم وكل كلام صحيح في الأصل يذكر على سبيل المعارضة فأذكره على سبيل ائمانعة كقولهم في اعتاق الراهن أنه تصرف يلاقي حق المرتهن بالإبطال فكان مردوداً كالبيع ، فقالوا ليس هذا كالبيع لأنه يحتمل الفسخ بخلاف العتق ، والوجه فيه أن مقول القياس لتعدية حكم الأصل دور تغييره ، وحكم الأصل وقف ما يحتمل الرد والفسخ ، وأنت في الفرع تنطل أصلاً ما لا يحتمل الفسخ والرد

## فصل في الترجيح

وإذا قامت المعارضة كان السبيل فيه لترجيح، وهو عبارة عن فصل أحد المثلين على الآخر وصفاً حتى مالوا إلى القياس لا بترجح بقياس آخر، وكذلك انكتاب واستنه وما يترجح البعض عن البعض بقوة منه، وكذلك صاحب احر حات لا يترجح عن صاحب حراة واحده، والذي يقع به الترجيح أربعة لترجيح بقوه الأثر لأن الأثر معنى في الحجة، فمهما قوي كان أولى بفصل في وصف الحجة على مثال الاستحسان في معارضة القياس، والترجيح بقوه ثمانية على الحكم المشهود به كقولنا في مسح الرأس أنه مسح لأنه أثبت في دلالة التحفيف من قولهم به ركن في دلالة التكرار من أركان الصلاة تمامها بالاكمال دون التكرار، فمما أثر اسبح في التحفيف ملاماً في كل ما لا يعقل تظهراً كالتميم وبحوه، والترجيح بكثرة الأصول لأن في كثرة الأصول زيادة لروم الحكم معه، والترجيح بالعدم عند عدمه وهو أضعف من وجوه الترجيح، لأن العدم لا يتعلق به حكم لكن الحكم إذا تعقق بوصف ثم عدم عند عدمه كان أوضح بصحته وإذا عارض صرماً ترجيح كس الترجيح بالدات أحق منه بالحال، لأن الحال هائمة بالدات بسعة به والتبع لا يصحح مطلقاً بالأصل وعلى هذا قلنا في صوم رمصان أنه يتأدى نسبة قتل نصف النهار لأنه ركن واحد يتعلق بالعزيمة فإذا وجدت في البعض دون البعض تعارضاً فترجحاً بالكثرة لأنه من باب الوجوه ولم يترجح بالفساد احتياطاً في باب العبادات لأنه ترجيح بمعنى في الحال

## فصل

ثم جملة ما يثبت بالحجج التي مر ذكرها سابقاً على باب العيبين شنبان الأحكام المشروعة ، وما يتعلق به الأحكام المشروعة ، وإسما يصح التعليل بقياس بعد معرفه هذه الحملة مالحفهاها بهذا الباب لتكون وسيلةً إليه بعد أحكام طريق التعليل أما الأحكام بأنواع أربعة حقوق الله تعالى خالصة ، وحقوق العباد حائصة وما اجتمع فيه حق الله تعالى فيه عال كحد الغدب وما اجتمع فيه وحق العباد منه عاب كالفصاح. وحقوق الله تعالى ثمانية أنواع عبادات حائصة كالإيمان والصلاة والركاء ونحوها ، وعقوبات كاملة كالحدود ، وعقوبات قاصرة وبسعيها أحرية ، وبالك مثل حرمان الميراث بالقتل وحقوق دائرة بين الأمرين وهي الكفارات ، وعبادة فيها معنى المؤوبة حتى لا يشترط لها كمال اهلية فهي صدقة لفطر ومؤوبة فيها معنى القرية وهو العشر ، ولهذا لا يتبدى على الكافر وحر البقاء عليه عند محمد رحمه الله ، ومؤوبة فيها معنى العقوبة وهو الحراج ولذلك لا يتبدى على المسلم وحر البقاء عليه ، وحق قائم بنفسه وهو خمس العباد والمعادن فربه حق لله تعالى ثابتاً بنفسه بناء على أن الجهاد حقه فصار المصائب به له كله لكنه أوجب أربعة أحماسه للعالمين منه ، فلم يكن حقاً لرميها أداؤه طاعة له ، بل هو حق استغفاه لنفسه ، فتولى السلطان أحده وقسمته ، ولهذا جوز صرفه إلى من استحق أربعة الأحماس من العالمين ، بخلاف الركاة والصدقات ، وحق لسي هاشم لأنه على هذا التحقيق لم يصر من الأوساج ، وأما حقوق العباد فربها أكثر من أن تحصى ، وأم انقسم الثاني بأربعة السبب ، والعلة ، والشرط ، والإعلام ، أما السبب الحقيقي فما يكون طريقاً إلى الحكم من غير أن يُصاف إليه وجوب ولا وجود ، ولا يعقل به معاني العطل ، لكن يتحلل بيه وبين الحكم علة لا تُصاف إلى السبب ،



وذلك مثل دلالة السرقة على مال إنسان ليسرقه، فإن أُضيفت إلى السبب صار للسبب حكمُ العلة، وذلك مثل قود الدابة وسوقها هو سبب لما يتلف بها، لكنه فيه معنى العلة، فأما ليمين بالله تعالى فسمي سبباً للكفارة مجازاً، وكذلك تعيق الطلاق والعناق بالشرط، لأن أدنى درجات السبب أن يكون طريقاً، واليمين تعقد لئلا، وذلك قط لا يكون طريقاً للكفارة ولا الحراء، لكنه يحتمل أن يؤولُ إليه فسمي سبباً محاراً وهذا عبداً والشافعي رحمه الله جعله سبباً هو في معنى العلة، وعبداً لهذا، أجاز شبهة الحقيقة حكماً حلالاً لزمه رحمه الله، ويتبين ذلك في مسألة التحجير هل بطل التعليق، فعندنا بطله، لأن اليمين شُرعت لئلا فلم تكن بُدً من أن يصير امر مضموناً بالحراء، وإذا صار امر مضموناً بالحراء صار لما صمى به امر لحال شبهة الوحوب كالمفصول مضمونٌ بقيمته، فيكون يلغى حال قيام العير شبهة إيجاب القيمة، وإذا كان كذلك لم يبق الشبهة إلا في محله كالحقيقة لا تسعني عن المحل فإذا مات المحل بطل بخلاف تعليق الطلاق بالملك فإنه يصح في مصنفه الثلاث وإن عدم المحل، لأن ذلك الشرط في حكم العلة، فصار ذلك معترضاً لهذه الشبهة السابقة عليه

وأما العنه فهي في شريعة عبارة عما نُصاف إليه وحبوب الحكم ابتداءً وذلك مثل ابيع بملك، والبيع للحل والقتل للقصاص وليس من صفة العلة الحقيقية تقدمها على الحكم كذا في البيع الموقوف، والبيع بشرط الحيز كان علة اسماً ومعنى لا حكماً، ودلالة كونه علة لا سبباً أن ابيع إذا راى وحب الحكم به من الأصل حتى يستحقه المشتري بوائده، وكذلك عقد الاحارة علة اسماً ومعنى لا حكم، ولهذا صح جعل الاحرة، كنه يشبه الأسباب لما فيه من معنى الإضافة حتى لا يستد حكمه وكذلك كل إيجاب مضاف إلى وقت علة اسماً ومعنى لا حكماً لكنه يشبه الأسباب وكذلك بصاب الزكاة في أول الحول علة اسماً لأنه وُضع له، ومعنى لكونه مؤثراً في حكمه، لأن العناء يُوجب المواساة لكنه جعل

علةٌ بصفة النماء ، فلما تراخى حكمه أشبهه الأسباب ألا ترى أنه إنما تراخى إلى ما ليس بحادث به وإى ما هو شبيهه بالعلل ولما كان مراحياً إلى وصف لا يستقر بنفسه أشبهه اعلل ، وكان هذه الشبهة غالباً لأن النصاب أصر ، والباء وصف ، ومن حكمه أنه لا يظهر وجوب الزكاة في أوب الحول قطعا بخلاف ما ذكرنا من ابيوع ، ولما أشبهه العلل ، وكان ذلك أصلاً كان الوجوب ثابتاً من الأصل في التقدير حتى صبح التعجيل ، بكنه يصير زكاة بعد الحول ، وكذلك مرض الموت علة لتعير الأحكام اسماً ومعنى ، إلا أن حكمه يثبت به بوصف الاتصاف بالموت ، فأشبهه الأسباب من هذا الوجه وهو علة في الحقيقة وهذا أشبه بالعلل من النصاب ، وكذلك شراء القريب علة للعتق ، لكن بواسطة هي من موجبات الشرى وهو الملب فكان علة يشبه السبب كالرمي ، وإنه تعلق لحكم بوصف مؤثرين كان أحدهما وجوداً علة حكماً ، لأن احكم يضاف إليه لرجحانه على الأول بالوجود عنده ومعنى لأنه مؤثر فيه ، وللاول شبهة العلل حتى قلنا أن حرمة النساء ثبت بأحد وصفي علة الرب ، لأن في دبر النسب شبهة الفحص فيثبت شبهة اعة ، والسفر علة لرحضة اسماً وحكماً لا معنى ، فإن المؤثر هي اشقة ، بكن اسبب أقيم مقامها تيسيراً ، وقامة الشيء مقام غيره نوعان أحدهما إقامة السبب الداعي مقدم ادعوى كما في السعر والمرض ، والثاني إقامة الدليل مقام ادبول كما في احبر عن المحبة أقيم مقام المحبة في قوله ، إن احستني فاست طالق وكما في الصهر أقيم مقام الحاحة في إباحة الطلاق

وأما لشرط فهو في لشرعية عبارة عما يُصاف إليه الحكم وجوباً عنده لا وجوباً به ، فالطلاق اعلل بدخول لدار يوجد بقوله أنت صلق عند دخول الدار لا به ، وقد يقام الشرط مقام لعة كحصر البئر في الطريق هو شرط في احقيقة لأن الثقل علة السقوط ، وأشي سبب محص ، لكن الأرض كانت مسكنة مانعة عمر الثقل ، فصار الحفر دالة لمصع ، فثبت أنه شرط ، ولكن العلة ليست بصاحبة للحكم لأن الثقل

أمرٌ صعيّ لا تعدي فيه والمشيّ مباحٌ فلا شبهةٌ فم يصلح أن يجعل علةً بواسطة  
 انقش ، ورد لم يُعارض الشرط ما هو علة وشرط شبهةً بالعلل ما يتعلق به من  
 الوجود أفيم مقام العلة في ضمان النفس و لأموال جميعاً ، وأما إذا كانت علة  
 صالحة لم يكن اشترط في حكم انعلة ولهذا قلنا أن شهود الشرط واليمين إذا رجعوا  
 جميعاً بعد الحكم أن يصم من عن شهود اليمين لأنهم شهود انعلة ، وكذلك لعلة  
 والسبب إذا اجتمعاً سقط حكم السبب ، كشهود التّحير والإختيار إذا اجتمعوا في  
 الطلاق والعناق ثم رجعوا بعد الحكم أن الصم من عن شهود الإختير لأنه هو انعلة  
 والتّحير سبب ، وعن هذا قلنا إذا اختلف لوي ولحافر فقال الحافر أنه أسقط  
 نفسه كان القول قوله استحساناً ، لأنه يتمسك بما هو الأصل وهو صلاحية العلة  
 بالحكم ويكر حلافة اشترط بخلاف ما إذا ادعى الحارح الموت بسبب آخر  
 لا يُصدق لأنه صاحب علة وعن هذا قلنا إذا حن قيد عند حتى أنق لم يضم ، لأن  
 حله شرط في الحقيقة وله حكم سبب ، لما أنه سبق الإساق الذي هو علة التلق .  
 فالسبب ما يتقدم واشترط ما يتأخر ثم هو سبب محض ، لأنه قد عرّض عليه  
 ما هو علة قائمة بنفسها غير حادثة بالشرط وكان هذا كمن أرسل مدياً في الطريق  
 فحالت ثمنه ويسرة ثم أصابت شيئاً لم يضمه إلا أن المرسل صاحب سبب في  
 الأصل وهذا صاحب شرط خسر مسبقاً ، فإن أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما أنه  
 في من فتح باب ففصّ فطار انصير أنه لا يضم ، لأن هذا شرط حرى محرى السبب  
 لم قلنا ، وقد عرّض عليه فعل المختار فيبقى الأول سبباً محضاً ، فم يجعل لتلف  
 مصافاً ، فيه ، بخلاف سقوط في لنظر لأنه لا حتيار له في السقوط ، حتى لو أسقط  
 نفسه هل دمه

وأما العلامة فما يعرف الوجود من غير أن يتعلق به وجوب ولا وجوب وقد  
 تُسمى العلامة شرطاً وذلك مثل الإحصان في باب الرضا فإنه إذا ثبت كان معرّفاً  
 بحكم الرضا ، فأما أن يوجد الرب بصورة ويتوقف انعاده علة على وجود الإحصان  
 فلا ، ولهذا لم يضمّن شهود الإحصان إذا رجعوا بحال

## فصل

اختلف الناس في بعض أهو من العلل الموجبة أم لا ، فقالت المعتزلة اعقلُ علّةً موجبة لما استحسنته محرمةً لما استقبحة عن القمع والبتات ، فوق أعلن الشرعية ، فلم يجوروا أن يثبت بدليلين اشترع مبالا يدركه العقل أو يقبحه ، وجعلوا الحصبَ متوجهاً بنفس العقل ، وقالوا لا عذر من عقل صغيراً كان أو كبيراً في الوقف عن الصلب وثرث لإيمان وإن لم تبلغه الدعوة وقامت لأشعرية لا عمرة بالعقل أصلاً دون السمع ، ومن اعتقد لشرك ولم تبغه الدعوة فهو معدورٌ ، وانقور الصحيح في الساب أن العقل معتزلات لإثبات الأهلية وهو نورٌ في سرّ آدمي يضيء به طريق يتدّى به من حيث ينتهي إليه ذك انحواس ، فيبدأ المطلوب للقلب ، فيدركه القلب يتأمله بتوفيق الله تعالى لا بإيجابه ، وهو كالتشمس في الملكوت لصاهرة إذا برّعت وبدأ شعاعها ووضح الطريق كانت لعين مدركة بشهائبا ، وما بالعقل كفاية ، ولهن قلنا أن اصبى غير مكلف بالإيمان حتى إذا عقلت المراهقة وهي تحت مسلم بين أنوين مسلمين ولم تصفب الإسلام لم تحفل مرتدة ، ولم تن من روجها ولو بلغت كذلك لبانت من روجها وكذ بقول في لذي لم تبلغه الدعوة أنه غير مكلف بمجرد العقل ، وأنه إذا لم يصفب إيماناً ولا كفراً ولم يعتقد على شيء كان معدورٌ ، ورد أعانته الله بالتجربة وأمهله لدرن العوق فهو لم يكن معدوراً وإن لم تبغه الدعوة ، على نحو ما قال أبو حنيفة في السفية إذا بلغ خمساً وعشرين سنة لم يمنع مأنه منه ، لأنه قد استوفى مدة البجربة والامتحان ، فلا بد من أن يرد به رشداً ، ويس على أحد في هذا الساب دليل قاصع ، فمن جعل اعقلُ علّةً موجبةً يمتنع الشرع بخلافه فلا دليل له يعتمد عليه ومن ألغاه من كل وجه فلا دليل له أيضاً ، وهو مذهب الشافعي رحمه الله فإنه قال في قوم لم تبلغهم الدعوة إذا قتلوا ضمنوا

فجعل كفرهم عفواً ، وذلك لأنه لا يجد في اشرع أن يعرض غير معتبر للأهلية فإنما يلعبه سلاية العقل والاجتهاد فيتناقض مذهبه وأن العقل لا يبتك عن الهوى فلا يصلح حجة بنفسه محار ، وإذا ثبت أن العقل من صفات الأهلية قلنا الكلام في هذا ينقسم على قسمين الأهلية ، والأمور المعارضة عليها .

## فصل في بيان الأهلية

الأهلية نوعان أهلية الوجوب ، وأهلية الأداء .

أما أهلية الوجوب فبناءً على قيام الذمة ، فإن لاسمي يؤب وله ذمة صالحة للوجوب له وعليه برحمه بفقهاء بناءً على العهد الماضي ، قال الله تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ إلى آخر الآية وقبل الانفصال هو حرٌّ من وجه ، فلم يكن له ذمة مطلقاً حتى صلح ليحب له الحق ، لم يحب عبده ، وإذا انفصل وصهرت له ذمة مطلقاً كان أهلاً للوجوب له وعليه غير أن الوجوب غير مقصود بنفسه ، فصار أن يوطن بعدم حكمه وغرضه كما يعدم لعدم محبه ، ولهذا لم يجب على الكافر شيء من الشرائع التي هي لطاعات لما لم يكن أهلاً لثواب الآخرة ، ولزمه الإيمان لما كان أهلاً لأدائه ووجوب حكمه ، ولم يجب عن الصبي الإيمان قبل أن يعقل لعدم أهلية الأداء وإذا عقر وحتمل الأداء قلنا بوجوب أصل الإيمان عليه دون أدائه حتى صح الأداء من غير تكليف فكان فرصاً كاساعر يؤدي الجمعة

وأما أهلية الأداء فنوعان قاصر وكامل ، أما القاصرة فتثبت بقسرة العبد إن كانت قاصرة قس للوع ، وذلك بعد اسلوع فيمر كان معنوياً ، لانه بمبرنة الصبي ، لأنه عاقل ثم يعبدل عقله ، وينتهي على الأهلية لقاصرة صحة أداء وعلى الأهلية

بكاملة وجوب الأداء توجه الخطاب عليه. وعلى هذا قلنا أنه صح من الصبي العاقل الإسلام وما يتفحص منعاً من التصرفات كقبول الهبة والصدقة ، وصح منه أداء العبادات البدنية من غير عهدة ، وملك برأي الولي ما يتردد بين البيع وانصر كإبيح ونحوه ، وذلك باعتبار أن بعضاً رأيه انجبر برأي الولي ، فصار كالبالغ في ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله ، ألا يرى أنه صح بيعه من الاحاب غيب فاحش في رواية جلالاً لصاحبه ورده مع الولي بغيب فاحش في روايته اعتباراً بشبهة النيباء في موضع التهمة ، وعلى هذا قلنا في المحجور إذا توكل لم تخرمه العهدة وبإذن الولي تخرمه ، وأما إذا أوصى الصبي بشيء من أعمار انبر بطلت وصيته عندما خلاهاً للشافعي وإن كان فيه بيع طاهر ، لأن الإرث شرع بعملاً للمورث ، ألا ترى أنه شُرع في حق الصبي ، وفي الانتقال منه إلى الإيصاء ترك الأفضل لا محالة ، إلا أنه شُرع في حق النالج كما شُرع له الطلاق وانعتاق والهبة وانصرص ، ولم يُشرع ذلك في حق الصبي ، ولم يملك ذلك عليه غيره ما خلا انصرص فإنه يملكه القاضي ، لوقوع الأمر عن التوى بولاية القضاء ، وأما الردة فلا تحتمل العفو في أحكام الآخرة ، وما يلزمه من أحكام الدنيا عندهما خلافاً لأبي يوسف رحمه الله فإنه يلزمه حكماً لصحته لا قصداً إليه ، فلم يصح العفو عن مثله كما إذا ثبت تبعاً لأبويه .

## فصل في الأمور المعترضة على الأهلية

العوارص نوعان سماوي ومكتسب ، أما السماوي فهو الصعر والجنون والعتة والنسيان والنوم والإعماء والرق والمرض والحيص والنعاس والموت

وأما المكتسب فتوعاى منه ومن غيره ، أما الذي منه فالجهل والسعة والسكر والهزل والخطأ والسفر .

وأما الذي من غيره فالإكراه بما فيه إلحاء ، وبما ليس فيه إباحة

وأما الجنون فإنه يوجب الحجر عن الأقوال ، ويسقط به ما كان صرراً يحتمل السقوط ، وإذا امتد فصار لزوم الأبناء يؤدي إلى الحرج فيطل انفول بالأداء ، وينعدم انوحوب أيضا لانعدامه ، وحنُ الامتداد في الصوم أن يستوعب الشهر ، وفي اصولات أن يريد على يومٍ وليلة ، وفي الركاة أن يستوجب الحول عند مجمد رحمه الله ، وأقام أبو يوسف رحمه الله أكثر الحول مقام كله تيسيراً وما كان حسناً لا يحمل انغير أو قبيحاً لا يحتمل العفو فثابت في حقه ، حتى يثبت إيمانه وردته تبعاً لأبويه .

وأما الصغر فإنه في أول أحواله مثل الحنون ، لانه عديم العقل والتمييز أما إذا عقل فقد أصاب صرراً من أهلية الأداء ، لكن الصبا عذرٌ مع ذلك ، فسقط به عندما يحتمل السقوط عن البالغ ، وحملة الأمر أنه يوصع عنه العهدة ، ويصح منه وله مالا عهدة فيه لأن الصبا من أسباب المرحمة ، فجعل سبباً للعفو عن كل عهدة يحتمل العفو ، ولهذا لا يحرم عن الميراث بالقتل عندما ولا يلزم عليه حرمانه بالترك عنه والكفر لأن اترك يُباني أهلية الارث وكذلك الكفر لانه يباني أهلية الولاية - على المسلم كما قلنا - وانعدام الحق لعدم سنده ولعدم أهليته لا يعد جراً

وأما العته بعد البلوغ ، فمثل الصد مع العقل في كل الأحكام ، حتى أنه لا يمنع صحة القبول والعصر ، لكنه يمنع العهدة ، وأما صعانُ ما يستهلك من الأموال فليس بعهدة ، لانه شرع حراً وكونه صعباً معدوراً أو محتوها لا يُباني عصمه المحر ، ويوصع عنه انحطاط كما يوصع عن الصني ، ويولى عليه ، ولا يبي هو عن غيره .

وإنما يعترق الجبور والصغير في أن هذا العارص غير محدود ، فقل إذا أسلمت امرأته عُرِصَ على أبيه وأمه الإسلام ولا يؤجر ، والصب محدودٌ فوجب تأخيرهُ ، وأما الصبي العاقل واعتوه العاقل فلا يعترقان

**وأما النسيان :** فلا يباي الوجوب في حق الله تعالى ، لكنه إذا كان عالماً يلزم اطاعة مثل السجين في الصوم ، والتسمية في الذبيحة جعل من أسباب العفو ، لأنه من جهة صاحب الحق اعترض ، بخلاف حقوق العبد ، وعنى هذا قننا إن سلام الناسي لما كان غائباً لم يقطع الصلاة بخلاف الكلام لأن هيئة المصلي مذكورة له فلا يغيب الكلام ناسياً .

**وأما النوم :** معجزٌ عن استعمال القدرة يُباني الاختيار ، فإوجب تأخير الخطاب بلاءاً ، وبطلت عباراته أصلاً في اطلاق والعناق والإسلام والردة ، ولم يتفق قراءته وكلامه في لصلاة حكم وكذا إذا قهقه في صلاته هو الصحيح

**والإغماء :** مثل الصوم في موت الاختيار وفوت استعمال القدرة حتى منع صحة العبارات ، وهو أشدُّ منه ، لأن اليوم فترة أصلية ، وهذا عارصٌ يباني اقوة أصلاً ، وبهذا كان حدثاً في كل الأحوال ، ومع البناء ، واعتذر امتداده في حق الصلاة خاصة

**وأما الرق :** فهو عجز حكمي شُرِعَ جزاءً في الأهر ، لكنه في حانة انقضاء صار من الأمور لحكمية به يصير امرأً عرضةً للملك والابتدال ، وهو وصفٌ لا يحتمل التجري . فقد قال محمد رحمه الله في الجامع في مجهول النسب إذا أقر أن نصفه عبد هلال أنه يجعل عبداً في شهادته ، وفي جميع أحكامه وكذلك العتق اندي هو ضده ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الإعتاق لا يتجرأ لما لم يتجرأ انفعاله وهو العتق ، وقل أبو حنيفة رحمه الله الإعتاق إرالة للملك متحرراً بعق سقوط كله عن المحل حكم لا يتجرأ وهو العتق ، فإذا سقط يعصه فقد وحده شطر



العبء فيتوقف العتق إلى تكميلها ، وصار ذلك كعسل أعضاء الوضوء لإباحة أداء الصلاة . وكأعداد الطلاق بالتحريم ، وهذا الرق يباي مالكية المال لقيام الملوكية مالا ، حتى لا يمتنع العبد والمكاتب التسري ، ولا تصح منهما حجة الإسلام بعدم أصل القدرة ، وهي المانع استدعية لأنها للمولى ، إلا فيما ستتثنى عليه من القرب البدنية ، والرق لا يُباي مالكية غير مال وهو الكسح ، والدم وأحياة ، ويُباي كمال الحال في أهية الكرامات الموضوعة للبشر في السديب ، مثل ادمية ولولاية والحر ، حتى أن ذمته صعب برقة فلم تحتس بالدين بنفسها ، وصممت إليها مالية الرقبة والكسب ، وكذلك الحر يتنصف بالرق حتى أنه يبيع العبد امرأتين ، وتُطلق الأمة ثنتين ، وتنصف العدة والقسم والحد ، وانتقصت فيمته نفسه ، لأنه أهل للتصرف في المال واستحقاق اليد عليه دون ملكه فوجب نقصان بدل دمه عن الدية بنقصان أحد صربي المالكية ، كما تنصف ادية بالادوية لعدم أحدهما . وهذا عندنا أن المادون يتصرف لنفسه ، ويجب له الحكم الأصلي بالتصرف وهو ائيد . والمولى يحلفه فيم هو من الروايد وهو الملك المشروع للتوصص إلى ليد . ولهذا جعلنا العبد في حكم المثل وفي حكم بقاء الإنسان كالوكيل في مسائل مرض المولى وفي عامة مسائل المادون

وانرق لا يؤثر في عصمة ادم ، وإنما يؤثر في قيمته . وإنما العصمة بالإيمان واسار ، والعبد فيه مثل الحر ، ولذلك يقتل الحر بالعبد قصاصاً . وأوجب الرق نقصاناً في اسهاد حتى لا يجب عليه لأن استطاعته في ابح والجهد غير مستثناة عن المولى . وهذا لم يستوجب السهم الكامل من العزيمة وانقطعت الولايات كلها بالرق لأنه محر حكومي ، وإنما صح أمان المادون لأن الأمان بالان يخرج عن أقسام الولاية من قد أنه صار شريكاً في العزيمة فدمره ثم تعدى إلى غيره مثل شهادته بهلاء رمضان ، وعلى هذا الأصل يصح إقراره بالحدود ، والنقصان وبالسرقه المستهكة وبالقائمة صح من المادون ، وفي المحذور اختلاف معروف ،

وعى هذا قلنا في جناية العبد خطأ أنه يصير جزاءً لحنانيته ، لأن العبد ليس من أهل ضمان مالم يمس ، إلا أن يشاء المولى القداء فيصير عائدًا إلى الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله ، حتى لا يبطل بالإفلاس ، وعندهما يصير بمعنى الحوالة

وأما المريض . فإنه لا يُنافي أهلية الحكم . ولا أهلية العبارة ، لكنه لما كان سبب الموت ، والموت علة الخلافة كان من أسباب تعلق حق الوارث والعريم بهما ، فيثبت به الحصر إذا اتصل بالموت مستنداً إلى أوله بقدر ما يقع به صيانة الحق . فقليل كل تصرف واقع منه يحتمل الفسخ ، فإن القول بصحته واجبٌ في الحال ، ثم التدارك بالنقص إذا احتيج إليه وكل تصرف واقع لا يحتمل الفسخ جعل كالمعق بالموت ، كالإعتاق إذا وقع على حق عريم أو وارث . بخلاف إعتاق الرهن حيث ينفذ لأن حق المرتهر في ملك اليد دون ملك الرقبة ، وكان القياس أن لا يُعكك المريض الصلة وأداء الحقوق المدنية له تعالى والوصية بذلك ، إلا أن الشرع حَوَّز ذلك من الثلث نظراً له ، ولما تولى الشرع الإيصاء للورثة ، وأبطل إيصاءه لهم بطل ذلك صورةً ومعنى وحقيقة وشبهة حتى لم يصح بيعه من إوارث أصلاً عند أبي حنيفة رحمه الله ، وبطل إقراره له وإن حصل باستيفاء ثبوت الصحة ، وتقومت الجودة في حقهم كما تقومت في حق الصفار

وأما الحيض والنفاس فهما لا يعدمان أهلية بوجه ما . لكن الطهارة عنهما شرط لجوار أداء لصوم والصلاة ، فيفوت الأداء بهما ، وفي قضاء الصلاة حرج لتضاعفها فسقط بهما أصل الصلاة ، ولا حرج في قضاء الصوم فلم يسقط أصله

وأما الموت . فإنه عجزٌ حالصٌ يسقط بهما هو من باب التكليف لقوات عرضه وهو الأداء عن اختيار ، ولهذا قلنا إنه يبطل عنه الركاة وسائر وجوه القرب ، وإنما يبقى عليه المأثم وما شرع عليه لحاجة غيره إن كان حقاً منعلقاً بالعين يبقى بقاءه ، لأن فعله فيه غير مقصود ، وإن كان ديناً لم يبق بمحرد الدمة حتى ينضم

إليه مالٌ أو ما يؤكد به الدم وهو دمه الكفيل . ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله أن الكفالة بالدنس عن الميت لا تصح إذا لم يحلف مالاً أو كفيلاً كأن الدين عنه سقط بحلاف انعقد المحذور يقر بالدين فتكفل عنه رجل تصح ، لأن دمه في حقه كاملة وإنما صممت إليه المالية في حق المولى . وإن كان شرع عليه بطريق الصلة بطل إلا أن يوصي به فيصح من الثلث ، وأما الذي شرع له فبإداء على حاجته ، والموت لا يُباني الحاجة ، فيبقى له ما ينقص به الحاجة ولذلك قدم جهاره ثم ديونه ، ثم وصايه من ثلثه ثم وحب أمواله بطريق الخلافة عنه نظراً له ، ولهذا بقيت الكتابة بعد موت المولى وبعد موت المكاتب عن وفاء ، وقلنا إن المرأة تُعسرُ روحها بعد الموت في عنتها ، لأن لروح مالكٍ منقي ملكه إلى انقضاء العدة عما هو من حوائجه خاصة ، بخلاف ما إن ماتت المرأة ، لأنها مملوكة وقد بطلت أهلية المملوكية بالموت ، وبهذا تعق حق المقتول بالديه إذا انقلب الفصص مالا . وإن كان الأصل وهو انقصاص يثبت للورثة ابتداء بسبب انعقد للمورث ، لأنه يجب عند انقضاء الحياة ، وعند ذلك لا يجب به إلا ما يضطر إليه لحاجته ، فعادى الحلف الأصل لاختلاف حالهما ، وأما أحكام الأحرار فيه منها حكم الأحياء لأن انقراض للميت في حكم الأحرار كالرحم سماء ولمهد للطفل في حق أسبابه وضع فيه لأحكام الأحرار روضة دار أو حفرة دار ، ويرجو له تعالى أن يُصيرَه لدار روضة بكرمه وعصله

## فصل في العوارض المكتسبة

أما الجهل فأنواع أربعة جهل باطل بلا شبهة وهو الكفر ، وأنه لا يصلح عدراً في الأحرار أصلاً لأنه مكابرةٌ وحبوسٌ بعد وصوصح الدليل . وجهلٌ هو دونه لكنه باطل لا يصلح عدراً في الأحرار . وجهلٌ الباعى لأنه محالٌ بتدليل الواضح الذي لا شبهة

فيه، إلا أنه متأور بالقرآن فكان دور الأول لكنه لما كان من المسلمين أو ممن ينتحون الإسلام نزعاً مما طارته وإلزامه، فلم يعمل بتأويله الفاسد، وقلنا إن الباعث إذا اتلف مال العاد أو نفسه ولا معة له بضمن، وكذلك سائر الأحكام تترمه، وكذلك جهل من خاف في احتجاده الكتاب أو السنة المشهورة من علماء الشريعة أو عمن بالعرب من السنة على خلاف الكتاب أو السنة المشهورة مبروراً باطل ليس بعذر أصلاً، مثل الفتوى ببيع أمهات الأولاد، وحل مروق التسمية عامداً، والقصاص بالقسماء والغصاء شهاد ويمين والثالث جهل يصلح شبهة وهو الجهل في موضوع الاحتجاف الصحيح، وفي موضع الشبهة كالمحتجم إذا أطر على طر أن الحمامة فطرته لم تترمه الكفارة، لأنه جهل في موضع الاجتهاد، ومن رنى بحارية والده على طر أنها تحل له لم تترمه الحد، لأنه جهل في موضع لاشتباه، والنوع الرابع جهل يصلح عذراً وهو جهل من أسلم في دار الحرب، فإنه يكون عذراً له في الشرع لأنه غير مقصر لحفاء الدليل، وكذلك جهل الوكيل والمأدبون بالإطلاق وضده جهل الشفع بالبيع، والمولى بحياة العمد، وانكر بالإكاح، والامة المنكحة بحيار العتق، بخلاف الجهل بحيار البلوع على ما عرفت وأما السكر فهو نوعان سكر بصريق مباح كشراب الدواء، وشرب المكره والمضطر، وأنه بمنزلة الأعماء، وسكر بصريق محظور وأنه لا يباي الحطاب قال الله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾ فلا يُطعن شيئاً من الأهلية، وتترمه أحكام الشرع، وتنفذ تصرفاته كلها إلا الردة استحساناً والإقرار بالحدود الخالصة لله تعالى، لأن السكران لا يكاد يثبت على شيء فأقيم السكر مقام الرجوع، فيعمن فيه يحتمل الرجوع، وأما الهرل فتعسره اللعب وهو أن يراد بالشيء غير ما وُضع له فلا يباي الرصاء بالمشاهدة، ولهذا يكفر بالردة هراً، لكنه يباي حتيار الحكم والرصاء به بمنزلة شرط الحيار في البيع، فيؤثر فيما يحتمل النقص

كالبيع والإجارة فإذا تواضعا على الهزل فأصل البيع منعقد البيع فاسداً غير موجب لمالك وإن اتصل به القبض كخيار المتتابعين، وكما إذا شرط اختياراً بهما أياً فإذا بقص أحدهما انتقص وأن أحاراه صار لكن عند أبي حنيفة رحمه الله يجب أن يكون مقدراً بالثلاث ولو تواضعا على البيع بألف درهم أو عن البيع بمائة دينار على أن يكون لثمن ألف درهم فالهزل باطلٌ والسعي صحيحٌ في الغصنين عند أبي حنيفة رحمه الله ، وقال صاحباه بفسخ البيع بألف درهم في الفصل الأول ومائة دينار في الفصل الثاني ، لإمكان العمل بماواضعة في لثمن مع أحد في أصل العقد في الفصل الأول دون الثاني ، وإنا نقول بأنهما حداً في أصل العقد والعمل بماواضعة في البدن محله شرطاً فاسداً في البيع فيفسد البيع فكان العمل بالأصل أولى من العمل بالوصف عند تعارض المواضعين فيهما ، وهذا حد الكاخ حيث يجب الأقل بالإجماع ، لأن الكاخ لا يفسد بالشرع الفاسد ، فإمكان العمل بماواضعين ، ولو ذكرنا في الكاخ الدباير وعرضهما الدراهم يجب مهرٌ للمثل لأن الكاخ يصح بغير مهرٍ بخلاف البيع وأما هزل أصل الكاخ فالهزل باطلٌ والعقد لازم وكذلك الطلاق والعقار والعفو عن القصاص ، واليمين والنذر بقوته عليه السلام « ثلاث حدهن حد وهربهن حد الكاخ والطلاق واليمين » ولأن الهزل مجازٌ للسب راض به دون حكمه

وحكم هذه الأسباب لا يحتمل الرد والراحي ألا ترى أنه لا يحتمل حصار اشترط ، وأما ما يكون المال فيه مقصوداً مثل الخلع والعتق على مال والصبح عن دم العمد فقد ذكر في كتاب الأكرام في الخلع أن الطلاق واقعٌ وأما لازمٌ ، وهذا عند أبي يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله لأن الخلع لا يحتمل خيار الشرط عندهما سواء هزل أو أصله أو بقدر البدل أو بحسه يجب المسمى عندهما وصار كالبدن لا يحتمل الفسخ تنعاً أما عند أبي حنيفة رحمه الله فإن اطلاق يتوقف على

اختيارها بكل حال، لأنه بمنزلة خيار الشرط، وقد نص عن أبي حنيفة رحمه الله في خيار الشرط من حائنها أن الطلاق لا يقع ولا يجب المال، إلا أن تشاء المرأة فيقع الطلاق ويجب المال فذلك ههنا لكنه غير مقدر بالثلاث وكذلك هذا في بطائره، ثم إنه إنما يجب العمل بالمواصفة فيما يؤثر فيه الهزل إذا انفقا على ابتداء، أما إذا انفقا على أنه لم يحصرهما شيء أو احتلفا حُمل على الحد وحُمل الفول قول من يدعيه في قول أبي حنيفة رحمه الله حلالاً لهما، وأما الإقرار فالهزل يُنظره سواء كان الإقرار بما يحتمل الفسخ أو بما لا يحتمله، لأن الهزل يدل على عدم المحرم به، وكذلك تسليم الشفعة بعد الطلب والإشهاد ببطله الهزل، لأنه من حسن ما يبطل بخيار الشرط، وكذلك إبراء العريم، وأما الكافر إذا تكلم بكلمة الإسلام وتبرأ عن دينه هارلاً يجب أن يحكم بإيمانه كالمكره، لأنه بمنزلة إشاء لا يحتمل حكمه الرد والترحيل، وأما السعة فلا يحل بالأهلية ولا يمنع شيئاً من أحكام الشرع ولا يوجب لحجر أصلاً عند أبي حنيفة رحمه الله وكذا عند غيره فيما لا يبطله الهزل، لأنه مكابرة العقد بطله الهوى، فلم يكن سبباً للطر. ومع المال عن السعيه ابدر في أوّل البلوغ ثبت بالنص، إما عقوبة عليه أو غير معقول المعنى، فلا يحتمل المقايضة

وأما الحطأ فهو نوع جعل عدراً صالحاً لسقوط حق الله تعالى إذا حصل عن اجتتهاد وشبهة في العقوبة، حتى قيل أن الخاطيء لا ياثم ولا يؤخذ بحسب ولا قصاص لكنه لا يفتن عن ضرب تقصير يصلح سبباً للحراء انقاص وهو انكفارة، وصح طلاقه عندنا، ويجب أن يتعقد بيعه كبيع المكره، وأما السفر فهو من اسباب استحقيف يؤثر في قصر دوات الأرمع، وفي تأخير الصوم، لكنه لما كان من الأمور المختارة، ولم يكن موجباً ضرورة لارمة قيل أنه إذا أصبح صائماً وهو مسافر أو مقيم مسافر لا يباح له الفطر بخلاف المريض، ولو أفطر كان قيام السفر المبيح شبهة في إيجاب الكفارة، ولو أفطر ثم سافر لا يسقط عنه انكفارة بخلاف

ما إذا مَرَضَ لما قلنا .

وأما الإكراه فهو عان كامل يفسد الاختيار ويوجب الإلجاء ، وفاصرٌ يعدم الرضاء ولا يُوجب الإلجاء ، والإكراه بحملته لا يُبالي أهلية ، ولا يُوجب وصغ الخطأ بحال لأن المكره مبتلى ، والافتلاء بحقق الخطأ ألا ترى أنه منرددين فرضٍ وخطرٍ وإسبةٍ ورحصةٍ ، ويأثم فيه مرةً ويُؤخر أخرى فلا رحصة في القتل والجرح والربا بعد الإكراه أصلاً ولا خطر مع الكامل منه في الميتة والحمر والخمر ، ورُخص في إجراء كلمة الكفر وإفساد الصلاة والصوم وإتلافه ما لم يعبر والحماية على الإحرام ويمكن لمراة من الربا في الإكراه الكامل ، وإما عارق معلها فعله في الرحصة لأن نسبة الولد لا تنقطع عنها فلم يكر في معنى القتل بخلاف الرجل ولهذا أوجب الإكراه القاصر شهةً في درء الحد عنها دون الرجل ، فثبت بهذه الحملة أن الإكراه لا يصلح لابطال شيء من الأمور والأفعال حملاً ، لا سلباً غيره على مثال فعل الطانع ، وإما يظهر أثر الإكراه إذا تكام في تعديل النسبة ، وأثره إذا قصر في تهويد الرضاء ففسد بالإكراه ما يحتمل الفسخ وتوقف من الرضاء مثل انبيع والاحارة ولا يصح الأقاير كلها لأن صحتها تعتمد فيهم المحرم به وقد قامت دلالة عدمه وإذا اتصل الإكراه بقبول المال في الحلح فإن انطلاق بيع المال لا يجب ، لأن الإكراه يعدم الرضاء بالسبب والحكم جمعاً ، والمال يعدم عند عدم الرضاء فكان المال لم يوجد فوق الطلاق بغير ما كطلاق الصغيرة على مال ، بخلاف لهرن لأنه يمنع الرضاء بالحكم دون السبب ، فكان كشرط الخيار على ما مر ، وإذا حصل الإكراه الكامل بما يصلح أن يكون الفعل في أنه لغيره مثل إتلاف النفس وأما نسبت الفعل إلى المكره ولزمه حكمه ، لأن الإكراه لكامل يفسد الاختيار ، وإفساد في معارضة الصحيح كانه عدم فصار المكره بمنزلة عديم الاختيار لآل للمكره فيما يحتمل ذلك أما فيما لا يحتمله فلا يستقيم بسببه إلى

المكره فلا يقع المعارضة في استحقاق الحكم، فبقي منسوبا إلى الاختيار الفاسد  
وذلك مثل الأكل والوصد والافقوان كلها، فإنه لا يتصور أن يأكل الإنسان بغيره  
وأن يتكلم، وكذلك إذا كان نفس الفعل مما يتصور أن يكون الفاعل فيه آلة لغيره، إلا  
أن المحل غير ابدي فلاقيه الإتلاف صورة، وكان ذلك يتبدل بأن يجعل آلة مثل إكراه  
المحرم على قتل الصيد أن ذلك يقتصر عن الفاعل، لأن المكره إنما حمله على أن يجبي  
على إحرام نفسه، وهو في ذلك لا يصلح آلة لغيره، ولو جعل آلة يصير محل الجنابة  
إحرام المكره. وفيه خلاف المكره وبطلان الإكراه وعود الأمر إلى المحل الأول. ولهذا  
قلنا أن المكره على يقتل يأنم لأنه من حيث أنه يوجب المأثم جنابة على دين القتل،  
وهو لا يصلح في ذلك آلة لغيره، ولو جعل آلة لغيره لتبدل محل الجنابة. وكذلك قلنا  
في المكره على البيع والتسليم أن تسليمه يقتصر عليه لأن التسليم تصرف في بيع  
نفسه بالإتمام، وهو في ذلك لا يصلح آلة لغيره ولو جعل المكره آلة لغيره لتبدل  
المحل وتبدل ذات الفعل، لأنه حينئذ يصير عصباً محصاً وقد سبناه إلى المكره من  
حيث هو عصب، وإذا ثبت أنه أمر حكمي صرنا إليه استقام ذلك فيم يعقش  
ولا يحس فقلنا إن المكره على الاعتناق بما فيه إلقاء هو المتكلم، ومعنى الإتلاف  
فيه منقول إلى الذي أكرهه لأنه مفصص عنه في الجملة متحمل للنقل بأصله وهذا  
عندنا وقيل اشفعني رحمه الله تصرفات المكره قولاً تكون دعواً إذا كان الإكراه  
بغير حق، لأن صحة القول بالفسد والاختيار ليكون ترجمة عما في الضمير فيبطل  
عند عدمه والإكراه بالحبس مثل الإكراه بالقتل عنده وإذا وقع الإكراه عن الفعل  
فإذا تم الإكراه بطل حكم الفعل عن الفاعل وتماه بأن يجعل عذراً يُبيح له الفعل  
فإن أمكن أن يُنسب إلى المكره سبب إليه وإلا فبطل أصلاً وقد ذكرنا نحن أن الإكراه  
لا يعدم الاختيار لكنه يتقي به الرضاء أو يفسد به الاختيار إلى آخر ما قررناه  
والذي يقع به ختم الكتاب



## باب حروف المعاني

فشطر من مسائل الفقه مبني عليها ، وأكثرها وقوعاً حروف العطف ، والاصر فيه الواو ، وهي لمطلق الجمع عندما من غير تعرض لمقاربة ولا ترتيب ، وعينه عامة أهل اللغة وأئمة الفسوى ، وإنما يثبت الترتيب في قوله **بأن** كحتمها فهي صائق وطالق وطالق حتى لا يقع به إلا واحدة في قول أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لصاحبيه رحمهما الله ضرورة أن الثانية تعلقت بالشرط بواسطة الأولى لا بمقتضى الواو

وفي قول المولى اعتقت هذه وهذه وقد روحهما الفصولي من رجل إنما بطل كإحالة الثانية لأن صدر الكلام لا يتوقف على أحده إذا لم يكن في أحده ما يعبر عنه ، وعق الأولى يُبطل محيية الوقف فبطل الثاني قبل التكلم بعقوبه ، بخلاف ما إذا روجه الفصولي أحدين في عقدتين فقال **أحررت هذه وهذه** حيث بطل جميعاً ، لأن صدر الكلام وضع لحوار الكرخ ، وإذا اتصر به أحده سلب عنه الحوار فصار أحده في حق أوله بمنزلة لشرط والاستثناء ، وقد تدخل الواو على جملة كساملة بخبرها فلا تحب المشاركة في الحرج وبذلك مثل قوله **هذه طالق ثلاثاً** وهذه طالق أن الثانية تطلق واحدة لأن الشراكة في الحرج كانت واحدة لا تقتصر الكلام الثاني إذا كان باقصة ، فإذا كان كاملاً فقد ذهب دليل الشراكة ، ولهذا قلنا أن الحملة الباقصة تُشارك الأولى فيما تم به لأولى بعينه حتى قلنا في قوله **بأن** تحت الدار فاست طالق وطالق أن الثاني يتعقب بذلك الشرط بعينه ولا يقتضي لاستنداده كأنه أعاده ، وإنما يُصر إليه في قوله **جاءني ريد وعمرو** ضرورة أن المشاركة في معنى واحد لا يتصور ، وقد يستعاض الواو لحوار بمعنى الجمع أيضاً ، لأن الحوار تحامع بالحوار ، قال الله تعالى **﴿ حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها ﴾** أي وأبوابها مفتوحة ، وقالوا في قول الرحمن بعده **أدأي أبعأ وأت حرج** وبحرني أترن وأت

أمر أن الواو للحال حتى لا يعتق العبد إلا بالآداء ، ولا يأمر الحربي ما لم ينزل

وأما «الفاء» فإنها للوصل والتعقيب ولهذا قلنا فيمن قال لامراته إن دخلت هذه الدار فهذه اندار فانت طالق أن الشرط أن تدخل الثانية بعد الأولى من غير تراخ ، وقد تدخل الفاء على العلق إذا كان ذلك مما يسوم فيصير بمعنى التراخي ، يقال ابشر فقد أتاك العوث وبهذا قلنا فيمن قال لعبده أد إلى الفاء فانت حر أنه يعتق للحال لأن العتق دائم فأشبهه المترخي وأما «ثم» فللعطف عن سبب الترخي ، ثم أن عند أبي حنيفة رحمه الله التراخي على وجه القطع كأنه مستأنف حكماً ، قولاً بكمال الترخي ، وعند صاحبيه التراخي في انوحود دون لتكلم ، بيانه فيمن قال لامراته قس الدحول بها أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن دخلت الدار قال أبو حنيفة رحمه الله يقع الأول ويعوم ما بعده كأنه سكت عن الأول ، وقالوا يتعلق حملة وينزل على الترتيب ، وقد تستعار معنى لواو ، قال الله تعالى ﴿ ثم كان من الذين آمنوا ﴾ وأما «بل» فموضوعة لإثبات ما بعده والإعراض عما قبله ، يقال جاءني زيد بل عمرو وقالوا جميعاً فيمن قال لامراته قبل الدحول بها إن دخلت الدار فانت طالق واحدة لا مل ثنتين أنه يقع اثبات إذا دخلت الدار بخلاف العطف بالواو عند أبي حنيفة رحمه الله ، لأنه ما كان لإبطال الأول وقامة الثاني مقامه كان من قصيته اتصل الثاني بالشرط بلا واسطة لكن بشرط بطل الأول وليس في وسعه ذلك وفي وسعه أفراد الثاني بالشرط لينخص به بغير واسطة ، فيصير بمنزلة الحلف بيمينين فيثبت ما في وسعه

وأما «لكن» فلاستدراكات بعد النفي ، تقول ما جاءني زيد لكن عمراً ، غير أن العطف به إنما يستقيم عند اتساق الكلام ، فإذا اتسق الكلام المقر به بالعبد ما كان في قط لكنه لفلان آخر ، تعلق النفي بالإثبات حتى استحقه الثاني وإلا فهو مستأنف أمزوجة بمادة تقول لا أجيره لكن أجيزه بمادة وحسين فإنه ينفسخ العقد لأنه

تقيُّ فعلٍ وإثباته بعينه فلم يتسقى الكلام .

وأما « أو » فتدخل بين إسمين أو فعلين فيتناول أحد المذكورين ، فإن دخلت في الخبر أفصت إلى الشك وإن دخلت في الإبتداء والإنشاء أوحت التحيير ، ولهذا قلنا فيمن قال هذا حر أو هذا أنه لما كان إنشاءً يحتمل الحر وجب التحيير على احتمال أنه بيان حتى جعل النبال إنشاءً من وجه إظهاراً من وجه ، وقد تُستعار هذه الكلمة للعموم ، فتوحب عموم الأفراد في موضع اسقي وعموم الاجتماع في موضع الإباحة ، ولهذا لو حلف لا يكلم فلاناً أو فلاناً بحيث بدا كلم أحدهما ولو قال لا يكلم أحداً إلا فلاناً أو فلاناً كان له أن يكلمهما جميعاً وقد تحسن بمعنى «حتى» في نحو قوله ولله لا أدخل هذه الدار أو أخرج هذه الدار حتى لو دخل لأخيرة قبل الأولى انتهت إيمين ، لأنه تعذر العطف لاختلاف الكلامين من يفي وشأت ، والعناية صابغة لأن أول الكلام حظرٌ وتحريمٌ وبذلك وحب العمل بمجاره

وأما «حتى» فلعناية ، ولهذا قل محمد في الزيادات فيمن قسار عنده حر إن لم أصر بن حتى تصيح أنه يحدث إن ألق قبل العناية وسنغير للمجارة بمعنى لام كي في قوله إن لم آتك غداً حتى تغديني حتى إذا أتاه فلم يعده بم يحدث لأن الإحسان لا يصلح سهياً بالإتيان ، بل هو سببه ، فمن كان الفعلان من واحد كقوله إن لم آتك حتى أتعدى عند تعلق البر بهما لأن فعله لا يصح حرراً لفعله فحمل على العطف بحرف نداء لأن العناية تُحسس بالتعقيب ومن ذلك حروف الحر ، عائدات للإلصاق ، ولهذا قل في قوله إن أخبرني بقدم فلان أنه يقع على الصدق

و«عن» للإلزام في قوله علي ألف وتُستعمل لشرط ، قال الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْرِعَ الْكَلَامُ فِيكُمْ وَلَا يَكُنْ بِكُمُ الْغَرْبُ ۚ بَشِّرْهُنَّ بِالنَّكاحِ ۚ وَتُسْتَعَارُ بِمَعْنَى اسْمَاءٍ فِي الْمَعْرُوفَاتِ لِلْحَصَةِ لِأَنَّ الْإِلْصَاقَ يَنَاسِبُ الزَّوْمَ

و«من» للتبعيض، ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله فيمن قال أعتق من عبدي من شئت عتقه كان له أن يعتقه إلا واحداً ، بخلاف قوله من شاء ، لأنه وصفه بصفة عامة فأسقط الخصوص .

و«إلى» الإنتهاء الغاية . و«في» للطرف ، ويُفرق بين حده وثنائه ، فقوله إن صمت الدهر واقع على الأبد ، وفي الدهر على الساعة ، وتُستعار للمقارنة في نحو قوله أنت طالق في دخولك الدار ، ومن ذلك حروف الشرط وحرف «إن» هو الأصل في هذا الباب ، و«إد» يصلح للوقت والشرط على السواء عند الكوفيين وهو قول أبي حنيفة رحمه الله وعند البصريين وهو قولهما هي للوقت ويُجاري بها من غير سقوط الوقت عنها مثل «متى» ، فإنها للوقت لا يسقط عنها حال والمجازاة بها لازمة في غير موضع الاستفهام ، و«إد» غير لازمة بل هي في حيز الجواز

و«من» و«ما» و«كل» وكلماء تدخل في هذا الباب . وفي «كل» معنى الشرط أيضاً من حيث أن الاسم الذي يتعقبها يوصفُ بفعل لا محالة ليتم الكلام وهي توجب الإحاطة على سبيل الأمراد ومعنى الأفراد أن يعتد كل مسمى بانفرادهِ كأن ليس معه غيره



القسم الثاني  
**التحقيق**



## بسم الله الرحمن الرحيم

( عوك النهم يا كريم ) <sup>(١)</sup> لله الحى القيوم <sup>(٢)</sup> الذي لا تأخذه سعة <sup>(٣)</sup> ولا نوم ولا يعتريه <sup>(٤)</sup> شك <sup>(٥)</sup> ولا وهم <sup>(٦)</sup> . ( حمد ) <sup>(٧)</sup> لا يبلغ أحد حدّه <sup>(٨)</sup> ، ولا يحصى عده على ما أنعم من نعم وأفره وإفية ومنح صاعبه ضافية <sup>(٩)</sup> ، وأنطق ألسن المغلفين <sup>(١٠)</sup> ولهاب المحققين <sup>(١١)</sup> ببيان شريعته الرهراء <sup>(١٢)</sup> ذات العزة القعساء <sup>(١٣)</sup> .

(١) ما بين القوسين من (ط) .

(٢) القيوم انقائم بسبب امر خلقه في إنسانهم وورقهم ، وعظمه مامكنهم قاله الزحاج . وقال ابن لأعراسي القيوم والقائم والندبر واحد ، وقال مجاهد القيوم القائم على كل شيء . وقال الكلبى القيوم الذى لا يدى له وهى من امنية المسالعة . ومعناها القيام مامور الخلق ، وتدير اعماله في جميع احواله . وقيل القائم بنفسه مطلقاً لا بغيره وهو مع ذلك يقوم به قدر موجود القاموس المحيط ٢ / ٤٧٩ ، ولسان العرب ١٥ / ٤٠٦ .

(٣) السعة شدة النوم . أو اوله . أو العفاس القاموس المحيط ٢ / ٥٦٨ .

(٤) يعتريه يغشاه وبغشاء ماصيه تحش بمعنى أتى . المرجع السابق ٢ / ٦٣٩ ، ٦٤٧ .

(٥) الشك خلاف اليقين . المرجع السابق ٢ / ٢٦٠ .

(٦) الوهم من خطلوات القلب أو مرجوع طرقي المتردد فيه . والمغلط . المرجع السابق ٢ / ٤٩٥ .

(٧) في (ك) نلفظ « حد » وهو سهو من الناسخ .

(٨) الحد الحاجر من شئى . ومنتهى الشئ . والاحير هو المراد هنا ليتناسب مع الجملة التالية  
المرجع السابق ١ / ٢٤٥

(٩) ضافية أي كثيرة زائدة ، من الصفو بمعنى السدوغ والكثرة . المرجع السابق ٢ / ٦٣٤

(١٠) المغلفين جمع مطلق ، يصم المصم ويسكن الفاء وكسر اللام . اسم فاعل من أطلق الشاعر إذا أتى بالعصب في شعره . والفلق الأمر العصب . والفلق والشق من فلقه يلقبه إذا شقه . المرجع السابق ٢ / ٣٣٣ والمعنى الأول هو المناسب هنا .

(١١) المحقق صد المطلق . وحقيقه تحقيفا بمعنى صدقه فيكون معنى المحققين هو المصدقون  
المرجع السابق ٢ / ١٨٧ .

(١٢) الزهراء المشرقة الوجه . المرجع السابق ١ / ٣٧٥ .

(١٣) في (ك) سلف « العفء » والصحيح ما نقل عاليه من « ط » . والعفء تابيث الأفعس بمعنى المسبح والثابت من العزة . المرجع السابق ١ / ٥٤٣ .



دامت أنوارها مفتوحة<sup>(١)</sup>، وأرهارها معشوقة<sup>(٢)</sup>، ثم صلاته تعالى على رسول  
 انقلبي<sup>(٣)</sup>، ديبى لحافين<sup>(٤)</sup> فدوره المنوكلي، أسوة السابقين محمد العربي  
 الهاشمي، القربشي<sup>(٥)</sup> المكي المدني، ماعاج طيب، وناح<sup>(٦)</sup> عندليب<sup>(٧)</sup> وآله  
 الأحرار من المهاجرين والأنصار، وأروحه أمهات المؤمنين ومحبه أجمعين  
 ما لعل آل<sup>(٨)</sup>، وملع<sup>(٩)</sup> رال<sup>(١٠)</sup>.

وبعد يقول الشاب الكسبي<sup>(١١)</sup> الفقير ابن العميد قوام لدين أمير  
 كتب ابن أمير عمر العميد الاتقاسي، ررقه<sup>(١٢)</sup> الله مباد ومنحه ما عساه<sup>(١٣)</sup>  
 وجعل في قلبه عساه، إن أصحاب الامام الأعظم احتشدوا ليحييه<sup>(١٤)</sup>  
 بعمال ابن اثبات الكوفي - رضي الله عنه وعنه - كتبوا عددًا مما تحت

(١) مفتوحة بمعنى مشقوقة، المرجع السابق ٢ / ٢٣٠.

(٢) منشوقة : بمعنى مشمومة، المرجع السابق ٢ / ٢٤٠.

(٣) النقلي، الجن والإنس، المرجع السابق ٢ / ٢٨٨.

(٤) الحافان المشرق والمغرب، وأماهما، والأول هو المراد هنا المرجع السابق ٢ / ١٩١.

(٥) في (ك) بلفظ «فرشي» والصحيح من «ط» لأن النبسة إلى فعل يكون بدون حذف الياء.

(٦) ناح، سجع أي ردد هجوته.

(٧) عندليب : هو طائر يقال له الهزار، يصوت ألوانا.

(٨) لمع، أضواء، والأل : السراب.

(٩) ملع : من ملى، فو ليس مع في السير.

(١٠) ورد في نسخة بلفظ «دال» والصحيح بناء على ما في سطور «ك» من تعليق الدال ولد

ابنعمه «ده»، لكن ولد النخاعة لا يسمى بذلك وإنما يسمى «رالا».

(١١) الكسبي : المكسور.

(١٢) إنما قال الشارح ررقه، ولم يقل أعطاه الله، لأن الرق ما يفوض للفقراء بخلاف العطاء.

فإنه إسم لما يفرص ليعمال مثل إقبائته، وإمثالهم والإيسس في قول أمره فقير محتاج.

لا قوة له على الكسب، فكان الرق أشد مناسبة من ذكر العطاء.

(١٣) عساه، يقال عساه الأمر دأبهم القاموس لمخطوط ١ / ٩٣ و ٢ / ٢١٧، ٣٢ / ٧٠.

٧٣، ٢٧٨، ٣١٩، ٦٤٥، ومختار الصحاح ص ٥٩٦.

(١٤) أبو حنيفة هو ليعمان بن ثابت بن كاس بن هرم بن مهران،

سيمي بولاء، الكوفي، (أبو حنيفة) إمام الحنيفة، الفقيه المجتهد المحدث

أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ولد وبشبال كوفية =

الحد<sup>(١)</sup> والرسم<sup>(٢)</sup>، والخيال<sup>(٣)</sup> والوهم<sup>(٤)</sup> . مع ما لهم من كمال العلم والفهم إلا أنهم (هم)<sup>(٥)</sup> المبررون<sup>(٦)</sup> المبرزون<sup>(٧)</sup> للحقائق<sup>(٨)</sup> المحررون<sup>(٩)</sup> للدقائق<sup>(١٠)</sup> .

= سنة ٨٠ هـ . وقبل سنة ٦١ هـ . والأول أصبح . وكان يبيع الحر . ويطلب العلم في صباه . ثم انقطع ليتدرس والافتاء . وعرض عليه القضاء فرفضه ، فصر ب عشرة أسواط في الأولى . وحسن في الثانية إلى أن مات . وكان كريم الخلق . حسن المطلق . إذا حدث انطلق في القول . وقد شهد الإمام الشافعي رضي الله عنهما بالفصل فقال : الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة ثم ولقي من أصحابه سنة . وهم الحسن بن مالك . ومفضل بن يسر . وعبد الله بن أبي أوفى . وأبو الطويل عامر بن وثالة . وعبد الله بن الحارث بن حزم الربيعي . وسهبن بن سعد الساعدي . إلا أنه اختلف في لقائه لبعضهم . كما اختلف في روايته عن البعض الآخر . والراجح أنه بقيهم جميعا . لأنه ممكن . والساقل لذلك عدل . ومن ثم فهو تابعي . من تلاميذه محمد بن الحسن الشيباني . ومو . يوسف . ورفر . والحسن بن زياد اللؤلؤي . وأبو مطيع البلخي . و« مسند - خ » في الحديث جمعه تلاميذه . و« المحارج - خ » في الفقه وغيرهما . وتوفي بمقداد في رجب . وقبل في شعبان سنة ١٥٠ هـ . وقبل سنة ١٥٣ هـ . والأول أصبح . انظر تاريخ بغداد ١٣ / ٣٢٣ - ٤٥٤ . ووفيات الأعيان ٢ / ٢١٥ . والخواهر المحيطة ٣٥ ويهيب التهذيب ١٠ / ٤٤٩ . وشرط تهذيب ١ / ٣٢٧ . والمعارف ص ٢١٦ . ومناقب الكندي ١ / ١٤٥ والفصح المبين ١ / ١٠١

(١) أحد صيغتي شيء . والخاص به شئ . ومن كل شيء حديثه . والدفع والمنع . وتاديب أدب بما يسمعه وغيره عن الأدب . والمراد هنا المعنى الأول

(٢) الرسم الكتابة . والمعنى أن أصحاب أبي حنيفة وأتباعه رضي الله عنهم كانوا من كثرة العدد بحيث لا يحصون عددا . أو يستقصون كتابة .

(٣) الخيال : ما تشبه لك في اللفظة والحلم من صورة .

(٤) الوهم : سبق معناه في أول هذه المقدمة .

(٥) سبط من « ك »

(٦) المبررون مصمم بهم وفتح الباء وكسر الراء المشددة جمع ميرر . وهو اسم فاعل « برر » بفتح الباء و لراء المشددة بمعنى فاعل أصحابه فصلاً أو سقهم .

(٧) المبررون مصمم بهم . وبسكن الباء وكسر الراء محففة جمع « ميرر » وهو اسم فاعل من « ابرر » بمعنى أظهر وبين وشر . وكلها يحتملها المقام .

(٨) الحقائق جمع حقيقة . والمراد بها هنا ما يجب عليك حمايته

(٩) المحررون . يضم الميم وسكون الحاء المهملة وكسر الراء جمع . مفردة محرر وهو اسم فاعل من « احمر » بمعنى : حاز .

(١٠) للدقائق الأمور الغامضة . القاموس المحيط ١ / ٢٤٥ ، ٤٧٩ ، ٤٨٥ ، ٢ / ١٨٦ ، ١٩٥ ، ٣١٣ .

٤٣٩

فلا تسألني عن الشيخ علم الهدى أبي منصور الماتريدي<sup>(١)</sup>  
والقاصي أبي زيد الدبوسي<sup>(٢)</sup>، وشمس الأئمة السرخسي<sup>(٣)</sup>  
ومحرر الإسلام أبي العسر البردوي<sup>(٤)</sup>، وبحم الديس أبي حفص

(١) هو محمد بن محمد بن محمود (أبو منصور الماتريدي)، بسننه إلى «ما تريد»، ويقال «ما برئت» محلبة بسمرقند، إمام للتكلمي، تفقه على أبي بكر أحمد الحورحاني عن أبي سبيمان الحورحاني عن محمد بن الحسن الشيباني، من مصنفيه الحلمة كتاب التوحيد - ح، وأوهام العنبرية، والرد على القرامطة، وماحدثنا في أصول الفقه - وناويلات لقرآن - ح. وغيرها توفي رحمه الله بسمرقند سنة ٣٣٣ هـ - انظر باج التراجم ص ٥٩، والفوائد المبهة ص ١٩٥، والفصح المبني ١ / ١٨٢، وكشف الطغون ١ / ٣٣٥، ولاعلام ٧ / ٢٤٢.

(٢) هو عبدالله بن عمر بن عيسى (أبو زيد الدبوسي) من أكابر أصحاب أبي حنيفة، وأول من وضع علم الخلاف، اشغل بالهقه، وأسد الله القضاء، بسننه إلى «ديوسية» بن بحاري وسمرقند، من مصنفاته تقوم الأدلة في الأصول والأسرار في الأصول والفروع عند الحنفية، وتأسيس النظر - ط فيما اختلف فيه الفقهاء أبو حنيفة وصاحبه ومالك والشافعي، والإمدد الأقصى، وشرح الجامع الكبير للإمام محمد بن الحسن الشيباني وغيرها وبقي بحساري سنة ٤٣٠ هـ على الأصح انظر الحواهر المصينة ص ١٢١، وشذرات الذهب ٣ / ٢٤٥، وطبقات الحنفية لابن الحناني الورقة رقم ١٩ - وناج التراجم ص ٣٦، ووفيات الأعيان ١ / ٣١٧، والفوائد المبهة ص ١٠٩، وكشف الطغون ١ / ٥٦٨.

(٣) هو محمد بن أحمد بن أحمد بن سهل (أبو بكر شمس الأئمة السرخسي) من كبار الأحناف كان قاصداً إماماً، حجة، متكلماً، أصولياً، فاضلاً، محدثاً، أحد من شمس الأئمة عبدالعزير الحلواني حتى تخرج به، ومن شمس الأئمة سلام على السفيدي، وتفقه عليه حد صاحب الهداية أبو حفص عمر بن حنبل وغيره من أهم مصنفاته شرح السير الكبير للإمام محمد - ط، وشرح مختصر الطحاوي - ح وشرح الجامع الكبير للإمام محمد، والأصول - ط، والمبسوط - ط في الفقه في ثلاثين جزءاً وغيرها سمعه إلى «سرخس» بلده من بلاد حرسان توفي سنة ٤٨٣ هـ، وقبل غير ذلك انظر طبقات الفقهاء بطاش كبرى راده ص ٧٦، ونحوه المصينة ص ١٣٧ وناج التراجم ص ٥٢ والفوائد المبهة ص ١٥٨، والفهرس البمهيدي ص ١٦٠ واسباب العرب للسمعاني الورقة رقم ٢٩٦، ولاعلام ٦ / ٢٠٨.

(٤) هو عبيد بن محمد بن الحسن بن عبد الكريم أبو الحسن، فخر الإسلام البردوي، إمام الدنيا في الأصول والفروع الجامع بين اشبه العلوم، من أكابر الحنفية بسننه إلى «بردة» وهي قلعة بقرب «سبع» من تصانيفه المبسوط - ح وكبر الوصو - ط في أصول الفقه وتفسير القرآن وشرح الجامع الكبير والصغير للشيباني، وغذاء الفقهاء، وشرح الجامع الصحيح للبخاري، وغيرها وتوفي سنة ٤٨٢ هـ انظر الفوائد المبهة ص ١٢٤ وناج التراجم ص ٤١، وطبقات الفقهاء بطاش كبرى راده ص ٨٤، واسباب العرب للسمعاني الورقة رقم ٧٨، وكشف الطغون ١ / ١١٢، ٤٦٧، ٥٥٣، ٥٦٣، ٥٦٨، ٢ / ١٠١٦، ١٤٨٥، ١٥٨١.

عمر النسفي<sup>(١)</sup>، وأبي المعين النسفي<sup>(٢)</sup> وعلاء الدين العالم السمرقندي<sup>(٣)</sup>،  
وركن الإسلام أبي الفصل الكرمانى<sup>(٤)</sup>، وحقيقهم، فإنك - والله - لو أصعبت

(١) هو عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل أبو حفص، نحم الدين النسفي مفتي الثقفي، كان  
إمام فاضلاً أصولاً مفسراً، أدباً مورحاً محدداً عقيداً من الحنفية أحد عن صدر الإسلام  
أبي السير البردوي وولد بسف وإبها نسبه قبل له نحو مائة مصنف منها الأكم لأطون  
- ح في التفسير وعظم الجامع الصغير - ح في فقه الحنفية وقد الأؤند منظومة في الفقه  
ومظومة الخلافات ح فقه، والعقائد - ط يعرف بفوائد النسفي وغيرها وتوفي سنة ٥٣٧ هـ  
هـ بسمرقند انظر سنان البيران ١ / ٣٢٦ والجواهر المصنفة ص ١٣١ ومعجم الأدياء  
لياقوت ١٦ / ٧٠ وياج ابراهيم ص ٤٧ والفوائد النبهة ص ١٤٩

(٢) في «ط» قدم على سنده - نحم الدين أبي حفص عمر النسفي - في الذكر وأبو المعين نسفي هو  
ميمون بن محمد بن محمد بن معتمد بن مكيول (أبو المعين النسفي)، فقيه حنفي، عالم  
بالأصول والكلام كان بسمرقند وسكن بخاري من كنه بحر الكلام - ط وتبصر ما الأدية -  
ح في الكلام، و يمهتد بقواعد التوحيد ح، والفهم في أصول الدين - ح، والعالم والمعلم - ح  
، وصاح المححة في كور العقل ليس بحجة، وشرح الجامع الكبير للشمساني في فروع  
حنفية ومدهج الأئمة في الفروع، بفق عليه علاء الدين أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي  
وتوفي سنة ٥٠٨ هـ انظر الفوائد النبهة ص ٢١٦ وياج البرحم ص ٢٣٧، ومعجم  
المطبوعات ٣ / ١٨٥٤، وكشف، مطبوع ١، ٣٣٧، ٢ / ١٨٤٥، و الأعلام ٨ / ٣٠١

(٣) هو محمد بن عبد الحميد بن الحسين بن الحسن (علاء الدين العالم) السمرقندي، كان  
فقيهاً، فاضلاً، ماضراً، بفق على الإمام الأسرف العوي، وبفق عليه أبو المنظر السمرقندي  
وسمع يحدث من أبي من عثمان الحراط وروى عنه عبد الرحيم السمعاني، وأبني عنه  
صيف بصيف في الخلاف، وبه بعلقبه في مقلدات وأمر التفسير، وله «بدل النظر» مقلد في  
أصول الفقه، وبه بعه في أصول الاعتقاد، وحصر لئسائل وقصر الدلائل ومختلف بروية  
وشرح الجامع الكبير للشمساني مولده بسمرقند سنة ٤٨٨ هـ ومات بعد من بسب ورك  
المباصرة سنة ٥٥٢ هـ انظر، الفوائد النبهة ص ١٧٦، وياج التراحم ص ٥٦، وكشف  
مطبوع ١ / ٦٩.

(٤) هو عبد الرحمن بن محمد بن أمرويه ركن الدين أبو الفصل الكرمانى فقيه حنفي، انتهت  
إليه رئاسة المذهب بخراسان بفق على فخر القصاص محمد بن الحسين الأرسابندي وبه  
التصانيف الحقوية منها شرح الجامع الكبير والنجريد في الفقه وشرحه وسماه «الإبصاح  
- ح و «الفاوى» ورتب الجامع الصغير للشمساني مولده نكرمان سنة ٤٥٧ هـ، ووفاته  
بمرو سنة ٥٤٣ هـ انظر الفوائد النبهة ص ٩١، وياج التراحم ص ٣٣، وأسبب بحرب  
للسمعاني الورقه رقم ٤٨٠، وطبقات الفقهاء لطاش كبرى رنده ص ٩٧، والأعلام ٤ / ١٠٣

أُديك إلى سماع ( أسماء ) <sup>(١١)</sup> نصائبهم وفتحت عينك لرؤية تأليهم لقلب <sup>(١٢)</sup>  
أنهم هم ورثة الأنبياء المشهود لهم ، وأن ألوف الألوف وراء كتبهم صفر لا له  
حساب ، ويحذائها محض <sup>(١٣)</sup> قطرات السحاب .

فما أصدق من قال :

قد بين الصبح لدى عيسى ، ودو <sup>(١٤)</sup> والعمى ما مار عن لو بين <sup>(١٥)</sup>  
فمن قف <sup>(١٦)</sup> آثارهم الحسة السسة <sup>(١٧)</sup> ، وسيرهم استحسنسة الإمام  
المدقق ، انعلم المحقق حسام الدين محمد بن محمد بن عمر : الاحسيكتي <sup>(١٨)</sup> . رحمه  
له . بين قطرة من قطرات علوم هؤلاء المصطفين الاحيار المتقدين الأبرار في كتابه

(١) سقط من « له » .

(٢) في « له » بلفظ « لقت » وهو تحريف من الناسخ

(٣) المحض : الحالى : القاموس المحيط ١ / ٦٣١ .

(٤) في « سقط » وإذا « وهو خطأ لأنه ليس قبله منصوب ليعطف عليه . فهو تحريف من الناسخ

(٥) ذكر المندابي ، وصاحب لسان العرب شطره الأول ، ولم يسمه أمهما إلى فاذله ، وقال المندابي  
يصرّب للأمر يظهر كل الظهور ومن بمعنى من أهـ ، ومار الشيء وعمره . فصل بعضه من بعض  
، ويقال : مار برحاً إذا انتقل من مكان إلى مكان . ومن الأول قوله تعالى : حتى يهجر الجحيث من  
الطلب . وهو امر « هب » ويكون « عن » بمعنى « من » أي صاحب العمى . فصل لوباً من  
لوبي ولا يستطيع بفرقة بينهما انظر مجمع الأمثال للمعدني ٢ / ٩٩ . ولسان العرب  
٧ / ٢٨٠ و ١٦ / ٢١٤ ، والقاموس المحيط ٢ / ٥٤٧ .

(٦) في « هكدا » قفى « ومعناه مع يقون يقونه قفو وقفوا إذا سعه كنفه » وقبيلته

القاموس المحيط ٢ / ٥٥ - ثم إن كلمة « مع » وردت في ك بلفظ مع

(٧) اليس حركة تدع لحسن ، وليس الرجل حسب سحبه أو سحبه . والباسية سكة الحراث  
وآلات الصباغ . والمراد بالنسبة المعنى ذول المرجع السابق ٢ / ٥٠٧

(٨) هو كما ذكر الشرح محمد بن محمد بن حسام الدين الاحسيكتي . كان شيخاً فاضلاً وامماً في  
أفروع وأصول بقله عليه محمد بن عمر النوح ، بنى ومحمد بن محمد بنحاري بنسبه  
إلى « احسيكت » بفتح الالف وسكون الحاء المعجمة ، وكسر السين المهملة ، ثم البدء الحقيقية  
بالتن من تحت ، ثم الكاف المعوجة . ثم جاء مغلطة طلبة من بلاد عراق له « اجتصر » في أصول  
العلم المعروف باسمه حسام بنسبه إلى بقله . وهو مختصر متداول معبر عنه لأصول  
وشرحه جمع عفر من لفقاء الكاملين . ذكرت بعضهم في أسباب احتضار البحث - توفي رحمه الله  
سنة ٦٤٤ هـ انظر الفوائد النبهية ص ١٨٨ وناج الررحم ص ٥٧ وصدقات الفقهاء لطاش  
كبرى رده ص ١٠٥ ، ومعجم المطبوعات ١ / ٥٣٠ وكشف الطون ٢ / ١٨٤٨

اموسوم <sup>(١)</sup> بالملتحب مجمع النحب <sup>(٢)</sup> . وقد شرحه كثير من الفقهاء المتقنين ،  
واعضاء المتقنين <sup>(٣)</sup> . ررها الله مرامقتهم يوم الدين

ثم إنى لما ررفني الله من أنواع علوم لدين - وسني ما بين عشرين وثلاثين  
أردت أن أشرحه - ايضاً - شرحاً موسوماً بالنحبين مطهراً نعم الله على ومنحه في  
ليكون لي عرس في سياتيهم ، وتينة <sup>(٤)</sup> دين تينهم ربنا أننا من لدنك رحمة وهى  
لنا من أمرنا رشداً ، إنك لا تخلف الميعاد .

قوله أما بعد حمد الله - أعلم أن - أما ، وضعت لمريد تقرير لا يفهم هو  
لولا هي ، ألا ترى <sup>(٥)</sup> إلى قولك - زيد مطلق ، حيث يفهم منه خبر الانطلاق

(١) موسم أقر الكي وجمعه وسوم ، والوسام والسمة بكسرهما ماوسم به الحيوان من صروب  
الصور ، والمبسم بكسر الميم الكواة ، جمعه مواسم ومياسم ، واسم ، ونوسمي مفتاح ابواب  
مطار برقع ، ودرع موسومة مزينة بالفتن والحسن من أسفها ألوان والمراد هنا  
المعنى الأخير ، أي ، لربن بهذا الاسم « الملتحب » القاموس المحيط ٢ / ٤٩٤

(٢) النحبة باسم وكهزمه ، المختار ، واستحبه : احناره . وبحب بالصم جمع بمعنى المختارات  
المرجع السابق ١ / ١١٢

(٣) النحب التخليط - وانتحليط المرج - . وفي النوب طرائق ليست من جنسه ، أو اختلاف  
بسجه برفقة مكن وكفاة مكن ، وهو المراد هنا وعليه يكون الفقهاء المتقنون هم الذين ركروا  
في أماكن ، ولم يفعلوا ذلك في المعصن الآخر من شروجه على الملتحب - مرجع السابق  
٢ / ٥٥٢ - وقد عني على الملتحب المولوى محمد بن إبراهيم ، ومحمد فيص الحانكو هي ،  
وشرحه ريادة على من ذكرهم في أسباب احنار المحث نظام الدين القرشي ، ويسمى « شرح  
النظامي » ، وعند الحق الدهلوى ، وسماء « النامي » وفخر الدين الماماني ، وسماء « استحقاق  
» منه نسخة مخطوطة بالمكتبة الحالدية بالقدس تحت رقم ٢٦ / ١٥ ، والحسن بن علي  
الصباغاني ، مخطوط بمكتبة بالقدس تحت رقم ٢٦ / ١٥ ، والحسن بن علي الصباغاني  
مخطوط بمكتبة لابي باسمابول تحت رقم ٧٤٩ ومحمد بن محمد بن عبد الووى ، ومنه  
نسخة بمكتبة سيم أعما باسمابول تحت رقم ٢٧٤ انظر تاريخ الأدب العربي لكارل  
بروكلمان : الأصل ١ / ٤٧٤ والملحق ١ / ٦٥٤ .

(٤) الذي بانكسر معروف ، ورطبه البصيح أحمد الفاكهة ، واكثرها غداء القاموس المحيط  
٢ / ٥١٠ .

(٥) في « ب » بلفظ « بى » ، وه الآء حرف استنجا ومعناه هنا التمسبه أو التحقيق لرجع  
السابق ٢ / ٦٧٨ .

سادحاً<sup>١</sup> واداً<sup>٢</sup> ردت<sup>٣</sup> وله<sup>٤</sup> أما<sup>٥</sup> تفهم منه الاطلاو لا محالة فمن هذا قبل  
سيويه في تقديره<sup>٦</sup> مهما يكن من شيء غير منبسطه

ثم هي عن نوعي في الاستعانة الاول تكون مركبة من "س" و "ما" كما في  
قولك أما أنت مصطفى اطلقت<sup>٧</sup> من ثار<sup>٨</sup> كتب مصطفى انبسط<sup>٩</sup> ، فحذف اللام كما في  
﴿وَأَن جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾<sup>١٠</sup> ثم حذف كان لاختصار<sup>١١</sup> ويريد "ما" عوضاً عن كان  
واسم اللون في اييم<sup>١٢</sup> ونسب<sup>١٣</sup> الصنف<sup>١٤</sup> امصل<sup>١٥</sup> مفصلاً<sup>١٦</sup> ولذا يسمى أن تكون  
محصلة<sup>١٧</sup> معنى الشرط<sup>١٨</sup> ، وهي عن نوعي<sup>١٩</sup> أما للاستعانة بقول انفصاء في أوائل  
الرسائل وحذف يكتب<sup>٢٠</sup> إما بعد ثار<sup>٢١</sup> وإما لتفصيل<sup>٢٢</sup> كقولك بعد ذكر<sup>٢٣</sup> ريد<sup>٢٤</sup> عمرو<sup>٢٥</sup>  
وخت<sup>٢٦</sup> ، ويكر<sup>٢٧</sup> إمار<sup>٢٨</sup> فاكسوه<sup>٢٩</sup> وام عمرو<sup>٣٠</sup> وبعده<sup>٣١</sup> وإما حاس<sup>٣٢</sup> فأحد<sup>٣٣</sup> وإما بكر  
فأفصه<sup>٣٤</sup> ، وتضمنها معنى الاستدعاء<sup>٣٥</sup> لم<sup>٣٦</sup> ب<sup>٣٧</sup> عنيها<sup>٣٨</sup> إلا<sup>٣٩</sup> الاسم لاختصاصه به  
ولتضمنها معنى الشرط<sup>٤٠</sup> لرم<sup>٤١</sup> الفاء في حواس<sup>٤٢</sup> ، وإما موضوعه<sup>٤٣</sup> مودع<sup>٤٤</sup> حداله<sup>٤٥</sup>

(١) في ط سادح وهو معرب سادح فلا تناسب المعنى وعليه يكون تصحيحاً من ناسخ

و سادح اسم مفعول من سدح تصحاح بمعنى طر<sup>١</sup> اربع السابق ١٦٥

(٢) في ب وار (٣) في ب بقررد وهو غير مناسب هنا كما هو ظاهر

(٤) ذكر ذلك الرمخسري وغيره لسبويه كما ذكره غيره انظر الفصل في علم لغريته ص ٣٢٣

واكمل ص ١٦٣

(٥) الآية ٢ من سورة عبس وانظر تفسير القرطبي ١٩ / ٢١١

(٦) انظر مفهح العلوم بسبككي ص ٦ ورد في هذا الكتاب - وعبد الرحمن بن كتب ما يكثر ففهم

مكتبت ما تقدم وهو مذكور في لأن كتب - ثم حذف الهمزة لأجل الاسم وهو الصبر محافظة

على الصورة اهـ وما ذكره مصنف هو قول البصري ، وانستدو - باحر سنة ما استد بقر

شاهدنا ذهبوا إليه ، انظر لسان العرب ١٨ / ٤٩ .

(٧) ورد في المسحح بلطف «و عمر» قرب الواو لقوله بعد ذلك وام عمرو عاطفه

(٨) انعمه وما تقدمه من الافعال كلها ماضية بحسبه المتكلم وذلك لورود في «ط»

بجركانها

(٩) اما ذكر الفعل في نظر في بعد انما - لف - بوءاء على أن يفعل محذوف وتقدير الكلام

لرم حرف الفاء ، ثم حذف الفاعل واقيم للمضاف اليه مقامه .

شرعية محدودة للإيجار<sup>(١)</sup> عليه<sup>(٢)</sup> عمل في الطرف الرماني خاصة  
ببائنها عنها، وهو «بعد» هنا<sup>(٣)</sup> ونأخر الغاء من ريد إلى مطلق ما أنها  
لتوسط من معردين أو حملين، لأنها مفعلة شيئاً شيئاً<sup>(٤)</sup>

ثم اعلم أن الحمد هو الوصف بالحمس عبر جهة التفصيل، فالعب لأول احتراز  
عن الوصف الفصح ولشأن احتراز عن الاستهزاء<sup>(٥)</sup> ثم اعلم أن الحمد والمدح  
يشتركان في المعنى الأصري وهو البناء لاشتراكهما في الحروف لأصول، غير أن كلاً  
منهما يدل على معنى يختص هو به على حسب الاختلاف في اللفظ وهو أن الحمد  
يُسعمل في الإحسان السابق على إنشاء والمدح يُسعمل في السابق وعينه، وهذا  
كالخاصي والمضارع يدلان سواء على مطلق المعنى بحسب الإشراف في الحروف، ثم  
كُل واحد يختص برمان بحسب الاختلاف في اللفظ فعلى هذا عرفت أن الحمد  
أخص، إذ كل حمد مدح ولا يعكس كالإنسان مع الحيوان، واحتياز الحمد دون  
المدح لما أن نعم الله تعالى سابقة على شاء العبد، ثم الفرق بين الحمد والشكر وهو أن  
الحمد خاص بما بالإنسان عام ما أنه يقع على النعمه وغيرها، إذ يقال حسنة

(١) نظار القاموس المحيط ٢ / ٤٠٣ ولسان العرب ١٨ / ٤٩ ففهما معنى ما ذكره لنسارح في  
«استعمالات» أما «وما تنصعنه من معنى الشرط والانتقاء»

(٢) في ط وهذا وإنشاء أصب لإفادتها برب شيء عن شيء فتقولت صريفي نصريته  
القاموس المحيط ٢ / ٦٨٠ .

(٣) قال السككي في مفتاحه ص ٦٥ «أما فيه معنى الشرط، ولها عند سميويه خاصية في  
تصحيح التقديم ما يبيع بغيره، فحور أما هذا فإن عمر صارب، بخور احتليل ومن  
بائعها أما يوم الجمعة فإنك مطلق بالكفر - والحالين ومن فاعله لا يرون ذلك، فلا يصح  
عندهم من هذا الجنس لا ما يصح بصفة بمعنى الفعل كالتطرف «أه» وعينه فتقول الشرح  
عملت في الظرف الزماني خاصة، يكون مثله على القولين .

(٤) في ط عشيتنا، وهو بحريف من الناسج، وما ذكره بخصوص الغاء نظره في الفصل في عدم  
لعربية ص ٣٠٣، ٣٠٤، والقاموس المحيط ٢ / ٦٧٩ .

(٥) وهذا التعريف للحمد وذكر مجررانه موحود بالحرف في مفتاح الاصول الورقة ٢



عن إحسانه أو على حسنه وديه ، وكذا الشكر خاص لما أنه يقع على النعمة لا غير عام لما أنه يكون باللسان ، والعمل والنية <sup>(١)</sup> كما أمتدحار الله <sup>(٢)</sup>

أفادتكم اسماء مبي ثلاثة بدي ولساسي والصغير لحيبا <sup>(٣)</sup>

بيان عموم الشكر الثلاثة ظاهر ، وهو أن يثنى على إحسانه بلسانه ، وبطبعه في الدب عن حريمه ، ويعتقد أنه محسنه ثم يثار الحمد على الشكر في الذكر لما أن الثناء باللسان على المولى المولى أدل لما في الاعتقاد والحوارح من الخفاء والاحتمال <sup>(٤)</sup> ، ولهذا سماه الرسول الوصو <sup>(٥)</sup> رأس الشكر فقال « الحمد رأس الشكر ، ما شكر

(١) انظر في معنى الحمد والمدح والشكر والفرق بين الثلاثة بمعنى ما ذكر لمصنف لسان العرب ٤٢٦ / ٣ و ٤٢٦ / ٤ و ١٣٣ / ٤ و ٩١ / ٦ و القاموس المحيط ١ / ٢١٢ و ٢ / ٢٤٦ و ٣٩١ وم يذكر في الفرق بين الحمد والمدح صريحه ، واسما يتبعها عن طريق ذكر معنى المدح مطلقا وانظر الاشتقاق لابن دريد ١ / ٢٥٦ و ٢٠٥ / ٢ ونفسه الفرطني ١ / ١٣٣ و ٣٩٧ ، والكشاف ١ / ٥ لكن ذهب صاحبه إلى أن الحمد والمدح حوار ونظر المناحرون عن قوله « أحوا » ورد عليهم الشيرازي انظر حواهر المعنى ، ورقة رقم ١٩٥ وذهب من الأنباري إلى أن الحمد مقولوب المدح كقوت حدث وحيد انظر الكشف والبيان في تفسير القرآن ح ١ الورقة رقم ٢٢ ، وبالرغم من أن هناك من قال بأن الحمد والشكر بمعنى واحد فماليراجح عند عامة اللغويين والتفسيرين القول بفرق بينهما كما أوضح المؤلف

(٢) هو محمود بن عمرو بن محمد بن أحمد الحوارزمي الرمخشري ، حجازيه أبو القاسم ، من أئمة العلم بالدين ، والتفسير ، واللغة ، والأدب ، ولد في « رمخش » من قرى حواريهم - سنة ٤٦٧ هـ ، وسافر إلى مكة فهاور بها ، مما خلف حجازيه ، وتقل في البلدان ، ثم عاد إلى « الحرجانية » - من قرى حواريهم أنصب - فتوفي بها سنة ٥٢٨ هـ من أشهر كتبه الكشف - ط في التفسير ، وأساس البلاغة - ط ، والفصل ط وغرها وكان حفيها للمذهب معتزلي المعتزلة انظر وفيات الأعيان ١٠٧ / ٢ ، ولسان الميرزا ١ / ٦ / ١٩ / ١٢٦ ، والحوهر المصنعة ص ١٥٦ و ذات النعمة ٢ / ٤٦ ، و لغوايد النفيسة ص ٢٠٩ ، وساج التراجع ص ٧١ ، وكشف القلوب ١ / ٤٤٨ و ٢ / ١٧٧٤ .

(٣) أشده برمخشري في كشفه ١ / ٥ ولم ينسبه إلى قائله ، ومعني المفردات أفادتكم بمعنى أعظتكم ، وسمعه بالغنج المسمو والد لنبلاء الصالحة ، والصغير العبد الذليل ، ولسي وداهل الحاضر ، والأخيران محتملان هنا ، واحجبا اسم مفعول من حجب بفتح الجيم المشددة بمعنى ستره انظر لقاموس المحيط ١ / ٢٧٨ ، ٤٦ / ١٠٢ و ٢ / ٤٩٠

(٤) انظر الكشف ١ / ٥ .

(٥) أبو صول بفتح الـ و على وزن فَعُول مبالغة من وصل الشيء بأشياء وصلأ بمعنى لأمه دفحات ووصل الشيء إليه وصولا ملعة وأنهى إليه في حب القاموس المحيط ٢ / ٣٩٣

شكر الله عبد لم يحمد» (١).

قوله الله: اسم (٢) علم وهو اختبار الحليل (٣). وقيل مشتق من أله (٤) أي  
مرع كقوله: أبتهت إليكم في بلايا تنومني فآلعتكم معها كريما ممجدا (٥)  
وقال أبو عمرو (٦) من أله (٧) أي تحير، وقال المسردي (٨) من

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في الجامع، والبيهقي في شعب الإيمان من حديث ابن عمر مرفوع بطريق  
الجامع الصغير ص ١١٠. واكتشف والبيان في تفسير القرآن ج ١ الورقة رقم ٢٣  
واكتشف ١ / ٥، والنهاية في غريب الحديث ١ / ١٣٧.

(٢) في ك: بصم الدم من «اسم» وكسر عيم مدونة من «علم» وفي ط: بصم المصن وخوبيهما. وذلك  
هو ما يتمشى مع السياق، وهو الذي جرى فيه الخلاف، ولا فلا خلاف في كون لفظ الجلالة «الله»  
اسم له تعالى، بل ومخصص له بطر حواهر المعاني الورقة رقم ١٦٨. واكتشف والبيان في  
تفسير القرآن ج ١ الورقة ١٦.

(٣) هو الحليل بن أحمد بن عمر الفراءمدي الأردني اليمحمدي أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغة والأدب  
وهو واضع علم العروض، وأستاذ سنونه، وكان زاهداً. ولد بالبصرة سنة ١٠٠ هـ  
والفراءمدي، واليمحمدي نسبة إلى بطرس من الأزد من مصابغة البعين - خ في البقة، والشواهد  
ومعاني الحروف - خ. توفي سنة ١٧٠ هـ بطر غاية النهاية ١ / ٢٧٥، والمعارف ص ٢٣٦  
وفيات الأعيان ٢ / ٢١٦، والأعلام ٢ / ٢٦٣، والديانة والنهاية ١٠ / ١٦١.

(٤) مفتح الهمة وكسر اللام هكذا ورد مضبوطاً.

(٥) لم أعر له على قائل، و «أبتهت» مفتح الهمة وكسر اللام بمعنى فرغت، و «اللايا» جمع «ليلة»  
بفتح لاء وكسر اللام، وهي الغم، و «تنومني» أي يبرلني وتضيئني، و «الفبكم» أي  
وجدتكم انظر: لسان العرب ١٧ / ٣٦٠، والفاموس ١ / ١١٥، ٢ / ٥٧٢، ٥٩٢، ٦٦.

(٦) هو ريان بن شعلاء بن عمار التميمي المدرسي البصري أبو عمرو، ويلقب أبو شعلاء، من أئمة  
اللغة، والأدب، وأحد القراء السبعة، وليس بهم من هو أكثر شيوخاً منه، ولد بمكة، وبشأ  
بالبصرة، قال أبو عبيدة: كان أعلم الناس بالأدب والعربية، والقراءات، والشعر، وكانت عامة  
اختباره من أعراب البركوة الحاهلية، واختلف في تاريخ مولده كما اختلف في تاريخ وفاته، فقول  
نوفي سنة ١٥٥ هـ وقيل سنة ١٥٤ وقيل غير ذلك. بطر غاية النهاية ١ / ٢٨٨ وشرح المقامات  
الحريزية للشريشي ٢ / ٢٧٦، وفوات القوسات ١ / ١٦٤، ودرية الألبا ص ٢٩، والحواهر  
المضبوطة ص ٢١٥، والمعارف ص ٢٣٥.

(٧) مفتح الهمة وكسر اللام كما ورد بالنسختين مضبوطاً.

(٨) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكر من عمر الأردني المعروف بالمبرد (أبو عباس) ولد  
بالبصرة سنة ٢٠٧ هـ وقيل ٢١٠ هـ. أديب نحوي، لغوي، أخباري، سائفة، من مؤلفاته  
الكمال في اللغة، والمقصد في النحو، والاشتقاق. وغيرها، توفي سنة ٢٨٥ وقيل ٢٨٦ هـ  
بالكوكة. انظر تاريخ بغداد ٣ / ٣٨، وفات الأعيان ١ / ٦٢٦، ومروج الذهب ٢ / ٣٧٧،  
والنجوم الزاهرة ٣ / ١١٧، ومعجم الأدباء ص ١١١، ولسان المبرر ٥ / ٤٣٠.

اله (١) أي سكن، وعليه قوله .

ألها مدار لا تنير رسوماها كأل بقاناها وشام عن بعد ٢

وقار ابن شمير ٣ من اله ٤ أي عند وقيل من وله ٥ أي طرف ٦

فأدلب أو أو حمرد فإلاه بمعنى المألوه كالكتب بمعنى المكتوب، ويدل جمعته  
لهمرة في البداء نحو ناأله وقيل محققها لأنها عوض عن همزة صبيه ٧  
محدوفة غير الأصل الاله، وقيل من لاه يليه أي ارتفع ولهذا سمووا الشمس  
الالهة (٨)، أو احتجب قال .

وكشف الطور ١، ١٢٣، و ٩٣١، ٢ / ٨٧، ٥ ١٢، ١٢٧٧، ١٣٨٢، ١٣٩١

(١) بفتح الهزة وكسر اللام، كما جاء مضبوطاً .

(٢) أورده السمراري وم يسه لقائله فكر لفظا . «بند» بدلًا من «سبي» نظر جواهر المعنى  
الورقة رقم ١٢٠، ومعنى مفرداته لا يسر لا بمعنى هـ على رتبة السمراري وعن  
رواية المصنف لا يسي أي لا ينقطع، أو لا يضح وهذا المعنى الآخر هو المناسب لغير  
استثت وعليه فرواية المصنف هي الصواب ورسومها جمع رسم هو بركة - البئر -  
بدهيها الأرض، و آخر، أو بفتح، أو لا شخص له من الآثار، والمعنى الثالث هو المراد هنا  
ووشم بكسر الواو وجمع وشم يفتح الواو ويسكن الشين وهو غرر الأثر في البدن وير  
البيح عده أو شيء يراه من ثياب أول ما يلبس، والاول هو المراد بتدليل قوله «على البد»  
انصر القاموس لمحضط ١ / ٢٣٩، ٢، ٢٣٩، ٤٩٤، ٥٠٩

(٣) هو «نصر بن شمير بن حرشه بن يزيد المازني القمي» (أبو الحسن) ولد «يمرو» من بلاد  
خراسان سنة ١٢٢ هـ، وانتقل إلى مصر مع ابنه سنة ١٢٦ هـ ووصله منها وغاد إلى  
مرو فمولى فضاءها، وأصل بالمامون العباسي فأكرمه وهو أحد الأعلام بمعرفة أمم العرب  
ورواية الحديث وعفه اللغة من كتب كتاب السلاح والمعاني، وعرف الحديث  
والأنواء توفي بمرو سنة ٢٠٣ هـ وعين ٢ هـ انظر وفاء الأعيان ٢ / ٢١٢، وشرح  
ابن أبي ربي ١ / ٢١٥، والجمع بن رجال لمحضط ص ٥٣ وبره الألباص ١١  
ومنه البهية ٢ / ٣٤١، ومهمزة لألباص ص ٢

(٤) بفتح الهزة واللام، كما ورد مضبوطاً .

(٥) بفتح الواو، وكسر اللام

(٦) الطرف بحركة الفرح والحر صد وجهه ملحق السخص فسرته أو بحرية، والحركة،  
والسوق وبخصصه بفتح وهم والمعنى منه هنا لسوق يقول المصنف فمبعد و  
«طربت إليه قلوب الأنام» القاموس المحيط ١ / ٨٤

(٧) في تقديم «محدوفة» على «أصلية» .

(٨) أي لارتفاعها انصر القاموس لمحضط ٢ / ٥٧٢، ٥٨٢ وقيل لعبسهم لها انظر سائر  
العرب ١٧ / ٣٩٠

لاه رسي عن الخلائق طرا حالق الخلق لا يرى ويرانا<sup>(١)</sup>

وقال آخر

لا هت سماعت يوم ما حار حة باليتها حرجت حبي رأيناها<sup>(٢)</sup>

أو بمعنى أسرار كأنه<sup>(٣)</sup> مقلوب لاح ، فمحموع الأقاويل هو المعنود المفعول<sup>(٤)</sup> المرتفع<sup>(٥)</sup> عن الأوهام<sup>(٦)</sup> المحتجب<sup>(٧)</sup> عن الأنهم<sup>(٨)</sup> ، الباطن بالأعلام ، الذي تحيرت في صفاته الأحلام وسكنت في عبادته الأجسام وطربت إليه قلوب الأناس<sup>(٩)</sup> ، كعادتي

---

(١) لم عنر عليه فيما ليس في من مراجع ، و «ولاه» بمعنى احتجب كما قال الشارح و «خالق» أساس ، و «طرا» بصم بطاء المنهكة ، وبشديد الرأى أي جمعاً ، نظر لسان العرب ١٧ / ٤٣٦ ، والقاموس ١ / ٤٠٤ و ٢ / ١٩٢ ، ٥٨٢ .

(٢) أورده الشيرازي والشمالي ولم يفسده إلى قاتله انظر حواهر المعاني الورقة رقم ١٧٠ ، والكشف والبيان في تفسير انفراد حاد الورقة رقم ١٧ ولا هت هنا بمعنى احتجب كما هو واضح .

(٣) الصبر يعود إلى «لاه» أي أن انتهاء أصلها الحاء وذلك لاستراكتهم في فساد هذا المعنى القاموس المحيط ٢ / ٥٨٢ و ١ / ٢١٢ و لسان العرب ١٧ / ٤٣٥ ، ٣٢٢ .

(٤) بفتح برى (٥) بكسر الناء ، كذا جاء مصحوطاً في «ط»

(٦) ضبط في «ط» بكسر الجيم .

(٧) لأعلام جمع عيم بفتح العيم واللام شق في الشعة العلب أو في إحدى جانبها ، والفصل بين الأرضين ومصوب في الطريق يهتدي به ، وبحل الطويل ، أو عم ، والخلق له أو ما حوى بطن لفك ، وإيراد من هذه المعاني هنا المتعبان الإحراق فالمخلوقات وما يحويه الأفلاك هي الصنعة التي يدل على وجود صانع لها وهو الله تعالى انظر القاموس المحيط ٢ / ٤٦٧

(٨) لأحلام بلا واحد ، لأحسام ، وجمعاً للحلم بصم الحاء وسكون اللام و بصمها الرؤب ، أو بكسر لم سكون ، الأناة والعقل ومنه قوله تعالى ﴿إم تأمرهم أحلامهم به﴾ ، وبالنظر في هذه المعاني تكون المناسبة منها هنا العقول معنى لأحلام ، ويكون جمع مفردة حسم بكسر لحاء وسكون اللام ، ومعناه العقل انظر القاموس المحيط ٢ / ٤٢١

(٩) الأنام أحق ، والحر والانس أو جميع ما على وجه الأرض والآوى بالآراء منها هنا المعنى بنائي لأصنافه إلى القلوب انظر المرحع السابق ٢ / ٤٠٣ : قول ما ذكره المصنف في ما سبق منه بعبء الخلائق الله عزاء بقول الآخر ، معني على قولني لست بوجه ، أحدهم مذكور في حد بداء ، ويتأني مذكور في حد القسم الأول قال مسبق من أنه بكسر اللام وفي معناه حمسة أقوال أ - الفرع ب - البحر ج - السكون د - المعاب ولم يده المصنف لاندراج حب السكون =



اللام لتعريف الحقيقة من غير دلالة على الشمول <sup>(١)</sup> . وهذا بناء على مسألة حقوق الأفعال <sup>(٢)</sup> وهي تعرف في الكلام .

قوله على نواله أي على عطائه . وهو بيان السبب <sup>(٣)</sup> ، كما في قوله أنت طالق عن ألف درهم ، والصلاة - بالحر - عطف على حمد ، ومحمد عطف بيان ، والفرق بين الرسول والسي أن الرسول من مبعوث ومعه كتاب منزل عليه ، والسي من له كتاب ، أو من لا كتاب له ، وإنما أمر أن يدعو إلى شريعة من قبله

والآل مقلوب من الأهل بمعناه ، وهو من يكون مخصصاً بالشيء بقراءة أو غيرها إلا أن لفرق بينهما من وجهين الأول أن الآل مخصوص بالعقلاء الأعلام ، والأهل ليس بمخصوص ، بل يقال أهل من كذا وأهل الدار ، ولا يستعمل في مثله الآل والثاني أن الآل يختص بالاشراف فلا يقال آل الحائك <sup>(٤)</sup> ، وآل الحجام ، قال (الله) <sup>(٥)</sup> تعالى ﴿وآل إبراهيم وآل عمران﴾ <sup>(٦)</sup> وأما قوله تعالى ﴿آل فرعون﴾ <sup>(٧)</sup> ،

---

(١) قال الرمشمري التعريف في الحمد - هو تعريف الجنس ، ومعناه الإشارة إلى كل ما يعرفه كل أحد من أن الحمد ما هو ، كما يعرف العراقي ما هو في «أرسلها العراقي» من بين أجناس الأفعال والاستعراق الذي يتوهمه كثير من الناس وهم منهم انه متصرف بسيط انظر اكتشاف ١ / ٦ .

(٢) قال القرطبي اجمع المسلمون على أن الله تعالى محمود على سائر معمه ، وإن مما أنعم الله به الإيمان فعل على أن الإيمان فعله وحلقه ، والدليل على ذلك قوله (رب العالمين) والعالمون بفتح اللام حصة المخلوقات ومن جملتها الإيمان ، لا كما قال القدري انه خلق لهم اهـ ، انظر تفسير القرطبي ١ / ١٣٣ .

(٣) يشير بذلك إلى أن «على» هنا للتعبير ، أي بمعنى اللام انظر القاموس المحيط ٢ / ٦٤٤

(٤) الحائث المساج ، من حاك الثوب جوكاً - بفتح ثم سكون - وحاكة وجيأاً بسجته ، ففعله واوي يائي ، القاموس المحيط ٢ / ٢٥٢ .

(٥) سقوط من ك . (٦) الآية ٣٣ من سورة آل عمران

(٧) الآية ٤١ من سورة لقمر ، والآية ٤٦ من سورة غافر ، وآل فرعون من كان على دينه ومذهبه انظر تفسير القرطبي ٥ / ٣٢٠ .

فتصوره بصورة الأشرار<sup>١</sup>، ولا لاهل لا يحضر<sup>٢</sup> وإن الأنساء هم المتصورون  
 بشرائعهم اغتفون لا تارهم لستحور نس. هـ لا من يكون قمرى بهم مر حيث  
 لنسب لا يرى إلى ما يطق به انفراد حيث قال موح عليه السلام ﴿يا بني ركب  
 معدا﴾<sup>٣</sup> فحاضه الله تعالى بقوله ﴿إني ليس معي شيء منكم﴾<sup>٤</sup>

ثم الصلاة<sup>٥</sup> على أن الرسول لا يدل على استوفاه بين الرسول و به لاشها على  
 إلا بطريق يتبعه لا طريق الأصالة فكم عن شيء بشب ضمناً ولا يثب فقص  
 كغير جزء الوقت لتسببه نبت في ضمن أشوع ولا يثبت بطريق القصد حتى  
 لو كان عيب هـ جزء ثم رأى في جزء آخر لا يكون شيئاً<sup>٦</sup> وكثير من عزل  
 لو كدل دون علمه في ضمن مباشرة أو كل بعد<sup>٧</sup> وكثير من جد أعمار الكفار

(١) أقول ولا بد من ذلك مما حكاه الله تعالى من أنه قد حدث قال في سورة البقرة الآية ٢٤

﴿فقال أتأمرهم بالأعلى﴾

(٢) جاء في القاموس المحقق ٢ / ٢٦١ معنى كل من ال. والأش. والشرق بينهما ذكر المصنف  
 بن دهب لأخس. وخصص الال بالاصالة في الأسراف. وحكي سماع صفه في  
 الدور. وذهب الكسائي إلى العكس. تفسير القرطبي ١ / ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٣) سورة هود الآية ٤٢.

(٤) سورة هود الآية ٤٦. قلب كان موح عليه السلام يعتقد أن الله من أهله وهو مأمور  
 بهم سديهم إلى كوث معه بقوله تعالى ﴿أحسن فيها من كل روحى أبى وأملك﴾. وعليه  
 دغاريه وسانه بحده بأك. وإلا من سبى عليه القول. اعتقاده منه بأن به كان مؤمناً  
 ولا فخير بطلب هلال الكفار به يسمى بحاد بعضهم ولما كان الله بظهر الإيمان وبخص  
 لكفر آخره لله تعالى ورد عنه بذلك ويؤيد قول المصنف أيضاً ما رواه عمرو بن العاص  
 أنه صلى الله عليه وسلم قال إن ال أبى. بمعنى صلاة. ليسوا بولياى إنما ولى الله  
 وصالح المؤمنين قال الفاضل عباس المكنى عنه هذا هو الحكم بين أبى انصاص وهو  
 قريش الرسول بسنا أف. وقال ابن عباس رضي الله عنه ال عمران المؤمنون من ال  
 إبراهيم وآل عمران وآل ياسين وآل محمد. يقول إن أولى الناس بإبراهيم بسن  
 انعموه وهم المؤمنون راجع تفسير القرطبي ١ / ٣٨٢. و ٢ / ٤٥٠. وصحيح  
 البخارى ٤ / ١٦٤ و ٨ / ٦

(٥) في باب الصلوات سم عظم أن قول السارح. ثم لصلاد. في قوله. فمعرف عن ذلك منقول  
 من الوديع ص ٥

(٦) سباني الكلام عن ذلك أن شاء الله في فصل الأمر (٦) انظر الهداية ٣ / ١١٣

في يمين وهي الاعناق، والانس والإطعام في صمن الشروع (١) الأداء<sup>٢</sup>  
ثم ينبغي للأن يعرف أن الصلوات على غير الرسول حشره، ألا يرى إلى قومه نعل  
فهو لذي بصري عليكم وملائكة<sup>(٢)</sup> إلا أنا لم يحور بصريق الأصابة مثلاً بتوهم  
أبرص<sup>(٣)</sup> وقد بهى نبي عليه السلام أن يعف موافق اليهم<sup>(٤)</sup>، وما كان  
بطريق الضمن فيمعزل عن ذلك

(١) هذا الحرف ساقط من النسخة ولا يستقيم المعنى مدونه

(٢) يأتي في فصل الأمر بمشيئة الله تعالى

(٣) سورة الأحزاب الآية ٤٣ والصلوة منه سبحانه على العبد رحمة إياه وصلاح ملائكة  
الدعاء ولا يستعسر لمؤمن وقال ابن عباس رضي الله عنه في سبب نزولها لما نزل في ر الله  
وملائكة يصلون عن نبي في قال المهاجرون والأنصار هذان يدان رسول الله خاصة،  
ونسب لنا فيه شي ٩٤ نزل الله تعالى هذه الآية اهـ وقد صرح النبي ﷺ على آل أبي أوفى وعن  
أمره وروجه رواهما البيهقي لم يروى عن ابن عباس قوله ما ينبغي الصلوة من حد على  
أحد إلا على النبي ﷺ، ثم قال البيهقي يرد به الصلوة التي هي تحية يذكره على وجه  
المعظم، فاما صلاته عن غيره فليست بمعنى الدعاء والبركة ويستحضره على غيره  
انظر تفسير بقرني ١٤ / ١٩٨ وسنن البيهقي ٢ / ١٥٢، ١٥٣ كتاب الصلاة، باب من  
يصل على غير النبي ﷺ

(٤) أي لئلا يوهم أنه ر قضي وساتر برحمة للأهلية كطائفة،

(٥) ثم جده بهذا لفظ سماع الخب السه ورغم ذلك ففي معيار أحاديثه حديثه  
من مسير عنه ﷺ في «الحلال في الحرام» وبسببها أمور مشبهات لا يعمها كثير من  
الناس فمن اتقى اشتباه فقد أسير بدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في  
الحرام الحديث، رواد البحاري في صحيحه ١ / ٢٠ و ٣ / ٥٣، ومسلم في صحيحه  
١١ / ٢٦-٢٧ ونور دودي في سننه ٣ / ٢٤٣، والترمذي في جامعه ٥ / ١٩٨-٢٠٠، والنسائي  
في سننه ٢ / ٢١١ ومن مائة في سننه ٢ / ١٣١٨ وحديث أبي سعيد أنه عليه الصلاة  
والسلام قال «ياكم والجلوس بالطرق» الحديث (رواد البحاري في صحيحه ١٤  
١٠١-١٠٢ وأبو داود في سننه ٤ / ٢٥٦ وحديث أبي طلحة قال كنا نقود بالافنية بمحدث  
، فحاء رسول الله ﷺ فقام علينا فقال ياكم والجلوس الصعداء، احتجوا بمس  
لصعداء الحديث (رواد مسلم في صحيحه ١٤ / ١٤١، وحديث عطية السعدي عنه ﷺ  
قال «لا يسع بعد أن يكون من الملقين حتى يدع مالا ناس به حذراً لما نه الناس» روه ابن  
ساحبة في سننه ٢ / ١٤٠٩ والبيهقي في سننه ٥ / ٣٣٥ والترمذي في جامعه ٩ / ٢٧٧  
وقال هذا حديث حسن غريب لا يعرفه إلا من هذا الوجه اهـ وحديثه والله من لا سقم  
عنه ﷺ قال (الورع الذي يقف عنه الشبهة) اهـ رواه أبو يعنى، والطبرسي  
وهو من طريق عبيد بن القاسم ومن آخر إسماعيل بن عبد الله الكندي الأول  
متروك، والثاني ضعيف انظر مجمع الزوائد ١٠ / ٢٩٤ وروى أنه عليه  
السلام قال (من كتمان يوم من نائه واليوم الآخر فلا يحل من ماله قدر =



قوله فإن أصول (١) الشرع ثلاثة إلى أربعة (٢)، وأحسن ما قيل في وجه انحصار أن الأدلة الشرعية لا يخلو إما أن تكون قول الشرع أو قول غيره، فالأول إما قول الله أو قول الرسول، وقول الله هو الكتاب، وقول الرسول هو السنة، والثاني لا يخلو إما أن يكون قطعياً أو ظاهرياً، فالأول هو الإجماع، والثاني هو القياس (٣) ثم اعلم أن الأصول جمع أصغر وهو ما ينبغي

= عنهما الأحمر الحديث) روي من طريقين، وفي أحدهما حديث من أبي سليم قال فيه، سحاري صدوق، وريماهم في الشيء، وقال أحمد بن حنبل لا يفرح حديثه، كان يرفع (شيء) لا يرفعها غيره فذلك صغوه، هـ، ومن أجل ذلك قال الترمذي هذا حديث حسن غريب، وفي الطريق الآخر مجهول، انظر جامع الترمذي ١٠ / ٢٤٢، ومسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر ١ / ٢١٠-٢١١، وانظر تعليق الأستاذ أحمد شاكر عليه وقال ابن عمر رضي الله عنه، يهني رسول الله ﷺ عن مطعمين عن سحنوس على ما نده يشرب عنهما الأحمر، وإن ناكل نرحل وهو مطبوع عن يطنه هـ، رواه أبو داود في سننه ٣ / ٣٤٩ من طريقين في الأول جعفر بن الزهري، ولم يسمعه الأول من الثنائي، قاله أبو داود، ثم رواه من الطريق الثاني عن جعفر بن أبي بلعة عن الزهري وسكت عنه.

وروي عن الحسن بن علي أنه قال حفظت من رسول الله ﷺ دج ما يربك في لا يربك هـ، رواه الثنائي في سننه ٢ / ٣٣٤، والترمذي في جامعه ٩ / ٣٢٠-٣٢١، وأحمد في مسنده بتحقيق أحمد شاكر ٣ / ١٦٩، والبيهقي في سننه ٥ / ٣٣٥، والحاكم في مستدرک ٢ / ١٣، وقال حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الترمذي حديث حسن صحيح، وقال أحمد شاكر في تحقيقه وشرحه لمسند حمد - في الموضعين - إسناده صحيح، هـ، ثبت والأشبهه بذكر المصنف الحديث الأول، والثاني والثالث ثم أحاديث البيهقي عن الخلويس عن مائده يشرب عنهما الأحمر، وهي أقواها شيئاً.

(١) الأصول هنا الأدلة، إذ أصل كل علم ما يُستدل به محقق ذلك العلم ويُرجع فيه إليه، ومرجع الأحكام إلى هذه الأدلة، كشف الأسرار ١ / ١٩.

(٢) قال الإحسيكي أما بعد حمد الله على مآله والصلاة على رسوله محمد وآله، فإن أصول الشرع ثلاثة الكتاب والسنة، والإجماع والأصل الرابع القياس المستنبط من هذه الأصول هـ، قال فخر الإسلام البردوي أعلم أن أصول الشرع ثلاثة الكتب، والسنة والإجماع، والأصل الرابع القياس بالمعنى المستنبط من هذه الأصول هـ، وكان حسام الدين الإحسيكي قدس منه ذلك في منتهى، انظر الحسامي ص ٢، وأصول البردوي ١ / ١٩-٢٠.

(٣) وأحسن منه أن يقال الحكم إما أن يثبت بالوحي وبغيره، والأول إما أن يكون مثلاً أو لا، ولأول هو الكتاب، والثاني هو السنة - وأفعاله ﷺ داخله فيها - وإن ثبت بغيره، فإما أن يثبت بالرائي الصحيح، أو بغيره، والأول إن كان رأي الجميع فهو الإجماع وإن لم يكن فهو القياس، والثاني الاستدلال بالفاسد، وبعض السافعة حصره بوجه أحسن فقال الدبيل شرعي =

عنه غيره ، و لفرع ما ينسب على غيره <sup>(١)</sup> ، و سُميت هذه الأربعة أصولاً لما ان الأحكام صفاتها عليها وإضافات أصول الشرع ، و تم يقل أصول الفقه لأن المراد من الشرع الأحكام المشروعة بطريق أصلاً و اسم المصدر عن المفعول ، والمراد من الفقه الوقوف على الأحكام المشروعة <sup>(٢)</sup> ، ولا شبهة ان هذه الأصول مثبتة للأحكام المشروعة <sup>(٣)</sup> لا لغيرها ، فلذا احداً الشرع دور الفقه

وقد يطلق اسرع على الشرع ، و هو المختار ، وهو من شرع إدا بين وأظهر <sup>(٤)</sup>

= التصحيح في نفسه إما أن يكون وارداً من جهة الرسول أولاً من جهة ، فإن كان الأول فلا يحلو إما أن يكون من قبل ما ينسب أولاً ، فإن كان من قبل ما ينسب فهو الكتاب ، وإن كان من قبل ما لا ينسب فهو السنة ، وإن لم يكن وارداً من جهة الرسول فإما أن يشترط فيه عصمة من صدر عنه أو لا ، فإن كان الأول فهو الإجماع ، وإن كان الثاني فلا يحلو إما أن تكون صورته بحمل معلوم على معلوم في حكم بناء على جامع أولاً يكون ، فإن كان الأول فهو الأساس ، وإن كان الثاني فهو الاستدلال راجع كشف الأسرار ٢٠ / ١ والأحكام للامدي ٢٢٦ / ١

(١) انظر القاموس المحيط ٥٣ / ٢ و ٢٧٦ ، والتميز والمختبر ١٦ / ١ و لأحكام للامدي ٨ / ١  
(٢) هذا بناء على تعريف الفقه الذي ، وعن ابن القيم بالأحكام الشرعية الكلية المكتسبة من أدلتها التفصيلية راجع حاشية المرحاني ٦٧ / ١ ، ونهاية السؤل ١٢ / ١ ، وشرح التوضيح على المنهاج ١١٦ / ١ ، ولو قال المصنف إنما عمن عن لفظ الفقه إلى بغير بشرح مخالفاً عما في الأصوليين لأن الإضافة بعد الإحصاء وهذه الأدلة - سوى القياس - لا يختص بالفقه بل هي حجة فيف سواء من أصول الدين ، ولفظة الشرع أعم ، ويطبق على أصول الدين كإطلاقه على صروعه ، فتكون إضافة الأصول إلى الشرع أعم فائدة ، لكن أولى ، فإن هذه التعريفات لم تنسجم من اعتراضات راجع نهاية السؤل ١٥ / ١ وكشف الأسرار ١٩ / ١  
(٣) ذلك أن هذه الأصول والأدلة يوصل إلى هذه الأحكام لا إلى العلم بها راجع التقرير والمختبر ١ / ١ و ٢٦ ، ونهاية السؤل ١٥ / ١

(٤) الشرع في اللغة الإظهار ، وهو إما بمعنى الشارع كالعدل ، والضرورة بمعنى العادل ، والرائد ، فيكون المعنى أدلة الشارع ، أي الأدلة التي يصحبها الشارع عن المشروعات أربعة ، ويكون الألف واللام للعهد ، ويكون المقصود من الإضافة تعظيم لمصاف كقولنا بسم الله ، أو بمعنى المشروع كالتعريف بمعنى المصروف ، والحق بمعنى المخلوق ، وعليه يكون المعنى أدلة المشروع ، أي الأدلة التي تثبت المشروعات أربعة ، ويكون أدلة التعريف بحسب المقصود من الإضافة تعظيم المصاف إليه كما تقول استاذي فلان ، أو محمد بنبي ، ولما كان المشروع يشمل الأسباب والعلل والشروط فضلاً عن الأحكام ، فالمعنى مجموع الأدلة التي تثبت بها المشروع وأربعة ، إن كان المراد من المشروع الجمع ، وذلك أن القياس لا مدخل له في الثبات ما سوى الأحكام ، أما إذا كان المراد به الأحكام لا غير ، فالمعنى الأدلة التي تثبت بكل منها الأحكام ، أربعة ، ويكون الشرع اسماً لهذا الدين المشتمل على الأصول والفروع ، وغيرهما كالشريعة تدل أنها تقول شرع محمد ، كما تقول شريعته ، انظر كشف الأسرار ١٩ / ١

قال تعالى ﴿ شرع لكم من الدين ﴾ وأصول الفقه ما يُتعارف به كقضية  
 بوقوف على الأحكام لمشروعة <sup>٢</sup> وقد روي عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - أنه  
 قال الفقه معرفة النفس ما لها وما عليها ولا يُقال به مقول من يعلم أصب  
 لأن فيه أيضاً معرفة النفس ما لها من النفع وما عليها من الضرر لأن  
 حكمة ( رضي الله عنه ) <sup>٣</sup> اقتبس هذا من قول الله تعالى ﴿ بها ما كسبت وعليها  
 ما اكتسبت ﴾ <sup>٤</sup> أي لفقه معرفة النفس ما بها من أثواب وعقوبات  
 والعقاب <sup>(٥)</sup>.

(١) سورة بشورى الآية ١٣ وانظر تفسير القرطبي ١٦ / ١٠  
 (٢) هذا تعريف لأصول الفقه باعتباره موضوعاً لآراء الفُكر بفتح الراء وصم الميم إما باعتبار  
 موضوعاً لآراء الإدراك فهو إدراك لقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الفقه ، وبغيره  
 أخرى العلم بقواعد التي يتوصل بها إلى مسائل الفقه أو اعلم بما يقو به الذي يتوصل بها  
 إلى مسائل الفقه أو العلم بقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية  
 الفرعية من بينها تفصيله انظر موضوع على منهج ١ / ١١٦ والقرير  
 والتحجير ١ / ٢٦ و ٢٨ ، ومختصر ابن الحاجب ١ / ١٨  
 (٣) ما بين القوسين ساقط من ك .  
 (٤) سورة البقرة الآية ٢٨٦ وانظر في تفسيرها تفسير القرطبي ٣ / ٤٢٠ - ٤٣١

(٥) قال صدر شريعة بعد أن عرف الفقه بذلك وبسببه - نصاً - إلى أبي حنيفة اعترافه بترك  
 لحدائق عن نفس فخرج بتفصيل وهو ما لها وما عليها يمكن أن يراد به ما يتبعه به  
 النفس وما ينصره في لأحد كما في قوله تعالى ﴿ بها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ﴾ ، فإن  
 أراد بهم أثواب وعقوبات فعلم أن ما يأتي به تكليف وما واجب ، أو ممدود أو مباح أو  
 مكروه كراهة سرية أو مكروه كراهة بخرم ، أو حرام فهدد سده ثم لكل واحد طرفان  
 طرف الفعل وطرف ادراك بمعنى عدم الفعل فصارت بمعنى عشر ففعل الواجب والمندوب  
 مما يناف عنه ، وفعل الحرام والمكروه بخرماً ، وبترك الواجب مما يعاقب عنه ، والباقي لا  
 ثبات ولا يعاقب عنه فلا يدخل في شيء من القسمين وإن أراد بالدفع عدم العقاب ينصر  
 العقاب ففعل الحرام والمكروه بخرماً وترك الواجب يكون من القسم الثاني ، أي مما  
 يعاقب عنه ، والتسعة الباقية تكون من الأول أي مما لا يعاقب عنه ، وإن أراد بالدفع الثواب  
 وينصر عدم الثواب ففعل الواجب والمندوب مما يثاب عنه ثم العشرة الباقية مما لا  
 ثبات عليها ، ويمكن أن يراد بها وما عليها ما يحوز بها وما يحجب عنها ففعل ما  
 سوى الحرام والمكروه بخرماً ، وترك ما سوى الواجب مما يحوز لها وفعل الواجب  
 وترك الحرام والمكروه بخرماً مما يجب عليها وينقي فعل الحرام ، والمكروه تحريماً ،  
 وترك الواجب خارجي عن القسمين ويمكن أن يراد بها ما يجوز لها ، وما يحرم عليها ،  
 فيسملان جميع لأصناف ثم قال قد عرفت هذا فالجواب على وجه لا يكون بين =

قوله الكتاب وتقديم الكتاب لتوقف حجية غيره عليه لثبوتها به ، قال تعالى ﴿ وما أتاكم الرسول فخذوه ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقال ﴿ كنتم خير أمة ﴾ <sup>(٢)</sup> وقال ﴿ فاعتبروا يا أولي الأبصار ﴾ <sup>(٣)</sup> وتقديم السنة على الإجماع لوحده الأول كونها تالية للكتاب <sup>(٤)</sup> لأن ذكر اسم الرسول قرين ذكر اسم الله تعالى ، ألا يُرى إلى ما نطق به القرآن ﴿ ورمعنا لك ذكرك ﴾ <sup>(٥)</sup> قال صاحب الكشف <sup>(٦)</sup> « ورفع ذكره أن قرين بذكر الله ( تعالى ) » <sup>(٧)</sup> في كلمة الشهادة ، والأذان والإقامة ، والتشهد والخطب ، وغير موضع من القرآن كقوله ( تعالى ) <sup>(٨)</sup> ﴿ والله ورسوله أحق أن يرضوه ﴾ <sup>(٩)</sup> ﴿ ومن يطع الله ورسوله ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، وفي تسميته رسول الله وبني الله <sup>(١١)</sup>

« القسمي واسطة أولى ، أقول وهو بذلك مشى هذا التعريف ، ثم رجع حمه على هذه الطريق الثلاث الشاملة لما ياتي به المكلف بطريقه ، وليس منها طريقة المصنف ، ثم قال وما لها وما عليها بتداول الاعتقادات ، والوحدانيات ، والعمليات ، والأولى هي علم الكلام والثانية هي علم الأخلاق والتصوف ، والثالثة هي الفقه المصطلح ، فإن أردنا بما لها وما عليها الفقه المصطلح ربما « عملا » على قوله « ما لها وما عليها » وإن أردنا ما يشتمل الأقسام الثلاثة لم يرد ، وأبو جعفر لم يرد قد « عملا » لأنه أراد الشمول أي أطلق الفقه على المعرفة بما ينفس وما عليها سواء كان من الاعتقادات كوجوب الإيمان وبحوه ، أو الوحدانيات كإرثه والصبر ، أو العمليات ، ثم سمي الكلام فقها أكبر أنه انظر التوضيح عي التنقيح ١ / ٦٨-٧٠ ، والتوضيح ١ / ٦٩ .

- (١) سورة الحشر الآية ٧ وهي إحدى الآيات الدالة على حجية السنة ، وانظر كشف الأسرار ١ / ١٩ و ٢ / ٣٠٨ ، وبلوخر في اصول الفقه للأسعد عبدالحليل القرينشاي وآخرين ص ٦١
- (٢) سورة آل عمران الآية ١١٠ ، وهي واحدة من اثبات شهادات بحجية الإجماع انظر بهاية السؤل ٢ / ١٥٥ ، واصول فخر الإسلام لغيري ٣ / ٢٥٥
- (٣) سورة الحشر الآية ٢ ، وانظر في وجه دلالتها على حجية القياس بهاية السؤل ٢ / ٢٢٠
- (٤) في ك : الكتاب ، (٥) سورة الفتح الآية ٤ .
- (٦) هو جابر الله الرمحمشري وقد تقدمت ترجمته ، والكشاف اسم مصنف له في التفسير مشهور
- (٧) ساقط من ك .
- (٨) ساقط من ط
- (٩) سورة التوبة آية ٦٢ .
- (١٠) سورة النساء الآية ١٣
- (١١) انظر الكشف ٢ / ٤٧٧ فقد وردت هذه العبارة فيه بالحرف . قلت وقد اقتبس الرمحمشري معظمها من قول محاهد ، وابن عباس رضي الله عنهما انظر تفسير القرطبي ٢٠ / ١٦٠

وانثاسي أن لها تعلقاً بالوحي<sup>(١)</sup> والثالث أن السنة يصلح أن تكون موحدة للإجماع وداعبه، قال عليه (السلام)<sup>(٢)</sup> «لا تجتمع أمتي على إصلاية»<sup>(٣)</sup>

قوله والأصل الرابع القياس<sup>(٤)</sup> (و)<sup>(٥)</sup> لقائل أن يقول لا يحلو القياس من أحد الأمرين، إما أن يكون أصلاً أولاً والحصر ظاهر، فإن لم يكن أصلاً فلا فائدة لذكر الأصل لكونه لغوياً وإن كان أصلاً علائقاً لذكره أيضاً، لأن كونه أصلاً يُعلم بعطف القياس على ما قبله

ولجواب ذلك إما أن يذكر الأصل نسبياً عبر أنه أصل من وجه دون وجه نيابة أن الحكم في المقيس يُصاف إلى القياس فيكون من هذا الوجه أصلاً يكن لا يثبت الحكم به ما لم يكن لمقيس عليه، فيكون من هذا الوجه فرعاً وأيضاً أن القياس لا أثر له في إثبات الحكم، بل أثره في إثبات أن الحكم اشأت بالنص عدم لا

(١) قد سبق أن بعض الأصوليين ذهب في وجه حصر أدلة الشرع في الأربعة إلى أن الحكم إما أن يثبت بالوحي أو بقرنه، وحصر السنة من أقسام الوحي بكنها عبر منطوية، وهذا مصداقه قول الله تعالى في سورة المم الآية ٣: ﴿وما ينطق عن الهوى﴾

(٢) ساقط من ط

(٣) روي مرفوعاً من حديث أبي مالك الأشعري عن أبي داود في سننه ٤ / ٩٨ وسكت عنه، ورواه ابن ماجة في سننه ٢ / ١٢٠٣ من حديث أبيه من مالك مرفوعاً كذلك، وفي سننه أبو حنيفة الأعمى وهو ضعيف، وقد جاء الحديث بطريق في كلها بطرق كما قدس الإمام العراقي في حريج أحاديث ابن ماجة قاله محقق سمر ابن ماجة نقلاً عن مصباح الزجاجة ومن حديث ابن عمر مرفوعاً أيضاً رواه الترمذي في جامعه ٩ / ١١ من طريق سليمان المدني ثم قال هذا حديث غريب من هذا نحوه، وسليمان المدني روى عنه أبو داود الطنيسي، وأبو عامر العفري، وغير واحد من أهل العلم، وقال الإمام ابن العربي المالكي في شرحه على جامع الترمذي ٩ / ١٢ «وهذا وإن لم يكن لفظه صحيحاً، فإن معناه صحيح جداً» هـ، ورواه الشيخان في المسند ١ / ١١٥-١١٦ من طرق متعددة وبعض الفاضلة تكاد تتحد مع ما ذكره المتصنف ثم قال للحكم - فقد روي هذا الحديث بأسانيد صح بمقنها الحديث - أهـ أقول مغموم هذا النص بهي جدم وجود الصلاة في الإيمان، ويشترع جمعاً عن هذه الآية وثبت عصمتها عن خطأ راجع أصول فخر الإسلام الترمذي ٣ / ٢٥٨ وإرشاد الفحول ص ٧٨

(٤) هذه هي عبارة فخر الإسلام في أصوله ١ / ٢ وكان حسام الدين الأحيسي كني سار عن طريقته .

خاص ، فبالنظر إلى الأول يكون فرعاً ، وبالنظر إلى الثاني يكون أصلاً فإن قلت يلزم على هذا أن لا يذكر الأصل المطلق سوى الكتاب بدليل ما ذكرت في تقديم الكتاب من فرعية السنة والإجماع عليه .

قلت إيهما وإن كانا فرعين في ثبوت حقيتهما ، أصلاً في نصب الحكم بهما بخلاف القياس فإنه بعدما ثبتت حقيقته بالكتاب لا يصلح لنصب الحكم ابتداءً بدور القياس عليه ، ويحتمل إعراده بالذكر للفصل بين ما ثبت قطعاً وهو الثلاثة الأول ، وبين ما ثبت ظناً ، وهو القياس .

لا يقاس العام الذي حص منه البعض ، والمؤول ، وحبر الواحد ، والإجماع ، لمقوله بالأحاد ليس بحجة قطعاً ، والقياس بالعلة المنصوصة قطعي<sup>(١)</sup> ، كقوله تعالى ﴿ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين﴾ إنما يأمركم بالسوء والفحشاء ﴿<sup>(٢)</sup> لأن القطع في الثلاثة الأول أصل ، والطر عارض<sup>(٣)</sup> وفي القياس الطر أصر ، والقطع عارض<sup>(٤)</sup> ، والقواعد لا تنس على العوارض ، فلا يقدح العارض فيما قلنا<sup>(٥)</sup>

قوله المستنبط من هذه الأصول احتراز عن القياس العقلي كقولهم العالم متغير<sup>(٦)</sup> وكل متغير حادث ، فيلزم أن العالم حادث ، فإن المراد هنا هو الشرعي لا العقلي<sup>(٧)</sup> والاستنباط لغة هو الاستخراج ، من بطن الماء من العين إذا خرج .

(١) كما يأتي في موضعه

(٢) سورة البقرة الآية ١٦٨ ، ١٦٩ . وسيذكرها للصفحة مرة أخرى في القياس .

(٣) أقول هذه الفروق بين القياس وغيره من الأصول الثلاثة ، تلك التي ذكرها المصنف في صورة إجابته عن اعتراضات ، موحودة في كشف الأسرار ١ / ١٩-٢٠ ، لكن بسماقة أخرى ، ولما كانت عبارة المنتجب - كاصول فخر الإسلام - المردوي - والأصل الرابع أن قياس بالمعنى المستنبط من هذه الأصول وكن الألبق ذكرها كاملة ، بل كان من الواجب ذكر القيد الأخير منها - بالمعنى الخ - عند الإعراض الثاني الذي أفرصه ، وذلك ممعاً للخفاء ، وزيارة للبين

(٤) انظر : كشف الأسرار ١ / ٢٠

وعند الفقهاء استخراج الوصف المؤثر من النصوص<sup>(١)</sup> بطريق القياس المستنبط من النكبات ما قلنا في حرمة الطوافة<sup>(٢)</sup> قياساً على حرمة القربان خاصة لحصص بيانه أن للطوافة حراماً كالقربان في الحصص، والجامع الأدنى، وهو في الأصل منصوب، قال تعالى ﴿قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن﴾<sup>(٣)</sup> والأذى النجاسة<sup>(٤)</sup> قال ابن عرفة<sup>(٥)</sup> المحيض والحيض اجتماع الدم إلى ذلك المكان<sup>(٦)</sup>، ويحصر المستنبط من أسسه ما قلنا في سؤر سواكن النبت بنبه أن سؤر الهرذ ليس نجس، فلا يكون سؤر سواكن النبت<sup>(٧)</sup>

(١) الاستنباط لغة استخراج الماء من البئر، من بطن الماء، داسع وخرج، واستبط بفتح أوله وتانية أو ما يظهر من ماء البئر، وكل ما أظهر بعد حفاء فقد استبط واستبط محووس، ثم استعير شراً لاستخراج الفقه نفهمه واحتجاده المعنى من النصوص وفي العدول عن لفظ الاستخراج إلى لفظ الاستنباط إشارة إلى الكلفة والمشقة التي يتعرصون لها في هذا المصدر، والتي يستبها عطمت أقدارهم، وأربعت درجاتهم وقد قبل بولا المشقة ساد أساس كلهم وفيه أيضاً إشارة إلى مشابهة بين العنق والماء، فلما كانت حبة الأجساد لا رصين بالماء كانت حماء الأرواح والدين ناعلم والعوض في أعماقه، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ﴿فأحسبنا به عده ميت﴾ وقوله جسد ذكره ﴿ومن كن ميت فأحسبنا﴾ أي كافر فهدناه، فقد تولى الله تعالى الإحياء عليهما انظر كشف الأسرار ١/ ٢٠ والقاموس المحيط ١/ ٦٦٨.

(٢) في ك سواطة

(٣) سورة البقرة الآية ٢٢٢ قال أصحاب أبي حمزة إن من ما في المرأة في دبرها ولا تط الذكر سواء في الحكم، لأن القدر والإدى في موضع خروج الروح والريح والعابط كثر من دم الحيض، فكان شبع، وقد فحور الإسلام النردوي حرم الله تعالى الفرج حال الحيض لأجل استحاسة العارضة، فنولى أن يحرم الدبر لأجل النجاسة لا لارمة اهـ، راجع تفسير القرطبي ٣/ ٩٤، والهداية ٢/ ٧٦.

(٤) لأذى الخروه، والشديد لإبداء ومن المعلم أن النجاسة كذلك مكروهة بتأدي بها كل ذي طبع سليم انظر للقاموس المحيط ٢/ ٨٧

(٥) هو إبراهيم بن محمد بن عرفة الأردني البغلي (ابو عبدالله) من أحفاد المهدي بن صفرة ولد بواسط - بين البصرة والكوفة - سنة ٢٤٤ هـ، وفيل سنة ٢٥٠ هـ، وكان ماماً في النحو، وفقهاً رأساً في مذهب داود مستنداً في الحديث ثقة وحال من الملو والوزراء وأنفق حفظ أسرته، ووفى بالاعلاء وثق يعطونه لما يبدونه لمذهب سيوفه في النحو وبقي سنة ٣٢٣ هـ وقبل غير ذلك، من كتبه كتاب التاريخ، وغرب القربان، وأمثال العرب وغيرها انظر لسيد البراء ١/ ٩١ وبارج بغداد ٦/ ١٥٩، ومفهم الأدباء ١/ ٢٥١، ودرية الألبان ٣٢٦، وإبناه الرواة ١/ ١٧٦

(٦) أورده القرطبي في تفسيره ٣/ ٨١ ٨٣ معرواً إلى ابن عرفة، وانظر لسان العرب ٨/ ٤١٣، والقاموس المحيط ١/ ٦١٩.

(٧) ط: النيبوت.

بحسب القياس عليه، والجامع علة الطرف وإما قلنا إن العلة في الأصل الطوف<sup>(١)</sup> لقوله عليه السلام<sup>(٢)</sup> «الهرة ليست بنجسة وإنما هي من الطوائف والطوافات عليكم»<sup>(٣)</sup>

وكذا حريان حرمة الربا في الحن<sup>(٤)</sup>، والتورة<sup>(٥)</sup> قياساً على الحصة، والجامع قدر والحن<sup>(٦)</sup>، لأن الحكم معلول بعله القدر والحن في حديث

(١) قال صاحب الهداية وسور ما سكن النجس كالحية والقارة مكروه، لأن حرمة اللحم أوجب نجاسة يسوز، إلا أنه سقطت استحالة لعله الطوف، فقيت الكراهة، وبسببه علة في الهرة أهـ انظر الهداية ١/ ١٣.

(٢) سقط من ط لفظ «السلام».

(٣) من حديث الدراوردي عن داود بن صالح البزار عن أمه عن عائشة ع<sup>رضي</sup> بلفظ المصنف روه البيهقي في سننه ١/ ٢٤٦-٢٤٧ كما روه أبو داود في سننه ١/ ٢٠، وإسناد قطبي في سننه ١/ ٢٦، قال الدارقطني «رفعه الدراوردي ووقفه هشام بن عروة على عائشة»، وفيه امرأة مجهولة عبد أهل العلم - وهي أم داود بن صالح - ولذا قال البراء لا ثبتت من جهة نقل انظر الجوهر سقى ١/ ٢٤٨ ومن حديث أبي قتادة ع<sup>رضي</sup> روه البيهقي في سننه ١/ ٢٤٥-٢٤٦ - من طرق متعددة بعضها بلفظ المصنف، وبعضها حسن من الطعن الذي سذكر - واحد في مسنده ٥/ ٢٩٦ - بلفظ المصنف - وأبو داود في سننه ١/ ١٩-٢٠، وابن ماجه في سننه ١/ ١٣١، والنسائي في سننه ١/ ٢٢-٢٣، والترمذي في جامعته ١/ ١٣٧، ومالك في موطنه ١/ ١٢، والحاكم في المستدرک ١/ ١٥٩-١٦٠، وفي إسناده اجمع أم يحيى حميدة، وحديثها كمشة، قال ابن منده: «لا يُصرف لها رواية إلا في هذا الحديث، ومحلها محل الجهالة، ولا يثبت لها الخبر بوجه من الوجوه» أهـ راجع الجوهر الفقه ١/ ٢٤٥، وقال بزمي «هذا حديث حسن صحيح، وهذا أحسن شيء في هذا الباب، وقد حوّد مالك هذا الحديث، ولم يأت به أحد من مالك أهـ وقال الحاكم «هذا حديث صحيح ولم يخرجاه غير أنهما شهدا جميعاً لمالك بن أنس أنه الحكم في حديث المديني، وهذا الحديث مما صححه مالك وخرج به في الموطأ» أهـ. ومن طريق آخر عنه مرفوعاً روه أحمد في المسند ٥/ ٣٠٩، كما روه البيهقي في السنن من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً، وسكت عنه وانظر نصب الراية ١/ ١٣٣.

(٤) الحن يفتح الحاء وكسر ها الحبر مطلقاً بالأمية، معرب كج يفتح الكاف ويشديد الجيم المفخوخة، وبجصاص متخذه، والحصاصات المواضع يعمل فيها، وحصص الإباء بفتح الحيم وفتح الصاد الأولى مشدده ملاه، والإماء طلاب بالحن، انظر القاموس المحیط ٥٩١/ ١

(٥) الدورة بضم الدال الهاء بكسر الهاء، وهو القطران، وإنتار، وثبور وإنتور، تطلق به انظر القاموس المحیط ١/ ٤٦٦.

(٦) راجع الهداية ٣/ ٤٦٤٥.



الأشياء الستة<sup>١٠</sup>، وبيانه يأتي في القياس إن شاء الله (عالي)<sup>١١</sup>، ويصير مستتباً من الإجماع قولنا: الوطاء الحلال يُوجب حرمة انصهرة بالإجماع فيوجبها (الربا)<sup>١٢</sup> قياساً عليه والجامع على الحرثية الذئبة بالوطىء وكذا إن ملك الرحمن أياه أو به يعتق عليه بالإجماع فيعتق أيضاً إياك أياه بالقياس (عليه)<sup>١٣</sup> والجامع على القرابة المؤثرة في الحرمة<sup>١٤</sup>.

قوله: أما الكتاب فالقرآن إلى آخره اعلم أن القرآن والقراءة بمعنى من قرأ

(١) روى مرفوعاً من حديث أبي سعيد الخدري، وعنه عن الصادق ع: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعر بالشعر، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يدا بيد»، فممن رآه أو استراده فقندار بن أبي الأحمد، وللعطفي فيه سواء». انظر صحيح مسلم ١١ / ١٥-١٦، وسنن النسائي ٢ / ٢٢٢، وجامع الترمذي ٥ / ٢١٩-٢٢٠.

وحديث عباد بن الصامت أخرجه مسلم في صحيحه ١١ / ١٦، وأحمد في حقه ٥ / ٢٤٨-٢٤٩، وأبو داود في سننه ٣ / ٢٤٨-٢٤٩، والنسائي في سننه ٢ / ٢٢١-٢٢٢، وابن ماجه في سننه ٢ / ٧٥٨-٧٥٧، والبيهقي في سننه ٥ / ٢٧٧-٢٧٨، واللفظ مسلم: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعر بالشعر، والتمر بالتمر، والملح بالملح مثلاً بمثل، سواء بسواء، يدا بيد» فإذا اختلفت هذه الأصناف لم يحوا كف شتم إذا كان يدا بيد.

كما رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً مقتصراً عن ماعدا الفضة والملح انظر صحيح البخاري ٣ / ٧٤، وسنن النسائي ٢ / ٢٢١، وسنن أبي داود ٣ / ٢٤٨، وسنن ابن ماجه ٢ / ٧٥٧، وموطأ مالك ٢ / ٩٢-٩١، وسنن البيهقي ٥ / ٢٨٤.

ورواه أبو هريرة رضي الله عنه مرفوعاً فمما عدا الذهب والفضة انظر صحيح مسلم ١١ / ١٥، وسنن النسائي ٢ / ٢٢١، وسنن ابن ماجه ٢ / ٧٥٨، ومسنن أحمد ٢ / ٢٣٢، كما رواه أحمد ٢ / ٢٦٢ عنه من طريق آخر في الذهب والفضة، انظر ٢ / ٢٦٢.

(٢) ساقط من ك

(٣) في ك للرب

(٤) ساقط من ك

(٥) راجع الهداية ١ / ١٣٩ و ٢ / ٤٠.

الكتاب قال تعالى ﴿ فانتع قرانه ﴾<sup>(١)</sup> أي قرانه ، ويُطلق القرآن على المقروء كما في سائر المصادر <sup>(٢)</sup> كقوله تعالى ﴿ إنا أنزلناه قرآناً عربياً ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله أما الكتاب فالقرآن أي المراد من الكتاب المذكور القرآن ، وحده <sup>(٤)</sup> ما بعده ، وكأنه ذكره جواباً عن سؤال سائل أي كتاب يزيد فقال فالقرآن أي فهو القرآن <sup>(٥)</sup> . ثم ذكر جواباً عن سؤال سائل ما حده فقال المنزل على الرسول وهو وحده

(١) سورة القامة الآية ١٨ ، وروى البخاري بسند يروى هذه الآية انظر صحيح البخاري ٦ / ١٦٣ . ١٩٥ ، وسنن النسائي ١ / ١٤٩ .

(٢) القرآن مصدر كالفراء بمعنى السلاوة ، وهو هنا بمعنى المقروء ، من باب إطلاق المصدر مراداً به اسم المفعول . انظر كشف الأسرار ١ / ٢١ ، والقاموس المحيط ١ / ٢٢ .

(٣) سورة يوسف آية ٢

(٤) الحد - معناه المعرف للشيء - لفظي ، ورسمي وحقيقي فاللفظي ما أتينا عن شيء بلفظ أوضح وأنس عند السامع من اللفظ المسئول عنه مرادفه كما يقول الغصنفر الأسد لمن يكون الأسد أظهر عنده من الغصنفر والرسمي ما أتينا عن الشيء لئلا له محض به ، كقوله الإنسان صاحبك مبنيص القامة عريض الأظفار نادي الشجرة ، والحقيقي ما أتينا عن ماهية تمام شيء ، وحقيقته كقولك في حد الإنسان هو جسم نام حساس ، متحرك بالإرادة ، باطلق والأولان مطلوب منهما بتدليل لفظ بلفظ ، أو ذكر وصف يميز به الحدود عن غيره ، أم مؤبدة الحقيقي فلتقية إذ من شروطه أن يقدم الأعم على الأخص ، وأن لا يذكر الجنس بغيره مع وجود الجنس بغيره ، وأن يجتهد في الإيجاز ، فإن جاء به لفظاً مستعاراً ، أو مشتركاً ، وعرف مراده بالمصريح أو بالقرينة فلا يستعظم ذلك إن كان قد كشف عن الحقيقة بذكر جميع الديات ، إذ هو المقصود ، وغيره ترسبت وتجسبات فلا يسالي بتركها ، ومن شروطه أيضاً أن يذكر جميع أحوال الحد من الجنس والفصول ، وأن يذكر جميع بانياته بحيث لا يترك أحدهما ، وأن يحتار فيه عن الألفاظ الوحشية الغريبة ، وأنجاره المعبده ، والمشتكة المتردده ، ورغم ذلك فمن شروطه جميع الإطراء وهو أنه متى وحد الحد وحد المحدود ، والإعكاس وهو أنه متى عدم الحد عدم المحدود ، لأن انعدام الأطراد يجعل الحد أعم من المحدود ، فلا يكون الحد مانعاً ، وانعدام الإعكاس يجعل الحد أخص من المحدود ، وبالتالي لا يكون الحد جامعاً ، وفي الخالص لا يحصل التعريف ، وبما ذكرت ذلك ليكون مصباحاً يميز لنا الطريق في المعرف على صحة هذا التعريف - الذي أورده صاحب المنجذب - للكلمات الكريم ، والاعتراضات الواردة عليه ، وطريقة بقعها ، والإحاطة عنها ، هذا ومعنا بحذر الإشارة إليه أن هذا المعريف هو معروفه تعريف فخر الإسلام البردوي انظر أصول فخر الإسلام البردوي ١ / ٢١ - ٢٢ ، وكشف الأسرار ١ / ٢١ ، وشرح العصد ١ / ٦٨ ، وحاشية التفاتاتي ١ / ٦٨ .

(٥) وهذا تعريف لفظي لأن الكتاب والقرآن مترادفان بناء على أن كلا منهما غلب في التعرف العام على المجموع المعين من كلامه تعالى المقروء على السنة العباد ، ومع ذلك فإن استعمال القرآن في هذا المعنى أشهر من لفظ الكتاب وأظهر - راجع المقرر والتحيز ٢ / ٢١٢ - ٢١٣ ، وحاشية التفاتاتي ٢ / ٦٨

يقتول المسوح تلاوته ، وعيره ، والوحي المتلو ، وعيره <sup>(١)</sup> ، علما فال المكتوب في المصاحف حرج المسوح تلاوته <sup>(٢)</sup> ، وعير المتلو ، علما قال المقول عنه نقلاً متواتراً حرج اقرءات الثابتة بطريق الاحاد ، لما أن المكتوب كان متداولاً أيضاً ، وهي ( كقراءة ) <sup>(٣)</sup> أنى <sup>(٤)</sup> رضى الله عنه فعده من أيام آخر متابعات <sup>(٥)</sup> وقوله بلا شبهة تأكيد <sup>(٦)</sup> ، وفيل احتسار عن المشهور لأنه عند الحصاص <sup>(٧)</sup> ( رضى الله عنه ) <sup>(٨)</sup> أحد قسمي المتواتر لكن

- (١) الوحي المتلو ما ادرن خطمه ومعناه : والوحي انعبر متلو ما لم يزل الامعاء  
(٢) ونقلت احكامه مثل اشبع والنسبة اذارسا فارحموها السنة بكلا من الله انظر كشف الاسرار ٢١ / ١  
(٣) في كقراءة وهو بحرف لا ن قصد ، بمفيل  
(٤) هو انى من كتب من قيس بن عدي ( ابو المنذر ) من بني النجار من الحرج ، صحابي انصاري كان قبل الاسلام حبرا من احبار اليهود ، مطبعا على الكتب القديمة ، يكتب ويعرا - رغم قلة العارفين بكتابة في عصره - ولما اُسِم كان من كتاب الوحي ، وشهد المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وكان يعني على عهده ، واشترك في جمع القران في عهد عثمان رضى الله عنهما وفي الحديث « اقرأ أمئى انى » روى له البخاري ومسلم ١٦٤ حديثاً ومب بالمدنية سنة ١٩ وقبل ٢٠ وقبل ٢٣ هـ انظر طبقات ابن سعد مجلد ٣ ، القسم الثاني ص ٥٩ ، و القسم الثاني من المحدث الثاني ص ١٠٣ ، وغاية النهاية ١ / ٢١ و حذيفة الأوبياء ١ / ٢٥٠ ، والمعارف ص ١١٣ ، وصفوه الصفوة ١ / ١٨٨ ، والجمع بين رجال الصحابي ١ / ٣٩  
(٥) قال لحيطة ابن حجر في فتح اساري ٥ / ٩١ والشوكاني في نيل الاوطار ٤ / ٢٦١ وفي بلوطا انها قرأه انى من كتب ، هـ ، وروى عن عائشة رضى الله عنها قالت برئت في عهده من أيام آخر متابعات في سقطت متابعات ، إسناد صحيح ، قال المنهجي قولها « سقطت » يريد بسخت لا يصح به تاويل غير ذلك ثم روى عن ابن عمر في قصة رمضاء قال متابعا انظر نيل الاوطار ٤ / ٢٦٠ ، وسنن المنهجي ٤ / ٢٥٨-٢٦٠  
(٦) بناء على قول من عدا ان بكر الحصاص فقد جعلوا المشهور قسما مستقلا وليس من باب المتواتر ، ولما كان هذا الوضع صالحا لتأكيد بقوة شبه المشهور بالمتواتر انى بهد نقبت « بلا شبهة » تأكيداً لسابقه ، راجع كشف الاسرار ١ / ٢١  
(٧) هو احمد بن علي الرازي ( ابو بكر الحصاص ) وقد ذكره بعض الاصحاب بلفظ الرازي ، وبعضهم بلفظ الحصاص ، وهما واحد حلقا من توهم انهما نفس ، ولد بمعدان سنة ٣٠٥ هـ ، وسكنها واسمها ربيعة بن الحنفية وعرض عليه القضاء فرفض ، والحصاص سنة ٣٠٥ هـ ، عمل انحص ، وهو صاحب انبي الحسن الكرخي وسنحه ، ويعتمد عنه كثيرون ، وله تصانيف منها احكام لقران - ط - وشرح جامع محمد ، وكتاب في اصول الفقه وغيرها وبوفي بغداد سنة ٣٧٠ هـ انظر لخواهر المصنف ص ٦٩ ، وشبرات الذهب ٣ / ٦١ والفوائد البهية ص ٢٧ وناج ابراهيم ص ٦ والاعلام ١ / ٦٥ ، والفتح المبين ١ / ٢٠٣  
(٨) هذه الزيادة في ط

فيه نوع شبهة ، كقراءة ابن مسعود <sup>(١)</sup> رضي الله عنه فصيham ثلاثه أيام متتابعات<sup>(٢)</sup> ، وقرئ ما بين قراءتي أبي ، وأبى مسعود تلقى العلماء بالقبول ، والعمل في الثاني دور الأول ، فسميها الثاني مشهوراً دون الأول <sup>(٣)</sup> .

(١) هو عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي ( أبو عبدالرحمن ) من أكابر الصحابة فضلاً وعقلاً ، وقرباً من رسول الله ﷺ ، من أهل مكة السابقين إلى الاسلام ، وحامد رسول الله عليه السلام الأيمن ، وصاحب سره ، ورفيقه في جميع أحواله ، وهو أحد القراء الأربعة ، والله ينتهي قراءه عاصم وحمره والكسائي ، وخلف والأعمش ، وكان الإمام في تحويد القرآن وتحقيقه وتربيله مع حسن الصوت ، نظر الله عمر رضي الله عنه وقال : وعاء من علماً بوني رضي الله عنه بالمدينة عن نحو ستين عاماً سنة ٣٢ هـ . ودفن بالنقيع ، له في الصحيحين ٨٤٨ حديثاً ، انظر المعرف ص ١٠٩ ، وحلية الأولياء ١ / ١٢٤ ، وغاية النهاية ١ / ٤٥٨ ، والإصابة ٤ / ١٢٩ ، والتهذيب ٦ / ٢٧ ، وثمرات الذهب ١ / ٣٨ .

(٢) رواه أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عنه ، والبيهقي عن مجاهد وحجاج والأعمش عنه ، ثم قال : وكل ذلك مرسل عن عبدالله بن مسعود ، وأبى أبي شيبة عن ابن شعبة عنه ، وعبدالرزاق عن عطاء - بلاغاً - عنه ، وعن أبي اسحاق والأعمش ومجاهد عنه ، انظر جامع مساند الإمام أبي حنيفة ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ ، والآثار لـ محمد بن الحسن ص ١٢٣ ، وسنن البيهقي ١٠ / ٦٠ ، ونصب الرتبة ٣ / ٢٩٦ ، ورويت لمصاحف عن أبي بن كعب من حديث أبي العالية عنه وقال ابن حاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، أنه ، كما روي من حديث مجاهد عنه انظر : المستدرک ٢ / ١٧٦ ، والمصنف لأبى أبي شيبة ٤ / ١٨٥ ، وسنن البيهقي ١٠ / ٦٠ ، وموطأ مالك ١ / ١٦٨ - ١٦٩ ، كما روي أيضاً عن إبراهيم المخفي ، انظر المصنف لأبى أبي شيبة ٤ / ١٨٥ ، ونبيل الأوطار ٨ / ٢٦٨ ، وكشف الأسرار ١ / ٢١ .

(٣) أما أن العلماء تلقوا قراءة ابن مسعود بالقبول والعمل ، فدل عليه ما روي أن مصحفه كان يحالف مصحف الجمهور ، وكانت مصاحف أصحابه كمصحفه ، فانكر عليه الناس ، وأمره بترك مصحفه ، وموافقة مصحف الجمهور ، وطلبوا مصحفه لحرقوه - كما فعلوا بغيره - فامسح ، وقال لأصحابه : غلوا مصاحفكم - أي اكتموها - ومن يعمل بأبى بعد غل يوم القيامة - يعني ، فزاد غلليموها حلتهم بها يوم القيامة ، وكفى لكم بذلك شرفاً - ثم قال - على سبب الإيثار - على قراءة من نامروني أن أقرأ ؟ فقد قرأت على رسول الله ﷺ بصحاً وسبعين سورة ، ولقد علم أصحاب رسول الله ﷺ أني أعلمهم بكتاب الله ، ولو أعلم أن أحداً أعلم مني لرجلت إليه - أنه ، قال شقيق - راوي هذا الخبر - فحلست في خلق - ففزع أوله وثانيه - أصحاب محمد ﷺ فما سمعت أحداً يردد ذلك عليه ، ولا بعينه - أنه ، فلم ينكر عليه الصحابة أنه أعلمهم بكتاب الله كما صرح به انظر صحيح البخاري ٦ / ١٨٦ ، وصحيح مسلم وشرح النووي عنه ١٦ / ١٧٠ ، وسنن النسائي ٢ / ٢٧٧ .

وبن أيضاً ما روي عن أبي عباس أنه قال : أي القراء من بعدون أول ؟ قالوا : قرأه عبدالله ، قال : لا ، من هي الآخرة . كان يعرض القرآن على رسول الله ﷺ في كل عام مره ، فلما كان انهم لذي فقص فيه ، عرض عليه مربي ، فشهد عبدالله ، فعلم ما يسبح منه =

وبحسب ما يكون قوله متواتراً أحترأ عن التسمية في  
أوائل السور<sup>(١)</sup> شرح الكلام في التسمية اعلم أن الكلام في  
التسمية يقع في مقامين المقام الأول في أنها هي أي هي  
رأس كل سورة أم لا<sup>(٢)</sup> ففيه اختلاف بين الفقهاء والعقهاء أما  
اختلاف الفقهاء فمذهب فراء المدينة والبصرة والشام أنها  
ليست بأية من العبادات ولا من عبادها من السور<sup>(٣)</sup>، فمن  
المدينة فروع<sup>(٤)</sup> ومن البصرة أبو عمرو ابن لعلاء<sup>(٥)</sup>، ومن

= وما يدل أنه وهذا حديث صحيح كما كان الحاكم وغيره وقال عبيد الله رضي الله عنه فيه أفضل  
من قرأ القرآن أنه وقد علقه من عمرو ما أرى رجلاً أعلم بما أنزل عمر محمد من عبادة الله بن  
مسعود، فقال أبو موسى إن تقل ذلك فإني كان يسمع حتى لا يسمع، ويدخل حتى  
لا يدخل، انظر مسند أحمد بن حنبل في مسند أحمد بن حنبل ١٦٧/ ٥ و ٤٤٠ و ١٤١-١٤٢،  
والمستدرک ٢ / ٢٣٠ و ٣ / ٣١٥ و ٣١٦، وما عدم تلقينهم لقراءة أبي بكر بن عبد الله عليه ما  
رواه ابن عباس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم أنه قال اقرأوا أبي، ونقضات علي،  
وأما ليدع من قول أبي، وذلك أن أياً يقول: لا أدع شيئاً سمعته من رسول الله ﷺ، وقد قال الله  
بعبى في ما مسح من آية، وبسما في فقد قال ذلك عمر، ولم يترك عليه حد من  
الصحابة رغم موافقهم انظر صحيح البخاري ٦ / ١٩، ١٨٧، وسقط عنه، والمستدرک  
٣ / ٣٠٥، ومسند أحمد ٥ / ١١٣.

(١) تعرض عن هذا التعريف بأنه يلزم على أطرافه التسمية سور انتهى في سورة البقر، فإنها دخلت  
بحسب الحد، ونسب بقرآن - عند البعض -، ولم يتعلق بها حوار اصطلاح ولا جرمة الفراء  
على الحائض، وبحسب، ومن أنكرها لا يغير وإنشاء اللوامم يدل على استغناء الملزم، فأجاب  
المصنف عن ذلك صمناً مفصلاً الكلام في التسمية من جهاته المتعددة، راجع كشف الأسرار  
١ / ٢٣، والتلويح على التوضيح ١ / ١٣٩.

(٢) انظر إنباف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ص ١١٨ - ١٢٠، وتفسير القرطبي ١ - ٩٤  
، وجواهر المعاني الورقة ١٦٠.

(٣) هو ما وقع بين عبد الرحمن بن أبي نعيم اللخمي بالولاء المدني أحد القراء بسعة المشهورين  
اصلة من أصنافهم، واشتهر في المدينة، وانتهت إليه رئاسة القراء فيها، وأقر الناس بها  
وسبعين سنة وهو من السبعة الثلاثة بعد الصحابة توفي بالمدينة سنة ١٦٩ وقيل سنة ١٥٩  
هـ، ومن عمره ١٢٠، انظر عبادته النهاية ٢ / ٣٣ ووفيات الأعيان ٢ / ١٩٨، والمعارف ص  
٢٣٠، والجواهر المصنفة ص ٢١٥، والإعلام ٨ / ٣١٧.

(٤) سبق التعريف به

الشام عبدالله بن عامر<sup>(١)</sup>، ومذهب قراء مكة والكوفة أنها أبوة من العاتجة، ومن رأس كل سورة<sup>(٢)</sup>، فمن قراء مكة عبدالله بن كثير<sup>(٣)</sup> ومن الكوفة عاصم<sup>(٤)</sup>، فهذه الأمصار الخمسة برل بها أصحاب رسول الله (ﷺ)<sup>(٥)</sup> حفظ عنهم القرآن، وانتقل منهم الشريعة والسنة إلى سائر البلاد.

وأما اختلاف الفقهاء فمذهب أبي حنيفة وأصحابه [رضي الله عنهم]<sup>(٦)</sup> أنها آية منزلة من القرآن، لا من أول السورة، ولا من آخرها<sup>(٧)</sup>، وهو قول

(١) هو عبدالله بن عامر بن بريد (أبو عمران) الليثي الشامي ولد في الطفاء في قرية «رجب» وانتقل إلى دمشق بعد فتحها وهو أحد القراء السبعة ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، وانتهت إليه مشيخة الإقراء بها، قال الذهبي مقرأ الشامي، صدوق، ما علمت به بأساً، وقد تكلم في قراءته من لا يعلم، وهي قراءة حسنة، أنه، توفي بدمشق سنة ١١٨ هـ انظر تهذيب التهذيب ٥ / ٢٧٤، وميراث الاعتدال ٢ / ٥١، والخواهر المصنعة ص ٢١٥ وغاية النهاية ١ / ٤٢٣، والإعلام ٤ / ٢٢٨.

(٢) انظر تفسير القرطبي ١ / ٩٤ وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ص ١١٨، وقال البغوي ذهب قراء مكة والكوفة، وأكثر فقهاء الحجاز إلى أنها من الفاتحة وليست من سائر لسور، وإنما كتبت للفصل انظر خواهر للعاصي الورقة ١٥٩ / ١٦٠.

(٣) هو عبدالله بن كثير بن المطلب الدارمي المكي أحد القراء السبعة، وكان قاضي الجماعة بمكة وهو من الطبقة الثانية من التابعين، سمع عبدالله بن الربيع وغيره مولده بمكة سنة ٤٥ هـ ووفاته بهاسة ١٢٠، وقيل سنة ١٢٢ هـ انظر وفيات الأعيان ١ / ٣١٤، وأجواهر المضيئة ص ٢١٥، والإعلام ٤ / ٢٥٥.

(٤) هو عاصم بن بهدلة بن أبي الحواري الكوفي، الأسدي بالولاء، أبو بكر، أحد القراء السبعة تابعي، كان ثقة في القراءات، وله اشتغال بالحديث لكنه في الحديث دون التثبت، صدوق يهم انتهت إليه مشيخة الإقراء بالكوفة ولد بالكوفة، وتوفي بهاسة ١٢٧ هـ، وقيل ١٢٨ هـ انظر تهذيب التهذيب ٥ / ٣٨، وفات الأعيان ١ / ٣٠٤، وغاية النهاية ١ / ٣٤٦، وميراث الاعتدال ٢ / ٥، والمعارف ص ٢٣٦.

(٥) في ك - عليه السلام

(٦) ما بين القوسين من ط.

(٧) وقد شمس الأئمة السرخسي هو الصحيح أنه وذلك لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان لا يعرف أمقضاء السورة حتى يبرل عليه (يسمى الله الرحمن الرحيم)، ولحديث «قسمت الصلاة بيني وبين عبدتي نصفين» ولما روي في مسند الوحي أن حبريل =

مالك والأوراعي <sup>(١)</sup> [رحمهما الله] <sup>(٢)</sup> وقد روى عن محمد بن الحسن <sup>(٣)</sup>  
[رضي الله عنه] <sup>(٤)</sup> ان اسميه أنه محلة من القرى تربت لفصل بين أسور،

ابن أبي هاشم <sup>(٥)</sup> قال: «أقر بسم ربك الذي خلق حقيق الإنسان من عبق اقر وربنا الأكرم»  
قلت بكر في الحديث قال الاستبحاني ذكر مساجدا على أنها من القابضة هـ وفي  
شرح الدين الحلواني اختلف المشايخ في أنها من القابضة وأكثرهم أنها نية منها، وبها يصح  
سمع أدب وقال أبو بكر الزاري ليس عن اصحابنا رواه مخصصه على أنها من  
القابضة، أو حسب منها لا ان شيخنا ابا الحسن الكرخي حكى مذهبهم في تروث الجهر بها.  
فدل على أنها ليست أنه منها عندهم، ولا لجر بها كما جهر بسائر أي أسور هـ انظر  
اصول السرخسي ١ / ٢٨٠ والتقرير والتحقيق ٢ / ٢١٦.

(١) هو محمد بن الحسن بن مالك الاصمعي الحميري (أبو عبدالله) ولد بالمدينة سنة ٩٣ هـ وقيل ٩٥ هـ  
وصار امامها. وأحد الائمة الأربعة عند كل السنة والله يوسف ابنة وكان صلياً في  
دينه، بعداً عن الأهرام والمموك شديد المحبة رسول الله ﷺ من مصنفاته اموطا، ورسالة  
في بوعده طـ ورسالة في الرد على القدرية، توفي بالمدينة سنة ١٧٩ هـ انظر تهذيب  
اسهتدب ١ / ٥٠٥ ووفيات الاعيان ١ / ٥٥٥ وحلقة الأولاء ٦ / ٣١٦، وصفوه  
والصفوه ٢ / ٩٩ وشذرات الذهب ١ / ٢٨٩ والمعارف ص ٢٠٨

(٢) هو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوراعي (أبو عمرو) من قبيلة الأورغ، ولد في بعث  
سنة ٨٨ هـ وبشاي بققاع، وسكن بروت وكان امام الديار الشاميه في الفقه والرهت واحد  
كتاب المرسلي، وعرض عليه القضاء فامنع، وكتب بعد دور باليس على رآته من زمن  
بحكم بن هشام له كتاب «يسر» في الفقه والمسائل توفي بروت سنة ١٥٧ هـ انظر  
وفيات الاعيان ١ / ٣٤٥ وحلقة الأولاء ٦ / ١٣٥، وتهذيب الاسماء والاعيان القسم الأول من  
حد ١ ص ٢٩٨، والمعارف ص ٢١٧ والاعلام ١ / ٩٤ قلت وما سبه الشرح في مالك فهو  
لشهور من مذهبه عبد الصغاب انظر شرح العصد ٢ / ١٩، ولقرطبي ١ / ٩٦، وفتح  
الغدير ١ / ٢٩١، وحاشية سعدي جلي ١ / ٢٩١

(٣) زيادة من ط

(٤) هو محمد بن الحسن بن فرقد (أبو عبدالله) من موال بني شيبان ولد بواسط سنة ١٣١ هـ  
وفى ١٣٥ هـ وبشاي بقوقه هسمع من أبي حمزة، وعلم عليه مذهبه وعرف به وبسره  
وكان اماماً في الفقه والاصول من مصنفاته لتامع بكر ط، والجامع الصغير ط،  
ولامالي ط، وبرمذاب - مخطوط والاصل - حد الاول منه وبقي سنة ١٨٩ هـ بالري  
انظر سنده والنهاية ١٠ / ٢٢، والحدود الزاهرة ٢ / ١٣٠، ونقوات بعثه ص ١٦٣،  
والمعارف ص ٢١٩ وسر بسج بغداد ٢ / ١٦٢ ووفيات الاعيان ١ / ٥٧٤،  
والجواهر المضية ص ١٤٠ وشذرات الذهب ١ / ٣٢١.

(٥) ما بين القوسين من ط

وعلمه بأمر كذا<sup>١</sup> بها. ومذهب الشافعي<sup>٢</sup> (رحمه الله)<sup>٣</sup> أنها آية من رأس كل سورة. له<sup>٤</sup> أنها لو لم يكن من رأس كل سورة لم تكن في بقرآن. وقد روي عن ابن المبارك<sup>٥</sup> [رحمه الله]<sup>٦</sup> من ترب سمع الله من لقرآن فقد ترب منه وثلاث عشرة آية<sup>٧</sup> قلنا القرآن ثابت قطعاً ويقيناً لا شك

(١) أما أنها برئت بفصل بين السور فلما روي ابن الصبان قالوا كنا لا نعرف انقضاء السور حتى تنزل (بسم الله الرحمن الرحيم) رواه أبو داود في سننه. وأما أنها بسبب أنها بركب فلا يخاف الإيهام عن بدوئيتها في أوائل الكتب والرسائل وعند الإقدام على أي أمر انظر تفسير القرطبي ١/ ٩٥ ٩٧ وكشف الأسرار ١/ ٢٣

(٢) هو محمد بن إدريس بن عبد الله بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي (أبو عبدالله)، ولد بمصر في فلسطين، وقيل باليمن - سنة ١٥٠ هـ. ثم حمل إلى مكة وهو من سبيل ورن بغداد مررب. ثم برل مصر سنة ١٩٩ هـ. خضع مع رسول الله ﷺ في عهد ماف. وقد بقي حله شافع رسول الله ﷺ قال لم يرد كان اسافعي أسعر الناس. وأبهم وأغرفهم بالفقه والقراءات أف. وكان حد لأئمة الأربعة عند هل السنة وبه مؤلفات كثيرة منها الأم - ط. وقضايا قرمش. وحكام القرآن. والمسند - ط. في الحديث. والرسالة - ط. في أصول الفقه. توفي رضي الله عنه يوم الجمعة حر يوم من رجب سنة ٢٠٤ هـ. ودفن بالقرافة البصري بالقرب من المقطم بالقاهرة. وقبره يزار بها انظر تهذيب التهذيب ٩/ ٢٥. وشذرات الذهب ٢/ ٩ وبحر المحصنة ص ٢١١ وماربج بغداد ٥٦/ ٢. ووفيات الأعيان ١/ ٥٦٥. وخصبة الأولياء ٩/ ٦٣. والفتح المبين ١/ ١٢٧. والإعلام ٦/ ٢٤٩.

(٣) مابن القوسين ساجد من ب (٤) الصمري في - له - يعود على الشافعي رضي الله عنه (٥) هو عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء. القمعي المروزي (أبو عبدالرحمن) الحافظ شيخ الإسلام. ابتاحر المتأخر الرخاء صاحب البصايف الجليلة. جمع الحديث ونهقه ونعمية وكان عارفاً بأهم الناس. شجاعاً سخياً من سكن حراسان. صاحب أف حديثاً واحد عنه. له كتاب في "لضهاد" - وهو أول من صنف فيه - والرقائق - ح في محله. توفي بهت عن لفرت بمصر فأمن عرو الروم سنة ١٨١ هـ انظر حلية الأولياء ٨/ ١٦٢. وشذرات الذهب ١/ ٢٩٥. والفوائد البهية ص ١٠٣. ودين المدس ص ١٠٧. وماربج بغداد ١٠/ ١٥٢. والمعارف ص ٢٢٣. الحواهر المحصنة ص ١١٤

(٦) مابن القوسين من ط.

(٧) ذكر سخطب وعبره عن ابن المبارك. وإسحاق الحنظلي بالولاء. وذكر انرمذي عنهما تركه انظر مصب ابراه ١/ ٣٥٨ وذكر القرطبي عن ابن المبارك أنها آية من كل سورة انظر تفسير القرطبي ١/ ٩٣ أما العبارة التي عراها المصنف لابن المبارك فليست من قوبه. وإماهي من قول ابن عباس انظر حواهر انعابي الورقه ١٦٠ وقد ذكره المصنف دليلاً ثانياً للشافعي رضي الله عنه. كما عدل عليه ما مابي من كلامه في رده على شافعي. قلن والميقول عن الشافعي في ذلك قولان. يكن من الأصحاب من حمل القولين على أنها من القرآن في أول كل سورة. كتب مع انقرآن بحط القرآن أم لا ومنهم من حملها على أنها هل هي أنه مستقبه في أول كل سورة أو هي آية من كل سورة آية. وهو الأصح. وخصه مذهب لشافعي بمحصر في ثلاثة أوجه أوبها ما ذكره المصنف. والذي ما قاله ابن عباس سرق الشيطان من الناس أنه من انقرآن أف. قاله لما ترك المعص قراءة التسمية في أول السورة. ولم يشكر عليه أحد. وديك آية كويها من القرآن في أول كل سورة وثابها أنها تنزل على رسول الله ﷺ مع كل سورة. فقد قال ابن عباس كان رسول الله ﷺ لا يعرف جميع السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم. وقد. وأصح في كويها آية من القرآن حيث ترب راجع الأحكام للأمدى ١/ ٢٣٣. وكشف الأسرار ١/ ٢٣.



فيه ولا شبهة . ولو كآب من رأس كل سورة لم يختلف النكار <sup>١</sup> فيها ، وأدى  
درجة الاختلاف بإراث الشبهة ، وبالشبهة لا يثبت كونهما من رأس كل  
سورة <sup>٢</sup> . وكان الحسن البصري <sup>٣</sup> - رضي الله عنه - لا يجعلها من الفاتحة ،  
ويقول بم يقرأها رسول الله (ﷺ) <sup>(١)</sup> ولا أبوك <sup>٢</sup> ولا عمر <sup>٣</sup> ، ولا  
عثمان <sup>(٧)</sup> - رضي الله عنهم - وكان يعد ( إياك بعد ) <sup>٤</sup> آية ، و ( إياك ستعين ) <sup>٥</sup>

(١) يريد بالنكار - والله اعلم - من ذكرهم أفعال القراءة ، والفقهاء ، ومن سذكهم بعد قلن  
(٢) انظر كشف الأسرار ١ / ٢٣ .

(٣) هو يحيى بن يسار البصري ( أبو سعيد ) ولد بالمدينة سنة ٢١ هـ ، وبرئ في كنف علي بن  
أبي طالب - رضي الله عنه - وسكن البصرة ، وكان إمام أهلها وسيد التابعين بها ، ثقة في  
نفسه ، حجة راسخ في العلم والعمل ، لكنه كتب كثر انديسس توفي بالبصرة سنة  
١١٦ هـ انظر المعارف ص ١٩٤ ، ودل للندل ص ٩٣ ، وحلة الأوبى ٢ / ١٣١ ، وميران  
لاعتدال ١ / ٢٤٥ ، وصقات الفقهاء بشراري ص ٦٨ (٤) مابى القوسين من ط  
(٥) هو عبدالله بن أبي قحافة بن عامر بن عمرو بن كعب التميمي القرشي ( أبو بكر ) ولد بمكة  
ومشاً سيداً من سادات قریش ، وحرم على نفسه الحمر في إحاطة ، ولما بعث النبي (ﷺ) كان  
أول من آمن به من الرجال ، وموقع بالخلافة بعد وفاته ، فكان أول الخلفاء الراشدين ، توفي  
بالمدينة سنة ١٢ هـ عن ثلاث وسبعين سنة انظر طبقات ابن سعد ٣ / ١١٩ ، والمعارف ص  
٧٣ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٢ / ٦٤ ، ويهذب التهذيب ٥ / ٣١٥ ، والإصابة ٤ / ١٠١  
وحلية الأولياء ١ / ٢٨ .

(٦) هو عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي ( أبو حفص ) ولد سنة ٤٠ قبل الهجرة ،  
واسلم قبل الهجرة بحمى سبعين ، صحابي خليل شهد الوقائع ولقبه النبي (ﷺ) بالفاروق  
وهو أحد العظمى الذين دعى النبي - عليه السلام - به أن يعر الإسلام بأحداهما ، ولقي  
الخلفاء الراشدين ، وأول من لقب بأمر المؤمنين أول من وضع التاريخ الهجري ، وأسس بيت  
أهل المسلمين ، ودرس الدواوين - قبل رضي الله عنه سنة ٢٣ هـ انظر صنفوة  
الصفوة ١ / ١٠١ ، والمعارف ص ١٧ ، ويهذب التهذيب ٧ / ٤٣٨ ، وطبقات  
الشافعية الكبرى ٢ / ٦٥ ، وحلة الأوبى ١ / ٣٨ ، وطبقات ابن سعد ٣ / ١٩٠ ، والإصابة  
٤ / ٢٧٩ ، وشذرات الذهب ١ / ٣٣ .

(٧) هو عثمان بن أبي العاص بن أمية ولد بمكة سنة ٤٧ قبل الهجرة ، واسم بعد النعمة بقليل  
وكان غنياً شريفاً في لحاظه ولقب في الإسلام بدي المورس لخروجه رقبة ، وم كلقوم بني  
رسول الله (ﷺ) ، وهو ثالث الخلفاء الراشدين ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، أتم جمع بقرآن  
الكريم ، وأشار بالأذان الأول يوم الجمعة ، واتحد الشرطة ودار للقضاء مات رضي الله عنه  
قتيلاً وهو يقرأ بقرآن سمه ٣٥ هـ انظر يهذب التهذيب ٧ / ١٣٩ ، والإصابة ٤ / ٢٢٣ ،  
وحلة الأولياء ١ / ٥٥ ، والمعارف ص ٨٢ ، وصفوة الصفوة ١٥ / ١١٢ ، وشذرات الذهب  
١ / ٤ ، وصقات ابن سعد ٣ / ٣٦ (٨) (٩) سورة العنكبوت الآية ٥

آية أخرى (١) وكان الأوراعي (رحمه الله) (٢) يقول ما أنزل الله في القرآن (بسم الله الرحمن الرحيم) إلا في النمل (٣) وقد روى مالك (٤) حديثاً نسب (٥) فيه قراءة لتسمية عدد رأس كل سورة في الصلاة إلى الحديث في الإسلام (٦) ولحواف عن قول الشافعي عنقول لا يسلم أن كتابتها في أول كل سورة تدل على كونه من تلك السورة ألا يرى أن في أول كل سورة يُكتب سورة فلان مكية (أ) (٧) وسورة فلان مدنية . وهي كذا وكذا آية ، مع أن عدد الآيات ، وكونها مدنية أو مكية (٨) ليست (٩) من القرآن بالاتفاق ، وقول ابن المبارك لا يحلو ، ما أن يكون مقصوراً عليه . أو مستنداً إلى النبي (ﷺ) (١٠) . فإن كان مقصوراً عليه

(١) نقل القرطبي عن سعد بن إسحاق الحريري أنه قال : سئل الحسن عن « بسم الله الرحمن الرحيم » فقال في صدور الرسل الله . ثم قال القرطبي وقال الحسن أيضاً : لم تنزل « بسم الله الرحمن الرحيم » في شيء من القرآن إلا في « نمل » (إبه من سليمان .) . أهـ . ويعل ما نسبته المصنف إليه من قوله « لم يقرأها رسول الله - الحج - كان استندلاً له به بحديث أنس بن مالك - الذي سنورده المصنف بعد قسم - . ثم إن الأمة قد أحصت على أن فائدة إكتساب سبع أدب ، ومن جعل التسمية منها عديداً . ومن لم يجعلها منها عد - أنعمت عليهم - آية ، والسابعة إلى آخره . لكن شد عن ذلك حسن الحافظي وجعلها سبع أدب ، ورؤي عن عمرو بن عبد الله جعل (ببأك بعد) آية ، وقال البيهقي فيها أي الفاتحة . شبهه العاصلة (إدراك بعد) انظر مفسر القرطبي ١ / ٩٥ ، ١١٤ وإيضاح فضلاء البشر ص ١١٨ ، وشرح معاني الآثار ١ / ١١٩ (٢) ما بين القوسين ساقط من ك

(٣) الأوراعي من أعلام لشافعي . ومذهبه في التسمية كمدنيهم . وقد حكى أبو عمر ابن عبد البر في الاستدكار أن مذهب - أي الأوراعي - الإسرا بها مع الفاتحة . وهذا بناء على رأيه في أنها ليست بأية من الفاتحة ولا من غيرها . ثم إن هذه المقالة التي عراها المصنف له ، قد سبق أنها من كلام حسن ابنصري رحمه الله انظر مفسر القرطبي ١ / ٩٥ - ٩٦

(٤) سبق الكلام عنه (٥) بضم النون ، كذا ضبط في ط

(٦) بم أحد حديثاً رواه مالك ، يحتمل هذا المعنى إلا ما رواه عن أنس بن مالك أنه قال : قمت وراء أبي بكر وعمرو عثمان ، فكلهم كان لا يقرأ - بسم الله الرحمن الرحيم - . بل أصبح الصلاة - أهـ - ثم أعقبه بعد رواه عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه قال : كنا نسمع قراءة عمر بن الخطاب عند دار أبي جهم بالملاط - أهـ - فلو كانت التسمية آية من الفاتحة لسمع ذلك من هؤلاء الأعلام أثناء إمامتهم للناس في الصلاة . سيما من عمر رضي الله عنه الذي كان جهوري الصوت ، وغالما لم ينقل ذلك عنهم . كان القاريء لها - والحالة هذه - محدثاً في الإسلام انظر الموطأ ١ / ٤٢ وسنأتي قريباً مزيد من التحريج لحديث أنس الأول عند ذكر المصنف له

(٧) هذا الحرف من ط

(٨) هكذا في المسحوق بالتأنيث . وأرى أن صححه ، « ليس » بالتذكير ، ليتناسب مع المبتدأ

(٩) ما بين القوسين من ط ، وفي ك : عليه السلام .

فقوله ليس بحجة علينا مع ماروي عن هو أكثر منه . كأي بكر وعمر وعثمان بحلافه وإن كان مسنداً وكذلك . لأن عدم شهره الحديث فمما فيه بلوى دليل الافتراء ، أو دليل النسخ . على أما نقول أن ابن المبارك قال من تركها من القرآن <sup>(١)</sup> فمن لا يتركها من القرآن بل بعدها نصف آية من التمل . والمقام الثاني في قراءتها في الصلاة ، وإكلام فيها يقع على ثلاثة وجه الأول في أنها هل تقرأ في الصلاة أم لا ؟ فعند مالك لا تقرأ أصلاً <sup>(٢)</sup> وعند علمائنا والشافعي تقرأ <sup>(٣)</sup> . والثاني أنها هل تكرر أم لا ؟ فعند أبي حنيفة [ رضي الله عنه ] <sup>(٤)</sup> لا تكرر <sup>(٥)</sup> . وعند أبي يوسف <sup>(٦)</sup> [ رحمه الله ] <sup>(٧)</sup> تكرر وبه أخذ الشافعي <sup>(٨)</sup> . وعند محمد [ رحمه الله ] <sup>(٩)</sup> لا يكرر فيما يحضر . وتكرر فيما

(١) سبق استنبه إلى أن هذا الخبر ليس لابن المبارك ، وإنما هو من كلام ابن عباس - رضي الله عنه - موقوفاً عليه . ومن ثم يكون الرد عليه بالطريقة الأخيرة لم تصيف وبمعاصنة بما اشبهوا عن غيره من الصحابة من عدم قراءتهم لها . وحدث أسس السابق صريح في ذلك

(٢) وهذا هو المشهور من مذهبه عند أصحابه . وروى بإفق عنه أن ، قراءه تبدأ بها في الصلاة الفرض ولغيره ولا تترك بحال . وبه رواية أخرى أنها تقرأ أول السورة في الوافل . ولا تقرأ أول القرآن أبطل تفسير القرطبي ١ / ٩٦ والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١ / ٢٥١

(٣) ابن الهادي ١ / ٣١ ولا قناع ١ / ٢١٩ - ٢٢ . وكشف الأسرار ١ / ٢٣ . وبتقرير والمحمدي ٢ / ٢١٦ وحاشية ملا حسرو وعند الحكيم على التلويح ١ / ١٤٠

(٤) زيادة من ط .

(٥) وشأنها في ذلك كالتسويد . وبه رواية أخرى : أن يأتي بها في أول كل ركعة احتياطاً . انظر : لهادية ١ / ٣١ .

(٦) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي النخعي ( أبو يوسف ) ولد بالكوفة سنة ١١٢ هـ . ولزم ابن حنيفة فعقب عليه الرأي . وصار صاحباً وتلميذاً . وبشر مذهبه . وكنى من حفاظ الحديث . وولي قضاء بغداد في عهد المهدي ونهادي وبرشد . وهو أول من دعى « قاضي القضاة » . ووضع مكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة . وتوفي سنة ١٨٢ هـ ببغداد من مصنفاته أدب القاضي . والنوادر . والأمالي . والحراج في فقه أبطل وفيات لأعيان / ٢ / ٤٠٠ . والحواهر المصيبة ص ١٦٦ . ونجاة الراحم ص ٨١ . والفوائد النبوية ص ٢٥ . والمعارف ص ٣١٨ . وتاريخ بغداد ١٤ / ٢٤٢ . وإسناده والنهاية ١٠ / ١٨٠ . ولحوم لراهرة ٢

١٠٧ . وشذرات ذهب ١ / ٢٩٨ (٧) ما بين القوسين زيادة من ط

(٨) بطر الأقباع ١ / ٣١٩ - ٢٢٠ . والهادية ١ / ٣١ . وأعلم أن محمداً ذهب إلى ما ذهب إليه أبو يوسف . وراى الإنسان بها أصابع لسوره والعابحة في صلاة المحافظة

(٩) ما بين القوسين ساقط من ك .

يحافظ<sup>(١)</sup>، والثالث في الجهر فعندما لا تجهر<sup>(٢)</sup>، وعند الشامي تحجر<sup>(٣)</sup>، أما القراءة والتكرار فمباهما على ما قلنا في النقام الأول أنها هل هي آية من كل سورة أم لا، إلا أن أبا يوسف ومحمداً راعياً مكان الاختلاف بين القراء<sup>(٤)</sup> وأما الجهر، فقلنا قد روي عن أبي<sup>(٥)</sup> رضي الله عنه أنه قال صليت خلف رسول الله ﷺ<sup>(٦)</sup> وحلف أبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يجهر باسم الله الرحمن الرحيم<sup>(٧)</sup>.

وقد أدرك أبو حنيفة أساً وعمره من الصحابة<sup>(٨)</sup> - رضوان الله عليهم - وإنحار في أمور الدين أشهر وأظهر للصحابة والتابعين من غيرهم من متأخري<sup>(٩)</sup>

(١) مذهب محمد رحمه الله تعالى الإتيان بالسسنة في أول كل ركعة مطلقاً، وفي أول السورة بعد الفاتحة في صلاة الخافضة خاصة، لأنه أقرب إلى متابعة المصحف ولا يأتي بها فيما جهر لئلا يختلف نظم القراءة.

(٢) معار الهداية ١ / ٣٦، وشرح العنابة على الهداية ١ / ٢٩١ و ٢٩٢.

(٣) أي حيث يشرع الجهر، والجهر بها في هذه الحالة سبب عنه رضي الله عنه، كما قال الخطيب مظهر: الاقتناع ١ / ٢٢٠.

(٤) ومراعاة اختلاف العلماء، واختلاف الآثار في ذلك هو وجه الرواية الثانية عن أبي حنيفة رضي الله عنه أيضاً. راجع فتح القدير ١ / ٢٩٣.

(٥) هو أس بن مالك بن النضر بن ضميم بن زبد المحاري الحزرجي الأنصاري (أبو نعمة) ولد بسدينة، وأسلم صغيراً، وصحب النبي ﷺ وخدمه حتى قبض، ثم رحل إلى دمشق، ودعا له النبي بكثرة المال والولد والركة فيه مات بالنصرة سنة ٩٠ وقيل ٩١، وقيل ٩٢، وقيل ٩٣ هـ. أسطر الإصابة ١ / ٧١، وتهذيب التهذيب ١ / ٣٧٦، وشذرات الذهب ١ / ١٠٠ والمعارف ص ١٣٣، وأسد الغابة ١ / ١٢٨، وطبقات ابن سعد ٧ / ١٠.

(٦) زيادة من ط.

(٧) رواد البخاري في صحيحه ١ / ١٤٩، ومسلم في صحيحه ٤ / ١١٠-١١١، وأبو داود في سننه ١ / ٢٠٧، وإترمدي في جامعته ٢ / ٥٤ وقال «حدث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحابه عليه السلام والتابعين، ومن بعدهم» أم، ونسائي في سننه ١ / ١٤٤، والدارقطني في سننه ١ / ١١٩، وأحمد في مسنده ٣ / ٣٦٤، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١ / ١١٩، وهو بلفظ المصنف عند الأربعة المذكورين أحراً هذا وقد تقدم بالنظر مالك فيه (٨) أسطر ترجمة أبي حنيفة فيما تقدم.

(٩) يقصد بهذه العبارة تأييد مذهب أبي حنيفة في القول بعدم الجهر بالتسنية، وأنه - رحمه الله - لم يقل به حرافاً وإنما بناء على ما شاع، وداع في عصره منقولاً عن الصحابة، سيما من عاصريهم كاس وغيره، هؤلاء الذين أخذوا عن رسول الله ﷺ بقوله، وشاهدوا أفعاله، وعليه فقله تولى بالإتيان من لم تتوافر لهم هذه الأمور.

ما روي أنه عليه السلام جهر في الصلاة ، فقد طعن فيه أئمة الحديث ، لأن نذرة حديث<sup>١</sup> وعدم شهرته فم فيه ابتلاء دليل الافتراء أو دليس انسخ فلا يسمع

( ورد في الجهر بالنسبة - في الصلاة - أحاديث عدة ، وبها اسند الشافعي رضي الله عنه ، ومثل هذه الأحاديث كما قال البريلعي حديث علي وعمار وحديث نعمان الجعفي عن أبي هريرة ، وأبكر ما لإصاغة بهما طرفاً آخر من الأحاديث الواردة في هذا الباب مستعينا بالله تعالى ، فاقول روي عن عبيد بن عمير - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ كان يجهر في المكتوبات باسم الله الرحمن الرحيم الحديث رواه الحاكم في المستدرک ١ / ٢٩٩ ، وقال هذا حديث صحيح الإسناد ، ولا أعلم في رواه ميسوما إلى الخرج أنه ويعقبة الذهبي في تلخيصه - نفس المرجع بدله - قائلًا بل خبر رواه كذا موضوع ففي إسناده عبد الرحمن بن سعيد المؤذن صاحب مذكر ، وسعيد بن عثمان الحراري وهو ابن كان الخزرجي ضعيف وإلا فهو مجهول هـ وأخرجه الدارقطني في سننه ١ / ١١٤ من طريقين في أحدهما عمرو بن شمر ، وخبر جعفي واسد بن زيد ، وفي الآخر خبر الجعفي فعمر بن شمر وجابر الجعفي كلاهما لا يجوز الاحتجاج به ، لكن عمر أصعب من جابر قال الحاكم عمرو بن شمر كثير الموضوعات عن جابر وغيره ، وإن كان جابر محروجا فليس يروي تلك الموضوعات ، فاحشة عنه غير عمرو بن شمر فوجب أن يكون الحمل عليه فيها ، وقد يجوز جاني فيه كذا ، وقال البخاري مذكر الحديث ، وقال النسائي والدارقطني والأردن منروك الحديث ، وقال ابن حبان كان رافضا بسبب الصحابة ، ويروي الموضوعات عن الألقاب ، ولا يحسن كونه حديثه إلا على جهة التعجب ، وأما جابر الجعفي فقال فيه أبو حنيفة ما رأيت كذب من جابر جعفي ، ما سمعته بشيء ، عن ربي إلا أني سمعته يابن وكذبه أيضا أبو ، ورائده ، وبث بن أبي سبيع وجورجاني وغيرهم وأما أسد بن زيد فقد كذبه ابن معين ، وبكره النسائي وقال ابن عدي عمدة ما روي لا يسمع عنه وقال الدارقطني ضعيف وقال ابن ماكولا ضعفه وقال ابن حبان يروي عن الألقاب المنكبر ويسرق الحديث ويحدث به أنه انظر التعليق المعني ١ / ١١٤ .

وقال نعمان الجعفي صلب وراء أبي هريرة فقرأ باسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ نام القرآن ، فم سمع قال والذي نفسي بيده أني لأشبهكم صلاة رسول الله ﷺ أخرجه الحاكم في المستدرک ١ / ٢٣٢ وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وأخرجه الدارقطني في سننه ١ / ١١٥ ، وقال هذا حديث صحيح ورواه كلهم ثقات أنه ، ورواه صحيح في سننه ٢ / ٤٦ وقال إسناده صحيح وله شواهد ورواه بسائفي في سننه ٢ / ٤٦ وقال بسندي بن علي أن التسمية يقرأ في أول الصلاة ولا يدل على الجهر بها ، وأخرجه حديث يدل على رفع هذا العمل في النبي ﷺ أنه انظر حاشية بسندي مع سنن النسائي ١ / ١٤٤ ، وأعله البريلعي بغيره نعمان الجعفي من بن أصحاب أبي هريرة البغدادية ذكره بسنية فيه وروي عن أبي هريرة من طريق أبي أوسان الذي عليه السلام كان د أم الناس قرأ - وفي بعض الخطب عبد البريلعي جهر - باسم الله الرحمن الرحيم وأبو يوسف وفيه جماعة ، وضعفه آخرون ، ومن ضعفه أحمد بن حنبل ، وابن معين فقال بسني ثقة كان يسرق الحديث أنه كما ضعفه أبو حاتم الرزقي وابن المديني ، ومن وثقه الدارقطني وأبو زرعة وقال ابن عدي يكتب حديثه ، وروي له مسلم في صحيحه ، ومحمد الكلام في برجل لا يسمع حديثه وبو عثرب حديثه لذهب معظم النسبة ، فلم يسمع من كلام الناس إلا من عصفه الله انظر بتعليق المعني مع سنن الدارقطني ١ / ١١٥ وانحوا بسندي مع سنن الدارقطني ٢ / ٤٦-٤٧ =

وقال إبراهيم الخفي<sup>(١)</sup> الجوهر بالتسمية ندعه<sup>(٢)</sup> وهو ممن  
أسرث أكابر الصحابة كاس عمر<sup>(٣)</sup> وغيره رضي الله عنهم واللام في

= وحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال إذا قرأتم الحمد فاقروا وبسم الله الرحمن الرحيم، إنها  
أم القرآن، الحديث، قال الربيعي في رجاله عبد الحميد بن جعفر، وثقه ابن عاصم وصعفه  
آخرون، ومن صعفه الدارقطني في علله، اهـ، انظر سنن الدارقطني ١ / ١١٨، ونصب الراية  
سبأتي وروي عن أبي هريرة - أيضاً - من طريق أبي معشر عنه أنه عليه السلام كان يحجر  
ببسم الله الرحمن الرحيم، ورواه الذهبي عنه لفظ «في الصلاة» وأبو معشر هو نجيب  
السدي، صعفه ابن معين، وكان القطان لا يحدث عنه، وبسنن في هذا الحديث ذكر للجوهر  
بها إلا من هذا الوجه الضعيف انظر سنن الدارقطني ١ / ١١٦ والجوهر انفي مع سنن  
البيهقي ٢ / ٤٧، ٤٦ والنخعي مع المستدرک ١ / ٢٢٢ - ٢٢٣

وحديث لحكم بن عمر - وكان بديماً - قال صليت خلف ﷺ فحجر في الصلاة ببسم الله الرحمن  
الرحيم في صلاة الليل وصلاة العشاء وصلاة الجمعة اهـ في إسناده موسى بن حبيب  
الطائفي: ضعفه أبو حاتم، وقال الذهبي هذا حديث منكر، ولا يصح إسناده - اهـ، انظر  
المعلق لمعي مع سنن الدارقطني ١ / ١١٧

وروي انحاكم في مسنده ١ / ٢٣٣ بإسناده عن أنس بن مالك، قال سمعت رسول الله ﷺ  
يخبر ببسم الله الرحمن الرحيم اهـ، وقال رواه هذا الحديث عن آخره ثقات اهـ هذه ولم  
أجد حديثاً صرح بالجهر سائماً من الطعن إلا هذا الحديث، فهناك حديث ابن عباس من طريق  
أبي الصلت النهروي وهو مخروح، راجع المعلق لمعي مع الدارقطني ١ / ١١٤، وحديث ابن  
عباس أيضاً من طريق اسماعيل بن حماد، وهو مخروح أيضاً راجع نحوهر البقي مع سنن  
البيهقي ٢ / ٤٧، وتوجد أحاديث أخرى سألته من الطعن إلا أنها لم تصرح بالجهر، وقد رد  
عليها بحقيقة ذلك، فامرت عدم ذكرها، ومن أراد الإسراة فليرجع إلى نصب الراية ١ / ٣٣٥،  
وبدل الأوطار ٢ / ٤٦، ٤٤ العرب عبدني ما صبح الخطيب وندارقطني فإنهم سألوا  
أحاديثها، وكثرو طرقها، وصححوها الجهر بها وما يساوي ما حاذوا به سماعه، ولا حقاء في  
أن طريق مذهب - يقصد به المذكور في الموطأ والصحاحين المتقدمين - أن عدم الجهر - في هذا  
أهدي، فإنه ثبت بالنقل المتواتر من أهل المدينة أني رمان مالك أن مسجداً رسول الله ﷺ عري عن  
الجهر بالتسمية، فلا ينبغي بعد التواتر إلى أخبار أحاد شذت عن علماء الصحيح المتقدمين، اهـ،  
(١) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود (أبو عمر الخفي)، وبسمه هذه إلى اسم قسبة  
من مدحج باليمن، ولد سنة ٤٦ هـ، وكان فقيهاً العراقياً من أهل الكوفة ومن أكابر التابعين  
صلاًحاً وصديق رواية وحفظاً للحديث ولما علم الشعبي موته قال والله ما ترب بعده مثله  
انظر المعارف ص ٢٠٤، وشذرات الذهب ١ / ١١١، وتهذيب التهذيب ١ / ١٧٧، ووفيات  
الأعيان ١ / ٣، وحلية الأولياء ٤ / ٢١٩.

(٢) بهذا اللفظ رواه عنه ابن أبي شيبة في مصنفه انظر بدل الأوطار ٢ / ٢٢٣، وذكره عنه الأثرم  
وروي عنه ما تركت أحاديثه ببسم الله الرحمن الرحيم والجهر بها ندعه، انظر نصب  
راية ١ / ٣٥٨، وروي عنه أبو حنيفة الإسراة بها انظر جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة  
١ / ٣٢٢، والإثار لمحمد بن الحسن ص ٢٢، ثم أعلم أن كلمة «بالتسمية» من ط، وفيه بدلا  
منها «بالمسئلة»

(٣) هو عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي (أبو عبد الرحمن) صحابي، نشأ في الإسلام وهاجر  
إلى مدينة مع انه، وشهد فتح مكة وأقضى الناس في الإسلام سبعين سنة، وعرض عليه نفر  
الحلافة بعد مقتل عثمان رضي الله عنه فأبى، وكف بصره في آخر حياته، وقال عنه النبي ﷺ  
(إن عبد الله رجل صالح) كان مولده بمكة سنة ١٠ قبل الهجرة، وبقي بها أنصب سنة  
٧٣ هـ وقيل ٧٤ وقيل ٧٦ هـ انظر المعارف ص ٨٠، وشذرات الذهب ١ / ٨١، والإصابة  
٤ / ١٠٧، وبارج بغداد ١ / ١٧١، وحلية الأولياء ١ / ٢٩٢، وطبقات ابن سعد ٤ / ١٠٥،  
وفيات الأعيان ١ / ٣٠٩، وتهذيب التهذيب ٥ / ٣٢٨.

سعيد أي على رسولنا <sup>(١)</sup> فإن قلت يلزم من هذا تعريف الشيء بما نتعرف هو به ، وهو لا يحوز مسانته أنه عرّف القرآن بالمنزل على الرسول المكتوب في المصاحف والمصحف ما كتب فيه القرآن المنزل على الرسول <sup>(٢)</sup> قلت لا يسلم الملازمة وهو إنما يلزم أن لو كان تعريف كل موقوفا على الآخر ، فلا يسلم ذلك لأن المصحف عني عن التعريف لعرفانه بالاستقراء ولأن سلمنا أن المصحف محتاج إلى التعريف فيقول المصحف ما هو المشتمل على أسس المعرفة على الرسول وللسورة الكلمات الجامعة لآيات أو يقول السورة ما يقع به الأعمار عند انتدبي <sup>(٣)</sup> لقوله تعالى ﴿ فأتوا سورة من مثله ﴾ <sup>(٤)</sup> ، والتقريب طاهر ، فإن قلت هذا الحد ليس بصحيح لأن المكتوب في المصاحف حادث عند أهل السنة <sup>(٥)</sup> [ بصرهم الله ] <sup>(٦)</sup> خلافاً للحبانة ، والقرآن كلام الله وكلام الله ليس بحادث قلت سلمنا أن المكتوب حادث لكن لا يسلم أن يلزم حدوث كلام الله تعالى من حدوث المكتوب لأن الكلام على نوعين حقيقي وهو المعنى المقصود بالكتاب ، وغير حقيقي وهو هذه الألفاظ المكتوبة المتوه الدالة على ما قام بأحداث ، فالأول قديم قائم بذاته تعالى ، ليس بمخلوق ، وليس من جنس الحروف والأصوات وليس بحرسي

- (١) فخرج بقيد « لمن » عمر الكتب السماوية ، والوحي الذي ليس بمخلوق ، ويخرج بقيد « على الرسول » بناء على أن الألف واللام للمعهد - كما قرر المصنف - ما يدل على عمره من الأدياء عليهم السلام من النور والاحتلال والربور وبحوها انظر كشف الأسرار ١ / ٢١
- (٢) هذا الاعتراض الذي اقرضه المصنف هو اعتراض ابن صاحب ، قال هذا تحديد للشيء بما يتوقف بصوره على ذات الشيء لأن الوجود الذهني بمصنف فرع بصور الغير ، فيكون دوراً ، وهو باطل . انظر شرح العقيد ٢ / ١٨ .
- (٣) راجع كشف لأسرار ١ / ٢٢ ، والتلويح على التوضيح ١ ، ٤٣ أو ١٤٩ . وشرح العضد ١٩ / ٢ .
- (٤) سورة البقرة آية ٢٣ ، وهي بكتابتها ﴿ وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا سورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين ﴾ .
- (٥) هم أهل الحق وهم أصحاب رضى الله عنهم ، وكل من سلك بهجهم من حذر يتبعهم رجعهم الله ، ثم أصحاب الحديث ، ومن اتبعهم من الفقهاء خلا بعد حمل إلى يومنا هذا ، ومن اقتدى بهم من أعوام في شرق الأرض وغربها انظر الفصل في الملل والأهوال ٢ / ١٣
- (٦) ما بين القوسين من ط .

ولا عبري إلى غير ذلك من الألسنة<sup>(١)</sup>، والثاني حادث غير قائم بداته تعالى، وكلامنا في الثاني، لا في الأول، والباقي يعلم في علم الكلام إن شاء الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

قوله وهو النظم والمعنى جميعاً إلى آخره المراد من النظم العبارة، ومن المعنى ما وضعت له العبارة<sup>(٣)</sup>.

أعلم أن لقرآن المنزل على الرسول هو لنظم والمعنى في قوله علمائنا جميعاً، إلا أن أبا حنيفة<sup>(٤)</sup> (رضي الله عنه)<sup>(٥)</sup> لم يجعل النظم ركناً لازماً في حق جوار الصلاة في قوله الأول، حتى حازت الصلاة بالفارسي عنده عجز عن العربي أو لم يعجز. وهذا لأن الله تعالى قال ﴿وإن لعلي رب الأولين﴾<sup>(٦)</sup> فلم يكن القرآن في رسر<sup>(٧)</sup> الأولين بالعربي، بل كان فيهما معاً، وذلك المعنى كما يتأدى بالعربي يتأدى بالفارسي، ولأن الفراءة بالفارسي لو لم تكن قراءة لم تجر عن القراءة عند العجم عن العربي، كإشاد الشعر، مدح إحقاؤها عن القراءة عند العجم على أنها قراءة، ووجع مأمورون بالقراءة وقد حصلت، لكن تكره لمخالفة السنة المتواترة.

(١) ما ذكره المؤلف هو مذهب الأشعرية والماترية في صفة الكلام، والمأثور عن أئمة الحديث والسنة أنه تعالى لم يرب منكم إلا بشاء ومشيء وهو ينظم به مصوت نسمع وإن نوع الكلام قديم وإن لم يكن لنصوب المعنى قديماً (انظر شرح البقيده بطحاوية ١/ ١٧٤ ط مؤسسة الرسالة ١٩٨٧ م).

(٢) قد بين ابن حزم هذه المسألة، ولم يتعد فيها ما قاله الله عز وجل، ورسوله ﷺ، واجتمعت الأمة كلها على حملته، وأوجبه الضرورة، واستقصى الأقوال فيها، ورحح مذهب أهل السنة، انظر الفصل في الملل والأهوال ٣/ ٤، والملل والأهوال ١/ ١٢٣، والتلويح على التوضيح ١/ ١٤٥، ثم أعلم أن لفظ «تعدى» زيادة من ك.

(٣) إما اختيار النظم دون اللفظ رعاية للأدب، وتعظيماً لعمارات القرآن، لأن اللفظ حقيقة هو الرمي، يقال لفظت الرمح بالندق، أي رمت به، والنظم عبارة عن حسن ترتيب، والترتيب، وأسلوب القرآن مخالف لسائر أساليب كلام العرب.

(٤) قوله إلا أن أبا حنيفة الحق جواب إشكال، وهو أن يقال إذا كان القرآن اسماً للنظم والمعنى عندكم فم جواريم الصلاة بالفارسي في حالتي العجم عن العربي وعدمه، ومبخص حوائه أن أبا حنيفة لم يجعل النظم ركناً لازماً في حق حوار الصلاة خاصة، لأن النظم قد ورد فيه بتحقيق وهو قوله ﷺ «أبزل القرآن على سبعة أحرف» أي سبع لغات، لأنه نزل أولاً بسبعة قريش لأنها، فصيح اللغات، فلما بعثت قراءته بتلك اللغة على سائر العرب برز التحفيف بدعاء الرسول، وأدى تلاوته بسائر لغات العرب، فصار سقوط لزوم النظم عنده وحصة إسقاط كسح التحف، حتى لم يبق اللزوم أصلاً، فأسوي فيه حال العجم عنه وحال القدرة عليه انظر كشف الأسرار ١/ ٢٤-٢٣، والتلويح مسمع شرح التوضيح على التلويح ١/ ١٥٢.

(٥) ما بين أنقوس بن ساقط من ك (٦) سورة الشعراء الآية ١٩٦.

(٧) الربر مضمم الراي والباء جمع زيور وهو الكتاب، القاموس المحيط ١/ ٣٧٠.



وإعتماد على ما ذكر أبو بكر الحصاص لمراري من رجوع أبي حنيفة إلى قوبهما ، وهو عدم حوار القراءة بالفارسي عند عدم العذر عن العربي ، وهو الاستحسان ، وهذا لأن الله تعالى قال ﴿ إِنَّا نُرِيهِمْ قِرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾<sup>(١)</sup> والعربي اسم لشيء مخصوص بلسان العرب ، وهو لا يحصل بالفارسي<sup>(٢)</sup>

ولا يلزم عن قوله خاصة لزوم السحذة إذا تلاها بالفارسي ، لأن السحذة مع للصلاة ألا يرى منه بشرط لها استقبال القبلة والطهارة كالصلاة فيكون ما هو تبع للصلاة ( داخلاً )<sup>(٣)</sup> في حكمها<sup>(٤)</sup> .

أما حرمة القراءة بالفارسي على الحبيب والحائض باعتبار<sup>(٥)</sup> أنها كلام الله<sup>(٦)</sup> [ تعالى ]<sup>(٧)</sup> كما تحرم قراءة البوارة والاحيس ، عن أن

#### (١) سورة يوسف الآية ٢

(٢) هذه صيغة برهان الذين المرنجسي وغيره من معص الأصوليين في الاستدلال بأبي حنيفة عن رايه الأول ، وسيد شمس لأئمة السرخسي طريقة أخرى مضمونها أن الإعراب في المعنى تام ، وعند أبي يوسف ومحمد الحواب هكذا فيمن عجز عن العربي ، وهذا يدل على أن المعنى عندهما معجز ، وفرض القراءة يسقط عن لا يقدر على قراءه لمعجز أصلاً وهذا لم يسقط أصلاً ، بل نادى بالقراءة بالفارسية ، أما عند القدره عن العربي فقد ينادى الفرض في حقه بالفارسية ، لا لأنه غير معجز ، ولكن لفرضه مناسبة المعنى بغيره والسلف في أداء هذا مكرن في حق القدره عنه ، ولا مناسبة الإقراءه بالعربية ، أما أبو حنيفة فقد رتب الكراهة على ذلك مع لقول بناديه اصل الركن اعتباراً لما تقرر أولاً ثم بن الرمحشري قال في قوله تعالى ﴿ وَبِهِ لَفِي رُحْبُ الْاَوْسِ ﴾ قيل أن معانيه فيها ، ثم قال وليس مواضع ، ورجح أن ذكره مثبت في بربر انظر الهداية ١ / ٣٠ ، وصول سرخسي ١ / ٢٨١ ، والتلويح مع شرح التوضيح عن السيق ١ / ١٥٦ ، وحاشية القنري مع حاشية ملا خيرو وعبدالحكم عن التلويح ١ / ١٥٧-١٦٠

(٣) في السحبي بلفظ « دخل » مصبوطاً بفتح ثم كسر ولا يتفق مع السياق فصاحته

(٤) هذا وما بعده جواب سؤال مقدر ، بأن يقال معنى كون النظم ركناً غير لازم عند أبي حنيفة في حق حوار الصلاة خاصة كونه فيما سواه من الأحكام لازماً ، فما وجه قول المتأخرين بوجوب سحده لتلاوه إذا تلاها بالفارسيه وقولهم بحرمة القراءة بالفارسية على لجنب والحائض ؟

(٥) لعل الفاء سقطت من قوله « باعتبار » لأنها واحدة في جواب (أ)

(٦) انصر كشف الأسرار ١ / ٢٤ ، والتلويح مع شرح التوضيح عن التقيج ١ / ١٥٨ وحاشية القنري على التلويح ١ / ١٥٩

(٧) ما بين القوسين زيادة عن كـ

بقول قد ذكر جمال الدين المحمدي<sup>(١)</sup> في شرح الحامع الصغير .  
 قرأ<sup>(٢)</sup> الحائض والحب بالفارسي لم تحرم<sup>(٣)</sup> . وقال الشيخ الجليل أبو  
 بكر محمد بن الفصل<sup>(٤)</sup> الخلاف فيما إذا جرى على لسانه من غير قصد ، فأما من  
 تعتمد ذلك بكون رديقاً ، أو محدواً ، الرديق يُقتل ، والمحدون سُداوى<sup>(٥)</sup> . وقيل  
 إنما يجوز عدده على القول الأول إذا لم يحدث مطعم القوارى ريباً لاجتماع  
 بأن قرأ ( المسجد )<sup>(٦)</sup> المركب أو ( معيشة صبكاً )<sup>(٧)</sup> ، تكب .

(١) هو عبد الله بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز ( جمال الدين المحمدي )  
 ولد سنة ٥٤٦ هـ ، وكان شيخ الحنفية في عصره ، واشهر بابي حنيفة الثاني . وينسب  
 إلى عماده بن الصامع رضي الله عنه . أحد عن عماد الدين شعيب الأئمة أبي بكر محمد  
 الزريحري ، له شرح الحامع الصغير لـ محمد بن الحسن ، وكتاب الفروق في فروع الحنفية  
 وسماه « تلخيص العقود » توفي سنة ٦٣٠ هـ . انظر الفوائد المهمة ص ١٠٨ . وكشف الظنون ١  
 / ٥٦٤ و ٢ / ١٢٥٧ - وفيه اسمه أحمد بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم المحمدي البغدادي -  
 وطلقات الفقهاء لطاش كبرى راده ص ١٠٧ وهو هو جمال الدين المحمدي عبد الله بن  
 إبراهيم .

(٣) محل الناء سقطت من « قرأ » أو أنه استغنى عنها اكتفاء بما علم من تأنيث « الحائض » أو  
 عن أن ( الحائض ) بمعنى إنسان جائض . انظر المفصل في علم العربية ص ٢٠٠

(٤) انظر كشف الأسرار ١ / ٢٤ .

(٥) هو محمد بن الفصل ، أبو بكر الكماري المحاري . كان إماماً كبيراً ، وشيخاً جليلاً ، معتمداً في  
 رواية ، مقلداً في لدراية ، رُحل إليه أئمة الملاد ، ومشاهير كتب الفتوى مشجوبةً بفتاواه  
 ورواياته . أحد الفقهاء عن الأستاذ عبد الله السندموني عن أبي حفص الصغير عن أبيه عن  
 محمد ، والكماري تصم الكاف ويحذف الميم ، بعدها الألف . بعدها الراء المكسورة . وفي آخرها  
 ياء ساكنة اسم قرية بمحاري . توفي سنة ٣٨١ هـ . انظر الفوائد المهمة ص ١٨٤ . وأساب  
 العرب للسمعاني الورقة ٤٨٧ . وكشف الظنون ٢ / ١٢٨٤ - ونسب إليه فيه « الفوائد » في  
 لفقه - وطلقات الفقهاء للشيرازي ص ٥٧ . ونسبته فيها « المحاري » ومولده سنة ٢٥٨ هـ ،  
 ووفاته سنة ٣٤٠ هـ . وفي ص ٦٤ اسمه كما تقدم . ونسبة الكماري ، ووفاته سنة  
 ٣٧١ هـ فحذفهما اثنين . وانظر أيضاً طلاقات الحنفية لأبي الحناني الورقة رقم ١٧ -  
 وفيه وفاته سنة ٣٧١ هـ ومعجم المؤلفين ١ / ١٢٩ قلت والأقرب إلى الصحة أنهما واحد  
 لتفرّد الشيرازي بما ذهب إليه فيما طلعت عليه من مراجع

(٦) انظر تيسير المجرب ٤ / ٤ . والتلويح على شرح التوضيح ١ / ١٥٧ . والتقريب والتحجير ٢ /  
 ٢١٣ .

(٧) ورد لفظ « المسجد » في أكثر من آية ، ومن ذلك في سورة الاسراء الآية ١ في سبحانه الذي أسرى  
 بعده لئلا من المسجد الجرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله

(٨) سورة طه الآية ٢٤ . ثم أعلم أن كلمة ( صبك ) وردت في ك بلفظ ظنك .

أو جرأ بما كسبا ﴿<sup>(١)</sup> سزاء<sup>(٢)</sup> . وفي الجامع الصغير<sup>(٣)</sup> للعتابي<sup>(٤)</sup> :  
قرأ على طريق التفسير تقصد صلاته بالاجماع<sup>(٥)</sup> .

قوله وإقسام النظم والمعنى إلى آخره، لما ثبت أن القرآن اسم للنظم والمعنى  
شرع في تقسيمهما ، وإما قيد بقوله فيما يرجع إلى معرفة أحكام الشرع  
أحراراً عم لا يرجع إليها كالقصص<sup>(٦)</sup> . والأمثال ، والمواظ وغير ذلك ، فإن  
القرآن بحر عميق ، لا يكاد أحد يبلغ ساحله<sup>(٧)</sup> ، كما قال [الله] <sup>(٨)</sup> تعالى ﴿ولا  
رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين﴾<sup>(٩)</sup>

#### (١) سورة المائدة الآية ٣٨

(٢) كان المعصية بحروفها من كشف الأسرار انظر ٢٥ / ١ والتلويح على التوضيح ١٥٧ / ١  
(٣) يقصد الشارح بذلك شرح اعتابي على الجامع الصغير لمحمد بن الحسن الشيباني ، د أنه من  
شراحه .

(٤) هو أحمد بن محمد بن عمر العتابي البخاري ( أبو نصر أو أبو القاسم ) عالم بالفقه والتفسير  
، حنفي من أهل بخاري . كان من العلماء الراشدين ، وكانت الطلعة من أقطار الأرض برجل به ،  
وأحد عبه جماعة منهم حافظ الدين ، وسمي الأئمة الكردي ، واعتابي بفتح العي .  
ونشهد بناء نسبة إلى لعتامة وهي محلة بخاري . من تصانيفه شرح الريدات ، وشرح  
لجامع كبير . وحوامع الفقه المعروف بالغاوي العتابية ، وتفسير القرآن ، وشرح الجامع  
الصغير لمحمد بن الحسن الشيباني - وهو الذي غلب الشارح - توفي سنة ٥٨٠ هـ وقيل ٥٨٢  
هـ . وقيل ٥٨٦ هـ انظر الفوائد البهية ص ٣٦ و طيقات البغهاء لطاش كرى ص ٩٧  
، وطيقات الحنفية لابن الحناني الورقة ٢٧ ، وكشف الطبول ١ / ٥٦٣ و ٥٧٠ ، والإعلام ١ /  
٢٠٩ .

(٥) وهذه الأقوال بهؤلاء الأئمة تدل على أن النظم ركز لازم في غير حوز الصلاة من الأحكام عند أبي  
حنيفة رحمه الله انظر التلويح على التوضيح ١٥٧ / ١ وكشف الأسرار ٢٥ / ١  
(٦) بفتح ايقاف وكسر ها كذا ، جاء مصبوطا بالسحب ، أقول فعل الكسر جمع قصة ، وبفتح  
الاسم انظر القاموس المحيط ١ / ٦٠٥ .

(٧) لا يقال : ليس شيء من القرآن لا يتعلق به حكم من الأحكام الشرعية ، فإن وجوب اعتقاد  
الحقبة ، وحوز الصلاة ، وحرمة القراءة على الحب والخاص من أحكام الشرع ، وهي متعققة  
بجميع عبارات القرآن فكيف يصح هذا الإحراز ؟ لأن ذلك مردود عليه بأن هذه الأحكام وإن  
بعمت بالجميع ، لكن لم تثبت مع بعضها بالجميع ، بل ببعض النصوص من كتاب ونسبه .  
فصح هذا الإحراز انظر كشف الأسرار ٢٦ / ١ (٨) زياده من د

(٩) سورة الانعام الآية ٥٩ ، وانظر في تفسيرها : اكتشاف ١ / ٢٤٤٦ ، وقرطبي ١ / ٧

وجه لإحصاء (١) أن التصرف في الكلام لا يخلو ، إما أن يكون من المتكلم أو من السامع ، فإن كان من المتكلم فلا يخلو ، إما أن يكون في اللفظ أو في المعنى ، والأول لا يخلو ، إما أن يكون بحسب الوضع ، أو بحسب الاستعمال ، وإن كان بحسب الوضع فهو القسم الأول ، وإن كان بحسب الاستعمال فهو القسم الثالث ، وإن كان بحسب المعنى فهو القسم الثاني ، وإن كان من السامع فتوضيحه الاستدلال بحسب وهو القسم الرابع ، ثم كل قسم من هذه الأقسام الأربعة على أربعة أقسام ، والأربعة إذا ضربت في الأربعة تكون ستة عشر ، وأربعة (أخرى) (٢) تقابل القسم الثاني وهي الحفي والشكل ، والمجمل ، والمتشابه ، فيكون المجموع عشرين ، ثم كل واحد من العشرين ينقسم على أربعة أقسام معرفة معناه لغة أي ما يُراد به في اللغة ، ومعرفة معناه شريعة ، أي ما يُراد به في الشريعة ، ومعرفة حكمه من الحل والحرمة ، ومعرفة (الترتيب) (٣) عند التعارض ، وهذه الأربعة إذا ضربت في عشرين تكون ثمانين ، وهي مجموع الأقسام ، فافهم (٤)

(١) أي وجه انحصار القسم اللفظ والمعنى بهذا الاعتبار - في أربعة أقسام ١ - وجوه انظم صفة وعة ب - وجوه النيان باللفظ ج - وجوه استعمال اللفظ وحرياته في باب النيان د - وجوه بوقوف على أحكام النظم (٢) في ك آخر (٣) في ب الربيع (٤) تقسيم بنظم والمعنى إلى الأربعة المذكورة ، اقتنسه الأخسيكني من أصول فخر الإسلام البردوي ، وقد ذهب بعض شارحيه كمادف السغدي في شرح المنتخب أيضاً إلى هذه الطريقة في بيان وجه الحصر في هذه الأربعة ، ووجه تقسيم كل منها إلى ما انقسم إليه حتى أوصلها إلى ثمانين ، وعليه يكون مصيغاً قد اعتبر هذه الطريقة ، فحرى عليها في شرحه هذا على مستحب الأخسيكني ، لكن العلامة علاء الدين عبد العزير النخاري خطأ هذه الطريقة في كشفه فقال لمقصود تقسيم النظم باعتبار معناه في نفس الأمر ، لا باعتبار المتكلم والسامع ، فالشيخ - أي فخر الإسلام البردوي - أحسن قراً من أن يلتفت إلى مثل هذه المكلفات التي لا تليق بهذا الفن ، كما عابها أيضاً بأنها مشككة ، وغير صائغة شاملة لهذه الأقسام ، ثم بين ذلك قائلا التقسيم على أنواع ١ - تقسيم الجنس إلى أنواعه ، بأن يؤخذ من فوق برامته قيد قيد ، وهو التقسيم المصطلح بين أهل العلم ، ولا بد أن يكون مورد التقسيم فيه مشتركاً بين الأقسام ، كقسم إذا قسمت النحس إلى حماء وحجوز ، كان كل واحد منهما حسماً ، وإذا قسمت الحيوان إلى نسيان وفرس وطر ، كان كل واحد منهما حيواناً وحسماً ب - تقسيم الكل إلى أجزائه ، كتقسيم الإنسان إلى الحيوان والناطق ، ولا يستقيم فيه إطلاق اسم الكل على

قوله الأول أي انقسم الأول في ثلث وجوه النظم صيغته ولغة، أي من حيث الصيغة ولغة، قيل هما واحدٌ معنى للترادف<sup>(١)</sup> والأصح أن بينهما فرقاً<sup>(٢)</sup>، ووجه لفرق أن اللغة وصم اللفظ على معنى كيف كان، والصيغة استعماله على شكل محض، بمعنى مكيف<sup>(٣)</sup>، كالكلف والتاء والتاء تدل على تصوير انبساط الحروف هدايئة في مطلق الاستعمال، وإذا ثبت منه الماضي يدل على هذا المعنى في زمن ماضٍ بشكل خاص، وإذا ثبت منه المضارع يدل على ذلك المعنى بشكله الخاص في الزمان الحاضر والمستقبل. كالقصة إذا صيغت كائناً أو سواراً أو (معلقة)<sup>(٤)</sup> فافهم<sup>(٥)</sup>.

قوله وهي أربعة<sup>١</sup> ووجه الإحصاء أن اللفظ لا يحبو، إما أن يدل على فرد

كل قسم بطريق الحقيقة، فإن اسم الإنسان لا يخلق على الجميع وإنما على المجموع - تقسيم الشيء باعتبار وصفاته كتقسيم الإنسان إلى عالم وكاتب وابن وأسود ولائفيه - انصب - من الاشتراك في مورد التقسيم وإن يوجد في الجميع من توصف بالكنية دون العقب، وبانحصار دون سواد، وبالعكس. لتعبر كل قسم عن غيره في الخارج، وما نحن فيه ليس من قسم الأول لعدم اشتراك مورد التقسيم فيه من الأقسام فلا يمكن أن يحكم على ما نحن به عام - مثلاً - بأنه عام بل لا يمكن أن يحكم على هذه الأقسام بأنها من الكتاب، رغم أنه مورد التقسيم، وما نحن فيه - انصب - ليس من قبيل الذي لأن معرفة موضع الاشتقاق ليس من أجزاء الخاص، وقد معرفة معناه وحكمه وتربيته، وهكذا سائر الأقسام - ولا من قبيل الثالث لأن مورد التقسيم ليس مشتركاً - لأن معرفة ما نحن اشتقاق بلفظ الخاص ليس وصفاً بحقيقة الخاص - وهو لفظ الصفات أو الزخوع والسجود مثلاً - كما أن معرفة ما نحن اشتقاق بلفظ الإنسان لا يكون وصفاً لحقيقة الإنسان وكذا معرفة معناه وحكمه وتربيته ينسب من أوصافه وعليه فلا يستقيم انقسام هذه الأقسام انصب فثبت أن تقسيم الكتب في ثمانية قسم غير واضح من الأقسام عشرون ولكن بكل قسم معنى وحكم وتربية، ولا سمه ما نحن ثم قال على أن في ثوبها عشرين قسمًا كلاماً انصب انظر كشف الأسرار ١/ ٢٦ - ٣٠ وابتداء ص ١١

(١) ورححه في الكشف وقيل هما عياره عن الوضع ورححه التفتاراسي

(٢) لغز معنى تزيحج السارح بذلك مراعاة اعتبار المتكلم والسماع في وجه تقسيم بلفظ والمعنى.

(٣) وبصيغة تعرفت أوضح هي الهيئة العارضة للفظ باعتبار الحركات والمسكنات وتقديم بعض الحروف عن بعض انظر كشف الأسرار ١، ٣، وبتوبيخ مع اند - وضح ١ / ١٥٩ - ١٦٣، والتقريب والتحجير ١ / ١٧٥.

(٤) في ب معلقة وهو بحريف من ادناسح أن المعلقة معانها مكان التعلق، وهو لا يناسب المقام، والمعلقة بكسر فسكون ما يسأوله الأشياء كالطعام وشراب

(٥) انظر كشف الأسرار ١، ٢٦، والقاموس المحيط ٢ / ٩٣ - ٢٢٥، ٢٣٦، ٢٦٠

٦، في وجوه النظم صيغته ولغة، أربعة أوجه، أو قسم وهي أسى سديكره في وجه الحصر

أوعلى أكثر . فالأول الحاصر ، والثاني إما أن تكون متفقة الحدود أولاً ، فالأول العام ، والثاني لا يخلو إما أن [ يكون ]<sup>(١)</sup> تترجح بعض وجوهه بنوع دليل أولاً . فالأول المؤول . والثاني المشترك<sup>(٢)</sup> .

قوله الخاص وهو كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد<sup>(٣)</sup> اعلم أن قوله كل لفظ جسس يدخل تحته الأنواع الأربعة ، والمصحفات<sup>(٤)</sup> والمهملات وما بعده فصل فقيد الوضع احتراز عن التصنيف كالجمع في الجمع ، وعن المهمل أيضاً لأن الوضع تخصيص اللفظ براء معنى والمهمل لفظ لا معنى له . كما إذا قلت حسق<sup>(٥)</sup> ، وقيد المعنى احتراز عن المشترك ، لأنه وإن كان موضوعاً لكن براء المعنى المختلفة وفيد المعلوم احتراز عن المؤول ، فإنه وإن كان موضوعاً لمعنى غير معلوم لما قطعاً ، وقيد الانفراد احتراز عن اعم ، لأنه موضوع براء معنى واحد عن الشمول والإحاطة ، لا على الانفراد ، كالمسلمين - مثلاً - وهو من حصه بكذا إذا أوردته به على وجه لا شركة لغيره فيه ، ويقال فلان حاصر فلان أي منفرد به .

وهذا الحد تام ، جامع مانع ، لا فائدة لذكر ما بعده<sup>(٦)</sup> ، لأن الاسم داخل تحت اللفظ والمسمى داخل تحت المعنى لأن المعنى ماهو المراد من اللفظ . والمسمى

(١) زيادة من ط . قلت ولا داعي لها ، لأن الكلام صحيح بدونها

(٢) انظر مبسّر التحريم ١ / ١٨٥ ، والبتير والحدير ١ / ١٧٥ ، وكشف الأسرار ١ / ٢٨

(٣) انظر أصول السرخسي ١ / ١٢٤ فكان التعريف مفعول عنه بحروجه

(٤) لمصحفات جمع مصحف ، اسم مفعول من النصحيف ، والنصحيف اختلاف الكلمتين نقلاً ، كان تقول حبة البرد حبة الرد ، وإن اختلفا شكلاً فمحرف كما في المثال السابق أو أن التحريف التعدير ، والنصحيف الحظا في الصحيفة ، وهو المناسب لما ذهب إليه المصنف كما يفهم من مقابلة الآتي انظر القاموس المحيط ٢ / ١٠٧ ، ١٣٦ ، والدرية ص ١٦٨

(٥) بكسر نم سكون كما جاء مصحوطاً في ط ، ولا معنى له ، إلا إذا الحذف به ، أو أو الساكنة بعد الحذف المغبوحة - حوسق - فيكون اسماً للمقصر انظر القاموس المحيط ٢ / ١٨٣

(٦) انظر أصول الردوي مع كشف الأسرار ١ / ٣٠ ، وأصول السرخسي ١ / ١٢٤

(٧) وهو قوله كل اسم وضع لمعنى الح التعريف الأول ، كما سيأتي بعد سطور

هو المراد من لفظ الاسم اللهم إلا أن يقال إن المصنف أراد أن يعرف الخاص  
بعبارتين راجعتين إلى معنى واحد، وإلا أن يقال ليس مراد لمصنف التعريف بل  
مراده التقسيم بناءً على أن الممكنات على نوعين أعنان وأعراض، (وقوله) <sup>(١)</sup> كل  
لفظ وضع لمعنى إشارة إلى الخاص من الأعراض، وهو كل اسم وضع  
لمسمى إشارة إلى الخاص من الأعنان، والمسمى كريد وعمرو مثلاً - فعلى هذا  
يحتاج الخاص إلى التعريف ويحور أن (يقال) <sup>(٢)</sup> هو ما يوجب الانفراد،  
ويقطع التثنية <sup>(٣)</sup>، ومآقاه بعض الشرحين إنما قال ذلك لمعيين أحدهما أن  
خصوص أبيي يل تحت خصوص الجنس والنوع <sup>(٤)</sup>، كريد يدخل تحت رجل  
ورئيسان دون العكس فأفرد خصوص الجنس بقوله كل اسم وضع لمسمى  
والثاني أن أسماء الأعلام لم تدخل تحت الحد الأول ما أنها لم توصف لمعنى <sup>(٥)</sup>

(١) في ك: بقوله.

(٢) في السحبين سقط (يقال) دون اللام، ولا يستقيم المعنى بدونها، فعلى سقوطها سهو من  
لما سحر

(٣) سطر أصول البردوي مع كشف الأسرار ١ / ٣١-٣٢ وليس غريباً ذكر الاختصاصي تعريفين  
للخاص، فقد سبقه إلى ذلك فخر الإسلام البردوي - وشمس الأمانة السرخسي

(٤) الجنس أعلى من النوع اصطلاحاً ويسمى الإنسان جنساً، ورجل نوعاً عن سائر أهل  
الشرع، اصطلاحاً، إذ فهم لم يعبروا بالغايات بين الداعي وبين بعرضي لدى عبده  
الفلاسفة، ولم يلتفتوا إلى اصطلاحاتهم، فلم يدركوا حدودهم في مؤلفاتهم بل ذكروا تعريفات  
بوقف بها على معنى اللفظ، ومحصل بها التمييز، وهم بذلك تركوا التكلف، وابتعدوا عملاً  
بعينهم، بحصول مقصودهم دونها، وعليه فلم يلتفتوا إلى استنكارهم كون الرجل نوعاً  
للإنسان بل الإنسان نوع الأنواع - إذ ليس بهذه نوع عندهم - وحكموا أحياناً على الرخص  
والمرأة باحتلاف الجنس مطراً إلى محض التفاوت في المقاصد والأحكام، وأحياناً أخرى تكوينهما  
نوعي لا إنسان مطراً إلى اشتراكهما في الإنسانية واحتلافهما في الذكورة والأنوثة انظر  
كشف الأسرار ١ / ٣٢، وينوبج على شرح انقوصج ١ / ٦٩

(٥) انظر التواقي ص ١٣ ومفتاح الأصول الورقة ٧ فصاحبهما انقباضاً بذلك، قال عبد العزيز بن  
أحمد ابن حنبل في شرحه على أصول فخر الإسلام البردوي قوله وكل اسم إنما ذكر الاسم هنا  
دون اللفظ لأن مبدل على المشخص المعنى - وهو المراد من المسمى المعلوم - لا يكون إلا اسماً،  
مختلف القسم الأول - المعنى المذكور في التعريف الأول - لأن الدلالة على المعنى تحصيل  
بالألفاظ والحروف أيضاً، وقوله على الانفراد هما - أي في هذا التعريف - اختار عن المشترك  
بين المشخصات، لأنه ينسبته إلى كل واحد اسم وضع لمسمى معلوم ولكن لا على  
الانفراد، انظر كشف الأسرار ١ / ٣١.

ما هـذا كـمما لا يكاد يصح ، ولا يصح للاعتماد ، لأن الحد ببيان الحقيقة ، وحقيقة الشيء لا تعلق لها بالكثرة ولا بالوحدة ، ألا يرى أن الإنسان حده حيوان ناطق ، ولو كان كونه حيواناً ناطقاً باعتباره الكثرة لم يكن القليل انساناً ، ولو كان باعتباره القلة لم يكن الكثير انساناً . بل حقيقة الشيء معنى واحد سواء وُجد في أفراد أو في فرد<sup>(١)</sup> ، ولأن الحد لا يكون حداً إلا ببيان تمام أجزاء الماهية<sup>(٢)</sup> ، والعجب من هذا القائل أنه سمى الحد الأول حداً ، ثم ظن أنه ليس بتمام<sup>(٣)</sup> ، ولا تسلم أن الأعلام ليس بها معنى ، فلو لم يكن لها معنى لكانت من قبيل تعيق الفراب وشهيق الحمام ، وعواء الكلاب .

فإن قلت كيف يصح الاحتراز بالقيد الثاني عن المشترك ، والواضع ما وضع لعقد مشترك إلا لمعنى واحد ، قلت لا تسلم أنه ما وضعه إلا لمعنى ، ولئن سلمت فلا تسلم أن يُطلق لفظ مشترك حينئذ على ذات اللفظ ، إذ المشترك لا يقال إلا متعدد المعنى ، وكلامنا في المشترك فلا يرد هذا السؤال<sup>(٤)</sup>

فإن قلت يرد على القيد الثالث قوله تعالى ﴿وتحرير رهبة﴾<sup>٥</sup> لأن الرقبة

(١) انظر شرح المصنف ١ / ٧٦ .

(٢) انظر المرجع السابق ١ / ٦٩ وما بعدها .

(٣) انظر : نوافي ص ١٣ ، ومفتاح الأصول الورقة ٧ فقد قال صاحباهما ما انتقده الشارح ، فإن عبدالمعز ابن أحمد اشجاري ثم المراد بالمعنى في قوله « وضع لمعنى » إن كان مدلول اللفظ مدح فيها المشجعات وغيرها . فيكون الحد ساماً مساوياً لخصوص الجنس والنوع والذين ويكون أفراد خصوص العين بالذكر لقوة انفاذية بينة وفي غيره ، إذ لا شركة في مفهومه أصلاً بخلاف غيره من أنواع الخصوص ، وهذا كتخصيص أوتي العلم بالذكر في قوله تعالى ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾ بعد دخولهم في قوله ﴿الذين آمنوا﴾ بقوة التفاوت بينهم وبين عامة المؤمنين في الدرجة والشرف ، وإن كان المراد منه ما هو كالعالم والجهل وهو الظاهر . يكون تعريفاً لقسمي الخاص الاعتقادي والحقيقي ، لا تعريف أشخاص من حيث هو خاص . انظر كشف الأسرار ١ / ٣١ .

(٤) راجع كشف الأسرار ١ / ٣٠-٣١ ، والعاموس المصنف ٢ / ٤١٢ ، ٢٤٠ ، وص ٦٤٥

(٥) سورة المجادلة الآية ٣ .



عندكم حص<sup>(١)</sup> مع أنها مبهمة قلب لا سلم أن فيها إبهاماً ، وبش سلمنا أن فيها إبهاماً لكن لا سلم أن لا يكون خاصاً لمجرد الإبهام ، وهذا إنما نرم أن لو كان إبهام في الذات ، وبحر لا سلم ذلك ، لأن الرقعة عبارة عن «بنية السليمة» ، والإبهام في الصفات لا يفسد<sup>(٢)</sup> لأنه بحسب العارص ، لأن الذات في الخارج ، لا تحلو عن وصف كالكفر [١] <sup>(٣)</sup> والايهام ، أو الصغر أو الكبر إلى غير ذلك ومثله لا يكون قادحاً كما في رحل ، بخلاف المؤن فإن إبهامه في الذات ، لأن ذاته غير معنوم بما قطعاً

قوة والعام<sup>(٤)</sup> بالواو عطفاً على الخاص وهو كل لفظ ينظم جمعا<sup>(٥)</sup> ، أي يشمل أفراداً لا جمعاً مصطلحاً ، فإن من ، وما علم مع أنهم ليسا بجمعين مصطلحين ، وإنما كان ينظم احرازاً عن المشترك ، فإن لفظ لعين<sup>(٦)</sup> - مثلاً

(١) ذهب بعض الحنفية إلى ذلك ، وذهب النافون منهم كما ذهب الشافعي إلى أنها من قبيل المطلق ، وهو عندهم ليس بخاص ولا عام لأنه غير معرض للوحد ولا للكثره لأنها من الصفات ، وهو معرض للذات دون الصفات ، وهؤلاء يحسروه عن الخاص رادوا في تعريف الخاص أنه « واحد » بعد « معنى » كـ فعل فجر الإسلام البردوي وقيل لمطبق مدرج في الخاص ، يقال ، لا يطابق كون مسماء محمداً واسم بانوع عبيها ، وهو ما ينبغي عليه الشرح كلامه انظر اصول البردوي مع كشف الاسرار ١ ، ٣٠ ، وبقدرين والتجميع ١ / ١٧٦ - ١٧٩ ، والقوضيح على التنقيح ١ / ١٦٨ .

(٢) لا يفسد أي لا يطعن انظر القاموس المحيط ١ / ٢٠٧ (٣) رتبة من ط (٤) العام في لغة اشمال والعموم الشمول ، يقال مطر عام أي شامل بلا مكنة كلها ، وحين عام أي شامل بجميع البلاد ، وقدم الخاص عليه لأن العام بعد لخاص في الوجود ، إذ خاص كالمفرد ، والعام كالمركب ، والمفرد سابق على المركب وجوداً في الدهر ، ولأن حكم الخاص قطعي بالانفاق ، فكأن بتقديم أول

(٥) قال بعض الشارحين جزم بقوله « جمعا » عن اختلافه فليس بعام ، بل هي مثل سائر أسماء الأعداد في بخصوص ، وعن اشراط الاسعراق فإنه عند بعض المنسج ليس بشرط وعند البعض الآخر ، وعامة اصحاب الشافعي ، وغيرهم من الأصوبين هو شرط ، ومن ثم عرفوه بأنه اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد ، واحترروا بقولهم المستغرق لجميع ما يصلح له عن البكرات في الإثبات لأنها ليست بمسيرة ، وهو فهم بحسب وضع وحد عن اللفظ المشترك ، فإنه لا يتناول مفهومه مع ويتحدد بوضع فيه وعليه فالاسعراق شرط عندهم والإجماع هو الشرط عند غيرهم وثمرة اختلاف تطهر في العام الذي خص منه البعض كما سيأتي قريباً (٦) لفظ العين وضع تارة للحاضرة وللذهب وقاره بقوله

بدل على الأفراد، لا يستعمل الانظام، بل نظريو البدل، وقوله من المسميات<sup>(١)</sup> احتراز عن أسماء الأعداد فإن الثلاثة مثلاً - وإن كانت تنتظم أفراداً ليس لها إلا مسمى واحد حتى إذا نقص منها واحد، أو زيد عليها يبدل لاسم، ويتغير اسمي بخلاف العام، فإن لفظ الرجال - مثلاً - يتناول الثلاثة والأربعة، والعشرة والمئات<sup>(٢)</sup>، والألوف وغيرها لمعنى الاجتماع، ولا يبدل الاسم إذا نقص من الألوف أو المئات شيء، بل يصبح ان مقال رجال لثمانية، والتسعة وخمسة عشر و (ثلاثين)<sup>(٣)</sup> فعلم بهذا ان للعام مسميات كثيرة بخلاف أسماء الأعداد وقوله بعبارة أو معنى تفسير الانظام لا من تنمة الحد أي الانظام تارة يكون بعبارة كلفظ الجماعة نحو الرجال والنساء وتارة يكون معنى كلفظ لفرد أي أريد به الجمع نحو حر وإس ومن وما<sup>(٤)</sup> وإما قلنا ذلك لأن الحد المقسم باطل<sup>٥</sup> لأن التقسيم وضع لمعرفة الكليات بواسطة الحشيات والتحديد على

- (١) قيل لأظهر ان قوله من الأسماء احتراز عن المعاني فإن الاسم كما ندر على الشخص يدل على المعنى، والمحصى - النقط الواحد لا يسظم جمعاً من المعاني  
(٢) في ك. ولفات.  
(٣) في ك. ويا المتب.

- (٤) فإداه عامة من جهة المعنى حيث تناولت جمعاً من المسميات، دون اللفظ لأنها ليست باسم جمع انظر أصول فخر الإسلام البردوى مع كشف الاسرار ١ / ٢٣، وأصول السرخسى ١٢٥، والنكوج مع شرح السمو صبيح على التنقيح ١ / ١٦٣ وشرح العاصد ٢ / ٩٩، والغاموس المحيط ٢ / ٥٤٨، ٤٦٨، وبهانة المول ١ / ٢٨٢، والوافي ص ١٤  
(٥) وإنما كان الحد المقسم - وهو ما يسمى حد المناطقة استقراء - باطلاً لأن من شرط صحة تحديد ان توجد جميع اوصاف الحد في كل فرد من افراد المحدود، إذ من شرطه التحس والفصل ليحصل بهما الجمع والجمع، ولن يحصل هذا إلا ما شمل الحد على جميع افراد المحدود، وفي المقسم لا يوجد هذا المعنى، وذلك لأن التقسيم وضع لمعرفة اكليات بواسطة الحشيات، كقولنا العالم إما أعراض وإما أعيان، فعرف بهذا التقسيم جميع بعلم وهو كلي، ومن ثم قيل في معرفته إثبات الحكم الكلي لثبوته في حشياته، وتحديد وضع لمعرفة الحشيات بواسطة الكلمات، إذ من شرط صحته استقامه استعمال كلمة كل في طرفي، كقولنا كل حيوان ماطق فهو إنسان، وكل إنسان فهو حيوان ماطق، يعرف بهذا جميع أفراد الإنسان، فكانا على طرفي يقضى، وعليه فلا يجوز أن نجعل باباً واحداً كما قل الشرح انظر الوافي ص ١٤، وشرح الإحسي كشي الورقة ٥، والتقرير والسحب ١ / ٥٣، ٦٥

لعكس ولا بحور جعلهما واحداً ، لأن المقصود في الأول إثباتي ، و( في ) (١) الثاني الأول ، فانهم .

وفي حد العام أقوال تعرف في ميران الأصول (٢) ، والأحسن أن يقال (٣) العام هو اللفظ المشتق عن مسميات متفقة الحدود (٤) ، وإن شئت قلت المشتق عن أفراد بمعنى ، أو أشياء متفقة الحدود (٥)

قوله وحكمه أنه يوجب الحكم قطعاً بحيث يقطع أشبهه وبقياً بحيث يستقر اعتقاد القلب عليه (٦) والحكم لآثر الثابت بالشيء (٧) كذا روى الأستاذ (١) ساقط م ك .

(٢) ميران الأصول كتاب في أصول الفقه - خليل القبر - عظيم الفائدة ، صفة الفقه الحنفي الأصولي محمد بن أحمد بن أبي أحمد ( أبو بكر علاء الدين ) انظر قندي أسد صاحب اسدائع ، المطبوع سنة ٥٥٣ هـ انظر كشف الظنون ٢ / ١٩١٦ والإعلام ٦ / ٢١٢ ، والفوائد البهية ص ١٦٨ .

(٣) وإما كما ما سذكره الشرح أحسن لحوله عن شائبة بطلان الناشئة عن إيراد « أو » في التعريف السابق

(٤) فاللفظ حسن في التعريف ، وهو مشعر بأن العموم من عوارض الألفاظ ، والمسمول فصل خرج به اسم الجنس كرجل ، فإنه يتناول مسميات متفقة الحدود ، لكن عن سمين يسدل لا الشمول ، وخرج بمسبب الخاص وخرج بقوله « متفقة الحدود » المشترك ، فإنه وإن يدور أفراد لكنها محتلفة الحدود ، ومن ذلك يعرف مختبرات التعريف لتدليس

(٥) وهذا التعريف الأخير هو تعريف الفلاسفة كذا قال حافظ بن أبي إسحق « انظر التقريرين وبتحقيق ١ / ١٨٠ ، وكشف الأسرار ١ / ٣٤ والواقعي ص ١٤ وشرح الإحسان على النورقة » (٦) سياقي للشارح ذكر الآراء والاختلاف في ذلك .

(٧) اعلم أن الحكم لغة القضاء ، وعرفاً إسناد أمر إلى آخر ، أي بسببه إليه بالإيجاب أو سلب ، ويطلق في اصطلاح الأصوليين عن خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالإقتضاء أو تحبير وراقبه البعض « أو الوضع » وفي اصطلاح المنطقيين إدراك أن نسبة الواقعة أو ليست الواقعة ، وفي اصطلاح الفقهاء حقيقة على ما نسب بالخطاب من موجب والحرمة ومجوهف ، وهو محار لغوي حيث انطبق المصدر - الحكم - على المفعول ، على الحكوم به ، وذهب البعض إلى أنه نفس خطاب الله تعالى فالإيجاب هو نفس قوله افعل فإذا نسب إلى الحاكم يسمى إيجاباً ، وإذا نسب إلى ما قبله الحكم - وهو انفعول - يسمى وجوباً ، وهما متحدان بالذات محتقان بالإعتماد انظر استنبوح على النحو ص ١ / ٧٦ و٩٠ والتقرير والتحقيق ٢ / ٧٦ وشرح بعضه ١ / ٢٢١ - ٢٢٥ ، ومرج الملوي على إحسان ص ٥

الحقق برهان الدين الحريفي<sup>(١)</sup> عن أستاذه المتقر الذي كان معجزة انبي في  
أجر الرمن العلامة<sup>(٢)</sup> الذي كان (علامة)<sup>(٣)</sup> على حقبة مذهب البعمان<sup>(٤)</sup> وكان  
يجس مجلس درسه كل يوم أربعائة من المصنفين ، وكان بحفظ أربعة  
الاف قرطاس<sup>٥</sup> من أصول علمائنا الماصين، كأصول شمس الأئمة<sup>(٦)</sup>، وحر  
الإسلام<sup>(٧)</sup>، والتقويم<sup>(٨)</sup>، ومرار الأصول وغير ذلك مما يمل السامع من

---

(١) هو أحمد بن أسعد بن محمد برهان الدين الحريفي البخاري أخذ عن شيوخ محمد الدين  
في بصرى ، وحافظ الدين محمد البخاري، وهما عن شمس الأئمة الكردي طميد صاحب  
الهدية، وبفه عنه أمير كاتب الإنفاقي شارح المنتخب في كتابه الذي سماه بابنيتين، وهو  
موضوع التحقيق انظر العوائد النبوية ص ١٥ ، وطلبات الفقهاء لطاش كبرى ص ١١٩  
وطلبات الحنفية لابن الحفائي الورقة ٣٦.

(٢) العلامة بتشديد اللام - كما جاء مصبوعا - صيغة مبالغة من العلم  
(٣) بفتح - لام محفلة من ط - وفي ك بالتشديد ، والصحيح ما في ط منعاً للتكرار وتصحيحاً  
للكلام

(٤) انعمان هو أبو حنيفة رضي الله عنه ، وسبق ترجمته  
(٥) القرطاس مثنى انقاف الصحيفة من أي شيء كانت وكسر القاف أشهر من صمها انظر  
القاموس المحيط ١ / ٥٤٢ .

(٦) شمس الأئمة هو شمس الأئمة السرخسي ، وسبق ترجمته ، وله مصنف في أصول حنفية  
يسمى « أصول السرخسي » لا يستحي عنه باحث في أصول انفق وقد طبع انظر سافع  
الكبر ص ٢٤ ، والفوائد المنهية ص ١٥٨ ، وناج الراحم ص ١٥٧ ، والإعلام ٦ / ٢٠٨  
والفهرس التمهيد ص ١٦٠ ، وكشف الظنون ١ / ١١٢ .

(٧) حر الإسلام هو حر لاسلام البردوي ، تقدم الكلام عليه ، وله مصنف في أصول فقه حنفية  
يعتبر عمدة في هذا الفن ، وتعرف « بأصول البردوي » وقد شرحه كثير من الأئمة لأعلام منهم  
صاحب التبيين الذي أحققه ، وسمى شرحه « بالشامل » وعلاء الدين عبدالعزير بن أحمد  
المصري ، وسماه « كشف الأسرار » انظر كشف الظنون ١ / ١١٢ ، والإعلام ٥ / ١٤٨  
وناج لتراجم ص ٤١ ، والموقع الكبير ص ٢٢ .

(٨) التقويم مصنف في أصول الأحناف ، حليل القبر ، عظيم الفائدة ، يعرف ، بتقويم الأدلة ،  
صنفه القاضي أبو زيد الدبوسي عبدالله بن عمر - سبق ترجمته - وقد شرحه غير واحد من  
المصنفين ، وأجصره آخرون ، ومعنى شرحه الإمام فخر الإسلام علي بن محمد البردوي  
الحقفي ، وأجصره أبو جعفر محمد بن الحسين الحنفى انظر كشف الظنون ١ / ٢٢٠  
والإعلام ٤ / ٢٤٨ ، والحواهر المصنعة ص ١٦١ ، ومعجم المؤلفين ٦ / ٩٦ .

ذكره ، أعنى الإمام حميد الدين البصري (١) رحمه الله

إعلم أنه ذكر حكم العام ولم يذكر حكم الخاص لمعيين أحدهما أن في حكمه<sup>٢</sup> خلافاً فصار بيانه أهم ، والثاني أن المصنف أراد لإيجاز وأشار إلى حكمه أيضاً بقوله كالخاص<sup>٣</sup> ، ثم علم أن في العام انتهى لم يلحقه خصوص احتلافاً معندنا بوجوب الحكم قطعاً<sup>(١)</sup> وبقياً إذا كان النص قطعياً كالكتاب ، والخبر المتوثق<sup>(٢)</sup> وإذا كان غير قطعي كخبر الواحد<sup>(٣)</sup> فيوجب العمل دون العمل قصفاً<sup>(٤)</sup> ، وعند الشافعي يوجب العمل بنوع شبهة لاحتمال إرادته أحص

(١) هو علي بن محمد بن عيسى ، نجم العلماء الراشي البخاري ( حميد الدين بصري ) كتاب صما كبراً ، فقهها أصولياً ، محدثاً مفسراً ، حديثاً كلامياً حافظاً دقيقاً ، انتهت به رئاسة بعلمه وراءه ، وطلق لأرض صيت جلاله في الدهر ، بفقته على شمس الأئمة الكريدي ، وسمع من جمال الدين ابن حنبل ، وبقته عليه حافظ الدين عبد الله بن أحمد البغدادي - صاحب الكنز - وأبو المحامد محمود بن أحمد البخاري وغيرهم ، من بصائفه الكثيره حاشية الهندسة المسماة « بالعوائد » علقها على مواضع مشكله وشرح المخطوطة السفسفة وشرح بدفع وشرح الجامع الكبير توفي سنة ٦٦٧ هـ انظر طبعات الفقهاء بطاش كبرى ص ١١٩ والعوائد البهية ص ١٢٥ وناج ابن رجب ص ٤٦ ، والفتح للبيبي ١٢ / ٧٧ ، والإعلام ٥ / ١٥٤ (٢) أي في حكم العام .

(٣) قال الإحسني وحكمه أي العام - أنه يوجب الحكم فيما بدوله قطعاً وبقياً كالخاص فيه تناوبه - أي ثم أعلم أن حكم الخاص - كما قال - أنه يوجب ما أول بحكمه وصح له قطعاً وبقياً لا شبهة اتفاقاً فإذا قلب زيد عالم ، وزيد خاص فإنه يوجب الحكم بالعميم عن زيد ، وأيضاً العلم بقطر خاص لمعناه فوجب الحكم بذلك الأمر الخاص على زيد قطب النص الحسامي ص ٥ وشرح العبد ١٦٣ / ٢ والنويع مع النوصيح ١ / ١٨٠ ، وأصول البيروني ١ / ٧٩ .

(٤) هذا عند عامة العراقيين منهم أبو الحسن الكرخي ، وبنو مكر الحصبص ، وبنوهم في ذلك كاتقي أبي زيد البوسني ، وعامة المأخرين ومنهم فخر الإسلام البيروني وهو ما مشى عليه لأحسني صاحب النص موضوع هذا الشرح انظر كشف الأسرار ١ / ٣٠٤ ، وشرح المولوي على الحسامي ص ٥ .

(٥) خبر الخواص هو ما يلعب روايته في الكثرة منلغاً بحيل العادة بوظفهم على الكتب (٦) خبر الواحد هو خبر العدل الواحد هذا عند الشافعية وعند إمامهم هو كن خبر يرويه الواحد ، أو اثنتان قصداً لا غيره للعقد فيه بعد أن يكون من المشهور والمنثور انظر نهاية الأصول ١ / ٧٣ ، ٧٤ ، ٩٥ ، وأصول البيروني ٢ / ٣٦٠ ، ٣٧٠ (٧) وذلك بناء على أن خبر الواحد يوجب العمل دون لعن عبد علي ما سأتاتي في السمة بمشدة أنه يعني انظر أصول البيروني مع كشف الأسرار ٢ / ٣٧٠ .

الخصوص (١) . وعند ابن ( الراوندي ) (٢) وعامة المرحضة (٣) ، وعامة

(١) أعلم أن أصل الخصوص هو الثلاثة من الجمع ، والواحد من الجنس وأعلم أيضاً أن الشيخ ما منصور المازندراني ومن تابعه من مشايخ سمرقند ، وجمهور الفقهاء و متكلميهم ذهبوا إلى ما ذهب إليه الشافعي ، وذهبوا ما ذكره الشارح ، وذهبوا أن احتمال إرادة الخصوص في العام قائم ، لأنه لا يرد إلا على احتمال الخصوص في نفسه ، والنقيض لا يقطع ولا يثبت ولا يبقى مع وجود الاحتمال ، لأنه عبارة عن قطع لاحتمال وإرادته ، اللهم إلا أن ينظر بالدليل أنه غير محتمل للخصوص كقوله تعالى ﴿إن الله بكل شيء عليم﴾ وثمرة الخلاف بين القائلين بالقطع ، وبين القائلين بعدمه تظهر في وجوب الاعتقاد ، وحوار تخصصه بالقياس وحجج الواحد ابتداء ، فعند الشافعي ومن ذهب مذهبه لا يجب أن يعتقد العموم فيه ، وبحور تخصصه بالقياس وحجج الواحد ، وعند القائلين بالقطع العكس ، وقد نقل الأستاذي شارح سرها عن الشيخ بقي الدين أن دلالة العام قطعية عند الشافعي رضي الله عنه وعند حنابلة ، وطبقة عدد أكثر الفقهاء ، وذكر المازندراني وغيره نحوه أيضاً انظر أصول ليردوي مع كشف الأسرار ١ / ٣٠٤ ، والاحكام للامدي ٢ / ٣٠٥ ، وشرح العبد ١ / ١٠٢ . ونهاية السؤل ١ / ٢٩٠ .

(٢) في ص الراوندي وهو أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي ، أواس الراوندي ( أبو جحسين ) فيسوف محاضر بالبحار ، من سكان بغداد ، نسبته إلى « راوند » من قرى أصبهان . ومن فرق المعرلة الراوندية ، نسبة إليه . قال ابن حلكان أنه محاسن ومبطلات مع جماعة من علماء الكلام ، وقد سجد بمذاهب يلقونها عنه في كتبهم وقال ابن كثير أحد مشاهير الرافضة ، طبقة السلطان ههز ، ولحقا أن ابن لاوي اليهودي بالهوار ، وصنف له كتابه الذي سماه « ادمع ليقراء » ، وقال ابن حجر ابن الراوندي الرندي الشهر كان أولاً من متكلمي المعرلة ثم تردى واشتهر بالإلحاد ، ويقال كان غايه في الذكاء أن غير ذلك مما يدل على الجاهل وكفره ، فيقال إنه ألف ١٢ كتاباً في لطعن على الشريعة كما صنف كتاباً في انطعن على محمد ﷺ وآخر في قدم العام وبقي الصانع ، وبصحيح مذهب الدهر ، و يرد على مذهب أهل التوحيد ، ومن كتبه أيضاً فصيحة المعرلة ، وانتاج والرمز ، ولجماعه من العلماء ردود عليه مات سنة ٢٩٨ هـ وقيل غير ذلك وعمل صله أحد السلاطين بمقداد انظر وفات الأعيان ١ ، ٣٣ ، وريح ابن الوردي ١ / ٢٤٨ ، ومروج الذهب ٢ / ٢٩٩ ، والبدنية ونهاية ١١ / ١١٢ ، وسبب الميراث ١ / ٣٢٣ ، والموحوم للرازي ٣ / ١٧٠ ، والناج المكنن ص ٢٩٨ وشذرات لذهب ٢ / ٢٣٥ ، وريح ابن الرومدي الملحد

(٣) مرحضة - من الإرجاء وهو التأخير ، أو إعطاء الرجاء - وهم قوم وقفوا على الجورج وشيعة ولم ينتصروا لفرق بينهما ، ولم يحكموا صوابهما بل اتروا أن يرجحوا أمر هؤلاء المختلفين إلى الله يحكم بينهم يوم القيامة ، وكانت لهم عقائد بسملة خاصة بها باحرمهم العمر عن البسة واقتصد ، وأنه لا يصر مع الإيمان معصية ، وياحرم حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة ، فلا يحكم عليه بحكم ما في الدنيا مكتوبه من أهل الجنة أو من أهل النار ، وهم أصناف : مرحضة حورج ، ومرحضة القدرية ومرحضة الحرية ، والمرحضة الحالصة وهذه تنقسم إلى فرق منها العنانية الزاعمون بأن أحداً لو قال أعلم أن الله حرم أكل الخنزير ، ولكن لا أدري هل الخنزير الحرام هو هذه الشاة أو غيرها إلى غير ذلك كان مؤمناً انظر الملل والمحل ١ / ١٨٦ ، وأصناف العرب للسمعاني الورقة ٥٢٠ والفتح للمبني ١ / ٢٩

الأشعرية<sup>١</sup> حكمه التوقف إلى أن يظهر إيراد<sup>(٢)</sup> ، تمام الدليل الكتاب وإجماع الصحابة والمعقول ، أما الكتاب فقوله تعالى ﴿مَنْ يَتَّبِعِ الْآيَاتِ يَجْعَلْ لَكُمْ مِنْهَا مَوْتًا وَمِنْهَا حَيَاتٌ وَأُولَئِكَ أَنْتُمْ تُصِغُونَ﴾ ، ولم يفصل بين الخاص والعام ، لأن كلا منهما منزل ، والأمر بالتتابع أمرٌ بأمرهما ، ولا اتضاع إلا بكونهما حجة<sup>٣</sup> .

(١) الأشعرية هم أصحاب أبي الحسن علي بن اسماعيل الأشعري - المتبسط إلى أبي موسى الأشعري - رعم مذهبهم ، الناصر للشيعة ، لدافع عنها الدافع إلى أن ما ورد به ، يسمع من الأخبار عن الأمور بعينه كالعلم واللوح ، والمشيئة كالجنة والنار ، مع حب إحرازها على حادها ، والإيمان بها كما جاءت وغير ذلك انظر أسباب العرب للشيخ أبي الوردية ٣٩ والمثل والنحل ١ / ١١٩ ، والفصح المبني ١ / ١٧٤ .

(٢) وما إن إليه أبو سعيد الردعي من صيغة ، وحجبت في ذلك أن لفظ العام محمل في معرفة المراد به حقيقة ، إذ الاستعراق ليس موحداً ، فصح الجمع - لعموم عندكم - والدليل على ذلك صحة إقراره بما يوجب عموم الصيغة وإحاطتها لجميع على وجه الإيمان والتفسير حتى يقال حصر القوم كلهم ، وعنه فلو كان العموم موحداً للفظ لا استقام تفسيره بما هو نفس موحدة ، لكنه استقام فدل ذلك على أنه غير موحداً للإحاطة بنفسه فكان البعض مقصوداً به لا محالة وهذا البعض غير معلوم ، لأن أعداد الجمع مختلفة ، وليس بعضها أولى بأجل عنه من الآخر ، إذ الكل مستوفى معنى تجميعه فمعرفة بالتام في صيغة اللفظ غير ممكنة فيكون محملاً بحد التوقف عنه ، ولأن صيغة الجمع تطلق ويراد بها البعض بخاص كما في قوله تعالى ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا نَحْنُ عَلَى اللَّهِ غَيْرُ خَائِفِينَ﴾ ، وهو يعلم من مسعود ، كما تطلق ويراد بها العموم ، وهذا يدل على أن صيغة العموم مشتركة لأن الأصل في الاستعمال الحقيقي والمشارك يتوقف فيه حتى ينسب إيراد هذا وقال بعض فقهاء تنبأ به أخض الخصم ، وهو الواحد في اسم الجنس ، والتشابه في صيغة الجمع وما زاد على ذلك يتوقف فيه بظن الدليل ، وقد أخذ أبو عبد الله النجاشي من إحيائه ، وأبو علي الحائلي من المعبره وحجبت عنه أن يتوقف ذوي إلى إهمال لفظ الموضوع مع إمكان العمل به وهو غير حائز ، فنجبت أن يتنبأ به شيء من محتملاته ، ويتولى بالخص منقبة على تقدير إرادته العموم ، وتقدر إرادته الخصوص ، ولما كان العموم محملاً كان العمل بالمعنى أولى من العكس ، انظر أصول البرهان مع كشف الأسرار ١ / ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، وشرح العبد ٢ / ١٠٢ ، وبهاية السور ١ / ٢٩١ .

(٣) سورة الاعراف الآية ٣ ، وانظر في تفسيرها الجصاص ٣ / ٣٥ .

(٤) فالإبداع لماورد به لفظ خاص في اللغة بمعنى معلوم ، والمثل منه ما هو عام ، ومنه ما هو خاص ، فحب لهذا الخاص إتيان جميع المثل ، والاتباع لا يكون إلا بالاعتقاد والعمل به ، فمن ذلك على وجوب العمل بجميع ما أنزل الله وعف لما نوحته صيغة الكلام بهم إلا ما يظهر الدليل خلافه . انظر أصول الفريخي ١ / ١٣٥ .

وأما الإجماع فهو ما روي أن علياً رضي الله عنه قال لا يحوز الجمع بين  
 الاحتمين وظناً بسبب ملك اليمين، لأنه أحلتها أمة وحَرَمَها آية، والأصل في  
 الأنصاع الحرمة فيبقى على ما كان <sup>(١)</sup>، أما آية الإحلال فعوله تعالى ﴿وَأَنْتُمْ هُمْ  
 لَعَرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ <sup>(٢)</sup>، وأما آية التحريم  
 فعوله تعالى ﴿وَأَنْ تَحْمِلُوا فِي الْأَحْسَنِ﴾ <sup>(٣)</sup> فوفعت المعارضة، فرجحت بحرمة  
 ما قلنا <sup>(٤)</sup> وروي عن عثمان رضي الله عنه أنه قال تعارض الآيتين والأصل  
 هو الحل بعد وجود سبب الحل، والسبب وهو ملك اليمين موجود، فيترجح جانب  
 الحل <sup>(٥)</sup> فهب مع اختلافهما في وجه الترجيح اتفقا على كون العموم حجة <sup>(٦)</sup>.

(١) رواه البيهقي عن عليٍّ وحده من ثلاث طرق في أحدهما أن علياً رضي الله عنه سئل عن ترجيح  
 تكوّن به حريتان أحسان، فيطأ إحداهما، ليطأ الأخرى؟ فقال أحلبهما آية وحرمتهما آية،  
 وأما انتهى عنهما نفسي وولدي، وفي الثماني عنه قال في الأحسن المملوكتين أحسبهما آية،  
 وحرمتهما آية فلا امرؤ ولا بهي، ولا أحد ولا أحد، ولا فعله أنا ولا أهل بيبي، ولقد صدق  
 البيهقي بهذا الطريق أن علياً رضي الله عنه قد روي عنه الأمران - بحريم والإباحة - لكن  
 الطريق الأول يترجح بما يأتي، الثالث أنه سأل رجله أمتان أحسان وطىء أحدهما ثم  
 أراد أن يطأ الأخرى؟ فقال لا، حتى يحررها من ملكه وروي من طرق أخرى مع أثر عثمان -  
 الأبي - رضي الله عنه، فقد أخرج عبد الرزاق أن عثمان سئل عن الأحسن مما سكنت بيبي؟  
 فقال لا أمرك، ولا أهلك، أحلبهما آية وحرمتهما آية، فخرج السائل، فلقى رجلاً من أصحاب  
 اسمي بك - قال معمر أحسنه قال عني - فقال ما سألت عنه عثمان؟ فأجابه بما سأله وبما  
 أفقاه، فقال له: لكنني أنفاه، ولو كان لي عليك سبيل ثم فعلت لحفلت بكلاً، وأحرجه  
 الدارقطني من طريق عبد الرزاق، ورواه مالك بن محبوب وفي لفظه ففرض عثمان أحلبتهما آية،  
 وحرمتهما آية، وأما أنا فلا أحب أن أصنع ذلك، فخرج السائل الأثر وفي آخره قال ابن  
 شهاب أراه علي بن أبي طالب، ثم قال مالك ملغني عن الربيع بن معمر عن ذلك، ومن طريق  
 مالك ومجروفة رواه البيهقي، كما رواه من طريق آخر وسمى لسائل بياراً الأسلمي، ولم  
 يصرح باسم عثمان وعلي، وبما قال منهما رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ، وأخرج عن عمر  
 رضي الله عنه - أيضاً - مثل رأي علي - انظر تفسير القرطبي ٥ / ١١٧، وسنن الدارقطني ٢ /  
 ٤٠٨، والموطأ ٢ / ٢٧-٢٨، وسنن البيهقي ٧ / ١٦٣-١٦٤.

(٢) سورة المؤمنون الآيتان ٦٥، وسورة المعارج الآية ٢٩، ٣٠

(٣) سورة النساء الآية ٢٣ (٤) من أن العموم حجة.

(٦) انظر أثر علي - رضي الله عنه - السابق، فقد ذكرته معه

(٧) فعلى رضي الله عنه ذهب إلى أن الآية الثانية - آية التحريم - توجب تحريم الجمع بينهما،  
 فالجمع بين الأحسن الذي حرّمه الآية كما صدق على الجمع بينهما فكأنه صدق على الجمع  
 بينهما وظناً أيضاً بسبب ملك اليمين، من صدقه على الجمع بينهما وظناً أولى، لأن الأول =



وكان ذلك منحصر من الصحاح [ارضوا ان الله عندهم] <sup>(١)</sup> ولم يذكر عليهما أحد منهم، فيكون [جماعاً] <sup>(٢)</sup>.

وأما المعقول فهو أن العام للعموم حقيقة، كالحاص بخصوص، ويجب العمل بالحقيقة حتى يبرأ المحار لأن الأصل في لا هو <sup>(٣)</sup>، ولش مع وقال <sup>(٤)</sup> لا يسلم أن العام للعموم حقيقة فاقول لو لم يكن العام للعموم حقيقة لا يحلو إما أن يفهم العموم من العام أو لا، فإن لم يفهم فلا يكون العام حقيقاً عاماً وكلامنا في العام وإن فهم فلا يحلو إما أن يكون العام محاراً أو هراً، فالأول ماسد لأنه يلزم أن يوحد المحار من غير أن نوجد الحقيقة والثاني ماسد أيضاً، لأنه حسنة يبرم بسنة انهر إلى الشارع، وهو كفر محض مضاف لصريح الإيماء

وما قانه الشافعي منقوص بالحاص، لأنه يوجب الحكم قطعاً وبقياً بالاتفاق مع أن فيه احتمالاً أيضاً لأن كل حقيقة تحتمل المحار كما أن كل عام يحتمل الخصوص <sup>(٥)</sup>

الحرام، وهو سبب مقص إلى الوطء، كان الثاني وهو جمع وطأ أو ي، ووافقه عثمان رضي الله عنه في هذا، إلا أنه عُدَّ معارض الدليلين الآية الأولى والثانية - رجع الموجب للحل باعتبار الأصل - وهو عام أيضاً - وعليه فقد عمل كل منهما بالعموم انظر أصول السرخسي ١ / ١٣٥، وأصول البردوي مع كشف الاسرار ١ / ٣٠٤، ٣٠٢

(١) هذه الزيادة من ط

(٢) أي سكوت فبحري فيه ما قبل في حجة الإجماع السكوني

(٣) هذا يدل على صحة برهانه على أن العام حجة، وعلى أنه يفيد العمل قطعاً، وسلم بقناً ولا بعد أن يكون الشارح قد عني الأمرين معيماً على حقيقة ودكاء التقريء

(٤) أي من ذهب إلى اسوقف في صوغ العام مدعياً أنها من قبل المشترك والمحل

(٥) أي أن إحصاء الخصوص في العام، كاحتمال محار في الحاص وهذا الإحصاء في الحاص لم يخرج موجه عن أن يكون نسباً قطعاً قبل ظهور دليل المحار بفاها، فكذلك عدم يكون إحصاء الخصوص فيه غير معتبر، لأن إرادته في باطن الحكم وهي من قبل اعتبارها وليس في وسع الوقوف عليها، فلا يعتبر هذا الاحتمال في العام قبل ظهور دليله، ويكون موجهاً نسباً قطعاً، كالحاص لم يعتبر فيه احتمال إرادته للجار أدات العلة، وعليه فقول اشافعية رضي الله عنهم بظنية موجب العام منقوص بما ذهبوا إليه في موجب الحاص، لأن ما يقبل في هذا يقال في ذلك انظر التلويح مع حواشيه ١ / ٢٠٢، وأصول السرخسي ١ / ١٣٦، وأصول لبردوي مع كشف الاسرار ١ / ٣٠٤، ٣٠٥ وشرح العبد ٢ / ١٠٢

فإن قلت أن الشافعي يتمسك بما قال ابن عباس <sup>(١)</sup> رضي الله عنه ما من عام إلا وقد حصّ منه البعض <sup>(٢)</sup> . قلت لا يخلو قول ابن عباس من أحد الأمرين إما أن يكون البعض مخصوصاً منه أولاً ، فإن كان مخصوصاً فلا حجة <sup>(٣)</sup> (إس) <sup>(٤)</sup> بقوله للشافعي ، لأن العام المحصوص عنه ليس بحجة <sup>(٥)</sup> ، فيكون ملوماً بقوله ، وإن لم يكن مخصوصاً فلا حجة أيضاً ، لأنه حينئذ يكون قول من عدس [ رضي الله عنه ] مقوصاً (بقوله) <sup>(٦)</sup> نفسه ، لأنه قال بخصيص كل عام ، وقوله عام فلم يخص <sup>(٧)</sup> . والعجب من الشافعي أنه يرحح أعم العلتين على أحصهما <sup>(٨)</sup> . ثم يقول العام ليس بحج قطعاً والحاص حجة قطعاً

(١) ابن عباس هو عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي (أبو العباس) ولد بمكة قبل بهجرة بثلاث سنين ، وشافعي بدالة عصر النبوة هـ ٦١٠ م ، وهو صاحب جليل ، كان يقرأ له البحر ، والبحر ، وترجمان القرآن ، وذهب بصره في آخر عمره ، ويذهب إليه كتاب في تفسير القرآن - مطبوع - توفي بالطائف سنة ٦٨ هـ . وقيل غير ذلك . انظر تاريخ بغداد ١٧٣ / ١ ، وتهذيب التهذيب ٥ / ٢٧٦ ، وحلية الأولياء ١ / ٣١٤ ، والإصابة ٤ / ٩٠ ، والمعارف ص ٥٤ ، وشذرات الذهب ١ / ٧٥ .

(٢) مع أكثر عنه قولاً لابن عباس رضي الله عنه ، وعلى كل من من أدلة المتوقعة وأدلة القائلين بضمة موجب العام . أن كل عام يحمل بالخصيص - ما سبق - والخصيص شائع فيه بحيث يفرد كل عام عنه ، بل وتكون دلالة هذا النادر على العموم بمعونة القرائن ومساعدتها كقوله تعالى ﴿ الله ما في السموات وما في الأرض ﴾ حتى صار بمنزلة المثال أنه ما من علم إلا وقد حص البعض ، وقالوا : حسبت ذلك دليلاً على الإجمال لما في للقطع واليقين (٣) في ط ، (د) مدوّن الدان

(٤) قلت : عجبني بسأرح ، كيف يقول : العام المحصوص عنه - أي عبد الشافعي رضي الله عنه - ليس بحجة . وللمخار عبد الشافعية أن العام مخار في الباقي واحداً كان أو جماعة - سواء كان المحصوص متمصلاً أو مفصلاً عظيماً أو لفظياً - باستثناء أو شرط أو تقييد بضمة ، وذلك منعا لكون العام مشتركاً بين الكل والبعض - وحجة فيه أيضاً ، ولا ينافي بين المجاورة والحجية راجع في ذلك الأحكام للامد ٢ / ٢٣٠ وما بعدها ، والمستقصى ٢ / ٥٤

(٥) هذه الزيادة من ط ، (٦) في ط يقول

(٧) أحب عن هذا الأعراس بأن هذا الدليل محمول على المتألفة ، وإلحاق القيس لذي لم يخص بالعدم ، فيصح هذا الدليل مؤيداً لنابذة الأخرى القائلة بالاحتمال في العام ، وإن لم يصح بالاستدلال بالاستقلال انظر كشف الأسرار ١ / ٣٠٠ ، والتلويح مع حواشيه ١ / ٢٠١ .

(٨) اعلم أن الشافعية قد ذهبوا إلى مرجح القياس ذي العلة المطردة المثبتة للحكم في كل مفروع على القياس اسدي لا تكون علقه مطرده ، بل مثبتة للحكم في بعض المفروعات دون بعض ، وحجتهم : أن العلة المطردة مجمع عليها محلاف للقوصة ، وعكزه الإمام بأن المثبتة =

ثم علم أن تخصيص العام من الكتاب بالقياس ، وحر الواحد عنده <sup>(١)</sup> ، وعدم تخصيصه بهما عندهما <sup>(٢)</sup> ، ساء عن هذه المسألة ، وبحر لم تجوز لأن تخصيص القطعي بالظني لا يجوز <sup>(٣)</sup>

قوله «إلا إذا لحقه خصوص معلوم أو مجهول» وهو استثناء من قوله «يوجب الحكم أي العام عندما يوجب الحكم قطعاً» ، إلا إذا لحقه محصن معلوم أو مجهول فحينئذ يوجب الحكم مع صريح شذبه ، كقول الشافعي [ رحمه الله ] <sup>(٤)</sup> ، (قيل) <sup>(٥)</sup> لحاق الخصوص ، وهذا معنى قول الشيخ رحمه الله فحينئذ أي بعد لحاق المحصن ، يوجب الحكم على حوار الخصوص فيه أي في النص العام ، وهو الخصوص منه ، بتعليقه أي بتعليل النص المحصن <sup>(٦)</sup> بعلته توحد في باقي أفراد العام يعني إذا كان المحصن <sup>(٧)</sup> معلوماً ، والمعلل هو احتجته أو تفسيره أي بتفسير المحصن <sup>(٨)</sup> ، والمفسر هو الشارح ، يعني إذا كان المحصن <sup>(٩)</sup> مجهولاً بأن لا يكون المراد منه معلوماً ، بطير المحصن <sup>(١٠)</sup>

«للكم في كل الفروع تحري محرى الأدلة الكثيرة» ، لأن العلة تدل على كس واحد منها وسري على ذلك من جملة العلة داب الفروع الأكثر على الأخرى ، وهو الذي حرم به الأمسي وابن الحبيب ، وصححه صاحب الحاصل ، وحكي الإمام قولين من غير ترجيح ، وعلى مقابلة بأنه لو كان أعم العلتين أولى من أحدهما لكان العمل باعم الحطاس أولى من أحدهما <sup>(١)</sup> واستدلوا على ذلك بأن الصحابة حصوا القرآن بحر الواحد من غير تكبر ، فكان اجتماعهم على حوار ذلك ، ومن دس قوله يعني «وإن لم يوراء ذلك» دخل فيه تكاح المرأة على عفتها وحسنها ، فحص بقوله «لا تكاح المرأة على عمدتها ولا على حالها» <sup>(٢)</sup> وهو المشهور في المذهب ، ونقر عن أبي بكر الحصاص ، وعيسى بن إيمان ، وهو قول أكثر أصحاب أبي حنيفة ، وقول بعض أصحاب الشافعي وقول أبي بكر وعمر وعبد الله بن عباس وعائشة - رضي الله عنهم - ، وقال بقاضي أبو بكر لا ترى أنحوراً أم لا <sup>(٣)</sup> لأن بتخصيص بطريق المعارضة والطبي لا يعارض ، بقطعي ، انظر أصول السرخسي ١ / ١٤٢ ، وبهاية السور ٣ / ٢٨١ ، وشرح المصنف ٢ / ١٤٩ ، وأصول البردوي مع كشف الأسرار ١ / ٢٩٤

(٤) هذه الزيادة من ط .

(٥) في ك . قيل ، وهو سهو من الحاشي .

(٦) يشدد وكسر الصاد لأولى كما جاء مصبوط في ط . وهو المذهب للسابق

(٧) ٨٦٧ - ٩٠ (٨) كلها بكسر الصاد لأولى ويشددها كما جاء مصبوطاً

المعلوم قوله تعالى ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله﴾<sup>(١)</sup> إلى قوله ﴿حتى يعطوا الجزية﴾<sup>(٢)</sup> في حق الذمى ، وقوله [ تعالى ]<sup>(٣)</sup> ﴿ وإن أحد من أشركين استجارك فأجره ﴾<sup>(٤)</sup> في حق المستأمن بعد قوله تعالى ﴿ فإذا أسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾<sup>(٥)</sup> . وبطريق المجهول قوله تعالى ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾<sup>(٦)</sup> .

ثم علم ان العلماء اختلفوا في العام الذي لحقه الخصوص<sup>(٧)</sup> على أربعة أقوال فعند الشيباني الحسب الكرخي<sup>(٨)</sup> ،

(٢،١) سورة التوبة الآية ٢٩ فصدر الآية ﴿الذين لا يؤمنون﴾ عام حصصه آخرها ﴿ حتى يعطوا جزية عن يديهم صاغرون ﴾ وهو محصن المراد منه معلوم وهو الذمى فإذا أخرج من المشركين كان الباقي معلوما محصيا .

(٣) هذه الزيادة من ط . (٤) سورة التوبة الآية ٦ .

(٥) سورة توبة الآية ٥ ، فهذه الآية أمرت بقتل المشركين ، ولفظ المشركين عام لحقه محصن معلوم المراد منه ، وهذا المحصن هو الآية التي بعدها ، والمحصن بها المستأمن

(٦) سورة البقرة الآية ٢٧٥ فقد حص الرما ، وهو مجهول لأنه محتمل ، وبعد ان التحق خبر الأشياء الستة ببيان أنه لم يزل الحالة عنه بالكلية ، لأنه ثبت به ان الرما يجري في لأصناف الستة ، ولم يدل دليل على أنهم مقصر عليها ، ولكن سيأتي قريبا اعتقاد المصنف له قبل الدين الخصوص المجهول ، وبعده من قبيل المعلوم .

(٧) الخصوص لغة ضد العموم ، والتخصيص مميّز بعض الحملة بحكم ، وفي اصطلاح هذا العلم احتشقت عبارات الأصوليين في تعريف التخصيص ، فقول هو قصر العام على بعض مسمياته ، والحد الصحيح له عند الاحتمال هو قصر العام على بعض أفراده بدليل مستقل مقترن ، فخرج بقدر مستقل الصفة والاستثناء وبحوهمما ، لانهما معنى المعارضة - اللزم للتخصيص عندهم - فيهما ، اما انعدامه في الصفة فظاهر ، واما في الاستثناء فلأنه لما ان المستثنى لم يدخل تحت المسمى منه ، ولهد ، جرى في العام والحاص حقيقة ، ولم يجر التخصيص حقيقة إلا في العام ، وبغير موجب انعدام باستثناء مجهول اتفاقا ولا يغير باستثناء معلوم اتفاقا أيضا ، وخرج بمقرر الماسخ ، فإن دلت التخصيص اذا تراخي يكون ماسحا لا محصيا ، ويكون الثابت به النسخ لا التخصيص انظر شرح التوضيح على التفتيح ١ / ٢١٥ وأصول السرخسي ١ / ١٤٧ ، وأصول البردوي مع كشف الأسرار ١ / ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، وشرح العبد ٢ / ١٢٩ .

(٨) هو عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهام ، أبو الحسن الكرخي ، إمام كبير ، أسبغت إليه رئاسة الحنفية بعد أبي حنبل القاسمي ، وأخذ الفقه عن أبي سعيد البردعي ، وتفقه عليه أبو بكر الرازي ، وكان به طبقة عالية ، عدوه من المحققين في المسائل ، القادرين على استنباط الأحكام =

( رحمه الله )<sup>(١)</sup> لا يبقى حجة مطلقاً ، وبحسب التوقف إلى أن يأتي البيان<sup>(٢)</sup> ، وعند البعض يبقى موحياً<sup>(٣)</sup> حجة<sup>(٤)</sup> للقطع فيما وراء المحصوص إذا كان المحصوص<sup>(٥)</sup> معلوماً ، وإذا كان مجهولاً فلا يبقى حجة أصلاً<sup>(٦)</sup> ، وعند البعض يبقى كما كان موحياً قطعاً فيما وراء المحصوص عيماً إذا كان المحصوص معلوماً ، وإذا كان مجهولاً فدلّيل المحصوص سقط ، أي لا ثبت به المحصوص ، ويبقى العام موحياً للحكم قطعاً<sup>(٧)</sup> . والقول ابراهيم وهو الصحيح من المذهب أن العام يبقى موحياً للحكم معلوماً كان المحصوص أو مجهولاً ، لكن مع ضرب شبهة ، ولهذا حار تخصيصه بالنقياس (١) (٨) وخبر الواحد<sup>(٩)</sup>

= لمي لا رواية فيها عن صاحب المذهب حسب أصوله ولد سنة ٢٦٠ هـ وتوفي سنة ٣٤٠ هـ . ومسندُه إلى « كرخ » قرية بواحي العراق . من مصنفاته المختصر وشرح الجامع كبير وشرح الجامع الصغير ، ورسالة في الاصول التي عندها مدرّج ترويع الحنفية - ط . ينظر « فوائد بهية » ص ١٠٨ ، و« خواهر المصنفة » ص ٢٣٤ . و« تاريخ بغداد » ١٠ / ٢٥٣ ، و« تاريخ الحرم » ص ٣٩ ، و« شذرات الذهب » ٢ / ٣٥٨ ، و« النافع الكبير » ص ٢٢ (١) هذه الزيادة من ط .

(٢) وذهب إلى ذلك أيضاً أبو عبد الله الخرجاني ، وعيسى بن إسماعيل في رواية ، وأبو ثور من متكلمي أهل الحديث وغيرهم وقوبه - مطلقاً - أي سواء كان المحصوص معلوماً أو مجهولاً إلا أنهم قالوا : يجب به أحسن المحصوص إذا كان معلوماً .

(٣) لفظة « موحياً » ساقط من ط (١) لفظة « حجة » ساقط من ك .

(٤) بتشديد وكسر الصاد الأولى - كما ورد مضبوطاً في ط .

(٦) وهو رأي عامة الفقهاء ومعنى عدم بقائه حجة أصلاً أن يسقط حكم العموم حتى لا يبقى حجة فيما بقي ، ويتوقف فيه إلى البيان . هنا إذا كان المحصوص مجهولاً أما إذا كان معلوماً فإن عدم بقائه فيما وراء المحصوص عن ما كان ، ثم من قال منهم بأن موجهه قطعي قبل اختصاصه يبقى عنده قطعاً كذلك ، فلا يجوز تخصيصه بالنقيس وخبر الواحد ، ومن قال منهم بطبقة موجهه يبقى عنده طبقة أيضاً ، وحاصل هذا القول : أن تخصيص المعلوم لا يؤثر في العام أصلاً .

(٧) أي المحصوص إن كان معلوماً يبقى العام بعد التخصيص فيما وراءه عن ما كان ، وإن كان مجهولاً يسقط دليل المحصوص ، ويبقى العام موحياً حكمه في الكل كما كان قبل حقوق دليل محصوص به ، وفي هذا يقول مال الشيخ أبو المعنى السفي في طريقه

(٨) هذه الزيادة من ك . و« معانيها تكون » أو « بمعنى الواو »

(٩) وعن هذا المذهب يكون العام باقياً عن عمومته بعد التخصيص بمعلوم أو مجهول ، فيوجب العمل ولا يوجب العلم قطعاً ، ينظر كشف الأسرار ١ / ٣٧ ، واستوضح على التوضيح ١ / ٢١٥ ، وأصول السرخسي ١ / ١٤٤ ، وإرشاد الفحول ص ١٣٧ .

وجه قول الكرخي أن جهالة دليل الخصوص تستلزم جهالة الباقي<sup>(١)</sup> كاستثناء بعض مجهول<sup>(٢)</sup> ، والجهالة تستلزم الشك والاحتمال ، ولا تثبت الحجة بالشك والاحتمال فيجب التوقف<sup>(٣)</sup> . وأما إذا كان دليل الخصوص معلوماً فمكذلك ، لأنه يحوز أن يكون الباقي معلولاً بعلة موجبة أكثر مما يوجب النص<sup>(٤)</sup> . لأن دليل الخصوص نص قائم بنفسه ، ويجوز تعليقه ، وبالتعليل لا يُدرى إلى أي قدر يثبت الحكم<sup>(٥)</sup> فيصير بمرة جهالة دليل الخصوص<sup>(٦)</sup> فلا تثبت الحجة ووجه القول الثاني في المحصر المجهول ما قاله الكرخي ، وفي المعلوم أن المحصر كاستثناء ، والاستثناء<sup>(٧)</sup> لا يقبل التعليل ، فكذا المحصر ، فيبقى العام فيما بقي على ما كان<sup>(٨)</sup>

(١) لأن أي فرد من الباقي لآليات موجب الكلام فيه يجعل أن يكون هو المخصوص منه  
(٢) ووجه شبه دليل الخصوص بدليل الاستثناء في الحكم أنه يبي أن المخصوص لم يدخل تحت الجملة ، والاستثناء كذلك يبي أن المستثنى لم يدخل تحت المستثنى منه ومن ثم فإن عامة الأصوليين عدوا الاستثناء من باب التخصيص ، ثم إن دليل الخصوص كاستثناء لا يكون إلا مقارناً ، وإلا كان دليل النسخ ، فثبت بذلك أن دليل المخصوص المجهول كاستثناء المجهول في الحكم وإن فارقته في الصيغة ، واستثناء المجهول يوجب جهالة في المستثنى منه بالإجماع ، فكذا دليل خصوص ثوب جهالة جهالة الباقي  
(٣) كما إذا قال : الفلاس على ألف إلا شيئا ، فالمستثنى مجهول ، واستثناء المجهول لا يصلح حجة بنفسه كالمجهول ، فيتوقف فيه حتى يتبين المراد .  
(٤) قول المصنف « لأنه يحوز أن يكون الباقي معلولاً بعلة موجبة أكثر مما يوجه النص » غير سديد ، وغير منسجم مع العبارة التي بعده وهي الدليل السليم ، فلفظ « الباقي » هو السبب في عدم تأنيف الكلام مع عدم إضمار المعنى المراد التعبير عنه ، وعليه فإن الله محتجة ، وبعد ذلك يكون اسم « يكون » صمراً عائداً إلى « دليل الخصوص » كالصمير في « لأنه » . قال السرخسي وغيره في هذا الصدد وكذلك إن كان دليل الخصوص معلوماً ، لأنه يحوز أن يكون معلولاً - وهو الظاهر - فإن دليل الخصوص نص على حده ، فيكون قابلاً للتعليل ما لم يمنع مانع ... الخ .

(٥) أي حكم دليل الخصوص . (٦) لبقاء ما وراءه مجهولاً .

(٧) في ك : ولا الاستثناء .

(٨) استدلال هذا الفريق - كما قال المصنف - بأن دليل الخصوص بمرة الاستثناء في الحالتين ، ومن ثم إذا كان المخصوص مجهولاً كان ما وراءه مجهولاً أيضاً ، والمجهول لا يكون دليلاً موجهاً ، وإن كان معلوماً فما وراءه ، يكون معلوماً أيضاً ، كالكلام المقيد بالاستثناء =

ووجه القول الثالث أن دليل الخصوص يشبه انباسح من حيث الاستقلال<sup>١</sup>  
 فيسقط بنفسه إذا كان مجهولاً ، لأنه لا يعارض المعلوم<sup>٢</sup> ، وإذا كان معلوماً يعنى  
 على ما كان<sup>٣</sup> ، ولا معنى للتعليل لأنه حينئذ يصير معارضاً بنفس<sup>٤</sup> .

ووجه القول الرابع أن دليل الخصوص يشبه الاستثناء حكماً ، ويشبه التامسح  
 صيغة ، فهو مراد من الشبهين حظه كما هو الحكم في المردد بين الشيئين كالعلم  
 صدر عنه فرصاً في الغسل وسنة في الوضوء لشبه الخارج ولدخول أما بيان  
 شبه الاستثناء فمن حيث أن بالاستثناء يُعلم أن المراد هو العنصر من المستثنى منه  
 لا لكل ، فكذلك دليل الخصوص يعلم أن المراد من العام هو العنصر لا الكل وكذا

---

= يصير عبارة عما وراءه المستثنى ويكون مقطوعاً به إذا كان المستثنى معلوماً ، وعنده  
 فالعام دليله خصوص معلوم يصير عبارة عما وراءه ويكون موجباً عنه ما هو حكم العام  
 لأن دليل الخصوص لا يعرض لما وراءه ولا معنى لما قال الكرخي به بحمل التعليل لأنه  
 إذا كان بغيره الاستثناء لا يحتمل النفي ، ذلك أن المستثنى معدوم على معنى أنه لم يكن  
 مراداً في الكلام أصلاً ، والعلم لا يعلل

(١) فإن التخصص لا يكون إلا بدين مستقل متصل ، يناوئ بعض ما يناوله العلم على خلاف  
 موجب بحيث لو تأخر كان ناسخاً ، فإذا كان مقارناً كان بديلاً

(٢) أي إذا كان التخصص كما تقدم لم يغير به صيغة الكلام الأول سيما إذا كان مجهولاً في  
 نفسه ، لأن المجهول لا يصلح دليلاً ، فلا يصح معارضاً للدليل كما في النسخ فإنه لو طرأ  
 للحمل على ظاهره ناسخاً لم يثبت منه النسخ حتى يبين المراد ومن المعلوم أن العام يوجب  
 الحكم فيما يناوله قطعاً ، فهذا لم تستقم للمعارض ، لأن المعارض مجهولاً - سقط دليل  
 لخصوص ، وبقي حكم العام على ما كان في جميع ما بدوله

(٣) أي إذا كان دليل الخصوص معلوماً يعني العام مهما وراءه موجباً قطعاً على ما كان ، لأن دس  
 انخصوص - وهو كلام مستقل كما تقدم - لا يصلح معارفاً لصفة كلام الأول ، وكيف  
 يصح مغير وهو غير متصل بتلك الصيغة فهي الكلام الأول صائراً من هذه في محله فتكون  
 موجباً حكمه ، وحكم العام به كان موجباً قطعاً ، فإذا كان لخصوص معلوماً يعني العام فيما  
 وراءه موجباً قطعاً ولا يكون موجباً في محل لخصوص بتحقيق المعارضة بين دليل  
 الخصوص والعموم فيه .

(٤) هذا جواب آخر من مقدار حاصله أن دليل الخصوص إذا كان معيوماً قائماً بنفسه حتى أشبه  
 التامسح يكون قابلاً للتعليل ، محتملاً له وبالتعليل لا ندري أن حكم الخصوص في أي مقدار  
 يتعدى ، فيبقى ما وراءه مجهولاً فتكون دليل الخصوص المعلوم بناء على ذلك بمثابة دليل  
 لخصوص المجهول فيسقط أيضاً لعدم صلاحية المجهول لأن يكون دليلاً ، ولا يغير به  
 الكلام الأول ، فأجاب المصنف عن ذلك قائلاً ولا معنى بتعليل - يح ويدينه أن التخصص  
 ابتداء بالقياس لا يجوز لأن الأصل الذي استند إليه القديس لا يصح مبنياً لهذا عدم ، لعدم  
 بدوله شيئاً من عزاده ، فكذلك القياس المستخرج منه لا يصح مبنياً وإذا لم يصلح مبنياً كان  
 معارضاً له لا مخالفاً ، وهو لا يصلح لمعارضة النص .

من حيث أن الاستثناء متصل بالاستثنى منه . فكذا دليل الحصوص لأبه لو تأخر  
 لكان ناسحاً وأما بين شبه الناسح ومن حيث أنه مفهوم بنفسه كالناسخ ، وكذا  
 من حيث أنه مفصل عن العام صيغة كالناسخ ، فلما ثبت هذا قلنا شبهه  
 بالاستثناء يقتضي أن يقسط حكم العموم فيما إذا كان الحصوص مجهولاً  
 كالاستثنى المجهول وكذا إذا كان معلوماً لحوار أن يكون معبراً ، واعتلج  
 يقتضي الجهالة في الباقي لما مر<sup>(١)</sup> ، وشبهه بالناسخ يقتضي أن يكون ساقطاً في  
 نفسه كالناسخ المجهول<sup>(٢)</sup> ، فلو لم من شبه الاستثناء أن لا يكون حجة أصلاً<sup>(٣)</sup> ،  
 ولو لم من شبه الناسخ أن يكون حجة كما كان قطعاً<sup>(٤)</sup> ، وليس الإحاط بأحدهما  
 أولى من الآخر ، ووفرنا<sup>(٥)</sup> من الشبهين حله فقلنا أنه يوجب الحكم لا قطعاً

والجواب عما قابوا فاقور لا وجه لما قال الكرخي ، لأن الإجماع منعقد على أن  
 العمومات التي لحقها الحصوص لم تسقط حقيقتها كآية السرقة<sup>(٦)</sup> إلا يرى أن

(١) قول المصنف وكذا إذا كان معلوماً . الخ ليس بصواب . فإن دليل الحصوص قد كان معلوماً ،  
 فإنه من حيث الحكم لا يقس المعتبر ، لأن دليل الحصوص شبهه بالاستثناء من ناحية الحكم ،  
 والاستثناء لا يقبل التعيين ، لأنه عدم ، إذ بالاستثناء مبني أن المستثنى لم يدخل تحت الكلام  
 وأن التكلم حصص بما وراءه ، لأنه دخل ثم خرج بالاستثناء والعدم لا يقس المعتبرين ، وعليه  
 فاعتبار الحكم أي شبهه بالاستثناء والحالة هذه بوجه أن يكون العام موجباً للحكم قطعاً  
 فيما وراءه اختصاص ، قلت ولا يباين ذلك لمصنف إلا عن اعتبار شبه دليل الحصوص  
 المعلوم بالناسخ ، وإذ أنه حينئذ نص على حده ، قابل للمعتبرين ، وبالمعتبرين لا بدري ما يفهم  
 إليه حكم الحصوص مما بدولته صيغة العام ، فاعتبار الصيغة أي شبهه بالناسخ -  
 يخرج العام من أن يكون حجة فيما وراءه الحصوص ، إلا أن عبارته لا تساعد على ذلك  
 (٢) هذا إذا كان دليل الحصوص مجهولاً ، وعليه يبقى حكم العام في جميع ما تناوله ، أما إذا كان  
 دليل الحصوص معلوماً ، واعتبرنا جانب الصيغة أي شبهه بالناسخ فلا ، وقد بينت ذلك  
 فيما تقدم مباشرة .

(٣) ليس الأمر كما يطلق المصنف ، وأما ذلك إذا كان دليل الحصوص مجهولاً  
 (٤) إذا كان دليل الحصوص مجهولاً ، أما إذا كان معلوماً فلا ومن هذا أنه يظهر بك محذوفة  
 المصنف ، وطرحة الكلام على عواهنه .

(٥) وفرا أي استوفينا أو كملنا انظر القاموس المحيط ١ / ٤٧٠ وأصول السرخسي  
 ١ / ١٤٥ ، وأصول ليردوي مع كشف الأسرار ١ / ٣٠٩ ، والتلويح على التوضيح ١ / ٢١٦  
 (٦) سورة المائدة الآية ٣٨ ، وبصها في السارق والسارقة فاقطعوا أيديهم حراً بما كسبا نكالا  
 من به والله عزيز حكيم



سرقة مائة من النصاب<sup>(١)</sup> والسرقه من غير الحرر مخصوص بالايجامع<sup>(٢)</sup>، وكذا قوله تعالى ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾<sup>(٣)</sup> مخصوص منه الصبي والمجنون<sup>(٤)</sup> إلى غير ذلك، والاستثناء إنما لا يقبل التعليل لكون المستثنى معدوماً في المعنى بخلاف المحصن، ولا سلم أن التعليل بطريق المعارضة<sup>(٥)</sup> في دليل الحصص، لأن دليل الحصص وروده لا بطريق المعارضة، بل بطريق البيان<sup>(٦)</sup> بخلاف التسع، فإن وروده بطريق المعارضة، ولهذا لم يقبل المناسخ لتعليل كي لا يلزم من قبول التعليل معارضة الرأي النص وهو لا يحوز<sup>(٧)</sup> ثم، علم أن في قول المصنف كآية الربا<sup>(٨)</sup> أحسن إبحار، لأنه عمل وروود البيان<sup>(٩)</sup> بطريق

(١) هـ مثلاً للخصوص المجهول الذي لم يخرج العام عن الحصة، ولكونه مجهولاً اختلف في مقداره.

(٢) انظر أصول السرخسي ١ / ١٤٧، والهدية ٢ / ٨٨، ٩٢، وشرح الكبير لابي بكر الدين ٤ / ٣٩٣. (٣) سورة الزمل الآية ٢٠.

(٤) أما كونهم مخصوصين من قوله تعالى ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ فالاتفاق، وأما من قوله تعالى ﴿وَآتُوا زَكَاةً﴾ فعند الحنفية لأنها عبادة فلا ينافي إلا بالاحتمار بحقيقة المعنى الابتلاء والصبي والمجنون لا احتار لهما عدم العقل. وحاشاهم لشافعية، قالوا بعدم خصوصهما منه، ويوجب الزكاة عليهما لعموم الآية الموجبة للزكاة.

(٥) المعارضة تقاس الحجتين على السواء - لا مرة لأحدهما - في حكمين متضادين وشرطها أن لا يغابر أحد الكلامين الآخر في شيء النية إلا في السفي والإنشاء.

(٦) استعمال في اللغة عبارة عن الإظهار، وقد يستعمل في انظهور، وفي اصطلاح الأصوليين مراد به الإظهار عند عدمه الحنفية، وعند بعضهم، وأكثر أصحاب الشافعية معناه ظهور المراد بالمخاطب ولعلم بالامر الذي حصل له عند الخطاب وله معريقات كثيرة في الاصطلاح منها تعريف أكثر الفقهاء والتكلمين أنه بأنه الدليل الموصول بصحيح النظر فيه في كتساب العلم به هو دليل علمه وينقسم إلى خمسة أقسام سبأتي كلام المصنف عليها. إن شاء الله تعالى، وقول المصنف ولا سلم أن التعليل بطريق المعارضة في دليل الحصص الخ جواب عن اعتراض خاصه - والله أعلم - أنه إذا كان دليل الحصص شديداً بالمناسخ من حيث الصيغة والإستقلال فإن احتمالاً للتعنيد يجعله معارضا لدليل العموم كما هو ظاهر، وعليه نصار إلى ابرجيج أو تسوقف انظاراً للبيان، وهذا مخالف لما صححتوه من العمل بدليل العموم فيما بقي.

(٧) انظر الهداية ١ / ٦٨، وأصول السردوي مع كشف الأسرار ٣ / ٧٧، ١٠٤، ١٠٩، وشرح العنود ٢ / ١٦٢، وأصول السرخسي ١ / ١٤٩، والإقناع ١ / ٢٠٨.

(٨) سورة البقرة لانه ٢٧٥ (٩) بحدوث الأشياء الستة المنقذ

الخصوص المحوّل ، وبعد ورود البيان بنظر الخصوص المعلوم

أما الأول فلأن المفهوم من الربا لغة هو الفصل ومجرد الفصل ليس بحرام  
ألا يرى أن فتح الأسواق في عامة بلاد المسلمين ليس إلا لحصول الربح والفضل  
من غير تكثير من أحد من المسلمين على هذا ، وإجماعهم حجة دالة على حل الفصل  
يؤيده قوله عليه السلام «إذا اختلف النوعان فمبعوا كيف شئتم»<sup>(١)</sup>

وأما الثاني فلأنه قبل<sup>(٢)</sup> التعليل ، لا يرى أن إباحة بيع - رضي الله عنه - عن  
حديث الأشياء الستة<sup>(٣)</sup> بالقدر والحس<sup>(٤)</sup> ، وعلل البعض بالاعتقالات والاندحار<sup>(٥)</sup>  
وعلل الآخر بالطعم والتمنية<sup>(٦)</sup> ، ولهذا قالوا صارت آية الربا بعد ورود البيان  
بمعزلة المشكل بعد أن كانت مجملة ، حتى صار للاجتهاد مساع ، لإمكان الوقوف  
على المراد ، وكونها بمعزلة المشكل لما أن النبي (ﷺ)<sup>(٧)</sup> لم يبين بياناً شافياً<sup>(٨)</sup>

---

(١) قال ابن قتيبي «غريب بهذا اللفظ» ، ثم قال في موضع آخر يشير إلى حديث عبادة ابن  
الصامت أ.هـ. وروى أبو بكر بن عياش عن الربيع بن صبيح عن الحسن بن أسد وعبد الله بن  
الصامت أن النبي (ﷺ) قال ما ورن فمثل ممثّل ، إذا كان نوعاً واحداً ، وما كمن فعل ذلك فإذا  
اختلف النوعان فلا بأس به أ.هـ. قال الدارقطني لم يروه غير أبي بكر عن الربيع هكذا  
أ.هـ. والربيع بن صبيح وثقه أبو زرعة وغيره ، وضعفه جماعة انظر سنن الدارقطني  
مع التعليق رقمي ٢ / ٢٩٦ ، ومصب الرأية ٤ / ٤ و ٤٣ وانظر حديث عبادة ص ١٣٤ من  
هذه الرسالة ، وانظر القاموس للحديث ٢ / ٦١٥ .

(٢) بفتح الغاف وكسر الناء (٣) انظر ص (١٣٤) من رسالتي هذه

(٤) انظر كتاب الفقه للحنفية ص ٨١ ، والهداية ٣ / ٤٥ .

(٥) ذهب المالكية إلى تعليل حرمة الربا في البر والشعب والمخ والمخ وما ذكره انصف ، وعللوا  
تحريمه في الذهب والفضة بكونهما أصول الأمان ، واختلفت الرواية عن مالك رحمه الله في  
الفلوس ، والصحيح عندهم أنها منقحة بالدرهم انظر الفقه للحنفية ص ٩٠ ، والشرح  
الكبير لأبي البركات للبرقي ٣ / ٤٧ .

(٦) وهم الشافعية انظر كتاب الفقه للحنفية ص ٨٨ ، والهداية ٣ / ٤٦ ، والإقناع ٢ / ٧  
(٧) في ط: عليه السلام .

(٨) روى أبو داود ٣ / ٣٢٤ ، من طريق الشعبي عن ابن عمر عن عمر قال - فذكر حديث وفي آخره -  
وثلاث وددت أن رسول الله (ﷺ) لم يفارقنا حتى يعهد إلينا فيهن عهداً ينتهي إليه : الجد  
والكفالة ، وأبواب من أبواب الربا أ.هـ. ، ورواه أحمد من حديث سعيد بن المسيب قال قال  
عمر إن آخر ما نزل من القرآن آية الربا ، وإن رسول الله (ﷺ) قبض ولم يفسرها ، فدعوا الربا  
والرزمة ، لكن إسماعيل بن أحمد ضعيف لا يقطع عنه فإن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر انظر  
مسند أحمد مع شرح أحمد شاكر ١ / ٢٦٢ .

قوله المشترك<sup>(١)</sup> أي المشترك فيه<sup>(٢)</sup>، وهو ما شترك فيه معان أو أسام لا على سبيل الانتظام<sup>(٣)</sup> قال بعض الشارحين<sup>(٤)</sup> إنما قال ما شترك فيه معان أو أسام احترازاً عن اصطيق<sup>(٥)</sup>، فإنه يتناول واحداً غير عين شائعاً في الجنس، وأما المشترك فلا شيوخ منه، ولا حسية في الأفراد، وقوله فلا شيوخ يقتضى بقوله بعد ذلك بكون احتمال تناول في الأفراد كلها قائم، لأنه لو لم يكن فيه شيوخ لما احتسب تناول في الأفراد وأيضاً لا محطو إما أن يكون المراد من أشيوخ فهم المعنى بطريق الشمول أو المعدل فإن كان الأول فلا شيوخ (أس) أصلاً لا في المطلق، ولا في المشترك بعدم الشمول وإن كان الثاني يثبت أشيوخ فيهما جميعاً، فلا فائدة (أس)<sup>(٦)</sup> لإثبات الشيوخ في اصطيق كرجل، ويقع عن المشترك كعين فالهم .

وقال بعضهم هذا ليس من الحدود لمقسمة لأن أحد المقسم هو بيان أقسامه كقوله أعلم ما ضروري وأما استدلالي وليس فيما قلد بيان الأقسام، بل عدم

(١) المشترك في اللغة مأخوذ من لا شراك وهو الاحتياط، فالاسم المتساوي بين المسميات في تناوبها على الدل يسمى مشتركاً لإخلافه على هذا في حال وعلى هذا في حد حر، كما يشريكون بتهاتير في الإبتاع بالملك للمشارك .

(٢) لأن المسميات مشتركة، والصيغة مشتركة فيها .

(٣) بل على احتمال أن يكون كل واحد هو المراد به على الأفراد وإذا معنى لواحد مراداً به ابنه الآخر، وذلك كإسم معنى فإنه لمناظر ولعين ماء وللسمس، وسفيران النج لا على أن جميع ذلك مراد بمطلق اللفظ ولكن على احتمال كون كل واحد مراداً بالفرده عند الإطلاق لأن الاسم يتناول كل واحد من هذه الأشياء باعتبار معنى غير المعنى الآخر، ولأن لفظ الواحد لا يقتضيه المعاني المختلفة

(٤) هذا البعض يستعاض في حاشية الدرر السفي بطر النواقيص ٢٤ وشرح لأحسن كنى بورقة ٦ .

(٥) المطلق في اللغة اسم مفعول من أطلق بمعنى ترك وغير مطلق فلا قد ولا وثاق، وفي اصطلاح الأصوليين قيل بطل دال على شامخ في خمسة كرجل ورفعه، فخرج عن أن يعرف معارف لتكون مدلولها غير شائع لمعنيها له بحسب الاستعمال كما خرج الفخر في سياق لفظي، والفخر مع كل مستعمرة في سياق الإثبات مثل كل رجل وسياتي للمعنى الكلام عليه

(٦) في ط «أد» بنون الدال (٧) في ط «أذا» بنون بدل

الحد، ما هذا، أو هذا<sup>(١)</sup> وإنما قال هذا معيراً بقول بعضهم إن لفظ العين - مثلاً - جائز أن يوضع باراء (لفظ)<sup>(٢)</sup> الشمس واليسوع والذهب فتكون الأسماء المختلفة مشتركة<sup>(٣)</sup>، أو صيغة العين مسرّكاً فيها وحائز أن يكون بمعنى الشمس، ومعنى انفوارة، ومعنى الذهب، فتكون المعاني المختلفة مشتركة، والعين مشتركة فيها<sup>(٤)</sup>.

وفيهِ بطل عدي لأن الوضع عبارة عن تعيين اللفظ باراء المعنى<sup>(٥)</sup>، أما تعيين اللفظ باراء لفظ آخر فمحدد حدّاً أن لم (يكن)<sup>(٦)</sup> فيه فاشته احتصار كما في صه<sup>(٧)</sup> ومه<sup>(٨)</sup> أو معنى مدالعة كما في هيهاب<sup>(٩)</sup> وشتان<sup>(١٠)</sup>، لأن لعرض

(١) قال في الكشف ذكر كلمة «أو» في التحديد إن كان يؤدي إلى تقسيم الحد فهو باطل بعدم حصول المقصود وهو التعريف، وإن كان يؤدي إلى تقسيم المحدود لا إلى تقسيم الحد فهو جائز لعدم الاحتلال في التعريف، ثم إن سأل القسّمين لفظ من الفاظ الحد فهو تقسيم للمحدود، وإلا فهو تقسيم الحد، كما لو قيل الجسم مسابيرك من حوهرين أو أكثر تقسماً للمحدود أو ماله إبعاد ثلاثة يكون تقسماً للحد لعدم دحو له ما تحت لفظ من الفاظ الحد فنفسه

(٢) ما بين القوسين يساقط من ك (٣) بكسر الراء كذا ضبط في ك

(٤) قال في الكشف ثم المراد من المعاني إن كان مفهومات اللفاظ والمراد من الأسماء اللفاظ كدالة عينها ويهد عليها وبهذا قال شمس لأتمة الكردي أن لفظ عين إن كان موضوعاً باراء لفظ الشمس واليسوع والذهب فهو بطل اشتراك الأسماء، وإن كان موضوعاً باراء مفهومات هذه اللفاظ فهو بطل اشتراك المعاني انظر كشف الأسرار ١/ ٣٧، و٢/ ٢٨٦ وأصول السرحسي ١/ ١٢٦ وحاشية ك الورقة ١٥، والقاموس المحيط ١/ ٦٤٣ و٢/ ٢١٧.

(٥) انظر كشف الأسرار ١/ ٣٠.

(٦) في ك «يكون» وهو خطأ لأن الأحرف تحذف عنه عند الحزم

(٧) صه يسكون الهاء وكسرها مبنية كلمة رحر للمتكلم أي أسكن

(٨) مه يسكون الهاء: بمعنى اكلف.

(٩) هيهاب كلمة للنعد ومنه قوله تعالى ﴿هيهاب هيهات لما توعدون﴾ لأنهم قالوا بعد ما توعدون، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه، وقال أبو علي هي بمرلة انفعّل أي بعد.

بفتح ثم ضم - ما توعدون.

(١٠) شتان أي بعد بفتح ثم ضم، يقال شتان بينهما، وما هما وما بينهما، وما عمرو وأخوه أي بعد ما بينهما انظر القاموس المحيط ١/ ١٢٩ و٢/ ٥٧٨ و٥٨٢، وتفسير قرطبي ١٢/ ١٢٢.

## من الوضع تعريف المعاني لا تعريف الألفاظ

وقوله لا على سبيل الانتظام احترام عن العام ، فإنه يتناول الأفراد من جنس واحد على سبيل الشمول (بخلاف<sup>(١)</sup> المشرع<sup>(٢)</sup> ، كذا قال بعض الشرحيين<sup>(٣)</sup> وهذا إن كان مسلماً لكن في ذكر الانتظام هنا ليس رتبة فائدة ، لأن العام خرج بقوله معان فلا حاجة إلى ذكر الانتظام ، وإنما قلنا هذا لأن العام يتناول لافرد بمعنى واحد لا بمعان ، فإن قولك رجل يتناول الأفراد بمعنى واحد وهو الرحويبه وكذلك المسلمون يتناول لأفراد بمعنى واحد وهو الإسلام

قال لغتي لغير<sup>(٤)</sup> المشترك لفظ من يفهم منه تعدد المعنى<sup>(٥)</sup> ، لا يقال بلفظ رجل أيضاً فرد يفهم منه تعدد المعنى كزيد وعمرو ، لأن لا مسلم أن المعنى هناك متعدد من معناه وإنما واحد هو ذكر من بني آدم خاورجد السوع ، وتتوزع لفظ رجل ريداً وعمراً لا باعتبار الرتبة والعمرية ، بل باعتبار حقيقة الرخص ، وكذا في سائر أسماء الاحناس<sup>(٦)</sup>

قوله وحكمه السوفف فيه<sup>(٧)</sup> شرط القائل<sup>(٨)</sup> (أي) عن اعتقاد حقيقة

- 
- (١) في ك « خلاف » (٢) فإنه يتناول أفراداً مختلفه الحدود على سبيل بدل  
(٣) ومبهم حافظ يدين السعي وأسهبافي اعتبر الوقي ص ٢٥ . وشرح الاحسنخنى بورقه ٧٠  
وشرح المنتخب الورقة ٦٠  
(٤) أراد الشارح نفسه ، رحمه الله .  
(٥) قوله يفهم منه تعدد المعنى احترام عن الخاص والعام لما تقدم في تعريف كل منهما والمطلق لما ذكره بعد ذلك من الاعراض والجواب .  
(٦) في الإمام الزهري اللفظ ابدن على الحقيقة من حدث بها هي من غير أن يكون فيه دلالة على شيء من قبود تلك الحقيقة هو المطلق معني بهذا قول من يقول المطلق هو بلفظ الدن على واحد لا بمعنه سهو ، لأن لوحدوعدم المعني قد ان رادن على انهذه أهـ  
(٧) أي من غير اعتماد حكم معلوم سوى أن المراده حق ، كما قال الشرح  
(٨) أي لا يقعد عن اطلب كما لا يقعد في المسامه بل يجب عيبه البأمل لأن إدراك المراد ويرجح ببعض منه محتمل فحب طلبه بخلاف المجعل ، لأنه لا يشرك بالقامل ، فيحب عليه البوقف إلى أن يائي ليس  
(٩) ف بين القوسين ساقط من ك .

المراد إلى أن يظهر البرهان في بعض وجوهه<sup>(١)</sup>، وإما قلنا هـ. لأن لا توقف في النصوص من غير قبول واعتقاد كفر.

قوله والمؤول، وهو ما ترجح من المشترك إلى آخره<sup>(٢)</sup>، وقيد المشترك وقع اتفاقاً لأنه إذ ترجح بعض وجوه الشكل، أو الحقي بالرأي يسمى مؤولاً أيضاً، وقوله بغالب الرأي احتراز عما إذا ترجح بعض وجوهه ببيان صاحب الشرع فإنه يسمى مفسراً<sup>(٣)</sup>.

(١) أي حتى تقوم دليل لترجح، لأن الشركة تنفي عن المساواة، ولهذا يقال هو شريك في هذا بلان كن إقراراً له بالنصف، ولما كان المشترك لا عموم له كما هو مذهب عامة الحنفية كان اثباته أحد مفهوماته عينا عند المتكلم، غير عن عند السماع فلا يدعي المراد إلا تدبير رائد، لاستحالة لترجح بلا مرجح، قال شعس الأئمة لا ترك اطلب، وله طريقان سام في الصيغة، لتبين به المراد أو طلب دليل آخر يعرف به المراد، لأن الوقوف عن المراد يرين معنى الاحتمال عن المساوي، فيجب الإشغال به لبرول الحفاء انظر أصول البردوي مع كشف الأسرار ٢ / ٢٨٧، ٣٣ / ١٦٢ ثم اعلم انه وقع خلاف في حوار بين يرد بالمشارك في استعمال واحد كل واحد من معيبيه أو معانيه، بأن يعق النسبة بكل واحد منها لا بالجميع من حيث هو بالجميع، بأن يقال، رأيت العين، ويرد به النضره والحريه وعمره، وأقرب هذا، أي حاصت وطهرت، فقبل بحور، وقبل لا بحور، وقيل يجوز في النفي بون الإثبات، وإليه مال صاحب الهداية في باب الوصية ومحل الخلاف إذا امكن الجمع كما سبق من الأمثلة، ثم اختلف الفائلون بالحوار فقال بعضهم يكون ذلك على سبيل الحقيقة، وروي ذلك عن الشافعي رضي الله عنه، وهذا معنى عموم المشترك وتبين لأحرون على سبيل المحار، ثم إن المامع قد اختلفوا أيضاً، فقال فريق منهم بعدم الإمكان للدليل، فأنه على إمتناعه، وهو الذي سار عليه الشرح، وقال الآخرون بالإمكان، غاية ما في الأمر أنه ليس من اللغة ثم اختلفوا في الجمع مثل العيون، فذهب الغالبة إلى بناء الخلاف فيه على اختلاف في المفرد، فإن حار في هذا حار في ذلك، وإلا فلا، وذهب البعض إلى حوار في الجمع، وإن لم يحر في المفرد، هذا حار في ذلك، وإلا فلا ذهب البعض إلى حوار في الجمع، وإن لم يحر في المفرد هذا وقد سار الشارح على عدم حوار استعمال المشترك في أكثر من معنى، لا حقيقة، ولا محاراً انظر التلويح على شرح الوصية ١ / ٢٨٢، ولاحكام للأعدي ٢ / ٣٥٢.

(٢) لقول في الاصطلاح ما ترجح من المشترك بعض وجوهه بغالب الرأي

(٣) وهذه طريقة حجر الإسلام البردوي، وشعس الأئمة السرخسي، يكن ذهب صاحب المير إلى أن الحقي والمشكل والمشارك والحمل إذا لحقها البيان بدليل قطعي يسمى مفسراً، وقد رال الحفاء بتدليل قبه شبهة كحبر الواحد والقباس - يسمى مؤولاً، وعليه، وعلى تعريف صدر الإسلام للمؤول يكون قوله «مفسر انراي» ليس كلاماً أيضاً، أو يكون المراد منه: ما يوجب الظن، فيحتز به عن المفسر.

قيل المؤول ما يصير إليه عاقبه المراد في المشترك وأمثاله تعالج لرأى<sup>١</sup>  
 مأخوذاً من أن يؤول اذ رجح وأولته ، ي رجعت وصرفته إلى بعض احتمالات  
 بسوء دليل ، وسمي المؤول مؤولا لكونه عاقبه الاحتمال ومرجع المراد عند  
 اسامع ، فإن تعالى ﴿ هل ينظرون إلا تأويله ﴾<sup>٢</sup> أي عاقبه

ثم علم أن رجحان بعض وجوه اشتراك بوجوه الأول ناشئ في صيغته  
 ولثاني بالنظر في سبقه و لثالث بالنظر في سبقه ، وانراهم لاستدلال من غيره  
 وسواء بكلام ، ببدء الموحدة الحجابية عبارة عن أول الكلام وسبقه بالياء  
 بعطفتين تحتائيتين عبارة عن احصره أما الأول فكقوله عرو ولا ﴿ ثلاثه  
 قروء ﴾<sup>٣</sup> فبأمد في القرء ، فوحدت وجوه اشتقاقه دالة على الجمع والانتقال ،  
 فحمله<sup>٤</sup> على الجنس لا على الطهر ، لأن الاجتماع بما يكون في أول لا في  
 لثاني ، يكون الأول عبا والثاني عرصا ، وكذا الانتقال لا يُصور في الطهر وهو  
 العرص ، لا يقال لا سلم أن وجوه اشتقاقه تدل على ما قلتم ، لأننا نقول بـ

(١) قاله السرخسي بناء على المعنى اللغوي للمؤول .

(٢) سورة الاعراف الآية ٥٣ وقيل في حد المؤلف هو اعتبار احتمال معصده دليل بصير به  
 أغلب على نظر من المعنى الذي من عبه الطاهر انظر أصول شرحي ١ / ١٢٧ وأصول  
 يرموي مع كشف الاسرار ١ / ٤١-٤٥ ، والعموس المحقق ٢ / ٥ و ٢٠٨ و ٢٧٨

(٣) سورة بقره الآية ٢٢٨ واعلم انه لا خلاف في أن القرء يستعمل في الحيض ، وأظهر لعنه  
 وشرعا قل عبه اتصاله والسلام لغاطمه بحث حديث « على الصلاة أيام أقرائك » والمراد  
 منه نام حيض وقال « إن من عبه أن يستعمل الطهر استقبلا فيطلقها في كل قرء  
 بطلقة يعني الطهر وقد القائل له قرء كقرء الحيض ، مریدا بدر من حيض وقال  
 الآخر ، صاع فيها من قروء سائكا مریدا بها الأطهار وإما الخلاف في أن استعماله فيهما  
 بطريق التحقيق أو في أحدهما بطريق التحقيق وفي الآخر بطريق المحر ، فإن بطرت في نفس  
 لاستعمال بحث أن يكون كل منهما بطريق التحقيق ، لأنها الأصل في مطلق الإستعمال وعليه  
 تكون مشتركا ، ولنه ذهب عامة العلماء ومشى عليه الشرح ، و بطرت إلى أصل  
 الاشتقاق كن في الحيض حقيقة ، مضرا في الطهر ، و حناره بعض الحقيقة ، وقد ذكر الشرح  
 وجهي اشتقاقه طريقا برجح أحدهما وأحقبه بالآراء من هذا البعظ المشترك

(٤) في ك : فحملناها

حروفه ،الأصول وهي انقاف وانراء ولهمزة تنزل عن ما قلب ألا يرى أنهم يقولون ما قرأت الناقة سلا / قط (٦) ، وسلاقط أي ما جمعت في رحمها وبدأ (٧) يعني ما حبلت و سلا الحلدة لتي يكون فيها الولد (٨) وألا يرى أن المقراءة وهي احوص جامعة للماء وألا ( يرى ) (٩) أن انقراں جامع للكلم والآي والسور ، وألا ( يرى ) (١٠) أن القرى بالقصر والكسر وهي الضيافة جامع للناس

لايقان القرء مهموز ، والمقراءة والقرى لا همز فيهما ، لانا نقول يجوز أن يكون الالف مليباً من الهمزة (٧) . ويعان قرأ انجم إذا تنقل (٨) ، والانتقال صفة تحتاج إلى موصوف تقوم هي به وهو الجوهر لا العرض عن ما عُرِف في الكلام وأما البشئ فهو أنظرنا في اثلاثة ( فوجدناه ) (٩) لفظة حصنة رالة عن عدد معلوم غير محتمة بلزيادة ولا للنقصان ، فحملناه عن الحيص لا اظهر ، لانا لو حملنا (ها) (١٠) عن اظهر يتقص عدد الثلاثة وهو لا يجوز ببيانه أن اظهر الذي وقع فيه الطلاق يحتسب عند الشافعي و لحيص الذي وقع فيه الطلاق ليس بحسوب بالاحماع فلو حملنا عن اظهر يكون المراد من اثلاثة قرءين وبعض الثالث ، وهو لا يجوز ، أعني عن تقدير الإيقاع في بعض اظهر

(١) بفتح سين .

(٢) قط بفتح Kaf وتشديد الطاء وصمها ، بمعنى الدهر مخصوص بالماضي أي في الماضي من ارمان ، أو فيما انقطع عن عمري .

(٣) في المسحطين وانداء ، والتصحيح من السياق .

(٤) قاله أكثر الناس .

(٥) في ط : ترى .

(٦) في ط : ترى .

(٧) قد ين جسي لتحتمل لانه ان تكون من الباء . ومن بواو ، ومن الهمزة على التحفيف اهـ

(٨) بظركل مذكوره الشرح في لسان العرب ١ / ١٢٣ و ٢٠ / ٣٨ و قاموس المحيط ١ / ٢٢ و ٢ / ٦٥٣ و ١ / ٦٦٢ ، وأصول السرخسي ١ / ١٢٦ . ١٩٨ وأصول البردوي مع كشف الأسرار ٢ / ٨٤ .

(٩) في ك ، فوجدناها

(١٠) ساقطة من ط .



لا يقاس ثلاثة أشهر موحوداً (٤) ، سواء وقع في أول الطهر أو في بعض  
أشهره<sup>(٥)</sup> ، لأن الشرط أن يكون كل طهر كاملاً وهو ما بين دمير ولو كان  
بعض الطهر محسوساً لحصر ثلاثة أطهار في ثلاثة أيام ، أو في ثلاث  
ساعات وهي غير مرادة بالإجماع (٣) .

وأمثال (٤) فكقوله تعالى ﴿أحلبنا ر لقامة من فصله﴾<sup>(٥)</sup> و (كقوبه)<sup>(٦)</sup>  
تعالى ﴿أحلب لكم ليلة الصيام الرفث﴾<sup>(٧)</sup> فالأول<sup>(٨)</sup> من لظهور مدليل في دار  
المقامة<sup>(٩)</sup> والثاني<sup>(١٠)</sup> من الحل بدليل الرفث<sup>(١١)</sup>

وأما لرابع<sup>(١٢)</sup> فكقوبه عليه السلام طلاق الأمة ثنتين وعدتها

#### (١) ساقط من كـ

(٢) بطريق إطلاق اسم الطهر وإرادته مسماه أو بطريق إطلاق اسم بكل عن بعض كما في قوله  
تعالى (بحج أشهر معلومات) حيث أراد أشهر وبعض الحديث ، مع أن أقل الجمع ثلاثة  
(٣) هذا جواب عن الاعتراض الذي أورده شارح طريق لأحمال ويمكن تفصيله بأن يقال المراد  
من الشهر هو طهر اشري ، المتخلل بين الدمى بالانفوق ، لا مسمى الطهر ، إذ لو كان كذلك  
لاقتضت بعده في طهر واحد أو أقل وقد اقتضت عدة المستحاضة ، وهذا خلاف ما اقتضاه عبمه ،  
ثم به وإن كان محور إطلاق الكل مراداً به البعض لأن ذلك في الأسماء السعامة كالأشهر ، أما  
أسماء الأعداد فاعلام لا محور فيها ذلك ، وبثلاثة اسم خاص بعد معلوم - كما قال الشرح  
فيما تقدم - وقد كانت أسماء الأعداد أعلاماً قليل ستة ضعف ثلاثة ، وثلاثة نصف ستة من  
غير بصرف للعلمية والثابيث ، وسفل لا يحري في لأعلام

(٤) أي الوجه الثالث من وجوه ترجيح بعض وجوه المشرك ، وهو الخطر في ساقه

(٥) سورة فاطر الآية ٣٥ .

(٦) في مد : قوله .

(٧) سورة انفقره الآية ١٨٧ . نظر تفسير القرطبي ٢ ، ٣١٤ و ٣ / ٢ ، وأصول البردوي مع

كشف الأسرار ١ / ٨٠ ، وأصول السرحسي ١ / ٣٠٥ ، وجمع الرمدي ١١ / ٩٣

(٨) أي « أحلبنا » في قوله تعالى ﴿أحلبنا ر لقامة من فصله﴾

(٩) أي « أحلب » في قوله تعالى ﴿أحلب لكم ليلة الصيام الرفث الى سنانكم﴾

(١٠) الرفث : الجماع . انظر القاموس المحيط ١ / ١٤٣

(١١) أي الرابع من وجوه ترجيح بعض معاني المشترك ، وهو الاستدلال من غيره

حيصان<sup>(١)</sup> ، حيث صرح في عدة الأمة بلغة الحيص ، والرق أثره في التصنيف على ما سوف نجى عنه في فصل الأمور المعترضة ، لا في التمديد ، غير أن الحيصة لا تجرى ، فكملت فصارت حيصين<sup>(٢)</sup> ، واليه أشار عمر - رضي الله عنه - بقوله لو استطعت ل جعلتها حيضة وبصفا<sup>(٣)</sup> ، وأبو منصور المتريدي (رحمه الله) استدل في هذه المسألة إسناداً حسناً ، فقال قوبه بعالي

- (١) روي هذا الحديث مرفوعاً من حديث عائشة وعندها بن عمر رضي الله عنهم ، فحدث عائشة روي من طريق أبي عاصم عن ابن جريج عن مطاهر بن أسلم عن النخاس عن عائشة ع<sup>ص</sup> قال أبو داود هو حديث مجهول أنه وقال الترمذي حدثت عن ، لا يعرفه مرفوعاً إلا من حديث مطاهر بن أسلم ولا يعرف له في العلم غير هذا الحديث ، وسعمل على هذا عبد الله العلم من صحابه عليه السلام وغيرهم أنه وأسد الدارقطني إلى أبي عاصم أنه قال بن بس بصحة حديث أنكر من حديث مطاهر هذا أنه ثم روي من طريق هشام بن سعد أن النخاس قال في الأمة مطلقاً اقتتان ، وعدتها حيصان ، فقبل له بذلك عن النبي ع<sup>ص</sup> في هذا قال لا ، كما روي من دات هذا الطريق - أيضاً عنه قال الناس بقولون حيصان ، وإن لا يعلم ذلك أو قال لا يجد ذلك في كتاب الله ولا في سنة الله ، وأعله السهقي بمقالة النخاس الأخيرة هذه ، التي أوردها من نفس الطريق ، وبما أسند إلى البخاري أنه قال - مطاهر بن أسلم عن النخاس عن عائشة صفة أبو عاصم أنه وقال في موضع آخر هذا حديث تفرد به مطاهر بن أسلم ، وهو رجل مجهول يعرف بهذا الحديث أنه ، وأقول بكي مطاهر معروف روي عنه ابن جريج والثوري وأبو عاصم السبي ، وذكره ابن حبان في الثقات من أتبع التابعين وقال حديثكم مطاهر بن أسلم سبيع من أهل البصرة ثم ذكره أحد من متقدمي مشايخنا بجرح ، فإذا الحديث صحيح ، ولم يخرج أنه - وأعله الذهبي ، وأخرج له ابن عدي في الكامل حديثاً آخر ، أما هشام بن سعد فقد صغفه النخاسي وغيره ، وقال يحيى بن بس بشيء بطر بسن أبي داود ٢ / ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، وجامع الترمذي ٥ / ١٥٢ - ١٥٣ ، وسن ابن ماجة ١ / ٦٧٢ ، وسن الدارقطني ٢ / ١٤١ ، والمستدرک مع التلخيص ٢ / ٢٠٥ ، وسن البيهقي مع الجوهر البقي ٧ / ٣٧٠ - ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ومصب الرامة ٣ / ٢٢٦ ، وحديث ابن عمر أخرجه ابن ماجة في سننه ١ / ٦٧١ - ٦٧٢ ، والدارقطني في سننه ٢ / ٤١١ ، والبيهقي في سننه ٧ / ٣٦٩ ، وأبو حنيفة كما في جامع مسائمه ٢ / ١٢٩ ، وأعله الدارقطني بتفرد عمر بن شبيب به مرفوعاً رغم ضعفه وإن في إسناده عطفة المروي وهو ضعيف ، ثم صححه موقوفاً عن ابن عمر من طريق آخر ، وأسد البيهقي إلى ابن عمر قوله عمر من شبيب لم يكن بشيء ، وقد رأيته ، أنه وانظر مصب الرامة ٣ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، وبيل الأوطار ٦ / ٢٦٩
- (٢) فهذا الحديث من آخر ، غير النص الذي ورد به لقط المشرك ، وقد أسدل به عن جريج معنى الحيص ، وكوبه أولى بالارادة من لفظ «قروء» في الآية.
- (٣) رواه الشافعي ، والبيهقي من طريقه وغيره ، ورواه عبد الرزاق في مصنفه ، وابن أبي شيبة في مصنفه أيضاً ، انظر مسند الشافعي ص ١٠٠ ، وسن البيهقي ٧ / ٤٢٥ - ٤٢٦ ، ومصب الرامة ٣ / ٢٥٥ .
- (٤) في ط «قدس الله روحه» وقديس بمعنى طهر بفتح الطاء وتشديد الهاء مفتوحة انظر القاموس المحيط ١ / ٤١١

﴿واللآتي ينس من الحيض﴾<sup>١٦</sup> يدل على أن المراد هو الحيض من ثلاثة قروء لأنه تعرض عند كسر الحلق الناس<sup>(١٧)</sup> عن الحيض دور الطهر ، فعلم أن المراد في الأصل هو الحيض ، كالماء في الوضوء ، لما لم يذكر في قوله تعالى ﴿فما عسىوا وحوكم﴾<sup>(١٨)</sup> وذكر في حلقه وهو التيمم بقوله تعالى ﴿فما عسىوا وحوكم﴾<sup>(١٩)</sup> (علم) أن آلة العسل في الأصل هو الماء ، فكذا (ههه) ،<sup>(٢٠)</sup> ذكر لئاس عن الحيض دور الطهر عمن أن المراد في الأصل من الأقراء الحيض<sup>(٢١)</sup> .

لا يقارن لا نسب أن المؤول من أقسام النظم بكونه مفعول فعل التأويل ، لأن بقول سلباً أنه مفعول فعل التأويل لكن لا نسلم أنه باني كونه من أقسام النظم على أن يقول لمشارك لما كان يدل على كل فرد من الأفراد بطريق استدلال على الاحتمال فمأولاه ، وصرناه إلى بعض احتمالاته بدليل راجح صار اللفظ كأنه ورد مؤولاً استداء لأن لفعل بالليل الراجح وأحب كالعامل بالعام المخصوص منه (٨)

(١) سورة اطلاق الآية ٤ وانظر صحيح البخاري ٥٦/٧ وسنن النسائي ٢ / ١٠٩

(٢) الأولى أن يكون للناس ، لأن الفعل «تعرض» لا يتعدى بنفسه .

(٣) سورة المائدة الآية ٦

(٤) سورة المائدة الآية ٦ .

(٥) في ك اعلم وهو سهو من الناسج

(٦) في ك هنا

(٧) انظر كتاب المناسج والمنسوخ لآبي جعفر النحاس ص ٦٢ ، ونفسه القرطبي ٣ / ١١٦

وبأوليات أهل السنة لآبي منصور المازدي ، فوجه ١٤١ من نصف الأول

(٨) لما كان بعض الأصوليين - كصدر الشريعة - قد ذهبوا إلى إسقاط المؤول عن درجة الاعتبار لأن النظر في هذا ينقسم إلى دلالة اللفظ بعينه على المعنى أو بوضع من غير نظر إلى أمر آخر ، وعليه فلا يستقيم جعل المؤول من هذا القسم ، بل دلالة الصيغة بواسطة انضمام استوئيل إليها ، وليس بمجرد هذا ، فقد دفع ذلك الشارح إلى موقع اعتراضهم على جعل المؤول من هذا القسم ، ومن ثم أورد الاعتراض ودفعه بجوابين الأول عدم تسبب بكونه مفعول فعل التأويل باني كونه من أقسام النظم وهذا معنى قول بعضهم في هذا الصدد ملاحظته أمر آخر في المشترك لا لأجل دلالة اللفظ على المعنى بل للمعنى المراد ، فاستقيم جعل المؤول من هذا القسم وبعبارة أوضح انعقد من فساد الوضع هو المشترك الذي يرجح بعض وجوهه بالعام في نفس الصيغة مع ملاحظة الوضع الأصلي والثاني أن المشترك لما كان من أبع مذكره لشارح ، ومعناه بحضار أن الحكم بعد تداول مصارف إلى الصيغة لما تقدم في =

قوله على احتمال الغلط<sup>(١)</sup> يعنى لا على القطع . لأن الرأي لا احتداء له في نيل المراد قطعاً ويقبلاً . وفيه إشارة إلى حوار الخطأ على المحدث ، وهو مذهب أهل السنة خلافاً للمعتزلة<sup>(٢)</sup> .

قوله والقسم الثاني<sup>(٣)</sup> في وحوه<sup>(٤)</sup> النيان<sup>(٥)</sup> وجه الشيء طريقه ، ومجه

« لحواب الأول من أن التأويل لترجيح أحد احتمالات لا لأجل دلالة اللفظ ، فإنها بالتأويل كما كان قيل التأويل .

(١) قسم الاحسيكني وحكمه - أي المؤول - العمل به على احتمال الغلط . انظر الحسامي ص ٧٠٦ .

(٢) المعبرة طائفة ظهرت في القرن الثاني الهجري على أثر اصمجلال طائفتي القدرية والجبرية . فكانت وليدة مبادئ الطائفتين . ويقال أن سبب تسميتهما بذلك أن اسميهما وأصل من عطاه ، وعمر بن عبد اعترلا حلقة الحسن البصري ، واستقلا بأنفسهما بعد قولهما بأن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ، بل مبرلة بين المبرتين . وقيل لا عثرالهم جماعة المسلمين في أن انهم وعقائدهم انسي منها . ففي صفات الله تعالى . والقول بحلق القرآن . وبكر رؤيه لمومنين ربه يوم القيامة . وبغوا الشمس به تعالى من كل وجه . وأوجبوا بوس الآيات المشابهة فيها . وقادوا بأن كل محبب مصيب . وهم فرق كثيرة

هذا . وليس كل محتشد مصيباً في العقليات - خلافاً لاسي الحسن العميري والجاحظ - جماعاً لأن الحق فيها واحد . فمن أصابه أصاب . ومن أخطأ أخطأ . أما في المسائل الفقهية فقد اختلف في أن المصيب فيها واحد . أو الكل . وهذا الخلاف مني على مسألة أخرى وهي هل الله تعالى في كل حادثة حكم معين أم لا ؟ فمن أحاب مالقى قال بإصانة كل محتشد . وهم لأشعري . والخاصي وجمهور المتكلمين من الأشاعرة والعمرة ، وأجاب بالاحباب غيرهم . وهم المعتزلة . من كل محتشد يحظى . وبصيب . ثم أن الإحياء لغة عبارة عن استفراغ الوسع في تحصيل الشيء . ولا يستعمل إلا فيما فيه كلفة ومشقة . وفي الإصطلاح له تعريفات كثيرة لم يسلم أكثرها من ورود اعتراضات عليه . واحسبها أنه استفراغ الجهد في ترك الأحكام الشرعية . انظر حاشية الفري على التلويح ١ / ١٦٦ . ١٧٠ . ونهاية السؤل ٣ / ٢٨٤ . ٣١٤ . وأصول المردوى مع كشف الأسرار ٤ / ١٨ . والفتح المبني ١ / ٩٢ . والمثل والنحل لشهرستاني ١ / ٥٤ و ٢ / ٤٠ والفصل في المثل والنحل ٤ / ١٩٢ . ونسب العرب سماعي الورقة ٥٣٦ .

(٣) أي من القسم النظم والمعنى

(٤) قال شيخنا في شرحه اما ذكر المصنف - رحمه الله - الوحوه بلفظ الجمع لأن هذا القسم بحسب بيان المتكلم متعدد . فإنه محور أن ينس المراد ببيان سبق الكلام لأجله . أو ينسب مع سبقه الكلام . أو يبيان تنقي معه الاحتمالات أجمع . ويظهر هذا القسم مع وحوه ما أن . قد قائل رأيت فلاناً حين جاءني القوم . فذكر محي القوم بها طاهر . لأن سوق الكلام ببيان رؤيه فلان . لا ببيان محي القوم . فإذا قلت جاءني القوم أنفسهم كلهم أجمعون . صر مفسر . لأنه يذكر بنفس . بدفع احتمال للجار من محي الجبر والكذاب . ويذكر الكل انقطع احتمال انتحاص . ويذكر أجمعون انقطع احتمال المهرق فصار مفسراً . انظر نوافي ص ٢٧

(٥) أي باللفظ .

سمى توجه وجهاً لكونه طريقاً إلى معرفة صاحبه والبيان هو الكشف والإصهار<sup>(١)</sup> ، لما سأتكلم بيانه في باب النيان بعون النيان

قين وجهه الحصر<sup>(٢)</sup> أن عرص التكلم في كلامه لا يحلو ، إما أن يكون منحصر<sup>(٣)</sup> فيما تناوله اللفظ بظاهره ، وإما أن يكون معنى رائد عليه<sup>(٤)</sup> فالأول هو الظاهر ، والثاني لا يحلو إما أن يكون قابلاً للتخصيص والتأويل ، أولاً يكون ، فإن كان قابلاً فهو النص وإن لم يكن قابلاً فلا يحلو ، إما أن يكون قابلاً للنسخ أو لا يكون ، فإن كان قابلاً فهو المفسر ، وإن لم يكن قابلاً فهو المحكم<sup>(٥)</sup> .

قوله وهو<sup>(٦)</sup> ما ظهر المراد منه بنفس الصيغة أي من غير سوق الكلام

(١) انظر لسان العرب ١٧ / ٤٥٣ و ١٣ / ٣٤٠ و ٤١٠ / ١٤٠ والقاموس المحيط ٢ / ٥٠٩ و ٥٨٤ وكشف الأسرار ١ / ٢٦ .

(٢) أي في الأقسام الأربعة التي اشعب إليها هذا القسم وهي الظاهر والنص والمفسر والمحكم

(٣) اسم فاعل بمعنى أنه لا يبعد ما تناوله اللفظ بظاهره

(٤) ما يكون لازماً له مثلاً كالفرقة بين النسخ والرمز في الحل ، فإنها مدلول الرمز في مجموع ، وإن كان الله يمنع وحرم الرمز في كل منهما ظاهر في معناه

(٥) عامة كتب المتقدمين من الحنفية على أن المفسر في الظاهر ظهور المراد منه ، سواء كان مسوق به أم لا ، وفي النص كونه مسوقاً للمراد ، يحمل التأويل والتخصيص أولاً ، وفي المحكم عدم احتمال شيء من ذلك ، ويثبتوا للظاهر بقوله تعالى ﴿ ترايبه والرايبه فاحلوا كل واحد منهما مائة حسنة ﴾ ويقولون تعالى ﴿ ب أنها الناس انقوا ربكم ﴾ ويقولون تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا ﴾ مع كون هذه الآيات الكريمات مسوقة لأحكام بمعنى مقصود بها ، فلو كان عدم السوق مفسراً في بظاهر ومشروطاً به لما صح تحملهم بهذه الآيات ، فتكون هذه الأقسام عندهم متميزة بحسب المفهوم واعتبار الحنية مناداة بحسب الوجود لكن المشهور بين المتأخرين منهم

به بشرط في أن ظاهر عدم كونه مسوقاً للمعنى لدى يكون ظاهره منه ، وفي النص السوق مع احتمال التخصيص والتأويل ، وفي المفسر احتمال النسخ ، وفي المحكم وأفق المتقدمين ، ومن ثم كسب هذه الأقسام لأربعة عندهم مبنية ، لأن في كل قيد يضاد ما في الآخر ، وعنده فلا تجتمع في لفظ من جهة واحدة ، بخلاف طريقة المتقدمين هذا ، ومما تقدم يبين أن وجه الحصر لدى ذكره الشارح مبني على طريقة المتأخرين ، وكأنه لم يرضه ، وقد ذكره بصيغة بمرص ، واعتقه بتعريف صاحب المراسن للظاهر ، وهو من المتقدمين ، بطر التقدير والبحير ١ / ١٤٦ والنوذج مع شرح الموضح عل التبيين ١ / ٤٠٨ ، وكشف الأسرار ١ / ٤٦

(٦) أي الظاهر

به، وهذا احتراز عن التمسك وعمره ترك ذكره لوضوحه، أو اعتماداً على ما ذكر في النص وغيره فمهم، وقوله بنفس الصيغة احتراز عن الخفي والمشكل، فإن ظهور المراتك (منهما) <sup>(١)</sup> لا بنفس الصيغة، بل بالطلب، أو بالطب والتأمل، وهو مشتق من لظهور ولاكتشاف، قال صاحب الميزان <sup>(٢)</sup> هو اللفظ الذي اكتشف (عنه) <sup>(٣)</sup> معناه اللغوي، واتضح للسامع من أهل اللسان مجرد السماع من غير قريضة، ومن غير تأمل <sup>(٤)</sup> وذلك نحو قوله تعالى ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ <sup>(٥)</sup> فهو (ظاهر) <sup>(٦)</sup> في الاحلال والتحريم، فإنه يفهمه السامع العري من غير تأمل، ولا يقال أن ما قال المصنف <sup>(٧)</sup> تعريف الشيء بنفسه <sup>(٨)</sup> وهو لا يجوز <sup>(٩)</sup> لأن المصنف [رحمه الله] <sup>(١٠)</sup> عرف المصطلح باللغوي، وبينهما معاصرة <sup>(١١)</sup>

(١) في ط: فيهما، وفي ك: هما، والتصحيح من السياق.

(٢) الميزان يراد به كتاب «ميزان الأصول في نتائج العقول» في أصول الفقه، وصاحبه هو محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر، علاء الدين السمرقندي الحنفي فقيه أصوئي، وهو استاد صاحب البدائع، تفقه على أبي المعين منصور المكنى، وعن صدر الإسلام أبي اليسر البردوي، وكان شجاعاً كبيراً فاضلاً حليلاً الفهم، من آثاره ميزان الأصول في نتائج العقول السابق ذكره، واللب، وكلاهما في أصول الفقه، وتحفة الفقهاء، وجمع كتب «انقويلات المدرسية في أصول أهل السنة وأصول التوحيد لأن منصور الماتريدي انظر الحواش المصنفة ص ١٦٨، والفوائد السنية ص ٥٨، وطبقات الفقهاء لطاش كبرى ص ٨٤ ٩٣، وكشف الظنون ١ / ٣٧١ و ٢ / ١٥٤٢ و ١٩١٧، وأنهرس التمهيد ص ٢٠

(٣) رباة في ط (٤) انظر كشف الأسرار ١ / ٤٧

(٥) سورة بقره الآية ٢٧٥

(٦) في ك: الظاهر

(٧) معنى الشارح المصنف حسام الدين الأخصي صاحب المفتاح، محل هذا الشرح وقد تقدم ترجمته

(٨) لأحد في تعريف لفظ «ظهر»

(٩) كما يؤدي إليه من الدور.

(١٠) هذه الزيادة من ط.

(١١) أي أن المراد من الظاهر المعروف هو المصطلح، أي الشيء الذي يسمى ظاهراً في اصطلاح الأصوليين، ومن «مهر» «لوارده» في التعريف الظهور اللغوي، ومن ثم لا يكون فيه تعريف، شيء بنفسه، لأن الأول وهو المصطلح بمنزلة العلم، فلا يراعى فيه المعنى، هذا، ويجوز أن يكون الشارح قد ذكر تعريف صاحب الميزان للإعلام بأن له تعريفات أخرى لا يريد عندها إلا عرص اصلاً، ومنها تعريف صاحب الميزان الذي ذكره انظر كشف الأسرار ١ / ٤٦.

قوله **والخص وهو في البعة أرفع العدو**، وشدة السير، بفعل بصصت الدابة إذا استخرجت منها سيرا فوق سرف المعتد نصرت تكلف، ومنه سمي مجلس العروس مدصة - بفتح الميم - لإردياد ظهورها على سائر المجالس نصرت تكلف<sup>١</sup>

قوله **بمعنى في المتكلم**<sup>٢</sup> وهو كون النظم مسوقاً له، وهو ما إن أراديد، أي أراد بمعنى في المتكلم وكان يسعى أن يقول مع كونه قسلاً لتأويل والخصيص والنسخ، كي يجرح المفسر والمحكم لكن ترك ذكره اعتماداً على ما ذكر في المفسر والمحكم، أو لوضوحه عندهم<sup>٣</sup>.

قوله **ظاهر في الإطلاق**<sup>٤</sup> أي في رفع قيد الحرمة<sup>٥</sup>، لأن الإطلاق والإحلال سواء في الشرع وإنما قال بظاهر في الإطلاق لأن العام بالعربية يفهم من هذه الآية جن البكاح بمجرد السماع بدون تأمل فيها إذ أدنى درجعات الأمر أن يثبت الإباحة<sup>٦</sup> لكن سوء الآية ليس لبيان الإحلال لأن ذلك عُرف بأية أخرى، قلن تعالى ﴿وأنكحوا لا يأمي مبكم والصالحين من عبادكم﴾<sup>٧</sup> أو (بعض)<sup>٨</sup> الرسول، وفعل سائر الأنساء عليهم السلام، الأثر، الحاجة كانت ماسة إلى سائر

(١) انظر المغرب في ترتيب المعرب ٢/ ٢١٣ و ٦٠ وكتاب الأفعال لابن بقوصية ص ٢٧٠ ولسان العرب ٨ / ٣٦٦.

(٢) انص في الاصطلاح ما إرداد وصوحا على بظاهر بمعنى في المتكلم لا في نفس الصيغة.

(٣) أو لكونه مشى على طريقة المتقدمين كما سبق.

(٤) يقصد قوله تعالى ﴿فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع﴾ كما سألني قريب، وهي الآية ٣ من سورة النساء.

(٥) قال في التحقيق واكتشف قيل في إحصائه لفظ الإطلاق إشارته إلى الأصل في سدح يحظر، لأن البكاح ربي وكونها حرة بما في ضرورتها معلومة، ولأنها مكرمة بتكريم لإبهي كما قال تعالى ﴿ولقد كرما على آدمي وضرورتها موطوءة مسفرة شدة لا تلائم التكريم إلا أنه أبيع للضرورة، وفي هذا التعليل نظر لا يخفى

(٦) انظر أصول برديوي ١ / ٤٦، وأصول السرخسي ١ / ١٦٤، وكشف الأسرار ١ / ٤٨، والتحقيق ص ١٦، والحسامي ص ٧.

(٧) سورة النور الآية ٣٢ وانظر في تفسيرها تفسير القرطبي ١٢ / ٢٣٩.

(٨) في ك فعل

أبعد مرتين وببيت يسر عن هذه سياق الآية وهو قوله تعالى ﴿فإن جفتم ألا  
تعملوا مع حدة﴾<sup>(١)</sup> فافهم، وكذا قوله تعالى ﴿وأحر الله لبيع وحرم  
الربا﴾<sup>(٢)</sup> ظاهر في الإحلال والتحريم نص في بيز التفرقة بين البيع والربا لأن  
الكفر كانوا يدعون حل الربا، حتى كانوا يحضونه أصلاً وقانوناً<sup>(٣)</sup> يشبهون به  
البيع ويقوون إيف بيع مثل الربا، فرد الله تعالى بك عليهم وقار ﴿وأحر  
الله لبيع وحرم الربا﴾<sup>(٤)</sup> أي بينهما فصل وهرق

فإن قلت ما فائدة تكرار المفهوم من قوله تعالى ﴿مثنى وثلاث ورباع﴾<sup>(٥)</sup>  
ولا يجوز لحر إلا الثنتين، أو الثلاث أو الأربع، والثاني<sup>(٦)</sup> ما فائدة ذكر الواو،  
وهي تقتضي أن يكون له ولاية اجمع بين هؤلاء المذكورات، ولم لم يذكر بأو<sup>(٧)</sup>

قلت أم الجواب عن الأول فنقول هذا الخطاب (لجميع)<sup>(٨)</sup>، أعني قوله تعالى  
﴿فما كحوا﴾<sup>(٩)</sup> وتقدير الكلام فكحوا ما طاب لكم من النساء ثنتين  
وثلاثاً ثلاثاً، وأربعاً أربعاً، وللفهوم من هذا التركيب أن يكون لكل واحد ولاية  
اجمع بين ثنتين، أو ثلاث، أو أربع كما يقال اقتسموا هذه أسراهم درهمين

(١) سورة النساء الآية ٣، وانظر في تفسيرها كتاب العاصم وأبوسخ للنحاس ص ٩٢، واكشف  
والدين في تفسير القرآن ج ١ النورقة ٧٦ وتفسير القرطبي ٥ / ٩٢، والفخر الرازي ٣ / ٢٠٠،  
وابن كثير ١ / ٤٤٩

(٢) سورة البقرة الآية ٢٧٥.

(٣) القاموس مقياس كل شيء انظر بقاموس المحيط ٢ / ٥٥٦

(٤) سورة البقرة الآية ٢٧٥، وانظر في تفسيرها، القرطبي ٣ / ٣٤٧، ولصيري ٣ / ٦٩،  
والبيضاوري ٣ / ٨٣.

(٥) سورة النساء الآية ٣.

(٦) انشائي صفة لموصوف محذوف تقديره و سؤال النسي، وهو معطوف على نظيره لمفهوم من  
قوله: فإن قلت. الخ.

(٧) في ك: للجمع، وهو لا يناسب ما سيذكره الشارح

(٨) سورة النساء الآية ٣.



درهمين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، والمفهوم منه أن يأخذ كل واحد درهمين أو ثلاثة أو أربعة ولو أقر<sup>(١)</sup> وقيل درهمين (و) <sup>(٢)</sup> ثلاثة (و) <sup>(٣)</sup> أربعة لم يفهم هذا المعنى، وأما لجواب عن الثاني فيقول لو ذكر أو كان المفهوم أن يقتصر كل واحد من التاكثير عن أحد هذه الأعداد، والمرب أن يكون به أن يكبح اثنين إن شاء وثلاثاً إن شاء، وأربعاً إن شاء سواء التجاور عنها كما في المثال المذكور وهذا المراد لا يفهم إلا بالواو وهذه العبارة أنين وأحسن من عبارة الزمخشري في كتابه<sup>(٤)</sup>

قوله والمفسر إلى آخره وهو في اللغة اسم للظاهر المكشوف المراد من (نفس) <sup>(٥)</sup> وهو كشف المعطى، مقلوب لسفر<sup>(٦)</sup> ومنه (التفسير) <sup>(٧)</sup> لأنها

(١) بضم أوله وكسر ثالثة مبتدأ للمفعول .

(٢) كذا هم في صنف أو وهو غير مناسب لتقدم، فربما تبهمة سهو من الناسج  
(٣) سبق التعريف بالنسبة وكشفه، وقد قرئ منه مثني وثلاث ورباع معسوبة عن أعداد مكررة، وإذا سمعت أنصرف لم فيها من العدلي عديها عن صغرها، وعدلها عن تكررها، وهي تكررات يعبر عن سلام التعريف، تقول فلان سكب الخشي والثلاث ورباع ومحلين انصب على لخال مصاب، بقدره فاستحووا الطيبات لكم معدودات هذا العدد ثلثين وثلاثاً ثلاثاً، وأربعاً أربعاً، فإن قلت بدي أطلق بساكن في الجمع بجمع بين اثنين، أو ثلاث وأربع، فما معنى التكرير في مثني وثلاث ورباع؟ قلت الحساب بجمع، فوجد التكرير فيصير كل ما كان سريداً الجمع ما أراد من العدد الذي صق به، كما تقول للجماعة قسموا هذا المال وهو ألف درهم درهمين درهمين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، ولو أفردت لم يكن له معنى، فإن قلت قسم خساء العطف سواء دون أو؟ قلت كما جاء بالواو في المثال الذي جرد به، وبو دهن تقول اقتسموا هذا من درهمين درهمين، أو ثلاثة ثلاثة، أو أربعة أربعة أعلمت أنه لا يسوغ بهم أن يقسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمة وليس بهم أن يجمعوا بينها، فيجمعوا بعض القسم على ثلثة، وبعضه على ثلثين، وبعضه على تربع وذهب معنى محور الجمع بين أنواع القسمة الذي دلت عليه الواو، وبحريه أن سواء دلت على إطلاق أحد التاكثير من أرادوا تكاثرها من النساء على طريق الجمع، شافوا محتلفين في تلك الأعداد، وإن شافوا متفقين فيها محظوناً عليهم ما ورد ذلك به بحروقه - الكشف ١ / ١٥٨ .

(٥) في التفسير وهو لا يناسب ما بعده، لأن كشف معنى المصدر

(٦) يفتح فسكون وقيل ليس بمقلوب منه، بل بينهما فرق، فإن سفر كشف بظاهر ونفس كشف الباطن .

(٧) في ب تفسيره وهو محذف في كتب لغة، ولغيره نظر، يطلب إلى الماء، قال جوهري أطلقه أي النفس - موداً وقيل هي النول الذي يستدل به عن المرض ويظهر فيها لأطباء يستدلون بلونه عن غة العين

تكشف عما في الباطن ومنه المسعرة وهي المكسرة <sup>(١)</sup> لأنها تكشف وجه الأرض  
 يقال سمرت المرأة إذا ألفت النقاب عن وجهها ، وأسفر الصبح إذا أضاء أضواءه  
 تامة بحيث لا يبقى من ظلم <sup>(٢)</sup> الليل شيء <sup>(٣)</sup> ، والقلب في كلامهم حائر كما في  
 جذب وجذب ، وطسم وطمس <sup>(٤)</sup> .

قوله على وجه لا يبقى فيه احتمال التأويل والتخصيص فيه إشارة إلى أن  
 البص يحتملها ، لكن هذا الاحتمال ليس بقادح <sup>(٥)</sup> في كونه مفيداً للعلم قطعاً <sup>(٦)</sup> ،  
 لأن مجرد الاحتمال لا يعتبر ما لم ينشأ عن دليل .

قوله ﴿مسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾ <sup>(٧)</sup> لفظ الكل لقطع احتمال  
 الحصول في لفظ الملائكة بأن يطلق الجمع على البعض كما في قوله  
 تعالى ﴿مساته الملائكة﴾ <sup>(٨)</sup> أي جبريل [عليه السلام] <sup>(٩)</sup> ولفظ أجمعون لقطع  
 احتمال التفرق في كلهم ، إذ كان من الحائر أن يسجدوا على وجه انتفرق ، والحاصل  
 سجد جميعهم في حالة .

قوله إلا أنه يحمل التسخيع يعني أن المفسر قابل للتسخيع في الجملة ، لا قوله  
 ﴿مسجد الملائكة﴾ <sup>(١٠)</sup> لأن التسخيع لا يجري في الخبر عن الماضي ، لاستلزامه الكذب

(١) بكسر الميم وسكون الكاف وفتح النون والسين .

(٢) بصم أوله وفتح دمه جمع ، مفرد طامة القاموس المحيط ٢ / ٤٦٠

(٣) ينظر المغرب في ترمذ المغرب ١ / ٢٥٣ ، والإشفاق لاس بريد ٢ / ١٠٤ ، وكتاب الأفعال لاس  
 نفوطية ص ٧٤ ، ولسان العرب ٦ / ٣٢٢ ، ٣٦١ .

(٤) لجند جند ، وهب الجوهرى ومن وافقه إلى أنه مقلوب الجذب ، وحالفهم الآخرون فقالوا  
 ليس مقلوبه ، بل لغة صحيحة ، وطسم مفتاح ، بمعنى انطمس ، وطمس انطمس  
 وندرس وهب ، أما طسم مفتاح ثم كسر فمعى انطمس انطر القاموس المحيط ١ / ٣٠١ ،  
 ٥٣١ و ٢ / ٤٦٠ ، ثم اعلم أن طمس مقدمة في ط على طسم

(٥) قادح بمعنى طاهر

(٦) هذا ليس بمقتضى عليه ، وسأبى الآراء في ذلك عند تعرضه لحكم هذه الأقسام

(٧) سورة الحجر الآية ٣٠ وسورة من الآية ٧٣ .

(٨) سورة آل عمران الآية ٣٩ وانظر تفسير القرطبي ٤ / ٧٤

(٩) هذه الرواية من ط .

(١٠) سورة الحجر الآية ٣٠ ، وسورة من الآية ٧٣ .

والغلط . تعالى اشرع عن ذلك علواً كبيراً ، على ما يحيى بيانه مفصلاً في باب النسخ  
 ان شاء الله (تعالى) <sup>(١)</sup> وعرض المصنف [رحمه الله] <sup>(٢)</sup> ليس إلا محرر التمثيل  
 ثم هذه الآية <sup>(٣)</sup> يصلح بطريقاً لهذه الأربعة ، أعني (بظاهر) <sup>(٤)</sup> وأحواته ، ومن  
 حيث ان اصراف باللسان يفهم سحودهم بهذه الصفة في قول لوهلة <sup>(٥)</sup> بطير  
 الأول <sup>(٦)</sup> . ومن حيث ان العرص بس انقيادهم وإباء بالنس بصير الشيء <sup>(٧)</sup>  
 ومن حيث أنها لا تقبل الحصوص والأوبل بطير الثالث <sup>(٨)</sup> ومن حيث أنها لا تقبل  
 النسخ لما قلنا نظير الرابع <sup>(٩)</sup>

قوله محكما <sup>(١٠)</sup> هو في عرف أهل الأصول ما أحكم المراد به فطعي <sup>(١١)</sup> .  
 أي أتقن <sup>(١٢)</sup> من ان يرر عليه التخصيص والتأويل والنسخ والتبديل <sup>(١٣)</sup> وهو <sup>(١٤)</sup>  
 نوعان ما لا يحتمل (التبديل) <sup>(١٥)</sup> والانساح اصلاً <sup>(١٦)</sup> . كالدلائل (العقلية) <sup>(١٧)</sup>

(١) رباذه من ك

(٢) رباذه من ط

(٣) أي قوبه تعالى ( فسجد الملائكة كلهم أجمعون )

(٤) في ك : الظاهر .

(٥) الوهلة : أول الشيء .

(٦) أي الظاهر .

(٧) وهو النص

(٨) وهو المفسر .

(٩) وهو محكم . وانظر كل ما ذكره شارح في هذه الآية في التلويح مع شرح التلويح على

تتبع ١ ١١١ وبتقرير واستحسان ١٤٩ ، وبتقرير مقوس المحيط ٢٠٧ / ١

و ٣٩٤ / ٢

(١٠) المحكم في لغة المامون يقال بناء محكم أي مأمون ، لا يفتأص . وأحكم الصيغة أي صلب

بقصه ، وببديلها . وهل هو مأخوذ من قوبهم . أكتب فلا يعز كذا أي معنه . ومنه حكمة

الفرس لأنها تمتعه من العثار والفساد .

(١١) ولا يقال هذا تعريف لشيء بنفسه وهذا دور لانه عرف المحكم المصطلح عليه في هذا الفن

بالنفوي . وهما متغايران كما تقدم في تعريف المظاهر .

(١٢) اتقن مسببة للمفعول بمعنى أحكم أي امتنع أو آمن

(١٣) النسخ والتبديل مترادفان .

(١٤) أي المحكم

(١٥) في ط التبديل

(١٦) لمعنى في . به

(١٧) في ك العقلية

الدانة على حدث افعالهم وهم الصامع وتوحيده ، وكالنصوص الواردة في ذات الله تعالى وصفاته ، كآية الكرسي ، وسورة الاحلاص ، وقوله ﴿إِنَّ اللَّهَ يَكُلُ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(١)</sup> ، وإثباتي الدلائل السمعية القطعية بعد وفاته عليه السلام ، فإنها لا تُسح ، لأنه لا يسح إلا بأوحي ، ولا وحي بعده ، فمن هذا عرفت أن التقسيم بحسب زمن النبي ﷺ ، لأن النصوص كلها بعد وفاته صارت محكمة لا تحتل السح<sup>(٢)</sup> وقوله [تعالى] <sup>(٣)</sup> ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾<sup>(٤)</sup> الآية يصح بطريق الهدى الحمدة ، فمن حيث أن السامع العربي يفهمه في أول انبعاثه بطريق الظاهر ، ومن حيث أن سوق الكلام لأجل التكلف بدلالة الأمر بطريق البص ، ومن حيث أن هذه العبادة أيا مقرر بها للرب لا لغيره بطريق المفسر ، لأنه يقطع احتمال التأويل<sup>(٥)</sup> بذكر الرب ، ومن حيث أنها لا تقبل السح بحسب المحكم ، وبما لم يقبل السح لانقطاع الوحي أو لأن العبادة شكر النعم والشكر لا يقبل السح ، لقيام دليله وهو العقل<sup>(٦)</sup> على ما يأتيك في باب السح أن شاء الله تعالى

قوله عند التعارض<sup>(٧)</sup> بطريق التعارض بين الظاهر والبص قومه

(١) سورة البقرة الآية ١١٥ ، وبطريق القرطبي ٢٧٧ / ٨ ، وسورة الأنفال الآية ٧٥ ، وبطريق القرطبي - في تفسيره - ٥٨ / ٨ ، ومراد اصنف أن هذه الأوصاف ثلث تصنفها هذه النصوص دائمة لا تحتل السقوط بحال .

(٢) انظر كشف الأسرار ١ / ٥١ ، وصور السرخسي ١ / ١٦٥ ، والتلويح ١ / ٤١١ والقاموس المحيط ٢ / ٥١٠

(٣) زيادة من ط

(٤) سورة النقرة الآية ٢١

(٥) أي فكر لمراد بها غيرها من معاني العبادة كالمملك والإتحاد

(٦) كشف الأسرار ١ / ٥١ ،

(٧) قال في المحتجب وإسما يظهر التفاوت في موجب هذه الأسماء عند التعارض ، أما الكلي فهو موجب ثبوت ما ينظمه بيقيناً ، أم ، أقول حتى يرجح البص عن الظاهر والمفسر عليهما ، والمحكم على كل ، لأن البص لما كان أوضح بياناً كان عمله له أولى ، ولأن فيه جمعا =

تعالى ﴿فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾<sup>(١)</sup> فإنه بظاهره يقتضي حلال حامسة<sup>(٢)</sup> وما<sup>(٣)</sup> هو العرص من سوق الكلام وهو بيان العدد الذي صار لأحله الكلام بصاً يقتضي حرمتها<sup>(٤)</sup> . فتعارضاً ، فترجح النص لقوته على الظاهر<sup>(٥)</sup> ، وبصره في انقائه ما إذا مال لامراته ظلي نفسك فقالت أنت نفسي ، تقع تطبيقه رحمة ، لأن قولها ظاهر في الإباحة ، نص في الطلاق ، لأن كلامها سبق لأجل جواب الزوج<sup>(٦)</sup>

وبصره لتعارض بين النص والمفسر قوله عليه السلام استحاصة تنوياً لكل صلاه<sup>(٧)</sup> . وهو ظاهر من حيث أن انس مع العربي يفهم بلا تأمل نص من حيث

المن دليل لا مكان حسن الظاهر عن معنى يوافق النص من غير عكس ، ولأن إيمان لم يعتبر الاحتمال لدى في الظاهر لعدم دليل معصده فلما تأيد ذلك الاحتمال بمعارضه النص وجب حمله عليه ، وكذا في النص مع المفسر . والمفسر مع الحكم قال في التحقيق وفي حسميه تقابل هذه الأقسام بعرضاً يسمح في انعزله ، لأن من شرط حقيقة التعارض تسوي الحجتين ، المتقاسمتين في القوة ، ولم يوجد ، لما ذكر في المختار من أن النص أقوى من الظاهر . والمفسر أقوى من النص . الح يكن لما تصور بصورة معارض من حيث البهي والإثبات سمي به

- (١) سورة النساء الآية ٣ .
- (٢) فإنه عدم في باحة نكاح بطبقت فنعصى بحمومه وإطلاقه حوار نكاح ما وراء الأربع
- (٣) « ما » هنا ، موصولة بمعنى الذي .
- (٤) واقتصار الجوار على الأربع
- (٥) وحمل الظاهر عليه . نظر الحسامي ص ٨ ، وكشف الأسرار ١ / ٤٨ ، ٤٩ ، والتحقيق ص ١٧ .
- (٦) انظر الهدية ١ / ١٧٩ .

(٧) روي بهذا اللفظ مرفوعاً من حديث شريك عن أبي النقطان عن عدي بن ثابت عن أبيه عن أبيه عن جده عنه عليه السلام ، ومن حديث الأعمش عن حبيب بن ثابت عن عروة عن عائشة مرفوعاً وروي مرفوعاً من حديث أبي جعفر وموقوفاً عليه ، قال أبو داود حديث عدي بن ثابت والأعمش عن حبيب كلها ضعيفة لا تصح . وحكي في موضع آخر عن يحيى بن سعيد الأندلس أنه قال لرحل أحدك عني أن هذا حديث الأعمش بهذا الإسناد . أنه عليه السلام قبل أمره من بسائنه ثم خرج في صلاه ولم يموصاً ، وحديثه بهذا الإسناد في لمسحاصة . وهو السابق . قال يحيى . حدث عني ابهما شبه لا شيء . اهـ ، وقال الرمدي في حديث شريك هذا حديث قد تكرد به شريك عن أبي النقطان وسألت محمداً عن جد عدي ما اسمه ؟ فلم يعرفه ، وذكر أحمد قول يحيى بن معين بسمه دينار ، فلم يعماه . اهـ . ويعقوب « ويوصني لكل صلاة » في حديث فاطمة بنت أبي حمزة عن طريق عروة عن أبيه عن عائشة روي مرفوعاً ، وفي بعض طرقه أن هذه العبارة من قول أبي عروة . وليس من نصه عليه السلام . أما إسناده فحسن صحيح كما قال الرمدي ، قلت . نحن نافع عنه ابن البر كمنبي ، ورجح كون هذه =

أن سوق الكلام لا يجاب الوضوء ، ومقتضاه الوضوء لكل صلاة ، لكنه يحتمل التأويل بأن يراد من ذكر الصلاة وقتها . كما يقال أتيت لصلاة العجر أي لوقتها ، وقوله عليه السلام « المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة » (١) مفسر ، متعارضاً بترجح المفسر على النص . ونظير التعارض بين المفسر والمحكم من عددي قوله تعالى ﴿ اقيموا الصلاة ﴾ (٢) هذا ظاهر بالنظر إلى فهم العارف باللسان من غير تأمل ، نص من حيث أن العزم من سوق الكلام إنصباب الصلاة مفسر من حيث أن الصلاة كانت محملةً عسرها النبي ﷺ بقوله (٣)

---

= العبارة من بلفظه عليه السلام ، لا بزيادة لغة وهي مقبول المفسر من ابن ماجة ١ / ٢٠١ ، وجامع الترمذي ١ / ١٩٧-٢٠٠ ، وسنن أبي داود ١ / ٤٦ ، ٨٠-٨٧ ، وشرح مفاتيح الآثار ١ / ٦١ ، ومسند الدارمي ص ١٠٧-١٠٨ ، وسنن البيهقي مع الجوهر النقي ١ / ٣٤٧-٣٤٨ ، ونصب الراية ١ / ٢٠٢ .

(١) قال الربيعي غرب جدا أهـ . قلت قال العيني في النبأ ولذا قوله ﷺ « المستحاضة يتوضأ لوقت كل صلاة » قال بعضهم هذا غريب يعني بلفظه « لوقت كل صلاة » قلت ليس كذلك ، لأنه لا يرم من عدم اطلاعه عليه أن يكون عربياً ، بل روى هذا الحديث بهذه اللفظة في بعض الطائفة حديث فاطمة بنت أبي حميش . وتوضئي لوقت كل صلاة ، ذكره ابن قدامة في المغني ، ورواه الإمام أبو حنيفة هكذا - المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة - ذكره السرخسي في المسوط ، وروى أبو عبد الله بن حنبل بإسناده عن حمزة بنت حنبل ، به عليه الصلاة والسلام أمر بأن يقتل لوقت كل صلاة ، والغسل بمعنى عن الوضوء ، فبطل الاشتراط لكل صلاة وهو المراد بالأول أهـ كلام العيني بحروفه ، لكن الذي في المغني ، ثم موضئي لكل صلاة . و « يتوضأ عند كل صلاة » فعل العيني وقعت به نسخة غير التي اطلعنا عليها ، أو أنه بنى كلامه على طريقة الاستدلال بهذا الحديث فيه . فإس قدامة قد اعتبر المستحاضة من أصحاب الأعداء . ثم قال فإن طهاره هؤلاء مقيدة بالوقت بقوله عليه السلام وذكر اللفظ ، ووحدته في المسوط كما قال وقال الشوكاني واستدل بحذيفة في البحر بحديث فاطمة بنت أبي حميش وهذه ( وتوضئي لوقت كل صلاة ) أهـ . وأشار إليه محمد بن الحسن ، وهو أيضاً في شرح مخمصر الطحطاوي ، بطر : (النبأ) ١ / ٤١٦ ، وبلغني ١ / ٣٥٥-٣٥٦ ، والمسوط ١ / ٨٤ ، وبل الاوطار ١ / ٣٢٢ ، وجامع مسند الإمام أبي حنيفة ١ / ٢٦٨ ، وفتح القدير ١ / ٣٢٢ ، وفتح القدير ١ / ١٧٩

(٢) سورة الأنعام الآية ٧٢ والآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٣) في حديث النبي ﷺ صلاته . وهو في صحيح البخاري ١ / ١٥٢ ، وصحيح مسلم ٤ / ١٠٥-١٠٦

وقوله <sup>١</sup> «ثم هي تكرار» يحتفل أن لا يتكرر وحوسها لئلا الأمر لا يقتضي  
 التكرار <sup>٢</sup> وقوله تعالى «إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوفاً» <sup>٣</sup> أي  
 مرسماً مؤقتاً يقتضي التكرار وهذه محكمة في التوقف ترخص على تلك ، ثم وجه  
 رجحان البعض على البعض زيادة وصف وجد في الراجح دون المرجوح ، وهو  
 ظاهر .

قوله فأما الكل <sup>٤</sup> حرف انتعريف [فيه] <sup>٥</sup> ليعهد أي كل واحد من الأربعة ،  
 وهائنة ثبوت بحكمها يقينا <sup>٦</sup> ، من ثبوتها ما يسقط بالشبهة كاحذور  
 والعقوبات .

(١) وروى عنه عليه السلام حين يخصص ويصهد من الصباحة وقال «صلوا كما رأيتموني أصلي»  
 وقد روى غير واحد من أصحابه رضي الله عنهم صفة صلاته عليه «صلاته والسلام» منهم أبو  
 حمزة بساكني وحديثه في صحيح بخاري ١ / ١٦٥ وسنن أبي داود ١ / ١٩٤-١٩٧ ،  
 وسنن نسائي ١ / ١٥٩ وسنن ابن ماجه ١ / ٣١٤ ، ٣٣٧ ، ٢٨ وخمس الرضوي ٢  
 ١٠٩٨-١٠٩٩ وقال حديث حسن صحيح أنه ومنهم أبو هريرة رضي الله عنه وحديثه في  
 صحيح مسلم ٤ / ٩٧ ، ١٠٠ ومنهم ابن عمر وحديثه في صحيح بخاري ١ / ١٤٨ ،  
 وعائشه رضي الله عنها وحديثه في سنن ابن ماجه ١ / ٣٣٨ ، أما قوله عنه السلام «صلوا  
 كما رأيتموني أصلي» فقد رواه البخاري في صحيحه ١ / ١٢٨ و ٩ / ٨

(٢) وقد كان (٣) كما سباني  
 (٤) سورة النساء الآية ١٠٣ وانظر تفسير القرطبي ٥ / ٣٧٣  
 (٥) قال في صحيحه وما يظهر البصيرة في موجب هذه الاسامي عند المعارض من الكل فتوجب  
 ثبوت ما اقتضاه يقينا . اهـ

(٦) زيادة من ط  
 (٧) وهذا في تفسير والمحكم لا خلاف فأما الدائم والنبض على التفسير يدي ذكر فهو مذهب  
 العراقيين من أصحاب مذهب الشيخ أبو حسن الكرخي ، ويؤيد اختصاصه وإسناده  
 بقاضي أبو زيد لدينوسي ومن بعده وعامة المعزلة وقال بعض مساندنا منهم الشيخ أبو  
 منصور المازني ومن بعده حكم الظاهر وجوب العمل بما وضع به اللفظ ظاهر لا قطعاً ،  
 ووجوب اعتقاد حقيقته ما رواه الله تعالى من ذلك وكذا حكم نبض ويد قال أصحاب الحديث  
 وبعض المعسرة ، وكثير أصحاب الساقية وحبهم في ذلك أن ما راجح بحث الإجمال وإن  
 كان بعد لا يوجب الغم من يوجب الغم كحر الواحد والقبس لكل عام بحسن  
 الخصوص ، وكل حقيقة بحسن اخبار ولا تثبت القطع مع الإجمال بخلاف الحكم والتفسير  
 لا يقطع الإجمال عن الحكم بالكلية وعن التفسير بعد وفاد النبي ﷺ ، وبمسك الأوبون بأنه لا  
 عبرة بالإجمال ، عالم من عليه بقرينه لأن الناشئ عن راده المتكلم - وهي أمر باطن - لا  
 يوقف عنه والإحكام لا ينافي المعنى ، بلطيه ، خالكتلف لا يتعلق باعبدال العقل لكونه  
 أمر باطناً وما يعبرق بدفعه وهو لإحلال انظر كشف الاسرار ١ / ٤٨ والمستصلي  
 ١ / ٣٨٤ ، وصول السرخسي ١ / ١٦٤ وشرح العبد ٢ / ١٦٨ ، ونجاسي ص ٨

فوله ولهذه الأسامي أضداد تقابليها<sup>(١)</sup> ذكر هذا الأضداد ، ولم يذكر في سائر الأقسام ، لأن البعض صد البعض هناك<sup>(٢)</sup> كاحاص مع العام ، وكاشتراك مع المؤور ، وكالحقيقة مع الجار ، وكالصريح مع اكتانة ، وكلعاره مع الإشارة ، واسلاله مع الانقصاء ، بخلاف هذا القسم ، فإن الكل يدل على الصهور ومحال أن يصاد انصار الطاهر من حيث هو ظاهر ويأتي يبر لصد في بيان النهي إن شاء الله (تعالى) (٣) .

وحه الحصر أن الحفاء لا يحلو إما أن يكون لعارض في انصيعة أولاً ، والثاني هو الحفي ، فالأول لا يحلو إما أن يدرك بالتامس أولاً ، فالأول المشكل ، والثاني لا يحلو إما أن يكون بيانه مرجوا<sup>(٤)</sup> أولاً ، فالأول المحمل والثاني المشابه<sup>(٥)</sup>

قوله ما حفي المراد منه بعارض غير الصيغة<sup>(٦)</sup> احتراز بقوله غير الصيغة عن الثلاثة الأخر<sup>(٧)</sup> لأن الحفاء فيها لعارض في الصيغة ، أي انصيعة مفيدة معناها ، معهمة فحواها<sup>(٨)</sup> نفس السماع ، لأنها ظاهرة ، بكر الحفاء

---

(١) وهي سحفي والمشكل والمحمل والمشابه ، والتقابل على أقسام تقابل المتناقضين وهو تقابلي لفي والإنصات ، تقويب إسمان لا إسمان وتقابل المتماضين ، وتقابل الأب والامس ، وتقابل المكنة والعدم ، كتقديس الحركة والسكون عند من جعل السكون عدم الحركة وتقابل الصدين وهما امران وجوديان يستحيل اجتماعهما في محل واحد في زمان واحد ، وبمعنى غلبة الخلاف كالسود والبياض ولذا كن المراد بالتقابل هه التصاد فقد اعترض عليه بأن اجمع اصدين على موضع واحد محال كما تقدم ، وهما قد اجمعا ، لأن السرقي طاهر فيما وضع له ، حفي في حق لطرار وانساش والحواف أن اسم الصد يطلق في اصطلاح الفقهاء على كل من المتقابلات مطلقاً انصر حاشية السحكة وحاشية القرى على التلويح ١ ، ٤١٣

(٢) ووصوحيه أغنى عن التنبيه ولغت النظر اليه .

(٣) زيادة من ك

(٤) من جهة النقل والشرح .

(٥) انظر التلويح ١ / ٤١٢ .

(٦) هه تعريف الحفي صطلاحاً ، والحفي في اللغة المستقر . كما أشار الشارح إلى ذلك فيما بعد ، حيث شبه بالمصطلح بالدعوي فقال كالحعفي - أي المسير - في المدينة الح

(٧) وهي : المشكل والمحمل والمشابه .

(٨) أي : معناها .



اعتُرض فيها من غير لصيغة كالمحتفي في المدينة نوع حملة عارضة من غير تعبير  
ري وهينة حيث يُدْرِك بمجرد الطلب من غير تأمل في ذاته أنه هو أم لا<sup>(١)</sup>

قوله لا يُنال إلا بطلب ليس من تامة الحد لأن الاحتراز عن المشكل والمحمل  
ولتثانته حصل بقوله معارض غير الصيغة بل هو علامة للحفي وإساقال  
معارض غير الصيغة تحقيقاً للمقابلة د ظهور الظاهر من حيث الصيغة، فإن  
قلت بحصل المقابلة د عكس الأمر علم لم يعكس، قلت لأنه لا يبقى حينئذ  
لظواهر وجود لأنه لا يحلو إما أن يكون [ذلك]<sup>(٢)</sup> الظهور مع ظهور في لصيغة  
أولاً فالأول هو النص، والثاني (هو)<sup>(٣)</sup> الكتابة فافهم<sup>(٤)</sup>

قوله لا اختصاصهما أي لاختصاص الطرار<sup>(٥)</sup> والنباش، يعرفان به صفة  
سكرة وهي باسم آخر أي يعرف الطرار والنباش بذلك الاسم [و]<sup>(٦)</sup> قوله

---

(١) انظر اصول سردي مع كشف الأسرار ٥٢/١، واستقبر و محبر ١٥٨/١ ومختار  
الصالح ص ٢٠٢، ٣٠١، ٥١٨.

(٢) زيادة من ط.

(٣) سقط من ط.

(٤) قدس في التحقيق واعتُرض عليه بأن الظهور لما كان في بظاهر في نفس الصيغة ينبغي أن يكون  
حذف، الحفي في نفس الصيغة بتحقيق المقابلة، وأجيب عنه بأن اتحاد المحل والجهة وبحوهما  
إما هو شرط لتحقيق استحالة الاجتماع، لا لتحقيق المصادمة، فإن السواد في محل بصاد  
الناس في محل آخر، نظراً إلى استحالة اجتماعهما في أحد المحليين، وكذا الأبوّة بخلاف البوّة  
نظراً إلى استحالة اجتماعهم في شخص واحد جهة واحدة، وكذا الكلام الذي ظهر معناه من  
كل وجه بصاد الكلام الذي حفي معناه من كل وجه، وإن كان الحفي وظهر في محبب  
كالمفسر مع المحمل، ولحكم مع المتشابه، ونم ينع من البصاد اختلاف المحس، فكذا بخلاف  
لجهة اهـ، وقال السعفي إنما ذكر هذا معارض غير الصيغة - بتحقيق للمقابلة فإن  
الظاهر ظهوره من حيث الصيغة فحسب، فكان صده الحفاء الوارد من غير الصيغة، إذ لو  
كان الحفاء من حيث للصيغة لكان الحفاء والعموص حينئذ أكثر ويرد من الظهور في أظهار  
اهـ انظر التحقيق ص ١٨، والوافي ص ٣٢.

(٥) الطرار في اللغة مأخوذ من «الطر» بفتح الطاء والراء المشددة بمعنى الشق وانقطع  
وسلب، وسيورد انشراح بعد سطور تعريفه شرعاً، انظر القاموس المحض ١ ٤٠٤  
ومختار الصالح ص ٢٠٣، ٤١٤.

(٦) زيادة من ط.

لاحتصاصهما بلين قوله فإنها خفية ، أي أن أية سرقة (١) خفية في حقهما ، لاحتصاص كل منهما باسم آخر وذلك أن الأصل أن يتعبد كل اسم بمسمى لأن وصع الكلمات لإفهام المعاني ألا يرى أن الألفاظ إذا لم يكن لها معنى تكون مهمة للاعتبار لها ، وفي الاشتراك اجلاس بالفهم لدهاب الحاضر يمياً وشمالاً وكذلك لأصل أن يفرد كل مسمى باسم على حدة ، لأن المقصود من الاسم تعريف المسمى فلما حصل عرفان المسمى باسم ثم يحتاج إلى سم آخر

لا يقال اشترت والمترادف (٢) كثير في كلامهم لا سابقون نحن لانكر ذلك ولكن كلامنا في عدم أصالتهما ، فلما ثبت هذا قلنا ان اختصاص الطرار والبش باسم على حدة اقتضى أن يكون فعل الطر والبش غير فعل السرقة ، واختفى حكم السارق في حقهما ، مطلب (٣) فوحدا معنى السرقة كاملاً في اطر ناقصاً في اشش ، فأثبتنا حكم السرقة في الأول دون الثاني لأن الحكم اداثت في الأدنى يثبت في الأعلى بصريق الأولى ، كما في اصرب والشتم (٤) بحلاف البش ، فمن نقصانه عن فعل اسرقة صار شبهة ، والحد يسقط باشبهة

ببانه أم كمال فعل الطر فلأن الصر أخذ مال الغير وهو يقطار حاضر قاصد (بحفظه) (٥) (لصرب) (٦) عقلة منه والسرقة أخذ ما أجنبي قاصد للحفظ في

- 
- (١) هي الآية ٣٨ من سورة المائدة وأولها ﴿ والسارق واسرقة فاقطعوا أيديهما ﴾  
(٢) المترادف مأخوذ من الترادف وهو في اللغة استتباع ، وفي الاصطلاح ، توارد كلمتين فصعدا في الدلالة عن الانفراد بأصل الموضوع على معنى واحد من جهة واحدة ، واختلف في وقوعه ، والمختار به واقع ، وسار عليه اشسارح انصر حاشية الحرحاني على شرح العاصد ١/ ١٣٤ ، وانتقريز والتجبير ١/ ٦٩ ، ومختار الصحاح ص ٢٦١ .  
(٣) العلق هو : البطر في معاني اللفظ وضبطها والقامل هو استحصار المراد منها ، والتأمل يستلزم تقديم الطلب عليه ، انقل : التقرير والتجبير ١/ ١٥٩  
(٤) المحرمين لتوافر معنى الإيذاء فهما أكثر من توافره في التائب - من الواسين - المحرم بقوله تعالى : ﴿ ولا تفل لهما ان ﴾  
(٥) في ك : للحفظ .  
(٦) في ك : بضرب .

نومه أو عسته فيكون لا محالة معنى الأحد في انظر أكثر مما في السرقة <sup>(١)</sup>

وأما بقصا فعل النش فلأن السرقة تن على عره المأخوذ وخطره شرع وعقلا ولغة والنش يد عن هور لأخود وحسنه أما شرع فلأن لقص لم يرد في الأشياء المحقرة وكذا في الأموال انقيسة ما لم تسع اسرقة بضائنا ، وهو عشرة دراهم عسدا <sup>(٢)</sup> بقوله عليه السلام « لا قطع إلا في دينار أو عشرة دراهم » <sup>(٣)</sup>

---

(١) الصحيح عبد الحنفية أن «لحرر بالصفحة سحب القطن منه» بمجرد الأحد إذا سح بضائنا ، بدون معرفة من أين يكون بحافض مسبق أو بائنا و لمتاع بحسنه أو عند انظر مدنع الصنائع ٩/ ٤٢٤٣ ، والهدية ٢/ ٩٧ .

(٢) وعند شافعي رضي الله عنه ربع دينار ، وعند مالك رحمه الله ثلاثة دراهم ، وسننلابا روي أن «يقطع في عهده» ما كان لا في ثمن المحن وأقل ما ورد في قدره ثلاثة دراهم ، ولأحد سلاسل وهو خمسة أولى ، وكسب قسمه المحن التي عشر درهما ينظر الهداية ٢ ٨٨ .

(٣) روى من حديث أنس ومن حديث أم أيمن ، ومن حديث ابن عباس ، ومن حديث عمرو بن شعيب عن أمه عن حمده ، ومن حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم مرفوعا «حدثت أنس رواه بسائني من طريقين ثم قال أنس ما حسبت أن له صحبة» ثم روى ما سئل على ذلك ورواه الحاكم ، ثم روى بسنده عن الشافعي أنه قال أنس هذا هو ابن امرأة كعب بنيس بنس أم أنس ، ولم يردت «بني» ، ووافقه مسند لا عن ذلك ورواه بسهقي من طريق ، لم حكى عن البخاري أنه قال أنس الحمصي من أهل مكة مولى ابن أبي عمير ملكي ، سمع عاتشة ، روى عنه سه عبد الله بن أنس ثم قال بسهقي ورواه عن أبيه «مقطعة» ، كما عن بعضه قائلا خلط شريك في إسناده أنه ، وأسنده الدارقطني ثم قال وأنس لا صحبه له أنه ، وذكر ابن البركاني من جعل أنس هـ من الضحانة ، ومن عده من السبعين ، وأن من جعله من الضحانة انقسموا إلى فريقين فريق ذهب إلى أنه استشهد يوم حنين وفريق ذهب إلى أنه بقي مع النبي ﷺ يوم حنين يوم بيهزم ، وأسند عن أنه واحد سوء كان صحابا أو تابعيا لم يذكره عن ابن أبي حاتم ثم قال وقد ثبتت بهم واحد وأن أنس من أم أنس من بضائنا - كما عده جماعة - وأنه بقي بعد عسة السلام - كما ذكر البخاري - يحمل روى به محاهد عنه عن الأنصاري ، وأن قتل حبيب من رواية محاهد عنه مرسلة ، وأن كسب بسهقي فرواثة مرسلة ، ومن أعلو أن حقيقة بحجوب بالمرايين أنه

وحديث أم أنس روى البخاري والبيهقي من طريق شريك وأبوه السهقي بما تقدم ورواه بطرازي في الكبير وفي إسناده يحيى بن عبد الحميد بحمامي وهو ضعيف وحديث ابن عباس أخرجه أبو داود والبيهقي ، وبخاري وابن أبي عمير ، وبخاري ، والحاكم وقد هذا حديث صحيح ولم يخرجاه أنه

وحديث عمرو بن شعيب أخرجه النسائي ، ويطحاوي ، وبيهقي وأسند إلى الشافعي سه قبل هـ رأى من عهده بن عمرو هـ ، وقال ابن البركاني إذا ذكر بصحابي شيئا ، وأصافه إلى ربه عليه السلام كس مرفوعا عنهم فليس هـ برأي ، بل هو محمول عنهم على أنه سمعه هـ ، وخبره بدارقطني من طريق فيه ضعف =

وأما عقلاً فلا أن الانسان إنما يقصد <sup>(١)</sup> عالماً فيعالمه خطر وقدر . ولهذا لم يرد ان ارتكاب محصور إذا لم تكن الطماع مائلة اليه ، الا يرى أن شرب البول حرام ، ومع ذلك لم يشرب أحد لا يحد لعدم الاحتياج إلى الرجرج ، لأن انطباع تنفر عنها <sup>(٢)</sup> بدون الرجرج بخلاف شرب الحمر ، فدل ثبوت القطع في السرقة على عزة المأخوذ وأمالعة فلأن السرقة أحدث من السرقة <sup>(٣)</sup> ، وهي قطعة من الحرير ، قال عليه السلام لعائشة <sup>(٤)</sup> «أريت صورتك في سرقة من الحرير» <sup>(٥)</sup> لا يمان لا نسيم أبها مأخوذة منها . لا ما يقول الاشتراك في الحروف الأصول

---

= وحديث ابن مسعود - يلقط المصنف - أخرجه الطبراني في الأوسط ، وإسناده ضعيف ، ورواه أبو حنيفة أيضاً قلت وقد وريت في ذلك آثار - أيضاً - عن الصحابة رضي الله عنهم انظر المسند ٤ / ٣٧٨-٣٧٩ ، وسنن النسائي ٢ / ٢٦٠ ، وسنن البيهقي ٨ / ٢٥٧-٢٥٩ ، وسنن الدارقطني ٢ / ٣٦٨-٣٦٩ ، وشرح معاني الآثار ٢ / ٩٢ ، ومجمع الروائد ٦ / ٢٧٤ ، وسنن أبي داود ٤ / ١٣٦ ، وجامع مسانيد الإمام أبي حنيفة ٢ / ٢١٦-٢١٧ و ٢٢٠ ، وجامع الترمذي ٦ / ٢٢٩ .

(١) إيمان يكون بمعنى يصبب - أي يتناول - وتكون « في » - من - « مما » بمعنى من - أو أن يسكون بمعنى يائي الشيء ، انظر القاموس المحيط ١ / ٣٨٠ ، ومختار الصحاح ص ٥٦٧

(٢) ضمير في « عنهما » مراد به الأبوال .

(٣) بفتح السين و براء والفاء وهي القطعة من الحرير الأبيض ، أو الحرير عامة ، وسرق منه الشيء يسرق سرقة محركة ، وككف ، وسرفة محركة ، وكفرحة ، وسرقا بفتح فسكون وسرفه جاء مسنداً إلى حرر فأحد ما لا لغره ، والأسم السرقة بفتح فسكون وكفرحة وكف ، وسرق كفرح حفي انظر القاموس المحيط ٢ / ٢٠٥

(٤) هي عائشة بنت أبي بكر الصديق عدها بن عثمان ، من قریش ، وسكنت سنة ٩ قبل الهجرة ، ومروجها رسول الله مكة وهي أمية ست ، وبني بها في المدينة في السنة الثانية بعد الهجرة وهي أمية سبع ، وبني وهي بنت ثمانية عشرة ، وكانت أفقه نساء المسلمين ، وأعلمهم بالدين والآب ، ونُقل عنها علم كثير ، وروي عنها ٢٢١٠ حديثاً وروعت ثلاثين سنة ٥٨ هـ وقيل ٥٧ هـ انظر طلاقات ابن سعد ٨ / ٣٩ ، والأصبحة ٤ / ١٠١ ، و ٨ / ١٣٩ ، وحلية الأولياء ٢ / ٤٣ ، وتهذيب التهذيب ١٢ / ٤٣٣ ، وشذرات الذهب ١ / ٦١ ، والمعارق ص ٥٩ .

(٥) روى البخاري ٥ / ٥٦ و ٧ / ١٤ ، ومسلم ١٥ / ٢٠٢ ، والترمذي في جامعه ١٣ / ٢٥٦-٢٥٧ ، وأبو حنيفة كما في جامع مسانيد ١ / ٢١٨-٢١٩ ، وبطريقه البخاري ١١ / ٨٥-٨٦ .

يس على الاشتراك في المعنى ، وهو الأصل ، فلما شئت عرة المأخوذ في السرقة لم يعد حكمها إلى النش ، لأن النش يدل على الهوان والحقارة لغة ، فإنه في اللغة بحث القرب<sup>١٠</sup> ، ولأن الكفر شيء مهين لا تميز إليه الطبائع السليمة ، والقربح<sup>١١</sup> المستقيمة . ولأن الناس بأحد من غير حافظ ولا قاصد لحفظ ، بخلاف السارق ولا يبرم من ثبوت الحكم في الأعلى ثوبه في الأدنى

ثم اعم أن حقيقة السرقة أحد مال معتبر شرعاً من حرر أجني لا شبهة فيه حقية وهو قاصد لحفظ في يومه أو عييته ، وإما قيداً باعتباره شرعاً احترازاً عن التافه من الأموال ، وما دون نصاب السرقة . وقيداً بالحرر<sup>١٢</sup> احترازاً عن الواحد من غير حرر . حيث لا قطع أصلاً ، وقيداً بالأجنبي احترازاً عن الأقرب مني الرحم المحرم . وقيداً بالحرر لا شبهة فيه احترازاً عما يكون فيه شبهة ، كمال فيه شركة للسارق ، وله بصير كثير في الفقه ، وقيداً بالحقة احترازاً عن الانتهاك<sup>١٣</sup> والعصب<sup>١٤</sup> والاحتلاس<sup>١٥</sup> . وقيداً بالقصد للحفظ احترازاً عن النش ، وقيداً بقولنا في يومه أو عييته احترازاً عن الطر<sup>١٦</sup> ههنا

- 
- (١) ينش إيراد المسطور ، وكشف الشيء عن الشيء والبحث . البغيش ، والبحاث بصم  
 أسماء الثراب انظر القاموس المحيط ١ / ١٣٨ و ٥٨٥ ، ومختار الصحاح ص ٦٦٨  
 (٢) القرائح الطبائع القاموس المحيط ١ / ٢٠٧ ،  
 (٣) الحرر في لغة المكان حصص والحفظ وفي الاصطلاح موعان حرر - حفظ - بالمكان المعد للإحرار ، وحرر بالحافظ كمن جلس في الطريق أو المسجد وعنده مداعه ، فهو محرره  
 (٤) الانتهاك في لغة الأحد والاستيلاء على الشيء ، وفي الاصطلاح أحد الشيء من غير والاستيلاء عليه جهرة بدون تخف ،  
 (٥) القصب في لغة أحد الشيء من غير على سبيل التعجب واصطلاحاً أحد من يقوم محترم بغير إذن المالك بغير حق  
 (٦) الاحتلاس السلب جهرة .

- (٧) راجع كل ما قاله شراح عما يتعلق بالسرقة ، وانظر ، والنش . ليج في اصول السرخسي ١ / ١٦٧ و اصول البردوي مع كشف الأسرار ١ / ٥٢ و نهضة ٢ / ٩٨ وما بعدها و ٩ / ٩ - والإقناع ٢ / ٧٢ و بدائع الصنائع ٩ / ١٦٢٣ وما بعدها ، وحاشية المدسوقي مع الشرح الكبير سدرير ٤ / ٣٣٣ ، والقاموس المحيط ١ / ١١٦ و ٥١٧ .

أدعاه خاطري في حد السرقة ، وما قالوا السرقة أخذ مال الغير على سبيل  
لاستئثار <sup>(١)</sup> يرد عليه نقص كثير يعرف من حدنا إن شاء الله [تعالى] <sup>(٢)</sup> ، أما ما  
قلته أولاً في بيان السرقة فلم يكن العرص منه إلا بيان الفرق بين السرقة  
والبطش ، فافهم

ثم أعم أن عند أبي يوسف والشافعي [رحمهما الله] <sup>(٣)</sup> مقطع ، لباش بقوله  
عليه السلام «من يش قطعاه» <sup>(٤)</sup> ، ولنا العقل والنقل ، أما العقل فقد مر  
وأما النقل فقوله عليه السلام «لا قطع على المحتفي» <sup>(٥)</sup> ، وهو الباش بلغة

(١) ذكره صاحب الهداية على أنه تعريفها لغة ، ثم قال وقد ربيت عليه أوصاف في الشريعة ،  
وذكره الكاسبي على أنه ركعها ، ثم ذكر القنود التي أوردها الشارح في تعريفه بسابق على  
أنها شرائط الركن انظر الهداية ٢ / ٨٨ ، وندائع الصنائع ٩ / ٢٢٣

(٢) زيادة من له . (٣) زيادة من ط .

(٤) بهذا اللفظ رواه البيهقي في كتاب المعرفة من حديث البراء من عارب مرفوعاً قال في التقيح  
في سنده من يحثل خاله كمش من حارم وغيره أنه ، وروى أبو داود والبيهقي عن أبي ذر  
رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له «كيف أنت إذا أصاب الناس موت يكون النبت فيه  
بالوصيف؟» - يعني القبر - الحديث قال المنذري استدل به أبو داود لأنه سمي القبر  
بب ، ولست حرر ، والسارق من الحرر يقطع أنه ، ورد ابن الركناسي هذا الاستدلال بكلام  
أبي ما فيه أن الكفل لا مائدة له وروى عن عطاء ، وسعيد بن المسيب أنه قال يقطع  
ببشاش وقال سهيل شهدت ابن الزبير قطع ببشاشاً ، لكن سهيلاً هذا وهو سهيل ابن دكوان  
متهم بالكذب وكتب عمر ابن عبد العزيز إلى أيوب بن شحيميل لعمرى بحسب سارق  
لأموات أن يعاقب بما يعاقب به سارق الأحياء قلت واستدل هؤلاء أيضاً بأن انقر حرر  
للكفر والسارق من الحرر يقطع انظر سمي أبي داود ٤ / ١٤٢ وسمي البيهقي مع الجوهر  
لنقي ٨ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، ونصب الراية ٣ / ٣٦٦ ، وحاشية الدسوقي مع الشرح بكثير لندردبر  
٤ / ٣٤٠

(٧) قال الزبيدي غريب أنه وفي ذلك آثار منها ما رواه ابن أبي شبة عن ابن  
عباس رضي الله عنه قال ليس على البشاش قطع ، وروى عن الزهري قال أتني  
مروان يقوم بحنفوس - أي بحدشون - القصور ، فصر بهم وبفاهم ،  
والصحابه متوافرون أنه وسدده صحح قوي ، ورواه عبد الرزاق - أيضاً - ورا  
وطوف بهم ، وروى ابن أبي شبة عن الزهري - أيضاً - قال أحد بباش في رمن  
معاوية ، وكان مروان على المدينة فسأل من حضرته من الصحابة  
والعقهاء ، فلم يجدوا أحداً قطعه ، فاجمع رأيهم على أن

المدينة<sup>١٠</sup>، وأحوال عمار واه أبو يوسف [رحمه الله]<sup>١١</sup> قيل إنه عجز مرفوع،  
وبش سلمنا أنه مرفوع قلنا أنه محمول على أساسه توفيق بين لصديقي<sup>١٢</sup>،  
ولأن في ذلك الحديث إسناده رواه أبو يوسف دليلاً على ما قلنا ألا يرى أنه عليه  
السلام قال في ذلك الحديث «من قتل عبداً قتلناه ومن جدد»<sup>١٣</sup>،  
فذلك<sup>١٤</sup> سياسة فكدها<sup>١٥</sup> قوله وحكمه النظر فيه أي حكم لحفي النظر  
في الحفي لمزية أو نقصان أي لاجل زيادة المعنى أو نقصان القوي<sup>١٦</sup>  
فظهر بالنصب عطف على يعلم كذا السماع حصل مزار مبرعانه<sup>١٧</sup>

= مروان بن الحكم أن لا قطع ببشاه، قلب وعدم قطع ببشاه هو مذهب أبي حنيفة  
ومحمد، ومن دلتهم أيضاً أن القبر ليس بحجر نفسه أصلاً إذ لا يحفظ الأموات فيه عادة،  
ولا حافظ للكفن لتحل حرراً بالحفاظ ومن ثم لم يكن القبر حرراً بنفسه ولا يعبره، ثم إن  
فيه شبهة عدم حرر، فإنه وإن سلم بأنه حرر مثله فليس حرراً بسائر الأموال فمكنت  
الشبهة في كونه حرراً فلا يقطع بطر بصير الراه ٣، ١١١، ولحوشر بنقي ٨، ٢٦٩  
وبدائع الصنائع ٩/ ٢٢٢٣ و ٤٢٣١، والهداية ٢/ ٩٠.

(١) انظر القاموس المحيط ١/ ٦٠٩، والهداية ٢/ ٩١.

(٢) زيادة من ط

(٣) انظر الهداية ٢/ ٩١

(٤) الخدع بفتح فسكون قطع الألف أو الألف والعد أو الشعة محذر الصحاح ص ١١١

(٥) روه أصحاب السنن الأربعة من حديث الحسن عن سفيان بن عيينة مرفوعاً مقتصرين على  
هذا اللفظ وقال برمدي هذا حديث حسن عريب أنه وإن ابن العربي استثنى هذا أعجب  
الرواه عدول وسماع الحسن عن سمرة صحيح فأى وجه للسكون عن صحته؟ انظر سنن  
ابن ماجه ٢، ٨٨٨، وسنن أبي داود ٤/ ١٧٦، وسنن النسائي ٢/ ٢٤١، وجامع الترمذي مع  
شرح ابن العربي المالكي ٩/ ١٨٣

(٦) ي فتن تسعد بعدده وقطع نصف السعد فصاعداً لبعده

(٧) ي أيضاً بنقياً على أن لا يقاد السعد بعدده، وعلى أنه لا قصاص من الحر والعبد في الأضرار،  
ولما كان هذا الحديث معارضاً لذلك كما هو ظاهر - حفيده على السياسة - وهذا الحديث بعيد  
قد جاء به - كف من الشارح - من نفس قطعناه - فتجمل هذا المنظر على السياسة أيضاً  
اعتباراً ببقية الحديث، إذ لا داعي للتعرف من صدره وعجزه انظر الهداية ٤، ١١٩، ١٢٣

(٨) لغوي المعنى يقال فحوى الكلام أي معناه انظر محذر صحاح ص ٥١٨، أي  
وحكم لحفي، بنظر فيه ليعلم أن خلفاءه لاجل زيادة المعنى فتنقطع كالطراز،  
أو بقصاها فلا يجمع كبشاه

(٩) فرغاه بالفتح ثم فسكون وعين معجمه وبعد الألف نور مدينة واسعة بما وراءه بهو،  
مباحة بخلاف مرسدين من جهة الشرق بينها وبين سرقند خمسون فرساج =

وبحار<sup>(١)</sup>، ثم اعلم أن الطراز إما يقطع إذا كانت الدراهم مصرورة<sup>(٢)</sup> في حل كمنه<sup>(٣)</sup>، فاحل يده عطرها<sup>(٤)</sup> وإن كانت مصرورة في ظاهر كمنه عطرها لم يقطع كذا قاه الحاكم لتحليل الشهيد<sup>(٥)</sup> في الكافي<sup>(٦)</sup>، وإنما كان كذلك لأنه في الصورة الأولى هناك<sup>(٧)</sup> الحرز، وفي الثانية لا<sup>(٨)</sup> والحواف في الحل على العكس لتبديل المعنى<sup>(٩)</sup> فافهم.

= كان مشهوراً بهاها وبقر، بها من أهل كل بلد واحد، وسماها «أهرخاه» أي من كل بيت، ويقال فرعاية قرية من قرى فارس، والأولى بسبب النعاغلاء بهم كثرة وشهره في كل قرن ويوع من العنوم، انظر أسانيد العرب للسمعاني الورقة ٢٤٤، ومعجم البلدان لياقوت ٣٦٤/٦.

(١) بحار: مدينة قديمة، ويعد معروف بما وراء النهر، وبها وبين سمرقند سمعة وثلاثون مرسداً، وكانت قاعدة ملك السامانية، وفتح سنة ٨٧ هـ في ولاية فتية بن مسلم، وبسبب اسمها خلق كثير من أئمة المسلمين في فنون شتى انظر معجم البلدان ٢/ ٨٦-٨١، وأسناد العرب للسمعاني الورقة ٦٨، والمعارف ص ٢٤٧.

(٢) مصرورة: مشدودة أي مربوطه من الصر يصم الصاد وفتحها وهو الربط  
(٣) الكم بالصم: مدخل اليد ومخرجها من النوب، وجمعه اكمام وكمنة بكسر الكاف وفتح جيمي.

(٤) أي شده: انظر القاموس المحيط ١/ ٣٩٦ و ٤٠٤ و ٢/ ٤٨٣  
(٥) هو محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد الحميد بن اسماعيل بن الحاكم المروزي النحلي الشهير بالحكم الشهيد (ابو الفصا)، فقهه حدث جامع، سمع الحديث بحسب أسانيد ويسانيد وروى عنه، وولي القضاء بحار، وكان عام مرو، وأمام حنفية في عصره، وقيل شهيد في سنة ٣٤٤ هـ، وفي رواية سنة ٣٣٤ هـ من أئمة الحنفية، وبسبب ذلك وبكافي في فروع الفقه الحنفي انظر طيف الحنفية لأبي الحنفية لورقة ١٦، وفوائد البهية ص ١٨٥، وظيفات الفقهاء لطاش كبرى ص ٦٠، وكشف الخسوف ٢/ ١٨٥١، و ١٦٧٢.

(٦) الكافي: مصنف في فروع فقه الحنفي للحاكم الشهيد وبعد أصلاً من أصول المذهب لقد جمع فيه كتب محمد بن حسن المنسوب وما في حواشيه، وقد شرحه جماعة من أئمة الحنفية منهم شمس الأئمة السرخسي، وهو المشهور بمنسوب السرخسي، وهو لم يرد إطلاق المنسوب في شروح يهديه وغيرها وشرحه - أيضاً - الإمام أحمد بن منصور الأسدي، واسماعيل بن يعقوب الأسدي الملقب بالملك انظر كشف الطبول ٢/ ١٣٧٨، ومعجم المؤلفين ١١/ ١٨٥، والفوائد البهية ص ١٨٥.

(٧) هناك من الهيك وهو حرق السر عما وراءه: مختار الصحاح ص ٢١٥  
(٨) أما أنه هناك الحرز في الصورة الأولى: هلال الرباط من دحل، فاسطر يبحر في الأخذ من الحرز وهو الكم، وما في الصورة: تناسية فلم يوجد هناك الحرز، لأن الرباط من خارج، وبسطر يكون الأخذ من الظاهر، فلا يوجد هناك الحرز.

(٩) معنى ذلك أنه لو وجد بدل الطر حل الرباط، ثم الأحمد في أبو حنيفة ينعكس لحواف، لانعكاس العلة وروى عن أبي يوسف أنه يقطع على كل حال، لأنه محرر إما بكم أو بصاحبه انظر الهداية ٢/ ٩٣، وبيان الصنائع ٩/ ٤٢٤٩.



قوبه المشكل وهو الذي دخل في أشكاله لعه، كقولهم أصبح وأمسى، بد  
دخل في الصباح والمساء (١)

قوله بالتأمل بعد الطلب (٢) احتراز عن الحقي، فإنه بيان بمحرد الطلب  
واسما قال لدخوله في أشكاله، أي أمثاله بيانياً بقوله لا لا يدل أي بما لا يُدال  
إلا بالتأمل بدخوله في أشكاله أو قال ذلك إشارة إلى تسمية المشكل به (٣)، وقوله  
إلا بالتأمل احتراز عن المحم والمتشابه فإنهما لا يدلان أصلاً بالتأمل مثله  
قوله تعالى ﴿قوارير من فضة﴾ (٤) وقد أشكل أمره علماء، لأن القارورة (٥)  
لا تكون من فضة، فبأنك فيها بعد الطلب فعلمنا أن فيه استعارة بدعه  
وهي أن تلب لأواشي مشتملة على صفاء الزجاج ويصص لفصة (٦)  
وقد حكى عن الإمام العلامة شمس الأئمة الكردي (٧)

(١) هذا تعريفه في النبعة، وفي الاصطلاح اسم ما يشتبه المراد منه بدخوبه في أشكاله على وجه  
لا يعرف المراد لا بدليل يميز به من بين سائر الأشكال، كما قال السرخسي

(٢) قال الاحسبكي وصد البص المشكل وهو ما لا يدل المراد منه إلا بالتأمل بعد الطلب لدخوله  
في أشكاله، وهذا قد تقدم معنى القامل والطلب.

(٣) أي إشارته إلى سبب الحفاء وإلى إردنا حفاة عن الأول، إذ الداخل في أشكاله أكثر حفاء مما لم  
يدخل، أو إلى صحت الاشتقاق انظر لسان العرب ٣/ ٣٢٣ و ٨٦ و ١٣/ ٣٧٩  
والتحقيق ص ١٩، وأصول السرخسي ١/ ١٦٨.

(٤) سورة النهر لانه ١٦ ومعنى قوارير من فضة بها مخلوقه من فضة وهي مع بياض الفضة  
وحسبها في صفاء القوارير وشبهها انظر الكشاف ٢/ ٤٤٣

(٥) بقاروره ما قر فيه الشراب ويحوه وقيل لا يكون إلا من الزجاج خاصة

(٦) انظر لسان العرب ٦/ ٣٩٧.

(٧) هو محمد بن عبد السدير بن محمد شمس الأئمة الكردي وقد سمى محمد بن محمد بن  
محمد السدير، والاول أصبح، ولد سنة ٥٩٩ هـ وقرأ على ناصر الدين المطري، وعلى الإمام  
خطيب زاده، وسمع الحديث منه، وقدم بخاري وأحد عن عماد الدين عمر بن زكريا، وأحد  
عن صاحب الهداية وقاصصان ومرع عن أقربائه حتى أقرأه بالفضل ويقال به هو  
بدي أحبا علم العروغ وأصوله بعد أبي ريدان بن موسى، ونفقة عليه محمد بن نصر بن  
وحافظ بنين الكرم وغيرهما، مات بخاري سنة ٦٤٢ هـ من كنية الرب والابصار - ح في  
اللب عن أبي حنيفة وذكر مناقبه ومحبته - ح في فقه الحديثه - تحرير فوائد البهية ص  
١٦٦، وراج الرحيم ص ١٩٤، وطلب الفقهاء لطاش كبرى ص ٤

[رحمه الله] <sup>١</sup> به قال في القارورة حصلت <sup>٢</sup> أحدهما مرعوبة وهي الصفاء ، تحكي <sup>٣</sup> عما في باطنها ، والأخرى مدمومة وهي سرعة الانكسار ، وكذلك في القصة حصلت أحدهما مرعوبة وهي المتانة ، والأخرى مدمومة وهي الكثافة <sup>٤</sup> فانه تعالى جمع بين الوصفين المرعوبين في (أواس) <sup>٥</sup> الحنة بأنها جواهر <sup>٦</sup> في صفاء قارورة ومثابة العصاة ، صيانة عن تنعيص <sup>٧</sup> النعمة <sup>٨</sup>

ومن نصائره قوله تعالى ﴿ بساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ﴾ <sup>٩</sup> . وبما قلنا انه مشكل لأن كلمة أنى تحيء بمعنى أين كقوله [تعالى] ، <sup>١٠</sup> ﴿ أنى لك هذا ﴾ <sup>١١</sup> أي من أين ، وبمعنى كيف كقوله تعالى ﴿ أنى يحيي هذه الله بعد موتهم ﴾ <sup>١٢</sup> ، فبالنظر إلى المعنى الأول يحل أتيان دسرس لروجة وبالنظر إلى المعنى الثاني لا يحل ، أي كيف شئتم في أتيان انقل مستلقيه أو مستندرة ، أو غير ذلك ، فأشكلك أمر الأتيان في دبرها فتماما عليه فوجدناه غير داخل في الحل ، لقوله تعالى ﴿ بساؤكم حرث لكم ﴾ <sup>١٣</sup> والدبر موضع الفرث <sup>١٤</sup> ، لا موضع

(١) زيادة من ط .

(٢) مفتاح الحاء كدحاء مصوغا ، ومفرده حصلة وهي الفصيلة والرديلة

(٣) تحكي بحر

(٤) الكثافة انقلط وعدم الشفافية

(٥) في ط (أواس) .

(٦) مفرداه جواهر وهو كل حجر يستخرج منه شيء ينتفع به

(٧) بلفظ تكدير انظر القاموس المحيط ١ / ٣٤٠ و ٦١١ و ٢ / ١٥٩ ، ٣٠٩ ، ٦٠٤

(٨) انظر كشف الأسرار ١ / ٥٣ .

(٩) سورة البقرة الآية ٢٢٣ .

(١٠) زيادة من ك

(١١) سورة آل عمران الآية ٣٧ . انظر للقرطبي ٤ / ٧١ .

(١٢) سورة البقرة الآية ٢٥٩ . انظر الكشف ١ / ١٠٤

(١٣) سورة البقرة الآية ٢٢٣ .

(١٤) انظر السرجين مادام في الكرش ، والسرجين بالكسر الرذل ، والمراد انه موضع السرجين

بحرث<sup>١٦</sup> ، وأقول تعالي هوق هو أدى فاعزلوا النساء في الحيض \*<sup>١٧</sup> ووجهه  
مر مرة

فإن قلت لا نسلم أن هذه الآية مشكله ، بل هي مشتركة ألا يرى أنكم قلتم أن  
أنى بحىء بمعنى كف وأنى ، قلت سلمنا أنها مشتركة من حيث أن أنى تحىء  
بمعنى كف وأنى ولكن لا نسلم أن كونها مشتركة ينافي كونها مشكلة وهذا لأن  
الاشتراك بشأ من كلمة أنى والأشكال يقع في حق الإتيان في دير السوا أو مثل  
دير الذكر أم مثل قبل السوا ، والجهتان معايرتان والاسة ابواحدة يجوز  
أن تسمى باسم متصادين من جهتين مختلفتين كما في آية السرفة<sup>١٨</sup> أنها  
صاهرة في بيان لقطع<sup>١٩</sup> حقه في حق الطرار والناس<sup>٢٠</sup> محبة في حق  
مقدار النصاب<sup>(١)</sup> .

قوله المحمل ما از دجعت فيه المعاني<sup>١٧</sup> خمس مدح فيه اشترت أيضاً

(١) بحرث السكاح . انظر القاموس المحيط ١ / ١٤١ ١٤٧ ٢ / ٥٣٣ ويفسير من كثر ١  
٢٦٠ وأبو السعود ٢ / ٣٥٢ والآلوسي ٢ / ١٢٥ وشرح لندرا ١ / ٢٦٤ ، وكشف الأسرار  
٥٣ / ١ .

(٢) سورة لقمره آية ٢٢٢ فقد دلت هذه الآية على حرمة تعزير حاله الحيض وهو أنى  
عارض ومن لم فحرمته في لادى بلارم وللى انظر كشف الأسرار ١ / ٥٣ ، والتطيرى ٢ / ٢٢٧ ،  
والفخر الرازي ٢ / ٣٤٤ ، وأبو السعود ٢ / ٣٤٩

(٣) سورة المائدة الآية ٣٨ .

(٤) لأن سماع العربي يدركه ويعلم المراد منه في أول سماعه له

(٥) كما سبق قريباً

(٦) لأنها لم يعرض لنسائه ، انظر اقرب طرقى بوصول الى علم الاصول ص ٧١ ويشرح بحررير  
١ / ١٥٨ ، واصول السرخسي ١ / ١٢٩ ، ١٦٧

(٧) ودجعت فيه المعاني أى تدافع بمعنى يدفع كل واحد ما سواه من المعاني ، لأن المحمل شعر  
معنى كبره كدافل ، والأولى أن يقال المراد من از دجعت المعاني هو ردها عن اللفظ ، لأنه من  
عبر رجحان لأحد ما عر ساقى كما في المشترك في أصل الوضع ، إلا أن السوردها اعم منه في  
مشترك لأنه في المشترك باعتبار الوضع فقط ومذهبنا اعتباره ، وباعتبار عبارة فقط بعدم  
فهو معناه لغة كالمطوغ قد نفسر وباعتبار انها لم يتكلم بكلام فهم إذا كان معناه معيناً  
لغة ، لكنه ليس بمراد كبريا والصلوة والركعة والمراد من المعنى هب مفهوم اللفظ

وقوله فاشتبه المراد به اشتباهاً لا يُدرك فصل المشترك<sup>(١)</sup> والحفي والمشكل، فإن المراد في الحفي يدرك بمحرد الطلب، وفي المشترك والمشكل بالتأمّن بعد الطلب من غير حاجة إلى البيان، وأراد بقوله إلا ببيان من جهة المجل، كون البيان مرجحاً من جهة احترازاً عن المتشابه، فإن في المتشابه لا يرحى اليقين ما بقي العلوان<sup>(٢)</sup>، وهو مأخوذة من أحمل الكلام إجمالاً إذا أتهمه<sup>(٣)</sup>.

قوله كآية الربا<sup>(٤)</sup> في البيع، لأن الرابطة عبارة عن الزيادة، من ربا يربو إذا راد، ومنه قوله تعالى ﴿أحده رابية﴾<sup>(٥)</sup> أي رائدة على الأخذات، ومنه الرتبة<sup>(٦)</sup> والرتبة<sup>(٧)</sup>، والرتبة<sup>(٨)</sup> (والرتبة)<sup>(٩)</sup> وهي ما يرفع من الأرض، ومطلق الزيادة ليس بحرام لفتح الاسواق لأجل الربح والزيادة فعلم أنها زيادة مكيفة<sup>(١٠)</sup> لا تُدرك إلا بالبيان، وقد بينها الرسول عليه السلام وقال «الصنعة بالحيطه مثلاً يمثل يداً بيد والفصل ربا» الحديث<sup>(١١)</sup> فُعلم بعد ذلك أن المراد من الربا هو الفصل الحائلي عن العوص<sup>(١٢)</sup> وفي علة الربا بحث يعرف في موضعه إن شاء الله [تعالى]<sup>(١٣)</sup>.

(١) إذا أمكن الترحيح، أما إذا انسدت باب الترحيح في المشترك صار مجعلاً، انظر التحقيق ص ٢٠

(٢) الملوان بفتح اللام: الليل والنهار.

(٣) يقال أحمل شيء أي جمعه وحلظه، انظر الأحكام لأصدي ٣ / ٩ ولسان العرب ١٣، ١٣٤، ومختار الصحاح ص ٦٥٩.

(٤) هي الآية ٢٧٥ من سورة البقرة.

(٥) سورة الحاقة الآية ١٠.

(٦) بفتح الراء المشددة.

(٧) بضم الراء المشددة.

(٨) بكسر الراء المشددة.

(٩) بتشديد الراء مفتوحة وهي زيادة من ط.

(١٠) جاء كل ذلك بالقاموس المحيط ٦١٥ / ٢.

(١١) مكيفة أي مهيأة.

(١٢) سبق بخرجه ص ١٣٤.

(١٣) انظر التحقيق ص ٢١ وأصول السرخسي ١ / ١٦٨، ومختار الصحاح ص ٦١١.

(١٤) إعادة من ك.

قوله **على اعتقاد حقيقة المراد** <sup>(١)</sup> والاعتقاد ربط القلب عن شيء <sup>(٢)</sup> اعلم أن بطرARCHY في الحسيات من استتر عن المطالب بحيث يوجد بمحرد الطلب وبطير المشكل من استتر قدح في أمثاله ، فلا يدرك إلا بالتأمل ، وطر المحسن الغريب الواقع في حملة من اناس لا يدرك ولا يوقف عليه إلا بالاسحبار ، وبطير المتشابه الغريب الذي لا يرجى خبره أصلاً

قوله المتشابه <sup>(٣)</sup> الى آخره إنما قال لا طريق لدركه احترازاً عن اثلاثة الأول <sup>(٤)</sup> اعلم أن المشابه في اللغة ما أشبه المراد منه للسامع <sup>(٥)</sup> وفي الاصطلاح ما خالف موحبه موجب العقل ، فاشته المراد ، وإما قال المصنف ما لا طريق لدركه أصلاً لما ان موجب السمع إذا خالف موجب العقل <sup>(٦)</sup> يكون بحيث لا تتركه العقول لأن كل واحد منهما حجة من الله تعالى على عبده ، ولا يسقط واحد منهما ، أم النقل فلاه لا يحتمل السح بعد انبسي عليه السلام وأما العقل فلأن موحبه لا يحتمل التبديل أصلاً <sup>(٧)</sup> (قوله)

(١) قال لاحسبكني وحكمه - أي وحكم المحسن - التوقف منه على اعتقاد حقيقة المراد به إلى أن يأنيه البصير انه ، أقول يعني بحب التوقف فيه في حق العمل دون الاعتقاد ، لأن اعتقاد الحقيقة منه مع الإجمال ممكن ، والعمل به غير ممكن فإذا لحقه البصير بحب العمل به كما يحب ما فسر ، أو الصاهر أو المؤوون أو المشكل على حسب تفاوت درجات البصير ، فإن البصير ، كان سابقاً قطعياً كتيار الصلاة صار المحسن به مفسراً وإن كان ظني كتيار مقدار المسح عن الحفص صار موقلاً ، وإن لم يكن مداه شافياً جرح عن الإجمال إلى الإشكال ، فحب الطيب وانما كتيار الرب بطرARCHY التحقيق ص ٢١ ونقر طرق الوصول الى قواعد علم الاصول ص ٧٣ ، والتوضيح مع التلويح ١ / ٤١٤ .

(٢) انظر لسان العرب ٤ / ٢٨٨ والاحكام لابن حزم ١ / ٣٩ واحتمل في سغه للقرومي ٢ / ١٦٣ .

(٣) قال لاحسبكني وضد المحكم ، المشابه وهو ما لا طريق لدركه أصلاً

(٤) وهي الحفي والمشكل والجمل .

(٥) انظر التحقيق ص ٢١ ، ولسان العرب ١٧ / ٣٩٧ .

(٦) فيه ولا يمكن رده إلى واحد منهما

(٧) من ط . ومكانها بياض في ك .

وحكمه التوقف فيه أنداً<sup>(١)</sup> والمراد من التأميد الدوام أى ما دامت الدنيا لأن  
المتشبهات تصير معلومة بوم القسامة<sup>(٢)</sup> ، كذا روى الأستاذ (الحقق)<sup>(٣)</sup>  
الخريف عن أسناده الكبير حميد الدين الصريز عن ابنصف ( رضي الله  
عنهم )<sup>(٤)</sup> ، وقال فحر الاسلام في أصوبه في باب تقسيم السنة هـ في حقها ، لأن  
المتشبهات كانت معلومة لبني عليه السلام<sup>(٥)</sup>

قال ابن العميد<sup>(٦)</sup> بلغني من حثالة<sup>(٧)</sup> الناس أنهم طموا طناً فاسداً  
كاسداً<sup>(٨)</sup> ورعموا<sup>(٩)</sup> باطلاً عاطلاً<sup>(١٠)</sup> وقالوا أن النبي عليه السلام لم يكن  
يعرف الله حق معرفته وافتروا في ذلك حديثاً وهذا من قائله معصيه كثيرة ، حدية  
عظيمة ، كبرت كلمة دحرج من افواههم إن يقولون إلا كذا ، وكيف يقال مثل هذا ؟  
وقد قال تعالى ﴿وعلمك ما لم تكن تعلم﴾<sup>(١١)</sup> ثم اعلم أن في تأويل المتشابه

---

(١) قال الاحسبكني وحكمه التوقف فيه أنداً على اعتقاد حقيقة المراد أنه ، وعلى بمعنى مع ، كما  
في قوب تبحر فلان في العلوم على صغر سبه ، أى مع صغر سبه ، بمعنى لا يمكن أن يحكم  
بشيء في المتشابه أنه هو المراد ، بل يعتقد فيه على الإيهام أن ما أراد الله تعالى منه حق  
انظر التحقيق ص ٢١ واصل السرخسي ١ / ١٦٩ ، والتوضيح مع التلويح ١ / ٤١٥  
(٢) قدر في التحقيق ص ٢١ أراد بالتوقف فيه أنداً في الدنيا ، فبانه توقف على المراد منه في الأجرة  
على ما قبل ، لأن إيراد المتشابه للابتلاء ، ولا ابتلاء في الأجرة أنه

(٣) زيادة من ط .

(٤) في ط : رجمهم الله .

(٥) قلت وقد اعترض عليه باعتراضات ربما صاحب الكشف انظر اصول ليردوى مع كشف  
الأسرار ٣ / ٢٠٨ .

(٦) هو الشارح أمير كاتب رحمه الله

(٧) احتالة ، ما لا خير فيه ، والردى من كل شيء .

(٨) كاسداً : غير رائج .

(٩) رعمو من رعم وهو القول الحق والباطل والكذب - صد - وأكثر ما يقال فيما يشك فيه

(١٠) عاطلاً أي خالياً عن التدبير انظر القاموس المحيط ١ / ٢٨٥ و ٢٩٨ / ٢ -  
٤٤٣ ، ٣٥٣

(١١) سورة النساء الآية ١١٣ - وانظر القرطبي ٥ / ٣٨١ .

ختلافاً ، فمذهب الفقهاء أنه لا محور وهو اختصار بقول<sup>١</sup> «ثلاثة أعني لقاضي أناريد الديوسي وشمس الأئمة السرخسي وفخر الإسلام علياً الديروي»<sup>٢</sup> [رحمهم الله]<sup>٣</sup> ، ومذهب المتكلمين<sup>٤</sup> أنه محور منهم أنو لمعين لسفي وعلاء بنين العالم بسمرقندي رحمهم الله<sup>٥</sup> ، وهم بما حورروا على مخافي أهل السنة والجماعة لأن المشبه<sup>٦</sup> رشدهم الله [بغالي]<sup>٧</sup> يؤولون تأويلاً فاسداً والحواب عن تأويلهم الفاسد يعرف في الكلام<sup>٨</sup> أمال العقهاء فيأمال محوروا بوحود الأول قوله بغالي مؤلفات أدبي في غوبهم ربع فيثعور

(١) القول جمع محل وهو بكرم لمحب والعلي والأول أولى بالأول فهد نظر لقاموس المحيط ٢ / ٣٦٣

(٢) وبما هو مذهب عامة الصحابة والتابعين وعامة المتقدمين من أهل السنة من الحنفية والشافعية وجماعة من المخارئين انظر التحقيق ص ٢١ واصول الديروي مع كشف الأسرار ١ / ٥٥ ، واصول السرخسي ١ / ١٦٩ .

(٣) زيادة من ط .

(٤) المتكلمون هم الذين يعرفون الكلام والاصول وإنما سمي هذا النوع من العلم بالكلام لأن ول خلاف وقع كاري كلام له معاني مخلوق هو ، وغير مخلوق فيكلم بناس فيه ، فسمي هذا النوع من العلم بالكلام وإن كان جميع العلوم يسمونها بالكلام ومن شتهر به أبو بكر أحمد بن محمد بن يحيى بنكلم وهو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الطوسي صاحب أبي بحسب لاشعري ، واستغفاني كذا قال السمعاني هذا وقد ذهب إلى حور ساوئل لمشابهة أكثر المخارئين وهو مذهب عامة لمغربية واستديو بادلها منها ، أنه لو لم يكن لراسخين حذر في سعيهم بمشابهة لم يكن بهم قصص على الجهال ولأن المفسرين يفسرون ويوويون كمن أنه ويم ينفو عن شيء من الغرائف كونه مسانها وإن الله بغالي بقرآن ليسمع به عباده ويد به على معاني إلهية علو كمن المشابهة لا تعلمه غيره كمن سئاعين فيه مغال ويرم عبه انحصار بما لا يفهم فضلاً عن عدم بقاء فاسده فيه ومضى هذا القول حوار بصحت في الإله التي أوردها الشارح ، وقام بالرد عليهم انظر ، انساب العرب للسمعاني الورقة ٥٠٦ وتحقيق ص ٢١ ، وكشف الأسرار ١ / ٥٦

(٥) زيادة من ط .

(٦) مشبهه جماعة من لتسعة العانية وجماعة من اصحاب الحديث بحشوية صرحوا بمشبهه فاصحاب حديث الجسوية اخروا ما ورد في التبريل من الاسواء والوجه والدين ، واحيي والاسرار والفوقية وعبدك على ظاهرها ، عني ما يفهم عند لاطلاق على الأجسام ، وأما علاه الشيعة وهم الذين علوا في معنى منهم ، فربما شبهوا واحداً من لائمة بالله ورفض شبهوا الإله بالخلق وادعاهم محوره في بحشيه ولند ، وابرجعه ولفاسح ، انظر الملل والنحل ١ / ١٣٧ .

(٧) زيادة من ط .

(٨) انظر لفصل في اس والبحر ٢ ، ١٢٣ - ١٢٥ و ١٦٦ ، والمبس واسر ٣ ١

ما يشانه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله<sup>(١)</sup> و (الوقف)<sup>(٢)</sup>  
عن اسم الله [تعالى] <sup>(٣)</sup> عندهم لازم.

لا يقال الراسخون في العلم - وهم المتألمون في علم الكتاب المشهور - معذورون  
أصلاً ، لأنه تعالى عطفهم على قوله ﴿إلا الله﴾ ، لأننا نقول : هذا إما يكون إذا كان  
إبتغاء لعطف ثابتاً ، وبحسب لا يسلم ذلك ، لأن الأصل في الكلام أن لا يكون تبعاً  
لغيره ، من تماماً بنفسه ، والراسخون مع قوله ﴿يقولون﴾ مبتدأ وخبر ، فيكون  
كلاماً تاماً بنفسه ، ولا يساعد الحصوص حرف الواو ، لأن لا يسلم أنها للعطف ،  
لحيثها لتفسير الكلام ، وبحال<sup>(٤)</sup> ، فمن ادعى العطف فعليه إيراد دليلين ، فمن  
يسكر ذلك<sup>(٥)</sup> على أن يقول أنها ليست للعطف بل للنظم والتحسين ، دليله  
قرءه أي<sup>(٦)</sup> وابن عباس ويقول الراسخون<sup>(٧)</sup> ، وقراءة ابن مسعود إن تأويله إلا  
عبد الله<sup>(٨)</sup> والثاني أن الصحابة والتابعين هم الذين بشرروا الذين هو كان الحديث  
في المنشأه حائراً فكانوا هم أولى بالحوص<sup>(٩)</sup> منه ولو حاصوا لا ينقل الينا كما  
انتقل سائر أقوالهم ، فدل عدم الانتقال على عدم الخوص أصلاً ، ألا يرى إلى ما قال  
مات من أس رضي الله عنه في آية الاستواء على العرش<sup>(١٠)</sup> الاستواء غير مجهول  
والمراد منه غير معلوم ، والسؤال عنه بدعة<sup>(١١)</sup> .

(١) سورة آل عمران لآية ٧ ، وانظر القرطبي ١ / ١٣ ، والكشاف ١ / ١١٣

(٢) في له : والوقوف .

(٣) زيادة من ط .

(٤) انظر بقاموس المحيط ٢ / ٦٨٢ ، والمفصل في علم العربية ص ٦٤

(٥) أي : والدليل على ذلك .

(٦) انظر الكشف والبيان ج ١ الورقة ٢٧٤ والكشاف ١ / ١١٣ .

(٧) انظر المرجعين السابقين

(٨) الحوص : دخول ، من حاص الماء بحوصه حوصاً إذ دخله . انظر المحقق ١ / ٦١٩

(٩) ٦١٩ .

(١٠) هي الآية ٥ من سورة طه ، وانظر الكشاف ٢ / ١٩ .

(١١) انظر تفسير القرطبي ٧ / ٢٢٠-٢٢١ ، وروى البيهقي في سننه ٢ / ٣ بسنده إلى الوبيد بن

مسلم قال سئل الأوراعي ومالك وسفيان الثوري و لثيث بن سعد عن هذه الأحاديث متى

جاءت في انتشابه ، فقالوا : أمروها كما جاءت بلا كسفة .



وانثالث من التأويل لو كان حائرا لا يحلو من أحد الأمرين إما أن يكون ذلك عين ما أراد الله [تعالى] <sup>(١)</sup> أو عرصة فلا يحور الثاني لأنه افتراء وكذب على الله تعالى وهو كفر صريح ولا يجوز الأول لبطال العرض ، وهو الانتلاء <sup>(٢)</sup>

فإن قلت لا نسلم أن العرض من إبراهيم الإنتلاء ، ونحن سلمنا لكن لا نسلم أن بطلان العرض لا يحور قلت أما الجواب عن الأول فلأن الله تعالى خلق الدارين الدنيا والعقبى <sup>(٣)</sup> الأول للبلاء والثانية للحراء ، قال تعالى ﴿ حَقِيقَةُ الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ لِيَسُوْكُمْ أَكْمَرُ مِنْكُمْ أَعْمَالُ ﴾ <sup>(٤)</sup> وقال [تعالى] <sup>(٥)</sup> ﴿ الْيَوْمَ نَحْزِيْ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ ﴾ <sup>(٦)</sup> والمراد من اليوم يوم القيامة ، وأما الجواب عن الثاني فلأن بطلان العرض عبث أو عجز ، تعالى الشارع عن ذلك ببيان أنه لا يحلو (إم) <sup>(٧)</sup> أن يرد وقوع عرصه أولا ، فإن أراد مع ذلك بطل العرض يلزم العجز (وإن) <sup>(٨)</sup> لم يرد وقوعه بعد ما كان عرصه يرم العبث ، فإن قلت سلمنا أن العرض هو الانتلاء لكن لم قلتم (نار) <sup>(٩)</sup> هذا العرض لا يحصل إلا بعدم الدرك ؟

قلت الانتلاء عن نوعين ، انتلاء الحواص ، وانتلاء البعوض أما انتلاء البعوض فيحصل في امشكل والحقي وغير ذلك ، وأما انتلاء الحواص فلا يحصل إلا به

(١) زيادة من ط

(٢) الانتلاء الاحتياط ، وسياتي للمضارح قريبا بيان معناه .

(٣) العقبى حراء الأمور ، وهي من العقب والعاقبة التي هي آخر كل شيء ، والمراد بالعقبى ههنا الآخرة لحديثها عقب الدنيا ، انظر مختار الصحاح ص ٧٩ ، ١٦٨ .

(٤) سورة المائدة الآية ٢ وانظر في تفسيرها الكشاف ٤١١ / ٢

(٥) زيادة من ك

(٦) سورة المؤمن الآية ١٧ وانظر في تفسيرها القرطبي ١٥ / ٣٠١ والكشاف ٢ / ٢٧٥

(٧) لفظ (إم) ساقط من ط

(٨) في ط قد

(٩) ساقط من ك

فأفهمه ، فقد ألقاه (حاطري إليك) <sup>(١)</sup> بإلهام <sup>(٢)</sup> الله عز وجل

فإن قلت محمود ما قلتم يدل على عدم الدرك، والقرآن للتدبير ، قال تعالى ﴿أَمْ لَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ <sup>(٣)</sup> وما لا بدرت أصلاً فلا يكون في تدبيره فائدة أصلاً قلت لا نسلم عدم الفائدة ، بل فيه عائدته ، وهي أنهم إذا تأملوا ولم يدركوا عرفوا عجز أنفسهم ، وقصور أذهانهم ، وقلة أفعالهم ، واتعظوا وأقروا ، وصدقوا بكمال قدرة لباري حس وعلا تبارك وبعالى بلسان الحصوع وحسان <sup>(٤)</sup> الحشوع واية فائدة أعظم من عرفان عجز النفس <sup>(٥)</sup> .

أو يقول الفائدة ما قلنا أولاً ، وهو الانتقال ، وهو إظهار ما علم <sup>(٦)</sup> من المكلف كما علم <sup>(٧)</sup> وأبلايا أنواع ، بعضها أشد من بعض ، والله تعالى أن يبلي عبده بما شاء ، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ، ثم اعلم أن المتشابه كالمقطعات في أوائل السور كالم <sup>(٨)</sup> ، حم <sup>(٩)</sup> وغير ذلك ، وكالآيات الواردة في صفات الله [تعالى] <sup>(١٠)</sup>

(١) في ط ، إليك حاطري .

(٢) الإلهام ، ننقله يقال ألهمه الله حبراً لله نياه ، القاموس المحيط ١ / ٢٥٧ / ٥٥٨ و ٢ / ٤٨٧

(٣) سورة محمد الآية ٢٤ وبصها ﴿أَمْ لَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْبَانُهَا﴾ وانظر الكشف ٢ / ٣٠ .

(٤) الحسان يفتح اسيم القلب ، مختار الصحاح ص ١٢٩

(٥) فالحكم إذا صعب كتاباً ربما أحمل فيه اجتهاداً ، وبهم فيما أفهم منه اشكالاً ، ليكون موضع جنوة اعتماد لاستقاده انقياداً ، فلا يحرم ما سفيانته برأيه هداية وإرشاداً ، فالمتشابه هو موضوع جنوة العقول تباركها استسلاماً ، واعرافاً بقصورها والبراهما ، كذا في عين المعنى انظر التحقيق ص ٢٢ .

(٦، ٧) يفتح العين فيهما مسبباً للفاعل ، قال الزمخشري سمي علم الواقع منهم باختيارهم بلوى ، وهي الخبرة - استعمله من فعل المحتر من حيث أنه يصير معسى العمل فكانه قيل نعلمكم أيكم لحسن عملاً . انظر الكشف ٢ / ٤١٠ .

(٨) سورة البقرة الآية ١ ، وسورة آل عمران الآية ١ ، وسورة السجدة الآية ١ ، وسورة لقمان الآية ١ ، وسورة العنكبوت الآية ١ ، وسورة الروم الآية ١

(٩) سورة المؤمن الآية ١ ، وسورة فصلت الآية ١ ، وسورة الشورى الآية ١ ، وسورة الزخرف الآية ١ ، وسورة البقرة الآية ١ ، وسورة الحاشية الآية ١ ، وسورة الاحقاف الآية ١

(١٠) زيادة من ك .

بحو آية الاسواء<sup>١</sup> ، وغير ذلك مما (فيه)<sup>٢</sup> ذكر المحي<sup>٣</sup> ، اه اليد<sup>٤</sup> او اليمير<sup>٥</sup> وكذا ما ورد في الخبر من العرول<sup>٦</sup> والعدم<sup>٧</sup> وغير ذلك<sup>٨</sup> لا يقال ان بن عباس رضي الله عنه فسر (كهيعص)<sup>٩</sup> فقال الكاف من كاف والهاء من هاء ولياء من حكيم ، والعين من علم ، والنصاد من صادق<sup>١٠</sup> ، لأن يقول فـ فسر غيره أيضا وقال أن هذه الحروف في أوائل السور أسماء السور<sup>١١</sup> ، وقال بعضهم قسم أقسم الله به ، ومع ما فيه<sup>١٢</sup> من الاحتمالات لا يثبت الوقوف يقينا

(١) هي الآية ٥ من سورة دية

(٢) في ك فيها

(٣) قال تعالى ﴿وجاء ربك والملك صفا صفا﴾ سورة الفجر الآية ٢٢ ونظر الكشف ٢ / ١٧١

(٤) قال عز وجل ﴿والذين يتابعون الله مائة فوق أربعين﴾ الآية ١٠ من سورة الفتح ، وانظر القرطبي ١٦ / ٢٦٧ .

(٥) قال تعالى ﴿لا جدب منه باليمن﴾ سورة الحاقة لآية ٤٥ وانظر الكشف ٢ / ٢١

(٦) روى مسلم في صحيحه حوالي سبعة احاديث كلها في العرول ويعصم ذكر هذه البدل بالإضافة إليه ، وهناك حد القاطها عن أبي هريرة رضي الله عنه بن سفيان قال «سئل الله تعالى إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يمضي ثلث الليل الأول فيقول : يا ملك انما لك من دال الذي يدعوني فاستجب له من دال الذي يسألني فاعطيه من دال الذي يستعزني فاعزله ، فلا يزال كذلك حتى يمضي الفجر» اه انظر صحيح مسلم ٦ / ٣٦-٣٩ ، وصحيح البخاري ٢ / ٥٣ ، وجامع الترمذي ٢ / ٢٣٣-٢٣٥ وسنن أبي داود ٢ / ٣٤ و٤ / ٢٣١ ، والموطأ ١ / ١١٢

(٧) ورد ذلك من حديث أبي هريرة ، وبنسب مالك ، وفي سنده بخبر مرهوغا واللفظ حديث ابن أبي عمير قال : لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يصعرب مرة فيها قدمه فنقول قف وضو عرتك ، وروى بعضها في بعض اه بلغة البخاري نظر صحيح البخاري ٦ / ١٣٨ و٨ / ١٣٤ وصحيح مسلم ١٧ / ١٨٠-١٨٤ وجامع الترمذي ١٢ / ١٥٩

(٨) كـ بنسب ولهرولية ، والوجه ، والنسب انظر صحيح مسلم ٦ / ٣٨ و١٧ و٢ / ٨٠ ، وصحيح البخاري ٨ / ١٠٨ و٩ / ١٢١ وجامع الترمذي ١١ / ١٧٢ و١٨٦ و١٣ / ٩١

(٩) في طـ كهيعص ، وهو سهو من النسخ - سورة مريم الآية ١

(١٠) بهذا اللفظ مسبويا في ابن عباس رضي الله عنه انظره في القرطبي ١١ / ٧٤

(١١) وهو قول زيد بن اسلم رضي الله عنه وهو جمان القشيري في أوائل الحروف ومن ثم قيل باسم كلام عند قوله (كهيعص) كأنه علام باسم السورة كما يقول كتب كذا ، أو باب كذا ، ثم تبدل في المقصود ، انظر المرجع السابق ١ / ١٥٦ معه أيضا ،

(١٢) فيه الكلبي ، ونسب لاس عباس - رضي الله عنه ايضا انظر المرجع السابق ١ / ١٥٦

قوله **والقسم الثالث**<sup>(١)</sup> إنما قال ثالثاً بطراً إلى أصل القسمة . وإنما هو راسع بالنظر إلى الأعداد<sup>(٢)</sup> ، في وجوه استعمال ذلك النظم أي في طرق استعماله في باب النيبان أي في باب بيان الحكم بذلك النظم ، والفرق بين هذا القسم وبين القسم الثاني أن الأول في كيفية استعمال الألفاظ في باب النيبان ، والثاني في نفس البيان .

وجه احصر أن استعمال اللفظ لا يخلو إما أن يكون وصفاً أو عقلاً ، فالأول حقيقة ، والثاني المحار ، وكل واحد لا يخلو إما أن يكون فيه استتار أو لا ، فالثاني الصريح ، والأول الكتابة<sup>(٣)</sup>

قوله **فالحقيقة** إن آخره ، وهي إما من حق يحق بالكسر إذا ثبت ووجب ، أو من حقه يحقه بانصم إذا أثبت ، فمن الأول (معناها)<sup>(٤)</sup> الثابتة في موضوعها ومن الثاني لثبته فيه ، فعمل اعتبار الأول هي فعيلة بمعنى (فدلة)<sup>(٥)</sup> وعلى اعتبار لثاني بمعنى معولة ، والتاء للتأنيث ، أي الكلمة الحقيقة ، والمحار معول من حار المكان إذا تعده ، وسُمي به لأنه لما استعمل في غير موضوعه تعدي موضوعه<sup>(٦)</sup> ثم هما والصريح والكناية أو صاف اللفظ عند أهل الأصول<sup>(٧)</sup>

ثم يقاسون في الحقيقة أن تعرف موضوعها بالسماع ، وفي المحار أن تعرف طريقه<sup>(٨)</sup> ثم الحقيقة على ثلاثة أنواع لغوية ، وشرعية

(١) قال الاحسيكتي ، ونقسم الثالث في وجوه استعمال ذلك النظم وجرمائه في باب النيبان  
(٢) أي إذا نظرنا إلى قسم الأعداد - الحقي والمشكل والمحمل والمبشابه - فإن الذي يصار إليه القسم الثاني .

(٣) انظر الموضح مع التلويح ١ / ٢٨٨ ، ٢٩٤ ، والبحث ص ٢٢ ، والحسامي ص ١١

(٤) في ط : معناه . (٥) في ط : فاعل .

(٦) ما ذكره اشباح في الحقيقة والمحار كانه من عبارة السكاكي انظر مفتاح العلوم ص ١٩٢ وص ١٩٣ ، ولسان العرب ٧ / ١٩١ و ١١ / ٣٣٢ ، ٣٣٦ ، وأصول البردوي مع كشف الأسرار ١ ، ٦١ (٧) أي أنها من عوارض الألفاظ لا المعاني

(٨) انظر كشف الأسرار ١ / ٦١ ، والموضح ١ / ٢٨٨ ، والتلويح مع حاشية البري ١ / ٢٩١ ، وأصول البردوي مع كشف الأسرار ١ / ٦٣ .

وعرفية<sup>(١)</sup>، واللعوية ما يستعمل في الموضوع الأصلي والشرعية ما ينقله الشرع إلى معنى آخر، بحيث يصير المعنى الأصلي مهجوراً، كإصالة فإنها في الأصل اسم للدعاء، والعرفية ما ينقله العرف إلى معنى آخر بحيث يصير الموضوع الأصلي مهجوراً، كإصالة فإنها في الأصل اسم لكل ما يندب، ثم أريد الفرس أو لحمر<sup>(٢)</sup>، واحترق ففوه أريد ما وضع له من الجار، ويقولون غير ما وضع له عن الحقيقة ويقولون لاتصال بينهما<sup>(٣)</sup> عن الهرل كما سيحيى بانه (إن شاء الله تعالى<sup>(٤)</sup> في باب العوارض)، لأن الهرل لا اتصال بينهما وبين محل الحقيقة<sup>(٥)</sup>.

قوله لاتصال بينهما معنى ي لاتصال موحود بين محل الحقيقة والمحار<sup>(٦)</sup> وأراد بالمعنى المعنى الارم<sup>(٧)</sup> المشهور فيها<sup>(٨)</sup>، لا المعنى العام<sup>(٩)</sup>، لأنه ما من موحود إلا وبينه وبين موحود آخر مشابهة في الوصف العام فهو حار استعمال المحار في الوصف العام لحار أن يستعمل الأرض للسعاء، وإسار سهواء

(١) ووجه الحصر أن الحقيقة لا بد لها من وضع، والوضع لا بد له من واضح، فمتى تغير الوضع بُدلت الحقيقة منه فقل لعوية إن كان صاحب وضعها واضح للغة كالاسم إن المستعمل في الحيوان الناطق، وهبل شرعية إن كان صاحب وصفه الشرع كإصالة المستعمل في العناية بالخصوصية، وإن لم يدعى قبل عرفية سواء كان عرفياً عاماً كإصالة لدوت لأربع أو خاص كإصالة طائفة من الاصطلاحات التي تخصهم، كإبرقع وإصطب والحر للبحاء، وعليه فالحقيقة اصطلاحاً هي اللفظ المستعمل في وضع أول (٢) بطر التوضيح ١/ ٢٨٨، والتحقيق ص ٢٢، والاحكام للامدي ١/ ٣٦، وشرح المصنف ١/ ١٣٨.

(٣) المحار هو اللفظ الذي أريد به غير ما وضع له لاتصال بينهما معنى أو دأباً (٤) في ص تقديم «في باب عوارض» على «إن شاء الله تعالى» (٥) فإن الهرل لم يقصد به ما وضع له اللفظ، ولا ما يصلح به بطريق الاستعارة بالرغم من أن الهرل أراد به بالشيء غير ما وضع له. (٦) يكون ذلك دعفاً على استعمال اللفظ في محل المحار إذ لو لم يكن بينهما اتصال في نفس الامر، أو كان ولكن لم يعبره المستعمل كان ذلك الاستعمال ابتداء وضع آخر وكان يستلطف مشتركاً لا مجازاً. (٧) وهو للعني الخاص (٨) كإشاعة فيها معنى خاص اشتهر به الأسد، بخلاف البحر فإنه وإن كان لازماً للأسد إلا أنه لم يشهر به (٩) كالموجود الذي يشمل جميع الكائنات، وأجوابه لسامية للأسد ولانس منقلا

والحياة للممات ، والنياض للسواد إلى غير (ذلك) <sup>(١)</sup> (لأن) <sup>(٢)</sup> الوجود يشمل الكل  
فلزم من مثل هذه الاستعارة ذهاب الفصاحة <sup>(٣)</sup> . وظهور الوقاحة <sup>(٤)</sup> ، وقبح  
العبارة . وتسوية أهل الرفاعة <sup>(٥)</sup> بأهل البراعة <sup>(٦)</sup> . وحفاء الاستعارات الحديثة  
لبدو الشيعة <sup>(٧)</sup> . وهذا كما في النص لا يحور أن يكون كل وصف علة بل  
لوصف الحاص هو العلة بالاجماع <sup>(٨)</sup> . ولأجل اشتراط الشهرة لم تحر استعارة  
الأسد للشخص الأحمر <sup>(٩)</sup> ، وإن كان الحرّ لارماً للأسد لكونه غير مشهور فيه

قوله وفي سمية النليد (حماراً) <sup>(١٠)</sup> أي الكسلان ، من بلد بالكسر إذا  
كسل <sup>(١١)</sup> .

(١) ساقط من ك .

(٢) في ك (كان) وهو سهو من الناسخ .

(٣) قال السكاكي لفصاحه قسمان قسم راجع إلى المعنى وهو جنوس الكلام عن الاعتقاد ،  
والمراد بالاعتقاد في الكلام أن يعبر صاحبه فكره في مصرفه . ويشك طريقك إلى المعنى .  
ويؤخر مذهبك نحوه حتى يقسم فكره ، ويشك طريقك إلى أن لا تدري من أين تتوصل ، وبأي  
طريق معناه يتحصل . وغير المعقد هو أن يفتح صاحبه لفكره الطريق المستوي ويمهده .  
وإن كان فيه معاطف يصب عليه المنار . ولوقد عليه الأنوار . حتى تسلكه سوك المتبين  
لوجهته . وقسم يرجع إلى اللفظ وهو أن تكون الكلمة عربية أصلية ، وعلامة ذلك أن تكون  
على السنة الفصحى من العرب الموثوق بحرميتهم الدور ، واستعمالهم لها أكثر ، لا مما أحدثه  
المؤدبون . ولا مما أحطت فيه العامة . وإن تكون حارية على قواعد اللغة ، وسليمة عن  
التألف . الخ .

(٤) الرفاعة : التحق

(٥) براعسة من برع بمعنى فاق أصحابه في العلم وغيره . أو تم في كل فصيلة وجمال ، وهذا  
هو المناسب هنا

(٦) لشبيعة القسحة لفرطة انظر التحقيق ص ٢٢-٢٣ ، ومفتاح العلوم ص ٢٢١ وانعاموس  
المحيط ١ / ٢١٨ و ٢ / ٤٠ ، ٢٨٠

(٧) انظر شرح العصد ٢ / ٢٣٥ ، وأصول البردوي مع كشف الأسرار ٣ / ٣٥٠ ، والأحكام للأدري  
٣ / ٣٦٦ ، والتحقيق ص ٢٤ .

(٨) الآخر . الذي يكون فيه أو غيره منضاً

(٩) ساقط من ط

(١٠) قلت . ونليد من بلد يصم كلام أيضاً ، والكسل التناقل عن الشيء والظهور فيه ، والنليد هو  
الذي لا يشغله حريك انظر القاموس المحيط ١ / ٣١٦ ، ٢٣٨ ، ٢ / ٣٧٦ ، وكتاب الأفعال  
لابن القوطية ص ٢٩٤ ، ١٣٧ .

قوله **أَوْ ذَاتَا** معطوف على معنى **أَرَادَ** بالاتصال اللغوي محذورة لذات الداء صورة كف في تسمية امطر سماء ، بناءه أن كس عال عندهم سماء ، ولسحاب عال فيكون سماء ، ثم استعاره السماء من السحاب للمطر في قولهم ما رينا بطناً السماء - أي المطر - حتى أتيناكم، تكون بأصل ذاتي لمحورتهما ، لأن المطر ينزل منه <sup>(١)</sup> .

اعلم أن الاستعارة <sup>(٢)</sup> لا بد لها من تعين من محل الحقيقة واحتمار ، وهو الانحصار ، وهو نوعان لا ثالث لهما لأن الوجود المحدث له صورة ومعنى وليس هناك ثالث <sup>٣</sup> لأن الصورة عباره عن شكل وجوده والمعنى ما اشتمل عليه الصورة ثم الانحصار نوعان لا يخلو إما أن يكون في الحسيات أو في بشرى عبد ، والدسي من الحسي كالسمااء للمطر والمعنوي منه كالأسد للشجاع والحمار للبيد لشمون معنى الشجاعة والبلاهة المستعبر منه ، والمسبحار له والمعنوي من بشرى كاستعارة الهبة لصدقة لأن كلا منهما تميكن بلا دس . ولهذا لا يملك الرجوع وتصح مع الشيوخ ، كما إذا ذهب لفقيرين وإذا تصبى على غيبين <sup>٥</sup> لا يجوز للشيوخ وإذا تصدى على الغيب الواحد يحوز به

(٢) سباني يشرح تعريفه

(١) نظر أمي لمضي ص ١٦٨-١٦٩

(٣) لا ينص من محل الحقيقة ومحل المحسار ، واصله انحاء في خمسة وعشرين نوعاً بالاستقراء ، كإطلاق اسم السبب على السبب واسم الكل على البعض واسم المزمع على اللازم ، وبخاص على عدم ، وعكسها ويسمى الشيء باسم ما كان وباسم ما يؤول إليه وغيرها ، لأن الأحسن كني رحمة الله حضرة هبها والمعنى والصورة بقوله معنى أو دنا ، وهو أصح من ذكرها ، إذ لا يكاد يصدق عنه شيء مما ذكرها ، لأن كل موجود من المحسوسات موجود بصورة ومعناه ولا ثالث لهما فلا تلزم الاتصال بين الشئين إلا من أحد هذين الوجهين

(٤) محور لاستعارة في الألفاظ شرعية يهدى الوجهين باتفاق الفقهاء خلافاً لقوم لأن يعرب أن سمعت المحسار في كلامهم ووضعوا طريق لاستعارة ، كن بناءً منهم بالاستعارة بكل متكلم من حيثهم ومن غيرهم كصاحب الشرح في وضع طريق لمعدل كان إدياً بالقياس لكل من فهم ذلك الطريق ولأن الاتصال الذي هو طريق الاستعارة يحقق في المشروعات صورته ومعنى ، كما يحقق في المحسوسات فمحور به الاستعارة فيها أيضاً ، لأن حوارها متوقف على معرفة الطريق ووجوده لا على طريق الموقف

(٥) في ك عين وهو سهو من الناسج ، ثم هـ مثال لاستعارة تصدقه بهذه وجواره حتى كان له الرجوع ويمنع الشيوخ من الصحة كما ذكر الشارح

ان رجوع وكستغارة لفظ الحوالة للوكالة لمعنى النقل<sup>(١)</sup> ، كما قال محمد رحمه الله في المصارفة يقال للمضارب أحل رب المال ، أي وكله<sup>(٢)</sup> ، فعن هذا قلنا الكفالة بشرط براءة الأصل حوايه<sup>(٣)</sup> والحوالة بشرط مطالبة المحيى كفالة ، غناراً للمعنى<sup>(٤)</sup> وهذا النوع ، أعني الاتصال في المعنى المشروع ، غير مذكور في المختصر<sup>(٥)</sup> .

والدأتى من شرعى على نوعين أحدهما اتصال العلة بالمعلول ، و لثانى اتصال السبب بالنسب والمراد من هذا الاتصال محاوره الدت أدوات لأل الشرعى لا صورة له بحس حتى يسمى صوريا ، فإن قلت ما عائدة تقديم المعنوى من احسبى على الصورى منه ، وكان القياس يقتضى أن يعكس أو صمغ لقرب الفهم<sup>(٦)</sup> ، قلت عندئذ المناسبه لانه حينئذ يكون الصوريا من الحسبى والشرعى كالحيث يصاغ محبوه ، والعاشق يعاقب معشوقه أحداً أحدهما عنق صاحبه

من فمت يحصل هذا اذا قدم الصوريا ، قلب نعم ، لكن يدوم منه تولد لمناسبه الأخرى لفصل الحسين الصورى والمعنوى ، وفيه أيضاً

- 
- (١) فإن معنى الحوالة نقل الدين من دمه إلى دمه ، ومعنى الوكالة نقل ولاية التصرف  
(٢) قال محمد رحمه الله فيما إذا فترق المضارب ورب المال وليس هناك ربح ، وبعض رأس المال دين لا بحر المضارب على بقدر الدين ، ويقال له أحل رب المال أي وكله بقص الديون  
(٣) لأن الحوالة عبارة عن نقل وتحويل الدين من دمه إلى دمه ، وقد حقق هذا المعنى في الكفالة بشرط براءة الأصل  
(٤) إذ الكفالة صم دمه إلى دمه المطالبة ، وقد وجد هذا المعنى في الحوالة بشرط مطالبة المحيى انظر ، التحقيق ص ٢٣-٢٤ ، والهداية ٣ / ٦٦ و ١٥٣ .  
(٥) المختصر هو المنصب في اصول المذهب الاحسبى ، ويسمى أيضاً بالمختصر ، وهو محل هذا الشرح وقد سبق الكلام عليه قلت وإنما لم يذكر هذا النوع لأنه مطرود لأصحه فيه إلى بين فرق وذكر الاتصال الدنى لاحتياجه فيه إلى بيان الفرق بين اتصال لعة بالحكم ، وبين اتصال السبب بالنسب ، الذى علمه بدمي المسائل الخلافية التى سيدكرها  
(٦) قدم الاحسبى الاتصال المعنوى من الحسبى على الصورى منه فقال ، كما في بسمة الشجع اسد الخ فتوقع لشارح هذا الاعتراض عنه في هذا المسلك ، ثم دفعه



يلزم تقديم لشرعي علسي ( الحسي ) وهو مما لا يرتضيه لأصول ونأناه  
العقول ، لأن الحسي أبداً يُقدم على ( <sup>(١)</sup> ) الشرعي لسهولة التخرج منهم

قوله والاتصال سبباً أي من حيث السببية من هذا لقين أي من قبيل  
الانصاف الذاتي ، لأنه كما لا اشتراك بين السماء والمطر معنى ، فكذلك لا اشتراك بين  
العلة والمعلول ، ولا بين السبب والمسبب معنى لمعايرة في المفهوم إلا أن المحاورة  
حاصلة والملازمة ثابتة بينهما وهي المرادة من الاتصال الصوري ، فسميانه  
اتصالاً ذاتياً <sup>(٢)</sup> . وإنما أطلق اسم ( السبب ) <sup>(٣)</sup> وأراد به لسبب ، والعلة ، أعني  
اتصالهما بالسبب والمعلول لما بين السبب والعلة من لشركة في الانقضاء إلى لحكم،  
الأول باتفاق الحال ، والثاني بالوضع <sup>(٤)</sup> .

قوله وهو نوعان أي الاتصال سبباً ونوعاً وقوله وبه يوجب  
الاستعارة <sup>(٥)</sup> أي أن اتصال الحكم بالعلة ، الاستعارة <sup>(٦)</sup> تشبيه اشياء بالاشياء  
من غير فصاح مع طرح امشبه وإجراء المشبه به عليه <sup>(٧)</sup> ، كما إذا اردت أن  
تشبه المرأة بالبدن من غير نقصان بينهما في الحسن ، وقت . آيت بدر <sup>(٨)</sup>

(١) ما بين القوسين ساقط من ك ، واثبت من ط  
(٢) وإنما لم يكن هناك اشتراك في المعنى بين السبب والمسبب ، ولا بين المعلول والعلة لأن السبب  
معناه الإقصاء إلى الشيء ، ومعنى المسبب ليس كذلك ، ومعنى العلة لا تثبت ومعنى  
المعلول وهو الحكم بنسب كذلك ، ومن ثم لا يمكن إثبات المدسمة والشركة بينهما معنى بوجه ،  
هذا لأن العلة والحكم بمحاوران ، وكذا السبب والمسبب ، هناك هذا الاتصال من قبيل اتصال  
المطر بالسحاب .

(٣) في ط المسبب وهو خطأ وقع سهواً من الناسخ إذ المعنى لا يستقيم به ، فمرد  
بشارح يقول بأن الاحسنكتي بما أطلق اسم السبب في قوله « والاتصال سبب من هذا بتقيل »  
وأراد به ... الخ

(٤) انظر التحقيق ص ٢٣-٢٥ .

(٥) قال الاحسنكتي وبه يوجب الاستعارة من الطرفين اهـ ، وموحد بمعنى تخلف وبحور  
الاستعارة من الطرفين

(٦) الاستعارة لغة طلب العريفة والعارية بتسديد البدء المفحوخة وقد تحفف ما تدأوبوه  
بمعهم

(٧) قال المسككي : الاستعارة أن تذكر أحد طرفي المشبه وهو المشبه به وتريد به بطرفي لآخر  
مدعياً بحول المشبه في حسن المشبه به ، بالأعلى ذلك بإيثارك للمشبه به بخص المشبه به

(٨) في هذا اتصال تشبيه لمرآة بالنفس بجامع الحسن في كل ، ثم يناسب نفسه وادعياً أن  
المشبه فرد من أفراد المشبه به ، ثم حدها المسبب ، واستعراها به فقط - بد - المسبب به  
واقبناه مقامه على سبيل الاستعارة القصريحية الحقيقة الاصنية

وكذلك قولك رأيت أسداً<sup>(١)</sup> إذا استعرت للشجاع، وكذلك قولك بطرت إلى بحر<sup>(٢)</sup>، إذا استعرتك للعالم الكثير العلم

أما إذا ذكرت المستعار له، وقلت رأيت امرأة بدرًا، أو قلت هو أسد، أو قلت هذا بحر يكون تشبيهاً بليغاً<sup>(٣)</sup>، لا استعارة، هاهم والاستعارة تكون نارة مرشحة ونارة مجردة، إذا عقت بصفات<sup>(٤)</sup>، أما إذا لم تذكر هناك صفة، فلا توصف الاستعارة حينئذ لا بالترشيح، ولا بالتحديد كقولك عدي بدر، وأنت تريد حارية حساء، وبنت نورا وأنت تريد حبة، والمراد بالترشيح<sup>(٥)</sup> أن تعقب الاستعارة بصفة مناسبة للمستعار منه، كقولك رأيت بحراً رخاً<sup>(٦)</sup> فيصاً<sup>(٧)</sup>، وطرقت إلى أسد هصور<sup>(٨)</sup> مكر الرثير<sup>(٩)</sup>، والمراد بالتحديد أن تعقب الاستعارة بصفة ملائمة للمستعار له، كقولك رأيت بحراً ما أحسن بياه وما أكثر تحقيقه<sup>(١٠)</sup>.

---

(١) شبهنا «رجل الجريء بالأسد في شجاعته، ثم ناسبنا الشمسيه، وادعينا أن المشبه فرد من أفراد المشبه به وحذفنا المشبه، واقفنا المشبه به مقامه على سبيل الاستعارة التصريحية التحقيقية الأصلية.

(٢) وفي هذا المثال شبه العالم الكثير العلم بالبحر بحامع الغرارة في كل، ثم ناسبنا التشبيه الخ، ما تقدم في المثالي السابقين.

(٣) للتشبيه أركان أربعة هي: المشبه، والمشبه به، وكلمة التشبيه، ووجه الشبه كقولك: محمد كالأسد في الشجاعة، وله مرافق باعتبار حذف ومرك أحد هذه الأركان وأقواها ما إذا تركت أداة التشبيه ووجه الشبه كما مثل الضارح.

(٤) بنس المراد بالصفات الصفات المحونة على الصفات المعنوية كيف كانت

(٥) ومعنى الترشيح عن ناسي انقشبه وصرف النفس عن موهبه حتى يلزم المستعار له ما يلزم المستعار منه من المعجب وغيره، مما لا يلحق إلا بالمستعار منه

(٦) رخاً: صيغة مهالفة من رخر بمعنى امتلأ.

(٧) قابضان والامتلاء صفات من صفات المستعار - وهو البحر - خاصة

(٨) الهصور: من الهصر وهو الحذب والكسر.

(٩) الرثير: صوت الأسد من صدره وهاتان صفتان خاصتان بالأسد وهو المستعار منه

(١٠) وحسن بياهان، وكثرة التحقيق من صفات المستعار له - العالم مثلاً - خاصة، ومن أجل ذلك كانت الاستعارة في هذا المثال مجردة

ثم الاستعارة إما أن تقع تحققة<sup>(١)</sup>، أو بحيليه، فالأولى كما ذكرنا،  
والثانية أن تعبر صورة محققة على صورة وهمية كأنها هي الحقيقة عندك، كما قد  
أعرت السمع للمية من حيث القهر والعلة والانتزاع وقت أفسى السمع سي  
أدم، وأنت تريد المنه والنافي يُعرف في موضوعه إن شاء الله [يعلى] <sup>(٢)</sup>

وقد صن بعض لشارحين التشبيه ابليغ<sup>(٣)</sup> استعارة كقولهم فلان أسد .  
وهو سهوميه واصطلاح من عنده ، فلا يلتعب ، لأن الاستعارة عندهم تستعمل  
حيث يطوى ذكر المستعار له ، بحيث يكون المستعار وهو يعطى الأسد صالحاً لأن  
يرد به المستعار منه وهو مسمى الأسد والمستعار له وهو إشجاع هو ثم تدل  
الحال ، أو فحوى <sup>(٤)</sup> الكلام .

قوله من الطرفين <sup>(٥)</sup> أي من الحاسن قوله لأن العلة لم تشرع إلا  
لحكمها ، لأن العرض من العلة هو المعلول فتكون علة معتقدة في المعلول بالنظر  
إلى المقصود ، والحكم لا يثبت بدون العلة فتكون معتقدة في العلة في الوجود لا

---

(١) ينقسم الاستعارة إلى مخرج بها ، ومكنى عنها ، والأولى ما صرح فيها بذكر التشبيه  
والثانية ما ذكر فيها التشبيه مع لزوم المسند به ، ثم إن اصرح بها ينقسم إلى حقيقة ،  
وبحيلية ، وجزء من الحقيقة إن يكون التشبيه المبروز سبب محققاً ، محسناً ، وما عدا  
ثم مر من الأمثلة والبراد بالبحيليه إن يكون المسند المبروز سبباً وهمياً لا يحقق به  
لا في محدد انوهم ، هذا وسأبني بسارح الكلام على الاستعارة المكنى عنها

(٢) زيادة من ك

(٣) ابتشبه السبع - كما تقدم - ف حذف منه وجه أسد واداد البسمة وبقي المشبه والمشبه به ،  
فإن تقوى محمد بحر

(٤) فحوى الكلام معناه : بطر : مفتاح العلوم من ١٩٠ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ والقاموس  
المحيط ١ / ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٤٢٠ ، ٤٧٥ .

(٥) بعد أن قسم الأقسام إلى اتصال سبباً إلى نوعين : اتصال سبب بامسب واتصال الحكم  
بالعلة ، فإن وجه يوجب الاستعارة من الطرفين أنه يوجب بمعنى شئ وخبر

(٦) هذا يعني ويوحى لحوار الاستعارة من الحائض أعني جوار سبب الاستعارة بالحكم للعلة  
وبالعكس ومحصن هذه البوابة أن كل واحد منهما مفقود في الآخر فلحكم لا يثبت إلا بعلة  
فتكون معتقدة في العلة وبالعكس في حيث الوجود ، والعلة لم تسرع ، ولم يقصد لادائها ،  
وبما شرعت بالحكم حتى لا تكون مشروعة في محل لا يتصور شرع الحكم فيه بحو ومع  
بحر فكانت معتقدة في الحكم وبسببه من حيث العرض وإذا كان كذلك استوى اتصال كل  
واحد منهما بالآخر ، فيعم جوار الاستعارة من الحائض

يرى أن الشراء غير مطلوب بذاته بل للملك، والملك لا يوجد إلا به قوله فاستوى  
 الإنصال أى استقر الاتصال، وتم من الحاسب، فلا حرم<sup>(١)</sup> حارت استعارة  
 لبيعة معلولها، وبالعكس قوله فعمت الاستعارة أى شملت الاستعارة الطرفين،  
 برك ذكر المفعول به للعلم به قوله ولهذا قلنا، بصاح قوله (يوجب)<sup>٢</sup>  
 الاستعارة من الطرفين، أو لقوله فعمت الاستعارة

وقوله إن ملكت عبداً لا يعنى ما لم يجمع الكل في ملكه<sup>٣</sup>

قال في الجامع<sup>(٤)</sup> هذا يدل على أن عبد يعينه<sup>٥</sup> وهو أشار إلى عبد يعينه

(١) لا جرم: بمعنى حقا

(٢) في ذلك، يوجب، وهو خطأ من النسخ.

(٣) قال الاحمدي ولقد قلنا قبل قال إن استرث عبدا فهو حر، فاسترث نصف عبد وباعه  
 ثم اشترى بنصف لآخر يعنى هذا بنصف الآخر ولو قال إن ملكت لا يعنى ما لم يجمع  
 الكل في ملكه، فإن عبيد باعدهم الآخر يعمل بيعة في الموصفين يكن فيها فيه نصف  
 يصدق في قضاء ويصدق رواية أم أقول والمسانة على أربعة أوجه، أحدهما انحلل عبي  
 ملك عبد مكرى بأن قال إن ملكت عبدا فهو حر فمثل نصف عبد فباعه ثم ملك بنصف الباقي  
 عبق هذا بنصف فباسا، لأن الشرط ملك العبد مطلقا من غير شرط الإجماع وقد حسم،  
 فبعض هذا النصف كما في سورة الشراء وفي الإسماعيل لا يعنى لأن الملك المطلق يقع على  
 كماله، وذلك يكون بنصف الإجماع فاحصص به والذي انحلل على شراء عبد مكرى بأن  
 قال إن استرث عبدا فهو حر فاسترث نصف عبد، وباعه ثم اشترى نصف الباقي بنفسه،  
 عبق هذا النصف لأن العبد محصصا بصدق عليه به مسر له في هذه الحالة، لأن كونه مشترا  
 به لا يتوقف على ملكه بدليل أنه لو قال إن اشترى عبدا فأمراه طائفي فاستراه بعينه، فإنه  
 يحدث في بيعة فاستراه الباقي بعد بيع النصف الأول بعد اجمع، بكل في عقده «وجب  
 الحديث، إلا أن يعنى ر بشر عبدا كمالا فبدين فيما بينه وبين الله بعدى، ولا يدين قضاء، لأنه  
 بوى بحصص العام والثالث والرابع الحذف على ملك عبد يعينه أو سرء عند يعينه  
 وبسالة حديثه، يعنى النصف في الفصل والقول يعنى النصف في هذه المسائل على قول أبي  
 حنيفة أم عبد أبي يوسف ومحمد فحقن ظله، ثم تحب سعيه عن العبد في النصف، أو  
 الصمن على الحذف، وقد بناء على اختلافهم في بحرء الاعتدق

(٤) المراد بالجامع رد أطلق الجامع الكبير، كما سبقت للشارح لخصه عنه صراحه و الجامع  
 لكبر أحد كتب ظاهر الرواية السفة ل محمد بن الحسن الشيباني، قلت انتهى بعد صلا في  
 المذهب الحديثي، وقد سرحه شمس الأئمة السرخسي، وقصر الإسلام البردوي وغيرهم  
 ابطل بتحقيق ص ٢٥ ولحسامي ص ١٢ والنقاموس المحيط ٢ ٤١٣، وأصوون  
 السرخسي ١ ١٨١ / ٦ والإعلام ٣٠٩، والنافع الكبير ص ٧ والفوائد البهية ص ١٦٣  
 (٥) هذا القدر ساقط من ذلك، وإثبته من ط.

فهذه على أن يملكه كيف ما كان لأن الأ (و) <sup>(١)</sup> صاف في الأعيان لغو <sup>٢</sup> ، ثم الفارق بين الشراء وبين الملك حيث بحث بالشراء عن التفريق ، ولا يحدث سلب عن التفريق ما لم يمنع الكل في ملكه هو العرف <sup>(٢)</sup> ، ألا يرى أن لرجل يقول ما ملك في عمري مائة درهم وإن ملك الوفا متصرفاً ، ويحكي عن أبي بكر الأسكاف <sup>٤</sup> وهو من كبار أئمة بلخ <sup>(٣)</sup> (رحمهم الله) <sup>٦</sup> وكان له سواب يقار له إسحاق <sup>(٧)</sup> ، وكان يدعووه وقت درس هذه المسألة ويقول به من ملك مائتي درهم فكان يقول لا ثم يقول هل اشتريت بمائتي درهم ؟ فقال نعم ، بل بأسوف ، فيوضح عن أصحابه أن العرف كما ذكر ، وتسمى هذه المسألة إسحاقية لهذا المعنى <sup>(٨)</sup> .

(١) حرف الواو ساقط من السجتي والكلام لا يستقيم بدونه

(٢) انظر حاشية انقري على التلويح ١ / ٣٠٧ والتحقيق ص ٢٥

(٣) ذلك أنه في صورته تلك لم يحقق الشرط وهو ملك العبد ، وذلك أن المعلق بعد شراء النصف الباقي لا يوصف بأنه مالك لمجموع العبد لا حقيقة ولا عرفاً ، أما في صورته بشراء ، فإن المعلق الخلف يقار به عرفاً بأنه مشتري العبد انظر شرح الموضح على التدقيق ١ / ٣٠٧ والتحقيق ص ٢٥

(٤) هو محمد بن حمد بنو بكر الأسكاف الملحي إمام كبير جليل القدر ، أحد الفقهاء عن محمد بن سلمة عن أبي سبيعمان الجورجاني وبغفه عنه أبو بكر الأعمش محمد بن سعيد وأبو جعفر الهذلي ، من أئمه شرح الجامع الكبير للشيباني في الفقه الحنفي وتوفي سنة ٣٣٣ هـ . وقد سنة ٣٣٦ هـ انظر الحواهر المصنفة ص ١٦٦ ، والعوائد السبعة ص ١٦٠ ، وصنقات الفقهاء لطايش كبرى ص ٥٧ ، وكشف الظلمون ١ / ٥٦٩

(٥) بلخ بلدة مشهورة من بلاد خراسان فتحها الأحف من قيس الحميري من جهة عبد الله بن عامر بن كرب في أيام عمير بن عفان رضي الله عنه ، وهي من أحد مدن خراسان وأكثرها حير وخرج منها عالم لا يحصى من العلماء والأئمة والمحدثين وأصلحاء قديم وحديث انظر السمعاني الورقة ٨٩ ، ومعجم البلدان لباقوت ٢ / ٢٦٣ .

(٦) زيادة من ط

(٧) لم أعر عن ترجمته له ، إلا أن بعض كتب الأصول قد ذكرت ما ذكره بشارح عنه

(٨) انظر حاشية انقري ١ / ٣٠٧ ، والتحقيق ص ٢٥ ثم أن مسأله شراء والمبتدئ المقدمة ليست هي المقصودة في هذا الموضع ، وبما المقصود المسألة الأئمة انظر شرح الموضح على التدقيق ١ / ٣٠٧ .

قوله **فإن عني** أي بوي بأحدهما الآخر <sup>(١)</sup> أي بالشراء الملك <sup>(٢)</sup> أو بملك  
 اشراء <sup>(٣)</sup> بعمل بيته في الموصعين، لأنه استعار العلة للحكم في الأول، واستعار  
 الحكم سعة في الثاني لكرههما فيه تخفيف - بأن عني بالشراء الملك لا يصيب  
 قصء للهمة لا لعدم طريق الاستعارة <sup>(٤)</sup>، وفيما فيه تعليظ عليه - بأن عني  
 بملك الشراء - بصدق قصء ودانة لعدم الهمة، لأنه في الأول صار مدعياً حقاً  
 لنفسه <sup>(٥)</sup>، وصار متهما فلم يصدق قوله قصء <sup>(٦)</sup>، وفي الثاني لم يوحد الاتهام  
 فصدق القاضي والامام، فتم المرام <sup>(٧)</sup>

قوله **والثاني أي الثاني** <sup>(٨)</sup> من نوعي الاتصال سببا اتصال الفرع أي  
 اتصال السبب وإنما سمي السبب <sup>(٩)</sup> فرعاً لأن حصوله بالسبب قوله  
 سبب محض <sup>(١٠)</sup> وإنما قيد السبب بالمحص احترازاً عن العلة، لأن السبب قد  
 يطلق عليها يقال البيع سبب لروال الملك، والشراء سبب لثبوته وإن كان علة  
 وقوله **ليس سعة لما قبله**، أورده تأكيداً وصعته له أي للفرع فيه إشارة إلى

(١) هذا الفرع هو المقصود هنا

(٢) حتى يسهل الاحتجاج فيه فلا يفتقر المصنف إلى باقي

(٣) حتى لا يشترط الاجتماع فيه فيعقب المصنف

(٤) ويصدق ديانة لأنه استعار العلة لحكمها.

(٥) وهو التخفيف عليه.

(٦) بل بحكم عني القاضي بموجب كلامه، ولا يلتفت إلى بيته

(٧) وفي هذه المسألة استعاره العلة للحكم، والحكم للعلة بحكم الاتصال الذاتي بينهما

(٨) قال لأحسبكني والثاني اتصال الفرع بما هو سبب محض ليس سعة وصعته له كما نص

روال ملك المتعة بالفاظ العقب بما لروال ملك الرقة، وأنه بموجب استعارة الأصل للفرع

والسبب للحكم دون عكسه، اهـ.

(٩) وهو الحكم

(١٠) المراد بالسبب المحص ما ينقص إلى الحكم ولا يكون مشروعاً لأحله، كملك الرقبة فيجس

مشروعاً لأحل حصون ملك المبة، لأن ملك الرقبة مشروع مع إصداغ ملك المبة كما في العبد

والأحب من الرصاعة وبحوفا، كما سيأتي للشارح ثم أن سبب المحص لا يكون مثلاً

بفسب ديانة محال، ومن شرطه ألا يكون الحكم مضاعفاً إليه ولا العلة انقضى شملت بيته

ومبي لحكم، بكن المراد هنا إعفاء إضافة الحكم إليه دون علقته، كما سيأتي من الأمثلة.

در ربيعة هي التي تكون موضوعه للحكم بخلاف السبب فإنه غير موضوع له لكنه قد يُفصى كما في استراء ما كان عليه بثوب الملك لم يشرع في موضوع لا يتصور فيه لب وكما في ملك الرقبة لما كان سبباً ملك للمنفعة ليس بموضوع له شرع في موضوع لا يتصور فيه ملك للمنفعة لا يرى أنه يحوز شرعاً لاحتياز الرضاع، والأمة المجوسية، والعبيد والنهائم<sup>(١)</sup>.

قوله كإحصاء روال ملك المنفعة نظر إحصاء السبب بالسبب المحض بيانه ر روال ملك الرقبة قد يُفصى أو روال ملك المنفعة، كما في تحرير الأمة المسلمة وسعها وهبتها، لكن روال ملك المنفعة وهو ملك انحصار لا يلزم من روال ملك الرقبة كما في تحرير الأمة المجوسية والعبيد وبعبارة النهائم يتكون روال ملك الرقبة سبباً محضاً لروال ملك المنفعة لا على موضوعه له<sup>(٢)</sup>.

قوله تبعاً تمييزاً لروال ملك المنفعة، أي من جهة التبع وأنه الضمير لإحصاء، بوجه استعارة الأصل أي ثبت استعاره روال ملك الرقبة للفرع أي لزوال ملك المنفعة يعني هو سبباً له فلا يلزم من روال ملك الرقبة أنه يحرز الأمانة من جهة فهو له لخلق يقع تحت وقوعه الطلاق في هذه (المسألة ٥) بالاحتمال ما إذا استعار الفرع الأصل من يقول لأمة أنه

١- النظر بتحقيق ص ٢٦ وشرح الموضوع عن النسخ ١/ ٣٠٨ وأصول شرح ص ١٨١، والخصامي مع شرح البطامي ص ١٢.

(٢) (١) لأول ففصى في السبب والاسم نفس مقصوداً من الأول، والذي يمشي مع عبارة الإحصاء السببية ومع ما مررد استراح فيما بعد من حوار استعاره القاطع يعني إطلاق ما ذهب إليه صاحب التحقيق من أن قول الغافل لأمة أنت حرة هو سبب إحصاء روال ملك المنفعة لكونه مقصداً له لا عنه له لتحليل الوسيلة وهو روال ملك الرقبة، ففقه أنه حرة بوجود روال ملك الرقبة وبواسطة روال ملك الرقبة، حتى لا يحرر له لا يسمع به بعد الأناكح تنصر تحقيق ص ٢٦ وأصول ص ٣٠٨/ ١

(٣) إجماع الأصحاب بدر بينهما عن طريقه الإحصائي وعن طريقه الأخرى يكون محجراً مرسلاً من باب إطلاق سبباً وإرادة السبب (٤) في كتاب الصور

٥- نظر نهديه ١٦٥ وحاشيته بسوقتي مع السرخ أكبر ٢/ ٣٨١، وفتح ٢/ ٢١١

طابق، ويؤيد به الحرية لا تُعق عقداً<sup>١٠</sup> وهذا معنى قوله دون عكسه خلافاً لشافعي<sup>١١</sup>، وكذا يجوز استعارة لفظ الهبة والصدقة وتقليب تلك المتعة، لأن كلاهما سبب للملك المتعة، ويسعار لفظ البيع أيضاً في الصحيح<sup>١٢</sup> قوله والسبب للحكم كان تفسير لما قبله، كما قالوا<sup>١٣</sup> قوله في حكم العدم<sup>١٤</sup> حر لأن قوله لاستغنيائه عن الفرع أي لاستغناء الأصل عنه من هذا أن المحذور بالاستعارة هو الاتصال والاتصال هنا بشأن اعتبار افتقار السبب إلى سبب لأنه أثر، والسبب مؤثر والأثر لا محالة يقتصر إلى المؤثر دون لعكس، عيئت حيث أن اتصال الفرع بالأصل بالنظر إلى الفرع فتحوير استعاره الأصل للفرع بوجود الاتصال أما اتصال الفرع بالأصل بالنظر إلى الأصل فمعدوم لعدم افتقار الأصل إلى الفرع فلم يحر استعاريته بالأصل فلو حوز الاستعارة مع عدم المحذور لصراً كانا سحط<sup>١٥</sup> حبط عشواء<sup>١٦</sup>

(١) انظر الهداية ٢ / ٤٠ . (٢) انظر الإقناع ٢ / ٤١٩ .

(٣) حوار استعاره لفظ الهبة وما بعدها ملك المتعة عبد الحنفية خلافاً للشافعية وعلى الحواز يكون الجامع من المسعارة له وهو الكاج، والمسعار منه الاتصال المعنوي أي الشرب بطرفين وشافعيهما في معنى ملك ابتر الإقناع ٢ / ١٧٦، ولهدية ١ / ١٢٧

(٤) قال في التحقيق وقوله والسبب للحكم تفسير لقوله الأصل للفرع وهذا رفع توهم من يذهب من لزم من الأصل بعلقة ومن الفرع بالعلو، كما قبل وقتل الأصل وفرع، عم من اسبب واسبب فبما هو غير المشروعات، واسبب واسبب محض بالبشروعاب ويؤيده قول شمس الأئمة السرخسي لا يصح استعاره الحكم لاسبب كما لا يصح استعاره الفرع للأصل، انظر: التحقيق ص ٢٧، وأصول السرخسي ١ / ١٨٢

(٥) قرأ الاحسيكني وثنائي اتصال الفرع بما هو سبب محض ليس بعلقة وصفت به كاتصال روال ملك المتعة بانقطاع العنق بمعالروا من من الرقبة وأنه يوجب استعاره الأصل للفرع، والسبب للحكم دون عكسه، لأن اتصال الفرع بالأصل في حق الأصل في حكم العدم لاستغنيائه عن الفرع، وهو بطر الحملة الناقصة؛ إذ عطف على الكاملة ابتر بحسبي ص ١٢

(٦) بخيط، فسبح على غير هدي.

(٧) العشواء الناقصة بئى لا تنصر بالنيل فهي مطلقاً كل شيء، وهذه العبارة « بخيط حبط عشواء » مثل يصر للذي يعرض عن الأمر كأنه لم يشعر به والمبهمات في الشيء، وثم يركب الأمر على غير بيان ابتر مجمع الأمثال للمداني ١ / ٢٦١ و ٢ / ٤١٤ والقاموس الحظ ١ / ٦٤٢ و ٢ / ٦٤٠، وكتاب الأفعال لابن القوطبة ص ٢١٠-٢١١



ونوكب عميةاء ، بحلاف اتصال العلة بالمعلول حيث جاز (١) الاستعارة من الجانبين لافتقار كل إلى آخر على ما ذكرنا

فإن قلت لا نسلم أن استعارة المسبب للسبب لا يحور الأيرى كيف حار في قوله تعالى ﴿أعصر حمراً﴾ (٢) أي عبا (٣) قلت لا نسلم الاستعارة في الآية من المراد منها الحقيقة لأن أهل اللغة قالوا الحمر بلغة أهل عمان (٤) اسم للعنب (٥)

وحكى الأصمعي (٦) عن معتمر (٧) بن سليمان (٨) أنه قال بقيت أعراباً معه عبا ، فقلت ما معتك قال حمر (٩) قال ابن عرفة قوله أعصر حمرا أي

(١) ذكر الفعل «حار» نظراً لأن الاستعارة مصدر والفعل مع المصدر المؤنث بفتح حور بذكره نظراً لمعنى الحدث ، وتأنبه نظراً للفظ .

(٢) سورة يوسف الآية ٣٦ .

(٣) وهذا بناء على أن الحمر غير العنب فيكون إطلاق الحمر في الآية ، وإرادته لعبت بها من قبيل المحاذير مثل تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه

(٤) عمان بصم أوله وتخفيف ثابته كما جاء مضبوطاً بالسجني مدسة عربية عن بساحل بحر النعمر تشمل على بلدان كثيرة ذات بخل ووروع إلا أن مرجأ صرت به المثل ، ويصنف إليها بعض المحدثين والشعراء ، انظر معجم البلدان ٦ / ٢١٥ ، وأسباب العرب للسماعي سورة ٣٩٨

(٥) انظر : الكشاف ١ / ٢٨٨ ، والقاموس ١ / ٣٥٨ ، ٩٣ .

(٦) هو عبد الملك بن قريش بن عبد الملك بن علي بن إصمع الباهلي أبو سعيد الأصمعي ولد سنة ١٢٢ هـ ، عن الأصمعي ، بالمره كان كثير الطواف في النوادي ، يفتيس علومها ويتلقى أخبارها ويتحف بها خلفاء فكانت عليه ناعطائا الوافره ولم يكن أحدا علم بشعر منه وكان راويه العرب واحد أئمة اللغة ، والملائك ، وكان شديد السوقي بتفسير القرن بسببه إلى حده اصمعي ومن مصنفاته الكثيره الأصداد - ط ، والمتراذب - خ والإس - ط توفي سنة ٢١٦ هـ ، وقيل غير ذلك انظر وفيات الأعيان ١ / ٣٦٢ ، وبه الرواة ٢ / ١٩٧ ، والمعرفه ص ٢٣٦ وباريح بغداد ١٠ / ٤١٠ ، ومراتب الخواري ص ٤٦ (٧) بك المعتمر .

(٨) في ك سليمان وهو معتمر بن سليمان بن صرحان (ابو محمد) التميمي الدس من موالي بني مرة ، محدث حافظ ثقة حدث عنه كثيرون منهم حماد بن حبل ، وله كتب في التاريخ توفي سنة ١٨٧ هـ انظر الجرح والبعيل ٤ القسم الأول ص ٤٠٢ ، وصقات ابن سعد ج ٧ : القسم الثاني ص ١٥ (٩) انظر القرطبي ٩ / ١٩٠

ستخرج حمرا ، فعلى قول ابن عرفة يكون استعاره المسبب للمسبب ، لأن  
لغز سبب لاستخراج الماء الذي يكون حمرا ، ولئن سلمنا ، فيقول إنما حار  
استعارة المسبب للسبب ( هنا ) <sup>(١)</sup> لكوبهما في معنى العلة والمفعول بوجوه  
لاتصال من الحاسين لأن الحمز هو الي <sup>(٢)</sup> من ماء العيب إذا على واشند <sup>(٣)</sup> فلا  
يتصور الحمز بدون العيب ولا يتصور العيب بدون ذلك الماء الذي هو مادة  
الحمز <sup>(٤)</sup> فإن قلب لم لا يجوز أن يستعار الطلاق للعتاق لاتصال في  
المعنى المشروع ، وهو الإسقاط ؟ <sup>(٥)</sup>

قلت يلزم حينئذ أن يكون مزيل الأذى مزيل الأعلى لأن لطلاق شرع  
لإزالة ملك النكاح ، وهو أذى المالكين ، لأن ملك المتعة ملك من وجه دون وجه ،  
ولهذا لم تُسلب عنه مالكية المال ، والعناق وصنع لإزالة أعلى المالكين لأن ملك الرقعة  
من كل وجه ، فليس كل ما يزيل الأذى يزيل الأعلى ، ألا يرى أن الرصاع وحرمة  
ابصاهرة يزيل ملك النكاح ، ولا يزيل ملك اليمين <sup>(٦)</sup>

قوله وهو نظير الجملة الناقصة أي قولنا اتصال الفرع بالأصل في حق  
الأصل في حكم عدم نظير الجملة الناقصة ، لأن الجملة الناقصة اتصالها بالجملة

(١) ساقط من ك .

(٢) بكسر النون المشددة ؛ الذي لم يوضح .

(٣) انظر الهداية ٤ / ٨٠ ، والقاموس للحديث ١ / ٢٨ .

(٤) قل في التحقيق لا يجوز استعاره المسبب للسبب إلا إذا كان المسبب محيضا ما سبب فحينئذ  
يجوز كقوله فعلى في إني أراي أعصر حمرا أي عينا ، استعير اسم المسبب للسبب  
لاختصاص «حمر» بالعب ، لأنه إذا كان مختصا بالسبب صار في معنى العلة والمفعول ،  
فيصير اسبب متعلقا بالمسبب أيضا من حيث أن المسبب لما لم يحصل إلا به - مع كونه مطلوباً  
- صار كان السبب موضوع له ، ومعتقراً أنه بطرا إلى الغرض كافتقار العلة إلى المفعول ، ومن  
ثم حصل الإنصاف من الحاسين - اهـ مختصراً

(٥) ذهب الشافعي - رضي الله عنه - كما تقدم - إلى جواز استعارة الطلاق للعتاق لاتصال في  
المعنى المشروع ، وهو إسقاط الملك في كل ، ولهذا جاز تعليقه بالشرط ، وقد صاغ لشارح هذا  
الدليل في صورة اعتراض ، تمهيداً للرد عليه .

(٦) وأيضاً لا اتصال بينهما في المعنى المشروع ، لأن الطلاق يقع القيد والعناق اشاعت بالقوة

الكاملة حق الكاملة في حكم العدم لاستعنائها عن الناقصة . خلاف اتصال  
 الناقصة بالكاملة في حق الناقصة فإن هناك تحقق الاتصال لافتقار الناقصة  
 كاتصال الفرع بالأصل في حق الفرع، مثله ما فإن الرجل ربيب طالق وسعدى .  
 مقبوسه ربيب طابق حملة كاملة تنضمه بالحر وقوله وسعدى ناقص  
 لأحبته إلى الحر <sup>١</sup> فجعلنا أول الكلام موضوعاً على الآخر <sup>٢</sup> حتى أشركنا  
 الآخر في حر الأول . وهذا الصنيع إما فعل لأحياء الآخر وأصفهه أما الأول  
 عتاقاً في نفسه . مسبقاً عن الآخر وهو <sup>٣</sup> بمزلة العدم في حق الأول والبراد  
 من أول الكلام أحمله لكاملة توسعاً لأنها وقعت أولاً وليس المراد منه الجزء  
 السابق من الكلام ، فافهم .

لا يقل <sup>٤</sup> الكاملة إذا توقفت على الناقصة بلزم إصفها إليها وما كان  
 معتقراً لا يكون كاملاً ، لأن لا يسلم الملامسة . وهي إما تكون إذا كان لسوقف  
 لأحياء الكمية فلا يسلم ذلك بوصفه الحسن وهو أن الرخصين مشبه في  
 أسبق تقدم أحدهما عن الآخر إلى أن يرى حيان شذجه فبذره المتأخر العاخر  
 بعل صوبه يارقيقى ففك كى أدرك عتوقف على العاجز ، فأدرك فاشتركا  
 في سبب وهذا التوقف ثم يكسر لأحياء أح تقدم بل لأحياء متأخر لصعف  
 حاله ووهن بانه قد قلب ما بالكم لا تحورون استعانه أسمع بالإحارة وهو  
 سبب ملك المنفعة <sup>٥</sup> قلب إنما لم يحور لأنه على تقدير الاستعانة لا يحلوا من  
 حد الأمرين . ما أن يكون البيع مضاعفاً إلى الغير أو إلى المنفعة والثاني باطل

(١) ويهدى بغيره لا يفقد شئ . لكنه يعنى الأول بواسطة أو العطف . فسوقف حكم الحملة

الأول يصح سرائهما في الحر ويصير تقنيه معدة قبل الأولى فيبيع بطلاق عليهما

(٢) بكسر الجاء .

(٣) أي توقف الجملة الأولى على الأخيرة

(٤) هذا غير من بابىء من قوله فيما تقدم فعلى أول الكلام موقوف على لآخر

(٥) أي وهو سبب محض ملك المنفعة بواسطة ملك الرقبة .

لانتعدام المحلية لأن النبعة معدومة حال انعقاد الإجارة<sup>(١)</sup> فكما الأول، لأن الإجارة<sup>(٢)</sup> حينئذ تنقلب بيعاً لأن الحقيفة أحق بأن تتراد، بخلاف ما ذهب قال الحر، بعته بنفسه شهراً بعشرة، حيث تعينت الاستعارة للإجارة، لأن الحر ليس بمحل للتجارة<sup>(٣)</sup>.

قوله وحكم المجاز فتذكر ما قلنا في حكم العام من الوجهين به<sup>(٤)</sup> أي بالمجاز كان أي ما أريد بالمجاز ولهذا جعلنا أيضاً لقوله وجود ما أريد

(١) المعدوم لا يكون محلاً لتعليل، واللفظ متى صار محاراً عن غيره جعل كأنه وجد التصريح باللفظ الذي هو مجاز عنه ولو قال أحرك منافع هذه الدار لا تصح أيضاً وبما صحته إذا قال أحركت ديار، إقامة العي، لمصاف الله العقد مقام للفعة

(٢) أي استعار بها، الفور، وكان الأولى أن يقول كما قال السرخسي لأن البيع إذا أضيف إلى رقة ديار فهو عامل بحقيقته في تملك العي.

(٣) أي لأن عي الحر ليست بمحل، وصح له البيع حقيقة، انظر التحقيق ص ٢٦ و ٢٧ والهداية ٤٠ / ٢، وأصول السرخسي ١ / ١٨٢، والنووي مع الفتاوى ١ / ٣٠٨، والقميوس لمخط ٢ / ٢٨٤.

(٤) قال الأحسنكي وحكم محار وجود ما أريد به خاصاً كان أو عاماً كما هو حكم الحقيقة وبعد جعلنا لفظ بصاع في حديث ابن عمر لا يبيعوا الدرهم بدينارهم ولا الصاع بالصاعين، عاماً فيما بذله وبجأوره، وإني الشافعي ذلك وقال لا عموم للمحار لأنه ضروري بغير الله توسعة الكلام، وهذا باطل لأن المحار موجود في كتاب الله تعالى والله تعالى يعلى على غيره، وبغير الضرورات، أنه انظر انضمامي ص ١٣ ثم اعلم حكم الحقيقة ثبوت ما وضع له اللفظ، خاصاً كان ذلك اللفظ أو عاماً، وبذلك خلاف بين أرباب العموم، وحكم المحار ثبوت ما استعمل له اللفظ سواء كان المحار خاصاً أو عاماً، خلاف بين بعض أصحاب الشافعي رضى به عنه، فالأحسنكي بين حكم المحار بالتصريح، وأشار إلى حكم الحقيقة، كما فعل في حكم العام والخاص قصداً للاختصار، وبين الأهم، وهو، لمختلف فيه، وقد سئل هذا لبعض من أصحاب الشافعي على نفي العموم عن المحار المقدر بدليل من أدلة العموم كالإلام وبحوثه بأن الأصل في الكلام هو الحقيقة، ولهذا لا يعارضها المحار حتى لا يصير اللفظ لمجرد نفي الحقيقة والمحرار في حكم المشترك، ومن ثم كان الأصل عدم جواز سماع كل كلمة في غير ما وضعت له لتأديته إلى الإحلال بالفهم، لأنهم حوروا ذلك، ضرورة، بتوسعة في الكلام، وهذه الضرورة يرتفع دون سبب حكم العموم للمحار، فلا يصار إليه بدونها، وكان المجاز في ذلك بمنزلة ما ثبت بطريق الإقتضاء فكما لا يثبت فيه وصف العموم عند الإحصاف - لارتفاع الضرورة بدونه، فقد هنا عند هؤلاء الأصحاب، هذا وقد نسب صاحب المنار ذلك إلى إمام شافعي، ولكن الأصح كما قرره المحققون أنه بعض أصحابه وسئل الإحصاف بأن العموم من عوارض الألفاظ، والمحار موقوف فإذا وجد دليل للعموم فيه أمكن القول بعمومه أما بقضي فغير موقوف لأنه لا حقيقة ولا تقديراً بل هو ثابت شرعاً، فلا ينصرف فيه للعموم انظر التحقيق ص ٢٧، والنووي مع الفتاوى ١ / ٣٢١، وشرح المنار ١ / ٣٧٣.

به فيما سطره والصغير المستتر فيه راجع إلى ما ، والدار إلى الصاع ، أي في الذي يحس هو الصاع وأنى الشافعي رحمه الله أي لم نفس ذلك إشارة إلى وجود ما أريد به ، والمراد به الخصوص أو العموم لأنه ضروري ببيان أن لمحار ثابت ضرورة سعة الكلام ، والثبات بالضرورة يتقدر بقدرها <sup>(١)</sup> والمطعم مراد بالاحصاء من لفظ الصاع في قوله عليه السلام « لا تبغوا درهم بالدرهم ولا انصاع بالصاعين » <sup>(٢)</sup> فلا يكون غيره مراداً كما جص <sup>(٣)</sup> وانتورة <sup>(٤)</sup> ، ولا يكون (هذا) <sup>(٥)</sup> الحديث معارصاً لقوله عليه السلام « لا تبغوا الطعام بالطعام إلا سواء بسواء » <sup>(٦)</sup> حتى يجري الربا في الحقة <sup>(٧)</sup> واحصيتين ، ولا يجري في غير المطعم ، بياركون انصاع مجازاً أن الصاع سم للحشنة التي يُكّال بها <sup>(٨)</sup> فارد منه ما يحويه <sup>(٩)</sup> يصار إليه أي يرجع إليه

(١) هذا دليل بعض أصحاب الشافعي على نفس العموم عن المحار ، وعن لفظ انصاع انوار في الحديث الآتي.

(٢) روي مرفوعاً من حديث ابن عمر ومن حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنهما ، فحديث ابن عمر بهذا اللفظ عند أحمد والطبراني وفي إسناده أبو حنبل يحيى بن أبي حنبل ، قال فيه أبو زرعة محله أصدق وقال البخاري كان يحيى القطان يتكلم فيه ، وقال الهيثمي هو مدلس ثقة وحديث أبي سعيد بهذا اللفظ أيضاً عند البيهقي ، وبخود عند غيره انظر مسند أحمد مع شرح أحمد شاكر عليه ٨ / ١٨٢ - ١٨٥ ، وصحيح البخاري ٣ / ٥٨ - ٩٨ - ٩٩ و٩ / ١٠٧ - ١٠٨ ، وصحيح مسلم ١١ / ٢٠ - ٢١ ، ٢٣ ، وسنن ابن ماجه ٢ / ٧٥٨ وسنن ابن سني ٢ / ٢٢ وسنن البيهقي ٥ / ٢٧٨ ، ٢٩١ ، والموطأ ٢ / ٨٩

(٣) بحسب فتح الحيم وكسرهما الحيم

(٤) لنوره بالضم ، بهاء وهو القطران انظر القاموس المحيط ١ / ٣٠ ، ٣٤٠ ، ١٦٦ ٥٩١

(٥) ساقط من ط .

(٦) روي من حديث معمر بن عبد الله مرفوعاً انظر صحيح مسلم ١١ / ١٩ ، ومسند أحمد ٦ / ٤٠٠ ، وسنن الدارقطني ٢ / ٢٩٩ ، وسنن البيهقي ٥ / ٢٨٣ .

(٧) الحقة ملء الكف من الحفر بفتح فسكون ، وهو أحد الشيء براحبك

(٨) لصاع الذي يقال به ، ويدور عليه أحكام المسلمين ، وهو أربعة أمداد ، كس مدر ظل وثلاث ، قال الداودي معناه إحدى لا تختلف ربع حفاب يكفي لرجل بدي ليس يعظم الكفين ، ولا صغيرهما .

(٩) محار مرسل علاقته المحنية ، إذا لا حاف في أن حقيقته الصاع غير مرصه هنا ، لأن بيع نفس الصاع بالصاعين حاشي بالاحصاء .

وهذا باطل . هذا إشارة إلى مقال الشافعي <sup>(١)</sup> .

بما به أن العموم للحقيقة لا لذاتها ، بل لقريضة زائدة دالة عليه <sup>(٢)</sup> ، ألا يرى أن رجلا اسم خاص ، فإذا دخلت عليه لام التعريف ، ولم يكن هناك معهود يراد به الجنس فيصير عاما ، ألا يرى إلى قوله تعالى ﴿ إن الإنسان لفي خسر ﴾ <sup>(٣)</sup> كيف عم بحلول اللام حتى استثنى منه المؤمنون العاملون <sup>(٤)</sup> . فكذا فيما نحن فيه ، لا وحد دليل اعموم وهو اللام الداخلة في الصاع عملنا بعموم ما أريد منه محاز ،

ولا نسلم أنه ضروري ، وفي كلام من لا تحوز عليه الضرورة أصلا كاد يعلب امحار على الحقيقة كقوله تعالى ﴿ بدم كذب ﴾ <sup>(٥)</sup> وكقوله تعالى ﴿ مما ربحتم تحارتهم ﴾ <sup>(٦)</sup> وكقوله تعالى ﴿ يريد أن ينقص ﴾ <sup>(٧)</sup> أي يريد الجدار <sup>(٨)</sup> إلى غير ذلك . ولنسأله ضرورة لكن لا نسلم أنه ( لا ) <sup>(٩)</sup> ضرورة في غير المصنوع ، عل أننا نقول كيف يقال أنه ضروري وفي كلام الفصحاء الذين متقوا <sup>(١٠)</sup> .

---

(١) قال في التلويح : وعلم أن القول بعدم عموم المحار مما لم يجده في كتب الشافعية ومختصيصهم الصاع بالمطعم منى على ما ثبت عندهم من غلبة الطعم في باب الربا لا على عموم المحار

(٢) نظر التحقيق ص ٢٧ ، والتلويح مع حاشية القسري ١ / ٣٢١-٣٢٢ ، والقياموس المحيط ٢ / ٤٦ ، ٥١٨ .

(٣) سورة العصر الآية ٢ .

(٤) قال تعالى في سورة العصر ﴿ إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالصبر وتواصوا بالصبر ﴾ وانظر الكشف ٢ / ٤٨٥

(٥) سورة يوسف الآية ١٨ والمجاز فيها إما أن يكون محارا عقليا في بسمة الكذب إلى الدم ، أو أن يشبه الدم بعبارة الإنسان بجامع أن لكل دلالة ، ويجري فيه ما يجري في الاستعارة المكنية

(٦) سورة البقرة الآية ١٦ والمحار فيها عقلي في إسماء الربح إلى التحار

(٧) سورة الكهف الآية ٧٧ .

(٨) فإسناد الإراءة إلى الجدار مجاز عقلي .

(٩) ساقط من ك .

(١٠) متقوا / شقوا

أَكْمَمُ <sup>١</sup> اللامعة <sup>٢</sup> وعقدوا <sup>٣</sup> سحر <sup>٤</sup> عصاها أكثر من أن تحصى ،  
(وأعزروا) <sup>٥</sup> من أن يستقصى ما به ضروره اضطربهم إلى الضرر ، ولهم اليد  
الطولى في استعمال الحقائق وهم بحث لا يتركز كمال حالهم وعناية حلالهم  
ووعور فصلهم ، وقطة <sup>٦</sup> بالهم <sup>٧</sup> وعصاها تسبهم في قبيلهم وقبيلهم <sup>٨</sup>  
والحوب عن تعديبه إلى الحفة والحقين أنى في بار القياس أكمل أبو حوّه  
إن شاء الله تعالى وهناك موضع بيانته

لا نقل يريد غير هذا المقصود وهو موجود في كلام النري عارب وتعالى مع  
به ضروري كقوله تعالى «وتمحير ربه» <sup>٩</sup> أي رقة مملوكة لا يقوى ذلك  
من قسم الاستدلال وضروره انواقعه فيه يرجع إلى التسدل لا أن استكلم  
بجلاف لمحر فانه من قسم اللقد عرب يرجع إلى المتكلم <sup>١٠</sup> فلو كان ضروريا  
لوقع اضرورة في استكلم <sup>١١</sup> واللام منتف فيبقى المبرم <sup>١٢</sup>

- 
- (١) أكمام جمع كم بالصدر وهو مدح يد ومحرجها من أسبوت  
(٢) اللامعة هي سوع اسطخ في مادته المعاني حداله احصااص بدو عبه حواص انتر اكب حلقها  
وايزاد انواع التشبيه والجار والتثنية على وجهها .  
(٣) عقدوا ، شدوا وريطوا  
(٤) السحر : كل ما لطف مأخذه وبق .  
(٥) في لك : وأعزروا وهو سهو من التباسخ  
(٦) الوعور مصدر « وعز » النسيء وفورا أي كثر من باب وعد  
(٧) العقطة بالكسر لحدق بكسر فسحور وهو عقم النسيء كله والمهارة فيه  
(٨) اببال : الحاضر .  
(٩) بغير الكلام أو في تحجر خاصه والبال والقيل في اشتر أو كما سعب يقول وقيل من  
لأنرى تعال الأبداء وبعز بالكسر بدوات وكل ريب حاضر الأبداء هنا  
(١٠) سورة البساة الآية ٩٢ ، والآية ٣ من سورة المحادلة .  
(١١) وبعبارة أخرى الضروره في القرار في انقصى ر جعه إلى الكلام والسمع لأنه بسم  
تثبت ضروره مصحح بكلام سرعا لئلا يؤدي إلى الإحلال بفهم  
سامع ولهد ذكر في اقسام الوقوف عن المراد أي هو حط السمع وعليه  
حاز وجود المقنضي في القسركل .  
(١٢) وبهد ذكر لمحر في قسم استعمال السطم الذي هو ر صم إلى المتكلم  
(١٣) لأن ثبوته لتوسعة طريق التكلم على المتكلم  
(١٤) اصبر اصبور لسرجسي ١ ١٧١ والنلوبج ١ ٣٢٢ . ويتحقق من ٢٨  
والقاموس بحسب ١ ٢٧ ٣٧٧ ٤٧٠ و ٢ / ١٨٤ ٢٣ ٢٧٣ ٢٨٤  
٤٨٢ ، المفتاح ص ٢٢٠ .

(قوله) <sup>١</sup> ومن حكم المجاز والحقيقة استحالة اجتماعهما مرادين <sup>٢</sup>

هذا احتراز عن تناول اللفظ اباهما طاهر من غير أن (يراد) <sup>٣</sup> كما في مسألة الاستئمان على الأبداء والمواالي <sup>(٤)</sup> وجه الاستحالة أن الحقيقة استعمال اللفظ في موضوعه ، ولحار استعماله في غير موضوعه لماسة ، فمحال أن يراد جميعا في حالة واحدة لمباودة بينهما <sup>٥</sup> يوضحه أن المستعمل للمحار قاصد ليعدول عن

(١) سقط من ك .

(٢) لم يختلف العلماء في أنه يحوز استعمال اللفظ في معنى محاري يصور بوجه المعنى الحقيقي بحيث يكون فرد من أفراد ، وهو ما يسمى بمفهوم المحار . وذلك كما برز بلفظ الإسند المتبادل - مثلا - فيه معنى مجزئ ، يدرج بوجه المعنى الحقيقي أدنى هو يحوز المفرد والمعنى المجزئ وهو الرجل الشجاع ، وإنما اختلاف بينهم في استعمال اللفظ ، وأراد به معناه الحقيقي والمجاري في الإطلاق واحد بأن يكون كل منهما معنى الحكم ، كما لا يفتقر لأحد وأراد به السمع . ولرجح السجدة ، وهذا المسألة محل بحث ، فمع من ذهب أصحابنا وعامة أهل الأدب والمحققون من أصحاب الشافعي ، وعامة المتكلمين ، وحوزة الشافعي وعامة أصحابنا وحنابلة وحنابلة وعند الحار من المتكلمين ، ومنه أيضا بعض أصحابنا العراقيين في لفظ واحد في محض واحد ، وحوزة في لفظ باعتبار محلي مختلفي ، وقد كفل الشرح بتعرض بمرتب الأول والثالث ، والدرج الثاني في الآخر . واستدل المحزون بعدم مانع من أن به المعنى لخصيص جميع ، فاستحسن قد يجد نفسه مرده باعتبار بواجبة معينين مختلفين ، كما يجدها مرده لهما منطلق ويعيد ذلك من أنفسهم قطعا . فمن قال باستحالة فقد حدد بصره وعنده المحققون هذا وقد اختلف المانع في سبب المنع ، فذهب بعضهم إلى أن سبب المنع هو العقل ، وذهب الآخرون إلى أن سببه هو اللعبة ، وذهب إلى الأول صدر الشريعة .

(٣) في ط ، يراد ، وهو سهو من الناسخ

(٤) سيتعرض الشارح لهذه المسألة بالتفصيل قريبا .

(٥) هذا وجه جعفر السارح ما بعده بوضيحه . وقد وصحه بعض شارحين بوجهي فقد ذكر في التحقيق بمعنى وجهي أحدهما وهو ما ذكره الشارح أن القول بحوار بينهما موضوعي لحال فيكون فاسدا ثم بين هذه الاستحالة بوجهي الأول أن حقيقة ما كان مستقر في موضوعه مستعملا فيه والمحار ما يكون متعديا موضوعه ، مستعملا في غيره ، والمعنى الواحد لا يصور في حالة واحدة أن يكون ثابتا في موضوعه ، مستعملا في غيره . والشيء الواحد لا يوجد في مكان في وقت واحد والثاني أنه بوضوح إطلاق لفظ عليهما ، يكون أمكن مریدا وصفت به الكلمة - أولا - لاستعمالها فيه ، وعبر مرید له أيضا للعدول بها ، عما وضعت له . ومن ثم يكون ما وضعت له مراد وغير مراد ، وهو جمع بين التقصيص والاستحالة في الأول باعتبار اللفظ ، وفي الثاني باعتبار المعنى ، وأعترض المحزون على الوجه الأول بأن لا يسلم أن الحقيقة مستقره في موضوعها حقيقة ، والمحار متجاوز عن موضوعه كدليل لفظ صوت وحرف مثلا شئ كما وجد ، فاستحسن وضعه ، فالاستقرار والمحاور ، ولكنه تلفظ به وأراد به موضوعه واستعمل أيضا وأراد به غير موضوعه ، ولا استحالة بذلك كما ينبغي دليل سابق . وعن الوجه الثاني بأن لا يسلم لزوم كونه غير مرید لما وضعت الكلمة له أولا ، بل لازم كونه مریدا لما وضعت الكلمة له أولا وثانيا . وهو المجموع ، ولا يلزم من إرادتهما معا أن لا يكون الأول مریدا .



الموضوع الأصل ، والمستعمل للحقيقة ليس بقاصد اعدول ، وبين السلب والإيجاب مدفعة ، فلا اجتماع في حالة ، وإجماع أهل اللغة يدل على هذا ، فمنهم لا يريدون لفظ الأسد حقيقة ومحازا جمعا بينهما <sup>(١)</sup> وعلى هذا قلنا في قوله تعالى ﴿أو لامستم النساء﴾ <sup>(٢)</sup> أن المحاز وهو الجماع مراد بالاجتماع فلا يحور أن يراد اللمس باليد ، وهو الحقيقة <sup>(٣)</sup>

(قوله) <sup>(٤)</sup> كما استحال إلى آخره ، بانه أن استعمال اللفظ حقيقة ومحاز في حالة واحدة محال ، كما أن ليس الثوب الواحد بطريق الملك والعارية في حال واحد محال ، وهذا لأن اللفظ استعار بمنزلة الثوب المستعار ، والحقيقة بمنزلة الثوب المملوك <sup>(٥)</sup> وقال بعض أصحابنا العراقيين أن الحقيقة والمحاز لا اجتماع في لفظ واحد في محل واحد ، ولكن في محلين مختلفين يحور <sup>(٦)</sup> كحرمة أحداث تثبت بقوله تعالى ﴿حرمت عليكم أمهاتكم﴾ <sup>(٧)</sup> ، فيقول لا سلم أن حرمة وجدت تسري

(١) قول الشارح فيب تقدم « وإجماع أهل اللغة » الخ . هو دليل المانع بسبب اللغة . وهم أكثر المحققين . وهو الذي سمى الأعراس ، قلت وإذا كان إجماع من سعة كذلك يكون استعمال اللفظ فيهما خارجا عن لغتهم وهو لا يحور انظر التحقيق ص ٢٨ ، ويتكويح ١ / ٣٢٣ ، وإرشاد الفحول ص ٢٨ ، وأصول السرخسي ١ / ١٧٣ .

(٢) سورة النساء الآية ٤٣ . وسورة المائدة الآية ٦ .

(٣) ذهب المحورون ومنهم لشافعي رضي الله عنهم إلى حمله على الوطء والنس بغير وإنما كان إجماع مرادا بالاتفاق لأنه يحور التعمم للحجب بهذا النص انظر أصول السرخسي ١ / ١٧٣ ، وشرح جمع الجوامع مع الآيات البيهقي ٢ / ١٦١ ، والقرطبي ٥ / ٢٢٣ .

(٤) ساقط من ك .

(٥) وفيه إشارة إلى أن الالفاظ للمعاني بمنزلة الكسوة للأشخاص والمحاز من حقيقة بمنزلة العارية من الملك .

(٦) قال شمس الأنمة السرخسي بعد حكاية هذا القول وهذا قريب بشرط أن لا يكون المحاز مرادها بحقيقة مدخلا بمنحس على صاحب الحقيقة ، فإن الثوب لو وجد على اللبس يحور أن يكون بصفه ملكا وبصفه عارية . اهـ ثم مثل له بالمثال الذي ذكره الشرح

(٧) سورة النساء أول الآية ٢٣ وقد ثبتت حرمة الأحداث عند هذا العريق بهذه الآية الكريمة مع أن اسم الأم يتناول الحدة محازا ، وعليه يكون لفظ « لام » قد أطلق وريد منه معينا للمجربى والحققي في محلين مختلفين في وقت واحد

عن اجمع بينهما<sup>(١)</sup> لأن الأم في اللغة لأصل. كأنم القبرى<sup>(٢)</sup> ، وأم الدماغ والأصول تتناول الأمهات والجذات حقيقة أو مقول حرمتهن شئت بالاجتماع لا بهذا النص<sup>(٣)</sup>

لا يقال يرد عن ما قلتم أن الراهر إذا استعار الثوب المرهون وليس له<sup>(٤)</sup> ، لأن لا يسلم أن لبسه بطريق الملك والعارية<sup>(٥)</sup> ، لأن الاعارة تمنك المانع بعير عوض والمرتهن لا يتمسكها . فكيف يملكها ، وإطلاق الاعارة<sup>(٦)</sup> تسامح<sup>(٧)</sup> ، كما أطلق في (العروع)<sup>(٨)</sup> كذبت لا يقال لو كان لبسه بطريق الملك لم يحتج الى ادس امرتهن لأن بقول تعلق حق المرتهن كان مانعاً إياه من الاستعاع فلما ادس له رذل امانع<sup>(٩)</sup> لكن لم يريدنا بهذا انفساح عقد الرهن ، فلهذا كان للمرتهن حق الاسترداد

قوله ولهذا قال<sup>(١٠)</sup> إيضاح لاستحالة اجتماعها في الجامع أي في الحامع الكبير قوله عربياً لا ولاء عليه هنا قيدان الأول قوله عربياً والثاني قوله لا ولاء عليه أما الأول فأحترار عن غير العري ، لأن غير العري يحور أن يكون

(١) أي بين الحقيقة والمجاز في لفظ « الأم » .

(٢) وأم القري هي مكة المكرمة ، القاموس المحيط ٢ / ٤٠

(٣) انظر التحقيق ص ٢٩ ، وأصول السرحسي ١ / ١٧٧ ، والكشاف ١ / ١٦٧

(٤) أي فإن لبسه به واستعماله إياه يكون بطريق الملك الذي هو نوات ، والعارية جميعاً في زمان واحد ، فكما اجتمعت العارية والملك في الثوب - والحالة هذه - المشبه به ، تحتمل

الحقيقة والمجاز مرادين من اللفظ - المشبه - في وقت واحد

(٥) من ماضى تلك الثابت له ، لأنه هو المطلق للاستعاع

(٦) أي على أحد لراهر الثوب المرهون من المرتهن لينتفع به

(٧) أي مجازاً لما تقدم من أن مملوك المانع عن لا يملكها غير متصور . إلا أن المرتهن لما كان به أن يسترد الثوب لبقاء عقد الرهن ، تصور بصورة الاعارة .

(٨) في كل ، الفرع ، وسقوط الواو سهو من الباسخ

(٩) والدليل على أن لبسه بسقط من الدين شيء ، انظر التحقيق ص ٢٩ ، وبدائع الصنائع ٨ / ٣٧٦٤ ، ٣٨٩٩ .

(١٠) قال الأحيائي وهذا قال محمد رحمه الله في الجامع لو أن عربياً لا ولاء عليه أو صبي بثلث ماله لمواله وله معنق واحد فاستحق النصف كان النصف الباقي مربوداً إلى الورثة ولا يكون ثوابي مولاه لأن الحقيقة أرادت بهذا اللفظ مطلق المحار اهـ

عتقاً لأحد فإذا كان له عتق أيضاً يكون لعتق المولى مشركاً بين الأعلى والأسفل<sup>(١)</sup> والمشترب لا عموم به في موضع الأثاب<sup>(٢)</sup>، فتعق الوصية لأحدهما وهو محجور، والوصية للمجهول لا تصح، بخلاف العربي المشرط فيه لا محجور استرقاقه لقوله تعالى ﴿تَقَاتِلُوهُمْ أَوْ يَسْلَمُوا﴾<sup>(٣)</sup> ولقوله عليه السلام «لا يقبل من مشركي العرب إلا الإسلام أو السيوف»<sup>(٤)</sup>، فغلط من هذا أن فتنة بكر العربي

(١) المولى في اللغة يطلق على المعق بكسر الباء وعلى المعق بفتحها قال أبو عبيدة سموي سبعة موضع أنورد البعثة من فوق، والمولى ليعلم عليه من سفل، ومنه قوله تعالى ﴿فَيُجَاوِزُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَا لَكُمْ بِهِ﴾ والمولى في دين من الموالاة، والمولى ابن العم، والمولى بخار والحليف، والصهر.

(٢) ولا يمكن أنقول بأن يعق بفتح في مقصود الوصية لفتوة عمر من الناس في هذا الباب فهم من بقصد لأعلى ومنهم من بقصد الأسفل ومن لم لا يمكن ترجيح وبصر الاسم بمنزلة الحمل، ترجح في نسبة إلى الوصية فإذا مات ولم يكن، بقي الوصية له مجهولاً، فبطلت بوصيته، لا ينقطع رجاء الناس بالموت انظر الحسامي ص ١٤، وأصول السرخسي ١/ ١٧٣، والجبلي ص ٣، وكتاب الاستدلال لصفي ص ٢٤، وكتاب الاستدلال للحمصاني ص ١٣٩، وكتاب الاستدلال للسبكي ص ١٨٠.

(٣) سورة فتح الآية ١٦ وأولها ﴿مَنْ قَاتَلَ مَحْجُورًا مِمَّنْ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِ الدِّينَ يَحْفَوا عَنْ إِحْدِسِهِ، وَوَلَوْ نَاسٌ تَقَاتَلُوا بِهِمْ أَوْ يَسْلَمُوا﴾ الآية ولحقوا هم الذين يحفوا عن إحْدِسِهِ، وولو ناس ابتدءوا قبلهم فارس وفيل، بروم وفيل، هما جميعاً وفيل هو الرار وتغلب وفيل هو الرار وعطس يوم حنى، وفيل هو وحيد من العامة أصحاب «سيلة»، وعلى الأقوال الثلاثة الأخيرة يتوهم من العرب، وقد ثبت الآية حكمهم وهو: للقائفة أو الإسلام، ولا ثالث لهما، انظر: اللارطبي ١٦/ ٢٧٢.

(٤) روى أبو داود وأبو يعقوب عن ابن عباس قال جاء رجل من الأسديين من أهل بخرين وهم محجورين أهل بخرين إلى رسول الله ﷺ فمكث عندهم ثم خرج فسالته ما فعل ابنه ورسوله فكلمه قال شر، قلت ما؟ قال الإسلام والعقل قال وقال عبد الرحمن بن عوف لعل منهم بخرية قال ابن عباس فحدث الناس بقول عبد الرحمن بن عوف وركبوا ما سمعوا من الأسديين أنه قال يذهبني بعلم من صنعوا بكروا رواية أسديي الخوسي وأحدوا برواياته عبد الرحمن بن عوف عن ابن عباس فحدثهم بذلك الأسدي ثم قاله يروي بقول بخرية منهم ففعلها كما قال عبد الرحمن بن عوف أنه يروي أسدياً بحالة من عده وقد اختلف خلاف شافعي فيه فادعى عليه مرد وطعن فيه بالجهل في آخره، وذكر عن محمد بن الحسن بن سعيد من طريق جرح عن ابن عباس بلطف المصنف وخرج المصنف من حديثه بعد مرفوعاً نحوه ثم قال وهذا أسناد ضعيف لا يصح بمثله، وروي من قول عمر، ليس على عربي ملك، ثم قال وهذا برواياته منقطعة ثم أخرجه من طريق آخر وسكت عنه وروى أحمد عن الحسن بن سعيد بن سلام أمر ابن عباس الحرب على الإسلام ولا يقبل منهم غيره انظر سنن أبي داود ٣/ ١٦٨ وسنن أبي يعقوب ٩/ ٧٣ ٧٤ ١٨٧ ١٨٩ ١٩٠ ومسند أحمد ١/ ٣٧ وبين الأوطار ٨/ ٨٠ وفتح البدر ٦/ ٤٩ ثم عمداً عدم جوار استرقاق مشركي العرب هو مذهب (خشاف) وذهب شافعي ومات وخمس رضي الله عنهم في حوزة داره بالآلاف حكماً فحجور كما يحوز أملاك نفسه بغير أنظر فتح البدر ٦/ ٤٩

أن لا يكون عتقاً لأحد ، ومخالف ما إذا حلف لا يكلم موالى فلان حيث يتعمم ، وإن كان لفظ الموالى مشتركاً ، لأنه موضوع نفي .

وأما العبد الثاني فقد قيل <sup>(١)</sup> أنه للتأكيد وليس هو محترق عن ولاء المولاة <sup>(٢)</sup> لأن شرعيته لا تنصصار بفصلة المولى الأعلى ، والعربي متصر بقيبنة نفسه ، فلم يحتج إلى الانصصار بقبيلة غيره ، إذ لم يصيغ العرب أسانهم ، ولهد هالو ، من شرائط ولاء (الموالاة) <sup>(٣)</sup> أن يكون المولى من غير العرب <sup>(٤)</sup> ، والحق أن هذا التقيد أعني قوله لا ولاء عليه احتراز عن أهل الكتاب من العرب ، فإنه يحوز استرقاقهم <sup>(٥)</sup> ألا يرى إلى قول صاحب إهداية <sup>(٦)</sup> في باب العتائم وإن شاء استرققهم إلا مشركي العرب <sup>(٧)</sup> أي أسرق الامام الأسدي ، واستثناء

(١) قاله صاحب التحقيق علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري

(٢) الولاء لغة مشتق من الولي وهو العرب . وحصول شيء بعد شيء من غير فصل وقيل أن الولاء والولاية بالفتح النصرية والمحبة وفي الشرع عبارة عن لياصير سوء كان بالاعتناق أو بعد الموالاة ، وولاء الموالاة اصطلاحاً هو أن يسلم رجل على يد رجل فيقول للذي أسلم على يده ، أو لغيره ، واليك على أن من همزاتي لك وإن حسب فعني عنك وعلى عما قبلت وقيل الإحرمه وهو معبر عن حقيقة خلافاً للشافعية والحنابلة

(٣) في ك: المولاة ، وهو سهو من الناسخ

(٤) قاله صاحب العناية والتهانة .

(٥) قد علاء الدين عبد العزيز بخاري وقيل هو احتراز عن أهل الكتاب من العرب . انظر التحقيق ص ٣٠ وفتح بقدير مع شرح العناية ٩ / ٢١٧ ، ٢٢٨

(٦) الهدية من كتب المعبره في فقه الحنفية ولا يضمنها شرحها أكثر من العلماء بدرين منهم الشرح وسمي شرحه عليها عابه الدين وحسام الدين السمعاني وسمي شرحه إهداية ، وغيرهما ، وصاحب الهدية هو علي بن أبي بكر بن عبد لحليل لغريسي امرغيسي (ابو حسن درهان بندي) ولد سنة ٥٣٠ هـ ، وكان من أفاضل فقهاء الحنفية ، حافظاً مفسراً مخالفاً أدباً ، ويعتد من المتجهدين في المذهب بسببه إلى فرغاية ، وهي وراء سمخون وحبخون ولى مرعيل ، وهي مدينة من بلاد فرغانة من بصانيفه بداهة بندي - ط ، وشرحه الهدية - ط ، ومنتقى الفروع والعرائص في الفقه والمحيس والمريد - ح في الفتاوى وغيره توفي سنة ٥٩٣ هـ انظر الفوائد المهمة ص ١٤١ ، والخواهر المصنعة ص ١٢٨ ، وبيج بر حم ص ٤٢ ، وطبقات الحنفية لابن الحناني الورقة ٢٨ وكشف الظنون ١ / ٣٥٢ و ٢ / ٢٠٣١ ، وفهرس المكتبة الأزهرية ٢ / ١١٠ ١١٤ والفهرس بنمهيدي ص ١٧٩ ١٨٥

(٧) انظر الهداية ٢ / ١٠٥ .

المضرت يدل على حوار استرقاق الكتابي يحققه أن النبي ﷺ هالاح بي  
بحران<sup>(١)</sup> على ألف ومائتي حلة<sup>(٢)</sup> وهم بصاري اعرب هذا صبح تقريرهم  
على الكفر بصرب اعرب صبح تقريرهم عليه بالاسرقاق لأن في كل واحد منهما  
وقور منفعة المسلمين .

قوله حتى استحق النصف<sup>(٣)</sup> أي نصف الثلث وهو اسدس وإنما استحق  
النصف<sup>(٤)</sup> لأن المئتي به حكم الجمع في الميراث<sup>(٥)</sup> كما في قوله تعالى ﴿فإن كان

(١) بحران يفتح فسكون و حرة نور يقع في محابيف النعم من ناحية مكة ، وسكنت بحران بن  
رمضان بن سبابة بن شحبد بن عروب بن فحطان ، لأنه أول من تولها وعمرها ، وفتح في رم  
يحيى في اسمه لعسره من الهجره صباحا على الفياء وعي أن يعاسموا لعشر ونصف  
العشر وبحران اصبا موضع على مسير ديو من من الخوفه يقال إن بصاري بحران لما  
خرجوا سكنوا هذا الموضع وسمي باسم بلدهم وبحران بصا موضع بحدود من  
بواجي دمشق وهي بعه عظيمه حصة عامره وهو موضع مبارك بدار له المسلمين  
والنصارى انظر : معجم البلدان ٢٥٨ / ٨ .

(٢) روى سماع عن عبد الرحمن لعرضي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال صالاح  
رسول الله ﷺ أهل بحران على لحي حبه النصف في صفر ونصفه في رجب الحديث .  
ومنه يبين أن السراج حدث في بعد الحديث أيضا لصاحب الهداية عن ابن ابيهم وقول  
النصف . أي صاحب الهداية - على ألف ومائتي حلة غير صحيح وكذا قوله سي بحران ، فإن  
بحران برص من حمر بصر لا اسم قطله فلذا كان الثاني في الحديث من بحران هذا قال  
بريلقي والسوكني حكيه عن اسدي في سماع اسماعيل من بن عباس نظر ، وبما قل  
أنه روى عن ابن عمر وسمع من ابن مالك وحكي اشوكني عن الحافظ أن في سماع  
سماع عن بصر له شواهد وبقرها هو انظر سمراسي دود ٣ / ١٦٧ وسين  
النهج ٩ / ١٨٧ ، ومنه في الاحبار مع بدل الاوطار ٨ / ٦٦-٦٧ ، ونصف الزبده ٣ / ٤٤٥  
وفتح القدير ٦ / ٤٤

(٣) أي في مساله التي ما رصاصدم وهي ما ان وصي عربي لا ولاء عليه لموايه وبه معنقون ،  
ومعقو المعنق حيث تكون بوضيه نصف الثلث . المعنقه ونس معقو المعنق شيء وذلك  
لأن العربي لا يسرق . كما تقدم . فلا يثبت عليه ولاء . وعنده بعض الاشراك في اسم لمولي  
لوصي بهم ويصح الوصيه ويكون مواله الدين اعنيهم انثت دون مولي مواليه له بلذكر  
السراج من أن اراده تخفيفه يستلزم عدم حدر . ليج فإن كان للموصي هذ مولي وبداقله  
نصف الثالث ويرد نصفه الثاني على الورثه دون مواله مواله بعض لعنه وهذه هي لمساله  
المعنه هب وقد كن المسحس من سبه السراج عليه ولكنه عدم على قطله بقري يكون  
فاعل «استحق» مفردا

(٤) أي إذا كان واحدا رغم أن الوصية بلفظ الجمع .

(٥) كسبسي ولاحي والإخوين في حق حجب الثلث إلى السدس

له إخوة فلأمة السدس <sup>(١)</sup> ، والحكم في الاثنين كذلك ، فكان في الوصية قدساً عن  
 أميرات لأن في كل منهما يحصل الملك بعد الموت ، ولم يعط النصف الآخر للمعتق  
 المعتق لاستلزام إرادة الحقيقة عدم المحار ، ومعتق الإنسان بمباشرة معتقه حقيقة ،  
 ومعتق معتقه معتقه مجازاً <sup>(٢)</sup> بطريق لتسيب ، لأنه بإعتاق لأول صار سبباً  
 لاعتاق الأول الثاني ، حيث أثبت فيه مالكية (الاعتاق) <sup>(٣)</sup>

قوله وإنما عنهم الأمان أي عم الكفار إذا استأمنوا أي الكفار ، هذا  
 جواب سؤال يرد على من قال من <sup>(٤)</sup> استحالة اجتماع الحقيقة والمحر ، بأن قين  
 إنكم وقعتم فيما أستم حيث جمعتم بين الحقيقة والمحر <sup>(٥)</sup> فما إذا قال الكفار  
 لمسيب أممونا على موالينا وأنشأنا مدلولهم الأمان يدخل تحت  
 الأمان لمواي ومواليهم والأساء وأنشأهم <sup>(٦)</sup> لأن الموالي حقيقة ، وموالي  
 لمواي محار ، وكذلك الأساء وأساء الأساء فأجاب وقال إنما عنهم  
 يتناول الظاهري <sup>(٧)</sup> ، كقوله تعالى ﴿يا أي آدم﴾ <sup>(٨)</sup> ، وقوله عليه السلام

(١) سورة نساء الآية ١١ ، المراد بالأخوة في هذه الآية - وهو جمع - لأنهم فصاعداً اجتماعاً  
 انظر المستدرک ١/ ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، وسنن أبيه في ٦ / ٢٢٧ ، وصحيح البخاري ٦ / ٤٣ - ٤٤ ،  
 والملوطا ٢ / ٤٤ .

(٢) والعمل بحقيقة مما ممكن فتكون ولي بالارادة والحمل عليها ، فإذا صدرت الحقيقة مراداً ،  
 ينحى لمحار انظر اصول السرخسي ١ / ١٧٠ ، والبحق ٣٠ ص

(٣) في ب العتاق

(٤) من هنا - بكسر الميم - مرادفة للماء كمال في قوله تعالى ﴿تطغرون إنك من طرف حفي﴾  
 (٥) ومحص هذا الاعتراض أن هذا الأصل غير مسموع في المسائل ، وغير محرز ، فليس هذه الفروع  
 ومنها هذا ، وغيره مما سيورده الشارح .

(٦) وهذا - في نظر المعارض - جمع بين الحقيقة والمحر

(٧) أي أن اسم الأساء والمواي من حيث الظاهر يتناول الفروع

(٨) سورة الأعراف الآيات ٢٦ ، ٢٧ ، ٣١ ففي هذه الآيات بدء لجميع النعم وهم وإن  
 لم يكونوا أبناء آدم حقيقة لكن ما دأبهم به لتناول هذا الاسم - أبناء آدم - لهم بظاهره  
 فاسم للأبناء قد يطلق على جميع الفروع انظر القرطبي ٧ / ١٨٩ ، وأصول السرخسي  
 ١ / ١٧٤ ، ١٧٥ ، والقاموس المحيط ٢ / ٥٦٦ .

«بإني هاشم» لا يكون الحقيقي و الحار مراد من سقط واحد، والتناول  
 ابطا هري يصير شبهه في حق الدم أي في منعه من أن يسقط فيثبت بها لأمن كما  
 ثبتت بشارة دعائها بكافر مع أنها بحكم الحارمة وتحتل المصاحبة  
 لصيرورة (صوره) <sup>٢</sup> لمسألة شبهة <sup>(٣)</sup>، والمسألة لمصلحة <sup>٤</sup>

قوله بطل العمل به أي بالتناول الطاهري لتقدم الحقيقة <sup>(٥)</sup> وهذا لأن  
 الحقيقة لا يقتصر وجودها إلى وجود المذنب والمحرم يقتصر بينهما ويقتضي سابقة

(١) هذا القدر حرره من حديث ورد بسارح بعضه في العديد من الموضع كما فعل هنا وأوردته في  
 بعضها كاملاً بلفظ «بإني هاشم إن الله تعالى حرم عليكم عسالة بني عباس وأوسخهم»  
 اهـ، قال بريغي عربي بهذا اللفظ <sup>١</sup> ورواه مسلم في صحيحه ٧/ ١٧٧، و«بإني  
 في سبعة ١ ٣٦٥ ورواه في سبعة ٣ ١٤٧ والطحاوي في شرح معاني الآثار ١  
 ٣٩٩ ضمن حديث طبرستان فيه قصة بسقط «من الصدقة لا يبقى آل محمد إنما هي  
 وساح بن عباس» ورواه مالك في موطئه ٢/ ٣٢٨ بلا ع بدون القصة أم السائقون  
 لما خرجوه من حديث عند الخطيب من رويته عنه <sup>٢</sup>.

ورواه طبرستان في أكثر بعضه من حديث ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً بسقط «لا يحل  
 لكم حمل سيف من الصدقات شيء ولا عسالة بني عباس» يكتم في خمس بحسن لما  
 بحسنكم «وفي أسناده حسن من حسن المذهب بحسن وهذه كلام كثير وقد وثقه أبو محسن  
 ورواه أيضاً من طريق حر مرفوع من حديث ابن عباس بالقصة بدحو لفظ مسلم، وفيه عسانه  
 ابن جعفر وهو ضعيف ورواه في الأوسط عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ «صبروا على  
 البسكم بإني هاشم نائب الصدقات عسالات الناس» انظر مجمع الرواة ٣/ ٩١ وفتح  
 بكر في صم الرمادة في إجماع تصدير ١ ١٨٩-١٩٠ وبصفت رواية ٢/ ٤٠٣

(٢) سقط من ك، وتدور على الهامش بخط الناسخ

(٣) قال في تحقيق صبر سوب زمان بسببه مجرد الاسم كمنه بالأسره فيما أرا دعائها انكفر  
 إلى نفسه من سار أنه انزل كعب خلا ليرد نفس أو ابن خني يرى ما فعله بك  
 فطنه الخافس ماأاً فإنه بسبب به الأمن بصورة مسأله و ربح يكن شبه الإسره  
 مسألة حقيقة.

(٤) انظر التحقيق ص ٣١، و صون لسرخسي ١ ١٧٥، والقاموس محيط ٢ ٤٤٧

(٥) قال الاحمدكتي و بما عمهم الأمن فيما استأمنوا على انفسهم ومو بينهم لأن اسم الأبناء  
 و لمو في ظاهر سناون بروع يكن بطل العمية تقدم بحقيقة فعني مجرد الاسم سببه  
 في حق اسم، وصار كالإشارة إذا دعا بها بكافر أي نفسه ثبتت بها الأمن بصورة المسألة،  
 وإن لم تكن تلك حقيقة اهـ.

(٦) وهي أموى والأبناء على الحار وهو موأى المولى وبماء الأبناء في صورة الاستئمان هدد

وجودها فتكون مقدمه حربه بالإرادة دون المحار<sup>(١)</sup> ، فلا يبقى بعد ذلك إلا مجرد شبهة تدول الاسم ظاهراً فيثبت به ما يثبت بالشبهة ، وهو حق الدم<sup>(٢)</sup> ، ولم يثبت به ما لا يثبت بالشبهة كالوصفه والشبهة ما يشبه اثبات وليس بثابت<sup>(٣)</sup> . وقيل انها دلالة الدليل مع تحلف المدلول<sup>(٤)</sup> ، وقال صاحب سدة النظر<sup>(٥)</sup> لشبهة<sup>(٦)</sup> ما لأجله ينتس على المستدل ماهية المدلول ، ومبحث فيه كذلك ، لأن ما تدول لطهري صارت الفروع كأنها مرادة باللفظ ثابته وليست بمראה متقدم الحقيقة ، والحقن المنع<sup>(٧)</sup> .

قيل صورة الإشارة أن قال ابنل ويحور أن يكون بالنسبة<sup>(٨)</sup> .

قوله وإنما ترك<sup>(٩)</sup> إلى آخره ، جواب سؤال وارد على الجواب المذكور ، بأن قيل انكم تركتم اعتبار الصورة في الصورة الأولى في هذه الصورة فقال إنا

( ) وكان المفروض أن ينبغي لمحار ولا يثبت الأساس إلا للموال والبناء ، كما روي عن أبي حنيفة  
فقدس (٢) وهو الاستحسان

(٣) وهم هذه المثابة فإن ظاهر إطلاق الاسم يدل على ثبوت المحار وليس بثابت

(٤) انظر اصول سرحسي ١ / ١٧٥ والتحقيق ص ٣١ والتكويح ١ / ٣٢٨ وخصامي ص ١٤

(٥) سدة النظر مكر الماء اسم كتاب في اصول الفقه وصاحبه ومصنفه هو محمد بن عبد الحميد ابن خصمي بن ابي حسن المعروف بعلاء الدين العالم السمرقندي وقد تقدم التعريف به ، ويقع هذا الكتاب في مجلد ولم يرحم له صاحب كشف الطبول انظر الفوائد النجفية ص ١٧٦ ، قلت :

وقد ذكره صاحب انوار البهجة هذه بدون ماء في آخره

(٦) شبهة في نسبة لالتباس ، يقال شبهه عنه الأمر بشبهها أي ليس عنه وتشابهها واشبهها أي أشبهه كل منهما الآخر حتى التباس والالتباس الاحتياط انظر القاموس المحيط ١ / ٥٥٠ و ٢ / ٥٧٧ ، وشرح النظامي على الخصامي ص ١٤ .

(٧) فيحق هو الحسن ، والحسن المنع والحق الإيقاد يقال حق دم فلان أي انقذه من القتل

(٨) قال علاء الدين عبد العزير بن أحمد المحاربي كما ذكرته أنفياً ، واستشهد على ذلك بحديث عمر رضي الله عنه أما نحن من المسلمي أشار إلى رجل من العمرو أن تعال فإني أن جئتني فقتلك ، شبهه فهو من معنى إذا لم سمع قوله أن جئتني فقتلك أو لم يفهم .

(٩) قال الاحمدي وأما ترك في الاستسنان على البناء والامهات اعتبار الصورة في الأحكام والجدات ، لأن اعتبار الصورة لنفسه الحكم في محل آخر يكون بطريق التسعة وذلك إنما يليق بالفروع دون الأصول . له .

(١٠) وتصوير هذا السؤال بعبارة أوضح أن يقال انكم اعترتم صورة لاسم شبهة في حق الدم في الاستسنان على البناء ولم تعيروها في الاستسنان على البناء والامهات في حق الأحكام والجدات فإياهم إذ قبالاً آمنوا بما آمننا وامننا بما آمننا ثمب الامان للأحكام وحددت مع أن الاسم يناولهم صورته ، والمراد بالصورة الأولى التي اعترف فيها بصورة مسألة الاستسنان على البناء والموالي المتقدمة .



لا ندعي اعتبار الصورة مطلقاً ، بل ندعيه في محل صالح يتبعه ذلك ( في )  
 لفروع اما فصل الاحداث والحداد فلا يصلح لذلك ، لأنهم صول ، فلو قلب  
 باعتبار الصور ويرم جعل القمع أصلاً لأصله وجعل لأصل تبعاً تبعه ، وهو  
 قلب الأصول ، وعكس ( المعقول ) (٢) فلا يجوز (٣) .

وفي قوله على الأبناء والأمهات لعونته (٤) ، أعني أن قوله في الأجداد  
 يرفع إلى الأول ، وقوله والجندات يرفع إلى الثاني فافهم

لا يقال يرد على هذا المكاتب فإنه إذا اشترى أموه أو حده ليس له بيعهم كذا  
 في مكاتب الأصل ٥ وليس هذا إلا اعتبار الحكم في الأصول بالتسوية ، وكذا في  
 عامه ( كتب ) ٦ أصحابنا وإن اشترى مكاتب أمه أو ابنه سحر في كتابته ٧  
 لما يقول لا نسلم أن أموه يدخلان في كتابته ولنا روايه أخرى توافق هذا الأصل

(١) ساقضة من ك ، ورغم تمويهها في ط ضبط لفظ « الفروع » بالرفع مثله في ك وعليه يكون  
 « الفروع » خبر لمبدأ محذوف بعده وذلك المحل هو الفروع  
 (٢) في ك : المعقول ،

(٣) ويمكن الرد بعبارة أوضح فيقال إما ترك ذلك ، لأن اعتبار الصورة إنما يكون بعد صيرورة  
 الحقيقة مراده من ضبط ، حتى يكون ثبوت الحكم في محل آخر بطريق التسوية ومن ثم كانت  
 بيعته لا تفتق بحال بني النبي أما الإحداد والحداد فلا يكونون أسباعاً بالأبناء والأمهات  
 وكيف يكونون أبناءهم وهم لأصول فيكون ترك اعتبار بصورة في ثبات الأصل بهم حقاً  
 (٤) بلغ والنشر عند علماء المعاني والنسب ذكر متعدد ، ثم ذكر ما نكل منه فلا يعين ثلاثة بأن  
 السمع برده إليه سواء ذكر على ترتيب الأول - كما معنا - أم لا كقول الشاعر

كيف أسلو وابت حقف وغصن وغرن بخطاؤم ودفا

ونظر التحقيق ص ٣١ وأصول السرحسي ١ / ١٧٥ ، والقاموس لحظ ١ / ١٢٥ و٢  
 / ١٨٠ ، وإتمام النراية لقراء النقابة ص ١٦٣ ،

(٥) لأصل اسم كتاب وهو المعروف بالمسوط لمحمد بن الحسن الشيباني وهو من كتب صاهر  
 البروكة ، يوجد منه نسخة بمكتبة الأزهر تحت رقم ٢٠٢ فقه حنفي ، ويسمى المسوط  
 صلاً ، لأن محمداً صنفه أولاً ، نظر الدافع الكبير ص ١٤ وكشف الطوبى ١ / ١٠٧ ، و لإعلام  
 ٦ / ٣٠٩ وانظر الأصل الورقة ٦٩ من النسخة المخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٣  
 فقه حنفي . (٦) في ك : للكتب .

(٧) انظر هذه العبارة بحروفها في الهداية ٢ / ١٨٩ ، وانظر بدائع الصنائع ٥ / ٢٤٨٧  
 وما بعدها ، وشرح العبدية ٩ / ١٨٠ .

وهي ما روى أبو العباس الناطقي (١) في الأجناس (٢) فقال قال في المجرد (٣)  
 قال أبو حنيفة رضي الله عنه للمكاتب أن يكاتب أبوه وأولاده ابشتراه ، فدل أنهم  
 لم يكاتبوا عنه إلى هذا لفظ الأحناس ، ولش سلماً ، لكن لا يسلم أن هذا الدخول  
 للتنعية بل (لتحقيق) (٤) معنى البر والاحسان بقدر الامكان ، لأن الاسباب  
 مأمور بوالدته بالاحسان ، قال تعالى ﴿ وبالوالدين إحساناً ﴾ (٥) ، فلو كان المكاتب  
 من أهل الاعتق لعنق أبواه بشرائه وهو من أهل (الكتابة) (٦) ، فيكافئ عليه  
 لتحقيق البر (٧) ، بخلاف صورة الاستئمان فإنه هناك من أهل الاستئمان ، لا من  
 أهل الأمان ، لأن الأمان من جهة المسلمين لا من جهةه ، وقد استأمن هو على أديته  
 لا على أحداً ، وعلى أمهاته ، لا على حداته فلو دخل الأجداد والجندات لزم  
 الغرور (٨) على المسلمين .

---

(١) هو أحمد بن محمد بن عمر ، أبو العباس الناطقي ، فقيه حنفي من أهل الري سببه إلى عمل  
 ناطق ، و ناطق نوع من الجلوي ، وهو من كبار علماء الحنفية العراقيين ، تفقه عن أبي  
 عبدالله الحرجاني توفي سنة ١٤٦ هـ ، من مصنفاته الأحسان و غرور في مجلد  
 والواقعات ، والأحكام - خ ، ومجموع النوازل

(٢) الأحسان مصنف لأبي العباس الناطقي جمع فيه فروع الحنفية لا على الترتيب ، ثم إن  
 الشيخ أنا الحسن علي بن محمد الحرجاني الحنفي رتبها على ترتيب الكافي بلجام الشهد  
 انظر بحواهر المصينة ص ٨٠ ، والفوائد النيرة ص ٣٦ ، وقام لتراجم ص ٩ ، وطبقت  
 الفقهاء لطاش كبرى ص ٧٣ ، وفهرس المكتبة الأزهرية ٩٥ / ٢ ، وكشف الظنون ١ / ١١  
 ١٢ ، والإعلام ١ / ٢٠٧ .

(٣) المحرر مصنف للحسن بن رباح بن محمد أبي حنيفة ، جمع فيه مسائل البواد التي تروى عن  
 أبي حنيفة وصاحبيه ورفق ، والتي لا توجد في كتب ظاهر الرواية لمحمد بن الحسن انظر  
 النافع الكبير ص ٧ ، والإعلام ٢ / ٢٠٥ ، وطلبات الحنفية لأبي الحنفية ابورقة ٦ .

(٤) في ك : للتحقيق

(٥) سورة البقرة الآية ٨٣ ، وسورة الاسراء الآية ٢٣ .

(٦) في ك : الكتاب ، وهو سهو من الناسخ .

(٧) انظر : الهداية ٣ / ١٨٩ ، وشرح العمارة ٩ / ١٨٠ .

(٨) الغرور : بضم الغين المعجمة : مصدر غره بمعنى خدعه .

عني أنا يقول لو لم يسجل الأنوار في الكتابه لرم أن يكون ملكا إلا ان يتصرف فيه ويباع فيه كسائر المتاع ، وهو أمر شبيه <sup>(١)</sup> لا يفقه اسفل و لعقل بخلاف صورة الاستئمان حيث لم يدخن الأصول في الأمان لأنه في حيز لا مكان باستثناء الاستئمان أو بإجراء كلمة الأمان فتحصر حينئذ سلامة لنفس وامن . فلا يلزم الأمر الأمر <sup>(٢)</sup> والشان <sup>(٣)</sup> المشين <sup>(٤)</sup> هذا هو العارى انكى (و) <sup>(٥)</sup> يرضاه اللودعي <sup>(٦)</sup>

وما قبل بعضهم لو قلب تناول الأمان للأحد لكان عملا شبيهة الشبهه <sup>(٧)</sup> فعليه بطر

قوله من من قد قالوا إلى آخره <sup>(٨)</sup> هذه الشبهه بره عن الدعوى لأولي وهي استحالة الجمع بين الحقيقة والحار باعط واحد وحده الورب أن وضع القدم حقيقة في نحائ ، وفي استعمال والراك محار <sup>(٩)</sup> والحاف يحدث كيف

(١) لسنيع الفصح وكرهه والفصح ولا مانع من إرادته كل هذه المعاني هنا

(٢) لأمر بفتح الهمزة وكسر الميم المكر لمحبب ولفظ الأمر = لأول يفتح ثم سكوت

(٣) شأن الحطب والأمر

(٤) المشين بفتح حيم وكسر الشين المعرب (٥) ساقط من ط

(٦) للودعي بفتح الهمزة المسددة وسكوت الواو وفتح ياء وكسر العين الحذف سدكي

انطربا ادهن ، تحديد بقواد كانه يندع بالنار من دخانه بحر كسب الأسرار ٢ ٥٥ ،

وحاسية انقري مع حاسية ملاحسرو ١ ٣٢٨ وانعاسوس المجنط ٣١٣ و ٤٢٣ و ٢

٤٠ و ٦٩ و ٥٣٧ و ٥٣٩

(٧) قال السعد في معلا حول لا في كتابه الأس الحكم تقتضي عن حسب ثبوت الغلة لا دفع

الشيعة التي ذكرها وأن لا لا جعل بها إلا ان سنع منه وهو انقصر حتى لا جعل

مسلف بسلام منه ، وأن في تناول الأمان للعروغ عملا بالشبهه باعتبار حق الدم فلو قلنا

بتناول الأمان للأحد لكان عملا بشبهه الشبهه ، ونسبته هي المعبره دون الدار عنها بطر

، الوافي ص ٥٠ .

(٨) قال لاحتسكي فإن قيل قد قالوا فمن حلف لا يصنع خدمه في دار فلان انه يقع عن الملك

وابعبره ولا حارده جمعا وحيث لا يحجب راكنا او سبب وكذلك قال ابو حنيفة ومحمد

رحمهما الله فمن قال لا يصوم رجلا أو يوتي به اليمين كمن يدر ويمينا ، وفيه جمع بين

الحقيقة والمحار ، أم انظر - التحقيق ص ٣١

(٩) محار مرس بطريق اصلاوي سبب وإرادته المسبب وهو الدعوى كما ناتي

سجل فيكون جمع بين الحقيقة والمجاز ، وكذا قوله دار فلان . لأن دار فلان حقيقة مسا هي منكه لعدم صحة النفي <sup>(١)</sup> ، والمستعرة والمستأجرة داره مجازاً <sup>(٢)</sup> بصحة النفي <sup>(٣)</sup> ، والحالف يحث في يمينه إذا دخل داراً لفلان مملوكة كانت ، أو غير مملوكة <sup>(٤)</sup> ، فيرم الجمع بين الحقيقة والمجاز وكذا يلزم الجمع بينهما فيما إذا قال الله علي صوم رجب وبوئى به ليمين يكون ندراً ويمناً عند أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما حتى يلزمه القضاء والكفارة إذا لم يصم الأول <sup>(٥)</sup> باعتبار الأول <sup>(٦)</sup> ، والثاني <sup>(٧)</sup> باعتبار الثاني <sup>(٨)</sup> وإنما يلزم الجمع لأن حقيقة هذا الكلام (لنذر) <sup>(٩)</sup> ولهذا لا يتوقف على النية <sup>(١٠)</sup> ويسمين مجاز لتوقفه على النية <sup>(١١)</sup> . فلم صار المراد من عدمية يمين <sup>(١٢)</sup> لزم الجمع بينهما ووجه آخر أن الكلام للنذر حقيقة وقيامه مقام لباء مجز <sup>(١٣)</sup> كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما سجل أسم الجبة ، قلته ما عريت الشمس حتى حرج <sup>(١٤)</sup>

(١) وهو من أمارات الحقيقة كما سيأتي للشارح .

(٢) مرسلاً علاقته بالنفي ثم الإطلاق

(٣) أي في الاستعارة والاستحارة فيقال ليست دار فلان وهو من أمارات المجاز

(٤) وعند شافعي رحمه الله أنه قال لا أجل مسكن فلان فكذا بحواب ، وإن قال مسكن فلان

أو دار فلان لا بحث إلا في الملك فظهر أن المراد من قول الأحسي كل قالو حميف

أصحابنا دون غيرهم ، انظر التحقيق ص ٣٢ .

(٥) وهو القضاء ، (٦) وهو النذر الذي هو بحقيقة .

(٧) وهو الكثرة

(٨) وهو اليمين الذي هو المجز .

(٩) في ك : نذر

(١٠) أي لا يتوقف ثبوت بترمه على نية أو بقربة وذلك من أمارات الحقيقة

(١١) أي للتوقف ثبوت اليمين بهذا الكلام على النية والقربة وهذا من علامات المجاز

(١٢) وحده أو مع نية نذر أيضاً كما يأتي

(١٣) بطريق الاستعارة التبعية ، وبما به أن النذر وهو المعنى الحقيقي يتروم ، ويقسم وهو

المعنى المجازي للأمر فيه التروم ، فشبهنا بالتروم بالتقسيم بالألزام بالنذر ، والجمع أن في كل

انقساماً ، ثم استعزنا بالأمر المستعملة في المشبه به في جباب القسم مكن ، بقاء ، فكان البقاء

مشبهة بالأمر

(١٤) قال أبو عبد الله حديثه يريد واسمه إلى ابن عباس ، انظر عريف حديث لابي عبيد

ص ٢٦٦ ، وتفسير ابن كثير ١ / ١٤٥

أي قدله ، فلما أريدا ( صار ) <sup>(١)</sup> جمعاً بين الحقيقة والمجاز هذا حاصل السؤال .  
والحوت يعقنه إن شاء الله ( تعاق ) <sup>(٢)</sup> ثم لمسألة على ستة أوجه الأول عدم  
النية أصلاً ، ولثاني نية اندراج لا غير <sup>(٣)</sup> والثالث نية السروية أن لا يقع  
يمين وجميع يكون ندراً ، لأن لفظة حقيقة تدبر <sup>(٤)</sup> ، ولرابع نية اليمين  
ونية أن لا يقع ندراً فهو يمين <sup>(٥)</sup> لاختصاص كلامه اليمين واليمين يمينهم ،  
فبعد أبي حنيفة ومحمد يقعان <sup>(٦)</sup> وعبد أبي يوسف يقع ندراً والسادس نية اليمين  
فبعدهما يقع لسر ويمين <sup>(٧)</sup> ، وعبد أبي يوسف يكون يميناً ( قوله ) <sup>(٨)</sup> وفيه  
جمع ، أي فيما ذكر من المسائل

قوله قلنا وضع القدم صار محازاً عن الدخول فيه نسمح لأن الدخول  
ليس بمستعبر عنه ، بل هو مستعبر له فكأن حقه أن يقل للدخول وكأنه ضمن  
عبرة عن الدخول <sup>(٩)</sup> وهذا جواب عن السؤال الأول وجه الحوت أن يقال  
لا نسلم أن فيما قتم جمعاً بين الحقيقة والمجاز ، بل هو عمل بعموم المحار <sup>(١٠)</sup>

- 
- (١) في لاد صار . (٢) زيادة من هـ . (٣) أي ولم يخطر بباله اليمين .  
(٤) ومن ثم لم يقض بالقضاء بالفوت دون الكفارة  
(٥) وذلك نصب بالانفاق وعليه يلزم بكفره بالفوت دون القضاء  
(٦) بل يكون يد ويمن عندهما في هذا الوجه وفي الوجه السادس أيضاً حتى يلزمه القضاء  
والكفارة بالفوت في الوجهين .  
(٧) أعلم بل لا يمكن أن يكون « رجب » - هـ - مونا ، ويكره فخر الإسلام السروي غير محبوب  
حيث قال « أن صوم رجب » وهو أشهر ، لأنه إما يمنع من الصرف ينصرف إلى « الرجب »  
يدى يعقب اليمين ، أما صومه على تقدير إرادته المنع وهو رجب هذه نية فلا يجوز  
لاجماع العنينة والعدن فيه كما في سحره ، فجميعه يوماً فصيح آخر وحوت القضاء  
والكفارة بفوته فلا صوم ، فأما إذا ذكر محبوب يكون الواجب بصوم رجب من عمره غير معين  
وعليه لا يجوز أن وجوب قضاء وكفره - اللهم إلا في نوصية - لأن الشواهد لا تحقق فيه  
إلا ما لموت ، فنلزم الوصية عند الموت بتبعية والكفارة

(٨) سقط من د

(٩) أي أنه ضمن لفظ « المحار » معنى العبرة ولذا ذكره بصله « ع » ، ويمكن توضيحه أيضاً  
بأن كلمة « ع » بمعنى في ، بمعنى صدر الوصع مجزئاً في الدخول وحروف اتصاله بنون  
بعضها عن بعض .

(١٠) والمراد بعموم المحار استعمال لفظ في معنى أعم من الحقيقي والمجازي فيكون المعنى  
الحقيقي فرداً من أفراد هذا الأعم

بأنه أن وضع القدم سبب للدخول ، واستعاره السبب للمسبب من طرق  
 المحار والدخول يشمل الحاق وغيره . فيصير تقدير كلامه أن لا أدخل دار  
 فلان ، وإنما تركب الحقيقة وعملياً بالمحار لدلالة عرض الحالف على ترك الحقيقة .  
 لأن عرضه مع نفسه عن الدخول لا عن وضع القدم<sup>(١)</sup> . وعرض الحالف  
 معتبر ، ألا يرى أنه إذا حلف لا يلبس هذا الثوب ، أو لا يركب هذه الدابة ، أو لا يسكن  
 هذه الدار وهو لابسها وراكبها ، وساكنها ، فأحد في البرع والنول ، والنقطة من  
 غير لست<sup>(٢)</sup> ، ولا ريث<sup>(٣)</sup> لا يحدث<sup>(٤)</sup> ، لأن عرضه من اليمين تحقيق البر  
 ولا بتحقيق البر لا يستثنى زمان البرع والنول والنقطة

قوله وإضافة الدار<sup>(٥)</sup> إلى آخره هدف حواف عن السؤال الثاني ، ووجهه أن  
 يقال لا يسلم الدار أريد بها الحقيقة والمحار ، بل أريد بها المحار ، وعمل بعمومه ،  
 بینه أن الحاف عن هذه اليمين المعاداة المورثة للعيث ، والدار ليست بصاحبة  
 للمعاداة ، فأريد دار فلان دار يسكنها فلان<sup>(٦)</sup> ، والدار المسكونة لفلان أهم من  
 أن تكون مملوكة له ، أو غير مملوكة ، فيحدث أية دار دخل إذا كان يسكنها فلان  
 حتى إذا دخل داراً لفلان مملوكة له لا يسكنها فلان ، لا يحدث قوله فاعتبر  
 عموم المجاز أي في الصورتين أعني الدخول والسكنى<sup>(٧)</sup>

(١) فيصير بالنظر إلى مقصوده كأنه حلف لا يدخل ، والدخول مطلق لعدم تقييده بالحفاء أو  
 غيره ، فيحدث بالنظر إلى مقصوده الذي هو انقضاء بالمع ولد لو وضع قدميه ولم  
 يدخل لا يحدث

(٢) انلست : انكث . (٣) الريث : البطله

(٤) خلافاً لرفر ، فقد قال بالحدث لوجود الشرط وإن قل .

(٥) قال الاخفش : وإضافة الدار يرد بها نسب السكنى

(٦) فتكون الدار مسعرة لموضوع السكنى وبصير كأنه قال لا أدخل موضع سكنى فلان ،  
 أو داراً مسكونة لفلان .

(٧) فتدخ في عموم الدخول لركوب والنسي . وفي عموم السكنى الملك والإحارة والعارية . نظر  
 أصول الشرحي ١ / ١٧٥ . وأصول المردوي مع كشف الأسرار ٢ / ٥٠ . والتحقيق ص ٣٣ ،  
 والهداية ٢ / ٥٨ ، ومختار الصحاح ص ٢٨٧ ، ٦١٤ .

(قوله) وهو نظير ما لو قال إن أحره أي الذي عمما معوم أحره نظير ما لو قال عده حر يوم يقدم فلا ، فقدم فلا ليلاً أو بهراً عتق<sup>٣</sup> بيته أن ليوم تاره يذكر ، ويراد به النهار<sup>(١)</sup> وهو زمان ممتد من طلوع فجر الصاب إلى غروب الشمس كقوله تعالى في عدة من أيام أحر<sup>٤</sup> وكقوله تعالى في من يوم الجمعة<sup>٥</sup> وقد يذكر ويراد به مطلق الوقت<sup>(٦)</sup> كقوله تعالى في من يومئذ دبره<sup>٧</sup> ، والمراد منه مطلق الوقت بالنقل<sup>(٨)</sup> .

ثم الصابط في ردة لنهار<sup>(٩)</sup> ومطلق الوقت أن كل موضع يقس التوقيت وصرح لمدة ، بأن يكون الفعل ممتداً ، يحمل اليوم هناك عن بياض لدهر كقولك نسيتم يوماً ومكث يوماً وصمت يوماً لأن النهار ممتد كهذه الأفعال فيحمل ليوم بدليل لفعل الممتد على النهار للسناسب<sup>(١٠)</sup> وكل موضع لا يقس التوقيت ، وضرب أمدة بأن لا يكون الفعل ممتداً يحمل النوم هناك عن مخلوق

(١) ساقط من ك .

(٢) وذلك يستلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز

(٣) وهو حقيقة أيوم اتفاقاً

(٤) سورة البقرة الآية ١٨٤ ، والآية ١٨٥ .

(٥) سورة الجمعة الآية ٩ .

(٦) بطريق الحقيقة عند البعض ، فيكون مسرراً ، وبطريق المحار عند أكثر العلماء ، وهو أصبح لا حصر الخلام على المحار ، أي من جعله على الإشراف حسالة بغير صر المحار والإشتراف ذلك أن المحار في كلام أكثر فيحمل عن الأغلب ، وأنه لا يؤدي إلى إبهام المراد ، فانبسط إذا عري عن فريسة محار فالحقيقة مبغضة وإن لم يحسن عنها فمعدل عليه القرينة وهو المحار بمعنى بخلاف الإشراف فإنه يؤدي إلى الاحتمال في كلام بعدم إبهام المراد

(٧) سورة الأنعام الآية ١٦ والدليل على أن المراد من النوم في الآية مطلق سوف أن النبي عن الرحمصف حرام ليلاً كان لو بهار .

(٨) أي عن أنمة النفس .

(٩) الهمة ساقطة من ط

(١٠) أي قبل تقديره بمدة كالسكنى مثلاً .

(١١) لأنه يصلح مقراً له .

لوقت لأن الفعل إذا لم يكن ممتدا لا يحتاج إلى زمان ممتد ، بل يحتاج إلى مطلق لزمان ، كقولك دخلت على زيد يوم السبت<sup>(١)</sup> وخرجت عن دار يوم القنار<sup>(٢)</sup> ، فلم أريد في مسألة القدوم مطلق الوقت من اليوم لإصاعته إلى فعل لا ممتد ، وهو القدوم عمر بعموم الوقت لأن الوقت يشمل الليل والنهار فحدث في يمينه ساعة قدم فلا ، لئلا كان ذلك الوقت أو نهرا<sup>(٣)</sup> ، بخلاف ما إذا قال ليلة يقدم فلا حيث لا يحدث إلا بالقدوم في الليل ، لأن الليل لم يستعمر في مطلق الوقت حتى يراة عمومته<sup>(٤)</sup> .

فإن قلت لا نسلم أن الفعل الذي لا يمتد في هذه المسألة هو القدوم ، فلم لا يحور أن يكون المراد منه الحرية كما قال بعضهم<sup>(٥)</sup> كما قال حررتك يوم يقدم فلا ، ألا يرى إلى مسألة الجامع الصغير<sup>(٦)</sup> ، وهي قوله أمرت بذلك يوم يقدم فلا كيف حص اليوم برياض النهار اعتبارا (لحاش)<sup>(٧)</sup> انحرأ ، وكذا صاحب بهدية احتار اعتبار حاش انحرأ في قوله يوم أتروحك فانت طالق فحمل اليوم على مطلق الوقت وقال انطلق من هذا القبيل<sup>(٨)</sup> فيصطم الليل والنهار أي من قبيل فعل لا يمتد<sup>(٩)</sup>

(١) انبحث تنقيش

(٢) فسدحول والحروج من الاعمال التي لا يصح تقديرها بزمان

(٣) بعموم المحاز

(٤) مكاتب لتحقيقه هي مرادة لاستقاء المحار أنظر التلويح مع حاشية الهوى ١ / ٣٣٠ .

واستحقق ص ٣٣ وأصوب السرحسى ١ / ١٧٥ ومختار الصحاح ص ٥٣

(٥) هو علاء الدين عبدالعزير بن احمد البخاري وقد اورد الشارح العبارة التالية محذره مما قاله علاء الدين في الكشف

(٦) الجامع الصغير من كتب طاهر لرواية احمد بن الحسن الشيباني لتي تعد أصلا في مذهب الحنفية ، وقد صنفه محمد بعد فراعته من الأصل المسمى بالمسوط وقد بداوه بالشرح جمع غفير من العلماء بظر النافع الكبير ص ١٣٠٧ ، والعوائد الذهبية ص ١٦٣ ، والإعلام ٦ / ٣٠٩

(٧) في ط بحسب

(٨) أي من قبيل فعل لا يمتد

(٩) قال صاحب التحقيق اعلم أنه لا اعتبار لما أصبغ اليه اليوم وهو القدوم مثلاً في هذه المسائل في ترجيح أحد محمله به ، لأن اصافة اليوم لتعريفه وتميزه من الأيام والأوقات بالمجهولة =



قلت لـ كان إر ده كل واحد من القدوم والحرية من انفعلي انسي لا يمد في حيز  
 الجوار بعدم امتدادهما صار القدوم أولى بالإرادة من الحرية لإضافة اسنوم إليه  
 دونها لأن المصاف أبداً يحصل له التعريف أو الاحتصاص من المصاف إليه ما  
 بينهم من شدة الامترج ، ولأن في إرادة الحرية يؤول لفعل وفي القدوم لا ،  
 فصار القدوم أولى (لأن الأصل عدم التأويل) <sup>(١)</sup> بخلاف مسألة الأمر بانب لا  
 هنالك تعارض موجب الجراء وموجب معنى الشرط من حيث الامتداد  
 وعدمه فاعتبر جانب الجراء ترجيح له ما أنه مما يمتد ، وفي الامتداد يخص  
 مطلق الوقت دون العكس .

وقول صاحب الهداية معارض بما ذكرنا في شروح الجامع <sup>(٢)</sup> انصهر في  
 مسألة يوم أسروك فانت طالق حيث قالوا ان انقضي  
 ما يوم هو التزوج وهو مما لا يمتد <sup>(٣)</sup> وقد نص محرر الإسلام اسردوي

(١) كقوله انت طالق يوم الجمعة أو أنت حر يوم الخميس لا للطرفيه وبهذا سمعنا «نقدم» في  
 انصاف اليوم تابعاً لاهل اللغة، لأن انصاف إليه لا يعمل في انصاف بخل من هو منصوب  
 بفطرته والتعدي حررت في يوم قدوم فلان ، أو فوصت مراكب في يوم قدومه فكان  
 اعتباراً بمضروبه الذي يؤخر فيه أولى من اعتباراً بما لا يرب فيه فغيرها به لا اعتبار  
 بمصاف إليه في ترجيح أحد محمديه وأنى ما ذكرنا سمر في المسوط في غير موضوع وكذا في  
 الهدية إلا أن بعض المشايخ اعتبروا انصاف إليه فيما إذا كان المظروف وانصاف إليه مما  
 لا يمتد تسامحاً بطرا . حصول المقصود ، وهو استعانة الجواب وبعضهم لم ينطبقوا فيه إلى  
 انصاف إليه صلاً بطرا إلى التحقيق فاعتد فيما يختلف الجواب فيه بالاعتبار ، بأن كان  
 أحدهما ممتداً ، والآخر غير ممتد ، فأنزل اعتباراً المظروف ولم ينظر إلى انصاف به كما في  
 مسألة الأمر بالندوم مسألة بختيار ، فثبت بما ذكرنا من المعبر هو المظروف في هذا الباب لا غير ،  
 وبقي الكلام مذكور في الكشف أمه قنب ومحسن للسرخ فإن حو به الإنسي في حقه بوفيق  
 مقرر صاحب التحقيق والكشف انظر تحقيق ص ٣٤ وكشف الاسرار ٥١٢ والهداية  
 ١٧١/ ١ ، والتلويح ١ / ٣٣٠ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من كـ .

(٣) جامع الصغير سبق كلام عنه قريباً وهو مصنف لمحمد بن الحسن وقد شرحه جماعة  
 من جهات العلماء ذكرهم اللكوي عمن شمس الأمانة اسرحسي ومحرر بن قاصبحان  
 الحسن ابن منصور ، ومحرر الإسلام اسردوي والطحاوي وأبو بكر انحصاص براري ، وخمس  
 دين لمحمدي وأبو بكر العباسي وأصدر الشهد وغيرهم انظر النافع لكبير ص ١٣ ١٩  
 ومبعدها ، وكشف المظنون ١ / ٥٦٣ .

(٤) فاعتبر بزوج الذي هو مصاف إليه ولم يعتبر الطلاق الذي هو مظروف ، بأن صاحب  
 الهداية نفسه ، اعتبر انصاف إليه دون المظروف في قول القائل يوم أكلتم فلاناً فمزم إليه طالق ،  
 وأنه يقع على النسل ولها ، فقد قال : لأن الكلام معاً لا يمتد ، ولم يقل لأن انطلاقي مما لا يمتد

(رحمه الله) <sup>(١)</sup> في شرح لحامع الصغير <sup>(٢)</sup> في قوله يوم اكلم فلانا عامراته طابق على أن المقرور بالنيوم هو الكلام ، والكلام مما لا يمتد <sup>(٣)</sup> ، وفوق بحر الإسلام أولى بالرعاية لأنه قلما اكتحل <sup>(٤)</sup> عين الدنيا بمثله ، وقوله أعر من الكبريت الأحمر <sup>(٥)</sup> والمراد بالأحضر <sup>(٦)</sup> ، ويص الأنوق <sup>(٧)</sup> لا يقال لا يسلم أن الكلام مما لا يمتد ألا يرى به (سوقف) <sup>(٨)</sup> ويصرب فيه المدة ، كقولك تكلمنا من الصباح إلى الرواح ، لأنا نقول امتداد الفعل حقيقه لا يتصور ، لأنه عرض يتلأشى ويقضي كما يوجد ، إلا أنا جعله باعاً ممتداً بجدد أمثاله كما في اللبس والصوم والكلام لثاني ليس يمثل للآول فلا يمكن القول بتحديد أمثاله ، فلا يعبر ممتداً وهذا لأن الكلام مرة يقع خبر ، ومرة يقع أمراً ومرة يقع نهياً إلى غير ذلك ، ولا مماثلة بينها <sup>(٩)</sup> قوله وأما مسألة النذر ، فليس بجمع أيضاً ، بل هو نذر دكر الصغير

(١) رسالة من ط (٢) انظر البند ٢ من هذه الصحيفة.

(٣) وكذا عامة المشايخ اعتبروا في هذا الباب المصاف إليه لا المطروف ، وذلك لأن اعتبار المصاف إليه يلزمه اعتبار لظروف ، فالطرف إذا صيف إلى فعل لا بد أن يكون ذلك الفعل مطروفاً للمصاف ، ويكون مصاف طرفاً له لا محالة لوقوع ذلك الفعل فيه وانحصار في ذلك موافقة العامة ، ولا يبعد عن نسبتهم إلى الخطأ قلب ما نقل عن بعض المشايخ من هذا القيل معتن حقيقه على وجه صحيح كما أورده عن صاحب الكشف فيما تقدم انظر كشف الأسرار ٢ / ٥٢ ولهذاية ٢ / ٦٣ .

(٤) أكثر من أن يحل يصم مسكون وهو كل ما وصح في المعنى يشققي به

(٥) الكبريت الأحمر يقال هو الذهب الأحمر ، ويقال بل هو لا يوجد إلا أن يذكر

(٦) المراد بمرجد وهو جوهر معروف ، والجوهر كل حجر يستخرج منه شيء ينتفع به والأحضر من يحصره وهي لون معروف ، والأحضر الأسود أيضاً ، فهو من أسماء الأصداق (٧) الأنوق بفتح قصم اسم طير يسمى الرحمة ، وعمر يصعب لأنه لا يطفر به ، فأوكارها في رؤوس حدس والامكن الصعبة البعيدة فلا تكاد يوجد يصعبها بعد مطلعه وعمره قلت وهو ما قبله مثلاً مصرى من أن يطلب الأمر العسير انظر القاموس المحيط ١ / ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٣٠٣ و ٣٤٠ و ٣٥٦ و ٢ / ١٧٦ و ٣٧٥ ، ومجمع الأمثال للميداني ٢ / ١٤ ، والكامل للمبرد من ٣٩٩

(٨) في ك يتوقف ، وهو سهو من التناصح

(٩) عني أن المشايخ اختلفوا في كون الكلام من قبل ما يمتد من الأفعال ، أولاً ، فذهب بعضهم إلى أنه مما لا يمتد للدليل الذي ذكره الشارح أيضاً ، وذهب آخرون إلى أنه مما يمتد لأنه يصح صرب لمدة فيه كائسب والركوب ، وقال في الكشف هو الظاهر ودليل عدم امتداده غير مصحح أنه وقد اسلف طريقته فيما تقدم انظر كشف الأسرار ٢ / ٥٣ ، والعلويج مع حاشية القري ١ / ٣٣٠ .

بما يؤيد المذكور ، أو بالنظر إلى البحر هذا جواب عن السؤال الثالث ، ووجه الجواب بأن يقال لا سلم أن في مسألة النذر جمعاً بين الحقيقة والحار ، وهو إما يكون إما كتاب مراديين لبعض واحد فلا سلم ذلك <sup>(١)</sup> لأن النذر بما صار مراداً من الصيغة واليمين إما صار مراداً بالنظر إلى موجب الصيغة لا بنفس الصيغة فلا اجتماع إذن .

بيان أن كلمة الله أو كلمة عبي في مثل هذا <sup>٢</sup> الكلام لنذر حقيقة وحكمه لايجاب ثم الانجاب يصح أن يراد به اليمين محاراً لأن إيجاب المحار يمين وسيحى ذكره وهذا كالهبة بشرط لغوص فيها تنزع ابتداء حتى يصح الرجوع قبل القبض ويصح انتهاء حتى يكون لشفعه الشفعة بعد القبض ، وكونها بمراد اعتبار الصورة وهي قوله وهذا وكونها بعبارة باعتبار المعنى وهو مبدلة للمال بأمر على سبيل التراضي ولا مضافة بين الواجب بالنذر وبين الواجب باليمين <sup>٣</sup> فيصح أن الأول واجب لغيره ولثاني واجب لغيره كمر حلف على أداء حجر اليوم فلم يؤد يجب عليه انقصه والكفارة <sup>٤</sup> انقصه باعتبار تحقق سبب الوجوب ولم يسقطه وانكساره باعتبار انمين أو

(١) يعني نفس ما ذكر في تلك المسألة من سبب حكم لنذر واليمين بجمع بين الحقيقة والمحار باعتبار بصيغته وهما أن يكون صيغته دالة على نذر بخلاف الحقيقة ويكون دالة على اليمين أيضاً بطريق المحار .

(٢) بما قال الشراح في مثل هذا الكلام لأن لفظ « الله » ولفظ « عبي » لا يراد به النذر اسماء كان فلا نذر في قولك العالم لله ، وفلان على ألف درهم .

(٣) لأن الواجب بعبارة يجوز أن يكون واحداً لغيره ، كما في المبنى لاني

(٤) لأن لنذر لا يجب بفعل نفسه واليمين لتحقيق النذر فصار بفعل واحد في اليمين لنذره تحقيق النذر لا لنفسه ، فكان في نفسه غير واجب

(٥) أداء حجر اليوم واجب بعبارة ، وبالحلف على أدائه صار واجب لغيره ومن ثم وجب انقصه والكفارة بقول الأداء كما قال الشراح ، وفي هذا المال صار الواجب بعبارة وحده لغيره ، وذلك دليل عدم انفاذه بنفسه وعنده فلا مانع من اجتماعهما كما في مسألة نذر فقد اجمع فيها دليلان أحدهما يدل على لزوم الوجوب لنفسه وهو بصيغته والآخر يدل على الوجوب لغيره ، فخلص بهم بعدم النذر في نظر كشف الاسرار <sup>٢</sup> ٥٨ و ٥٩ وسنوضح مع حواشيه ١ ٣٣٢ والهداية ٣ / ١٦٧

يقول الدر ثب بلفظ «علي» ، واليمين ثبت بلفظ «الله» لأن الألام تختص برادة أسماء ، فبدوى اليمين تحل مستعارة الباء<sup>(١)</sup> كما في قول ابن عباس [ رضي الله عنه ]<sup>٢</sup> «قله ما غربت الشمس»<sup>(٣)</sup> ، فلا يلزم حينئذ اجتماع الحقيقة والمجاز من لفظ واحد بل حصل كونهما مراديين من لفظين مختلفين<sup>(٤)</sup> .

ثم أعلم أنهم قالوا في قوله يمين بموحه أن الموحب<sup>(٥)</sup> هو الوجوب لا الإيجاب لكن استعير الإيجاب<sup>(٦)</sup> للوجوب ، لأن الإيجاب علقته<sup>(٧)</sup> ، فاقول هذا تكلف منهم ، لأن حقيقة الإيجاب يمكن أن تراد ، فانه حاحه للمحار<sup>(٨)</sup> لأن قوله على ما كان موضوعا للإيجاب كالشراء وصح للملك يكون الإيجاب موحبه<sup>(٩)</sup> لا محابة قوله وهو الإيجاب أي إيجاب المنافع والمناج ما يتحرر عاقل فيه من الترك والتحصيل شرعا ، كذا قال صاحب الميراث [ رحمه الله ]<sup>(١٠)</sup>

قوله لأن إيجاب المنافع صليح يميناً لأنه يستلزم تحريم المنافع لأن قدر لسر عن الصوم كان له ولاية الترك والتحصيل ، فعند الدر وهو إيجاب المنافع صار

---

(١) ويكون قد شبهوا الإيجاب في اليمين بالإيجاب في الدر بحامع الألفاظ العاشية من لفظ في كل ، ثم تناسب استنبطه وأدعى أن المشبه فرد من أفراد المشبه به ، ثم استعير الإيجاب المشبه بكلمة الإيجاب المشبه به صغر قريبه مأمعة من حملها على ما هي موضوعة له وهي النية على سبيل الاستعارة التبعية .  
(٢) زيادة من ط  
(٣) قال ابن عباس رضي الله عنه حين ذكر دخول دم الحية وقت انعصر نحر آدم لحية فيه ما غربت الشمس حتى خرج أده ، والشاهد أن اللام في «قله» بمعنى الباء على رأي الشرح ، وذهب أبو عبد الله إلى أنها بمعنى أبوا ، ولا تقوت ما نواو والباء من أدوات القسم . وقد سبق تحريج هذا الأثر .

(٤) انظر أصول سرحي ١ / ١٧٦ ، والتحقيق ص ٢٥ والتلويح ١ / ٣٢٥

(٥) مفتاح الحيم - وصياتي الفرق بين الوجوب والإيجاب

(٦) في قول الاخسيكتي الآتي تفسير للموجب ، وهو الإيجاب

(٧) قال ذلك صاحب الكشف وغيره .

(٨) أي معناه ، فنكون المراد من قوله «يمين بموحه» انه يمين بمعناه وهو الإيجاب قال في كشف وهو الواجب ، ومؤيده ما ذكر في بعض الحوامع عبد بوى اليمين فقد بوى ما هو

معنى لدر انظر كشف الاسرار ٢ / ٥٩ والتلويح مع حواشيه ١ / ٣٣٣

(٩) زيادة من ط .

حراماً بركه واحداً مباشرة (وكذلك) <sup>(١)</sup> تحريم المباح يستلزم إيجاب المباح أيضاً، لأن قبل التحريم كان الترك والحصيل سواء، فبعد التحريم صار واحداً تركه، حرماً مباشراً فلم من إيجاب المباح تحريم المباح وهو الترك ومن تحريم المباح إيجاب (المباح) <sup>٢</sup> وهو الترك أيضاً وتحريم المباح يمين بالنص فكذا إيجابه، لأن في إيجابه تحريمه، قال تعالى ﴿يا أيها النبي لم يحرم ما أحل الله لك﴾ <sup>٣</sup> ثم قال ﴿قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم﴾ <sup>(٤)</sup> أي [فد] <sup>٥</sup> قدر الله لكم ما تحلون به إيمانكم، وهو الكفرة بواحدة شرعاً فسمى التحريم يميناً <sup>٦</sup>

قوله هذا كثره العريب وحه التشبيه أن المشبه بصيغته يسر وبموجبه يمين وهم معاً ران والمشبه به بصيغته تملك وبموجبه تحرير وهم معاً ران وبما فلتها كي لا يقع في وهمك أن في أشبهه أشبه شره لشوب اسمي <sup>٧</sup> وفي

(١) إليك فذلك.

(٢) سقط منك.

(٣) سورة التحريم الآية ١.

(٤) سورة التحريم الآية ٢ ورد أنه عليه السلام كان له امرأة يطؤها فلم يزل به عائشة وحفصة رضي الله عنهما حتى حرماها عن نفسه، فترك هذه الإيات وروي أنه كان يمكث عند ربيب بنت جحش فيشرب عندها غسلاً فحوطت عائشة وحفصة عن أن يفرق له من دخل عندهما، أي أحد من ربيع معافى فحرمه على نفسه بذلك هذه الإيات، والغافر شيء يصحبه سحر يسمى «المام» - صم الماء - والعشر - صم الفصح - والرمث - بكسر فسكون - كالغسل انظر صحيفه بخاري ٦ / ١٥٦ و ٧ / ٤٤ و ٨ / ١٤١، وصحيح مسلم ١ / ٧٣، وسنن أبي داود ٣ / ٣٣٥، وسنن نسائي ٢ / ١٦ والكشاف ٦ / ٤ وقاموس المحيط ١ / ٤٢٢، و ٤٢٦.

(٥) زيادة من ط

(٦) وهو مذهب أبي بكر وعمر وابن عباس وابن مسعود وريد وصدوس والحسن والثوري وأهل الكوفة

(٧) أعلم أنه قيل: لو كان البدر يميناً لكانت يميناً لا يجزأ في ثبوته إلى ثمة كاعتق في شراء القريب، وإليه ذهب سفيان الثوري وقد احتج عن ذلك بإخباره والصحيح أنها إن التحريم يميناً لموجباً فخر ولا يوقف على ثمة إذ يحرم ترك البدر ثبوتاً به يوم أوله يومه لأن كونه يميناً يوقف على القصد لأن اليمين جعله يميناً بعد القصد ولم يرد الشرع بكونه يميناً بعد عدم القصد وثبوته صمماً فإذا بوى اليمين فحينئذ يصير التحريم اثباتاً به يميناً لوجوه شرطه، لكن بموجب الثبر لا بطريق المحار

امشبه به ليست بشرط لوقوع العتق على القريب ، فكيف يصح تشبيهه<sup>٩</sup>

وقولك **تحرير بموجبه** لأن داته مثبت للملك ، فمن المحار أن يكون الموضوع لإثبات الشيء موضوعاً لإرابته ، وتحرير مزيل لا مثبت ، فصار شراء اقريب باعتبار داته مثبتاً للملك ، وباعتبار موجهه وهو الملك عتاقاً مزيلاً<sup>١٠</sup> ( للملك ومثل<sup>١١</sup> هذا لا يكون جمعاً بين الحقيقة واسمار )

قوله **ومن حكم هذا الباب**<sup>١٢</sup> ، أي هذا النوع<sup>١٣</sup> وهو نوع الحقيقة والمحر قوله **لأن المستعار لا يزاحم الأصل** ، وإنما كان كذلك لأن وجود الحقيقة مستغن عن وجود المحار ، ووجود اسمار ليس بمستغنى عنه ، فتكون الحقيقة أقوى وبالإرادة أقوى ولأن الحقيقة لا يصح فيها أصلاً والمحر يصح فيه ألا يرى أنه لو بقي سم الأسد عن مسماه وقلت إنه ليس بأسد كذبت وإذا بقيته عن لشجاع وقلت إنه ليس بأسد صدقت ولأن الحقيقة لا تحتاج في دلالتها على المراد إلى قرينة ر ئدة ( بخلاف المحار فيه أبدأ يحتاج في دلالته على المراد إلى قرينة زائدة )<sup>١٤</sup> ألا يرى أن إنا قلنا رأيت أسداً لا يحمله لسامع على المحار إلا بدلالة المحار أو محوى<sup>١٥</sup> الكلام كما إذا قلت مثلاً رأيت أسداً يرمي .

(١) قال في الكشف فكان اشراء اعتباراً بواسطة حكمه وهو ثبوت ملك لا بصيغته انظر كشف الاسرار ٢ ٥٨ ، والتلويح على توضيح ١ ٣٣٣ والتحقيق ص ٣٤

(٢) ما بين القوسين سقط من صحت وتداول عن الهمش بحط لتاسج

(٣) قال الاحسيكتي ومن حكم هذا الباب ان العمل بالحقيقة متى أمكن سقط المحار

(٤) وما فسر الشارح لفظ الباب بذلك ، لأنه ينطبق ويراد به انواع كما في قوله **من حرج** يطلب باب من العلم حديث ، أي نوعاً ، ولأن الاحسيكتي لم يعقد لاحكام بحقيقة والمحر باباً

(٥) ما بين القوسين ساقط من ط ، واثبتته من ت

(٦) اعلم أن من الناس من ذهب إلى أن اللفظ اذا استعمل في حقيقة ومحاظه ، وأمكن أن يراد به محار ، في الوقت الذي ممكن فيه إرادة الحقيقة ، فإنه يكون مجسلاً ولا يكون جملة على احدهما أو على من جمبه على الآخر ، وذلك بتساويهما في الاستعمال ولا مزية بحقيقة في هذا الموضوع ، ومن ثم صار بمنزلة الاسم المشرب ، والصحيح ما ذهب إليه القدماء وهو ما قرره الشارح ، لأن بوضع إما وضع اللفظ بمعنى نكتفي به في الدلالة عليه ، فصار كانه قال

حيث قد يرمى على المحار وهذا لأن المقصود من الكلام هو الإقحام ، وفي المحار إخلال بالإقحام إذا لم يكن الدبيل على تمام فصارت الحقيقة أولى بأن تكون مرادة إلا أنه بعد إرادته الحقيقة فحيث بصار إلى المحار صلبه كلام عن انتعص مثل هذا ما ذكره في الجامع الكبر إذا كان لأمرانيه إن ولدتم ولدا فانتما طابقا فولدت جسداهما ولدا ، وقع بصلاقي عليهما ، لأن احتصمهما عن ولادة ولد واحد لا بصور فيصار إلى محاره كانه قبل تكهما ولدت ويدا وعن هذا إذا قال إن حصتما حصنة ولو قال إن ولدتما أو حصتما فهما عن من يوجد من كل وحدة لأن الحيض مهم يتحقق وكذا الولادة<sup>(١)</sup>

قوله صعدته<sup>(٢)</sup> الفرق بين المعبرة وبين المهجورة أن المعبرة لا يمكن توصول إليه إلا بصعوبة ، كما إذا حلف لا يأكل من هذه السحلة حيث تقع الدبيل عن ثمرها لا على عيبها ، من فولد بعد الزمان ، إذا صلب الدبيل إليه والمهجورة ما يمكن وصوله إلا أن أساس هجره أي تركه<sup>(٣)</sup> كما إذا حلف لا يصح قدمه في دار فلان فإن حقيقة هذا الكلام وهو وضع لقدم حافيا ممكن

« إذا سمعتم أمي تكلمت بهذا اللفظ فاعلموا أنني عيب به » بمعنى ، وعنه فمن تكلم بعينه وجب أن يرد به ديب لمعنى فوجب حمل اللفظ عند الإطلاق عليه وأيضاً فإن الدبيل يحل عند عدم الفرقية ، ويصرف إلى فهم الحقيقة دون المحار وبقي القول بمسؤوليهم ، هذا أصل وذاك عارض والأصل أولى بسقط من غيره عند عدم الدليل بصرف إليه ولأدلة عن إصائه المعنى بجعبي كقول بشرح سكرها بصر بتحقيق ص ٣٥ ، وأصول البردوي ٢ ٤٤ وكشف الأسرار ٢ ٨٣ ، وأصول البردوي ١ ١٧٢ ومفتاح العلوم ص ٩٢ ولا حاكم للأندلس ٤١ (١) فإن لكاتبني الأصل في جنس هذه المسئلة أن يروج على إصاف الشيء لتواجد في أمر من وجعل وجوده شرطاً بوقوع الطلاق عنهما بغير أن لا يستحسن وجوده شيء مبهما كان شرط بوقوع الطلاق عنهما وجوده من أحدهما ، وإن كان لا يستحسن وجوده منهما جميعاً كان وجوده مبهما شرطا بوقوع الطلاق عليهما لأن كلام العقل يجب بصحيحه ما أمكن قبل أن يمكن بصحيحه بطريق الحقيقة بصحيح بطريق الحقيقة ، وإن لم يمكن بصحيحه بطريق الحقيقة بصحيح بطريق المحار ، لم يترك هذا الفرع وعظمهم ، بناء على هذا الأصل ، كما ذكر الشارح

(٢) قال الإسماعيلي فإن كتب لحقيقة متعدداً كما إذا حلف لا يأكل من هذه السحلة أو مهجورة كما إذا حلف لا يصح قدمه في دار فلان صبر في المحار ، وعن هذا ثبت أن النوكيين بخصوصية يتصرف إلى مطلق الجواب

(٣) وتبين في نفي سبهم أن المعبر لا يعنى به حكم وإن تحقق والمهجور قد يلبس به الحكم إن صار فرداً من أفراد المحار

لكن لباس هجروه ، فهجروهم الحققة صير إلى مجار<sup>(١)</sup> ، صيانة لكلام العاقر  
عن الإلغاء

قوله وعلى هذا قلنا أي وعلى هذا الأصل ، وهو أن حقيقة إباحة كانت  
متعددة أو مهجورة يصار إلى المجار قننا<sup>(٢)</sup> إلى التوكيد بالحصومة ينصرف إلى  
مصدق لجواب<sup>(٣)</sup> ، لأن الحصومة مهجورة شرعاً بقوة تعالى ﴿ولا تدبروا  
فيشلوا﴾<sup>(٤)</sup> وإندرة حرام بعد النص والحصومة هي تعبها<sup>(٥)</sup> ، فتكون  
حراماً ، وما كان حراماً لا يأتيه المسم بنفسه ، ولا يرصى بغيره مباشرة لذيابته  
فيكون لتوكيد بالحصومة مهجوراً شرعاً فيصار إلى المحر وهو مطلق لجواب  
فيكون إيراد من هذا التوكيد هو<sup>(٦)</sup> كما يصار إلى المحر في المهجور بعدى ثم  
لجواب نارة يقع بجمع ، ونارة [يقع]<sup>(٧)</sup> بلا فداول إقرار ، والثاني بكار ، فكما  
يملك التوكيد لإتكار من حيث أنه جواب ، يمت الإقرار من حيث [أنه]<sup>(٨)</sup> هو  
جواب ، ثم علم أن مجور المجار كون الحصومة سبباً لجواب وإطلاق اسبب

(١) وهو الدحور .

(٢) الجواب في سبعة من جاب الفلاحة قد قصعها و اصطلاحاً كلام يستدعي كلام بغير ويضابقه ،  
وسمي بذلك لأن كلام بغير ينقطع به ، وسذكر بشارح أن هذا مجاز مرس علاقته السببية ،  
من باب إطلاق سبب و رادة المسبب واقول مجور بصحاً أن يكون من باب إطلاق سم لحره  
عن بكن ، لأن بكنول لدى بدشا عنه الحصومة بعض الجواب ، فمدخل في عمومته لا تكرر  
والاقرار باصر بدائع الصنائع ٤ / ١٨٦٠ ، وتحقيق ص ٣٥ ، وأصول برودي مع الكشف  
٢ / ٨٧ ، والقاموس المحيط ٤٣ / ١ ، ولحسامي ص ١٦ .

(٣) سورة الأفعال الآية ٤٦ ، وانظر ، القرطبي ٨ / ٢٤

(٤) إذ التبايع هو إتخاضهم .

(٥) قر في التحقيق والكشف و بما حملناه على هذا لأن التوكيد إنما يصح شرعاً لم يملكه لموكل  
بنفسه والذي يملكه الموكل بنفساً هو الجواب لا الإنكار ، فبه إذا عرف أن المدعي محق لا يملك  
الإنكار شرعاً ، ونوكيله بما لا يملك لا يجوز شرعاً ، وبسببية تبعه من قصد ذلك فكان  
مهجور شرعاً والمهجور شرعاً كالمهجور عادة ، شهد حملناه على هذا النوع من محار

(٦) زيادة من ك .

(٧) زيادة من ط



ورأى السبب من طرق انحرار ، وقد عرفته ، وفيه المحور وقوع انحرار في مقابلة  
 لخصومة ، فيما كان كدس سمي باسمها <sup>١</sup> ، كما في قوله تعالى ﴿ وحرأء سيئة  
 سيئة ﴾ (مثلها) <sup>٢</sup> ، فأقول لا يسلم أن إطلاق اسم سيئة على الفعل الثاني  
 مجاز بل هو حقيقة ، لأن السيئة فعل يفعل في حق الإنسان على وجه يشوب عليه  
 بحكم الطبيعة مثل ذلك الفعل والعن لثاني مثل الأول في هذه المعنى وثمن  
 سلم انه محار <sup>٣</sup> لكن لا يسلم أن انحرار ما قبله من مقابلة ، من المحور كون  
 الفعل الأول سببا لاسيحقق الفعل الثاني ولأول سيئة فسمى لثاني باسمها  
 بطريق إطلاق سبب السبب على السبب <sup>٤</sup> وثمرة بصرف التوكيد بالخصومة إلى  
 مطلق بحوار تظهر فيما يدعى رجل على آخر ألفا مثلاً فوكل المدعى عليه  
 رجلاً بالخصومة لبحاصم المدعى ، فأقر الوكيل عند القاصي بأن الألف لازم على  
 موكله أو وكل المدعى رجلاً لبحاصم المدعى عليه ، فأقر الوكيل عند نقاضي بأن  
 موكله أحد الألف حر ، وإن أقر في غير مجلس انقاضي لم يحر يستحسن عند  
 أبي حنيفة ومحمد [رضي الله عنهما] <sup>٥</sup> خلافاً لأبي يوسف [رحمه الله] <sup>٦</sup> ، إلا انه

(١) قاله صاحب الهدية.

(٢) ساقط من ذلك.

(٣) سورد الشورى الآية ٤٠ أقول وعلى هذا انقبل يكون لفظ « سيئة » الثاني مراداً به انحرار  
 وسمى سيئة مجازاً بسمه للشيء باسم ما يصدره وبقابله وهو الدف وقد يفسر على ذلك  
 السعد والنقاصي بسعد.

(٤) قال في نظاموس يقال ساءه أي فعله ما يكره ، وأساء إليه صد أحسن أشد ثم ما ذكره  
 الشارح ذهب إليه الرعخشري

(٥) أي في معنى المجازاة ، إذ أنها لا تكون سيئة .

(٦) تطر كشف الأسرار ٢ ، ٨٨ ، وبتحقيق ص ٣٦ ، والهدية ٣ ، ١١٠ ، وحاشية بسعد على  
 شرح البصير ١ ، ١٤٣ ، وشرح البصير ١ / ١٧١ والقاموس المحيطة ١ ، ١٢ و ١٦ و ٢ و ٧٥  
 وانتلويج مع حاشية البصري ١ / ٣٣٩ ، والكشاف ٢ / ٢٩٩

(٧) زيادة من ط

(٨) ريبه من ط ثم أعلم أن الشرح لو قال وقد أنوبوسف بحور إقراره عليه وإن أقر في غير  
 مجلس بقصده ، لكن أحسن ، وذلك لأن عبارته هذه مع ما بعدها مشوشة وموهمة مما  
 صوره إلى دفع هذا لايهم فيما بعد بقوله لأن أنوبوسف انحر

يخرج من التوكيله عندهما ، و عذرهم (١) والشافعي لا يحور في الوجهين ، وهو قول أبي يوسف أولا لما انه مأمور بالحصومة وهي المارعة ، والإقرار مسأله ومبيها مصادة (٢)

قلنا لا (يسلم) (٣) انه مأمور بالحصومه ، وهي حرام بالنص ولا يحور أن يأمر المسلم باحرام مسلماً آخر ، فلما ثبت أن الحصومه مهجورة شرع صير إلى احصار ، وهو احوال الشامل على الاقرار والانكار ، إلا أن أنا يوسف [رحمه الله] يقول : اقراره لا يحصى بمجلس القاصي كإقرار الموكل بقيامه مقامه

والجواب أن الاقرار غير مخصوص وإنما أريد محاراً ، لأنه جواب الحصم وموضع احصومه محسن القضاء ، فينقديه (٤) وإنما قلنا أن الاقرار جواب لأن الجواب من حاب الفلاة إذا قطعها ، سمي به لكونه قاطعاً للسؤال ، وإقرار قطع بحصومة الحصم فيكون جواباً كالانكار

قوله ألا يرى (٥) إصباح لما ادعى من أن الحقيقة إذا كانت مهجورة شرعاً يصار إلى الجور العادي قوله لم ينقيد بزمان صباه حتى إذا كلمه بعد ما شاح يحدث (٦) ، فصار كأنه قال لا يكلم هذا لشخص ، أو

(١) هو رفر بن الهذيل بن قيس العبدي ، من ميم ، وكنته أبو الهذيل ، ولد سنة ١١٠ هـ ، وأصله من أصبه ، وأقام بالبصرة ، وجمع بين العلم والعبادة ، وكان من أصحاب الحديث الثقات ، ثم غلب عليه رأي بعد أن صاحداً حبيفة ، وصار فقهاً كبيراً في مذهبه ، وتولى قضاء البصرة وموت في بها سنة ١٥٨ هـ انظر الحواهر المصنعة ص ١٠٢ ، وشذرت بذهب ٢٤٣ / ١ ، ووفيت الأعيان ١ / ٢٣٧ وملفات الحنفية لابن الحناني الورقة ٦ ، وباج التراجم ص ٢٨ والعوائد النية ص ٧٥ ، والمعارف ص ٢١٧ .

(٢) والأمر بالشيء لا يتناول ضده .

(٣) في م . م . وبحور أن يكون رماً على طريق الإحصار ، والأفهم خطأ من النسخ

(٤) عبارة «رحمه الله» زيادة من م . م ، ولفظ «يقول» ساقط منها .

(٥) أي لأن الظاهر انبائه بالنسحق عند طلب المستحق وهو الجواب في مجلس القضاء فيجوز به . انظر : الهداية ٣ / ١١٠ ، والاقناع ٢ / ٥٨ ، ٦١ .

(٦) قال الأحسكي ألا ترى أنه لو حلف لا يكلم هذا الصبي لم ينقيد حلفه برمان صباه أهـ

(٧) الأصل في ذلك أن الصبي إذا عقد على شيء بوصف ، فإن صلح داخلاً بالصبي ينقذه به ، سواء كان معزاً أو منكراً صوباً للكلام عن الإلقاء ، وإن لم يصلح داخلاً للصبي ، لم ينقذ الصبي بوصف ، ومن ثم كان المقروض أن ينقذ الصبي في هذه المسألة بوصف لصبا ، لما قد يكون في الصبي من العذمة ، وقلة الإيب ، لكنها لم ينقذ بهذا ، بوصف لما ذكر لشارح

هذا الداء وكذا إذا حلف لا تكلم هذا الشاب ومسألة الشاب المذكورة في شرح الجامع الصغير لفخر الإسلام <sup>(٢)</sup>.

وإن لم يتقيد بالحلف بالصدا والشهاد لأن الشرع أمرنا بحمل أخلاق الصبيان ومداواة <sup>(٣)</sup> الغلمان وبهاتين من الهجران قال عليه السلام «من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبير فليس منا» <sup>(٤)</sup> علق الواعظ [الشديد] <sup>(٥)</sup> ترب الرحمة وفي ترب التكلم ذلك، فيصير إلى المحار صواباً للمسلم عن الحرام بقدر الإمكان مع رعاية <sup>(٦)</sup> كلامه عن الإلقاء

(١) فيكون لفظ الصبي مراداً به ذلك محاراً مرسلاً ولعله من باب التقييد بالاختلاف من بصري وصف لذات لم تبلغ، ثم أطلقت وأريد بها مطلق ذات.

(٢) سبق القول بأن فخر الإسلام نيزدوى من من سرحوا الجامع الصغير في فقه الصغرة أحمد بن الحسن الشيباني قلب وهي في الهدية أيضاً وعليه أن هذه الصفة تنسب بداعية للتمييز

(٣) مداره ثلاثية تظهر التحقيق ص ٣٦، أصول السرخسي ١، ١٩٩، وبتقرير والبحر ٣٦/٢ ومختار الصحاح ص ١٢١ وهدية ٥٩/٢ و ٦٤

(٤) روى مرفوعاً من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص، وابن عباس، وأنس وعبد الله بن الصامت وأبي أمامة وأبي هريرة وحاضر ورواية حديث عبدالله بن عمرو روى من ثلاث طرق قال الحاكم في أحدها حديث صحيح على شرط مسلم أنه وقال ترمذي في الآخر حسن صحيح أنه، وحديث ابن عباس روى من ثلاث طرق أيضاً قال ترمذي في أحدها حديث حسن عريف، وهو كذلك في إسناده وقال لا إسناده أحمد شاكر في كتابي إسناده صحيح أنه وذكر حريق الترمذي وعفانه، يتردد عنه مرون غلة الإرسال برواية في إسناده صحيحاً وفي الحديث حسن بن ترمذ وفيه شعبه وسوري، وضعفه غيره من وثقه برحب ثقات وحديث ابن رواه ترمذي، وقال حديث حسن عريف وفي إسناده ريفي، يضعف فيكون به حديث مبكر عن ابن أنه، ورواه أبو يعلى وفي إسناده يوسف بن عطاء وهو مرون، ورواه الطبراني في الأوسط وفي إسناده عمر وحديث ضعيف وحديث عبدالله رواه الحاكم ووثق رجاله ورواه الطبراني في الكبير وأحمد في مسنده وإسنادهما حسن وحديث أبي أمامة روى من طريقين في أحدهما عن ابن معمر وهو ضعيف حد، وحديث أبي هريرة صحيح الحاكم إسناده وقال لم يضره أنه، وحديث حاضر في إسناده مدرك من فضائه وثقة العجي وعمر، لكنه مدس وفيه ضعف وحديث وإثله رواه ترمذي عنه - مرفوعاً - والزهري لم يسمع من وثقه بطر سبن أبي داود ٤ ٢٨٦، وجامع ترمذي ٨ ١٧٩، وسند حمد مع سرح حمد شاكر ٩٥/٤ لأب المفرد سيجاري ٥٣ ٤٤ ومجمع برويد ٨/١٤، والمسند ١ ٦٢ و ١٢٢ و ١٧٨

(٥) زيادة من ط. (٦) الرعاية: الحفظ

فإن قلت سلماً هذا (إدا) <sup>(١)</sup> كان الصبي والشاب رشيدين، أما إذا كان  
 فيهما سوء سفاهاً <sup>(٢)</sup>، وفحش مكاهة <sup>(٣)</sup>، وقلة أدب، وكثرة شعب <sup>(٤)</sup>، فلا  
 سلم ذلك لأن اليمين إذا انعقدت على شيء فيه صفة داعية إلى اليمين تتقيد اليمين  
 بتلك الصفة، ألا يرى أنه لو حلف لا يأكل هذا الرطب لا يحدث إذا أكله بعد أن صار  
 تمراً، لأن صفة الرطوبة داعية إلى اليمين، لأنها نصر من (عليه) <sup>(٥)</sup>، الرطوبة <sup>(٦)</sup>  
 بخلاف الحيف على أن لا يأكل لحم هذا الحمل حيث يحدث في كل حال، أكل، لأن  
 حكم اكشأ نصر من لحم الحمل، فلم تكن صفة (الصعر) <sup>(٧)</sup> صابغة لكوبها  
 داعية، فلم يتقيد بها <sup>(٨)</sup>

قلت سمي أن اليمين تتقيد بالصفة الداعية، لكن تركب هذا الأصل بكون  
 هجران الصغار مهجوراً شرعاً لأن قوله من لم يرحم صغيره، لا فصل فيه بين  
 صغير وصغير فعلمنا باطلاقه <sup>(٩)</sup> فإن قلت لا سلم أن عدم تقيد اليمين بالصبا  
 والشبب باعتبار ما قلتم من لزوم الهجران المنهوج شرعاً، بل باعتبار أصح آخر  
 مقرر (محرر) <sup>(١٠)</sup> في الكتب وهو أن الصفة في الأعيان <sup>(١١)</sup> لغو، وفي العشب  
 معتبرة <sup>(١٢)</sup>، يحققه ما لو حلف لا يكلم صبياً أو شاة (حيث) <sup>(١٣)</sup> تتقيد باليمين  
 بصفة الصبا والشباب.

- 
- (١) في ط: اد (٢) السفة صد الحظ وأصله الحفة والحركة  
 (٣) المكاهة بضم الفاء: المراح.  
 (٤) لشغب بفتح فسكون تهيج لشر، ولا يقال: شغب - متجريد البقي  
 (٥) في ط: عليه.  
 (٦) هذا الفرع في الهداية والبدائع.  
 (٧) في ط: الصغير.  
 (٨) هذا الفرع في الهداية والبدائع  
 (٩) انظر الهداية ٢ / ٥٩-٦٠، وبدائع الصنائع ٤ / ١٧-١٧٠٥، والقاموس المحيط ٢ / ٦١٨  
 ومختار الصحاح ص ٣٢٤ و ٣٦٣ و ٥٣٥، ولحمل في اللغة للقروني ج ٢ ورقة ١٩٣  
 (١٠) زيادة من له.  
 (١١) أراد بالأعيان هنا الموجودات المشار إليها.  
 (١٢) ومن الكتب التي جاء بها ذلك الهداية والبدائع (١٣) في ط: حيث

قلت لا نسلم أن الصفة في الأعيان لغو مطلقاً ، بل لصفه إذا كانت داعية إلى أيمن تكون معتبرة . ألا يرى إلى مسألة الرطب والنسر كيف تقيمت اليمين بهما <sup>(١)</sup> علما لم تعتبر الصفة لداعية في مسألتنا علم أنها (أما) <sup>(٢)</sup> لم تعتبر الأمر آخر وهو لزوم التحريم للمجهور شرعا ، بخلاف ما إذا حلف لا يكلم صبياً أو شابا حدث فتعبد اليمين بصفة الصبا والشباب وإن كان يبرم لهجران للمجهور الشرعي الحرام لأن (هناك) <sup>(٣)</sup> صارت الصفة معرفة لذناب فبدون تلك الصفة لا يبقى الذات المحلوف عليه ولو لم يعتبر الصفة . وبم يتقيد اليمين بها وليس للكلام محارً يلغو كلامه أصلاً ، وفي ذلك إبطال أهليته ، وإهدر آدميته والحادثة بالنهيمة بل بالحمادات ، فلا يجوز ذلك فصارت اليمين مقيدة بذلك الصفة وإن كانت حراماً . واليمين على الحرام تنعقد أيضاً كما في قوله ليقتل فلانا أو لا يكلم أناه ، أو لا يصلي <sup>(٤)</sup> . والله الموفق

قوله فإن كان اللفظ له حقيقة مستعملة ، أي ليست بمجهورة شرعية ولا عادية لكنها قليلة الاستعمال ومحار معارف <sup>(٥)</sup> أي استعماله في عرف

(١) ويدل على ذلك عليهم بتعبد اليمين . فبما إذا كان المحلوف عليه معرّف بالإشارة . يكون الصفة داعية إلى اليمين ، وعليهم عدم تعبدنا في بعض المسائل . والحادثة هذه بأن الصفة في الحاضر لغو ، كما جاء ذلك بالهداية والبدائع

(٢) زيادة من ط . (٣) في ط . هناك

(٤) وعرف في الكشاف والتحقيق بذلك أيضاً . ثم إنه في اليمين على الحرام بتعبد اليمين كما قال الشارح لكن يجب على الحالف أن يحدث ويكرر عن يمينه لقوله عليه السلام من حلف على يمين ورى غيرها حبراً منها فلناب بالذي هو حبر ثم يكرر عن يمينه . ولأن في ذلك يفوت سر إلى حابر وهو الكفارة . ولا حذر للمعصية في صدق أي فمات ، سر ولم يحدث قلت وهذا يدل على انعقاد اليمين على الحرام . وقد ذكر صاحب الهداية هذه الفروع ، أعنى الحلف على قتل فلان . الح . انظر : الهداية ٢ / ٥٦ و ٥٩ و ٦٠ ، وبدائع الصفائح ٤ / ١٧٠٤ — ١٧٠٥ ، والتحقيق ص ٣٦ وكشف الأسرار ٢ / ٨٨ .

(٥) المحار المنصرف هو المعنى المحاري المتبادر إلى الفهم في العرف عند البعض . وعند بعض الآخر يعرب في استعمال ثم اعلم أنه إذا كانت الحقيقة مستعملة والمحرر غير مستعمل أو كان مستعملين والحقيقة أكثر استعمالاً أو كان في الاستعمال سوء ، فالعبرة بالحقيقة اتفاقاً لأن الأصل في الخلاف هي . ولم يوجد ما يعارض ذلك الأصل . أما إذا كان المحار على استعمال فهو موضوع هذه المسألة

الناس أكثر من استعمال الحقيقة، فعند أبي حنيفة رضي الله عنه العمل بالحقيقة أولى وهي أكل الحنطة قصماً<sup>(١)</sup>، وشرب ماء الفرات كرعاً<sup>(٢)</sup>، وعندهما لمن عموم إجاز أولى، وهو ما يحويه الحنطة وشرب ما يجاور الفرات، فلما اعتبر عموم الحار فالأحدث مطلقاً، سواء أكل الحنطة قصماً أو أكر حنظاً، وسواء شرب ماء الفرات كرعاً أو اغترماً<sup>(٣)</sup> إلا أن يعنى الحب بعينه، فحينئذ لا يحتج بأكل حنطه عندهما أيضاً وعليه نص بحاكم إجازيل الشهيد في الكافي<sup>(٤)</sup> وبه صرح في المبسوط<sup>(٥)</sup>، فعلم بهذا أن لاختلاف فيما إذا لم ينو<sup>(٦)</sup>.

قوله وهذا يرجع إلى أصل أي كون العمل بالحقيقة مستعملة أولى عنده من عمل بالجار لتعارف، وبالعكس عندهما، يرجع إلى أصل، فوجه سائعه في هذا الأصل من حيث أن الحقيقة ما كانت عند أبي حنيفة رضي الله عنه من حيث اتكلم

(١) فيما رد حلف لا يأكل من هذه حنطة، والقسم الأكل بأطراف الأسبان

(٢) فيما إذا حلف لا يشرب من الفرات، والكرع السرب بالفم من سهر من غير أن يشرب بكفيه ولا بآبائه، وبعضهم يجعل الكرع أن يدخل النهر دخولا ثم يشرب، ذهب به إلى الإكراه أي حتى تصبح أكارعه منه، قال رب أبو عبيد، ومراد الشارح بقوله فعند أبي حنيفة «يخ» أن الحالف بذلك عنده حديث بأكل من الحنطة، وكرع من الفرات، ولا يحتج بأكل الحنط ولا بالشرب من الأواني، بل منقولة من ماء الفرات ودبت أن الحقيقة مستعملة في المسائين، فالحنطة عندها ما كونه عنده بذنة ومقلية ومغوية الخ وكذلك الكرع، فإن «من» لا تتدء الغاية وذلك يستقيم أن يكون ابتداء شربه من الفرات مستعملاً شرعاً، ومن ثم كان اللفظ محمولاً على الحقيقة دون المحاز

(٣) لأن المعارف بأكل الحنطة أكل ما في باطنها وما يتخذ منها من الأطعمة وفي الشرب من الفرات شرب ماء مسوب فيه والكلام يجب حملة على ما هو معارف به فبحث بالأمرين (٤) انظر الكافي لورقة ٢٧٧.

(٥) المبسوط مصنف شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهر السرخسي المتوفى سنة ٤٨٣ هـ، وهو شرح لكتاب الخافي بساحم الشهيد - أصلاً من حاضره من غير مطالعة كتاب وهو في سحر باور حمد بسبب كثرة كسب فيها من باصحين وإذا اطلق المسعود في شروح لهدنه وغيرها أريد به مسعود السرخسي انظر كشف الغطاء وبيده ٢ / ١٥٨٠، وفتاوى البهية ص ١٥٨، ولاعلام ٦ / ٢٠٨.

(٦) انظر المسعود ٨ / ١٨١ والتحقيق ص ٣٧، وغريب الحديث لأبي عبد ص ٣٨٠، ومختار الصحاح ص ٥٦٦، والقاموس المحيط ٦٦ / ٢ والتهذيب ٢ / ٦٠.

عثر لفظ الحبطة ، فتقيدت اليمين بها كما هي ، وهي حبة سمراء مشقوقة الطلح صالحة لغذاء واعتبر الكرع لأن ذلك حقيقة اللفظ .

وعندهما لما كانا لطفية من حيث الحكم وهو انفسوص كن احجار وهو ما يجويه الحبطة ، وما يجوز انصر ب اولى لشمول المحار ثم اعلم ان انا حبيبة وصاحبيه اجمعوا في امور يجب لك حفظها أولا<sup>(١)</sup>

الاول ان احصار حيف عن احقيقه<sup>٢</sup> ، والثاني كصور لأصل متصور ابو حور<sup>٣</sup> والثالث لمصير الى احصار عند تعذر العمل بالأصل<sup>٤</sup> والرابع ان احقيقة وامجاز من اوصاف اللفظ لا الحكم<sup>(٥)</sup> .

ثم احتلوا في ان الحيف في حق التكلم ام في حق الحكم ، قال ابو حنيفة رضي الله عنه في حق التكلم<sup>٦</sup> بمعنى ان يتكلم بلفظ احجار ، وهو لفظ الاسد مثلاً كيتلفد بلفظ الشجاع المفرد في شجاعته ، الكس في بساطه من غير ان يكون حكم احجار حلقا عن حكم احقيقه من ينبت الحكم بالحر بطريق الأصانة<sup>٧</sup>

(١) هذا شروع من بشارح في تحرير محل النزاع .

(٢) تدبر ان اللفظ لا يحسم عنه إلا عند انقضاء ارادة المعنى الحقيقي ، ويعبر العمل به ولذا يقتصر المجاز الى القرينة ، والحقيقة لا تفتقر اليها

(٣) هذا شرط لنوب الحلف ، ودبر ان الحيف من لاصافات والمواضع ، فلا يصور بدون لأصل كالإس مع لاف ووافق بشارح كما قال غيره ، وأنه لا بد لنوب حيف من تصور الأصل لكن احسن

(٤) إذا احصار حيف عنه ولا يجوز المصير الى الحيف لا عند فساد الأصل ومن لم لم يجوز الجمع بينهما كما تقدم ،

(٥) أي أيهما من اوصاف اللفظ لا المعنى ، تدبر قولهم بحقيقة لفظ سيعمن في كذا ، واحجار اسقط المستعمل في كذا ،

(٦) بمعنى ان التكلم بلفظ احجار يصير حيفاً ودلاً عن التكلم بلفظ الحقيقة ثم ثبتت احكامه على صحته بطريق الأصانة لا حيف عن حكم الحقيقة

(٧) ويعبره أوضح قوبه هذا للشجاع حيف عن التكلم بقوبه هذا اسد بحبوس لغرض المعروف ، ودبر من غير نظر في حكم في نوب احقيقة ، ثم ثبت الحكم به وهو بشجاعه تأسس على صحة التكلم لا حلف عن شيء ، وذلك كما ثبتت حكم الحيفه بناء على صحة التكلم بسواء .

وفلا انصعية في حق الحكم<sup>(١)</sup> فيصير التكلم بلفظ المحار خلطاً عن الحقيقة في  
 اشياء الحكم لأن الحكم هو المقصود (فإنما)<sup>(٢)</sup> لمعان تعشق الصور ، فحده حتماً  
 في المقصود أولى منه في غيره<sup>(٣)</sup> فإذا ثبت هذا قالاً كل موضع انعقد السبب فيه  
 بحكم ، الأصلي انعقد للحكم الحلفي وإلا فلا ، كما في يمين الغموس ، لما لم  
 تنعقد للحكم الأصلي وهو الر لم تنعقد للحكم الحلفي وهو الكفارة ،  
 وفي ايمين انعقدة لما انعقدت للحكم الأصلي وهو الر انعقدت للحكم الحلفي  
 وهو الكفارة .

مهد في (مسائلنا)<sup>(٤)</sup> في قومه لعنده لا كبر سماعه هذا إني ما لم يعقد  
 بكلام في حق الحكم الأصلي ، وهو النبوة . لم يعقد للحكم الحلفي وهو الحرية .  
 لأن شرطه الحنفية بصور الأصل<sup>(٥)</sup> ( وفي قوله هذا إني معروف السبب إني  
 يولد مثله لمثله لما تصور الأصل )<sup>(٦)</sup> لكن تعدد مانع ، وهو كونه ثابت النسب  
 من الغير ، صحت الخلفية ، وهي الحرية<sup>(٧)</sup>

ولاني حبيبة رضي الله عنه<sup>(٨)</sup> أن الحلفية من حيث التكلم لأن الحقيقة  
 والمحار بالاجماع<sup>(٩)</sup> من أوصاف اللفظ ، لأن المحار لفظ مستعمل مقام لفظ

(١) وتوضيحه انه في حالة تعدد انباء المعنى الحقيقي لعارص ، يصر إلى المحار لأنهم لازم  
 الحقيقة خلطاً وبدلاً عنها في انباء حكمها وذلك احرازاً عن العاء كلام العقلاء

(٢) في ك : قائما . وهو سهو من اللبس .

(٣) قال في : كشف مهم أن الحكم هو المقصود . لا نفس العنارة ، فاعبر الحلفية والأصالة فيه  
 هو المقصود أولى من اعتبارهما فيما هو وسيلة . اهـ .

(٤) سقط من ط .

(٥) وقد عدهما وهو قول الشافعي ، وقول إني حبيبة أولاً ، وعليه بلغو هذا الكلام ويصير كما  
 لو قال : اعتقتك قبل أن أخلق .

(٦) ما بين القوسين ساقط من صلب ط ، وتدورك على هامشها محط مخالف

(٧) معنى ذلك أن هذا الكلام في محرجه صحيح موجب ومنتهى حكمه ، وهو نبوة لجور أن  
 يكون محبوباً من ماله بالزنا ، أو بالوطأ بشبهة ، لكن لما تعدد الحقيقة به لأشهر نسبة من  
 الغير ، وذلك دليل ظاهر بوجود عانة حق هذا الخبر . صح أن يجنب المحار وهو الحرية

(٨) أي في قومه الثاني .

(٩) عني الشارح بالاجماع : إجماع أهل اللغة



آخر ( ثم لفظ المحار بُنيت الحكم ابتداء )<sup>(١)</sup> لماسة بينهما ، فليس لا محذور  
أن تكون بحقيقة في حق الكلام لا في الحكم لأن المنكلم يتصرف في [حق] <sup>(٢)</sup> اللفظ ،  
ويضعه مكان لفظ آخر ، ثم لفظ المحار يُشت الحكم ابتداء بطريق الأصل ، كما  
تثبت الحقيقة ذلك ألا يرى أنك إذا استعرت لفظ الأسد عن الهيكل المخصوص  
لشجاع المفرط بقلب اللفظ عنه إلى الشجاع ، لا بمعنى ، لا (ن) <sup>(٣)</sup> المعنى  
لا بتصور انتقاله ، إذ شجاعة الأسد باستعاره لفظ الأسد لم ترل عن الهيكل  
المخصوص <sup>(٤)</sup> وهذا ظاهر ولأنه لا بد من رجحان الأصل على الحلف ،  
ورجحانه على الحلف من حيث اللفظ ، لأن الحلف قائم مقام الأصل <sup>(٥)</sup> أمام  
حيث الحكم فلا لأن الحكم الثابت بالمحار مثل لحكم الثابت بالحقيقة لأن  
إحرية الثابتة بقوله هذا إيسى مثل الحرية الثابتة بقوله هذا  
حر ، فلما ثبت أن الحلفية في حق المنكلم قلنا بقوله هذا  
إيسى بعينه لأكثر سباً منه صلح أن يستعار للحرية ، لأن شرط الحلفية

- (١) ومما مر ط ويعني عنها ما يأتي بعد  
(٢) سقط من ك ، ولا يستقيم الكلام بدونه .  
(٣) بيان ذلك أن الاستعارة نقل والنقل لا بمصور في المعنى لأن المعنى هو تمام ماهية المستعار

عنه ، وذلك لا يقبل النقل إلى المستعار له بحيث يصير عنه عينه وكذا صفة لا تقبل الانتقال ،  
إذ صفة الشيء هي الفائدة به ، فكيف يقبل نقل عنه ؟ وإنما يتصور الانتقال في اللفظ  
بجاء لشجاعته التي في الأسد لا بدع عنه إن الأساس باستعاره له بكن اللفظ ينتقل  
إليه ، ومن ثم كانت الحلفية في التكلم لا غير .

(٥) غير فجر الإسلام البردوي عن هذا الدليل بقوله ألا يرى أن يعبره تتغير به دون بحكم أهـ ،  
وقد اختلف عبارة الشارح في معان معناه ، وأحسن ذلك ما قاله في الكشف من أن معناه أن  
التغير الذي هو من خصائص المحر للعبارة دون الحكم لأن اللفظ زاد وضع المعنى وسعمل  
فيه كمن حقيقة فإذا انتقل عنه ، وسعمل في غيره معاً لم يوضع له ، يعبر اللفظ وصار  
محاراً ، ما الحكم فلا يقبل الانتقال واستعمل كما تقدم ، فكأن الحقيقة في الكلام دون الحكم أهـ  
ينصرف ، وطريقة سارح هذا يكاد يوافق تفسير البعض لعبارة البردوي هذه بأن محل  
المحر به لفظ موضوع له وعند استعماله أنه يكون حقيقة كلفظ الشجاع في موضوعه ، وقد  
ستعمل فيه لفظ المحر وهو الأسد يعبر تلك العبارة ، ما لحكم وهو أنباء الشجاعة له فلا  
يغير بالشجاع والأسد ، ولم يرض صاحب الكشف هذه الطريقة وردها بأن المحار لا يكون  
حلف إلا عن حقيقة تلي نقلاً عن محبتها إلى محل المحار . فإما عن الحقيقة الثابتة محس  
المحار فلا . والله اعلم .

تصور الحقيقة والحقيقة متصور (١) من حيث التكلم ، لأن قوله هذا انبي ، من حيث التكلم صحيح لأنه مبتدأ وحيد لكن بعدد اثبات النوة ، وهي الحكم الأصلي ، فلا يضر بذلك ، لأن الخلعية ليس في حقه ، فلما صح قوله هذا انبي ، وبعدد موجهه الحقيقي ، تعين المحار ، بطريق إطلاق اسم الملزوم على الملام <sup>٢</sup> أو بطريق إطلاق اسم السب وهو البدوه على السب وهو الحره وهي طريق من طريق المحار فعلى ما قالاً يلزم إلغاء كلام العاقل وفيه الفساد ما لا يخفى على أحد

والجواب عن الكي الذي قاله فأقول لا يسلم أنه بطريق اللزوم بل بطريق احوار ألا يرى ر البية تشترط في التمتع ، ولا يشترط في الوضوء عند <sup>٣</sup> ثم مسائل في انزعاج على هذا الأصل <sup>(٤)</sup> كثيرة منها ما قال أبو حنيفة رضي الله عنه تحور لجمعة بالحطبة القصيرة والصلاة بأية قصيرة عملاً بالحقيقة المستعملة وهي ما يطلق عليه اسم الحطبة والقراءة وعندهما لا عملاً بالمحار المتعارف ، وهو ما يسمى خطبة وقراءة في العرف <sup>(٥)</sup>

فإن قلت ما افرو بين هذه المسألة حيث ثبت الحرية بطريق إطلاق اسم السب وبين ما إذا قل لامراته وهي معرويه السب هذه ستى ، أو احتى ، أو أمى

(١) سقط من ك

(٢) لأن جرية لارمة بسوء عند لبوب الملك

(٣) نعم أن رهم يشترط ليه في التمتع اعشاراً بالأصل وهو الوضوء ، ثم هذا جواب عن قوبهم المتقدم كل موضع انعقد اسب فيه للحكم الأصل لبعقد الحلقى وإلا فلا وبحور أن يكون عن قوبهما : إنما لمعان تغشق الصور ، انظر التحقيق ص ٣٧ وأصول البردوى مع كشف الأسرار ٢ / ٧٦ ويتوضح مع التلويح ١ / ٣١٤ ، والتلويح مع حاشية الفري ١ / ٣٤١ ، وبهذه ٢ / ٣٨-٣٩ ، وبداية الصنائع ١ / ١٩٦ .

(٤) أراد بالأصل هذا ما رواه كان للفظ حقيقة مستعملة لكنها قليلة الاستعمال ، ومحار متعارف فبناء على خلاف اني حنيفة وصاحبه في ذلك احتلوا هما بنزع عنه ، وبفرع ان لابس بهذه المثابة ، وبحور ان يراد به مساله الحطبة ، ومعلوم أن الأولى منه عنيها ، ووجه بناء هذين الفرع عنيها ، ان ابن يوسف ومحمداً لما قالوا يكون انخلعه في الحكم كان حكم المحار فهو - اعني - ان يروى لشموله حكم الحقيقة وعند اني حنيفة ، فكان في التكلم كان اعمال الكلام في معناه الحقيقي لولى

(٥) انظر التلويح ١ / ٣٤١ ، والهداية ١ / ٣٦ و ٥٨ .

حيث لا تثبت الحرمة بطريق إطلاق اسم السب وهو استتية [١] <sup>(١)</sup>  
 ولأحيية [١] <sup>(٢)</sup> والامية على المسب وهو الطلاق، والمسألة في انكافي سحاكم  
 الشهيد، وفي المصنوط (٣)

قلت: بما تم بثب الطلاق بطريق إطلاق اسم السب محاراً لأن استتية أو  
 الأحيية أو الأامية مباحة للطلاق، والشئ لا يستعار ما يصار به ويأفیه، وبما  
 قلت بها مباحة للطلاق لأنها إذا ثبتت تظهر الحرمة من الأصل فلا يبقى بالطلاق  
 ادی يقتضي ساقطة النكاح وجود أصلاً، فعملت من هذا أن وجود كل واحد (٤)  
 من هذه لثلاثة مباح لو حود الطلاق فلا يحتاج أصلاً هم يمكن استعارة  
 واحدة منه لصلاق للمباقة <sup>(٥)</sup> ( بخلاف النوة والستية في انعقد <sup>(٦)</sup> والامة به  
 قال هـ سى، أو هذه سى حيث تثبت الحرية لأن للنوة واستتية إذا ثبت لا سابق  
 انعقد لأن العتق يدمع النوة والستية <sup>(٧)</sup> ألا يرى أن قوة عليه اسلام «من من  
 ما رحم محرم منه عتق عليه» <sup>(٨)</sup>، بخلاف الطلاق حيث لا يوجد معها أصلاً

(١) زياده من ط

(٢) زياده من ط

(٣) نظر الخال الورقة ١٣٢، والمصنوط ٦ / ١٤٠.

(٤) سقط من ك

(٥) نظر الموصح مع التوضيح ١ ٣٤١ وكشف الاسرار ٢ ٧٨ و٩٢، واصلون  
 لسخسي ١ / ١٨٧.

(٦) ما بين القوسين ساقط من ط.

(٧) انظر المرجع المذكورين ولا فيما سبق واصلون لسخسي ١ ١٨٥ وبهادية ٢

٤١٣٨

(٨) روي مرفوعاً من حديث امر عمر وسمره بن حبيب رضي الله عنهما فحديث ابن عمر روى  
 عنه من طريق سمره بن ربيعة وأعله البيهقي والرمذي بإسناد ضعيف، وسمره بن  
 برمدي مائل وهو حديث خطه عبد الله بن أحمد وقال ابن أبي عمير أنه  
 وقال الحكم حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجه، وقال صاحب  
 الجوهر يفي بسنن افراد ضميره دليل على أنه غير محفوظ، ولا يوجب ذلك فيه  
 فيه، لأنه من النقص المأمون، لم يكن بالسام رجل تشبهه كذا قال بن حنبل وقال  
 ابن سعد كان ثقة مأموناً لم يكن هناك قصص فيه، وقال أبو سعيد ابن موسى  
 كان معه أهل فلسطين في زمانه، والحديث إذا انفرد به مبال هذا كان صحيحاً  
 ولا يصح انفراده، فمن من حرم هذا أمر صحيح يقوم به إنجحه كل روايه

هذا ما سمع به حاطري في بيان العرق ، وقال شمس الأئمة السرخسي في المبسوط <sup>(١)</sup> : والعرق لأنني حديفة بين هذا وبين العبق أن لإقراره بالنسب في ملكه موحياً ، فيجعل ذلك الاقرار كتابةً عن موحيه محارراً ليس لإقراره بالنسب في ملك النكاح موجب من حيث الأزالة فلا يمكن إعماله بطريق المحار ، وأكثر ما في السب أن يقال موحيه نفي أصل النكاح فيجعل كأنه صرح بذلك ، وحقوده لأصل النكاح لا يكون موحياً للفرقة ، هكذا لإقراره بذلك <sup>(٢)</sup> ، يرد بالجود قوله ما روجتها أو ما كان بيني وبينها نكاح قط ، وبه صرح في أصوله <sup>(٣)</sup> .

ثالثاً ، وإذا انفرد به صهره كان ماذا ؟! ودعوى أنه أخطأ فيه باطل لعدم إيرادها من بحروقه ، وذكر الترمذي أن عبد الحق وابن القطان وابن معين قد وثقوه ، وأن المدري قال وقد جعل له في هذا الحديث وهم .

وحدث سمره : رواه أبو داود والبيهقي والترمذي من طريق حماد بن سلمة عن قتيبة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً : وأعله الأولان بأن حماداً شك في ذكر سمرة ، وأنه لم يحدث بهذا الحديث ، لا حماد هذا ، وقال الترمذي : هذا حديث لا يعرفه مسنداً إلا من حديث حماد بن سلمة ، ثم أخرجه أبو داود من طريق سعد بن قنادة عن عمر بن الخطاب والحسن ، وخار عن رعد بن فولهم ، وأبو الترمذي ، روى ذلك ، وأخرجه الترمذي وابن ماجه والحاكم والبيهقي من طريق محمد بن بكر البرمسي عن حماد عن قنادة وعاصم الإحول عن الحسن عن سمرة مرفوعاً : ثم قال الترمذي : لا أعلم بهذا ذكر في هذا الحديث عاصم الأخو عن حماد عن محمد بن بكر أنه ، وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي في تحصيله ، وقد يظهر لك روال عنه لشك ومن المعلوم أن من شك ليس حجة على من لم يشك ، قال ابن العربي المالكي : المعمول على حديث سمره ، فإن قيل : لم يسمع الحسن من سمره إلا حديث العقيقة عنه البخاري ، وإن ثبت إنما قال البخاري أن سمع الحسن من سمره صحيح بدليل حديث العقيقة ، فيحمل جميع أحاديثه عنه على لسمع ، كما جعل حديث قنادة عن ابن علي السماع ، ولم يصرح به إلا في القليل أنه ، انظر جامع الترمذي ١٢٣ / ٦ و ١٢٤ و سنن أبي داود ٤ / ٢٦ والمستدرک مع التلخيص ٢ / ٢١٤ و سنن ابن ماجه ٢ / ٨٤٢-٨٤٤ ، و سنن البيهقي مع الجوهر النقي ١٠ / ٢٨٩-٢٩٠ ونصب ، رواية ٣ / ٢٧٨ ، و شرح ابن العربي على جامع الترمذي ٦ / ٩٨ .

(١) المبسوط ، سبق الكلام عليه .

(٢) انظر المبسوط ٥ / ١٤٦ ، والعبارة منه بحروقه .

(٣) قد شمس الأئمة السرخسي في أصوله : ولهذا قلنا لو قال بروجحه وهي معروفة بالنسب من غيره هذه نسي ، لا تقع الفرقة بينهما ، لأنه ليس بكلام موجب - للفرقة - بطريق الاقرار في ملكه ، إنما موحيه لنسب النسب ، وقد صار مكذباً فيه شرعاً ، فصار أصل كلامه لغواً ، وبما أن النسب لا يوجب الفرقة ، ولكنها تدل النكاح أصلاً والنكاح سبب صار محارراً عن غيره يجعل قنينة مقام ذلك النكاح ، فكانه قال ما بروجحه أو ما كان بيني وبينه نكاح قط ، وذلك لا يوجب الفرقة ، وكذلك لا تثبت حرمتها عنه عن وجهه يعني به النكاح لأن في حكم الحرمة هذا لإقراره عليها لا على نفسه والعين هي أنتي بنصف ما حرمة ، وهو مكذب شرعاً في إقراره على غيره ، أنه بروجحه - انظر : أصول السرخسي ١ / ١٨٧ .

قوله لإيجاب الحقيقة<sup>(١)</sup> أي لإثباتها في قوله أي في قول الرجل أو الناقل ،  
وهو أكبر حملة حاليه ، فاعتبر على صيغة المنى للفاعل أي عثر أبو حنيفة قوله  
فصار<sup>(٢)</sup> الحقيقة أولى أي فيمن حلف لا يأكل من هذه الحبة ، أو لا يشرب من  
انهرات ، فإن حقيقه أكل الحبة ، وهي أكلها علناً ، وفي مستعملة ، وحقيقة  
اشرب من انهرت وهي الكرغ منه مستعملة فلا يكون التكلم بإجازة من حم  
للتكلم بالحقيقة لأن الحلف لا يراحم الأصل على ما قلنا فتكون الحقيقة أولى  
بالمراد ، يقال كرغ بالماء إذا تناوله بغيره من موضعه

قوله لإشتماله<sup>(٣)</sup> أي بعموم المحار ، لأنه يطبق عن حكم الحقيقة والمحر  
فصار أولى أي إجماع المعارف صار أولى من الحقيقة المستعملة

قوله ثم حملة ما يترك به الحقيقة خمسة أنواع لا فرع عن بين أحكام  
الحقيقة والمحر شرع فيما يترك به الحقيقة<sup>(٤)</sup> ، وهو خمسة أنواع ،  
والانحصار عن خمسة على قول أبي حنيفة رضي الله عنه خاصة أما عندهما  
تترك الحقيقة بمعرفة إجماع المعارف أيضاً كما مر قبيل هذا<sup>(٥)</sup>

قوله بدلالة العادة أي تترك الحقيقة بدلالة إجماعه عن تركها<sup>(٦)</sup> ، كما إذا

(١) قال الأحسني فإن كان يقطع له حقيقة مستعملة ومحار متعارف كما إذا حلف لا يأكل من  
هذه الحبة ، ولا يشرب من هذا النهر ، فعند أبي حنيفة : انعم بالحقيقة وإلى  
وعندهما يعمل بعموم المحار أولى ، وهذا يرجع إلى أصل ، وهو أن المحار حلف عن الحقيقة في  
التكلم عند أبي حنيفة حتى صحت الاستعانة به عنده ، وإن لم يعتقد لإيجاب الحقيقة كما في  
قوله لعنده ، وهو كبر سماه هذا أبي ، فاعبر الرجحان في التكلم ، فصار بالحقيقة أولى  
وعندهما المحار حلف عن حقيقة في الحكم ، وفي الحكم للمحر رجحان لإشتماله على حكم  
الحقيقة فصار أولى نظر : الحسامي ص ١٧ ،

(٢) في المن « فصار »

(٣) أرجح إلى عبارة الأحسني فقد قدمها لك قريب

(٤) والانحصار في ذلك عرف بالاستقراء

(٥) وذلك لأن الكلام موضوع للفهم ، والمطلوب به ما يسبق الفهم ، فإذا عرفت ما  
استعمله بشيء ، ويقبوه عن موضعه اللغوي كان الحكم لاستعماله كالحقيقة فيه ، ويصير  
المعنى الوضعي كالمجاز ، حيث لا مثيل إلا بقرينة لعدم العرف

حلف لا يصع قدمه في دار فلان حيث ترك الحقيبة . وهي وضع القدم حامياً في دار فلان بغير واسطة الحف وغيره . ويراد به المحار ، وهو الدحول <sup>(١)</sup> بدلالة العرف والعادة . لأن مقصود الحالف منه في العرف هو الدحول ، لا مجرد وضع القدم <sup>(٢)</sup>

قوله وبدلالة محل الكلام أي تترك الحقيقة بدلالة محل الكلام على كون الحقيقة غير مرادة ، كما إذا حلف لا يأكل من هذه البطة ، حيث لا يكون المراد عين البطة بل ثمرها بدلالة محل الكلام ، وهي البطة ، لأن أكلها متعذر ، فينصرف اليمين إلى ثمرها محاراً <sup>(٣)</sup> . بطريق إطلاق اسم السبب على المسبب ، حتى لو أكل من عين البطة لا يحدث ، وقوله كما مر إشارة إلى هاتين المسألتين ، أعني مسألة وضع القدم ومسألة أكل النخلة

وقوله تعالى ﴿ وما يستوي الأعمى والبصير ﴾ <sup>(٤)</sup> من هذا القبيل أعنى من قيل ما يترك فيه الحقيقة بدلالة محل الكلام . لأنه لما لم يمكن حرء الكلام على عموم السبب حمى عن سلب العموم كما هو الأصل في كل موضوع لا يمكن حرء العام على عمومه يراد منه أحص الخصوص <sup>(٥)</sup> . وإما قلنا لا يمكن إرادة العموم لأن من الأعمى والبصير مساواة من جهات من جهة الوجود ومن جهة الحدوث

(١) أي محاراً مرسلاً بطريق إطلاق السبب وإرادة المسبب

(٢) ومن ثم لا يحدث بوضع القدم فيها بدون الدحول ، لاستفاضة هذا الكلام بين الناس في معناه المحاري

(٣) لأن المحل وهو البطة لما لم يقبل حكم الحقيقة تعني المحار

(٤) سورة فاطر الآية ١٩ .

(٥) وحاصل ذلك بعبارة أوضح أن محل الكلام لما لم يقبل حقيقته وهي في المساواة عن العموم ، وذلك لوجود المساواة في أكثر ومعظم الصفات ، مكرت حقيقته تلك ، وصرف إلى المحار ، وهو في المساواة بين الأعمى والبصير في بعض الصفات . بطريق إطلاق معنى اكل وإرادته لبعض على سبب المحار المرسل ، دل على ذلك دعوى الكلام ، وقول الشارح . يراد به أحص الخصوص علته أن لفظ العموم في غير المحل القابل للعموم يكون بمعنى المحمل ، فلا يثبت به إلا ما يتفق أنه مراد به ، وما يحصى بصدده كذلك ، وأحص الخصوص هو المتفق . بطر أصول السرخسي ١ / ١٩٠ و ١٩٤ والتحقيق ص ٣٩ ، والتقريب والبحر ٢ / ٣٥

ومن جهة الاستبانة ومن جهة الحسيمة إلى غير ذلك، وإنما أريد احص  
الخصوص بكونه متيقناً، وهو هنا تعابيرهما في عمى القلب وبصره ولم  
يحمل على عمى الصائر وبصره لأن ذلك معلوم بالحس والمشاهدة وكلام  
الحكيم القديم لا يحلو عن الفائدة<sup>(١)</sup>.

ومن هه لقيين قوته عليه السلام «الأعمال بالناس»<sup>٢</sup> ولما لم يمكن جراؤه  
على العموم حمل على احص الخصوص وإنما قلناه لأن كثيراً من الأعمال يصح  
بدون النية كعمل بحياكة<sup>٣</sup> وسائر الصناعات وكذا غسل الحث يصح بدون  
انيه بالاحمال وكذا ايمان اسمائهم وانحاش يوحد بلا نية وحقيقه انوصوء ايضاً  
لا يجحاج وجودها إلى اليه لأنه عبارة عن غسل ومسح، والمسح والغسل يوحد  
بنية ويجزئ بنية، فيما لم يمكن ارادة الحقيقه من نعط الأعمال باحرائها على  
عمومها حمل على حصص الخصوص، فإن تكون الأعمال مسعرة للأحكام بطريق  
إتلاق اسم السبب على حكمه، ثم الحكم نوع من متعابير أحدهما حكم الدنيا وهو  
الحرور وفساد ولا حر حكم الآخر وهو الثوار وانعقاب

وبما قلنا بهما معياران لأن حكم أحدهما يتعلق بالعبادة<sup>(٤)</sup>، وهما الحكم الدنيا

(١) انحر الفوطي ١٤ و ٣٣٩ و ١٥ / ٣٢٥ و تكشاف ٢ / ٢١٥ و ٢١٨

(٢) بهذا التقدير رواد ابن حبان في صحيحه والبيهقي في معرفة، كما رواد لحاكم به من طريق  
مالب في الأربعين وقد يوصفه، ونلفظ انما الأعمال بانيات وإنما الأعمال ببنية،  
والأعمال بالنية اخرجه اصحاب مكتب النسخة قال النووي قال الحافظ ولم يصح هذا  
احديث عنه «الآ من رواية عمر بن الخطاب ولا عن عمر إلا من رواية علقمة بن وقاص ولا  
عن علقمة إلا من رواية محمد بن براهيم النخعي ولا عن محمد إلا من رواية يحيى بن سعيد  
الانصاري وعن يحيى بن بشر انه طلب من هذا الطريق اخرجه بنسخه وأبو حنيفة  
انظر صحيح البخاري ١ و ٣ و ١٤٦-١٤٥ و ٨ / ١٤٠، وصحيح مسلم مع شرح  
النووي ١٣ و ٥٥٠٣، وسنن ابن ماجة ٢ / ١٤١٣، وسنن أبي داود ٢ و ٢٦٢، وسنن  
ابن سني ١ و ٢٤ و ١١ و ١٤١ و جامع الترمذي ٧ / ١٥٢-١٥١ قال الترمذي هذا حديث  
حسن صحيح انه.

(٣) الحياكة؛ النسيج، يقال حاك الثوب، أي نسجه

(٤) أي العزيمة والقصد.

يتحقق بالشرائط والأركان<sup>(١)</sup>، إلا يرى أن من صلى في ثوبه نجس ثم عن أن ثوبه كس نجسا لا تحور صلاته لكن له ثواب ما صلى لصحة اعتقاده<sup>(٢)</sup>، وإذا صلى رباء وسمعة تكون صلاته حائرة<sup>(٣)</sup> ولا يكون به (ثواب)<sup>(٤)</sup>، ما صلى لصحة اعتقاده<sup>(٥)</sup>، وإذا<sup>(٦)</sup> صلى رياء وثبت إن بني الحكمين تعاليز<sup>(٧)</sup>، وحكم الأجرة وهو الثواب مراد بالاجماع، فلا يبقى حكم الدنيا مراد<sup>(٨)</sup>، وبصح الموضوع بلا بية لأن المشترك<sup>(٩)</sup> لا عموم له في موضع الإثبات<sup>(١٠)</sup> فمن هذا عرفت أن الشافعي

(١) أي أن حكم الدنيا ينسب على الأدلة بالأركان والشرائط المعتمدة شرعا

(٢) أعلم أن الصلاة في هذه الحالة غير حائره عند علم المصنف، ولكنه أراد بمنع بحاسة ثوبه الذي صلى فيه، ولم يكن فيه نقص من مطعنا، ويستحق الثواب على ذلك باعتباره قصد وعزمته، وذلك كمن نوصا مائة النجس غير عالم وصلى، حتى لو علم بدمه الإغصه، ومع ذلك إذا لم يعلم ولم يكن ما حدث فتحة تقصير منه يكون مطعنا وبه ثواب بهذا الاعتبار ثم في هذا الفرع يفصل الثواب عن الجواز، والأول حكم آخرى، وأساس حكم ديني

(٣) لاتباعه بالشرائط والأركان

(٤) في النسختين: الثواب.

(٥) قول الشارح «لصحة اعتقاده» غير سديد لأن استحقاق الثواب موقوف بصحة الاعتقاد وعدمه موقوف بعدمه، كما هو ظاهر في الفرع السابق، وغالب الظن أن في العبارة سقطا، فإن دس لا يحل على الشارح، وصحتها «لعدم صحة اعتقاده» ثم إن في هذا الفرع نص الفصل لحكم الأخرى وهو عدم ثواب - بمعنى العقاب كما صرح به في الكشف - عن الحكم تديبوي، وهو الجواز، وذلك لاختلاف بينهما.

(٦) قوله (وإذا) أرى أن صحته «إذا» بدون الواو.

(٧) يشرب هنا هو لفظ العمل - في الحديث السابق بعد أن صار محار - حيث أريد به غيره وهو الحكم المشترك من الحوار والفساد، ومن الثواب والعقاب

(٨) أعلم أنه وقع الخلاف في عموم المشترك فذهب الشافعي وأبو بكر الباقلاني وجماعة من المعتزلة كالحماني وعبد الحار وغيرهم إلى جواز أن يراد بالمشارك كل واحد مما وضع به بطريق الحقيقة، إذا صح التجمع بينها كاستعمال العبي في الماصر والشمس، لا القرء في نحيس والظهور، إلا أن عبد الشافعي وأبي بكر بحث حمله على معييه أو معانيه كسائر الألفاظ العامة، وذلك في حالة تحرد المشترك عن القرئ الصارعه إلى أحدهما وعبد الباقي لا يحس، وعند بعض المتأخرين - نعم محار لا حقيقة وعند الحنفية والمحققين من الشافعية وجميع أهل اللغة وأبي هاشم وأبي عبد الله النجاشي لا يعلم مطلقاً، أي لا حقيقة ولا محاراً وقيل نعم في البقي دون الإثبات كمنكره بجامع أن كلا منهما يتناول واحداً من الحملة غير عين، وقيل لا يعلم في حالة انقضى أبصا، ولكن أدبته، هذا وقد تقدم، =



باقص في كلامه حيث قال في حديث ابن عمر المحار ضروري فلا عموم له<sup>(١)</sup> ثم في حديث ندية يدعي العموم<sup>(٢)</sup> ، لأنه يحذر غسل الحدث عن الثوب والبدن بلا نية<sup>(٣)</sup> وهو أمر شرعي ثابت بالكتاب<sup>(٤)</sup> قال تعالى ﴿وَتُحَاتُّ خَطَرُهَا﴾<sup>(٥)</sup>

= لفظ «الأعمال» في الحديث مشترك بعد ضرورته محاراً ، ومن ثم فلا دلالة فيه للإمام شافعي رضي الله عنه على وجوب النية في الوضوء حتى يقدم الدليل على أن المراد به ليس إلا ما يتبعو بدنياً من الحوار والفساد ، ولا يمكنه ذلك لأن حكم الآخر وهو ثواب والعقاب مراد بالإجماع أو يقدم الدليل على جواز العموم هنا ، ولا يمكنه ذلك أيضاً لأن المحار لا عموم له عنده عن ما سلف وأما عندها فلا مشترك لا عموم نه بالرغم من أن للمحار عمومياً عندنا انظر أصول السرخسي ٨/ ١٩٤ ، وكشف الأسرار ١/ ٤١٠-٤١١ و ٢/ ١٠٤ ، وانوضح مع التلويح وحواشيه ١/ ٣٢٦ ، ومجمل الصحاح ص ١٨٠ ، ويقدموس المحيط ٢/ ٦١٤ ، ويدائع الصنائع ١/ ١٩٠ .

(١) أراد الشارح بحديث ابن عمر هذا ما رواه رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال من عبد الله رجم محرم فهو حر وقد سبق أن خرجته ثم أعلم أن لفظ «رحم» فيه مراد به محاربه ، وهو نحرابة ، لا حقيقته ، ونظراً لأن النجاسة بقولون وعموم المحار ، فقد عملوا بعمومه ، وذهبوا إلى أن كل مملوك ذي قرابة من المالك مؤدبه بالمحرمة يعق بمحرمة المالك أصولاً أو فروعاً وغير ذلك ، وذهب شافعي إلى ذلك في الأصول والفروع فقط ، أما الأصول فلقوله عليه السلام «من يجري ويد ولده إلا من يحده مملوكاً فيشرية فيعتقه» أي فيعتقه ابتداءً ، لا أن الولد هو المعتق بأشائه العبق ، وأما الفروع فلقوله تعالى ﴿وما يمتنع للرحمن أن يتخذ ولداً إن كل من في السموات والأرض إلا أنبي الرحمن عبداً﴾ فقد دل على معنى اجماع الودعة والعبدية ، وأجاب عن حديث ابن عمر بأنه ضعيف أو منكر كما قال النسائي ، وعلى فرض صحته قال يرد من ذي لرحم الأصول والفروع ، حملاً للمطلق عن المقتضى ، ومن ثم يكون قد مشى على أصله ، وهو عدم عموم النجاسة .

(٢) لم نجد حديثاً أصح من قوله ﷺ «إنما الأعمال بالنيات» وقد تكلم عليه في ماضي وأدعاء شافعي للعموم فيه حيث قال المراد به صحة الأعمال ومعلوم أن الصحة حكم ديني فإذا أصبغ إلى ذلك ما تقرر سابقاً من الاتفاق على كون الأعمال محار في لأخرى وهو اللوب والعبق ، يكون قولاً منه بعموم المحار الذي نكره في حديث ابن عمر وهذا باقصر كما قال الشارح

(٣) قال في لاقباع لا بشرط لإزالة النجاسة بنية بخلاف طهارة الحدث لأنها عبادة كسائر العبادات ، وهذا من باب البروك أهـ ، وقال المقصود بالنية تفسير العبادة عن عبادة كالحلوس في المسجد للأعكتاف منزه وللاستراحة أخرى الحج

(٤) هادرد منه على الشافعية حيث لم يجعلوا إزالة النجاسة من قبل العبادات ، أو من قبل الأمور الشرعية على حد قعبره

(٥) سورة المدثر الآية ٤ انظر الكشاف ٢/ ٣٤٤ ، والاقدم مع حاشية لداعي ١/ ٥٦ و ١٥٤ و ٢/ ٤٢١ ، والهداية ٢/ ٤٠٢ .

وقال عليه السلام لا صلاة إلا بالطهارة<sup>(١)</sup> والطهارة لا تحصل إذا لم يغسل الثوب والبدن عن الحدث .

قوله وبدلالة معنى يرجع إلى المتكلم ، كما في معنى القور صورته مرأة قصدت أن تخرج ، فقال الروح ان خرجت فأنت طالق فجلست ثم خرجت ، لا يحث والقيس أن يعتبر إطلاق<sup>(٢)</sup> الكلام والاستحسان ما ذكر<sup>(٣)</sup> كذا في انعام الصغير لغمر الاسلام رحمه الله ، فهذا تركت الحقيقة ، وهي عموم الحروج بدلالة معنى في المتكلم وهو إخراج الكلام محرر الجواب ، فصار كأنه قال ان خرجت هذه الحرة فأنت طالق لأن الجواب يتضمن إعادة ما في اسؤال

وإما قلنا ان الحروج عام لأن كل فعل يدل على مصدر بكرة ، لأن الكبرة هي الأصل<sup>(٤)</sup> أي ما عرف ، والكبرة إذا وقعت في موضوع انفي تعم ، ألا يرى

---

(١) روى من حديث ابن عمر ، واسامة بن عمير الهذلي ، وأبي هريرة وأبي بن مائة - رضي الله عنهم - مرفوعاً فحدث ابن عمر عند مسلم ، وابن ماجة والترمذي وبصه لا يغسل الله صلاة بغير ملهور ، ولا صدقة من غلول ، أنه يلفظ مسلم وقال الترمذي هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن . اهـ .

وحديث أسامة بن عمير الهذلي عند ابن ماجة يعضو لفظ مسلم أيضاً ، وكذا حديث أبي اسامة حديث أبي هريرة فهو عند البخاري ، ومسلم ، وأبي داود والترمذي بلفظ « لا تغسل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » ، أهـ بلفظ البخاري انظر صحيح مسلم ٣ / ١٠٢ - ١٠٤ ، وصحيح البخاري ١ / ٣٩ ، وابن ماجة ١ / ١٠٠ وحامع الترمذي ١ / ٩٦ و ١٠١ ، وسنن أبي داود ١ / ١٦ ، وسنن النسائي ١ / ٣٣ .

(٢) وإلى الحديث ذهب الشافعي ورفر ، لأنه عقد يبينه على كل خروج ، فاعتبر الإطلاق اللفظي

(٣) وهو ما ذهب إليه أبو حنيفة وصاحباها لما سيذكره الشارح

(٤) قال الرمخشري المفعول المطلق هو المصدر ، سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه ويسميه سبويه الحدث وربما سماه الفعل أهـ . ومن المعلوم أن الكزة في موضع لشرط نعم ، لأن المقصود بالشرط تحقيق نقض مضمونه ، ولما كانت الكزة في الشرط المنكث - مثل أن صرحت رجلاً فكذا - خاصاً ، مقيداً للإباحات الحرثي ، وحب أن يكون في جائب أنقضاء للعموم والسبب انكلى ، ومن ثم صار الخالف كأنه قال . والله لا محررين .

ألك<sup>١</sup> . يو قلب ما رأيتُ رجلاً أمير<sup>٢</sup> ثم (قلب) <sup>٣</sup> رأيتُ رجلاً أمير ، صرت كادباً<sup>٤</sup> ، فبولا أن النكرة في موضع النفي تدل على العموم ثم تكر كادبا لأنت حينئذ تشب رؤية رخص ونفى رؤية آخر

ومن الدليل على أن النكرة في موضع النفي تعم صحة الاستثناء بأن يقال ما رأيت رجلاً إلا ريداً وعمراً وحادداً فبولا أن النكرة في موضع النفي تعم لم يصح حراح هؤلاء بالاستثناء من حكم رجل كما لا يصح أن يقال رأيت رجلاً إلا رأيت

تحقيقه أن هذا الكلام يدل على نفي لرؤية عمر لو وقعت لرؤية عليه لكأنت وقعت على رخص ولا يكون هذا إلا للعموم انفي جميع أرحان لأنه نفي الرؤية عن يتأوبه اسم رجل مكر شاع في الحس ومما يؤيد هذا قول الله عز وجل ولا تسرع مع الله لها آخر<sup>٥</sup> ولا يفهم منه لكن (ادع)<sup>٦</sup> معه شين أو ثلاثة أو أربعة ، أو غير ذلك<sup>(٧)</sup> .

ثم علم أن معنى يمين العصور يمين الحبال وهو في الأصل مصروفات انقصر إذا علت فسبحر للسرعة ثم سميت له حاله لنى لا ريت فيها ولا لنت وهيبيل حياء فلان وحراح من صورته أي من سمعته وذكر<sup>٨</sup> في

(١) وهذا انتهى ما سقط من ط وكاتب مداسه من ٢٦٥ هامس ٦

(٢) سقط من ط .

(٣) ويدل النكرة في سياق النفي على انفاء فرد منهم وذلك لا يكون إلا بانفاء جميع لأفرد ما للعموم وبعبارة هذه ضروري ونسب السارح بذلك إلى كون عمومها حينئذ عطف ضروريا

(٤) سورة القصص الآية ٨٨

(٥) في ك أع ثم صحب على الهامس بلعد ادعوا وما ينسب من ط هو المناسب للامه الكريمه في الخطاب فيها للواحد .

(٦) انظر القرطبي ٣ ٣٢٢ واصول السر حصي ١ ١٩٤ و اصول البردوي ٢ ١٢٠ و تحقيق ص ٣٩ و لنوع مع استلوح ١ / ٢٤٣ و ٢٤٦ والهدية ٢ ٥٩ وفتح القدير ٥ / ١١٤ ، والمفصل في علم العربية من ٣٩ .

(٧) وذكر بصداوته وكسر منه منبعا بمعقول كذاورد مصنونا

الفوائد الظهيرية<sup>(١)</sup>، يمين العور مأخوذ من دوران القدر، قسميت هي بهذا الاسم باعتبار دوران العضب، ويمين العور تعرب بتحريكها أبو حنيفة رضي الله عنه، كذا في الهداية<sup>(٢)</sup>، لأنهم كانوا يقولون اليمين نوعان مؤنثة كلا يفعل كذا، ومؤنثة كلا يفعل كذا اليوم، فاستخرج أبو حنيفة يمين العور، وهي مؤنثة بفظاً، مؤنثة معنى<sup>(٣)</sup>.

قوله وبدلالة سباق النظم قال ابن الحميد<sup>(٤)</sup> (عمر)<sup>(٥)</sup> الله له لو قال انصف رحمه الله وبدلالة قريبة النظم مكان قوله وبدلالة سباق النظم لكل أحمل، لكونه أشمل، لأنه كما ترك حقيقة السباق بدلالة السياق، ترك حقيقة السباق بدلالة السباق (صاعهم)<sup>(٦)</sup> كما في الآية تركت حقيقة اسبق وهو قوله تعالى ﴿فليكن﴾<sup>(٧)</sup> بدلالة السباق وهو قوله [تعالى]<sup>(٨)</sup> ﴿إنا

(١) الفوائد الظهيرية مصنف في الفناوى لطهر الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر الموقى سنة ٦١٩ هـ جمع فيها فوائد الفوائد الجامع الصغير الحسامي، وأتمه في دي الحجة سنة ٦١٨ هـ، وهي غير الفناوى الظهيرية. والآخره مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت أرقام ٣١٧، ٣١٩ هـ جمع، وقد طالعنها فلم أعتز فيها على هذه العبارة مما يند عن أنها غير الأولى كما قالوا انظر كشف الطمسون ٢ / ١٢٩٨، والتاليع الكبير من ٤٠، ومعجم المؤلفين ٨ / ٣٠٣.

(٢) انظر: الهداية ٢ / ٥٩.

(٣) انظر التحقيق ص ٣٩، وفتح القدير مع شرح العناية ٥ / ١١٣، والقاموس المحيط ١ / ٤٣٣ و ٦٥٥.

(٤) ابن الحميد: هو الشارح رحمه الله.

(٥) في ك: عفو.

(٦) هذا بناء على طريقة الشارح السابقة من أن سباق الكلام عبارة عن أوجه وسباق الكلام عبارة عن آخره، وقال غيره سباق النظم أي سوق الكلام، يعني ترك حقيقة اللفظ بقربة لعصبة التحقت به سابقة عليه أو مناجرة، ونقد شارح ديوان كان وحده إلا أنه لو حمل عبارة الإحسبكني على ما سبق كان أولى من اقتراح التعدير.

(٧) في ك: ففهم.

(٨) سورة النكهة الآية ٢٩.

(٩) رسده من ك.

اعتدنا للصلبين باراً<sup>(١)</sup> لأن أدنى درجات الأمر أن يكون مباحاً ، و لماح لا يحقعه  
 النوعيد ، فلما لحق هذا الوعيد علماً أن حقيقته غير مرادة (فكدا)<sup>(٢)</sup> أُرِيدَ بالصلبين  
 الكافرون بدلالة فليكفر ، لا كل ظالم فإن (كل)<sup>(٣)</sup> من مركب صغيرة أيضاً  
 يسمى ظالماً وهو غير مراد ، فإن نزل فيه حقيقة عموم الظلم بالسباق ، وفي  
 الآية ترب الحففة من وجه آخر ، لكن هو ليس خارج من هذين القسمين أعنى أن  
 حقيقة التحجير استبعاد من قوله ﴿فمن شاء﴾ متروكة بالنسبة ، لأن التحجير  
 يقتضى أن لا يكون المحجر معاقباً في فعل ما حُرِّمَ ، والوعيد يدل على المعاقبة ، فعلم  
 أن حقيقة التحجير فيه متروكة

ثم اعلم أنه لما تركب حقيقة الأمر والتحجير حمل على الإنكار والتوبييح محارفاً<sup>(٤)</sup>  
 ، كذا قال محرز ، لاسلام الردوى رحمه الله<sup>(٥)</sup> ثم قال بعض الشارحين<sup>(٦)</sup>  
 ومجوز المجاز هو المناسبة ، والمناسبة بين الأمر والتوبييح ثابتة من حيث

(١) سورة الكهف الآية ٢٩ .

(٢) في ط ، هكذا

(٣) زيادة من ط .

(٤) أقول حاصل ما في الآية الكريمة أن حقيقة الأمر والتحجير شرعاً تركت ، وحمل على الإنكار  
 وبسبب محارفاً بدلالة سياق الآية وهو باراً - من قوله تعالى ﴿إنا أعدنا للظالمين باراً﴾ لأن  
 يرتب العقوبة بالنار على ذلك دليل على أن حقيقة الأمر والتحجير متروكة وإلا لما سمجف  
 القائل بدر ، لأن الأمر بالنار يقتضى الإيجاب عند الجمهور والتدنية عند بعض ،  
 ولا ساحة عند آخرين ، والكفر حرمان محض ، فركت حقيقة الأمر بهذه دلالة ، وكذا  
 التحجير من شئني يقتضى الإذن للمحر ما لا يحرم ما بهما أشياء ، ويرتب العقوبة عنه  
 بكونه من حقيقة التحجير متروكة ، وإرمده التوبييح والحر ، كما تركب حقيقة  
 عموم الظلم وإرمده الكافرون لما ذكرنا الشرح انظر انظر قرطبي ١٠ / ٣٩٢  
 واصول الردوى ٢ / ١٠١ ، واصول سرحسي ١ / ١٩٢ ، والتلويح على  
 انقوصيحي ١ / ٣٣٥ .

(٥) انظر اصول الردوى ٢ / ١٠١ ثم إن عبارة رحمه الله «رماده من ط

(٦) هذا بعضهم علاه الذين عبدالمعمر من أحمد البخاري ، وحافظ الدين اسسفي والسفهي ،  
 ثم إن الصديق صفقار وخودسان يتعاقبان على المحل ويستحسن جماعهما

التضاد لمعاقبة بين الصديقين ، فإن الأمر لطلب الفعل ، والتوبيخ لإعدامه <sup>(١)</sup> ، فأقول هذا اندى قالوا من محور المجاز وحشي <sup>(٢)</sup> من القول ترده ابقول ، إذ يلزم من قولهم هذا أن تصبح إستعارة الحياة للممات والوجود للعدم والخلو للمر ، والسواد للبياض والسم للدواء ، والمرض للصحة والنهار لليل ، واليور للطلمة ، إلى غير ذلك من محالابهم ، وبالعكس لوجود مناسبة المعاقبة ، ويجوز حينئذ أن يستعار الأسد الهزير <sup>(٣)</sup> للضعف الحبار ، لأن مناسبة المعاقبة بسبب ابتعاد حاصلة بين القوى والضعيف ، وبين الحريء والحمار <sup>(٤)</sup>

والعجب من اسوري <sup>(٥)</sup> أنه نعى استعارة المنايا للمبائى من قبل في شرحه <sup>(٦)</sup> . ثم ههنا حورها ، ومما ظهر لى في مؤادى من الأبوار الرماية ، والأسرار الإلهية أن الأمر مايشىء إذا وحدث قرية دالة على بركة يستلزم الابتكار والتوبيخ عادة كما

(١) انظر التحقيق ص ٣٩ ، وكشف الأسرار ١٠٢ / ٢ ، وحاشية العزى على التلويح ٢٣٥ / ٦ ، وشرح الإخسبكتلى الورقة ٢٣ ، والوالتى ص ٦٦ .

(٢) بوحشى من ابقول غير المألوف في الاستعمال ، والنحلي من الحمال ، أو المتروك المجلوس ، وكل ذلك محتمل الآراء هنا .

(٣) الهزير : الأسد القوى

(٤) محمدي للشارح في ابتكاره شيئا ذهب اليه ارباب وأئمة علماء المعاني وسبيان فصلا عن لأصولي الأعلام ، فهو السكاكسي بقول في الإستعارة المصرح بها بالتحقيق . ومن الأمثلة استعاره اسم أحد الصديق أو المقصص للآخر بواسطة ابتراع شبه التصاد والحقه شبه تناسب طريق التهم أو التلميح ، ثم ادعاء أحدهما من حسن الآخر والأفرد ، وذكر ، ونصب ، وقربه ، كقوت ان فلانا نوايرت عليه البشارات بقتله ، وبهت أمواله ، ويسمى هذا النوع بالاستعاره السهكية أو للملححة أهـ ، وأنه وإن كان ابتكاره مبصاعلى لعلاقة والمبسنة التي ذهب إليها البعض في هذه الحالة ، إلا أنه يحاور ذلك في ابتقائه لبوري معافهم وبفسد معارفه في استعاره أحد الصديق للآخر مطلقا ، وطريقه هذه في النقد وإن قال فيها صاحب الكشف هذا وجه حسن أهـ إلا أنه لا يدل على المبع انظر كشف الأسرار ١٠٢ / ٢ ، ومفتاح العلوم ص ٩٩ والقاموس المحيط ٥٨٧ / ١ ، ومختار الصحاح ص ٧٢٠

(٥) البورى هو محمد بن محمد بن مبي البوري الحنفي ( أبو القصب ) قلته أصولي له المذهب الإخسبكتلى في شرح المنصب في أصول الفقه فرغ من تأليفه بعدد سنه ٦٩٤ هـ ولا تعلم تاريخ وفاته انظر ابصاح لتكون للبعداني ٢ / ٥٩٦ ، ومدينة العارفي ١٣٨ / ٢ ، ومعجم المؤيدين ٢٨٨ / ٢ .

(٦) أي شرحه على المنصب في أصول المذهب للإخسبكتلى ، انظر الترجمة السابقة منشرة له

إذا قل ان رجل لعبه أو لائنه اشعل بما لا يعيبك (فان) <sup>١</sup> نيك يريد لسوط [والعصا] <sup>٢</sup> وهو حديدك ، يكون المراد للرجل إنكار الاشغال لاس مما لا يعنيه ، لا أمره ، فيكون عن هذا إصلاق الماروم للإمام الاعتقدي وهو طريق من طرق المجاز (٣) .

مثاله ما قال في السير الكبير <sup>٤</sup> ، في الحربي إذا استأمن مسلماً فقتله أنت آمن كان أمناً ، فإن قال أنت آمن ستعلم ما تلقى لم يكن ماياً <sup>٥</sup> ولش قال من ساعد ، ولتلك عذبة يحور المحار لمناسفة من حيث انصار ألا يرى أنهم يحملون لقيص عن بغيض كما عرف ، وقد قال تعالى ﴿وجزاء سيئة سيئة مثله﴾ فالجواب عنه لا سلم أن حمل البغيض عن البغيض بطريق الاستعارة ، وكيف يقال هذا ، والمستعار من شرطه أن لا يراد به الموضوع الأصلي <sup>٦</sup> . وهما قلم من حمل البغيض لم ينقل اللفظ عن الموضوع الأصلي <sup>٧</sup> لا يرى إلى الموتان <sup>٨</sup> لـ حمل على الحيوان وهما بغيضان ، لم ير من موضوعه الأصلي وهل بطر ، حد ممر له قليل حس أن الموتان صار مفهومه حيواناً ٩ .

(١) في ط ، فإنه . وهو سهو من الناسج

(٢) زيادة من ط .

(٣) وقال نحو هذه الطريقة في الكشف وفيه طول ومن رام الإطلاع عليه فليرجع إليه ١٠٢/٢ .

(٤) السير الكبير مصنف للإمام محمد بن الحسن الشيباني سرحه انقاضي الإمام علي بن الحسين السعدي المتوفى سنة ٤٦١ هـ . وسرحه الإمام شمس الأئمة محمد بن أحمد السرحسي المتوفى سنة ٤٨٣ هـ في جزءين صغيرين ، ملاد محبوساً وأتمه في آخر المحبة بمرغيبان في حمدي لأولى سنة ٤٨٠ هـ . وعنه سرح بصاحب المحفوظ بطر كشف الطلوع ٢ / ١٠١٤ .

(٥) دلالة سبق العظم أورد محر الإسلام البردوي ، وشمس الأئمة السرحسي ذلك في أصولهما بقلا عن السير الكبير انظر أصول البردوي ٢ / ١٠٢ ، وأصول السرحسي ١ / ١٩٣ .

(٦) سورة الشورى الآية ٤٠

(٧) أي المعنى الحقيقي الذي وضع له لفظ المستعار .

(٨) الموتان ضد الحيوان والحيوان بغيض الموت بطر القاموس المحض ١ / ١٣٥ و ٢ / ٦٠٦ ، ومختار الصحاح ص ٦٦٤ .

والجواب عما قالوا في الآية مر عند بيان الحقيقة المحورية فلا يعيده

قوله وبإدالة اللفظ في نفسه أي تترك الحقيقة بدلالة اللفظ في نفسه<sup>(١)</sup> من غير دلالة السياق وغيره ، كما إذا حلف لا يأكل لحماً فأكل سمكاً لم يحدث بأكل السمك بلاية كبد ، في التقويم<sup>(٢)</sup> ، فلما لم يحدث بأكل لحم السمك وهو لحم حقيقة ثبت بترك الحقيقة وإرادة المجاز<sup>(٣)</sup> ، وهو لحم ناشيء من الدم لدلالة اللفظ على ترك الحقيقة .

فإن قلت لا يسلم أن لحم السمك لحم حقيقة ، ولنس سلمنا أنه لحم حقيقة لكن لا يسلم أن اللحم ناشيء من الدم محار ، ولنس سلمنا أنه محار لكن لا يسلم أن في اللفظ دلالة على ترك الحقيقة ، قلت أما الجواب عن الأول فأقول أن لحم السمك لحم حقيقة لقوله تعالى ﴿لحماً طرياً﴾<sup>(٤)</sup> والأصل في الكلام الحقيقة ، فمن ادعى المحار فعليه إيراد الدليل وقد خص محار الإسلام في أصوله عن أنه لحم حقيقة ، لكنه ناقص<sup>(٥)</sup> .

وأما الجواب عن الثاني فأقول أن إرادة اللحم الناشيء من اندم مجاز ، لأن

---

(١) قال بعض المشركين الأصل في هذا النوع أن المطلق ينصرف إلى الكامل وبفصيله أن اللفظ إما أن يكون مستأناً عن كمال صفة في سماء لغة ، أو عن قصور صفة في سماء لغة فالأول أن كان في فرد من أفراد نوع قصور في تلك الصفة لا يتعأوله اللفظ عند الإطلاق ، والثاني أن كان في فرد من أفراد نوع كمال لا يتعأوله اللفظ عند الإطلاق أما وفي بعضهم نصاً في معنى دلالة اللفظ في نفسه عن ترك الحقيقة هو أن يكون اللفظ متناولاً لأفراد مجموعته بطريق الحقيقة ولكنه يكون معمولاً بمتخصص بالعض بالظن في ما حده شفاقة أم ، وعسارة الفرقين وإن اختلفت الخطا لكنها مجعدة معنيان بطر ابوابي ص ٦٧-٦٨ ، وشرح الإحسائي الورقة ٢٢ ومفتاح الأصول الورقة ٣٣ ، وشرح المنتجب الورقة ١٨ .

(٢) انظر تقويم ص ٢٢٧ ، والتحقيق ص ٤٠ ، وكشف الأسرار ٢ / ٩٩

(٣) وعلاقته بخصوص والعموم كما هو واضح

(٤) سورة النحل الآية ١٤ فقد سماه الله تعالى في ما بين الأنس لحماً ، وأيضاً فلا يصح بغيره عنه وذلك من خصائص الحقيقة .

(٥) انظر أصول البردوي ٢ / ٩٩ .



لفظ لحم معمماً أنه يصح أن يحرى على النأشء من الدم، وغير النأشء من الدم  
 له أريد النأشء من الدم هنا صار خاصاً بالارادة وإرادة الحص من اللحم تكون  
 محاراً لا محالة وأما الجواب عن الثالث فأقول إن في اللفظ، لئلا على ترك الحقيقة  
 لأن وجود اشتقاق اسم لعة نأشء عن الشدة والقوة، يقال انتصب الحرب بها  
 اشتدت، والدمت الحراحة إذا ادمت وهوب<sup>(١)</sup> ونقصان قوة لحم السمك،  
 ورحاوته صهر فيكون أنقص في اللحمه من النأشء من الدم وانطبق من  
 الألفاظ بصرف إلى الكامل وهو اللحم النأشء من الدم هنا

أو بقول المطلق من (الألفاظ)<sup>(٢)</sup> يصرف إلى ما يتسارع إليه الفهم عند  
 إطلاق اللفظ فعند إطلاق اللحم لا يتسارع الفهم إلى لحم السمك، ألا يرى أن  
 البرص لو قال بعينه اذهب إلى السوق واشتر اللحم لا يفهم منه لحم السمك  
 أصلاً وبهذا<sup>(٣)</sup> ترى الناس يقولون أكلت لحم السمك [أو أكلت اسماك]<sup>(٤)</sup>  
 فلما ثبت أن يعرف هكذا لم يتناول مطلق اللحم، وإن كان سمي في بقر أن يحماً  
 صرياً، لأن مسمى الأيمان على العرف، ألا يرى أنه لو حلف على أن (لا) <sup>(٥)</sup> يحلس  
 على لوتد، ثم جلس على الجبل لا يحدث مع ما أنه تعالى قال ﴿والحيات أو بادات﴾<sup>(٦)</sup>  
 وكذا إذا حلف على أن لا يركب دابة ثم ركب كافر لا يحدث وإن كان قال (الله)<sup>(٧)</sup>  
 تعالى ﴿إن شر الجواب عند الله...﴾ الآية<sup>(٨)</sup>.

(١) وسعى اللحم بهذا الاسم لقوة فيه باعتبار بولده من ادم الذي هو أقوى الأحلاط في  
 الحيوان انظر كشف الأسرار ٢ / ٩٩، والقاموس المحيط ٢ / ٤٨٤.

(٢) في ك: الألفظ، وهو سهو من الماسخ.

(٣) أي ولما كان السمك لا يفهم من لفظ اللحم لا بقرينة هي البقرينة

(٤) زياده من ك

(٥) ساقطة من ب ولا يصح للكلام بدونها

(٦) سورة يس ٧٠ الآية ٧ والوند م غرر في الأرض لو انحاط من خشب، وجمعه أو بـ  
 وأوبد لأرض حبابها

(٧) انته من ك

(٨) سورة الأفعال ٥٥ فقد سعى الله الكافر دابة ومن ثم كان القياس أن يحدث ولا الدابة اسم  
 لكل ما نسب على وجه الأرض قال تعالى ﴿وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها﴾ إلا أنهم  
 حملوا النعم استحياساً على ما ركبه الناس في الإنصار ولقصاء الحوائج عساً. وهو النحل  
 والعقال والحمير تخصيصاً للعموم بالعرف والعادة

لا يقال أن مثل هذا التقييد في لحم الأدمى والحرير حاصل ولم يدل عن  
مصوره<sup>(١)</sup> ، لأننا نقول أنه ناشئ من الدم متكامل في المعنى المطلوب من  
اللحم، وهو العذاء، والإصاعة للتعريف، لا لكونه قاصرا

وبصير هذه المسألة قول الرجل كل مملوك لي حر، حيث لا يتناول المكاتب<sup>(٢)</sup>  
لأن المكاتب قاصر في المملوكية، لكونه مالكا يدا.

قال بعض الشارحين<sup>(٣)</sup> أن لحم السمك محار واللحم الناشئ من  
الدم هو الحقيقة فاقول هذا الكلام ضعيف جدا، لأنه يصير حينئذ  
لفظ الشرح من المشروح<sup>(٤)</sup> كالصوب من السور<sup>(٥)</sup>، والثريا<sup>(٦)</sup> من  
الثرى<sup>(٧)</sup> لأن مراد المصنف بقوله (و)<sup>(٨)</sup> بدلالة اللفظ إلى آخره بيان  
ترب الحقيقة بدلالة اللفظ، وإيراد النظم له، وليس فيما قال هذا  
لشارح إلا عكس العزم، لأن لحم السمك غير مراد، بل المراد هو  
اللحم الناشئ من الدم فكيف يحصل ترب الحقيقة وإرادة

(١) عبارة غيره لا يقال لو حلف لا يأكل لحما فاكل لحم حرير أو آدمى بحث، ونقط اللحم  
مطلقا يتناولهما، فكان المفروض عدم الحدث، ثم اجاب بما احاب به الشارح وهو الاتيق بما  
قرره الشارح فيما سبق

(٢) لأنه انبت، يعنى لكل مملوك ينسب اليه بالملك مطلقا، وهذا متصف في المكاتب بما قال  
بشارح، لانه يملكه رقبة لا ندا، ولذا كان للكاتب حق بمكاسبه، والذات من وجه دون  
وجه لا يعبر فيها مطلقا انظر اصول السرحسي ١ / ١٩١، وكشف الأسرار ٢ / ٩٩  
والهداية ٢ / ٦٠ و ٦٦، ومذائع الصنائع ٤ / ١٧٢٥ والقاموس المحبط ١ / ٢٩٣

(٣) هم السغباني وحافظ الدين النسفي وغيرهما انظر الواقع ص ٦٦ / ٦٧، وشرح الاحسنكي  
الورقة ٢٣، وشرح المنتخب الورقة ١٨.

(٤) المشروح، المتن.

(٥) النون: النحوت.

(٦) الثريا: النجم.

(٧) الثرى التراب الندى أو الذي إذا مل لم يصير طينا لا ربا، والأرض

(٨) سقط من ط.

أخبار<sup>(١)</sup> فافهم فإنك بالفهم ترتقي عن حصص لتقليد إلى أوج عالم الاستدلال.

قوله فأكل العيب لم يحدث<sup>(٢)</sup> وكذا إذا أكل الرمان والرطب لا يحدث أيضاً  
بنيانه أن المفهوم من المنطوق هو الإطلاق والمفهوم من المقيد هو التقييد وبنيهما  
مغايرة بالإجماع، ثم القيد عن نوعين لأنه لا يحلو إما أن يكون لتقصير في المعنى،  
وأما أن يكون لكان فيه، فالأول كما مر في لحم السمك ولثاني كهده اثلاثاً  
لأن فيه كمالاً في معنى التفكه، أما الرتب فإنه صائب للعداء ويستعمل فيه  
وكذا العيب وأما الرمان فإنه يستعمل للدواء حتى (روى)<sup>٣</sup> عن جالينوس<sup>٤</sup>  
أنه قال أكل الرمان يبع كلة، وأكل السمك صر كلة، وقليل السمك حمر من كثير

(١) حاصل ذلك أن مراد صاحب الخبر من عبارته بيان بطلان تضعيفه بدلالة اللفظ في نفسه  
وصرت لأمثلة به وذلك لا يتأتى في هذا الفرع إلا إذا كان لفظ اللحم في معنى يحالف مساوياً  
للحم السمك، واللحم الناشيء من الدم على سبيل الحقيقة حتى يكون عدم حدث الحالف باكل  
السمك تركاً لعدم الحقيقة بدلالة اللفظ. كما تقدم. وذهب هذا البعض في شرحهم إلى كون  
بعض أسمك محاراً بمعنى عليه أن يكون عدم الحدث بطلان بطلان الحلف بل عملاً بها إذ  
أن الحالف - والحال هذه - لم يتناول سبب من مصادقات المحلوف عليه حقيقة ومن ثم يكون  
شرحهم معانراً للمعنى المشروح مثل مغايرة الصب لحيوب وبعدهم لدراب أبح

(٢) قال لأحسنكي فيما ترك به لحقيقته بدلالة سقط في نفسه وكذا إذا حلف لا تكن فأكده فأكل  
العيب لم يحدث عند أبي حنيفة انتهى الحسامي ص ١٨ والقميوس الحديث ١  
١٥٢، ١٥٣، ١٦٧ و ٢ / ٥٦٧، ١٩٥، ومختار الصحاح ص ١٥٩

(٣) في ك يروى

(٤) وقد جالينوس بعد زمان المسيح بنسج وخمسين سنة بمدينة قرطاج شرح في قسطاطيبيته  
وشرح بها ثم استوطن سمرقنداً ثم أروم، وكان يهود يحسن الهندسية وحساب  
والرياضيات وكان جده رئيس الخازن، بعهد ابوه أو لأمير فعلمه ما يحسنه من  
هندسه والحساب والربصيات ثم أسلمه في تعليمه المطلق وبنسفة إلا أنه لم يثبت أن  
أسلمه في تعليم الطب فقدم في ذلك وبرز وأصبح حاكم الأطباء الكبار بالمعظم، لانداسه  
أخذ في صناعة الطب وصاف البلاد وحالها، ومعنى جالينوس بالعربية تفصيل له كتب  
كثيرة حد منها كتاب قوى الأعذية، وكتب في المشريح وكتاب أصناف الحميات، وله كلام  
في بطعوم ما بسنة ٥٢٥ ق م على الصحيح، ينصر عمون لأبناء في تصفات الأطباء ١

١٠٣-٧١

الرمز فيما كانت هذه الثلاثة فاكهة مقيدة لم يتناول إطلاق اسم الفاكهة إياه<sup>١</sup>

قوله **لقصور في المعنى المطلوب**<sup>(٢)</sup> وهو القوة والشدة وقوته بأن يكون مصوب ، ولا دم في السمك ، بدليل سكونه في الماء ، لأن طمع الماء بارد وطمع اندم حار ، وبنيهما منافع ، في الأول وهو لحم السمك في الثاني أي في العنب وإنما (قال)<sup>(٣)</sup> في اللعب ريادة (معنى)<sup>(٤)</sup> على الفاكهة لأن الفاكهة سم ما يتفكه به أي ينعم وتلذذ ريادة على ما يقع به قوام العدن قال تعالى ﴿واقبلوا فكهي﴾<sup>(٥)</sup> أي بعمير فتكون الفاكهة اسم لما هو تابع واللعب والرمز والرطب يحصل بها قوام أيدس فيكون عليها وصف رائد وهو قيد منافع للإطلاق

ومما يستدل به على صحة مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه في هذه المسألة قوله

(١) وهذا عند أبي حنيفة فيما إذا لم ينو الحالف شيئا ، وعند صاحبه والشافعي يحدث بأكله أما بواضعه لحنف حيث بالإجماع ، وذكر الشارح دليل أبي حنيفة أم هم فقالوا الفاكهة ما يؤكل على سبيل التذوق وهو النعم والعذب والرطب ونحوه أكمل ما يكون في ذلك ونقط عند الأطلاق بمبول الكامل ، انظر الهداية ٢ / ٦١ ، وابتحقيق ص ٤٠  
(٢) قال الأخسكتي فما برك به الحقيقة وبدلالة اللفظ في نفسه كما إذا حلف لا يأكل لحما فأكل لحم سمك لم يحدث وكذا إذا حلف لا يأكل فاكهة فأكل العنب لم يحدث عند أبي حنيفة  
للقصور في معنى المطلوب في الأول ، ورياده في الثاني انظر الحسامي ص ١٧ ، ١٨  
(٣) في ك قلنا ، (٤) ساقط من ك ،

(٥) سورة المطففين الآية ٣١ وقد اختلف القراء في فاكهون في سورة يس و﴿فاكهين﴾ في سورة مدحان و بطور و﴿فكهين﴾ في سورة المطففين فابو جعفر قرأ بغير ألف بعد الفاء فيها كلها على أنها صفة مشبهة من فكه بمعنى فرح أو عجب أو تلذذ أو تفكه ، ووافقته الحسن في يس و مدحان ، وقرأ حفص كذلك في المطففين ، واختلف فيه عن ابن عامر فعه رواية بغير ألف ، ورواية أخرى بالألف وقرأ الساقون بالألف في الجمع على أنه اسم فاعل بمعنى أصحاب فاكهة كلابن وتامر ولا حرم انظر اتحاف فضلاء البشر ص ٣٦٦ و ٣٨٨ و ٤٠٠ و ٤٣٥ ، ونقراطي ١٥ ٤٤ و ١٦ / ١٣٩ و ١٧ / ٦٥ والكشاف ٢ / ٢٢٦ و ٣١٤ و ٤٦١ و فاكهين أي متلذذين باعمير وذكر المسعودي والسجستاني عنهم ، وبسنتهم إلى لصال ، انظر عرب الحديث لابي عبد ص ٢٢١ ، والمحمل في اللغة للقرويني ج ٢ الورقة ١٩٣ ، وكتاب الإصباح للأصمعي ص ٥١ ولسجستاني ص ١٣٢ ولابن السكيت ص ٢٠٣

معاني «وعينا»<sup>(١)</sup> إلى قوله «وماكبه»<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى «فيهما فاكهة وحسن  
ورمان»<sup>(٣)</sup> لأن العطف يقتضى المغايرة<sup>(٤)</sup>.

فلما قلت ما الفرق بين الطرار وبينما نحن فيه حيث ثبت حكم لسارق في  
الطرار بطريق الدلالة لوجود زيادة حديق الطرار ، ولم يثبت في لعب والرمال  
والرطب حكم الفاكهة بطريق الدلالة لزيادة معنى وهو حصول العناء (فيها) <sup>٥</sup>  
وانقضاء بهذه الثلاثة ؟

قلت الفرق بينهما أن هذه الثلاثة لوجود زيادة المعنى فيها قسرت على الفاكهة  
لأن اسم الفاكهة عن الفكهة كامل بدون ذلك المعنى ، والزيادة على الكمال نقصان  
كما صيغ الرائد وليس الشاعية<sup>(٦)</sup> والسجدة الزائدة في الصلابة حيث يحتاج  
إلى الحاضر وهو سحود السهو والحائر إنما يكون في الناقص بخلاف لطار  
فلما أسرع بعض انظر انتهت عاينها ، فعمل السرفه في الطر موقوف مع زيادة  
معنى مؤكداً غير مناف له وهو مسارقة عن الیقطار انقصر لحفظ متنه  
سرفه بالطريقتها ، وتكاملت ملوحتها عاينها فلا يكون في لطر زيادة على  
الكمال بل الكمال يحصل به بخلاف المعنى الموجود في لأشياء الثلاثة ، لأن ذلك  
لمعنى مناف لمعنى الفاكهة من حيث أن العناء مقصود والنفكه أمر رائد غير  
مقصود فتكون لزيادته زيادة على الكمال ، وذلك بقصبان <sup>٧</sup> هـ مما أصبح في

(١) سورة عبس الآية ٢٨ .

(٢) سورة عبس الآية ٣١ ونص هذه الآيات «وعينا وقصبا وربونا ومضاً ، وهذا في  
عباً وفكهة واب في فكي هذه الآيات عطفت الفاكهة على العنب

(٣) سورة الرحمن الآية ٦٨ ومنها عطف الرمان على الفاكهة والاصل كون المعصوف غير  
المعطوف عليه

(٤) انظر : بدائع الصنائع ١ / ١٧٠

(٥) لفظ « فيها » ساقط من ك ، وبهزيمة ساقطة من ط

(٦) الشاعية هي برائده عن الأسبان وهي التي يخالف جنبها ستة غيرها من الأسبان

(٧) هذا الفرق يذكره سراج ثم ما قاله السعدي في شرحه عن هـ الكتاب على شرحه على  
المنتخب

واكتشف من الأنوار ( الآلهة )<sup>(١)</sup> والأحوسة الإلهامية وقد مرر البعض غير هذا<sup>(٢)</sup>.

[و] أقوله وأما الصريح اعلم أن الصريح لغة هو الحاصل من كل شيء يقال بين صريح إذا ذهب رغبه ، وحصل منها ، وقد صرح بالصم صراحه وصروحة ، والصريح الظاهر ، ومنه سمي العصر صرحاً بظهوره وارتفاعه يقال فلان صرح بكذا ، أي أظهر ما في قلبه<sup>(٣)</sup> وفي عرف اشرع سم لما هو ظاهر المراد بنفسه من غير حاجة إلى البينة<sup>(٤)</sup> ، واكداية<sup>(٥)</sup> ، اسم لما استتر المراد منه ، مأخوذة من قولهم كذب الشيء وكنوته<sup>(٦)</sup> إذا سترته ثم كل واحد من الصريح واكداية على نوعين خفي ومخار أما الحقيقة من الصريح فكقولك

(١) في ك الآلية ، وهو سهو من الناسخ .

(٢) مر في غلاء أدب ، بحار في شرحه بان الريادة في فعل الطرار مكمله بمعنى السرقه كالصرب ، ويشتم مكملان لمعنى الإبداء ، وأما اسم العاكهة هنا فواقع على ما هو منبع والريادة في ثلاثة معناه للمعناه وهو النعمة والأصالة بناف النعجة ومن ثم لا يصح حصول هذه الأشياء تحت مطلق اسم لعاكهة انظر الوافي ص ٦٧ ، والتحقيق ص ٢٠ ، ومختار الصحاح ص ٣٦٤ . (٣) زيادة من ط

(٤) انظر لقاموس المحيط ٢٠٠/١ ، ومختار الصحاح ص ٣٨٤ ثم اعلم ان الصريح واكداية من اقسام الحقيقة والمخار وان الأربعة لسبب أقسام متباينة ، سواء عند علماء الأصوف ، وعند علماء المعاني والبيان ، وذلك ما نتضح لك من تعريف كل عند الفريقين

(٥) قول الشارح « نفسه » أي بالنظر إلى كونه فقط مستعملاً حقيقة أو مخارياً ، وهو احرار عن استنساخ المراد في صريح بواسطة عرابه اللفظ ، أو ذهول السامع عن الوضع أو عن انقربه وبحو دنا ، واخر يقول « من غير حاجة إلى البينة » عن الكفاية لأن ظهور المراد فيها بواسطة تفسير والبيان ومن ثم كان مثل المفسر والمحكم داخلين في الصريح ، ومثل المشكل والخفي داخلين في الكفاية ، ولا غرابة فهداه الأقسام بفرق بالحقيقتين والاعتبارات دون ابدان وعرفه البردوي قايلاً ما ظهر المراد به ظهوراً بئناً رائداً ، واعتبر صاحب التحقيق والكشف ريبه قديماً بالاسم « لمحقق ما اعتبر في القسم ، وهو وجود استعمال ذلك النمط في هذين القسمين - الصريح والكفاية كما تحقق في سابقيهما - الحقيقة والمخار » وعلى تعريفه مخارج الظاهر « ما اراد » وخرج النص والمفسر بقوله « بالاسم » لا بالاعتبار القائم في الظاهر ، لأن الظهور في الآخر يكون بقرائن لفظية ، لا بالاستعمال

(٦) هي في اللغة أن تتكلم بالشيء وتريد غيره

(٧) يشير بذلك إلى أنه ولوي وباني اللام ، وهو تعاقال .

بعت واشترت، ووهت، وما يصاهيها من (قوباً) أنت طالق، وأنت حر وعرة<sup>(١)</sup> ولحر من لصريح فكالحار المعارف كما عرفت من قبل في قوبه لا يأكل من هذه الحنطة أو لا يشرب من الغراب وكذا ما يصاهيه مثل قوبه لا يأكل من هذه النخلة<sup>(٢)</sup>

وأما الحفيفة من الكناية مثل هذه العديدة وكاف احاطته وغيرهما من ألقاظ الضمائر وكقولك أبو زيد إذا كتبت به عن عمرو<sup>(٣)</sup>.

والمحار من الكناية مثل كتابات الطلاق كالنكاح والحرام والحبه والبره وغيرها.

ثم اعلم أن الفقهاء [رعي الله عنهم]<sup>(٤)</sup> يسمون ما فيه محذور لا يهدم كناية سوء (كز) <sup>(٥)</sup> حقيقة أو محاراً أما علماء المعاني وليس يسمون بكر الزمير وإرادة المردوف<sup>(٦)</sup> أو ذكر اللارم وإرادته المردوم كناية وبالعكس محذراً كقولك فلا كثير رماه لقدر أو صوبل الحاد بسحى والطوس القامة بطريق إطلاق اسم اللارم وإرادة المردوم لأن الحود يستلزم كثرة الأصناف عادة وهي يستلزم كثرة لإيقاد، وهي يستلزم كثرة الرماه فصار كثرة الرمد لارم (حسود)<sup>(٧)</sup>

(١) في ط، قولك.

(٢) هذه الأمثلة بعضها حقيقة بعبارة، وبعضها حقيقة بمراد.

(٣) سبق الكلام على هذا الفرع في ترك الحقيقة بدلالة محل الكلام وعلى ما بعده فيما إذا كان بدوياً به حقيقة مسبوكة بغيره ومحار معارف.

(٤) كانت هذه الألفاظ كناية بطريق الحقيقة لأنها لم يغير من اسم واسم إلا بدلالة أخرى ولأنها كتابات ما وصح.

(٥) رماه من ط.

(٦) في ط، كنت.

(٧) هذا كاسدي معده بعريف للكناية، والربيع التاسع، والمردوف المتنوع بطر أصول برودي مع كشف لأسرار ١/ ٦٥، والنوحي وحواشيه ١/ ٢٩٤، والمحقق ص ٤٠، وأصول السرخسي ١/ ١٨٧، ومفتاح العلوم ص ٢١٢ والمغرب في ترميز المغرب ٢/ ٣٨، والقاموس المحيط ٢/ ١٢١.

(٨) في ط، وحود وهو خطأ من الناسج.

احواد ، لأن لازم لازم لارم الشيء لارمه فيكون كناية ، وكذا طويل النحاد لل طويل ، لأن طول القمة يستلزم طول النحاد ، لأن طول (النحاد) <sup>(١)</sup> على حسب قامته لرجل فيكون ذكر اللارم وإرادته الملزوم ، والنحاد حمالة اسيف <sup>(٢)</sup> ويطير المحار قولك رأيت أسداً يرمي ، للشجاع الكامن في شجاعته ، لأن فيه ذكر الملزوم ، وإرادة اللزوم <sup>(٣)</sup>

ثم اعلم أن بعض <sup>(٤)</sup> من (لا حرة) <sup>(٥)</sup> له ، ولا (درية) <sup>(٦)</sup> يظن أن الكناية من (باب) <sup>(٧)</sup> المحار ، وليس كذلك ، لأن المحار اسم للفظ استعير لغيره لا اتصال بينهما ذاتاً أو معنى كما عرفت من قبل <sup>(٨)</sup> ، والعرب تسمى صروب التعريضات <sup>(٩)</sup> كناية كما عرفت لما عدم بما يحمده ولا اتصال بها ، وتكسى عن الحشيش بأبي البيضاء ، وعن الصرير بأبي العبياء ، ولا اتصال بين الاسمين بوحه ، بل بينهما تصاد وانما سمت (به العرب) <sup>(١٠)</sup> كناية لأنه يراد بها

(١) في ط : النجا ، وهو سهو من الكاتب .

(٢) كذا بالقاموس .

(٣) شبهة برجل لشجاع بالأسد بحامع الشجاعة في كل ثم ادعينا أن لمشبه فرد من جنس المشبه به ، وحذفنا المشبه ، ورمينا إله شيء من لوازمه - وهي الرمي - على سبيل الاستعارة انصهر بحية الأصلية المجردة .

(٤) عني إشراح بذلك السكاكي ، وهو الذي ذهب إلى إدراج نحو أمطرت السماء نباتاً في ست نحو رعينا العيث ، ودليله أنه عند تساوي اللارم والمزوم يكونان متساويين ، انصهر الانقار من اللارم إلى المزوم عند ذلك بمرحلة الانتقال من المزوم إلى اللارم ، ومن ثم قال فيصير جنس الكناية كحال المحار في كون الشيء معها مدعي بنية ، ويهد الطريق بحرط نحو وذكر المثالب السابقين ، ثم قال في مكان آخر والمطلوب بهذا ، يتكلف هو الصبط أنه

(٥) لفظ « لا » ساقط من ط ، وجاء بها لفظ « حيرة » معرماً بالالف واللام

(٦) في ط دريه وهي بصم الدال المراس ، والدرية بصم الدال وكسرهما المعتم

(٧) ساقط من ط .

(٨) قيل في الفرق بينهما أنه لا بد من اتصال ويناسب بين المحلي في المحار ولا حاجة إلى ذلك في الكتابة لما سيذكره الشارح .

(٩) المعريض ضد التصريح يقال عرض بفلان إذا قال قولاً وهو يعسبه ، ومنه المعارض في الكلام ، وهي النورية بالشيء عن الشيء واصطلاحاً تصمين الكلام دلالة ليس لها فيه ذكر

(١٠) لفظ « به » من ط ، وسقط منها لفظ « العرب » .



## خلاف ظاهرهما ، فشأن ما بين الجاز والكناية

وأيضا لا يلزم من إرادة الكناية ادعاء الحقيقة ، بخلاف إخبار ألا يرى إلى قولك فلان كثير الزماد لا ( يمتنع )<sup>(١)</sup> كثرة الزماد من إرادة الحواد ، وكذا لا ( يمتنع )<sup>(٢)</sup> طول السجاد من إرادة طول القامة ، بخلاف الأسد إذا استعبرته لشجاع وأردب به حقيقته وهي التهمة المحصورة يلزم المحار الذي ( يقصى )<sup>(٣)</sup> منه العجب ، ( فعن )<sup>(٤)</sup> هذا عرفت أن الكناية من باب الحقيقة<sup>٥</sup> غير أن الفقهاء سموها ما ليس بصريح في الطلاق كناية كالتأنيس والحرام وسخوها محارا لأن<sup>(٦)</sup> هذه اللفاظ معلومة المعاني لا إلهام ولا تردد في نفسها<sup>٧</sup>

وحه<sup>(٨)</sup> إخبار أن الصفائر بما سميت كناية لما فيها من معنى التردد ، وكل ما يكون ( مرردا للمعنى )<sup>(٩)</sup> في نفسه فهو كناية ، وإخبار<sup>(١٠)</sup> قتل أن بصير متعارفا يكون مترددا فيما يتصل به ، فسمى كناية لهذا المعنى

ثم اعم من الفرق بين الظاهر والصريح أن في الثاني مصداق ( كثرة الاستعمال )<sup>(١١)</sup> فيه وفي الأول لا حتى صار الثاني اتم وأظهر من الأول

(١) في ط مضع (٢) في ط مضع

(٣) في ط يقصى (٤) في ط فمن

(٥) انظر لتحقيق ص ٤١ والمفصاح ص ١٧٧ و ٢١٨ - ٢٢ والمغرب في ترتيب المعرب ٢ / ٣٨ ،

والقاموس المحض ١ - ٢٩١ ومحار المصباح ص ٢٢١ و ٢٢٤ و ٢٥٠

(٦) هذا بيان لسبب عدم كونها كناية حقيقة .

(٧) لكل واحد من أهن اللسان يعلم معنى الناس والحرام فلا يكون كناية على سبيل الحقيقة

لأن الكناية مسبوقة المراد والمعنى

(٨) هذا ليس لمحو المحار وعلاقته وهي المشابهة

(٩) في ط « مرردا » وقته اللفظ ساقط

(١٠) هذا بناء على أن لدى ذكره ، وبوصفه أن المتكلم باستعماله اللفظ في المحار ، يدى لم

يعرف بين بناء سمر إمراد عن السامع ، فصار المراد في حقه في خبر مررد ، فكس كناية عند

الفقهاء بذات ، إما إذا صار متعارفا صار صريح كما إذا حلف لا تصنع قدمه في دار فلان

(١١) وردت هذه العبارة في السجستان ، لكن في ك حد الناسج عليها خطأ ، أي شطبها ، وهي كما

تري ضرورة لتصحيح الكلام

ولفرق بين الحمى <sup>(١)</sup> والكناية أن الحعاء في الحمى معارص ، وفي الكناية أصل ،  
كف في هاء (العائنة) <sup>(٢)</sup> وهذا لأن الهاء لا تمبر بنفسها بين إسم وإسم إلا  
بدلالة أخرى .

قوله وحكمه تعلق الحكم بعين الكلام وقيامه - أي قيام الكلام - مقام  
معناه يعني حكم الصريح <sup>(٣)</sup> تعلق الحكم بنفس الكلام من غير انتفاء إلى  
المعنى <sup>(٤)</sup> ، حيث ثبت الحكم بنفس الكلام على أي وجه أصعب إلى المحل من غير  
حياج إلى نية <sup>(٥)</sup> ، كقول الرض بعد واشريت ، وأنت طالق وأنت حر إلى  
غير ذلك ، وهذا كالنوم لما أقيم مقام الحدث لم يلتفت إلى وجود الحدث ، بل ثبت  
الحكم بنفس النوم الموجب للاسترخاء <sup>(٦)</sup> .

قوله عن العزيمة <sup>(٧)</sup> أي عن النية ، بين حكم الصريح وحكم الكناية  
وهم يعرفهما اعتماداً لما أشار إليه بقوله لأنه ظاهر المراد ، ويقول لآله  
مستتر المراد <sup>(٨)</sup>

قوله قبل أن يصير متعارفاً <sup>(٩)</sup> ككناية الطلاق ، ذكر في

(١) وقد أمثاله من المشكل والمحمل فإنها تدخل في الكناية بناء على تعريفه

(٢) في ك: المطاوعة .

(٣) سواء كان حقيقة أو مجازاً .

(٤) أي من غير مطر بل أن المتكلم أراد ذلك المعنى أو لم يرد

(٥) وذلك أنه إذا تعي أحد محتملات اللفظ مراداً بالاستعمال لم يبق هناك احتياج إلى النية ، لأنه

أما يحتاج إليها لتمييز بعض محتملات اللفظ عن البعض

(٦) انظر كشف الأسرار ١ / ٦٦ ، والمحقق ص ٤١ ، والعلوبح وحواشيه ١ / ٢٩٥

والهداية ١ / ٦ .

(٧) قال الإحسيكني وحكمه - يعني الصريح - تعلق الحكم بعين الكلام وقيامه مقام معناه حتى

استغنى عن العزيمة لأنه ظاهر المراد ، أنه

(٨) قال الإحسيكني وحكم الكناية أنه لا محذور العمل به إلا بالنية لأنه مسر المراد وذلك مثل

المحار قبل أن يصير متعارفاً ، انظر الحسامي ص ١٨ .

(٩) انظر عبارة الإحسيكني للذكورة في الهامش السابق .

مختصر<sup>١</sup> التقويم سمي المجاز الذي لم تتعارف كناية لأنه لم يظهر مراده<sup>٢</sup> .  
قوله لا حقيقة<sup>(٣)</sup> تأكيد لما قبله .

قوله لأنها معلومة المعاني دليل قوله سمي مجازاً لا حقيقة يعنى أطلق  
الفقهاء (رضوان) <sup>٤</sup> الله (عليهم) <sup>٥</sup> اسم الكنية على هذه الألفاظ محاراً لأنها  
معلومة المعاني . والكناية مستقرة<sup>(٦)</sup> لمراة فلا تكون كناية حقيقة لأنها تسمى  
عن النينة والحرمة وغير ذلك<sup>(٧)</sup> .

قوله لكن الإيهام فيما يتصل به ويعمل فيه<sup>٨</sup> أى في الشيء الذي يتصل  
لفظ الناس وبحوه ذلك الشيء ويعمل لفظ الناس وبحوه في باب لشيء وهذا  
جواب سؤال مقدر من يقال لا حاجة إلى التسمية في كتابات الإطلاق عن ما ذكرنا لأنها  
معلومة المعاني والله (يعني) <sup>٩</sup> بعض مجملات اللفظ فإية حاجة إلى التسمية  
إذا كتبت الكتابات كلها معلومة المعاني فقال في حواشي نعم لكن الإيهام في  
المتصل بلفظ الكناية فلذلك شابهت الكتابات الحقيقية فسميت بذلك . أي  
(بالكتابات) مجازاً لوجود الإيهام في المتصل بلفظ الناس وعمره ، فاحتجج في

(١) التقويم - كما تقدم - مصنف في أصول الفقه للعاصمي الإمام أبي زيد محمد بن عبد الله بن عمر الدبوسي  
الحنفي ، وهو مختصر وشرح الإمام فخر الإسلام علي بن محمد ، سرودي حنفي .  
و حصره أبو جعفر محمد بن الحسن الحنفي انظر كشف الطوبى ١ ٤٦٦

(٢) انظر التحقيق ص ٤١ وشرح النظامي ص ١٨ .

(٣) قال لا حسنة في معنى الناس والحرام وبحوهما كتابات الإطلاق محاراً لأنها معلومة  
المعاني ، لكن الإيهام فيما يتصل به ومعنى فيه فلذلك شابهت الكتابات فسميت بذلك مجازاً  
أهـ غالب وليس فيما بين يدي من نسخة للقر لفظ « لا حقيقة » انظر الجسامي ص ١٨

(٤) في ط رضى (٥) في ط عليهم

(٦) في ط مستقر

(٧) أي إما كان « سبباً وحرام » وبحوهما كتابات الإطلاق محاراً لا حقيقة لأن الكناية  
مستقرة براد على السماع وهذه الألفاظ معلومة المعاني غير مستقرة بالمعنى على السماع ، إذ كل  
واحد من أهل مسائل يعلم معنى الناس والحرام وبحوهما ومن ثم لم تكن كتابات حقيقة

(٨) هذه وجه تسميتها كتابات ، وإن جمع إلى غيره الاحتمال فقد قدمها لك قريباً

(٩) في ط « تعين » وهو سهو من تكاتب

(١٠) في ط بالكسرة

لنية لذلك الاتهام ، وإنما قلنا إن الاتهام فيما يتصل به ، لأن قولك أنت بائس مثلاً يحتمل وجوها شتى بأن يقال أنت بائس عن وصلة النكاح ، أو عن (السفاح) <sup>(١)</sup> أو عن المعاصي أو عن الرأ أو عن الأساس ، أو بائس من حيث النسب ، أو من حيث النسب ، أو من حيث قلة الأدب ، وكذلك الحرام يحتمل وجوه حرمة سوى حرمة الطلاق ، وكذلك غيره <sup>(٢)</sup> .

فلما قلت سلماً أن في سائر الألفاظ الكتابات اتهاماً ، ولكن لا سلم أن في أنت بائس اتهاماً لأجل ما يتصل به ، لأنه تعبير الطلاق بدلالة اللفظ <sup>(٣)</sup> ، لأنه لو لم يكن كذلك لقيت بائساً ثابتاً لأنه الأصل فيما لا تحتص به المرأة

قلت أنسييت ما رأيته بعيانك ، وكنتبه ببيانك ، وقرأت به لسابك ، وحفظته بحارسك في (المفصل) <sup>(٤)</sup> أن

(١) في ط « لسفاد » ، والسفاد من سفد - فصح فكسر - الذكر على الألفى سفاداً - مكسر أنسي - أي زناً ، والسفاح : الفجور .

(٢) حاصر ذلك بوضوح أن هذه الألفاظ ، وإن كانت معلومة المعاصي ، لكن يوجد كذلك اتهام واقع في اسم الذي يتصل به هذه الألفاظ ، وتعمل فيه ، فالبائس مثلاً يدل على يقطع والعيوبة ، ولابد بها من محل سخطه ، ويظهر أثرها فيه ، وهذا المحل هو الوصلة ، وهي متنوعة - كما ذكر الشارح - فاستقر المراد بالنسبة إلى المحل الذي يظهر أثرها فيه ، لأن السامع لا يقدر على تحديد المحل المراد من هذه الألفاظ ، فهذا الاتهام شابه الكتابات الحقيقية ، فسميت هذه الألفاظ باسم اتكائية محاراً ويسبب ذلك الاتهام احتيج فيها إلى النية لتقتضي السبوبة عن وصلة النكاح ، أو عن غيره ، وهذه النية هي التي تعين بعض المحتملات عن البعض

(٣) إذ أن ما تحتص به المرأة عرفاً هو الذي يحور بطقه بصيغة التذكير ، والطلاق والتطليق في عرف يستعملان في المراه خاصة ، فدل بطلان الزوج بهذا اللفظ مدكراً على أنه الطلاق المحتص بها ، ولفظ الطلاق لا احتمال فيه ولا اتهام حتى عد من الألفاظ الصريحة في بانه ، فكان قوله أنت بائس صريحاً لا كتاباً لذلك

(٤) في ط « المص » وهو حصا من الكتاب والمفصل كتاب صنفه أبو لقاسم محمود بن العسر الرمحي في سنة ٥٣٨ هـ في صبعة الأعراب ، وقسمه أربعة أقسام الأول في الأسماء ، والثاني في الأفعال ، والثالث في الحروف ، والرابع في المشرب من أحوابها ، وصنفه من الشواهد وبفوائد ما به رجع كل شيء إلى بصله ، واستقر في مركزه ، مع لا يحار غير المحل ، وقد تناولوه جماعة من الفضلاء بشرح أسانه ، وخرجه ، منهم أبو فراس البغاساني محمد بدر الدين أنظر : كشف الظنون ٢ / ١٧٧٤ ، والإعلام ٨ / ٥٥ .

لبنصريين<sup>(١)</sup> في [بحر] <sup>(٢)</sup> طالق وحائض مذهب الحليين<sup>(٣)</sup> بمعنى السب كلاس وتامر، بمعنى دى لس ودى نمر، كأنه قيل ذات حيض، وذات طلاق، ومذهب سيويه<sup>(٤)</sup> أنه متأول بأنسان، أو شيء حائض، فعلى الأول يكون تفسير قولك أنت نائى، أى ذات سيويه عن المعاصى وغيرها مما يجنمل بسيوية ذلك وعنى الثانى يكون تقديره أنت أنسان نائى، أو شيء نائى عن المعاصى وغيرها، فثبت أن فيه إيهاماً فافهم.

ومذهب الكوفيين<sup>(٥)</sup> وإن كان يساعد السائل، لكنه باطل (لقولهم)<sup>(٦)</sup>

---

(١) البصريون جماعة من سحاء ينسبون إلى البصرة بالعراق وعينت هذه المدرسة بالبحر واللغة وبديونها، وصياغة القواعد لها من واقع الحريات، بنى تتبعوها في أكثر القبائل بعربية مشهوره، وما حرج عن قواعدهم أو بول لبوقها، فإدا أعجزهم، ساءول أعمره شادا محفط ولا يقاس عليه، وكانت تلك المدرسة صارمة بقر فيها التحوير عن حين يكثر عند الكوفيين انظر صحى لاسلام ٢/ ٢٨٣ - ٣١٩، ومنار السالك إلى أوضح المسالك ١/ ٨٤.

(٢) زيادة من ك

(٣) سمقت ترجمته.

(٤) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي البازل، أبو بشر الملقب بسيويه، إمام «سجاة»، وول من مسط علم البحر، ولد بأحدى قرى شبران سنة ١٤٨ هـ وقدّم بمصر ففرم لتحليل من أحمد ورحل إلى بغداد وباطر الكسائي، وكان أنبعا حملا، توفى وهو شاب بالاهواز سنة ١٨٠ هـ وقيل عبر ذلك له «كتاب سيويه» ط - في البحر «نظر وفيات الأعيان ١/ ٤٨٧، والبداية والنهاية ١٠/ ١٧٦ وأدب اللغة ٢/ ١١٤٤، وشرح المقامات لحريره للشرنشى ٢/ ١٨، وتاريخ بغداد ٢/ ١٩٥، وكشف الطوبى ٢/ ١٤٢٦

(٥) الكوفيون جماعة من «سجاة»، ينسبون إلى الكوفة بالعراق، وقد أنشأوا بها مدرسة سميت بمدرسة الكوفة وكان لها مذهب خاص في البحر بصاهي مذهب البصرة وبنازعه، وكان رأس هذه المدرسة أبو جعفر الرأسي، وتلميذاه الكسائي والغراء أنظر صحى لاسلام ٢/ ٢٨٣ - ٣١٩، ومنار السالك إلى أوضح المسالك ١/ ٨٤.

(٦) في ط، بقولهم.

بإقامة صامر وجمع صامر ، ورجل عاشق ، وامرأه عاشق<sup>(١)</sup>

قوله إلى الخبة<sup>(٢)</sup> أي إلى بيه الطلاق قوله **وجب العمل بموجباتها**<sup>(٣)</sup>

أي بالأحكام هذه الألفاظ ، وهي البينة والحرمة ، والقطع . من غير أن تجعل أي هذه الألفاظ ولذلك أي [و] <sup>(٤)</sup> لأجل وجوب العمل بموجباتها جعلنا هذه الألفاظ بوائن ، لا عبارة عن الصريح عملاً بحقائق الألفاظ وهي لبينة<sup>٥</sup> وغيرها قوله إلا في قوله اعتدى هذا استثناء من قوله ولذلك جعلناها بوائن أي جعلنا الكتابات بوائن إلا قوله اعتدى حيث جعلناه رجعيًا ، لأن موطنه وهو الاعتداد عبارة عن الحساب ولا اثر للحساب في قطع النكاح

(١) قال برمحشري ومذهب الكوفي جعله حربي الصامر على إيقاعه والجمع وانعشق على المراقبة لرجل . انظر الفصل في علم العرمة ص ٢٠٠

(٢) قال الأحسيكي في كتابات الطلاق ولهذا الإبهام احتج إلى البينة ، فإذا زال الإبهام بالبينة وجب العمل بموجباتها من غير أن يجعل عبارة عن الصريح ولذلك جعلناها بوائن إلا في قول المرجع اعتدى إبهام . انظر الحسامي ص ١٨ .

(٣) انظر الهامش السابق .

(٤) زيادة من ط .

(٥) اعلم أن قوله عدي واسم عربي رجلك وامث واحد من الكتابات يقع بها الطلاق رجعيًا بلا خلاف إلا قوله أمث واحدة فلا يقع به شيء عند الشافعي وإن دوى على ما سياتي واحتج في النواقي من الكتابات ، فقال الأحناف يقع بها الطلاق بانه وهو مذهب علي ويريد من ثابت رضي الله عنهما ، وقال الشافعي الواقع بها طلاق رجعي . وهو مذهب عمر وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما . ووجه قول الشافعي أن هذه الألفاظ كتابات بطلاق ، فكانت مجازاً عنه ، إذ لم يعمل بلائيه ، فكان العامل هو الحقيقة ، وهو المكش عنه لا المحار ندى هو الكناية ، ولهذا كانت الألفاظ الثلاثة السابقة رواجح ، فقد اتفقت ، ولأن الله تعالى ذكر لطلاق بغير بدل وشرع بعده الرجعة ، وذكر الطلاق ببدل ولم يذكر بعده الرجعة ، وذكر الثلاث وبغير بدل لا يحل له بعد ، فالثبات الطلاق القاطع للرجعة بغير بدل يكون عن خلاف النص ، واستدل بحقيقة أن الشرع ورد بهذه الألفاظ ، وأنها صالحة للبينة ، ولأن الإبانة معلوكة بسروج قس الدحول بمك النكاح ، وبالدحول يؤكد ملكه ، فلا يبطل ما كان ثابتاً له من ولاية الإبانة ، ولأنه يملك الإعياض عن أمانة الملك ، وإنما يملك الإعياض عما هو مطلوب له ، فثبت ذلك من الإبانة في ولائيه ، ووجب جعل هذه الألفاظ عاملة بنفسها إذ لا ضرورة في الدحول بها عن حقائقها إلى جعلها كتابات عن الطلاق



أبعدة لأي ابتكاح عقد عمر ، شرع لمصلحة التوالد والتناسل ، ولا نوالد إلا بالدخول ،  
فيكون الدخول مقصداً أصلياً ، وعرضاً كلياً والطلاق قبل الدخول يكون من  
العوارض ، فلا مدخل للعوارض في قواعد الشرع

قال لشارحون إما لا تحوز استعارة الحكم لنفسه إذا لم يكن الحكم  
مخصوصاً به أما إذا كان (مخصصاً) <sup>(١)</sup> به فيحوز لأنه حينئذ يصير بمنزلة ابعة  
مع لعلول ، فاستعارة لنكاح للبيع ، والطلاق للاعتاق لا تحوز عبداً <sup>(٢)</sup> لأنه كما  
يثبت ملك المتعة بالشراء يثبت بالهبة والارث والوصية وكذلك رواه ملك المتعة كما  
يثبت باعتق يثبت بالرضاع والمصاهرة ، فلا يحوز الاستعارة في مثل هذه  
الصورة بتراحم الأسباب وانعدام الاحتصاص الموجب للافتقار المحذور  
للاستعارة فإما د وحد الاحتصاص ، ولم يكن بد من ذلك السبب فتجوز  
استعارة المسبب فإن يقال «إني أراني أعصر حمراً» <sup>(٣)</sup> ذكر الحمرة وأراد  
العنب لأنه لا بد للحمرة من العنب عبداً <sup>(٤)</sup> ، إذ الحمرة هي التي من ماء العنب إذا  
علا واشتد <sup>(٥)</sup> فكذلك هذا لا يتصور العدة شرعاً بدون الطلاق على

= القرآن في هذه السعة ، وحفيده أبو نصر طاهر بن محمد الحنقاهي من أهل سرحس كان  
واعظاً حسن السيرة ، مليح القول ، رقيق الوعظ ، وأبو الحسن علي بن محمد بن أحمد  
الحنقاهي من أهل بسابور وأبو سعيد محمد بن الحسن الحنقاهي من أهل بسابور ، وذكر  
في كشف الظنون عبدالله بن محمد الكاشغري الحنقاهي ، ونسب إليه «أعصار لمطربين في  
خلاف» أجاب فيه على اعتراضات القلاسي على الأدلة الشرعية سوى لأحمد ، قلت  
وبالرغم من أن إشارته في عدد من المواضع إلا أنه لم يرد في أي منها عن هذه النسبة مما  
يجعني عاجزاً عن تحديده رغم ما بذلته من جهد في ذلك انظر . الفساق لابن الأثير ج ١  
، ورقة ١٦٤ وكشف الظنون ١ / ١٢١ ، وأسباب العزب للسمعاني ورقة ١٨٦ ، وحسن  
المحاضرة ٢ / ١٨٨ و ١٩١ .

(١) في ط ، مخصصاً ، وهو خطأ من الكاتب .

(٢) انظر الهداية ٢ / ٤٠ ، وفتح القدير ٢ / ١٩٤ .

(٣) سورة يوسف الآية ٣٦ (٤) انظر الهداية ٤ / ٨٠ .

(٥) هـ عبد الله بن يوسف ومحمد وأما أبو حنيفة فأضاف إلى ذلك لفظ «وقد فسد»  
انظر المرجع السابق .



ما عنه الأصل، هذا حاصل ما قالوا<sup>(١)</sup>، ثم اعترض الحنفية، هي على هذا (الأصل)<sup>(٢)</sup> وفان هذا حوب لا طائل تحبه، فإن العدة إذا لم نكر ثبته في الطلاق قس اسحب أنى يكون (محتصة)<sup>(٣)</sup> به، وأما قولهم العدة مما يكون محبصاً بالطلاق، قلنا لا سلم وذلك لأن العدة كما ثبتت بانطلاق تثبت بانقضاءه، فلا يصح الاستدلال، وأما استدلالهم بالآية<sup>(٤)</sup> استدلال فاسد لأن ذلك من تسميه الشيء باسم ما يؤول به، كما في قوله تعالى ﴿إِنْ مِيتَ وَهُمْ مِتُّونَ﴾<sup>(٥)</sup> وأما قولهم احمر لا يكون إلا من العيب قلنا احمر كما تنحد من العيب كدبت تتحد من اتمر يؤيده قوله عليه السلام «الحر من هاتين اشحرتين» (وأشار<sup>(٦)</sup> إلى الكرم وبحر<sup>(٧)</sup>) ثم قال الأولى أن يقال الطلاق يثبت بطريق الاقتصاء قس لدخول بعده، فإن قوته اعتدى لا يمكن تصحيحه إلا بسبق الطلاق وحيث لا يرد الاشكال ولا حاجة إلى تكلف آخر هذا حاصل ما فعل الحنفية

فأقول، أما الخواب عن قوله العدة إذا لم نكر ثابته في الطلاق من الدخول أنى تكهر محتصة به، قلنا بحر لا يدعي باحصاص العدة بالطلاق أن تكون بعده موحودة لا محالة بعد الطلاق بل يدعي أن الطلاق على ما عليه الأصل على العدة وطلاق قبل الدخول من العوارض على ما سبق بكره فلا يكون قادحاً، وأما

(١) بحر التحقيق ص ٤٣، ووافق ص ٧٣ وعبارته الشارح تكاد أن تكون منه وشرح الاجسكني الورقة ٢٥ وشرح ابن مذهب الورقة ١٩ ومفتاح الأصول الورقة ٣٥  
(٢) زيادة من ك.

(٣) في ط: مختصة، وهو سهو من الناسخ

(٤) سورة يوسف الآية ٣٦

(٥) سورة الزمر لانه ٣٠ ومعنى الآية أنك وإياهم وإن كنتم احياء، هاتين في عداد اموتى، لأن ما هو كائن فكان له كان. انظر الكشف ٢ / ٢٦٤.

(٦) في ط: فاشار.

(٧) ديور قويه «وشار إلى» رواه مسند ٣ / ١٥٣، وابن ماجة ٢ / ١١٢١ والبيهقي ٢ / ٣٢٥، وأبو داود ٢ / ٢٢٧ والترمذي ٦ / ٦٥، وقال البرمدي هذا حديث حسن صحيح

لحواب عن انقص الثاني فأقول العدة [في] <sup>(١)</sup> حال حياة الروح لا يمكن أن تكون عدة وفاة وكلامنا في حال حياة الروح ، فتكون العدة مخصوصة بالصلاق <sup>(٢)</sup> ، وأما الحواب عن النقص الثالث فأقول لا سلم أن تسمية الشيء باسم ما يؤون اليه مدافعة لاستعارة المسبب للسبب ، (والاولى) <sup>(٣)</sup> أن يقسم الكلام عليه ، ونقول سببه المسبب للسبب ثابته في هذه الصورة أم لا ؟ فان قلت نعم ، فأي دليل أقوى من مساعدة الخصم ، وإن قلت لا ، فقد كابر ، لأن السبب ما قد يكون مفصلاً إلى الشيء ، والعب أيضاً قد يفصلي إلى الحمر ، فيكون المدعى ثابته

وأما الحواب عن انقص الرابع فأقول قال أهل اللغة الحمر الشيء من ماء لعبه اذ علا واشتد <sup>(٤)</sup> ، وحلاف غيرهم فيما يتعلق بالصنيع لا يعتر ، وأما الحديث فالمراد به (بيان) <sup>(٥)</sup> الحكم لأنه عليه السلام مبعوث ببيان الأحكام لا لبيان الأسماء بأن قال هذا اسمه مدر ، وهذا اسمه حجر ، وهذا اسمه حمار ، وهذا اسمه فرس <sup>(٦)</sup> وهذا اسمه رجل وهذا اسمه أنثى ، إلى ما لا يحصى لأن ذلك يعينه كل واحد من (الحاكمة) <sup>(٧)</sup> والرعاة <sup>(٨)</sup> فصلاً عن أهم العلم فلا يحتاج إلى البيان أما ما قاله أن الإطلاق يثبت بطريق الاقتضاء قبل الدخول ويعد ، (هناك) <sup>(٩)</sup> ليس بشيء عند من فتح البصر وأعم البصر ، لأن ثبوت المقتضى <sup>(١٠)</sup> ضروري ثبت

(١) زيادة من ك

(٢) وأجاب في التحقيق بأن الواجب بالوفاة مريض زمان مقرر لا اعتماد بالأقراء الثابت بقوله عتدى ، وكلامنا فيه ، هذا قيل ، انظر التحقيق ص ٤٣ .

(٣) في ك : فالأولى

(٤) انظر الهداية ٤ / ٨٠ والقاموس المحيط ١ / ٣٥٨

(٥) في ك : نمان

(٦) انظر الهداية ٤ / ٨٠ ، وبدايع الصنائع ٦ / ٢٩٣٤ و ٢٩٤٥

(٧) في ط « الحبة » والمعنى لا يمتشي به والحاكة جمع حائك وهو السج

(٨) الرعاة بصم الرء جمع راعي وهو كل من رعى ، مرقوم انظر القاموس المحيط

٢ / ٦١٨ ، ومختار الصحاح ص ١٨٠ .

(٩) في ط فذاك (١٠) صط في ك بفتح الضاد

لتصحيح المقضي<sup>١</sup> وإثبات بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة، فهنا<sup>٢</sup> مقتضى<sup>٣</sup> وهو العدة لا يثبت قبل الدخول، فكيف يثبت المقتضى<sup>٤</sup> وهو إطلاق<sup>٥</sup> والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وبحور أن يقار<sup>٦</sup> القياس أن لا تحور استعارة المسبب للسبب لا قدما من الأصل إلا أنا عرفناه بالحديث<sup>٧</sup> بخلاف القياس<sup>٨</sup>.

(و) <sup>٩</sup> قوته استبرئي<sup>١٠</sup> في معنى المصوص من كل وجه فأحق به قوته جعل أي قوته أعدي مستعار، محض<sup>١١</sup> عن الإطلاق، وكأنه قيل عبارة عن الإطلاق لأنه كان مرحق التركيب أي يقوون مستعارة محصا للطلاق، لأن الإطلاق مستعار له لا مستعار عنه

(١) في ك يكسر الصاد.

(٢) في ك: غلها.

(٣) ضبط في ط يفتح الصاد، وفي ك بكسرهما، والكسر هو الصحيح كما هو ظاهر

(٤) ورد في ص بكسر الصاد وفي ت يفتحها، و يفتح هو الصحيح

(٥) وهو حديث بسوء - الأبي وهو ما روى أنه عليه السلام حتى دخل عنده رضى الله عنه، ووجدتها بمكي عن من قتل من إزارها يوم بدر وريحهم بأشعار أهل مكة كره عليه السلام ذلك وقيل لها عدي هدمت على ذلك وهدمت به عن طريق وقال ناسي الله رجعي فاني قد وهبت يومي بخيشه وكفني ان أبعث مع روك يوم القعدة فراحته النبي ﷺ انظر جامع مسند الإمام بن حنبله ٢ / ١٣٨ و ١٤١ و ١٥٢، وإلنازل محمد ابن الحسن ص ٩ وسن السهفي ١ / ٣٤٣ وطبقت ابن سعد ٨ / ٣٥ وأجمعه ابن حجر بالإرسال، المعنى: الأصالية ٨ / ١٦٧ «كتاب النساء».

(٦) نظر كشف الأسرار ٢ / ٢٠٨، ٢٠٦ والنبوغ ١ / ٥١ وأصول السرخسي ١ / ١٨٩

(٧) زيادة من ط

(٨) يقصد بشرح قول الرحمن لروحه استبرئي رحمك وسعود قريب للكلام عن ذلك

(٩) أعلم أن في قوته «محضا» ساره إلى في باب الجلاء بعد الدخول بطريق الانقضاء جهة من الجار من حيث أنه ليس بمدكور حقيقة وإن كان فيه جهة الحقيقة يصح من حيث أنه بمدورة بصطوق، فاما ادب الإطلاق بعد التوقد أعدي - فمن الدخول فمحذر محض خاص أي ليس فيه جهة لحقيقة لأنه ليس بصطوق بغير ولا يقدر

(١٠) أي أن الأحسن كى صاحب ابن ضمن لفظ «مستعار» معنى معرا به عن إطلاق وبحور أن تكون «عن» بمعنى اللام - كما في التحقيق.

قوله لأيه سببه أي لأن الطلاق سبب الاعتداد، أي علقته قوله الحكم<sup>(١)</sup> وهو الاعتداد، (سببه)<sup>(٢)</sup> أي لعلته وهو الطلاق، والهاء في سببه راجع إلى الحكم<sup>(٣)</sup>.

قوله وكذلك قوله استبرئي رحمتك واستبراء الرحم طلب براءة الرحم وهو يحتمل أن يكون ملوطاً، أو للطلاق، فإذا زال الاحتمال بالنية صار حبس كقبوه عتدي، فثبت الطلاق<sup>(٤)</sup> بعد الدخول اقتضاء، وقبل الدخول استعاره

وإنما ورد حديث<sup>(٥)</sup> سودة<sup>(٦)</sup> بعد قوله استبرئي، لأن استبرئي في معنى اعتدي، لأنه بصريح بما هو المخصوص من العدة وهو تعرف براءة الرحم، فصار الوارد في استبرئي لأنه في معناه<sup>(٧)</sup>، وسودة<sup>(٨)</sup> [رضي الله عنها]<sup>(٩)</sup> حدى أرواح النبي ﷺ اسمها سودة بنت زمعة بن قيس بن عبد شمس واسم أمها الشموس بنت قيس بن زيد بن عمرو بن ليلى الأنصاري، وتزوجها النبي ﷺ<sup>(١٠)</sup>

(١) قال الأخسيكني: فاستعير الحكم لسببه.

(٢) في ط: السببه، وهو سهو من الكاتب.

(٣) فسر الشارح لفظ «سبب» في عبارة المن بالعلقة بناء على ما ذهب هو إليه من أن الاعتداد مسعار لعلته، وأن ذلك طريق من طرق الجواز وأنهم سببه إلى هذا القول صاحب التحقيق، ويساعد على ذلك أن الحكم يذكر في مقابلة اعلقة والمسبب في مقابلة السبب وحيث لم نقل المصنف (الأحسكني) فاستعير المسبب لسببه دل أنه أراد به علة، هذا وقد ذهب بعض الشارحين إلى إبقاء لفظ «السبب» في عبارة المن عن حقيقة، وحمل لفظ «الحكم» على المسبب كما نوه الشارح عنه فيما تقدم.

(٤) أي بطلاق الرحي. انظر التحقيق ص ٤٣ والتلويح ١ / ١٥٥ وانحسامي ص ١٩

(٥) حديث سودة: سبق أن خرجته وذكرته لفظه.

(٦) سودة رضي الله عنها، سيترجم الشارح لها فيما يأتي.

(٧) انظر التحقيق ص ٤٣، وأصول السرخسي ١ / ١٨٩ وبدائع الصنائع ٢ / ١٨١٩

(٨) ترجم الشارح لسودة، وأصيب إليه أنها من قريش، وكانت في الحافلة بروحة السكران من عمرو بن عبد شمس واسلمت، ثم أسلم روحها، وهاجراً إلى الحبشة في المرة الثانية، ثم عدت إلى مكة فتوفي السكران، فتزوجها النبي عليه السلام.

(٩) زيادة من ط.

(١٠) زيادة من ط.

بعد الوحي بمكته، وطلقها ثم راحها<sup>(١)</sup> ووهب يومها لعائشة رضي الله عنهم، وتوفيت سنة ٥ في أحررمان عمر رضي الله عنهما<sup>٢</sup>

قال عبدالله بن محمد بن عقيل<sup>(٣)</sup> تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم<sup>٤</sup> بعد عائشة وخامه فتاة<sup>٥</sup> والزهرى<sup>(٦)</sup> وأكثر أهل العنم<sup>٧</sup> فقالوا تزوج

(١) طلاقه عليه سلام بها مقولة «اعدي» كما سبق - أو بإرساله إليها طلاقها ذكره أكثر من مؤرخ، إلا أن الحافظ ابن حجر عل ذلك بالارسال وقال ابن عذافر في ترجمتها أسبت عنده صلى الله عليه وسلم فهم بطلاقها، فقالت لا تطلقني فامسكها حتى توفي عنها (٢) وقيل سنة ٥ هـ بالمدينة في خلافة معاوية وقيل هو الأثنت وسواها فك المراجع بعد انتهاء الشارح مما متصل بها

(٣) هو عبدالله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب (هو محمد) الهاشمي المدني الساعى، سمع من عمر وحبر أويسا والربيع بنت معوذ رضي الله عنهم، وسمع جماعات من كبار الساعين منهم سفيان بن المسيب قال الحاكم والمؤثر كان ابن جميل وإسحاق والحميدى ينجحون بحديثه، ثم قال الحاكم ونس بالمدين عندهم أنه قال ابن سعد كان منكر الحديث لا ينجح بحديثه ويكر من ضعفه، وقال البحري هو معارف، يحدث أهتوي سنة ١٤٥ هـ انظر مذهب الاسماء واللغات ١/ ٢٨٧ وجمهرة الأنساب ص ٦٢، وسير اعلام النبلاء ١/ ١٥٨

(٤) في ك عنه السلام

(٥) هو قتادة بن دعامه بن عمرو (أبو الخطاب) السدوسي البصري كنيته ولادته سنة ٦٠ هـ وكان معبرا جامعاً صريحا كنه راسا في العربية وادام العرب والنسب وكان يرى القدر، كان أحمد بن حنبل قتاده يحفظ أهل البصرة أنه لكنه قد يدس في الحديث من مواسط في تصاعون سنة ١١٧ هـ انظر كتاب التمهيد ص ٢٣٠، والمعارف ص ٢٠٣ ومعجم الأدباء ما قبل ٧/ ٩ والجرح والمعدن القسم الثاني من ٣/ ١٣٣، ووفيات الأعيان ١/ ٥٤٠، وأدب اللغة ٢/ ١٠٠.

(٦) هو محمد بن مسلم بن عبدالله بن شهاب الزهري (أبو بكر) من بني زهرة بن كلاب من عريش، كان مؤيده سنة ٥١ هـ وقيل سنة ٥٨ هـ ونسبه إلى زهرة بن كلاب بن مرة، وهو أول من دون الحديث، واحد كبار الحفاظ واحد الفقهاء التسعة الساعى من أهل المدينة، قال الذهبي قد يدلس في العائر، أهتوي سنة ١٢٤ هـ انظر شذرات الذهب ١/ ١٦٢، وممرن لأغسال ٣/ ١٢٦ وحلته الأرساء ٣/ ٣٦، ووفيات الأعيان ١/ ٥٧١، والمعارف ص ٢٠٨، وتهذيب التهذيب ٩/ ٤٤٥.

(٧) ومنهم أبو عبدة القوس وروى يونس عن زهرى مثلما روى عن عبدالله بن محمد بن عقيل

بعد موت خديجة <sup>(١)</sup> سودة <sup>(٢)</sup> ثم عائشة رضي الله عنهن

قوله (وكذا) <sup>(٣)</sup> أنت واحدة، قال الصدر الشهيد <sup>(٤)</sup> [رحمه الله] <sup>(٥)</sup> في الجامع الصغير <sup>(٦)</sup> قال بعض أصحابنا إذا أعرب الواحد بالرفع لم يقع شيء وإن نوى لأنها صفة شخصها، وأن أعرب بالنصب يقع من غير بنية لأنه يفت مصدر محذوف <sup>(٧)</sup>، وإن سكن ولم يحرك فتحسب إلى النية <sup>(٨)</sup>، وإن نوى كن عن الاختلاف، أي عن واحد تجمع واحدة رجعية <sup>(٩)</sup>، وعند الشافعي لا يقع

(١) هي جدته بنت حويل بن أسيد بن عبد العزى من قريش روحه رسول الله ﷺ الأولى وكتب ابن منة خمس عشرة سنة، ولد بعكة سنة ٦٨ هـ. ونشأ في بيت شرف ويسر، وروحت ناسي هاله من رراءة النميمي، فمات عنها، فلما بلغ رسول الله ﷺ الخامسة وعشرين خرج في سفره لها إلى سوق بصرى وعاد راجعا، فمست له من عرض عليه الزواج بها فحجاب وروحها قبل النبوة ولما بعث دعاها إلى الإسلام، فكانت أول من أسلم من الرجال ونساء وأولاده عليه السلام منها عمر إبراهيم بن مارية، وبوفيت بعكة سنة ٣٠ هـ بطر طبقات ابن سعد ٨ / ٧ - ١٠، والإصابة ٨ / ٦٠ وصفوه الصفوة ٢ / ٢ وذيّل المذيل ص ٦٥.

(٢) انظر في ترجمة سودة رضي الله عنها طبقات ابن سعد ٨ / ٣٥، والجامع بين رجال الصحيحين ٢ / ٦٠٧ وذيّل المذيل ص ٦٩، والإصابة ٨ / ١١٧، والاستيعاب ٢ / ٧٥٧، ودرج الصري ٣ / ١٧٦٧، ودرج النفقوي ٢ / ٩٢ والمعارف ص ٥٩

(٣) في ط: وكذلك

(٤) هو عمر بن عبد العزيز بن عمر مارة الحنفى، المعروف بالصدر الشهيد (أبو محمد حسام الدين) فقيه أصوى، من أهل بحارى، ولد سنة ١٨٣ هـ وتفق على أنه ونفعه عليه صاحب بهدانه، وكان الملوب يصدر من رايه وبقى شهيدا سنة ٥٦٣ هـ من تصانيفه الكثيرة. شرحه للجامع الصغير للشيبانى في فروع الحنفية والقناوى الكرى واصغرى وعمده، المعنى والمستفتى (٥) زيادة من ط.

(٦) لصدر شهيد صاحب ابرحه السابقة مباشرة شرح على الجامع الصغير للإمام محمد بن حسن لشيبانى في فروع الفقه الحنفى، وهو شرح جامع مفيد، وله انصب «الجامع الصغير المطول» انظر الدافع الكبير ص ٢١ والحواهر المصينة ص ١٣٠، وياج التراجم ص ٤٦، وانحسود الرهه ٥ / ٢٦٨ وكشف الظنون ١ / ٥٦٣ ومعجم المؤلفين ٧ / ٢٩١، والفوائد السنية ص ١٤٩، والفتح المبين ٢ / ٢٥.

(٧) وقبل هو قول محمد رحمه الله. وعند ابن يوسف يقع في الأحوال كلها ن نوى بطلان، لأن بنية الطلاق بعرب عن الفرض وإن أخطأ في الإعراب.

(٨) ذكره صاحب الكافي أيضاً.

(٩) لأنه «واحدة» جمع «واحدة» أن يكون معنا المصدر محذوف معناه «مطلقه» واحدة، فإذا نواه فكانه قنه، وإذا قاله لا يقع منه إلا الرجعى، فكانا بيا نواه

(شيء<sup>١</sup> [و] قال عامه مشايخنا لا (يقع شيء)<sup>٢</sup> بل الكل على  
الاختلاف لان العامة لا يميرون بر وجود الاعراب فلا يصح بناء حكم يرجع إلى  
لعمامة على هذا.

قوله يحتمل نعتاً لطلقة ، ويحتمل صفة للمرأة ، أي سوء كاتب واحده  
باصب وياصرف أو باسكون يحتمل هذين الوجهين أما إذا كانت  
واحدة بالصب فإن قال أحد واحد فيحتمل نعتاً للطلقة بأن يُقال أنت طالق  
طلقة واحدة على تقدير حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، كقوله تعالى  
﴿وعندهم﴾<sup>٣</sup> فاصراب اطرف عين<sup>٤</sup> أي بساء فاصراب اطرف

وأي قسراً قوت طبو لأن السيد لا بد له من حر ثم حذف لحر لأنه حائر  
كما في قولك خرجت عاد سمع أي اسمع حاصر<sup>٥</sup> ويحتمل أيضاً صفة  
للمراه ، وتقدير الكلام عني هـ أنت كتبت واحدة على حذف كبت لأن حذف انعام  
في حر كان حيز كقولههم ر حيزاً محبب أي (ار) <sup>٦</sup> كان عمه حيزاً محبباً

(١) سقط من ك و عدم ان الشافعي ذهب إلى أنه لا يقع بهذه العبارة طلاق و يروي وليست عند  
من الفاظ الطلاق لأن « واحدة » صفة لتفرد فلا يحتمل اتصال كذا إذا قال بها أنت  
قائمة وحيدة ويحذف (٢) زياد من ك

(٣) ما بين القوسين سقط من ط و اعلم ان عمدة مشايخنا ذهبوا إلى أنه لا اعتبار بغير  
«الو حدة» وإنما العبرة بالصفة فإن يروي الطلاق بهذه العبارة وقع رخصاً - كما تقدم - فيما  
بينه وبين أنه تعدي و من في ما روي به اتصال صدق دياناً أما قضاء فإن كان يطلقه بنفسه  
في حال برصد صدق أيضاً و كان في حال مد كره الطلاق وسو به أو في حال الغصب  
لا يصدق و من لم يكون فور السراح «وعال عامه» لم يباح لا يقع شيء «محمولاً على  
ما إذا لم يتوهم الطلاق على التفصيل لم تقدم وهو بعد ذلك « بل الكل على الاختلاف » أي  
سواء بين الشافعي بحيث لا يوافق على عدم انوع حاله رفع واحد مطلق كما هو قول عامة  
مشايخنا وهو ارجح و غير قول بعض اصحاب بعدم الوقوع حية إعراب أبو حدة برفع  
حتى وإن يروي يكون ذلك موافقاً لما ذهب إليه الشافعي انظر مدافع لصاحب ٤ / ١٨٠٦  
وإهدية ١ / ١٥٠ وفتح القدير - مع شرح الهدية ٤ / ٦٣ و يتلوه مع  
حاشية المفري ١ / ٤٠٦

(٤) سقط من ط . ولأنه لصحة الآية الكريمة  
(٥) سورة الصافات الآية ٤٨ قال القرطبي ي ساء قد قصر طرفي عن أرواحي فلا يبطرون  
إلى غيرهم . انظر : القرطبي ١٥ / ٨٠ ، والكشاف ٢ / ٢٣٣ .  
(٦) انظر المفصل في علم العربية ص ٢٥ (٧) سقط من ط ولا يستقيم الكلام بدون

خير<sup>(١)</sup> ، فيكون على هذا معنى قوله - أنت واحدة - أنت كنت واحدة نساء العالم في مرط الجمال ، أو كثرة المال ، أو روي الحال ، أو سعة البأس ، أو بالعكس وأما إذا كانت واحدة بالرفع ، فتحتمل معاً للمرأة بأن يقال أنت واحدة نساء العالم في هذه الأوصاف ، وتحتمل معاً للطلقة أيضاً على حذف المضاف ، والمضاف إليه وإقامه صفة المضاف إليه مقامه ، أي أنت ذات طلاقة واحدة ، ثم حذفت وأقيم المضاف إليه مقامه ، فصار أنت طلاقة واحدة ثم حذف الموصوف ، وهو طلاقة وأقيم صفته مقامه فصار أنت واحدة ، نظيره قول الأسود<sup>(٢)</sup> وقد جعلتني من حزيمة أصبعا<sup>(٣)</sup> .

أي ما مسافة أصبح فافهم ، والحرية بالحاء المهملة المفتوحة بعدها الرأي المكسورة اسم قبيلة من ياهلة<sup>(٤)</sup> ، والصبر في . جعلتني ، للفرس<sup>(٥)</sup> وأما إذا كانت واحدة بالسكون فتحتمل هذين الوجهين أيضاً ، أعني صفة

(١) انظر المرجع السابق ص ٧٢ .

(٢) هو الأسود بن يعفر بن عبد القيس النهشل الدارمي التميمي ( أبو نهشل وأبو الحراح ) شعر حده من سادات تميم من أهل العرق ، كان فصيحاً جواداً ، يادى النعمان بن المنذر وبأس خلف بصره وقال له أعشى بني نهشل توفي سنة ٢٢ ق.هـ . انظر الشعراء وشعرهم ٢١٠ / ١ ، وشرح شواهد المغني ص ٥١ ، وحرابة الأدب للبيهقي ١ / ١٩٥ ، وطبقت فحول الشعراء لابن سلام ص ١٢٢ ، وللتوضيح ص ٨١ و ٨٢ .

(٣) هذا عجز لبنت ، وصدره فادرك انقاء الفراءه طلوعها ، ذكره الرمضاني شامداً لما ذكره ايشارح ، ونسبه إلى الأسود المنقمة بجمته ، وقال أبو فراس النعماني ونسبه بدر الدين ابن مذك إلى الكلعة البربوعي . وهو كلجة بن عبدالله ، وقيل اسمه هيرم وسكنجة بقة ، من قصيدة يصف بها فرسا أو نها

فبي ينج منها يا حريم من طارق فقد تركت ما حلف ظهرك ببقاء

والانقاء ، ما تنقيه الفرس من العدو ، فمن الجبل ما لا يعطى كل ما عنده من العدو ، بل تبقى منه شيئاً إلى وقت الحاجة ، والعزادة بفتح العين والدال اسم فرس الكلعة ، ويطلق العرج اليسر ، وهو في الأصل خاصة ، ولا يكون في ذي الحافر إلا سمعارة والمعنى أنه ينج حزيمة وقد هرب منه ، فلما لم يبق بيده وسبها لا قبر اصبح ، أدرك قرسه ، عرج فقامه وبولا ذلك لقتله وأسره . انظر : الفصل مع الفضل في شرح أبيات المفصل ص ١٠٨-١٠٧

(٤) حزيمة بن ورس سقبة : قبيلة من ياهلة بن عمرو القاموس المحيط ٢ / ٤١٩ .

(٥) في ت القوس . وهو خطأ لما سبق في معنى السب



المرأة وبعت اطلقته لأن الوقف لا يحلو ، إما أن حصص على واحدة بالرفع أو بالنصب ، وكل واحد منهما يحتمل وجهين على ما قلنا .

فإن قلب كيف تحتمل واحدة <sup>(١)</sup> في باب واحدة صفة للمرأة والصفة من شرطها أن تكون موافقة لموصوف في التعريف ، وهذا ليس كذلك ، لأن الموصوف وهو أنت معرفة ، والصفة وهي واحدة بكرة ، بل الواحدة حر مبدأ

قلب قولك ان الواحد صفة للمرأة باعتبار الحقيقة لا باعتبار مصطلح ابتداء فان الحر صفة أيضا في الحقيقة ألا يرى إلى قولك يريد مطلق ، فمن لفظ منصوب في الحقيقة صفة يريد ، غير أن الحاجة على حسب الاصطلاح لا يسمونه صفة ، بل يسمونه خبراً

فإن من العمدة رضي الله عنه إنما استقصيت في هذا الموضع لأن أحداً قدس لم يكشف عن هذه المسألة (مثلي) <sup>(٢)</sup> فليس الحر كالغاية

قوله كان دلالة على الصريح أي كان قور الرجل دلالة على الصريح هذا إشارة إلى وفروع لطلاق رجعي وعند الشافعي لا يقع شيء وإن نوى لأنه صفة المرأة لا يحتمل الطلاق قلب لا سلم أنه لا يحتمل الطلاق ، بل هو يحتمل (الطلاق) <sup>١</sup> وغيره على ما قلنا فلما نوى ما يحتمله لفظه صح بینه ، غير أن لواقع رجعي ، لأن لو فع بطريق الإصهار فيصير كأنه صرح انصمر <sup>(٣)</sup>

(١) بالرفع .

(٢) على الشارح نفسه .

(٣) في ط - قنبل ، وما أثبتته من ك لوني منعا للتكرار .

(٤) قال الاحمدي وكذا في باب واحد يحتمل معنا المطلقه وبحمل صفة بمره ، فإذا رال لانهم سانية فان دلالة على الصريح لاعاملا بموجبه انه

(٥) ساقط من ط .

(٦) أي وفي حاشية انصريح بان قال اب طالق تطلقه واحد ، لا يقع إلا واحد رجعي ، فإذا كان مضمر - وهو أضعف من المظهر - أولى .

قوله لا عاملاً بموجبه لأن موجبها هو التوحد لا أثر له في قطع النكاح بخلاف البائس والحرام والعتة لأنها عوامل محضاتها ، وهي البينة والحرمة وقطع النكاح .

قوله هو الصريح <sup>(١)</sup> لأن العرض من وضع الكلام هو الافادة وليان ، فلا يحصى ذلك في الكفاية الا منها ، فلا يكون اصلاً ، الا يرى أنها تتوقف على اسية والصريح لا <sup>(٢)</sup> .

قوله ما لم يذكر اللفظ الصريح لا يستوجب العقوبة <sup>(٣)</sup> حتى إذا كان أحد الآخر ريت ، فصدقه شخص آخر بقوله صدق ، لا يجب على المصدق حد انقذف ، لأن تصديقه يحتمل وحوها بأن قال صدقت من قبل فلم كدست الآن <sup>(٤)</sup> ، وعلى هذا لو قل ما أنا بران ولا أمي ريت ، لا يحد <sup>(٥)</sup> لأنه تعريض <sup>(٦)</sup> وليس بتصريح وعلى هذا إذا أقر بلفظ الآخر في السرقة <sup>(٧)</sup>

\* \* \* \* \*

(١) قال الاحمدي في الأصل في الكلام هو الصريح اهـ  
(٢) وبعبارة أكثر وضوحاً قال في المحقق إنما كان الأصل في الكلام هو الصريح لأن الكلام موضوع بلأفهام والصريح هو النام في هذا المقصود ، وانكابة قاصره في هذا المعنى لتوقف حصول المقصود فيها على النية ، فكان الأول هو الأصل .

(٣) قال الاحمدي في ظاهر هذا التفاوت فيما بدرا سانشبهات حتى أن المقر عن نفسه ببعض الاسباب الموحدة للعقوبة ما لم يذكر اللفظ الصريح لا يستوجب العقوبة اهـ

(٤) وحد الهدف بشرط لوجوبه أن يكون الهدف بصريح الرضا ، أو ما جرى مجرى الصريح وهو في النسب ، فمن كان بالكتابة لا يوجب الحد ، لأن الكتابة محتملة ، والحد لا يجب مع لشبهة فمع الاحتمال أولى ، ثم اعلم أن رفر في هذا الفرع ذهب إلى أنه يحد ، لأن معنى قوله « صدقت » أنه ريت فيكون قاده له ، فيصير كانه قال له هو كما قلت ، ورد بالفرق بينهما ، لأن هذا الأخير معتلة الصريح في النسبة إلى الرضا لعدم اجتماعه وحدها آخر .

(٥) عند وهو مذهب غير رضي الله عنه وذهب مالك إلى أنه يحد

(٦) لتعريض نوع من الكتابة يكون مسوقاً لموصوف غير مذكور ، كما تقول في عرض من يؤدي المؤمن المؤمن هو الذي يصل ومركي ولا يؤدي إجماع المسلم ، ويوصل بذلك إلى في الإيمان عن المؤدى ، كذا في المفتاح ، وفي الكشاف الفرق بين الكفاية والتعريض هو أن الكتابة أن تذكر الشيء بغير لفظ الموضوع ، والتعريض أن تذكر شيئاً يدل به على شيء لم تذكره ، كما يقول المحتاج للمدحج إليه ، حنك لأسلم عليك ولا نظر إلى وجهك الكريم ، فكانه مائة لكلام إلى عرض يدل على تعرض ، ويسمى التلويح لأنه تلوح منه ما يريد كذا في كشف الأسرار .

(٧) انظر كشف الأسرار مع أصول المردوي ٢ / ٩ ، والمحقق ص ٤٤١ ، وندائع الصنائع ٩ / ٤١٧٠ و ٤١٧٤ و ١١٨٧ ، وفتح القدير ٤ / ٦٣ ، والحسامي ص ١٩

## باب معرفة وجوه<sup>(١)</sup> الوقوف على أحكام النظم وهي أربعة

قوله والقسم الرابع في معرفة وجوه الوقوف<sup>(٢)</sup> أي طرق الوقوف ، وهي  
أي لوجوه . وجه انحصار أن ما يستدل به على الحكم لا يحلو إما أن يكون مذكور  
أولاً ، فالأول لا يحلو إما أن يكون مقصوداً بالذكر أولاً ، فالأول العبارة والثاني  
الإشارة وإن لم يكن مذكوراً ، فلا يحلو إما أن يدل عليه المذكور لعة أو شاعراً فالأول  
هو الدلالة والثاني هو الاقتضاء أو أقول المستدل (به)<sup>(٣)</sup> مذكور أولاً ، فليذكر  
ما مقصود أولاً ، وهما الأولان ، وغير المذكور لغوى أو شرعي وهما لأخرين<sup>(٤)</sup>  
قوله أما الأول<sup>(٥)</sup> أي العبارة<sup>(٦)</sup> وإنما قال الأول ولم يقل الأولى

(١) ما بين القوسين ساقط من ك

(٢) قبل الأقسام المتقدمة أقسام النظم . وهذا قسم للمعنى يدل أن صاحب المن ذكر النظم في الأقسام  
المتقدمة فقال في وجوه النظم في وجه المعنى بذلك النظم في استعمال ذلك النظم . فمعنى هذا القسم  
لمعنى ، وتكون الدلالة والاقتضاء من أقسام المعنى ظاهر . وقد يكون العبرة ولاشارة لأن العبارة  
وإن كانت ضمناً إلا أن نظر المستدل إلى المعنى دون النظم ، إذ الحكم إنما يثبت بالمعنى دون النظم نفسه  
فإن نسخة فنل المركب . مثلاً . ثبت بالمعنى السابق بقوله تعالى في فافسوا المسرح في لا معنى للنظم  
إلا أن المعنى ما كان مفهوماً من النظم سمي لا استدلال به لا استدلالاً بالعبرة . وهو في حقيقة استدلال  
بالمعنى السابق بالعبارة ، فصبح أن يكون من أقسام المعنى بهذا الطريق . ومعلوم أن يكون جميع  
الأقسام بالنظم والمعنى جميعاً على أن يكون بعض الأقسام للنظم ، وبعضها للمعنى من غير أن يكون  
نقسم برابع له فتكون الدلالة والاقتضاء راجعين أو المعنى . ويناقض إلى النظم ويضمن أن يكون  
النظم والمعنى راجعين في كل قسم . إذ هو يصدق على أقسام الغير الذي هو النظم والمعنى جميعاً فتكون  
الحاصل سماً للنظم باعتبار معناه ، وكذا العام وسائر الأقسام . وعن هذا الوجه يمكن جعل دلالة  
والاقتضاء من أقسام النظم والمعنى نصاً لأن المعنى فهم لا يفهم بدون النظم . أورد ذلك صاحب  
البحر في قوله قال . « وهذه الأوجه كلها لا يحلو عن تكلف . والله أعلم بحقيقة مراد المصنف »

(٣) ساقط من هـ (٤) ذكر ذلك العبارة أي في تلويحه

(٥) قال الإخميني ، أما الأول : فما سبق الكلام لأجله ويرد به قصد هـ

(٦) العبارة في النسخة تفسير الروما مقال عرب الرب أي فسرها وأطلق على الألفاظ الدني عن المعاني  
لأنها تفسر ما في الصغر الذي هو مسطور . وهي هنا اسم استدلاله كطائرها

تأويل القسم الأول ، والصحيح البارز في لأحله ، والمستتر في أريد راجعاً إلى ما ، والضمير البارز في به راجع إلى الكلام<sup>(١)</sup>

قوله وأريد به قصداً أقول ليس فيه زيادة فائدة<sup>(٢)</sup> ، لأن الشيء إذا سيق لأحله الكلام يكون ذلك الشيء مراداً قصداً لا محالة ، لأنه إذا لم يكن مراداً قصداً مع سوى الكلام لأحله يلزم العتب ، تعالى الشارع عن ذلك علواً كبيراً

ثم (أ)<sup>٣</sup> قول لوقال المصنف رحمه الله ما سيق الكلام لأحله بحسبة المستحسن لكان أولى ، يخرج من الحد النص ، لأن النص أيضاً هو الذي سيق الكلام لأحله ، عما أن لتصرف فيه لا من جهة المستدل ، بل من المتكلم ، ويحتمل أن المصنف ترك هذا القيد اعتماداً لذكر الاستدلال<sup>(٤)</sup> قيل هذا<sup>(٥)</sup>

قال بعض الشارحين في الفرق بين النص والعبارة أن النص من أقسام لفظ وعبارة من أقسام المعنى<sup>(٦)</sup> فأقول هذا مجرد ادعاء لا برهان عليه ، لأن الاشتراك في الحد يوجب الاشتراك في المحدود ، وهما لما كانا مشتركين في الحد لأن كلا منهما هو اسوي لأحله الكلام ، وحسب أن يشتركا في المحدود ، ألا يرى أن ريداً ما كان حيواناً ناطقاً كان انساناً ، فكذا عمرو لما كان حيواناً ناطقاً كان انساناً ، لاستلزام الاشتراك في الحد الاشتراك في المحدود وهذا فيما نحن فيه لما كان لكل

(١) انظر عبارته المنسوبة له رقم ٥ من الصفحة السابقة

(٢) قال في الحاشية قوله ما سيق الكلام له معرض بحاجب اللفظ وأريد به قصداً معرض للمعنى تأكيداً

(٣) الهمزة سالطة من ك ،

(٤) الاستدلال هو انتقال ذهن من الأثر إلى المؤثر ، وقيل على العكس ، وهو المراد هنا

(٥) قال بعض الفضلاء الفرق بين النص وبين عبارة النص عسر جداً ، لأن كل واحد منهما سيق له الكلام ، فيصير أحدهما على الآخر ، والاشتراك في الحد يوجب الاشتراك في المحدود ، فالتعريف بينهما بالاعتبار وهو أن نص يصرف في الكلام لكن من جهة المتكلم وفي العبارة أيضاً تصرف في لفظ ، لكن من جهة المستدل والتعريف بالاعتبار كاف في الفرق بينهما انظر لورده الهري

(٦) وحكي ذلك ونقله عنهم صاحب المحقق ، ولم يربطه ، فقال لا يحلو عن تكلف انه وقد أوردته فيما تقدم ، والقائل بهذا الفرق بينهما السافهاني

واحد منهما حدٌ واحدٌ، وهو الذي سبق الكلام لأجله كان حفيظة كل<sup>(١)</sup> واحد منهما حفيظة الآخر بعينه، ثم لو قلت هذا من قبيل النظم ينبغي أن يكون (دات)<sup>(٢)</sup> من قبيل النظم ولو قلب دات من قبيل المعنى ينبغي أن يكون هذا من قبيل المعنى ما فسد، على أن في عرقه هذا بساقصا لما قال في شرحه أولا بقوله انعباره هي النظم المعنوي المسوق له الكلام<sup>(٣)</sup> وحه التناقص أنه حدد العبارة بالنظم ثم قال هي من اقسام المعنى والصحيح هو ما قلته أولا بقولي ما سبق الكلام لأجله بسببه المستند فافهم.

قوله والاشارة ما ثبت بنظمه مثل الأول<sup>(٤)</sup> أي الاشارة ما هو الثابت بنظم الكلام مثل العبارة غير أن الاشارة لم يسبق الكلام لأجلها من قلت ما لفرق بين لظاهر والاشارة وكل واحد منهما لم سبق الكلام لأجله، ومع ذلك اورد المصنف لظاهر في القسم الثاني<sup>(٥)</sup>، ولاشارة في القسم الرابع

قلت الفرق بينهما من حيث أن الطاهر يعرفه السامع العربي في أول ما قرع سمعه من غير تأمل فيه بخلاف الاشارة حيث لا تعرف في أول الوهلة، بل يتوعد تأمل واستدلال من غير أن يراد على نفس الكلام أو ينقص عنه<sup>(٦)</sup>

ثم اعلم أن نظير العبارة والاشارة في المحسوس ما إذا بطرت إلى مقاييسك فرائته، ورأيت أحريين بمؤجري عبيد نعمة وسرة فما قصدت بالنظر إليه فهو بمنزلة

(١) في ط « وكل » بحرف العطف، وهو جملا لا احتلال للمعنى به.

(٢) في ت دات

(٣) انظر نوافي ص ٧٥، بتحقيق ص ٤٤ والنويع مع حاشية القري ٢ وأصول البردوي ٢ ٢١٠

(٤) قال الاحمدي والاسارة ما ثبت بنظم الكلام من غير زيادة ولا نقصان من بنات بالعبارة إلا أنه لم يسبق له الكلام نفسه.

(٥) وهو قسم وجود المعنى بالنظم، وقد تقدم

(٦) حكى القري ذلك عن بعض الفضلاء

العبارة ، واللدان رأيتهما من حاسيك بمؤخرى عينيك من غير أن يكونا مقصودين  
بالنظر اليك فيمنزلة الإشارة <sup>(١)</sup> .

قوله كما في قوله تعالى <sup>(٢)</sup> . هذا (بطير) <sup>(٣)</sup> للعبارة والإشارة جمعاً <sup>(٤)</sup> قوله  
إشارة إلى زوال أملاكهم <sup>(٥)</sup> بيانه أن الله تعالى سماهم فقراء ، والفقير على  
الحقيقة من لا ملك له فيلزم من كونهم فقراء أن تزل أملاكهم عنهم ، وهذا لأن  
انقراض صد العبي ، وهو من له ملك . فيكون الفقير من لا ملك له حقيقة للتصديق .  
وبصدها تنبئ الأشياء <sup>(٦)</sup> ومن بطائر العبارة والإشارة قوله تعالى ﴿ أحل لكم  
ليلة الصيام الرقت ﴾ <sup>(٧)</sup> إلى قوله تعالى ﴿ وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم  
الخطيب الأبيض من الخطيب الأسود من الفجر ﴾ <sup>(٨)</sup> سيقت الآية نبيان إحلال

(١) استلقى السارح هذا المعنى من عبارة فخر الإسلام البرنوي وسمي الأئمة السرحي وأورده صاحب  
التحقيق ثم قال فكما أن إدراك ما ليس بمقصود بالنظر مع إدراك ما هو المقصود من كمال قوة البصر ،  
كذلك سوق ما ليس بمقصود بالكلام في ضمن ما هو المقصود منه من محاسن الكلام والسماع الملائمة له  
(٢) قال لأحسنكني كما في قوله تعالى ﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم ﴾ الآية ٨  
من سورة الحشر

(٣) في ط بطير وهو خطأ لأنه حر مد

(٤) فالنائب بالمعنى استجوابهم بمعنى المهاجرين سبها من الغيبة لأنه - أي قوله تعالى ﴿ بالفقراء  
للمهاجرين ﴾ الآية - بدل من قوله تعالى ﴿ ولدي القرمي والبنامي والمنسكي ومن نسيب ﴾ الآية  
٧ من سورة الحشر بتكرير العامل أو عطف عليه بغير واو كما يقال هذا المال لزيد لزيد لزيد وعي  
الوجه السو ومن مصارف الخمس ، والثابت بإشارتها ذكره الشارح .

(٥) أي عما خلفوا جملة باستيلاء الكفار عليه وإجرائه

(٦) أعلم أن الشافعي رحمه الله لم يعم هذه لإشارته وقال إنما سماهم الله تعالى فقراء ولم يسمهم أبناء  
السبيل لأن ابن السبيل من به مال في وطنه وهو يعمد عنه وعنده أمل في أن يصل إليه ، أما المهاجرون  
فلم يكونوا مسافرين بالمدينة ، وإنما استوطنوها ، وانقطع أملهم عن أموالهم بالكلية فلم يستقم  
أن يسموا بنسب السبيل ، فكيف لما كانوا محاسبين حقيقة وانقطع عنهم أمل في أموالهم وإن كانت  
باقية عن ملكهم صحت تسميتهم فقراء بجوراً لأنه لا مال لهم أصلاً ، كما صحب سمعة الكافر (صم  
وبكم واعني بهذا الطريق في قوله تعالى ﴿ صم بكم عني فهم لا يرحمون ﴾ انظر حاشية الفري  
٣ / والتحقيق ص ٥٤ و صول السرحي ١ / ٢٣٦ ، وأصول البرنوي ١ / ٦٨ ، وذكره شيخنا فضيلة  
شيخ جاد الرب ر مضان جمعة في أثر القواعد الأصولية

(٧) سورة النقره الآية ١٨٧ والذكر دولها

(٨) سورة النقره الآية ١٨٧ والخطيب الأبيض بخاص البهار وصوءه والخطيب الأسود سواد الليل وظلمته  
وإنما سمع بذلك بسببها بالخطيب لأبناء الصوء والظلمة وأبناهما ، وكان في أبناء الإسلام رد صلي  
الرجل الغناء الأجره أو رد - في رمضان - محرمة عليه الطعام والشراب والجماع إلى أن تعرب الشمس  
من البعد وكان ذلك صوماً ، فسمي بهذه الأكمة .

المعطرات لثلاث جميع الليل ، وفيها إشارة إلى أن احبائه لا تغد الصوم ، لأنه ما  
 يشر في احراء الآخر من ليل بحكم احلال النص ثم أصبح (أصبح) حساً ، ثم  
 الأمر بالصوم يتوجه حان احبائه فلو كانت الحباية مباحة للصوم بكن تكلف  
 ما ليس في الوسع والارم مبع ، فستفي المروم<sup>١</sup>

قوله وهما سواء، اي العبارة والاشارة (متساويتان)<sup>٢</sup> في اشات الحكم لأن  
 كلا منهما نفس الحكم بصدقه<sup>٣</sup> فوله إلا أن الاول أحق عند النعارض لأنه  
 منطوق مسوق له والثاني منطوق غير مسوق له فيكون لأول أرحح لكونه  
 مقصوداً من الكلام .

نصير استعاض ما قال الشافعي رحمه الله أن يشهد لا يصلي عليه لقوله تعالى  
 ﴿وَلَا تَحْسِبِ الدِّينَ قِتْلًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بل أحياءٌ عند ربهم يرزقون﴾<sup>٤</sup>  
 سمعهم اجدء ولحي لا صلاه عليه فعول سوق الآية بيان مبره الشهدء وبما  
 فهمت ما فهمت بطريق الاشارة الحاصلة من (يعطى)<sup>٥</sup> لأحياء وهذه الاشارة  
 تعارضها عبارة قوله تعالى ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنْ صلاتك سكتَ لَهُمْ﴾<sup>٦</sup> أي رحمة

(١) ساقط من ط. والكلام يقتضيه .

(٢) انظر كشف الاسرار مع اصول الشريوى ٢ / ٢١٣ وبهاية سنون ١ / ٢٣٩ ولامات المصنف مع شرح

جمع نحو مع ٢ / ١٤ والباسم والنسوخ للخاص من ٢٢ والكشف وبعض لبعضاني ج بور ٢٥

وسن أبي داود ٢ / ٢٩٥ وسن السنائي ١ / ٣٠٥ ، وجامع الترمذي ١١ / ٩٣ .

(٣) في النسخين مساوياً (٤) أي لأن النافى بكل منهما ثابت بنفس النظام

(٥) سورة آل عمران الآية ١٦٩ (٦) سقط من صلب ط. وندورث عن الهامش بحط بسج

(٧) سورة التوبة الآية ٣ ١ لأنه مع العلم أن قوله تعالى ﴿وَلَا تَحْسِبِ الدِّينَ قِتْلًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بل أحياءٌ عند ربهم يرزقون﴾<sup>٨</sup> وفيه إشارة إلى أن  
 لا يصلي عليهم ، لأنه تعالى سمعهم اجدء ، وصلاة العبادة بسكت مسروعة في حق الحي ، وبذلك أحد  
 الشافعي رحمه الله ولكن قوله تعالى ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنْ صلاتك سكتَ لَهُمْ﴾<sup>٩</sup> الآية عبارة في إيجاب  
 الصلاة في حق الأموات على سبيل العموم والشهداء أموات حقيقة لا سبب ذكره في الشرح وقد أجد بعضهم  
 مرجحاً بلعبارة عن الإشارة ، هكذا في بعض السروح ، ولكن يمكن القول بأن لاشارة غير مابنه لأمر المراد  
 من العبادة في الآية بسكت العبادة الخفية التي نضع حوار الصلاة ، وبذلك مذهبى ، وكذلك بعدد في الآية  
 بانه غير ثانية انصا ، المراد من الصلاة هنا الدعاء فانه يأمر بدعاء عنه ، وسلام ، بترحم وتعتطف  
 عليهم بالدعاء عند أحد تصدقه منهم لأمر في ذلك فلهذا سمعهم بأن لله تعالى قد مات عنهم ، وقس منهم ، كذا  
 قال به التفسير وعليه لا يعارض من الإنصاف لعدم الدلالة لهم على العبادة بغير وإنشاف

لهم فصار اترحيح للعبارة لا للإشارة لما قلنا، وأما كونهم أحياء فتقولون  
 وذات<sup>(١)</sup>، في حق أحكام الآخرة لا في حق أحكام الدنيا، والدليل على هذا أن أموال  
 الشهداء تقسم بين ورثتهم وأزواجهم تحب عليهم العدد، ثم يحوز لهم أتزوج،  
 وكذا لا إرث بهم بما مات واحد من أقربائهم، فعلم أنهم أموات في حق أحكام الدنيا،  
 والصلاة حكم من أحكام الدنيا (فيصل)<sup>(٢)</sup> عليهم، وكونهم معفورا لهم لا ينافي  
 الصلاة لأن النبي والصبي يصل علىهما، وهما لا دين لهما<sup>(٣)</sup>

قوله فما ثبت بمعنى النص لغة، أي الدلالة ما هو الثالث المستفاد من المعنى  
 اللغوي لا عن المعنى اللغوي<sup>(٤)</sup>.

بيان في قوله تعالى ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ وَلَا تُنْهَرُ بِهِمَا﴾<sup>(٥)</sup> فإن كلمة أف موصوعة  
 لغة بلفظه وانتصهر، وفيه نوع إيذاء واستحقاق للأوبى، فصار التأنيف حراماً  
 لمعنى الإيذاء لا لعين التأنيف، والإيذاء عام يوحد في الشتم والصرخ والقتل، فيثبت

(١) في ذلك

(٢) في ط «فصل» مصوطاً بضم الباء وفتح الصاد وكسر اللام المشددة، وما ألبته من ت - منياً للمجهول -  
 هو الصحيح

(٣) انظر الأندلس ١٩٨ وكشف الأسرار ٢ / ٢١٠ القول ويصلح لمعارضهم لقوله ﴿لَا فِي الْمَسَاءِ﴾  
 «بالصباح عقل ودين تقعد أجداهن سطر دهرها لي غفر دهرها لا مصوم ولا تنصي» دل معبرته على  
 نقص دينهم لسوق الكلام به ويل ماشاربه على أن أكثر الحصص خمسة عشر يوماً لأن الشطر هو  
 النصف ودهرف عمرها، وبذلك أحد الشاقفي لكنه معارض بقوله عليه السلام «أقل حصص ثلاثة  
 أيام وأكثره عشرة أيام»، وهو عمره، وبه أحد الجففة برجحاً لمعارفه على الإشارة انظر كشف  
 الأسرار ٢ / ٢١٠

(٤) لأن قصر الإسلام التردى في بعض مصنفاته قولنا في دلالة النص هي ماثبت بمعنى النص لغة  
 لا اجتهاذاً ليس المراد منه المعنى الذي يوجب غلظ المظن، فإن ذلك من قبيل العبارة، وإن لم يرد به  
 المعنى الذي أدى إليه الخلام كالإسلام من الصرب فإنه يعهم من اسم الصرب لغة لا شرعاً بدليل أن كل  
 لغوي يعرف ذلك المعنى باسم الصرب لغة، وقال أيضاً إن دلالة النص مايعرفه أهل اللغة بالتأمل في  
 معاني لغة محاربه وحقيقتها اهـ وذكر غيره أن دلالة النص هي فهم غير منطوق من منطوق يساق  
 الكلام ومقصوده، وفيه معنى الجمع بين المنصوص وغير المنصوص بالمعنى اللغوي، وقس هي المعنى  
 الذي عرف بمعنى اللفظ لموضوعه أو بالاجتماع به متعلق الحكم المنصوص عنه انظر التحقيق  
 ص ٤٦

(٥) سورة الإسراء الآية ٢٣، واعلم أنها ورنيت بالنسختين بنقط ولا تقل، وهو خطأ مختلف لرسم المصح  
 ولا يوحد قراءه به وانظر في تفسيرها العنبر الرنري ٥ / ٥٦٩، وآيا السهود ٥ / ٥٧٠، والإلوسي ١٥ /  
 ٥٥ والخطري ١٥ ٤٦



حكمه وهو الحرمة فيها لأن شمول العنة يقتضي شمول الحكم لا محالة، وإنما لم  
 يسم الحكم الثابت في هذه الأشياء الثلاثة قياساً لأنه ثبت بالمعنى الثابت لعنه بلا  
 حيل<sup>(١)</sup> وإنما لم يسمه منصوباً عليه لأنه فيما لا يصح فيه لأن النص في التأنيف  
 فسميائه دلالة بخلاف اقياس، ألا يرى أن حديث الأشياء الستة حدث عنها وقلت  
 العنة هي انقذر والنص بالرأي الذي طهر اعتباره باشرع وهذا المعنى أعني العنة  
 ليس بثبت بعين الصيغة مثلاً ولا عين معانيها ولا ما أوحى النص

قال ابن قاضي أبو زيد [قدس الله روحه]<sup>(٢)</sup> التأنيف اسمٌ وضع للكلام فيه صرب  
 ايداء واستحقاق قصار حراماً بمعناه لا بصورة النظم حتى لا يحرم عن قوم لا  
 يعقلون معناه أو كان عندهم هذا اسماً لصرب كرامه<sup>(٣)</sup>

ثم علم أن في دلالة النص احتقاعاً بين مشايخنا رضي الله عنهم، فإن بعضهم أن  
 دلالة النص والقياس سواء<sup>(٤)</sup> لأن اقياس ليس إلا إشتاب مثل (حكم)<sup>(٥)</sup>  
 المنصوص عليه في غيره بمثل المعنى الذي يعلق به الحكم في النص، وهذا أحد  
 الموجود فيما يسمى دلالة.

(١) أي لأنه لم ينعق الحكم بالانداء في التأنيف صار في التدبير كأنه قد لا يؤدو هذا فنصب الحرمة بحامه  
 شاملة لهذه الثلاثة بمعنى النص لا بالقياس.

(٢) ريسادة من ط

(٣) و ورد نحوه سر حسي في أصوله انظر أصول الغريوي مع كشف الاسرار ١ / ٧٤٧ وأصول سر حسي  
 ١ / ٢٤١، وتلويح الأدلة من ٢٣٧.

(٤) علم أن الحكم إما يثبت بالدلالة إما عرف المعنى المقصود من الحكم المنصوص عليه كما عرف من  
 المقصود من تحريم التأنيف كف الذي عن الوالدس ادسوي الخلام لأحد حر مهما فثبت الحكم في  
 الصرب و شتم والقن بطريق التسمية ولو لا هذه المعرفة ما لم من تحريم التأنيف تحريم الصرب  
 و حوته، إذ قد يقول برحس والله ما قلب لقلل أف وقد صر به، فلا بحث ولا يوقف بوجوب الحكم  
 بالدلالة على معرفه المعنى ولان في معرفته من نوع نظر قال بعض اصحابنا و صحاب السابقي رحمه  
 الله، وعبرهم أن الدلالة قياس جلي لأن بوجوب الحكم لا يوقف على معرفه المعنى وقد وجد النص  
 كالتأنيف - مثلاً - وخرج كالتصرب وعنه جامعة مؤثره كدفع الاذى يكون قياساً إذ لا معنى للقياس لا  
 ذلك، لكنه ما كان ظاهراً يسمى حمياً وهذا المعنى ما سذكره انشراح فيما دلي

(٥) في ك: الحكم، أي بانه التعريف

وقال القاضي أبو رند ومن تابعه إن دلاله النص ما ثبت بمعنى النص في غير  
المصوص عليه معنى طاهراً يُعرف بسماع اللفظ من غير تأمل، حتى يستوي فيه  
الفقيه والعربي الذي ليس بمعينه<sup>(١)</sup>، والقياس ما ثبت بمعنى النص في غير المصوص  
عليه لكن بواسطة الاجتهاد حتى احتص به الفقهاء لحقائه<sup>(٢)</sup>، وبين ما يدرك  
بدون رأي وما لا يدرك إلا برأي واجتهاد فروق كثيرة<sup>(٣)</sup>

قوله لا استنباطاً بالرأي<sup>(٤)</sup>، احتراز عن القياس، إما قال هذا بعبارة نقول ذلك  
لبعض من مذهبهم أن الدلالة هو القياس الحلي

قوله والثابت بالدلالة مثل الثابت بالإشارة، من حيث أن كل واحد منهما  
يوجب الحكم قطعاً ويقيناً<sup>(٥)</sup>

قوله حتى صح إثبات الحدود والكفارات بدلالات النصوص، هذا حاكم  
فيصير، وشاهد معدل ودليل صادق على أن الدلالة غير القياس<sup>(٦)</sup>، لأن القياس  
لا تثبت به لحدود<sup>(٧)</sup> لما في القياس من الشبهة لأن الحكم اثبات به لا يثبت قطعاً،

(١) وهذا لم يشترط فيه اهلية الاجتهاد، انه هو على ذلك ضروري أو معبر عنه، ولهد، شارك أهل الرأي غيرهم  
فيه، وانصا وجد هذا النوع قبل شرع القياس ومن ثم انفق أهل العلم على صحة الاحتجاج به من مذهبي  
القياس ونفايته، اللهم إلا ما نقل عن نكود للظاهري.

(٢) أي أن القياس ضروري، ومن أجل ذلك شرط في القياس أهلية الاجتهاد، بخلاف ما نحن فيه لأنه ضروري  
أو معبر عنه كما تقدم

(٣) انظر المحقق ص ١٦ وأصول السرخسي ١ / ٢١١ والبوصح مع التلويح ٢ / ١٨، والمصنف  
٢ / ١٩٠، وفواتح الرحموت ١ / ٤١٠، والتقويم ص ٢٣٦ - ٢٣٧

(٤) قال الاحمدي وأما دلالة النص فما ثبت بمعنى النص لغة لا استنباطاً بالرأي انظر الحسامي ص ٢  
٥، قال في التحقيق معنى أن الثابت بالدلالة مضاف إلى النص، لا إلى الرأي كالثابت بالإشارة

(٦) هذا، رد على من جعل الدلالة قياساً من الحقيقة لأن ما نحن فيه قد اتفق الجميع على ثبوت الحدود  
وكفارات به، رغم اتفاقهم أيضاً على أن ذلك لا يثبت بالقياس، فكان ذلك اعترافاً منهم بأنه ليس بقياس  
عندنا، وحكي صاحب الكشف عن شيعه أن هذا القريب كان يثبت الحدود والكفارات بمثل هذا القياس،  
كما يثبت بالقياس الذي يكون علته مخصوصة، وعليه يكون الخلاف بين الحقيقة يقيناً

(٧) علم أن عدم ثبوت الحدود بالقياس مذهب الحقيقة، وخالفهم انشاعقة في ذلك

من يثبت وقفه شبهه ، والحدود بندري ، بالشبهات <sup>(١)</sup> لقوله عليه السلام «أدأروا الحدود بالشبهات» <sup>(٢)</sup> مثال الحدود مثل ما روى أن رسول الله ﷺ رحم ما عرف <sup>(٣)</sup> حين رد وهو محض <sup>(٤)</sup> فمعلوم أن الحكم في غيره لا يعنى النص ولا (ما يقاس) <sup>(٥)</sup> لأن فيه شبهة <sup>(٦)</sup> فعمماً أنه بدلالة النص ، بيانه أن ما عرفاً ما رحم لكونه ما عرفاً ،

(١) وقال الشافعية من هذه السبحة غير مائة من النخوب للأنفاق على التعلق بالحسن الأحاد في الحدود والكفارات ، وصحة إتيان أسباب الحدود عند الحكم بالاعتبار رغم ما في ذلك من شبهة النص كشف الأسرار ١ / ٧٤ ، والتحقيق ص ١٧ ، والمستقصى ٢ / ٣٣٤ .

(٢) قال الربيعي عرفت بهذا اللفظ وذكر أنه في الخلافات لم يهتف على علي وفي مسند أبي حنيفة عن ابن عباس أنه ، قلت روى بهذا اللفظ وبمعناه ، وكل منهما ورد مرفوعاً وموقوف ، فمرفوع بهذا اللفظ فمن حديث ابن عباس ، وحديث أبي عبيد ، وحديث ابن عباس ، وحديث علي في كامله في جزء به من حديث هل مصر والحبره ، ورواه أبو مسلم الكشي ، وابن السمعاني في الدليل عن عمر بن عبد العزيز مرسل ، ورواه أبو جعفر عن مسلم عن ابن عباس مرفوعاً ، وحديث علي في إسناده اجتمع من تابع قال البخاري هو مكرر الحديث أنه ، وثبوت بهذا اللفظ روى من هو من مسعود رضى الله عنه ، ويقال عن البخاري أنه أصبح ما في الباب قال ابن العربي المالكي وقد روى «أدأروا الحدود بالشبهات» ، وبم يصح أنه ، وما المرفوع بمعناه فمن حديث أبي هريرة عن ابن مسعود رضى الله عنه ، وفي إسناده ضعيف ، ورواه ترمذي من حديث عائشة رضى الله عنها بم روافه موقوف وصححه - أي موقوف - ، وما الموقوف بمعناه فقد روى ابن أبي شيبة ، وبنو علقم ٢ / ٣٣٩ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وعند الله من مسعود وعقبه بن عمر بن عبد الله ، اسمه علقم الخدم ، وهو معلوم فاستحق من أبي هريرة عنه موقوف ، وأخرج ابن أبي شيبة نحوه من هو من عمر رضى الله عنه ، ومن قول الزهري أنظر جامع الترمذي مع شرح ابن العربي المالكي ١٩٨-١٩٩ ، وجامع مسانيد لأمام أبي حنيفة ٢ / ١٨٣ ، ٢١٤ ، وإلناز لمحمد بن الحسن ص ١٩ ، ونصب الرتبة ٣ / ٣٣٢ ، ونيل الأوطار ١١٨ / ٧ .

(٣) هو ما عرف بن مالك الأسدي ويقال ابن أسعة - غرب - وما عرفاً بنية به صحة ومعد في إسناده كعب بن النضر ، كتاب الإسلام قومه وهو الذي عرفت على نفسه بالآراء بالاعتبار وكان محضاً فخرج وقال عليه السلام فيه «الحدود موقوفة لو فيها ظانقة من أمي لأخرب عيهم» ، وروى عنه ابن عباس أنه ، عند ابن حبيب ، واحد ، نظر لأصابة ١٦ ، وطعاب ابن سعد القسم الثاني من ج ٤ ص ٥٢ ، والاستيعاب ٢٧٧ / ٢ .

(٤) رواه البخاري ٨ / ١٦٥ و ١٦٧ ، ومسلم ١١ / ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢١٠ ، الترمذي ٦ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، والنسائي ١ / ٢٧٨ ، وأبو داود ١ / ١٢٥ - ١٢٦ ، وحديث لمسلم مع شرح أحمد شكري ١ / ٥٠ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢١ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ،

لأنه كان قبل ذلك ، ولم يكن مرحوماً ولو كان الرحم لذاته لرحم وما رحم أيضاً بكونه محصناً ، لأن الإحصان كان موحوداً معه ولا رجم<sup>(١)</sup> ولأن الإحصان ذاته ليس بمقتضى للرجم لأنه نعمة من الله [تعالى]<sup>(٢)</sup> عن عباده وذلك لا يقتضي انزاجر ، وما رجم أيضاً لاعتبار المجموع ، أعني كونه ماعراً محصناً ، لأن المجموع كان حاصلًا معلوم أنه إنما رحم لوجود الرنا حالة الإحصان ، وهذا معلوم بديهية أعني أنه يدركه الفقيه وغيره<sup>(٣)</sup> ، ثم أثبت الحكم في غيره من المحصنين بطريق الدلالة ، ولأما اتفقنا أن الحكم إذا كان ثابثاً بخلاف القياس لا يحور فقياس غيره عليه كما سيحيى في باب القياس إن شاء الله [تعالى]<sup>(٤)</sup>

وهذا الحكم ثبت في غير ماعر بالأجماع ، ثم هو<sup>(٥)</sup> لا يحنو إما أن يكون بالقياس وهو لا يحور لأنه يؤدي حينئذ إلى اثبات الحكم بالقياس على ما ثبت بخلاف القياس وهو حرق الأجماع بنباه<sup>(٦)</sup> أن الأدعي بنباه الرب ، فلا يحور بقصه ، لما قال عليه السلام الأدعي بنباه الرب ملعون من هدم نبيا الرب<sup>(٧)</sup> ، والرجم يعصي لا محالة إلى الإهلاك<sup>(٨)</sup> ، فلو كان الحكم بالقياس<sup>(٩)</sup> ، لزم ما قلناه وأما أن يكون بعبارة النص ، وهي متفية ، وإما أن يكون بإشارة النص ، وهي متفية أيضاً لأنها تعني بإشارة النص ما ثبت بنظم غير مسوق له الكلام ، وهذا النظم متف في غير ماعر وإما أن يكون باقتضاء النص وهو متف أيضاً لأن مقتضى<sup>(١٠)</sup> إنما يكون

(١) في ك. ، يرحم .

(٢) زيادة من ك .

(٣) أي من نص حديث ماعز المتقدم

(٤) زيادة من ك

(٥) أي إثبات الرجم في غير ماعر .

(٦) أي بيان أن الحكم في ماعر بخلاف القياس

(٧) ينظر دين العدد رقم ٩٠ من المصحح من السنة النبوية الشريفة الذي يصححه المجلس الأعلى للشؤون

إسلامية - عدد دي الحلة سنة ١٣٩٧هـ - فقد جاء في ص ١١٥ وفي لآخر « لا يهدموا مبني الله »

(٨) بكنه شرع في حق ماعز بالنجم على خلاف هذا الأصل

(٩) أي فلو كان الحكم في غير ماعر بالقياس عليه .

(١٠) يقتضج النص -

بصحيح المقتضى<sup>(١)</sup> والنصر الوارد في حق ماعز صحيح بدون إثبات احكم في حق غيره ، فيما انتفى ثبوت الحكم بواحد من هذه الوجود تعينت دلالة<sup>(٢)</sup>

ولا يقال بجور أن يكون شائعا لمصلحة الجميع عليها ، لأننا نقول المراد من دلالة ما هو الثابت بالاستعداد من معنى النص المفهوم لغة فلما (أجمع) <sup>(٣)</sup> الأمة على أن المعنى في حق ماعز وجود الرضا حال كونه محصنا ، وهذا المعنى لا وحده في حق غيره يثبت الحكم فيه بطريق الدلالة (لا محالة)<sup>(٤)</sup> فافهم

ومثال الكفران مثل ما قلنا في الأكل والشرب عامدا<sup>(٥)</sup> بطريق الدلالة بيانه أن النبي ﷺ أوجب الكفارة عن الأعرابي<sup>(٦)</sup> حين قال وفت امرأتى في بهار رمضان

(١) بكسر الصاد (٢) وذلك لإحصاء طرق الثبات الأحكام منصوص في هذه خمسة  
٣، في كل رحمت وهو سهو من الناس  
(٤) سقطت من صيدك ، ويدركها الناس فأنشدها بقطه على الحاشية  
(٥) أي في بهار رمضان وأعلم أن ذلك عند الحنفية كما قال شارح وذهب الشافعية إلى عدم وجوب الكفارة في هذه الحالة انظر الإقناع ١/ ٣٦٣

(٦) أخرجه أصحاب الكتب الستة من طريق الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال أنى بعني إلى رجل فقال هلك قال ولم<sup>(١)</sup> قال وقعت على أهلي - وعندي داود وابن ماجة باللفظ « امرأتي » - في رمضان قال ما عقر رقتة قال ليس عدي ، قال فصح شهرين متتابعين قال لا أستطيع ، قال ما طعم سنن مسكيت ، قال لا أحد قام لي النبي ﷺ بعقر منه عمر فقال ابن سبئ قال ها أنا قال يصدق بهذا قال عن جوج ما يارسول الله<sup>(٢)</sup> فوالذي بعثك بالحق ما من لائتلهن أن يبت جوج ما فصحت النبي ﷺ حتى مدت يمينه قال فاسمك الله باللفظ البخاري وفي لفظ بسيم « وطئت امرأتي في رمضان بهار » وأخرجه البخاري ومسلم وغيرهما - من حديث عائشة رضي الله عنها باللفظ « خرف » موضع « هلك » وفي اللقطي ما من الجمهور العلماء على أنه في العمد لا بد من غير هالك ولا محرق ، عن أبيه جاء ذكر بعد في حديث أبي هريرة من طريق آخر عبد الطرابسي في الأوسط وفيه جاء روى إلى النبي ﷺ فقال إنني اضرب يوما من رمضان معصدا ووقع على أهلي فيه الحديث وفيه أسعده يثني أبي سيم وهو ثقة وبكة مدلس قاله الهنفي ورواه الدارقطني بهذا اللفظ من حديث عامر بن سعد عن أبيه ويؤيدهما ما رواه مالك عن سعد بن السيف قال جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ بصرب بخره وبنق شعره ويقول هلك الأبعد فقال له رسول الله ﷺ وما ذلك فقال نصبت أهلي وأنصبت في رمضان الحديث ، ومن طريق مالك روى الهنفي كما روى عن غيره وهو من مراسين سعد ورواه الهنفي موصولا انظر صحيح البخاري ٣ / ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٨٨ و ١٢٨٩ و ١٢٩٠ و ١٢٩١ و ١٢٩٢ و ١٢٩٣ و ١٢٩٤ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ و ١٢٩٧ و ١٢٩٨ و ١٢٩٩ و ١٣٠٠ و ١٣٠١ و ١٣٠٢ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و ١٣٠٥ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣٠٨ و ١٣٠٩ و ١٣١٠ و ١٣١١ و ١٣١٢ و ١٣١٣ و ١٣١٤ و ١٣١٥ و ١٣١٦ و ١٣١٧ و ١٣١٨ و ١٣١٩ و ١٣٢٠ و ١٣٢١ و ١٣٢٢ و ١٣٢٣ و ١٣٢٤ و ١٣٢٥ و ١٣٢٦ و ١٣٢٧ و ١٣٢٨ و ١٣٢٩ و ١٣٣٠ و ١٣٣١ و ١٣٣٢ و ١٣٣٣ و ١٣٣٤ و ١٣٣٥ و ١٣٣٦ و ١٣٣٧ و ١٣٣٨ و ١٣٣٩ و ١٣٤٠ و ١٣٤١ و ١٣٤٢ و ١٣٤٣ و ١٣٤٤ و ١٣٤٥ و ١٣٤٦ و ١٣٤٧ و ١٣٤٨ و ١٣٤٩ و ١٣٥٠ و ١٣٥١ و ١٣٥٢ و ١٣٥٣ و ١٣٥٤ و ١٣٥٥ و ١٣٥٦ و ١٣٥٧ و ١٣٥٨ و ١٣٥٩ و ١٣٦٠ و ١٣٦١ و ١٣٦٢ و ١٣٦٣ و ١٣٦٤ و ١٣٦٥ و ١٣٦٦ و ١٣٦٧ و ١٣٦٨ و ١٣٦٩ و ١٣٧٠ و ١٣٧١ و ١٣٧٢ و ١٣٧٣ و ١٣٧٤ و ١٣٧٥ و ١٣٧٦ و ١٣٧٧ و ١٣٧٨ و ١٣٧٩ و ١٣٨٠ و ١٣٨١ و ١٣٨٢ و ١٣٨٣ و ١٣٨٤ و ١٣٨٥ و ١٣٨٦ و ١٣٨٧ و ١٣٨٨ و ١٣٨٩ و ١٣٩٠ و ١٣٩١ و ١٣٩٢ و ١٣٩٣ و ١٣٩٤ و ١٣٩٥ و ١٣٩٦ و ١٣٩٧ و ١٣٩٨ و ١٣٩٩ و ١٤٠٠ و ١٤٠١ و ١٤٠٢ و ١٤٠٣ و ١٤٠٤ و ١٤٠٥ و ١٤٠٦ و ١٤٠٧ و ١٤٠٨ و ١٤٠٩ و ١٤١٠ و ١٤١١ و ١٤١٢ و ١٤١٣ و ١٤١٤ و ١٤١٥ و ١٤١٦ و ١٤١٧ و ١٤١٨ و ١٤١٩ و ١٤٢٠ و ١٤٢١ و ١٤٢٢ و ١٤٢٣ و ١٤٢٤ و ١٤٢٥ و ١٤٢٦ و ١٤٢٧ و ١٤٢٨ و ١٤٢٩ و ١٤٣٠ و ١٤٣١ و ١٤٣٢ و ١٤٣٣ و ١٤٣٤ و ١٤٣٥ و ١٤٣٦ و ١٤٣٧ و ١٤٣٨ و ١٤٣٩ و ١٤٤٠ و ١٤٤١ و ١٤٤٢ و ١٤٤٣ و ١٤٤٤ و ١٤٤٥ و ١٤٤٦ و ١٤٤٧ و ١٤٤٨ و ١٤٤٩ و ١٤٥٠ و ١٤٥١ و ١٤٥٢ و ١٤٥٣ و ١٤٥٤ و ١٤٥٥ و ١٤٥٦ و ١٤٥٧ و ١٤٥٨ و ١٤٥٩ و ١٤٦٠ و ١٤٦١ و ١٤٦٢ و ١٤٦٣ و ١٤٦٤ و ١٤٦٥ و ١٤٦٦ و ١٤٦٧ و ١٤٦٨ و ١٤٦٩ و ١٤٧٠ و ١٤٧١ و ١٤٧٢ و ١٤٧٣ و ١٤٧٤ و ١٤٧٥ و ١٤٧٦ و ١٤٧٧ و ١٤٧٨ و ١٤٧٩ و ١٤٨٠ و ١٤٨١ و ١٤٨٢ و ١٤٨٣ و ١٤٨٤ و ١٤٨٥ و ١٤٨٦ و ١٤٨٧ و ١٤٨٨ و ١٤٨٩ و ١٤٩٠ و ١٤٩١ و ١٤٩٢ و ١٤٩٣ و ١٤٩٤ و ١٤٩٥ و ١٤٩٦ و ١٤٩٧ و ١٤٩٨ و ١٤٩٩ و ١٥٠٠ و ١٥٠١ و ١٥٠٢ و ١٥٠٣ و ١٥٠٤ و ١٥٠٥ و ١٥٠٦ و ١٥٠٧ و ١٥٠٨ و ١٥٠٩ و ١٥١٠ و ١٥١١ و ١٥١٢ و ١٥١٣ و ١٥١٤ و ١٥١٥ و ١٥١٦ و ١٥١٧ و ١٥١٨ و ١٥١٩ و ١٥٢٠ و ١٥٢١ و ١٥٢٢ و ١٥٢٣ و ١٥٢٤ و ١٥٢٥ و ١٥٢٦ و ١٥٢٧ و ١٥٢٨ و ١٥٢٩ و ١

متعمداً ، وقد علم بقصد أنه لم يوجب لكونه أعرابياً لأن هذا المعنى لو كان يقتضي الكفارة لأوجب أيضاً على غيره <sup>(١)</sup> (من الأعراب ولم يوجب لكونه واقعاً امرأته لأن وقاع الرجل امرأته أمر حلال ، ومباشر الحلال لا يجب عليه الجراء ، فعلم أنه إنما أوجب عليه الكفارة لأنه هناك حرمة رمضان بالجناية على صومه والهلك كما يحصل بالوقاع عامداً يحصل بالأكل والشرب عامداً أيضاً ، هيئت الحكم فيهما <sup>(٢)</sup> بهريق الدلالة بالطريق الأولى .

بيان الأولوية أن الكفارة إنما وجبت للحر ، والرجز إنما يكون فيما تميل إليه الطماع ، وتدعو إليه النفس ، ألا يرى أن شارب الدم والبول لا يجب عليه الحد ، وإن كان جراماً لأن النفس لا تدعو إليه ، ولا تميل إليه الطماع بخلاف شارب الحمر ، لأن الطماع تميل إليه وتدعو إليه النفس ، ويميل الطمع في حال الصوم إلى الأكل والشرب أكثر منه إلى الجماع علماً وجبت الكفارة على المواقع مع غلة الداعي ، لأن لرياضة الصوم قاهرة لنفس مصعبة إياها ، فلا تحب على الأكل والشارب أولى لكثرة الداعي ، لأن النفس ميالة إلى راحتها ، وفوتها ، بافرة عن الرياضة المضعبة إياها .

لا يقاس في غير الأعرابي ثابت بالقياس لا بالدلالة ، لانا نقول الكفارة مترتبة بين العباد وابعقوبة لما يحيى في آخر القياس إن شاء الله ، وابعقوبات لا تثبت بالقياس لأن فيه شبهة <sup>(٣)</sup>

قوله إلا أنها عند التعارض <sup>(٤)</sup> دون الإشارة . لأن الإشارة فيها نظم ومعنى دعوى ، وفي الدلالة معنى دعوى محسب ، فيكون الثالث في الدلالة ثابتاً في الإشارة مع

(١) بداية سقط من كـ .

(٢) أي في الأكل والشرب العمد

(٣) أقول الفحص صاحب الكسف في بيان أن الكفارة والحالة هذه ثابتة بدلالة النص وإجاب عن اعتراضات

أورد من مدارج المسألة وصوحاً انظر كشف الأسرار ٢ / ٢٢١ و ٢٣٥ وأصول السرخسي ١ / ٢٤٢ و ٢٤٤ ، والتبويج ٢ / ١١ .

(٤) أي عند معارضتها مع الإشارة

شيء آخر فترجح ضرورة القوة فيها <sup>(١)</sup> مثال التعارض بين الإشارة والدلالة ما قلنا بعدم وجوب القصاص على الأب إذا قتل ولده <sup>(٢)</sup> ترجيحاً بلاشارة على الدلالة ، بناءً في قوله تعالى ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ <sup>(٣)</sup> وهذه الآية سيقت لبيان إيجاب النفقة على المولود له وهو الأب ، لكن فيها إشارة إلى عدم (حريان) <sup>(٤)</sup> القصاص على الأب إذا قتل ولده لأن المولود وهو الولد أصبغ إلى الأب بلام التمليل <sup>(٥)</sup> ، والمال لا يؤخذ ببنلاف ملكه ثم قوله تعالى ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ <sup>(٦)</sup> يقتضي حريان القصاص على الأب ، لأن الآية نزلت رداً على اليهود الذين كانوا لا يرون التسوية في القصاص <sup>(٧)</sup> ثم فيه دلالة على وجوب القصاص على الأب لأن التسوية دأبت بين كافر وكافر حسماً لمادة الفساد وفعالين ، وصيانة لدم فلان ثبت بين مسلم ومسلم أولى فتعارضت الدلالة والإشارة ، فترجحت الإشارة عليها لقوتها <sup>(٨)</sup>

(١) وبعبارة أوضح قال في المحقق : وإنما كانت الدلالة عند تعارضها مع الإشارة دون الإساره لأن في آخره - الإساره - وجه النظم والمعنى اللغوي ، وفي الدلالة لم يوجد إلا معنى اللغوي ، فنقابل المعنيين ونقي النظم سائداً عن المعارضة في الإساره ، مررحت به - انظر المحقق ص ٤٧ - واضعاً بـ (سرخسي) ٢٤٢/ ١ .

(٢) اعلم أن ما كنا رحمه الله جالف في ذلك ذهب إلى وجوب القصاص على الأب إذا ربح ابنه بـ (سرخسي) بعضاً أو سيفاً فاصداً (رهن) روحه إذا مات الولد من ذلك - انظر حاشية الدسوقي مع الشرح بـ (سرخسي) ٢٤٢/ ١ و ٢٦٧ ، والهداية ١١٩/ ٤ .

(٣) سورة النقره - أنه ٢٣٣ وانظر في تفسيرها القرطبي ٣/ ١٦٠ - والكشاف ١/ ٩٥ .

(٤) في ط - « حرمان » وهو خطاب بين معاف لسباي - ولا كذا لا يزال بصدره سقط من « ك » فقد صححه من قول النشارح عقب الآية التالية - يقتضي حريان القصاص على الأب -

(٥) أي فكان الأب كالمالك له ، لما أنه سبب وجوبه بعد الله .

(٦) سورة المائدة الآية ٤٥ .

(٧) انظر القرطبي ١/ ١٩١ .

(٨) انظر كشف الأسرار ٢/ ٢١١ ، و ١٥٥/ ١٥٥ .

قوله وأما المقتضى<sup>(١)</sup> فزيادة على النص<sup>(٢)</sup> أي على المنصوص فوه ثبت  
إنما ذكر الفعل لأرادته المقتضى<sup>(٣)</sup> قوله ثم يسنع أي المنصوص عليه وهو  
المقتضى<sup>(٤)</sup> عنه أي عن المقتضى<sup>(٥)</sup> تقديمه أي تقديم المقتضى<sup>(٦)</sup> لتصحيح  
المنصوص أي المقتضى<sup>(٧)</sup>

ثم اعلم أن قوله فزيادة على النص، جنس يدخل فيه الدلالة، فصل يخرج منه  
الإشارة والعبارة، وقوله ثبت شرطا لصحة المنصوص عليه فصل للدلالة لأن  
ثبوت الدلالة ليس لصحة المنصوص، بل المنصوص صحيح بدون دلالة، لا يفترق  
إلى وجودها

قوله لما لم يستغن عنه، إلى آخره ليس من بنية الحد، وكأنه بيان لثبوت  
المقتضى<sup>(٨)</sup> شرطا<sup>(٩)</sup>.

قوله فقد اقتضاه، ويحتمل أن هذا<sup>(١٠)</sup> للتعليل، أعني أن العلة لوجوب تقديم  
المقتضى<sup>(١١)</sup> عند عدم استعناء المنصوص باعتناء النص إياه<sup>(١٢)</sup>، ويجوز أن يكون

(١) المقتضى بفتح الصاد اسم مفعول من الاقتضاء وهو في اللغة بمعنى الطلب يقال اقتضى الدين  
وتقاضاه أي طلبه، ثم الشرع إذا دل على زيادة شيء في الكلام بصانته عن البغو وبحوه فالخاص على  
الزيادة - وهو صيانة الكلام - هو المقتضى بكسر الصاد والمريد هو المقتضى - بفتحها - ودلالة الشرع  
على أن هذا الكلام لا يصح إلا بالزيادة بمعنى الاقتضاء، كذا قال بعض المحققين، وقبل الكلام الذي  
لا يصح إلا بالزيادة هو المقتضى - بكسر الصاد - وطلبه الزيادة هو الاقتضاء - والمريد هو المقتضى بفتح  
الصاد، وما ثبت به هو حكم المقتضى بكسر الصاد انظر التحقيق ص ٤٨، والتلويح ١٨/ ٢ والأحكام  
بلاذني ٩١/ ٣

(٢) قال الأسيكلي وأما المقتضى فزيادة على النص ثبت شرطا لصحة المنصوص عليه لما لم يستغن عنه  
فوجب تقديمه لتصحيح المنصوص فقد اقتضاء النص، فصار المقتضى بحكمة حكما بنفس أحد نظر  
المصافي ص ٢١

(٣) بفتح الصاد (٤) بكسر الصاد (٥) بفتح الصاد  
(٦) بفتح الصاد (٧) بكسر الصاد (٨) بفتح الصاد  
(٩) وعليه يكون الوب لا سيكلي « لما لم يستغن عنه » مطلقا « ثبت » ويكون قوله « وجب تقديمه »  
مستأنف

(١٠) أي قول الأسيكلي « فقد اقتضاء النص »

(١١) بفتح الصاد (١٢) ومن ثم كل من شروطه، وتحقيقه الشرط على الشروط واجب



هذا<sup>(١١)</sup> ليس تسمية المقصى<sup>(١٢)</sup> بهذا الاسم<sup>(١٣)</sup> قوله عصار المقصى<sup>(١٤)</sup> بحكمة حكم النص<sup>(١٥)</sup> نتيجة لما قبله، أعني أن النص لما اعصى المقصى<sup>(١٦)</sup> صار المقصى<sup>(١٧)</sup> حكمه ثم حكم المقصى<sup>(١٨)</sup> صار حكماً للنص، لأنه حكم حكم النص، وحكم حكم الشيء<sup>(١٩)</sup> حكم ذلك الشيء، إلا أنه بواسطة<sup>(٢٠)</sup> كما قلنا في شراء القريب أنه عتاق والعق حصل بالملك، والملك بالشراء، فيكون العتق حكم حكم اشتراء بواسطة<sup>(٢١)</sup>.

ومما سمعته في حد المقصى مراراً بقرعائه، وبحارى مقولاً عن الأستاذ الكبير مولانا حميد الدين الصبري رحمه الله أنه قال المقصى جعل غير المنطوق منطوقاً لتصبح المنطوق<sup>(٢٢)</sup> وهو معقول فعل الاعتصاء، وهو لطلب، فالبطلان هو

(١) أي قول لأحسبكي « لقد اعتصاء النص » (٢) بفتح الصاد (٣) ويكون قوله « لا يم بسفن عنه » مسأف، وقوله « وحب بقرعائه » حوده وعني ذلك يكون المعنى ما لم يسفن النص عن ذلك البراءة وحب بقرعائه عنه ليصح إذا السطر مقدم على بشرطه دائماً للصحة، فكان النص مقتضياً لياها، فسميت بهذا الاسم وهو المقصى.

(٤) بفتح الصاد (٥) هذه عبارة ابن عربى وهي عبارة البرزوي في أصوله قال في التحقيق عصار المقصى بحكمة حكمي النص أم، ثم أعلم أن الياء في « بحكمة » بمعنى مع (٦) بفتح الصاد (٧) بفتح الصاد (٨) بفتح الصاد (٩) إلى هنا انتهى ما سطر من له

(١٠) وبعبارة أخرى قال في التحقيق صار المقصى مع حكمه حكمي للنص وعصاهن الله لأن حكم المقصى - بفتح الصاد - مانع له، وهو مانع للمقصى فيكون المقصى - بالفتح - مصداقاً لله بنفسه وحكمة بواسطة كما إذا وقع حجر الحديد، حيلة مركبة من مبداء وحجر، كان المبدأ الثاني مع حجره حراً سائلاً، كما إذا قلنا: محمد أبوه منطلق

(١١) عدم أنه قد عرّض على كون المقصى بشرط لصحة النص وحكما له في أن واحد، بأن كونه شرطاً يوجب تقديم ثبوت على النص، وكونه حكماً له يوجب ماخره عنه، ويكون شيء متقدم مآخر في أن واحد محض وقد احتاج عن ذلك صاحب التحقيق لسطر التحقيق ص ٤٨، وكشف لأسرار مع أصول البرزوي ١/ ٧٥، و ٢/ ٢٣٦.

(١٢) وفي معناه ما قل من أنه ما صير في الكلام ضرورة صدق المتكلم وبخود، وما قيل أنه الذي لا يدل عليه البعد ولا يكون منطوقاً، لكن يكون من ضروره اللفظ وقال القاضي أبو زيد الدبوسي هو ردة على النص، لم يتحقق معنى النص مدونها فاقصاه النص ليتحقق معناه ولا يدعو قال في الكشف وهذه العبارات وإن احتجنت في خبروها لكنها تودي معنى واحداً، ولأن من رده قد في المعرف على مذهب من جعل الحدوف قسماً آخر من يقال هو ما ندب باده على النص لتصبحه شرعاً أم

المقتضى<sup>(١)</sup> وما ثبت لصحته فهو المقتضى .

مثال المقتضى من الشرعي قول الرجل لغيره أعتق عبدك هذا عني بألف درهم فقال أعتقت<sup>٢</sup> ، يقع العتق عن الأمر بالألف ، لأن الأمر بالاعتاق بالألف يقتضي سابقة تعليق المولى عبده من الأمر بالبيع ، لأنه لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم<sup>(٣)</sup> ، فيصح البيع سابقاً على الاعتاق اقتضاء تصحيحاً للكلام الأمر بالعقل ، كأنه قال بع عبدك عني بألف درهم ، وكر وكيلي في الاعتاق ، فيكون البيع وهو المقتضى مع حكمه ، وهو ثبوت الملك للأمر حكماً للمقتضى ، وهو الأمر بالاعتاق اقتضاء شرطاً بصحة الأمر بالاعتاق ، فإذا ثبت البيع بطريق الاقتضاء لم يشترط له شرائط نفسه حتى لم يشترط القبول<sup>(٤)</sup> لأنه لو اشترط له شرائط نفسه لكان أصلاً بنفسه والمقتضى ثبت تبعاً للمقتضى (شرطاً لصحته ضرورة تصحيحه ، ولهذا لو قال المأمور بعثت مائة ألف درهم واعتقه)<sup>(٥)</sup> لم يحر<sup>(٦)</sup> ، لأن المقتضى بالتصريح والتنصيص عليه يكون أصلاً ، وأيضاً يكون فيه الاشتغال بما وراء قدر الحاجة وقد عرف أن الثالث بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة<sup>(٧)</sup>

(١) أعلم أن قول اللفظ المعاصر هو المقتضى بكسر الصاد - أحد قولين ذكرتهما فيما سبق  
(٢) قد هو ابتداء المسهور للمقتضى وبوضوحه أن نفس هذا الكلام هو المقتضى وذلك بكونه غير صحيح في نفسه شرعاً ، ومطلبه ما يصحبه القضاء وما رد عليه وهو البيع مقبض ، وما ثبت بالبيع وهو ملك حكم المقتضى

(٣) أعلم أن قول الشارح - لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم - نص حديث مر فروع إلى  
(٤) وأيضاً لا يثبت فيه حصار العقب ، ولا حصار الرتبة ، بل ثبتت بشروط المقتضى وهو الاعتاق ، ومن ثم يعتبر في الأمر أهلية الاعتاق حتى لو لم يكن أهلاً له ما كان صديقاً عاقلاً قد أذن له ولديه في التصرفات لم يثبت البيع لأن العقب ليس من أهل العتق لكونه ضرراً ظاهراً

(٥) ما بين القوسين سابقاً من ذلك  
(٦) أي رد ، اعتقه ، مباح للمأمور به بحر عن الأمر ، ولو قال الشارح - واعتقه - كما قال شمس الأئمة السرخسي بدلاً من - واعتقه - لكان أوضح

(٧) أعلم أن الشارح صرح ببعض شروط المقتضى - بفتح الصاد - وأشار إلى بعضها ذلك أن المقتضى لما كان ثبوته بطريق التبعية للمقتضى - كما قال الشارح - يلزم أن يكون صالحاً لتبعية المقتضى ، وإذا قيل لعدم عتق هذا العبد عن كفاره بميتك لا يصح ، ولا يثبت عتق المأمور بهذا الأمر اقتضاء لصحته لأن أهلية الاعتاق أصل لساكن التصرفات فلا يصح بيعاً لبعض فروعهما ، ويلزم أن يكون ثانياً بشروط المقتضى لا بشروط نفسه - اظهاراً للتبعية ، وقد صرح الشارح به ، ويلزم أن لا يتغير المذكور عند =

وإما يشترط (له) <sup>(١)</sup> شرائط المقنصى حتى لو كان الأمر صيباً، أو مجبواً لا يثبت البيع بهذا الكلام <sup>(٢)</sup>، وإن كان بإذن المولى <sup>(٣)</sup>، ومثاله من قول الساري، قوله تعالى ﴿فَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ﴾ <sup>(٤)</sup> أى (رقبة) <sup>(٥)</sup> مملوكة <sup>(٦)</sup>، وقوله تعالى ﴿فَقُلْهَا﴾ <sup>(٧)</sup> اضرب بعصاك الحجر فانفجرت <sup>(٨)</sup> فيهم منه اشقاق احمر اقتضاء <sup>(٩)</sup>، ومثاله من الحسي فور الفائل ادخل الدار، وهي معلقة، يكون أمراً يفتح الباب قنصاء وكذا لو قال اصعد السطح، وهو لا يصعد الا بنصب السلم، يكون أمراً بنصب السلم اقتضاء، وكذا لو قال اكتب يكون أمراً بمقتضيته، أحد القيم، ووجهه في الدواة، وجره على القرطاس.

قوله والثابت به، أي بالمقتضى يعيد الثابت بالدلالة، أي يساويه في كونه ثابتاً قطعاً، لأن المقنصى مع حكمه حكم المقنصى، وحكم المقنصى ثابت قطعاً فكذا

= المصريح به، لأنه لو لم يصح المانع مطلقاً لاصحبه وذلك فاسد، ويشترط انصافه لا يكون مصرحاً به، إذ لو صرح به لما احتجنا إلى ادبائه بالاقتضاء، وحيداً يكون ثابتاً بمرط نفسه لا بشرط المقنصى انظر المحقق ص ٤٨ وكشف الاسرار ١/ ٦٥ و ٢/ ٢٣٦ ولاختصار بلامسدي ٣/ ٩١ ودراسة ٢/ ٣٧ واصلح المصنف ١/ ٢٤٩.

(١) سقط من ك

(٢) وإما لم يثبت البيع بهذا الكلام والدلالة هذه لأنه يشترط فيه شروط المقنصى وهو العيق ومعلوم أن الصبي ليس من أهل العيق بكونه صرباً طامراً ولهذا لا يملكه الولي عنده وكذا المحبون لأنه ليس بهن يلتصق

(٣) بفتح الحاء في غالب النسخ أنه بحرف = الولي = والإف هو بمعناه

(٤) سورة النساء الآية ٩٢، وسورة المائدة الآية ٣

(٥) سقط من ط

(٦) لأن التحرير ما لم يصح سرعاً بدون ذلك كان الملك ثابتاً بطريق الاقتضاء

(٧) في نسخة «ان» أي «وعلية يكون صحة» فانفجرت = هي = فانفجرت = سورة الاعراف الآية ١٦ وانبج = وأوجها إلى موسى إذ استسفاد قومه أن يضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنا عشر عينا = لأنه قال الرمحشري في اكتشاف ١/ ٢٨٦ فانفجرت = انفجرت والمعنى واحد وهو الانفجاح نسخة وكثره انه

(٨) سورة البقرة الآية ٦

(٩) وقد نا كان = انفجرت = بمعنى سالت اما اذا كان بمعنى انفجرت فلا يحتاج فيه

حكم المقتضى، فإذا كان كذلك لا يحوز أن يعارضه القياس، كما لا يحوز أن يعارض الثلاثة الأولى.

قوله إلا عند المعارضة به. أي بالثابت بدلالة النص، أي عند المعارضة لا بسوي الثابت بالمتقضى الثابت بالدلالة، بل يكون الثابت بالدلالة أولى، لأنه لغوي ثبت بلا ضرورة، والثابت بالمتقضى ضروري ثبت شرعا، والضروري لا يعارض غير الضروري لصعف الأول وقوة الثاني<sup>(١)</sup> نظير التعارض ما إذا اشترى جارية بألف درهم وقبضها، ولم يقدر الثمن، فقال النافع للمشتري اعتق حاريتك هذه عني خمسمائة درهم، فأعتقها، لم يثبت البيع<sup>(٢)</sup> دلالة، وإن كان يثبت اقتضاء، وبما قلنا أنه لم يثبت البيع دلالة لأن امرأة جاءت إلى عائشة رضي الله عنها، فقالت إنني اشتريت من زيد بن أرقم<sup>(٣)</sup> حارية بثمانمائة درهم إلى أجل، ثم بعثها منه بستمائة درهم<sup>(٤)</sup> فقالت بئس ما اشتريت، وبئس ما شريت، أبلعي زيد بن أرقم (بار)<sup>(٥)</sup> الله ححه وجهاده مع رسول الله [ﷺ] إن لم يتب<sup>(٦)</sup>، والحديث في شرح الجامع

(١) انظر التحقيق ص ٤٩ والهداية ٢ / ٣٧، والقرطبي ١ / ١١٩ والقاموس المحيط ١ / ٤٢٩  
(٢) أي يبيع الناسي، وأعلم أن الشافعي رحمه الله خالف الحنفية في ذلك، وقال بحوره، لأن الملك قد تم بالنقص، فصار المبيع بعد ذلك للمبيع وغيره سواء وأيضا يحوز قياساً على ما لو باع بمثل الثمن لأول، أو برأيه عنه، أو بما ليس بمقدّر أحد، أما دليل الأحناف فقد نكّل الشارح بدكره انظر الهداية ٣ / ٣٥ والأقناع مع حاشية المدايني ٢ / ٨.

(٣) هو زيد بن أرقم بن ربيعة بن قيس الجرجسي الأنصاري، صحابي غرام مع النبي ﷺ سبع عشرة غزوة، وشهد صفين مع علي، ومات بالكوفة سنة ٦٨ هـ، وقبل سنة ٦٦ هـ، وقبل سنة ٦٥ هـ انظر تهذيب التهذيب ٣ / ٣٩٤، وخزانة المفيد ١ / ٣٦٣، والإصابة ٣ / ٢١.

(٤) أي نقلاً، كما صرح به في الحديث.

(٥) في ط إن.

(٦) رواية عن ط.

(٧) أخرجه الدرر قطبي ٣ / ٥٢، والبيهقي ٥ / ٣٣٠ - ٣٣١ من طرق متعددة عن أبي إسحاق السبعي الهمداني عن أمائه العالية وأعله الدارقطني بأن العالية مجهولة، وأخرجه البيهقي من طريق شعبة عن أبي إسحق قال دخلت امرأتي على عائشة لتحدث، ثم قال البيهقي كذا جاء به شعبة عن طريق الأرسال أحد ثم حكى بسنده عن الشافعي أنه قال لا تنكح مثله على عائشة، ولو كان ثانياً عنها - لكن معاه بن عائشة - عانت عليها بمعا إلى العطاء لأنه أجل غير معلوم، وهذا لا يجيزه، لأنها عانت عليها ما اشترت بمقدّر، وقد باعته إن أجل، وبحسب واحد بقول زيد بن أرقم =

الصغير لفتح الإسلام، والهداية<sup>(١)</sup>، وغيرهما، فكان عدم حوز شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن في حق غير زيد بن (أرقم)<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه بصريح الدلالة كرحم غير ماعز<sup>(٣)</sup> وذلك لأن البيع الثاني فيه شبهة الربا، لأن بالبائع الثاني حصل ربح مائتي درهم من غير عوض ولا ضمان يقابله، لأن الستمائة بالاستمائة تصير قصاصاً، بقي للبائع مائتة درهم من غير عوض ولا ضمان، لأن الثمن لم يدخل في ضمان البائع فكان هذا ربح ما لم يصمن فكذلك هنا<sup>(٤)</sup>

قوله وقد يشكل على السامع<sup>(٥)</sup> وحه الاشكال من حيث أنهما غير المذكورين<sup>(٦)</sup>

= لأن معه القياس مع أنه لا يمنع إلا ما يراه حلالاً ولا يندفع لأمثله ولو أن رجلاً باع أو ابتاع شيئاً يراه محرماً وهو سراه حلالاً لم يرع أن الله تعالى يحبط من عبه شيء أنه يصرف قلت ما أخرجه البيهقي مرسلأ أخرجه أحمد في مسنده بسبعة موصولاً وقال صاحب التلخيص إسناده جيد، أم العتية - وذكر مقالة الدارقطني فيها ثم قال - فقد حلف الدارقطني غيره ولو لا أن عدم المؤمن عنأ منه<sup>(٧)</sup> أن هذا محرم لم يسخر من قول ذلك تالحيها أه محض، وقارن الحوري بعائلة أمراه معروفة جليلة بقدر دكرها من سعد في طلقته وقال سمعت من عائشة أه وقال صاحب الجوهر النقي هي معروفة، روى عنها زوجها وأنها، وهما إمامان وذكرها ابن حبان من يقاتل في التاجين أه، انظر جامع مسانيد أبي حنيفة ٢ / ٩ ونصب الزاوية ١٥ / ٤ ومن لأوطر ٥ / ٢٣٢

(١) انظر الهداية ٢ / ٣٥

(٢) في ط: أرقم، وهو سهو من الناسخ.

(٣) قال صاحب التحقيق وما حدث بهما من المقتضى والدلالة مثلاً فلا حاجة بصحة لأصل بعد القصة الدليل عليه في إيراد المثال، بل إيراد المثال للمعالجة في الإصحاح والتقريب وقد تمحى بعض الشرحين في إيراد المثال أنه فقال اد باع من آخر عبداً وذكر ما ذكره شارح، ثم عقب عليه قائلا ولكن المثال ان يكون لا سلم المعارضة لأن من شرطه تساوي الطرفين ولا تساوي بينهما في هذا المثال، لأن المقتضى الذي قدم المقتضى به كلام الأمر والدلالة تابعة للأثر فأنى بهما حسن؟ ولأن عدم الحوار لمعاكس من الصورة - إن سمع - ليس له حجج الدلالة على المقتضى فأنهما لو صرحا بالبائع بأن قال لشعري بنت هذا العبد منك مائة وقال البائع فبنت، لا محور أيضاً، بل لأن موجب ذلك النص عدم الحوار من غير معارضة نص آخر بهاء فلا يكون هذا نظير معارضة الدلالة المقتضى أه

(٤) انظر: التحقيق ص ٤٩ وهداية ٣، ٣٥، وكشف الأسرار ٢ / ٢٣٦

(٥) فإن لا حسبي وقد يشك على السامع الفصل من المقتضى والمحدوف وهو ثابت لغة والمقتضى سراً وانه ذلك ان ما يقتضى غيره ثبت عند صحة الإقصاء وإنا كان محدوداً بقدر مذكور، يتطوع عن المذكور، كما في قوله تعالى في وسائل القرية في فإن السؤال يحول عن القرية إلى المحدوف وهو الأمل عند التصريح به. أه. انظر الحسامي ص ٢١-٢٢.

(٦) أي ان المقتضى والمحدوف مستندان حيث ان كلا منهما من باب الإحصاء ويرد على الكلام بتصحيحه =

وهو ثابت أي المحذوف ثابت لعدة لا شرعاً قوله عند صحة الاقتضاء. أراد  
بالاقتضاء المقتضى، يعني عند اظهار المقتضى

قوله وإذا كان أي العير ينحول. أي ينتقل ويتغير وهو. أي المحذوف به  
أي بالألف قيل في الفرق بين المقتضى والمحذوف أن مقتضى ثابت شرعاً  
ولمحذوف ثابت لغة<sup>(١)</sup>، وفرق آخر أن مقتضى هو قدر مذكور يبقى المنطوق على  
حاله من غير تبدل ولا تغير بخلاف المحذوف فإن هناك تبدل والتحول<sup>(٢)</sup>  
وفرق آخر أن مقتضى لا عموم له عندنا وللمحذوف عموم بالاجماع<sup>(٣)</sup>، وفرق  
آخر أن من شرط المقتضى أن يكون أحط رتبة من المنطوق بخلاف المحذوف<sup>(٤)</sup>،  
هنا ليس لأهل أحط رتبة من القرية<sup>(٥)</sup>، وفي قوله تعالى<sup>(٦)</sup>، فاقول هذه العروق

« وذلك قد يؤدي إلى اشتباه الفصح والسميعة بينهما على سماع ثم اعلم أن عامة الأصويين من أصحابنا  
للمقتضى وأصحاب الشافعي وغيرهم رحمهم الله ذهبوا إلى أن المحذوف من باب المقتضى ومن  
يفصلوا بينهما فقالوا في تعريف المقتضى جع غير المنطوق منصوفاً منصحيحاً لمنطوق وأنه يشتمل  
بجميع ثم اجتمعوا في عمومهم فذهب أصحابنا جميعاً إلى أن المقضاء العموم عنه وذهب الشافعي وعامة  
أصحابه إلى أن يقول بجواز العموم فيه وقد ساء أبو زيد الدبوسي المتقدم وجعل الكل قسمين واحداً  
فقال المقتضى رتبة على النص ثم ينحلق معنى النص مدونه فاقصصها النص ليجتلي معنى ولا  
يلغو. ففي تعريفه هذا دخل المحذوف أيضاً، وأما قوله الذي يورده تد على ذلك أما قصر الإسلام  
البردوي وعامة المتأخرين، فقد قصصوا بينهما، وذلك لما رأوا أن العموم منطبق في بعض أفراد هذا  
النوع للأفراد من ما تبين للعموم وما لا يفتنه، وحقنوا مدخل العموم فسموا جسر غير مقتضى وسموه  
محذوف وقد رد عنهم في التحقيق والكشف بكلام فيه طعن فطالعهم  
(١) ولقد قيل في تعريف المحذوف ما أسقط من اللام اجتماعاً لدلالة ما بقي عنه وعليه كان المحذوف ثابت  
لغة

(٢) وبذلك كما في قوله تعالى: «وإسأل القرية» فالسؤال مصروف إلى القرية وواقع عليها فهذا صريح بالأهل  
الذي هو المحذوف نصير السؤال وقاعاً عنه، وبغير إعراب القرية من النصب إلى الجر ومن ثم كان من  
قصر المحذوف، وليس من قبل المقتضى لأن المقتضى لتحقيق المقتضى لا لتغييره  
(٣) قلت لا عموم للمحذوف لا عند من فهمه عن المقتضى كذا في التحقيق  
(٤) وذلك أن المقتضى تابع للمقتضى، والمحذوف ليس متابع للمقتضى  
(٥) يكون الأهل ليس جميع القرية، واعلم أن صاحب التحقيق زاد فرقاً آخر وهو أنه في باب الاقتضاء يكون  
المقتضى المقتضى والمقتضى مراديين بملككم، كما في قوله: «عزق عبدك عني سالف» فإن الاعتاق  
وتمليك مراديين بلامر، أما في باب الحذف فإن المحذوف هو المراد دون المصرح به ففي قوله تعالى  
«وإسأل القرية» المراد سؤال الأهل دون القرية

(٦) في سورة يوسف الآية ٨٢ «وإسأل القرية التي كذب فيها» الآية قول ومعنى كلام الشارح أن الأهل  
محذوف - ليس أحط رتبة من القرية سبب في كلامه تعالى الذي لا يقلل بعضه عن بعض في سمو والرفع =

كلها في الحقيقة ليست بفرق، لأنه يمكن أن يقول من لم يفرق بينهما كـ"قاضي أبي زيد وغيره ممن تبعه أيش" <sup>١</sup> تعينوا المحذوف؟ ما هو لثابت شرعاً، أم ما هو انشأت بغة؟ من عيتم الأول فلا فرق حينئذ بين المقتضى والمحذوف، وإن عيتم لثاني فيكون بينهما فرق عند أيضاً، لكنه لا يمنع إطلاق المحذوف عن الشرعي فيصح أن يسمى مقتضى محذوفاً وهذا لأن المحذوف أعم من أن يكون محذوفاً شرعاً أو لغة، فإن قلتم لا يطلق اسم المحذوف على الشرعي، فحسن لا يسلم ذلك، لأن نقول قولكم المحذوف لا يطلق على الشرعي اصطلاح من عندكم، أو من عند الجمهور؟ من قستم (دات) <sup>٢</sup> اصطلاحاً فاصطلاحكم ليس بحجة علينا، وإن قلتم اصطلاح الجمهور، فحسن بذكر دات، فلا بد من تصحيح النقل وأيضاً قد قلتم في حد المقتضى زيادة على النص ثلثت شرطاً لصحة المنصوص عليه، والمحذوف أيضاً يدحر في طرده. الحد لأن لأهل، وهو المحذوف في قوله (نعالي) <sup>٣</sup> في وسائل القرية <sup>٤</sup> زيادة عن المنصوص ثبت شرطاً لصحة المنصوص (عليه) <sup>٥</sup> أما كون الأهل زيادة على انطوق عظاهر، وأما ثبوته شرطاً لصحة المنصوص لأن السؤال ليس المستثنى عنه، وإقرية ليست بأهل لبيان بل أهل أبيين أهله، فريد

١ - انظر كشف الأسرار ٢، ٢٤٣ وما بعدها، والتحقيق ص ٤٩، واصول شرحي ١/ ٢٥١، والمستقصى

٢/ ٦١ وشرح المفيد ٢/ ١٧١، ولأمدني ٢/ ٣٦٣ و٣/ ٩١.

(١) أيش: المختصر بعبارة «أي شيء».

(٢) في ذلك (٣) زيادة من له.

(٤) سورة يوسف الآية ٨٢.

(٥) سقط من ك هذا وقد سبق صاحب التحقيق في الرد على المخالفين طريقة أجرى فيها اسهاب واتساع اليك منها قوته بأن الخلام في المقتضى قد يتغير أيضاً ذلك أن قوله اعلى عندك عني يتغير بالتصريح بالمقتضى وهو البيع لأنه على تقدير ثبوته لم يبق العبد ملكاً للامور، بل يصير ملكاً للأمر وصار على هذا بتقدير كانه قدس اعلى عدي عني، وهذا بخلاف وفي المحذوف قد لا يتغير بسلام بعد اضمحاره كما في قوله تعالى في قلبنا اصرت بعضناك بحجر فنبصرت في أي ضرب فانبثق الحجر فنبصرت، وهذا لا يمكن جعله من دات الانصباء عني ما ذكرنا لأنه ليس بامر شرعي، وإذا كان كذلك لا يتحقق الفرق بينهما بهذه العلامة ثم قدس وإذا كان كذلك فجعل الكل داتاً واحداً أهـ

الأهل صوتاً لكلام القديس الحكيم عن الإلغاء . اللهم إلا إذا أردتم في أحد ما  
قلتم زيادة ثبتت شرعاً شرطاً لصحة المصوص عليه، فحيثخذ يخرج المحذوف من  
البين عن اصطلاحكم، وهذا ما ساعدته خاطري أنا ريد الدبوسي [رحمه الله] <sup>(١)</sup> في  
هذا المقام <sup>(٢)</sup>.

قوله لأن المقتضى لا عموم له <sup>(٣)</sup>، لأن ثبوته ضروري، والضرورة ترتفع  
بالأدنى ملاحاحه إلى العموم <sup>(٤)</sup>، فإذا لم يثبت فيه العموم لم يثبت الخصوص لأن  
انتفاء العموم يستلزم انتفاء الخصوص، لأن الخاص يستلزم العام دون العكس،  
ولأن العموم من أوصاف اللفظ، والمقتضى ليس بملفوظ، فلا يثبت فيه عموم فلا  
يصح التحصيل حتى إذا قال لامرأته أنت طالق، وبوى ثلاثاً لاتصح بية ثلاث  
عندما لثبوت الطلاق اقتضاء شرعاً، خلافاً للشافعي، فإن عنده تصح بية الثلاث، لأن  
ذكر الطالق ذكر للطلاق <sup>(٥)</sup>، فيكون محذوفاً لغة، والمصدر المحذوف والمذكور سواء  
قلب لا نسلم أنه محذوف لغة، بل هو لغة لغو من الكلام كذب محض <sup>(٦)</sup> ليس

(١) زيادة من ط

(٢) علم أن أماريد الدبوسي قد اختار طريقة المتقدمي في التفويض كما احسارها فخر الإسلام النردوي في  
شرحه عن التفويض قاله في الكشف، وقال في التحقيق: وقد رأيت في بعض مصنفات فخر الإسلام رحمه  
الله المقتضى عبارة عن زيادة ثبتت شرطاً لصحة حكم شرعي أهـ وزيادة القيد الأخير بيمين  
المقتضى من المحذوف ويصير المحدثاً، وذلك أحد رأيه.

(٣) لال الإحسيني ثم انشأ بمقتضى البص لا يحصل التحصيل، لو حلف لا يشرب وبوى شرباً بون  
شرب لا يعم منه لأن المقتضى لا عموم له خلافاً للشافعي والمحصيص فيه يحمل العموم أهـ هذه  
وقد تقدم أن ذلك عندما ووفقاً عنده بعض الشافعية كالغزالي والأمدى وعندهم لبون بأنه بقدر  
عموم لاسه بمرة البص حتى كان الحكم الثالث بمرة الثالث بالبص دون القياس فيجوز فيه  
العموم كما يجوز في النص.

(٤) لأن الكلام مفسد مدونه فبقى فيما وراء موضع الضرورة وهو صحة الكلام على أصله وهو العدم فلا  
يثبت فيه العموم انظر كشف الأسرار ٢/ ٢٤٦ والتحقيق ص ٥٠ والمستقصى ٢، ٦١ ولاحكم  
للأمدى ٢/ ٣٦٣، والحسامي ص ٢٢

(٥) أي لغة كذكر العالم ذكر للعم، ولهذا يصح قرآن العدد، فيكون العدد الذي نواه منصوباً عن التعبير،  
واعمد أن شافعي رضي الله عنه قال يقع ما بوى لما ذكر من البديل

(٦) علم أن هذه العدم، ومثيلاً بها مما سيطالعه بكثرة في هذا الشرح كان سبباً في وصف المؤرخين شارح  
بالسلطة، وشدة التعصب على مخالفي التعمان سامحه الله.



صحيح لأن قول الرجل لامرأته أنت طالق معناه في اللغة إخبار عن كونها طالقا  
وإن يكن الطلاق فيها ثانيا فلا يصح الإخبار، لأن الإخبار أنه يقتضي سابقة وجود  
المحرمة، وهذا يشبه المحرمة، وهو الطلاق بعد الإخبار، أريت أحدا قال قط لمن هو  
قائم أنت حائض، ومن هو حائض أنت قائم، أو لمن ليس بحائض أنت حائض إلا بطريق  
الاستهزاء والسخرية، فليس كلاما فيه، فلما لم يصح هذا الكلام لغة وهو صحيح  
شرعا قدمنا الطلاق على قوله أنت طالق اقتضاء ضروره صحة كلامه، والضرورة  
التي بها يصح الكلام يرتفع بالواحدة فلا تصح بية الثلاث

ببانه أن قول الرجل أنت حائض، أو أنت ضارب، وغير ذلك لا يثبت في المحاطب  
صفة الحلو والاضرب لغة إذا لم تكن تلك الصفة فيه موحودة، فيما ثبت هذا صفة  
الطلاق في امرأة بقوله أنت طالق مع أنه في الإخبار مثل ضارب وحائض وغيرهما علم  
أن ثبوت الطلاق شرعي ثبت اقتضاء لغة، فلم تصح بية العدد لثبوت ضروره  
وكذا لا تصح بية العدد في قوله طلقك ما قلنا<sup>(١)</sup>

لا يقل يلزم عليكم صحة بية الثلاث في قوله طلقي نفسك<sup>(٢)</sup>، لا بقول  
لا يسلم أنه بطريق ما قلنا لأن قوله طلقي معناه أفعي فعل البطريق<sup>(٣)</sup>، كما أن

(١) ويدفع هذا كما أشار إليه في التلويح بأن « أنت طالق وطلقك » إنشاء شرعا يقع به الطلاق ولا يقدر فيه  
أصلا لأن التقدير فرع المحرمة لحضه التي ثبت التقدير باعتبارها وهذا الكلام لا يوجد فيه خاصية  
الإخبار بمعنى احتمال الصدق والكذب لنقطع بمحطته من محكم عنده بحديثهما كما لا يصح فيه أن  
يكون خبر وإنشاء معا كما قيل إخبار من وجه، إنشاء من وجه وبذلك لمعاني لأرمي الخبر والإنشاء أي  
احتمال بصدق والكذب الذي هو لازم الخبر وعدم احتمالهما الذي هو لازم لإنشاء وإنما كان يشاب  
لهذا الكلام لازم لإنشاء، كس إنشاء من كل وجه فيحتمل بية الثلاث أقول وقد يبرم كونه إنشاء  
ويجاب بأن عدم صحة بية ثلاث فيه لأنه كان في الأصل حراماً ثم نقل إلى الإنشاء الشرعي وبذلك  
يوجد بقاء ما عرف أنه نقل إليه ومن المعلوم أنه إنما نقل إلى وقوع وحدثه وعليه لا يجوز أن يقع به  
أكثر منها إلا سمع وهو منقطع انظر الموضح مع التلويح ٢ / ٢٣ والتقرير والمخير ١ / ٢١٩  
والهداية ١ / ١٦٧

(٢) وجه الاعتراض أن معنى ذلك طلقي نفسك طلاقا، وهو محسوس، محذور أن نعم من يراد به ثلاث مع  
أنه ثابت فلفظي

(٣) وفعل البطريق اسم جنس.

معنى قوله اصرب افعل فعل الضرب، واحتصر من الكلام<sup>(١)</sup>، والمطوون سواء في إثبات احكام، كما ترى في اصرب وما بصهه، فيكون المصدر في قوله طلقي ثابتاً لغة لا شرعاً ضرورة، والمصدر حسن يقع على الأدنى مع احتمال الكل<sup>(٢)</sup>، فتصح بية الثلاث لأنها محتملة لفظه<sup>(٣)</sup> بخلاف قوله انت طالق، أو طلقك، لأن الطلاق ثمة ثبت ضرورة أن لا يقع الكذب في كلام المسلم، ولا يلغو كلامه (أصلاً)<sup>(٤)</sup> ولا غرو أن يكون بين طلقي وبين أنت طالق وطلقك فرق، بأن يكون ذلك لغوياً، وهذا شريعياً لأن العقلاء اجمعوا على أن أحدهما طلبي، والآخر حري، والحر يحتمل الكذب والأمر لا<sup>(٥)</sup> فلا يقال يرد عليكم بية الثلاث في أنت بائناً، لأنها تصح<sup>(٦)</sup> لا بنا نقول إنما صححت بية الثلاث لأن السبوبة على نوعين حقيقة وعقيدة، فإذا نوى الثلاث نوى ما يحتمله لفظه فصحت<sup>(٧)</sup>

(١) يقصد بشرح ذلك أن قوله طلقي احتصر من قوله افعل فعل السطيق

(٢) كسائر أسماء الأجناس

(٣) بخلاف ما إذا نوى التمس حيث لا تصح بية، لأنه موى التمس وهي عدد، واسم جنس لا يحتمله، اللهم إلا إذا كانت المنكحة أمة فصح لأنه حسن في حقه وأعلم أن عبارة الشارح محصورة عما ورد بهدية، قال في كشف وغيره قوله طلقي نفسك صححت بية الثلاث فيه دون ما تقدم لأن المصدر فيها نائب لغة لا اقتضاء، لأن الأمر فعل مستقبل وصح لطلب الفعل أي انصدر الذي دل عليه في المستثنى، ولا يتوقف صحة هذا الكلام على وجود الفعل في المستقبل بل يتوقف على بصوره وجوده فيه، وهو ثابت، فصح الأمر لغة وعليه كان المصدر ناسباً لأنه محصور من قوله افعل السطيق، وإذا كان المصدر نائباً لغة جتمل الكل والأقل كسائر أسماء الأجناس ويصير كأنه قال طلقي نفسك طلاقاً أه محصوراً من كشف، قال ابن امر حاج وهذا أحسن من قول بعضهم أن معناه افعل فعل الطلاق، فيكون ثابتاً لغة لا اقتضاء، أه

(٤) سقط من ك (٥) انظر كشف الأسرار ٢/ ٢٥٠ والمقرر والمخير ١/ ٢١٩، والهداية ١/ ١٧٩

(٦) وبس هذا الاعتراض أن الناس في قوله أنت بائناً، صفة مثل طالق في قوله انت طالق فينبى لغة على عدم السبوبة بالو صوف لمصح ماؤه عنه، وهي لم تكن موجودة قبل التكلم بل ثبتت شرعاً بطريق الاقتضاء بصحتها، ثم صححت بية التعميم فيها عينا حتى لو موى بها الثلاث أصبح بية فذلك كذلك في طالق أيضاً سيما أن الصريح أقوى من الكفاة

(٧) جواب الشارح فيه بأن أنت طالق وأنت بائناً من قبل المقضي، لكن ليس فيه تسليم بأن صحة بية الثلاث في الآخر من قيس عموم المقضي لنوع السبوبة وقد عرفت إحداهما نالسة فتثبت وبس في ذلك جمع بين سبوبة الجففة والغلطة أما الأولى فالطلاق الواحد ثبت بوصف طالق والثاني والباقي صم عدد آخر إليه فيكون بعدم المقضي وهو ممتنع عينا انظر كشف الأسرار ٢/ ٢٤٩، وتوضيح مع التلويح ٢/ ٢٦، والهداية ١/ ١٧٥.

قوله ونوى<sup>(١)</sup> (شراباً)<sup>(٢)</sup> دون شراب لا تعمل فبته<sup>(٣)</sup> (والشراب)<sup>(٤)</sup> اسم لما شرب وهو (ثابت اقتضاء بخلاف)<sup>(٥)</sup> الشرب فإنه ثابت لغة (لأنه)<sup>(٦)</sup> مصدر<sup>(٧)</sup> لا يقال لا نسلم أن المقتضى لا عموم له، ألا (يرى)<sup>(٨)</sup> أن من حلف على أن لا يشرب، ولا يلبس يحدث بشرط كل واحد من الأثرية وينس كل واحد من الثابت<sup>(٩)</sup> وهذا مما لا ينكر فيه العموم ؟.

لأننا نقول أشرب<sup>(١٠)</sup> تحني بالعموم ؟ أتمنى عموماً ضرورياً أم عموماً لغويّاً ثابتاً بدلالة اللفظ ؟ فإن عنيث الأول، فلا دراع لما فيه، لأننا نقول به ضرورة وقوع البكرة في موضع البقي<sup>(١١)</sup>، وإن عنيث الثاني، فلا نسلم ذلك، وكلاماً في نفي لعموم عنه

(١) جمال الأحسنكي: ثم الثابت يقتضي النص لا يحتمل التخصيص حتى لو حلف لا يشرب ونوى شراباً دون شراب لا يعمل منه لأن التخصيص لا عموم له خلافاً للشافعي والمخصص فيما يحتمل العموم أنه انظر الحسامي ص ٢٢.

(٢) في المشتق شراباً.

(٣) أي قضاء بالامتناع وزيادة عندما خلافاً للشافعي وأبي يوسف مما في رواية أحمد بن محمد الحنابلة.

(٤) في ط فالشراب.

(٥) ما بين نقوسي ثبت بالمسحبات إلا أنه مصروب عليه في كل محط أي أنه مشطوب فيها، وكما هو ظاهر لا يستقيم الكلام مدونه. ثم وجه ثبوت الشراب بقضاء أن فعل الشرب لا يستعمل إلا في المشروب الذي هو محل - لأن الفعل لا يقوم بدون المحل - واسم الفعل الذي هو الشرب ينسب باسم للمحل ولا ينسب عليه لغة، فكان ثبوته بطريق الاقتضاء والضرورة. ومن ثم كان ما في حق من ينهض به من الشرب دون صحة اللغة لأنه فيما وراء الملقوط غير ثابت فكأن لغة واحدة واحدة في غير الملقوط فتعوض لغة التخصيص فيه.

(٦) ساقط من ط.

(٧) أي ثابت في ضمن الفعل الوارد في عبارته الخالف لا يشرب فهو وإن كان ثابتاً بلفظ الآية لا يدل على العموم أيضاً. إذ لا دلالة لفعل على الأفراد وإنما يدل على محله المانعة مع مفارقة الرمن فلا يكون عاماً حتى يقبل التخصيص.

(٨) في ط يرى.

(٩) حتى لو نوى شراباً دون شراب أو نوى دون موب لا يصح منه عندنا كما تقدم.

(١٠) أي شرب ثم سكون. اختصاصاً «أي شيء».

(١١) فإن عموم البكرة المعينة ليس باعتبار دلالة اللفظ على جميع الأفراد بطريق استقواء بل باعتبار نفي فرد منهم يقتضي نفي جميع الأفراد ضرورة.

لغة فلم لم يثبت العموم لغةً بأن يدل اللفظ عليه، لم يثبت التحصيل، فلم تصح نيته<sup>(١)</sup> ولا يقار يلزم على هذا بنية السفر إذا حلف أن لا يخرج<sup>(٢)</sup>، لأن نقول الخروج هناك ثابت لغة<sup>(٣)</sup>، وهو على نوعين قصير ومديد<sup>(٤)</sup>، فلما نوى السفر وهو العديد من الخروج صح لأنه نوى ما يحتمله لفظه (لغة)<sup>(٥)</sup> بخلاف ما إذا نوى مكاناً بعينه حيث لا يصح، لأن المكان ثابت اقتضاء<sup>(٦)</sup>، ولا يلزم على هذا إذا حلف

(١) قال في التحقيق وغيره: وأما حمله بكل شراب فليس من باب العموم بل لحصول المخطوف عليه وهو تناولت والحال فهو نوى الشرب وهو راكب أو راحل، أو خارج الدار أو داخلها بحث لا بعموم اللفظ، ولكن لحصول المخطوف في الأحوال كلها فكتبا هذا، وأعلم أن إيراد مسألة الشرب أو النسي من قسمين المقتضى على قول من شرع في المقضي أن يكون أمراً شرعياً مشكلاً، لأن احتياج الأكل إلى الطعام، وشراب إلى الشرب غير مستفاد من الشرع، بل يعرفه من لا يعرف الشرع أصلاً، اللهم إلا أن يقال المقضي هو الذي ثبت ضرورة صحة الكلام شرعاً أو عقلاً لا لغة. كما ذكر بعض المحققين أن المقضي هو الذي لا يدل عليه اللفظ، ولا يكون مطوقاً به، وإنما يكون من ضرورة اللفظ أما من حيث يمتنع وجود المخطوف شرعاً لأنه كقوله (أعني عندك عني بالف) أو يمتنع وجوده عقلاً بدونه كقوله تعالى ﴿حرمت عليكم أمهاتكم﴾ لأنه فيه يقضي إحصاء الفعل وهو الوطء أو المكاح لأن الأحكام لا تتعلق بالأعيان، بل لا يعمل لتعقله لا لأفعال الصادره من المكلفين، أو يمتنع كون المنكح صادقاً لأنه مثل قوله عليه السلام «رفع عن أمي المما والمسا»، الحديث. وبذلك يمكن جعل هذه المسألة من باب الاقتضاء، بل يتعمد الفرق بين المقضي والمحدوف في هذه الحالة، لأن المقبر فيه ثابت بدلالة العقل، فنصراً قسماً وحداً، وهو خلاف ما احتاره البعض كما تقدم وقال في التلويح وكون هذا المثال من دليل المقضي على رأي من اعتبر الموقف عليه شرعاً فوجهه أن الصحة الشرعية موقوفة على الصحة العقلية، وهي على المقضي فتكون صحة الحلف على الأكل شرعاً موقوفة على اعتبار المأكول اهـ. انظر التحقيق ص ٥١ والتلويح ٢ / ٢٠، والتقرير والتحبير ١ / ٢٢٠، ومهابة السؤل ١ / ٢٩٤، والهداية ٢ / ٦٢.

(٢) ووجه الاعتراض أن يقال (العاذ بك لغة الخالف في المثال السابق) وعدم جوازكم للتخصيص فيه يندفع مع أعمالكم واعتباركم لغة الخالف هنا وهذا تخصيص وأعلم أن صحة نية في هذا المثال إنما هو فيما بينه وبين ربه، لكنه لا يصح اقتضاء لأن فيه تحليفاً عنه، وقبل لا يصح ديانة أنصا والأول هو الظاهر، كذا في الكشف.

(٣) لأن ذكر الفصل «مخرج» في كلام الخالف ذكر للمصدر، والمصدر القديم بهذه الصيغة نكرة في موضع النفي فصار عاماً بصفاته، ومن صفاته أنه قد يكون مديداً كالخروج إلى السفر وقد يكون قصيراً كالخروج إلى السوق.

(٤) ويعرف اختلافهما باختلاف أحكامهما إذ للمديد أحكام لا تتعلق بالقصر.

(٥) سقط من ط.

(٦) لأن الخروج يكون إلى مكان لا محالة وهو أي المكان - ليس من صيغة كلامية في شيء - ولذا لم تعمل به التخصيص فيه انظر أصول المرحشي ١ / ٢٥٣ وأصول البريدي مع كشف الأسرار ٢ / ٢٥٠ والتقرير والتحبير ١ / ٢٢١.

[أ] (١٠) لا يسكن فلاناً، ونوى المساكنة في بيت واحد<sup>(١)</sup>، لأنه ما كانت المساكنة على نوعين كاملة، وهي أن يكونا في بيت واحد<sup>(٢)</sup>، وفاصرة وهي أن يكونا في دار واحدة<sup>(٣)</sup>، صحب بية الكاملة لاحتمال بقطه إياها لعة، بخلاف ما روى بيتاً بعينه فإن ذلك لا يصح لأنه لا يدل عليه لقطه لعة، وإن ثبت ثبوت اقتضاء وهو لا يحتمل الخصوص<sup>(٤)</sup>

قوله (وكذلك) (٦) الثابت بدلالة النص أي كما لا يحمل المقننى لتحصيل لا يحتمل اشبات بدلالة النص التحصيل، قوله لأن معنى النص إذا ثبت كونه علة لا يجزم أن يكون غير علة، أي لما ثبت أن الشرع جعل هذا المعنى بهذا الحكم علة لا يحتمل أن لا يكون علة لهذا الحكم لئلا يلزم التناقض<sup>(٧)</sup> حتى لم يحرم تحصيل الشتم والصرب والقتل لأن التافه لما كان حراماً لمعنى الإيذاء صارت الثلاثة أيضاً حراماً لو حود الإيذاء فيها ولأن (الخصوص)<sup>(٨)</sup> وانعموم من أوصاف اللفظ لا المعنى والدلالة من قبيل المعنى فلا يحوز تحصيلها<sup>(٩)</sup>

(١) زيادة من ط

(٢) أي حيث يصبح بيته ووجه لا عراض أن المسكن - كالمكان في المأوى السابق - غير مذكور ولا مفلوظ وإنما ثبت اقتضاء فكان بمعنى أن يقع بيته لأن معنى التحصيل ههنا لفظ له باطله هذا والمساكنة مفادعة من سكنى وهي المكتث في مكان على سبيل الاستقرار والدوام يكون لمساكنة بوجود هذا الفعل مدعياً على سبيل المحاطة والمقارنه وذلك بحقق إذا سكننا بيتاً واحداً، أو سكننا في دار كل واحد منهما في بيت معهما لأن جميع الدار مسكن واحد

(٣) لأن المساكنة فعل يقوم بهما واتصال فعل كل منهما بفعل صاحبه إنما يحصل عن الكمال في بيت واحد ٤، إن الاتصال إذا كان في دار واحدة يحصل في دواجن السكنى من إرقة إماء وعسر الثوب ونحو ذلك لا في أصل السكنى.

(٥) انظر أصول البروي مع كشف الأسرار ٢٥١/٢ وأصول السرخسي ٢٥٣/١ والموضح مع التلويح ٢١/٢

(٦) في ك فكذلك

(٧) قال في التحقيق إن تبدأ علة بمعنى النص للحكم والمعنى شيء واحد لا بعدد بيته فوقه لا يحصل لا يكون علة بهذا الحكم في بعض الصور قبله كونه علة الحكم وغيره وهو محال. اهـ

(٨) في ك التحصيل

(٩) انظر تحقيق ص ٥١ وأصول السرخسي ٢٥٤/١ وأصول البروي مع كشف الأسرار ٢٥٢

قال القاضي أبو ريد رحمه الله والعلة معد ما ثبتت علة لا تحتمل الخصوص، لأن الخصوص بيان أن قدر المخصوص لم يدخل تحت النص فأبعد الدخول فلا يكون تخصيصاً، بل يكون تركاً<sup>(١)</sup>.

اعلم أن الحاقامي اعرض في هذا المقام على المصنف وقال في هذا الكلام بطر وهو أنه إذا ثبت كونه علة لا يحتمل أن يكون غير علة، يفهم منه أن معنى النص إذا كان علة يكون علة في جميع صور وجوده ثم قال<sup>(٢)</sup> في باب تخصيص، بعلل انعدام الحكم (لانعدام) العلة<sup>(٣)</sup>، وهو تناقص من فائله، سانه أن الله تعالى قال ﴿ثم أنموا الصيام إلى الليل﴾<sup>(٤)</sup> والصوم هو الكف عن المفطرات الثلاث، يفهم من هذا النص أن ترب الكف علة لبطال الصوم، ثم قالوا في فصل البسبب إنما لم يبطل الصوم ثمة لأن ترب الكف ليس بعلة لفساد الصوم<sup>(٥)</sup> وهذا تناقص ظاهر فأقول لا نسلم أنه يلزم التناقص وإنما يلزم ذلك إذا كان تخصيص العلة في فصل البسبب ثابتاً، ونحن لا نسلم التخصيص لأن تخصيص العلة أن يوجد العلة ولا حكم معها ولا نسلم أن لعل موحودة هناك لأن ترك الكف علة شرعية واشترع به يجعله علة حالية البسبب ألا يرى قوله عليه السلام «تم على صومك»<sup>(٦)</sup>، فيكف يكون اختصاص ثابتاً<sup>(٧)</sup>

وهذا الاعراض من صاحبه لاجية<sup>(٨)</sup> من الكلام من غير بطر في المعنى

(١) بصر النجوم ص ٢٥٢  
(٢) في ك الانعدام، وهو سهو من الماسخ. (٤) لنظر الخصامي ص ١٠٦  
(٥) سورة البقرة الآية ١٨٧، وبولها «أحل لكم ليلة الصيام الرفق إلى بساتنكم» الآية  
(٦) قال المعرض «ثم قالوا في فصل البسبب الخ، قلت لنظر التقرير والمحرر ٢ / ١٧٧، وأصول البردوي مع كشف الأسرار ١ / ٤ ٢٧٧، وأصول السرحسي ٢ / ١٥٤ و ٢١٣، والهداية ١ / ٨٧  
(٧) بورد السارح قد الحدث في عهد من المواضع ويكره في أحدها كاملاً لعلط «تم على صومك، فأبى أضعفت به وبذلك» وأقول أحرجه البخاري ٣ / ٣١، ومسلم ٨ / ٣٥، وأبو داود ٣ / ٣١٥، والترمذي ٣ / ٢٤٦، وابن ماجه ١ / ٥٣٥، والبيهقي ٤ / ٢٢٩، من حيث هي هريه  
(٨) لاجية كلمة دت بقو مثل لأن وبما من ومما اللاعبة اللغو وهو هنا الباطل من الكلام

فإن قلت كيف لا يحوز تخصيص الثابت بالدلالة وظهارة المكان حص منها  
 قدر اندرهم وهي نامة دلالة، بياحه أن الله تبارك وتعالى قال ﴿وَتِيَابِكَ فَطْهَر﴾<sup>(١)</sup>  
 ونص ورد في الثوب لا في المكان أما تطهير المكان ثبت بالدلالة لأن لمصبي ملابس  
 بالمكان كملاسيه بالثوب بل أولى، لأنه بـبـصـور بلا ثوب، ولا يصور بلا مكان،  
 قلت لا نسلم أنه محصوص، بل الحكم في المكان بقدره في ثوب، وفي الثوب ذلك  
 عفو<sup>(٢)</sup> فكذا في المكان<sup>(٣)</sup>، ومثل هذا لا يرد على ما قلنا

قوله فيحمل أن يكون عاماً يحص لأن الثالث بالاشارة (كالدلت)<sup>(٤)</sup> بالعبارة  
 إدهما معوطان والخصوص باعتبار العموم والعموم باعتبار اللفظ فيصنع، هـ  
 اسي قلنا على احتيار شمس الأئمة السرخسي وفتح الإسلام رحمهم الله، وهو  
 احتيار أما عبد القاصي أبي ريد [رحمه الله]<sup>(٥)</sup> فلا يحصر الخصوص، لأن  
 الاشارة ريده على المعنى المطلوب بالنص، ومثل هذا لا (يسمع)<sup>(٦)</sup> فيه معنى  
 اعموم حتى يكون محتملاً للتخصيص<sup>(٧)</sup> (والله أعلم)<sup>(٨)</sup>



#### (١) سورة النمل الآية ٤ .

(٢) اعلم أن ذلك عند أبي حنيفة وصاحبيه إذا كانت النجاسة غلبطة أما إذا كانت نجاسة جففة فيعفى عن  
 برقع أي ريع جميع الثوب وقص ربع كل عضو وطرف أصابعه النجاسة وهو الأصح وذهب رفر  
 وسانعي إلى عدم العفو عن شيء من ذلك وإن النجاسة القليلة مانعة من دخول الصلاة اليهم إلا إذا كانت  
 لا يحدف يعني أولاً يمكن الإصرار عليها كالمصنوع المصبوب يصبه وقوعه بـدباب عنه هذا وكل  
 دليله على ما ذهب إليه .

(٣) انظر الكشف ٢ / ٣٤١ ولا تصاع مع حاشية المذهبي ١ / ١٤٧ وسدائع الصنائع ١ / ٢٥٧-٢٥٩  
 ٢٦٢-٢٦٥ و٣٣٣، ومختار الصحاح ص ٦٢٤ .

(٤) في ط كذا لشارة، وهو خطأ من الماسح كما هو واضح

(٥) ريده من ط

(٦) في ط يسع، وهو سهو من الكاتب

(٧) انظر أصول السرخسي ١ / ٢٥٤ وأصول المردوي مع كشف لأسرر ٢ / ٢٥٢ والحقائق ص ٥١

(٨) ريده من ك

## « فصل »

(قوله) <sup>(١)</sup> ومن الناس من عمل في النصوص <sup>(٢)</sup>. إلى آخره (اعلم) <sup>(٣)</sup> أن المصنف لما فرغ من الاستدلال الصحيح، وهو الاستدلال بالوجوه الأربعة المذكورة شرع في بيان الاستدلال الفاسد، لأنه يقع الاحتياج إلى علمه أيضاً لدفع شبه الخصوم وقدم الاستدلال الصحيح لكونه مطلوباً، وأراد بالعمل في النصوص الاستدلال قوله: منها، أي من الوجوه الفاسدة <sup>(٤)</sup>.

قوله ما قال بعضهم <sup>(٥)</sup> قيل أراد به أصحاب الحديث <sup>(٦)</sup>، وقال في الميزان أنه قول الشافعي <sup>(٧)</sup> قوله دسمه العلم الصمير في دسمه راجع إلى

(١) سقط من ك.

(٢) قال الإحسكي: ومن الناس من عمل في النصوص بوجوه آخر هي فاسدة عندي

(٣) سقط من ط.

(٤) علم أن عبارة الأصوليين من أصحاب الشافعي رحمهم الله قسموا دلالة اللفظ إلى معطوق ومفهوم وقنوا: دلالة المعطوق مادل عليه اللفظ في محل النطق وجعلوا ما دل به عليه اللفظ لا في محل النطق ثم قسموا المفهوم إلى مفهوم موافقة، وهو أن يكون السكوت عنه موافقاً في الحكم المعطوق، ويسمى فحوى الغضب وبعض الخطاب أيضاً وهو الذي سعاد الاختلاف دلالة النص، وإلى مفهوم مخالفة لا وهو أن يكون السكوت عنه مخالفاً للمعطوق به الحكم، ويسمونه دليلاً، وهو ما عبر عنه الاختلاف بالتحصيل الشيء بالذكر، ثم قسموا هذا القسم من المفهوم على القسمين: منها ما ذكره الشارح: انظر التحقيق ص ٥١، والمستقصى ٢/ ١٨٦، وبهاتين السور ١/ ٢٣٧، والأحكام للأمدى ٢/ ١٨٨ و ٣/ ٩٠ وشرح بعضه ٢/ ١٧١ (٥) قال الإحسكي: منها ما قال بعضهم أن التحصيل على الشيء دسمه العلم بوجوب التحصيل، انظر الحسامي ص ٢٢.

(٦) أصحاب الحديث هم أهل الجوزية وهم أصحاب مالك بن أنس، وأصحاب الشافعي وأصحاب سفيان الثوري وأصحاب أحمد بن حنبل، وأصحاب داود بن علي بن محمد الأصمغاني، إنما سموا أصحاب الحديث لأن عنايتهم بتحصيل الأحاديث ونقل الأخبار، وبناء الأحكام على النصوص، ولا يرجعون إلى القياس الحلي والحفي ما وجدوا حراً أو أثراً انظر الفن والمحل للشهرستاني ٢/ ٤٥.

(٧) قلت: ذكر الأسدي أن مفهوم النقل ليس بحجة وذكر أنه الصحيح عند الإمام والأمدى وأنواعهم، وأن اسماء الحرابي نقله في البرهان عن مص الشافعي، وقال بحجبه أبو بكر الدقاق وأبو حامد المروري وبعض أصحاب الشافعي، والحنابلة ونقله أبو الخطاب الجبلي في التمهيد عن منصور أحمد، ثم قال وبه قال مالك وداود أم، وحكي ابن برهان في الوحي التفصيل عند بعض الشافعية، وهو أنه يعمل به في أسماء الأبدان لا في أسماء الأشخاص، وحكي بعض الحنابلة تفصيلاً آخر وهو العمل بما دلت عليه بقية من غيرهم انظر التحقيق ص ٥٢، وإرشاد القبول ص ١٨٢، وبهاتين السور ١/ ٢٤٠، والأحكام للأمدى ٣/ ١٣٧، والمستقصى ٢/ ٢٠١.



لشيء، ورد بالاسم العلم (الاسم)<sup>(١)</sup> الذات سواء كان علماً<sup>(٢)</sup>، أو حساً<sup>(٣)</sup> بعد أن لا يكون صفةً، وإما سمي اسم الذات علماً لكونه علماً عن معناه لموضوع له بحث لا يفهم من إطلاقه غيره إلا بطرس المحار، كالماء فإنه علم بظهور المائع المسكر للعطش ويقال هو علم لظهور المائع الحالي عن الكيفية ويقال هو علم لحسم رهق لطف سيل مشف مبصل الأجزاء كأنه شيء واحد وانكل يرجع إلى معنى واحد

علم أن ههنا فصلاً خمسة مقارنة<sup>(٤)</sup> الأول أن النص إذا أوجب الحكم في المسمى باسم أديب هل يعني الحكم فيما عداه أم لا<sup>(٥)</sup> كقوله عليه السلام «في حمس من الإِس شاة»<sup>(٦)</sup> هل يكون إيجاب الحكم في الابل دليلاً على بقي الحكم فيما عداه كالبقر والغنم ونحوه أم لا<sup>(٧)</sup>.

والثاني أن النص إذا أشب حكماً في موصوف بصفة هل يكون نصياً للحكم في غير الموصوف بتلك الصفة كقوله عليه السلام «في حمس من الإِس اسائمة شاة»<sup>(٨)</sup>.

(١) سقط من ك.

(٢) عزيد وبكر

(٣) كالأشياء الستة في حديث الرب

(٤) وكلها أقسام مفهوم لمجاجة

(٥) أخرجه أبو داود ٩٦-٩٨ والترمذي ٣/١١١-١١٢ واحمد ٢/٢٨٩ بتحقيق احمد شاكر والحاكم ١/٣٩٢ من حديث سليمان بن حبيب عن الزهري عن سالم عن ابنه عنه<sup>(١)</sup> ورواه ابن ماجة ١/٥٧٣-٥٧٧ من طريق سليمان بن حبيب عن الزهري به وحسنه الترمذي وذكر بحاكم ابن النجاشي ثم خرج بسفيان هذا، وإن ابن ماجة قد وثقه ثم أخرج الحاكم له شاهد صححه علي شرط الشيخين وورد أيضاً في كتاب أبي بكر الذي كتبه لأبي بن مالك رضي الله عنهما ما وجهه إلى الحرث، أخرجه البخاري ٢/١١٧-١١٨ وفرقه في ثلاثة أبواب متعاقبة، وانظر نصب الرأية ٢/٣٣٨

(٦) ورد في كتابه عنه السلام أن أهل اليمن الذي بعث به مع عمرو بن حزم وهذه بقرائن وانسب والديات أخرجه النسائي والحاكم والبيهقي من طريق سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابنه عن حده، ثم رواه النسائي من طريق سليمان بن أرقم عن الزهري به، وقال هذا يشبه ما يروى وسليمان بن أرقم مروي الحديث وقد روى هذا الحديث يونس عن الزهري مرسلاً، وأخرجه أبو داود من طريق النسائي الثاني مرسلاً قال الحاكم هذا حديث كبير مقس في هذا الباب يشهد له أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، وإمام العلماء في عصره محمد بن مسلم الزهري بالصحة وسليمان بن داود التميمي الحولاني معروف بالزهري وإن كان يخشى من بعض عصره، فقد عده غيره مع إسناد إلى أبي حاتم وسفيان عنه قوله فهو هو عيب مع لا بأس به أنه =

وعنه إيجاب الركاة في إيل موصوف بصفة السائم، هل يكون نفياً لوجوب في غير الإيل السائم (أم لا) <sup>(١)</sup>؟

والثالث أن النص إذا أثبت حكماً معيماً بشرط، هل يكون نفياً لحكم بدون ذلك بشرط كقوله تعالى ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْنُطْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْفَكِ الْمَحْصَنَاتُ الْمُؤْمَنَاتُ فَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمَنَاتُ﴾ <sup>(٢)</sup> علق حوار نكاح الأمة بشرط عدم صور الحرية فهل يكون نفياً لحوار نكاح الأمة بدون هذا الشرط أم لا ؟ وهذه اثلاثة مذكورة في المتن.

والرابع أن النص إذا أثبت حكماً بمقدار معلوم، هل يكون نفياً للزيادة (أ) <sup>(٣)</sup> وانقصار عن ذلك القدر أم لا ؟ كقوله تعالى ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاحْلُوا عَنْهُمَا عِلَّةً مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ <sup>(٤)</sup> هل يكون نفياً لإيجاب الزيادة على المائة أو النقصان عنها؟

والخامس (أ) <sup>(٥)</sup> النص إذا أثبت حكماً مؤقتاً إلى زمان معلوم، هل يكون نفياً (لذلك) <sup>(٦)</sup> انحكم بعد مضي ذلك الوقت في زمان بعده أم لا ؟ كقوله تعالى ﴿ثُمَّ اَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ <sup>(٧)</sup>، فهذا النص هل يعني إيجاب الصوم في الليل أم لا ؟

ثم عند عامة أصحابنا رضي الله عنهم في الفصول كلها لا يوجب النفي، وإنما حكمه الإثبات فيما نص عليه لا غير وحكمه مسوقوف إلى قسم الدليل في النفي والإثبات في غيره <sup>(٨)</sup> وعند الشافعي

= وأسد البهلي عن ابن عدي قوله: حديث سليمان بن داود محمود الإسناد ثم ذكر البهلي من أنواع سليمان هذا ورواه الدارقطني بثلاث طرق - أخرى - وفي أحدها سليمان بن أرقم قال: هو فيه ضعيف الحديث متروك أحد، انظر سنن الحمادي ٢ / ٢٥٢ ومراسيل أبي داود ص ٢٨ وسنن الدارقطني ١ / ٢٠٨ و ٢ / ٣٧٦-٣٧٧، والمستترك ١ / ٣٩٥-٣٩٧، وسنن البهقي ١ / ٨٩ - ٩

(١) سقط من ك (٢) سورة النساء الآية ٢٥ وانظر في تفسيره قرطبي ٥ / ١٣٦

(٣) سقط من ك (٤) سورة النور الآية ٢ (٥) سقط من ط .

(٦) في ط: ذلك، وهو سهو من الكاتب (٧) سورة البقرة الآية ١٨٧

(٨) انظر أصول السرخسي ١ / ٢٥٥ وما بعدها، وأصول البرقي مع كشف الأسرار ٢ / ٢٥٣ وما بعده، والنووي مع التلويح ٢ / ٢٩

يوجب<sup>(١)</sup> ، كذا في المختار ، له قوله عليه السلام : « الماء من الماء »<sup>(٢)</sup> لأن الأنصار<sup>(٣)</sup> رضي الله عنهم فهموا منه عدم وحوب الغسل في الأكسال وهو الإبلاج بلا إبدال لعدم الماء<sup>(٤)</sup> فهو لم يكن التخصيص مفيداً للتخصيص بفني الحكم عن غير المنصوص لما استدلوا (هكذا)<sup>(٥)</sup> ، وهم أهل اللسان<sup>(٦)</sup>

ولأنه لو لم يكن التخصيص على الشيء بالحكم نافياً للحكم عن غيره ، لم يكن للتخصيص فائدة<sup>(٧)</sup> قلنا هذا ضعيف بدليل النص والعقل ، أما الأول فقوله تعالى ﴿ فيها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم ﴾<sup>(٨)</sup> حرم الله

(١) علم أن بشرح ذكر من أنواع مفهوم المجتاهد مفهوم اللقب ومفهوم نصفه ومفهوم شرط ومفهوم بعدد ومفهوم الغاية بأصلها على التوالي وبقي منها مفهوم إماما والتخصيص بالأوصاف التي نظراً لقوله عليه السلام « اللقب أحق بنفسها من ولنهاء ومفهوم لاستثناء مثل لا عالم في الدنيا إلا ربه ومفهوم حصر امتداد في بحر كقولك صديقي علي ، والكلام في هذه الأنواع مسبوقة في صور غير الخسبة ثم اعلم أن يقاالن بالمفهوم قد اشترطوا الدلالة على الفني في غير محل النطق أن لا يظهر أولوية استكوت عنه من المنطوق بالحكم النابت للمنطوق وأن لا يظهر مساوئته به فيه ، إلا أن الحكم ناسبا في المستكوت بدلالة نص الوارد في المنطوق أو بقياسه عليه ، وأن لا يخرج للمنطوق مخرج لأعم الأغلب كظونه معلى في ورثتكم اللاني في حقوقهم من سياتكم اللاني دخلتم مهر في ، وأن لا يكون خارجاً مخرج الجواب على سؤال سائل أو حدوث حادثة ، وبالحكمة أن لا يظهر لمخصص المنطوق بالذكر فائدة غير باقي الحكم عن استكوت عنه انظر الأحكام للأمدى ٣ / ١٤٦-١٩٩ والنوصح مع التلويح ٢ / ٢٨ ، وبهذه أسول ١ / ٢٤٤-٢٤١ وإرساء الفحول ص ١٧٩ ١٨٣ ومذكور في أثر القواعد لأصولية لفصيلة الشيخ جاد الرب رمضان -

(٢) بهذا اللفظ ورد من حديث أبي سعيد وأبي أيوب رضي الله عنهما مرفوعاً ، فحديث أبي سعيد أخرجه البخاري ١ / ٦٦ ومسلم ٤ / ٣٨٣٦ - ورواه في أوله - إماما - أبو داود ١ / ٥٦ والبيهقي ١ / ١٦٧ وحديث أبي يوب أخرجه ابن ماجة ١ / ١٩٩ والنسائي ١ / ٤٢ والترمذي ١ / ١٦٨ وانظر نصب الرأية ١ / ٨٠ -

(٣) الأنصار هم جماعة من أهل المدينة من الصحابة من أولاد الأوس والخرج أبي حارثة بن عبيدة وقيل بهم الأنصار نصرتهم رسول الله ﷺ وهبهم كسره وسهره انظر معارف ص ٤٩ وجمهره أنساب العرب ص ٣١٢ ، وأنساب العرب للسمعاني الورقة ٥١

(٤) انظر القاموس المحيط ٢ / ٣٧٦

(٥) في ك هذا ، وهو خطأ من النسخ

(٦) انظر الأحكام للأمدى ٣ / ١٠٧ ، والمستصفى ٢ / ١٩٦ ،

(٧) ولأما مفهوم المجتاهد ، فحسب على ما ذهبوا إليه مذكور في كل نوع لكنه لم يحل من مناقشة ما يحسن من الصفات ، وهذا يطولها وكسرها ، لأن ما ذكره السارح سمعاً به ، بدليل بقدر مستند فهم الحكم في المستكوت عندهم كما قال الأمدى راجع الأحكام للأمدى ٣ / ١٠١ وما بعدها وسرح الفصل ٢

٧٥

(٨) سورة البقرة الآية ٣٦

الظلم في هذه الأشهر فعلى موجب كلام الخصم ، يلزم أن لا يكون الظلم حراماً في غير هذه الأشهر ، بل يكون مباحاً ، وهو خلاف الإجماع <sup>(١)</sup>

وقوله تعالى ﴿ وَلَا تَكْرَهُوا قِتْيَانَكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ تَحَصُّنًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وهذا يقتضي أن يكون إيجاب الإماء على الرثا مباحاً على موجب كلامه إذا انتفى الشرط ، وهو إرادة التحصن ، وليس هذا بمدح له أبصاً <sup>(٣)</sup> ، وقان عليه السلام « لا يبوين أحدكم في الماء اندائم ، ولا يغتسلن فيه من الجنابة » <sup>(٤)</sup> فعلى موجب كلامه بديهي أن يكون « لاغتسال من الحيض والنفاس مباحاً جائزاً » <sup>(٥)</sup>

وأما الثاني وهو الدليل العقلي ، فأقول انتفاء الحكم في العير بوشت لا يحلوا إما أن (يشت) <sup>(٦)</sup> بالنص ، أو لضرورة النخصيص ، وكلاهما ضعيف ، أما الأول فهو أن النص المثبت موضوع للإثبات لا النفي ، فلا يتناول النفي لأنه لو تناول لا يحلوا إما أن يتناول حقيقة أو محاراً ، فلا يجوز الأول لأن وضعه في الإثبات لا النفي ، ولا يحوز الثاني لعدم المحوز لوجود الموافقة بين النفي والإثبات ، يؤيده أن أسود علة كون الداء أسود ، فلا يقول أحد من العقلاء أنه علة لعدم كون الداء أصغر ، أو أخضر بل عدم الصغرة والحصره منقي على العدم الأصلي ، فكذلك مما يحسن فيه انتفاء الحكم في العير منقي على العدم الأصلي ، ولأنا نقول لو كان انتفاء الحكم في العير بالنص يلزم المحال ، واللامر منتف ، فينتفي الملامر

(١) انظر التحقيق ص ٥٢ ، وأصول السرحسي ١ / ٢٥٥

(٢) سورة النور الآية ٣٣

(٣) انظر نهضة رسول ١ / ٢٤٥ والأحكام للأمدى ٣ / ١٢٥

(٤) روى من حديث أبي هريرة ، ومن حديث جابر رضي الله عنهما عنه ثلاثة مرفوعة وهو بهذا اللفظ لكن بدون حرف التوكيد ، يغتسلن ، عنه أبي داود من حديث أبي هريرة ، واللفاظ غير متفارقة انظر صحيح مسلم ١ / ١٨٩-١٨٧ ، وصحيح البخاري ١ / ٥٧ ، وسنن أبي داود ١ / ١٨ ، وسنن ابن ماجه ١ / ١٢٤ ، وسنن النسائي ١ / ٢١-٢٠ ، وجامع الترمذي ١ / ٨٦-٨٧ ، وسنن البيهقي ١ / ٩٧ و ٢٤٦ ، وجامع مسانيد أبي حنيفة ١ / ٢٧٥ و ٢٧٩ .

(٥) أي في الماء الراكد ، لكن لم يذهب أحد إلى أن هذا الحديث يدل بمفهومه على تخصيص المنع من الاغتسال فيه بالجنابة دون غيرها من أسباب الاغتسال انظر التحقيق ص ٥٢ وأصول السرحسي ١ / ٢٥٥

(٦) في ك ثبت

بيان المحال أن الاستعلاء لو كان بالنص لا يحلو ، إما أن يحوز الحكم بالقياس في الغير أولاً فلا يجوز أن لا يحوز للزوم حرق الإجماع<sup>(١)</sup> ، ولا يحوز أيضاً أن يحوز لأنه لو جاز كان الحكم ثابتاً في الغير بالنظر إلى القياس ، مستقيماً بالنظر إلى النص<sup>(٢)</sup> وفيه جمع بين التقيضين ، وهو محال .

وأما الثاني فاقول هو إما يلزم إذا كانت العائدة محصورةً على استثناء الحكم في الغير فلا يسلم الحصر فلم لا يجوز أن تكون تلك الفائدة تعطيماً المذكور أو ظهور (كما) <sup>(٣)</sup> حال المتهدين باستسقاط العلة المودعة في النص لثبوت الحكم في غير المخصوص (بتلك) <sup>(٤)</sup> العلة ، لأنه لو كان النص متبوعاً لجميع الأفراد لم يبق لاحتياط المتهدين مسامح في اثبات الحكم ، فلم يخص لهم ثواب لاحتياط والاستسقاط ولم يعير الحاحل الحثيث من العالم اضيق

هذه (عرفت) <sup>(٥)</sup> فانتزعت الفائدتين مع ما قلنا من الدلائل القاهرة القطعية عمدت أن القول السقيم لا يستقيم حتى يلج الحمل في سم الحياض <sup>(٦)</sup>

وأما استدلال الانصار<sup>(٧)</sup> فيما كان بلام الحس وهي بالاستعراق وعندنا هو كذلك في جميع انعسل الذي يتعلق بعين الماء لا في غيره لاجتماعهم على وجوب انعسل على الحائض والمنعسل إلا أن الشيء إذا تعسر عليه الوقوف يقام سببه انطأهر

(١) اد أن الفقهاء مجمعون على حوز المعلل في المخصوص وبعدة أحكامها إلى الفروع عند عدم وجود مانع (٢) لأن الحكم بالعلة لا تنفد مع قيام المانع ، ولا مانع أقوى من النص إذا تعلل في مقابلته بؤدي في إبطاله ، وذلك ما نقل

(٣) سقط من ط

(٤) في ط بتلك

(٥) في ط عرفنا

(٦) تلج بدخل ، والنسم النقب والحماض ككتاب ما حط به الثوب والابرة انظر كشف الأسرار

٢ / ٢٥١ و يوصف مع التلويح ٢ / ٣ واستقصى ٢ / ٢ ونفاوس الحط ١ / ١٨١ و ٦٤٥

و ١١٩ / ٢

(٧) أي على انحصار الحكم على الماء . (٨) في ط : لوجوب .

مقامه كالسفر مع المشقة ، والنوم مع الحدث ، وهنا أيضا أقيم التقاء احتياين مقام  
لا بران لأنه سببه الطاهر ، (موجب) <sup>(١)</sup> الاغتسال في الاكسال (لهذا) <sup>(٢)</sup>

قوله لأن النص لم يتناول <sup>(٣)</sup> أي لم يتناول ما عدا ذلك الشيء المنصوص  
عليه تلخيص المعنى أن النص لما لم يتناول ما عدا المنصوص عليه ، فمن المحال أن  
يثبت في غير المنصوص عليه الحكم بقا أو ثباتاً ، وهذا ظاهر <sup>(٤)</sup>

اعتصر الحاشي في هذا المقام ، وقال ولقائل أن يقول نحن لا نثبت الحكم في  
الغير قصداً بل مثبته صمماً ، فكم من شيء يثبت صمماً ولا يثبت قصداً فاقول  
لا نسلم أنه يصح أن يثبت صمماً وإنما يثبت الشيء في ضمن شيء إذا لم يكن  
بينهما مفارقة ، وهي ثابتة بين النفي والإثبات .

قوله ومنها ما قال الشافعي أن الحكم مني علق بشرط <sup>(٥)</sup> . إلى آخره ، أي ومن  
الوجه العايدة من الاستدلال بأعماله هو ، اعلم أن ههنا مقدمات أربعاً فيها خلاف  
بيننا وبينه لا بد لك من حفظها الأولى أن الوصف عنده كالشرط <sup>(٦)</sup> ، وعندها لا ، بل

#### (١) في طه وجوب

(٢) سقط من ك أقول ومعنى ذلك معارضة أوضح أن استدلال الأنصار رضي الله عنهم على تخصيص  
الحكم بأداء بمس سببه ما طفه الخصم من دلالة التخصيص على التخصيص بل بلام المعرفة  
المستقرقة لتخصيص المعرفة له عند عدم انعكاسه ، الموجهة للاختصاص أو لما روي في بعض الروايات  
« لا ماء إلا من ماء » وفي بعضها « إنما الماء من الماء » فإن ذلك يوجب التخصيص والخصر بالاتفاق  
وعنده هو كذلك يعني أن هذا الكلام موجب للاستعراق والاختصاص كما قالت الأنصار ومعه وجوب  
الاغتسال من أمي أي بسببه لكن لما من الدليل على وجوب الاغتسال من الخصم والقياس بخص ، بقي  
الاختصاص فيما وراء ذلك مما يدعيه المالكي . وصار معناه جميع الاغتسالات التي تتعلق بقضاء  
الشيء منحصرة في لمسي لا تثبت بعده . وعليه كان ينبغي أن لا يجب الاغتسال بالاكتساب بعدم الماء  
لكن الماء ثابت فيه نقديراً إذا الماء بعثت عنده مرة ودلالة أخرى فإن التقاء احتياين ، وتوري  
الحشقة لا كان سبباً لمرور الماء كان دليلاً عليه فاقم مقامه عند غير الوقوف عليه كالنوم أقيم  
مقام الحدث ثبت أن وجوب الاغتسال في الاكسال منسوب إلى الماء أيضاً وكان ذلك قولاً بموجب العلة

(٣) قال الإحسبي (وهذا) فاسد لأن النص لم يتناوله ، فكيف يوجب الحكم منه بقا أو ثباتاً أنه

(٤) انظر كشف الأسرار ٢ ، ٢٥٥ ، والتحقيق ص ٥٢ ، وأصول السرخسي ١ / ٢٥٥ والحسامي ص ٢٣

(٥) قال الإحسبي ومنها ما قبل الشافعي رحمه الله أن الحكم مني علق بشرط أو اصف إلى معنى  
يوصف خاص موجب في بقي الحكم عند عدم الشرط أو الوصف أنه انظر الحسامي ص ٢٣

(٦) أي في كونه موجباً لعدم عدم عدم ، وذلك لأن أثر الوصف في المنع كثر الشرط

هو مثير<sup>١</sup> للحكم كقول الرجل طلق امرأتى السليطة أو اعتق عبدى الصالح<sup>٢</sup>

ولثانية أن عمل اشترط عدنا في منع السبب أي العلة ، وعنده في منع الحكم

والثالثة أن الشرط عند يوجب وجود الحكم عند وجوده ، أما عدم الحكم فمفني على العدم الأصل (لا أثر)<sup>٣</sup> للشرط فيه وعنده يوجب (عدمه)<sup>٤</sup> عدم الحكم أيضا<sup>٥</sup>.

ولرابعة أن المحل شرط حال وجود السبب، لكن السبب متى يقع سبباً عدنا؟ عند اشترط بالانقلاب<sup>٦</sup> ، وعنده في الحال<sup>٧</sup>

أما انقضاء الأولى فله فيها أن للحكم تعلفا بالوصف كالشرط<sup>٨</sup> ، بيانه أن قول الرجل لامراته أنت طالق علة لوقوع الطلاق عليها في الحال لولا قوله إن دخلت الدار فيما تعلق الحكم بالدخول كان الدخول شرطاً ، فكذلك قوله أنت طالق إن دخلت الدار راكمة مثبت للحكم عند الدخول لولا قوله راكمة فلم تعلق الحكم بالدخول<sup>٩</sup> صار الركوب شرطاً<sup>١٠</sup> ، يورده قوله عليه السلام « في خمس من لابل اسائمة شاة » فلا تحب ان ركاة فيها إذا لم تكن سائمة فعلم أن الحكم تعلق بوصف السوم ، فصار السوم شرطاً<sup>١١</sup> .

(١) أي مؤثر فيه وعية به  
(٢) فإن ذكر هذه الأوصاف دليل على كونه علة ذلك الحكم  
(٣) سقط من ط ، ولا يستقيم الكلام بدونه . (٤) سقط من ط  
(٥) وبذلك ذهب ابن سريج والهراسي من أصحاب الشافعي والكرخي وأبي بصير وبصري وذهب القاضي أبو بكر وباصمي عبد الجبار وأبو عبد الله البصري أن الحكم لا يكون على سبب عند عدم الشرط واختاره الأمدى

(٦) أي انقلاب ما ليس بسبباً  
(٧) أي حين علق  
(٨) أي أن الحكم بموقف عنه كما موقف عن الشرط فإنه يولا الوصف لثبت الحكم بمطلق الاسم ، كما أنه لولا الشرط لثبت الحكم في الحال فإذا قصد الاسم بالوصف باجر الحكم في ذلك يسمى أن زمان وجود الوصف ، كما أن الشرط فيما علق عليه يؤخر حكمه لا يوجب إلى زمان وجود الشرط ومن ثم كان يعملة و حده

(٩) انصب  
(١٠) وإذا ظهر أن الوصف أثر في المنع كما ظهر بشرط  
(١١) وألا يوجبت ركاة في غير السائمة فصاعداً باطلاق قوله عليه السلام « في خمس من الإبل شاة » وبالإجماع لا تحب الركاة في غير السائمة لبطر التحقيق ص ٥٣ وأصول السرحبي ١ ٢٥٦ وللمصنف ٢ ١٨ والإحكام للأمدى ٢ / ٢٥٣ و ٣ / ١٧ و ١٢٦ و مكرمه في أن القو عبد الأصوبه بقصة الشيخ حاد الرب رمضان .

فلما ثبت أن الوصف عنده كالشرط ، لم يحوز نكاح الأمة الكتابية لقوله تعالى ﴿ من فتياتكم المؤمنات ﴾ <sup>(١)</sup> لأن صفة الإيمان في الكتابية معدومة

وبما أن غاية ما في الساب أن يكون الوصف علة للحكم كما في قوله ﴿ الزاني ﴾ <sup>(٢)</sup> ﴿ والسارق ﴾ <sup>(٣)</sup> ولا أثر لعدم العلة في عدم الحكم بالاحكام ، لأن الحكم عند عدم العلة يبقى على ما كان فكيف يكون لعدم الوصف أثر في عدم الحكم ، والوصف عنده كالشرط ، واشترط أدنى من العلة لأن العلة يتعلق بها الوجوب والوجود ، والشرط يتعلق به الوجود لا الوجوب .

سلمنا أن للحكم تعلقاً بالوصف ، لكن لا نسلم أن تعلقه به باعتبار أن الوصف كالشرط ، فلم لا يحوز أن يكون هذا التعلق باعتبار كونه مثلاً للحكم والذي يحقق ما قلنا ، أن الوصف لا أثر لعدمه في عدم الحكم (قول الله) <sup>(٤)</sup> عز وجل ﴿ وبنيات خالك وبنيات خالاتك اللاتي هاجرن معك ﴾ <sup>(٥)</sup> بياحه أن التقييد بوصف الهجرة لم يوجب نفي لحن في اللاتي لم يهاجرن منه بالاتفاق <sup>(٦)</sup>

ولا نسلم أن عدم وجوب الزكاة في غير السائمة بقوله عليه السلام « في خمس

(١) سورة النساء الآية ٢٥ وانظر في تفسيرها ووجه الاستدلال بها القرطبي ٥ / ١٣٦ والتحقيق ص ٥٣ .  
والبوصيخ مع التلويح ٢ / ٣٥ ومذكره مولانا فضيلة الشيخ حاد الرب رمضان جمعة في أثر الفوائد  
الاصولية

(٢) سورة النور الآية ٢ وأولها ﴿ الزانية والزاني فاحصوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ الآية ، فالرباعية ملغية ، بلت على ذلك هذه الآية تطريق بغيره وترتب الجلد على الزاني ، وهو مشق ، ومعنوم أن تعيق الحكم وترتب عليه ويبداه على المشتق بشهر معلنة ما منه الاشتقاق

(٣) سورة المائدة الآية ٣٨ وأولها ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ الآية فقد دلت الآية على عينة السرقة للقطع ، ووجه دلالتها على ذلك يعرف مما أسلفته في سابقتها

(٤) في ط قوله

(٥) سورة الأحزاب الآية ٥٠

(٦) انظر أصول السرخسي ١ / ٢٥٨ والأحكام للأعدي ٣ / ١١٤ وأصول البريدي مع كشف الأسرار ٢ / ٢٥٩ ، والقرطبي ١٤ / ٢٠٥ ، والكشاف ٢ / ١٩٣ .



من الابن السائمة» ، بل نقوله عليه السلام «ليس في العوامل والحوامل ولا في استقرار  
المثيرة صدقة» (١)

وأما لمقدمة انشائية فله وبها ان تعليق الحكم بالشرط يمنع لحكم دون  
السبب<sup>٢</sup> لأن السبب وهو قوله أنت حر مثلاً وحسب الحكم ، وهو احرية لولا

(١) قال بريلغي عرب بهذا اللفظ «أما قلب وفي العوامل أحداث منها ما أحرجه بو داود وبيهقي عن  
ابن أبي نعيم بن ماجة اسحق عن عاصم بن صمره وعن الحارث الأعور عن أبي رصي بله عنه ، قال  
رهير (حسنه عن النسي) أنه قال «هناو أربع العشور من كل أربع مائة درهم» «فذكر الحديث  
وفيه «وليس على العوامل شيء» ورواه الدارقطني والبيهقي من طريق أبي بدر لما روي به مرفوعاً  
محرراً ليس فيه قال رهير وأحسنه وإعطه «ليس في الفقر العوامل شيء» وسنده صحيح وكل  
من فيه ثقة معروف ولا أعني رواية الحارث وإنما أعني رواية عاصم قاله ابن القطان وهذا منه  
بوسيق لعاصم وأخرجه أبو بكر بن أبي سنية في مصنفه حدثنا أبو بكر بن عباس عن أبي إسحاق به  
مرفوعاً ، كما أخرجه هو والدارقطني وعبد الرزاق موقوفاً من قول علي رضي الله عنه ومن حديث ابن  
عديس مرفوعاً أخرجه بدرقطني وابن عدي وأشار إليه البيهقي وقال في إسناده ضعف هـ وذلك  
لأن في إسناده سوابر من مصعب بن أبي عدي تصغيره عن جماعة ، ووافقه وقال عامة ما يرويه غير  
موقوف هـ

وروه الدارقطني والبيهقي من حديث غالب القطان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنه ٣٦٠ تم  
لأن كذا قال غالب القطان ثم قال الدارقطني وهو عدي غالب بن عبد الله أف ، وعاصم لا يعتمد  
عليه ، قال يحيى بن يوسف وقال الرازي مروت أما حديث في العوامل والحوامل رواه أبو حنيفة  
بإسناده عن علي مرفوعاً : «ليس في العوامل والحوامل هبة» هـ

حديث في الخبر - وهي الخالة - أخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث حبان مرفوعاً بلفظ «ليس في  
أبيرة صدقة» قال البيهقي وفي إسناده ضعف والصحيح موقوف هـ وخرجه هـ وابن أبي  
شعبة موقوفاً علي جابر رضي الله عنه

وفي الحوامل حديث وأما بمعناه فكيف يذكر مراجعها انظر سنن أبي داود ٢٠٩٩-١١٠٠  
٣٠١-١٠٤١ وسنن الدارقطني ١/ ٢٠٣ ٢٠٤ وسنن البيهقي ٤ ٩٩ و١١٦-١١٧ وجامع مسانيد  
أبي حنيفة ١ ٤٦٠-٤٦١ ، لمصنف لابن أبي سيدة ١٤/ ١٤١ وصحيح البخاري ٢ ١١٩ و١٢٩ ، وجامع  
الترمذي ٣ ١١٨-١١٦ وسنن النسائي ١/ ٣٤١ و٣٤٨ وأبو ط ١ ١٤١ و١٤٣ ونصب الرتبة ٢ ٣٦٠  
(٢) أعني أن أثر التعصبي في الجمع لا يعاقب لكنه - أي التعليق - يمنع الحكم عن الثبوت إلى زمان وجود  
الشرط ، ولا يمنع السبب عن الاعتقاد عند الشافعي ، فكان السبب موجوداً موحداً بلحكم في الحال لكن  
بتعليق يمنع وجود الحكم إلى زمان وجود الشرط ومن ثم كان عدمه مضافاً إلى عدم الشرط وعندها  
بتعليق يمنع بسبب عن الاعتقاد - على ما سمعناه الشارح - قبل وجود الشرط ولكن بعرض أن يصير  
سبباً عند وجوده فلا يكون السبب موحداً موحداً بلحكم في الحال ومن ثم يكون عدم بلحكم بناءً على  
العدم لا يصح بي كان قبل التعليق لا على عدم الشرط وإزالة التعصبي ما ذكره الشارح

وجسود شرط وهو الدحول مثلاً ، فإذا علمه به كان التعليق معدماً للحكم دون السبب<sup>(١)</sup> كما في التعليق الحسي<sup>(٢)</sup> ، فإن سبب السقوط موقوف في الحال ، وهو ثقل انقذيل ، لكن الحكم وهو السقوط والوصف معدوم للتعليق ، فيكون التعليق مانعاً للحكم دون السبب<sup>(٣)</sup> ، ولهذا أجمعنا أن خيار الشرط يدخل على الحكم لا السبب<sup>(٤)</sup>

ومبنى المقدمة الثالثة على هذه المقدمة ، فإن الشرط لما كان مانعاً للحكم عنده لا يسبب يكون عدم الحكم بناء على عدم الشرط ، فيكون عدم الشرط موجباً لعدم الحكم

ولما أن الأسباب الموحدة للأحكام إذا تعلقت (بالشرط)<sup>(٥)</sup> كان التعليق بصرفاً في إعدام العلل لا الأحكام ، لأن السبب إنما يكون سبباً إذا صدر الركن من الأهل مضاعفاً إلى المحل وهذا لأن ركن التصرف اللفظ الصالح للحكم ، فإذا فقد لا يكون الركن موحداً ، فينبغي كلامه أصلاً كشرط النفع ، لا يعتبر أصلاً إذا لم يوجد الشرط الآخر ، أعني الإيجاب والقبول ، فكذا قوله أنت لا يعتبر أصلاً ما لم يصمم إليه قوله حر ، وكذا إذا وجد الركن لا يعتبر سبباً أيضاً ما لم يصدر من الأهل حتى يوقا لصبي أو المحصور بعده أنت حر ، أو لامرأته أنت طالق لا يعتبر سبباً أصلاً لعدم الأهلية وهي العقل والبلوغ<sup>(٦)</sup> ، وكذا إذا وجد الركن من الأهل لا يعتبر سبباً أيضاً

(١) أي أن قوله إن دخلت النار ، لا يؤثر في قوله أنت حر بمعنى من الوجود وإنما يؤثر في حكمه بمنع من النبوت ، إذ لو لا التعليق لكان الحكم ثابتاً في الحال .

(٢) همورته ، تعليق القنديل بحبل في سماء قنيت .

(٣) أي أن تعليق القنديل لا يؤثر في بطله الذي هو سبب للسقوط ، وإنما يؤثر في حكمه وهو السقوط والوصف إلى الأرض .

(٤) ولما تناحر الحكم إلى سقوط الحصار مع قيام السبب لم اعلم أن افراد من السبب من العلة لأن الحكم مصاف عند وجود الشرط إلى « أنت حر » بالاعتاق . لكن عندما بطريق الانقلاب أي عند وجود الشرط ينقلب ما ليس بعلة علة ، وعند الشافعي باعتبار حقيقة العلة لكن قبل وجود الشرط لم يعمل العلة عملاً باعتبار الحاج ، فإذا ارتفع انماح عملت السابقة عملها ، أما السبب الحقيقي فهو ما يكون طريقاً إلى الحكم دون أن يضاف الحكم إليه وجوباً أو وجوداً انظر التحقيق ص ٥١ ، وأصول السرخسي ١ / ٢٦٠ وتعليقاً بالنسخة ٤ الورقة ٦٢ .

(٥) في ط ، بالشرط ، (٦) لنظر الهدية ١ / ١٦٦ و ٢ / ٣٧ .

إذا لم يتصل بالمحل<sup>(١)</sup>، حتى لو قال العاقل النالغ لأخيه أو لبهيمة أو بيته أنت طالق لا يعتبر أصلاً، وكذا إذا قال لعده لبي أو لعده غيره، أو لبهيمة أنت حر<sup>(٢)</sup>، فلما ثبت أن انعقاد السبب بصدور الركن من الأهل مصافاً إلى المحل قلنا في صورة تعليق الطلاق والعتاق أن التعليق منع اللفظ من أن يتصل بالمحل<sup>(٣)</sup>، فلم يكن سبباً إلى زمان وجود الشرط، وهو زمان اتصال الركن بالمحل، فيبقى معقلاً<sup>(٤)</sup>، كما أن ركن البيع وهو الإيجاب والقبول إذا صدر من الأهل لا يعتبر سبباً إذا لم يتصل بالمحل كما إذا كان المبيع حراً.

على أنا نقول التعليق تصرف من المتكلم كاستنحير، وتصرف الأسارى إنما يكون له أثر فيما للأسارى فيه اختيار، لا فيما ليس له اختيار، واجتير في السبب لا في الحكم، لأن موحشات الأشياء تثبت عقبتها بلا اختيار، كالمالك إذا وحد لبيع أو الارث أو غيرهما، وكالتعليق اعتبر يثبت الوقوع عقبيه بلا اختيار، وكذا الحكم في سائر لأسباب، فيما كان كذلك كان أثر التعليق في السبب لا في الحكم، فيكون مانعاً بسبب لا لحكم أما انعدام الحكم فهو مقي على العدم الأصلي فافهم<sup>(٥)</sup>

والجواب عن قوله أما تعليق القيد، فأقول لا سلم أنه نظر التعليق

(١) لأن العلة الشرعية لا نصير علة قبل وصولها إلى محلها كما لا يصير علة قبل تمامها

(٢) لعدم المحل

(٣) فتعليق القيد يمنع وصوله إلى الأرض.

(٤) وكان ينبغي أن يلقو بعدم اتصاله بالمحل كقوله لأخيه أو لبهيمة أنت طالق إلا أن وصوله - أي السبب وهو أنت طالق وأنت حر - إلى المحل لا كان مرجحاً لوجود الشرط وإحلال التعليق جعلناه كلاماً صحيحاً، به عريضة أن يصير سبباً. كسطر البيع، له عريضة أن يصير سبباً بوجود الشرط الآخر في المجلس، ويصير من الحساب الرمي فإنه يهسه نفس بقتل، ولكنه يعرض أن يصير قتلًا إذا اتصل بالمحل، وإذا كان هناك محض منع وصوله إلى المحل لا يكون أحد بأن المحل مانع لما هو قتل، ولكن لما كان يصير قتلًا لو اتصل بالمحل بعد عدم المحل، فكذا التعليق بالشرط في الحكومات.

(٥) انظر: أصول المرحسي ١/ ٢٦٢، والتحقيق ص ٥٥.

الشرعي، فلما لم تثبت المماثلة بين (التعليق) <sup>(١)</sup> الحسي والشرعي لا تصح المقابلة لأن الشيء لا يقاس إلا إلى نظيره، وبينهما فرق، لأن التعليق لا يصح في الموجود <sup>(٢)</sup> بل شرطه <sup>(٣)</sup> معدوم يتصور وجوده، لأن تعليق الشيء (شيء) <sup>(٤)</sup> يكون لا ابتداء وجود ذلك الشيء عند وجود (ذلك) <sup>(٥)</sup> لشرط لا محالة، كما في (قوله) <sup>(٦)</sup> أنت طالق إن دخلت الدار، وهذا التعديل موجود فلا يكون التعليق لا ابتداء وجوده <sup>(٧)</sup> بل يكون نقلاً <sup>(٨)</sup> من مكان إلى مكان.

وإنما قلنا شرطه معدوم يتصور وجوده، لأن تعليق الشيء بالشيء الواقع تحقيق لا تعليق، كقوله لعبده أنت حر إن كانت السماء فوقنا <sup>(٩)</sup> {١} وإن كانت الأرض تحتنا، وتعليق الشيء بالمحال عادة يكون إعداماً، كقوله لعبده أنت حر إن سعدت السماء والتعليق إنما إذا كان المعلق به عل خطر الوجود، أعني كونه محتملاً لوجود والعدم

وأما مسألة خيار الشرط <sup>(١٠)</sup> فإن الشرط هناك إنما لم يدخل على السبب <sup>(١١)</sup>، لأن التعليق ما شرط في الإثبات يكون في معنى القمار <sup>(١٢)</sup>، لأن الثبوت على خطر لا يعلم أيكون أم لا يكون، فيكون <sup>(١٣)</sup> (حراماً) <sup>(١٤)</sup> كالقمار <sup>(١٥)</sup>، إلا أن الشرع جور

(١) في ك التعليق (٢) والمصنف عادة كما سيحي

(٣) أي شرط التعليق الحقيقي الشرعي أن يكون في معدوم يتصور وجوده

(٤) في ط بالشيء (٥) ساقط من ك

(٦) في ط، قوله، (٧) أي عند وجود المعلق عليه

(٨) أي لنقله، (٩) ساقط من ك.

(١٠) أي في البيع،

(١١) وهو إثبات ملك لئال الذي هو البيع

(١٢) القمار بكسر القاف الرمز وهو المحاطرة والمسايرة على الحيل

(١٣) أي البيع بشرط الضار.

(١٤) في ك حراماً،

(١٥) الذي هو نوع من الميسر المحرم بمصر القرآن ينظر أصول السرخسي ١ / ٢٦٣ والنقير والتحرير

١ / ١٣٦ و ١٤١، والقرطبي ٣ / ٥٢، والقاموس المحيط ١ / ٤٤١ و ٢ / ٥٣٠

حيار الشرط بخلاف القياس في حق من لا اعتداء له في المعاملات<sup>(١)</sup>، فجعلنا الشرط داخلاً في الحكم دون لسبب تقلباً للخطر بقدر (الامكان)<sup>(٢)</sup>، لأنه لو دخل على السبب لتعيق أنسب والحكم جميعاً<sup>(٣)</sup>، بخلاف انطلاق والعقاق، فبهما من قبيل الاسقاطات بحتلان التعليق وليس في معنى القمار، لأن القمار من قبيل الإثباتات، فلما احتملنا التعليق جعلنا الشرط داخلاً على السبب ليكون التعليق كاملاً، لأن الأصل في كل ثابت كماله وبممه<sup>(٤)</sup> وبقصائه بعارض<sup>(٥)</sup>، والتعيق بالشرط عند

(١) يشير السارح إلى ما روي أن حبان بن مسلم كان رجلاً ضعيفاً وكان له سبع في رأسه مأمومة فجعل له رسول الله ﷺ خبزر فيما سمرى تلاماً الحديث (أخرجه الحاكم والميهقي من رواية محمد بن إسحاق عن مافع عن ابن عمر رضي الله عنه ثم روى الميهقي قال بن اسحق في حديث بعد الحديث محمد بن يحيى بن حبان قال كان حدي مقدس عمرو وكان رجلاً قد أصيب في رأسه أمة فكسرت بسننه، وبقيت عظمه وكان يحيى في النوع، وكان لا يدع المحاربه شيئاً إلى النبي ﷺ ذلك فقال إذا أتب ما بعد فقل لا حلاله ثم أتى في كل مع مناعة بالخبز ثلاث لعل، فإن رصبت فامسك، فإن سقطت فرد الحديث وخرج ابن ماجة والدارقطني رواية محمد بن يحيى بن حبان بن بشر بن ماجة وهي مرسله وفي إسناده محمد بن إسحاق وهو مجلس.

وأخرجه الدارقطني وبيهقي مسند عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من طريق ابن بهجة وفيه «فجعل له رسول الله ﷺ ثلاثة أسام فيما سمرى» قال الميهقي والحديث منسوبة إلى ابن لهيعة وأخرجه الدارقطني والميهقي من طريق آخر عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ «الخبز ثلاثة أيام» فإن بيهقي وهذا مختصر من حديث ابن إسحاق «هـ قلت وفي إسناده أحمد بن عبد الله بن مسبرة صفه الدارقطني وقال بن حبان لا محل للإجماع به هـ اعظم لمسندك ٢ ٢٢ وسنن الدارقطني ٢ ٣١٢ وسنن ابن ماجة ٢ ٧٨٩ وسنن الميهقي ٥ ٢٧٣-٢٧٤ وبصير الرتبة ١ ٤٦٠

(٢) لأن الشرع لما حوز حذر السرط في البيع على خلاف القياس ضرورة دفع العين، فإن يبيع أكر أمية حالة ابحصية، فيقدر بقدر ضروره، وهي مدفع يجعله داخلاً على الحكم دون أنسب كما سيذكره الشارح (٣) ضرورة استجالة بعبوب الحكم قبل السبب ما إذا جعل داخلاً على الحكم بعهود سبب في الحال ولا ينبغي بالسرط لأن حكمه متأخر عنه والحكم مما يجهل الناجم عن السبب، ومن ثم كان جعله داخلاً على الحكم أولى تقلباً بالخطر مع خصوص المقصود وهو نذر العين، ثم علم أن السارح ورد هذه المسألة كقوله ليس أن يحكم فيها بعلو بالسرط عند - من ما ذهب إليه سافهي على أصبه - على خلاف القياس

(٤) ولو جعل الشرط داخلاً على الحكم يكون تعليقاً من وجهين وجه - وهو خلاف هذا الأصل (٥) وقد عزم المعارض مهد هوجب القول بكمال المعنى وفيل الفرق بين شرط بعبور وسائر التعليقات أن عبوب السرط في البيع بكلمه «على أن» إذ هي استعينة به بفعل معتك على أي بالخبر - أو عن أنك بالخبر وهذه الكلمة وإن كانت بالشرط لكن عملها على خلاف معنى كلمة التعقيب فإنك إذا قلت أنورب على أن يوروني كيف معك فإنك تبارك بزيادة صاحبك ويكون ببارك سابقه على ويريه، وبني هذا إجماع أهل اللغة، وإذا كان كذلك لا يوجب هذه الكلمة معنق نفس البيع بهذا الشرط بل يوجب معنق بختيار ما يبيع وسواء به فمعنق البيع سابقاً ثم يبيع بختيار وإذا ثبت بختيار فمعنق اللزوم وبعبوب الحكم وهو الملك لأن ذلك حكم الحمار في السرع ومحصيه من انعقاد البيع بالختيار سبق في =

لا يوجب نفي الحكم قبل وجود الشرط بقوله تعالى ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ<sup>(١)</sup> فِيهِمْ خَيْرًا﴾<sup>(٢)</sup>.

وثمره ما قلنا من الطرفين تطهر في قوله عز وجل ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾<sup>(٣)</sup> إلى آخره بياحه أن الله تعالى علق حوار نكاح الأمة بشرط عدم طول الحرية، فيجوز نكاح الأمة عند وجود طول الحرية عندنا بناء على أن عدم الشرط، وهو طول الحرية لا يوجب عدم الحكم عندنا، وبناء على وجود النص من المحورة العامة<sup>(٤)</sup> وعنده لا يجوز نكاح الأمة عند طول الحرية<sup>(٥)</sup>، لأن العدم يوجب العدم عنده على ما بينا<sup>(٦)</sup>.

= الحال مع تاجر الحكم إلى سقوطه مفضي اللفظ، ومظهر كون عمل هذه الكلمة مخالف جعل كلمة العبيق في قوله أنك أن اسمي، فإن المعلق هو اسم المالك عن اسم المصطب انظر التحقيق ص ٥٦، والتقرير والتحجير ١/ ١٣٦، والهداية ٣/ ٢١ وأصول السرحسي ١/ ٢٦٢

(١) في ط: علمهم، وهو خطأ مخالف لنص الآية.

(٢) سورة البور الآية ٢٣ وجهه الدلالة من هذه الآية على منعها من حكم الكتابة لا يتفي قبل وجود هذا بشرط - الحرية - سالنا في أقول ولخصم أن يقول أن هذا الشرط خرج على وفق العادة ونحن قد شرعنا بدالة المفهوم المخدفة مطلقا على المعنى أن لا يكون الفيد خارجا على وفاء عهده كما تقدم

(٣) سورة النساء الآية ٢٥ وأولها ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَا يَكُنْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ عَهْدِكُمْ الْمَوْثِقِ﴾ الآية واعلم أن العلماء اختلفوا في معنى العول على ثلاثة أقوال، الأول أنه السعة والغنى، ولما دلت الآية القدره على المهر - الثاني أنه الحرية تكون تحتها، والثالث أنه بخل والصبر من حبسها وهو بها حتى صار له لا يستطيع أن يتزوج غيرها فإن له أن يتزوج الأمة إذا لم يملك هو، وخاف أن يقع بها وإن كان بعد سعة المال لنكاح حرة ويذهب تشافعي إلى الأول، ويؤيد جسيمة إلى الثاني، والفتاوى المصنوعة، والعرب تقول للمملوك في، ولمملوكة فتاة، سوء كان صغيرا أو كبيرا

(٤) وذلك قوله تعالى ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ الآية وقوله تعالى ﴿فَانكِحُوا مَا طَبَّ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ منى وثلاث ورماح ﴿لَا﴾ وقال الإمام الرغوي في طريقه أن الشرط في ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ الآية، خرج محرج العادة لأن الرجل لا يتزوج الأمة هاية إلا بعد العصر عن نكاح الحرة، ويستكشف عن ذلك أنه قلت، ويرى على هذا القول للإمام الرغوي أن لا يكون للشرط في هذه الآية مفهوم وذلك لاحتلال أحد شروط حجية المفهوم المختلف عند الفتاوى بها

(٥) ولا نكاح الأمة الكتابية وإن لم يوجد طول الحرية لفوات الوصف.

(٦) وبناء على أن الله تعالى على حوار نكاح الأمة بعدم طول الحرية، وقد الفتاوى بالوعاء، أوجب ذلك عدم الحوار عند عدم الشرط أو الوصف، فلا محور نكاح الأمة وإن كانت مؤمنة عند وجود طول الحرية بطوات بشرط. ولا نكاح الأمة الكتابية وإن لم يوجد طول الحرية لفوات الوصف انظر التحقيق ص ٥٣ و ٥٨، والتقرير والتحجير ١/ ١٣١ وأصول السرحسي ١/ ٢٦٠ والقرطبي ٥/ ١٣٦ والهداية ١/ ١٢٠، والإقناع مع حاشية الهدايتي ٢/ ١٦٥

وأما المقدمة الرابعة فقد ادرج بيانه فيما قلنا ، لا بل أجمعنا على أن المحل يشترط عند وجود السبب (ثم)<sup>(١)</sup> أنسياً من السبب إما ينقصد سبباً عند وجود الشرط يكون المحل لا محالة شرطاً عند وجود الشرط فافهم

فإن قلت يرد عليكم اشتراط الأهلية والمحلية عند التعليق ، ولو لم يكن التعليق سبباً في الحال لم تشترطاً عند التعليق وكهذا لو علق العاقل البالغ<sup>(٢)</sup> فجر موجود الشرط حال حيونه يقع احراء ، وهو الطلاق ، أو العتاق ، ولو علق طلاق أجنبية بالدخول فتزوجها ، فوجد الشرط لا تطلق

قلت لا نسلم أن شرائط الأهلية والمحلية عند التعليق دليل على أن التعليق سبب في الحال ، وإنما اشترطنا لما أن التعليق تصرف يمين من المعلق<sup>(٣)</sup> وإيمين في الحال موحودة ، فاعتبر الأهلية باعتباره كونه يميناً ، لا باعتباره كونه طلاقاً ، وبزل الحراء رمان احنوز حكماً لكلام صدر عن عقل وبلوغ

(و)<sup>(٤)</sup> أما اشتراط المحلية في انحال فله معنى فقهي وهو أن إيمين المبيع ، أو (للحمل)<sup>(٥)</sup> والمرأة حال وجود الشرط مترددة بين أن تكون محلاً للطلاق ، وبين أن لا تكون<sup>(٦)</sup> فاشترطنا المحلية لتحصل الإصافاة الداعية إلى الحمل أو المبيع لأن الأصل في كل ثابت بقاؤه ، لا لكون التعليق سبباً في الحال ، ولهذا تشترط المحلية عند برول الحراء حتى لو كانت مائة منقضية العدة ثم وجد الشرط لا يقع انطلاق<sup>(٧)</sup>

(١) سقط من ك

(٢) أي الطلاق أو العتاق على دخول الذكر مثلاً

(٣) لوجود الشرط والجزاء .

(٤) زيادة من ك

(٥) في ط الحمل

(٦) بأن كانت مائة منقضية العدة

(٧) هذا الكلام مختصر من الهداية انظر أصول السرخسي ٢٦٤ / ١ والتحقيق ص ٥٧٥٥٥ ، وتقدير

والتحقيق ١ / ١٣٢ ، والهداية ١ / ١٨٢ .

هذا للعقور السليمة والطباع المستقيمة ، لا للأذهان الكليله <sup>(١)</sup> السقيمة، فإن الأصم لا يسمع نطق عيسى ، وإن قرئت عليه صحف إبراهيم وموسى

قوله ولهذا لم يجوز نكاح الأمة ، أي الشافعي لم يجوز نكاح الأمة عند عدم الشرط ، وهو وجود الاستطاعة على الحرية ، وكذا عند فوات الوصف وهو الإيمان ، حتى لم يجوز نكاح الكتابية ، لأن الوصف عنده كالشرط ، والشرط وهو عدم الاستطاعة يوجب وجود حل مكاح الأمة عند وجوده ، وعدم حل نكاح الأمة عند عدم الشرط ، وهو وجود الاستطاعة فكذا الوصف ، فافهم <sup>(٢)</sup>

وعندما لا يوجب عدم الشرط عدم الحكم، فيجوز نكاح الأمة وإن قدر على الحرية والدليل على أن عدم الشرط لا يوجب عدم الحكم قوله تعالى ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ <sup>(٣)</sup> لأنه تجوز المكاتبه إذا لم يعلم فيهم خير وتلخيص البيان أن نقول الله تعالى جوز نكاح الإماء بهذه الآية معلقا بشرط عدم طول الحرية، ولم يحرمه عند عدم الشرط، وهو عدم عدم طول الحرية، وهو وجود طول الحرية، وجوز نكاحها مرسلًا <sup>(٤)</sup> بالآيات المطلقة كقوله تعالى ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ <sup>(٥)</sup> وقوله تعالى ﴿وَاحِلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ <sup>(٦)</sup> وقوله تعالى ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ﴾ <sup>(٧)</sup> ، فصار حل مكاح الإماء ثابتاً بطريقتين أعني

(١) الكلمة العاجزة انظر مختار الصحاح ص ٦٠٢

(٢) لدسبق بنك مفصلاً ، وانظر الانصاف مع حاشية المدامني ٢ / ١٦٥

(٣) سورة النور الآية ٣٣ ، وانظر في تفسيرها القرطبي ١٢ / ٢٤٣

(٤) مرسلًا مطلقاً من الأرسال وهو الإطلاق ، انظر القاموس المحيط ٢ / ٣٢٣

(٥) سورة النساء الآية ٣ وقد سبق الكلام للشارح عليها مفصلاً ، ووجه الدلالة من أن الله تعالى أباح بهذه الآية نكاح النساء وهو علم يتناول الحرائر والإماء والمسلمات والكتابيات ، ويسوي في ذلك حالة العهر عن نكاح الحرية المسلمة ، وحالة القدر على ذلك . انظر تفسير القرطبي ٥ / ١١

(٦) سورة النساء الآية ٢٤ وانظر في تفسيرها - الكشف ١ / ١٦٨ .

(٧) سورة المور الآية ٣٢ ولقد ذكر نولها انظر القرطبي ١٢ / ٢٣٩ .



لتعليق والارسال ، فعند وجود الشرط أعني عدم طول الحرة (عملنا) <sup>(١)</sup> بهذه الآية  
المفيدة بشرط وسائر الآيات المطلقة عن شرط ، وعند عدم الشرط وهو صور الحرة  
(عملنا) <sup>(٢)</sup> دلالات المطلقة لأن الأسماء داخلية تحت إطلاقها ولا تدني بين التعليق  
والارسال بحوار أن يغفل الحكم بأسباب شتى فافهم <sup>(٣)</sup>

والتحقيق في الوصف كالتحقيق في الشرط <sup>(٤)</sup> لأن الوصف عنده كاش شرط <sup>(٥)</sup>

قار لحاكم الشهيد [رحمه الله] <sup>(٦)</sup> في الكافي بلغنا عن حديقة بن اليمان <sup>(٧)</sup> رضي  
الله عنه أنه تزوج يهودية <sup>(٨)</sup> ، كذا في المبسوط ، وقال أيضاً في المبسوط ، وكذلك  
كعب بن مالك <sup>(٩)</sup> رضي الله عنه .

(٢) في ط علمنا ، وهو خطأ كتابي

(٢) في ط علمنا ، وهو خطأ أيضاً .

(٣) انظر الهدية ١ ، ١٤

(٤) وبينا أن شافعي رحمه الله ذهب إلى أن التخصيص على وصف في المسعى لا يوجب بحكم بوجوب في  
ذلك الحكم عند عدم ذلك الوصف ، بمدرلة ما لو خص على في الحكم عند عدم الوصف ، أما عندما ، فالخص  
موجب للحكم عند وجود ذلك الوصف ، ولا يوجب في ذلك الحكم عند انعدامه أصلاً ، فقله تعالى في من  
فتنانكم المؤمنات لما قد أنجحن منكم الأمة بصفة الإيمان أو حب البغي بدو ، هذا الوصف ، فلا يجوز  
نكاح الأمة بكتابية عنده ، وعدد لا يوجب ذلك ، ولهذا حوزنا نكاح الأمة بكتابية

(٥) وقد سبق بيانه وسنأتي بعد سطور ، قال الشافعي ، وقد ثبت من أصبى أن تنفيذ ما شرطت بهما في  
الحكم عند عدم الشرط ، فكذلك التقيد بالوصف انظر الأحكام للأمدني ٣ ، ١٠٢ ، وأصول الشرحي  
٢٥٦/ ١ ، ونهاية السؤل ١/ ٢٤٦

(٦) زيادة من ط

(٧) هو حديقة بن حسن بن حاتم العبسي (أبو عبد الله) واليمان لقب حسن صحابي من صحابة و بولاه  
القدس بولاه عمر رضي الله عنه على المدائن وله فتوحات وكان صاحب سر النبي ﷺ ، وشهد أجداداً  
والجدي وما بعده ، وتوفي سنة ٣٦ هـ انظر تهذيب ابن عساکر ١/ ٩٣ ، وإصابة ١/ ٣٣٢ ،  
ولاسمعات ١/ ١٠٥ ، وصفوة الصفوة ١/ ٢١٩ ، وتهذيب التهذيب ٢/ ٢١٩ ، وحياة الأولاد ١/ ٢٧٠ ،  
والمعارف ص ١١٤ ،

(٨) انظر الكافي الورقة ٦٨ ،

(٩) هو كعب بن مالك بن عمرو بن القيس البكري الأنصاري الحرجي ، صحابي من أهل المدينة ، اشتهر في  
الجاهلية وكان في الإسلام من شعراء النبي عليه السلام وشهد الوقائع وكان من أكابر مشغراء  
وعمي في آخر عمره ، وتوفي سنة ٥٥ هـ وقيل عمر ذلك انظر لإصابة ٥/ ٣٠٨ ، وبكت الهميان من  
٢٣١ ، وحرارة البغدادي ١/ ١ قلب وعبارة المبسوط هي وكذلك لما أراد حديقة من اليمان =

قوله الحق الوصف بالشرط . أي من حيث منع الحكم ، فإنه لا فرق بين قوله  
اعتق أمني البيضاء ، وبين قوله اعتق أمتي إن كانت بيضاء ، والحواب ما حققناه  
من قبل

قوله ولذلك أبطل <sup>(١)</sup> تعليق الطلاق والعنق بالملك <sup>(٢)</sup> هذا يوضح لكون  
الشرط عاملاً في منع الحكم دون السبب ، سانه أنه لما كان التعليق سبباً عنه في  
الحال اشترط وجود المحلية في الحال ، لأن السبب كما لا يصح بأحد شطريه أي  
بمجرد قوله أنت بدون قوله طالق ، فكذا لا يصح بدون الانصال بالحل ، ولهذا لم  
تصر غير المذكورة محلاً لتعليق الطلاق لأن التعليق عنه عه حقيقة ، لا أن حكمه  
متأخر <sup>(٣)</sup> كما في السبع بشرط الخيار <sup>(٤)</sup> ، صورته إن كحكت فأن طالق وكذا الحكم  
في تعليق العتاق ، أعني إذا قال إن ملكتك فانت حر لا يصح التعليق <sup>(٥)</sup>

رضي الله عنه أن يتزوج يهودية قال له النبي ﷺ دعها فإنها لا تحضنك ، ولا أراد كعب بن مالك رحمه  
الله أن يتزوج يهودية لأن له عمر دعها فإنها لا تحضنك ، وأقول أثر كعب بن مالك هذا في كتابي  
شرح الوافي ، إلا أن النبي ﷺ هو الذي قال له ذلك بدلاً من عمر ، وهو الموافق برواية الدارقطني لهذا الأثر -  
أعني أثر كعب - ورواية أبي داود في مراسيله ، وقد اعلم الدارقطني بأنه من رواية أبي بكر بن أبي مريم  
عن علي بن أبي طلحة عن كعب مرفوعاً ، وأبو بكر هذا ضعيف ، وعلي بن أبي طلحة لم يدرك كعباً ، أما أثر  
حريفة فقد روى أبو حنيفة بإسناد عنه أنه تزوج يهودية بالمدائن ، فكتب إليه عمر بن الخطاب أن حر  
سبيلها فكتب إليه أحرار هي ما أمر المؤمنين ؟ فكتب إليه عمر أعزم غلت أن لا يصح كسبي حتى تحلي  
سبيلها ، فإني أخاف أن يقتدي بك المسلمون ، فحساروا بساء أهل الدمة لجمدهن وكفى بدت فدية بساء  
المسلمين ، أهد أبصر المسوط ١٤٧/٥ ، والكتابي شرح الوافي ج ٢ الورقة ٢٣٨ وسنن دارقطني ٢/٣٥٠  
وهراسيل أبي داود ص ٣ ، وخامع مسانيد أبي حنيفة ١١٥-١٤/٢ والأثر لحمد بن الحسن ص ٧٤-٧٥  
(١) أي الشافعي رحمه الله  
(٢) خلافاً للحنفية  
(٣) ومن ثم بشرط ملك في المحل ينتقرر السبب ، ثم يتأخر الحكم إلى وجود الشرط بالتعليق ، وعليه ، خلا  
المحل عن الملك لغا السبب

(٤) حيث جعل شرط الخيار بخلا على الحكم دون السبب بالانفاق  
(٥) أي ، قال ذلك لأحسبة أو لعبد الغير ، كما هو واضح ، وكذلك إذا قال إن تزوجت امرأة ، أو كلف  
تزوجت امرأة فهي طالق ، أو قال إن اشتريت عبداً فهو حر ، فكون هذا ، كنه عند شافعي باطلاً حتى  
لا يقع الطلاق والعنق بهذه الأسماء محال ، لأن السبب لما كان موجوداً عند التعليق لا بد لانفعاده من  
وجود الملك في المحل ، إذ أنه لا يتعقد بنونه ، فبشرط الملك في المحل ليتقرر السبب ثم يتأخر الحكم إلى  
وجود الشرط ، فإذا لم يكن المحل معلوكاً له لقد هذا الكلام كما إذا قال لأحسبة : إن دخلت الدار فانت  
طالق ، حتى لو تزوجها لم وحد الشرط في الملك لم يقع شيء ، ودفع الحنفية إلى صحته إذا كان المحل  
معلوك للحائض عند التعليق ، أو كان التعليق على نفسك ، وقد سبق بعض هذا والكلام في الهدية  
أبصر الهدية ١٨٢/١ و ٤١/٢ والإقناع مع حاشية المدافع ٢/٢٢٠ والتحقيق ص ٥٤ و ٥٦

قوله وجور<sup>(١)</sup> التكفير بالمال قبل الحدث هذا إيضاح أيضاً لكون اشترط مانعاً للحكم عنده، بالعطف على قوله أبطل مسأته أن التعليقات لما كانت سبباً عنه في الحال لم يجوز تعليق الطلاق والعتاق في غير الملك، وجوز التكفير بالمال قبل الحدث<sup>(٢)</sup>، فإن اليمين عنده سبب وجوب الكفارة بدليل الإضافة، يقال كفارة اليمين<sup>(٣)</sup>، والحدث شرط وجوب الأداء<sup>(٤)</sup>، وأثر الشرط في تأخير وجوب الأداء<sup>(٥)</sup> كالحول في باب الزكاة، فيصح أداء المسبب بعد وجود السبب<sup>(٦)</sup> كالتكفير بعد لجرح<sup>(٧)</sup> وجواب هذا يأتي عند قوله، وبطل التكفير بالمال.

قوله والمالي يحتمل الفصل<sup>(٨)</sup>، إلى آخره، هذا جواب سؤال مقدر، وتقدير السؤال أن يقال ما جورت التكفير بالمال قبل الحدث نظراً إلى وجود السبب وهو اليمين، ولم تحوز انتكفير بالصوم قبل الحدث مع وجود السبب عن أصلك في صورتين كان هذا من تناقضا فقال في العرق بينهما إن المالي<sup>(٩)</sup> يحتمل الفصل بين وحيه ووجوب أدائه<sup>(١٠)</sup>، فيمكن إثبات الوجوب سابقاً على وجوب الأداء، فيصح انتكفير بالمال<sup>(١١)</sup> نظراً إلى الوجوب بخلاف المدني حيث لا ينفك الوجوب عن

(١) أي الشافعي رحمه الله .

(٢) ما أعقب رقة أو أطمع عشرة مساكين أو كساهم قبل الحدث

(٣) والأصل أن الواجبات تضاف إلى أشباهها

(٤) أي والحدث شرط بوجوب أداء الكفارة قال في الإقناع والصحيح عند الجمهور أن اليمين والحدث معاً هما سبب وجوب الكفارة أم .

(٥) ومن لم كن التعليق بقوله معاني في ذلك كفسره إمامكم إذا حلقتكم وحثمتم مؤخر للحكم إلى حين وجوده بمسئلة التأجيل .

(٦) أي فصيح التعجيل وبمعجل الزكاة والدين المؤجل

(٨) قال الأحسنكتي والمالي يحتمل الفصل بين وحيه ووجوب أدائه

(٩) أي الواجب المالي

(١٠) ويدل أن المال قبل الفعل فحار أن ينصف المال بالوجوب ولا تثبت وجوب الأداء الذي هو الفعل ، إلا ترى أن من اشترى شيئاً إلى شهر بلغت الوجوب بنفس العقد ، ولا تثبت وجوب الأداء قبل حلول الأجل ؟ فلا يدل عدم وجوب الأداء على عدم الوجوب

(١١) أي قبل الحدث

وجوب الأداء<sup>(١)</sup> ، فمن ضرورة تأخر وجوب الأداء تأخر الوجوب ، فلا يصح التكفير بالصوم<sup>(٢)</sup> لهذا ، وذلك لأن الوجوب في المالي عين المال ، وهو منفصل عن الأداء ، وفي البدني هو الفعل ، فلما تأخر الأداء تأخر الفعل لأن الصوم عبارة عن أداء هذا الفعل المعلوم ، يوصحه بال عقد الوارد على العين وعلى المنفعة ، فإن الملك في الأول ثابت قبل التسليم ، وفي الثاني حال التسليم<sup>(٣)</sup> ، وجواب هذا يأتي عند قوله وفرقه (بين المالي والبدني)<sup>(٤)</sup> ساقط .

قوله (وانا نقول بان)<sup>(٥)</sup> أقصى درجات الوصف ، أي أعز درجاتها ، يعني عاية ما في الباب أن الوصف إذا كان مؤثر أن يكون علة<sup>(٦)</sup> (للحكم)<sup>(٧)</sup> كما أن الزنا والسرقه في قوله تعالى ﴿الراني﴾<sup>(٨)</sup> و﴿السارق﴾<sup>(٩)</sup> علة لوجوب الحد

(١) يعني : ليس وجوبه إلا وجوب أدائه .

(٢) أي قبل الحدث . وذلك أنه لعل معصوم ، فوجوبه لا يكون إلا وجوب أدائه لعدم وجوب الأداء قبله يكون عدم أصل الوجوب ضروره . ولما تأخر وجوب الأداء إلى وجود الشرط بالاصحاح علم أن أصل الوجوب مختلف عنه ، فلا يحور الأداء قبل الوجوب ، ولهذا لا يجوز تعجيل الصوم قبل الشهر .

(٣) وذلك كالشراء مع الاستئجار . فإن شراء العين بلغت الملك . ويتم السبب قبل فعل التسليم وبلاستئجار لا يثبت الملك في المنفعة قبل الاستيفاء ، لأنها عرض لا تبقى وقتن ، ولا يتصور تسليمها بعد وجوبها بل بقترن التسليم بالوجود ، فانما تصبح معقوباً عليها معلوكة بالعقد عند الاستيفاء ، فتدرك في حقوق الله تعالى بفصل بين المالي والبدني من هذا الوجه ، ألا ترى أن من قال لله عي أن تصدق بدينهم رأس الشهر فصديق له في الحال حار لهذا المعنى بالامتناع ، بخلاف ما إذا قال لله عي أن أصلي ركعتين يوم الجمعة . فصلاهما يوم الخميس ، قبل مدخل يوم الجمعة ، فإنه لا يحور خلافاً لأبي يوسف . انظر أصول السرخسي ١/ ٢٦١ والمحقق ص ٥٤ ، والاشاع مع حاشية الخدافي ٢/ ٣٨٠ و ٣٨٣

(٤) ما بين القوسين ساقط من ك (٥) ما بين القوسين سقط من ك

(٦) أعلم أن هذا جواب لعدم تسليم المقدمة الأولى للشافعي ، وهي أن الوصف ملحق بالشرط وخاص الصواب أنا لا نسلم ذلك على الإطلاق ، فالوصف قد يكون علة وهو أعز درجاته وقد يكون انفساها وهو أدنى أحواله . وقد يكون بمعنى الشرط وقد بولي الشارح الرد في القسم الأول والثالث . أما الثاني فلا يوجب العدم عند العدم ملاً خلاف . لأنه لم يذكر على سبيل الشرط ، فكان وجوده وعدمه سواء ، ولهذا لم يحسن الشافعي وصف الإيمان في قوله تعالى ﴿ أن يفتح المحصنات المؤمنات ﴾ معتبراً في شرط المحوار ، حتى جعل قول الحرة الكفاية مانعاً عن حوار كحاج الأمة كطول الحرة لتسليمة لأنه ذكر على سبيل التثنية لا على سبيل الشرط ، كذا في التهذيب .

(٧) سقط من ك

(٨) سورة المور الآية ٢ ﴿الراني والراني فاجتدوا كل واحد منهما مائة حلد﴾ الآية

(٩) سورة المائدة الآية ٣٨ ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ الآية

والقصر<sup>(١)</sup>، ولا أثر لعدم العلة في عدم الحكم بلا خلاف<sup>(٢)</sup> لأن الحكم جاز أن يكون معلولاً بعلل شتى كالملك يثبت بالارث والهبة والصدقة كما يثبت بالشراء، فمما صار كذلك لا يكون لعملي الوصف<sup>(٣)</sup> الثابت في قوله تعالى ﴿من قنياتكم المؤمنات﴾<sup>(٤)</sup> أثر في عملي الحكم، فمثل ما قال وإنما هنا إن علة ما في السبب هذه لأنه لا شيء فوق العلة في الأشياء التي تتعلق بها المشروعات

قوله ولو كان شرطاً، أي لو كان الوصف شرطاً، يعني ولئن سلمنا أن الوصف شرط<sup>(٥)</sup>، فالشرط مانع للسبب بدخوله عليه دون الحكم، فمما كان كذلك لا يصير التعليق سبباً في الحال، منع الشرط إياه من أن يتصور مانع، لما ثبت قد عرفت من أن اللفظ لا يعقد سبباً ما لم يوصل بالمرح<sup>(٦)</sup>، حتى لو قال لأجيبية أنت طابق أو لهيمة أو لم يبه يكون كلامه لغواً لعدم الاتصال بالمرح، فلا يصح حينئذ قوله أن التعليقات أسباب في الحال.

قوله فمنعه، أي منع الشرط السبب

قوله ولهذا لو حلف إلا يطلق إصاح لمع الشرط السبب، بانه أنه لو كان السبب وهو التطبيق موجوداً في الحان حديث الرجل إذا حلف أن لا يطبق فعق

(١) لأن الحكم فيها رتب على مشق والحكم متى رتب على اسم مشق كان مانعاً اشتقاقه علة للحكم

(٢) هذا إذا لم يثبت اختصاص الحكم بها

(٣) الذي هو بمعنى العلة.

(٤) سورة النساء الآية ٢٥

(٥) أي ونش سلمنا أن الوصف في معنى الشرط وملحق به، فعليه أن يدل على عدم الحكم عند عدم الشرط لا يدل على عدم الحكم، فكذا عدم الوصف المتيقن به وذلك لأن مانع الشرط في منع السبب عند لا في الحكم فلهذا... الخ ما ذكره الشارح.

(٦) رد العلة بشرعية لا بغير علة قبل وصولها إلى محلها، كما لا يصح علة قبل تمامها فإن شرط البيع كما لا يكون علة لعدم تمام الركن لا يكون مع الحر سبباً أيضاً لعدم إصافته إلى الحس، وكما لا يصح قوله أنت سبباً لتعلق قبل قوله صادق فهذا إذا أصبحت أنت طابق إلى منه أو بهيمة أو أجنبية سبباً لعدم الحس وما نحن بتعليق على أنت طابق مانع من الوصول إلى المحل، وإن لم يحصل قوله أنت طابق بالحق لا يكون علة في الحس، وإنما هو كلام صحيح على عرضه أن يصح سبباً عند وصوله إلى المحل بوجود الشرط

لوجود التعليل<sup>(١)</sup>، وهو قوله أنت طالق، فلما لم يحدث قبل وجود الشرط، وهو دخول الدار مثلاً علم أن الشرط مانع للسبب بإعدامه قصداً، وللحكم ضمناً قوله لأن<sup>(٢)</sup> الخيار داخل على الحكم دون السبب تقليلاً للخطر فيما لا يحتمل الخطر أعني الإثباتات<sup>(٣)</sup> وبيانه مر مرة في بيان المقدمة الثانية قوله بإعدامه<sup>(٤)</sup> أي بإعدام السبب، وترتبط الباء في بإعدامه، بقوله تصرف، أي التعليق تصرف في السبب بإعدام السبب قصداً، لكن هذا الإعدام ليس بمطلق بل إلى زمان وجود الشرط لا في أحكامه أي التعليق ليس بتصرف في أحكام السبب قصداً، بل ضمناً، فإذا ثبت هذا صح تعليق الطلاق والعناق بالملك<sup>(٥)</sup> لأن السبب يوجد عند وجود الملك وهو الشرط<sup>(٦)</sup>،

قوله وبطل التكفير بالمال<sup>(٧)</sup>، لأن السبب غير موحود في الحال قبل الحدث، لأن أيمن يستنسب للكفارة لأن انعقادها للبر لا للحدث الذي هو نقض البر، فعلم

(١) أي قال لزوجته أنت طالق إن دخلت الدار، مثلاً

(٢) قال لأخيسيكاني، وهذا بطلان خيار الشرط في البيع لأن الخيار داخل على الحكم دون السبب، ولهذا لو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار يحدث - أنه -

(٣) وقد ذكر السرخسي هذين الفرعين في أصوله، أعني ما إذا حلف أن لا يطلق امرأته فعلى طلاقه بالشرط وما إذا حلف أن لا يبيع فباع بشرط الخيار ونص على حمله في الثاني دون الأول انظر أصول السرخسي ١/ ٢٦٢ و ٢٦٤، والتحقيق ص ٥٦٥، والحسامي ص ٢٤.

(٤) قال لأخيسيكاني، وإذا ثبت أن التعليق تصرف في السبب بإعدامه إلى زمان وجود الشرط لا في أحكامه صح حث تعليق طلاق وعناق بالملك وبطل التكفير بالمال قبل الحدث - أنه -

(٥) نص عليه في الهداية، وعي أن الشافعي رحمه الله خالفنا في ذلك كما تقدم

(٦) قال في التحقيق معقلاً صحة ذلك عندنا لأن التعليق قبل وجود الشرط بمن وعمل الالتزام بأيمن الدمة، وهي موجودة، فأما الملك في المحل فبما يشترط لا يجب الطلاق والعناق، فهذا الكلام ليس مانعاً لما بينا فلا يشترط الملك في الحال إلا أنه يعرض أن يصير إيجاباً، فإن ثبتنا بوجود الملك في المحل عندما يصير إيجاباً بموصوله إلى المحل صححنا التعليق باعتباره، وإن لم يثبت بذلك كان الشرط مما لا أثر له في إثبات الملك في المحل شرطاً للملك في الحال فعصر كلامه إيجاباً عند وجود الشرط باعتبار الظاهر وهو أن ما علم شخصه، فالأصل بقاؤه، ولكن بهذا الظاهر لو أن الملك الذي يتيقن به عند وجود الشرط، فصحة التعليق باعتبار ذلك النوع دليل على صحة التعليق باعتباره هذا الملك بالطريق الأولى

(٧) قال لأخيسيكاني، وبطل التكفير بالمال قبل الحدث - أنه -، وأعلم أن ذلك عندنا وقد تقدم مذهب الشافعي فيه

بهذا أن اليمين لم تشرع سبباً للكفارة لأن أدنى درجات السبب أن يكون موصلاً إلى الشيء واليمين لأجل البر، ومع البر (لا) <sup>(١)</sup> وجود للكفارة، وسببها هو الحدث لا اليمين وضاعفة الكفارة إلى اليمين محار، لأنها (عني) <sup>(٢)</sup> عرض أن تصبح سبباً، بأن يوجد الحدث

ولئن سلمنا أن اليمين سبب للكفارة حقيقة، لكن لا سلم أنها تنعقد سبباً قبل الحدث لأن الحدث لكونه شرطاً بعدم انعقاد السبب قبل وجوده على ما قررنا، فيكون التكفير بالمان قبل الحدث واقعاً قبل وجود السبب، ولا صحة لمسبب قبل سببه ويكون التكفير المائي قبل الحدث مطلقاً كالسدس <sup>(٣)</sup>، وإنما قلنا إن اليمين لأجل البر لقوله تعالى ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْإِيمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ <sup>(٤)</sup> فافهم

قوله وفرقه بين المائي والبدني ساقط أي مرق الشافعي من التكفير المائي ولسدس ساقط الاعتبار، يعني لا يعتبر، لأن الواجب للرب حلت قدرته عن عباده (هو) <sup>(٥)</sup> العبادة (وهي) <sup>(٦)</sup> فعل يأتي به العاقل تعطيفاً لله (تعالى) <sup>(٧)</sup> مختاراً إلا أن آلة ذلك الفعل الجوارح في بعض الصور، وفي بعضها مان وذلك لأن الأمر للانتلاء بالانتمار، والانتمار يكون بالفعل، قال (عروجل) <sup>(٨)</sup> ﴿لِيُبلوكم ابكم احسن عملاً﴾ <sup>(٩)</sup>، إلا أن المان عيه غير مقصود في حقوق الله تعالى، لاستعناثه عن المال،

(١) سقط من ط، ولا يصح الكلام بدونه

(٢) سقطت من صلب ط، وتداركها الماسح فالتبهاً فوق السطر.

(٣) وعلم أنه لا يرد على ذلك قولنا بمجمل الركاء حيث جوبها لأن السبب وهو ملك النصاب متحقق في أول الحول، إلا أن وجوب الأداء متأخر إلى صبروته حولاً ومضى ثم انحول يستند هذا الوصف إلى أول الحول، فيظهر أن الأداء وقع بعد تمام السبب، فاما فيما ذكر من التكفير قبل الحدث فالسببية تثبت مقتصره على الحال فيكون الأداء قبل السبب من كل وجه، انظر التحقيق ص ٥٦-٥٧، وأصوون السرخسي ٢٦٣/١، والهداية ١/١٨٢، و٢/٤١ و٥٦، والجسماني ص ٢٤

(٤) سورة النحل الآية ٩١ وانظر في تفسيرها القرطبي ١٠/١٦٩.

(٥) في ك وهو (٦) في ط وهو (٧) زيادة من ك (٨) في ك تعالى

(٩) سورة هود الآية ٧ وسورة الملك الآية ٢ انظر الكشاف في تفسيرهما ١/٣٥٧ و٢/١٠٠

من المقصود هو الأداء وهو فعل ، فظهر بهذا أن العزو غير صحيح<sup>(١)</sup> ، بخلاف حقوق العباد ، فإن ثمة يكون المقصود نفس المال ، لا أدائه لاحتياجهم إلى المال ، ألا يرى أن من له (حق إدا)<sup>(٢)</sup> ظهر بحسن حقه ، فأحذه (يتم الاستيفاء)<sup>(٣)</sup> وإن لم يوجد الأداء .

على أن يقول الوحوب منك عن وجوب الأداء في البدني أيضاً ، كالسافر يجب عليه صوم رمضان<sup>(٤)</sup> ولا يجب عليه أدائه لقوله تعالى ﴿ فعدة من أيام أخر ﴾<sup>(٥)</sup> فلو صام في رمضان يصح نظراً إلى نفس الوجوب<sup>(٦)</sup> ، فصح الانكسار<sup>(٧)</sup> لا يقال لا نسلم أن المقصود في حقوق الله تعالى هو الابتلاء ، إلا يرى أن الزكاة تؤدي بفعل النائب؟ لأننا نقول لا نسلم أن أداء النائب ليس باستلاء لصاحب المال بل هو عين الابتلاء ، لأنه أمر بقطع جزء من ماله ، وقد حصل ما أمر به حيث أدى نائبه بأمره تفصيلاً<sup>(٨)</sup> عن عهدة (التكليف)<sup>(٩)</sup> ، ولهذا لو كان أداء العير لا يأمر صاحب المال لا يحوز لفقدان الائتمار من صاحب المال<sup>(١٠)</sup>

- (١) فقد ظهر بهذا التوجيه وما بعده أن الأداء في البدني يتعلق بشرط كما لا يحوز قبل وجود الشرط لعدم تمام السبب ، فكذا في المالي ، بخلاف حقوق العباد كما ذكر الشارح ، لأنهما سواء في كون كل منهما عملاً
- (٢) في له ، الحق إذ .
- (٣) ما بين القوسين ورد بالسكت ، إلا أنه في ك مصر وب عليه بخط ، أي مشطوب
- (٤) سقطت النون من له .
- (٥) سورة البقرة الآية ١٨٤ والآية ١٨٥ .
- (٦) الثالث يسميه بالوجود وهو شهود الشهر ، رغم تأخر وجوب الأداء في حق المسافر إلى ما بعد الإقامة بالاجماع
- (٧) أي بين الوجوب ووجوب الأداء في البدني أيضاً .
- (٨) تفصيلاً بفتح الذاء والفاء وكسر الصاد المشددة تحليلاً
- (٩) في ك التكلف وهو غير مناسب لهذا المقام ، فتكون لبقاء ساقطة سهواً
- (١٠) قال في التحقيق ولا يقال لو كان الفعل هو المقصود - في البدني أيضاً - لم يتأدى النائب كالصلاة ، لأننا نقول المقصود وهو حصول المشقة بقطع طائفة من المال يحصل بالنائب ، والإدانة فعل منه ، فاكتمل به عند حصول المقصود ، بخلاف الصلاة لأن المقصود هو إسعاد النفس بالقام للخدمة ولا يحصل ذلك بالنائب فلم يتأدى بفعله له أنظر سماج الكلام على آية الصيام الورقة ٢٢ وتفسير آية الصوم وسورة القدر الورقة ٣ والفتاوى في إعراب القرآن ١/ ٤٧ ، وكتاب الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٢١ وأصول السرخسي ١/ ٢٦٣ ، والتحقيق ص ٥٧-٥٨ ، ومختار الصحاح ص ٥٣١



قوله ومن هذه الجملة<sup>(١)</sup>، أي من جملة المنسكات انفسه عبداً ، اعلم أن  
 انطبق في اللغة هو اندى لا قصد عليه حساً كالبعير المطلق وهو الذي لا يقال على  
 قوائمه<sup>(٢)</sup> ، وفي الشريعة هو ما يتعرض لدات محرد عن الصفة<sup>(٣)</sup> ، كقولك : أكرم  
 رجلاً والمشابهة بين موضوع اللغة ومصطلح الشرع من حيث أن البعير إذا لم يكن  
 عليه قيد يذهب حيث يشاء ، فكذا اللفظ المطلق لا يتناول واحداً بعينه ، بل يتناول  
 واحداً على أي صفة كانت .

والمقيد في اللغة هو الذي عليه القيد<sup>(٤)</sup> ، وفي الاصطلاح هو الذي يتعرض  
 للذات<sup>(٥)</sup> واصفة (كقولك) <sup>(٦)</sup> أكرم رجلاً عادياً وأمر رجلاً جاهلاً ، والمشابهة  
 بين موضوع اللغة وبين المصطلح أن الشيء إذا كان مقيداً بقيد حسي يمتنع القيد أن  
 يذهب إلى حيث يشاء ، فكذا اللفظ المقيد يمتنع فينبه بصفة أن يتناول من لم يكن  
 موضوعاً بتلك الصفة .

(١) قال لاخسكني ومن هذه الجملة ما قال الشافعي رحمه الله ان المطلق محمول على قصد

(٢) كذا في كتب اللغة .

(٣) عدم أن كل شيء من المحدثات له ماهية وحقيقة ، وكل من لا يكون المفهوم منه عين المفهوم من تلك الماهية  
 كان مغايراً لها سواء كان لازماً لها أو لها مغايراً لأن الإنسان من حيث أنه إنسان نفس [لا إنسان] ، فأما  
 أنه واحد أو لا واحد فهما قندان مغايران لكونه إنساناً وإن كنا نعني المفهوم من كونه إنساناً لا صفات  
 عندهما ، فاللفظ الدال على حقيقة من حيث أنها هي من غير أن يكون فيه دلالة على شيء من أقوال تلك  
 الحقيقة هو المطلق ، وأدال عندها مع قصد هو المقيد كذا ذكر الإمام براري في المحصول ومنه مبني أن  
 قول من يقول المطلق هو اللفظ الدال على واحد لا يمتنع سهو ، بل الوحدة وعدم التعيين قندان راديان  
 عن الماهية ، وما فيه في المحصول هو معنى قول المشايخ المطلق هو المعرض للذات دون الصفات  
 لا ما ينبغي ولا بالذات كصفة ، فإنها اسم يدل على بعبه معلومة من غير تعرض لكونها مسماة أو غير  
 مسماة ، ولقيد هو ما دل على مذكور المطلق مع صفة رابدة إما بالذات كقوله تعالى في تحريم رقعة  
 مؤمنة في الآية أو بالنفي كقوله تعالى في نه عمل غير صالح ، وما تقدم ظهر الفرق بين عام  
 والخاص وبين المطلق إذ العام هو اللفظ الدال على الحقيقة مع المعرض بكثرته المهمة ، والخاص هو  
 اللفظ الدال عندها مع التعرض للوحده ، وانطبق ليس بمعرض لما سوى الحقيقة ، ثم لا يحق عندنا أن  
 نصرف البشارح للمطلق والمقيد موافق لما ذكره فلشايخ

(٤) كذا في كتب اللغة

(٥) في ط : الذات ، وهو سهو من المصنف

(٦) في ن : كقولك .

ثم اعلم أن المطلق لا يقع في الكلام المنطوق النية لأن الكلمة إذا وقعت في كلام يكون بينها وبين غيرها نسبة لا محالة ، فيشأ من تلك النسبة قيود ، فلا يبقى المطلق مطلقاً كمرحل إذا وقع في الكلام داخل عليه لأم التعريف يدل على فرد معين ، وإذا وقع متبوعاً يدل على فرد منكر ، والتعريف والتبكيير قيد لا محالة<sup>(١)</sup> ، إلا أن العقهاء أرادوا بالمطلق ما لم يكن موصوفاً بصفة على حدة كرقية مؤمنة ، أو ككافرة ويقال كل بكرة غير موصوفة في موضع الاثبات فهو مطلق ، فإن وصفت فمقيّد ، وفي موضع النفي عام<sup>(٢)</sup> ثم الرقعة في قوله تعالى ﴿ فبحرير رقبة ﴾<sup>(٣)</sup> خاص عندنا ، عام عند الشافعي<sup>(٤)</sup> لأنها تتناول واحداً على احتمال وصف دون وصف ، والواحد لا يسمى عاماً ، واحتمال الوصف لا يقدح لأنه عارض في الماهية ولو مال لا نسلم أنه عارض ، بل هو أصلي فنقول لا يبقى حينئذ للمطلق وجود لأنه يصير مقيّداً .

(١) قال في الكشف : قيل المطلق لفظ يدل على شائع في خمسة مثل رجل ورقية ، ثم قال : فيخرج عن التعريف المعارف بكونها غير شائعة لبعضها بحسب الاستعمال ، فإن أنت - مثلاً - لا تفهم منه عند الاستعمال لا معنى ، بخلاف رجل فإنه لا يفهم منه معنى ويخرج منه أم لا البكرة في سياق النفي ، والتركيب المستفردة في سياق الإثبات مثل « كل رخص - ومحوه - لاستغراقها ، إذا المستغرق لا يكون شائع في جنسه ، والمقيد هو اللفظ ، يدل على معنى تحريم ، وهذا الرخص ، وأنت ، ثم قال : هذا سهو من لائله ، لأن المطلق هو اللفظ الدال على الماهية من حيث هي دون أن يكون فيه دلالة على شيء من قيودها ، ومعلوم أن الوحد ، وعدم القهين قيدان رائدان على الماهية .

(٢) وعلى هذا الظن يكون المطلق والبكرة العبر موصولة سواء لا فرق بينهما ، وخرق بعض بينهما بأن اللفظ يدل على الماهية من غير تعرض لقبه هو المطلق ومع التعرض بكثره متضمنة الفاظ الإعداد وتكررة عبر متضمنة العام ، وبوحده متضمنة المعرفة ولوحد غير متضمنة البكرة ، قال في تحقيق والإظهار أنه لا فرق بين البكرة والمطلق في اصطلاح الأصوليين ، إذ تمثل جميع العلماء بالمطلق بـبكره في كتبهم بشعر بعدم الفرق بينهما انظر المحققين ص ٥٨ ، وكشف الأسرار ٢٨٦/٢ ، والأحكام للأمامي ٣/٢ ، وإرشاد الفحول ص ١٦٤ ، والقاموس المحيط ١/٢٨٣ و ٢/٢١٧ ، والمجلد في اللغة لنفوسني ج ٢ الورقة ١٠١ .

(٣) سورة المجادلة الآية ٣ .

(٤) واستدل الشافعي على عمومها بأنها تتناول الصغيرة والكبيرة ، والذكر والأنثى والكافرة والمؤمنة والصحيحة والرسمة ، وقد خص منها الرمة والمنبر بالاحصاء ، وذلك أنه عمومها ثم عدم أولاً أنه ذهب إلى تخصيص الكافرة منها بالقباس عن كفارة القتل كما سجيء ، وثاناً أن العام عمومها شموني ، وعموم المطلق بدني ، وقد أطلق البعض على المطلق اسم العموم باعتباره من موارد غير منحصرة وضحة هذا لأطلاق عليه باعتبار التحنية انظر أصول السرخسي ١/١٥٩ ، وإرشاد الفحول ص ١١٤ والأحكام للأمامي ٢/٢٨٧ .

ثم اعلم أن المطلق والمقيد أربعة أقسام بحسب الوجود ، إما أن ورد في سبب الحكم كصي صدقة العطر<sup>(١)</sup> ، وإما أن ورد في الحكم الواحد (والحادثة)<sup>(٢)</sup> محتلفة كنصوص كفارة لقتل وغيرها من الكفارات<sup>(٣)</sup> ، وإما أن ورد في الحكم مختلف والحادثة واحدة كنصوص كفارة الظهار<sup>(٤)</sup> ، وإما أن وردا (في حكم)<sup>(٥)</sup> واحد وحادثة متحدة كنصي كفارة اليمين<sup>(٦)</sup>.

ثم (اعلم)<sup>(٧)</sup> أن المطلق لا يحمل عن المقيد أبداً في جميع الأقسام وهو اختيار مؤخر الإسلام<sup>(٨)</sup> ، وعند بعض مشايخنا كذلك إلا إذا كان الحكم واحداً والسبب

(١) ذكر الشارح هذين النصين فيما بعد ، وأحدهما قوله ﷺ « أدوا عن كل حر وعبد » الحديث ، والثاني قوله عليه السلام « أدوا عن كل حر وعبد من المسلم » الحديث ثم قال وهما وردا في السبب ، لأن السبب رأس يمونه وبني عليه - فهو رأس العبد الكافر بسبب بالنص لمطلق - الأول - ورأس المسلم بسبب بالنص المقيد - أم ، أقول - وساطة لك بحرحهما عند ذكر الشارح لهما إن شاء الله

(٢) في كذا ، والحادثة وهو سهو من الناسخ .

(٣) أما نص كفارة القتل - وهو المقيد - فقله تعالى : « وما كان لمومن أن يقتل مؤمناً إلا جحد ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وبحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين بنية من الله وكل الله علماً حكماً » في سورة النساء الآية ٩٢ ، وأما نص كفارة اليمين - وهو المطلق - فقله تعالى : « لا يؤحدكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤحدكم بما ألغتم الأيمان فكله عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام » في الآية سورة المائدة الآية ٨٩ . ونص كفارة الظهار قوله تعالى : « والدبن بظاهرون من نسائهم ثم يعاون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا » في الآية وقوله : « فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينة » في آية سورة المائدة الآية ٣١ . ففي نص كفارة بقتل وردت الرقبة مقيدة بوصف الأيمان . وورد الصوم مقيداً بالمتتابع ، وفي نص كفارة اليمين وردت الرقبة مطلقة ، والصوم كذلك ، وفي نص كفارة الظهار وردت الرقبة مطلقة . وورد الصوم مقيداً بالمتتابع . وقد عني الشارح بالحكم نوعاً واحداً وحوب الإعتاق في القتل والظهار واليمين مع اختلاف السبب .

(٤) وبصورتها تقدمت ، وقد ورد فيها الإعتاق والصوم مقيدان بالمتتابع على المسبب وأطلق الإعتاق

(٥) سقط من كذا

(٦) وأحدهما القراءة المتقدمة بصفاً وقد ورد فيها الصوم حالاً عن قيد المتتابع . وبص الثاني هو قراءة عبد الله بن مسعود المشهورة (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) وقد سبق بحرحها . وغير خاف أن يصوم فيها مقيد بالمتتابع

(٧) في كذا يعلم

(٨) انظر أصول البردوي ٢ / ٢٨٩ .

واحدا فحيثئذ يحمل للصورة<sup>(١)</sup>، وعند الشافعي يحمل لكل حال<sup>(٢)</sup>، والمراد من الحمل جعل النصين كخص واحد (أعني)<sup>(٣)</sup> أن يراد بالطلق ماهو المراد من المفيد<sup>(٤)</sup> وتسمية الخلاف تظهر فيما إذا اعتق الرقة الكافرة عن (كفارة)<sup>(٥)</sup> اليمين والطهار عندنا يحوز عملاً بإطلاق الرقة<sup>(٦)</sup>، وعنده لا، جملاً على كفارة القتل<sup>(٧)</sup>

(١) قلت ذكر صاحب الكشف أن بعض أصحابنا ذهب إلى ما ذهب إليه جميع أصحاب الشافعي من وجوب الحص في القسم الأول - حسب تقسيم الشارح - أيضاً من غير حاجة إلى قياس وبحوه وإن عامة أصحابنا قالوا بعدم الحمل فيه .

(٢) قلت أيضاً قال لأمدى إذا ورد مطلق ومفيد فلا محلو إما أن يختلف حكمهما أو لا يختلف فإن اختلف حكمهما فلا خلاف في امتناع حمل أحدهما على الآخر وسواء كانا مأمورين أو مهيئين ، أو أحدهما مأموراً ، والآخر مهيئاً ، وسواء اتحد سببهما أو اختلف لعدم المتافاه في الجمع بينهما إلا في صورة واحدة وهي ما إذا قال مثلاً في كفارة الطهار « اعتقوا رقية » ثم قال « لا تعتقوا رقية كافرة » فإنه لا خلاف في مثل هذه الصورة أن أحد بوجوب تنفيذ الرقية المطلقة بالرقة المسجلة وأما أن لم يختلف حكمهما : فإن اتحد سببهما فإما أن يكون العمل دالاً على إثباتهما أو نفيهما ، فإن كان الأول كما لو قال « اعتقوا رقية » ثم قال « اعتقوا رقية مسممة » فلا يعرف خلافاً في حمل المطلق على المفيد منها . وأما إن كان دالاً على نفيهما أو نهي عنهما ، كما لو قال مثلاً في كفارة الطهار « لا تعتقوا رقية كافراً فهذا نصيب بما لا خلاف في العمل بمقتوليهما ، والجمع بينهما في النفي إذ لا تعبر فيه وأما أن كان سببهما مختلفاً كنصي كفارة القتل والطهار لقتل عن الشافعي رحمه الله فتربل المطلق على المفيد في هذه الصورة ، واختلف لأصحاب في تأويله ، فمنهم من ذهب إلى الحمل من غير حاجة إلى دليل آخر ، ومنهم من جملة على ما ربه وجد بينهما علة جامعة مقبوضة بالاجاز وهو الإظهار من مذهبه أنه لكن ذكر صاحب جمع الجوامع أنهما إذا كانا مهيئين أو مهيئين واحداً حكم وسببهما من الفائل بحكمة مفهوم المخالفة يحمل المطلق على المفيد أيضاً خلافاً لما في مفهوم وإن احداً سبباً واحتمل حكماً فليل لا يحمل المطلق على المفيد . ونس يحمل عليه بطلاً أو قياساً ، وهو الأرجح أنه ، وبعد هذا العصر من سبب لك أن ما نقله الشارح من مذهب الشافعي في ذلك مني عليه ما جرى عليه بعض الشافعية في مصداقيهم كصاحب جمع الجوامع وصاحب المحصول والأصفيهسي وإن كاتب طريقة الأمدي هي السائدة في عامة كتبهم كما ذكره صاحب الكشف ، ثم عمن أن القائلين بالجمع شرطوا لذلك شروطاً منها أن لا يمكن الجمع بينهما إلا بالحمل ، وأن لا يكون قد ذكر مع الحمل قدر راسد يمكن أن يكون القيد لأجل ذلك القيد الرائد . وإلا فلا يحمل المعنى على المفيد في هذه الحاشية فقط . وأن لا يوجد دليل معص من التمسك ، فإن قام دليل على ذلك فلا يحمل على غير ذلك مما بسطه الشوكاني

(٣) في ك يعني

(٤) وورجته أن الحاجب وغيره ، وتدل أنه يكون نسخاً أي دالاً على نسخ حكم المصنف السابق بحكم المفيد اللاحق ، والأول أولى لنظر كشف الأصول ٢ / ٢٨٧ ، والأحكام للأمدي ٣ / ٣ ، وشرح جمع الجوامع مع الآيات الستة ٣ / ٩٢ وإرشاد الفحول ص ١٦٤

(٥) في ط ، بكفرة (٦) الواردة في آية الطهار

(٧) أي جملاً برقة المطلقة في آية الطهار على الرقة المقصده بوصف الأيمان في نص كفارة القتل بطار بهادبة ١٥ / ٥٦ ، والإقناع مع حاشية الخافعي ٢ / ٣٣٢ و ٣٨٣ .

له أن القيد في المقيد زيادة وصف ، والوصف بمرارة الشرط ، فيوجب العدم عند انعدام ، ولأنه لو لم يحتم يلزم إلغاء صفة القيد ، ولأن الله تعالى أطلق الشهادة في موضع من كتابه<sup>١</sup> ، وقيدها في موضع آخر بالعدالة<sup>٢</sup> ، ثم بالاجماع حتى أطلق على المقيد ، ولأن المطلق بمرارة المحمل والمقيد بمرارة المفسر ، فيجب الحمل هنا كما يجب ثمة .

وسا أن المفهوم من المطلق هو الاطلاق كما أن المفهوم من المقيد التقييد ولا خلاف في هاتين العقلاء والعمل بما هو لمفهوم وصف واجب ، إلا إذا دل دليل على خلافه ألا يرى أن من قال لامرأته إن دخلت الدار فانت طالق ثم قال إن دخلت الدار راکة (فانت طالق)<sup>٣</sup> فكيفما دخلت طبق ر كنة كانت أو ماشية ولا يقيد الأول بالثاني فما كان كذلك لا يحمل مطلق كلام الله تعالى على المقيد منه وكذا في النسبة ، لأن كلامه تعالى قرر عن لسان العرب قال تعالى ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بنسابة فومه ندين لهم ﴾<sup>٤</sup>

والجواب عما قال أولا فيقول لا نسلم أن الوصف بمرارة الشرط<sup>٥</sup> ولئن سلمنا لكن لا نسلم أن الشرط يوجب عدمه عدم احكم لما مر في المسألة المتقدمة

والجواب عما قال ثانيا فيقول لا نسلم أنه يلزم إلغاء صفة القيد وهذا بما يلزم إذا لم (يعمل)<sup>٦</sup> بالمقيد ، ونحن نعمل بالمقيد ، المطلق جميعا حيث يقول المطلق يجري على إطلاقه ، والمقيد على تقييده

(١) ذلك هو قوله تعالى في سورة البقرة الآية ٢٨٢ ﴿ واستشهدوا شهادتين من رجالكم ﴾

(٢) قال تعالى في سورة الطلاق الآية ٢ .

(٣) ما بين القوسين سقط من ك

(٤) سورة إبراهيم الآية ٤ ، وانظر في تفسيرها الكشف ١ / ٤١٢

(٥) أي على إطلاقه لأنه قد يكون بمعنى الشرط وقد يكون علّة وقد يكون انفسا وقد ذكرت ذلك في مقدم

(٦) في ك يعمل

على أما تقول (قواك) <sup>(١)</sup> مما يلزم عليك ويلزمك، لأن في حمل المطلق يلزم إلغاء صفة الإطلاق أيضاً، لأن الإطلاق صفة للمطلق، كما أن التقييد صفة للمقيد

والجواب عما قاله ثالثاً فنقول لا نسلم أن قيد العدالة ثبت بصريح حمل المطلق على المقيد، بل ينص آخر أوجب مسح الإطلاق في الشهادة وهو قوله تعالى ﴿وإن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ <sup>(٢)</sup> أي فتشأنوا في خبر الفاسق <sup>(٣)</sup>

والجواب عما قاله رابعاً إما حمل المحمل على المفسر والمتشابه على المحكم لأن العمل بالمحمل والمتشابه غير ممكن، بخلاف ما نحن فيه، فإن العمل بكل واحد منهما ممكن إذا لم يكن الحكم واحداً والسبب واحد

ثم نقول أنت تركت أصلك في كفارة اليمين بالصوم <sup>(٤)</sup> والله تعالى قدنه بالتتابع في بعض الصور قال تعالى ﴿فصيام شهرين متتابعين﴾ <sup>(٥)</sup> ثم نقول القياس لا يحوز إلا محاسن مالا حماع، والعارق بين المقيس والمقيس عليه منطل للقياس، فلا بد من بيان الجمع بين إعتاق كفارة اليمين والطهارة، وبين إعتاق كفارة القتل <sup>(٦)</sup>، فنحن لا نسلم ذلك لأن يبيح مرفأ كثيراً من حيث السبب والحكم، أما من حيث السبب فمن

(١) في ك والوالت وقد عني الشارح بذلك الدليل الثاني من أدلة الشافعية، ولو لم يحمل يلزم إلغاء صفة القيد.

(٢) سورة الحجرات الآية ٦، وانظر في تفسيرها: القرطبي ٦ / ٣١١

(٣) قرأ حمزة والكسائي: فتبينوا - انظر المرجع السابق ١٦ / ٣١٧.

(٤) حيث لم يوجبه صفة التتابع حملاً للصوم المطلق في نص كفارة يمين على الصوم انعقد بالتتابع فيصوص كفارة القتل والطهارة واعلم أن دليل الشافعي على ذلك أن الصوم لمطلق في كفارة اليمين بخلاف نظائره منصوص عنها انعقد بالتتابع، ومنها مقيد بصفة التفرق يعني صوم ليلة في قنونه تعالى ﴿وسبعة﴾ إذ رجحهم في حتى لو لم يفرق الصوم فيها لم يجر، وعليه لا يكون جعله على أحدهما بدولي من الآخر فلا حل لما البخاري في ثبوتها الإطلاق لكن يمكن الرد عليه بأن المطلق في كفارة اليمين يجعل على المقيد في كفارة اليمين والصوم في الكفارة مقيد بالتفرق فيصوم ابتداءً بيمين كفارة، من هو سبب مبررة إراقه الدم حتى كان الصوم حلقاً عنه

(٥) سورة النساء الآية ٩٢، وسورة المجادلة الآية ١

(٦) عمدت فيما تقدم أنه من الجالاب التي يحمل الشافعية فيها المطلق على المقيد ما إذا كانا في حكم واحد مع اختلاف سبب كل منهما كما لا يخفى الوارد مقيداً باليمين في كفارة القتل ويظهر الوارد مضيقاً فيصوص كفارة اليمين والطهارة وأن الشافعية بعد اتفاقهم على ذلك اختلفوا ذهب بعضهم إلى الحص من غير =

السبب في المقس عليه هو القتل وهو من حمله الكفاثر قال عليه السلام خمس من الكفاثر منها القتل <sup>(١)</sup> ألا يرى إلى ما يطق به الفرأ <sup>(٢)</sup> من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكانما قتل الناس جميعاً <sup>(٣)</sup> وليس كذلك اليمين وانظهار وأما من حيث الحكم فإن المقس عليه متعين، أعني كفارة القتل <sup>(٤)</sup> والبقيس غير متعين، أعني كفارة اليمين، حيث يتحيز الحاث في أحد الأنواع الثلاثة <sup>(٥)</sup>، وكذا كفارة القتل لا يحور فيها الإطعام أصلاً وفي كفارة الظهار يحور إذا لم يقدر على الصوم، وكذا يحور في كفارة اليمين إذا لم يقدر على أحد (الأشياء) <sup>(٦)</sup> الثلاثة صوم ثلاثة أيام، وفي كفارة القتل لا يجوز إذا لم يقدر على الاعتاق إلا صوم شهرين متتابعين فكم من (فرق) <sup>(٧)</sup> بين البقيس، والمقس عليه والقياس مع عدم المماثلة فاسد <sup>(٨)</sup>، بل رماذ ومنذ <sup>(٩)</sup>، لا يقبله أحد.

١ - حاجة إلى دليل آخر لأن كلام الله تعالى متحد في ذاته، لا يعدد فيه طراد نص على اشتراط اليمين في كفارة القتل كما أن ذلك تخصيصاً على اشتراطه في كفارة الظهار ومن المعص الآخر ذهب إلى الحمل بطريق البقيس ولما كان ذلك هو أظهر القوي من مناهب السافعي رضي الله عنه حتى عبد القور الأول سابقاً وقال الأمدى في دبله وهذا لا استحالة له لقد قد احسار الشارح الرد على الأقوى انظر أصول السرخسي ٢٦٧، والحقق ص ٥٩ والإحكام للامدي ٣/ ٥، والإقناع ٢/ ٣٨١

(١) رواه أحمد في مسنده عن أبي هريرة عنه  $\frac{1}{2}$  بلفظ خمس نفس لمن كفره الشر بئانه وقتل النفس بغير حق تحديث وفي إسناده بنية وهو مدبر وقد عنيته، قاله الهيثمي، قلت أخرجني البخاري عن ابن مرفوعاً عن النبي  $\frac{1}{2}$  ذكر الكفاثر أو سفل عن الكفاثر فقال الشر بئانه وقتل النفس الحديث كما أخرجني من طرق أخرى انظر صحيح البخاري مع فتح الباري ١٣/ ١٦ ومجمع الروايات ١/ ٣ (٢) سورة المائدة الآية ٣٢ وقد ورد بالسحة ط - ومن قتل أي بالواو قتل « من » وهو حطام الكاثر، وانظر في تفسيرها: القرطبي ٦/ ١٤٥

(٣) إذا لا تحيز فيها ولا ينقل إلى الصوم إلا عند العجز فكان الاعتاق متعين عند القدرة عليه

(٤) وبذلك قد كفارة اليمين بغيره أمضاء مرسلة انتهاء، كذا في الإقناع ٢/ ٣٨٢، ٣٨٣

(٥) سقط من ك

(٦) في ط، الفرق

(٧) انظر أصول السرخسي ١ ٢٦٩ والحقق ص ٦٠ والإقناع ٢/ ٢٣٢ و٢٨٣ والهداية ٢/ ١٥ و١٥٦ و١١٨/

(٨) الرمذ بكسر الراء وسكون الميم وكسر الدال الأولى الرماد وقوله رماد رمذ - كقولهم شجاع ناسل - أي كثير الرماد انظر نظاموس للحطه ١/ ٢٥٣

قوله وفي (نظيره) <sup>(١)</sup> من الكفارات <sup>(٢)</sup> . أراد بتطير المنصوص كفارة اليمين وكفارة الطهار ، والمنصوص هو كفارة القتل ، وهي مقيدة بوصف الإيمس ، قال تعالى ﴿ فتحرير رقبة مؤمنة ﴾ <sup>(٣)</sup> .

قوله لأنها . أي أن الكفارات .

قوله وإن كانا في حادثة واحدة <sup>(٤)</sup> . وأن للوصل ، فيه إشارة إلى أن المطلق لا يحمل على المقيد عندنا إذا كانا في حادثتين أيضاً ، تطير الحادثتين ما مر قبل هذا في المتن ، أعني كفارة القتل <sup>(٥)</sup> وسائر الكفارات <sup>(٦)</sup> .

قوله بعد أن يكونا في حكمين أي بعد أن يكون المطلق والمقيد في حكمين في حادثة واحدة . نظيره منصوص كفارة الطهار <sup>(٧)</sup> .

قوله حكمين . احتراز عما إذا ورد في حادثة واحدة في حكم واحد حيث يحتمل المطلق على المقيد على ما هو المختار <sup>(٨)</sup> ، تطيره الصوم في كفارة اليمين ، والنص لمطلق القراءة المشهورة العامة وهي قوله ﴿ فصيام ثلاثة أيام ﴾ <sup>(٩)</sup> . والمقيد قراءة ابن مسعود رضي الله عنه فصيام ثلاثة أيام متتابعات قال شمس الأئمة السرخسي

(١) في ك : نظيره

(٢) قال الأحسكي . ومن هذه الجملة ما قال الشافعي أن المطلق محمول على المقيد وإن كانا في حادثتين مثل كفارة القتل وسائر الكفارات لأن قيد الإيمس رتبة وصف يجري مجرى الشرط فيوجب في الحكم عند عدمه في المنصوص عليه وفي نظيره من الكفارات .

(٣) سورة النساء الآية ٩٢ .

(٤) قال الأحسكي : وعندهما لا يحمل المطلق على المقيد وإن كانا في حادثة واحدة بعد أن يكونا في حكمين لإمكان العمل بهما .

(٥) الوارد فيها الاعتناق مقيداً بالإيمان

(٦) أي كفارة اليمين والظهار حيث ورد الاعتناق فيهما مطلقاً

(٧) بقصد يدك الأئمة ٣ و ٤ من سورة المحاولة الواردة في كفارة الطهار حيث جاء بهما الاعتناق والصوم مقيدتين بالتقدم على المسبب ، وحاء الإطعام بها حالياً ومطلقاً عن ذلك ، ولا يخفى عليك أن الحادثة متحدة والحكم مختلف ، وأن المصطفى - الإطعام - لا يحتمل على المقيد في هذه الحالة عندنا . انظر المحقق ص ٦١ ، والهداية ٢ / ١٧ ، والحسامي ص ٢٥ .

(٨) أي عندنا ، لما عند الشافعية في الإجماع كما تقدم .

(٩) سورة المائدة الآية ٨٩ وأولها ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ﴾ الآية



رحمه الله وقراءته كتاب مشهورة إلى عهد أبي حنيفة رضي الله عنه<sup>(١)</sup> . وإنما حملنا المطلق على المقيد في هذه الصورة لعدم إمكان العمل بهما لأن الحكم وهو الصوم واحد لا يقس وصفي متضادين<sup>(٢)</sup> بخلاف الحكمين فإنه يحوز أن تكون صفة أحدهما ضد صفة الآخر

هذا لدى قلنا من حمل المطلق على اختيار صاحب الميزان<sup>(٣)</sup> أما عن اختيار المحوز الثلاثة<sup>(٤)</sup> فليس هذا بتقييد المطلق بل هو زيادة عن النص بما يحوز به النسخ<sup>(٥)</sup> أعني المشهور ، وهو قراءة ابن مسعود رضي الله عنه<sup>(٦)</sup> .

والفرق بين المعيين عدي أن التقييد لا يقتضي مسح الأول ، بل يدل على أن المراد من الأول هو المراد من الثاني ، والزيادة تقتضي مسح الأول ، فلا يبقى الأول مراداً كما كان ووجه كونها مسحاً بجيء في باب المسح إن شاء الله تعالى

فإن قلت سلمنا أن الحكم الواحد لا يقبل وصفي متضادين ، لكن لم صار حمل المصق على المقيد أولى من العكس<sup>(٧)</sup> قلت إنما حمل كذلك لأن المقيد أكثر ثبوتاً لنا فيه من العسر والصعوبة ، وهذا ظاهر<sup>(٨)</sup> .

(١) انظر أصول السرخسي ١ / ٢٦٩ .

(٢) إذ لا يمتنع أن يكون الحكم الواحد في حادثة واحدة في حالة واحدة مقيداً بقيد وغير مقيد به ومن ثم كان العمل بهما ضرورة .

(٣) المراد مصنف في أصول الفقه وصاحبه هو محمد بن أحمد بن أبي حمزة أبو بكر علاء الدين السمرقندي ، وقد نقلت ترجمتهما

(٤) بقصد الشارح بهذا اللفظ « المحوز الثلاثة » فخر الإسلام السردوي وشمس الأنعة السرخسي وأما ريد الديوبسي ، كما صرح في أكثر من موضع .

(٥) انظر أصول السرخسي ١ / ٢٦٩ ، وأصول البردوي مع كشف الأسرار ٢ / ٢٩١ والتحقيق ص ٦٠ والتقديم ص ٤٥٤ ، والهباية ٢ / ٥٦

(٦) لأن قرأته لا تكون دون خبر مرويه فإن لم تنسب قراءة بقيد حمزة مسنداً ، لأن القراءه منقولة عن رسول الله ﷺ ، والزائدة بالخبر المسند صحيحة إذا كان مشتهراً . على ما يأتي في النسخ - وقراءته كانت مشهورة في السيف حتى خاب بمعلم في المكاتب

(٧) ولأن المقيد لا يحمل على المطلق بالإجماع انظر التحقيق ص ٦ ، وأصول السرخسي ١ / ٢٦٩ ، وأصول البردوي مع كشف الأسرار ٢ / ٢٩٤

قوله ولهذا<sup>(١)</sup> قال أبو حنيفة ومحمد (رضي الله عنهما)<sup>(٢)</sup>، إصباح لقوله لا يحمل المطلق على المقيد<sup>(٣)</sup>، سأنه أن الله [تبارك و] <sup>(٤)</sup> تعالى قال في كفارة الطهارة ﴿ فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ﴾<sup>(٥)</sup> وقيد الاعتاق وانصوم بالتقدم على المسيس وأطلق الاطعام، إذ لم يقل من قبل أن يتماسا

ثم إن أنا حنيفة وصاحبيه قالوا جميعاً في الطاهر إذا قربها في (حلال)<sup>(٦)</sup> الإطعام لا يستأنف الاطعام ، ولم يحملوا الإطعام الوارد مطلقاً عن الاعتاق وانصوم المقيد بشرط التقدم على المسيس ، لأن إحلاء الكفارة عن المسيس إنما وجب (لشرط)<sup>(٧)</sup> التقدم وشرط التقدم في الاعتاق والصيام لا في الإطعام<sup>(٨)</sup>

غير أن أبا يوسف رحمه الله<sup>(٩)</sup> إنما قال لا يستأنف أبداً إذا قربها في حلال الصوم بهاراً ناسياً أو ليلاً مطلقاً لأن تأخير النقص عن المسيس أولى من تأخير الكل ، وبهما<sup>(١٠)</sup> أن إحلاء الصوم عن المسيس شرط لصورة وجوب تقدم الصوم على المسيس وفي السبق حل ولا محالة، فالطاهر بعد المسيس وإن عجز عن التقديم قادر على الإحلاء بأن استأنف ، هو حب الاستئناف

- 
- (١) قال الأجددكني قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله فمن قرب التي طاهر منها في حلال الصوم ليساً عاماً أو بهراً ناسياً أنه يستأنف ، ولو قربها في حلال الإطعام لم يستأنف . انظر الحسامي ص ٢٦  
(٢) في ذلك رحمهما الله (٣) أي في جائزته واحدة بعد أن يكونا حكميين (٤) ريادة من ك (٥) سورة المائدة الآية ٣ و ٤ (٦) في ط . خلاف ، وهو خطأ من الكاتب (٧) في ك شرط (٨) وبنايه أن الإحلاء عن المسيس إنما ثبت شرط ضروره وجوب التقدم ، والتقدم مخصوص عليه في الاعتاق والصيام كما تقدم دون الإطعام حيث لم يذكر فيه إلا قوله تعالى ﴿ فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ﴾ ولم يجر اشتراط التقدم فيه حملاً له على الصيام والاعتاق لأن الحكميين مختلفان فلا يلزم من تقديم نص أحدهما إبطال النص الآخر من بحري كل منهما على سببه، فلما لم بشرط التقدم على المسيس فيه ، لم يشترط الإحلاء عنه فلا يلزم الاستئناف ، وأعلم باننا وإن معناه من القرين ليس التكفير مطلقاً إلا أن ذلك ليس لحمل الإطعام المطلق ، على الاعتاق والصوم المقيد ، وبما لاحتمال أن يقدر على الصوم أو الاعتاق قبل الإطعام ، ليستقل الظاهر به . فلو وظننا بوضع التكفير بالاعتاق أو الصيام بعد التفاس ، وذلك حرام ومعنى ذلك أن المصحح لمعنى في غيره ، وذلك لا يعدم المشروعية في نفسه  
(٩) وكذا شافعي رحمه الله ، وقال أبو حنيفة ومحمد يستأنف الصوم (١٠) أي أبو حنيفة ومحمد

قوله **ليلاً عامداً**، (إمما)<sup>(١)</sup> قال ذلك ليشير به إلى أن العمد في الليل كالسيان في النهار في أنه لا يعسد الصوم<sup>(٢)</sup> وإلا فلا فائدة في ذكر العمد حيث لا يتفاوت الحكم بين أن يكون عامداً أو ناسياً ولهذا لم يذكر الحاكم الشهيد في الكافي قيد العمد في الليل .

قوله **أو نهاراً ناسياً** إمما قد بالسيان لأنه إذا كان عامداً قطع ابتناع بالاتفاق فيستأنف حينئذ<sup>(٣)</sup> .

قوله (يجري)<sup>(٤)</sup> كل واحد منهما على سنته<sup>(٥)</sup> أي من المطلق والمقيد على طريقته، وأسس بفتح السين المهملة والنون جميعاً وسط الطريق، ونقل ابن السكيت<sup>(٦)</sup> صاحب الإصلاح<sup>(٧)</sup> عن الغراء<sup>(٨)</sup> صم السير والنون جميعاً وصم

(١) في ط ورند

(٢) لا العمد والسيان في ناسٍ سواء وقد نص عليه في شرح الطحاوي

(٣) نصر التحقيق ص ٦١ والهداية ١٦/٢ ١٧- ونداء الصائغ ٥/ ٢١٣١-٢١٣٣ والكافي الورقة ١٥٥

(٤) في ك ويجي

(٥) قال الأحسيكي في المتن وكذلك إذا بدل الإطلاق والتقييد في السبب جرى كل واحد منهما على سببه كما قلت في صدقة بعض أنه يجب أن يؤمرا عن العمد الكافر بالنص المطلق وعن العمد المسلم بالنص المقيد لأنه لا مر حمة في الأسباب فوجب الجمع اهـ، نظر الحسامي ص ٢٦

(٦) هو معقوب بن إسحاق (أبو يوسف) ابن السكيت، اسمه في اللغة والأدب، أصله من حور سين (بني مصره وفارس) تعني بغداد، وأصل بيتوكل العباسي فعهد إليه بإدارة أولاده، وجعله في عداد يدماه ثم قتله بسبب مجهول سنة ٢٤١ هـ وقبل غير ذلك، وكانت ولادته سنة ١٨٦ هـ

(٧) صنف ابن السكيت كتباً منها = الألفاظ - ط - و = الإصدار - ط - و القلب والامثال - ط - و إصلاح الخطوط - الذي يعتبر من الكتب المحصورة الممنوعة في الأدب ولذلك تلاعب الإبداء بأنواع من النصرفات فيه، فشرح أبو العباس أحمد بن محمد لمسي المتوفى سنة ٤٦٠ هـ وراد الألفاظ في الغرب وأبو منصور محمد بن أحمد الأرمزي بهروي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ وشرح ابنه أبو محمد يوسف بن الحسن بن السراقي المحوي المتوفى سنة ٣٨٥ هـ وروى بعضهم عن الخروف، وهذه حروص، وحصره ناصر الدين عبد بسف المطرري المتوفى سنة ٦١ هـ وغيره انظر وفيات الأعيان ٢/ ص ٨ ودرجته الألب من ٢٣٨ - وكشف الظنون ١/ ١٠٨، والإعلام ٣٥٥/٩ .

(٨) هو محبي بن رمان بن عبد الله بن منظور الديلمي مولى بني أسد أو بني مقرر (سور كرب) المعروف بـغراء، منم الكوفي، وأعلمهم بالبحر والصرف وهو لاد - ومع ذلك كان فطهاً متكلماً بمن إلى الأعراب عارف بالبحر والخط - وأما العرب وأشهر بالهراء لأنه كان يغري الكلام، وبسنة ١٤٤ هـ بالكوفة، ومو في في طرفه مكة سنة ٢٠٧ هـ من كتبه = المقصور والممدود - خ - والمعاني - خ - انظر تاريخ بغداد ١٤٩ - وفيات النعمان ١١/ ٢١٢ ووفيات الأعيان ٢، ٣١١ والمعبر ٢٣٧

قوله لأنه لا (مزامحة)<sup>(٦)</sup> في الأسباب، دليل قوله يجري كل واحد  
قوله فوجب الجمع<sup>(٧)</sup>، أي بين المطلق والمقيد، لأنه أمكن العمل بهما، لأنه  
لا (تراحم)<sup>٨</sup> في الأسباب لأنه يجوز أن يكون الحكم معلولاً بعلة شتى قبل وجود  
الحكم بطريق البدل، على معنى أن أية علة وجدت فالمعلول يوجد بها، كما عرفت أن

(٤) روى الأئمة الستة - من طريق مالك - عن أبي عمر قال: فرض رسول الله ﷺ ركعة الفطر صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر عن كل حرة أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين. أنه، بلفظ الجبائي وجاء بأجره من طريق آخر عبد الساماني وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة قال الرمدي ورواه غير واحد - خلاف مالك - ولم يذكر فيه من المسلمين أنه انظر صحيح البخاري ١٣٠/٢، وصحيح مسلم ٥٧/٦٠، وسنن أبي داود ١١٢/٢، وجامع الرمدي ١٨٤/٢، وسنن النسائي ٣٤٦/١، وسنن ابن ماجه ٥٨٤/١

(أ) ط، زاحم، وهو سهو عن الفاسخ

ايشراء والارث والهبة والصدقة أسباب الملك ، فمحور أن يوجد الحكم بكل واحد (مبها)<sup>(١)</sup> على البديل. أما إذا وجد بأحدها فلا سحتمل أن يوجد بغيره<sup>(٢)</sup> للروم تحصيل الحاصل، وهو محال .

قوله وهو نظير ما سبق أي العمل بدليل الاطلاق والقيد فيما إذا دحلا على السبب نظير ان تعليق بالشرط ، بيايه أن التعليق بالشرط كما لا يوجب (عدم الحكم عند عدمه، بل يجوز أن يوجد الحكم قبل وجود الشرط بدليل آخر دليل الارسال فكذا لا يوجب)<sup>(٣)</sup> وصف الإسلام عدم الحكم عند عدم الإسلام بل يجوز أن يوجد الحكم بدليل الارسال والاطلاق عن (قيد)<sup>(٤)</sup> الإسلام، لأن قبل وجود الحكم يجوز أن يثبت الحكم بأسباب شتى لعدم النفاي، كما عرفت في البطائر السابقة من ايشراء والارث، والهبة والصدقة فاما بعد وجوده فلا يجوز أن يوجد بأسباب شتى للتدني، والمراد من التعليق أن يكون الحكم بمثابة لو وحد الشرط يوجد عنده ، ومن الارسال أن يصح وجود الحكم قبل وجود الشرط ، بيايه فيما إذا قال بغيره اعتق عدي ، ثم قال به اعتق عدي إن محل الدار ملك المرسل والمعلق جميعاً<sup>(٥)</sup>

قوله يتباين وجوداً<sup>(٦)</sup> . يعني حاله الوجود

قوله فاما قبل وجوده. الصمير راجع إلى الحكم الواحد (كذلك)<sup>(٧)</sup> فهو معنق

(١) في ك : مبها

(٢) كذلك مبسح أن يثبت بالسبب والهبة جميعاً ، لكن قبل ثبوته محتمل أن يثبت بالسبب والهبة وغيرها على سبيل التبع

(٣) ما بين القوسين سابق من صلاته، ومداركة الناسج بحطه على الهامس (٤) في ك : رقد وهو سهو من الكتاب (٥) انظر بتحقيق ص ٦٢-٦٣ فما أورده الشارح محصيه منه. وانظر اصول السرحسي ١ ٢٧ ، و اصول البردوي مع كشف الأسرار ٢ / ٢٩٥-٢٩٦ .

(٦) قال الاخسكني وهو نظير ما سبق أن التعليق بالشرط لا يوجب النفي عند عدمه فصان الحكم قبل وجوده معنقاً ومرسلاً لأن الارسال والتعنيق يتباينان وجوداً وأما قبل وجوده فهو معنق بالشرط أي معدوم بتعنيق وجوده بالشرط ومرس عن الشرط أي معدوم محتمل للوجود فيه ، وعدم الإصبي كن محتملاً للوجود ولم يثبت لعدم فصان محتملاً للوجود بطريقين . لهـ

(٧) في ك : كذلك. قلت وما المنة من ط هو الصحيح ومعناه. ومن ذلك الصمير السابق في رجوعه إلى الحكم الواحد الصمير من قوله: فهو معنق

أي الحكم الواحد معلق ومرسل منه وقوله الصمير فيه (راجع) <sup>(١)</sup> إلى الشرط

قوله والعدم الأصلي ، أي الذي كان قبل التعليق كان محتملاً للوجود بطريقتين وهو على حاله بعد التعليق لم يتحدل ، ولم يتغير ، فيصير محتملاً للوجود بطريقتين أي بطريق التعليق والارسال قوله فصار أي العدم

قوله ومنها ما قال بعضهم <sup>(٢)</sup> أي ومن جملة المتمسكات العاسد قيل أنه قول بعض أهل النظر كذا قال صاحب التقويم <sup>(٣)</sup> ، وقيل أنه قول أصحاب الشافعي ، كذا قال صاحب الميراث ، وقيل أنه قول مالك ، ولا منافاة <sup>(٤)</sup>

(١) في ذلك يرجع

(٢) قال الأحيائي ، ومنها ما قال بعضهم أن العام يخص بسببه ، وعندما إنما يخص بسببه إذ لم يكن مستقلاً بنفسه ، كقوله نعم أو من أو خرج مخرج الجراء كقول الروي سفي رسول الله ﷺ فسجد ، أو خرج مخرج نحووت كالدعو إلى العزاء وقول والله لا أتعدى فأما إذا ورد على قدر الجواب فقال ، والله لا أتعدى اليوم ، وهو موضع الخلاف فعديا يصير مبدا آخر أرى عن الفاء الرمادة أنه انظر الحسامي ص ٢٨٠٢٩ .

(٣) انظر ، التقويم ص ٢٥٢

(٤) أعلم أن اللفظ العام أن ورد على سبب خاص فإنه أن يكون جواباً لسؤال سائل أو لا فإن كان جواباً فإنه أن يكون مستقلاً بنفسه أو لا ، فإن لم يستقل بنفسه بحيث لا يحصل الإساءة به ، فلا خلاف في أنه تابع لسؤال في خصوصه وعمومه وإن كان الجواب مستقلاً بنفسه بحيث لو ورد مبتداً لكان كلاماً تاماً مقبداً للعموم فهو على ثلاثة أقسام: أولها أن يكون يخص من السؤال ، كأن يسأل عن أحكام الماء فيقول ماء البحر مهور ، وفي هذه الحالة لا خلاف في اختصاص ذلك بماء البحر ولا يعم ، وثانيها أن يكون الجواب مساوياً لسؤال غير راد عليه ، ولا ناقص عنه كما لو سئل عن ماء البحر فقال ماء البحر لا يحسه شيء ، ففي هذه الحالة يحمل اللفظ على ظاهره فلا خلاف ، وثالثها أن يكون الجواب أعم من السؤال ، وهذا القسم ينقسم بدوره إلى قسمين: أولهما أن يكون أعم منه في حكم آخر غير ما سئل عنه كقوله عليه السلام هو الطهور ماؤه الحل ميتته ، حولاً إلى سؤاله عن الطهور بماء البحر ، وهذا لا خلاف في عمومته وأنه لا يخص بالسائل ، ولا محل السؤال ، وظاهر كلام القاضي أبي الطيب وابن مهران أنه يجري فيه الخلاف الآتي في القسم الثاني ، وليس بصواب كما لا يخفى ، كذا قال الشوكاني ، وثانيهما أن يكون الجواب أعم من السؤال في الحكم المسؤول عنه ، كقوله ﷺ عندما سئل عن ماء يثر بضاعة أماء مهور لا يحسه شيء ، فهذا القسم هو الذي وقع فيه الخلاف على مذهبي الأول ، أنه يجب قصره على ما خرج عنه السؤال وأنه ذهب بعض أصحاب الشافعي وخفاء غير واحد عن لمحي وإني ثور والذائق وحكى عن أبي الحسن الأشعري وخفاء بعض المناجيزين عن الشافعي ، وقال في البرهان أنه الذي صح عندما من مذهب الشافعي ونقل هذا المذهب أيضاً غير واحد عن مالك ، قلب قال الركني ، والذي صح عن الشافعي خلافه أنه ، وسأني مرید محقق لدفعه في ذلك رضي الله عنه في المذهب الآتي المذهب الثاني أنه ينحصر على العموم وأنه ذهب الجمهور ، وعراه الإمام أبو حامد ، والقاضي أبو الطيب والخوارزمي وابن مهران إلى الشافعي أيضاً وأحضره أبو بكر الصبري وابن القطان =

اعلم أن هذا الباب على أربعة أوجه، لأن اللفظ العام إما أن يكون مستقلاً بنفسه أو لا، والثاني هو القسم الأول، والأول لا يخلو، إما أن يتقل مع سببه أو لا، فالأول هو القسم الثاني والثاني لا يخلو إما أن يكون رائداً على قدر الحواب أو لا، والثاني هو القسم الثالث، والأول هو القسم الرابع، هذا ما عندي من وجه الحصر

ثم أعلم أن صورة المسألة في موضعين (أحدهما)<sup>(١)</sup> في حديثه وفتح لواحد في زمن النبي عليه السلام قبل بض عام والثاني إذا خرج كلام الرسول جواباً

وقال أكثر من واحد منهم العربي أنه الصحيح وبه حرم القفال الشافعي، وحكاه بقاصي عبد الوهاب وغيره عن الحنفية وأكثر السافعية والمالكية، والعراقيين، وهذا المذهب هو الحق سي لا شك فيه هذا، ولكل من المذهبين أدلة سيذكرها في الشارح

واعلم أن ما نقله الأمازي و ابن الحاجب، وغيرهما - ممن ذكرهم - عن شافعي من أنه يقول العبرة لمخصوص السبب لا لعموم اللفظ قد اعتمدوا في ذلك على قول إمام الحرمين في البرهان، وقد ناقش الأسوي ذلك، وامتد أن الشافعي لا يقول بذلك وإنما يرى أن العبرة بعموم النبط لا بخصوص السبب وذلك لأن الشافعي رحمه الله قد نص بمرجع اللفظ على أن سبب لا أثر له حيث قال في الأم «باب ما يقع به بطلاق» - ولا يصح السبب شيئاً إما يصححه الإنفاط - إلى أن قال «وإذا لم يصح السبب ثبت في نفسه لم يصححه لما بعده - ولم يمنع ما بعده أن يصح ما له حكمه، قال - ثم إن هذه العبارة واضحة الدلالة على اعتبار اللفظ بوزن السبب

وقد كشف فخر الدين الرازي القناع عن هذا النقص، وبيح أنه وهم فقال في مناقب الشافعي وإما ما نقله إمام الحرمين فقد النقص على ما نقله لأن الشافعي رضي الله عنه يقول أن الأمة تصدر قرش بالوطء، حتى إذا امت يولد ممكن أن يكون من الواطء بوجه سواه أعرف به أم لا، واستدل في ذلك بقصة عبد بن ربيعة الذي أحضرم هو وسعد بن أبي وقاص في المؤنود فقال سعد هو ابن أخي عهد إلى ابنه منه وثمن عبد بن ربيعة هو أخي ولد عن فراش أبي من ولديه، فقال النبي ﷺ «يؤيد للفراش وللعاهر الحجر»، فلما حلف أبو حنيفة رحمه الله وذهب إلى أن الأمة لا تصير فراشاً بالوطء ولا يلحق بولد بوطء ولا رد أعرف به، وحمل هذا الحديث على الروحة وأخرج الأمة من عمومها قال الشافعي أن هذا يحدث قد ورد على سبب خاص هو الأمة لا الروحة قال فخر الدين الرازي فتوهم من وقف على هذا الكلام كالأمازي وابن الحاجب وإمام الحرمين أن الشافعي يقول العبرة بمخصوص السبب والواقع ينس كذلك بن مراده منه أن خصوص السبب لا محور آخر منه من العموم بالإجماع والأمة هي السبب في ورود العام، فلا يجوز إخراجها منه

هذا، ولا ينعني أن أقول وذهب بعض العلماء إلى أن السبب إن كان سؤلاً سائلاً بخصه به، وإن كان وقوع حادث لا يخص به وجهة هذا الفرع في الشارع إذ، ابتدأ بيان الحكم في حديثه قبل أن يسأل عنه، فبظاهر أنه أراد مكنى اللفظ إذ لا مانع منه، وليس كذلك إنه سبب عنه، لأن الظاهر أنه لم يرد الكلام ببداء، وإما أورده بكونه جواباً عن السؤال وكونه جواباً عنه بقضي قصره عنه، أبطل التحقيق ص ٦٣ وبهانة السؤال ٣٣٣ وإرشاد الفحول ص ١٣٣، وأصول سرخسي ٢٧١، وقد اقتبس منه الشارح وجه الحصر، وأبطل مدركه فضيلة الشيخ جلال الدين ركني مجلس جمعة في أثر القواعد الأصولية

(١) سقط من

للسؤال وأصحاب اللفظ عام ، وقال من فعل كذا وله كذا ، أو (فلك) <sup>(١)</sup> كذا فصاحب الحادثة ، أو السائل يكون مراداً عند من (خالف) <sup>(٢)</sup> بلفظ العام مجازاً <sup>(٣)</sup> ، والحكم في حق غيرهما يثبت ببص آخر ، أو بالقياس عليهما وعندنا كذلك إلا في اسوجه اربع ، وهو ما اراد على قدر الجواب ، فإن فيه يشمل النص العام صاحب الحادثة وغيره ، واسائل وغيره ، فتكون العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب

وجه قول المخالف أن الحكم (لو لم) <sup>(٤)</sup> يكن مخصوصاً بصاحب الحادثة أو السائل لورد قبل ذلك ، فلما لم يرد إلا عند الحادثة أو السؤال علم أنه مختص بهما ، مقتصر عليهما <sup>(٥)</sup> .

ولأن الجواب إنما يكون حواشاً إذا كان مطابقاً للسؤال ، فلا يكون مطابقاً للسؤال إذا كان الجواب أعم من السؤال <sup>(٦)</sup> ، ولأن الآية إذا برئت عند وقوع حادثة ولم يحتص بها صاحب الحادثة لم يكن في رولها فائدة <sup>(٧)</sup>

وبنا أن الذي يدل على الحكم هو اللفظ لا السبب ، فيجب أن يكون المعبر عموم اللفظ وحاصله دون السبب كما أنه هو المعبر في كونه أمراً أو نهياً ولأن العلماء

- 
- (١) في ك فعبت وهو خطأ من الناسخ  
(٢) في ط خالص ، وهو خطأ من مكاتب  
(٣) بطريق إطلاق عدم وإرادة الخاص  
(٤) في ك ولو لم والواو رماه لا دعي بها  
(٥) أي أن السبب لا كان هو الذي أشار الحكم ، لأنه لم يكن موجوداً قبله فعلق به تعلق المعلوم بالعلل ، فيختص به  
(٦) لعدم المساواة .  
(٧) وغير غيره عن هذا الدليل الأخير . مانه لو كان عاماً لم يكن في نقل السبب - سبب البرول - فائدة إلا لا فائدة له إلا اقتصار الخطاب عليه ، وقد اتفقوا على نقله . قلت وهو أحسن لوضوحه وسلامته ومن أدلة من قال بالتحصيل مطلقاً بالإضافة إلى ما ذكره الشارح أنه لو كان عاماً لجاز تخصيص السبب ، وإخراجه عن العموم بالاحتياط كما يحوز تخصيص غيره به لأن نسبة العموم إلى جميع الصور الداجلة تحته مساوية ، وهذا مردود عليه بالآتي . إنما لا يجوز تخصيص السبب به لأنه داخل في الخطاب قطعاً إلا الكلام في أنه بيان له ولغيره أو بيان له خاصة ، فإنه لا يجوز أن يسأل عن شيء ويحجب عن غيره . ولكن يجوز أن يحجب عنه وعن غيره . انظر التحقيق ص ٦٢-٦٤ وبهاية السؤل ١/ ٣٣٤ . وكشف الاسرار ٢ / ٢٦٦



اتفقوا على أن ابنه الظهار<sup>(١)</sup> برئت بسبب خولة<sup>(٢)</sup> ثم لم (يقصر)<sup>(٣)</sup> بها، وكذا آية حد القذف<sup>(٤)</sup> برئت في الدين رموا عائشة<sup>(٥)</sup> [رضي الله عنها]<sup>(٦)</sup>، وكذا برئت آية اللعان<sup>(٧)</sup> في هلال بن أمية<sup>(٨)</sup> حيث قذف امرأته، ثم لم يخصص لعمومها، وعدم المحصن

(١) سورة المجادلة لايسر ٣ و ٤ ونول الأول، والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يمسوا، في الآية، وأول النسبة، وقص لم يجد نصيباً شهريين متتابعين من قبل أن يمسوا، في الآية.

(٢) هي حوبة بنت ثعلبة ويقال حوبة وحولة أقر قبل حولة بنت حكيم وقيل حوبة بنت مالك بن ثعلبة بن أصرم بن مهران بن بعلبة قال عروة ومحمد بن كعب وعكرمة حوبة بنت ثعلبة كانت تحت أوس بن الصامت أختي عمه بن الصامت، فظاهر منها وفيها برئت، قد سمع الله قول التي تحادلت في روحها وشتمني، بل سمع في الإجاب في آخر القصة في الظهار، وضر أن التي برئت فيها هذه لآيات حمية أمراء وبن من الصامت، وقيل مل هي حولة بنت دنيج ولا يثبت شيء منها وما يقدم أتت وأصبح أنظر سنن ابن عجة ج ١ ص ٦٦٦ ومسند أحمد ٦ / ١١ وسنن النسائي ٢ / ٣ وسنن أبي داود ٢٦٦-٢٦٧ وسنن الترمذي ٧ / ٣٨٢، ٣٨٣ وسنن الألباني ٦ / ٢٨٤، وظنقات ابن سعد ٨ / ٢٧٤-٢٧٧، والاستيعاب ٢ / ٧٤٣، والإصابة ٨ / ٦٨-٦٩.

(٣) في ك بقصر وقوله ولم يقصر يذكر الفعل على أنه مسدال حكم الظهار أي ولم يقصر حكم الظهار وبحور ناسبه على أسناده إلى الآية وبحور الوحاهن نصافي موله الآتي لم يخصص أي لم يختص اللعان أي حكمه، فو تختص الآية

(٤) هي قوله تعالى في سورة البور لاية ٤ في والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا من بعده شهداء فاحلوهن ثمعدين حلية، في الآية

(٥) قاله سعد بن جبر وفل من برئت بسبب الفدية عاملاً في تلك الفارلة ذكره القرطبي بعد تفسير القرطبي ٢ / ١٧٢ وسنن أبي داود ١٦٢ وجامع الترمذي ٧ / ٥٧ وسنن ابن ماجه ٨٥٧ وصحيح مسلم مع شرح النووي ١٧ / ١٠٧-١١٤ ١١ وصحيح البخاري ٦ / ٨٠١، ٨٠٢ أو ١١٦-١١٧

(٦) زيادة من له

(٧) في سورة النور الآيات من ٩-٦

(٨) هو هلال بن أمية الأنصاري الوافقي من بني واقف، شهد بدرًا، وهو أحد الثلاثة الذين تحفوا عن غزوة بدر، فبرر فيهم قوله تعالى في وعي ثلاثة الذين جفوا في لانه وهو بني عذف مرأه بشرين بين السجاء وكان أحد الرء بن مالك لانه قال ابن بن مالك وكان أول رجل لعن في الإسلام وكف روي في الصحيحين وغيرهما أنها برئت بسبب عويمر العجلاني قال الموردي في بحوي قال الأكلرون قصه هلال من معه أسبق من قصة العجلاني والنقل فيهما مشبه ومختلف أم قال النووي ويحتمل برولها فيهم جميعاً فلهذه سلا في وقتي منقارن، برئت الإله فيهما وسبق هلال باللعن، فخصي أنها برئت ال حد واث، وأن هلالاً أول من لعن أم أنظر صحيح البخاري ٣ / ١٧٨ و ٩٩-١٠١، وصحيح مسلم ومعه شرح النووي ١ / ١٦٩-١٢٢ و ١٢٨، وسنن ابن ماجه ١ / ٦٦٨ وسنن أبي داود ٣ / ٢٧٣ و ٢٧٦ وسنن النسائي ٢ / ٤٤، وجامع الترمذي ١٢ / ٤٥ ولوطاً ٢ / ٤٥ وتفسير القرطبي ١٢ / ١٨٣ وسنن الألباني ٣ / ٥١، والاستيعاب ٢ / ٦١٤ والإصابة ٣ / ٢٢-٢٨٩٣ و ٧٦ و ٢٨٩ ت ٢٨٥٩ و ٨٩٧٩ والخرج والمقبل القسم الثاني من ٤٢

ولأن إرادة الخصوص من العموم محار ، وهو خلاف الأصل لاختلاف الفهم  
والجواب عما قال المخالف أولاً فيقول ذلك فاسد لأن الساري حل وعلا  
يتصرف في الملك كيف يشاء وله حكمة صائفة أرلئة أندية في إنزال الآيات ، إن شاء  
أرل قبل يرول انشارله ، وإن شاء أرل وقت يرولها ، وإن شاء أرل بعدها ،  
لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ولا سلم أن ورود الحكم عاماً عند الحادثة ،  
أو اسؤال دليل اختصاصه بمصاحب الحادثة (١) والسؤال

عن أنا نقول لو كان ذلك دليل الاختصاص لورد باللفظ الخاص ، فلما لم يرد  
باللفظ انخاص من على أن المراد منه العموم لا الخصوص

والجواب عما قاله ثانياً فيقول لا نسلم أن الجواب لا يكون جواباً إذا (راد) (٢)  
على قدر الجواب ، فم قلتم أنه لا يكون مطابقاً إذا راد على قدر الجواب بل المطابقة  
حاصلة لأن المطابقة بما تكون بأن لا (يقصر) (٣) الجواب عن السؤال (٤) ، إلا  
يرى إلى قوله تعالى ﴿ وما تلك بيمينك يا موسى ﴾ قال هي عصاى أتوكأ عليها  
واهش بها على غنمي وفي فيها مآرب أخرى ﴿ (٥)

وقال تعالى لعيسى عليه السلام ﴿ أنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من  
دون الله قال سبحانه ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق إن كنت قلته فقد  
علمته تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك إني أنت علام الغيوب ﴿ (٦) وكذلك

(١) سقط من ك

(٢) سقط من ط

(٣) في ك: يقتصر

(٤) أما أن الجواب لا يكون مطابقاً للسؤال إلا إذا كان مساوياً له فمجموع عادة وشريعة أما عده ، فلأن  
المحب قد يرد على قدر الجواب من غير إنكار يرد عليه ، وأما شريعة فما ذكره الشرح فما بعد من  
الآيات والحديث ، فموسى وعيسى ومحمد عليهم السلام أجابوا ورأوا .

(٥) سورة مة الأبتان ١٧ و ١٨ ،

(٦) سورة المائدة الآية ١١٦ ،



(بنفسه) <sup>(١)</sup> إذا انفرد، يعني يختص بالنسب ما لا يكون مفيداً بنفسه لئلا يلغو ويخلو عن الفائدة <sup>(٢)</sup>، كما لو قال أحد النبي أيحل لي الشيء الفلاني، فقال نعم ثبت الاحتصاص به <sup>(٣)</sup> ويظهر الحكم في حق غيره بنص آخر، أو بقياس، (وهذا) <sup>(٤)</sup> كما سئل عليه السلام عن بيع الرطب بالتمر، فقال عليه السلام «أو ينقص الرطب إذا حقه» فقالوا نعم، فقال «لا إزاء» <sup>(٥)</sup>، بطريقه من الأحكام ما إذا قال الرجل لأخر ليس لي عليك كذا؟ فقال بلى، يحل إقراره، وكذا إذا قال أكان لي عليك كذا؟ فقال في جوابه نعم، يجعل إقراراً <sup>(٦)</sup>، وإنما قلنا أن بلى، ونعم عام لإيهامه كمن وما <sup>(٧)</sup>،  
قوله أو خرج مخرج الجزاء <sup>(٨)</sup> إنما يتخصص هذا لأن القاء للبراء، وبراء

(١) بلفظ من ط.

(٢) ومعنى ذلك أن الجواب - في هذه الحالة - لما لم يستقل بنفسه أي لم يقد ما به يرتبط بما قلناه من السبب صار كمنع كلام ومن حكمه، فلا يمكن فصله للعمل به ولا كان نقواً، ومن ثم لم يكن بد من تعلقه بسببه.

(٣) وذلك لأن «نعم» كغيرها من الفاظ التصديق غير مسئلة بنفسها انظر التحقيق ص ٦٤

(٤) في ك؛ وهكذا

(٥) بهذا اللفظ عند الحاكم، وأقول - رواه مالك من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً إليه عنه ومن طريق مالك رواه أصحاب السنن، وأحمد، والحاكم وأخرجه النسائي من غير طريق مالك أيضاً، وفيه برعدي هذا حديث حسن صحيح أهـ وقال الحاكم هذا حديث صحيح لإجماع أئمة النقل على إمامة مالك بن أنس وأنه محكم في كل ما برواه من الحديث أدلم يوجد في روايته إلا التصحيح، خصوصاً في حديث أهل المدينة، وشيخان لم يخرجاه لما حشاه من جهالة ردا أبي عبيد الله - انظر سنن أبي داود ٢٥١/٣ وأبو ط ٨٢/٢، وجامع الترمذي ٢٣٢/٥، وسنن النسائي ٢/٢١٩-٢٢٠، وسنن ابن ماجه ٢/٧٦١، ومسند أحمد مع شرح أحمد شاكر ٣/٥٩ و٧٣ و٧٧، والمستدرک ٢/٣٨-٣٩ وعصب نراية ٤١/٤.

(٦) علم أن موجب «نعم» تصديق ما قبله من كلام منفي أو مثبت استقهما كان أو جراً، كما إذا قيل ذلك قام زيد أو أقام زيد أو لم يقم زيد؟ فقلت نعم كان تصديقاً لما قبله. ومحققاً لما بعد التهمه. وموجب «بلى» إيجاب ما بعد النفي، استقهما كان أو جراً، فإذا قيل لم يقد زيد، أو لم يصل محمد؟ فقلت بلى كان معناه قد قام، فإن قال الرجل لأخر أليس لي عليك ألف درهم؟ فقلت بلى، يكون إقراراً، لأنه لما كان تصديقاً ما بعد النفي كان معناه لك علي ألف درهم ولو قال أكان لي عليك كذا؟ فقلت نعم يكون إقراراً لا ذكرها، ولو قال بلى ينفي أن يكون إقراراً لأنه لا يستعمل إلا في النفي بحسب اللغة، لكن بحسب المعروف لا فرق بين نعم، وبلى في جمل هذه المسائل، فيكون الكل إقراراً، حتى يرسمه القاضي المال في مسائله.

(٧) بد من الفاظ لغوم، والألفاظ المشبهة مثل ما ذكره الشارح (٨) هذا هو القسم الثاني

اشيء يكون مختصاً بذلك الشيء لا محالة<sup>(١)</sup> (مثاله)<sup>(٢)</sup> ما روى أن ماعراً ربي  
 مرحم<sup>(٣)</sup> وأن رسول الله ﷺ<sup>(٤)</sup> سها مسحد<sup>(٥)</sup>، وإصا قنا<sup>(٦)</sup> إن السجدة والرجم  
 عام لاحتمال أن تكون السجدة لقضاء المتروكة، أو التلاوة، أو الشكر، أو الريادة  
 واحتمال أن يكون الرجم لوجود ردة وإعياء بالله [تعالى]<sup>(٧)</sup>، أو قتل بغير حق  
 أو سعي بفساد، أو القاء سر إلى العدو، أو سياسة، أو ربا بعد احصاء، فلما ذكر  
 السهو والربا تخصص<sup>(٨)</sup> السجدة والرحم بهما (لحروجهما)<sup>(٩)</sup> مخرج احراء<sup>(١٠)</sup>  
 فظهر أن العموم باعتبار الأحوال والأسباب<sup>(١١)</sup>.

(قوله)<sup>(١٢)</sup> أو خرج مخرج الجواب<sup>(١٣)</sup> كقول من دُعي إلى العداء : والله

(١) وبعبارة أخرى : لما جعل الجواب جراً لما تقدمه ، كان للتقدم سبباً له ، فيعلق به ، لأن الحكم يرتبط  
 بعلته ضرورة تعدل الأثر بلا مؤثر .

(٢) في ط : مثال

(٣) هو مختص من الحديث السابق تخريجه في ص ٣٦٠ .

(٤) رويته من ط اختر أصول الترمذي مع كشف الأسرار ٨ / وإرشاد الفحول ص ١٢٣ والحقيق  
 ص ٦٤

(٥) روى بهذا اللفظ من حديث عمران بن حصص مرفوعاً ومن حديث عبد الله بن مسعود وأبي هريرة رضي  
 الله عنهم مرفوعاً فحدث عمران بن حصص عبد الرمدي وأبي داود والنسائي ، وقس الترمذي عنه  
 هو ، حديث حسن غريب ، ف ، وحدث ابن مسعود وأبي هريرة عبد أحمد وصحيح الأسعد أحمد شاكر  
 أسفاً حديث بن مسعود ، وقد روى هذا الحديث معلولاً عبد الحصري ، ومسلم ، وأصحاب السنن من  
 حديث عبد الله بن جندب ، ومن حديث ابن مسعود عبد مسلم وأصحاب السنن ، ومن حديث عمران بن  
 حصص عبد الترمذي والنسائي وسكت عنه الترمذي وانظر صحيح البخاري ١ / ١٦٥-١٦٦  
 وصحيح مسلم ٥ / ٥٨ و ٦١ وجامع الترمذي ٢ / ١٨٢ و ١٨١ و ١٨٠ و سنن أبي داود ١ / ٢٦٨ و ٢٧٥  
 و سنن النسائي ١ / ١٨ و ١٨٣ و ١٨٥ ، و سنن ابن ماجه ١ / ٣٨٠-٣٨١ ، ومسنده أحمد مع شرح أحمد  
 شاكر ٦ / ١٦٧-٢٠ / ٤٤٧

(٦) رويته من ط

(٧) ذكر بعض باعتبار الرحم بعلما

(٨) في ط بحروجهما

(٩) بدلالة إيهاء في كل ، وإن كان كل منهما مستقلاً بنفسه فكان الربا سبباً للرحم والسهو سبباً لوجوب  
 السجود

(١٠) ي وليس باعتبار اللفظ ، لأن « رحم وسجد » إعلان في سياق الإلصات ، و بعض بثبانه مصدر تكره  
 والنكرة لا تعم في معرض الإثبات .

(١١) سلب من ك

(١٢) هذا هو بقسم الحديث ، وهو « خرج مخرج الجواب » وكان مستقلاً بنفسه وليس يرتبط على قدر الجواب

لا أتعدى فإن قوله لا أتعدى وإن كان عاماً من حيث أن النكرة وقعت في موضع النفي تخصص بالعداء المدعو إليه (فكأنه) <sup>(١)</sup> قال لا أتعدى العداء الذي دعوتني إليه، دلالة الحال <sup>(٢)</sup>، لأن الحامل على هذه الأيمين دعاؤه إلى العداء، فصار كلامه مبنياً على كلام الداعي فتخصص به <sup>(٣)</sup>.

قوله فاما إذا زاد على قدر الجواب <sup>(٤)</sup>، كما إذا قال في جواب اداعي إلى العداء والله لا أتعدى اليوم فعدت لا يتخصص بالسبب <sup>(٥)</sup>، حتى إنه أتعدى بعد العداء المدعو إليه في ذلك اليوم، في أي وقت كان دعاؤه يكون حادثاً، وإنما لم يتخصص بذلك العداء المدعو إليه، احترزاً عن إلغاء الزيادة، وفي إلغاء كلامه فساد لا يحصى على أحد لأن الأدمي إما امتار عن سائر الحيوانات بالعقن وانطلق فلو ألغى كلامه يلزم إلحاقه بالبهائم، وهذا لا يجوز.

قال في تلمة الفتاوى <sup>(٦)</sup> أتعدى عبارة عن أكل مترادف يقصد به الشبع ووقته

(١) في ك، وقائه

(٢) حتى لو تعدى في ذلك اليوم في مرله، أو تعدى معه في يوم آخر لم يحدث خلاف برار

(٣) لكنه يحتسب أن يكون كلاماً مبتدأ لاستقلاله، فإذا ثوبه يصدق ديانة وفساء كذا في التحقيق

(٤) هذا هو القسم الرابع

(٥) وعند المحالفين تخصص بالسبب، فيتلبد بالعداء المدعو به، كما لم يرد على قدر الجواب اعتبار الحال إما من لم يجعله خاصاً بالسبب، ومنهم الحنفية فإنهم يفتونه كلاماً مبتدأ، لا تعقب به بالكلام الأول ويقولون هو جعش معصف به، كس فيه اعتبار الحال، وإلغاء الزيادة، وهو جعش مبتدأ كس على عكسه، وهو أولى لأن نعم بالكلام، لا بالحال، لأن الكلام ظاهر، والحال أمر مطلق فيكون الكلام صريح في إقادة العموم، والحق دلالة في خصمه بالسبب، ولا عبرة به مع الصريح فلذلك رجحنا اللفظ وجعشاً مبتدأ، انظر التحقيق ص ٦١-٦٥، وأصول السرخسي ١/ ٢٧٦-٢٧٢، وكشف الأسرار ٢/ ٢٦٧، والتهنية ٢/ ٥٩

(٦) تلمة الفتاوى مصنف للإمام مرهون الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز الحنفي صاحب المحيطة المصنوعة سنة ٦١٦ هـ، وهو كتاب جمع فيه المصادر بشهادة حسام الدين ما وقع إليه من الخواص والواقعات، وصم إليها ما في الكتب من الإشكالات والاختلاف في كل مسألة فيها روايات مختلفة ما هو شبيه بالأصول، فخر أنه لم يرتب المسائل وبعد ما أكرم بشهادة قام وحدث من الأحداث بترتيبها وتبويبها ونسبها أساساً، وجعلها أبواباً وأقساماً، ثم أن العبد الرضي محمود بن أحمد بن عبد العزيز رآه على كل جنس مما يجاسه ويحل على كل نوع مما يصاحبه انظر كشف الظنون ١/ ٣٤٣، ونافع الكبير ص ٢٠، ومعجم المؤلفين ١٢/ ١٤٦، والإعلام ٨/ ٣٦

من طلوع الفجر إلى زوال الشمس ، وما يتعدى به (فعل) <sup>(١)</sup> عادة أهل ذلك  
الموضع <sup>(٢)</sup> قوله ومنها ما قال بعضهم أي من حمة انتمسكات الفسدة ما قال  
بعض الفقهاء أن نقرأ في انظم يوجب لقرار في لحكم صورته أن حرف لواو  
إذا سقطت بين الحمتين لتأتمن هل تشارك لحمة المعطوفة الجملة المعطوف عليها  
في الحكم الموط بها أم لا ؟

فجند عامة الفقهاء لا تشارك ، خلافا للبعض <sup>(٣)</sup> .

دليل البعض <sup>(٤)</sup> أن العطف يقتضي المشاركة ، كما في الجملة السابقة إذا قال  
لرجل ربيب طابق وعمره فتكون (عمره) <sup>(٥)</sup> أيضا طابقاً ، فهو لم يوجب لعصف  
المشاركة ما شاركت عمره ربيب في اطلاق فمما ثبت أن العطف يقتضي المشاركة ،  
قلنا أن الحمة الثانية تشارك الحمة الأولى ، وإن كانتا تمتين ، ألا ترى أن من قال  
بى رحبت هذه دار فامرأتى طابق وعدي حر ، يتعلق الطلاق وابعاق حميع  
بالحصول فولا موجب اعطف لشركة لما تعلقث الثانية كالأوى مع أن قوله  
وعدي حر كلام تام مفيد بنفسه <sup>(٦)</sup> واستدل بهذا الطريق بعض أصحابنا فقال  
في قوله تعالى ﴿ اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ﴾ <sup>(٧)</sup> ، أن ذلك يوجب سقوط الركاة  
عن الصبي والمجنون ، لأن لقرار في انظم دين مساواة في الحكم <sup>(٨)</sup>

(١) في فعل

(٢) قلت وقد يحوز صاحب تهذبة انظر تهذبة ٢١/٢

(٣) هذا البعض هم بعض أهل النظر من لا سلف لهم ، وكذا في التحقيق ، وقال السرخسي هم بعض الأحداث  
من الفقهاء أم لا ثم اعلم أن المعطوف إذا كان ناقصاً فإنه يشارك الجملة المعطوف عنها في خبره  
وحكمه جتماعاً لا حجاج ، فكان محل النزاع ما ذكره الشارح

(٤) أن الواو للعطف في البنية وهذا مسمى واو العطف والعطف موحى لا يشارك الذي يقتضي التسوية  
، الخ ما ذكره الشارح

(٥) في ك العمرة

(٦) فلما كان القرار في كلام الناس يوجب لا يشارك ، وإن كان كل واحد من الكلامين تاماً مفيداً بنفسه كان  
كذلك في كلام صاحب الشرع

(٧) سورة البقرة الآية ٨٣ و١١٠ وسورة المائدة الآية ٢٠ .

(٨) فلا تجب الركاة على من لا تجب عليه الصلاة ، وبعبارة الشارح من قوله واستدل بهذا الطريق  
إلى في الحكم ما حوذة من أصول السرخسي ،

وحه قول العامة قول الله تعالى ﴿ محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار ﴾<sup>(١)</sup> فلو كان القرآن في البظم يوجب القرآن في الحكم لشارك الذين مع محمد عليه الرسالة التي هي حكم الجملة الأولى محمدا عليه السلام ، ولم يقل به أحد

أما قوتهم أن العطف يقتضي المشاركة فأقول ذلك فيما إذا كان بالجملة الثانية افتقار ، أم فيما لم يكن لها افتقار<sup>(٢)</sup> فالثاني غير مسلم ، فلا بد من الدليل ، والأول مسلم لكن لا نسلم أن تلك الشركة نشأت من العطف ، ولم لا يجوز أن تكون ناشئة من افتقار الثانية ، فلا بد من الدليل أيضاً<sup>(٣)</sup> ، على أن يقول إن الأصل في كلام تام أن يعبرد بحكمه<sup>(٤)</sup> لأن في (إشراك)<sup>(٥)</sup> الكلام الثاني في حكم الكلام الأول جعل الكلامين (ككلام)<sup>(٦)</sup> واحد وهو خلاف الأصل<sup>(٧)</sup> ، ألا يرى إلى قولهم جاء زيد وذهب عمرو ، هل أوجب العطف الاشتراك فيه<sup>(٨)</sup> فمن قال بالاشتراك فقد صر عن سواء السبيل ، وعدم<sup>(٩)</sup> الدليل قال ابن العميد أمير كاتب<sup>(١٠)</sup> عفر الله له ولوالديه لو كان العطف يوجب الشركة لا يخلو ، إما أن يوجبها باعتبار ذاته أم باعتبار معنى آخر فلا نسلم الأول لعدم الاشتراك في المعلومات بلا ويل ولكن مع وجود العطف<sup>(١١)</sup> ، ولا نسلم الثاني أيضاً إذا لم يكن ذلك المعنى احتياج المعطوف ، فمن ادعى الاحتياج فعليه البيان ، وإقامة البرهان<sup>(١٢)</sup>

(١) سورة الفتح الآية ٢٩

(٢) أي على أن الشركة نشأت من العطف ، فمن ينكر ذلك ، والدليل على الخلل

(٣) ولا يشاركه فيه كلام آخر (١) في ط اشراك

(٥) في ذلك كلام ينوي كالف الشبهة ، وهو سهو من الناسخ

(٦) فلا يصر إليه إلا عند الضرورة ، وهي في الجملة الناقصة ، فأنها لما انفردت إلى الخبر أوجب عطفها على

الكلمة الشركة في الخبر ضرورة الإفادة ، وهذه الضرورة معدومة في عطف الجملة تنامة عن منها ، فلم

تكتف الشركة

(٧) يفتح العين وكسر الدال (٨) هو الشارح رحمه الله

(٩) هذه الحروف يثبت لما معها ضد ما ثبت لما قبلها

(١٠) بطر أصول السرخسي ١ / ٢٧٣ ، والبحقيق ص ٦٥٦٥ ، وأصول البردوي مع كشف الأسرار ٢ / ٢٦١

والمفصل في علم الجريمة ص ٣٠٥



قوله وهذا فاسد أي الاستدلال بهذا الطريق فاسد لا الحكم لأن الحكم وهو  
عدم وجوب الزكاة على الصيني والمجوس عدنا أيضا كذلك<sup>(١)</sup>

قوله لافتقارها إلى ما تتم به أي لافتقار الحملة الناقصة إلى شيء يدم الحملة  
اناقصة بذلك شيء كقولك ريب طالق وعمرة لأن عمرة مفقورة إلى البحر  
فشاركت الأولى في خبرها لافتقارها .

قوله ولهذا قلنا<sup>(٢)</sup> إيضاح لقوله إلا فيما تقتصر إليه، بياحه أن قوله وعندى حر  
وإن كان كلاماً تاماً معيذاً بنفسه<sup>(٣)</sup>، قاصر من حيث التعليق<sup>(٤)</sup> ولهذا شارك الكلام  
الأول المعلق وإنما قلنا أنه قاصر من حيث التعليق لأنه لو لم يكن غرضه التعليق  
ما قرره به، فصارت هذه الحملة كالباقية فيما يرجع إلى عرص المتكلم حتى لو  
انعدم العرص لا يشت التعليق<sup>(٥)</sup>، كما في قوله إن دخلت الدار فأنت طالق وصرتك  
طالق، حيث يقع الطلاق على الصرة مجزاً لأنه لو كان عرصه التعليق لاقتصر على  
قوله وصرتك لاتحاد التحريم<sup>(٦)</sup> بحلف مسألة الكتاب، حيث لا اتحاد في  
ابحرين لأن أحدهما طالق، والآخر حر، فاحتج إلى ذكر الحر في الحملة الثانية<sup>(٧)</sup>

ثم ينبغي لك أن تعلم أن لاند من رعاية المناسب خصوصاً في كلام الحكيم

(١) خلافاً لشافعي رضي الله عنه فإنه يقول بوجودها عليهم، بعموم الأدلة وفاسداً على العشر والجراح  
ودليل على عدم وجوبها عليهما أنها عبادة، فلا ينادى ولا باحتمار تحقيقاً بمعنى الإنشاء والصبي  
والمحصور لا احتساب بهما لعدم العقل أما الجراح فإنه موهوب الأرض وكذا العشر الصائب عنه معنى  
المؤونة ومعنى العبادة تابع انطر الهداية ١/ ٢٨ والإقناع مع حاشية المداعي ١/ ٣٢٩

(٢) قال لأحسنيكي وهذا فاسد لأن الشركة إنما وجدت في الحملة الناقصة لافتقارها إلى ما يتم به، فإنه لم  
ينفسه لم يجد الشركة إلا فيما يقتصر إليه ولهذا قلنا في قول الرجل لامرأته إن دخلت الدار فأنت طالق  
وعندي حر، إن الحق بمعنى بالشرط لأنه في حق المعلق قاصر انه انطر الحسامي ص ٢٨

(٣) أي وإن كان كلام تام في إيقاع العقق، معذراً لذلك بنفسه

(٤) لأنه عرف بدلالة الحال أن غرضه تعليق العقق بالشرط إلا المنحصر

(٥) قال في التحقيق وفي بعض النسخ إن العطف لا مرجح الشركة في الحكم إلا إذا كان اعطوف مفقوراً إلى  
اعطوف عليه في جميع ما ذكر فيه أو في بعضه، ومع الإعتبار يكون صالحاً بشركة فيما يقتصر به  
ويوجد أيضاً من جهة المتكلم ما يدل على إرادة الشركة فيما يفقر الله، فإذا فقد شيء من هذه الحملة  
لاتثبت الشركة لهـ

(٦) أي لأن خبر الأول يصلح خبراً له

(٧) لأن خبر الأول لا يصلح خبراً للتناسي انطر التحقيق ص ٦٦ وأصول شرحي ١/ ٢٧٤، وكشف  
الأسرار ٢/ ٢٦٢

القديم وإن لم يكن القرآن يوجب الاتحاد<sup>(١)</sup>، ألا يرى إلى ما قال صاحب المفتاح<sup>(٢)</sup> متى قال ريد منطلق، ودرجات الحمل ثلاثون، وكم الخليفة في عتبة الطول، وما أحوصني إلى الاستفراغ وأهل الروم نصارى، وفي عين الدباب ححوط<sup>(٣)</sup> وكان حالينوس ماهراً في الطب وحتم القرآن في التراويح سنة، وإن لقرد لشبه بالأدهي، فعطف أخرج من رمزه العقلاء وسحل<sup>(٤)</sup> عليه كمال السحافة<sup>(٥)</sup>، وعد مسخرة من المساحر، واستطرف<sup>(٦)</sup> نسقه<sup>(٧)</sup> هذا إلى غاية ربما استودع دهان المصاحف، وسفير<sup>(٨)</sup> بوابر الهديان<sup>(٩)</sup> بحلافه إذ ترك العطف، ورمي الحمى ورمي الحصى ولحور<sup>(١٠)</sup> من غير اختلاف (بينها)<sup>(١١)</sup> فالخطب إذا يهون هوياً ما<sup>(١٢)</sup>

(١) قال في التحقيق والكشف: فإن قيل قدمت في غوامض علم المعاني أن رعاية الناسب الحكم يحصل الناسب ألف، بحر لا يمكن الناسب من محسنات الكلام في الحمل شرط - وذكر عبارة المفتاح الذي سبكرها بشرح - ثم قال - فدل أن القرآن في النظم موجب القرآن في الحكم ليخص الناسب ألفاً بحر لا يمكن الناسب من محسنات الكلام ولقد يمكن نسوت الحكم به، فإنه محتمل، وبالحكم لا ثبت الحكم وهذا كالفهوم فإن لا يمكن أنه من محتملات الكلام، وعلمه يمي كثير من مسائل عدم المعاني ولكنه لا يصح مثب للحكم - لأنه لا يثبت بالاحتمال اهـ - وهذا يعرف من كلام الشارح ويرد جواباً على نفس الاعتراض - بل ومقتبس من هذه الكتب - غاية ما هناك أنه لم يصح بالاعتراض، وبوذكره نحن الكلام أوضح انظر كشف الأسرار ٢/٢٦٢، والتحقيق ص ٦٩.

(٢) صاحب المفتاح هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الحارثي الحنفي، أبو يعقوب سراج الدين عالم بالعربية والأدب، كان متبحراً في النحو والتصريف والبس والبروس والشعر وله مشاركة عامة في كل العلوم، والسكاكي نسبة إلى سكاكة وهي قرية ببغداد، ولقب بالعراق وقيل باليمن، ويظهر أنه ليس مسبوياً إليها، لأنه حواري على ما صرحوا به، وكانه إلى صيغة السكة التي تصرب بها الخراف، مولده بحوارزم سنة ٥٥٥ هـ، ووفاته بها سنة ٦٦٦ هـ، من كتبه رسالة في علم الحاضر - خ - ومضاج العلوم - ط -، الذي ذكره الشارح، وهو أصل مصنفاته، ويشتمل على اثني عشر علماً منها: النحو، والعروض، والبلاغة، وأقسامها، وقد عكف عليه جماعة من علماء المشرح تارة، والاختصار أخرى، فمن شرحه حسام الدين المؤرمي الحواري، ومن اختصره شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القرويني الموصلي سنة ٧٣٩ هـ - انظر بجنة النواع ص ٤٢٥ وتاج التراجم ص ٨١، والفوائد النبوية ص ٢٣١ - وكشف الظنون ٢/١٧٦٢، والإعلام ٩/٢٩٤.

(٣) الححوط: عظم مقلعة العبيد وتؤهلها مقال جحطت عبيد من باب جمع يعمي عملت مقلتها وبنات

(٤) سحل: بصم أو به وكسر ذائبة مشدداً رمي

(٥) السحافة: رقة العقل وهوانه

(٦) استطرف: مبدأ للمفعول عد طريفاً أي حسناً

(٧) نسقه: يفسح النور والسبي وصمم القاف عطفه، أو كلامه الذي جاء على نظام واحد

(٨) سفير: جميع سفينة

(٩) الهديان: التكلم بكلام لا يعقل لحرص أو غيره

(١٠) في ك: بينهما، وما التثنية من ط هو المطابق لنص السكاكي

(١١) انظر مفتاح معلوم ص ١٤٧ والقاموس المحض ٢/١٢١ و ١٢٧ و ٢٤٠ و ٣٣١ و ٥٣٢ و ٤٨٣ و ٦٧٥،

ومختار الصحاح ص ١٠٨ و ٢٩٦.

## فصل في الأمر

ما فرغ من بيان الثمانين قسماً بدأ بالأمر لأن معظم الاستعلاء به وبالنهي<sup>(١)</sup>  
وقدمه على النهي لأنه وجودي والنهي عدمي و (الوجودي)<sup>(٢)</sup> راجح على  
(العدمي)<sup>(٣)</sup> لا محالة .

ثم اعلم أن عبارات أهل السنة اختلفت في حـد الأمر، منها ما قال علم الهدى  
أبو منصور الباتريدي قدس<sup>(٤)</sup> الله سره الأمر القول الذي هو دعاء إلى تحصيل  
الفعل على طريق العلو<sup>(٥)</sup> . وعيل اللفظ اندال على طلب الفعل بطريق الاستعلاء  
وقولنا لفظ احتراز عن الإشارة، وفعل النبي عليه السلام فإن فعل النبي ليس  
بأمر . فإذا استعمل الأمر في فعله يكون محاراً عندنا<sup>(٦)</sup>، وقولنا عن صلب الفعل

(١) قال الإمام السرخسي أحق ما يبدأ به في النسخ الأمر والنهي لأن معظم الاستعلاء به، ويعرف قتهب يتم  
معرفة الأحكام، ويتميز الحلال عن الحرام .

(٢) أي من الوجود (٣) في ط العدم (٤) قدس بمعنى طهر

(٥) اعلم أن من العلماء من اشترط الاستعلاء - وهو طلب العلو وعدم نفسه علواً - في الأمر كما هو رأي أبي  
جحسى، ومنهم من أهم هذا الشرط ولم يعتبره منه كما هو رأي الأشعري ومنهم من اشترط العلو  
فيه، وهو أن يكون الأمر فعل مريد من المأمور وذهب المعتزلة إلى ذلك ومن ثم لا يحق عليك أن هذا  
المعريف لاسي منصور الباتريدي حار على طريقة الفريبي الثالث وهذا بناء على أن الأمر يجب بمثاله،  
وذلك لا يكون إلا إذا كان الأمر أعلى مرتبة من المأمور وعليه لا يكون القول بدي هو دعاء إلى تحصيل  
الفعل الصابر عن هو مثل المأمور أو دونه أمر وإنما هو دعاء والتعاس ثم أنه يرم على طرف تعريف  
بني منصور المذكور أن صيغة الأمر أو صدرت من الأعلى نحو الأدي على سبيل بصرى وشفاعة  
لا تسمى أمراً . وعن انعكاسه أنها لو صدرت من الأدنى نحو الأعلى بطريق الاستعلاء تسمى أمراً، وذلك  
معدل أن فاسها ينسب إلى الحمق وسوء الأدب فلو اشترط العلو لما كان هذا أمراً وبولاً في الاستعلاء  
ما استحق فأنه الدم فعد ذلك على عدم أهمال شرط الاستعلاء وعدم اشترط العلو، ولذلك عدل  
الشارح عن التعريف، وأحد في استعراض المعريف الثاني

(٦) اعلم أنه لا خلاف بين الأصوليين في أن اسم الأمر حقيقة في القول المحضوص وأن اختلاف بينهم في  
إطلاق اسم الأمر على الفعل هل هو حقيقة أم لا، ذهب الجمهور - ومنهم الحنفية - إلى أنه محار في الفعل،  
ومن أدلهم على ذلك أنه لو كان حقيقة منه مع كونه حقيقة في القول بزم من ذلك الإشعار في لفظ الأمر،  
وذلك خلاف الأصل وأما لو كان حقيقة في الفعل لا طرد في كل فعل بكنه غير مصر فيه لا يقن  
ملائق وشراب أمر مع أن من لوازم الأمر الحقيقي وضعه بكونه مطاعاً أو مخافاً والفعل ليس كذلك.  
وذهب أبو جحسى بصرى إلى أن اسم الأمر مشترك بين الشيء والصفة، وبني حملة الشأن والنظر إلى

احترار عن الاستفهام فإنه طلب (ماهية)<sup>(١)</sup> الشيء، فإن الفرق ظاهر بين قولنا ما الروح وبين قولنا أفهمنا (ماهية) الروح، لأن المطلوب في الأول ماهية الروح . وفي الثاني إهمام تلك الماهية قال صاحب الفتاح<sup>(٢)</sup> الفرق بين الطلب في الاستفهام وبين الطلب في الأمر أنك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش له مطابق، وفيما سواه تنقش في ذهنك<sup>(٣)</sup> أن يحصل له في الخارج مطابق فنقش الذهن في الأول تابع، وفي الثاني متبوع<sup>(٤)</sup>

وقولنا بطريق الاستعلاء احتراز عن الدعاء، كقول الرجل اللهم اغفر لي وعن الالتماس كقول الرجل لساويه اعمل كذا، وقيل طلب الفعل بطريق الاستعلاء أمر، وبالنسبة لدعاء، وبالتساوي التماس<sup>(٥)</sup>.

« ووافق على أنه ليس حاقلة في الفعل من حيث هو فعل بل من حيث هو شيء واستدل على ذلك بأن الإنسان إذا قدر هذا الأمر لم يفر السامع مراده من قوله الإنشائية وذهب مالك في إحدى روايتين عنه، وذهب العباس بن سريج، وأبو سعيد الأصبهاني وأبو عبيد بن جراح من أصحاب الشافعي إلى أنه مشترك بين القولين المخصوص والفعل وعليه صرح إطلاقه على الفعل بطريق الحقيقة، وتيسر في ذلك بأن الله تعالى سمي الفعل أمراً في قوله عز وجل ﴿ وما أمر فرعون برشيده أن يعطيه وطريقته، لأن الفعل هو الذي يوصف بالرشد لا بالقول وفوقه تعالى ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ أي فعلهم والأصل في إطلاق الحقيقة، ولجمهور وأرباب القول الثالث أدلة أخرى وقد ناقش لأمدني أدلة الجميع، وأجبت كون اسم الأمر معاً في القولين المخصوص والفعل، لأنه مشترك ولا محار في أحدهما، إذ علمت ذلك، فأعجم أنه إذا نقل المفاعل من أفعاله يترك فلا يسمى أمراً عند الجمهور إلا على سبيل المجاز، وعند غيرهم على سبيل الحقيقة بالإشراك ثم إذا كان هذا الفعل من أفعاله التي ليست بسهولة ولا طبع - كالأكل والشرب - ولا هي من خصائصه - كوجوب الضحية - ولا لبيان المجهول - كقطع يد السارق - فهو يجب علينا اتعاه؟ قال القريب الثالث نعم بناء على أن اسم الأمر حاقلة في الفعل، وما هو أمر على الحقيقة موجب لا خلاف وعند الجمهور لا بناء على ما تقدم

انظر التحقيق ص ٦٧-٦٨ والأحكام لأمدني ٢ / ١٨٨ وما بعدها، وإرشاد الفحول ص ٩١، والتوضيح مع التلويح ٢ / ٤٤ - ٤٩، واللمع ص ٨٧-٨٨، وأصول السرخسي ١ / ١١، والقاموس المحض ١ / ٥١١

(١) في ك: ماهية -

(٢) صاحب الفتاح هو السكاكي، والفتاح مصنف له يسمى « مفتاح العلوم » وقد سبق الكلام عليهما

(٣) في المفتاح تنقش في ذهنك ثم يطلب أن يحصل له الخ، وكان عبارة « ثم يطلب » ساقطة من السحبي.

(٤) أورد السكاكي ذلك فرقا بين الطلب في الاستفهام وبين الطلب في الأمر والذهبي انظر مفتاح العلوم ص ١٦٥.

(٥) انظر شرح العنبد ٢ / ٧٧، والباحث ص ٦٧، ثم اعلم أن صاحب الكشف قال في المعريف الثاني الذي تعرض به بشراح بعض مجرئاته هذا أقرب إلى الصواب أمه وكان قد ذكر عذرات القوم في تعريف الأمر الذي بمعنى القول فقال قبل هو القول القضي طاعة المأمور بأمر المأمور به واعتصره قسراً فيه تعريف الأمر بالمأمور والمأمور به الموقوفة معرفتهما على معرفة الأمر لاشتقاقهما منه -

ثم اعلم أن قولك **اعمل** كذا في الحاضر، وليفعل في العائث ليس بأمر على الحقيقة  
 عند أهل السنة والجماعة خلافاً للمعزلة بناء على مسألة أخرى كلامية وهي أن  
 الكلام عندنا<sup>(١)</sup> معنى قائم بالذات (يباني)<sup>(٢)</sup> صفة السكوت والآية<sup>(٣)</sup> في الشاهد  
 والعائث جميعاً وهذه العبارات المنظومة، والأصوات المقصعة دالة على ذلك  
 المهنى<sup>(٤)</sup>، وعند المعزلة الكلام في الشاهد والعائث جميعاً هذه عبارات المنظومة  
 مع هذا قايروا أن كلام الله تعالى مخلوق ومحدث<sup>(٥)</sup>، فلما ثبت هذا والأمر نوع من  
 الكلام ثبت أن هذه الصيغة المخصوصة ليست بأمر حقيقة عندنا<sup>(٦)</sup> وعندهم هو  
 (هي)<sup>(٧)</sup>، وتحقيق المسألة في الكلام يعرف في علم الكلام

---

وبالجملة لموظفة معرشفاعى معرفة الأمر أيضاً، لأنه لا يعرف إلا بموافقة الأمر وعن التقليد ليس يلزم  
 السور وتقبل هو قول يقاتل من دونه الفعل ويجوز ثم اعرضه أيضاً بناء على معرشفاعى على  
 التهديد والتعجير والإمامة وسجوها، وقد هو اللفظ الداعي إلى تحصيل الفعل بطريق النهي، وعرض  
 عليه بما أورده عن معرفته من مصور المأزدي السابق انظر كشف الأسرار ١، ١٠٦ وإحكام  
 للأمدى ٢/ ٢٠٣ وما بعدها.

(١) معنى الشارح بصير جماعة في «عندنا» أهل السنة والجماعة

(٢) في كيباقه

(٣) الآية: العاقبة كالخسوس

(٤) ومن ثم كان المتكلم عند أهل السنة من قام به الكلام.

(٥) كما قالوا أن المتكلم من فعل الكلام انظر الفصل في الليل والبحل ٣ ٤ والمثل والنص ١ ١٢٣

ومختار الصحاح ص ٤٤

(٦) وقد احتار بعض المتأخرين أن الأمر أقصاء نفس غير كف على جهة الاستعلاء وإن هو بالانصاء  
 ما مفهوم بالنفس من المطلب لأن الأمر بالحقيقة هو ذلك الانصاء والصيغة سميح به محذور وأخبروا  
 بقولهم «فعل غير كف» عن النهي، وبكر في القواطع أن حقيقة الكلام معنى قائم في نفس المتكلم، والأمر  
 ونهي كلام مذكور قوله «فعل ولا تفعل» عباره عن الأمر والنهي ولا يكون حقيقة الأمر والنهي ولكن  
 لا يعرفه الفقهاء، وإنما يعرفون قوته «فعل حقيقة في الأمر وقوله لا تفعل حقيقة في النهي»

(٧) في صلب كل من المستحب هي الآية على هامش ط صحيحها الناسخ بنفسه هو ثم علم أن المعزلة  
 بناء على ما ذكره شارح معارفهموا الله عز وجل الأمر بتعريفات هذه البلجي وأكثر المعزلة إلى أن  
 الأمر هو قول القائل من دونه «فعل» أو ما يقوم مقامه في الدلالة على مدلوله ومبهم من نفس الأمر  
 صيغة «فعل» على مجردها من القرائن الصارفة لها عن جهة الأمر إلى التهديد وما عداها من أفعال  
 ومبهم من نفس الأمر صيغة «فعل» بشرط إرادات ثلاث إرادته إحداث صيغة وإرادة الدلالة بها على  
 الأمر وإرادة الإسماعيل وقال صاحب مبهم الأمر هو إرادته الفعل أورد لأمدى ذلك وبطنه وقد بنى  
 صاحب انظر الإحكام للأمدى ٢/ ١٩٨-٢ وسرح العاصم ٢٨ وكشف الأسرار ١ ١١  
 وحاشية ندمي ١/ ٣٧٣، وشرح البهخشى ٢/ ٢، ومختصر الفتاوى الأصولي ص ٩٦

(ثم اعلم) <sup>(١)</sup> أن الأمر يستعمل لمعان مختلفة ، للايجاب كقوله تعالى ﴿ آمنوا بالله ورسوله ﴾ <sup>(٢)</sup> والسؤال كقوله اللهم اغفر لي . وللتفريع <sup>(٣)</sup> كقوله تعالى ﴿ فأتوا بسورة من مثله ﴾ <sup>(٤)</sup> وللتوبيخ <sup>(٥)</sup> كقوله تعالى ﴿ واستفز من استطعت منهم بصوتك ﴾ <sup>(٦)</sup> (أي) <sup>(٧)</sup> استدعهم استدعاء تستحقهم به إلى إجابتك <sup>(٨)</sup> .

أورد القاصي أبو زيد ، وشمس الأئمة السرخسي (رحمهما الله) <sup>(٩)</sup> قوله تعالى ﴿ واستفز ﴾ <sup>(١٠)</sup> من نظير التوبيخ <sup>(١١)</sup> ، وأورده فخر الإسلام من نظير استقريع ، وأورد نظير استقريع قوله تعالى ﴿ ومن شاء فلي كفر ﴾ <sup>(١٢)</sup>

فيل . الفرق بين التوبيخ والتفريع أن التفريع خطاب تعهير ، والتوبيخ خطاب تمكين للتهديد بدور التعهير <sup>(١٣)</sup> ، وللا ماجة كقوله تعالى

(١) سقط من ك .

(٢) سورة الحديد الآية ٧

(٣) التفريع التحجير والافحام

(٤) سورة البقرة الآية ٢٣ .

(٥) التوبيخ ، التهديد .

(٦) سورة الإسراء الآية : ٦٤ ، ولقط ﴿ بصوتك ﴾ ساقط من ك

(٧) سقط من ك .

(٨) كذا في الكشف ١ / ١٥٨

(٩) زيادة من ط .

(١٠) سورة الإسراء الآية ، ٦٤ .

(١١) انظر أصول السرخسي ١ / ١٤ ، والنقويم من ١٣ .

(١٢) سورة الكهف الآية ٢٩ وانظر أصول البرقي ١ / ١٠٨ .

(١٣) أي أن في التفريع لا يكون المأمور قادراً على الامتناع بالمأمور به . ولهذا يلحق به الفعل كذا إن استطعت وفي التوبيخ يكون المأمور قادراً على الامتناع بالمأمور به إلا أن المأمور به في التوبيخ ليس بمطلوب بل المراد البهي منه ومن ثم اعرض صاحب الكشف على فخر الإسلام البرقي في إيراد قول الله تعالى ﴿ واستفز من استطعت منهم ﴾ الآية من نظير التفريع ، وقال إنه من قبيل التهديد لا من قبيل التفريع الذي ذكره السنج ، كذا في الكشف والمطلع وعين المعاني ، وعامة النفايس ، والنقويم وأصول شمس الأئمة وأصول أبي اليسر وغيرها ، إلا ترى أن اللعب قادراً على الوسوسة والدعاء إلى الشر ، وإن لم يكن قادراً على الإصلا فأنى يكون هذا من باب التفريع ؟

﴿ فانتسروا في الأرض ﴾<sup>١</sup> وللدب كقوله تعالى ﴿ فتهجد به نافلة لك ﴾<sup>٢</sup>

ثم اعلم أن الإيجاب هو حقيقة الأمر عندنا كما يحییء ذكره بعد هذا وإما أريد به الدب أو الإباحة هل يكون ذلك محاراً أو حقيقة<sup>٣</sup> فإن أكثر ائمهاء يكون محاراً وهو مذهب الشيخ أبي الحسن الكرخي رحمه الله، وقال بعض أصحاب الحديث أنه حقيقة<sup>٤</sup>

(١) سورة الجمعة الآية ١٠

(٢) سورة الإسراء الآية ٧٩ والتهجد القيام إلى الصلاة من النوم، قال ابن عباس رضي الله عنه معني بالعبادة أيها النبي ﷺ خاصة من بعد النمل وكتب عنه رواد البيهقي وسكت عنه وروي نحوه عن عائشة رضي الله عنها وصحفه وعنه يكون الأمر بالنفل على جهة الإغريض، وقيل: كانت صلاة الليل تطوعاً عنه وكانت في الأبداء واحدة على الكل ثم بسج الوجوب لفصل تقدم الليل بطوعاً بعد فريضة، كما قال القرطبي وحكي البيهقي عن الشافعي أن هذه الآية بسخت ما وصف في الحرم وبه يعني عدم بدعه من صلاة سبع نافلة لأهريضة وإن نذر أصح منها ذكر من نذر أو نذر أه أقول وعلى ذلك يكون الأمر بالتهجد على جهة الدب ثم اعلم أن صيغة الأمر استعملت في معان، ووصلت في الكشف إلى ثمانية عشر وجهاً، وأوصيها الأمدني في خمسة عشر سهاً - بالإضافة إلى ما ذكر العلامة - الأرشاد إلى الأوثق كقوله تعالى ﴿ واسجدوا إذا نأمنكم ﴾ وإكرام كقوله تعالى ﴿ ادخوها بسلام أينما كنتم ﴾ والامتنان كقوله تعالى ﴿ كنوا معي رزقاكم ﴾ والإهانة كقوله تعالى ﴿ بئس لك العبد الكريم ﴾ والتسوية كقوله تعالى ﴿ اصبروا أو لا تصبروا سواء عليكم ﴾ والتعجب كقوله تعالى ﴿ اسمع بهم وانص ﴾ أي سمعهم واد انصهم والاحقار كقوله تعالى ﴿ اتقوا ما أنتم ملقون ﴾ إن غير ذلك مما ذكرنا انص الأحكام للأمدني ٢٧ وكشف الأسرار ١٧ / ١ والقرطبي ١٠٨ وسنن البيهقي ٣٥٨ / ٧ و ٣٩٠

(٣) أقول جمع يشيخ من الإباحة والدب ومن الخلاف بينهم على بطل وحديثه فحصر الإسلام المردوي، وبني ذلك كل فصل على حده كما فعل صاحب الكشف فاقول: أحذف التناكول من الأمر للوجوب في به رد رده الدب هل يكون حقيقة فيه و محاراً مذهب عامة أصحابنا وجمهور الفقهاء إلى أنه محار فيه، وهو أحسن الشرح أبي الحسن الكرخي وأبي بكر الجصاص وشمس الزمان سمرجسي وصدر الإسلام أبي النسر ولحققت من أصحاب سمدعي ومذهب بعض أصحاب شافعي وجمهور أصحاب الحديث في أنه حقيقة فيه ميمسكن بين المدبوع بعض الواجب أن يؤخذ ما نأب عن فعله ويعاقب عن تركه و لمسبوع ما يثبت على فعله ولا يعاقب عن تركه فإذا أريد به الدب فقد أريد به بعض ما يشتمل عليه الوجوب ومن ثم كان حقيقة فيه كما إذا أريد من العام بعضه حيث يكون حقيقة فيه وكما لو أطلق بطل الإنسان على الأعمى ومقطوع الرجل حيث يكون حقيقة فيه وإن فاق بعضه ولأن من شرط المحار أن يكون المعنى الجحاري معاً، فالمعنى الحقيقي، ويندب عن المعنى الحقيقي بلام، لأنه جزؤه اللهم إلا أنه عاصر فكيف يكون اللفظ فيه محاراً ثم إن من شرط ثبوت المحار بقاء الحقيقة كلمة، فما بقي شيء من الحقيقة لا يحق الشرط، وعنه لا يحق الجحار وهذا وقد ذكر السراج أدلة يربط الآراء، وما أورد على أنه الخرمي شافعي فاقول: إن الدب غير لأصحاب لأن من يوارم الإباحة وخصائصه استحقاق العقوبة على الترك ومن يوارم الدب عدم استحقاقه على الترك والإباحة والدب لا يحق هذه العبرة به بينهما بأشدهما في استحقاق الثواب فتدب أنه محار فيه، ثم إن ما يجب بصدقه نفس كالعدم إذ أريد به بعضه، لأن عدم حقيقة فيه، فإن عدم موضوع شمول جمع من السبب لا لا سبباً فيها عديد والشمول موحود في البعض، كما يوجد في الكس

ورأيه ما من فخر الإسلام<sup>(١)</sup>، وجه الأكثرين صحة النفي، والحقيقة لا تنفي حيث يصح أن يقال إني غير مأمور<sup>(٢)</sup>، وأيضا إرادة الوجوب عند الإطلاق دليل على أن غيره مجاز<sup>(٣)</sup>

قوله وهو من قبيل الوجه الأول<sup>(٤)</sup> أي الأمر من (وجه)<sup>(٥)</sup> النظم صيغة ولغة

قوله من القسم الأول أي من قبيل الخاص<sup>(٦)</sup>

حتى أن من شرط الاستغراق فيه بقول أنه محار في المعص أيضا، ولفظ الإنسان موضوع بارز معني لاساسية، وبإعني وقطع الرجل لا يختص ذلك بمعنى بخلاف الأمر فإنه موضوع لطلب المانع من التدليس والندب مغاير له لا محالة وغير مسلم أن من شرط انحياز انتفاء الحقيقة بالكلية بل الشرط في ثبوته انتفاء إمكانية ذلك بحصول انتفاء حره معها كما حصل بانتفاء كلها، فإن انتفاء النعمة مدفوع عن أن إطلاق اسم الكل على البعض من جهات المجاز.

وإن إذا أريد به الإباحة فقد ذكر عند القاهر المتخذي في أصوله أن المانع غير مأمور به عند جمهور الأمة سوى منائفة من المعصية العبدية، وهو قول شاذ خارج عن لاجماع ووجهه أن الندب والإباحة لهما مغاير من بلوجوب، لأن الغير من موجبات بخور وجود أحدهما بدون الآخر والوجوب لا يتصور بدون الإباحة والندب فلم يكو مغاير من بلوجوب، ولهذا كان لغير حقيقة فيها، لأنه لم يتجاوز موضوعه ولكن نقول أن يكون إن معنى الإباحة والندب كما تقدم ومعنى الإباحة التحجير من الفعل والترك، والوجوب يتصور بدون معانها، بل لا يثبت مع هذين المعنيين. ويتصور الندب والإباحة بدون الوجوب، فيكون مغايرهما فيما قطعاً، فيكون محاراً فيهما، هذا وإن من عدم النظر يتبين به أن القول بكون الأمر حقيقة في الإباحة مع القول بكونه حقيقة في الوجوب لا يصح إلا أن جعل مشتركاً بين الإباحة والندب لا إباحة بالاشتراك اللفظي أو بالمعنوي وهو أن جعل موضوعاً للاشتراك بين الثلاثة كما هو مذهب بعض الشيعة وكذا القول بأنه حقيقة في الندب مع كونه حقيقة في الوجوب لا يمكن إلا أن جعل مشتركاً بينهما بالاشتراك اللفظي أو المعنوي، وبذلك فإن جعل موضوعاً للملكية الصب كما هو مذهب بعض أصحابنا من مشايخ سمرقند ومذهب بعض أصحاب الشافعي أماعن جعله خاصاً في الوجوب عما فلا يمكن القول بأنه حقيقة في غيره كذا في كشف

(١) حيث قال بعد دليل إذهب الناس وهذا أصبح أهـ قال صاحب الكشف وتصحبه بذلك مخالف لقول العامة من لاجماع الذي حكاه أبو اليسر وصاحب الميزان من أنه إذا أريد به إباحة فهو محار فيه بالاجماع لأن الأمر صلب، وليس في الإباحة طلب، بل معناها التحجير من فعل والترك بخلاف ما إذا أريد به الندب فإن فيه طلب تحصيل للمعصية إليه.

(٢) أي بصلاته الصمعي أو بصوم أيام النقص مثلاً فإنه يصح ذلك ولا يكون كادياً بخلاف ما إذا قال: ما أمرت بالصومات الخمس مثلاً فإنه يكون كادياً بوصفة التكليف والنفي من خواص المحار

(٣) انظر أصول المردوي مع كشف الأسرار ١/ ١١٩-١٢٠ وإرشاد الفصول ص ٩٤ ولأحكام للأصدي ٢/ ٢٠٨.

(٤) قال الأحيائي في «فصل الأمر» وهو من قبيل الوجه الأول من القسم الأول مما ذكرنا من الأقسام فإن صفة الأمر لفظ خاص من بصايرف الفهم وضع لمعني خاص وهو طلب الفعل أهـ انظر الحسامي ص ٢٨.

(٥) في ط وجود

(٦) لوجود حد الخاص فيه.



قوله فإن صيغة الأمر تعليل على ما ادعاه بقوله من قبيل الوجه الأول من القسم الأول<sup>(١)</sup>.

قوله لفظ خاص حسن يدخل تحته الاسم والفعل والحرف وقوله من تصارييف الفعل فصل للاسم والحرف

وقوله (و) <sup>(٢)</sup> هو طلب الفعل، فصل لسانر تصارييف انفع<sup>(٣)</sup>.

ثم اعلم ان قوله تصارييف جمع بصريف، وهو مصدر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع، اريد به الجنس لشموله القليل والكثير، فهنا جمعه باعتباره اربعة النوع، او احراه محرى الاسم ثم جمعه كالصيود والطهارات والبيوع

قوله وموحه عند الجمهور الالتزام والجمهور من الرمن المشرف<sup>(٤)</sup> وجمهور اشياء حله<sup>(٥)</sup> واراد به عامه ابدلاء وفي موحه اختلاف<sup>(٦)</sup> عند لوقيه

(١) قيل ان استدلال الاحسنكتي بذلك على كون الامر من قبيل الخاص استدلال غير صحيح لانه جعل نفس المدعي دلالة عليه لان معنى قوله من القسم الاول انه خاص لمصار كانه قال هو خاص لانه خاص، وفساده ظاهر واحتمل فيه بان ذلك من باب اقامة الدليل على الحاق هذا المورد - الامر - بنوعه - خاص - وذلك لان الخاص نوع، وحقيقته معلومة للمسامع ولكنه لا علم به من الامر من هذا النوع، فالحقه صاحب المصنف هذا النوع، ثم من انه اذا كان من هذا النوع لانه لفظ خاص وصنع لمعنى خاص فكان من هذا النوع فتكون استدلالاً صحيحاً انظر المحقق ص ٦٧

(٢) سنقطه من (٣) انظر شرح النطاشي ص ٢٨ (٤) الرمن معروف والمشرى تعالي (٥) في القاموس الجمهور بالصم الرملة المشرفة على ما حولها، ومن الناس جنهم ومعظم كل شيء انظر القاموس المحيط ٣٣٩، ومختار الصحاح ص ١٢٨ و ٣٥٨

(٦) عمت فيما يقدم ان صيغة الامر قد اسمعلت في معان مختلفة كالتوجوب والندب والامتناع والتهديد والتقريع والارساء الى الاوثق والنسحر والتسوية الخ واعلم انه لا خلاف في ان صيغة «فعل» ليست حقيقة في جميع هذه الوجوه، لان معنى السحر والتعسير والتسوية مثلاً غير مستفاد من مجرد التصيغه، واما تعهدك من الفرائض واما الذي وقع الخلاف فيه امور رتبة - وجوب والندب والامتناع والتهديد فقال بعض الواقفة هي مشتركة بين هذه المعاني الاربعة بالاسمك اللفظي كلفظ العي، ونقل ذلك عن الاشعري في بعض الروايات، ومن سربح وبعض السبعة وفيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والامتناع بالاسمك اللفظي وقد بالمنعوي وهو ان يكون حقيقة في لاس النسم للثلاثة وهو مدغم لم يصح من الشيعة معنى هذا القول فيكون في التهديد مصدر، وفيل هي مشتركة في الإيجاب والندب لفظ وهو منقول عن الشافعي رضي الله عنه، وفيل معنى بان تعهد حقيقة في معنى الطلب الذي هو قسم مشترك بينهما، والذي يقضي بوجع الفعل على البرك، وقال ابو الحسن الاشعري وبقاضي الباقلاسي والخزالي ومن تعهد لا يدري انها حقيقة في الوجوب فقط أو في الندب فقط أو في جميعها بالاشتراك، فعلى قول هؤلاء جميعاً لا حكم له أصلاً بدون القرينة لا يتوقف مع اعتقاد ما سار به صاحب الشرح فيها حتى لا يهاجمه لادعاء بلعاني فيها، ومعوم ان حكم المجمل هو التوقف الا ان التوقف عند بعض في نفس الوجوب، وعند البعض في تعهده، وهذا عامة العلماء من الفقهاء =

لا حكم له بدون العربية لاستعماله في معان مختلفة<sup>(١)</sup>، وعند البعض موحه الإباحة لأنه أدنى ما يحتمله اللفظ<sup>(٢)</sup> وعند البعض التذبذب، ويروى عن الشافعي لترجح جانب الوجود<sup>(٣)</sup>

وعند عامة الفقهاء وأكثر المتكلمين الوجوب إلا بدليل<sup>(٤)</sup>، وهو الصحيح لدلالة

## النقل والعقل

= و المتكلمين إلى أنها حقيقة في أحد هذه المعاني عندنا من غير اشتراك أو احتمال ثم اختلفوا في تعيينه فذهب الجمهور من الفقهاء وجماعة من المعتزلة كابي الحسن والشافعي في أحد قوليه إلى أنها حقيقة في الوجوب محذور فيما عداه وذهب جماعة من الفقهاء، والشافعي في أحد قولييه إلى أنها حقيقة في المعية محذور فيما سواه وذهب طائفة إلى أنها حقيقة في الإباحة ونقل ذلك عن أصحاب مالك رحمه الله

(١) معناه: أن صيغة الأمر استعمالها في معان مختلفة من غير أن يثبت مرجح لأحدها على الثاني والأصل في الاستعمال بحقيقة تقتضي الاشتراك الذي هو من أقسام الإجمال عندهم فلا يثبت العمل بها إلا بدليل راشد يبرجح أحد المعاني على سائرهما لاستحالة مرجح أحد للتساوي فلا مرجح، وأعلم أن ذلك دليل القريب الأول من الواقفة - وفق ما ذكرته من المذاهب مما تقدم - كما أنه حجة الثاني من القائلين بالاشتراك اللفظي إلا أنهم قالوا: حسن الأمر المنطوق على الإباحة والتبديد - الذي هو أصح - بعد أن عرفت التفرقة في اللغات كتب بين قولييه الفعل، وقوله لا تفعل وشؤله أن يثبت فلا تفعل حتى إذا انتقلت القرائن سيقى إلى فهمنا اختلاف معاني هذه الصيغ، ولعلمنا بغير أنها ليست باللفظ مترادفة على معنى واحد كما عرفت التفرقة بين قولييه قام على وجوده على في الأول للمعاني والثاني للمستقبل وإن كان قد يعبر بالمعنى عن المستقبل وبالعكس فتراث مدلول علمه فعرها أن قولييه الفعل يدل على ترجيح جانب الفعل على جانب ترك والتبديد وكذا قوله استحب لك أن تبت فافعل وإن شئت فلا تفعل يرفع الترجيح، فيبقى الاشتراك بين السبب والوجوب ومن قال بالاشتراك للعموي قال جعل «الفعل» حقيقة في الآس المشترك بين الثلاثة، أو في مطلب المشترك بين الوجوب والترك ولول ذلك لكان الاشتراك والمحذور

(٢) توصيحه أن الأمر لطلب وجود المأمور به، ولا وجوده إلا بالانتماء، فدل ضرورة على الاقتراح طريق الإنتماء عليه، وإدعاء الإباحة

(٣) وتفصيله أن الأمر لا يجوز أن يكون موجه الإباحة، لأن الأمر لطلب الفعل ولا بد فيه أن يكون جانب إيجاب الفعل، رخصاً على جانب الترك، وليس في الإباحة ذلك لأن كليهما فيها سواء، وما لم يكن مد من الترجيح، ولا يحصل ذلك إلا بالوجوب أو الترك يثبت إيجابها لتسقي به ولا تثبت الرخصة لأن معنى الطلب قد تحقق، ومن ثم فلا معنى للإباحة صفة زائدة بعد من غير ضرورة، وإنما يحصل الترجيح بالمذهب لاقتضاؤه كون الفعل لحسن من الترك، وتعلق الثواب به أنظر التحقيق ص ٦٩ ولاحتكام للأمدى ٢/ ٢٠٨ وما بعدها، ومختصر المنتهى ص ٩٢ وشرح المدحفي ٢/ ٢٠

(٤) علم أن هذا الاستثناء - كما قال في التحقيق - يحمل أن يكون مقصلاً وأن يكون مقطوعاً، وبحصل أن يكون نازحاً من الدليل دليل الوجوب، ودليل الصرف عن الوجوب، فعمل تقدير الاتصال تقدير الكلام موجب الأمر إلا لزم عند البعض دون البعض الأمر المقترن بتدليله ليس محتجباً به بل هو للأمر عند بكل أن كان المقترن دليل الوجوب، أو لعدم الأمر أن كان المقترن ليس عند الوجوب فالمستثنى على هذا الوجه دخل تحت صدر الكلام، لأن الأمر باطلاقاً يتناول المقترن بالدليل وغيره، وعلى تقدير الانقطاع بتقديره موجب الأمر المخرد عن القرائن الأمر عند البعض دون البعض، =

أما أسهل فقول الله تبارك وتعالى ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾<sup>(١)</sup>، والمراد (به)<sup>(٢)</sup>، أمر إرسون بالنقل، فالاستدلال بالآية أن الساري حل وعلا أمر بالحد من مخالفة أمره عليه لسلام مطلقاً، والحق الوعيد الشديد عند مخالفته<sup>(٣)</sup>، ولو كان مطلق الأمر شيئاً على الإباحة أو السب لما ألحق الوعيد<sup>(٤)</sup>، لأن استحقاق العذاب بترك الواجب لا بترك المنهاج والمندوب<sup>(٥)</sup>.

وأما العقل، فهو أن هذه الصيغة موضوعة للطلب بالاجتماع، والموضوع لشيء يكون موضوعاً له من كل وجه لا من وجه دون وجه، والطب من كل وجه إما يخص في الواجب، لأن في المنهاج والمندوب رخصه الترتيب فلا يكون طلباً من كل وجه<sup>(٦)</sup>، فيكون المراد هو، لا هما<sup>(٧)</sup>.

١- إلا الأمر بالقرآن يدل على أنه لا لزم بالانفاق، أو لعدم الإلزام بالانفاق، فلا يكون المستثنى، بخلافه في المصدر على هذا الوجه، ويكون لا بمعنى نحن انظر التحقيق ص ٦٨، وشرح النظامي ص ٢٩.

(١) سورة النور الآية ٦٣

(٢) في ك معه

(٣) ومخالفة أمره هي ترك ما أمر به، أو مخالفة ضد المواظفة ومواظفة أمره الاتيان به فيكون مخالفة ترك ذلك

(٤) أي مخالفة نفسه.

(٥) وإذا كانت مخالفة أمره وهي ترك الامور به مطلقاً حراماً ما تقدم كان لا بأس بامور به وجب ضرورة، وكان لا بأس بما أمر به إرسون<sup>(٢)</sup> وأما كان لا بأس بما أمر به الله تعالى كذلك ما نطبق الأولى.

(٦) أي بخلاف الواجب فليس فيه رخصة الترتيب.

(٧) وهذا الدليل فيه رد نصاً على القائلين بأن صيغة -افعل- حذيفة والإباحة وعلى العائدين بأنها كذلك في العتب، هذا وقد استدلل الجمهور أيضاً بالاجتماع فإن الأمة في كل عصر كانت ترجع في إيجاب العادات وغيرها إلى الأوامر والاستدلال بمطلق هذه الصيغة المجردة عن القرائن على نحو -كما استدل أبو بكر رضي الله عنه عن وجوب الركعة على أهل الردة بقوله تعالى ﴿وأسوا الركعة﴾ في غير ذلك من الحوادث التي كان الصحابة رضي الله عنهم لا يعدون بهذه الصيغة فيها أن غير الوجوب إلا بمعارضة وشك ذلك وداع من غير تكرار أحد فكان اجتماعهم على أنها للوجوب، أقول واستدلوا أيضاً بدلالة فإن السند إذا قال لعبد حفظ هذا الخوب، فلم يفعل جسر من هل بلفظة الحكم بدعة، واستدلاله العقاب وكسوة عاصم، ولو لا أن الأمر للوجوب ما حسن ذلك انظر التحقيق ص ٧٠، والإحكام للأصدي ٢١٢ وشرح جمع الحواصص مع الآداب الديانة ٢ / ٢١١، وتقرير الشريعة مع حاشية العناني ١ / ٣٨١، وأصول الشريعة ١ / ٥ أو ما بعدها.

ثم اعلم أن المصنف أطف (١) في العبارة حيث قال وموجه الالتزام ، ولم يقيد ، لأن فيه اختلافاً بين علمائنا من وجه آخر، فعند مشايخ بخاري وهو قول مشايخ العراق (٢) من أصحابنا رضي الله عنهم حكمه وجوب العمل والاعتقاد قطعاً لما بينا، وعند مشايخ سمرقند (٣) رئيسهم الشيخ علم الهدى أبو منصور الماتريدي رضي الله عنه حكمه الوجوب من حيث الظاهر عملاً لا اعتقاداً على طريق التعيين، وهو أن لا يعتقد فيه بدب ولا إيجاب على طريق التعيين، ويعتقد على الإبهام بأن ما أراد الله من الإيجاب (٤) هو حق ولكن يأتي بالعمى لا محالة لخروج العهدة إذا أريد به الواجب، وبحصول الثواب إذا أريد به البدب، وهو تفسير الواجب عند الفقهاء ٥ . كما قبل أبو حنيفة رضي الله عنه في الوتر أنه واجب (٦)، والخلاف بينهم (٧) في

(١) أطف: أرفق أنظر مفتاح الصحاح ص ٦٢٢ .

(٢) العراق : مينا لمي سعد بن مالك وبني ماري ، والعراق أصلاً محلة كثيرة عطية بمدينة اخمم بمصر فأما العراق لشهور - وهي المراتد هنا - فهي بلاد حدها من الموصل طولاً إلى بغداد ومن الجنوب بالبادسية إلى حلوان عرصاً . فيكون طولها مائة وسبعون فرسحاً ، وعرضها ثمانون فرسحاً وهو الصحيح ، ويقال غير ذلك وقد فتحها المسلمون في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهي أعدل أرض الله هو ، وأصحبها مربحاً وماء ، ولدا كان أهلها أهل العقول الصحيحة ، والآراء الراححة والبرعة في كل صناعة ، وسُميت بذلك من عراق القرية وهو الحرر الملتي الذي في أسفلها أي أنها أسفل أرض العرب وقبل العراق شاطئ البحر وسمي العراق عراقاً لأنه على شاطئه دجلة والفرات مدا حتى يتصل بالبحر على طولها ، وقبل غير ذلك انظر معجم البلدان لباقوت ٥ / ١٥٩ و ٦ / ١٣٣ وأيساب العرب لسمعاني الورقة ٣٨٧ .

(٣) سمرقند مفتاح سمي وابسم وسكون الزاء وفتح القاف وسكون الينون . بان لها بالعريفة « شمرون » بصم الشيخ وسكون الميم ، قيل أنها من اسمتي دي الغربيين بعد وراء المهر ، وقال الأزهري : بأنها شمير أبو كرب ، فسميت شمركنت ثم أعرب فقبل سمرقند ، وقبل : بأنها الإسكندر ، فتحها سعيد بن عثمان حوالي سنة ٥٥ هـ من جهة معاوية ، وينسب إليها جماعة كثيرة انظر المعازف ص ٢٤٧ ، ومعجم البلدان بباقوت ٥ / ١٢١-١٢٧ .

(٤) والمسلمين .

(٥) علم أن بين الواجب على اصطلاح الحقيقة ، ومنه على اصطلاح الشافعية فرقاً فالواجب عندهم هو الغرض بدون فرق بينهما ، وعنينا بينهما فرق هالواجب هو الثابت بدليل موجب للعمى غير موجب للعمى بقيا باعتبار شبهة في طريقه ، والغرض هو الثابت بدليل موجب للعمى والعمى قطعاً هذا ويعقلان في أن كل واحد منهما لازم إلا أن تأخير العريفة أكثر ، وسباني لذلك يريد بيان

(٦) أي لازم عملاً لا اعتقاداً

(٧) أي بين مشايخ العراق وبين مشايخ سمرقند .

الاعتقاد لا في الوجوب كذا في الميزان، والاعتقاد أمر من انعد وبين له تعالى  
فيكفيه مطلق الاعتقاد أن ما أراد الله فهو حق كما في النص المحمل والمتشابه<sup>(١)</sup>

قوله **والأمر بعد الحظر وقبلة سواء**: أي موحه الأوامر في الحالتين . هذا هو  
قول عامة الفقهاء والمكلمين<sup>(٢)</sup> . وقال بعض أصحاب الشافعي ممن قل  
(بإباحة)<sup>(٣)</sup> قبل الحظر أنه يحمل على الإباحة بعد الحظر . ويكون وروده  
(بعده)<sup>(٤)</sup> قرينة الإباحة<sup>(٥)</sup> .

كتب هذا مقوص بالأمر بقتل المرتد<sup>(٦)</sup> ، وقاطع الطريق<sup>(٧)</sup> والأمر بانصلاحة  
للحائض والمفساء بعد الطهارة<sup>(٨)</sup> ، فإن الأمر في هذه الصور للوجوب بالاحكام .

(١) انظر كشف الأسرار ١٠٨/١ و اصول السرخسي ١١٦/١ والهداية ٤٤/١

(٢) ممن قبلوا بأن موحه الوجوب قبل الحظر ، أما من قال بأن موحه التوقف أو الندب أو الإباحة قبل  
الحظر فكذلك يقول بعده . واستنبط عامة الفقهاء والمكلمين على ما ذهبوا إليه من أن موجب الأمر بعد  
الحظر وقبلة الوجوب . بأن يقتضي للوجوب قائم وهو النصيحة الدالة على الوجوب . لأن الوجوب هو  
الأصل فيها ، والعرض الموجود لا يصلح معارضاً لذلك . لأنه كما حذر الإنفصال عن المشع إلى الأيسر حذر  
الانفصال منه إلى الأيسر . والعلم به ضروري . ثم أنه قد ورد الأمر بعد الحظر للوجوب أيضاً كما ذكر  
الشارح .

(٣) في ذلك ملحق وهو سهو من الكاتب

(٤) في ذلك بعد

(٥) أي أن الحظر قرينة دالة على أن الأمر الوارد بعده لرفع ذلك الحظر لا للإباحة كذا في عصر لماور عن  
الأتان بلماور في أمر المحجر قرينة دالة على أن المقصود طهر عسرة لا وجود لغيره . فصار كان  
الأمر قال : كنت معتك عن كذا فرفعت يدي إليك ، وأثبت له فيه .

(٦) بعد أن كان قتله محظوراً بالإسلام . وقد استدل الشارح بذلك إلى قوله عليه السلام « من بدن دمه  
فما قتله » رواه ابن عباس رضي الله عنه انظر صحيح البخاري ٤١١-٦٢ و ٩ و ١٥ و ١١٣ . وسن  
أبي داود ١٢٦٦ . وسنن نسائي ٢ / ١٧٠ . وجامع الترمذي ٦ / ٢٤٢ . وسنن ابن ماجة ٢ / ٨٤٨

(٧) بعد أن كان حرم قتله لإسلامه أو دمه . وقد عني الشارح بقوله تعالى في سورة المائدة الآية ٣٣ « من  
جاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً فقتلوا أو يصبوا أو تطلق أيديهم  
ورجلهم من خلاف أو يلقوا من الأرض » الآية وانظر في تفسيرها القرطبي ٦ / ١٤٨

(٨) أي بعد أن كانت الصلاة محظورة عليهما أثناء الجنس والنعاس لقوله عليه السلام لحيائض « إذا  
أقيمت الحيضة هاتركي الصلاة ، فإذا ذهب قهرها فاعسلي عنك الدم واصل » . ينظر البخاري . ويقول في  
النفساء « من مضى بنفساء سبع ثم رأت الطهر فاعسلي ولعسل » وقوله « ينظر النفساء أربعين  
ليلة » . ينظر في ذلك في ظاهر « الحديث . انظر صحيح البخاري ١ / ٦٩-٦٨ .  
وأبو ط ١ / ٣٣ ، والمستدرک ١ / ١٧٦ ، وسنن الصغرى ١ / ٣٤٢ . وسنن أبي داود ١ / ٨٣

مع ما أنه ورد بعد الحظر ، فعلم أن وروده بعد الحظر ليس بقرينة للإباحة <sup>(١)</sup> ،  
 بخلاف قوله تعالى ﴿وَإِذَا حُطِمْتُمْ فَاصْطَبِدُوا﴾ <sup>(٢)</sup> ، حيث دل الدليل على الإباحة  
 وهو أن الاصطبياد مشروع للعبد <sup>(٣)</sup> لا عليه ، ولو قلنا بالوجوب <sup>(٤)</sup> يعود على  
 الموضوع بالنقص وهو ماسد (أ) <sup>(٥)</sup> و(الدليل) <sup>(٦)</sup> على الإباحة قرينة الإجماع على  
 عدم وجوب الاصطبياد والحظر الحجر <sup>(٧)</sup> .

قوله ولا موجب له في التكرار ولا بحتمله والفرق بين موجب اللفظ  
 ومحتمله أن الأول ما يراد باللفظ من غير قرينة والثاني بقرينة ، كما في جاعى  
 زيد ، موجهه مجيئه ، ومحتمله خبره أو كتابه .

ثم اعلم أن في هذا (الفصل) <sup>(٨)</sup> اختلافا عند البعض موجهه العموم والتكرار <sup>(٩)</sup>

(١) أي فلتت بما ذكر أن الحظر المتقدم لا يصلح قرينة نصرف الصيغة عن الوجوب إلى الإباحة كما أن  
 لايجاب المتقدم لا يصلح قرينة نصرف النهي الوارد بعده عن التحريم إلى الكراهة أو تنزيهه بالاتفاق

(٢) سورة المائدة الآية ٢ وهذا جواب اعتراض حاصله أن الاصطبياد كان حراما بسبب الإحرام ، ثم ورد  
 الأمر به بعد الإحلال ولم يدل بالاتفاق على الوجوب ، وما ذلك إلا لأن الحظر قرينة دالة على أن المقصود  
 من الأمر في هذه الحالة رفع الحظر لا الإيجاب ، فكان ذلك بقصا لما يهتكم إليه ويحتمل أن يكون ذلك  
 إشارة إلى أدلة الفاضل بالإباحة موحا للأمر بعد الحظر وردا عليه .

(٣) أي حلاله

(٤) أي لم يقلنا بأن (اصطادوا) يفيد الوجوب لأصبح الاصطبياد واحداً على المأمور وحقيقته لا له وفي ذلك  
 من الفساد ما ذكره المشايخ

(٥) هذه الهمزة سالطة من ط .

(٦) في ك . بالدليل

(٧) بحر كشف الأسرار ١ / ١٢٠ والأحكام للأعدي ٢ - ٢٦٠ ، وشرح النظامي ص ٢٩ وأصول السرخسي  
 ١ / ١٩ .

(٨) سقط من ك

(٩) أي استبعد لزمان العمر إلا إذا قام دليل يمنع منه ويحكي ذلك عن المزمع وهو احتساب أبي اسحاق  
 لأسفرائين من أصحاب الشافعي وعند القاهر المعناني من أصحاب الحديث وغيرهم وأعم أنه قيل في  
 الفرق بين العموم والتكرار أن العموم هو أن يوجب اللفظ ما يحتمله من الأفعال مرة واحدة ، لأن  
 العموم هو الشمول وإنهاء أن يكون الأفعال ثلاثة والتكرار أن يوجب فعلا ثم آخر ، ثم آخر ، فصاعدا  
 وإنهاء أن يكون في معنى وإنهاء في قوله « طلق » فالعموم أنه أن يطلق ثلاث بطلنقات جملة  
 والتكرار أن يطلقها واحدة بعد واحدة ، لكن الظاهر أن المراد منهما الدوام ، وبهما مرادفان هما لأن  
 العموم لا يتصور في الفعل المأمور به إلا بطريق التكرار ، وتدابيع يوجد في سائر الكتب اللفظة - الدوام  
 أو التكرار كذا في الكشف

وعند البعض محتمله، وهو قول الشافعي رحمه الله<sup>(١)</sup>. وعند بعض مشايخنا (رحمهم) <sup>٢</sup> الله لا يوحيه ولا يحتمله إلا أن يكون معلقاً بشرط أو مخصوصاً بوصف<sup>٣</sup> كقوله تعالى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنْأً قَاطِرُونَ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكَ الشَّمْسِ﴾<sup>(٥)</sup> وقال عامة مشايخنا رصوا أن الله عليهم لا يوحيه ولا يحتمله<sup>(٦)</sup>

وحه قول من كان بانتكار قول الله تعالى ﴿أَقِمُوا الصَّلَاةَ وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾<sup>(٧)</sup> ووجه قول الشافعي سؤال الأقرع عن حابس<sup>(٨)</sup> في استحج بقوله العام ما هذا أم

(١) وقول بعض أصحابه رحمهم الله. (٢) في ذلك رحمه.

(٣) وهو قول بعض أصحاب شافعي ممن قال أنه لا يوجب التكرار ولكن محتمله، وهذا القول يستقيم عن أصحهم، لأن الأمر لما جعل التكرار عندهم، كان بعينه بالشرط أو الوصف قرينة بالة على ثبوت ذلك المحتمل، فإما من قال أنه لا يحتمل التكرار في ذاته فهذا القول منه غير مستقيم لأنه لا أثر للتعيين والتفصيل في الثبات ما لا يحتمل اللفظ ولهذا لم يذكر القاضي أبو ريد الدوسقي في تقويم لفظ «ولا يحتمله» وإنما قال وقال بعضهم بالطلاق لا يقتضي تكراراً، ولكن احتج بشرط أو وصف بكرر بكتونه

(٤) سورة المائدة الآية ٦.

(٥) سورة الإسراء الآية ٧٨.

(٦) أي سواء كان مطلقاً أو معلقاً بشرط أو مخصوصاً بوصف إلا أن الأمر بالفعل يقع على الفعل جسيه وهو «لبي ما بعده» بالمرور معيلاً ويخص كل الجنس بتدليله وهو الله وهو قول بعض المحققين من أصحاب الشافعي وبسببه أبو العسر إلى الشافعي ومالك وعامة الفقهاء رحمهم الله وحاصل هذا القول أن العموم ليس بموجب للأمر ولا محتمل له ولكنه ثبت في ضمن موحيه بتدليل عليه وهو صحيح

٧ سورة النقرة الآية ١١ والآية ٢ من سورة الزمر، ووجه الدلالة من هذه الآية لهذا القول، أن الأمر فيها بالصلاة والزكاة محمول على التكرار، يدل على شعار الأمر به، وأنه موجب له ومن أدلة هذا الفريق أيضاً أن قوله «هم» كقوله «لا تقصم» وموجب النهي الترتيباً فوجب أن يكون الأمر مقصوداً لتفصيل أي لا يشترطها في الإقتضاء والطلب، وأيضاً فإن الأمر لا اختصاص له بزمان أو مكان، وليس حمله على البعض ناوياً من البعض، فوجب التعميم وقد رد عليهم الأمدني وغيره نظراً لأحكام بلامدي ٢٢٦ / ١ وكشف الأسرار ١ / ١٢٢ والبوصح مع التوضيح ٢ / ٦٨

(٨) هو الأقرع عن حابس بن عقبال لمحاشفي الدرر المحمدي صحابي كان من سادات العرب في الحامية وقدم على رسول الله ﷺ في وفد بني بارم (من يميم) فأسلموا، وشهد حبيباً وفتح مكة والطائف وسكن المدينة، وكان من مؤلفي فتاويهم ورجل إلى يومه بحسب في خلافة أبي بكر، ومن المؤرخين من يرى أن اسمه «فراس» وأن الأقرع لقب له بقرع كان من أسبه، واستشهد بالخوارج سنة ٣١هـ بطر يهذب ابن عسافر ٢ / ٨٦ وجرانه البغدادي ٣ / ٢٩٦ وتبيل الفدين من ٣٢ وعيون الأثر ٢ / ٢٠٥، والإصابة ١ / ٥٨، والاستيعاب ١ / ٥، والمعارف من ١٤٩.

للأيد ؟ فقال عليه السلام للأند (١) علو لم يحتمل التكرار لما أشكل على الأقرع ، وهو من فصحاء العرب .

وجه القول الثالث ما قدمناه ﴿ وإن كنتم جنبا ﴾ (٢)

وجه قول العامة أن التكرار عبارة عن إعادة عين الشيء مرة بعد أخرى والعمل لا يحتمله لأنه عرص يتلاشى كما يوجد ، غير أنه يسمى تكراراً محارراً لعود مثل الأول ، يؤيد هذا قول الفاضل لعنده اصرح أو اسق ، فإنه موضوع لطلب حقيقة معلومة وهي فعل الصرب أو السقي ، والحقيقة لا تتعلق بالوحدة بتحقيقها بالكثرة ولا بالكثرة لتحقيقها بالوحدة ، فثبت أن ليس فيه احتمال العدد والتكرار

والجواب عن الأول (٣) أن التكرار لم يثبت بالأمر لما قلنا (٤) بل بتدليل زائد ،

(١) قال القرطبي وثبت أن النبي ﷺ قال نه أصحابه ما رسول الله أحصا لعاصم هذا ، أم بالأيد ؟ فقال لا بل بالأيد ، أم قلت ، وروى أبو داود وابن ماجه والسنائي والحاكم وأحمد والبيهقي والدارمي من حديث ابن عباس رضي الله عنه أن الأقرع بن حابس سأل رسول الله ﷺ ، فقال ما رسول الله الحج في كل سنة أو مرة وحده ؟ قال بل مرة واحدة فمن راد فهو تطوع . (أم يلفظ أبي داود ، وصححه الحاكم ورواه مسلم وأحمد والبيهقي من حديث أبي هريرة قال حدثنا رسول الله ﷺ فقال أيها الناس قد فرص الله عليكم الحج فاجزوا فاجزوا رجل أكل عام ما رسول الله الحديث قال النووي السائل هو الأقرع بن حابس كذا جاء مبيهاً في عمر هذه الرواية . أم ولم انف فيما يفسر لي من كتب الحديث على روية فيها لأخامة بلفظ « للأند » عن سؤال الأقرع في الحج ، وإنما وحدها في إجابته عليه السلام عن سؤال سراقه بن مسك بن جعشم للمبيح حين قال في حجة النوايا « فمن كان منكم ليس معه هدي فليحل وليجعلها عمرة » فقال سراقه يا رسول الله أرايت معيها هذه العاصم هذا أم للأيد ؟ فقال : بل هي للأيد . أم يلفظ أبي داود من حديث حابر بن عبد الله ، ولا يحفي عليك أن سؤال سراقه كان في أثناء الحج لا عنه وإنما كان عن العمرة . والأمر الذي أحتمل فيه التكرار هو الأمر بحل ما تقدم من سعيه ووقوف عمرة لأن لم يكن معه هدي وإنما كانت روايات حديث الأقرع فيها سؤاله وهو بيت القصيد انظر صحيح البخاري ٨٣/ ٩ ، وصحيح مسلم ١٦٢/ ٨ ، ١٦٢/ ٩ ، وسنن أبي داود ١٣٩/ ٢ ، ١٥٥ ، وسنن ابن ماجه ٢/ ٩٦٣ ، وسنن الفسائي ٢/ ٢٣ ، ومسند أحمد ٥٨/ ٥ ، ١٠٣ ، والمستدرک ١/ ٤٤١ ، ٢/ ٢٩٣ ، وسنن البيهقي ٣٢٦/ ٤ ، ومسند الدارمي ص ٢٢٦ و ٢٣٤ ، والقرطبي ٤/ ١٤٣

(٢) ما بين القوسين ساقط من ط قلت يقصد الشرح قوله تعالى في الآية ٦ من سورة المائدة ﴿ وإن كنتم جنبا فاطهروا ﴾ وقد استدل به أرباب القول الثالث لأنه يدل على تكرار لما مر به بتكرار الحاشية لمعقله به ، ومن أدلتهم أيضاً أن الشرط كالعبارة ، فإنه إذا وجد الشرط وجد المشروط كما أن العبارة إذا وجدت يوجد المعلوم بل بشرط القوى منها لا ببقاء المشروط ما ينفاء الشرط عن البعض بخلاف العلة لأن المعلوم لا ينفى بانتفاء العلة ما لانفاق ، ثم لا خلاف في أن الأمر المتعلق بالعبارة يتكرر ، فكذا امتنع بالشرط .

(٣) أي عن القول بأن موجب الأمر للتكرار .

(٤) أي في وجه قول العامة



وهو ما روي عن عباد بن صامت <sup>(١)</sup> رضي الله عنه عن النبي (عليه السلام) <sup>(٢)</sup> أن الله تعالى فرض خمس صلوات في كل يوم وليلة <sup>(٣)</sup>.

وعن أنثاني أنه إنما اشكل لعنائه على سائر العبادات المؤقتة لا لدلالة الأمر على التكرار <sup>(٤)</sup>، وعن الثالث أن التكرار ههناك باعتبار مجرد الأمر به باعتباره تكرر العلة لأن استحالة علة وجوب الطهارة <sup>(٥)</sup>، وكذا انوقت علة وجوب الصلاة وبهذا إذا قال أمولى لعنائه إذا دخلت السوى فاشترى اللحم لا يفهم منه تكرار اشتراء بتكرار النشول <sup>(٦)</sup>.

(١) هو عباد بن الصامت بن قيس الأنصاري الحرري (أبو الوليد) صحابي من الموصوفين بالورع شهيد العفة - وكان أحد الفقهاء - ومراوسا من المساهدين، ثم حضر فتح مصر وهو من رؤى انصاء بنسطين، ولد سنة ٣٨ ق هـ، وموت سنة ٣٤ هـ روى ١٨١ حديثا، أضيف البخاري ومسلم عن ستة منها انظر: تهذيب التهذيب ٥ / ١١١ ويهذب ابن عساکر ٦ / ٢٠٦، ومطبقات ابن سعد القسم الثاني من ٣ / ٩٣، والمعارف من ١١١ والإصابة ٤ / ٢٧ والعلام ٤ / ٣٠.

(٢) في ط: صلى الله عليه وسلم

(٣) رواه أبو داود ١٠٦ / ١، ١٥٥ / ٢، ٦٢ / ٢، والنسائي ٧٩ / ٢ - ٨، وابن ماجه ١٨ / ١، وأحمد ٣١٩ / ٥، ومالك ٢ / ٦٥، ٩٣، والبيهقي ٤٦٦ / ٢ - ٤٦٧، وأما ابنه الترمذي لكن بدون الخط «في كل يوم وليلة»، وقد جاء في هذه العبارة في حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه أن رجلا سأل رسول الله ﷺ عن الإسلام فقال له رسول الله خمس صلوات في اليوم والليلة الحديث، رواه أبو داود والنسائي ومالك والبيهقي.

(٤) أي لم يكن سؤال الأقرع من حابس بناء على الاحتمال الذي ذكره من إنما كان لأنه عرف سائر العبادات المتعلقة بأسباب متكررة مثل معلق الصلاة بالأوقات والصوم بالشهر والركاء بالأموال الباقية، وبهذا تكررت بتكرار المعاء، وقد رأى الحج معلق بالوقت الذي هو متكرر بحيث لا يصح أدائه قبله وبالعبادة التي هي متكررة فاشتمت عليه، فهذا سأل لا لكون الأمر محتملا للتكرار.

(٥) أي عند إرادة الصلاة، لا مطلقاً إذ من كان حياً لمفس عليه أن يظهر إذا لم يرد بصلاة، ثم اعلم أن ما علق عليه المأمور به من الشرع أو الصفه إن كان قد ثبت كونه علة في نفس الأمر بوجوب الفعل لا بدور به كسبب، فلا اتفاق واقع على تكرار الفعل متكرره نظراً إلى تكرار العلة ووقوع الانقياد على التعبد بتساع العلة مهما وجدت، وإي هذه الحالة يكون التكرار مستبعد في تكرار العلة لا إلى الأمر، وإن لم يكن كذلك من كان الحكم موقفاً عليه من غير ما ثبت له فيه كالأحصان الذي يتوقف عليه الرجم في الرب فهو متصل الخلاف، والحوادث على من قال بالتكرار حميد أشير إليه الشارح فيما يأتي.

(٦) أي بإجماع أهل اللغة فكذلك الأمر الشرع، فكان قول الشارع «فمن شهد منكم الشهر فليصمه» وإن رأت الشمس فصل كقول الرجل لزوجائه من شهدت منكم الشهر فليصطنق نفسها أو من رأت عليها الشمس فليطلق نفسها إذا ما تكررت في أوامر الشرع فليس من موجب العقاب، بل بتدليل شرعي في كل شرط فقد قال تعالى: «ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً» ولا يكرر الواجب بتكرار الاستطاعة ثم إن اعتبارهم الشرط بالعبادة ضعيف لأن علة موجبه بالحكم، وأوجب لا يمنعك عن اللوح فإما الشرط فليس بموجب وبهذا يوجد الشرط =

قوله لكن لفظ الفعل فرد فلا يحتمل العدد<sup>(١)</sup> فيه تسامح ، وكأنه أراد به الواحد لأن الثلاثة فرد مع أنه عدد ، لأن العدد ماهو نصف (حاشييه)<sup>(٢)</sup> عن بعد سواء كالخمسة أيها نصف الأربعة والستة ، وهما حاشيتاها بأجوار ، ونصف الثلاثة والسبعة وهما حاشيتاها بواسطة منزل ، ونصف الاثنين والثمانية ، ونصف الواحد والتسعة ، وليس للواحد إلا حاشية واحدة ، لأنه ليس قبله شيء ، فذلك قلنا أنه ليس بعدد ، بخلاف الفرد فإنه عدد ، لأن العدد على قسمين إما زوج وهو المنقسم بمتساويين ، وإما فرد وهو الذي لا ينقسم بمتساويين فافهم<sup>(٣)</sup>

---

= مدون الشروط والمشروط بمدون الشرط عندما انظر كشف الأسرار ١/ ١٢١ و ١٣١ والإحكام للأمدى ٢/ ٣٣٦ ، والتحقيق ص ٧٣ .

(١) قال لأحسبكني في فصل الأمر ولا موجب له في التكرار ولا يحتمل لأن لفظ الأمر صيغة اختصرت لمعناها من طلب الفعل لكن لفظ الفعل فرد فلا يحتمل العدد ، ولهذا قلنا في قول الرض لا مرأته . طبعي نفس أنه بلغ على الواحدة ، ولا تعمل صفة اللذين فيه لأنه مرة العدد إلا أن تكون المرأة أمة ، لأن ذلك حسن علاقها ، فصار من طريق الجنس واحداً . انظر الحسامي ص ٢٩

(٢) في ك حاشيته وهو سهو من السامع ، وحاشية الحاسب يقال حواشي الثوب أي جوابه (٣) قلت وعلى طريقة صاحب التحقيق لا تسامح فيه ، فقد فسر الفرد بما لا تركب فيه ، والعدد بما تركب من الأفراد ، وبما يكون الفرد والواحد سواء لا فرق بينهما إذ لا تركب في أيهما ، وأعلم أن عبارة صاحب المتن هذه التي تعرض لها شارحنا ، هي عبارة عن دامل العامة على ما ذهبوا إليه من أن الأمر لا يوجب التكرار ولا يحتمله ، وببأنه أن صيغة الأمر اختصرت لمعناها من طلب الفعل بمصدر ذلك الأمر ، فإن « اضرب » مختصر من قولك اطلب منك الضرب ، فوالفعل فعل الضرب ، والمختصر من الكلام والمطول سواء في إفادة المعنى ، ولفظ المصدر الذي دلت عليه صيغة الأمر فرد سواء قدر معناه أو منكراً فلا يحتمل العدد ، لأن معنى الفرد والعدد تفاهما ، إذ الفرد ما لا تركب فيه والعدد ما تركب من الأفراد والتركيب وعدمه متغايران وكما لا يحتمل العدد معنى الفرد مع أن الفرد موجود في العدد ، لا يحتمل الفرد معنى العدد ، إذ أنه ليس بموجود فيه أصلاً ، فثبت أنه لا دلالة بهذا اللفظ على عدد من الأفعال بوجه ، كالضرب لا ين عن خمس ضربات ، ولا يحتمل ذلك بل دلالة على مطلق الضرب الذي هو معنى واحد إلا أن المختصر الثابت بالأمر اسم جسي ، فوقع على الأيدي المتعلقين للفردية ، ويحتمل كله باعتبار معنى الفردية فيه لا باعتبار التعدد ، ولا مفتح كونه بأجزاء في الخارج في تفرد من حيث الجس ، لأن ذلك باعتبار المعنى الذهني ولا تعدد فيه ، فلما كان فرداً من حيث المعنى صح أن يكون محتمل اللفظ ، فاما ما بين الكل والاقول فليس يفرد بوجه ، فلا يكون محتمل اللفظ البتة ، فلا تعمل فيه البتة ، لأنها لتعني محتمل اللفظ ، لا لآليات ما لا يحتمله . كتاب التحقيق ص ٧٢ ، وانظر مختار الصحاح ص ١٥٥

قوله ولهذا قلنا إيضاح لقوله فلا يجعل العدد حيث لم تعمل (سنة)<sup>(١)</sup> الثنتين في قوله طلقي في الحرة<sup>(٢)</sup>.

قوله إلا أن تكون المرأة أمة استثناء من قوله لا تعمل نية الثنتين أي حينئذ تعمل سنة الثنتين ، لأنه فرد اعتساري<sup>(٣)</sup> كما في الثلاث في الحرة (لأنها)<sup>(٤)</sup> فرد اعتساري وهو جواب إشكال تقديره بأن يقال ينبغي أن لا يصح نية الثنتين في الأمة كما لا يصح في الحرة لأنه عدد ولفظ الفعل فرد فلا يحتمله، فكان أن الثنتين جيس طلاقها ، والفرد إما حقيقي وإما حكمي والفرد الحقيقي هو الواحد ، والحكمي هو الجنس لأنه عند تعداد الأحاسيص يصبح فرداً كما تقول البكاح والطلاق واعتاق والبيع ، فلما صار الثنتان في الأمة ، والثلاث في الحرة من طريق الاعتبار واحداً صار محتمل اللفظ باعتباره (فرداً)<sup>(٥)</sup> حكم لا باعتباره تكرار ، ولا باعتباره عدد ، أما إذا لم يوفيق على الطلقة الواحدة لأنه يقين ، لكون الأقل (مراداً)<sup>(٦)</sup> على التقديرين<sup>(٧)</sup>

(١) ساقط منك

(٢) أعلم أنه بطرا يكون الأمر لا يوجب التكرار ولا محتمله فلما في قول الزوج لا امرأته طلقي نفسك أنه يقع على الواحدة برحمة ، ثم يوشك أو يوشك أو وحدة أو ثنتين وإن بوى ثلاث فعلى ما بوى لأن الثلاث كل جنس الطلاق فكأن واحداً من حيث الجنس ولهذا يصح وصفه بالواحدة فنقال الطلاق جنس واحد من الصفات السبعة كالبكاح والبيع والأحار فصح محتمل اللفظ فإن طلقت نفسها ثلاثاً وقعن عليها جميعاً ، وإن طلفت بنفسها واحدة فلها أن يطلق نفسها مائة وثلاثة في المجلس وعند الفريق الأول يقع على ثلاث فتمسك أن يطلق نفسها واحدة وتسمى ثلاثاً جملة أو على الفريق ، كذا ذكره أبو اليسر رحمه الله وهذا إذا لم يزوج سبأ أو بوى ثلاثاً فأما إذا بوى واحدة وتسمى فسمي أن ينقص عن ما بوى عندهم لأنه وإن أحب الفرار عندهم قد نصح عنه بدليل والنية دليل ، وعند الفريق الثاني يقع على الواحدة إذا لم يزوج سبأ أو بوى واحدة وإن بوى ثنتين أو ثلاث فهو على ما بوى ، وعبر حاشي عنك بعد ذلك أنه إذا بوى الثنتين بهذا الكلام لا يعمل بمسألة ولا يصح ولا يؤثر في تغير موجب كلامه هو عدداً لأنه بوى العدد والكلام لا يحتمله بوحدة ، فتلوه منه كما إذا قل استعنى وبوى به الطلاق ههنا ، كانت المرأة حرة ، أما إذا كانت أمة بأن يزوج أمة الغير وتسمى تحرة حرة حينئذ تصبح نية الثنتين لما ذكر العلامة البشارح فيما بعد

(٣) أي لأن الثنتين اعتبرتا كل جنس طلاق لأمة ، لا مراد للطلاق في جهدهن فصار الثنتين في حقيهما من طريق الجنس واحداً كالثلاث في حق الحرة

(٤) في ط لأنه (٥) في فردية وهو سهو من الكتاب

(٦) في ك مراد وما أتت به من أنه هو الصحيح لأنه خبر ثور

(٧) انظر التحقيق ص ٧٣ ، والتوضيح ٢ ، ٦٩ ، وأصول المرحس ١ / ٢٣ ، وبهذه ١ / ١٧٩

قوله ثم الأمر المطلق<sup>(١)</sup> اعلم أن الأمر بحسب المأمور فيه وهو الرمان ينقسم على قسمين مصطب عن الوقت وهو الذي لا يكون له وقت معلوم<sup>(٢)</sup> ، ومقيد به وهو الذي له وقت معلوم<sup>(٣)</sup> .

قوله كالأمر بالزكاة نظيره ﴿وَأَنذِرُوا الزَّكَاةَ﴾<sup>(٤)</sup> والعشر نظيره قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾<sup>(٥)</sup> أي حقه الواجب يوم حصاده، وقوله عليه السلام «ما سقته السماء ففيه العشر»<sup>(٦)</sup> ، ولا يقال هذا خبر لا أمر، لأن خبر الشارع أكد في الوجوب من الأمر، فيكون في معنى الأمر.

وقوله وصدقة الفطر: نظيره «أدوا عن تمويين»<sup>(٧)</sup> والكفارات : نظيره في

(١) قال الأحسبكي ثم الأمر المطلق عن الوقت كالأمر بالزكاة وصدقة الفطر والعشر والكفارات وقضاء رخصات والمدر المطلق لا يبحث الأداء على الفور في التصحيح من مذهب أصحابنا انظر الحسبي ص ٣١ ، (٢) وعرفه صاحب التحقيق قائلاً هو الذي لم يتعلق أداء المأمور به فيه بوقت محدود على وجه يفوت الأداء بفواته، اهـ .

(٣) قال في التحقيق هو ما تعلّق أدؤه بوقت محدود بحيث لو فات ذلك الوقت فسأت الأداء اهـ ، انظر التحقيق ص ٧٣ و٧٤ ، وشرح النطاشي ص ٣٠

(٤) سورة البقرة الآية ١١٠ وسورة المائدة الآية ٢٠

(٥) سورة الأنعام الآية ١٤١

(٦) رواه البخاري ١٢٦/٢ وأبو داود ١٠٨/٢ ، والبيهقي ٣١١/١ ، والترمذي ١٣١/٣ = ١٣٥ وابن ماجه ٥٨٠/١ = ٥٨٢ ، من حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح اهـ ومن حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً أخرجه مسلم ٥٤/٧ ، وأبو داود والبيهقي ، ومن حديث أبي هريرة مرفوعاً رواه ابن ماجه والترمذي ثم رواه الترمذي موقوفاً وقال كان هذا أصح اهـ

(٧) سيذكره الشارح في موضع آخر فمسموماً إليه عليه السلام ، قلت رواه الإمام الشافعي ومن طريقه البيهقي عن حفص بن محمد عن أبيه أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر على الحر والعبد والذكر والأنثى ممن يموون اهـ ثم رواه البيهقي من طريق آخر عن حفص بن محمد عن أبيه عن عبي الله عنه قال فرض رسول الله الحديث وقال البيهقي هو مرسل اهـ وأخرجه الدارقطني - وأشار إليه البيهقي - من حديث علي بن موسى الرضا عن أبيه عن حده عن أبيه أن النبي ﷺ فرض زكاة الفطر الحديث وهو مرسل قال حد عل بن موسى هو حفص الصادق وهو لم يدرك الصحابة ، وقد أخرج به الشبان وقال ابن حبان في الثقات : صحيح بحديثه ع لم يكن من رواية أولاده عنه إلى حديث ولده مالك بن كثر اهـ وقال الشيخ بقى الدين لم محل بعض روايته من كلام ، وبعضهم يحتاج إلى معرفة حاله اهـ ، وأخرجه الدارقطني ومن طريقه البيهقي من حديث ابن عمر رضي الله عنه قال أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطر عن النضير والكبير والحر والعبد ممن يموون اهـ ، وفي إسناديه القاسم بن عبد الله بن عامر ، قال الدارقطني رفعه القاسم وليس بقوى والصواب موقوف اهـ وقال البيهقي إسناده غير قوي ، وقال صاحب الجوهر النقي الحديث الذي فيه عمن يموون لا يخلو عن ضعف كما بينه البيهقي اهـ ، انظر الأم ٥٣/٢ وسنن الدارقطني ١/٢٢٠ ، وسنن البيهقي ٤/١٦٠ - ١٦١ ، وبيل الأوطار ٤/٢٣١ .

كفارة الصوم <sup>(١)</sup> قول النبي (ﷺ) <sup>(٢)</sup> للأعرابي <sup>(٣)</sup> «أعتق رقبة»، ثم قوله فيها «صم شهرين متتابعين»، ثم قوله فيها «أطعم ستين مسكياً» <sup>(٤)</sup> وبطريقه في كفارة الظهار قوله تعالى ﴿فَنَجْزِي رَقَبَةً مِّنْ قَبْلِ أَنْ يَبْغَا سَوَاءً﴾ <sup>(٥)</sup> ثم قوله ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبْغَا سَوَاءً﴾ <sup>(٦)</sup> ثم قوله ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامَ سِتِينَ مَسْكِينًا﴾ <sup>(٧)</sup> وبطريقه في كفارة اليمين قوله تعالى ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ﴾ <sup>(٨)</sup> الآية وبطريقه في كفارة القتل قوله تعالى ﴿فَنَجْزِي رَقَبَةً مِّنْهُ﴾ <sup>(٩)</sup> ثم قوله تعالى ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ <sup>(١٠)</sup>.

قوله وقضاء رمضان بطريقه قوله تعالى ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ <sup>(١١)</sup> والذبح المطلق كما إذا قل مثلاً لله علي أن أصوم ثلاثة أيام ويعني بالامر بالذبح قوله تعالى ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ <sup>(١٢)</sup>.

(١) أي كفارة الفطر في صوم رمضان عامداً

(٢) في ك، عليه السلام.

(٣) حين قال: هلكت، قال: ولم؟ قال: وقعت على أهلي في رمضان

(٤) روى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. انظر: صحيح البخاري ٣ / ٣٢ و ١٦٠ و ٧ / ٦٦ و ٨ / ٢٣، وصحيح مسلم ٧ / ٢٢٤ - ٢٢٦

(٥) سورة المجادلة الآية ٣ وأولها ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ مِمَّا فَرَأَىٰ عَلَيْهِمْ أَن يَضْحَكُوا﴾ فَنَجْزِي رَقَبَةً مِّنْ قَبْلِ أَنْ يَبْغَا سَوَاءً الآية

(٦) أو الآية ٤ من سورة المجادلة

(٧) سورة المجادلة الآية ٤

(٨) سورة البقرة الآية ٨٩

(٩) سورة النساء الآية ٩٢

(١٠) سورة النساء الآية ٩٣

(١١) سورة البقرة الآية ١٨٤، والآية ١٨٥

(١٢) سورة المائدة الآية ١ والعقود جمع عقد قال أبو بكر الحنبل: انعقد ما انعقد العاقد على أمر بفعله هو أو انعقد على غيره فعبه على وجه التامه به لأن العقد به كان في أصل اللغة الشد ثم نقل إلى الإنسان وعقود المنهات وبحوها، فإما أراد به الزم الوفاء بما ذكره وإجابه عليه، وهذا إنما يندرج فيه ما كان منتظراً مراعى في المستقبل من الأوقات، وسمى العقد عقداً ومعنى لأن الناس منتم بفسه ما بذره وشرطه على نفسه الوفاء به انظر بحكام القرآن للحصان ٢ / ٣٦١ - ٣٦١

قوله لا يوجب الأداء على الفور في الصحيح<sup>(١)</sup> إلى آخره، وهذا احتراز عن رواية الكرخي عن أصحابنا (رضي الله عنهم)<sup>(٢)</sup> أنه على الفور<sup>(٣)</sup>، وهو<sup>(٤)</sup> قول عامة أهل الحديث<sup>(٥)</sup>، وذكر شمس الأئمة السرخسي رضي الله عنه والذي يصح عندي فيه من مذهب علمائنا رحمهم الله أنه على التراخي<sup>(٦)</sup> ثم قال نص عليه في الجامع<sup>(٧)</sup> فقال فيمن نذر أن يعتكف شهراً له أن يعتكف أي شهر شاء، وكذلك

(١) قال الأحسني ثم الأمر المطلق عن الوقت كالأمر بالركاء وصدقة الفطر والعشر والكفارات وقضاء رمضان والنذر المطلق لا يوجب الأداء على الفور في الصحيح من مذهب أصحابنا نص الحسامي ص ٣٠.

(٢) في ط - رحمهم الله .

(٣) ومعنى لوسا - على الفور - هذا أنه محب تعجيل الفعل - المطلوب - في أول أوقات الإمكان

(٤) أي إيجاب الأمر المطلق عن الوقت الأداء على الفور

(٥) اعلم أن الأمر المطلق عن الوقت - السابق تعريفه - قد اختلف في أنه على الفور أم على التراخي فذهب أكثر أصحابنا و أصحاب الشافعي وعامة المتكلمين إلى أنه على التراخي والله أشار الإجماع بقوله « في الصحيح من مذهب أصحابنا » وذهب بعض أصحابنا ومنهم الشيخ أبو الحسن الكرخي وبعض أصحاب الشافعي ومنهم أبو بكر الصبري وأبو حسان رحمهم الله إلى أنه على الفور، وقد كل من قال بالتكرار والنوام يرميه الفور بالفور لا محالة وقد عسك القائلون بالفور بأن الأمر يقتضي وجوب الفعل في أول أوقات الإمكان بدليل أنه لو أمي به فله سقط الفرض عنه بالاتفاق فتأخيره عنه نفس موحويه إذ الوجوب لا يسع الترك ولا شك أن تأخيره ترك لفعله في وقت وجوبه فليت أن في التأخير ملحق الوجوب في وقت الوجوب، وهو باطل، واستدلوا أيضاً بأن الوقت ثبت إقصاء لأنه ثبت ضرورة إمكان الأداء، وقد أريد أول أوقات الإمكان بالإجماع، فلا ينفي غيره مراداً، لأن الضمان بالضرورة يتقرر بقدرها، وإيهما، التأخير تقوي، لأنه لا يبري النذر على الأداء في الوقت الثاني أو لا ينذر ويدلحمان لا يثبت التمكن من الأداء على وجه يكون معارضا للمنعى به، فتكون تأخيره عن أول أوقات الإمكان تفويتاً، وهذا مستحسن دمه على ذلك الساجد أبا عجر عن الأداء، وأنصا لأن المتعلق بالأمر اعتلاء الوجوب، وأداء الفعل واحدهما وهو الاعتقاد بنت الأمر المطلق للحال، فكذا الثاني وأحراز أن الأمر كالتبهي معيار الطلب في كل، والاستهزاء بالتبهي ثبت على الفور، فكذا الإشمار الواجب بالأمر أقول وذلك كله مردود إما ما ذكروا أن في التأخير نقص للوجوب، فذلك حكم الواجب المنصق، فإما ما توسع فجوز تأخيره أي وقت منله بشرط أن لا يحل الوقت ولا كان عاصياً وأنهم، فلا يرد من التأخير نقص الوجوب، وبس في مجرد التأخير تفويت لأنه يتمكن من الأداء في جرة يتركه بعد الجزء الأول حسب تمكنه في الجزء الأول وموت الفحاة ما لا يصلح لبقاء الأحكام عليه، فمحور به التأخير إلى أن يقبل على نفسه بامدة أنه إذا أخر مقوب المأمور به، والظن عن أمانة دليل من أدلة اشرح كالإشهاد في الأحكام، فمحور بقاء الحكم عليه واعتقاده الوجوب يستغرق جميع العمر، ومن ضرورته تعجيل الوجوب وكذا الاستهزاء في تبهي، أما أداء الواجب فلا يستغرق جميع العمر فلا يتعين للأداء جزء من العمر لا بدليل، على أنه يمكن القول بأنه محب اعتقاد أن وجوبه على التوسع كما ملزم فعله على التوسع، فإذا وجب الفعل على حسب ما يعتقده من الوجوب ووجب الاعتقاد على حسب ما يفتنه من الفعل لم يقع الفرق بينهما بوجه والله اعلم هذا وقد ذكر الشارح دليل القول الراخ فيما يأتي

(٦) بمعنى أنه يجوز تأخير الفعل عن أول أوقات الإمكان، لا أنه يجب تأخيره عنه بحيث أنه لو أمي به فله لا يعتد به، لأنه ليس مذهباً لأحد

(٧) أي الجامع الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني وهو المراد بالجامع عند الإطلاق

بوسر أن يصوم شهراً<sup>(١)</sup>، وثمره الخلاف يظهر فيما إذا أحرع عن يوم الوجوب، هل يكون مقبواً بلوحيب أم لا<sup>(٢)</sup> فعند العامة لا يكون مقبواً خلافاً سكرحي وعامة أهل الحديث.

والصحيح قول (عامة)<sup>(٣)</sup> المشايخ لأن الأمر مطبق عن الوقت، فلا يصير البعض أوى من البعض إلا بدليل، فنحن عليه الأداء في مطلق الوقت<sup>(٤)</sup>

قوله والمقيد بالوقت<sup>(٥)</sup> أنواع ما يكون الوقت ظرفاً للمؤدى<sup>(٦)</sup>، أو (معياري)<sup>(٧)</sup>

(١) ابن شمس لأربعة السرخسي رحمه الله بعد ذلك والوفاء بالمرء واجب بمطلق الأمر أهـ أقول وبذلك قوله تعالى فبأنه الذين هموا أو هموا بالعبودية كما علمت فيما تقدم قريب اختر أصول السرخسي ٢٦/١ ولاحكام للأمدى ٢، ٢٤٣ والتحقيق ص ٧٣، وللشخصي ٩/٩  
(٢) في هذا النقطة.

(٣) هذا دليل مقول بالمرأى، أي محوره، وهو القول الصحيح ونقص هذا الدليل أن صفة «افعل» ما وصفت إلا بطلب الفعل باجماع أهل اللغة فلا بعد زياده على موضوعها وهذا لأنه لا يعبر عن الوقت فيها بوجه فيكون بطور والبرحي خارجي إذاً إن المراد من ضرورات البعض لأن الفعل من العباد لا يوجد إلا في زمن، والزمان الأو، والثاني في صلاحية للحصول واحد، فمستوف الأمانة كلها، وحينما كما هو أن الفعل في أي زمان شئت فيفضل بخصيصه ويقصد به زمان فإن شخصاً أو أمر آخر بالانصر مطلقاً لا يتغير بانه دون آلة وشخص دون شخص وإن كانت الآلة والمنصوب من ضرورات يحصل الضرب لما تقدم فكذا الزمان فثبت أن الأمر بخصيصه لا يقيد الفور والمدار، وكذا بحكمه وهو الوجوب، لأن الفعل محوره أن يكون واجباً وإن كان المكلف في أول الوقت محذور من فعله وبركه فمحذور به التاخير ما لم يقب على طيه فإياه أن لم يقب فليكون هذا الأمر مقتضي طلب الفعل في هذه عمره بشرط أن لا يضي زمان العمر منه هلك الأمر عنه بوصف الواسع لا بوصف التصديق والتكليف عن هذا الوجه خاص عقلاً وشرعاً أما عقلاً فإنه لو نال لعلامة أهمل كذا في هذا شهر أو في هذه السنة في أي وقت شئت بشرط أن لا يضي هذه المدة عن الواجب صح ولم يمسكز ومب شرعاً فلا الضوابط المطروحات في الأمانة المعلومة ونقص الواجبات في العمر بهذه المدة ولهذا يكون مؤدب في أي وقت فعله لا فاصلاً، لأنه أي بالأمور به على الوجه الذي مر به انظر التحقيق ص ٧٤، وإرشاد الفحول ص ٩٩ والتقريب والتحصيل ٣٦٥، ومختصر ابن الحاجب ص ٩٥، وشرح العبد ٨٢٢، ومذكرة في أثر القواعد لأصوله بفصله الأسماء الشيخ جاد القريب رحيلي جمعة.

(٤) وهو الذي يتعلق به المأمور به منه بوقت محدود على وجه يعقوب الأداء بقواه  
(٥) المراد يكون الوقت ظرفاً للمؤدى أن يكون الوقت زماناً محصوراً بالمؤدى وبفصل عنه إذ الطرف مجال  
(٦) في ذلك معان، وهو خطأ من النسخ والمفسر ما يقاس ونقص به غيره ويسوى به وعليه فكون الوقت معياراً للمؤدى معناه أن يكون مقداراً بلوحيب مساوياً له حتى يبرز الواجب بمرادته ويقتضى نقصانه

وسبباً<sup>(١)</sup> كيوم صوم رمضان<sup>(٢)</sup>، أو معياراً لا سبباً كيوم صوم انقضاء<sup>(٣)</sup> وصوم البدر<sup>(٤)</sup> وصوم الكفارة<sup>(٥)</sup> والنوع الرابع مشكل توسعه<sup>(٦)</sup>.

أما النوع الأول، فهذه عبارات ثلاثة طرفاً وشرطاً وسبباً<sup>(٧)</sup>، كما أوضح في المختصر<sup>(٨)</sup> بقوله ألا يرى<sup>(٩)</sup> إلى آخره، ولقائل أن يقول أن اشترط يوجب الوجود عند الوجود، ولا يوجب العدم عند العدم عندنا كما عرف في مسألة طول الحرية، فلا يصح استدلاله إذن لكونه شرطاً بفوات (الأداء)<sup>(١٠)</sup> عند فوات الوقت

(١) والمراد بكون الوقت الذي قيد به الأمر سبباً أن يكون لهذا الوقت تأثير في وجوب المأمور به حتى يختلف المأمور به باختلاف صفة الوقت بقضائهما وكما لا

(٢) فالصوم هنا بمعنى الصوم، إذ الصوم بقدره حتى يطول بطوله ويقصر بقصره. ولم يفصل عن الأداء فيه، ثم هو سبب للصوم ولذا أصيبت الصوم إليه كما أصيبت الصلاة إلى الوقت، فإن الإضافة دليل السببية لأنها للاختصاص وأقوى وجوه الاختصاص لاختصاص السبب بالنسب

(٣) فالصوم في صوم القضاء بسبب الوجوب، وإنما سبب وجوب القضاء هو سبب وجوب الأداء، أو سبب جديد على خلاف في ذلك كما سباني

(٤) أي البدر بقسمه المعين والمضيق. ومعلوم أن الوقت فيها ليس سبب الوجوب وإنما هو البدر، ولقد تكلم على المعنى في نوع الثاني تبعاً للإحسني عن ما سباني وكلم في الثالث على المضيق

(٥) فصوم الكفارات واجب على ما تقدم، وسبب وجوبه ليس وقت الصوم، وإذ هو ما أصيبت الكفارة إليه من الظهار أو القتل... الخ

(٦) أي وبصنعه كالحج على ما سباني مفصلاً، وأعلم أن الشارح ذكر النوع الثالث في أنواع المؤقتة، وغره من المناهج ذكره في المصنف كما فعل الإحسني فعاً تقدم، وقد جرى بشارح عن طريقة فخر الإسلام البردوي وكلاً بطريقين صحيح، وذلك لأن هذا النوع له شبه بهما جميعاً، فشبهه بالثابت أنه تعلّق بموقت مفرد له وهو شهر لا بمطلق الوقت كالركاء حتى لو أداءه بسلام بعين مختلف بركاة، وشبهه بالمعلقة أنه بمعلق بموقت متعدي بفوات الأداء بفواته كما يفوت بفوات شهر رمضان، بل متى أداه يكون مؤدباً قاصداً، فاختار فخر الإسلام البردوي - ونبغه الشارح - جانب كونه مؤقتاً، واختار غيره جانب كونه مطلقاً

(٧) قوله طرفاً أي للمؤدى أي بكون الوقت زماناً يحيط بالمؤدى ويفصل عنه، وقوله شرطاً أي الوقت شرط للأداء إذا لا يتحقق الأداء بدون الوقت مع أنه غير داخل في مفهوم الأداء ولا مؤثر في وجوده وقوله سبب أي بلوجوب أي بكون لهذا الوقت تأثير في وجوب المأمور به حتى يختلف المأمور به باختلاف صفة الوقت بقضائهما وكما لا كما سيحيى. انظر شرح المفاتيح ص ٣٠ وما بعده وحسامي ص ٣٠، وكشف الأسرار مع أصول البردوي ١/ ٢٤٧.

(٨) المختصر هو مصنف الإحسني المسمى بالمختص والحسامي، وهو محل هذا الشرح، وسبق الكلام عليه

(٩) قال الإحسني والمقصود بالوقت أنواع، نوع جعل الوقت طرفاً للمؤدى، وشرط للأداء، وسبباً للوجوب وهو وقت الصلاة، ألا يرى أنه يفصل عن الأداء فكل طرفاً لا معيار والأداء بفواته فكان شرطاً، والأداء يختلف باختلاف صفة الوقت، ويفسد المعجل قبله فكان سبباً انظر الحسامي ص ٣٠

(١٠) في أدائه وهو خطأ من الناسج



الله لا أن يقال من المقصود منه صحة الأداء عند الوقت ووجوبه عنده ، لأن الشرط معدوم بوجود الحكم عند وجوده .

والمعيار الوقت المثلث لقدر الفعل كالكيل في الميكالات ، وقدر فعل الصلاة لا يوجد بالوقت ، بل بأفعال تشاهد من لفاعل كالقيام والركوع والسجود فيتم تلك الأفعال قدر ما أمر به ولا أثر لقدر الوقت في إثبات قدرها <sup>(١)</sup> ، فمن العبد متى قصر الأفعال <sup>(٢)</sup> بادت بجرة قليل منه ، وإذا أطاع كما منه مصى لوقت فبين أداء ما بقى كذا في التقويم <sup>(٣)</sup> .

قوله والأداء يختلف باختلاف صفة الوقت إلى آخره (هذا لسان) <sup>(٤)</sup> كون الوقت سبباً <sup>(٥)</sup> فإن السبب هو الذي يوجد بحسب وجود السبب في الحسن والشرع كالصرب إذا كان شديداً يكون الألم الحاصل منه شديداً ، وإذا كان يسيراً يكون الألم أيضاً يسيراً (و) <sup>(٦)</sup> كالبيع فإنه إذا كان صحيحاً يكون له كاملاً بصفة الحل والطيب وإذا كان فاسداً يكون الملك يصبأ كذلك حيثاً <sup>(٧)</sup> فكذا فيما نحن فيه ، فمن الوقت إذا كان كاملاً تحب الصلاة كاملاً <sup>(٨)</sup> ، وإذا كان ناقصاً كما في آخر وقت العصر تحب الصلاة ناقصاً .

قوله ويفسد التحصيل أي تعجيل الأداء قبله أي قبل الوقت <sup>(٩)</sup> وبذلك لأن

(١) هذا استدلال وبما تكون وقت الصلاة نظراً لا معياراً للمؤدى

(٢) بأن اكتفى في الأداء بالقدر للفروض

(٣) الخطر : التقويم ص ١٠٠

(٤) في ك : هذا بيان ، وهو سهو من الكتائب

(٥) أي لوجوب الصلاة . (٦) في ط : لو

(٧) وذلك لأن البيع سبب للملك فبغير الملك يفسده كما نكر الشارع

(٨) أي تحب الصلاة في دمه وحبها كاملاً فكاملات لصد محدود وكذا في قوله الإنسي « تحب الصلاة

ناقصاً » وذلك أن المراد من اختلاف الأداء في قول صاحب المنس « والأداء يختلف باختلاف صفة الوقت »

اختلاف الوجوب في الدمة فإنه يجب كاملاً وناقصاً بكمال الوقت ونقصانه كذا في التحقيق

(٩) هذا دليل آخر على سببية الوقت

المسبب يترتب على السبب حسب ترتب المعلول على العلة ، والعلة متقدمة على المعلول وصفاً ، لأنها مؤثرة فيه ، ولا وجود للأثر قبل وجود المؤثر <sup>(١)</sup>

فإن قلت لو كان الوقت سبباً للوجوب لم يبق للأداء وجود لأن السبب أبداً متقدم على مسببه ، فحينئذ يكون الوجوب متأخراً عن وجود السبب ، وهو الوقت ، والأداء متأخر أيضاً عن وجود الوجوب لأن الأداء تعريض الذمة عن الواجب .

قلت أريد بالسبب العلة في حق المكلف ، والعلة توحد مع المعلول كالاستطاعة مع الفعل .

قوله لم يستقم أن يكون كل الوقت سبباً <sup>(٢)</sup> لأنه على ذلك التقدير <sup>(٣)</sup> يلزم أحد افسادين ، وهو إما تقدم المسبب على مسببه ، أو تأخير الأداء عن وقته ، لأنه لا يخلو إما أن يوجد الأداء في أول الوقت أو في آخره أو في الوسط ، فالأول في الأول <sup>(٤)</sup> والثاني في الثاني <sup>(٥)</sup> ، وفي الثالث كلا الفسادين فافهم <sup>(٦)</sup>

فإن قلت لا نسلم أنه يلزم تقديم المسبب على السبب <sup>(٧)</sup> ، وإما يلزم إذا لم يكن بعض السبب موجوداً ، وهو موجود .

(١) انظر التحقيق ص ٧٥ ، واصل السرخسي ١ / ٣٠ ، والنووي مع التلويح ٢ / ١٨٩  
(٢) قال الأحسيكلي والاصل في هذا النوع أنه لما جعل الوقت طرفاً للمؤدى وسبباً لتوجب لم يستقم أن يكون كل الوقت سبباً لأن ذلك يوجب تأخير الأداء عن وقته أو تقديمه على سببه ، فوجب أن يفعل بعضه سبب وهو الجزء الذي يحصل به الأداء انظر الحسامي ص ٣٠

(٣) وهو كون كل الوقت سبباً

(٤) قوله فالأول في الأول أي الفساد الأول وهو تقدم المسبب على سببه يوجب عن ما إذا كان الأداء في أول الوقت ، لأن شهود جميع الوقت لا يكون إلا بعد مضي الوقت

(٥) أي والفساد الثاني وهو تأخير الأداء عن وقته يلزم على الأداء في آخر الوقت

(٦) قلت واحسن من هذا العمل والشرح ما قاله غيره ، قال في التحقيق لا يمكن جعل جميع الوقت سبباً مع رعاية هذين المعنيين - سببية الوقت للوجوب وظرفية للمؤدى - لأن جعل كل الوقت سبباً يوجب فوات أحد المعنيين ، فإما لو روعي معنى السببية يلزم منه تأخير الأداء عن الوقت ، لأنه لا اعتبار للسبب قبل تمامه ، فلا يتحقق الوجوب إلا بعد خروج الوقت ، فلا يصح الأداء قبله ، وفيه إبطال معنى الظرفية والشرطية ، ولو روعي معنى الظرفية وأدبت الصلاة في الوقت سرق منه تقديم الحكم على سببه ، وهو ممتنع بدلالة العقل ، فإذا لم يمكن أن يجعل كل الوقت سبباً مع رعاية معنى 'ظرفية' ، وبسبب من اعتبار معنى السببية وجب أن يجعل المعنى سبباً ضرورياً ، وإما قلت أن ذلك أحسن لأن قرون شارحاً «وفي الثالث كلا الفسادين» غير مسلم في نظري ، والله اعلم

(٧) أي في حالة ما إذا أدى في الجزء الأول من الوقت .

قلت: لأن بعض اسبب إذا كان موجوداً يكون النقص الآخر مفقوداً، لأن التقدير أدائه في الحرء الأول، فيبرم من انتفاء ذلك النقص انتفاء الكل، لأن انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل كواحد من العشرة إذا انتفى أنتفى العشرة، لأن العشرة اسم خاص لصنف الخمسة، وهو لم ينق بعد انتفاء الواحد،<sup>(١)</sup>

قوله **والا تنقل السببية** (٢) دليل هذا أن من أدى الصلاة في الحرء الثاني أو الثالث لا يكون معوناً بالاحماع، فعلم أن السبب ما هو المختص بالأداء والا لكل مفوتاً كما إذا لم يتصل الأداء بالجزء الآخر.

ثم اعلم أن الوجوب حر من الله تعالى على المكلف شاء أو أبى<sup>(٣)</sup>، وهو بإيجابه تعالى غير أن الوقت سبب الوجوب في حقه لكون الإيجاب عيباً عن تيسير عيبه، ووجوب الأداء بالخصص، ونعيمه بأحد الأمرين إما بالأداء أو بصيق الوقت، وهو معنى قول محمد بن شجاع<sup>(٤)</sup> رحمه الله إن الصلاة يجب بأول حرء من الوقت

(١) انظر المحقق ص ٧٧ وأصول المرحسي ١ / ٢ وشرح البطامي ص ٣٠، والنووي مع التوضيح ٢ ١٩٣ و١٩٩.

(٢) قال الأحسنكلي فإن انقص أداء بالجزء الأول كان هو السبب والا ينقل السببية إلى الجزء الذي بعده انظر الحسامي ص ٣١

(٣) قوله ثم علم الخ يريد به أن مهما وحيوا ووجوب أداء ووجود أداء ولكن منها سبب حقيقي، وسبب ظاهري فالوجوب سببه الحقيقي هو لإيجاب القديم وهو حر من الله تعالى وبدا كاتب لاستطاعة بقارية بفعله وسببه الظاهري هو الوقت ووجوب أداء سببه الحقيقي تعلّق بطلب مسفع، وسببه الظاهري اللفظ يقال على ذلك، ووجود الأداء سببه الحقيقي خلق الله تعالى وإرادته وسببه الظاهري استطاعة العقد وهي لا تكون إلا مع الفعل بالزمان

(٤) هو محمد بن شجاع من اللخمي البغدادي (أو عبد الله) فقيه العراقي في وقته من أصحاب أبي حنيفة وهو يدي شرح فقهه وأجبح له وقواه بالحديث وكان منه مثل إلى الأعرجين ورجال الحديث مطهر فيه، وبعض من حقه سمّيه «ابن اللج» ولد سنة ١٨١ هـ ونقحه عن الحسن بن زيد النؤلوي وغيره، وبقي سنة ٢٨٦ وقيل ٢٩٦ هـ وهو ساجد في صلاة العصر به كتاب «تصحیح لأثار» فقه ونويز والمصرية، وغير ذلك انظر الفوائد البهية ص ١٧١ وتاريخ بغداد ٥ ٣٥، وهو فقه «بطلحي» وهو مصنف والجواهر للصبغة ص ٢٣ ومنها ومعهم يصحفه بالبطلحي وهو عبط والواقى بسوسات ٣ ١٤٨، ومصرى الاعتدال ٣ / ٧١ وراجح الرحم ص ٥٥، وكشف الظنون ١ / ١٠

وحيثاً موسعاً، وهو الأصح<sup>(١)</sup> والأداء بفعل (احتباري)<sup>(٢)</sup> من المكلف، وعند الشافعي رحمه الله نفس الوجوب بالخطاب، وهو بناء على أنه لم يفرق بين الوجوب والوجوب الأداء في الواجب البدني<sup>(٣)</sup>، لكن ينداقص مذهبه بوجوب الزكاة عنده على الصبي، وإن كان طفلاً، وهو ليس بأهل للخطاب بالاجتماع، وبوجوب الصلاة على الدائم والمعمي عليه والمحنون إذا قصر حيوة وإن استغرق وقت العبادة<sup>(٤)</sup>.

عن أما نقول الوجوب عبارة عن شغل الدمة، ووجوب الأداء عبارة عن صلب تفريع الدمة، وطلب التفريع لا محاله يقتضي سابقة الشغل، ولو كان هو هو لزم تقدم شيء على نفسه وهو محال، بطريقه البيع بثمن مؤجل فإن نفس الوجوب في الحار ثابت لثلاث يلزم حلل المعوص عن العوص، ووجوب الأداء لا، فإنه بمطالبة

(١) ذكره شمس الأئمة السرخسي في أصوله ثم قال ولكن المعرفين من مشايخنا يذكرون أنه ويقولون الوجوب لا يثبت في أول الوقت وإنما يتعلق بآخر الوقت ويستدلون على ذلك باختلاف إذا سافر في حر الوقت فإنه يعني صلاة للسافرين، ولو ثبت الوجوب بأول حره من الوقت لكان المعبر بحاله عند ذلك ثم اختلف هؤلاء في صفة المؤدى في أول الوقت فذهب من يقول هو بطل يمنع لزوم فطرص إياه في آخر الوقت إذا كان عن صفة برمه الأداء فيها محكم الخطاب وبمعنى صفة المؤدى حينئذ آخر الوقت بمنزلة مصل الصبر في مبره يوم الجمعة إذا سجد الجمعة مع الإمام فتعبر بصفة المؤدى قبلها فتصبر بقلا بعد أن كان فرضاً ثم رد عليهم وعلمهم - ومنهم من قال المؤدى في أول الوقت موقوف على ما يظهر من حاله في حر الوقت ويستدلوا على ذلك بالركاء إذا عجلها قبل الحول فإنه إذا عجل ساء من أربعين ودفعها إلى تساعي ثم تم الحول وفي مده ممان وثلاثون فله أن يسرد المدفوع من التساعي، وإن كان التساعي يصدرق به كان مطلوباً له ولو تم الحول وفي مده سبع وثلاثون وحينئذ علمه تركة ويكون ما دفعه محرماً به، ثم قال السرخسي وهذا ضعيف ورد عليهم ثم قال وكان تكرخي بقول المؤدى فرض على أن يكون الوجوب ضعيف بآخر الوقت أو بالفعل لانعدام الدليل لمعنى ذلك الحر الأول في كونه سبباً وبفعل الأداء بحصول المعبر فيكون المؤدى وحسب كالحادث بالدمى، ذكر ما جدد لأشياء بمعنى ذلك وجباً مادام أنه ثم قال وهذا في الحقيقة رجوع إلى ما قلنا، ثم انظر أصول السرخسي ١ / ٣١ والنو صبح مع التلويح ٢ / ١٩٢.

(٢) ان حصار

(٣) وقد تقدم بيان ذلك عند الكلام على مفهوم الشرط، وما وقد وافقه على عدم الفرق بين الوجوب ووجوب الأداء في الوجوب بمعنى بعض الحقيقة وقد بالغ الشيخ المحقق أبو المصطفى السبكي في رده وإثارة وادعى أن استحالة غلبة على البدن وقال بن القول بذلك معني على مذهب أبي يهذه الخلاف من شياصن النظرية كذا في التلويح

(٤) ومعوم أن هؤلاء جميعاً قد وضع عنهم الخطاب، وأعلم أن الشافعي رضي الله عنه قال لا تحب الصلاة على الجيوب، ولعمري عليه إذا استغرق الحيض والاعماء وقت الصلاة فإنه من مدين السبب - وغيرهما كالصبا والتكر والتحص والمغاس - أما ما من وجوب الصلاة، وقد بقي من الوقت قدر تكبره فأكتر وحينئذ الصلاة كذا في الإقناع وبمعنى غلبه في الكشف، وحينئذ لا يصح الاستدلال بمذهب المسالين، ولا يستقيم ذكرهما لأن يكون قصده الرد على من فكر سببية الوقت للصلاة من أصحابنا، فحينئذ يستقيم الكلام، لأن تكرار هؤلاء معقوص بالمعنى اصطفاً خاصة على حكم مذهب المسالين

البائع وخطائه ، وأبضا الواجب لا يستدعي القدرة كما في انائيم والمعنى عليه  
 وجوب الأداء يستدعي القدرة لانتفاء تكليف ما ليس في الوسع ، فمحال أن يكون  
 المستدعي للقدرة عين ما لا يستدعيها<sup>(١)</sup> .

قوله جزء مقدر<sup>(٢)</sup> كالثلاث والربع والصف ، دليله حور الأداء قبل هذه  
 الأجزاء<sup>(٣)</sup>

قوله **فوجب الإقتصار على الأدنى** أي على الجزء<sup>(٤)</sup> الذي<sup>(٥)</sup> انقلص المتصل  
 بالأداء ، لأن الأقل يقين ، لأنه موجود على التقدير أجمع

قوله **ولم يجز تقريره على ما سبق قبيل الأداء** وهو مراءين ، مهمتين<sup>(٦)</sup>  
 هذا جواب سؤال مقدر بأن يقال لم لا حور (تقرير)<sup>(٧)</sup> السبب عن الجزء الذي  
 قبيل الأداء بأن يقال أنه سبب<sup>(٨)</sup> فقال لأن ذلك يؤدي إلى التخطي عن القليل ،  
 وهو الجزء المتصل بالأداء فلا دلس لأن الأجزاء السابقة التي لم يتصل بها الأداء  
 ليس بعضها بأولى من (بعض)<sup>(٩)</sup> ، فلو قررت السبب على جزء قبيل الأداء يكون  
 صلا لا عن سواء السببين و عملا بلا دليل ، وترجيحا بلا مرجح

(١) انجز كشف الأسرار ٢ ، ٣٣٩ ، ٣٤٤ ، والمصباح مع التلويح وحواشيه ٢ / ١٩٣-١٩٨ وأصول  
 السرخسي ١ ، ٣١ ، ١٠٠ ، والإقناع مع حاشية المذاهبي ١ / ١٩٦ و تهذبة ١ ٥٤

(٢) قال لأحسنه في أن أصل الأداء بالجزء الأول كان هو السبب والاحتفال السببية في الجزء الذي يليه  
 لأنه لما وجب نقل السببية عن الحملة وليس بعد الحملة جزء مقدر وجب الإقتصار على الأدنى ولم يجز  
 تقريره على ما سبق قبل الأداء لأن ذلك يؤدي إلى التخطي عن القليل فلا دلس

(٣) قال في تحقيق سائر حاله العبرة من المن: يعني لما وجب نقل السببية من الكل إلى ما دونه للصورة  
 التي ذكرناها ، وليس بعد الكل جزء مقدر أي مقدار معلوم يمكن ترجمته على سائر الأجزاء مثل الربع  
 والخمس والتمس ونحوها لعدم الدليل عليه وفساد الترجيح فلا مرجح وجب الإقتصار على الأدنى  
 وهو الجزء الذي لا يجز: إذ هو من دكل حال ولا دليل على الرائد عليه فعلى هو للسببية وبهذا لو  
 أدى بعد ما مضى جزء من الوقت خاز ولا وجب الإقتصار على الأدنى كان الجزء المتصل بالأداء أولى  
 بالسببية من غيره لأنه أقرب إلى المقصود ولأن الأصل اتصال السبب بالسبب فإن اتصل الأداء بالجزء  
 الأول كانت سببية منفردة عنه ولا ينقل إل الثاني والثالث إلى آخر الوقت هـ

(٤) ذهب إلى سبب في أنه في ط وضع فوقه نصف دائرة وبها رمز « ح » أفور وحده أوفق  
 بمعارب الشارحين ، وما ذهب إليه أرباب المذهب الصحيح الذي مارلنا بصدده وكذا ذلك هو قصد  
 المصنف من هذا القول

(٥) في ك فيهماين وهو سهو من المصنف

(٦) في ب تقرير وهو سهو من المصنف

فلن قلت المرجح الموحود وهو ريادة العرب . قلت هذا معارض بجزء بعيده  
لاستوائهما في القرب والعدم (١)

وقوله ذلك إشارة إلى تقريره، وتحطاه أي تحاوره (٢) كذا قاله الفارسي (٣) في  
الديوان (٤).

قوله ثم كذلك ننقل إلى أن يتضيق الوقت، أي كما تنتفخ السسنة من الحرء  
الأولى إلى الثاني، لم ينصل الأداء بالحرء الأولى، وكذلك من الثاني إلى ما بعده

(١) وقد صور بعض الشارحي هذا الإعراف بطريق جرى واجبات بحواب آخر فقال صاحب التحقيق  
وغيره هذا جواب عما يقال أن الانتقال إلى المعنى للصورة ولا ضرورة في اقتصار السببية على الجزء  
المخلص بالأداء ومنها من الحرء الأولى لما لا يمكن أن يجعل جميع ما تقدم من الآخر على الأداء سبب  
لحصول المقصود منه وهو تقدم السبب مع صفه الاتصال بالسبب فقال لم يحز تقرير السببية على  
الجزء السابقة على الأداء، لأن ذلك أي التقرير يؤدي إلى المحطى أي المحاور عن القليل وهو جزء  
المتصل بالأداء فلا بد من يوجب ذلك لأن الدليل إنما يبين على أن الكل سبب للجزء الأدنى سبب، فإثبات  
سسنة ما وراء الكل والأدنى يكون أمداً لا دليل، ثم قال صاحب التحقيق وقيل معناه أن جزء  
المخلص بالأداء لما صلح سبباً بنفسه لم يحز تقرير معنى السسنة على الحرء الأولى وإثبات هذا الجزء لأن  
ذلك يؤدي إلى المحطى عن القليل وهو الجزء المخلص بالأداء فلا دليل وذلك لا محور كمر سببه الحديث في  
الصلاة فاصرف فاستقنه مهر وز « مهر آخر فترك الأثر ومشى إلى الأبعد لا محور وتفسد صلاته  
لاشغاله بما لا يعنيه فكذلك هدام قال معلفاً قلت هذا وجه حسن ويشير إليه قوله « ولم يحز  
تقريره » ولكن قوله « يؤدي إلى المحطى عن القليل » لا موافقه وهو كان الخمي ما ذكر بوجوب أن يقال  
« يؤدي إلى المحطى عن القرب إلى المعنى فلا دليل »، وقوله « فلا دليل » خبر عن انتقال السسنة عن  
الجزء الأخير إلى الكل لأن لم يوجد الأداء في الوقت، لأنه وإن كان محطياً عن القليل إلى الكثير فكيف بالدليل  
أن يحزوفه انظر المحقق ص ٧٦ وسرح المطالع مع الحسامي ص ٣١

(٢) انظر كتاب الأفعال لابن القوطية ص ٣٩ و ٢١٣ .

(٣) هو إسحاق بن إبراهيم الفارسي (أبو إبراهيم) أديب غريب مادة القلم من أهل « فارس » وورء مهر  
سبحون، وهو حال الخوهرى صاحب الصباح انقل إلى النص، وأقدم في ريد - وهو غير الفارسي  
بحكم (محمد بن محمد بن طرخان أبو نصر الفارسي) مات نحو سنة ٣٥٠ هـ

(٤) ديوان مصنف في اللغة لإسحاق بن إبراهيم الفارسي السابغة برحمته مباشرة سعاد « ديوان الأدب »  
وعرفه بقوله « وهو ميراث اللغة ومعار الكلام » وقد ألفه لأمر من حواريه شهد، وصدر اسمه في  
خطته، وهو كتاب معبر على خمسة أقسام الأولى الأسماء والندى في الأعراف، والثالث في الحروف  
والربيع في مصروف الأسماء والجناس في مصروف الأفعال قال القفطي ألقه بمدينة ريد، وما قبل أن  
يروى عنه وقد لحظه وهدمه حسن بن مطهر النيسابوري في سنة ٤٤٢ هـ انظر معجم  
الأدباء ٢٦١ وبعثة الوعد ص ١٩١ وآداب العرب لشمعاني الورقة ١٥ : وكشف الصور  
١/ ٧٧٤، والإعلام ١/ ٢٨٤، ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٢٧

فبعده إلى الجزء الذي لا يسع إلا فرض الوقت فيعين ذلك لتسببه عند فرض رحمه الله وعسا في الجزء الأخير فيعين ذلك دليله انقطاع التحير وعدم ولاية الأخير عن ذلك التقدير<sup>(١)</sup>.

قيل أن عدم ولاية التأخير لئلا ياتم بعبوب الأداء، لا لأن الجزء (الأخير)<sup>(٢)</sup> وهو مقدار التحريمة لا يصلح لانتقال السببه إليه<sup>(٣)</sup> وهذا الاختلاف بناء على أن القدرة اقترانها كفاية لوجوب الأداء ثم تشترط القدرة (الحقيقية)<sup>(٤)</sup>؟ فعنده تشترط، وعندنا لا، وبماه يأتي في فصل في حكم الواجب عند قوله واشترط كونه متوهم الوجود<sup>(٥)</sup>.

ثم يسعي لك أن تعرف إذا أردنا بقولنا تنتقل السببية أن الأداء قد اتصل بالجزء الأول يكون هو السبب والا فالسبب هو الثاني فمثال ذلك إلى الآخر (لا أن)<sup>(٦)</sup> اسببه انوحوة في الأول بعدها تنتقل لأنها عرض لا يحتمل الانتقال لأنه محال في كل حال.

قوله فيعين السببية فيه لما يلي الشروع في الأداء (إذا)<sup>(٧)</sup> لم يبق بعده ما يحتمل انتقال السببية إليه الصريح (في)<sup>(٨)</sup> فيه يرجع إلى الوقت، وما في لما

(١) اعلم أن حصار ما حصر أداء ما أتى أن ينصق الوقت بحيث لا يسع فيه إلا فرض الوقت بالإجماع حتى لو أخر عنه ما جمع ما انتقل السببية فذلك يشتمل أن ينصق الوقت ضمناً عند زفير رحمه الله بحيث لا يسع فيه إلا الأداء المفروض لأنه يبنى على ثبوت الحصار بعده ولم يبق كذلك، وعندنا الانتقال ثابت في كل جزء من الوقت لما علم أن كل جزء صالح لتسببه لأن المقدم لا يعارض الموحود، وإنما لا يسعه الآخر بكمالاته بوجوب شرط الأداء وهو الوقت على ما سمعنا أن الوقت طرف للأداء ومن ثم ننعى السببية فيه ضرورة، كذا قال قسرحسي وغيره.

(٢) في ط الأخر، مضبوطة بكسر الجاء.

(٣) ينظر أصول شرحي ١/ ٣٣، والحقائق ص ٧٧، والنوحيات مع المصباح ٢/ ٢٠٤.

(٤) في له الحقيقة، وهو سهو من الناسخ.

(٥) انظر التحقيق ص ٩٩.

(٦) وردت في نسخة بخطه «لا» ولا محقق عليك فيه لا بمعنى ولا يؤدي غرض الشارح فصلاً عن الغناء لم يرتب عليه لو كان كذلك فقلل الهمزة سقطت منها من الناسخين من عن ثبوتها قوله فيجب بعد «لأنها عرض لا يحتمل الانتقال» إلخ.

(٧) في ط - إذا، وهو مخالف للنص المتفق (٨) سقط من ك.

يلي عبارة عن آخر الجزء ، والصمير في بعده راجع إليه ، والضمير المستتر في  
يحتمل راجع إلى ما ، وما فاعل (لم) <sup>(١)</sup> ، يبق ، والصمير في (إليه) <sup>(٢)</sup> راجع إليه  
فمعنى التركيب أنه تتعين السببية في الوقت لجزء يلي الشروع في الأداء ، لأنه لم يبق  
بعده الجزء المتصل بالشروع جزء آخر يحتمل انتقال السببية إلى نفسه <sup>(٣)</sup>  
وربما فسأ أن الصمير في فيه يرجع إلى الوقت لا إلى الجزء الآخر <sup>(٤)</sup> ، لأنه لو  
كان كذلك لصار قوله لما في مقام التعليل <sup>(٥)</sup> ، (وكأنه) <sup>(٦)</sup> قال بتعيين السببية في  
الجزء الآخر لأنه يلي الشروع فيلزم الفساد ، لأنه حيثئذ لا يخلو إما أن يكون قومه  
(إن) <sup>(٧)</sup> لم يبق دليلاً لدليل أو للمدعى ، ولا وجه لواحد لعدم السببية في الأول  
وعدم العطف <sup>(٨)</sup> في الثاني

ثم اعلم أن ذكر الشروع لمعيين أحدهما أن تقرر السببية وتعيينها في الجزء

(١) سقط من ط

(٢) في ك ، بعده ، وهو خطأ ، فقد سبق في شرحه الصمير في « بعده » لم يكن الصمير في « بعده »  
عائد ، إل « ما » في « ما يحتمل » وهو ممتنع لأن الصمير لا يعود إلا إلى السابق - لمجد كلام.

(٣) اعلم أن غيره ليس كاملة هي « ثم كذلك تنقل أي السببية إلى أن يتصلق بوقت غير آخر وإلى آخر  
جزء من أجزاء الوقت عندما تنتهي السببية فيه لما يلي الشروع في الأداء زد لم يبق بعده ما يحتمل انتقال  
السببية إليه أه ثم اعلم أن صاحب التحقيق قد سلك مسلكاً آخر في شرح هذه العبارة التي ما ولما  
بصدها فقال قومه لمعنى السببية فيه يصلح سبباً لقول رفر رحمه الله ، ولقول أصحابنا أيضاً  
فبعده ما لم يبق اختصار الباقي إذا ضاق الوقت بحيث فيه أي في وقت التصديق لجزء يلي الشروع في  
الأداء إذا لم يبق بعد هذا الجزء ما يحتمل انتقال السببية إليه فإنها لو انتقلت إلى ما بعده والواجب  
لا يسع فيه لادى ل تكلف ما ليس في الوسع ، وعندما لما وجب انتقال السببية إلى آخر جزء من أجزاء  
الوقت بصلاحيته كل جزء للسببية بحيث السببية في آخر الوقت للجزء الذي يلي الشروع في الأداء يعني  
تعميت السببية بجزء الذي يمتل به الأداء إذ لم يبق بعد ذلك الجزء جزء يحتمل انتقال السببية إليه  
أه ، أقول وهذا كما ترى موجه لا تخار عليه ممن كان استأنا في هذه الصفة دور أن يلزم عليه  
الفساد الذي نكره شارحنا ، ولكن لكل وجهة هو موليها .

(٤) بكسر الحاء

(٥) بعد لفظ « التعليل » يوجد بالمسححة ك ما يلي « وكأنه قال لا إلى الجزء الآخر لأنه لو كان كذلك لصار  
قوله لا في مقام التعليل وهذا التقدير كما هو ظاهر لا داعي له ، ولا فائدة فيه بل فيه ما هو تكرار ما تقدم

(٦) في ك ، وكأنه (٧) في المسحوقين « أنا » والمصحح من المس

(٨) أي في قوله : إذ لم يبق



الأحر باعتبار انصرام الشروع به لانه لو لم يتصل الأداء به وهات تكون الوحوب  
مصاعاً إلى كل الوقت لا إليه خاصة كما سيحيى في المنتحب<sup>(١)</sup> بعد خطوط ، و لثاني  
تفرع طلوع اشمس و غروبها في العحر والعصر بعد الشروع

قوله فيعتبر حاله<sup>(٢)</sup> أي حان المكلف أو حان المصلي

قوله في الإسلام إلى آخره بأن أسلم الكافر أو بلغ المراهق أو أفاق المجنون عند  
ذلك الحرء<sup>(٣)</sup> تكرر الصلاة ، وكذا الحائض إذا طهرت وأيامها عشرة تكرر  
الصلاة ، وإذا حاصبت لا تكرر القضا ، وإذا سافر يقصر ، وإذا أقام يتم  
قوله يطل الغرض<sup>(٤)</sup> لأن ما وجب كاملاً لا يتأدى بإقصاء<sup>(٥)</sup> ، و الحرء الآخر

(١) المنتحب هو مصنف حسام الدين الاحمد في الأصول وهو موضوع هذا الشرح

(٢) قال الاحمد في يعتبر حاله في الإسلام والنبوة والعقل والجنون والسفر والقامة وحيض والظهر  
عند ذلك الجراء أنه

(٣) قوله « عند ذلك الحرء » ان أراد بالحرء الحرء من الوقت الذي تصيب بحيث لا يسع فيه إلا الأداء  
لغيره فمذكور من الأحكام بناء على ما ذهب إليه وهو رحمه الله وإن كان من باب بحرء الآخر من  
آخر الوقت لهذه الأحكام عند من عداه أما غيره فلا وإن كان الوقت ناقصاً انظر المحقق ص ٧٧ ،  
والحسامي مع شرح النظامي ص ٣٦ .

(٤) قال الاحمد في يعتبر صفة ذلك الجراء فإن كان ذلك الحرء صحيحاً كما في العحر وحب كاملاً فإذا  
عرض الفساد بطلوع الشمس بطل الغرض وإن كان ذلك الحرء فاسداً كما في العصر يستأنف في وقت  
الأحر وحب بإقصاء فتأدى بصفة التقصير ولا يتم هذا ما إذا ابتدأ العصر في قول وقته ثم عد إلى  
ان غروب الشمس فإنه لا يفسد لأن الترم جعله بحق سبع كل الوقت بالأداء فجعل ما يقص منه من  
الفساد بالماء محفو لأن لاحتراح عنه مع لا يقال على الصلاة فيعتبر أنه أقول ومن ذلك ينبغي أن  
يسرح ما عرض من بدل العذر و برك صدرها . وإن الأولى ان لا يترك أولها لأنه لأصل الغني عنه  
ما بعده ، وحتى لا يكون كلامه مبنواً وغير منصح ، ومعنى هذا الكلام كما قال غيره أنه بغير صفة  
ذلك الحرء في الصحة والفساد فإن كان ذلك الحرء صحيحاً أي لم يوصف بغيره فمكة ولم يفسد إلى  
الفساد كما في وقت العحر وحب الغرض به كاملاً فإذا عرض الفساد أي في الوقت بطلوع الشمس في  
حلال يقصر بطل الغرض عدماً خلافاً بسبب الغني رحمه الله وقد استدل الشافعي بما رواه أبو هريرة  
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن  
أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » وفي رواية أخرى عنه مرفوعة « إذا أدرك  
حكم سجدة من صلاة يصبر قبل أن تغرب الشمس فليص صلاته وإذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة  
الصبح قبل أن تطلع الشمس فليص صلاته » وقد ذكر الشارح بذلك

(٥) كصوم المنذور المطلق لا يتأدى في أمام البحر والتشريق.

من الفجر صحيح لا فساد فيه <sup>(١)</sup> . ورمضان طلوع الشمس ناقص بلنهي <sup>(٢)</sup> . بخلاف  
أخره الآخر من العصر فإنه ناقص بالحديث <sup>(٣)</sup> . فاعتراض العروب لا يفسد  
الصلاة لأنها أديت كما وجبت .

فوله ولا يلزم على هذا . أي على الأصل المذكور وهو أن ما وحب في آخره الآخر  
كاملاً لا يؤدي إلا كاملاً . وما وحب ناقصاً يؤدي ناقصاً . فورد مد العصر من أوله  
إلى آخره . لأن الأول كامل والآخر ناقص . فكان ينبغي أن يفسد <sup>(٤)</sup> . فاجب عنه  
بقوته ولا يلزم . لأن الشرع جعل له حو شغل كل الوقت <sup>(٥)</sup> لأنه العريضة . لأن له  
جل وعلا حص عبادة بدقائق حكمه <sup>(٦)</sup> . وجلال نعمه خارجة عن العد والنقص .  
وشكر المولى المولى <sup>(٧)</sup> . واجب في قصايا العقول . والله تعالى محسن في كل وقت  
وساعة . فكان ينبغي أن يشتمل العدد في كل وقت بعبادة وطاعة . إلا أنه تعالى  
رخص للعبد كرماء منه له ليصرف بعض الوقت إلى حاجته <sup>(٨)</sup> فإذا حصل الفساد

(١) أي والجزء الآخر من وقت الفجر الذي تقررت السمية عليه وهو الجزء الذي قبل طلوع الشمس بسبب  
صحيح . فثبت به الواجب كاملاً في الذمة . فلا يمارى بصفة النقصان  
(٢) مثل ذلك . ويقول فيما بعده « فإنه ناقص بالحديث » إلى ما رواه علقمة بن عامر رضي الله عنه قال  
« ثلاث مساعيات كان رسول الله ﷺ يهاب أن يصلي فيها أو أن يقرب فيها موتاً . حين يطلع الشمس  
بارحة حتى ترتفع . وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس . وحين يصف الشمس للغروب حتى  
تغرب » . رواه مسلم ٦ / ١١٤ . والسنن ١ / ٩٥ . وابن ماجه ١ / ٤٨٦ . وأبو داود ٣ / ٢٠٨ .  
والترمذي ١ / ٢٤٧ . والبيهقي ٢ / ٢٥٤ .

(٣) فيجب الفرض به ناقصاً لأن نقصان السبب مؤثر في نقصان المسبب كالدمع القاسد يؤثر في فساد الماء  
فإن استأنف العصر في هذا الجزء فإنه ينادى بهذا الشروع للواقع في الوقت الناقص لأنه أدى الواجب كما  
لزم بمسألة ما إذا دبر صوم البحر وأداء فيه . وإنما لم يفسد الصلاة باعتراض العروب بعد الشروع لأن  
ما بعد الغروب ليس بناقص بل هو كامل . فبتأدي الواجب بالأداء فيه . لأنه أكمل مما وحب فيه . فكان  
أولى بالحوار انظر المحقق ص ٧٧ . والحسامي مع شرح النظامي ص ٣١ . وأصول السرخسي ٢ / ٣٤ .  
والإقناع ١ / ٢٥٤ . والتهذيب ١ / ٢٥٠ .

(٤) وصور صاحب التحقيق هذا السؤال عبارة أدق فقال « انكم قد التزم أن ما وحب كاملاً لا يتأدي بصفة  
النقصان كله ولا جزء منه حتى لو قضى الظهر ووقع آخره في وقت الكراهة لا يجوز » . فثبت استأنف  
العصر في أول الوقت وسدد إلى أن أحرقت الشمس أو غرقت ينبغي أن يفسد العصر كما يفسد الفجر  
بطلوع الشمس

(٥) أي بالأداء  
(٦) بكر الحاء وفتح الكاف وكسر الخاء  
(٧) يعنى انهم في الأولى وضعها في الثانية  
(٨) فثبت أن شغل كل الوقت بالعبادة هو العريضة

بأحد بعزيمة جعل عفواً، لأن الاحترار عنه متعذر مع العمل بالعزيمة<sup>(١)</sup>، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها<sup>(٢)</sup>.

قوله من الفساد<sup>(٣)</sup> بيان لما، والباء في البناء يتصل بيبصر والصغير في عه راجع إلى انفساد، وحاصل معنى التركيب جعل انفساد يتصل بالبناء عفواً لأن الاحترار عن الفساد متعذر مع الاقبال على الصلاة

قوله فالوحيوب يضاف إلى كل الوقت<sup>(٤)</sup> فإن قيل لو كان كذلك وبعض الوقت ناقص فلم لا يحور العصر الإمسي<sup>(٥)</sup> في (اليوم)<sup>(٦)</sup> وقت احمرار الشمس؟ ولم قال المصنف وحب كاملاً، قلت لأن الكامل<sup>(٧)</sup> موجود من كل وجه<sup>(٨)</sup>، والناقص معدوم من وجه<sup>(٩)</sup> فيكون الكامل راحياً والناقص مرحوحاً، فيُضاف الوحيوب إلى الكامل دونه للأولوية<sup>(١٠)</sup> ولأن أكثر الوقت كامل وله حكم الكل، فيصير كأن كل الوقت كامل<sup>(١١)</sup>.

(١) أي أنه لا يمكنه الانسحاب عن بعزيمة في العصر إلا ما يقع بعض أدائها في بوقت الناقص فيصير ذلك بعضاً بالبناء، فلما لم يمكن لاحترار عنه مع الاقبال على العزيمة سقط اعتباره لأنه حصص حكمه لتكميل العزيمة لا قصها فيه بناء على الأول

(٢) بمثل التحقيق ص ٧٨ وشرح النظامي ص ٣٢ والهداية ١ / ٢٥

(٣) انظر عبارة الأخسيكتي في الصحيفة ٤٢٢ هامش رقم (٤)

(٤) قال في المنى وأما إذا خلا الوقت عن لائه فالوحيوب يضاف إلى كل الوقت لروى الضرورة الداعية لانتقال السببية عن الكل إلى جزءه فوجب بصفة الكمال فلا ينافي بصفة النقصان في الأوقات الثلاثة المذكورة بعمارة سائر الفرائض نفساً

(٥) النسب إلى أمس ماضي بكسر الهمزة على غير قياس

(٦) أي الوقت الكامل من وقت عصر وهو ما قد ينظر الشمس

(٧) لأنه موجود بأصله دون وصفه

(٨) قوله فيكون الكامل راحياً الخ معناه أن الكامل وهو موجود بأصله ووصفه راجح على الناقص الموجود بأصله دون وصفه - كما تقدم - لأن الموجود أصلاً ووصفاً راجح عن الموجود أصلاً لا وصفه، والمرحوح في مقابلة الراجح بمنزلة المعدوم فكان الاعتبار لتكامل دون الناقص فحصر كأن الكل كامل

(٩) فوجهه ولأن أكثر الوقت كامل الخ يصلح بدون التوافق من كلمة «ولأن» دلالة للأولوية المذكورة، أما بالتوافق - كما غير بعض الشارحين ومنهم شارح - فمعنى جعله رداً آخر بوجود النقص وقد أحاط به بعض الشارحين، ولا ثم عليه بالحوادث المتبادرة في هذا الشرح قال في التحقيق قيل في حوائج عه أن الوقت الكامل من العصر أكثر من الوقت الناقص منه فكان لا يعتبر بالأكثر بدي به حكم الكل في حصص التي صبح أولى من غيبس لأقل وكذا التكامل موجود بأصله ووصفه الخ الرد الذي ذكره شارحاً أولاً

قوله لزوال الضرورة الداعية<sup>(١)</sup> والضرورة ما عدلتا بسببه عن ضرورة كل الوقت سبباً لفساد تقدم المسبب على السبب ، أو تأخير الأداء عن وقته كي يقع الأداء في الوقت ويخرج المكلف عن عهدة التكليف بلا إثم ، فرأيت تلك الضرورة نفوت الأداء ، فاضفنا الوجوب إلى كل الوقت<sup>(٢)</sup> .

قوله في الأوقات الثلاثة<sup>(٣)</sup> أراد بها وقت الطلوع والروال والغروب

قوله بمغزلة<sup>(٤)</sup> متعلق بقوله فلا يتأدى ، أي لا يتأدى العصر إذا فُتت في الأوقات الثلاثة كما لا يتأدى سائر الفرائض .

قوله ألا يرى أنه قدر به واضيف إليه<sup>(٥)</sup> فيه صنعة اللف والنشر ، هي عند علماء المعاني والبيان أن تلف شيتين ثم ترمي بتفسيرهما حملة ثقة بأن السامع يرد إلى كل ماله<sup>(٦)</sup> ، مثله من التثريل ﴿ وإنا وإياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ﴾<sup>(٧)</sup> أي وأنا لعلى هدى وإياكم لعلى ضلال مبين<sup>(٨)</sup> . ومن النمط

الست أنت الذي من ورد<sup>(٩)</sup> نعمته ، ورد<sup>(١٠)</sup> حشمته<sup>(١١)</sup> اجبي<sup>(١٢)</sup> واعترف<sup>(١٣)</sup>

وإذا عرفت هذا فاعرف أن قوله قدر به ، بيان لكون الوقت معياراً للصوم . ولهذا

(١) انظر هامش (٤) من الصفحة السابقة  
(٢) وهو الأصل الذي كانت تلك الضرورة مانعة منه  
(٣) انظر هامش (٢) من الصفحة السابقة  
(٤) انظر هامش (٤) من الصفحة السابقة  
(٥) قد لاحظيت في النوع الثاني ما جعل الوقت معياراً له وسبباً لوجوبه ، وهو وقت الصوم ، ألا ترى أنه قدر به واضيف إليه لف الحسامي مع شرح النظامي ص ٣٢ ، والتحقيق ص ٧٩ ، والتوضيح ص ٢٠٣ .

(٦) ذكره لرد وقال السكاكي اللف والبشر أن تلف بين شيئين في الذكر ثم يسمعه كلاماً مشتملاً على معنى واحد ويحذر من غير معين ثقة بأن السامع يرد كلاهما إلى ما هو له انظر الكامل ص ٧٤ ، ومفتاح العلوم ص ٢٢٥ .

(٧) سورة سبأ الآية ٢٤ .

(٨) ذكره القرطبي انظره في تفسيره ١٤ / ٢٩٩ .

(٩) الورد مفتاح لسكون النور مفتاح النور المشددة وسكون الواو وغلب على الورد الأحمر

(١٠) الورد بكسر الواو وسكون الراء الاشراف على الماء وغيره يحله أو لم يحله

(١١) الحشمة بكسر فسكون الحياء . (١٢) أخصى النقط

(١٣) اعرف أحمد مدي ، يقال اعترف الماء أي اخذه بمده قلب وهذا البيت ذكره المطرزي في الانضاح فقال ومثال اللف وبشر من انطق قول الصدر أشد منه بنفسه الست أنت الذي بيئت انظر بقاموس ١ / ٢٩٥ و ٢ / ١٥١ و ٤١٩ ، ومختار الصحاح ص ١٣٠ ، وكتاب الإصباح بمطواري الورقة ٢٦

يظهر الصوم إذا ضل اليوم ويقصر بقصره، والمعنى <sup>(١)</sup> من المعيار هذا، وقد مر مرة وقوله وأضيف إليه: بيان لكون الوقت سبباً، لأن الأصل في الإصابات بصفة الشيء إلى سببه لأنها لا اختصاص، وأقوى وجوه إصابته المسبب إلى السبب لأنه حادث به كقولك عسداً له وكفارة القتل، وكسب فلان وتركته وقتنيه، وصلاة الظهر والعصر هكذا تقول صوم رمضان، إلا أن <sup>(٢)</sup> الإصابة إلى لشرط بطريق المحار لوحد بحكم عبده والدليل أيضاً على كونه سبباً (نكرهه) <sup>(٣)</sup> بتكرره كالصلاة مع الوقت

قوله ومن حكمه أنه لا يبقى غيره مشروعاً لأن الشارع لما قدر صوم رمضان بقدر الوقت بقوله حل وعلا ﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾ <sup>(٤)</sup> صار متعيباً لا يحتمل مشروعية غيره فيه <sup>(٥)</sup>، على أنه قال عليه السلام «هذا اسلح» <sup>(٦)</sup> شعبان فلا صوم إلا عن رمضان <sup>(٧)</sup>، فلما صار متعيباً في رمضان صار كالمتعين في

(١) المعنى: يفتح الميم وسكون الميم وكسر النون وميم الياء المشددة

(٢) هذا جواب اعتراض على كون الأصل في الإصابات ما ذكره

(٣) في ك تكويره.

(٤) سورة بقره الآية ١٨٧ وانظر في تفسيرها أحكام القرآن لخصاص ١ / ٢٧٤

(٥) أي في هذا الوقت لأنه معيار واحد فإذا شرع فيه صوم وصار معيار به لا يسع فيه غيره مع قدمه أنه فكان من ضرورة تعين الفرص مشروعاً أنه استفاء مشروعية غيره عنه، لأنه لا يصور أداء صومين ماضين واحد، ولا يصور في هذا الوقت إلا اسلاك واحد والوقت لا يفصل عن المستحق فلا يكون غيره مشروعاً فيه انظر التحقيق ص ٨١

(٦) «سلح» مضي انظر القاموس المحيط ١ / ٢٢٣

(٧) قال بطحا في شرحه على المستحب: «وردته على القاري وغيره أنه قلت ومعناه: لو لم يقرب منه ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال «إذا كان النصف من شعبان فلا صوم حتى يصح رمضان» «هذا لفظ ابن ماجة» وخرجه أحمد بن حنبل، والترمذي بلفظ «إن بقي نصف من شعبان فلا يصوموا»، وقال حديث حسن صحيح لا يعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ أنه ثم ذكره شافعي ويحيى بن يحيى الترمذي رواه أبو داود ثم قال «وكان عبد الرحمن لا يحدث به، قلت لأحمد: نعم؟ قال لأنه كان عنده أن النبي ﷺ كان يصوم شعبان برضاه، ثم قال أبو داود: وليس هذا عندي خلافة ولم يحيى به غير العللاء عن أبيه أنه ومن طريق أبي داود: «أد البيهقي ثم قال قال أبو داود وقال أحمد بن حنبل هذا حديث مبكر قال: «وكان عبد الرحمن لا يحدث به» قلت سبقت مقالة أبي داود وليس فيها هذه لمقالة لأحمد «هذا حديث مبكر» ورواه البيهقي أيضاً من غير طريق أبي داود بنحو بلفظ ابن ماجة ..

المكان ، فأصيب بمصيق الاسم <sup>(١)</sup> ، بأن قال مثلاً أصوم عدداً ، إن نوى من الليل ، وأصوم يوماً إن نوى من النهار قبل الزوال ومع خطأ في الوصف <sup>(٢)</sup> بأن نوى واحداً غيره <sup>(٣)</sup> أو فعلاً ، كالتوجه في السدار إذا دعاه آخر باسم جنسه ونوعه بأن قال يا إنسان ، أو يا رجل أو نادى بصفة غير صفته ، وقال يا أحمر وهو أصفر يكون هو المراد لعدم مزاحمة غيره إياه ، فكذا هنا <sup>(٤)</sup>

قوله إلا في المسافر ينوي عن واجب آخر : يعني أن المسافر إذا نوى صوم كفارة أو نذر أو قضاء حار عما نواه في قول أبي حنيفة رضي الله عنه رواية واحدة ،

« وسكت عنه . وعن أسلاف شعبان في لفظ الشارح مراده مضي أكثره وهو جائز في كلام العرب يقال قام فلان ببله أجمع ولعله يعني واستغفر ببعض أمره ذكره ابن المبارك وحكاه الرمذي عنه ، وقد يكون مقارناً لما أورده من مقسمة الفسطة ، انظر مسند أحمد ٢ / ٤٤٢ ، وسنن ابن ماجة ١ / ٥٢٨ ، وخامس الرمذي ٣ / ٢٧٣ - ٢٧٤ ، وسنن أبي داود ٢ / ٣٠٠ ، وسنن البيهقي ٤ / ٢١٩ ، وشرح النظامي ص ٣٣٢ .

(١) قوله « فمصاب بمصيق الاسم » أي نادى الواجب عن الصحيح الخليم بنية مطلق الصوم من غير تعين من جهة الغرض

(٢) أي وصف الواجب

(٣) كصوم القضاء أو النذر أو الكفارة

(٤) أعلم أن ما ذكره الشارح من سادية الواجب الذي يكون الوقت معبراً له وسبباً بمطلق لاسم ومع بطلان في الوصف هو مذهبنا . وكبح بكفي للشرح أن يكون فلما صار معيّناً في الزمن أي بمطلق لاسم ومع الحق في الوصف إلا أنه عد عن ذلك بشدة إلى الرد عن شافعي رحمه الله الذي هاتفا في ذلك وقد لا ينادي عن أحد إلا بنية فرض رمضان لأن الصوم ممنوع في أوصافه فرضاً وبغلاً كاص لا مساك ممنوع إلى عادة وعنده ، ومعنى العبادة معبر في الوصف كف هو معتبر في الأصل فانه مأموره . ويحصل به زيادة ثواب ويستحق تاركه رمانه تغلظ في العقاب . فكان الوصف بنفسه عبادة كاصل الصوم ، ومن لم يصب حصول عباده لا عن اجتناب من العهد فكما شرطت العربية للأحسن مفع للحبر ، فتدرك بشرط بلوصف لهذا المعنى كما في الصلاة ، وتعني أحسن بقول مشروع نوى غيره لا بقى عن تعين الوصف ، لأن ما عبر به الية للمعبر حتى يسقط اعتداله ، بل تعين المحر ، وربما عذرت بالتخصيص على ما تقدم . ومن رد شرحاً عنه كما ذكر غيره مفصلاً أنا نقول لابد للوصف من التخصيص بالنية على ما قلت ، لأن النية لوجوده شامية بالأصل والوصف وبما به أن أجمعاً على أن الشرط بنية الصوم المشروع فيه حتى لا يوى بهذا الطريق إجراء بالاتفاق وإن لم ينى فرضاً ، وهو بنية أصل الصوم نوى مشروع بوقت لأن المشروع فيه واحد وهو الفرض بلا خلاف . وبوحد في فرض أو مكان مثال باسم جنسه كما يقال باسم نوعه واسمه بجمع ، فإن رداً بو مودى ما يستلزم أو ب رجل وهو مفرد في الدار ، كان كف بو قبل ناريد ، فكذا فم بحر منه ، بوجه الشبه الذي ذكره الشارح - لا مساك قد وجد بصورته ومعناه ، لأنه نوى الصوم وهو واحد فمناووه الاسم انصر التحقيق ص ٨١ ، وكشف الأسرار ١ / ٢٣٥ ، وشرح النظامي ص ٣٣ ، والتقرير والتحيز ٢ / ١٣١ ، والأقناع ١ / ٣٥٦ ، والهداية ١ / ٨٥ .

وبو نوى التطوع فعليه روايتان عنه ، ذكر في المحرر<sup>(١)</sup> يقع عن رمضان و ذكر في  
 بؤدر أبي يوسف رواية ابن سماعة<sup>(٢)</sup> يقع عن التطوع ، وعندهما<sup>(٣)</sup> في جمع  
 (الأخوان)<sup>٤</sup> يقع عن صوم رمضان<sup>٥</sup> ، نُصَّ عن قول أبي يوسف في الإملاء<sup>٦</sup> ،  
 وعن قول محمد في بؤدر هشام<sup>٧</sup> بهما أن المقيم والمسافر سواء في تحقق السبب  
 في حقهما ، وهو شهود الشهر ، ولهذا يصح صومهما عن الفرض<sup>٨</sup> ، إذ بويه  
 بالاتفاق<sup>٩</sup> غير أن بشرع رخص في حق المسافر تأخير وجوب الأداء إلى عدة من

(١) لجرى مصنف بالحسن بن زياد اللؤلؤى الكوفي من أصحاب أبي حنيفة ، وقد سبق الكلام على هذا الكتاب

(٢) هو محمد بن سماعة بن عبد الله بن هلال التميمي (ابو عبد الله) حافظ للحديث ثقة بصور لمائة وهو كامل بقره وكان يصلي في كل يوم مائة ركعة كان يقص ما رأي عن مذهب أبي حنيفة ، وروى القضية لهارون الرشيد بغداد ، وضعف بصره فعزله للعصم ، وتوفي سنة ٢٣٣ هـ وتوفي سنة ٢٣٦ هـ وصنف كتب منها : « أدب القاضي » ، و « محاضر و مسجلات » و « النور » عن أبي يوسف ، وقد جمع في هذا المصنف « الثوري » الروايات المنفرقة عن أبي حنيفة وصاحبه ورثه وهي روايات في مسائل مخالفة للأصو ، ولذا كتب غير طاهر الرواية اطل النواي بالوفيت ٣ ، ١٣٩ ويهدب النهديب ٩ ، ٢٠٤ والقواش نهية ص ١٧٠ و تاريخ بغداد ٥ / ٢٤١ ، وتاج البر حم ص ٥١ وصفات الفقهاء لعاش كبرى ص ٣٠ ، و مناقع بكير ص ١٠٦ والأعلام ٦ ، ٢٣ وكشف الطوبى ٢ / ١٩٨١

(٣) أي عبد محمد وأبي يوسف رحمهما الله (٤) سلعه من ت (٥) ينظر الهداية ١ ، ٨٥ (٦) الإملاء : هو أن يقع عالم وحويه للأمدية بالمحابر و يقرأ طس ، فتكلم بعالم بما فتح الله عليه من العلم ويكتبه الإملاء ، فيصير كتاب ، ويسمونه الإملاء والإمائي وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرهم في عمومهم فامسست لذهب العلم و العلماء ، ولأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأصبهاني تخفي لتوفي سنة ١٨٣ هـ إمائي إلى الفقه ، قال أكثر من ٣٠٠ مجلد ينظر كشف الطوبى ١ / ١٦١ و ١٦٤

(٧) هو هشام بن عبد الله الراري فقيه حنفي من أهل الراري ، أحد عن أبي يوسف ومحمد صاحب أبي حنيفة وكان يقول بقب الف وسبعائة شيخ و نقل إلى العلم سبعمائة ألف درهم قال فيه أبو حامد صدوق ما رأيت أعظم قدر منه بالراري أهل و قبل كان بهم وحنفي عن الأنس ، وعن بن حسن قال كان هشام ثقة اهتوفى سنة ٢٠١ هـ من آثاره : « صلاة لأثر » و « بؤدر » وهي في فروع وأعلم أن مسائل بؤدر هي بروية عن أبي حنيفة وصاحبه ورثه و بن بيسن في كتب طاهر الرواية بل ما في كتب أخرى محمد كالكنسليات والرافدات والبحر حنيفة والهار ومقات وأما في كتب غير محمد كالمحرر بحسن بن زياد ومنها كتب الإمائي بروية عن أبي يوسف والإملاء ، ومنها الروايات المنفرقة كرواية ابن سماعة وغيره من أصحاب محمد وغيره من مسائل مخالفة للأصو ، فإنها غير طاهر برواية ولعد من البؤدر كما يقال بؤدر هشام وغيره بطل الاعتدال ٣ ، ٢٥٤ ، ونسأل المنبر ٦ ، ١٩٥ ، و بؤادر النهية ص ٢٢٣ و مناقع بكير ص ٣١ وكشف الطوبى ٢ ، ١٠٨١ و ١٩٨١ ، والأعلام ٩ / ٨٥ ، و المناقع الكبير ص ٧

(٨) أي فرض بوقت (٩) أي باتفاق جمهور أصحابنا والفقهاء خلافا لأصحاب بخلافهم

أيام أخر<sup>(١)</sup> ، فإذا توى الصوم صار تاركاً للرحصة<sup>(٢)</sup> ، ولعل بعد ذلك نية النفل أو الواجب الآخر<sup>(٣)</sup>

وله أن الوجوب ثابت في حق المسافر للحال<sup>(٤)</sup> ، ووجوب الأداء لا ، بقوله تعالى ﴿فعدة من أيام أخر﴾<sup>(٥)</sup> ، فإنه يكون في حقه أيام رمضان كأيام شعبان ، فإذا توى نفلاً أو وجباً آخر في شعبان يصح ، فكذلك في رمضان ، وأيضا لما أثبت له الشارع صرف هذه الأيام إلى حاجته الدينية المورثة<sup>(٦)</sup> للحياة الفاسدة صح صرفها إلى حاجته الدينية المورثة للحياة الباقية بالطريق الأول ، لأنها أهم ، فعلى النكتة الأولى يصح النقل ، وعلى الثانية لا يصح لأنه ليس مأهم لكونه غير مطالب به<sup>(٧)</sup>

(١) وذلك دفعا للمشفقة

(٢) ويكون هو والمقيم سواء .

(٣) ويقع صومه عن فرض الوقت بكل حال .

(٤) واعتناء شرعية النقل ليس من حكم الوجوب ، فإن ذلك موجود في الواجب الموسع بل من حكم تعيين هذا الزمان لأداء الفرض ولا معنى في حق المسافر لأنه محير بين الأداء فيه وإساحته عنه في عدة من أيام أخر لتدليل النقل الذي ذكره الشارع .

(٥) سورة البقرة آيتين ١٨٤ ، ١٨٥ انظر في تفسيرهما أحكام القرآن للخصاص ١ / ٢٥٠ وما بعدها

(٦) المؤثرة هنا وفيما بعد بفتح الراء أي المجدولة والمخرجة انظر القاموس المحيط ١ / ١٤١

(٧) علم أن هذا التدليس لأبي حنيفة رحمه الله عن إحدى روايته قد اقتصره شارحا - كما فعل في سابقه - من شروح غيره ، واللب عنده صاحب التحقيق فيه قال ولابي حنيفة رحمه الله طريقان أحدهما أن نفس الوجوب وإن كان ثابتا في حق المسافر لوجود سببه وهو شهود الشهر ، إلا أن الشرع أثبت له الترخيص بترك الصوم بحسب ما عليه عند وجود السفر الذي هو محل لحسب ، ومعنى الترخيص أن يدع مشروع الوقت بفتح يرفع إليه ، وانقضاءه بوجع - انتفاع في الدنيا بالانصر دفعا للضرر العاجل ، وانتفاع في الآخرة بدفع ضرر العقاب ، وللمر أن يصرف ما لهم إلى ما يشاء بالميل إلى الأخف ، فإذا اشتغل بواجب أخر كان مَرَحَصاً لأن إسقاطه من دينه لكونه أهم أحق عليه من إسقاط قرص الوقت ، لأنه لو لم يترك عدة من أيام أخر لا يكون مواجداً بفرض الوقت ، ويكون مواجداً بذلك بواجب ، ولا حار له الترخيص بالنظر لأنه أحق عليه بنظر إلى منافع دينه ، فلا يحوز له الترخيص بما هو خاف عليه بنظراً إلى مصالح دينه كان أولى ، وهذا الوجه يوجب أنه إذا توى النقل دفع عن فرض الوقت كما روي ابن سبعة عنه ، لأنه لا يمكن إبداء معنى الرحمة بهذه النية ، إذ هو يتحشم للحال من زجر الجوع ، ويرمه قضاء فرض الوقت في الثاني ، فلا فائدة في النقل إلا الثواب ، وهو في فرض الوقت أكثر ، فكان مداملاً إلى الأثقل ، لا إلى الأخف ، وإذا لم يثبت الترخيص ففي صوم الوقت مشروعاً ، فيبدأ بنية النقل كما في حق المقدم اه انظر كشف الأسرار ١ / ٢٣٠ وما بعدها ، والتحقيق ص ٨٢ ، وبهناية ٢ / ٨٥ ، وشرح النظامي ص ٣٣ .



قوله **نفع صومه عن العرض بكل حال** <sup>(١)</sup> (اعلم) <sup>(٢)</sup> أن المريض المقيم إن صام رمضان سبب القضاء أو الكفارة أو استدراج عما نواه في قول أبي حنيفة رضي الله عنه، ذكره في انهاروي <sup>(٣)</sup> وإذا صامه سبب النفل يقع عن العرض، ذكره في شرح اختلاف <sup>(٤)</sup> رفر، والكل المذكور في الأحكام <sup>(٥)</sup> ثم اعلم أن اختيار صاحب الهداية كم ذكر في انهاروي <sup>(٦)</sup> واختيار حجر الإسلام وغيره كم ذكر في المنصب أنه يقع صوم المريض المقيم عن العرض <sup>(٧)</sup> بكل حال <sup>(٨)</sup> لأن المريض إما رخص به

(١) قال الإسنكلي: وإما المريض بالصحيح عندما يقع صومه عن العرض بكل حال لأن رخصه المتعلقة بحقيقة العصر، فيظهر بنفس الصوم فوات شرط الرخصة فيجوز بالصحيح أنه انظر الحسامي ص ٣٣

(٢) في ط: واعلم

(٣) انهاروي أحد مصنفات محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، وهو غير كتب طاهر الرواية السفة التي صنفها أيضاً، والمسائل الواردة فيه تعد من الدوائر ينظر النافع الكبير ص ٧

(٤) ذكر الكشي في مجموع الدوائر: اختلاف رفر ويعقوب (أي يوسف) وقال هو لبعض الفقهاء وبه مختصر أيضاً وهو كتب في ذكر العلل وليس فيه من الطردبات شيء، انظر كشف الطوبى ١/ ٣٢

(٥) وعن ذلك يكون المريض والمسافر عنه سواء وهو روي أنه أي الحسن الكرخي رحمه الله عنه وبذلك أجد شمس الإسلام حواهر راده رحمه الله والمطالي لأمام حجر الدين والإمام طاهر الدين البخاري والشذوذ الكشي، أدو الفصل الكرماني رحمه الله كذا في التحقيق ثم نعلم أنه لا يفرق به أسافر والمقيم والصحيح والسليم عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله لأن الرخصة كي لا تلحق بمعدود مشقة فإنه تجعلها التحق بطرف المعذور، كذا في الهداية

(٦) أي المريض حكمه حكم المسافر عند أبي حنيفة رحمه الله وقد تقدم حكم أسافر عند ابن الهديامة ١/ ٨٥، والتحقيق ص ٨٢

(٧) أي فرض الوقت

(٨) أي سواء بوي فلا أو واحد آخر قلت وما اختاره حجر الإسلام نردوي حصاره شمس لأبيه السرخسي رحمه الله وسعياً الإسنكلي صاحب المنصب موضوع هذا الشرح، ومضى عنه الشرح وقد كشف صاحب التحقيق فباع هذه المسألة فقال وكشف هذا أن الرخصة لا تعيق بنفس المريض بجماع أبي الفقهاء ولا يجب فيه بقول مخالفتهم وذلك أن المريض ممنوع بوع منه بصر به الصوم كالحنانيب ووجع الزر والعمى وبوع منه لا بصر به الصوم كالأمراض الرئوية، وإسناد الهضم والرحض إنما يثبت للحاجة أن دفع المسقة وبصر بوع منه، فمن المعبد أن يثبت فيه لا حاجة فيه إلى دفع ضرر فذلك شرط كونه معصياً في الحرج بخلاف السفر فإنه يوجب إسقاط كل حال، فتعيق الرخص بنفس السفر وإفهام السفر مقام المشقة، ثم عديد يثبت الرخص بخلاف إرداد المريض كما يثبت بحقيقته العصر ولا خلاف في ذلك بين أصحابنا فمن من إرداد وجهه أو خضه بالصوم يباح له بقطر وإن لم يعثر عن الصوم ولم يرو عن أحد من أصحابنا خلاف ذلك فهذا المريض من يحصر زيادة المرض وصيام عن وجب آخر لا شك أنه يقع عما توي عند أبي حنيفة، إلا لا يفرق بينه وبين أسافر بوجهه فعل هذا لا يستقيم الفرق المذكور في الكتاب، أي المنس - الأماويل وهو أن المريض لما ممنوع كما يحرم تعيق الرخص في النوع الأول وهو الذي بصر به الصوم بخلاف =

معجز حقيقي، فبالصوم انتهى العجز وهو شرط الرحمة، فأى شيء نوى بعد ذلك يقع عن العرص كالقيم الصحيح بخلاف المسافر، فإن المرحص في حقه سفر أقيم مقام مشقة مقدرة<sup>(١)</sup> إقامة للسبب الظاهر<sup>(٢)</sup> مقام المسبب الباطن<sup>(٣)</sup> تيسيراً كما في التقاء احتساب<sup>(٤)</sup>، فبالصوم لم ينتف المرحص، وله ولاية صرف هذا اليوم إلى دنياء بضع بدنه بوجود المرحص، وصرفه إلى أخره لنفع دينه لوجوده بالطريق الأولى.

قوله. سببه<sup>(٥)</sup> أي سبب العجز. وهو. أي السبب.

قوله بطريق التنبيه<sup>(٦)</sup> أي بطريق الدلالة يتعدى الترحص إلى حاجته الدينية، لأنه ما ثبت في أمر دنيه وهو البيع فلأن ثبت في أمر دينه وهو الأصل أولى<sup>(٧)</sup>

= إرباء المرض ولم يسهل فيه العجز الحقيقي دفعا للخروج، وعلق في النوع الذي بحقيقة العجز لأنه وإن لم يضره الصوم، لكن لما آل أمر المريض إلى الضعف الذي عجز به عن الصوم، لابد من أن ثبت به المرحص دفعا لهلاك عن نفسه، كما ثبت بالأكراه. إذ معنى العجز أنه لو صام لهلك فالحال فإذا صام هذا المريض عن واجب آخر أو عن الفل ولم يهلك ظهر أنه لم يكن عاجزاً، ولم يثبت له الترحص فنتج عن فرض الوقت، فظهر أن مراد السمع أي الحسن الكرخي من قوله. والحواف في المريض والمسافر سواء، المريض الذي يضره الصوم وتعلق برخصه بإرباء المرض ومراد المصنف رحمه الله من قوله لأن رخصه بمنفعة بخلفية العجز المريض الذي لم يضره الصوم وعلق برخصه بحقيقة العجز، بوضوح ما ذكرنا ما قال سمعنا لأئمة المرحصين في الحسوط غاما المريض إذا نوى واجب آخر فالصحيح أنه يقع صومه عن رمضان لأن إباحة الفطر له عندما للعجز عن أداء الصوم، فقام عند القدرة فهو والصحيح سواء بخلاف المسافر. قال وذكر أبو الحسن الكرخي رحمه الله أن الجواب في المريض والمسافر سواء على قول أبي حمزة رضي الله عنه وهو سهو أو مؤول، ومراده مريض يطبق الصوم، ويخالف منه رخصة المرض فهذا يدرك ما ينبغي تأمل على صحة ما ذكرنا أنه انظر أصول البردوي مع كشف الأسرار ١، ٣٣٢ وأصول السرخسي ١/ ٣٧ والمحقق ص ٨٣

(١) أي مشقة تقديرية لا بحقيقة (٢) وهو السفر (٣) وهو المشقة (٤) أي مع لائزال (٥) قال الأحسن يصدد عن الطريق عن المريض والمسافر وأما المسافر فيستوجب الرحمة يعجز مقدار لقام سببه وهو السفر، فلا يظهر بنفس الصوم فوات شرط الرحمة فلا يبطل الترحص، فتعدى حيث بطريق تنبيه إلى حاجته الدينية أم (٦) التنبيه: الإعلاء، (٧) وبعبارة أوضح قال في المحقق فتعدى أي حق المريض حسنة أي حين إذ لم تعط ولاية برخصه بظهور قدره - أي المسافر - على الصوم بطريق التنبيه أي بطريق الدلالة إلى حاجته الدينية. يعني جواز «ترخصه بالافطار لحاجته الدنيوية وهي دفع المشقة عن النفس في العاجل منسه عن جوار الترحص بإداء الصوم بحاجته الدينية وهي دفع العذاب عن نفسه في الأجل بالطريق لأولى لأنه أهم أم وقد في الكشف فتعدى المرحص أو تحكم من العطر إلى الصوم الواجب للحاجة بالنفاس أو بالدلالة أم

قوله ومن هذا الجنس<sup>(١)</sup> أي من جنس أن الوقت معيار للمؤدى صوم النذر في وقت معين .

وقوله في وقت بعينه<sup>(٢)</sup> احتراز عن النذر المطلق وهذا من صورة النذر المعين مثلاً قال الله على أن أصوم يوم الاثنين هذا ويوم الخميس هذا قوله لأنه واحد : أي لأن الصوم واحد لا يقبل وصفين متضادين<sup>(٣)</sup> أي التثنية والوجوب<sup>(٤)</sup> .

قوله ومع الخطأ في الوصف : بأن قال : نويت أن أصوم صوم التطوع .

قوله لكنه إذا صامه<sup>(٥)</sup> إلى آخره ، جواب سؤال مقدر بأن يقال لما صار اليوم المندور فيه بندره متعيناً صار كيوم من رمضان ، وفي رمضان إذا صام المقيم بنية واجب آخر<sup>(٦)</sup> لا تصح نيته ، بل يقع عن صوم اليوم فكان يسعي أن يكون هذا كذلك إذا صام (أيوم)<sup>(٧)</sup> المندور فيه سنة القضاء أو الكفارة ، فأجاب عنه بقوله (لكنه)<sup>(٨)</sup>

(١) اعلم أن ظاهر اللفظ وهو قوله « ومن هذا الجنس » وإن كان يوهم أن الوقت سبب في هذا الاسم يعود اسم الإشارة إلى النوع الثاني الذي جعل الوقت فيه معياراً وسبباً بوجوبه لكنه ليس بسبب ، بل السبب فيه هو المندور الوقت فكان مراده في هذا النوع باعتبار نفس الوقت له لا غير وبدأ أفرد صاحب المنى بانسكه وكان من استحسن أن يذهب الشارح إلى ذلك صراحة إلا أنه اكتفى بالإشارة إلى ذلك بقوله « أي ومن جنس أن الوقت معيار للمؤدى » وبهذا قد ذكر من أمثلة النوع الثالث الذي رآه على نفسه صاحب المنى صوم النذر ، هكذا دون تعبد مطلق أو معنى بغير الخصامي ص ٢٢ والتحقيق ص ٨٤-٨٥ ، وكشف الأسرار ١ / ٢٣٤ .

(٢) قال الإحصائي ومن هذا الجنس الصوم المندور في وقت بعينه ، لأنه لا يقبل بالنذر صوم الوقت واحتمال يبقى فلا لأنه واحد لا يقبل وصفين متضادين فصير واحداً من هذا الوجه فاصيد بطلاق الاسم ومع الخطأ في الوصف ووقف مطلقاً لما كان عن صوم الوقت وهو المندور لكنه رآه صامه عن كفاره أو قضاء علمه تقع عما يؤى لأن التعبد إنما حصل بولائه المندور وولائه لا تعدوه ، فصح التعبد فيما يرجع إلى حقه وهو أن لا يبقى النذر مشروعاً ، فأما فيما يرجع إلى حق صاحب الشرع وهو أن لا يبقى الوقت محتملاً لحقه فلا اهـ .

(٣) هذا تعبد لعدم قضاء صوم الوقت فلا بد أن تقبل واحداً بالنذر واعلم أن الأصح في صوم الوقت هو النقل في غير رمضان ، وسائر الصلوات بمرة واحدة في كل وقت ، ولهذا بشرط فيها التعبد والتعبد

(٤) ويكون التعبد صعباً أو منافسة بلوجوب لأن النقل ما لا يستحق التعبد بعبودية تركه والواجب ما يستحقها تركه وعليه أن ثبت الوجوب بالنذر يبقى النقل ضرورياً

(٥) الصبر في « إذا صامه » مراده صوم الوقت أو الوقت على طبق إشباع كذا في التحقيق

(٦) من قضاء أو كفاره (٧) سقط من ك (٨) سقط من ك

إذا صامه عن كفارة أو عن قضاء يقع عنهما <sup>(١)</sup>، لأن (تعيين) <sup>(٢)</sup> اليوم لصوم النذر حصل بولاية الناذر وولاية المانر لا تعدو المانر، أي لا تتجاوزهُ، فصَحَّ تعيينه في حقه بأن لا يبقى النفل مشروعاً <sup>(٣)</sup>، أما في حق صاحب الشرع، وهو القضاء أو الكفارة فلا يصح تعيين الناذر <sup>(٤)</sup> ولهذا المعنى صح نية العصاء والكفارة في اليوم المندور فيه دون نية النفل.

**قوله لحَقِّقْهُ : أي لحق صاحب الشرع .**

وسرع الثالث ما جعل الوقت (فيه) <sup>(٥)</sup> معياراً لا سبباً كقضاء رمضان والنذر المصلي، وكور الوقت معياراً طاهر لتقدر لصوم بقدر اليوم <sup>(٦)</sup>، لكنه ليس بسبب، بل اسبب في القضاء ما هو سبب (في) <sup>(٧)</sup> الأداء <sup>(٨)</sup> وفي صوم النذر السبب هو

(١) يعني رد، بوى الكفارة أو القضاء من الليل، (أما إن موى ذلك من النهار فإنه يقع عن صوم الوقت وهو المندور لأن السنة من النهار في حق القضاء والكفارة نحو . لأنها من محصلات الوقت، فصارت بسبب القضاء وبسبب سنة مسلمة واحدة، فيقع عن صوم الوقت كذا في التحقيق .

(٢) في ط تعيَّن .

(٣) أي فصَحَّ تعيينه الذي هو بصرف، في مشروع الوقت فيما يرجع إلى حقه، وهو أن لا يبقى النفل مشروعاً فيه، فإن النفل في سائر الأيام شرع حقاً لعدم ليعتد عليه طريق اكتساب الخيرات وبين السعادات من غير عود إثم عليه في ذلك على تقدير الترك .

(٤) وخلاصة ذلك ما قاله في التحقيق من الموجب الأصبي في هذا اليوم هو النفل حقاً للعبد، وصوم القضاء والكفارة كان محتمله، فإذا نذر صوم ذلك اليوم فقد تصرف فيما هو حقه بالإيجاب لا فيما هو حق الشرع، وهو احتمال الوقت صوم القضاء والكفارة إذ لو ظهر أثره في ذلك صار العبد مبدلاً للمشروع الذي ليس بحقه من قبل نفسه وذلك لا يصح، كما سلم وعليه سبحانه السهو يريد به قطع الصلاة لاتعمل إلا به فيه لأنه مبدل للمشروع فكذا هذا انظر التحقيق ص ٨٤-٨٥، وكشف الأسرار ٢ / ٢٤٦ وإهداية ١ / ٨٤-٨٥، والحسامي ص ٣٣، وأصول الشرحي ١ / ٣٨.

(٥) ساقط من ط .

(٦) ولهذا لا يتحقق قضاء صوم في يوم واحد، وإناء كفاريين بالصوم في شهرين .

(٧) ساقط من ط .

(٨) أو التقويم، أو الفوات، كذا في الكشف .

اسدِر ومن حكم هذا النوع أن تكون البنية موحدة في جميع ابوت<sup>(١)</sup>، ولا نفوت  
ما حيي من عليه<sup>(٢)</sup>.

فونه والنوع الثالث، هذا بحسب تقسيم المنحجب، لأنه ابراع بحسب تقسيم  
كتابها

قوله مشكل توسعه (الأول محرور لكونه)<sup>(٣)</sup> صفة له قبله، وإثاني مرفوع  
بالعائدية لأن اسم الفاعل يعمل عمل معنه، (فكانه)<sup>(٤)</sup> قال بوقت يشكل توسعه  
وسمعي عند الأساتذة الكبراء رضوان الله عليهم (أجمعين)<sup>(٥)</sup> كان وقع هكذا

ثم الاشكال في نفس الحجج<sup>(٦)</sup> ووقعته ووجوبه أما الأول

(١) والدليل على ذلك كما ذكر فجر لإسلام البردوي في هذه الصياغات من حيث جعلت قرينة لا يستعني عن  
البنية، ويكفي في أكثر الأسباب كف في صوم رمضان والبدن جعلن والخلوع ومن حيث بهادير متعدية في  
هذا الوقت من هي من محتملانه لا يكون بوقت الإمساك في هذه الصياغات لا عن صوم الوقت وهو بطل  
د هو الموضوع الأصلي في عمر رمضان فأما على الواجب فلا يفي بما للوقوف عن بوجوب وهو بقضاء  
والكفاية فلا يكون لأن بواجب محتمل بوقت، وأما يكون التوقف على الموضوعات الأصيلة كما في قولك  
رأيت أسدا يصوف صحته وصدفه على أنه الهكل المعنوم لا عن رؤيته أسدا شجاع لأن الأول  
موضوع النطق وبذني محتمله وهذا لأن التوقف إنما بعد ضرورة استدراك فصلته صوم بوقت الذي  
لا يدرج أصلا والضرورة هنا هو الموضوع الأصلي للوقت لا أنها هو محتمله هناك، كان بوقت عبدا  
كرم رمضان كان الوقت عليه فهدد عليه وإن كان عمر رمضان فالأصل فيه النفل فلا يفقد على غيره،  
فهذا كانت سنة ثم لما من بوله لمفعول الإمساك من أونه من محتمل الوقت فإذا موي من السن صوم  
بقضاء بمعقد الإمساك من دون النهار لمحمّل الوقت فيجوز وأما بلفظه الإمساك لموضوع الوقت  
وهو النفل لا يمكن صرفه إلى محتمل الوقت قال صاحب الكشف وهذا في الحقيقة جواب عن كلام الخصم  
هنا جمع بين صوم رمضان وصوم القضاء في عدم حوار المبحر ففرق تبيين - ي فجر لإسلام -  
بينهما بعد ذكره به قلت ولعن ذلك هو سر عدم ذكر سرهما لذلك دليلا

(٢) لا يسقط القضاء في بذر مادم من عبه ذلك حب ولا يمنع عليه أبدا إلا في آخر جزء من حصته  
فأي وقت أبدا يكون قاصدا فإدما من يوم يؤد بطلان تكفاره كما في شيخ الفربي وحكي عن أبي  
يوسف أنه ينصق كما في الحج والصحيح ما تقدم، انصر كشف الأسرار مع أصول البردوي ١٧٤

٢٤٨.

(٣) في كونه، (٤) في بطله وكفته، (٥) سقط من ط

(٦) عدم أن سر حجب خالف ما مشي عنه غيره من الشرح وعبارت أئمة لأصور حيث قال «ثم الاشكال  
في نفس الحجج ووجوبه فقد قال علاء الدين عبد العزيز بن أحمد الحنبري في كشفه إسناده لاشكال إلى  
الحج حجاب لإشكال في وقته لا في نفسه ثم قال في التحقيق والكشف أيضا وبسبب الاشكال من  
وحيث انصف بالنسبة إلى سنة واحدة وهو أن الحج عبادة مبادى سر كان معلومة ولا يستعرق  
لأنه حجب الوقت فمن هذا بوجه سنة وقت الصلاة، ومن حيث أنه لا يصور في سنة واحدة  
لا داه حجة وحده سنة وقت الصلوة وبذني بالنسبة في سني العمر، فإن الحج فرض العمر

(قائله) <sup>(١١)</sup> لا يؤدي في جميع أشهر الحج بل في بعضها، فيشبهه من هذه الوجهة <sup>(١٢)</sup> الصلاة ولا يؤدي في السنة غير مرة فيشبهه من هذا الوجه الصوم فأشكـ

وأما الثاني فهو أن (الحج) <sup>(١٣)</sup> فرض العمر (لحديث) <sup>(١٤)</sup> الأقرع <sup>(١٥)</sup>، ولا يحلو المكلف أما أن يدرك العام القابل أولاً، فعلى اعتبار الإدراك تفصل أشهر الحج عن الأداء (فيشبهه) <sup>(١٦)</sup> وقت الصلاة، وعلى اعتبار عدمه لا، فيشبهه وقت الصوم <sup>(١٧)</sup> فأشكـ

وأما الثالث فإنه لا يحلو المكلف من أن يعيش (إلى السبب) <sup>(١٨)</sup> لاتبه أو لا، فإن عاش فالوحد (موسم) <sup>(١٩)</sup> ولا فمضي فأشكـ

قوله <sup>(٢٠)</sup> أن عند محمد رحمه الله يسعه التأخير <sup>(٢١)</sup>، وعند أبي يوسف رحمه الله لا أحياناً وعن أبي حنيفة رضي الله عنه روايتان كذا في التقويم <sup>(٢٢)</sup> ووجه قول محمد رحمه الله أن الحج فرض العمر بالاتفاق <sup>(٢٣)</sup>، ووقته أشهر الحج من حجج العمر <sup>(٢٤)</sup> فلا يتعين الأداء كما في صوم القضاء <sup>(٢٥)</sup> ووقته

ووقته أشهر الحج، وهي من السنة الأولى تنعني عن وجه لا يفصل عن الأداء وباعتبار أشهر الحج من السنة التي يبيى بفصل الوقت عن الأداء وذلك محتمل إلى نفسه فكان مشتمها كذا ذكر شمس لأئمة وهكذا ذكر محر الإسلام البردوي في شرح النفوس، فهدم علم من الوجه الثاني مما أوردته هو الذي ذكره فخر الإسلام في أوله وتبعه الإحسني.

(١) في كذا سنة (٢) وهو كون الوقت طريقاً يؤدي (٣) في كذا بحج (٤) في كذا حديث (٥) أي الأقرع بن حابس رضي الله عنه، وقد سبق بخرجه حديثه وهو أنه سأل رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله الحج في كل سنة أو مرة واحدة فقال بل مرة واحدة فمن راد فهو بطوع (٦) في كذا فاشبهه (٧) أي في كون وقته معياراً (٨) سقط من ك (٩) في كذا فموسم (١٠) قال الإحسني ومن حكمه أن عند محمد يسفه الناجم لكن بشرط أن لا يوفيه في عمره، وعند أبي يوسف رحمه الله تنعني عليه الأداء في أشهر الحج من العام الأول احتياطاً لحرازه عن العوات أهـ (١١) أي عن العام الأول بالشرط الوارد في النفس

(١٢) في الخبر الحسامي ص ٣٤، والبحقوقي ص ٨٥، وأصول البردوي مع كشف الأسرار ٢٤٨، ١ و بوضيح مع التقويم ص ٢١٦/٢، والتقويم ص ١٠٧.

(١٣) فكان جميع العمر وقت دأبه إلا أنه لا يؤدي في كل عام إلا في وقت خاص وهو أشهر الحج (١٤) فيكون وقته فرداً من أفراد أشهر الحج لا أشهر الحج من هذا العام بعضها، وما من سنة تعصي إلا وسوم إدراك الوقت بعدها وإنما يصف الحجر مفارص لموت من حرموا الحنكة عنه لأن ما كان ثابتاً فالتأخر بقاؤه إلى أن يظهر مزيل ووجه شك طه بغير وإذا كان كذلك لا ينبغي إلا بمعينه فعلاً (١٥) فإنه مؤقت بالعموم.

أسهر<sup>(١)</sup> من العمر<sup>(٢)</sup> (ولا<sup>(٣)</sup> بتعبي إلا بالآداء<sup>(٤)</sup>)

ووجه قول أبي يوسف أن السنة الأولى تعينت للآداء لقوجه بخطاب فيها  
ولا تراحم السنة الثامنة إلا بالآداء وفيه شك لنسأوي الحياة ولمات فيها<sup>(٥)</sup>،  
فصير السنة الأولى في حق الحج كوقت<sup>(٦)</sup> الطهر للظهر، ففصير أنما بالتأخير<sup>(٧)</sup>  
فإن أنكر حي وجماعة من مشايخنا أن هذا الاختلاف بدء عن أن الأمر المصنق<sup>(٨)</sup>  
يوجب الفور عند أبي يوسف، وعند محمد يوجب التراخي، والذي عنيه عامة  
مشايخنا أن الأمر المطلق لا يوجب الفور باختلاف<sup>(٩)</sup>، ومسألة الحج مسألة  
(مبتدئة)<sup>(١٠)</sup> وإليه ذهب شمس الأئمة السرخسي وعمر الإسلام علي البردوي  
رضي الله عنهما<sup>(١١)</sup>.

(١) أسهر: خصم النور لشده والهاء جمع المهر

(٢) أي دور الليلي كما ن وقت الحج أسهر الحج دور باقي السنة ومع هذا لا يتعبي - كما قال الشارح - لا بتعبي العيد فعلا فكذا الحج -

(٣) أي لا فلا

(٤) وأسدن محمد نصاً بأن يعني الحج سنة عشر من الهجره وقد ثبت أن السنة ست منها فعلم  
أن التأخير جائز

(٥) فلا يتعبد لأدراكه ذلك (٦) أي كحجر وقت الطهر للظهر

(٧) وذلك بخلاف الواجب المطلق من الوقت حيث يجوز تأخره لأن الوقت فيه بالموت والعمر ثابت للحال  
والموت متعبد، فلا يرتفع التكليف بالتعبد، فإما الثابت هنا فالقوت بمعنى الوقت فلا يرتفع بالتعبد  
وهو العيش في السنة العادية وبخلاف صوم القضاء والكفارات لأن الموت في سنة بدر فلم يعد  
تفويتها وما تأخيرها فقد كان بعدد وهو أشعاليه بالحروب وغير ذلك

(٨) أي عن الوقت ومثال الأمر المطلق عن الوقت - الأمر بالركاد وصدقة الفطر الحج

(٩) أي بيننا وبين أبي يوسف

(١٠) سقط من ك ومعنى كون مسألة الحج مسألة متبدلة أنها غير ثابتة وأعلم أن الخلاف بين أبي  
يوسف ومحمد رضي الله عنهما إنما هو في المائتم بالتأخير، فإذا نحر المكلف الحج عن السنة الأولى ومات  
قبل إدراك سنة الثانية فهو - بمعد أبي يوسف - وهو ظاهر، وعند محمد أن كان الموت فجاءه لم يلحقه  
الحج ولا إثم على ما حكاه عنه الإمام أبو الفصائل الكرماني وقال صاحب الكشف هو الصحيح من قول  
محمد، وعند الشافعي رحمه الله لا إثم بالتأخير وإن مات، أما الواجب فثبت عند الكل حتى وجب  
عنده الإبقاء بالحج بالإجماع كما في تأخير صوم القضاء والكفارة، ووجب الإبقاء بسبقية وإن أخر  
بأخيره

(١١) انظر أصول البردوي مع كشف الأسرار ١/ ٢١٨-٢٥١، وآصول السرخسي ١/ ٢٨-٢٩، ٤٧، والمحقق  
ص ٨٦، والموضح مع التلويح ٢/ ٢١٦، والقاموس المحمدي ١/ ٤٦٦.

قوله فظهر ذلك <sup>(١)</sup> أي طهر تعين الأداء في حق الإثم لا غير <sup>(٢)</sup> . فصح أداء حجة النفل ممن عليه حجة الإسلام <sup>(٣)</sup> كما إذا أدى النفل في أجر حره من الطهر مثلاً يصح بقوله، وإن كان سائماً بتأخير الطهر عن ذلك الجرم . فكذا هنا

قوله وجوازه : أي جوار الحج الفرض عند الإطلاق . بأن قال بويت أن أحج وهذا جواب إشكال . وهو أن يقال لما صح مشروعية النفل كان ينبغي أن ( لا ) <sup>(٤)</sup> تؤدي حجة الإسلام بمطلق النية . كما لا تؤدي صلاة الطهر مثلاً بمطلق النية لصحة النفل <sup>(٥)</sup> فأجاب وقال إنما جاز حجة الإسلام بمطلق النية بدلالة عرفية <sup>(٦)</sup> . لأنه لما تصدى لهلاك في الحر والحر . وبجمل المشاق الكثرة ، وبذل النفس والمال . فقد دس حابه عن أنه أراد إسقاط الفرض عن دمه لا النفل <sup>(٧)</sup> كما إذا اشترى شيئاً بغيرهم مطلقاً حيث تنصرف إلى نقد البلد بدلالة الحال <sup>(٨)</sup>

(١) قال الإحيائي وظهر ذلك في حق المأثم لا غير حتى يعفى النفل مشروعاً وجواره عند الإطلاق بدلالة تعين من يؤديه الصاهر أنه لا يقصد النفل وعليه حجة الإسلام . اهـ ابن حجر الحسامي ص ٣٥  
(٢) أي طهر أثر تعين الأشهر من العام الأول للأداء في حق الإثم . أو طهر أثر الاختلاف المذكور في حق الإثم لا غير . حتى لو أدى بالحج في العام الثاني أو الثالث كان أداءه بالاتفاق لا قضاء . وكذا لا يظهر في حق النفل . كذا في التحقيق .

(٣) وهذا عندنا لما ذكره الشارح فيما بعد . وقال الشافعي رحمه الله تكفي نية النفل ويقع عن حجة الإسلام ، لأن تحمل المشاق وعرك حجة الإسلام واختيار النفل عليها مع أن الثواب في أداء الفرض أكثر . وإن تعاقب على تركه بعد التمكن من أدائه يستحق عليه من السفة والسفة عدى مستحق الحر في أمر الدنيا صبغة ماله كالمسكين . ففي أمر الدين أولى . فتجعل نية النفل لغواً حقيقة بمعنى الحجر ويعفى أصل نية الحج وبه يتأدى فرض الحج بالإجماع .

(٤) سقط من ك . ولا صحة للاشكال بدونه .

(٥) وصور في التحقيق هذا الاشكال بالخط أوضح فقال هذا جواب عما يقال لما لم يظهر أثر التعيين في حق النفل حتى يعفى مشروعاً . كان مشروعاً متعيناً . فيعفى أن بشرط المعين في النية ، فلا يتأدى الواجب بمطلق النية كالصلاة في آخر الوقت لأن الثاني بمطلق النية من ضرورات اتحاد المشروع في الوقت ولم يوجد

(٦) أي لا لأن التعيين ساقط .

(٧) فاستغنى عن التعيين صريحاً . ولنصرف مطلق النية إليه .

(٨) انظر التحقيق ص ٨٧ . وأصول المرحسي ١ / ٢٢ ، والفوسنجي ٢ / ٢١٦ . وكشف الأسرار ١ / ٢٥٣



قال في الانصاح: <sup>(١)</sup> (لمطوري) <sup>(٢)</sup> حجة الإسلام هي الأولى لأنها هي الواحدة في الإسلام على كل من استطاع إليه سبيلاً.

(قوله) <sup>(٣)</sup> فصل في حكم الواجب بالأمر لما فرع من حسن الواجب شرع في بيان الواجب لأنه أثره والأثر أذا يتلو المؤثر [ثم] <sup>(٤)</sup> اعلم أن ما هاله من حد الأداء والقضاء <sup>(٥)</sup> احذر شمس الأئمة <sup>(٦)</sup> وقال فخر الإسلام الأداء اسم لتسليم نفس الواجب بالأمر والقضاء اسم لتسليم مثل الواجب به <sup>(٧)</sup>، والحدود قريبان <sup>(٨)</sup> قال القاضي أبو زيد وقد يستعار القضاء (لأداء) <sup>(٩)</sup> الواجب لما عده من سقاط الواجب

(١) الانصاح مصنف لناصر الدين المطري الأتمة رحمه - في شرح مقامات الشيخ أبي محمد قاسم بن علي الحريري سنة ٥١٦ هـ ذكر أبي المطري - في أوبه عن معاصي والنس وقوعه عند البدع ويعرض فيه لمعاصي الانفاذ التي يستعملها الفقهاء بغير كشف الطبول - ٢ ١٧٨٩ والاعلام ٣١١/٨

(٢) في ك للمطوري وفيه المطري والمطري هو ناصر بن عبد السيد أبي الحارث بن علي أبو القمح برهان الدين الحواري من المطري أدب بحوي لغوي من فقهاء الحنفية ولدي جرحائه حوارم سنة ٥٣٨ هـ وبوف بحو برم في العاصم من حمادي لأولى سنة ٦١٠ هـ وكان راسباً في الاعتقال والمطري: نسبة إلى من حصر النساب ورفقها من حنبلة - الانصاح - و - الانصاح - في النحو و - المعروف - في اللغة وغير ذلك وله سفر بطرفة الوعبد ص ٤١٢ وتاج التراجم ص ٧٩ ووفيات الأعيان ٢/ ١٩٩ والجواهر لصيغة ص ١٥٩ والخواص النبوية ص ٢١٨ والاعلام ٨/ ٣١١ وكشف الظنون ١/ ١٣٩ و ٢/ ١٧٠٨ و ١٧٤٧ و ١٧٨٩.

(٣) سقط منك

(٤) زيادة في ك.

(٥) قال الإحسكي فصل في حكم الواجب بالأمر وهو مواعيل - وهو تسليم على الواجب بسببه إلى مستحقه والقضاء وهو إسقاط الواجب ممن من عبده هو حقه أم بغير الحسامي ص ٣٥

(٦) حيث عرف خلا منهما لم عرفه به الإحسكي فكان الإحسكي يأنف به في ذلك ومقبساً عنه - بغير أصول الشريفة ١/ ٤٤

(٧) بغير أصول البردوي ٢/ ١٣٤

(٨) اعلم أن الأداء ينقسم إلى أداء محض وإلى الأداء الذي له شبه القضاء والمحض منه ينقسم إلى كامل وإلى ناقص، والقضاء أيضاً ينقسم إلى القضاء المحض وإلى القضاء الذي له شبه الأداء، والأول ينقسم إلى القضاء بمثل معقول وإلى القضاء بمثل غير معقول والمثل المعقول ينقسم إلى المثل الكامل كقضاء الفائتة بجماعة وإلى الناصر بالانفراد، فصارت الأقسام سبعة وجميع هذه الأقسام توجد في حقوق الله تعالى وتوجد في حقوق العباد فكانت الأقسام أربعة عشر بهذا الاعتبار، وإلى ذلك أشار صاحب المناسخ ما سطره

(٩) في ك للأداء

كما في القصاء ، ويستعار الأداء للقضاء لما فيه من التسليم ، بطير الأول في فإذا  
 قضيت الصلاة<sup>(١)</sup> أي أدت<sup>(٢)</sup> ، و بطير الثاني (أدى) <sup>٢</sup> ديه، أي قصي<sup>(٣)</sup> .  
 غير أن خصوصية كل منهما بمعنى باعتذار أن الأداء لغة يدعى عاية الرعاية<sup>(٤)</sup> ،  
 كما يقال الدئب بأدو للعزال ، أي يحتله<sup>(٥)</sup> (لئاكله)<sup>(٦)</sup> قل ابن السكيت في  
 (إصلاح)<sup>(٧)</sup> المنطق إذا له يادو له أدو<sup>(٨)</sup> إذا اختله ، قال الشاعر

أدوت به لأحــــــده .. فهيهات العتي حــــــدرا<sup>(٩)</sup>

ولقصاء على الإحكام نفسه لا غير<sup>(١٠)</sup> ، فلهذا حص الأداء بتسليم غير الواجب  
 لوجود الرعاية على الكمال ، وحص القصاء بتسليم مثل الواجب لوجود التقصير  
 فيه ، وعدم الرعاية على الكمال<sup>(١١)</sup> .

(١) سورة الجمعة الآية ١٠ (٢) يدل أن الجمعة لا يقضى (٣) في ك اد وهو سهو من الناسخ  
 (٤) لأن أدو حيلة الذي متعذر ، وإنما تقضى العميون بأدائها لا بأعيانها  
 (٥) انظر المحقق ص ٨٨ و أصول السرخسي ١ / ١٥  
 (٦) ذكره المبدائي في مجمع مثاله وقال بصرت في الحديث والمكر ويجوز أن يكون بهم في ماد ويدل من  
 العبي ، أي يعمو اه مختصرا ، قلت ويحمله بمعنى يحدثه  
 (٧) في ت كله  
 (٨) في ك اصطلاح وهو خطأ من الناسخ  
 (٩) إذا بفتح الهمز والدال مخففة ومابو بفتح الهمزة وسكون الهمزة وصم الدال وأدو بفتح الهمز  
 وتسكين الدال وفتح الواو مبنية  
 (١٠) وقال ذلك المبدائي أيضا ، ولم ينسب ليهما هذا البيت لثقله ، ولم يذكر أنه سابقا ولا لاحقا ، لم قال  
 المبدائي ويحور أن يكون بهم في أدوت - يدل من العبي اه ، وقال صاحب تهذيب إصلاح المنطق  
 ويروى « حبر » أي بفتح الراء دون ألف - وه حبر - أي يضم نوله وكسر ثابته على هيئة المبني  
 سفعون و لأول على هيئة المبني للفاعل - نصب على الحال والعامس فيه هيئات اسم سفعول واقع موقع  
 بعد واز بفتح الفتي به ، ومعناه انه أراد حنكه فعد - بفتح التاء وصم اعين - الفتي من أن يحسن في حال  
 ما هو حبر يريد انه حبر متفقد لا يتم عليه جديدة ، ويحور أن يكون العامل في « حبر » ما قبل  
 هيئات ، وهو « لأحده » والمعنى أدوت له لأحده حبرا فهيهات العتي يريد انه قصد لأحده في حال  
 تحبسه فعد ذلك عليه ، معى الوجه الأول يكون حبرا - حال من العتي ، وعلى الوجه الثاني يكون حالا  
 من الهاء المنصوبة الموصلة بقوله « لأحده » ويحور أن يكون حبرا - حال من الضمير المتصل باللام من  
 قوله « له » والمعنى أدوت له حبرا ، أي حنكته في حال تحبسه لأخذه ومن روى البيت يأنرفع فإن العتي  
 رفع بالابتداء ، وحبر - بالرفع - حبره ، وفي هيئات اسم مقتر مضمر في البنية يعود إلى الاسم الذي يعود  
 إليه ضمير الندان في البيت اه انظر مجمع الأمثال للمبدائي ١ / ٢٧٧ ، وكتاب لأفعال لابن بطوطة  
 ص ١٢ ، والكامل للمبرد ص ١٢٤ ، ومهذّب إصلاح المنطق الورقة ١٩٣-١٩٤ وإصلاح المنطق  
 الورقة ١٠٥ .

(١١) اعلم أن القصاء بطلق في اللغة خفلة على مسلم العبي والمثل لأن معناه الإسقاط والإحكام والإبصار

(١٢) انظر أصول السرخسي ١ / ٤٥ ، والتلويح ٢ / ٧٨ .

قوله <sup>(١)</sup> بمثل من عنده أي من عند المأمور أو المكلف، والباء <sup>(٢)</sup> ترتبط بالاسقاط.

قوله <sup>(٣)</sup> وهو حقه : أي المثل حق المأمور ، وهو الفعل من حيث أنه حقه الخالص ولا مطالبه عليه <sup>(٤)</sup> .

قوله بحب بذلك السبب <sup>(٥)</sup> أي بالنسب <sup>(٦)</sup> الموجب للأداء لأن بقاء أصل الواجب <sup>(٧)</sup> لو حود بقدرة على مثله وسقوط فصل الوقت ليعجز عنه أمر <sup>(٨)</sup> معقول، وذلك لأن الواجب إذا ثبت في الدمة لا يسقط إلا بالاسقاط، والإسقاط إنما يحصل بإبراء من له الحق، أو بالأداء ، أو بالقضاء إذا كان قاسراً عن مثله فانتفى القسمين، فتعين الثابت لقدرة المكلف على مثل العائت يكون الفعل مشروعاً من حسبه وسقط فصل الوقت لكونه غير مادي على مثله فلا <sup>(٩)</sup> إثم إن لم يكن تركه عامداً

(١) أي قول صاحب المير « لا حسبيكي » في تعريف القضاء وقد وردت فيما تقدم

(٢) أي الباء التي في « بمثل » الواردة في تعريف الإحسيكي للقضاء

(٣) أي في تعريف القضاء

(٤) إذا تعذر قادر عن فعله وتركه فإذا صرفه إلى القضاء بان يوى القضاء بدن الفعل جار

(٥) قال الإحسيكي وختلف المسابح في أن القضاء بحب بعض مقصود أم بالنسب لدى بوجوب الأداء فإن عامتهم يابيه بحب بذلك السبب وهو الخطأ ، قلت أعلم أن وجوب القضاء لا يتوقف على أمر حديد، وإنما بحب الأمر الأول عبد القاصي أبي زيد الدؤوبي وشمس الأئمة البرجسي وفجر الإسلام البردوي وصاحب لحن - محل هذا الشرح - ومن تابعهم رحمهم الله تعالى ، وإليه ذهب بعض أصحاب الشافعي والحنبلي وأما أصحاب الحديث رحمهم الله ، وعد العراقيين من أصحاب وصدر الإسلام أبي اليسر البردوي وصاحب الميراس لا بحب ما لا أمر الأول بل بأمر آخر أو بدس آخر ، وهو مذهب عامة أصحاب الشافعي رحمهم الله وعامة المعتزلة والحنابلة إنما هو في القضاء بعض معقول ، فأما قضاء بعض غير معقول فلا يمكن إيجابه إلا بصح حديث بالاتفاق وجبة كل من العريضي ما سذكره الشارح رحمه الله

(٦) المراد بالنسب هنا ما يعلم به ثبوت الحكم لا ما يجب به الوجوب كالتوقف

(٧) أي بعد فوات وقته

(٨) لفظ « أمر » غير « لا » .

(٩) الباء متعلقة بسقط فصل الوقت

وعند العراقيين من أصحابنا أن القضاء يجب بصر<sup>١</sup> مقصود<sup>٢</sup>، لأن<sup>٣</sup> الأمور به إذا كان معيذاً بالوقت ينتهي بانتهاء الوقت كالحج لا يؤدي في غير وقته المحصوص والاصح الأولى<sup>(٢)</sup>

فإن قلت لو كان وجوب القضاء بالسبب الذي يجب به الأداء فأية حاجة إلى ورود النص كقوله تعالى ﴿فعدة من أيام أخر﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله عليه السلام «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها، فإن ذلك وقتها»<sup>(٥)</sup> قلت ورود النص لطلب تفريع ما وجب بالسبب بدليل قوله «فليصلها» فإن الصغير راجع إلى الصلاة الواجبة بسببها<sup>(٥)</sup>

(١) واستدل لهم صاحب التحقيق بأن الواجب بالامر أداء العبادة، ولا يدخل للراي في معرفتها وإسماعيل يعرف بالنص، فإذا كان الأمر مفيداً، بوقت كان كونه للأمر به عبادة مفيداً به أيضاً ضرورة توقفه على الأمر، فإن العبادة مفيدة بأنها فعل مبني به المراء على وجه التعظيم لله تعالى مأمراً، وإذا كان كذلك لا يكون الفعل في وقت أخر عبادة بهذا الأمر لعدم تحوله تحت الأمر، وإذا لم يتحول الأمر كان الفعل قبل الوقت ويغده سواء احتجج إلى أمر أخر ضروره ولا يمنع أن يكون الفعل مصلحة في وقت دون غيره، ولهذا كانت الصلاة مخصوصة بأوقات والصوم كذلك، أم، مجتمعاً

(٢) فإن فسر الإسلام وهو الألفس، أي اقرب إلى المعقول، وأسميه بمسائل أصحابنا انظر أصول فخر الإسلام مع كشف الأسرار ١/ ١٣٨-١٤٢، وأصول السرخسي ١/ ٤٥، والتلويح وخاشية القسري ٢/ ٧٦، والجسماني من ٣٥، والتحقيق من ٨٩.

(٣) سورة بقره الأيتان ١٨٤ و١٨٥، أي، فافطر فعليه عدة من أيام أخر.

(٤) قلت بدون «فإن ذلك وقتها» رواه أصحاب الكتب الستة من حديث ابن مرفوعاً، ورواه لا البخاري من حديث أبي قتادة مرفوعاً أيضاً، ومن حديث أبي هريره أخرجه ابن ماجة وإسماعيل وأبو داود والبيهقي مرفوعاً وجاء بدلاً من هذه العبارة لفظ «فإن الله تعالى قال ﴿أقم الصلاة لدركي﴾ عند مسلم وبيهقي من حديث ابن ماجة والبيهقي من حديث أبي هريره، وينطق «تذكرى» أخرجه أبو داود وإسماعيل من حديث أبي هريره، قال السدي ﴿أقم الصلاة لدركي﴾ بالاصافه إلى يوم، المتكلم وهي القردة المشهورة، وقتلها لا يماض المقصود فأوله بعضهم من المعنى، وقت ذكر صلاتي، على حذف المضاف، أو المراء بالذكر المضاف إلى الله تعالى ذكر الصلاة، لكون ذكر الصلاة بضمي في فعلها، لضمي إلى ذكر الله تعالى فيها، فصار وقت ذكر الصلاة كانه وقت لذكر الله، ففيه في موضع أقم الصلاة تذكرها لذكر الله، أما على رواية «للتذكرى» فلام الجر ثم لام التعريف وأخره ألف مقصورة فتكون أوق بالقصود ملا تكلف، وإن كان قراءة سباده لفظ صحيح البحاري ١/ ١٢٢-١٢٣ وصحيح مسلم ٥/ ١٨٦ و١٩٣، وسنن ابن ماجة ١/ ٢٢٧، وسنن أبي داود ١/ ١١٨، وسنن النسائي ١/ ١٠٠، وجامع الترمذي ١/ ٢٨٨، وسنن البيهقي ٢/ ٢١٨ و٤٥٦.

(٥) وعنه فلا يسم أن هذه المصوص لا تحاب القضاء، بل للأعلام ببقاء الواجب وسقوط شرف الوقت لا إلى مثل وضمانهما إذا كان إخراج الواجب عن الوقت بعثر.

فإن قلت (ينبغي) <sup>(١)</sup> أن لا تقصى العرب إداوات لعدم القدرة على ثلاث ركعات نقل، لأن النقل بثلاث ركعات غير مشروع <sup>(٢)</sup> قلت لا سبب أنه غير مشروع، والوتر سنة على قولهما <sup>(٣)</sup> وإحدى الروايات عن أبي حنيفة رضي الله عنه، وللسنة نقل، لأن النقل عبارة عن الريادة والسنة أيضاً ريادة عبادة ربيت لإكمال الفرائض، ولئن سلمنا أن النقل بثلاث ركعات غير مشروع معقول كان القياس يقتضي أن لا يقصى إلا أن قصاه ثبت بالحديث بخلاف القياس، وهو قوله عليه السلام «من نام عن صلاة» إلى آخره والقياس في مقابلة النص مطروح <sup>(٤)</sup>

ثم اعلم أن انقصاء ما ثبت أنه أمر معقول تعدى إلى ما لا يصح فيه <sup>(٥)</sup> وهو المنذور لمؤقت بوقت يعينه كقول الرجل لله علي أن أصوم هذا الشهر أو أصلي هذا اليوم ممضى الشهر أو اليوم ولم يصم ولم يصل، فعليه القضاء <sup>(٦)</sup>، وهذا معنى قوله فيتعدى <sup>(٧)</sup> إلى المنذورات المعينة.

- 
- (١) في ذلك لا ينبغي، وإثبات «لا» قيل: ينبغي «مع وجود» لا «الثانية لا يحقق الاعتراض فكان إثباتها قبل «ينبغي» سهواً من الناسخ
- (٢) هذا الاعتراض بقاء على ما قلناه من أن القضاء إنما يجب إذا كان المكلف قادراً على المثل والا سقط.
- (٣) أي عن قول محمد وأبي يوسف.
- (٤) انظر كشف الاسترار ١/ ١٤١ و ١٤٢ والنوارج ٢/ ٨١، والهداية ١/ ٤٤١
- (٥) أي ما فيه نص وهو الصوم والصلاة، فقد ورد الشرع بوجوب القضاء لهما قال تعالى ﴿فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾ أي فافتر فعليه عدة من أيام أخر وقال عليه السلام «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها» الحديث وما ورد منه معقول لمعنى فوجب إلحاق غير المنصوص به وتقديم ميان كونه معقولاً
- (٦) هذا إشارة إلى عدم اختلاف، فوجوب قضاء المنذورات المعينة عند العامة بالتقاس وعقد الفريقين لا يجب لعدم ورود نص مقصود فيه، ونقل صاحب الكشف من أصول أبي بكر أن القضاء والحالة هذه واجب لإحجام من الفريقين، ولكن عن قول الفريق الثاني بسبب حر مقصود غير البدر وهو النقويت وعلى القول الآخر بالبدر لم قال صاحب الكشف وأعلم أن النقويت إما يوجب بقضاء عندهم لأنه بمرية نص مقصود فكانه إذا فوت فقد التزم المنذور أساساً، ففي هذا إنا فاب لا بد نقويت من مريض أو حر في الشهر المنذور صومه أو أغنى عليه في الصوم المنذور فيه الصلاة يجب أن لا يقضى عندهم لعدم النص المقصود صريحا أو دلالا فظهر ثمره الخلاف، ولكن عبارة شمس الأناسة السرخسي تفيد أن دعوى بمرية النقويت عندهم في إيجاب القضاء فحينئذ لا تظهر مانع الإختلاف في الأحكام بين أصحابنا وإنما تظهر في التخييع. أنه متصرف.
- (٧) أي ذلك الحكم وهو بقاء الوكيل للثبوت على النقل

قوله وهو قضاء الصوم والصلاة : الضمير راجع إلى النصوص عليه

قوله وفيما إذا نذر<sup>(١)</sup> إلى آخره هذا جواب إشكال، وهو أن يقال يرد على ما (ذكرتم)<sup>(٢)</sup> مسألة الجامع<sup>(٣)</sup>، وهي أن من نذر أن يعتكف شهر رمضان ولم يعتكف حتى دخل شهر رمضان من قائل فاعتكف لم يحره<sup>(٤)</sup>، ولو كان القضاء (يجب)<sup>(٥)</sup> بسبب يجب به الأداء<sup>(٦)</sup> لصح اعتكافه في الرمضان الثاني كما في الأول<sup>(٧)</sup>، فعلم أنه لم يجب بذلك السبب، بل بسبب آخر وهو الدعوى<sup>(٨)</sup>، فأجاب عنه بقوله إنما وجب القضاء يوم مقصود إلى آخره، تقرير هذا (أن)<sup>(٩)</sup> الصوم شرط الاعتكاف<sup>(١٠)</sup> (لعله)<sup>(١١)</sup> عليه السلام « لا اعتكاف إلا بالصوم »<sup>(١٢)</sup>، فمن لزمه

(١) قال الأحمدي وفيه إذا نذر أن يعتكف شهر رمضان فصام ولم يعتكف إنما وجب القضاء بصوم مقصود لأنه ما انفصل الاعتكاف عن صوم الوقت عدا شرطه إلى الكمال الأصلي لا لأن القضاء بسبب آخر، أنه

(٢) في كذا ذكرت

(٣) أي الجامع الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني، وقد ورد المرحسي هذه المسألة منه في أصوله دليلاً للفريق الثاني

(٤) أي عن المنذور وذلك خلافاً لغيره (٥) في كذا لا يجب وهو خطأ من الناسخ

(٦) وسبب الأداء هو الأمر بالوفاة بالندب

(٧) لأن الثاني مثل الأول في كون الصوم مشروطاً به مستحقاً عليه، وصحة الاعتكاف به

(٨) أي للواحد في الوقت عند منعه على وجه هو مقصور فيه انظر المحقق ص ٨٩، وكشف الأسرار ١/ ٤٤١ و ٣٦، وصول المرحسي ١/ ٤٧

(٩) سقط من ط

(١٠) أي عندما وديك في الاعتكاف الواجب، كما نحن فيه - رواه واخذه للحديث الذي سيذكره الشارح، أم في الاعتكاف الذي يسبب الواجب فقد روى الحسن عن أبي حمزة أنه شرط لصحته أيضاً لهذا هذا الحديث وفي روايه الأصم وهو قول محمد لا بشرط فيه، وذهب السافعي ل أنه ليس بشرط صحة الاعتكاف مطلقاً، لأن الصوم عارده وهو أصل نفسه فلا يكون شرطاً لخبره انظر الهداية ١/ ٩٥، ولا إجماع ٣٧٧

(١١) في كذا بقوله

(١٢) بهذا اللفظ رواه الدارقطني والحاكم والبيهقي كلهم من طريق سويد بن عبد العزيز ثنا سفيان بن حسين عن الزهري عن عروة عائشة مرفوعاً ثم قال الدارقطني فغرد به سويد عن سفيان بن حسين أنه، وقال الحاكم لم يوجب الشيبان سفيان بن حسين أنه، وقال البيهقي هذا وهم من سفيان بن حسين وسويد بن عبد العزيز وسويد بن عبد العزيز ضعيف بمره لا يقبل منه ما نذر به أنه، وقال صاحب تعليق المعنى سويد هذا أكثر الأئمة على تصحيحه، وقال دحيم ثقة وكاتب له إحدائهم بلفظ فيها وقال نعم بن حماد وعلى بن حجر كس ششم بحسن أمره ويثني عليه خيراً، أنه، قلت وبمعناه رواه أبو داود والبيهقي كلاهما من طريق عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن عروة عن عائشة فثبت السنة عن المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد حمارة ولا يمسن امرأة ولا يباشرها

المشروط بمرمه اشترط<sup>(١)</sup> كالصلاة مع الطهارة، والشرط يجب وجوده كيما كان لأقصد كالتطهره لسرد (أو)<sup>(٢)</sup> بمعنى آخر تحوّر بها الصلاة، وإن لم توجد قصداً<sup>(٣)</sup> غير أن صوم الاعتكاف له شأنان شبه بالطهارة من حيث أنه شرط كهي<sup>(٤)</sup>، وشبه بالنصيّات المقصودة لنفسها (كصوم)<sup>(٥)</sup> قضاء رمضان وصوم الكفارات من حيث أنه صوم وأنه مما يلتزم بالدر، بخلاف الطهارة فإنها لا تلتزم بالدر، فوَقَرْنَا<sup>(٦)</sup> على اشتباه خطهم فقلنا إنه يتأدى بصوم رمضان ما لم

= ولا يخرج بحاجة إلا لما لا بد منه، ولا اعتكاف إلا بصوم، ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع أحد، لفظ أبي داود ثم قال أبو داود: غير عند الرحمن من إسحاش لا يقول فيه قال «السنة» ثم قال جعله قول عائشة أحد، وقال البيهقي قد ذهب كثير من الحفاظ إلى أن هذا الكلام من قول من دون عائشة، وإن من أخرجه في الحديث وهم فيه أحد ورواه البيهقي من طريق الثعلبي عن علقم عن ابن شهاب أنه وفي حقه «والسنة في من اعتكف من صوم» وهنار على أبي داود وأخرجه الدارقطني من طريق القاسم من عن ابن جريح عن الزهري أنه وفي آخره «وممن من اعتكف أن يصوم» كما رواه من طريق حجاج عن ابن جريح أنه وفي آخره «وسنة من اعتكف من صوم» قال صاحب الجوهر النقي «ذهب المجتهد ابن الصبّاح إذا قرأ السنة كذا فهو مرفوع، والسنة السرد والطريقة وذلك قدر مشترك بين الواجب والسنة المصطلح عليها ولم يكن السنة المصطلح عليها معروفة في ذلك الوقت، وذكر سنة الصوم ليعتكف مع ترك المس والخروج دلل على أن المراد الوجوب لا السنة المصطلح عليها، ثم قال -رد- عن البيهقي في الحديث الأول- جعل هذا الكلام من قول من دون عائشة دعوى، من هو معطوف على ما تقدم من قولها السنة كذا، وكذا أحد، وروى أبو داود والدارقطني والحاكم والبيهقي عن ابن عمر أن عمر رضي الله عنهما جعل عليه أن يعتكف في الحائض ليلة أو سوماً عند الكعبة فقال النبي ﷺ فقال اعتكف وصم، وفي أسناده عبد الله بن يسحكي الدارقطني بصحيفة عن أبي بكر النيسابوري ووافقه وقال أنه تفرد به أحد، وقال الحاكم لم يسمع الشرحان بعد الله بن بديل أحد، وحكي صاحب الجوهر النقي موثقاً عن جماعة ذكرهم ثم قال ورواه النفاة موقوفة ومن لم يذكر الشيء ليس بحجة عن من ذكره أحد، انظر سنن الدارقطني ١/٢١٧ والمسنود ١/٤٣٩-٤٤٠ وسنن أبي داود ٢/٣٣٣-٣٣٤ وسنن البيهقي ٤/٣١٤-٣١٧ و٣٢٠، ونصف الرسالة ٢/١٨٦

(١) إذا شرط شيء تابع له فالسنة الموجب للاعتكاف يكون مؤثراً في إيجاب الصوم لأن ما لا يتوصل إلى الواجب لا يجب كوجوبه بعبادة، إلا أنه امتنع إيجاب الصوم به هذا بخلاف من شرف الوقت، وحصول الصوم الشهر إذا الشرط معتبر مطلقاً وجوبه لا وجوده قصداً كما ذكر الشارح

(٢) في ك. و. بدون النهمه

(٣) عند خلافاً للشافعي رحمه الله لأنها عبادة فلا تصح إلا بالنية، ولنا أنها لا تقع قرينة إلا بالنية ولكنها تقع مطلقاً بصلاتها لوقوعها طهارة باستعمال الطهر

(٤) ولهذا صح بدره بعد الاعتكاف فكان كمن يمر أن يصلي ركعتين وهو مظهر يحول له أن يصلي المبدور منك الطهارة فإن انقضى وصومه بمرمه التوضوء لآداء المبدور فإن موضعاً للصلاة أخرى يحول به أن يصلي المبدور بملك الطهارة فكذلك هذا

(٥) في ك. لصوم وهو سهو من الكاتب

(٦) وقرنا نفتح الواو والقاء المسند اسمونا فلفنا وعن بمعنى من، والنظ بمعنى النصب

يصير ديناً ، ولا يتأدى إذا صار ديناً لأنه ما صار ديناً مقصوداً بنفسه لأن ما لا يصير مقصوداً بنفسه لا يصير ديناً كالظهرة ، فلما صار مقصوداً بنفسه صار كسائر الصيامات المقصودة ، وهي لا تتأدى ، بصوم رمضان فكذلك هو بصوم رمضان الثاني <sup>(١)</sup> أو بقول على ما عليه أصل الاعتكاف كان ينبغي أن يجب عليه صوم قصدي لأجل الاعتكاف ، لأن الأصل في كل شيء (كماله) <sup>(٢)</sup> لكن الصومين لما اجتماعي يوم واحد ، واليوم الواحد لا يسع فيه إلا صوم واحد ستتبع أقواهما فأسقطنا (أضعفهما) <sup>(٣)</sup> اعتبار صوم قصدي بالاعتكاف بقوة في صوم رمضان ، وشرف في الوقت فلما فات <sup>(٤)</sup> عد إلى الكمال الأصلي ، وهو أن يجب بصوم قصدي لا قصدي <sup>(٥)</sup> ، ولم (يجزه) <sup>(٦)</sup> بصوم رمضان الثاني لأن إدراكه كان موهوماً حين مات الاعتكاف لاستواء الحياة والموت إلى ذلك الوقت فلم يعتبر <sup>(٧)</sup> ، فصار كأنه نذر مطلقاً وقال به علي أن اعتكف شهراً ، فهو نذر الاعتكاف مطلقاً ثم يجزه بصوم رمضان ، فكذلك هذا <sup>(٨)</sup> .

فإن قلت كيف يصح التمسك بقوة عيه السلام « لا اعتكاف إلا بالصوم »

(١) انظر كشف الأسرار ١٤٤/١ والتلويح ٨٣/٢ والافصح ١ ٥٥ و١٠٨ والهدية ١ ١٤ ، والقاموس المحيط ١/٤٧١ ، ٦٧٤ .

(٢) في كل مكان

(٣) على ما أوردته في صدر هذه المسألة

(٤) ما بين القوسين من ك وما بعدهم مصبوح بفتح الراء فيكون بدلاً من أضعف أو عطف بيان له .

(٥) أي شريف الوقت .

(٦) اعلم أن شرف وقت رمضان أوجب هنا ريادة كما أوجب تقصيراً ، فالريادة هي أفصلة صوم رمضان على سائر الأيام ، والتقصير هو عدم وجوب الصوم المقصود بالاعتكاف فبما مضى رمضان سقط وجوب ريادة تلك الريادة لا مكان الموت قبل رمضان آخر ، فينبغي أن يسلم ذلك التلخيص ، المنجز بتلك الريادة أيضاً بالطريق الأول ، لأن سقوط التلخيص أولى من سقوط الريادة .

(٧) في له بحر

(٨) لأن خوف الموت قبل دخول رمضان الثاني يوجب قضاء الاعتكاف فيه ولا يتصور ذلك إلا سقوط التقصير - والتقصير هو عدم وجوب الصوم المقصود - وإيجاب صوم مخصوص به

(٩) انظر التوضيح مع التلويح ٨٢/٢ - ٨٦ ، وأصول السرخسي ١٤٧ ، وأصول الشارح مع كشف الأسرار ١٤٣/١ وبعبارة



والكثرة إذ وقعت في موضع لم يعمت، هفت نس كذلك لصحة الاعتكاف في اسيل  
 بدور الصوم؟ قلت لا نسيم أن لصوم في اسيل غير موحود مطبق فلم قلت به  
 كذلك؟ (ولم لا يجوز) <sup>١</sup> أن يوجد فيه صوم حكمي صمسي وإن لم يجز صوم  
 حقيقي قصدي، فكم من شيء يشب صمما ولا تثبت قصداً، ولهذا قلنا إذا سر أن  
 يعتكف ليلة واحدة لا يصح بعدم لشرط حقيقة وحكما <sup>٢</sup>، بخلاف ندر اعتكاف  
 ليلتين حيث يصح لاشتغالهما يوميهما <sup>(٣)</sup> فافهم

قوله فصام ولم يعتكف <sup>١</sup> إما قبله به لأنه إذا لم يصم أبصاً يصح  
 اعتكافه بصوم القضاء كذا في لجامع اكبير لأنه أبى كما وجب <sup>٢</sup>

قوله إنما وجب القضاء: أي قضاء الاعتكاف.

قوله (لا) <sup>١</sup> لأن القضاء، يعني بقول البعض <sup>٢</sup> بأن القضاء يجب بالتكوير

قوله ثم الأداء (المحض) <sup>٤</sup> إلى آخره المحض السبب الحاصل

(١) في ك: ولم يجز

(٢) ولا يبره شيء عندنا لأن الصوم شرط لصحة هذا الاعتكاف والكل يدرس محل الصوم ولم يوجد من  
 يثبت ما يوجب جوبه في الاعتكاف معاً فالنادر لم يصادف محله وعند الشافعي رحمه الله يصح بناء  
 على أن الصوم ليس بشرط لصحة الاعتكاف عنده

(٣) هذا، لا بد من النادر شيئاً إذ يبرمه عتكاف ليلتين مع يوميهما، وبإزمه لا اعتكاف مباحاً لكن تعديهما  
 إليه لأنه لم يعم في ندر ويدخل المسجد قبل غروب الشمس لأن للعلمي معنى الجمع وذكر لأن  
 والثنائي ينفذ بجمع يدخل ما يراهما من ليلتي والأمام ما ذكر في كتب الفروع، أما إذا نوى بسبب دور  
 النهار صحب بيته لأنه نوى حقيقة كلامه، ولا يبرمه شيء لأن ليل ليس وفناً للصوم كذا في البدائع  
 والهداية

(٤) قال الاحمدي وفيما، من أن يعتكف شهر رمضان فصام ولم يعتكف إنما وجب القضاء بصوم  
 مقصود، لأنه لما انفصل الاعتكاف عن صوم الوقت عاد شرطه إلى النكال الأصلي لا لأن القضاء وجب  
 بسبب آخر أم

(٥) أي لأن الصوم نسي وجب فيه الاعتكاف ما لم يقضيهما جميعاً في شهر متتابع، لأن ذلك الصوم ما كان  
 ناقلاً لا مستدعي وجوب الاعتكاف فيه صوماً آخر، فليس واجب الأداء مع ذلك الصوم كما اعتقدنا  
 بهداه ١، ٩٦ وبدائع الصنائع ٣، ١٠٥٩، ١٠٦١، ١٠٦٣، ١٠٦٤، والنسائي ص ٣٦

(٦) سقط من ك (٧) وهم الفريق الثاني

(٨) سقط من ص قال الاحمدي ثم الأداء المحض ما يؤدبه الإنسان موضعه على ما شرع من أداء الصلاة  
 جماعة، وإف فعل بغير أداء فيه قصور، لا يرى أن يجهر - يسقط عن الجهر، وفعل بالحق بعد فرغ  
 لأداء أداء يشبه القضاء ما عسر أنه الهمم الأداء مع لأمم حتى تحرم معه، وقد فاتته تلك حقيقة، وهذا، لا  
 يتغير فرضه بعبه الإقامة في هذه الحالة كما لو صام قضاء محضاً بالفرات لم وجد المنع بخلاف  
 المسوق لأنه مؤد في إتمام صلاته. أه انظر النسائي ص ٣٧

الذي (لا) <sup>١</sup> يختلط به الماء <sup>(٢)</sup> ، وعرفني محضر أي حالص النسب <sup>(٣)</sup> ، وأرد به الأداء الكامل الذي ليس فيه شوب <sup>(٤)</sup> القضاء .

فونه ألا يرى ، إيصاح نقوله أداء فيه قصور ، فإن قلت كيف يصح قور المصنف إن الحهر ساقط عن المنفرد ، وفي الكتب (محور) <sup>(٥)</sup> وفي القلوب مقرر <sup>(٦)</sup> أن المنفرد إن شاء جهر وإن شاء خافت <sup>(٧)</sup> .

قلت أراد بسقوط الحهر عنه عدم الوحوب عليه ، والشأن كذلك ، فعدم وجوب الحهر عليه يدل على نقصان في فعله ، إذ لا شك أن ما فيه وجوب أفضل مما ليس فيه وجوب ، عن أبيه قال عليه السلام <sup>(٨)</sup> « الصلاة بالجماعة تفصل عن صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة » <sup>(٩)</sup> ، والفرد <sup>(١٠)</sup> قوله وفعل اللاحق <sup>(١١)</sup> بعد فراغ الإمام <sup>(١٢)</sup> ، بأن نام خلف الإمام حتى أتم الإمام فاستيقظ بعده <sup>(١٣)</sup> ، أو أحدث

(١) في ط الم . (٢) أو غير .

(٣) انظر : الكامل للمبرد ص ١٣٩ ، والقاموس للمحيط ١ / ٦٣١ .

(٤) الثوب ، الخلط ، انظر مختار الصحاح ص ٣٧٣ .

(٥) في ك محرر ، يضم فسكون ففتح ، والمحرر المقوم والمحرر المحفوظ .

(٦) مقرر مثبت (٧) كنا في الهدية .

(٨) يجب الشرح بذلك أن في أداء المنفرد في الوقت قصور أصلاً لعدم وصفه بالوجوب فيه شرعاً وهو الجماعة ،

لأن صلاة الجماعة تفصل صلاة المنفرد بسبع وعشرين درجة كما معلق به الحديث الذي سيذكره ، انظر

الهداية ١ / ٣٥ ، والقاموس للمحيط ١ / ٣١٥ ، ١٣٦ ، ١٨٥ .

(٩) روى بهذا اللفظ من حديث ابن عمر ، وأبي هريرة ، وابن عباس رضي الله عنهم مرفوعاً فحدث ابن عمر

رواه الستة إلا أبا داود ، وحديث أبي هريرة عبد أحمد ، وحديث ابن عباس رواه أبو حنيفة وأما ما رواه

أبو هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ « صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم خمسة وعشرين

جسراً » فلا يصحده لأنه يحتمل أن يكون الله تعالى جعل فصل صلاة الجماعة عن صلاة الفرد خمساً

وعشرين درجة ، ثم زاد الله تعالى في فصلها على صلاة الواحد حرتين ففصلاً منه ورحمة فكان

ذلك زيادة لا تصادف كذا قال الطحاوي رحمه الله انظر صحيح البخاري ١ / ١٣١ ، وصحيح مسلم ٥

/ ١٥٢ ، وسنن ابن ماجه ١ / ٣٥٩ ، وسنن النسائي ١ / ١٣٤ ، وجامع الترمذي ٢ / ١٥ ، والموطأ ١ / ٦٨ ،

وسنن البيهقي ٣ / ٥٩ ، ومسند أحمد ٢ / ٣٢٨ ، ومسند الشافعي ص ١٨ ، وجامع مسانيد أبي حنيفة

١ / ٤٣٦ ، ومشكل الآثار للطحاوي ٢ / ٢٩ .

(١٠) انظر مختار الصحاح ص ٥٢٠ .

(١١) بالاحق هو الذي أدرك أول الصلاة مع الإمام ثم قامه المنافي ، كما صور الشارح

(١٢) انظر عشرة الأحكام في هامش ٨ من الصحيفة السابقة (١٣) أي بعد فراغ الإمام

فذهب وتوضأ فصلى ما بقي من صلاته بعد فراغ الإمام<sup>(١)</sup>

قوله، أداء يشبه القضاء، أما الأول<sup>(٢)</sup>، فاعتبار بقاء الوجب واعتبار أنه حلف الإمام حكماً<sup>(٣)</sup>، ولهذا لا يقرأ ولا يسجد للسهو<sup>(٤)</sup>، وبفسد صلاته بالحادة<sup>(٥)</sup> في هذه الحالة، وأما الثاني: فليدركه ما فاتته مع إمامه، لأنه ليس خلفه حقيقة، فنصار أداء يشبه القضاء

قوله ولهذا لا (يفير)<sup>(٦)</sup> فرضه هذا إصباح لقوله يشبه القضاء وإنما لا (يتغير)<sup>(٧)</sup> فرضه لأن القضاء يحكي العائت<sup>(٨)</sup>، ولا (يتغير)<sup>(٩)</sup>، ستراص (نية)<sup>(١٠)</sup>

(١) علم أن من سبقه الحدث في الصلاة يبطل صلاته عند الشافعي رحمه الله فيصرف ويصوب ويستأنفها، سواء أكن منفرداً أو إماماً أو مأموماً، وهذا هو القياس لأن الحدث ينافي الصلاة، وأشيء ولا يخراف فيسبغها، فاشبهه الحدث الجمد، وعيناً: إن كس من سبقه الحدث إمام استجلف وانصرف ويوضأ ويصلي على صلاته، وإن كان مأموماً أو منفرداً انصرف ويوضأ ويصلي بقوته عليه سلام، «من فاء أو رفع أو أدى في صلاته فلينصرف ويوضأ وليس على صلاته ما لم يكلم» ولقوله «إذا صلى أحدكم الفداء أو رفع فابضع يده على فمه ويطمئئ من لم يسبق بشيء» إلا أن الاستيفاء أفضل بخبرنا عن شبهة اختلاف، وقيل أن المنفرد يستقبل والإمام والمقضي يربي صناية لفصلة الجماعة انظر لأفانق ١/ ٢١١ والهداية ١/ ٣٩.

(٢) أي إما كونه نفس اللاحق بعد فراغ إمامه أداء (٣) فحالف المنفرد

(٤) إذا سها كالنقدي، انظر: الهداية ١/ ٣٧، ٥٢، ٥٧

(٥) أي بمحاذاته المرأه، وصورة أن يحدث الرجل وإسراة حلف الإمام فوضأ وفراغ لإمام فحدثه في حال أداء ما فاتها، وإنما فسدت صلاته في هذه الحالة لما ذكره من أن اللاحق حلف الإمام حكماً - بخلاف لو فرغ حدث قبل حقيقة - فحلفت الشركة بينهما بحرمته وإداء، فكأن مصدر بها، إنه في هذه الحالة كمحاذاتها في حال الأداء قبل الحدث بخلاف ما إذا سبق بعض الصلاة فحدثه في قضاء فسبقه حيث لا يفسد صلاته لأن المسبوق في حكم المنفرد فلا ينفق الشركة التي هي شرط لمحاذاته بينهما في الأداء فلا يفسد ثم أعلم أن شافعي رحمه الله ذهب إلى عدم بطلان صلاة الرجل بمحاذاته المرأه له في الصلاة، وهو القياس عندنا، يصلحها حيث لا يفسد، وعندنا يفسد صلاته بذلك إذا أسركا في صلاة وجده أن موى الإمام إمامها وألا لم يصرفه ولا يخور صلاتها لأن الإشراف لا يثبت دونها خلافاً لفرق رحمه الله، ويشترط للمحاذة أن يكون المرأه من أهل الشهوة، وإن لا يكون بينهما حائل وإن يكون الصلاة مشتركة وحدتها في ذلك قوله عليه السلام «أخروهن من حيث أخروهن لله» وخرج هو احتياطاً من حيث هو، فيكون هو المارك للعرض الفام ففسد صلاته دون صلاتها كما، يوم إذا تقدم عن الإمام - كما في الهداية

(٦) في ط يغير وما ألتفه غاليه من المن

(٧) في ت «يحكي العائت بمسافر ولا» (٨) في السجدة يغير

(٩) في ت يغير وهو سهو من الكذب وأعلم أن قاعن - يغير - صمير يعوذاً بعائت

(١٠) في ك يعبه، وهو خطأ منه

الإقامة<sup>(١)</sup>، وهذه المسألة مصورة في مسافر اقتدى بمسافر فأحدث مذهب إلى المصر فتوضأ فتوى الإقامة بعد فراغ إمامه حال أداء ما بقى من غير تكلم لا (يتغير)<sup>(٢)</sup> مرضه<sup>(٣)</sup> فهذا قيود يجب لك عرفانها الأول كون الامام مسافراً لأنه إذا كان مقيماً والمفتدى مسافراً يتغير مرضه حالة الاقتداء<sup>(٤)</sup> فلا يتأثر هذا، والثاني دهاه إلى المصر لأنه هو موضع الإقامة، وبية الإقامة في غير موضعها دعوى كابر<sup>(٥)</sup> والبحر لأن حاله منطل عريمته<sup>(٦)</sup>، والثالث فراغ الإمام، لأنه إذا لم يفرغ وبوى المفتدى الإقامة يتغير مرضه، لأن بية الإقامة اعتبرت على الأداء<sup>(٧)</sup> والراسع عدم تكلمه لأنه إذا تكلم تنطل صلاته أصلاً، فيصير بحيث لا يقدر على الساء، فيتغير مرضه حينئذ بية الإقامة<sup>(٨)</sup> قوله وجه المعبر أراد به بية الإقامة

قوله<sup>(٩)</sup> بخلاف المسبوق<sup>(١٠)</sup> يتعلق بقوله لا يتغير مرضه أي لا يتغير مرض اللاحق بخلاف المسبوق حيث يتغير مرضه إذا بوى الإقامة في قضاء ما سبق لأنه (مؤد)<sup>(١١)</sup> ولهذا نفراً ويسجد للسجود، ولا تفسد صلاته (بالمحاداة في هذه)<sup>(١٢)</sup>

(١) وذلك أن من فاته صلاة في السفر لصاحبه في الحضر ركعتين، لأن القضاء بحسب الأداء كذا في الهداية (٢) في ط، يعتبر، وهو مما من الكتاب.

(٣) أي، الأربع خلاف رفر رجمة الله، واحتج لذلك في التحقيق قائلًا لأن اللاحق مع كونه مقبلاً لاص شيئاً فاته مع لاسم، لأن الشرع حذر أداءه بعد فراغ الإمام إذا فاته الأداء بعذر وجعل أداءه في هذه الحالة كالأداء مع إمام، وهذا، هو تفسير القصة لأن معناه أن يؤدي شيئاً يمثل ما وجب عليه قبل ذلك، فصار اللاحق بمنزلة القاضي الجلفي بعد الوقت، فلا يؤثر في فاته بية الإقامة لأن المغير لم يتصل بالأصل لا بقضائه، فلم يغير في نفسه، فلا يغير ما بقي عليه وهو القضاء اهـ. واحتج برأيه في الكشف قائلًا أنه إما أن يعتبر اللاحق بالمسبوق بطراً إلى إفراده حقيقة، أو بالمفتدى بطراً إلى الاقتداء حكم والحكم في صلاتهما أنها تتغير بالمغير فكذا اللاحق. اهـ.

(٤) إلى الأربع لتنعمة كذا في الهداية (٥) البر صد البحر، وأريد به هنا الصحراء (٦) كذا في الهداية (٧) يدي نفس فيه شوب القضاء وعينه فقد وجد المعبر في صلاة المفتدى فعدم صلاته لعدم المنع لتغير من يعمل بقول الأصل المعبر لأنه مؤد من كل وجه فاعراض المعبر - بية الإقامة - يؤثر فيه (٨) قال قهر الإسلام الردوي وإذا تكلم فقد تنطل معنى القضاء وعاد الأمر إلى الأداء، فغير ما تغير بقيام الوقت.

(٩) سقط من ط

(١٠) المسبوق هو الذي فاته أول الصلاة مع الإمام أو الذي لم يترك الإمام في أول الصلاة (١١) أي لأنه مفرد مؤد شيئاً عنه في الحال، وبية الإقامة إذا عرضت على الأداء بتغير مرضه ولأنه مفرد هما سبق، وإنز التعبير يظهر فيه وهو ليس يتأثر فيه، ثم اعلم أن في كذا مؤد (١٢) في ط في المحادة مهده قلت والمراد بالمحاداة محاداة المراد لرجح في صلاته

ثم اعلم أن الأراء بثلاثة أنواعه في حقوق الله تعالى مر وبقي انقضاء بثلاثة أنواعه في حقوقه تعالى فسيببه بعد هذا فبعد هذه الأنواع الستة (ستة)<sup>(٢)</sup> أنواع أخرى في حقوق العباد، وهي عند قوله وهذه الأقسام كلها وإبما قدم حقوق الله تعالى والله أعلم لأنه أولى بالتعظيم، وذكره أخرى بالتقديم لأنه المولى الأبدى لنفسه، وقدّم الأداء عن القضاء لأن القضاء (عارض)<sup>(٣)</sup> والأمر عدم العارض قوله والقضاء نوعان<sup>(٤)</sup> أراد به القضاء الصريح<sup>(٥)</sup> وإلا فهو ثلاثة أنواع يمثل معقول<sup>(٦)</sup>، ويمثل غير معقول<sup>(٧)</sup> وقضاء بمعنى الأداء قوله كما ذكرنا أراد به قضاء الصرم والصلاة<sup>(٨)</sup>، لأن الصوم نظير للصوم والصلاة نظير للصلاة، فيكون معقولا.

قوله ويمثل غير معقول أي غير مدرك بالعقل، وليس المراد به كون مقتضى العقل خلاف مقتضى النفس لأن العقل حجه من حجج الله (تعالى)<sup>(٩)</sup> كالنقل

(١) وذلك لأن المستوفى في حكم استيفاء عن ما تقدم والمفرد يلزمه سقوط السهو والقراءة ولا يتحقق الشركة منه وبني لم أره في قضاء ما سبقه وأبدا لا يفسد صلاته بمحادثتها في هذه الحالة لانقضاء الشركة الذي هي شرط المحادثة انظر اصول البرهاني مع كشف الأسرار ١/ ١٤٧ - ١٤٩ ونسحق ص ٩٢ وشرح الطحاوي ص ٣٧ - ٣٨ والهداية ١/ ٣٨ - ٥٦ ومختار الصحاح ص ٦٠

(٢) سقط من ك

(٣) سقط من ط

(٤) ليس الإحسائي والقضاء نوعان قضاء يمثل معقول كما ذكرنا ويمثل غير معقول كالغلبة في باب الصوم في حق الشيخ الفاني أنظر الحسامي ص ٣٨

(٥) فإما بقضاء الذي حالطه معنى الأداء فليس هو (٦) أي مماثلته مدركة بالعقل

(٧) أي مماثلته غير مدركة بالعقل لأنه خلاف العقل ولا لأن العقل ينفذ ويحكم بعدم مماثلته به، إذ العقل حجه من حجج الله تعالى، ولا يناقض في حجه فليس محل أن يرد الشرع بخلاف العقل

(٨) أي قضاء الصوم بالصوم، صلاة بالصلاة وذلك مثال للقضاء بعمل معقول فتدخل فيه المثل بكمال كقضاء نفاسة بالجماعة والنيل النافس كإدائها بالفرادى انظر نسحق ص ٩٢ وكشف الأسرار ١/ ١٣٣ و١٤٩ وشرح الطحاوي ص ٣٨.

(٩) سقط من ط

والتقص في حجه تعالى محال لكونه من أمارات الجهل والسفه، تعالى الشارع عن ذلك علواً كبيراً .

قوله ثبتاً بالنص <sup>(١)</sup> أي القدية <sup>(٢)</sup> والاححاج ، يقال أحححت فلاناً أي بعثته ليحج <sup>(٣)</sup> ، أما النص في القدية فقول الله تعالى ﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ﴾ <sup>(٤)</sup> معناه والله أعلم لا يطيقون الصوم بإصمار لا <sup>(٥)</sup> ، بدلالة الإجماع لأن القدية لا تحور ممن يطيق الصوم بالإجماع <sup>(٦)</sup>

قال الكلبي <sup>(٧)</sup> نسخ هذه (بالاية) <sup>(٨)</sup> التي بعدها <sup>(٩)</sup> ، وهكذا

(١) قال الإسماعيلي والنقضاء بوعان ، قضاء يمثل معقول كما ذكرنا ، ويمثل غير معقول كالقدية في باب الصوم في حق الشيوخ القاضي ، واحتجاج الغير بماله تسا بالنص ولا يحفل المماثلة بين الصوم وقدية ، ولا بين الحج والعمرة أهـ

(٢) القدية والغداة هو الدبل الذي ينخلص به عن مكروه بوجه الله أو عن مترك تركه

(٣) انظر ، تقاموس المحيط ١/ ١٥٦ ٢ / ٦٤٩ ، والحسامي مع شرح النجاشي ص ٣٨

(٤) سورة البقرة الآية ١٨٤ .

(٥) وذهب في ذلك جماعة من المفسرين ، وعليه يكون المعنى ، وعلى الذين لا يطيقونه كبر أو مرض لا يرجى برؤه فدية ، وهو قول سعيد بن جبير رضي الله عنه ، فحفل الآية غير مدسوحة

(٦) وجعل بعضهم بقرينة على هذا الخذف عطفة فقال ان عموم المحاضن بالصوم صادق بمسنة افراد الجاهل ، بلصق للصوم والمرضى الذي يرجى برؤه ، والمسافر والناظر الذي لا يطيق الصوم لكبر ومحوه ، والمرضى الذي لا يرجى برؤه فالناسي والناث في حكمهم بقوته تعالى ﴿ فدية من أيام آخر ﴾ في قوله فدية تعالى ﴿ وعلى بدن يطيقونه ﴾ في الآية صادق بالاول لزم عليه التشديد مع صاحب القدر بطلب القضاء والمخلف مع غيره ، واللام ناظر ، فالناظر ومثله فيعين حصره في الرابع والخامس ويجب تقدير لا المناقصة ، كذا في تفسير ابنه الصوم وغيره ، ينظر كتاب الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس ص ٢١ ، وتفسير آية الصوم وسوره القدر ، الورقة ٣ ، وأحكام القرآن مجتمعات ١ / ٢٠٢

(٧) هو محمد بن المسائب بن بشر بن عمرو بن الحارث الكلبي (أبو المعنى) بسنة رواه عالم بالتفسير والاحكام وأمام العرب ، وهو من كتب من غيره من قصاصة صنف كتاب في تفسير القرآن ، قال النسائي حدث عنه ثقة من الناس ، ورصده في التفسير ، وأما في الحديث فله منكر أهـ وبذلك وفي بها سنة ١٤٦ هـ انظر تهذيب التهذيب ٩ / ١٧٨ ، والمعارف ص ٢٣٣ ، وميزان الاعين ٣ / ٦١ ، ووفيات الأعيان ١ / ٦٢٤ ، والوالي بالوفيات ٣ / ٨٣ ، وكشف القلوون ١ / ٤٥٧ .

(٨) في ط الآية

(٩) يعني آية ١٨٥ من سورة البقرة وأنها ﴿ شهر رمضان الذي امر الله القرآن ﴾ في آية

قال القتيبي<sup>١</sup> وهكذا روي عن سلمة<sup>٢</sup> أن الأكوخ أنه قبل ما برئت<sup>٣</sup> وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين<sup>٤</sup> (كان)<sup>٥</sup> من أراد أن يفطر ويفتدي فعل، حتى برئت الآية التي بعدها<sup>٦</sup> فمن شهد منكم الشهر فليصمه<sup>٧</sup> بسحتها<sup>٨</sup>،  
وقال الشعبي<sup>٩</sup> لما برئت هذه الآية<sup>١٠</sup> على الدين بطبقونه فدية طعام مسكين<sup>١١</sup> كان الأغنياء يعطرون ويفترون ولا يصومون، وصار الصوم على الفقراء فسحبها هذه<sup>١٢</sup> فمن شهد منكم الشهر فليصمه<sup>١٣</sup> فوجب الصوم على الغني والفقير<sup>١٤</sup>.

(١) هو عبد بن مسلم بن قسيبة الديموري (أبو محمد) كاتب فاضل في علوم كثيرة سكن بغداد وروى عن ابن راهويه ومحمد بن رواد الرماذي وغيرهما، وله مصنفات كثيرة جداً يريد على سبيل مضيء في أنواع العلوم، منها: غريب القرآن، ومسلخ القرآن، وغريب الحديث، وغيرها. عاتب أحمد في أول رحب سنة ٢٧٦ هـ، وقيل في ذي القعدة سنة ٢٧٠ هـ. انظر: تهذيب الأسماء والنسب ٢/ ٢٨١، وأسس العرب للمصنفين الورقة ٤٤٣.

(٢) هو سلمة بن عمرو بن سنان الأندلسي صحابي من الذين تابعوا تحت الشجرة، غير مع النبي ﷺ سبع عروات منها الحديثية وحبر وحبيب، وكان سباعاً خطاراً ماعداً، وكان ممن غروا أفريقيا في أيام عثمان رضي الله عنه له في الصدوق ٧٧ حديثاً. توفي بالمدينة سنة ٤٦ هـ. انظر: مناقب ابن سنان ٤١٥ / ٣٨، والروض الأنف ٢/ ٢١٣، وتهذيب ابن عساکر ٦ / ٢٣، والمعارف ص ١٤١ ودون لإسلام ١ / ٣٨، وشجرة النور الزكية ٢ / ١٠٠.

(٣) سقط من النسخين، وأضيف بوروده في هذا الأمر بعد جمع من روه، فضلاً عن عدم استقامة الكلام بدونه، فكانه سقط من الناسخين سهواً.

(٤) روه النسبة إلا ابن ماجه وروى أنصاع بن عبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل وابن عمر وابن عباس، وعقبة، والزهري وعكرمة وهو قول أكثر الصحابة والقاضي قد قال المفسرون، وصوب أبو جعفر المحاسن كون الآية انتابتة بأسحة للأولى انظر صحيح البخاري ٦، ٢٥، وصحيح مسلم ٢ / ٨، وسنن أبي داود ٢٩٦، وسنن النسائي ١ / ٣١٨، وخامس ترمذي ٤ / ١٢، وبل الأوطار ٤ / ٢٥٨، وأحكام نيران للحصان ١ / ٦٧٢، والناسخ والمنسوخ لأبي جعفر تقياس ص ٢٠، ومدهج الكلام على آية الصيام: الورقة ٢٢.

(٥) هو عمر بن شراحيل من عدي كزار الشعبي الحميري (أبو عمرو) ولد سنة ١٩ هـ وبشاً بالكوفة وكان صبلاً بحفاً وكان من رجال الحديث بنفاد كما كان فقيهاً شاعراً وبسببه أن يشعب مطر من همدان وقبل أن اسم ابنه (عبدالله) توفي فحده بالكوفة سنة ١٧ هـ وقيل غير ذلك انظر حلية الأولياء ٤ / ٣١، ووفيات الأعيان ١ / ٣٦، والمعارف ص ١٩٨، وشذرات الذهب ١ / ١٢٦، وبارخ مخدات ١٢ / ٢٢٧، وتهذيب التهذيب ٥ / ٦٥، والأعلام ٤ / ١٨.

(٦) انظر الكشف وسمان سماني ج الورقة ١٣٧، ١٣٨، وسنن البيهقي ٤ / ٢٠١، ٢٠٢، وبن لاوطر ٤ / ٢٥٩، والناسخ والمنسوخ لهية الله بين سلامة ص ١٨.

وقال بعضهم ليست بمسحوخة ، وإنما مرأت في الشيخ الكبير <sup>(١)</sup> ، وروي عن عائشة أنها كانت تقرأ وعلى الذين يطبقونه <sup>(٢)</sup> ، يعني يكلفونه فلا يطبقونه <sup>(٣)</sup> ، وروي عن عطاء <sup>(٤)</sup> عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال ليست بمسحوخة ، هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة (اللدان) <sup>(٥)</sup> لا يستطيعان أن يصوما ، فيطعمان (بكل) <sup>(٦)</sup> يوم مسكيناً <sup>(٧)</sup> فعلى مذهب السح يكون وجوب الغدية بالإجماع قال الإمام الراشد علاء الدين <sup>(٨)</sup> (العالم صاحب شرح التأويلات) <sup>(٩)</sup> ، ، هذا

(١) رواه أبو حنيفة عن مجاهد والبيهقي عن قيس بن السائب وعن ابن عباس رضي الله عنه عن طريق وهب بن خالد الحذاء عن عكرمة عنه انظر : جامع مصابيد الإمام أبي حنيفة ٤/ ٤٩٤ ، وسنن البيهقي ٤/ ٣٧١ ، وبيل الأوطار ٤/ ٢٥٩

(٢) تضم الباء وفتح الطاء وتخفيفه وفتح اللواو وتشديده .

(٣) قلت : وكذا قرأ ابن عباس وعطاء بن أبي رباح وسعيد بن حمير وعكرمة ومجاهد وسأوس وعمر بن دينار ، فالآية في لومهم محكمة انظر الكشف والناس للعلامة ج ١ الورقة ١٣٧ ، واحكام بقران للحصان ١/ ٢٠٩ والقرطبي ٢/ ٢٨٧ وصحيح البخاري ٦/ ٢٥ وسنن البيهقي ٤/ ٢٧٢ ٢٧٢ وفي الأوطار ٤/ ٢٩٠ .

(٤) هو عطاء بن أسيب بن صفوان ، تابعي من احلاء الفقهاء ، كان عبداً أسود ولد في (جند) باليمن سنة ٢٧ هـ وبشابهة ، فكان مفتي أهلها ومحدثهم ، وكان لبتاحية متقناً ، وتوفي بمكة سنة ١١٤ هـ وقيل ١١٥ هـ انظر ميراث الاعمال ٢/ ١٩٧ ، ووفيات الاعيان ١/ ٤٠١ وصفوه الصفوة ٢/ ١١٩ ، وحبية لأولياء ٣/ ٣١٠ والمعارف ١٩٦ .

(٥) في ط : النذير .

(٦) في ط : كل

(٧) بهذا اللفظ ، ومن هذا الطريق رواه البخاري في صحيحه ٦/ ٢٥ ، والمسائي في سنده ١/ ٣١٨ ، والدارقطني في سنده ١/ ٢٤٩ ، والبيهقي في سنده ٤/ ٢٧٠ ، وانظر بيل الأوطار ٤/ ٢٥٩

(٨) الإمام الراشد علاء الدين العالم هو محمد بن أحمد بن أبي أحمد ، السابقة ترجمته هكذا أسماء صاحب كشف الظنون عند الكلام على مصنفه «محققة الفقهاء» في الفروع انظر كشف الظنون ١/ ٣٧١ .

(٩) التأويلات هي «تأويلات أهل السنة» مصنف في التفسير لأبي منصور محمد بن أحمد المائريدي - لسابقة ترجمته - مصور بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨٧٣ تفسير ، وقد جمعه الشيخ الإمام علاء الدين محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي - الذي تقدم الكلام عليه - وسماه «التأويلات المأثورة في بيان أصول أهل السنة وأصول السو حيد» ولعله هو فراد بها أسماء الشارح «شرح التأويلات» انظر : كشف الظنون ١/ ٣٣٥ و٣٣٦ .

(١٠) ما بين القوسين سابق من له .



استأوين غير صحيح يعني لا يطيقونه، لأنه تعالى قال ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرَ لَكُمْ﴾ أي وأن (تصوموا) <sup>(٢١)</sup> انصام، ومثل هذا انصب لا يرد في حق العاجر، وقيل وعن الذين كانوا يطيقونه <sup>(٢٢)</sup> ثم عجزوا عنه طعام مسكين <sup>(٢٣)</sup>، وهذا أيضاً عن صحيح بقوله تعالى ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾ <sup>(٢٤)</sup>

وقيل وعن الذين يطيعونه العدية <sup>(٢٥)</sup>، وهذا أيضاً عن صحيح لأنه لو كان كذلك لوجب أن يقال يطيقونها.

قال المطرري من قال أراد لا (يطيقونه) <sup>(٢٦)</sup> فقد أبعد، قال الخانقاهي ما قال المطرري إشارة إلى إصمار الحرف العبر العاقل لم يثبت عندهم وقت مباحاته الخانقاهي منقوض أولاً بقول البيهقي <sup>(٢٧)</sup>

وهم العشيرة أن يُطْعَى حساسد . . . أو أن يميل مع العدو (لثمها) <sup>(٢٨)</sup>

(١) سورة البقرة الآية ١٨٤ (٢) في ك تصوموا (٣) أي في حال سبائهم وفي حال صحتهم (٤) نسبة من أسبب والسبب وهو حدى الروايات عن ابن عباس رضي الله عنه فقد اضمروا في الآية، وعليه فهي محكمة.

(٥) سورة البقرة الآية ١٨٤ وانظر أحكام القرآن للصبان ٢٠٧/١ والماسخ والمسخ لابي جعفر المحاسن ٢١، والكشف والبيان في تفسير القرآن للمعالي ج ١ الورقة ٣٨ وسنن البيهقي ٤/ ٢٣، ٢٧١

(٦) قال الحسن البصري الصبر في (يطيقونه) عائد على الإطعام لا على الصوم لم يسج ذلك انظر شرح النووي عن صحيح مسلم ٨، ٢١، وقيل الأوطار ٤/ ٢٥٩.

(٧) في ك يطيقون

(٨) هو لندب بن ربيعة بن مالك (ابو عقيل) العمري أحد الشعراء بفرسان الأشراف في الحاشية من أهل عالية نجد وأدرك الإسلام، وولد عن النبي ﷺ وبعد من الصحابة ومن مؤلفي قلوبهم وبرز الشعر، فلم يقل في الإسلام إلا بما وجد. كان كريماً وعاش عمراً طويلاً وسكن الكوفة ومات بها سنة ١١ هـ. وهو أحد أصحاب المعقبات، وقد جمع بعض شعره في ديوان انظر حزانة أدب المتخداي ١/ ٣٣٧، ومطبع الدور ج ١ الورقة ٣٢ والسعر والشعراء ١/ ٢٣١، وآداب اللغة ١/ ١١، والمعارف من ١٤٤، وكشف الظنون ١/ ٨٠٨

(٩) ما بين القوسين من ط، وهو الصحيح، وفي ك إمامها قلب. وهذا البيت آخر معقبة لبيد التي مطلعها عفت الديار محلها فقامها . . . يمنا تابد غوثها فراحها

وقبل البيت الذي أشهد للشارح.

وهم ربيع للمجاور فيهم . . . والغرملات إنا نطاول عامها

وقد فسره الروزني<sup>(١)</sup> وقد معناه عند الكوفيين أن لا يبطيء حاسد ،  
وأن لا يميل ، كقوله تعالى ﴿يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾<sup>(٢)</sup> أي أن لا تصدوا ، أي  
كي لا تضلوا<sup>(٣)</sup> .

ولثاني<sup>(٤)</sup> يحور أن يستعار الإصمارة للحدف الاصطلاحي لاشتراكهم في  
الحدف المعوي ، وحدف لا يحور للإيحاء والاعمار والاقتصار و لاحتصار ، فمن  
لم يجور مثل هذا محاصره (لخثر)<sup>(٥)</sup> على اندقاق ليس (بعائر)<sup>(٦)</sup> سوى أن  
ما ذكره علاء الدين العالم حق وصديق<sup>(٧)</sup> .

وأما النصر في الاحجاج فهو أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ وقالت إن أبي  
أدركه الحجاج وهو شيخ كبير لا يستمسك على الرحلة ، أعيجبرني أن أحج عنه ؟

(١) هو حسين بن حمد بن حسين الروزني (أبو عبد الله) عالم بالأدب ، قاض من أهل «رؤوس» بين هراة  
وبسابور) به «شرح العلاقات السبع - ط» و «مصادر - خ» و «ترجمت القرن - خ» توفي سنة ٨٦  
أ - نظر بغية بوعاد ص ٢٣٧ ومدة العارفين ١ / ٣١٠ وكشف الصور ٢ / ١٧٠٣ و ١٧٤١ وفهرس  
دار الكتب المصرية ٧ / ١٧٢ ، وفهرس المكتبة الأزهرية ٥ / ١٥٩ .

(٢) سورة النساء آية ٧٦

(٣) قال رؤزي قوله « أن يبطيء حاسد » معناه عن قول البصريين كراهية أن يبطيء حاسد وكراهية أن  
يميل وعند الكوفيين أن لا يبطيء حاسد وأن لا يميل كقوله تعالى ﴿يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ أي  
كراهية أن تضلوا أو يبين الله لكم أن لا تضلوا ، أي كي لا تضلوا ، بقول « وهم العشيرة » أي هم  
متوافقون متعاضدون فكى عنه بفرد عشيرة ، كراهية أن يبطيء حاسد بعضهم عن نصر بعض ، أو  
كي لا يبطيء حاسد بعضهم عن نصر بعض ، وكراهية أن يميل بئام العشيرة وأخسائها مع العدو ، أي  
أن يظاهروا الأعداء على الأقرباء ، وتحرير المعنى أنهم متوافقون ومتعاضدون كراهية أن يبطيء الجساد  
بعضهم - الرفع عن نصر بعض ، ويميل لئامهم إلى الأعداء ، أو مظاہرتهم أيهم على الأقارب ، أنه ،  
بحروقه أنظر ، شرح الروزني عن العلاقات السبع ص ١٠٢ - ١٣٢ .

(٤) أي والرد الثاني على الخانقاهي .

(٥) في ط الحائر وهو غير مناسب للمقام ، لأن معناه المحتلط ، والباقي ، والغليظ ، فكان ذلك تحريفاً من  
الناسخ وباحثر الصعيف

(٦) في ك بعائر ، والعائر كل ما أضر بحي ، والرمد والقدي ، وطر في الجفن لأسفل ، وكل هذه المعاني لا  
تناسب السياق ، فكان تحريفاً من الناسخ ، والعائر القادر بقوة ، انظر القاموس المحيط ١ ، ٣٥٤  
٤٢٠ ، ٤٠٩ ، ٣٦٠

(٧) انظر احكام القرآن بجمصاص ١ ، ٢٠٦ - ٢٠٨ ، والناسخ والمنسوخ لآبي جعفر النحاس ص ٢١

مقال (عليه السلام) (١) «أريت لو كان عن أبيه دين (فقصيته)»<sup>٢</sup> أما كان يقبض منك» قامت نعم. قال «عدين لله أحق»<sup>٣</sup>، أي أحق بأن يقتل، وقوبها أن أحج بفتح الهمزة، وصم احاء من الثلاثي لا من المريب فيه<sup>٤</sup>، كذا وقع سماع وقت قراءتي

(١) زيادة منك

(٢) في ك فقصيته

(٣) روي ذلك من حديث أبي عباس ومن حديث أخيه الفضل بن عباس ومن حديث عبد الله بن الرزير ومن حديث علي ومن حديث سودة بنت زمعة ومن حديث عتبة بن عامر ومن حديث أنس بن مالك رضي الله عنهم حديث عبد الله بن عباس رواه البخاري ومسلم وابن ماجه والبيهقي وأحمد ومالك والبيهقي، وحديث يقص بن عباس، أخرجه البخاري أيضاً ومسلم وابن ماجه والبيهقي والترمذي وأحمد والدارمي، وحديث عبد الله بن الرزير رواه النسائي وحديث علي، عند الترمذي وأحمد، وقال فيه الترمذي حسن صحيح، وحديث سودة بنت زمعة عند الدارمي ومعه اقرب إلى ما أورده الشارح غير أن بسائل فيه زجر، وحديث عتبة بن عامر رواه نظيراني في الكتب والأوسد، وفيه شرك أبو حاتم وثقة أبو زرعة وابن معين في رواية وضعفه النسائي وابن معين في رواية قاله الهيثمي وحديث أنس رواه ابن العربي المالكي، قلت ولما كان السائل في بعض روايات رخصاً وفي بعضها الآخر امرأة وليسور عنه كذلك فقد بسط الحافظ ابن حجر الخلاف في ذلك، ووقع بسها من الرجل بسائل كنف معه ابنته، فسأل هو عن أمه وسألت هي عن ابنها وأردب به جده، ثم قال ولا مانع أن يسأل هو عن ابنته وأمه أحد ملخصا ينظر صحيح البخاري ١٨/٣، وصحيح مسلم ٩٧-٩٨، وسنن ابن ماجه ٢/٩٧٠-٩٧١، وسنن النسائي ٢/٤٠٥٥، وجامع الترمذي مع شرح ابن العربي المالكي، ١٩١-١٩٢، ١٥٦-١٥٧، وأبو طاهر ١/٤٢١، ومسنن أحمد بشرح حمد شمس ٢/١٩٧-١٩٨، ٣/٢٣٨-٢٣٩، ٢٧٢، ١٧٩-١٨٠، ١٦٨-١٦٩، ٢٠٥/٨٢، ١٢٨، وسنن البيهقي ١/٣٢٨-٣٢٩، ٥/١٧٩، ومسنن الدارمي ص ٢٣١-٢٣٢، ومجمع الروايات ٢٨٧، وفتح الباري ٤/١٣٨-١٤١

(٤) وغلبه يحوز المعنى أن أحرم عنه نفسي وأؤدي لأفعال عنه، وهذا هو المشهور من الرواية، وجنب لا دلالة في الحديث على أن لا يفاق قبائمه مقام لأفعال، فلا يستقيم التمسك به في هذه المسألة، لأن يتنبأ أن أباها كان أمره بذلك وانفق عليها، قال في التحقيق ويحوز أن يكون معنى قوبها «أن أحج» بفتح الهمزة - أيضاً - أن من رخصاً بأن يحج عنه، لأن فعل المأمور بمسب إلى الأمر مجاز كما يقال بيني الأمر بدار أي أمر بعبادتها، فهي هذا العنوان صبح التمسك بهذه الرواية، وفي بعض الروايات «أن أحج» بضم الهمزة وكسر الحاء، أي أمر أحداً أن يحج عنه وعن هذا الوجه صبح التمسك به - أحد واعلم أن الغلبة في باب الصوم إنما شُرعت حلف عنه عند العصر لمستدام عن الصوم كعصر الشبح الغبي ومن بحاله لقوله تعالى ﴿وَعَنِ الدِّينِ بِطَيْفُونِهِ فَدَبَّ عَنْهُ مَسَكٌ﴾ على قول من لم يجعلها مبسوطةً فأما على قول من جعلها مبسوطةً فلا يمسك فيها بوجوب بقضية وإنما ملئت وجوبها ما جماع الصحابة رضي الله عنهم وعن أيضاً أن لا يحتاج عن الغير حائز، ولكنه في الحج الفرض مشروط بالعصر الدائم حتى حاز عن الميت ولم يصب الذي لا يستطيع الحج - ثم يرى من يصاح حتى مات، فإن صبح فعليه حجة الإسلام وأؤدي بصوم، لأنما عرفناه بحديث جلعصة - سابق - وقد ورد في عصر الشجوخة وهي دائمة لازمة ولأنه فرض بعمر فاعتبر به عجز يستغرق بقية بعمر ليقع به أساس عن لاءه بالنسب، وفي المطوع ليس بمشروط بالعصر، حتى أن صحيح بعض رواه أحج رخصاً بماله على سبيل مطوع عنه يحوز، لأن معنى المطوع على التوسع، ثم ظاهر لذهب أن الحج يقع عن المحجوج =

أصول فخر الإسلام نيسابور<sup>(١)</sup> على الامام النخعي<sup>(٢)</sup> الاستناد حسام الدين السعفاقي<sup>(٣)</sup> ، وهكذا أيضا وقع سماعي وقت قراءتي هذه النسخة ، أعني أصول فخر الإسلام ، ونسخة ميرزا الأصول على الامام المحقق برهان الدين<sup>(٤)</sup> المعروف بالأرشي بيخاري رضي الله عنهما وتقبل منهما<sup>(٥)</sup>

قوله ولا نعقل المماثلة ، إلى آخره ، أي لا تترك المماثلة بين الصوم والعدة ولا بين الحج والنفقة (الاحجاج)<sup>(٦)</sup> لا صورة ولا معنى أما صورة فظاهر وأما معنى فلأن الصوم عبادة قاهرة للنفس الامارة (بالسوء)<sup>(٧)</sup> بإيجاع<sup>(٨)</sup> الإحاعة ، والعدة موصلة إلى النفس السريحة باشباعها ، وببينهما تناف ، والقياس يقضي أن لا يقضى الصوم بالعدة للتناهي بينهما ، إلا أنه تركناه بالنص ، وكذا بين الحج والنفقة الاحجاج لا معاملة فإن الحج عبارة عن أفعال معلومة في زمان معلوم في مكان معلوم وهي عرص والنفقة عبارة عن عين صالح لحوائج اشخص وهي غيره ولا معاملة بينهما ، لأن ما هو قائم بنفسه غير ما هو غير قائم بنفسه إلا أن المماثلة ثبتت بالحديث .

وتلخيص هذا أن القضاء حصل بالنفقة والنفقة في الصوم والحج لأن القضاء صرف ماله إلى ما عليه إلا أن المماثلة لا تتركها العقول ، فالقياس يأباه فتركناه بإشعر .

« عنه ، يشهد بذلك ما أورده الشارح من الآثار وعن محمد رحمه الله أن الحج يقع عن الصالح ، وللأمر ثواب النفقة . وينسقط الحج عن الأمر ، لأنه عبادة بدنية مألوفة ، فبعد العصر أقدم لأبغ مقامه كالنفقة في باب الصوم انظر التحقيق ص ٩٣ ، والهداية ١ / ٩١ و ١٣٢ - ١٣٣ .

(١) نيسابور - مفتح أوته وسكون باسمه - أحسن مدينة واجمعها للحيرات بحراسان وهي منبع العلماء ، ومعدن الفضلاء ، قبل فتحها في عهد عثمان رضي الله عنه سنة ٣١ هـ وقبل في عهد عمر من الخطباء رضي الله عنه انظر أنساب العرب للسعدي الورقة ٥٧٤ ومعجم البلدان ٨ / ٣٥٦

(٢) نحرير - عن ورن مسكب - : العالم المنقذ مختار الصحاح ص ٦٧٤

(٣) وسبق الكلام عنه في شيوخ الشارح

(٤) هو برهان الدين الحريفي ، تقدمت ترجمته في شيوخ الشارح

(٥) ينظر أصول فخر الإسلام النردوي مع كشف الأسرار ١ / ١٥

(٦) في ك الاحجاج (٧) في ك بالسواء (٨) الإنشاع ، الإسلام مختار الصحاح ص ٧٣٦

قوله لكنه يحتمل أن يكون معقولاً<sup>(١)</sup> أي لكن النص<sup>(٢)</sup> يحتمل أن يكون معقولاً بعله وإن كنا لا ندركها وفي عصر النسخ أن يكون معقولاً أي يحتمل أن يكون مدركاً بالعقل ، ألا يرى أن الأشياء عليهم السلام يدركون الأشياء الباطنة وغيرهم لا ، وكذب العلماء يدركون كثيراً من الأشياء وغيرهم لا ، هذا جواب إشكال وهو أنه إذا كان<sup>(٣)</sup> غير معقول يكون ثبوت خلاف القياس والشئ إذا ثبت بخلاف القياس فغيره عليه لا يقاس ، فلم تستقم في الصلاة إيجاب القدره عنها على إيجاب العدية في الصوم ، فأجاب عنه لكنه يحتمل أن يكون معقولاً أي بعله العجر ، فلما صار معقولاً بعله والصوم والصلاة شبيهان من حيث أنهما عبادتان بسبيلان لا تعلق بوجوبهما ولا لادائهما بالمال عدنيا حكم أحدهما إلى الآخر

قوله بل أهم وكأنه والله أعلم بقوى نعم إنه غير معقول ، وقياس غير ثابت لكن الصلاة أهم من الصوم ، فلما ثبت العدية في الصوم وهو أدنى ليحصل التلافي تثبت في الصلاة وهي أهم وأعل بالطريق الأولى بالدلالة<sup>(٤)</sup> لا بقياس ، بيان كونه

(١) قال الأحسن كذا ، وبقيت نوعان فضاء مطلق معقول كما ذكرنا ومطلق غير معقول كالفدية في الصوم في حق التشيع القاسي واحتجاج العرج بماله ذباً بالنص ولا بعقل المائنة من الصوم والفدية ولا بين الحج والفدية لكنه يحتمل أن يكون معقولاً بعله العجر وبصلاة بغير الصوم ، بل هي أهم منه فامرأه بالفدية عن الصلاة احتياطاً ورجوعاً القول من الله فضلاً ، وفي محمد رحمه الله في الرداء بخرته إن شاء الله تعالى كما إذا بطوعه الوارث في الصوم أنه انظر الحسامي ص ٣٨

(٢) أي بعض الموحث للفدية قلت ويحتمل إيجاباً مذكور الصمير في « لكنه » عائد عن الفدية بمعنى الغداء ويحتمل أن يكون المعنى ولكن إيجاب الفدية كذا في المحقق

(٣) وأصل الكلام تقديره : إذا كان إيجاب الفدية في الصوم عند قياس غير معقول « حج وقد حده الإعراب من بناء على ما استحسنه مشايحي في الصلاة عند العجر الكامل الدائم عنها وأنها والصوم في هذه الحالة سواء ، فتدارك كل منهما ، بالفدية عند العجر ورجوعاً ، قال في الهداية - في فصل من كان مريضاً في رمضان وبصلاة كالصوم باستحسان المشايخ ، وكل صلاة تعتبر بصوم يوم ، هو الصحيح أنه انظر الهداية ٩١/١

(٤) أعلم أن صاحب المحقق لم يصر كون الفدية عن الصلاة تابعة بطريق بدالة أو القياس وقال لا بد في الدلالة من كون المعنى المؤثر في الحكم معنوياً سواء كان متأثراً في الحكم معقولاً كالأبداء في الماشي ، أو غير معقول كالحياة على الصوم في إيجاب الكفر وهما المعنى الذي هو المؤثر في إيجاب الفدية غير معلوم ، فلا يمكن إثباته بدلالة كما لا يمكن بالقاسي أنه

أهم من حيث وجوب الصلاة على من أسلم في آخر جزء<sup>(١)</sup> . بخلاف الصوم<sup>(٢)</sup> ومن حيث أنها تجب متكررة في كل يوم بخلاف الصوم<sup>(٣)</sup>

قوله احتياطاً يعني إيجاب الفدية للصلاة بطريق الاحتياط<sup>(٤)</sup> . فإن الصلاة إذا كانت كالصوم<sup>(٥)</sup> عند الله تعالى لا يبقى تحت عهدة<sup>(٦)</sup> المان . أو نقول بالنظر إلى كون النص معقولاً تحب الفدية . وإلى كونه غير معقول<sup>(٧)</sup> لا تحب (الفدية)<sup>(٨)</sup> فأمرناه بالفدية احتياطاً<sup>(٩)</sup> . ولم نقطع الحكم بأنه جائز البتة وللفدية نصف صاع من حنطة لكل يوم في الصوم . ولكل فرض في الصلاة<sup>(١٠)</sup> فيحب على قول أبي حنيفة رضي الله عنه إثنا عشر مائة . لأن الوتر فرض عنده<sup>(١١)</sup>

(١) أي من الوقت . لأنه السبب بوجوب ما لم يحصل الأداء بما قبله على ما تقدم . وقد وجدت لأهلية عهده  
(٢) فمن سبب وجوبه الجزء الأول . ولأهلية منعقدة عهده . هذا هو ظاهر الحديث وذهب أبو يوسف إلى أنه إذا أسلم قبل الزوال فعليه الفدية لأنه أدرك وقت الفدية .  
(٣) بنظر التهذيب ٩١-٩٢ . والتحقيق ص ٩٤-٩٥  
(٤) لا الحثم  
(٥) لما ذكره من وجوبه الشبه بينهما بل وهي أهم منه لما تقدم فربما ولاها عهده بدينها . يكونها تعظيم الله تعالى بنفسها . والصوم عهده بواسطة فخر النفس الأمازه بالسوء  
(٦) العهدة النعمة  
(٧) أي وبالنظر إلى كونه أمراً تعدياً محضاً  
(٨) لأن ما لا يدركه لا يلزم من العزم به . فلا يجب عليه العمل بالأحتمال الأول محارضة لاحتمال الثاني إن شاء .  
و علم من لفظة « للفدية » سقط من ط  
(٩) أي في الصلاة بناء على الوجه الأول احتياطاً فلنكن هذا الحكم في الصلاة مشروفاً فقد صار مؤدياً . ولا فلس فيه بأس . لأنه حينئذ يكون براً مبدءاً يصلح ماحداً للسيدات قلت . وقد ذهب في التحقيق والكشف إلى هذا . بوجهه والتوجه بنوب الفدية للصلاة فأملاً . فليس بهذا أن إيجاب الفدية في الصلاة بهذا الطريق لا بالنفاس . إذ لو كان كذلك بالنفاس لما احتاج . أي صاحب النفس . إلى الحق الاستثناء كما في سائر الأحكام الثابتة بالنفاس اهـ

(١) أي أنه لما تقدم من التعارض ثم بحكم حوار الفداء في الصلاة مثل حكمنا بحواره في الصوم لا بها حكمنا بحواره في الصوم قطعاً لكونه منصوباً عليه منه . ورجووا الحوار في الصلاة فصلاً . فإن محمداً رحمه الله قال في الربانيات في فداء الصلاة : بحره إن شاء الله تعالى كما قال بحره إن شاء الله تعالى في فداء الصوم . فيما أنا مطوع به للوثر . بأن مات من عهده الصوم من غير قضاء ولا إصغاء بالفدية (١١) وكان محمد بن مقاتل يقول ولا لكل يوم نصف صاع عن قبض الصوم . ثم رجع فقال . كل صلاة فرض على حده بمعرفة صوم يوم . وهو الصحيح . ثم أعلم أنه إذا مات وعليه صلوات . فمات من مكوب قد وصى بنفقة عنها أو لا فاد . أو صي يطعم عنه لكل صلاة مفروضة نصف صاع من حنطة أو صاع من غيره . وإن لم يوص . وسرع بها الوثر . قبل لا يسقط الصوات عن الميت . لأن الإحصار فيه معدوم أصلاً . وكذلك في الصوم . وقد يسقط عنه إن شاء الله تعالى كما في الإصغاء لأن ليس الحوار . وهو الرجاء إلى فصل الله وكرمه يشتمل لإصغاء والتبرع حصلاً  
(١٢) أي واحد لثوبه بالنسبة وهو المعنى مما روى عنه أنه سنة . ولنا يجب قضاؤه بالأحتمال

قوله كما إذا تطوع به الوارث . أي تحرره (العدية) <sup>(١)</sup> عن الصلابة إن شاء الله تعالى كما إذا تطوع به) <sup>(٢)</sup> الوارث عن الوارث من غير ايضاء المورث بفدية الصوم حيث يحتره إن شاء الله تعالى والصمري به يرجع إلى العدية عن تأويل الفداء، أو التصديق، أو المذكور <sup>(٣)</sup>.

قوله ولا يوجب التصديق - إلى آخره، هذا جواب سؤال مقدر، وهو أن الشيء إذا مات ولا مثل له عند المكلف يسقط لا إلى حلف وصمان كفضل الوقت ورمي الحمار <sup>(٤)</sup>، فقد تركتم هذا الأصل في التصحية إذا فانت عن وقتها حيث قنتم بإيجاب التصديق بعين الشاة <sup>(٥)</sup> أو بغيرتها <sup>(٦)</sup> قضاء عن التصحية <sup>(٧)</sup>، مع أن التصحية وهي براءة الدم للفرقة لم تعقل فرقة في غير إمام المحر، ولا مثل لها عند المكلف، فأجاب وقال إنما لا يوجب التصديق باعتبار أن التصحية أصل والتصديق قضاء عنها قائم مقامها بل يوجب التصديق باعتبار احتمال كون التصديق أصلاً والتصحية في أيامها هائنة مقامه لأن التصديق هو المشرع في باب المال <sup>(٨)</sup> وأدليل عن اعتبار هذا الاحتمال أعني احتمال كون التصديق أصلاً في أيام التصحية عدم حوار التصحية <sup>(٩)</sup>.

(١) سقط من ٥٠. (٢) سقط من ٥٠.

(٣) انظر بتحقيق من ٩٥-٩٤، وكشف الأسرار ١٥٤-١٥٥، وأصول السرخسي ١٠٥-١٠٤، والتهذيب ٤٤/١ و ٩١، ومفاتيح الصحاح ص ٤٨١.

(٤) عدم أنه لا يقدم مصرف الرمي فيه لا يتركه قلنا إن ما لا يدرك بالعقل مثله ولم يرد فيه نص بسقوط الفدية، لأن أصحاب المال موقوف أما على إدراك العقل لممكن بجانه بسبب التأويل، أو على السمع، فإنه لم يوجد واحد منهما فلا وجه لا الإسقاط وذلك لفصل الوقت يسقط عن فائه لأنه لا يصح شيء سوى الإثم لأنه ليس لذلك الوصف من غير ما عن وقت الأداء من عقلاً ولا نصاً فمن ههنا ورد عليه الاعتراض المذكور.

(٥) فبما إذا، كاتب الشاة يتي عيب التصحية بالمدر أو بالشراء الصادر من الفقيه بنية الأصحمة بالنية بعد إتمام البحر فإنه يلزمه التصديق بعينها جنة.

(٦) وذلك فيما إذا استهيك البقاء للجنة للتصحية بالمدر أو غيره، أو كان عبداً ولم يصح أصلاً حتى يصح إمام البحر فإنه يلزمه تصديق بالقيمة سواء أشرى - أي العبي - أو لم يشر.

(٧) لأنها وجبة - على خلاف في ذلك - عند عل العبي - ويجب على بقدر بالشراء بنية تصحية عبداً، فإذا تاب بوقت يجب عليه التصديق إخراجاً له عن العهد كالحقيقة بقضى بعد فوائده، ظهر وألصوم بعد العجز قديمة.

(٨) كما في سائر معاداة المالبة وقد شرط لوجوبها الفنى كما في تركها.

(٩) أي، عدم حوار قضاء ما فاته من الأصحمة في العام التالي.

إذا عاد وقتها من قانس مع القدرة على المشي ، فلو كان البصحية أصلاً لِحار قصاؤها يعود وقتها ، لوجود القدرة عليها ، والقدرة على الأصل قبل حصول المقصود بالخلف تبطل حكم الخلف <sup>(١)</sup> كالتيتم إذا مدر على الماء

تحرير هذا أن الشرع أمرنا بالاضحية<sup>(٢)</sup>، وهي من العبادات المالية<sup>(٣)</sup>، فكل من يدعي أن يكون التصدق بعين الشاة أصلاً، أو القيمة، إذ شكر كل نعمة من حبسها<sup>(٤)</sup>، كشكر صحة المدن بالخدمة، وشكر الماء بأداء بعضه إلى الفقراء والمساكين، إلا أن الناس لما كانوا أصياعاً لله تعالى في هذه الأيام<sup>(٥)</sup> نقل القرية من

(١) فلما لم ينقل الحكم وهو الوجوب من المصدق إلى المثل بعد الوقت عرفنا أن المعتبر في التصديق جهة الأصالة دون الخلافات انظر كشف الأسرار ١/١٥٤ وشرح النظامي ص ٣٨، والهداية ٤/٥٤، والتحقيق ص ٩٥.

(٢) فقد قال نعان **« فصل الربيع وانحر »** ، قال قتادة وعطاء وعكرمة (فصل الربيع) صلاة العيد يوم النحر . (وانحر) نسكت . وقال أنس كان النبي ﷺ يحضر لم يصلي ، فامر أن يصلي ثم سحر أمه . وروى البربر في مسنده عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهى عن العترة . وكانت دسحة يبيعونها في ربح فنهاهم عنها وأمرهم بالأصحية . أمه . وفي إسناده ابن لهيعة وحديثه حسن . قاله الهيثمي . وروى الترمذي من حديث محمد بن مسلم عنه عليه السلام قال **« على أهل كل بيت في كل عام أصحية وعبرة »** . الحديث . وقال حديث حسن غريب . أمه . وكان لدروي عنه عليه السلام أنه قال لا فرع ولا عترة . أمه . قبل ذلك عن شيخ العترة فنفيت الأصحية ، ولفظ **« على »** يدل على الإيجاب والإلزام ، وروى التيساني وأبو داود عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ قال **« أمرت يوم الأصحية عيداً ، جعله الله عز وجل لهذه الأمة »** . فقال الرض . أرأيت إن لم أحد الأصحية أمي فأصحي بها ؟ فقال لا . الحديث قال انسدي (قوله لرجل أمرت) ظاهر السؤال أنه عن بناء المفعول للحطاب ، أو بناء ذلك على المعتكف ، أي أمرتك أو أمرت الناس ، ويحتمل أنه على بناء المفعول للمعتكف . والمعنى أمرت بأن تصحى في يوم الأصحية حال كونه عبداً ، أو يوم الأصحية أن اتخذ عبداً . والمعنى الأول أقرب إلى قول الرض (لا مبيحة) أمه . والمسألة الفرس وفي الباب أيضاً أحاديث الأمر بالإعادة ثم يصحى حين الصلاة ، رواها الشافعي من حديث أنس . وحديث الجراء . وحديث جندب بن سفیان الفجلي رضي الله عنهم وكلها مرفوعة ، وفيه أيضاً حديث الوعد نواجداً على تركها . رواه ابن ماجة . والدارقطني وأحمد والحاكم . وصححه . من حديث أبي هريرة مرفوعاً بطر . صحيح البخاري ١٧/٩٩ و ١٠١ و ٨٩ و ٣٧ . وصحيح مسلم ١٣/٩ و ١١٧ . وسنن المسائي ٢/٢٠٢ . وسنن أبي داود ٣/٩٣ . وسنن ابن ماجة ٢/١٠٤٤ . وجامع الترمذي ٦/٣١٢ و ٣١٧ . ومسند أحمد ٢/٣٢١ . وسنن الدارقطني ٢/٥٤٥ . والمستدرک ٢/٣٨٩ و ٤/٢٣١ . ومجمع الروايات ٤/١٨ . وعين لاوطار ٥/١٢٧ و ١٢٠ . والقسطلاني ٢/٢١٨ ، والقاموس المحيط ١/٢٤٤ .

(٣) لما فيها من تنقيص الحال بالاراقة .

(٤) ولأن معنى العبادة وهو مخالفة هوى النفس بإزالة المأخوذ من يده محصل به

(٥) ومن عادة الكريم ان يصنف باطفي ماعنده.



عن الشاه<sup>(١)</sup> إلى إرافه بمها تركية لصيغة لانام، ونصغعه للطعام، ونطيبها (للحم<sup>٢</sup>  
 على الحاص و لعام، ما أن الاثام تنقل عن الدن في صمن إقامة القرية إلى آله لقوة  
 كالماء المستعمل<sup>(٣)</sup> ولهذا حرم الشارع الصدقة المفروضة على بني هاشم<sup>(٤)</sup>  
 لفصلهم وشرعهم، وقال «يا بني هاشم إن الله [تعالى]<sup>(٥)</sup> حرم عليكم عسالة  
 (أبدي)<sup>(٦)</sup> الناس وأوساجهم»<sup>(٧)</sup>، فلم يفتقر الموهوم المحتمل وهو انتصدق في أيام  
 تنصحية لعدم اعتبار الرأي في مقابلة المصوص<sup>(٨)</sup>، فلما فات وقت التنصحية اعتبر  
 لاحتمال وهو انتصدق بالمثل باعتبار أنه أصل لا حلف بعدم إمكان العمل بمصوص  
 قوله ولهذا لم يعد إلى المثل<sup>(٩)</sup> أي لم يعد الحكم إلى المثل وهو القرمان وهذا  
 ايضاح لكون النصدق أصلاً مشروعاً في باب المال، وقد سناه

قوله ولهذا قال أبو يوسف رحمه الله<sup>(١٠)</sup> وهذا ايضاح لما دل عليه

- 
- (١) أي بقل القرية من تصبى عن الشاه أو فمها (٢) سقط من ك  
 (٣) بقصد بذلك أن من الصدقة يصير من الأوساخ لأن الله الذوب بمنزلة الماء المستعمل لقوله تعالى ﴿ من  
 من أموالهم صدقة يطهرهم ﴾  
 (٤) أبو هاشم هم ولد عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة واسم هاشم عمرو  
 ومات بقره من الشام وعبد المطلب هو جد النبي ﷺ عمن حمير وعمن ومات بمكة ورسول الله  
 ﷺ أبو عبد الله بن مسمى وشهر بن وولده عشر من وسب بنات بنظر المعارف ص ٣٢ والمقصود  
 من كتب حميره السب بورقة ٣ ومسب العرب للسماعى الورقة ٥٨٨  
 (٥) زياده من ك (٦) سقط من ك  
 (٧) سبق بحريته، هذا ولا يلقى بالخرم المطلق معنى على الحقيقة أن يصف عباده بانطعام الحنث  
 فمن بقرية من عن شياه إلى الأربعة ليعمل الحنث أن الدماء تبقى الجروح صغره، فيحقق معنى  
 الضيالة في هذه الأيام يستواه الفتي والفتاة هـ ومع هذا العمل محتمل أن يكون معنى تنصحية  
 أصلاً دون النصدق، فلم يعتبر الموهوم ... إلخ ما ذكره الشارح  
 (٨) المتبقي به وهو التنصحية  
 (٩) يعقوب الوصف بنظر كشف الأسرار ١/ ١٥٥ والحسامي ص ٣٨-٣٩ و يوصف مع تنويح ٢ ٨٩  
 والبيهقي ٥٤  
 (١٠) قال الإحسني ولهذا قال أبو يوسف فمن برك الإمام في العبد ركب به حكم لأبه غير قادر على من  
 من عبده قرية لقد يقول من الركوع يشبه العبد باعتبار هذه التسمية لا يحقق الغرض، فهو يه في  
 الركوع احتياطاً هـ بما علم أنه إذا أدرك الإمام في الركوع من صلاة العبد فإن لم يحف فوات الركوع مع  
 الإمام بغير بلافتح قناعاً وبني بالرواية من يدع الإمام في ركوع يكون التكبيرات في القيام من كل  
 وجه وأن خلاف أن كبير يرفع الإمام رأسه من ركوع قبل للأنداج وكبر لركوع وكعب حتى لا يصير  
 يتحصين تكبيرات موقوف لها وبغيرها من بركار الركعة وهو لا يجوز ثم إذا ركع بغير تكبيرات العبد في  
 الركوع عند أبي حنيفة ومحمد ولا يرفع يديه لأن كلا من الرفع ووضع اليدين في الركعتين سنة  
 ولا يجوز الاشتغال بسنة فهاهنا سنة وقال أبو يوسف لا بركر وهذا لأخلاف موضوع هذه المسألة

لايضاح لأولى<sup>(١)</sup> وكأنه يقول انقصاء أمر محقق فيما إذا قدر على المثل لا غير ، ولهذا المعنى قال أبو يوسف في المدرك في الركوع لا يكبر تكبيرات العيب<sup>(٢)</sup> لعدم القدرة على المثل إلا التكبير في الركوع غير مشروع لكننا نقول أن الركوع له شبه بالقيام حكماً وحقيقةً ، أم حكماً فإن من أدرك أممه حالة الركوع يكون مدركاً تلك الركعة<sup>(٣)</sup> ، وأما حقيقة فإن القيم (عبارة)<sup>(٤)</sup> عن استواء النصفين واستواء النصف الأعلى في الركوع فائت ، والأسفل باق ، وبه يتحقق الفرق بين انقائم وانقضاء ، لأن استواء النصف الأعلى موجود في انقضاء أيضاً فاعتبار هذا يكون اقيام باقياً ، لكنه فائت حقيقة ، لأنه عبارة عن استوائهما فلم كبر المدرك في ركوع فيه في صلاة العيب لا يكون قضاء محصاً ، بل قضاء يشبه الأداء ، وهذا نظير ذلك<sup>(٥)</sup>

قوله وهذه الأقسام: أي الأقسام الستة<sup>(٦)</sup> المذكورة في حقوق الله تعالى ثلاثتها في الأداء وثلاثتها في انقصاء كلها تتحقق في حقوق العباد ، فقوله فتسليم عن العيب<sup>(٧)</sup> : نظير الصلاة بالجماعة<sup>(٨)</sup>

(١) وهو أن الشيء إذا فات ولا مثل له عند المكلف يسقط ولاقصاء له .  
(٢) أي في ركوع لأنها فائت عن موضعها وهو النقص ، وهو غير قادر على المثل كما قال الشارح  
(٣) إذا شاركه في الركوع ، وبذلك ورد الحديث (٤) سقط من ن  
(٥) انظر كشف الأسرار ١٥٧ والحسناني مع شرح الخفائي ص ٣٩ والتحقيق ص ٩٦ وسداع الصنائع ٧٠٣ / ١ والهداية ٥٠ / ١  
(٦) عم أن تقسم الأداء إلى ثلاثة أقسام أداء كامل ، وأداء ناقص ، وأداء يشبه بالنقص ، وتقسيم النقص إلى ثلاثة أقسام نصاً قضاء يمثل معقول ونقص يمثل غير معقول ، ونقص له شبه بالأداء هو طريقة فخر الإسلام البردوي ومقتضى طريقة السرخسي وصاحب المس الذي هو محل هذا الشرح وغيرهم إلا أن صاحب التحقيق توسعها إلى سبعة أقسام حيث قسم النقص إلى أربعة على النحو الذي أورده في أول هذا الفصل انظر أصول البردوي ١ / ١٣٣ ، وأصول السرخسي ١ / ٤٨ ، ٥٢ ، والحسناني ص ٣٧-٣٩ والتحقيق ص ٨٨

(٧) قال الاختصاصي : وهذه الأقسام كلها تتحقق في حقوق العباد فتسليم عن العيب المخصوص بأداء كامل ، ورده مشعولاً بآدمي أو بالحماية بسبب كسب في يد الخاص بأداء ناقص ، وإذا أmeer عبد العبد ثم اشتراه كان تسليمه أداء حتى يحبر عن القبول شبيه بالنقص من حيث أنه مسموك قبل التسليم حتى ينفذ اعتاقه دون اعتاقه ، وصفان العيب قضاء يمثل معقول ، وصفان النقص وأطراف ما بال قضاء يمثل غير معقول وأداء مروج عن عبد يعبر عليه كان تسليمه بقيمة قضاء هو في حكم الأداء حتى تحبر على القبول كما هو اتفاق بالاسمي أحد ، انظر الحسناني ص ٣٩  
(٨) أي أن يسلم العبد المخصوص عن الوصف الذي ورد عليه النقص أداء كامل لأنه أدى ما عليه أصلاً ووصفاً ، فكان يبرأ أداء الصلاة بالجماعة في حقوق الله تعالى .

(وقوله) <sup>(١)</sup> ورده مشغولاً: إلى آخره نظير فعل العرد <sup>(٢)</sup>

وقوله وإذا مهر: إلى آخره، نظير فعل اللاحق

وقوله وضمن الغصب: نظير قضاء الصوم ولصلاة

وقوله وضمن النفس والأطراف: نظير العدية وإحجاج العير

وقوله وإذا تزوج امرأة على عبد: (إلى آخره) <sup>(٣)</sup> نصير تكثير ت العيد في المروكع

قوله فتسلم عين العبد المغصوب أداء كامل: لأنه أداء كم استحق عليه أداءه

(ورده) <sup>(٤)</sup> مشغولاً <sup>(٥)</sup> أداء قصير، لأنه لم يؤده كم يجب عليه أداءه <sup>(٦)</sup> ولهذا

قلنا إذا هلك في يد من استحق إلى ولي لجديته <sup>(٧)</sup> لا يكون اعصاب صامماً

بوجود الأداء ويودع أو يبيع بأمرين يصمن العاصب قيمته بقصور الأداء، قصير

كأنه لم يرد <sup>(٨)</sup>

قوله وإذا مهر عبد الغير: أو آخره صورته أن رجلاً تزوج امرأة، وسمى

لها مهرأ عبد الغير <sup>(٩)</sup>، وانتسمية صحيحة بالاجماع <sup>(١٠)</sup> ثم إذا تزوج بد شتره

وسلمه إليها شتر عن قوله لو صور لها إلى عين حقها قصير من هذا الوجه أداء،

لكن من حيث أنه يبعد عنقه لا اعتبارها قبل التسليم، ومن حيث أن لتدبر لنت

(أثرأ) <sup>(١١)</sup> في تدبر العين حكماً يكون قضاء <sup>(١٢)</sup> فكان إذا تسلم العبد اسمى أداء

(١) سقط من ك (٢) أي أداء للاصر وسينكم بشرح عن هذه الأقسام قريباً على وجه التفصيل

(٣) سقط من ك (٤) سقط من ك

(٥) أي بالدين استهلك المغصوب في يده من من اسباب فسبق الضمان برفقته أو بجماعة من حمى في يد عاصب جنابة يستحق بها علفه أو راتبته،

(٦) إذا رده والحالة هذه أداء لا على الوصف الذي وجب بمبرية بصلاته المفرد (٧) أو البيع في دين

(٨) انظر المحقق ص ٩٦ وبدع الصابغ ٩ ٤٤٣٢، والهداية ٤ ١٥ (٩) أي عند بعده

(١٠) وللمبعة التسمية بالاجماع وجب عليه تسليم قيمة العبد عند العجز لا مهر لمن

(١١) في ك أثر، أي بالرفع والصحيح ما أثبتته من ك لأنه اسم « أن »

(١٢) أي يكون غير ما وجب تسليمه بتعقد حكماً ولا اعتبار جهة بقضاء قلنا لا يثبت ملك للمهرام قس

التسليم أو القضاء بها به، ومن ثم لا يبعد اعصابها وبصر فاتها قبل التسليم ويفر اعتق الزوج وبصر فاته فيه من بكاية وبيع والهبة وغيرها لأنه ممنوخ قبل التسليم أو بقضاء لها به فكانت هذه

شبيهاً بالقضاء وهذا لأنه<sup>(١)</sup> لما دخل عليه السلام على بريرة<sup>(٢)</sup> رضي الله عنها قدمت إليه تمرأً وكان انقدر يغلي من اللحم، فقال عليه السلام «الا تجعلين لنا نصيباً من اللحم» فقالت هو لحم تُصنِّق<sup>(٣)</sup> عليّ يا رسول الله، فقال عليه السلام «لك صدقة ولنا هدية»<sup>(٤)</sup>.

قوله حتى تجبر: بالرفع لأن حتى هنا للحال لا للعاسة، كقولهم مرض حتى لا يرجوه

(قوله)<sup>(٥)</sup> قضاء بمثل معقول، يعني أن العاصب إذا صمم انقصوب بآلافه يكون ذلك قضاء بمثل معقول<sup>(٦)</sup>، لأن المائلة بين المال والمال معقولة، غير أنه على

(١) قوله وهذا لأنه الخ دليل على أن بدل الملك بمرة تسد العي حكماً ووجه الدلالة أنه جعل اختلاف السبب بمرة اختلاف العي وأعم أن صاحب التحقيق رد على ذلك أدلة أخرى فليس لأن يسد بوصف يسد حكم العي حبساً وشرعاً كالحرير إذا بخلت بغير حكمها الطبيعي من الحرارة إلى البرودة ومن الإسكار إلى عدمه وحكمها الشرعي من الحرمة إلى الحل وأيضاً قد يتغير بدلته حل التصرف الذائب بسبب إلى الحرمة وحرمة الناسة للمشتري إلى الحل أيضاً فيجوز أن يحسن العي باعتباره بمرة شيء آخر، إنه ثبت هنا كس هذا التسليم من الرجاء مال من عبده مكان ما استحق عليه فكن شبيهاً بالقضاء من هذا الوجه أم انظر التحقيق ص ٩٦، وتختلف الأسرار ١/١٦٤، وبدائع الصنائع ٣/١٤٣٢.

(٢) هي بريرة مولاة عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهم، كانت مولاة لبعض بني هلال - عن الأصم - فكانت معها لم يدعوها من عائشة وجاء الحديث في شأنها أن الولاء من عتيق، وعقبت تحت روج فحبرها رسول الله ﷺ، فكانت سنة وأخلفت في روحها هل تكن عبداً أو حراً، ففي نقل أهل المدينة أنه كان عبداً، يسمى مقبلاً، وفي نقل أهل العراق أنه كان حراً، انظر طبقات ابن سعد ٨/١٨٧، والإصابة ٨/٢٩، ولاستيعاب ٢، ٢٢٨، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/١٠٣ و٣٣٢ وهي فيه بريرة بنت صفوان

(٣) لعله: تصديق به حل

(٤) روى البخاري ومسلم وأبو داود من حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: أهدت بريرة إلى النبي ﷺ لحم بصديق به فقال - هو لها صدقة ولد هدية - أنه بلغه مسلم، وروى الشيخان وبنسائي من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «وأتى النبي ﷺ بلحم فقلت: هدا ما يصدق علي بريرة، فقال هو لها صدقة ولد هدية - أنه محضاً بلفظ البخاري، كما روياه أيضاً من طريق القاسم بن محمد عن عائشة قالت: ودخل رسول الله ﷺ والبرمة - أي القدر - تغور بلحم، فمقر إليه حبر وأدم من أدم الميت، فقال ألم أر البرمة فيها لحم؟ قالوا: بل وبكى ذلك لحم يصدق به عن بريرة، وأنت لا تأكل الصدقة، قال عليها صدقة ولما هدية - أنه محضاً بلفظ البخاري وفي بعض نقاذه عبد النسيان من حديث عبد الرحمن بن القاسم عن عائشة - لو وضعتم لنا من هذا اللحم - الحديث انظر صحيح البخاري ٢/١٢٨ و٣/١٥٥-١٥٦ و١٧/١٧ و٧٧ وسنن أبي داود ٢/١٢٤ وصحيح مسلم ٧/١٨٢-١٨٣ و١٠/١٤٧، وسنن النسائي ٢/١٠٢-١٠٣،

(٥) سقط من ط

(٦) أما كونه قضاء فلاه إسقاط الواجب وهو رد العين بمثل من عبده، وأما كونه بمثل معقول فقد بينه الشارح بقوله: لأن المائلة، الخ

نوعين قصاء كامل ، وقصاء قاصر ، فالأول في المثليات كالمكيلات، والمورونات إذا صمم للمثل ، وإنما قلنا أنه كامل لأنه أعل لوجود حق المقصود منه في الصورة والمعنى <sup>(١)</sup> والثاني فيما لا مثل له إذا صُمِّمَ القيمة ، أو فيما له مثل لكن انقطع وصمم للقيمة ، لأن حقه كان في الصورة والمعنى ، فلما غابت الصورة وبقي المعنى وهو القيمة ضمها <sup>(٢)</sup> ، فصار قصاؤه لغوات الصورة

قوته بمثل غير معقول. يعني أن رجلاً لو قتل آخر خطأ أو قطع طرفاً منه تحب عليه الدية أو الأرض <sup>(٣)</sup> بالنص <sup>(٤)</sup> ، فالدية أو الأرض للنفس أو انصرف مثل ، لأنه هو الأصل في صمم العدوانات، قال الله تعالى ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِمْ مِثْلَ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ <sup>(٥)</sup> إلا أنه لا يدرك معنى المماثلة بين المال والنفس بالعق <sup>(٦)</sup> لأن الأسمي

(١) ومن ثم كان المثل صورة ومعنى سابقاً على المثل معنى لأن الصمم واجب بطريق الجبر لأن الخاصية غوب عن المقصود منه الصورة والمعنى فكان الجبر العام أن يشارك بأداء ما من عبده هو مثل لما فوت عليه كالحطئة بالحطئة حتى يقوم مقام المقصود من كل وجه فكان سابقاً على المثل معنى حتى يوازي القيمة في غصب المثل مع القدرة على المثل الكامل بأن يوحد في الأسواق لا جبر لما لك عن القبول رعاية لحقه في الصورة عند الاتقان .

(٢) وحسنه خبر مالك عن قولها بل ضرورة لصير الحطبي ص ٩٧ وإبهدة ٤ ٩

(٣) الأرض : دية الجراحات .

(٤) فالنص الدال على وجوب دية في القتل الخطأ فوبه تعالى ﴿ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقيقة مؤمنة ودية مسماة إلى فله﴾ لأنه ٩٢ من سورة النساء وقوله ﴿يؤتيكم الله من حيث لا تعلمون﴾ وأجرجه أصحاب السنين الأربعة في دية الخطأ عشرون حقة وعشرون دعة وعشرون بنت محاص وعشرون بنت لبون وعشرون بنتي محاص ذكرور «ألف» بلفظ أبي داود وابن ماجه وبذل علي بن داود وعبي وجوب الأرض على من قطع طرفاً من أضر ما ورد في كتابه عليه السلام إلى أهل اليمن الذي بعث به مع عمرو بن حزم فنه «وس في نفس الدية مائة من الإبل وفي الأنف بد أو عب خدعة بعبد وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي يعضد الدية وفي ذكر الدية وفي الضرب دية ، وفي العين أبو حدة نصف الدية وفي اليد الواحدة نصف دية وفي الرجل الواحدة نصف الدية ، وفي إمامه ثلث دية ، وفي يعضفة ثلث الدية وفي الخفة خمس عشرة من الإبل وفي كل إصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل وفي نرس خمس من الإبل » الحديث ، وقد سبق تخريجه عند تخريج حديث « في خمس من الإبل ثلثا عشرة شاه » أخر سنن أبي داود ١٨٤ / ١٨٩ وسنن ابن ماجه ٨٧٩ / ٨٨٦ ، وجامع الرمزي ١٥٦ و ١٦٥ وسنن لسان ٢ / ٤٤٧ - ٢٥١ ، ومختار الصحاح ص ٢٤

(٥) سورة البقرة آية ١٩٤ ، وأيضاً في تفسيرها : أحكام القرآن للجصاص ١ / ٣٠٨ - ٣٠٧ .

(٦) لا صورته ولا معنى ، أما صورة فظاهر ، وما معنى فم سبكره الشارح

مالك مكرم مفصل، وأما ملول منتدس حنق (مصالح) <sup>(١)</sup> اعباد فلا بتشابهان  
فيكون قصاء بمثل غير معقول <sup>(٢)</sup> وبهذا لا بصار الى اما لا عند تعدد القصص

قوله كان تسليم القيمة قضاء <sup>(٣)</sup>، لأن انقضاء صرف ما به إلى ماعليه بمثل  
من عنده، فيكون تسليم قيمة اشياء قصاء به، بيان هذا أن التروح على عدد  
(غير) <sup>(٤)</sup> معين صحيح <sup>(٥)</sup>، والروح محير في اعطاء عدد وسط أو قيمته، وإنما حير  
لأن لعدد هو لأصل بالنظر إلى التسمية، لكنه محهور بوصفه معلوم بأصله، فلا  
يتعين الوسط الا بالقيمة فتصير هي أصلاً، فتميل إلى أي السوحيين شاء، وعين  
لوسط لردية احاديث فلما صارت القيمة أصلاً من وجه راحمت المسعى فأحبرت  
على قبول القيمة كما أحبرت عن قبول المسمى <sup>(٦)</sup>، فالخاص أن تسليم القيمة  
قصاء لكونه قيمة الشيء مثلاً له معنى، لكنه في حكم الأراء لصحة الاحذر <sup>(٧)</sup> بخلاف  
قيمة العدد المعنى لأنها قصاء محص <sup>(٨)</sup> لكون العدد معينا قبل اتقويم

(١) في ث: مصالح . (٢) وذلك على ملائمة الفدية في الصوم .

(٣) قال الإسماعيلي وإذا تزوج عن عدد بغير عيه كان تسليمه القيمة قصاء هـ في حكم لاداء حتى يحبر  
عن القبول كما هو اتاهما بالمسمى أـ .

(٤) سقط من ط

(٥) أي عندما خلافاً لما شافعي رضي به عنه، ووجه قوله أن المسمى محهور الوصف فلا تصح تسميته كما  
في بيع جهالة بوصف نفصي إلى المراجعة كجهالة جسد لم جهالة الجسد تبع صحة التسمية .  
فكذا جهالة بوصف، ولما أن نكاح مبادلة الحال بما ليس بمال . والعدد الذي هو معلوم الجنس  
والنوع محهور الصفة بخور أن ثبتت بعد في دمة بدلاً عما ليس بمال فحار أن ثبتت دمة في الدمة بدلاً  
عن المبيع لأنه ليس بمال، ولأن جهالة الوسط منه مثل جهالة مهر المثل أو المال، وتلك الجهة لم تبع  
صحة تسمية بدلاً فكذا هذه ولم تصح تسميته ذهب في البيع لأن مبداء عن المصابقة والمباذلة أم  
النكاح فثبتت على المساهلة كذا في المداخ

(٦) وإسما تحبر عن قبول المسمى - أي عين العدد - لأنه أدى عين الواجب

(٧) أي على قبول القيمة و علم أنها لم تحبر على قبول القيمة لكونها هي لأصل كما في الشارح ومن لم كان  
تسميته اداء لا قصاء لأن اللصاء حيف عن الداء فيثبت بعد ثبوت الأصل لا فيه، فصارت القيمة مثل  
المسمى في الوجوب، لأنها صارت أصلاً في الإيلاء

(٨) ومن لم تعبر عند قدره على الأصل انظر التحقيق ص ٩٧ . وأصول الدرودي مع كشف الأسرار

١-١٧٦-١٨٣ وصول السرخسي ١، ٥٩-٥٥، ونهضة ١/١٣١-١٣٤، وبدائع الصنائع ٣ ١٤١١

(قوله) <sup>(١)</sup> ثم الشرع ففرق بين وجوب الأداء ، إلى آخره ، اعلم أن اسوحوب عبارة عن شعب الذمة بالواجب ، وهو ينتهي على وجود السبب والأهلية ويثبت جبراً من الله تعالى شاء العبد أو أنى ، ولا حاجة إلى قدره من <sup>(٢)</sup> وجوب الأداء عبارة عن طلب تعريض (مائي) <sup>(٣)</sup> الذمة من (الواجب) <sup>(٤)</sup> وهو بالخطاب ومبناه على القدرة المتوهمه أي يتوهم وجودها عقلاً <sup>(٥)</sup> ، ولأصل ههنا قوله تعالى ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ <sup>(٦)</sup> .

والأداء عبارة عن تسليم الواجب ، ومبناه على القدرة (الحقيقية) <sup>(٧)</sup> أي التي يتحقق بها الفعل لا سابقاً ولا لاحقاً ، على ما عرف في مسألة الاستطاعة في الكلام <sup>(٨)</sup>

(١) سبق من ص . (٢) لأن ثبوت أصل الوجوب ينس بمقتضى بن شيء آخر سوى سببه وأهله

(٣) سبق من ك . (٤) في ك : الوجوب .

(٥) وإنما حسن معنى وجوب الأداء ، أي شرطه كون القدرة على الأداء متوهمه الوجود لا كونه متحققه الوجود ، لأنه لا ينادى بمسور به بقدرة بل بوجوبه وقت الأمر بحال ، وإنما ينادى بالوجود منها عند الأداء ، وذلك غير موجود سابقاً على الأداء فلان الاستطاعة لا تنسب النفس ، واستعدادها عند الأمر لا يمنع صحة الأمر ، ولا يخرج من أن يكون حسناً بعدية استعداداً للأمر فإنه عبء السلام أرسل إلى الناس كافة وأمر جميع من أرسل إليهم بالشرائع لم يصح الأمر في حق الذين وجدوا بعده وبإمرهم الأداء بشرط أن يبلغهم فبمكنا من الأداء ، وكما يحسن الأمر فنس وجود الأمر به محسن قبل وجود القدرة التي يتمكن بها من الأداء ، لكن بشرط يتمكن عند الأداء ، كذا قال الشافعي .

(٦) سورة النحر لأنه ٢٨٦ ومعنى الوسع الحفاضة والقدرة ، أي لا يأمرك بما ليس في طاقتها ، فلفظ بهذا النص أن القدرة شرط لصحة الأمر .

(٧) في ك ، الحقيقية .

(٨) اعلم أن الأئمة قد اختلفوا في جواز التكليف بالمنع ، وهو اسمى بتكليف ما لا يصق فقال أصحابنا رحمهم الله لا يجوز ذلك عقلاً ولهذا لم يقع شرعاً وقالت الأشعرية أنه جائز عقلاً ، واحتلوا في وقوعه ، ولا يصح عدم وقوعه والخلاف في التكليف بما هو ممتنع لذاته كان مع بعض نصدين ، فأما بتكليف بما هو ممتنع بغيره كإيمان من علم الله تعالى أنه لا يؤمن كفر عوي وبني جهن وسائر الكفار سبب من أن كفر فقد اتفق الكل على حوازه عقلاً ، وعن وقوعه شرعاً ، هذا لأشعرية بمسكوناً بأن التكليف منه معالي تصرف في عباده وماله ، فيجوز سواء أطلق البعد أم لم يطلق ، وهذا لأن امتناع التكليف إما لاستحالة في ذاته أو لكونه قبيحاً لا وجه إلى الأول بتصور صدور الأمر من الله تعالى بالمنع بعبء ، ولا إلى الثاني لأن القبح إنما يكون باعتبار عدم حصول الغرض والقبح بغيره عن الغرض وتتمك أصبحاباً بأن تكليف العاصي عن الفعل بالنفس بعد سببها في الشاهد بتكليف لأعصى باعتبار فلا يجوز عسبه إلى تحكيم جل جلاله ، تحقيقه أن حكمه بتكليف هي الإملاء عديدوا إنما يتحقق ذلك فيما يفعله العبد بحسب ما يثبت عليه ، أو بما فيه بحسب ما يعاقب عليه ، فهذا كس بحال لا يمكن وجود الفعل منه كس محصور عن ترك الفعل ، فيكون معدوياً في الامتناع فلا يتحقق =

والقدرة الممكنة هي أدنى ما يتمكن به المأمور من (إداء)<sup>(١)</sup> ما لزمه بدياً أو مالياً، فلو قلت إنما قال دون القضاء<sup>(٢)</sup> إشارة إلى أن دوام هذه القدرة ليس بشرط إبقاء الواجب بخلاف القدرة الميسرة<sup>(٣)</sup>، فله وجه.

(قوله)<sup>(٤)</sup> لأن القدرة شرط الوجوب : تحقيقه أن الواجب واحد، والقدرة (شرط)<sup>(٥)</sup> وانقضاء لم يكن الواجب شيئاً آخر، فلا يشترط لوجوب القضاء قدرة أخرى وهو معنى قوله ولا يتكرر الوجوب في واجب واحد فافهم<sup>(٦)</sup> ومعنى

---

معنى الانقضاء فليت بهذا أن القدرة الممكنة - التي سيأتي للشارح تعريفها - شرط في وجوب إداء كل ما ثبت بامر بطريق العبد أو بطريق الفصل بدياً كان المأمور به أو مالياً للاختار عن الحبر، وعن التكليف مما ليس في بوسع، غير أنه لا يشترط وجوبها وقت الأمر لصحة الأمر وإنما يشترط كونها متوجهة الوجود عند الأداء على النحو السابق انظر أصول الشرح ص ٦٥/٦٧، وأصول البرقوقي مع كشف الأسرار ١/١٩١، والتقرير والتحصيل ٢/٨٢.

(١) في ك: الإداء

(٢) لئال الأخصاكي ثم اشرح فرق بين وجوب الإداء ووجوب القضاء، فجعل القدرة الممكنة شرطاً لوجوب الإداء دون القضاء لأن القدرة شرط الوجوب، ولا يتكرر الوجوب في واجب واحد، والشرط كونه متوهم الوجود لا كونه متحقق الوجود فلن ذلك لا يسبق الإداء، -إ-

(٣) أي بخلاف القدرة الميسرة - وسيأتي الكلام عليها - فإن إبقاءها يشترط إبقاء الواجب وإنما لم يشترط بقاء الممكنة بمقتضاه لأنها لا شرطت للممكن من الفعل لم تتغير بها صفة الواجب، إذ لا يمكن إلثامه بدونها، فكانت شرطاً محضاً ليس فيها معنى العلة بوجه، والشرط المحض لا يشترط دوامه لإبقاء المشروط، بخلاف الثانية، فإنها لما كانت ميسرة غيرت صفة الواجب، فحصلته سمحاً سهلاً، فاشتراط بقائها ببقائه لا معنى أبداً شرط، ولكن لمعنى تبيد صفة الواجب بها

(٤) سقط من ط. (٥) في ك: شرط.

(٦) اعلم أن عبارة التحقيق في هذا التصدد أوصح وأتم وما هي ثم هذه القدرة - أي الممكنة - شرطت لوجوب الإداء دون وجوب القضاء، حتى لو قدر على الإداء في الوقت ثم ركب قدرة بعد خروج الوقت وجب به القضاء، لأن هذه القدرة شرطت في ابتداء الوجوب لصحة التكليف وبم يتكرر الوجوب في واجب واحد لما بسا أن القضاء يجب بالسبب الذي يجب به الإداء، فكان وجوب القضاء بقاء ذلك الوجوب بعينه لا وجوباً آخر، وقد يحقق لوجوب القدرة في ابتداء التكليف، فلا يحتاج إلى اشتراط قدرة أخرى لذلك الوجوب، لأن الوجوب لا يتكرر في واجب واحد، فلا يتكرر شرطه، ولأن وجوب القضاء بقاء ذلك الوجوب وإبقاء الشيء غير وجوده، ولهذا صح إثبات الوجود وبقي البقاء بأن يقال وجد، ولم يبق فلا يلزم أن يكون ما هو شرط للوجود شرطاً للبقاء لأن ما هو شرط لشيء لا يلزم أن يكون شرطاً لغيره كالشهود في النكاح شرط لا ابتداءه دون بقاءه، وهذا إذا لم يكن الفعل حالة البقاء مطلوباً منه، فإذا كان مطلوب منه فإلا من القدرة لأن طلب الفعل بدون القدرة لا محذور ألا يرى أن المبطور إليه في اشتراط القدرة حالة الفعل، فيجب الفعل محسب القدرة في تلك الحالة، فإن الصلاة إذا وجبت عليه في حالة الصحة قائماً يقضيها في حالة المرض مصطحفاً ويحرجه عن العهد ونحوه وحسن عليه =



قوله شرط الوجوب شرط وجوب إسقاط ما في الدمة لا شرط نفس الوجوب  
وهذا بناء على أن القضاء يجب بالنسب الموجب للأداء<sup>(١)</sup>

قوله والشرط كونه متوهم الوجود أي شرط وجوب الأداء وهو قدرة  
لممكنة كون الشرط متوهم الوجود أي كون القدرة متوهمة لا محققه ، فإن  
القدرة المتحققة لا تسبق الأداء<sup>(٢)</sup> لأنها لو سبقت لا يحلوا إما أن يبقى إلى وقت  
الأداء أو لا تبقى وكلاهما باطل ، لأن في الأولى يرم قيام العرص بالعرص يكون  
البقاء صفة لقدرة وهم عرص (وذلك)<sup>(٣)</sup> محال ، وفي الثاني يرم حصول الفعل  
بالقدرة ، وهو أيضا محال<sup>(٤)</sup> .

قوله ولهذا قلنا إنصاح لقوله متوهم الوجود ، أي باعتباره أن الشرط قدرة  
متوهمة ، علما في صورة النوع أو الإسلام في آخر الحرة (طروم)<sup>(٥)</sup> بصلاته وإن  
كانت حقيقة القدرة (معدومه)<sup>(٦)</sup> لا حتم امتداد الوقت بوقف اشتمس عقلا وإن

في حالة المرض مصطلحا بنفسها في حالة الصحة فأنه لا مصطلحا ، فلو لم تشرط بقدرة حابه الأداء  
ويعتبر حال البقاء محبورا إليها في ذلك لكن الجواب على العكس وبعضه ، حتى كان يفو لا فرق في  
اشتراف القدرة بين الأداء والقضاء إلا أن ما وجب بالقدرة الممكنة يبقى بعد فوات نيت الفرد بموهم  
حدوثه ، فإن تحقق لموهم وجب الفعل ولا يظهر أثره في المؤقت في النذر لآخره أع

(١) فاما من أوجب القضاء بنفس مقصود فلأنه من أن يشرط القدرة في القضاء أيضا لأنه يكلف آخر  
(٢) اعلم أنهم اختلفوا في أن القدرة مع الفعل أو قبله والمتحققون على أنه إن أريد بالقدرة بقوة التي يصير  
مؤثرة عند انضمام إرادته إليها فهي بوحدة فعل الفعل ومعه وإن أريد القوة المؤثرة المستعملة بجميع  
اشتراف فهي مع الفعل بالزمان وإن كانت مفعلة بالذات بمعنى احتياج الفعل إليها ولا يجوز أن  
يكون قبل الفعل لا يمنع بحيث لا يتناول من عليه الدابة وهذا يعلم أن القدرة لمحققه من بينها ههنا  
النوع الثاني

(٣) في ط وذاك

(٤) انظر : الحسبي مع شرح الطائفي ص ٤ ، وأصول البريدي مع كشف الأسرار ١ / ٢٠٢ - ٢٠٣  
والتوضيح مع التلويح ٢ / ١٧٩ .

(٥) في ك تبرم

(٦) في التمسحي مقدمه وهو سهو من الناسحي لم اعلم من لزوم الصلابة من بيع أو اسم في آخر حرة من  
الوقت عند استحقاق لما ذكره الشرح ، وقال رحمه الله لا يجب لأنه ليس بقادر على الفعل حقيقة  
لفوات الوقت الذي هو من ضرورات القدرة فلم ينبت المكلف لعدم شرطه ولا وجه لاعتبار احتمال  
حدوث القدرة بمقدار الوقت لأن ذلك احتجاف بعدم وهو لا يصح شرط للتقصير لأن المقصود لا  
يحصل به انظر التحقيق ص ٩٩ ، والهداية ١ / ٩٤٩ .

كبار نادراً عادة و شيء لا يخرج من الإمكان يكونه نادراً لأن الممكن عن ثلاثة أنواع أكثر من الوحد كطلوع الشمس من مشرقها عدداً وأدري الوحد كقصع مسافة شهر في ساعة واحدة ، ومساوي الوحد كدحوت في العدد دار صبطك كذا قال مولانا بنر الدين الكردي<sup>(١)</sup> رحمه الله

قوله **فصار الأصل مشروعاً**<sup>(٢)</sup> أي الأداء ، لوهم القدرة ، ووحب لنفس إلى انقصاء<sup>(٣)</sup> للعجز الحالي الطاهر فيه أي في الأصل ، هذا كما إذا حلف ليمس السماء (أو)<sup>(٤)</sup> ليقبض هذا الحجر ذهباً حيث تنعقد بمسحه موحدة الر<sup>(٥)</sup> وهو الأصل بالاحتمال عقلاً<sup>(٦)</sup> ، ثم ينتقل إلى الحلف وهو الكفارة لعجز الحالي لكونه (محالاً)<sup>(٧)</sup> ، عادة ، وكذلك إذا دحر وقت الصلاة يتوجه خطاب الأصل عن المسافر ، والأصل هو الوصوء ، واحتطاب قوله [تعالى]<sup>(٨)</sup> **﴿فَاعْسِلُْوا وُجُوهَكُمْ﴾** <sup>(٩)</sup> الآية يتوهم القدرة بأشواق الأرض وانفجار الماء (عنها)<sup>(١٠)</sup> ، ثم يتحول إلى التمتع لوحد العجز الحالي

(١) هو محمد بن محمود بن عبد الكريم الكردي (بنر الدين) ابن آجب السيج شمس الدين الكردي ، بلفقه عن حاله المذكور ، وأحد عنه محمود صاحب الحقائق شارح المنظومة توفي في ذي القعدة سنة ١٠٢٠ هـ وخمسين وسبعمائة هجرية ، وفيه عند حاله انظر الحواشي المصنفة ص ٩٩ ، والفتاوى بعد النهاية ص ٢٠ ، وصيقات الفقهاء لطاش كبرى ص ١٠٨

(٢) قال الإحسائي ولهذا قلت إذا منع انصبي أو اسلم الكافر في لحر الوقت بترمه الصلاة يجوز أن يظهر في الوقت أمداً ، يتوقف الشمس كما كان لسليمان عليه السلام فصار الأصل مشروع ووجب النقل لعجزه طاهراً كما في الحلف عن مس السماء وهو يظهر من حكم عليه وقت الصلاة وهو في السفر أن خطاب الأصل يتوجه عليه ثم يتحول إلى التراب للعجز الحالي فهو

(٣) وهو الحلف

(٤) في ك (و) أي بدو الهزيمة

(٥) خلافاً لبرر رحمه الله فقد ذهب إلى أن يصح لا ينعقد ، لأن الر في هذه الحالة مسحوس عارده فاشبه المسحوق حقيقة

(٦) وإما كس الر محتملاً عقلاً لأن السماء عن مسوسة قال تعالى إجباراً عن الص **﴿وَأَبْهَسَ السَّمَاءُ﴾** ولأن الملائكة يصعدون السماء وكذا يجوز الحجر ذهباً بتحويل الله تعالى

(٧) في ك محلاً وهو خطأ من تلباسخ

(٨) رواية من ط

(٩) سورة المائدة الآية ٦

(١٠) سقط من ك

انعادي قال في الديوان<sup>(١)</sup> هجم الشفاء أي محل هجوماً<sup>(٢)</sup>

قوله ومن الأداء مالا يحب : إلى آخره أي ومن حملة الأداء أداء لا يحب إلا  
بقدرته ميسرة<sup>(٣)</sup> للأداء على المكلف ، وهي أي القدرة الميسرة (رائدة)<sup>(٤)</sup> على  
الأولى أي على القدرة الممكنة بدرجة وهي درجة اليسر<sup>(٥)</sup>

قوله وفرق ما بينهما ، أي ما بين القدرتين ، سبحانه أن الواجب بالقدرة الميسرة  
تغير من اليسر إلى اليسر رحمةً من الله على عباده ، وفصلاً منه عليهم على ما قال  
ويضع عنهم إصرهم<sup>(٦)</sup> بخلاف الممكنة

وما فرق بعضهم<sup>(٧)</sup> بقوله ثم حصل العرق بينهما<sup>(٨)</sup> أن انقدره في الواجب  
بالقدرة الممكنة شرط لا صفة ، والقدرة في الواجب بالقدرة الميسرة صفة لا شرط

(١) الديوان هو « ديوان الأدب » لإسحاق بن إبراهيم انباري ، وتقدم الكلام عنهما

(٢) وكذا قال ابن القوطية ، وقال صاحب التحقيق إنما احتمل - أي صاحب المن - لفظ الهجوم دون الدحور  
لأن معناه الاتيان بعتة والدخول من غير استئذان وانس وقت الصلاة بهذه الصفة من العجز في هذه  
الحالة أكثر ، فإن من دخل عنه مستأذناً ربما يتهأ بذلك ، قام إذا دخل عليه بعتة فالتظاهر أنه  
لا يمكنه التهاؤ بذلك فتهجم وقت الصلاة على المسافر مع استغاله بتعب السفر ، وعدم من يعلمه  
بالوقت من مؤس وخوجه بحقوق العجز عن استعمال الماء لعدم تهينه الماء قبل ذلك ومع ذلك يوجه به  
خطاب الوصوة الخ انظر للتحقيق ص ١٠٠ - ١٠١ ، والحسامي مع شرح الطباطي ص ٤١  
وبهناية ٢٧٢ وكتاب الأفعال لأم القوطية ص ١٨٩ وديوان الأدب لباري ج ١ الورقة ٨٢

(٣) ميسره بصم اسم وفتح الباء وكسر السين المشددة على صيغة اسم الفاعل

(٤) سقط من ك

(٥) قال في التحقيق إذا ثبت أنه لا بد من صفة التكليف من أجل القدرة فاعلم أن الله تعالى تفصيل على عباده  
ومن عندهم في بعض الواجبات هي التكليف فيها على قدر كاملة رائدة على أصل القدرة ، وتسمى قدره  
ميسره لحصول اليسر في الأداء بواسطة شرائطها ، وهي رتبة على الأولى أي الممكنة بدرجة لأن بها  
ثبت اليأس ثم اليسر ، والممكنة لا تثبت إلا التمكن ولهذا شرط هذه القدرة في أكثر الواجبات إلهية  
دون المدنية لأن أداءها يشق على النفس من الصعاب ، بل لئلا يشق الروح محسوب النفس في حق  
العمامة ، والمارقة عن المحسوب بالاحتياط أمر شاق فـ

(٦) سورة الأعراف الآية ١٥٧ ، وإلصق بكسر الهمزة انقلل انظر مختار الصحاح ص ٢٩

(٧) قلت ذهب إلى هذا الفرق بينهما أكثر من واحد ، ولم يتيسر لي الإطلاع على ما مخالفه واللفظ سي أورده  
الشارح لخصام الدين السعفاقي في شرحه (الوافي)

(٨) أي بين القدرة الممكنة والميسرة .

لأنه تغير بها والتغير للمتعير صفة، والموصوف بصفة لا يبقى إلا بها<sup>(١)</sup>، ففيه نظر لأنه لا يحلو إما أن أراد بالصفة كون القدرة صفة للواجب أو للمكلف (مفسد)<sup>(٢)</sup> الأول ظاهر لكون الشيء صفة لعبر ما قام به، وفي الثاني يلزم كونهما<sup>(٣)</sup> صفة، فلا يصح حينئذ عرقه<sup>(٤)</sup>، وأيضاً لا يحلو إما أن أراد بالشرط شرط ابتداء الوجوب أم شرط انقضاء أم شرط كليهما فإن أراد الأول فينتقص بالقدرة المسيرة، لأن الواجب يعلق بها فلا يوجد بدونها، وإن أراد الثاني فينتقص بالقدرة الممكنة حيث لم يشترط لبقاء الواجب، وإن أراد الثالث فينتقص بالقدرة الممكنة أيضاً لهذا المعنى وبالقدرة المستمرة لأنها شرط ابتداء ونقاء وهو<sup>(٥)</sup> قد نفى بقوله لا شرط

فإن قلت يرد عليك (هنا)<sup>(٦)</sup> سؤالان أحدهما أن الواجب المعلق بالقدرة المستمرة لا يوجد قبلها، فكيف يتغير بها<sup>(٧)</sup>، والثاني أن دوام القدرة لبقاء الواجب وهي عرض لا يتحقق

قبـ كان من الحائز أن يتعلق الوجوب بالقدرة الممكنة، فلما تعيق بعض الواجبات بالقدرة المستمرة تغير الواجب من صفته العسر إلى اليسر بأسطر إلى الامكان<sup>(٨)</sup>، والجواب عن الثاني أنه أراد دوام القدرة بحدوث أمثالها، لانقضاء غيرها

(١) انظر التحقيق ص ١١ والجسامي مع شرح البطامي ص ٤١-٤٢، والتفسير ونسج ص ٨٦/٢، والتلويح ص ١٨٣-١٨٤، وكشف الأسرار ١/٢٠١-٢٠٢، والودي ص ١٥٤ ومفتاح الأصول الورقة ٧٩، وشرح المنتخب الورقة ٤٤-٤٦، وشرح الاحكام الورقة ٤٨.

(٢) في ط: مفسد.

(٣) أي كون القدرة للممكنة والمستمرة إذ كل واحد منهما صفة للمكلف، فلا يصح جعله المستمرة صفة دون الممكنة.

(٤) أي بقوله شرط لصفة.

(٥) أي الحضم الذي يناظره.

(٦) في ط: ههنا.

(٧) قال في التحقيق: وبس معنى التغير، لأن الحق كان واحداً بصفة العسر بقدرة ممكنة ثم تغير فاشتد ط هذه القدرة إلى وصف المستمرة، بل معناه أنه لو كان واحداً بقدرة ممكنة فكان حائزاً، فما توقف الوجوب على هذه القدرة - المستمرة - دون الممكنة صار كان الواجب يتغير من العسر إلى اليسر بواسطة فكأن معرفه أم.

هـن قلت يتنقص قول المصنف لأن الحق متى وجب بصفة لا يبقى واجباً إلا بتلك الصفة<sup>(١)</sup> بالقدرة الممكنة ، لأن الواجب هناك يعلق بالممكنة ، فلم يشترط سواك الممكنة لبقاء الواجب ، وإرواية في النعوم وعنده<sup>(٢)</sup>

قلت لا يسلم انه يتنقص بل الشأن هناك كذلك أيضاً ، لأن الواجب متى تعيق بالقدرة الممكنة حصل التمكن من الأداء (نقد) <sup>(٣)</sup> الممكنة فلم يشترط أمده ، ولئن سلمنا فنقول أن شرط <sup>(٤)</sup> الدوام كانت الممكنة مسرة فمع يبق بينهما فرق وهو خلاف الإجماع فهذه الضرورة تركنا ذلك لأصل ، وما ثبت بالضرورة لا يفدح فيما ثبت بغيرها

قوله فخصير سمحاً سهلاً . المسامحة المسامحة البسامح التساهل ، معى هذا يمكن من قولهم شجاع ناسل<sup>(٥)</sup> وأسد ضرغام<sup>(٦)</sup> فافهم

قوله ولهذا قلنا<sup>(٧)</sup> أصبح للواحيات الثانية بالقدرة المسرة ، وهي لركاة

(١) قال لأحسنكثي ومن الأداء ما لا يجب إلا بقدرة مسرة للأداء وهي رائدة على الأولى مدرجة ، وعرق ما بينهما أن بالناسية ينقص صفة الواجب فخصير سمحاً سهلاً فبشرط دوامها بقاء الواجب لأن بحق متى وجب بصفة لا يبقى واجباً إلا بتلك الصفة اهـ

(٢) أورد صاحب التحقيق نقلاً عن إصرار الأئمة لأنهم رد الدوسي أن الأصل أن القدرة المشروطة لإنشاء وجود الأداء تشترط لبقاء وجود الأداء لأنها شرط الأداء ، فز أنه يقال لم يكلف أداء ما ليس في قدره و سقط بالخرج كثيراً من حقوقه وأداء حقيقه وقت الفعل فبشرط قيام تلك القدرة لمشروطة للأداء وقت الفعل أيضاً ألا يرى أنها بشرط القدرة على الوصفو بالماء حين المباشرة وقيام قدره على أداء الصلاة فيها حين الأداء لا حتى الواجب ؟ ثم قلت ومن هنا ذهب بعض الحنابلة إلى أنه لا فرق في اشتراف القدرة بين الأداء والقضاء كما سبق

(٣) في أن نقدر . {٤} شرط بصم أوله وكسر تانيه مبني على المعنى (٥) الناسل يصل الشجاع (٦) ضرغام الأسد اعظم التحقيق ص ٩٩ ١٠٠ والحسامي ص ٤٠ ومخيار الصحاح ص ٦٥ و ٤٠٤ ، والتقويم ص ١٤٢ .

(٧) قال لأحسنكثي ولهذا قلنا تامة سقط الركاة بهلاك النصاب والعسر بهلاك الخارج والخرج إذا اصطنع البرع اهـ ، لأن بشرط الواجب الأداء بصفة اليسر ألا يرى أنه حصل الركاة بمال النامي الخولي ، والعسر بالخارج حقيقه وخرج بالتمكن من إخراج اهـ و عدمه في الشافعي رحمه الله قال في كل ذلك إذا تمكن من الأداء ولم يؤد ضمن لأن الواجب بقدر علمه بالتمكن من الأداء ثم بهلاك المال و بخارج عجز عن الأداء بعدم ما يؤدي ومن يغور علمه الواجب ثم يرا بالهجر عن الأداء ، فعلى علمه كما في بغير الجهاد ولأن الواجب جزء من النصاب ، فلما لم يؤد حتى ذهب مال بعد تمكنه صار مغلوب بحق عن محله فخصير كمن لم يصل حتى ذهب الوقت ، ولذا أن الشرع أوجب أداء بصفة اليسر ، =

والعشر والخراج والكفارة، وجه الإيصاح هو أن الركاه تم تحب إلا في مال نام<sup>(١)</sup> حولي مع إمكان الأداء في كل مال، وليس (شرط ذلك إلا لليسر)<sup>(٢)</sup>، فلو قلنا بعد ذلك بعدم سقوط الركاة بعد هلاك النصاب بعد التمكن من الأداء لا بقلب اليسر عسراً ولعم غرماً، وهو غير حائز وكذلك العشر من حيث يعلق وحوه بسلامة الحارج<sup>(٣)</sup>، فبما هلك الحارج بعد التمكن من الأداء (سقط)<sup>(٤)</sup> العشر لأن تعلقه بسلامة الحارج دليل اليسر، حيث لا ينتقص أصل ماله، فإن إمكان الأداء ثابت بمال آخر فلو (فك)<sup>(٥)</sup> بقاء الوحوب بعد هلاك الحارج لا بقلب اليسر عسراً محصاً وكذلك الحارج تعلق وحوه بقدره ميسره حيث لم يحب أدائه إلا من الحارج حقيقة أو حكماً بأن يكون محال لو انتفع بالأرض لسلم له الحارج مع أن إمكان الأداء حاصل بمال آخر فلو قلنا بأن حوب قيم إذا هلك الحارج أو كانت الأرض مرأ<sup>(٦)</sup> لا يمكن الانتفاع بها لا بقلب الموضوع، وهو فاسد<sup>(٧)</sup>

ولم يمكن اعتبار الحارج حكماً في العشر بأن كانت الأرض صاحبه للزراعة ثم لم

= لأنه علقها بقرة ميسرة والحق المسحوق متى وجب نصفه لا يبقى الا كذلك، لأن الباقي عين الواجب ابتداءً كذلك إذا تمت بما يبقى كذلك وإن سببه بقى كذلك وكذلك ما في الدية من صلاة أو صوم أو مال وقد نواجب وجب ببعض ماله المال حقيقة أو تقديرًا فلو بقى بعد هلاك ذلك المال الذي هو ماله لا بقلب عرامه ينشئ على أصل ماله فلا يكون الباقي ما كان وإنما امتد، بل يكون شيئاً آخر فلا تجب إلا بسبب جديد

أي حقيقة بديحاره أو تقديرًا بالحوال كاللراهم والديناير لا تعد للبحارة

(٢) في ك بشرط ذلك لا اليسر، وأعم منه إما كان لشروط ذلك مفيد، ليسر لأن الشارع لما حص الركاه بالمال النامي يكون قد علق وحوها بوصف النماء فلا ينتقص ما يورث أصل المال وإنما بقوت به حص النماء غير أن الشرع أقام القدر في النصاب للبعد التيمم مقام حقيقة التيمم ليسر لأن في استحقاق حقيقة التيمم ضرب خرج، ولذلك فوجب قللاً من كثير وهو ربع العشر، فعرفنا أن الركاه متعلقة بقدره ميسرة بشرط نوامها لنفاء الواجب

(٣) أعم من سبب اليسر والخراج واحد وهو الأرض النامية إلا أنه يفسر في العشر بحقيقة وبما كان العشر متعلقاً بحقيقة الحارج الذي هو ماله الأرض ويفسر في الخراج بتقدير حتى يعلق بالممكن من الزراعة

(٤) في ك بسقط (٥) في ك قلب، أي بناءً للحطاب

(٦) المر - بفتح الميم وكسرها - ما يخلط من لأرض من الماء وموت الأرض تخلط بماء النر أو صارت مائع

(٧) نظر بحسامي مع شرح البطاسي ص ٤٤ و تحقيق ص ١١١ و بهداه ١/ ٧٣ و ١١٧-١١٨ والإندع ١/ ٣٣٠، والقاموس المحيط ١/ ٥٠٣

بررع ، ولم تحصر كأل الحارج موجوداً لتقصير واحد منه كما في (الحراج) ، لأن  
 اعشر عشرة عن جزء واحد من الأجزاء العشرة ، والجزء الواحد منها يدونها محال  
 فإن قلت يجب أن يبقى الوحوب في الزكاة واعشر به هلك النصاب والحارج  
 بعد التمكن من الأداء فيهما (يوجود) <sup>(١)</sup> تقصير الناحير وهو (تعدي) <sup>(٢)</sup> منه كما في  
 الاستهلاك قلت لا يسلم أن الهلاك بعد التمكن (تعدي) <sup>(٣)</sup> وإنما يكون تعدياً إذا  
 كان وحوب الأداء مقبلاً بالوقت ، والأمر مطلق عنه غير ما مر من قس بخلاف  
 الاستهلاك فإنه يصعبه (تعدي) <sup>(٤)</sup> على حق الغير فلم يسقط الوحوب ولم يوجد  
 الصنع منه في صورة الهلاك ، فمن ادعى فعله البيان

قوله اصطلم الزرع : أي استأصله <sup>(٥)</sup>

قوله ألا نرى أنه الصمير يرجع إلى الشرع وهو يصاح لإصحاب اشترع الأداء  
 بصفة يسير ، وحه الإصباح اندرج فيما بينا فلا (بعده) <sup>(٦)</sup>

قوله وعلى هذا قلنا <sup>(٧)</sup> أي على هذا لأصل المذكور وهو أن الحق متى وجب  
 بصفة لا يبقى واجباً إلا بتلك الصفة بيانه أن كفارة اليمين تعلق وحبوها بالقبرة  
 الميسرة ولهذا إذا أعسر بعد الحدث كفر بالصوم ، وإما قسنا أن وحبوها بالقبرة  
 لميسره لدليين أحدهما حال العنى والثاني (حال) <sup>(٨)</sup> انعحر أما الأول فإنه  
 يبحر الحادث في أحد الأشياء الثلاثة <sup>(٩)</sup> وفيه سر وسعة <sup>(١٠)</sup> ، بخلاف ما لو كان  
 الوحوب معيباً في أحدها حيث يكون (فيه) <sup>(١١)</sup> عسر وضيق <sup>(١٢)</sup> ، وهذا لا يحفى

(١) في ك الحارج (٢) في ك الوحوب (٣) في ك تعدي (٤) في ك معدي

(٥) في ك تعدي (٦) كذا في كتب اللغة (٧) في ك معيد

(٨) قال الأحسنوني ولهذا قلنا أن الحادث في اليمين إذا ذهب ماله كفر بالصوم لأن النحر في أنواع التكفير  
 بدين ، والنقل عنه في الصوم يلحق في الحال مع يومه القبره مما يستقبل بيسراً بالأداء

(٩) في ك في حال (١٠) وهي الاعتاق والإطعام والكسوة

(١١) لأن الخيار إذا ثبت به يوفق بما هو الأسر عليه كالمسافر يخير بين الصوم والعسر

(١٢) سقط من ط . (١٣) كالمقيم يجب عليه الصوم عيباً

عنى دي لب وأما التانى فيه يتنقل الحكم إلى الصوم بلعصر عن إمان في أحوال مع إمكان القدرة عنه في إمان ولم يحذر استمرار العصر كما في الشيخ الفاسى ، لأن اعتبار الاستمرار لا يتنقل الحكم إلى الصوم يطرأ أداء الصوم أصلاً ، فعلم أن اعتبار العجز الحالي تيسير

قوله تيسير لأداء ما رفع<sup>(١)</sup> على أنه حر أن، أي لأن التحجير واليقل تيسر<sup>(٢)</sup>

قوله فكان من قبيل الزكاة أي كان التكفير من قبيل الزكاة باعتبار أن وجوبها بالقدرة ليسه<sup>(٣)</sup>، غير أن بينهما فرقاً<sup>(٤)</sup>، وهو أن المال هبة، أي في انكسار غير معين فأى ما أصابه من بعد العصر يكون قادراً على التكفير بإمان ولا يحوز التكفير بالصوم بخلاف الزكاة فإن إمان هبة عن لأن الواجب (هبة) إتياء جزء من إمان المقدّر بالنصاب المسمى الحولي، فلما هلك ذلك وقدر على مال آخر لا تحب عليه زكاة الهالك .

قوله ولهذا ساوى الاستهلاك الهلاك أي في صورة الكفارة<sup>(٥)</sup>، لأن المال لما لم يكن معيها لم يكن الاستهلاك تعدياً عن محل مشغول (بحق)<sup>(٦)</sup> العير<sup>(٧)</sup> بخلاف

(١) قلت وفي نسخة الحي بن يدي بالنصب قال النظامي «يسيراً لأداء» منصوب عن تعبير قائم مقام خبر «أن» أنه

(٢) انظر التحقيق ص ١٠٢-١٠٣، والحسامي مع شرح النظامي ص ٤٢-٤٣، وأصول شرحي ١/ ٦٨-٦٩، والهداية ١/ ٧٣ و ٢/ ٥٦، ومختار الصحاح ص ٣٩٢ .

(٣) ومن ثم اشترط بقاء تلك القدرة لبقاء الواجب فادرك المال سقط التكفير بالمال وينقل إلى الصوم ضرورة كما سقط الزكاة بهلاك النصاب

(٤) قوله «غير أن بينهما فرقاً» جواب اشكال وهو أن يقال لو كانت الكفارة بنظر الزكاة لما وجد التكفير بإمان إذا نصاب مالاً آخر غير الهالك كما في الزكاة وحاصل ما سطره معارده أوضح أن الوجوب في الزكاة متعلق بمال غير فإن الشرع اعتبر القدرة على الإتياء بالمال الذي وجبت الزكاة بسببه لا بمال آخر، وحل النصاب طرفاً للواجب قال بعضي «وفي أموالهم حتى معلوم للسان والضرورة» وقال عنه السلام «في خمس من الإبل شاة» فمحصور مال آخر بعد موته لا تلحق القدرة عن ذلك فلا يعود الوجوب وإنما في كفارته هم بملء الوجوب بمال غير، بل بمطلق إمان لأن المقصود ما يصحح للتقرب الموحى للثواب السابق لامر الحديث، ولهذا لم يستلزم فيه لحال فكن المال الموقوف وقت الحدث واستغناء بعده عنه سواء، فأي مال ضايع بعد الحدث أو بعد الهلاك دامت به القدرة ولم يتحلف الزكاة

(٥) سقط من ن (٦) حتى سقط وجوب التكفير بالمال بالاستهلاك كما سقط بهلاك

(٧) في ط لصب (٨) ومن كان الهلاك والاستهلاك هما سواء



لركاة <sup>١</sup> فإن الاستهلال فيها تعد على محل مشعول (بحق) <sup>٢</sup> العبر لكون لال معيماً <sup>٣</sup> بخلاف الاستهلال من حول الحول حيث لا يكون بعداً لأنه لم يوجد الوجوب ، بل يكون مصيغاً خالص حقه

قوله أما الحج فالشرط فيه المكنة <sup>٤</sup> لأن ليس في السفر لا يقع إلا يمر كب وحسم وأعوان وليس ذلك بشرط بالإجماع فهذا لا يسقط الوجوب بعد المكنة من الراد والراحلة إذا ذهب المال <sup>(٥)</sup>

قوله فذلك أي مألح أن اشترط في الحج المكنة لم تكن المكنة شرطاً بقاء الواجب ، حتى إذا فأتت المكنة يبقى الواجب كما كان <sup>(٦)</sup>

قوله وكذلك صدقة العطر <sup>(٧)</sup> معني أن صدقة العطر يتبع وجوبها بغيره

#### (١) في ط لحي

#### (٢) ومن ثم وجب الصلوات

(٣) قول الأحسكي أما الحج الحج يحتمل أن يكون جواباً عما يقال الحج واجب بقدره مفسر مدس أنه يشترط فيه القدرة على الراد والراحلة وهو يدل على صل القدرة فإن دعي القدرة فيه صحة بسبب بحيث يقدر على لمي واكتساب الراد في الطريق وبهذا صح بغيره ماسياً ثم لم يشترط مقاوفاً بقاء الواجب ، حتى لم يسقط عنه الحج بغيره القدرة على الراد وراحلة بعد بقاء الوجوب عليه وبقي بحد عهده وبحسن أن يكون قضاء بيان أن هذه العبادة يجب بقدره ممكنه لأن بشرط فيه نفس الاستطاعة على ما جاء به القرآن الكريم ولا ننحرف الاستطاعة للمأني عن الكعبة لا بالراد وراحلة ، فإنها من ضروراته كالسفر على ما عليه العبادة ، فكن اشراطهما بياناً دعي الممكن من هذه السفر لا لتيسر

(٤) أي لما ثبت أن القدرة على الراد والراحلة شرط الوجوب لا شرط السفر لم يشترط بوجوبها بقاء الواجب وإنما لم يفسر بوجوبه الذي ذكره السائل في كونه دعي القدرة كما اعتبر في الصلاة لأن في اعتباره فيه حرجاً عقلياً ، فإنه يؤدي إلى الهلاك في العال ، والخرج معني واعتبر في أداء الصلاة لمظهر أثره في حقه وهو القضاء ولا خلاف للحج فيبقى ثم شره الخرج فذلك لم يفسر

(٥) ينظر الجسائي مع شرح المطامري ص ٤٣ والبحققي ص ١٠٣ ، ومعهدة ٩٦-٩٧

(٦) قول الأحسكي وكذلك صدقة العطر لم يجب بصفة السفر الحج يحتمل هو الآخر أن يكون جواباً عما يفار صدقة العطر وحيث بقدره ميسرة بدليل أن الفنى بالمصاف شرط وجوبها - عبداً - وأصل القدرة يحصل بملك نصف صاع من بر أو صاع من سفي أو موصوفاً ثم لم يشترط بمقاوفاً بقاء الواجب ، حتى بقي في ذمته بعد قنات الفنى ، ويحتمل أن يكون ابتداء بيان أن هذه العبادة يجب بقدره ممكنه واشترط المعنى فيها ليس للتيسر ، بل ليضرب الموصوف بالعمى أهلاً للإعفاء على ما بين الشارح

ممكنة لا ميسرة ، لأنها تحت ثبات البدله <sup>(١)</sup> ولا يتحقق بها ليسر بعدم النماء  
والسر اسم يكون في النامي ، لأنه حينئذ يكون الأداء من فصل المال ولا يقتصر به  
أصغر المال كما في الزكاة فلما كان وحبها بالملكه <sup>(٢)</sup> (لم) <sup>٣</sup> تسقط اذا هلك لما  
بعد بوجوب ، أو هلك من عليه بعدد ، فإن قلت سلماً أن الوجوب بالملكة فلم  
شرطتم النصاب والملكة تحصل بأدنى منه ؟

قلت : بما شرطناه لأنه ( لا ) <sup>(١)</sup> ينصور الاعناء عن المسألة من غير العي  
كالتمليك لا ينصور من غير الملك <sup>(٢)</sup> قال عليه السلام « اعوهم عن المسألة في  
مثل هذا اليوم » <sup>(٣)</sup> ، والغنى في الشرع مقدر به

فإن قلت عن هذا يكون ثبوت العنى بالاعتصاء وإثباته بالاعتصاء هو الأدنى  
لاندفاع الضرورة <sup>(٤)</sup> به فلما ملك مقدر ما يتمكن من إعناء الفقير عن المسألة  
يكون العنى ثابتاً ، فلا حاجة إذن لاشتراط النصاب

قلنا نعم ، لكن حينئذ يلزم عور الأمر على موضوعه باليقص وهو فاسد ، بيان

(١) ثبت البدله هي نصاب الذي يتبدل ويستعمل في النسي ، وثبات الضمان الذي تلبس في الموسم ، حتى لو  
ملك من هذه النصاب فاصبه عن حاجته الإصطناعية ما سواي النصاب وحب عليه صدقة الفطر وبهذا  
النوع من لما يحصل أصل التمكين والعنى دون السر لما سذكره الشارح

(٢) حتى لم يشترط حوالا الحق لمحقق لتمامه بل إذا ملك نصيباً ليلة الفطر تكملة صدقة الفطر كما  
تكرمه بسبب رأس الحر والدين وبم تولد ، وذلك أنه من العنى شرط التمكين لا شرط النسي

(٣) سقط من ط . (٤) سقط من ك .

(٥) انظر الحسامي مع شرح الأنظامي ص ٤٣ والمجيب ص ١٠٣ - ١٠٤ والهداية ١ / ٨٢

(٦) قال الربيعي غريب بهذا اللفظ « أهـ » قلت : ومعتمد ما رواه الدارقطني من طريق أبي معشر عن دفع  
عن ابن عمر قال فرعن رسول الله ﷺ زكاة الفطر وقال « اعوهم في هذا يوم أهـ » ورواه المنهجي عن  
بعض الطريق مطولاً وفي آخره « اعوهم عن طواف هذا اليوم » وغيره أيضاً رواه ابن عدي في « كامل  
اللفظ » « اعوهم عن الطواف في هذا اليوم » وأعله للمنهجي قال : أبو معشر هذا صحيح السدي لم يسمي  
عنه ، وثق منه أهـ وعله ابن عدي ما يسمي معشر أيضاً وأسد مصدقه عن البخاري وابن سنان وابن  
معين ومساند هو وقال مع ضعفه يكتب حديثه أهـ وإخراج ابن سعد في طبقاته عن عروه عن  
عائشه ، وعن ابن عمر ، وعن الخبر في قالوا : فكر حديثاً في آخره وكان محط رسول الله ﷺ قبل  
الفطر يومئذ هاجر أحبا قبل أن يبعثوا إلى « صل وقال » « اعوهم يعني المساكين عن طواف هذا  
اليوم » أهـ انظر سنن الدارقطني ١ / ٢٢٥ وسم المنهجي ٤ / ١٧٥ وطبقات ابن سعد القسم الثاني  
من ١ / ٨ ، ويصحب قراءة ٢ / ٤٣٧

(٧) وهي وجوب الاغناء

الملازمة أن الاعضاء على هذا الوجه يوجب فتقار الدافع ، والمقصود من اعطاء الفقراء تشاغلهم بالصلاة بقرع ، لأن عن المسألة ، والدافع على هذا يكون قلته مشعولا بالمسألة عن الصلاة ، فينبغي الموضوع <sup>(١)</sup> ، وأبصاره من الشارع إلى المشروع أولى من صرفه إلى غيره

فإن قلت أنك أثبت أن الكفارة وجبت بالقدره المسره لوجود التحجير ، والتحجير في صدقة الفطر ثابت أيضاً <sup>(٢)</sup> فلم لم يجب بالقدره الميسرة ؟ قلت أن التحجير في صدقة الفطر وإن كان ثابتاً صورته ، غير ثابت معنى ، والعبرة بالمعنى ، لأن قيمة نصف صاع من بر مع قيمة صاع من شعير كالب مساوية عندهم بخلاف التحجير في التكفير <sup>(٣)</sup>

(١) وأجاب في التحقيق بعبارة أوضح فقال إنما اعذر العبي الشرعي لأنها شرع لاعطاء الفقير عن السؤال بالنص ، فهو كان الفقير أهلاً لوجوبها صارت مشروعة لا جوازه إلى السؤال ، وذلك لا يجوز ، وسماه أن ما يمكن به من اعطاء الفقير عن المسألة وهو نصف صاع من بر مثلاً كمن هو عيباً عن المسألة به ممكناً من لاعطاء ، هو اعطى هذا العبي وأمر بالاعطاء لعاد الأمر على موضوعه بالنقص ، لأنه حينئذ يصير محتاجاً إلى المسألة ، وهذا لا يجوز لأن دفع حاجة نفسه لئلا يحتاج إلى المسألة أولى من دفع حاجة الغير ، وبهذا شرط بساقعي رحمه الله أن يمكن من وجبت عليه الصدقة صاعاً فاصلاً عن قومه وقوت من يعوله يوم الفطر وليلته ، إلا أن عدينا ما دون النص له حكم العدم في الشرع حتى حل للمالكه بصدقة ، فشرعاً انصافاً يثبت حكم الوجوب شرعاً ، فيحقق الاعطاء أنه لم يخل التحقيق ص ٤٠ ، والهداية ١٨٢ ، والإقناع ١ / ٣٤٦

(٢) حيث حبر فيها من نصف صاع من بر وبن صاع من شعير أو بر وغير ذلك  
(٣) علم أن صاحب التحقيق - وغيره - قد ذكر هذا الإعراف ، ولحاف عنه بكلام فيه طعن وقد أثرت ذكر عبارته في جوابه حتى يكون الكلام مبسحاً قال : إن المقصود من التحجير قد يكون تأكيداً للواجب ، وقد يكون تبسيطاً للأمر على المكلف فطهر الأول قوله تعالى ﴿ أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أُهْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ ﴾ أي لأحد من أن يصدر في أحديهما ويطهر الثاني قوله تعالى ﴿ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أُهْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ ﴾ أي لأحد من أن يصدر في أحدهما حرماً أو حراماً أو فاكهة فالمقصود منه التيسير معناه حرماً منها تبسيطاً ، عليك أن تعرف المقصود من التحجير الشرعية تكون تلك الأشياء التي حبر المكلف فيها معاملة في المعنى ، أو غير معاملة فيه ، لأنها إن كانت متعامة في المعنى فالتحجير ينقص على الصورة ، ولا عبرة بالصورة فيبعد تأكيد الواجب وإن كانت محتلفة في المعنى غير معاملة فيه كما في الصلاة حينئذ يعمد إلى التحجير إلى المعنى فيفيد التيسير لا محالة ، فصدقة فطر من التيسير الأول لأن الواجب فيها مقدار مائة نصف صاع من بر ، وقيمة صاع من شعير أو بر تساويه عندهم ، وكذا المقصود دفع حاجة الفقير في هذا اليوم ، والكل فيه سواء فلا بعده التحجير بتيسير قصداً بل يفيده التأكيد وبصير معناه لا بد من أن يقع الإداء لا محالة إعاداً ، نصف صاع من بر أو غير ذلك ما يماثله في المائنة ، وكفاره المعنى من الفعل الذي لأن مائة تلك الأشياء محتلفة أحلافها طاهراً ، فالتحجير فيما يقع عن الصورة والمعنى فيبعد التيسير أنه محضراً (نظر التحقيق ص ١٠٤-١٠٣ ، وأصول الفريسي ١ / ٧٢ ، والتوضيح مع التلويح ٢ / ١٨٦)

قوله بثياب البذلة<sup>(١)</sup> قال في اختلافات<sup>(٢)</sup> البذلة<sup>(٣)</sup> اسم لثوب ينس ،  
 أى يصرف ويستعمل بالنس يعني لو ملك ثياب البذلة فاصله عن حاجته  
 الأصلية ما تساوى بصلها تحب عليه صدقة الفطر ، وقيل المراد بها ثياب الحمال  
 التي يلبسها في المواسم والأعياد<sup>(٤)</sup>

قوله قلم يكن البقاء : أى بقاء الواجب .

قوله شرط الوجوب : أى العنى

\* \* \*

(١) قال الاحسبكتي وكذلك صدقة الفطر لم تحب بصفة البصر ، بل بشرط القدرة وهو الغنى ليصير  
 لموصوفه أهلاً للإغناء ، الأمرى أنه يجب بصل البذلة ولا يقع بها البصر لأنها ليست بصلية فلم يكن  
 البقاء مفترقاً بل دوام شرط الوجوب أنه انظر الحسامي ص ٤٣

(٢) ، اختلافات مصنف في فروغ الحنفية لاسي اللث السمرقندي كذا في فهرس جامع الفصوليين ، وللنقاصي  
 «سي عاصم العمري اختلافات القديمة للمشايخ » انظر كشف الظنون ١٦٣٨/ ٢

(٣) بنفس النماء

(٤) انظر التحقيق ص ١٤ فقد ذكره العجيج ، وانظر الاشتقاق لاس دريد الأردني ٢٦٧ وكتاب  
 الأفعال لابن القوطية ص ٢٩٢ ، ولفقاموس ٢ / ٢٨٠

## فصل في صفة الحسن (للمأمور) <sup>(١)</sup> به

هي من إضافه الجس إلى النوع كعلم للطلب .

لما فرع من حكم الواجب بامر شرع في صفة الحكم بعده لكون الصفة تنعاً للموصوف

علم أن حسن المأمور به من حيث أن المأمور به مما ينبغي أن يوجد ، وهو عبارة عن كونه مطوب الوجود والحسن مطوب الوجود فيكون المأمور به حسناً ، وكذا ينبغي عنه مما ينبغي أن معدوم ، وهو عبارة عن كونه مطلوب العدم والقبح مطلوب العدم ، فيكون المنتهي عنه قبيحاً <sup>(٢)</sup>

ثم اعلم أن حسن مأمور به من قصبه حكمه الامر ، ومن مدلولات الامر عند عبي أن وزو الامر دليل ومعرف لحسن سبق ثبوته بالعقل وعند عامة أصحاب الحديث <sup>(٣)</sup> من قضية نفس الامر ومن موجباته بناء على أن العقل عندهم لا يعرف به حسن الشيء وقبحه <sup>(٤)</sup> ، فيكون الحسن ثابتاً بالامر ، لكن معنى قولهم فاسد ،

(١) في المأمور

(٢) علم أن حسن شيء عند من حجه عقلياً عبارة عن كون عاقبته حميدة والفتح بخلافه وعند من حجه شرعي هو موافقه بغيره والفتح مخالفته ذلك . وقيل الحسن عبارة عن كون الشيء مطلوب الوجود والقبح عبارة عن كونه مطلوب العدم كما ذكر العلامة

(٣) والأشعرية أيضاً

(٤) اعلم ، معنى هذا بخلاف غيرنا ، الحسن والقبح في الأفعال الخارجية عن الإصطلاح هل يعرف بالعقل أم لا ؟ عند الأشعرية و أصحاب الحديث لا حظ له في ذلك وإنما يعرف بالامر والنهاي فيكون الحسن ثابتاً بنفس الامر لا بالامر دليل ومعرف عن حسن سبق ثبوته بالعقل وعندنا ما كان العقل حط في معرفه حسن بعض الأشياء كالإيمان وأصل العبادات والعين والاحسان كان الامر دليلاً ومعرفة بما ثبت حسنه في العقل وموجب لما لم يعرف به خدا في الخير و ذكر في القواطع ذهب كثير أصحاب الشافعي إلى أن العقل بداهته ينس بطلان على حسن شيء ولا يقبحه ولا يعرف حسن الشيء وقبحه حتى يراد السمع بذلك ، وإنما العقل آلة يترك به الانتباه فتركه ما حسن وما قبح بعد أن ثبت ذلك بالسمع و ذهب إلى هذا أكثر من المتكلمين ، وذهب إليه جماعة من أصحاب أبي حنيفة رحمهم الله ، و ذهب صنفه من أصحابنا - يعني الشافعية - إلى أن الحسن والقبح صريان صواب علم بالعقل كحسن العبد و صدق النافع وسكر النعته و فح الطئم والكذب البصير وكفر من سعة ، =

فيكون قولهم بقاء عن انفساد والبناء عن الفاسد فاسد وذلك لأن البناء لعقل  
بالعقل من امار بالسوء وانصافاً ينظر قولهم الفرق بين انسي وانسي وهو  
باطل وانسي يعرف في الكلام في مسألة العقل يرد عليهم أمر (السعة)<sup>٢</sup>  
كالسلطان الطامع بالحرمانات كادماً والقيل بعد حق وشرب حمر والسعة  
وغيرها فإنه لا يقتضي حسن الأمور به مع أن نفس الأمر موجود حيث يقال  
خالف أمر السلطان إذا خالف ما أمر به (٢)

ثم علم أن الأمور به ينقسم بحسب الحسن عن أربعة أقسام وذلك لأن حسبه  
لا يخلو إما أن يكون في عيبه أو في غيره<sup>٥</sup> فلو لم يكن مواسطه أو غير واسطه  
وما كان غير واسطة<sup>٦</sup> فكالمصلاة<sup>٧</sup>، وما كان مواسطة فكالمصلاة، والثاني لا يخو

= وصرف عرف بالسمع كحسن مقادير العبادات ومبانيها وقبح الرب وشرب الحمر قالوا وسين  
السمع إذا ورد بموجب العقل أن يكون روءى مؤكداً في العقل وأنه ذهب من اصحابنا أبو بكر القاسمي  
بناشي وأبو بكر بصري وأبو بكر الغباري والقاسمي أبو حامد والشمسي وغيرهم وأنه ذهب كثير  
من اصحاب أبي حنيفة خصوصاً العراقيون منهم، وهو مذهب المعزلة بأسرهم<sup>٨</sup> فلهذا في كشف  
(١) لمعني هو مدعي السوء وقوله «وايضاً ينظر قولهم الفرق بين انسي وانسي» معناه أنه يريد على  
قول الأسعريه وصحاب الحديث بطلان الفرق بين انسي وانسي وبطلان الفرق بينهما باطل وبيان  
ذلك أنه على هذا القول لا يمكن بحرم صدقة بعد الصلاة لا عقلاً لأن فرض أن لا حكم به ولا شرعاً به  
فما لا يمكن نفيه بالسمع لأن حجة السمع من مودة فرع صدقة بعد الصلاة لا حجة كونه لم يكن  
بصدقه يعني بظاهر المعزلة على مذهب «فإنه في قود قوبه» هذا صادق في دعواه «ألا على صدقه وإذا  
كان سمع موثقاً على صدقه لم يكن انسيته» ويرى معه أن لا يحرم أيضاً بصدق مدعي الرسالة صلاة  
لحور بظاهر المعزلة عن مدعيه بصدق من البدوة ويرفع بيقه عن كلاله ولازم باطل فالحرم  
منه

(٢) في ذلك السفينة، وهو خطأ من الناس

(٣) إلا أن الأمر لا كان طلب للموثر به باخت الفوجود حتى صار واجباً لا قدم عليه وانسارح حكيم على  
الاصطلاح يقتضي الأمر الصادر منه كون الأمور به حسناً لأنه لا يمتنع بالحكمة تصبها هو ففسح قال  
مدعي «أن به لا يمتنع بالفحشاء» وقد حل خلافه في ونهني عن الفحشاء ونذكر في فضل الأمر به  
على كون الأمور به حسنة وهذا ما أشار إليه الشارح فمما سبق بقوله «ثم اعلم أن حسن الأمور به من  
فضيلة حكمه لا من «نظر المحققين ص ١٠٦ ومنتقروا بمصنف ٢ ٩٦-٩٧ وكشف الأسرار ٨٢  
والقوسيب مع التلويح ١ / ١٦٠-١٦١، وشرح المصنف ١ ٩٦

(٤) وهو ما تصف بالحسن الحسن يثبت في ذاته

(٥) وهو ما كان بمصافه بالحسن الحسن ثبت في غيره

(٦) وهو ما كان بحسنه يعني بصدق به الأمور به بالحسن في وضعه من غير نظر إلى واسطة

(٧) بد الصلاة بمدى بافعال وأقوال يتبعهم، والنعظم حسن في نفسه

(إما) <sup>١</sup> أن يحصل المعنى بفعل مقصود وهو كالتوضوء أو بدونه وهو كالتصلاة على الميت

قوله ما كان المعنى في وضعه <sup>٢</sup> أي كان المعنى أحسن بما مور به في عبه  
قوله يتنادى بأفعال وأقوال وما قدم الأفعول لأنها أفضل، لكونها أشق على  
الدرس، وأفضل الأفعال أحمرها <sup>٣</sup> ولأنها لا تحتمل لبابه بخلاف الأقوال حيث  
تكون قرأه الإمام قراءة المقتضى بالحديث <sup>٤</sup> ولأن أركان الصلاة تُفعل وركن

(١) سقط من نسخة

(٢) قال لأحسنكي فصل في صفة الحسن بما مور به إماموره نوعان حسن لمعنى في عبه وحسن  
لمعنى في غيره و سدي حسن لمعنى في عبه نوعان ما كان لمعنى في وضعه كالتصلاة فإنها تنادي بأفعول  
واقول وصعقت بسعصم و بمعصم حسن في نفسه لا أن يكون في غير حننه أو حاله وهـ

(٣) أحمرها أي أشقها وأصعبها انظر: الحسامي مع شرح النظامي ص ٤٤، والمحقق ص ١٠٥  
والقاموس المحيط ١ / ٤٨٦

(٤) يشير بشرح إلى قوله بالحديث « من كان به إمام فقرأه الإمام له قراءة » الذي رواه عنه جابر بن عبد الله،  
وعبد بن عمر و أبو سعيد الخدري وأبو هريرة و بن عباس رضي الله عنهم فرواية جابر  
أخرجها ابن ماجة وفي إسناده جابر الجعفي، قال النوصري كذاب أف قلب وثقه بعض وصعفه  
بعض آخر، وخالفه أصحاب من طريق أبي حنيفة والحسن بن عماره ثعلبوا بحسن موسى بن أبي عائشة  
عن عبد الله بن شاذ عن جابر مرفوعا عند بطحاوي والدارقطني ومحمد بن الحسن والبيهقي، قال  
بدرقطني لم يسمعه عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة والحسن بن عماره وهما ضعيفان، ثم  
ذكر هو والبيهقي جماعة - منهم سفاهان الثوري وشريك - رَوَوْه عن موسى بن مرسلا وقالوا هو  
الصحيح هـ، قلت روى في مسند أحمد بن محمد بن ميمون عن طريق سفاهان وشريك عن موسى بن مرسلا  
وأبو حنيفة نقل ابن معين وابن المديني موثقين عن شعبة ووكيع والثوري وابن المبارك وجماد بن رند  
وفشيم وعبد بن العوام وجعفر بن عون، ورواه ابن حنبل وابن أبي شيبة وأبو يعنى عن طريق حسن  
ابن صباح عن أبي الربيع عن جابر بن عبد الله مرفوعا، وهذا سند صحيح متصل

وحدث ابن عمر، واه الدارقطني عن طريق ابن أبي عمير، وأبو أحمد بن محمد بن الفضل فقال متروك، وقيل في  
بدرقطني رفعه وهم ثم أخرجه عن طريق حديث موقوف على ابن عمر وقيل هو بصواب أهـ، ورواه  
البيهقي مرفوعا عن طريق ابن أبي عمير، وأبو أحمد بن محمد بن سعد بن عبد الرحمن قد خبر بأخره فكثر الخطأ في روايته  
وعن ثنائي بحار جة قائلا فيه لا يحتج به، ويسند إلى عبدان بن محمد الحافظ المروزي قوله حدثت  
بحار جة هـ، غلط منك وإنما هو عن ابن عمر من قوله وصححه البيهقي كذلك أي من قول ابن عمر  
وحديث أبي سعيد الخدري رواه الطبراني في معجمه الأوسط، قال الذهبي في إسناده: أبو هارون  
العدي وهو متروك أهـ

وحدثت أبي هريرة أخرجه الدارقطني عن طريق محمد بن عبد الله عن أبي يحيى وصعفه  
وحدثت ابن عباس أخرجه الدارقطني ثم سدد عن أحمد بن حنبل أنه قال فيه منكز أهـ، قلت فيه =

الشيء ما يقوم به ذات الشيء، فتكون أحق بالتقديم بخلاف الأقول فإن بعضها شرط<sup>(١)</sup> وبعضها سنة<sup>(٢)</sup> إلا القراءة فإنها فرض<sup>(٣)</sup> وهذا ما عندي من الوجوه خاصة، وقد قيل أن لأفعال أعرق<sup>(٤)</sup> في ماهية الصلاة من الأقوال بدليل وجوب الصلاة على من قدر على الأفعال دون الأقوال، وعدم وجوبها في عكسه

قوله والبعظيم حسن في نفسه لأن تعظيم الله عبارة عن الانقياد لأمره تعسلاً وتقرراً إليه وهو من ذات الشكر وشكر (العم) <sup>(٥)</sup> في ذاته أمر حسن في اشاهد والعائب شرعاً وعقلاً<sup>(٦)</sup>

مونه إلا أن يكون (أي) <sup>(٧)</sup> البعظم في غير حينه أي في عر وقته بأن يكون<sup>(٨)</sup> قبل وقته أو في الاوقات المنهية

قوله أو حاله - بأن يكون حال الحدث<sup>(٩)</sup> حيث يشوبه الفح<sup>(١٠)</sup> فلا يحور قوله وما التحق بالواسطة أي النوع الثاني من الأقسام ما لحق بسطة الحسن لعيبه

---

= عاصم بن عبد العزيز قال النسائي والدارقطني بنسب القوي وقال البخاري فيه نظر وروى عنه ابن أبي عمير، وإسحاق بن موسى وويقه مع بن عيسى - انظر سنن ابن ماجه ٢٧٧/١ والآثار لخميد بن الحسن من ٢٣، وشرح معاني الآثار ١/ ١٢٨، وسنن الدارقطني ١/ ١٢٢-١٢٦ وص ١٥٤ ومسند حمد ٣، ٣٢٩، وخامع مسامد أبي حمزة ١/ ٣٣٧-٣٣١، وسنن أبيه في ٢/ ١٦١-١٥٩ ومجمع برواند ٢/ ١١١، ومصبب الراية ٢/ ١١٦.

(١) كتبتيرة الافتتاح عندما، وعند الشافعي رضي الله عنه هي ركع.

(٢) كالسجود في الركوع والسجود

(٣) لقوله تعالى ﴿ فاقروا ما تيسر من القرآن ﴾ انظر الهداية ١/ ٢٩-٣٠

(٤) قاله صاحب التحقيق - (٥) أعرق من العرق وهو اصل كل شيء

(٦) في ك العم

(٧) قدر في التحقيق - لإيمان من هذا القسم أيضاً، من هو أعلى درجة من الصلاة لأن حسنه لا يبعد عن سقوطه بحال بخلاف الصلاة ولهذا قدم الإمام محر الإسلام ذكره على ذكر الصلاة - اهـ

(٨) سقط من ك

(٩) أي بأن يكون أداء بعض قدر الوقت أو يكون أي البعظم في الاوقات المكروفة كالصلاة فيها

(١٠) فإن هذه الحالة ليست بمصلحة للمتعملم لفقد شرطه وهو الطهارة

(١١) أي لهذا العارض وهو الحدث



قوله بواسطة حاجة الفقير<sup>(١)</sup> إلى حره ، فيه صيغة نف وشر ، أى أن هذه الأفعال أي الركاة بواسطة حاجة الفقير المسلم المحتاج إلى لقوب ، وانصوم بواسطة اشتهاه النفس الامارة بالسوء ، والحج بواسطة البقعة اعظمه المحترمة يصيب عشاء عباد الله<sup>(٢)</sup> وقهر النفس التي هي عنده<sup>(٣)</sup> وتعظم ما عظمه الله تعالى<sup>(٤)</sup> عن هذه الوسائط على هذه الصفة محاولة<sup>(٥)</sup> لا (اختبار)<sup>(٦)</sup> لتعبد فيها فصارت كأن لا واسطة معنى وهذا معنى قوله بلا ثالث معنى<sup>(٧)</sup>

قوله بلا ثالث بالتووين ، كذا بالسماح من الأسانيد (الكنار)<sup>(٨)</sup>

- 
- (١) قال الاخسكي وما التحق بالواسطة بما كس المعنى في وضعه كالركاة والصوم والحج فمن هذه الأفعال بواسطة حاجة الفقير وسبهاه النفس وسرف المكان بصمت اغناء عباد الله وقهر عبوده وتعظيم شعائره فصارت حسنة من العبد للرب عرت قتره بلا ثالث معنى يكون هذه بوسائط تادبه بخلق الله تعالى ومصافاة إليه فـ
- (٢) فصارت الركاة حسنة بهذه الوسطة لا بنفسها ، لأن مقتضى المال في ذاته اصبغته وهي حرام شرعاً ، وممبوغة عقلاً
- (٣) الصمير في « عنده » يحتمل أن يكون عائداً إلى الله تعالى أو إلى المكلف
- (٤) أي تربية أمكنة معظمة عظمها الله تعالى وشرعها عن غيرها ، وفي رتبها يعظم صاحبها ، فصارت الحج حسنة بواسطة شرف المكان لاندائه إذ قطع المسافة وزيارة «مكن معنوية يساويان في »، وهما سفر الحجرة ، وزيارة البلاد
- (٥) محبولة أي مضبوقة
- (٦) في ط إحصار
- (٧) قال في التحقيق غير أن هذه الوسائط نكت مطلق الله تعالى بلا اختيار للعبد من الفقير بس مسحق عبده ، إذ العادة لا يسحقها لا الله تعالى وخاصة إلى الكفاية ما به يجعل الله تعالى حل حاله بدون اختياره ، قال تعالى « وآتاه هو عني وأتاني » أي أفقر في قوت وانفس ليست بجارية في صفقتها ، بل هي مضمونة عن تلك الصفة ، كالمر عن صفة الإخراق ولهذا لا يلام أحد عن ائس إلى «شهو» ولا يسأل عنه يوم القيامة ، وإنما وجب قهرها لمخالفة هواها بلا نفع المرء في الهلاك بسبب متابعتها ، والنت ليس بمسحق للمعظم بنفسه إذ هو حر كسائر النسوت بل يجعل الله تعالى إياه معصياً وأمره زياد بمعظمته ولا يذب أن هذه الوسائط نكت مطلق الله تعالى بلا اختيار للعبد ، كانت مصافاة إليه تعالى وسقط اعتبارها في حق العبد فصارت هذه العبادة حسنة حالصه من العبد للرب بلا واسطة كالصلاة ولهذا شرط لها الأمانة الكاملة فلا يجب على الصمير كالصلاة خلاف بشايعي رحمه الله في فصل الركاة «محتصرا بنظر الخصامي مع شرح النظامي ص ٤١ ، والحقق ١٥ ١٠٧ و صور السرحسي ١ / ٦٠-٦١ ، والقاموس ٢ / ٢٢١ و ٢٩٠
- (٨) في ط الأكاسر

قوله هذين النوعين<sup>(١)</sup> إشارته إلى نوعي الحسن لمعنى في عبه

قوله إلا بفعل الواجب أي بأدائه<sup>(٢)</sup>.

قوله باعترض ما يسقطه كالحج والاعماء<sup>(٣)</sup> والحيض سانه أن  
أحدون به أمم يوما وبية في الصلاة باعتبار (الصلوات)<sup>(٤)</sup> عند محمد ، وباعتبار  
الساعات عندهم<sup>(٥)</sup> وشهدا في الصوم<sup>(٦)</sup> ، وخولاً في البركة عند محمد وكثره  
عند أبي يوسف<sup>(٧)</sup> وعمراً في الحج<sup>(٨)</sup> يسقط الأداء واعتبار امتداد الاعماء في  
الصلاة خاصة لندرتة في غيرها ، وكذلك الحيض يسقط الصلاة خاصة<sup>(٩)</sup>

---

(١) قال لأحسنكي وحكم هذين النوعين واحد وهو أن الواجب متى تمت لا يسقط إلا بفعل الواجب ، أو  
باعترض ما يسقطه بعبه. أهـ

(٢) والمراد بأدائه الإتيان به

(٣) اعلم أن الشافعي رحمه الله ذهب إلى عدم قضاء الصلاة على المعفى عنه ، استوعب الاعماء وقت صلاة  
كبلا وبه قال مالك أيضاً ، وفالت الحنابلة بقضي ما قامه وإن كان أكثر من ألف صلاة لأنه مرض ،  
ووجه الشافعي ومالك أنه باستعداده الوقت يتحقق عجزه فأشبهه المجنون ، وعندينا إن كان الاعماء  
أكثر من يوم وسنة سقط القضاء والأوجب والزيادة على يوم وسنة من حيث الساعات عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف فإذا زاد على ذلك ساعة سقط وعند محمد من حيث الأوقات فإذا زاد على ذلك وقت صلاة  
كامل سقط والألا وهو لأصح ، وليس على ذلك أن لمدة إذا طال كثر الوقت فخرج في السنة ، وما  
قصر قلب فلا حرج ، ما إذا عمى عنه في رمضان فلا يقضي اليوم الذي حدث فيه الاعماء ، لو جرد  
الصوم عنه وهو لا يمسك المقرن بالنية ، والظاهر وجوده منه وقضي ما بعدد لا بعدد النية وإن  
عمى عليه ول سنة منه قضاء كله غير يوم تلك السنة لما تقدم ، وقال مالك لا يقضي ما بعده لأن صوم  
رمضان عند يدي بعبه واحده بمرله الاعتكاف وإدعى عليه في رمضان كله قضاء لأنه نوع  
مرض يصعب القوي ولا يزيل الحجي ، فصير عثراً في التأخير لا في الإسقاط

(٤) في ذلك الصلاة

(٥) كما ذكرت في الاعماء

(٦) خلاف لما ذكره رحمه الله فقد قرر بوجوب القضاء على من حرج في رمضان كله وبعبير يجزون بالاعماء  
وسان إسقط هو الحرج والاعماء لا يستوعب الشهر عادة فلا حرج والجدون بسووعه فيتحقق  
الحرج وإن افتق لحجوز في بعضه قضى ما مضى خلافاً لفرق والشافعي رحمه الله

(٧) وأعلم أن الشافعي رحمه الله قال بوجوب تركه على المجنون

(٨) لأن العقل شرط لصحة التكليف

(٩) انظر الحسامي مع شرح سبغني ص ٤٥ ، وبحقيق ص ١٠٧ ، والهداية ١ ، ١٨ ، ٥٤ و ٦٨ و ٩٢ و ٩٦  
وفتح القدير ٢ / ٩ و ١٥٦ و ١٦٠

قوله ما يحصل المعنى<sup>(١)</sup> أى يحصل المعنى المحسن للمأمور به والألف واللام فيه للعهد، بفعل مقصود كالوضوء: بيانه أن الوضوء إنما حسن باعتباره كونه وسيلة إلى اتصاله التي هي مساحة الله تعالى، لا باعتبار ذاته، وإنما ذاته استعمال (ماء)<sup>(٢)</sup> في أعضاء لا حسن فيه شرعاً<sup>(٣)</sup>، وكذلك السعي إلى الجمعة إنما حسن كونه وسيلة إليها (لا)<sup>(٤)</sup> باعتبار ذاته، لأنه عبارة عن المشي مباح إتيانه لا يتعلق به ثواب ولا عقاب، ولا حسن فيه شرعاً، ثم المعنى المحسن<sup>(٥)</sup> وهو الصلاة والجمعة لا يحصل بالوضوء والسعي من فعل مقصود<sup>(٦)</sup>

قوله وما يحصل المعنى بفعل المأمور به<sup>(٧)</sup> وهو من إضافة المصدر إلى المفعول بيانه أن المعنى المحسن للمأمور به وهو قضاء حق أبت المسلم في الصلاة عليه وقهر أعداء الله تعالى في الجهاد، والرجز عن المعاصي في إقامة الحدود (يحصن)<sup>(٨)</sup> بالصلاة والجهاد والحدود فعل آخر مقصود، وإنما قيل أن المعنى المحسن في صلاة الجهاد قضاء حق الميت المسلم، لأن الصلاة على هذه الهيئة ولا ميت هناك أو هو موجود ولا إسلام له بحيث لا اعتباره له شرعاً<sup>(٩)</sup> وكذلك

(١) قال الاحمدي والدي حسن المعنى في غيره نوعين ما يحصل المعنى بعد فعل مقصود كالوضوء والسعي إلى الجمعة، وما يحصل المعنى بفعل المأمور به كالصلاة على الميت والجهاد وإقامة الحدود فإن ما فيه الحسن من قضاء حق المسلم وكتب أعداء الله تعالى والرجز عن المعاصي يحصل بنفس الفعل. (أهـ)

(٢) في ماء

(٣) أي وإنما حسن للتوصل به إلى أداء الصلاة، فكان حسناً لغيره

(٤) سقط من كـ

(٥) أي للوضوء والسعي

(٦) أي بعد حصول كل واحد منهما فكان هذا القسم وهو القسم الثالث كاملاً في كونه حسناً بغيره

(٧) هذا هو رابع الأقسام وهو ما حسن المعنى في غيره ولكن ذلك الغير يضاهي المأمور به من غير حجة إلى فعل مقصود له

(٨) في لـ ويحصل

(٩) قلت معنى ذلك، الصلاة الجهادية ليست بحسنة في ذاتها، إذ هي دعوى للثبوت، كذا ذكر القاضي الإمام أبو زيد الدبوسي رحمه الله وإنما صار حسنة بواسطة إسلام الميت لأن الميت لو لم يكن مسلماً كانت الصلاة عليه فضيحة منها عنها. قال تعالى ﴿ولا يصل على أحد منهم مات أبداً﴾ الآية فثبت أنها حسنة لمعنى في غيرها وهو قضاء حق الميت المسلم

الجهاد إنما حسن لمعنى هجر الكفار<sup>(١)</sup> لا باعتبار دأبه، لأن دأته تحريث بناء الله تعالى، ومنعون من هدم (بنيان)<sup>(٢)</sup> الرب بالحديث<sup>(٣)</sup> وكذلك الصداق حسن معنى ابن حجر<sup>(٤)</sup> لا باعتبار دأته، لأن دأته إفساد وإصرار<sup>(٥)</sup>، وهذه المعاني وسائط مصافه إلى اختيار العبد أعنى إسلام المي، وكفر الكافر، ومعصية المعاصي<sup>(٦)</sup>

قوله بقاء الوجوب بوجوب الغير<sup>(٧)</sup> أي بثبوت العبر وفي بعض النسخ (وجود)<sup>(٨)</sup> انعير، وهو ظاهر، ببيان هذا أن الوصوء يجب على من تحب عليه الصلاة، ويسقط عن تسقط عنه الصلاة<sup>(٩)</sup>، وكذلك السعي يجب بوجوب الجمعة ويسقط بسقوطها<sup>(١٠)</sup> وكذا الصلاة على الميت يجب بوجوب الإسلام، وتسقط إذا سقط حق الميت بكفره أو بغيبه<sup>(١١)</sup> وكذلك الجهاد يجب بوجوب الكفر حتى لو أسلم الناس جميعاً وانعدم الكفر سقط الجهاد، لكنه خلاف الخبر لقوله عليه السلام

(١) غلبهم لما صاروا أعداء لله وبغضهم وقصدوا إلى محاربتهم شرع الجهاد أعداء للكفر وقهر بهم وأغروا بالدين الحق، فكان الجهاد حسنة لغيره.

(٢) في ط بناء

(٣) يشير بذلك إلى قوله ﷺ - الإلهي بين الرب ملعون من هجم ببيان الرب - وقد سبق بحريجه، قلت وقد أورد العلامة علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري في تحقيقه بهذا اللفظ

(٤) أي عن المعاصي المفضية إلى الفساد وبأنه إلى تحقيق صيانة النفس والمال والعرض والنفس

(٥) وتعذيب للعباد وبناء لهم، وليس في ذلك حسن

(٦) قول شارح - وهذه المعاني وسائط مصافه إلى اختيار العبد - الخ مختصر مع ورود بالتحقيق وأثر ذكره هنا رغبة في الإصباح وريادة للفاصل، قال في التحقيق وإنما اعتبرت الوسائط وهي إسلام الميت، وكفر الكافر، وأركان المي عن هدم دأته الصوم والحج والزكاة لأنها وإن كانت بتقدير الله تعالى ومشيمه فهي ثبتت باختيار العبد وصعبه عن طواعية فوجب اعتبارها وإذا اعتبرت كانت لعداء حسنة بمعنى في غيرها لأن العداء ثم بالعبد لرب عرب قدره فتكون الوسائط إضافة إلى غيره تعالى غير فعل العداء صوره ومعنى، بخلاف تلك الوسائط فإنها بسبب يصنع الله تعالى ولا يصنع للعبد فيها فسقط اعتبارها سقطت العداء حسنة من العبد للرب بلا واسطة أم

(٧) قال الأجاسكني وحكم هدم النوعي قلت أي نوعي الحسن بغيره - واحد أصاب وهو بقاء الوجب بوجوب الغير، وسقوطه بسقوط للغير أم -

(٨) في ط وجود

(٩) كالحائض والنفساء

(١٠) كما لو سقطت الجمعة عنه لمرض أو سفر

(١١) كما تسقط عن الباقي إذا قام بها الولي أو غيره لحصول المقصود

« الجهاد ماض (ممد بعثني الله) <sup>(١١)</sup> إلى يوم القيامة » <sup>(١٢)</sup> وكذبت، لقد يجب بثوث المعصية، وينعدم عند عدمها <sup>(١٣)</sup>

\* \* \*

- 
- (١) ماضي القوسين سقط من ك. لنظر الحسامي مع شرح النظامي ص ٤٥ والتحقيق ص ١٧٨-١٧٩
- (٢) أخرجه أبو داود ١٩٠٣ من حديث يزيد بن أبي شيبه عن أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ « ثلاثة من صلب الإيمان: الكف عن قاتل الله إلا الله إلى أن يقتل آخر أمي النحال لا يظله خور حاش ولا عدس عاس وإيمان بالقدار » ومن طريق أبي داود وبشر بن موسى مه سميلاً وميماً أخرجه بيهقي ١٥٦٩ وعله المنذري في مختصره فائلاً يزيد بن أبي شيبه في معنى النحول أم قلب ومعناه صحيح فقد روى البخاري ٢٨/٤، ومسلم ١٣/١٦ - ١٨ والترمذي ٧/١٣١ - ١٣٢ من حديث عروة بن راري وأبي هريرة أن النبي ﷺ قال « الحبل مقيود في مواضعها الصبر إلى يوم القيامة الآخر والمقيم » أم سقط البخاري قال الترمذي قال أحمد بن حنبل وفيه هذا الحديث أن الجهاد مع كل إمام إلى يوم القيامة. أم وانظر كذلك، نصف قرابة ٣٧٧/٤
- (٣) انظر صون السرخسي ١/٢٦ والتوضيح مع التلويح ٢/١٥٩، ١٧٣ وبتقرير ومخير ١/١٠١-١٠٢، وأصون الجردوي مع كشف الأسرار ١/١٩١-١٩٢

## فصل في النهي

قوله النهي في صفة القبح<sup>(١)</sup> أي في متصاء صفة القبح للمبهي عنه<sup>(٢)</sup> وربما عدل ما هكذا لأنه ليس في ذات النهي قبح لكونه صفة لنهاهي (والنهي)<sup>(٣)</sup> هو الشارع عن أن يكون موصوفاً بصفة القبح، ولا للنهي له حقيقة واحدة وهي

(١) قال الاحسنكي فصل في النهي، وهو في صفة القبح ينقسم انقسام الامر في صفة الحسن هـ و علم ان النهي في اربعة اقسام و منه النهي يجعل لانه مانع عن القبح وفي اصطلاح امر الاصول هو استدعاء ترك الفعل بالقول من هو دواء وقيل هو قول القائل لغيره لا تفعل عن جهة الاستعلاء وقيل هو اقتضاء كبح عن فعل عن جهة الاستعلاء وهذا الغارث وكذا عبارة الشارح لانه بعضها قريب من بعض ويفهم ما فيها من لاجراءها مما ذكر في حد الامر ولما كان النهي مقيد الامر فكل ما قيل في حد الامر من مرف او محضار قيل مقادته في حد النهي ثم صيغه النهي وان كانت مبردة من التحريم كقوله تعالى ولا تقربوا الزنا والكراهة كقوله تعالى ولا تدروا بيع ولا بيعوا ولا تبغوا وتبغوا كقوله تعالى ولا تبيعوا منكم في ما بيعوا او احاط بهم رهه الحياء الدنيا لبعضهم فيه في الآية وبيان العاقبة كقوله تعالى ولا تحسن الله غفلاً عما يعمل الظالمون في الآية و يدعى كقول الداعي لا تكلمني ان نفسي والناسي كقوله تعالى لا تعجلوا باليوم في الارسان كقوله تعالى في لا تسالوا عن اساءة ان تدلکم بسوءکم في والسفقه كقوله عنه السلام « لا تصدوا الدواب كرسى » فهي محار في غير الضرر والكراهة بالاتفاق فاما الكلام في انها حقيقة في التحريم دون الكراهة او عن العكس او مسرحة بجهت بالاستراك اللفظ او للمعوي أو موقوف فعلي ما تقدم في الامر من المرف والمحضار مع موجب النهي وحب الاستعلاء عن ماسرده النهي عنه لانه ضد الامر، فكذلك طلب الفعل مانع الوجود مع معاء احسان المخاطب بتحقيق محضوب الامتناع فكذلك طلب الامتناع عن الفعل يؤكد تحريمه وذكر في المبر ان حكم النهي ضروري للفعل المنهي عنه خراما وينوب الحرمة فيه من النهي والضرر مع حد وموجب الضرر هو الحرمة كما حب التمسك هو بسبب املت هـ هو حكم النهي من حيث نه نهي فاما وجوب الاستعلاء فحكم النهي من حيث انه امر بصدده في حقيقة وجوب الاستعلاء حكم من استعان بالنهي وكون الفعل المنهي عنه حراما حكم نهي ومقتضى النهي شرعا قبح النهي عنه كما ان مقتضى الامر حسن الامور به لان الحكم لا نهى عن فعل الا بفسده، كما لا امر بشيء الا لحسنه فان دعاه في النهي عن الفحشاء والمكر في كل النهي من مقصده سرعا لانه عن ما ذكر في امر والنهي عنه في صفة القبح انقسم على اربعة اقسام كما ينقسم الامور به في صفة حسن كذلك تد في الكشف وغيره

(٢) وذلك ضرورة حكمة العاني على ما تقدم، وقال في التحفيق قوله وهو اي للمبهي عنه في صفة القبح ينقسم اقسام الامر في صفة الحسن هـ لف فيكون قد بول المصنف «النهي» باسم المفعول

(٣) سقط من ط

طلب لامتناع عن بعض بطريق الاستعلاء قولاً ، وهذا المعنى لا يحتمل لانقسام والتحري ، وإنما الانقسام بحسب المهي عنه <sup>(١)</sup>

قوله ما قبح لعبه وضعاً <sup>(٢)</sup> أي صح لذات العقل المهي عنه لا باعتبار كونه فعلاً فكم من فعل يوجب حساً وطاعة ولا قبح فيه وإذا بفتح وضعاً فبحه عقلاً من غير ورود الشرع بفتح <sup>(٣)</sup>

قوله كالكفر أي الكفر بالله وبما قدرنا هكداً لأن الكفر باعتبار ذاته ليس بقبيح لكن الكفر بالطاعون <sup>(٤)</sup> أمراً حسياً وإنما <sup>(٥)</sup> القبيح بالذات هو الكفر بالله <sup>(٦)</sup>

قوله والبغث وهو ما خلا عن العاقبة الحميدة ، وفيه عرض فسد <sup>(٧)</sup> ، بخلاف السفه <sup>(٨)</sup> حيث لا غرض فيه أصلاً

قوله وما المحقق به إلى آخره هذا هو النوع الثاني <sup>(٩)</sup> من الأقسام الأربعة وتقدير الكلام ما استحق بما قبح لعبه شرعاً بواسطة عدم لأهلية كصلاة المحدث ، وعدم المحلّة كبيع الحر والمصامير والملاصيح ، (عمن) <sup>(١٠)</sup> هذا عرفت أن فيه <sup>(١١)</sup> لثماً

(١) بطر الحسامي مع شرح النظامي ص ٤٦ والتحقيق ص ٨ وكشف الأسرار ١/ ٢٥٦ ، وشرح العنصر ٢/ ٩٤ ، وإرشاد الفحول ص ١٠٩

(٢) قال الأخسيكتي فصل في المهي - وهو في صفة القبح يتقسم انقسام الأمر في صفة الحسن ما قبح لعبه وضعاً كالكفر والبغث ، وما استحق به بواسطة عدم الأهلية والمحلية شرعاً كصلاة المحدث وبيع الحر والمصامير والملاصيح

(٣) بحيث يعرف قبحه بمجرد العقل قبل ورود الشرع

(٤) طاعون بكسر الشيطين وثل راس في الصلار قبحه الجوهري

(٥) في ك وأما

(٦) إذ قبح الكفر بالله تعالى يعرف بمجرد العقل ، لأن قبح كفران للنعم مركور في العقول بحيث لا يتصور رواه ، وهذا لا يتصور بسج حرمة الكفر كما لا يتصور بسج وحب الإنس

(٧) وقيل البغث عبادة عن فعل حال عن الفائدة أو عما ليس له عاقبة حميدة ، أورده صاحب التحقيق

(٨) السفه في اللغة حفة العقل ، وأعم من البغث لما كان كما ذكر عرف قبحه بالعقل من غير توقف عن ورود السرع ، إذ الاستعمال به تصحيح لتوقف بلا فائدة وقبحه لا يحق عن ذي لب

(٩) وهو ما يستحق بما قبح لعبه وضعاً بواسطة عدم الأهلية والمحلية شرعاً

(١٠) في ك فعن (١١) أي في الناس -

وشرأ، وإنما قلنا أن لقبح في هذا النوع ثبت شرعاً لأن بصلاده بغير طهارة يصح عقلاً من أعظم اعتبار وهو الإيمان بالله (بغالي) <sup>(١)</sup> 'بصح (مع الحدث) <sup>(٢)</sup> ، وكذا أكثر العبارات بصح بغير طهارة، غير أن الله تعالى لما قال ﴿ فاغسلوا وجوهكم ﴾ <sup>(٣)</sup> إلى آخره أخرج المحدث من أن يكون أهلاً للصلاة، وكذا قال عنه السلام «لا صلاة إلا بالطهارة» <sup>(٤)</sup> وكذا بيع الحر بم فصح شرعاً لأن العقل يحوره، كما عرفت في قصة يوسف عليه السلام <sup>(٥)</sup> وبيع المصامي والملاقيح إيم فصح شرعاً لأن الماء قبل أن يتحلل ليس بمال والبيع شرعاً عبادة عن مبادئة المال دليل على سبيل إيم هي وهو مفعول في الحال، والعقل يحوره باعتبار المال، المصامي ما في ظهوره لأناء <sup>(٦)</sup> والملاقح ما في أرحام لامهات <sup>(٧)</sup>، فالمصامي الصائم مع إبطاء والحاء مع الحاء وهما جمعاً مضمون <sup>(٨)</sup> وملقوح <sup>(٩)</sup>

(١) ريبه من مد

(٢) في ك من الحديث

(٣) سورة المائدة الآية ٦

(٤) سبق بحريجه ثم علم أن الشرع لما أخرج المحدث من أن يكون أهلاً للصلاة وقصر أهلية العبد لاداء بصلاته على حال الطهارة عن الحدث صار فعل صلاته مع الحدث عبداً بحروجه من غير أهله نحو كلام الطائر والحيوان

(٥) حدثنا عنه نحوه نلسارد، وقالوا لهم هذا عبد لنا أمق، فاشتروه منهم، قاله ابن عيسى ومجاهد رضي الله عنهما، وقال قتادة يباعه السيارة مع عيم أن وجهه فصح بيع الحر شرعاً، وكذا بيع المصامي والملاقح أن أنسخ وإن كان في نفسه مما يتعلق به المصامي، لكن الشرع لما قصر محله عن مال منقوم حال العقد وحر ليس بمال وكذا الماء قبل أن يتحلل منه الحيوان بمن نفس صار مع هذه الأشياء عبداً بحلوله في غير محله نحو ضرب لبت، وأكل ما لا ينعدي به فالنقح بالقيح وصعباً بواسطة عدم الأهلية والمحلية شرعاً، كذا في التحقيق نقلاً عن النقويم

(٦) أي ما يصعبه صلاب الفجور

(٧) أي ما يصعبه صلاب الفجور

(٨) من صم السيم - كصم - بمعنى صمته أي اشتمل عليه واحشوا - يقال صم كسانه كذا وكذا وكان مضمون كسانه كذا

(٩) أو ملفوحة من يقحب الذاهب إذا حبلت وهو فعل لازم فلا يجيء اسم المفعول منه إلا موصو لا بحرف الجر، لأنهم استعمدوا محذوف الخار وصوره أن يقول لعب الولد الذي سيخص من هذا الفخ أو من هذه بائة وكان ذلك من عادة العرب فهي النبي عبداً للصلاة والسلام عن ذلك بطر خصامي مع شرح النطامي ص ١٦، والمحقق ص ١٩ وأحكام القرآن بخصص ص ٣ ٢٠٩، والقرطبي ٣ / ٢٨١، والقاموس المحيط ٢ / ٥٧٦، والنهاية ٢ / ٣٢-٣١



قوله وحكم النهي فيه<sup>(١)</sup> أي في هذا النوع ، وهو الفصح لعينه بدون واسطه و  
بو سطه

قوله غير مشروع أصلاً من ورود الشرع لشرع ما هو حسن ورفع ما هو  
قبيح وانقبح هذا في ذات فلا يكون مشروعاً أصلاً<sup>(٢)</sup> ولأن الفعل لا يمتنع شرعاً  
من غير الأهل أو المحل

قوله ما حاوره المعنى (المقبح)<sup>(٣)</sup> جمعاً<sup>(٤)</sup> هذا هو القسم الثالث من الأقسام  
أي نوع من نوعي الفصح لغيره ، ما حاوره المعنى المقبح جمعاً بأن جمع المنهي بين  
فعل منهي عنه وبين المعنى المقبح له ، وأراد بالمعنى المحاور جمعاً فكأنه عن  
استهي عنه في الجملة<sup>(٥)</sup> بخلاف القسم الرابع وهو الذي انصت به المعنى وصفاً ،  
حدث لا انفكاً أصلاً ، كما سبق ، وهذا كالبيع وفي البدء يوم لجمعه من استهي  
عن البيع إنما ورد للمعنى ترك السعي<sup>(٦)</sup> ، وهذا المعنى مفصل عن البيع وحبواً  
وعبداً<sup>(٧)</sup> لأن ترك السعي قد يوجد ولا بيع<sup>(٨)</sup> ، وقد يمتنع والبيع موجود<sup>(٩)</sup>  
وكبصلاة في انعصوبة وما ورد النهي عنها<sup>(١٠)</sup> المعنى بدء العبر ، و شغل ملكه

(١) قال الاخسكني : وحكم المهي فيها بيان أنه غير مشروع أصلاً - اهـ

(٢) لأن ما قبح لعينه لا يمتنع أن يكون مشروعاً أصلاً

(٣) ما بين القوسين ورد بصلب النسخة ولا بما عدى من نسخ المصنوع ، لكن في طائفة منها نكتة على الهامس  
وصححها

(٤) قال الاخسكني وما قبح معنى في غيره ، وهو نوعان ما حاوره المعنى جمعاً كالبيع وقت بدء  
والصلاة في الأرض انعصوبة ، والوطيء في حاله الحيض - اهـ

(٥) وشرح صاحب التحقيق عبارة للنسب - هذه - بعبارة أوضح فقال أي ما حاوره المعنى ، لموجب القبح من  
حدث أيهما جمعاً مع من غير أن يصير ذلك المعنى وصفاً له ، أو يحل في تحقيقه ويمتنع لانفكاً  
بينهما - اهـ

(٦) الوحد بجمعه (٧) وإن كان محاوراً للبيع (٨) ما نكت في الطريق من غير بيع  
(٩) ما بين يدينا في الطريق ذاهبين - انظر الحسامي مع شرح النظامي ص ٤٦ ، والتحقيق ص ١٠٩ ، وأصول  
المسحبي ١ / ٨٠ ، ٨١

(١٠) روى حمد في مسنده عن أبي عمر قال من اشترى ثوباً بعينه بجاهد - وهيها درهم حرام ثم يقدر الله  
له صلاة ما دام عليه ، قال أي الراوي عنه - ثم أحل أصبعه في فيه وقال صمتا إن لم يكن المني -  
سمعه يقول - اهـ قال سارجه أمده صعب ففقه ففقه ابن الوبد ففقه يدبس ، وفيه أيضاً ، فاشتم  
وهو مجهول ، وأن صح أنه هاشم الأوقص فإنه صعب غير ثقة - اهـ بعبارة ، وقد عور الرافعي  
لهذا الحديث - (١) الحديث للصلاة في الأرض انعصوبة - انظر مسند أحمد مع شرح أحمد - شاذر  
١١٠-١١١ ، وبصحب الرابعة ٢ / ٢٢٥

والمعنى مفصل عن النهي عنه وجود وعدمه (لا) <sup>(١)</sup> لإبداء والشعن قد يوحد ولا صلاة وقد يعدم وإصلافة موجوده وكالوطء في لحيص إنما ورن النهي عنه <sup>(٢)</sup> معنى لتلوث باسم والمعنى مفصل عن الوطء وجوداً وعدمه ، لأن التلوث قد يوحد ولا وطرء ، وقد يعدم والوطء موجود ، فلما عرفت هذا أن المعنى محاور لا تفكاه في الجملة <sup>(٣)</sup>

قوله وحكمه أن يكون صحيحاً مشروعاً أي حكم القبيح لمعنى المحاور جمعاً وهذا لأن الفصح في غير النهي عنه ، فلا يقتضي النهي رفع النهي عنه من يقتضي رفع المعنى لمقتض ، فيكون ذات النهي عنه مشروعاً بعد النهي <sup>(٤)</sup> ، غير أنه مكروه <sup>(٥)</sup> فإن قلت لم أورد ذكر حكم (أحد) <sup>(٦)</sup> قسمي القبيح لغيره ولم تذكره بعد ذكر القسمين وكان ينبغي أن يذكر بعدهما كما ذكر صاحب التقويم لانهما مشروعان بعد النهي <sup>(٧)</sup> لم يذكر حكم ثاني القسمين حيث ذكره <sup>(٨)</sup>

قلت إنما لم يذكر بعد ذكر القسمين لأن بين حكمي القسمين تفاوتاً من حيث الصحة وفساد من كان لا يتفاوتان في المشروعية بعد النهي وصاحب التقويم لم يتعرض لذكر الصحة بل تعرض (مشروعاً) <sup>(٩)</sup> بعد النهي فصيح وصح لسف وأحلف ولاحواب عن الثاني أنه إنما لم يذكر حكم ثاني القسمين إيجاراً واكتفاءً

(١) في ط الأنا

(٢) بقوله تعالى ﴿ ومن يأتك من بعد ذلك فلا ياتك من بعد ذلك ﴾ النساء في المحيص ولا يقربوه حتى يطهروا . في الآية من سورة النقرة

(٣) كما أصبح يدين من النهي عن هذه الأشياء لغيره لا لأعاديها

(٤) وذلك بخلاف بين الفقهاء حتى لتعقد البيع وقت البدء موجب ليمين من غير موقف على القبض ، وتأتي فرض الصلاة في المقصود

(٥) كما يصح ترك الصلاة بكون مطيعاً بالصوم عاصياً بترك الصلاة ولا يؤثر ترك الصلاة في إفساد أصل الصوم ولا وصفه ، لأنه مجاور للصوم غير متصل به وصفاً

(٦) في ك بعد

(٧) في ك مشروعاً

بقوله صحيحاً ، لأنه احتزر به عن حكم القسم انشائي ، لأنه فاسد وصفاً صحيح  
أصلاً

قوله ولهذا قلنا بأن وطأها<sup>(١)</sup> هذا إيضاح لكونه مشروعاً بعد انبهي  
لاقتضاء مشروعية المسبب مشروعية السبب

قوله وما اتصل به المعنى وصفاً هذا هو القسم الرابع من أقسام النهي  
بحسب فتح انبهي عنه ، أي نوع آخر من مرعي القبيح (لغير)<sup>(٢)</sup> ما اتصل به المعنى  
المقبح وصفاً ، وأراد باتصاله وصفاً لزومه للمبهي<sup>(٣)</sup> عنه كبيع درهم بالدرهمين  
مثلاً ، فإن انبهي<sup>(٤)</sup> بما ورد لمعنى متصل وصفاً ، لا لعين المبهي عنه ، فإن عينه  
صحيح لو حوّل ركنه من أهله في محله ، والوصف المتصل هو وجود انقص في أحد  
العو صين<sup>(٥)</sup> ، لأنه لو صح لصار وصفاً لارماً للمبهي عنه بحيث لا يقبل الانكاث<sup>(٦)</sup>

---

(١) قد زحسكتي ولهذا قلنا إن وطأه في حانه الخيص يحلها للروح الأول ويثبت به اخص الوطء  
أهـ ، قال في التحقيق وهذا أي ولأن حكم هذا النوع ما ذكرناه ، أو لأن النهي عن الوطء في الخيص  
معنى محوّر قلنا إن وصفاً في حالة الخيص يحلها للزوج الأول ، معني فيما إذا طلقها ثلاثاً وبزوجت  
بآخر لأن خرمه لمعنى محاور وقيل الانكاث فلا يمنع من إحداث النحر ويثبت به اخص الوطء  
معني إذا بزوج امرأته في حالة الخيص نصبر محصاً بهذا الوطء كما لو وطئها في حالة نظهر حتى بو  
رعي معد ذلك كان حده الرحم دون الحد لما ذكرناه أهـ انظر الحسامي مع شرح النظامي ص ٤٦  
و التحقيق ص ١ والهداية ٢ / ٤ وندامع الصنائع ١ / ٢٣٨

(٢) في المسختي « بغير » وهو سهو من الناسخ

(٣) وعرفه في التحقيق قائلاً ما اتصل به المعنى الموحّد للقبح بحيث صار وصفاً به ولم يصب انكاثه  
عنه أهـ

(٤) أي عن بيع درهم بالدرهمين والعلل ان الشارح سطر الى قوله بتجـ « لا نبيعوا الدرهم بالدرهمين ولا  
الصاع بالصاعين » وقد تقدم بخرجه

(٥) وقد فئت بهذا الوصف المساواة المشروطة لجوار بيع الحسن بالحسن .

(٦) إن الفصل في أحد العو صين إذا سجل في البيع صر من حقوقه ، فكان كوصفه هاشم طه لا يحتل ركن  
ينصرف ولا محله ولا ضمية العاقد . فلا يؤول به أصل المشروعية ، ولكن قات به شرط الجوار ، فصار

بيع فاسداً انظر الحسامي ص ٣٧ ، وال تحقيق ص ١١٠ ، والهداية ٢ / ٤٧

وكذا صوم يوم العبد إما ورد النهي عنه<sup>(١)</sup> نصفه في اليوم وهي العيدية ، والعيدية ليوم لعيد صفة لارمة غير (صفه) <sup>(٢)</sup> عنه ، وإما قلنا هذا لأن النهي لم يرد بدار بصوم ، ولالذات اليوم لأن الصوم قهر النفس الأمانة بالسوء وقهرها حسن ، فلا يرد النهي إلا لقبح ما ، واليوم من حيث هو هو محل للصوم ، فلا يصح النهي عن صومه فعلم أن النهي عن صوم هذا اليوم إما ورد (لصفة) <sup>(٣)</sup> رائدة في اليوم وهي العيدية فافهم<sup>(٤)</sup> .

قوله والنهي عن الأفعال الحسية يقع على القسم الأول<sup>٥</sup> أي على القبيح لعينه يعني لا يكون مشروعاً<sup>(٦)</sup> .

(و) <sup>٧</sup> قوله على القسم الأخير أي على القبيح لغيره<sup>(٨)</sup> يعني يكون مشروعاً بعد النهي<sup>(٩)</sup>

١) ورد من حديث ابن عمر رضي الله عنه أن رجلاً جاء فقال رجل من أن يصوم يوماً فوافق يوم عيد فقال ابن عمر أمر نيه بوفاء النذر وبهى النبي ﷺ عن صوم هذا اليوم أنه انظر صحيح البخاري ٤٣/ ٣ وصحيح مسلم ٨٦٠ ، ومسند أحمد مع شرح محمد شاكر ٦ / ٢١ و ١٨٢ / ٧ و ١٠٩ / ٩

(٢) في ط مفعلة

(٣) في ك مفعلة

(٤) ونعم انه ما صار المعنى لموجب للقبح في هذا القسم بمعرفة الوصف ، كان أشد اتصالاً به من القبح في القسم الذي تقدمه ، فوجب عساده لمشروع كما أوجب ذلك القبح الكراهية فيه تقدمه ليخوّن الحكم ثابت بقدر دليله انظر شرح النظامي ص ٤٧ ، والمحقق ص ١١٠ ، والهاية ١ ٩٤

(٥) قال الاخسكني والنهي عن لأفعال الحسية يقع على القسم الاول والنهي عن الأفعال الشرعية يقع على القسم الأخير وقال الشافعي في التاميز أنه ينصرف الى القسم الأول إلا بدس أنه

(٦) علم أن المراد بالأفعال الحسية ما يعرف حساً ولا يتوقف تحققها على الشرع وقدر ما تكون معانها معلومة قبل الشرع ما فيه عن حالها بعد ورود الشرع لم يعرف به كالتقيل والربا وشرب الخمر ، ثم اعلم أن النهي يطلق - احتاي عن القرينة الدالة على أن النهي عنه فيصح لعينه أو لغيره - عن لأفعال حسية يحمل على القسم الأول وهو القبيح لعينه بلا خلاف ، لأن الأصل أن تثبت القبح باقتضاء النهي فيما أصيب اليه النهي لا فيما لم يصف إليه ، فلا يترك هذا الأصل من غير ضرورة ولا ضرورة ههنا لأنه يمكن تحقيق هذه الأفعال مع صفه القبح في اعتبارها حساً إلا أن الدليل على خلافه كما سيبين بشارح ، وإذا الخلاف فيما دا ورد النهي لم يترك عن الأفعال الشرعية كما سنأتي

(٧) سقط من ط

(٨) أي وصفاً

(٩) أي بأصله عندنا وإن لم يكن مشروعاً بوصفه

فونه ينصرف إلى القسم الأول أي إلى انقيح لعنه ، فلا يكون مشروعاً أصلاً  
وإذا ما سبب الشرعي والحسي، ثم أعلم أن الشرعي مالا يعرف اعتباره ولا  
بشرع<sup>١</sup> ومجرد الحس والعقل لا يكفي فيه، بخلاف الحسي والعقلي بطريق الحسي  
مثل اربا والقتل وشرب الخمر<sup>٢</sup> ونظر اشترعي مثل اسيح والصوم وابصلاة<sup>٣</sup>  
فونه إلا بدليل يستلزم من المذهبي<sup>٤</sup> في صورتى الحسي والشرعي<sup>٥</sup> سانه  
أن عيب ابهي انطبق على الحس يقع على الفصح بعينه، فلا يكون المذهبي عنه  
مشروعاً بعد النهي، إلا إذا دل الدليل على القبيح لغيره فحينئذ يكون مشروعاً بعد  
النهي كما في قوله تعالى ﴿وَلَا يَقْرَبُوهَا حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾<sup>٦</sup> تدبر قوله ﴿قُلْ هُوَ  
أَذَىٰ﴾<sup>٧</sup> وقوله تعالى ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُم﴾<sup>٨</sup> وقوله تعالى ﴿وَلَا  
تَقْمِشْ فِي الْأَرْضِ مَرْحًا﴾<sup>٩</sup> فالنهي عن الابتداء والمشي لعن أسفه والمرح<sup>١٠</sup> وكذا  
النهي المطلق عن اشترعي يقع لغيره عندما فيكون مشروعاً بعد ابهي<sup>١١</sup> لا إذا دل  
الدليل على خلافه فحينئذ يكون فصحا لعنه، فلا يكون مشروعاً كما في قوله تعالى  
﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾<sup>١٢</sup> أي لا سروجوا ما يزوج آبؤكم

(١) وقال في التحقيق هو الذي يتوقف حصوله أو حفظه على الشرع  
(٢) منها أفعال يحدق حساً من عدم الشرع أو لا يحكمه ولا يتوقف وجودها على الشرع كذا قال النظامي  
(٣) فالصلاة بعد الدعاء ويرد عليه في الشرع ركعتان كالقيام والقراءة وبركوع والسجود وسرود كالطهارة  
عن الحديث والحدث وسر بعود والاستقبال والنسب والصوم لعن الإمساك ويرد عليه نوقت والنسب  
و يطهره من الجنس والنفاس، والإمساك شرعاً وكذا يريد في البيع أشياء شرعية بعضها يرجع إلى الأهل  
وبعضها يرجع إلى أحد فكانت هذه الأشياء أمور شرعية لا يتوقف على الشرع قاله النظامي  
(٤) قال في التحقيق ويحتمل أن يكون لاستيعاب راجعاً إلى مذهب الساعفي رحمه الله وهو الظاهر لدلالة  
السوق عليه اهـ

٥ أي في صورتى النهي عن الفعل الحسي والشرعي

٦ (٧) سورة النورة الآية ٢٢٢

٨ سورة النساء الآية ٥

(٩) سورة الإسراء الآية ٣٧

١٠ المرجع بسده الفرج والنساجد نظر التحقيق ص ١٠١، ١٠٢ والخسامي مع شرح النظامي ص ٤٧

و مختار تصحيح ص ٦٤٥

(١١) أي فيكون مشروعاً بعد النهي بصله هو وصفه

(١٢) سورة النساء الآية ٢٢

من دليل لسبق أن انهي عنه لعينه وهو قوله تعالى ﴿ إِنَّهُ كَانَ قَاهِشَةً ﴾  
 (يعني) <sup>١</sup> معصية (ومقناً) يعني بعضاً (وساء سبيلاً) يعني بشر المسكن <sup>٢</sup>  
 وعند الشافعي [رحمه الله] <sup>٣</sup> انهي المطلق عن الحسي والشرعي جميعاً يقع  
 عن القبح لعينه، فلا يكون مشروعاً إلا إذا كان الدليل على خلافه، فحينئذ يكون  
 مباحاً بغيره كأنه من القربان خذل الحيص، وعن البيع وقت البدء وعن الصلاة  
 في الأرض الموصولة فإذا لم يكن مشروعاً لا يرتب عنه الحكم حتى لا يكون البيع  
 بائناً <sup>٤</sup> سبباً للملء، ولا يكون البيع صحيحاً بصوم العبد إلى غير ذلك فحاصله  
 ما هو مباح لشرعي <sup>٥</sup> عديداً محتمله عنده، وموجبه عنده محتمله  
 عديداً فافهم <sup>٦</sup>

(١) سقط من ك

(٢) انظر أصول السرخسي ٨٢ ١ والحقوقي ص ١١١، وأحكام القرآن لمصنف ص ٢ ١٣٥-١٤٩

(٣) زيادة من ط

٤ قوله فلا يكون مشروعاً أي فلا يكون منهي عنه حسب كان وشرعاً مشروعاً أصلاً  
 (٥) أعلم أصحاب هذا الخلاف أن النهي لمطلق عن الأفعال الشرعية من العبادات والمعاملات من غير  
 نطائرها عند أكثر أصحاب الشافعي رحمه الله وهو يظهر من مذهبه وبه ذهب بعض المتكلمين  
 وعند أصحابنا لا يدل على ذلك وبه ذهب المحققون من أصحاب الشافعي كالقراي وبني بحر الفاضل  
 شافعي رحمه الله، وهو قول عامة المتكلمين، والقائلون بأنه لا يدل على النطائرها احتجوا بذهب  
 أصحابنا إلى أنه يدل على الصحة وذهب غيرهم كالعربي وغيره إلى أنه لا يدل عليها ثم لا بد من تفسير  
 الصحة والنطائرها والفساد هو صحيحاً بهذه الأقوال فبصحة في العبادات عند الفقهاء عبارة عن كون  
 الفعل مبني على نقصان وعند المتكلمين عبارة عن موافقه أمر شرعي وجب نقصان، ثم يجب فصله  
 من أصله يظهر وبم تكن كذلك صحة عند المتكلمين لموافقهم للشرع بصله عن حسب حاله، غير  
 صحة عند الفقهاء لكونها غير مستعينة بنقصان وفي عقود المعاملات معنى الصحة كون العقد سبباً  
 سبباً بمرأية التصبوة عنه شرعاً كالبيع للملك وما سبباً فمعه في عبادات عدم سقوط نقصان  
 بالفعل وفي عقود المعاملات ضعف إرغام عنها وخروجها عن كونها سبباً مقبولة بالأحكام على مقابله  
 بصحة وأما نقصان فمراد بالنطائرها عند أصحاب الشافعي وكلاهما عبارة عن معنى واحد وعند  
 هو قسم ثالث معبر بصحة والنطائرها وهو ما كان مشروعاً بصفة غير مشروع بوصفه على ما سنأتي  
 عليه وعدم أن صحة عند قد يطلق بها عن مقابله بنقصان كما يطلق عن مقابلة سبباً فإذن  
 حكمه على شيء بالصحة فمعناه أنه مشروع بصفة بوصفه حتمياً بخلاف النطائرها فإنه ليس  
 بمشروع أصلاً وبخلاف الفاسد فإنه مشروع بصفة دون وصفه فالنهي عن تصرفات الشرعية يدل  
 عن الصحة بمعنى الأول عديداً من حيث أن المنهي عنه يصلح لاستبعاد نقصان في العبادات كما لا بد من  
 صوم يوم النحر وما فيه لا يجب عنه نقصان ويرتّب الأكل في المعاملات ولا بد منها بالمعنى  
 الثاني لأنه ليس بمشروع بوصفه وإن كان مشروعاً بأصله كذا في التحقيق

(٦) في ك النسيء

(٧) انظر التحقيق ص والنووي مع بسويع ٢ ٢٢٣ وبسبب سمراني ٢ ٢٤ ولاقع

٣ ٣٦١

دليله ما ذكر في المتن<sup>١</sup> وهو أن النهي في اقتضاء انقيح من حيث حكمة النهي حقيقة كالامر في اقتضاء الحسن من حيث حكمة الامر<sup>٢</sup> لكان كذلك ، والحقيقة من كل شيء تنبؤ انكامل<sup>٣</sup> منه ، لأن اساقص معدوم من وجه<sup>٤</sup> اقتضى النهي قبحاً لعين النهي عنه إلا تدليل كالامر يقتضي الحسن لعين اأمر به إلا تدليل<sup>٥</sup>

يرد عليه مطلق الأمر فإنه عنده للبد مع أن الكمال في لوجوب ، ودلنا سيأتى عند قوله ولما أن النهي

قوله مطلقه أي مطلق لنهي إلى الكامل منه أي من (القبح)<sup>٦</sup> أرادناكم منه القبح لعنه لأن القبح بعينه باعتداته حسن ، فلا يكون كاملاً في انقيح قوله ولا يلزم الطهار هذا جواب عن سؤال ، وهو أن يقال يرد الطهار<sup>٧</sup> على ما قال اشاعري من أن القبح لعنه لا يكون مشروعاً ، ولا يفيد الحكم الشرعي من الطهار قبح بعينه لكونه مكرراً من القبح وروراً<sup>٨</sup> ، وقد تعلق به (الحكم الشرعي)<sup>٩</sup> وهو لغيره<sup>١٠</sup> فأجاب عنه وقال لا يلزم الطهار لأن كلامنا في حكم مطلوب كذلك تعلق بسبب مشروع كاسيغ أبقى السبب سبباً ولحكم مشروعاً بذلك السبب بعد ورود نهى عن السبب ، والطهار ليس من هذا لقيل لأن حكمه غير مطلوب لشرعيته حرراً (راحراً)<sup>١١</sup> وما كان حرراً راحراً ينتهي عن حرمة

(١) قال الاحمد بن كني وقال الشافعي في مسائل به يصرف في القسم الأول لا بد من أن النهي في اقتضاء القبح حقيقة كالامر في اقتضاء الحسن فيصرف مطلقه إلى الكامل منه كالأمر ، ولا يلزم بطهار لأن كلامنا في حكم مطلوب بمعنى مسبب مشروع به انتهى سبباً ، والحكم به مشروع مع وقوع النهي عليه ؟ وأما ما هو حرراً شرع ر حر فبعدم حرمة سببه كالتقصاض أنه

٢ والكمال في القبح أن يكون في عين النهي عنه كما في جانب الحسن (٣) ومع شبهه بعدم لا يجب حقيقة الوجود

(٤) وإذا ثبت أن حقيقة النهي تقتضي قبح بعينه لعداده لا ينصير أن يبقى مشروعاً بعد النهي لأن النهي درجات مشروع أن يكون مسحاً مطلقاً لا قدم عنه والقبح بعينه حرراً في نفسه فكيف يصور أن يكون مشروعاً ؟ فكان النهي عنه سبباً مشروعاً ، فلم يحتج إلى بقاء تصور بعد السبب

(٥) في مد القبح (٦) أي يرد الطهار بقضا عن ما قال الشافعي

(٧) أي فإن الطهار تصرف منهى عنه فذكر محذور فبعدمه كونه كما قال تعالى (مكرراً من القبح وروراً)

(٨) في ك حكم شرعي

(٩) يعني أن الطهار بعد ما صار منهى عنه (بعدم سبباً للكفارة الذي هي عنه) وبعدمه بالنهي

(١٠) في ك راحراً

سبه <sup>١</sup> كالقصاص شرع حراً (راحراً) <sup>(٢)</sup> وسبه القتل الذي هو حرام (صرف  
و) <sup>٢</sup> عدوان محص، وأراد بالمطلوب ما إذا حُبِر العاقل بين وجوده وعدمه  
يختار وجوده، والعدل لا يختار الكفارة لأنها عقوبة <sup>(٣)</sup>

قوله ولما أن النهي يراد به عدم الفعل <sup>(٤)</sup> إلى آخره تحقيقه أن النهي لإعدام  
الفعل <sup>(٥)</sup> بناءً على امتناع العبد، لأن النهي ابتلاءً كالأمر (والابتلاء) <sup>٦</sup> إنما يتحقق  
فيما فيه اختيار حتى يكون مثلاً ما لا انتهاء تعظيماً للذاهي، ويكون معافياً بترك  
الانتهاء بفعل الذهي عنه، وهذا معنى قوله فيعتمد التصور، والنسخ لإعدام الشيء  
بعدم كونه مشروعاً، وعدم فعل العبد هناك بناءً على عدمه، فهيبت ما بين الأمرين،

(١) وثوب وصف الحرمة في السبب لا يخرج السبب من أن يكون صالحاً لإيجاب الحرام، بل يحققه كما في  
القتل العمد فإنه محظور، ثم إنه أوجب القصاص حرماً وثبوت وصف الخطر فيه لم يخرج من أن  
يكون صالحاً للإيجاب، بل هو المؤثر في إيجاب حرمة فكتة الطهار.

(٢) في ك رحراً

(٣) سقط من ك

(٤) اسطر الجسماني مع شرح النظامي ص ٤٧، وتحقيقه ص ١١٦-١١٧

(٥) قال الاحسنكي ولما أن النهي يراد به عدم الفعل مضافاً إلى اختيار العبد وكسبه، فيعتمد التصور  
لنكون العبد مبتلياً من أن يكف عنه باختياره فيثبت عليه وبين أن يفعله باختياره فعاقب عليه، هذا هو  
الحكم الأصلي في النهي، فاما القبح فهو وصف قائم بالذهي يثبت بخصوصه بحقيقته بحكمه، فلا يجوز  
تحقيقه على وجه يطل به ما أوجبه وانصاه، بل يجب العمل بالأصل في موضعه، والعمل بالانقضي  
بقدر الامكان وهو أن يجعل القبح وصفاً للمشروع فيصير مشروعاً بأصله غير مشروع بوصفه،  
فيصير فاسداً مثل الفاسد من الجواهر، اهـ، قال في التحقيق بناءً على أن الله تعالى أمر عباده بالأمر  
والنهي بناءً على اختيارهم، فمن أطاعه بالانقياد بما أمر، والإسقاء عما نهى باختياره نال الجنة  
بفضله ومن عصاه ترك الانقياد والإسقاء باختياره استحق النار بعذله، والابتلاء بالنهي إنما يتحقق  
إذا كان النهي عنه محصوراً بالوجود، بحيث لو أقدم عليه المكلف بوجد حتى يبقى العبد مبني على أن  
مقدم على الفعل فيخالف، لو يكف عنه فيثبت بالامتناع عن تحقيق الفعل محاراً، فيكون عدم الفعل  
مضافاً إلى كسبه واختاره وهذا موحد حقيقة الذهي، وأما النسخ فليبان أن الفعل لم يبق منصوب  
الوجود شرعاً كالتوجه إلى بيت المقدس، وحل الأحوال لم يبق مشروعاً، وصار باطلاً شرعاً فامتناع  
العبد عن ذلك بناءً على عدمه في نفسه لا يتعلق به باختياره، ولهذا لا يلتزم عن الامتناع في المنسوخ،  
ومظهر ما ذكرنا أن من امتنع عن شرب الخمر مع القدرة ثبت عليه لأن العدم بناءً على مناعه وكسبه،  
ولو امتنع عنه لأنه لا يجد له لا يثبت عليه لأن امتناعه عنه بناءً على عدمها أفـ

(٦) قوله = النهي لإعدام الفعل = أي لطلب إعدام الفعل

(٧) في ك واستلاء



نفسه في صوم يوم بعد<sup>(١)</sup> وهو أن الشارع نهانا عن فعل يتكون أم لا يتكون ،  
والثاني متب ، فتعين الأول وإما قبلنا أن الثاني مبني لأنه لا يصح أن يقال  
للاعمى لا ينصر ولأعمى لا تطر لعدم تكوّن الانصر والظير عادة ولأن الفصح  
في النهي عنه إما ثبت بطريق الافتضاء ، لأن النهي الحكيم لا ينهي إلا عن انقيح  
واقضي<sup>(٢)</sup> ثبوته لتحقيق المفتضي<sup>(٣)</sup> لا لإبطاله ، لأنه ثبت ضرورة صحه  
لمفتضي<sup>(٤)</sup> ، وبما فإن الخصم بكون المفتضي<sup>(٥)</sup> باطلا بالمفتضي<sup>(٦)</sup> ، وهو ماسد  
وبذلك لأن الفصح إما ثبت في (عين)<sup>(٧)</sup> النهي عنه لا يكون مشروعا أصلا ، فيكون  
المفتضي<sup>(٨)</sup> وهو انقيح ثبوتا على وجهه يبطل (المفتضي)<sup>(٩)</sup> وهو (النهي)<sup>(١٠)</sup> لأن  
النهي حينئذ لا يبقى نهياً بل يكون سحاً<sup>(١١)</sup> ، وهو باطل<sup>(١٢)</sup>

ثم علم أن الحيف هي اعتراض وقال لقائل أن يقول لا يرع في أن النهي يقضي  
تصور النهي عنه ، وإما انزع في أنه هل يعنى مشروعا بعد النهي أم لا فإن من  
يحدث أن يكون الشيء ثابت عند ورود النهي ولا يبقى بعده كالمسح مع المسح  
والثاني أن يعنى مشروعة لا بناءً الاختصار بل المباني له سلب القدرة كما في النهي  
عن الأفعال الحسنة لأن مشروعة صفة الأفعال فلا يلزم من انتفاء لصفه انتفاء  
المشروعة ، ولأن الفصح مع مشروعة صفتان متضادتان فإذا ثبت انقيح رتفعت  
المشروعة لاستحالة الاحتجاج بين الصدين فلا يلزم من ارتفاع مشروعة انتفاء

١٠ ، عدم أن النهي كما يقضي بمشور النهي عنه يقضي بفسخه أصلاً ما مر ، فإن مكن الجمع بينهما وجب  
العمل به ولا وجه الترجيح ففي العمل الخبي أمكن الجمع بينهما لأن وجوده لا يمنع سبب الفصح  
فما يصرف الشرعي فلا يمتنع فيه الجمع بينهما لأنه لا يتحقق مع الفصح فوجه الترجيح فمذهب  
الخصم مخرج حاشي بقبح ورجحان من جانب البصير من وجوده بعضها ما سذكره الشارح

(٢) بفتح الصاد (٣) بكسر الصاد (٤) بكسر الصاد  
(٥) بكسر الصاد (٦) بفتح الصاد  
(٧) في ط غير (٨) بفتح الصاد (٩) بكسر الصاد (١٠) في ك النهي  
(١١) والنسخ غير النهي حاشا وحقيقة

(١٢) وبس في عصار حاشي البصير ذلك بل أنه يتحقق النهي مع رعائه مقتضاه فكان اعيناره أو  
نظر الجسماني مع شرح العظامي ص ٤٨ والتحقيق ص ١١٢-١١٣ و صول البحر ص ١ / ٨٢-٨٨

الأفعال كما في النهي عن الأفعال الحسية ، والثالث المشروعية حكم من أحكام الله تعالى فـ «ورر» النهي عنها كن نهى راعيا إياها ولا معنى لمسح إلا هذا وأما قوله <sup>١</sup> «فيعتمد التصور» فعبر مستقيم وربما يستقيم أن لو بزم من انتفاء المشروعية (رتفع) <sup>٢</sup> الاحتيال أليس أن شرب الخمر كان مشروعا ثم ورر الله عنه <sup>٣</sup> «فارتفعت المشروعية» وبئر سلمنا أن النهي يقتضي تصور نهى عنه ولكن لا يلزم من ثبوت انصور ثبوت المتصور ، ألا ترى (يصح) <sup>٤</sup> أن يتصور لأعمى بصيرا ومع ذلك لا يصح أن يقاربه لا تنصير في هذا لفظ انصافه

فأحببنا عن الأول «إن النهي عبارة عن طلب الامتناع عن الفعل بطريق الاستعلاء قولا وطلب الامتناع إما نصح فيما تكون وجوده في المستقبل لا فيما كن ولا تكون في الحاضر فإن طلب الامتناع عما لا يتكون بعد كما إذا قال بالأمر لا تطر ، وفدسه على المسح باطل لأن لمسح عبارة عن لا عدم والنهي عبارة عن صلب لعدم وسهم بون <sup>٥</sup> «من السماء والأرض ففهم والحوار عن ثباتي أن بقي المشروعية في الفعل الحي (لا) <sup>٦</sup> «بأن لا اختيار لأن وجود الفعل هناك لا يتوقف على ورود بشرع أما الفعل الشرعي فإن وجوده بأشروع ، فيلزم من انتفاء المشروعية انتفاء الاحتيال لأنه ليس في يد تعدد فعل لمعدوم إذا لم يكن يصح وجوده وقبوه المشروعية صفة الأفعال فلا يلزم من انتفاء الصفة انتفاء الموضوع قلب نعم لو لم تكن الصفة حلة في ماهية كالبياض أو السواد بالإنسان ، ولا مسلم ذلك لأن المشروعية صفة حلة في ماهية فيلزم من

(١) وأما قوله أي وأما قول صاحب المتن وهو الاحتمال

(٢) في ط: انتفاء

(٣) انظر صحيح البخاري ٧ ٥ وصحيح مسلم ٨٥ ٥ وسنن النسائي ٢ ٣٢٢ وجامع ترمذي ١٧٧/١١

(٤) سلاط من ط ولعل كلمة «لأنه» قبل هذا اللفظ ساقطة من النسخة

(٥) الدور بفرق مصدر الصلاح ص ٨٦ (٦) سقط من ك

بتفاتها، استفاء لذهية كالحيوانية أو النطق للإنسان، إذا انتهى أحدهما انتهى الإنسان لأن ماهية الشيء عبارة عن تمام أجزائه، فلا (يوجد) <sup>(١)</sup> بدون تمامها، بتمامه أن المشروع عبارة عن ذات له صفة لمشروعية، كالنطق عبارة عن ذات له صفة لنطق، وإذا انتهى النطق لا يسمى الذات ناطقاً (وكذا) <sup>(٢)</sup> إذا انتهت امشروعية لا يسمى الذات مشروعاً ولا تسلم استحالة الاجتماع بين النطق والمشروعية لتعاير الحيتين، لأن القبح في الصفة والمشروعية في الذات

والجواب عن الثالث سلمنا أن المشروعية حكم ولكن لا سلم أن انبهي وارد على امشروعية فمن ادعى فعلية لبيان فكيف يكون مقتضى المشروعية مطلقاً راعياً إياها وإما قلنا هذا (لنا قلنا) <sup>(٣)</sup> في الجواب الأول

والجواب عن قوله <sup>(٤)</sup> وإنما يستقيم أن لو لزم إلى آخره مدرج في الجواب الثاني

(والجواب عن قوله) <sup>(٥)</sup> لا يلزم من ثبوت التصور ثبوت المتصور قلت نعم بكنه <sup>(٦)</sup> أراد بالتصور التكون في الخارج لا التصور في الذهن، فيلزم من ثبوت التكون في الخارج ثبوت التكون <sup>(٧)</sup> في الخارج، وحمد له أسى هذا لها

قوله وصف قائم بالنبهي <sup>(٨)</sup> - أراد به لنهي عنه كقولهم هذا (مسح ويمر أي مسووح) <sup>(٩)</sup> لأن لنهي صفة الذهي والناهي هو اشارة، فلا يكون صفته قبيحاً والصمير المستتر في يشب راجع إلى نقح ومقتضى منسوب على الحال منه وفي به وبحكمه إلى سهي وفي تحقيقه، وفي إلى لمقتضى وما فاعل سطل

(١) في ط توحيد (٢) في ط فكد، (٣) سقط من ك (٤) أي عن قول الحاشاني (٥) سقط من ن (٦) الصمير في « بكنه » عني في الاحسنكتي صاحب الامشروع (٧) التكون بكسر الهمزة المشددة (٨) قال الاحسنكتي هذا نقح فوصف قائم بالنبهي بسبب مقتضى به تحقيقاً لحكمه، فلا يجوز تحقيقه على وجه سطل به ما توجهه واقتضاه بل يجب العمل بالاصل في موضعه ونعم بالمقتضى بقدر الامكان وهو ان يجعل نقح وصفاً بمشروع فيصير مشروعاً بصفة غير مشروع بوصفه فيصير فاسداً مثل الفاسد من الحواهر آه

(٩) في ط مسح اليميني أي مسووحه - (١٠) أي بلفظ « به » الثاني

والصمير المستتر في أوجهه إلى ما ، وما عبارة عن النهي والبارر إلى المقتضى ،  
أي لا يحور تحقيق المقتضى <sup>(١)</sup> عن وجه يبطل به مقتضيه لأن ثبوته بصحة  
المقتضى <sup>(٢)</sup> ، وفيما قال الخصم ذلك ، وقد بينته

ف قوله من يجب العمل بالأصل بأن يجعل النهي عنه مشروعاً ، وأرد بالأصل  
النهي عنه ، ببيان هذا أن القبح وصف النهي عنه ، فلا يلزم من قبح الوصف  
(قبح) <sup>(٣)</sup> الأصل ، فيكون مشروعاً بأصله غير مشروع بوصفه ، فيصير فاسداً ، لأن  
الفساد عبارة عن فائت الرصف دور الأصل كالفساد من اللأليء بأن اصغر  
واكدر <sup>(٤)</sup> لا سوجب بطلان الأصل ، فكذا هذا ، ألا ترى أن اللحم إذا أنتن مع  
صلاحه لسداء يقاى فسد وداود ، ولم يبق صالحاً يقاى بطل <sup>(٥)</sup>

قوله ولا تنافي فالمشروع يحتمل الفساد <sup>(٦)</sup> هذا جواب اشكال (مقدر) <sup>(٧)</sup> وهو  
أن يقاى انكم أنتم انقح في النهي عنه لغيره في الأفعال الشرعية إلا تبديل ، وقلتم  
أنه مشروع أصلاً غير مشروع وصفاً (وبين) <sup>(٨)</sup> كون الشيء قبيحاً ومشروعاً تناف  
لأن القبيح مطلوب العدم والمشروع حسن مطلوب الوجود

فأجاب عنه بقوله ولا تنافي ، لأن المشروع يحتمل الفساد كما إذا جامع المحرم  
(يمضي) <sup>(٩)</sup> في الحج مع فساد إحرامه بالاحماع ، حتى لو ارتكب شيئاً من محظورات

---

(١) يفتح الضاد (٢) بكسر الصاد (٣) سقط من ت  
(٤) اكسر صد صف ، قال في التحقيق يقال بولوه فاسده إذا بقي أصله وذهب لمعادها وبياصه  
واصفر  
(٥) نظر بحسامي ص ٤٨ ، والتحقيق ص ١١٣ - ١١٤ والقاموس للحيط ١ / ٢٤ ، ٤٤٤  
(٦) قال لأحسنكني ولا تنافي بينهما فالمشروع يحتمل الفساد بالنهي كالأحرام الفاسد فوجب إلغائه عن هذا  
الوجه رعاية لما نزل للمشروعات ومحافضة لحدودها أنه  
(٧) سقط من ك  
(٨) في ك فيكون  
(٩) في ت يعني وعدم أن يصح في الحج من فساد إحرامه بالاحماع قبل الوقوف بعرفة ووجوب الخراء عنه  
بارتكاب شيء من محظورات إحرامه دليل على بقاء هذا الإحرام معتقداً

حرامه بحسب لبراء وعليه الخ من القائل بالحدث<sup>١</sup> فلما صح انجمع<sup>٢</sup> هاب بالاجماع صح فيما نحن فيه هذا جواب نظري الدع ، وأما الجواب بصريح التحقيق فنقول لا ينافي بين افعح ومشروعية لتعابير الجهنبي أصلاً ووصف<sup>٣</sup> قوله فوجب إثباته على هذا الوجه أي وحب إثبات افعح على أن يكون وصفاً للمشروع

بونه رعاية لمخارل المشروعات بانه أن مشروع إما أن يكون مشروعاً أصلاً ووصفاً فهو الصحيح ، أو مشروعاً أصلاً لا وصفاً فهو افسد إن كان اوصف لارماً وحكوه إن كان (مجاوراً)<sup>٤</sup> عن ما سب من فسر ، وبما (فناً)<sup>٥</sup> قال انحصم لا يبقى (لفاسد)<sup>٦</sup> وجود أو بقول<sup>٧</sup> مرتبة افعصي<sup>٨</sup> سور مرتبة افعصي<sup>٩</sup> بكونه شرط لصحة المقضي والشرط (متعم) المشروط من حيث افعصود<sup>١٠</sup> فلما لم يطل المقتضي وهو النهي من تنوب افعصى وهو افعح عن قوله<sup>١١</sup> لا يكون مراعيًا لمخارل المشروعات

(١) روى ابو داود في مراسمه فقال حدثنا ابو بوبه ثنا معاوية بن سلام عن يحيى بن ابي كثير انه يريد من نعم<sup>١</sup> ويريد من نعم - ست أبو بوبه - أن رجلاً من جثلم جامع امرأته وهما مخرمان فقال الرجل النبي ﷺ فقال : «أعصب بسكنكما وأهدنا هب ثم رجع حتى إذا حثف المكان الذي أصيب فيه ما أصيب فحرم ما وبسكنكما وهذا ضنا ، اهـ وروى البيهقي من طريقه ثم قال : هذا منقطع ، وهو يريد من نعم بلا شك ، وقد روى ما في حديثه لو أكثره عن جماعة من أصحابه عليه السلام اهـ وقال ابن قطن هذا حديث لا يصح فان ريد من نعم مجهول ويريد من نعم من هال فيه وقد ست ابو بوبه ولا تعلم عن هو منهما فهو لا يصح ، ثم روى عن ابن المسيب أن رجلاً من حدم الحديث ثم قال : وهذا أيضاً ضعيف ما بين لهجة اهـ قلب وروى مالك في موطئه انه سعه أن عمر بن الخطاب وعي بن ابي طالب وأما شريده رضي الله عنهم سننوه عن رجل أصاب طفله وهو مخرم بالحج فقلوا بعدان لو جههم حتى يقضيا حجهما ثم عليهما حج قاس والهدي ، اهـ وروى البيهقي بإسناده من هو عمرو ابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عمر ، وسكت عن البعض ، وصحح الآخر ابن ابراهيم من ١٨ وبين البيهقي ١٦٦/٥ ١٦٨ و لوطاً ٢١٨/٢١٩ وصب الراب ٢٥/٣ ١٢٧.

(٢) ي من الصاد وامسرو عنه (٣) فمسر وعنه باعتبار الأصل وبقبح باعتبار اوصف

(٤) في ك محاوراً (٥) سقط من ط (٦) في ك بنفسه

(٧) هذا بوجه آخر تعباره المتى وهو ما ذكره صاحب التحقيق

(٨) فصح الصاد (٩) بكسر الصاد (١٠) في ط سبع

(١١) وعبر ذلك بمر كل منهما مرفله فان لا يحفل البيع مطلقاً للأصل<sup>١٢</sup> أي عن قول الحصم

قوله **ومحافظة لحدودها أي لحدود المتروعة** بأن بحرى البهي عن حده  
والسبح واقتضى كذلك، وفيما فال الحصم يكون البهي سحا، فيكون تركاً لحد  
البهي واقتضى مطلقاً للاقتضى، فيكون تركاً لحدده وهو معرل عن لصوب،  
وفيما فسار غاية السار، ومحافظة الحدود، وهو المبيع انقوم، والسبب  
المستقيم<sup>(٢)</sup>

قوله **وعلى هذا الأصل<sup>(٣)</sup>** أي عن اعتبار الأصل السابق ذكره وهو البهي  
بقضي اشروعه صورته البيع بالحمز، ما إذا اشترى شيئاً منقوماً كالنوب مثلاً  
بالحمز وهذا لأن (الدء) تستعمل في الأعواص والأشمان مشروع باصله وهو  
وجود ركنه ببيع وفور من امتناعه بأن يقولوا بعد واشترت في محله أي  
في محل البيع وهو المال انقوم<sup>(٤)</sup> غير مشروع بوصفه وهو الثمن<sup>(٥)</sup> بانه  
أن الثمن بيع في البيع فشبهه بوصف من هذا الوجه، وإنما قلنا أن الثمن بيع لأن  
المقصود في البيع هو المبيع حتى يشترط وجوده<sup>(٦)</sup>، ويؤثر هلاكه قبل انقضاء في  
انقضاء البيع، ولا يشترط وجود الثمن، ولا يؤثر هلاكه، حتى إذا اشترى المفسد  
شيئاً (بسيئة) بحور<sup>(٧)</sup> ولو عن الثمن لا يعين عند<sup>(٨)</sup> خلافه لفرق

(١) السبب الطريق

(٢) انظر المحققون ص ١١٤ والصامعي مع مرجع النظامي ص ٤٩ ومختار الصحاح ص ٣٣٩

٣ قال الأحمسي وعي هذا الأصل فأن بيع بالحمز مشروع باصله وهو وجود ركنه في محله غير  
مشروع بوصفه وهو الثمن لأن الحمز مال غير منقوم فيصلح بمساو وجهه دون وجهه فصار فسداً  
لا مطلقاً له

(٤) في ك: التاء

(٥) وهو النوب المبيع

(٦) الذي هو هذا الحمز دل على ذلك دخول الباء عليه كما قال الشارح لأنها دحر في الأصابع والوساس  
وأعم أن النوب مبدع على بدل لأنه مماثلة، بلال بلال عن مرضى عن الأصل منه هو المبيع دور القمر  
بما سذكره الشارح

(٧) ومن ثم لم ينفذ بيع المندوم وماله حظر العدم كبيع نتاج البناج

(٨) في ط نفسه

(٩) وبذلك إذا كان الأجل معلوماً  
(١٠) حتى لو أراد برهما اشترى به فباعه ثم حبسه وأعطاه برهما آخر خار عدداً إذا كانا متحدى المالية  
لأنه لا فصل لأحدهما على الآخر

و الشافعي، وكده هلاك المبيع يمنع الإقالة<sup>(١)</sup> وهلاك الثمن (لا)<sup>(٢)</sup> والسلم  
 رخصة<sup>(٣)</sup>، وكلامنا في العريضة، على أنا نقول أن (المسلم)<sup>(٤)</sup> فيه يذكر الأوصاف  
 يصير كالتعين الموحود، ويحذر النقص (بتعين)<sup>(٥)</sup> رأس المار<sup>(٦)</sup>

قوله لأن الخمر مال غير متعوم بأن أنها مال أن حد المال صادق عليه،  
 لأن مال مايميل إليه الطبع، ويحري فيه (السبل)<sup>(٧)</sup> والمنع ولثمن صيانة  
 الشيء وإسحاره لوقت الحاجة وصيانة الخمر إلى أن تتحلل ليس بحرام إجماعاً  
 فيكون مالاً وإما الخلاف في الحل الحاصل بالتحليل، معدينا يحل أيضاً لإطلاق  
 الحديث<sup>(٨)</sup> وعند الشافعي لا، لاحتمال (بقاء)<sup>(٩)</sup>.

---

(١) الإقالة في اللغة: من قاله البيع قهلاً وإقالة يعني فسخه، وفي اصطلاح الفقهاء: عقد بإيجاب  
 وقبول من طرفين سقط من غلته

(٢) سقط من ك، وأعلم أن هلاك المبيع إما منع صحة الإقالة، وهلاك الثمن لم يمنع من ذلك لأن الإقالة  
 رفع البيع، وقام العقد بوجود المبيع لا بالثمن، لأن المبيع هو للعقد عليه إذ هو الذي يتعين بالتعين  
 بخلاف الثمن فهو وصف في الدمة ولا يتعين بالتعين - على ما تقدم - فإذ هلك المبيع لم يبق محل حكم  
 البيع فلا يبقى حكمه فلا يحصور الإقالة

(٣) قوله «واسم رخصة» جواب سؤال بأن يقال لم لا يشترط وجود المبيع في سلم؟ فأجاب بأنه  
 رخصة، ويذكر الأوصاف يصير كالتعين الموجود

(٤) في سلم (٥) في ك بتعين -

(٦) انظر الهداية ١٧/ ٢ و ٣٢-٤١ و ٤٢-٥٣ و ٥٥، وفتح القدير ٦/ ٢٦٤، والإقناع ٦/ ٢، وكتاب  
 الفقه للحنفية ص ١٠ و ١٦ و ٥٦ و ٦٢، والحصامي ص ٤٩ -

(٧) في ك السبل

(٨) يشير إلى قوله ﷺ «مع الإدام الحل» رواه النسبة إلا البخاري من حديث جابر بن عبد الله رضي  
 الله عنه مرفوعاً ورواه مسلم والترمذي وابن ماجه من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً انظر  
 صحيح مسلم ١٤/ ٨-٦، وسنن أبي داود ٣/ ٣٥٩، وسنن النسائي ١٤٢/ ٢، وحامع الترمذي ٨  
 ٣٣-٣٤، وسنن ابن ماجه ٢/ ١١، ولسننك ٤/ ٥٤، وسنن الدارقطني ٢/ ٣٧، وسنن البيهقي  
 ٣٨-٣٧/ ٦، وصب قرآنية ٤/ ٣١٠

(٩) سقط من ط وقوله «لا احتمال بقاء» أي لاحتمال آخره الخمر منه، واعلم بأن شافعي رضي الله  
 عنه قال بكرة تحليل الخمر، ولا محل الحل الحاصل به إن كان اسخطين بالبقاء شيء فيه قولاً واحداً، وإن  
 كان بغير الإبقاء شيء فيه فله في الحل الحاصل منه قولان -

وبما أنها ليست بمتقومه أن استقوم ماله قيمة ، وببست لها قيمة دليل حله  
الإرافة بلا صمن<sup>(١)</sup> فلما عرفت هذا عرفت أن البيع بالحمز مشروع أصلاً غير  
مشروع وصفاً لأنها من حيث أنها مال تصلح ثمناً ومن حيث أنها غير متقوم  
لا تصلح ثمناً فصار (فاسداً)<sup>(٢)</sup> بخلاف بيع الحمز بالدرهم فإنه بائناً ، لأنه  
حينئذ يلزم عرارها بحملها أصلاً مقوداً والشرع أمر بالإهانة<sup>(٣)</sup> ولا يصح البيع  
بالمينة والدلم لعدم المثالية أصلاً<sup>(٤)</sup> .

فوله وكذا بيع الربا مشروع بأصحه لوجود الركن من الأهم في المص ، غير  
مشروع بوصفه بزيادة في العوض ، وهذا لأنه يقال بيع رائج أو حاسر ، والربح  
والحسار عبارة عن الفصل والنفصال ، وهما للبيع وصفان

قويه وكذلك الشرط الفاسد<sup>(٥)</sup> بأن باع عدداً على أن يستخدمه الدائع شهر ،  
أو داراً على أن يسكنها وإما يكون في (معنى)<sup>(٦)</sup> الربا لأن الشرط إنما يكون مفسداً  
إذا كان فيه نفع للعقد أو للمعقود عليه<sup>(٧)</sup> ، وهو فضل حال عن العوض فيكون في  
معنى الربا<sup>(٨)</sup>

(١) و تبدل على أن الحمز بحر إرفاقها بلا صمن أو الشرع أمر بارتكابها وكسر رفاقها دون أن يعوض  
أصحابها ، كما سيأتي بعد قليل

(٢) في ط فاسد ، وهو سهو من المصنف لأنه حبر « صابر »

(٣) روى أبو داود عن أنس بن مالك أن ابنه طيخة رضي الله عنهما سأل النبي ﷺ عن أنعام ورثوا حمرا فقال  
أهريقها فبلا جعلها خلا قال لا أهر وأخرجه الدارقطني عن أنس قال جاء أبو طلحة أن النبي  
ﷺ فقال إني أشرب لأنيام في حجري حمرا فقال له النبي ﷺ أهرق الحمز وكسر النيران فأعاد عليه  
ثلاث مرات أهر وأخرجه الترمذي عن حديث أبي سعيد قال كان عبد حمز ليقيم ، فماتت لمادة  
سألت رسول الله ﷺ ، وقلت إنه ليسم ، فقال أهرقوه أهر وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح  
أهر أطر سبب أبي داود ٣ ، ٢٢٦ ، وسبب الدارقطني ٢ / ٥٣٧ ، وجامع الترمذي ٥ / ٢٦٧ ، ومسند  
أحمد مع شرح أحمد شاكر ٧ / ٢٣٧ و ٢٧ / ٩ ونصب الرتبة ٤ / ٢٩٦ ونيل الأوطار ٥ / ٣٧٠

(٤) ومن ثم يفسد ركن البيع وهو مبادلة المال بمثل أطر الهدية ٢ / ٣١-٣٢ و ٤ / ٨١ و ٨٢ ، والتحقيق  
ص ١١٤-١١٥ ، وأصول المرحلي ١ / ٩١

(٥) قال الإحيائي وكذلك الشرط الفاسد في معنى الربا (٦) في ط المعنى

(٧) ولا يفسد العقد وقويه « أو للمعقود عليه » أي إذا كان من أهل الاستحقاق

(٨) أي فيكون الشرط انعكاساً في معنى الربا لئلا يراه نفس الفصل لا العقد وذلك أن الربا قد =



قوله وهو الإمساك لله تعالى<sup>(١)</sup> لأن الصوم بداته فسر النفس لشهوة انتي انتصب لحافة الشارع فيكون باعتبار أنه إمساكاً لله تعالى وانتفاء لمرصاته وإما قبل من لأعراض وصف لصوم لأن الصوم في هذا يوم ينصم إعرافاً عن لصناعة الموضوع للناس فصار (من هذا)<sup>(٢)</sup> الوحة وصفاً قوله الأبري يصاح لكون الصوم مشروعاً أصلاً غير مشروع وصفاً بداه أن الصوم يقوم بأنوقف أي بقدر به طولاً وقصر<sup>(٣)</sup> ولا حين في بوقت من حيث أنه يوم<sup>(٤)</sup> فيكون صومه مشروعاً أصلاً واليهي متعلق بوصف اليوم وهي العينة فيكون غير مشروع وصفاً، فصار فاسداً (في المختار)

(قوله) ولهذا يصح النذر به أي بصوم يوم انحر بما قال عندنا لأن فيه خلاف رفر والشافعي<sup>(٥)</sup> لهما أنه نذر بالمعصية لورود النهي<sup>(٦)</sup>

= يكون اسماً للعقد ونفس القصر وإذا كان السطر انعكس بهذه الملائكة كان في إفساد يمنع وعدم المنع من الاعتقاد من سرفهم الرائد، أدخل منهم فصل أمتحق بعدد العبارة فيه فحدد حكمه بنظر الحسامي مع شرح الطامي ص ٤٩ والتحقيق ص ١١٥، والهداية ٣ / ٣٦ و ٤٦ وكتاب الفقه بلحقيقة ص ٩٣

(١) قال الأحيائي وكذا صوم يوم النحر مشروع بصلته وهو الإمساك لله تعالى في وقته غير مشروع بوصفه وهو الأعراض عن الصنافة الموضوع في عدائهم بالصوم الأبري أن الصوم يقوم بالوقت ولا حل فيه، و ينهي بتعلق بوصفه، وهو أنه يوم عند فصار فاسداً ولهذا يصح النذر به عندنا لأنه نذر بالطاعة وإنما وصف بالمعصية متصل بلفظه فعلاً لا باسمه ذكرنا - أهـ

(٢) في أن هذا من هذا

(٣) أي فلا يفتق النهي عن الصوم في تلك الوقت باعتبار ذات الوقت لأنه وقت كسائر الأوقات

(٤) ما بين القوسين سقط من له

(٥) أعلم أنه نظر بكون الصوم غير مشروع في يوم النحر والعطر وأمام الشريعة عند رفر والشافعي رحمهم الله قال لا يصح النذر به وهو روافد ابن المبارك عن أبي حمزة رضي الله عنهم وقول السارح « لهما أنه نذر بالمعصية لورود النهي، فإنه أن الصوم المشروع اسم لإمساك هو قرينه وإمساك هو اليوم من هذه الأيام منهية عنه فيكون معصية، فلا يكون مشروعاً إلا يرى أنه لا يصح نداء سيء من نواحيات به ولو بقي مشروعاً بعد النهي يصح كالأصالة في الأرض المعصية عقره من عدم احتوائه بصورته معصية وعدم نداء ممره عنه وإذا ثبت ذلك لا يصح النذر به لقوله عنه السلام « لا نذر في معصية الله تعالى » -

(٦) أي عن صوم يوم النحر قلب أخرج السجاني والرمذي وأبو داود ومالك من حديث أبي عبيد مولى عند برحم بن عوف قال سهد عمر بن الخطاب في يوم النحر بك الصلاة من الخطبة ثم قال سمعت رسول الله ﷺ ينهي عن صوم غدتي اليومين أما يوم الفطر ففطركم من صومكم وعند لمسلمين =

ولب أنه نذر بالقرءه الحاصه لله تعالى وإنما العصم من ضرورات الماشرة  
 لأمر ضرورات أصحاب الماشرة هذا معنى قوله متصل بذاته فعلاً لا باسمه  
 ذكر الكى بقصر ذلك اليوم ويقصيه ، لأنه لا ينفل عن الوقوع في العصية فإن  
 صامه صح لأنه (كرب) <sup>(١)</sup> البرمه كذا في شروح الجامع الصغير ، وإنه ية  
 وغيرهما <sup>(٢)</sup> ، (فمن) <sup>(٣)</sup> هذا عرفت أن الحاشا هي غلط المذهب حدث قال فكان أثر  
 صحة النذر في وجوب القضاء لا في الأداء

قوله كما (جاءت) <sup>(٤)</sup> به السنة <sup>(٥)</sup> وهو قويه عليه السلام « إن الشمس  
 تطمع بين عربى اشيطان فإذا ارتفعت فارقتها ، وإذا انسوت (قارنها) <sup>(٦)</sup> وإذا رابت  
 فارقتها وإذا رابت إلى العروق قارنها ، وإذا عرت فارقتها » <sup>(٧)</sup> أورد هذا الحديث  
 مولانا محمد الدار <sup>(٨)</sup> صريح في شرح النافع <sup>(٩)</sup> ، وقوله عليه السلام « وقت صلاة

= وأما يوم الاضحي فكلوا من لحوم منكم » آه ينطق الله مدي وقال حسن صحيح ، اهـ وأخرجه  
 والترمذي و أبو داود وابن ماجه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال بهي رسول الله ﷺ عن  
 صادم صادم يوم الاضحي وضام يوم الفطر اهـ كما أخرجه ما ومالك من حديث أبي هريره رضي  
 الله عنه وأخرجه من حديث عائشة رضي الله عنها ، ايضا انظر صحيح بخاري ٣-٤٣٣  
 وصحيح مسلم ٨/١٦٤-١٦٥ وجامع الترمذي ٣-٢٩٩ ، وسنن أبي داود ٢-٣١٩ ، والموطأ ١-٩٤  
 و١٦٥ وسنن ابن ماجه ١-٥٤٩

(١) سقط من صلب كـ ، وتداركه الناصح على الهامش  
 (٢) انظر التحفيق ص ١١٩ ، وشرح النظامي ص ٥٠ والهداية ٩٤/٦ ، وبيان الصنائع ٩٨٠/٢ ،  
 والاقناع ٣٦١/١

(٣) في كـ فعلى  
 (٤) في كـ حررت ، وما أثبتته من ط هو الموافق لغيره المتن  
 (٥) قال لأحسنكي ووقت طموع الشمس ولو كنها صحيح باصنه فاسد بوصفه وهو انه منسوب إلى  
 الشيطان كما جاء به السنة إلا أن أصل الصلاة لا يوجد إلا بالوقت لأنه طرفها لا معبرها وهو  
 مستحب فصارت بصلاته منه ناقصة لا فاسد فقل لا يسي بها تكمل ونصن بالسروع والصوم  
 يقوم بالوقت ويفرق به فإرداد الإقر ، فصار فاسد ، فلم نصن بالسروع اهـ انظر بحسامي  
 ص ٥٠

(٦) في كـ قارنها وما أثبتته من ط هو لفظ الحديث  
 (٧) ورد من حديث عبد الله الصامحي عنه ﷺ وفي أخره « بهي رسول الله ﷺ عن بصلاته في ذلك  
 الساعات » انظر سنن البسائي ١-٩٥ وسنن ابن ماجه ١-٣٩٧ ، والموطأ ١-١١٤-١١٥ ، وسنن  
 البيهقي ٤-٤٥٤

(٨) انظر المستصفى - في بقله - ورقة ٣ وأعلم أن « اسامع » مصنف في نفروع بسند الإمام ناصر الدين أبي  
 القاسم محمد بن يوسف الحسيني القمي السمرقندي الحنفي المتوفى سنة ٦٥٦هـ بم أن بشيخ لإمام

الصبح من طروق الفجر ما لم تطلع الشمس فإذا طلعت الشمس فأمسك عن الصلاة  
فإنها تطلع من قري الشيطان»<sup>(١)</sup>، كذا في المصابيح<sup>(٢)</sup>

قال في جمل الغرائب<sup>(٣)</sup> قر الشيطان قوته، يقال أب مقرر بهد الأمر أي  
مطابق به، وقوة الشيطان في هذه الأوقات الثلاثة أنه يسوّر عبدة الشمس أن  
يسجدوا له فيها، أو هو على محار أن دوات الفروع تعالج الأشياء بقروها، ومن  
أن الشيطان يقابل الشمس حين طلوعها ويتصّبب دواها حتى يكون طوعها من  
فوديه<sup>(٤)</sup> فيقلب سحود الكفار للشمس عبادة له، فسمى عليه تسلام حانني  
الرأس قريين<sup>(٥)</sup>

ثم أعلم أن الصلاة في هذه الأوقات<sup>(٦)</sup> مشروعة لعدم القبح في الأركان<sup>(٧)</sup>

= أب البركات عبدالله بن أحمد حافظ الدين السفي المتوفى سنة ٧١٠ هـ شرحه وسماه «المستصفي»  
وقيل هو «المصفي» وأوله الحمد لله الذي هدانا لهذا الخ قال قد رفع حجابنا العلامه حميد  
الدين الصريز، فأشار إلى أن ارتب ما علق من فوائد قاحيته صاماً إلى ذلك ما ينطق بذكره من الكتب  
المبسوطة تبعاً لبعائده، الفه سنة ٦٦٥ هـ وقال في آخره ما وقع فيه من ذكر الأسبب فأمر به مولانا  
حمد الدين بطر كشف الظنون ١٩٢١-١٩٢٢. ومعجم المؤرخين ٧/ ٢١٧ والفوائد الفقهية ص ١٢٥  
(١) حرجه مسهم ١١٢-١١٣ والبيهقي ١/ ٣٧٨ من حديث عبد الله بن عمرو - وأوله قال قال رسول  
الله ﷺ « وقت الظهر إذا زالت الشمس فالتمس ما لم يحضر العصر، ووقت العصر ما لم تصفر الشمس  
ووقت صلاة المغرب إذا غابت الشمس ما لم يسقط السجود ووقت صلاة العشاء إلى نصف الليل  
أوسط ووقت صلاة الصبح من طلوع الفجر » الحديث

(٢) انظر مصابيح السنة ٣٠/ ١ فهو فيه ما للفظ للتدوير من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما  
مرفوعاً، قلت والمصابيح هو مصابيح السنة في الحديث الشريف لعلامه محدث الفقه في محمد  
نحسين بن مسعود بن محمد المعروف بالفراء تبعوي المتوفى سنة ٥١٠ هـ

(٣) جمل الغرائب مصنف للقاضي بيان الحق شهاب الدين محمود بن أبي الحسن البغدادي جمع فيه  
غريب الحديث ورواه عن أرمعه وعشرين كتاباً، وأوله « الحمد لله الذي حمده بعداء كل مقار » سج  
انظر كشف الظنون ١/ ٦١

(٤) فوديه مثلي فود يفتح وهو باحثة الراس

(٥) ذكر هذه معجزة نقلاً عن جمل الغرائب أبو البركات حافظ الدين عبد الله بن حمد السفي انظر  
المستصفي - في الفقه - الورقة ٢٣ وكتاب الأفعال لأمس الفوطيه ص ٦٠ والقاموس المحيط ١/ ٧٧٧  
و ٥٥٣/ ٢

(٦) أي الأوقات الثلاثة المذكورة

(٧) من القسام وقرأة وركوع والسجود لأنها لتعظيم الله تعالى فكور حسبه في بعضها كما في سائر  
الأوقات

والشروط<sup>١</sup> والوقت صحيح بأصله لأنه من حيث أنه وقت كسائر الأوقات لا قبح فيه ، فاسد بوصفه لنسبته إلى الشيطان<sup>٢</sup> غير أن الصلاة لا توحد بالوقت ، أعني لا تقدر به طولاً وقصراً لأن الوقت (صرفها)<sup>٣</sup> لا معيارها ، فلم تكن ماسدة ، وإنما نقصت لنقصان في الوقت وهو السبب ، لأن ثبوت المسبب بحسب ثبوت السبب ، كالبيع سبب للمثل ، إذ صح وقع المثل صحيحاً ، وإذا فسد وقع فاسداً ، بخلاف صوم يوم النحر ، فإنه فاسد لأن الوقت هناك سبب ومعيار ، فإذا أثر القبح ، صار فاسداً ، وبخلاف<sup>٤</sup> الصلاة في الأرض المعصومة حيث تكون مكروهة لا ناقصة ولا فاسدة لأن اتصال الصلاة بالمكان دون اتصالها بالزمان لأن الصلاة فعل ، والزمان يدخل في ماهية الفعل دون المكان على ما عرفت في علم الأعراب فعلى حسب تفاوت الاتصال ثبت الحكم ، لأن اتصال الصلاة بالوقت دون اتصال الصوم به (وفوق)<sup>٥</sup> اتصالها بالمكان ، فصارت الصلاة في الوقت المكروه ناقصة مضمومة بالشروع<sup>٦</sup> وغير صالحة لإسقاط ما في أدمة من القضاء

(١) من الظاهر وسر العورة وغيرهما بتحقيقها بصفة الكمال حسب تحقيقه في غير هذه الأوقات ومن ثم بقيت الصلاة مشروعة بعد النهي كما كانت قبله

(٢) كما جاء في حديث عبد الله الصديقي السابق تخريجه ، ولما ورد ينهي عن الصلاة في هذه الأوقات كانت هذه الأوقات في حق الصلاة فهي مثل يوم النحر في حق الصوم فكان ينبغي أن يقع الصلاة فيها صحيحة بأصلها فاسدة بوصفها كالصوم في يوم نحر إذ ينهي في الصوريين معنى في الوقت ، فإشار إلى الفرق بينهما بقوله إلا أن الصلاة لا توحد بالوقت الخ

(٣) في ذلك طرفها

(٤) قوله «وبخلاف الصلاة في الأرض المعصومة الخ جواب عما يقال فساد الطرف حاله يؤثر في المظهر لأنه محذور كان ينبغي أن لا يؤثر في بقائه نصاً حتى يتأذى به الكمال كما لا يؤثر فساد طرف المكان فيه مثل الصلاة في الأرض المعصومة حيث ينادى به تكامل مع أن النهي فيها لفساد الطرف

(٥) في ط وقوف

(٦) حتى لو قطعها وحسب عليه القضاء وينبغي أن يقصها في وقت محل فيه الصلاة فإن قصاف في وقت محر مكروه جراه وقد أساء ، لأنه لو أتى في ذلك بوقت آخره فكذلك قصافها في وقت مثل ذلك الوقت وقال رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله لا يضمن بالشروع لأنها منهي عنها فم يجب صحتها عن المطال كالصوم ، ينهي عنه وإنما ان فساد بوقت لا يتم بوقت في فسادها بقيت صحيحة وإن صارت ناقصة فوجب صحتها عن الصلاة ، بخلاف الصوم لأنه يقوم بالوقوف على ما تقدم فيؤثر فساد في فساد

والسر المطلق<sup>١</sup> وصار الصوم فيه<sup>٢</sup> فساداً غير مصموم بالشروع<sup>٣</sup> وغير صالح لاسقاط ما في لمة من القصد، ولسر المطلق ولكفاة وضرب لصلاته في الأرض،<sup>٤</sup> المعصية مكروهة لارمة بالشروع وصاحبة لاسقاط ما في اسمه

قوله إلا أن الصلاة لا توجد بالوقت، يستند من قوله ميسوب إلى الشيطان هذا بيان انفرد بين الصوم والصلاة،

قوله فصارت الصلاة<sup>٥</sup> أي مطلوب الصلاة فرض كسب وبغلا غير من انقض بمما لا<sup>٦</sup> يجوز عند طلوع شمس بوجوبه كاملاً فإرادة الأثر أي اثر القبح<sup>٧</sup>

قوله ولم يضمن بالشروع<sup>٨</sup> حتى لا يجب عليه بقصد ه هاتاهر الرواية كذا في المختلف<sup>٩</sup> وعن أبي يوسف ومحمد حمهما ليه من انقضاء سب هذه رواية انوار كذا في شرح لد مع بصغر وإسهاده وفي رواية لامي<sup>١٠</sup> يجد

(٢) أي في يوم البحر

(٤) سقط من ك

(١) لانه ناقصة فلا ينادى بها الكامل،

(٣) حتى لو افطر لا يجب عليه القضاء في ظاهر الرواية كما سياتي

(٥) قوله أي في وقت المكروه - ناقصة لا قاسية وقد تقدم عبارة من.

٦ سقطت «لا» من النسخ، وإسائها ضروري بل عنه السقوط

٧ البحر تحقيق ص ١١٧ والنووي صحيح مع تنويع ٢ ٢٣ وصول السرخسي ٩٨ - ٩٩

والله أعلم ١/ ٢٥ و ٩٤

(٨) أي الصوم فيما إذا أصبح يوم البحر مناماً ثم افطر

٩ مختلف مصنف لشيوخ الإمام علاء الدين العالم السمرقندي محمد بن عبد الحميد (ابن الحسين بن

الحسن بن حمزة أبو الفتح) وهو شرح على منظومة السفي في الخلاف لأبي حنيفة غير بن محمد بن

محمد السفي البحر كشف الظنون ٢ ١٨٦٨ والفوائد المهيبة ص ١٧٦

(١٠) البوار رواية مفردة في مسائل مخالفة للأصول عن أبي حنيفة وصاحبه ورقر ونسب في كتب

ظاهر الرواية اسمه أحمد بن الحسن، وقد صنف جماعة نو في خروج منهم محمد بن سماع سفي

الحنفي وبسر ونرستم وبس سماعه وشباب بن عبد الله غارني والشيخ الإمام أبو بكر سعد

بن أبي القاسم بعض الحنفي والصحابي وغيرهم البحر كشف الظنون ٣ ١٩٨ - ٩٨ وانفع

الكثير ص ٧

(١) ي بقر لاسلام تبرؤي وغيره كما يدل عليه قوله ثم يدعى «و لئلا في الجامع الصغير بقر

لإسلام وغيره»

١٢ لا من هو جمع الأملاء وهو بغير عالم ووجه تلا ممدد بالحسين والعراضين فيكلم العالم بمافتح

النه عنه من يعلم ويكنه التلامذ فبصر كتاباً ومنعونه لسلام و لامي وكذب كار بفعل السيف

في مختلف القرون إلا أن ذلك امر بن بشار بن يحيى بن يحيى وإبني يوسف صاحب أبي حنيفة «ماي» في

بقره في أكثر من تلامذه محمد وبني الحسين بن راء وبسمن لانه بسر حسي وصبر لإسلام

البردوي وظهر ابن نوبختي وفسر ابن قاسم صاحب أبي في الفروع املر كشف

الظنون ١/ ١٦١ - ١٦٥

عنه القضاء عند أبي يوسف خاصة<sup>١</sup> كما في اصطومه وشروحه<sup>٢</sup>، ووجه رواية  
 السوار اعتبار الشروع فيه بالبر<sup>٣</sup> وبالشروع في لصلاه في الوقف لمكروه ووجه  
 انطوائه في شروع في الصوم مفرد للمعصية فأمر بالقصع احتراماً بحق اشروع<sup>٤</sup>  
 بخلاف المدر فإنه غير مقرر<sup>٥</sup> وبخلاف الشروع في الصلاة فإنه غير مقرر  
 فيه لا بطلان اسم الصلاة ما لم يقيد بالسجدة ولهذا لو حلف لا يصلي لأبحد  
 بالشروع بخلاف الصوم<sup>٦</sup>، والمسألة<sup>٧</sup> في الحامع الصغير بفجر الإسلام وعمره<sup>٨</sup>  
 قوله ولا يلزم النكاح بغير شهود هذا جواب سؤال مقدم  
 وهو أن النهي عن الشرعي<sup>٩</sup> يقتضي المشروعية عندهم، فكيف لم يبق النكاح بغير شهود مشروعاً بعد النهي وهو

(١) قال القمري وروى سمر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله أنه يلزمه القضاء بالشروع كالبر (٢)  
 المنظومة مصنف في الخلاف لأبي حفص عمر بن محمد بن أحمد القسفي المتوفى سنة ٥٣٧هـ، أولها  
 باسم لأنه رب كل عبد والحمد لله وفي الحمد الخ رتبها عن عسر دواء وبها شروح كثيرة مصب  
 شرح لأبي بكر كات حافظ الدين القسفي، وشرح لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الموصلي المتوفى سنة  
 ٦٥٢هـ وشرح برصي بدر إبراهيم بن سليمان الحموي المتوفى سنة ٧٣٧هـ ولأبي المحامد محمود بن  
 محمد بن داود البغدادي الحفاري شرح سعاد حقايق المنظومة، وبنو ربي شرح سعاد ملتقى  
 البحار انظر كشف الظنون ٢/ ١٨٦٧

(٣) في أن الشروع مبرم كالبر

(٤) وأما وجب انطوائه لأجنب صديقه، ووجوب القضاء بقتي عليه

(٥) فلا يصح تركها بالنهي بنفس المدر وهو الموقوف

(٦) فإنه بمجرد شروع في الصوم يسمى صاماً حتى من حلف لا يصوم محدثه

(٧) في مسألة النكاح كذا في سطون السجدة، بلطفاً قلت ومسألة النكاح هذه في الهداية أيضاً

(٨) انظر الحقوقي ١٩١٦/ ١ وشرح الطحاوي حر ٥ ٥١ وحاشية نظري ٢ ٢٢٢ واصور نمرودي  
 مع كشف الأسرار ١ ٢٧٧، ٢٨١ والهدية ١/ ٩٤، اصطومه في الخلافات وها مشبه الورقة ٤١  
 وحقايق المنظومة الورقة ٧٩

(٩) اعلم أن لاسهاد فيما عدا النكاح من عقود ليس بشرط نكاح ولكنه مبدوء به ومسحب منافي  
 بنكاح فقد ذهب عامة العلماء وأن لاسهاد بشرط جرد وقال مالك رحمه الله ليس بشرط وإنما  
 بشرط هو إعلان حتى يوق عقد النكاح وبشرط الإعلان جاز وإن لم يتصور شهود وبو حصره شهود  
 وبشرط عليهم تكمل لم يضر وبمسببهم عنه السلام عن نكاح البر وقد ينهي عن ستر يكون  
 امرأ بالاعلان لأن النهي عن ستر امرأ مبني على السلام وإن لم يتصور ستر فحبس يكون بنكاح علانية وب  
 ما روي أنه عنه السلام قال لا نكاح لاسهاد، وروي لا نكاح لاسهاد، وقوله عنه السلام  
 « برانيه يني نكاح نفسها بغير نكاح » فلو لم يكن لاسهاد بشرط لم يكن فيه بدونها كذا في بدائع  
 وغيره انظر بهدائه ٣٦ - ٣٧ وبدائع الصبايح ٣ ٣٦ والنسج بذكر مع حساسه  
 الدسوقي ٢/ ٢١٦ - ٢١٧، ٢٢٩ - ٢٣٧

قوله عليه السلام « لا تكاح الا بشهود »<sup>(١)</sup> (والنهي)<sup>(٢)</sup> فيه مستعار

(١) قال الربيعي عريف بهذا اللفظ أنه قلت - وروى ضعفاء من حديث ابن عباس وابن عمر ، وأبي هريرة ، وحاضر وابن مسعود ، وأبي موسى وعمران بن حصير وعائشة رضي الله عنهم مرفوعاً حديث ابن عباس رواه الترمذي والبيهقي من طريق يوسف بن حماد المصري حدث ابن الأعمى عن سعيد عن قتادة عن حابر بن ريد عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « النكاح إلا بشهادتين » يعني به أنه قال الترمذي قال يوسف بن حماد رفع عن الأعمى هذا الحديث في تفسيره وأوقفه في كتابه الاطلاق ولم يرفعه هـ ، ثم أخرجه الترمذي من طريق محمد بن جعفر عن سعيد بن موقوفاً وقس وهذا أصح هذا حديث عن محفوظ لا يعم بصداقها إلا ما روي عن عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة مرفوعاً وروى عن عبد الأعلى عن سعيد هذا الحديث موقوفاً والصحيح ما روي عن ابن عباس قوله لا تكاح إلا بشهده وهكذا روي عن واحد عن سعيد بن أبي عروبة عن موقوفاً والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من التابعين وغيرهم قالوا لا تكاح الا بشهود هـ ، ورواه البيهقي عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ « لا تكاح الا بولي وشاهدي عدل » الحديث وفي أسناده عدي بن الفضل قال البيهقي فيه ضعف والصحيح موقوف أنه وأخرجه الطبراني في الكبير والأوسط عنه مرفوعاً ، قال الهيثمي في إسناده الرابع من مدر وهو مروي هـ ، ورواه الشافعي في مسنده موقوفاً عن ابن عباس بلفظ « لا تكاح الا بولي مرشد وشاهدي عدل » وحديث ابن عمر رواه الدارقطني عنه مرفوعاً بلفظ « لا تكاح الا بولي وشاهدي عدل » ، وفي إسناده ثابت بن ربهير قال المصري فيه منكر الحديث وقال المسائي ليس بلفظه هـ ، وحديث أبي هريرة رواه الطبراني في الأوسط مرفوعاً بلفظ حديث ابن عمر ، قال الهيثمي فيه ضعفاء من إسناده وهو مروي هـ ، ورواه البيهقي مرفوعاً من طريق المعبر عن موسى بن أسيد في البحار أنه قال عنه مصري مخرجه حديث هـ ثم قال البيهقي قال ابن عدي المعبر عن موسى بن أسيد في نفسه ثقة هـ وحديث حابر رواه الطبراني في الأوسط من طريق محمد بن عبد الملك قال الهيثمي أركان هو الأوسط الكبير فهو ثقة ولا يلم أعرفه ، وبقيته رجاله ثقات هـ ، وحديث ابن مسعود رواه الدارقطني وفي إسناده بكر بن بكار وعبد الله بن محرر الأول ضعيف والثاني مترك وحديث أبي موسى رواه الطبراني في الكبير والأوسط بلفظ « لا تكاح الا بولي وشهود » قال الهيثمي وفيه أبو ملاز الأشعري وهو ضعيف هـ وحديث عمر بن حصير رواه الطبراني قال الهيثمي فيه عبد الله بن محرر وهو مترك هـ وحديث عائشة أخرجه ابن حبان في صحيحه عن سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي يباحص من عياض عن بن جريج عن سمعان بن موسى عن نهرزي عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ « لا تكاح الا بولي وشاهدي عدل » ثم قال ثم يقل فيه « وشاهدي عدل » إلا ثلاثة أنفس سعيد بن يحيى الأموي عن حصير بن عباد وعبد الله بن عبد الوهاب الحمصي عن حماد بن الحارث وعبد الرحمن بن يوسف الرقي عن عيسى بن يوسف ولا يصح في ذكر الشاهدين عن هذا الخبر هـ قلت وأخرجه الدارقطني والبيهقي من بعض هذه الطرق ، وعرفه ابن أبي حاتم الترمذي ١٧ ومسند الشافعي ص ٧٦ ومسند الدارقطني ٢٣٨١-٢٣٨٢ ومسند البيهقي ١٢٤١-١٢٤٢ و١٤٨١/١ ومجمع الرواة ٢٨٦/٤ ، وبصن رواية ١٦٧

(٢) في ك والنهي ، وهو حفظ من الناسخ كما هو ظاهر

(٣) لما بينهما من المشابهة وهي اسمائهما في نفس الرفع فاحدهما برفع الأصل والآخر برفع الصفة ، أو لأن كل واحد منهما عبارة عن العدم أو لأن كل واحد منهما محرم كذا في الكشف

للهي<sup>(٣)</sup> كما في قوله تعالى ﴿فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحُجِّ﴾<sup>(١)</sup> وإيم  
استعير لئلا يلزم (الكذب)<sup>(٢)</sup> في حر الشارع ، لأنه مما يوحد حسب فيرم عليكم  
الاشكال فأجاب عنه وقال لا نسلم انه يلزم ، بل لا يلزم ، لأنه معنى حقيقة<sup>(٣)</sup>  
والأصل عدم المحار ، وعدم في (المعنى)<sup>(٤)</sup> لعدمه أصلاً وعدم في المنهي بناءً على  
امتناع ابعاد فشتان ما بينهما ، ولا نسلم<sup>(٥)</sup> أن المعنى نكاح حسي ، بل المعنى نكاح  
شرعي ، لأن النبي لم يبعث لبيان الحسيات بل لبيان الشرعيات ، فلا يكون النكاح  
بدون الشهود مشروع أصلاً ، ولئن سمعنا أن النبي مراد منه ، لكن انتهى يقتضي  
التحريم والنكاح إنما شرع لك الاستحسان ، وهو ثابت ضرورة على خلاف القياس  
لا ينفك عن الحر أصلاً ، والثابت بالضرورة (يقدر)<sup>(٦)</sup> بقدرها فلما انتهى الملك  
لانتفاء الحل للملزم له<sup>(٧)</sup> بوحود التحريم النهائي للحل انتهى النكاح ضرورة لأن  
شرعية الأسباب للمسببات<sup>(٨)</sup>

(١) سورة البقرة الآية ١٩٧ قال الجصاص أثناء تعرضه لهذه الآية : وإن كان ظاهره الخبر فهو مهي عن هذه  
الأفعال وعبر بلفظ المعنى عندنا لأن المنهي عنه سبحانه أن يكون معنياً غير معقول - اهـ

(٢) في ك تكذيب

(٣) فكان ذلك الحديث إجماراً عن عدمه كقوله عليه السلام : « لا صلاة الا بظاهره » وكقولك لا رجس في الدار  
وبذلك لا يوجب بقاء المشروعة ، بل يوجب انتفاء ضرورة صديق الخبر

(٤) في ك المعنى

(٦) قوله « ولا نسلم أن معنى نكاح حسي » الخ رد لما ذكر من أن انتفاء المعنى عن حقيقته في الحديث يلزم منه  
الحلف والكذب

(٧) في ط مقسور

(٨) سقط من ك

(٩) قال في الكشف : ومن كان صنفه مهيأ لم يمكن القول ببقاء المشروعة والعمل بالحقيقة ولو ثبت حسنها  
على المعنى والسمع أيضاً لأن المنهي إنما يوجب بقاء المشروعة فيما يمكن إثبات موجهه وهو الحرمة مع  
المشروعية لا هيألم يمكن ذلك والنكاح من هذا القبيل ، لأنه شرع تلك ضروري لا ينفصل عن الحل -  
وسمى الشارع ذلك هيأ مباتي - وإذا كان الموجب الأصلي في النكاح الحس ، وموجب المنهي الحرمة  
لا يمكن الجمع بين موجبيهما بعبادتهما ثم الحرمة بالاحتمال فيعتمد الحل ضروره ومن ضروره  
إعتماد حرج سبب من أن يكون مشروع لأن الأسباب الشرعية مراد لأحكامها لا لتوابعها ومن  
ضروره خروج السبب عن المشروعة ضروره انهي فيه بمعنى المعنى - اهـ مختصراً



بيان أن النكاح شرع لمب الاسماء ضرورة ، من لمرة مكرمه بكريم الله تعالى إياها، ماكنه بنفسه بجميع حرانها ، لا يجوز أن يكون محل الامتنان والاسعمان بلقاء القصدة المستقرده فيها ولهد لا يملك ابروح بيعها ولا إحارها ولا عقرها <sup>(٢)</sup> الا أن الله (تعالى) <sup>(١)</sup> اراد بقاء العالم إلى ما أريد فحصر سبب بقاءه بقاء بني ادم وبقاء بني ادم بالنوالد والناسل وهو لا يحصر إلا ببنيان اسكور لإثبات ، فلهذه اصرورة ثبتت ملب المنفعة بخلاف القياس

وسان أن هذا ملك لا ينفك عن الحر أصلاً أنه لم شرع في موضع لا يحل كالام وللب والأحب وعمرها فعلم من هذا أن الملك ينتهي ببقاء الحر لاستلزام بقاء الملام ببقاء الملام فلما انتهى الملك بنفى النكاح، لأن شرعيته للملك ، أو لأن الملك لازم النكاح فببقائه ينبغي فاقهم بخلاف لبيع فإنه لا ينبغي الملك هناك ببقاء الحر لأن العرض الأصلي والمقصود الكي من ابيع ملب الممل لا الحر وأحل فيه تبع لا مقصود لازم فلعنه يوحد ولعنه لا يوحد وبهد شرع ابيع في موضع لا تحل مباشرة أصلاً كالأحت الرص عنه ، ولأما المحوسبه واعقب واليهائم

وسقوط الحد <sup>(٥)</sup> ، وثبوت النسب ، والعدة لشبهة العقد <sup>(٦)</sup>

(١) زيادة من ك

(٢) العفر يفتح فسكون الحرج ويضم فسكون الفهرين وظيفت بسببه وصدق الروح و كل عدد المعاني مضمومة إلا ده وب واعلم أن ما ذكره الشارح رافق على أن الأصل في النكاح أن لا يكون مشروع وما سذكره بيان بكونه مشروعاً ضروره

(٣) زياده من ك

(٤) انظر كشف الاسرار ١/ ٢٨١- ٢٨٣ واحكم الفهران لمخصص ١/ ٣٥٨- ٣٦٤ ، واقنوموس لمخطط ١/ ٤١٧

(٥) قوله وسقوط الحد يبع جواب سؤال جرد عن الجواب المتقدم من يقال أن ما يبق النكاح بغير شهود مشروع أصلاً ينبغي أن لا يسقط الحد عن الماكح بغير شهود إنا وضاه ، ولا ثبتت النسب ، ولا يجب العدة عليها لأنها من أحكام المكاح ، والحكم لا مثبت بدون السبب

(٦) انظر كشف الاسرار ١/ ٢٨٢- ٢٨٣ وأصول النسخي ٨٩- ٩٠ والهدية ٢/ ٢٢ و ٢٨ و ٧٤

قوله ملك اليمين<sup>(١)</sup> يحتمل أنه إمام بقل ملك اليد مع أن اليد تشمل اليمين  
واليسار بـ ر يمين يستعمل في دمر العرب والشيا، حسن، فإن من مبادء<sup>٢</sup>

الم تد في معنى يد جلعني فلا (تجعلني)<sup>٣</sup> بعدا في شمالكا<sup>٤</sup>

قوة في موضع الجريمة<sup>٥</sup> في آخره عنه لو وسر في شرع البيع في موضع  
الجريمة كالأمة المحوسية وفيه لا يضمن (الجل)<sup>٦</sup> كالعبد وانتهائهم

قوة ولا نقول في العصب في آخره، قد حوّل سؤال مقدر أيضاً وهو أن يقول  
اشأعني جمعاً عن ر انتهى عن احسي يوجب الفج لغيره، فلا يكون مشروعاً

(١) قال الاحسيكثي ولا يلزم النكاح مغير شهود لأنه معني بقوته عليه السلام «لا نكح إلا شهود» فكان  
يسب، ولا نكح شرع لملك ضروري لا ينقص عن الحل والمحرم بصادق، بخلاف البيع لأنه بيع  
ملك العين والحر فيه مانع لا يرى أنه شرع في موضع بحرمة وبعثاً لا يحتمل الحل صلاً، كالأمة  
لمحوسية والعبد واليهام فهو غير خاف عليك بعد ذلك من بعد «النبي» غير وارد في نسخة التي  
من بني، وإنما ورد بها بدلاً منه لفظ «الحر» لأن صاحب التحقيق يورده لفظ «النبي» أيضاً  
انظر: التكملة ص ٥١ والتحقيق ص ١١٩

(٢) هو يرمح من برد من بران - مفتح هسكون - وفيه اسم ابنه براند، التكملة في العنقبي لمصري  
ابو شرجيل، شاعر رفيع هجاء من محضرمي الأموية والعباسية قالوا كان معرباً ليس طبعاً  
لهجاء الناس ومسانة الشعراء، كان مقامه يحدق على الخلفاء والأمراء ويعود أشهر بسندته في  
أمة مدمه توفي سنة ١٤٩ هـ انظر: الأعشى ٢ ١١٣، ومحمد لأبناء معاوية ١١ ١٤٣، ويهذب ابن  
عساكر ٥ ٣٢٨ وشرح سبوا محمد يعني من والمؤلف والمخفف ص ١٢٤ والشعر والشعراء  
٧٤٧/ ٢، وحرمة البغدادي ١/ ٧٧ والإعلام ٣/ ٥٩

(٣) في ط قجعيني

(٤) في ب شمالك قلت جاء هذا البيت ضمن أربعة أبيات كتبها ابن ممدرة في قصائده من يونس وها هي

لا نفعاً عني قصصانه	هلاً يسعاً قور بوساه محالكا
رجال يقولون الأقاليل مبعنا	لذاك يقول نواشون الألكا
ألم تك في معنى سمدك جلعني	فلا تخلصني معديفا في شمالكا
ووانني أبنت مانت هلكا	علي حصة من سبب الحيات حصالكا

انظر: يهذيب ابن عساكر ٥ ٣٢٩

(٥) انظر عمره المتي في الهامش (١) عاله

(٦) في ك الحد، وهو انحطام الناسخ

أصلاً ، وعبر المشروع لا يفيد حكماً شرعياً ، والعصب و ليرث من هذا العيب<sup>(١)</sup> ، فكيف ثبت بهما حكم شرعي عندكم وهو ملك العاصب المعصوب عند أداء الصمان بانقضاء أو بالتراضي<sup>(٢)</sup> وثبت حرمة المصاهرة<sup>(٣)</sup> فأجاب عنه وقال إنا لا نثبت أن الملك في المعصوب للعاصب مقصوداً ، بل شرطاً لحكم شرعي وهو الصمان بيان هذا أنا أجمعنا أن الصمان واحد على العاصب، فلو لم يثبت الملك للعاصب بعد أداء الصمان لاحتجع البدل والمندل في ملك المعصوب منه ، وهو باطل ، لأن البدل يفتضي هوات المندل ، وذلك لأن ثوب الصمان بطريق الحران<sup>(٤)</sup> ، ولا جبر من بدون القروات والنقصان<sup>(٥)</sup> ، فلما ثبت أن الملك شرط لصحة ثبوت الصمان<sup>(٦)</sup> ، وشرط الشيء تابع له<sup>(٧)</sup> صار حسناً بحسن الصمان<sup>(٨)</sup> ، لا باعتبار أنه ثبت بالعصب قصداً فكم من شيء يثبت صعباً ولا يثبت قصداً<sup>(٩)</sup>

- (١) فإن العصب فعل حسي فتصح لعينه مبهى عنه بقوله تعالى ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ﴾ وكذا الرافع حسي فتصح بعينه مبهى عنه بقوله تعالى ﴿ ولا تقرضوا الرب ﴾
- (٢) انظر: الهداية ١٢٠١١/٤ و ١٤٠ ، (٣) انظر المرجع السابق ١٣٩ / ١
- (٤) اعمد بن الصمان إما بح طريق الحران بالامتناع حتى لو عصب جماعة عيباً وفلكت في أيديهم بحب عليهم قيمة واحدة لحصول الحر بها
- (٥) لأن الغائب هو الذي يحبر دون القائم فكان من صروره القضاء بقيمة العيب أو الرضي عليها عدم ملك المعصوب منه في الحين لتكون حبراً لما مات
- (٦) اعمد بن ما لا يمكن إثباته إلا بشرط ، إذا وقعت الحاجة إلى إثباته يقدم شرطه عليه لا محالة عند وقوع الحاجة إلى إثباته كما في قوله (عقب عندك عني على قلب درهم فاعتقه بقدم التمسك عني يعود العقب عنه صروره كونه شرطاً في المنح ، لا أن يكون قوله اعتقه عني ، سبب لتعليق مقصوداً كذا في التحقيق
- (٧) وإما كان شرط الشيء تابعاً له ، لأنه يثبت لتصحیح العبر لا أن يثبت مقصوداً بنفسه ولهذا ثبت ثبوت الشرط ، وبسقوطه يسقط كالمطهره لصلاه
- (٨) قوله: « صار حسناً بحسن الصمان » أي صار ثبوت الملك للعاصب الذي هو شرط ، حسناً بحسن الحكم الشرعي الذي هو مشروطه وهو الصمان.
- (٩) وبني مما ذكرنا ثبت بالعدول المنحصر ما هو حسن مشروع به وهو القضاء بالقيمة حبراً الحق في الغائب ثم انعدام الملك في العيب لما كان من شرط هذا المشروع ثبت به ، فيكون حسناً بحسنه ، وضح الأمر صاحب البدل وإن لم يثبت شرطه بعد ، وهو عدم ملك الأصل إذا كان الشرط مما يثبت بالانتماء به مقصدي ، كالأمر بالاعقب صح وإن لم يثبت ملك العبد لأنه مما يثبت مقصدي لا شمار به ، فإذا اعتق ثبت الملك بالشراء أو لا تم العقب كما لو صرح بالشراء أو لا تم أمر بالاعقب فكان هذا يؤول ملك الأصل أو لا مقصدي به ، ثم يثبت عليه ملك البدل وبني أن العصب موجب للملك في البدل كالمبيع ، إلا أنه واجب اقتضاء بالشراء نصاً بطر التحقيق ص ١٢ ، وكشف الأسرار ٢٨٥ / ١ ، والنوصيح مع التلويح ٢٣٤ / ٢

وكذلك ربما لا يوجب حرمة المصاهرة قصداً ، بل لأنه سبب للولد ، والولد في ثبوت حرمة المصاهرة أصل . ثبوت البعضية به حكماً بين الواطيء والموطوءة لأنه خلق من مائهما <sup>(١)</sup> ولا (عصيان) <sup>(٢)</sup> ولا عدوان في الولد <sup>(٣)</sup> لأنه مكرن ، داخل تحت قوله تعالى ﴿ ولعد كرمنا بني آدم ﴾ <sup>(٤)</sup> والبعضة الحكيمة تعمل عمل البعضة الحقيقية في باب الحرمات لأن الشبهة في باب الحرمات ملحقة بالحقيقة ، وثبوت البعضية لا يتفاوت بين أن يكون الوطء حلالاً أو حراماً لأن البعضية نحصل بالولد ، والولد بإتقاء الماء في موضع الحرث ، وهو حاصر في الربا ، علماً (ثبتت) <sup>(٥)</sup> البعضية صارت أصولها وفروعها كي صوله وفروعه وبالعكس ، حتى تعدت شبهة البعضية إلى أمهاتها وساتها وإلى آبائه وأبائته

فإن قلت : يسعى أن يحرم الوطء بعد وجود مرة في النكاح لشبهة البعضية <sup>(٦)</sup>

(١) وبأن ذلك أن أصل هذه الحرمة في الوطء الجلال بسبب بعين الملك ، ولكن لمعنى البعضة ، وهو أن ماء الرجل يحتلظ بماء المرأة في الرحم ، ويصيران شيئاً واحداً ، وينت له حكم الإنسان . يعنى ويوصى به ويرثه ، بين الواطيء والماء ببعضية ، وكذا بين الموطوءة وهذا ماء ، فيصير بعصتها محتطاً ببعضة فتثبت حكم البعضة التي بينها وبين أمهاتها وساتها والبعضية التي بين الواطيء وأبائته وأبائته بذلك الماء الذي هو بعصتها . وإن ثبت لماء الماء بعصته بعبت البعضة إليهما ، ثم لما صار هذا الماء شيئاً واحداً بسبب كرمات النشرو من إليها حرمة المحارم ، فتثبت الحرمة في حقها ببعضية ، أعني تحريم عليه أمهات الموطوءة وساتها وأباء الواطيء وساتوا للبعضة الحقيقية التي بينها وبينهم ثم تتعدى منه هذه الحرمة إلى الطرف لتعدي البعضية منه إليهما ، أي تتعدى حرمة أبناء الواطيء وأبائته من الولد إلى المرأة ، وحرمة أمهات الموطوءة وساتها منه إلى الرجل بصيروره كل واحد من الرجل والمرأة معصاً للأخر بواسطة ، لأن حرماً صار جزءاً منها إذ الولد مضاف بكماله إليها ، وحرماً صار جزءاً منه لأنه مضاف إليه بتمامه أيضاً فصار الولد على هذا التحقيق شيئاً بثبوت الحرمة بالبعضية التي يحدث بينهما بواسطة حكماً . ثم أقدم الوطء على الولد . وجعل الولد كالحاصل تقديراً واعتباراً للاحتياط . وكما أن الوطء الحلال معص الله وكذلك الحرمان معص إليه من غير تفاوت بينهما في الإقصاء إليه . فمجرد أن يكون مقامه في إثبات الحرمة أيضاً ، كذا في الكشف

(٢) في ك عصيان

(٣) قوله « ولا عصيان ولا عدوان في الولد » أي ولا عصيان بالنظر إلى حقوق الله تعالى ولا عدوان بالنظر إلى حقوق العباد أيضاً في الولد ، لأنه مخلوق بخلق الله تعالى ، ولا عصيان ولا عدوان في سببه ، ولأنه كان مكرماً ، كما قال الشارح .

(٤) الآية ٧٠ من سورة الإسراء

(٥) في ك ثبت

(٦) أي شبهة البعضية بين الواطيء والموطوءة لما يحصل من كل واحد منهما صار بعصاً للأخر ولا يستبعد بالعص حرمان بقوله تعالى ﴿ فمن سعى وراء دند في ولدت هم العادون »

قلت نعم ، لكن لم يحرم لصوره كما لم يحرم في حقيقة العصية  
 لصورة حيث لم تحرم حواء على دم مع انها حقت من صلته<sup>٢</sup>  
 قوله شرع حبراً<sup>٣</sup> اي ما عوبه العاصر فيعتمد اقوات أي قوات الملبس  
 المعصوم منه فصار حسناً بحسبه اي عصار ملك المعصوم حسناً بحسب آراء  
 الصمغان

قوله لا يوجب حرمة المصاهرة عم من حرمة المصاهرة عبارة عن ثبوت  
 حرمان أربعة<sup>٤</sup> حرمة الموطوءة<sup>٥</sup> حتى بناء بواقي وإن علوا وحرمتها على  
 أولاده وإن سفوا وحرمة أمها وإن علوا وحرمة بنتها وإن سفن عبر  
 بوطي، ولا عصير في حق الله تعالى ولا عدوان في حق العبد لأنه لا يبرر  
 ورة وور حرى<sup>٦</sup> فيه أي في أولاد ثم يعبد أي ستحقق الحرمان  
 يعني ثبتت حرمة المصاهرة منه أي من الولد إلى اطرافه<sup>٧</sup> أي إلى الأب وأ

#### (١) أي لصورة إقامة السبل

٢ قال ابن عباس وس مسعود رضي الله عنهما جلب حواء من صلح رسول الله صلى الله عليه وسلم من سق له لأبسر بسكن  
 بها وابسر بها ابصر كشف الأسرار ١ ٢٩٧ ؛ بتحقيق ص ١٢ ؛ وتفسير القرطبي<sup>١</sup> ٣  
 و ٣٣٧ ؛ وصحيح البخاري ١ ١٣٣ ؛ جامع ترمذي مع شرح من تجري للملكي ٥ ٦٢ ٦٣  
 وفتح الباري ٦ ١٧٦ ؛ وميز دوطار ٦ / ٢٣٩

٣ قال الأختبكي ولا يقدر في العصب لأنه يثبت ذلك مقسوماً منه ، بل يثبت شرطاً لحكم شرعي وهو  
 الصبر لأنه سرع حرمان فبعد النفوكت ، وشرط الحكم مانع له فصار حسناً بحسبه ، وكذلك الرنا لا  
 يوجب حرمة المصاهرة ؛ فضلاً عن نفسه من أمها هو سب بناء وأباء سب بؤد ، والولد هو لأص في  
 ستحق الحرمان ولا عصا ولا عدوان منه ثم بعد من في طرفة وتعدي ؛ أسببه وما قام  
 مقام غيره ثم بعد من لا يصح إلا بى : حرمانه مقام ماء بظرو كور ماء مطهر وسقط  
 عنه وصف البر ؛ فذلك هو يهد وصف الرنا بالحرمة لغابه مقام ماء لا بوصف ذلك بتحقيق في  
 الجواب حرمة المصاهرة أم

#### (٥) في الموطوءة

#### (٤) كذا في التحقيق

(٦) قوله « لأنه لا يبرر وارده ور حرى » يعلل بكون الولد لا بوصف بالقبح والحرمة ورد بالرون من  
 أمه علمه السلام قال « ولد الرنا شر نذمه » وسبني حد الحديث و دعيه رضي الله عنهما نذرت  
 (٧) علم أن عامة الشيوخ على تفسير هذا اللفظ من نفس اصرافه ثم سبكره السراج بكن صاحب  
 التحقيق قال إنه مع عسيفهم وسر بخرقة وشا الأب و لم لا غير مستعدا لحرمة انصاف الموطوءة  
 ومبها ، بعدن إلا في الأب وكذلك حرمة ادة الواطية وبسبه لا بعدن إلا في أم قلب وهو فوق  
 لها في بهدية

لأب، والأُم وأُم لأم إلى أسنانه أي إلى الوطاء والقبله والمس بشهود

عونه وما قام مقام غيره إلى حره، تلخيص لمعنى أن الشيء انما قام مقام غيره  
يعمل عمه<sup>٢</sup> ويكون المصور إليه صفة الأصل لا لصفته كاتِّراب ما قام مقام  
لأب عمل عمه في التطهير ولم ينظر إلى صغره وهي القلوثة (فكذب)<sup>٣</sup> هذا لما  
قدم (الزنا) مقام الولد عمل عمله في حرمة المصاهرة (وأهدر)<sup>٤</sup> وصف الزنا  
في (حو) بحاب الحرمة لا في ثبوت الحد<sup>٥</sup> وكذلك النوم والبقاء احتاين لما  
قدم (وما)<sup>٦</sup> مقام يحدث عملاً عمله وكذلك السفر لما قام مقام المشقة عمر عملها في  
إثبات الحرمة لقيامه مقام ما لا يوصف<sup>٧</sup> لذلك أتى بقيام الزنا مقام الولد أي  
لا يوصف بالحرمة (١)

※ ※ ※

(١) معنى هذا بتفسير للخط «أسنانه» يكون الصغير منه عائد إلى الولد، وفعال «ينعدي» هو إيجاب  
الحرمة أي بوجوب الولد حرمة المصاهرة ثم ينعد إيجاب الحرمة منه إلى أسنانه كالتلويط ويقينه  
وليس مشهود عندنا خلاف لسأفعي رحمه الله أو يقال الولد سيد لحرمة المصاهرة ثم ينقل  
النسبة منه إلى أسنانه والأحتمال منبسط على احتمال صغره ينعدى «ينعدي» وينعدي وينعدي

(٢) أي يخربق الخلافة ويندبه

(٣) في ط هـ

(٤) سقط من ب

(٥) في ك ويهر

(٦) سقط من ط

(٧) أي أهدر وصف نربا وهو بحرمة في حق قد الحكر وهو إيجاب حرمة المصاهرة خاصة لا في حق بنو  
الجد

(٨) في نسخة قام وهو حملاً والتصحيح من القف الأتي بعده

(٩) أي فسوم والبقاء الحماين وسفر لما أضيف مقام خروج الجاسه وخروج أمي وأستق عملها  
عملها من غير نظر إلى أوصاف نفسها، وصلاحيها للحكم

انظر كشف لاسرا ١ ٢٩ وأصور السرخسي ١/ ٩٢ والخماني مع شرح المصطفي ص ٥٦-٥٢  
والنحقيق ص ١٢٢، والهداية ١/ ١٣٩

## فصل في حكم الأمر والنهي في ضد ما (نسباً) <sup>(١)</sup> إليه

إما أخر حكمهما في الضد لأنه تابع غير مقصود

قوله في ضد ما نسباً إليه أي أصيغاً إليه أراد به ما يثبت بالأمر والنهي، كما أنك إذا قلت تحرك، فالذي أصيغ إليه (الأمر) <sup>(٢)</sup> التحرك، وصده تركه وهو السكون، وكذب أيضاً إذا قلت لا تتحرك فالذي أصيغ إليه النهي أي ثبت به عدم التحرك، وهو السكون، وصده تركه، وهو التحرك فاعلم

ثم علم أن الفقهاء لا يفرق عندهم بين الصد والقيص خلاف غيرهم قال الفقهاء الصدان صفتان وجودتان يتعاقبان على محل واحد وقيل بعبارة أخرى ضد الشيء ما يترك به ذلك الشيء، وقيل من فرق القيص هو الشيء الذي يلزم من وجوده ارتفاع ما يقاؤه وبالعكس كالوجود والعدم، والحركة والسكون، والصد هو الشيء الذي يلزم من وجوده ارتفاع ما يقاؤه ولا يعكس، كالسواد والبياض، والقيام والقعود فاعلم

قوله اختلف العلماء في ذلك : قال بعضهم لا حكم له في الصد، وهو اختيار أبي هاشم <sup>(٣)</sup> وأتباعه من المعزلة <sup>(٤)</sup>، لأنه ساكت عن الصد، فلا يثبت

---

(١) في البسحني، حسب، والتصحيح من الحسن ومما سألني بعد قليل (٢) في ك أمـ

(٣) هو عند السلام من محمد بن عبد الوهاب من سلام بن حمران بن أمّان مولى عثمان بن عفان (ابو هاشم) ولد بمصر سنة ٢٤٧ هـ، وهو من كبار المعتزلة عالم بالكلام، به آراء اميردها، وتبعه فرقة سميت «المعشبية» نسبة إلى كنيته وله مصنفات في الاعتزال، ونسبته إلى الحنابلة، وهي قرية من قرى البصرة تولى سنة ٣٢١ هـ بنظر قاريج بغداد ٥٥/١١ وميرس الاعتدال ١٣١/٢ وشهدت الذهب ٢٨٩/٢، ووفات الأعيان ٣٦٧/١ والندوة والنهاية ١٧٦/١ والفتح لسبب ١٧٢/٢

(٤) أعلم أن المعزلة اتفقوا على أن عي الأمر لا يكون مهاباً عن صد المأمور به وكذا النهي عن شيء لا يكون =

فيه حكم، فيبقى على ما كان (١)

وقال عامة مشايخنا وأصحاب الحديث (٢) الأمر بالشئ بهي عن الصد والنهي عن الشئ أمر بالصد، وهو اختيار علم الهدى أبي منصور المتريدي، رضي الله عنه لأن الفعل إذا وجب الاتيان به حرم تركه ضرورة فيثبت النهي عن الصد ضرورة، لأن الحرمة موجب النهي وكذلك في جانب النهي إذا حرم الفعل وجب صدّه وهو تركه والوجوب موجب الأمر فيثبت الأمر بالصد ضرورة واقتضاء (٣)،  
عن أبي الحصائص وهو من كبار علمائنا العراقيين قال الشئ هكذا، مما إذا كان لكل

= أمر بضد انتهى عنه لكهم حلقوا في أن كل واحد منهما هل يوجب حكماً في ضد ما أصيب إليه ذهب أبو هاشم ومن تبعه من مآخريهم إلى أنه لا حكم له في ضده أصلاً من هو مسكوت عنه، والله ذهب العراقي وإمام الحرمين من أصحاب الشافعي، ذهب بعضهم منهم عند الحنابلة والشافعية إلى أن الأمر يوجب حرمة صدّه، وقال بعضهم يدل على حرمة صدّه، وقال بعضهم يقتضي حرمة صدّه، في النيران وغيره ثم أعلم أن لمسألة مصوره فيما لا وجد الأمر وأوجب تحصيل المأمور به على طريق الفور، فحينئذ لا بد من ترك صدّه عقاب الأمر - وهو قول عامة العلماء الأئمة - وأما من قلنا: الأمر على التراجعي فلا يظهر لمسألة بهذا الظهور - نعم من الكشف

(١) ومعنى هذا الدليل أن كل واحد من الأمر والنهي ساكت عن غيره، والمسكوت في مثل هذا الموضع لا يصلح دليلاً يوجب شيئاً، إلا يرى أن التعليق بالشرط لا يوجب نفي التعليق قبل وجود الشرط لأنه مسكوت عنه، فيبقى على ما كان قبل التحقيق، وهذا أيضاً الصد مسكوت عنه، فيبقى على ما كان قبل الأمر، انظر كشف الأسرار ٢ / ٣٢٩، وأصول الفسخية ١ / ٩٤، وشرح المعتمد ٢ / ٨٥

(٢) قال في الكشف ذهب عامة العلماء الذين قالوا بأن موجب الأمر الوجوب من أصحابنا وأصحاب الشافعي وصاحب الحديث إلى أن الأمر بالشئ بهي عن صدّه أن كان له صد واحد كما لا بد بالأمور بالامتناع بهي عن الكفر، وإن كان له أصدان كالأمر بالقيام فإن له أصداناً من القعود والركوع والسجود والاصطداع وبحوها يكون الأمر بها عن الأصدان كلها، وقال بعضهم يكون بها عن واحد منها غير عبي، وأما بعضهم في الأمر بالإيجاب والندب فقال من الإيجاب يكون بها عن صد المأمور به أو أصدانه يكونها مائة من فعل الواجب، ومن الندب لا يكون كذلك، فكانت أصدان لندوب غير مهي عنها، لا بهي حريم ولا بهي ثمة، ومن لم يخص جعل أمر الندب بها عن صد المأمور به بهي ندب، حتى يكون الامتناع عن صد مدبوت كما يكون فعنه مدبوتاً، وأما النهي عن الشيء فامر بصدّه أن كان له صد واحد فامتناعهم كنهيه عن الكفر يكون أمراً بالامتناع، وإن كان له أصدان، فعند بعض أصحابنا وبعض أصحاب الحديث يكون أمر بالأصدان كلها كما في جانب الأمر، وعند عامة أصحابنا وعامة أهل الحديث يكون أمراً بواحد من الأصدان غير عينه

(٣) أعلم أن الاقتضاء هنا غير مقصود به الاقتضاء الذي هو جعل غير المنطوق منطوقاً بتصحيح المنطوق، إذ لا يوقف بصحة المنطوق عليه من المراتب به أنه ثابت بطريق ضرورة غير مقصود كما أن مقتضى ثابت بطريق الضرورة



واحد من الأمر والنهي ضد واحد كالحركة والسكون ، فإذا كان لكل واحد صداه فالأمر بالفعل ينهي عن الاصداد لوقوع الحركة في موضع النفي والنهي عن فعل لا يكون أمراً بالأصل ، كلها<sup>١</sup> لوقوع الحركة في موضع الأثبات بطريقه القيم مثلاً قبل له (أصد )<sup>٢</sup> من الركوع والسجود والقعود وغيرها ، وأما مضمون لم يفرق<sup>٣</sup> بين الأمر والنهي في كل واحد منهما صداه واحداً حقيقة وهو تركه ، فإن الأمر بالفعل ينهي عن صده وصدده تركه غير أن لفعل قد يكون تركه بوجوب من لأفعال بطريق التعيين كالبحرل والسكون ، وقد يكون بأفعال كالعزم والقعود والسجود وغيرها ، وكذلك ينهي عن لفعل أمر بصدده وهو تركه<sup>٤</sup> .

قال بعضهم الأمر ماسني يوجب كراهة صده والنهي عن الشيء يوجب أن يكون صده في معنى سنة واحدة أي في قوة الواحد لأن اشتباهه الطريق ثابت ضروره كما قل الحصاص إلا أن الثابت بالضرورة لا يساوي الثابت بالنسب

(١) إذا كان ينهي أصداد قال الحصاص لا يكون أمر بشيء منها ، وأعلم أن الحصاص يعني مدفعه غير أن الأمر المطلق يوجب الإلتزام على الفور فقلل من ضرورة وجوب الإلتزام على الفور حكمة الترك سني هو صده والحكمة حكم النهي ، فكار موحداً للنهي عن صده بحكمه بوصفه أن الأمر طلب لأفعال بغير ضرورة عن تلك الجهات والاشتغال بصدده بعدم ماوجب لأمر وهو الإلتزام فكان حرماً منها عنه بمعنى حكم الأمر ولهذا يستوي فيه ما يكون به صد و حد ، وما يكون به صده ، لأنه نهي صد أشيع بوجوب ما هو لطوبى وما للنهي فيه بلحرمة وإعدم للنهي عنه بامتناع الوجود فيه كان له صد واحد لا يمكن إعدام النهي عنه إلا بما كان صد السكون النهي حينئذ أمر بصدده وإد كان له أصداد لا يوجب أمراً بواحد منها ، لأن الأمر بالأصداد إنما ثبت ههنا ضرورة النهي ، وإما برفع نبوت الأمر بصد واحد ، فلا يحفل الأمر بجميع الأصداد ، ثم لا يمكن اثبات الأمر بصد و حد أصداً ، لأن بعض الأصداد ينسب بأولى من البعض فلا ينسب

(٢) في ك أصداد ، وهو خطأ لأنه اسم

(٣) قوله ، وأما مضمون لم يفرق الخ ، موجود بالكسف إلا أن سارخ قد قدم في الكلام وأخر وهو هي عبارة صاحب كشف وقال النسخ ، هو مضمون رحمة الله لا فرق بين الأمر والنهي في أن لكل واحد منهما صداه واحد حقيقة وهو تركه فالأمر ماسني ينهي عن صده وهو تركه والنهي عن الشيء من بصدده وهو تركه أيضاً غير أن الترك قد يكون بفعل واحد بطريق التعيين كالبحرل يكون تركه بالسكون ، وقد يكون بأفعال كثيرة كترك القيام يكون بالقعود والاصطباح والاستلقاء آه

(٤) بطر أصول السردوي مع كشف الأسرار ٢ / ٣٢٨-٣٣٣ ، وأصول السرخسي ١ / ٩٤ و ٩٦ وأصول الحصاص ج ١ الورقة ٩٦

فيشدد ، الذي ما يرفع به بصرفه ، وهو وحول انكراهه ، و كونه في معنى سبه  
 وقد يعصهم يقضي كراهة صده <sup>٢</sup> ، وهو احبدر صاحب التقويم وشمس  
 الاسم سرحسي وعبر الاسلاد <sup>٣</sup> ، به ذات صرورد <sup>٤</sup> ، ويسر حد لاقتضاء لا  
 هذا <sup>٥</sup>

ثم عمن ان مرا ، عامة مناصح من فوبهم ان النبي عز شيء امر بصدده  
 يكون مر بالصد انصاح او يكون موز به وبف (عبد) انصاح لان  
 النبي عز بر من بالثوامة وعما من المعاصي ، وكند مر بهم من كون  
 الامر بهيا عن بصد ، يكون بها عن الشيء الصالح ، يكون ميب <sup>٦</sup> ، عنه لان  
 الامر للصلاه لاكو ، بها عن اراء الركذ وقراءه القرآن وعما من العباد  
 وما راد علي هذا <sup>٧</sup> في كتب اصحابنا المتقدمين (رعي اليه عنهم) <sup>٨</sup> ولم يذكره  
 حواف الملاة من الاطالة

قوله فيسب في بكل من الصبي وعما النبي الغائب في صبر الامر والامر بابت في صبي النبي  
<sup>١</sup> قوله « وقال يعصهم يقضي كراهة صده » يعني ان كان الامر بالانحاط ، وعرف من فوبه يقضي في  
 هذا القول ، وفي قوله بوج كراهة صده : ان الانحاط اقوى من الاقتضاء ، لأنه لما يستعمر فيب  
 كان يحكم بما بالعباد او الاسارد والدلالة فعال النص بوج ببت ، فما اذا كان مائلاً بالاقضاء  
 فلا يقار بوج من يقال يقضي

(٣) وحسام الدين لأحسكي صاحب امر موضوع هذا السرح ، وعبر هذا القول الذي حذرده هؤلاء الأئمة  
 بحمل ان يكون الامر بابت في صبي النبي معصنا سبه بكون في القود كالو ح ، وان كان يشبهه عبه  
 بصد ، فانه يبت هذا القول من يقضي في ي بصداده ندي به لحاظ

(٤) لا طلب بوجود الامر يقضي ببقاء صده ، فكان ينبغي ان يبت الحرمة في الصد باقتضاء الامر الاب  
 بصروره بصدع سبب الكراهة ، فتا يبت الحرمة فهذا صح انكون ان الامر يقضي كراهة الصد ، لأنه  
 يوجبها او بدل عليها لان القاب بالذلالة مثل الساب بالنص او قوى منه ، وكذلك النبي يقضي سمية  
 بصد علي قياس الامر ان كان له صد واحد

٥، امطر اصول السرحسي <sup>١</sup> ٩٤ و ٩٧ ، واصول التردوي مع كشف الاسرار <sup>٢</sup> ٣٢٩-٣٣٣ ، والحسامي  
 ص ٥٣ ، والتقويم ص ٦١

(٦) في ك قيب (٧) في ك بها

(٨) في ك رحمهم الله

قوله بهذا الطريق<sup>(١)</sup> أي بطريق الضرورة قوله هذا الأصل إشارة إلى اقتضاء الأمر كراهة صده أن التحريم أي تحريم الصد، تلخيص هذا أن تحريم بصد ما لم يثبت قصداً بل ضرورة<sup>(٢)</sup>، لم يعتبر التحريم لوجود الصد، بل صار وجود الصد مكروهاً لأنه أدنى الحرمة، إلا إذا لزم من وجود الصد فوائد المأمور به فحينئذ يكون حراماً محضاً<sup>(٣)</sup> كالأمر<sup>(٤)</sup> بالعقاب إلى الركعة الثانية بعد اسحدة الثانية من الركعة الأولى، يكون قعوده مكروهاً قس القيام، ولا يكون حراماً مفسداً للصلاة إلا إذا مات القيام أصلاً، وهذا إحلاف الصوم فإنه فرض ممتد إلى الليل يفسد بوجوه صده بالأكل ولشرب أو الجماع لا ينفذ الإمتداد<sup>(٥)</sup>.

(١) قال الإحسيكي: فصل في حكم الأمر والنهي في صد ما سبب إليه اختلاف العلماء في ذلك، والمختار عندنا أن الأمر بالنهي يقتضي كراهة صده لأن يكون موجباته أو دليلاً عليه، لأنه ساكت عن غيره ولكنه يثبت به حرمة الصد ضرورة حكم الأمر، والثابت بهذا الطريق يكون ثابتاً بطريق الإقتضاء دون الدلالة وقائده هذا الأصل أن المحرم لم يكن مقصوداً بالأمر ثم يفسد إلا من حيث أنه يقرب الأمر، فإن لم يقربته كان مكروهاً كالأمر بالقيام ليس ينهي عن القعود قصداً، حتى إذا قعد ثم قام لا يفسد صلاته ولكنه يكره، وعلى هذا القول يحمل أن يكون النهي مقصوداً في صده أثبات سببه تكون في القوة كالواحد، ولهذا قلنا: إن المحرم لما نهى عن ليس المحبط كان من السنة ليس الإزار ورداء به.

(٢) وإنما لم يثبت تحريم الصد بالأمر قصداً لأن الأمر لم يوضع للتحريم بل لئلا يتحريم ضرورة على ما سبق.

(٣) لأن نقول: المأمور به جرم أمر الحسني مع شرح البطامي ص ٥٦ ٥٤.

(٤) قوله «كالأمر بالقدم إلى الركعة الثانية» قد ذكر أبو حمزة الساعدي رضي الله عنه حديثاً طويلاً بين فيه صحة صلاته بغيره فيه «ثم يقوم مصبغ في الركعة الأخرى مثل ذلك، ثم إذا قام من الركعتين رفع يديه» الحديث وقد روى البخاري أنه عليه السلام قال «صواكم رايموي صي» أمر صحيح البخاري ١/ ١٢٨ و ١٦٥.

(٥) سياق هذا الكلام يترفع إلى ما ذهب إليه العامة في التحقيق لأبهم بنوا حرمه بصد عن فوائد المأمور به أيضاً كما يشاهد صاحب النسخ هنا، فلا يظهر الخلاف معهم إلا في الأمر المطلق، لأن أبو حنيفة المصنف عن الفور بالانقاع مثل الصوم فيفوت المأمور به والاستعمال مفسد في أي جزء حصص من أجزاء الوقت فيحرم بالانقاع والواحد لو سعى مثل الصلاة عن الراعي بالانقاع، فلا يحرم الصد إلا عند مصيبيق الوقت لأن التعذبات لا تتحقق قبله ويكون مكروهاً على ما أحساره الشيخ صاحب ابن أبي عمير أن لا يكون مكروهاً إذا لم يكن المتأخر مكروهاً لعدم تاديبه إلى أمر حرام أو مكروه فأمّا الأمر المطلق فعلى الراعي عند كائنا سعى وعلى الفور عند بعضهم كالمصنف، فلا يحرم الصد عندما يقدم النفوت، ويكره عن ما أخبره صاحب المتن (الإحسيكي) رحمه الله، فكان ينبغي أن تكون الكراهة عن تقدير كراهة التأخير، وعند بعضهم يحرم الصد لفوات المأمور به. والخلاف في التحقيق راجع إلى أن الأمر المطلق على التراخي م على الفور كذا قال علماء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، ثم قال وبم يكشف عن سر هذه المسألة، قال صاحب الميزان هنا فصل مشكل أهـ

قوله وعلى هذا القول <sup>(١)</sup> أي على القول المختار

قوله لجس الإزار والرداء : يصم السب على أنه اسم كان، يعني به من غير المحيط وهذا لأنه أدى ما تقع به (الكفاية) <sup>(٢)</sup>، والثابت بالاقضاء ثابت بالضرورة، وهي ترتفع بالأننى <sup>(٣)</sup>



(١) قال الإحسني وعلى هذا القول محتمل أن يكون النهي مقتضياً في صده اثبات سبه تكون في القوة كالأول، ولهذا قلنا أن المحرم لما نهى عن لبس المحيط كان من السبه لبس لزار والرداء أم، ولم يتعرض شرحنا لهذه العجالة بالشرح، المفصل انقضاء بما تقدم له في الكلام على مذهب العلماء في هذا الفصل وغير خاف عيب أن هذه عادية رحمه الله وإليك ما قال صاحب التحقيق بعد أن أورد عبارته الإحسني السابقة قال : وهو - أي هذا القول - أن الأمر يقتضي كراهة صده « محتمل أن يكون النهي مقتضياً في صده » أي صده انتهى عنه « الثابت سبه تكون في القوة كالأول » لأن الثابت في صم الأمر لا يقتضي الكراهة التي هي أدنى من الحرمة بدرجة وجب أن يقتضي الأمر الثاني في صم النهي سبه الصد أي هي أدنى من الواجب بدرجة اعتباراً لأحدهما بالآخر، ولم يرد بالسبه ما هو المصطلح بين الفقهاء رحمهم الله، وهو ما فعله رسول الله ﷺ، لأن ذلك لا يثب إلا بالنقل، وبما أن به ترتباً قريباً إلى الوجوب وبما قال « محتمل » كما لأنه لم ينقل هذا القول نصب عن السلف، وبكسر القياس اقتضى ذلك قس القاضي الأصم أبو رمد النبوي رحمه الله في التوقيف إلى أن لم أقف على أقوال الناس في حكم النهي عن الاستقصاء كما وقف على حكم الأمر ولكنه صد الأمر، فمحتمل أن يكون للناس فيه أقوال على حسب أقوالهم في الأمر وهذا أي لأن النهي يقتضي سبه الصد قلنا أن المحرم لما نهى عن لبس المحيط بقوله عنه السلام، لا ينس المحرم الثقب ولا القمص ولا السراويل ولا القنسوة ولا الخشب إلا أن لا نجد النعبي فيقطع ما هو الكعبي روى ابن عمر رضي الله عنهما، كان من السنة لبس الإزار والرداء أي كان بينهما مرغوباً منه بعد النهي لأنه لما نهى عن لبس المحيط كان مأموراً بنس غير المحيط انقضاء، فثبت بهذا الأمر سبه لبس الإزار والرداء لأنهما أدنى ما يقع به الكفاية عن غير المحيط أم

(٢) في ك الكفاية

(٣) انظر تحقيق ج ١٢٥ - ١٢٦ والموسم مع النووي ٢ / ٢٣٨ - ٢٤٢ وشرح العصد ٢ / ٨٥ - ٩، والحسامي مع شرح المغلبي ص ٥٤.

## فصل في بيان أسباب الشرائع

السبب في اللغة هو ما يتوصل به إلى الشيء ، كالباب والحرس وطريق يتوصل بها إلى السب والماء والسند ، وفي عرف الفقهاء ما يتوصل به إلى الحكم من غير أن يثبت به ويوجب عبده ، بخلاف العلة ، فإن الحكم يثبت بها ويوجب عبدها عند وجود الشرط ، والشرعية الطريقة الظاهرة في الدين ، من شرع يدعي ، والمراد من الأسباب هـ (١) لعل الشرعية محاراً لا الأسباب الحقيقية التي لا تصاف إليها وجوب الأحكام أصلاً

ثم أنه ما ذكر الأمر والنهي وما يتعلق بهما ، ذكر فائدة ورود الأمر وهي طلب تفريع أدمة لأنه يقتضي لشغل<sup>١٦</sup> (ولشغل<sup>١٧</sup> سبب) اقتاسب بذكر السبب ، وبما لم يقدم نفس سبب مع أن الشغل مقدم على ورود الأمر لأن المقصود من الشغل وهو الوجوب وجوب الأداء ، وجوب الأداء فالأمر

ثم (علم)<sup>١٨</sup> أن في تعلق الأحكام بالأسباب اختلافاً فقال أصحاب الطوهر<sup>١٩</sup> أنه لا يحب شيء ما بالسبب وبما يصح بظاهر النص لأن الموجب والموجد هو الله تعالى ، وصفة الإيجاد والاحتجاب صفة خاصة به ولا تحور إصافه لحكم إلى

(١) إما قال الشارح « والمراد من الأسباب هنا » إلخ لأن الأسباب التي يتذكر في هذا الفصل هي الموحدة للأحكام بظاهر ، وذلك مما يعلل لا الأسباب الحقيقية وبما يجب لفظ السبب لأنه دعم وهم وإن هذه الأسباب في الحقيقة مبررات على أصحاب الشرائع الذي هو غيب عنا ، لأنها موجدته في الحقيقة بدوئها ، فكانت إصافة الاحتجاب إليها محاراً ، وسبباً مبرراً بها.

(٢) أي لأن الأمر يقتضي سابقة شغل أدمة بما يطلب به تفريقها منه .

(٣) في ك والشفسر (٤) في ط : مسبب . (٥) سقط من ك

(٦) أصحاب الطوهر هم جماعة يمدحون مذهب داود بن علي بن داود بن حنبل الأصمعي المكي في سنة ٢٧٠ هـ وهو أول من أظهر انتحال الظاهر وفي القاس وخلاصة مذهبهم الأحد بظاهر بخصوص الكتاب ونسبه ورقص ساول والقباس ويري ، وقالوا لا تحور الحكم في شيء لا يعض كلام الله تعالى أو نص كلام النبي ﷺ أو بما صح عنه من فعل أو تقرير ، وجماع من جميع علماء الأمر كلها انظر الفتح المبين ١ / ١٦ وأسباب العرب للسمعاني سورة ٣٧٠ والميل والحد ٤ / ٥٢ و لاعلام ٨ ٣ وأحكام لابن حزم ٧ / ٢ و ٧٦

الأسباب الحمادية ، ولأن قتل وروب الشرع كانت هذه الأسباب موجودة ولا أحكام معها، فكذا بعد ورود الشرع قد يوجد بلا حكم كما في الأطفار والمحابين وغيرهم فلو كانت هذه الأسباب عللاً لما بصور انفكاكها من معلولاتها <sup>(١)</sup>

وقالت الشافعية وهو قول الأشعرية إن وحب العبادات بالخطاب ووجوب العقوبات والحقوق المالية بالأسباب ، لأن وحب الأداء بالخطاب بالاتفاق ، فيحصل الوجوب أيضاً به بعدم الانفكاك بينهما غير أن في سائر الحقوق من لذيون والصمانات حصل المال موجوداً في الذمم حكماً ثم وحب التسليم إلى صاحب الحق فيحصل الانفكاك مفترقا <sup>(٢)</sup> والفرق باطل <sup>(٣)</sup> بوجود الوجوب على من ليس بأهل للخطاب كالتائم والمعنى عليه والمحذور حنوياً قليلاً <sup>(٤)</sup> ، ووجوب البركاة على لصني والمحذور عنه مع أنه ليس بأهل للخطاب وقد مر مرين

(١) والوجوب عن ذلك إنما لا تفعل الأسباب موحدة بنواها إدا الإيجاب والإلزام لا يتصور إلا من أحدث الوجوب ، ولا يحدثه إلا الله تعالى ، لاستحالة نيوت صفة الإحداث لغيره ، لكن السبب ما يكون طريقاً إلى الحكم وموصلاً إليه ، إضافة الحكم إلى السبب لا يمنع من إضافته إلى غيره كالشيع يحصل بانقطاعه مع انقطاعه في انقطاعه ثم ما لنا جعلها موحدة لجعل الله تعالى ما كنا كدبت لا تكون أسباب قبل ذلك ، فليس القول بأن هذه لأسباب كذب موجودة ولا حكم معها قبل الشرع ، وإنما قد يكون كذب بعد انظر التحقيق ص ١٢٦ ، وشرح النظامي ص ٥٤

(٢) ودليل هذا القول معارده : أن العبادات وحب لله تعالى على الخصوص فيصاف إلى إيجابه لا ما عرقاً وحبها إلا بشرع ، وأم العقوبات فيصاف إلى الإيجاب لأنها خاصة بنكس العبد فتصاف إليه وأنصافين الواجب في العبادات ليس إلا الفعل ووجوبه بالخطاب لا لاخضع فلا يمكن إضافته إلى شيء آخر فأم المعاملات فالواجب فيها شيار المال والفعل فيمكن إضافته وحب المال إلى السبب وإضافته وحب الفعل في الخطاب وكذا العقوبات فمن الواجب على تجاني ليس إلا مسلم النفس وتحم العقوبة ، وأم وحب الفعل على الولاد محذور بضاف ما وحب عنه في السبب وب وحب على الولاد إلى الخطاب موحده بهم حيث قال معالي « فاقطعوا متبهما » وعلى هذا الطريق محذور أن تصاف العبادات الخالصة إلى الأسباب عبيهم فضلاً

(٣) قوله « وفرق باطل » الخ معناه أن انفصل بين لعبادات وغيرها غير هذا المحذور باطل بوجوب الصلاة على من لا يصلح للخطاب مقرر العام والمجتون والغني عليه إذا لم يرد الإغناء والجنون على يوم وليلة جنى أمره بالقضاء بعد الإغناء والإغناء والقضاء لا يجب إلا بدلا عن القاتل ، فحرف من الوجوب في الوقت ما في حقهم بالسبب قبل بوجه الخطاب إليهم ، وأولاً الوجوب لما بصور الفوات والقضاء و علم أن الإرام الحصر بما يستعمل في حق الفائت دون الغني عليه والمجتون ، لأن الصلاة عند الشافعي رحمه الله لا تحب عليهما أصلاً حتى لا يجب عليهما القضاء بعد الإغناء إذا كان الجنون والإغناء مستوعباً لوقت صلاة واحدة

(٤) بأن كان هو والإغناء لا يرد على يوم وليلة عبينا

وقال عامة العلماء <sup>(١)</sup> إن لعامة الأحكام أسبانيا عبادة كانت أو عقوبة أو معاملة (أو غيرها) <sup>(٢)</sup> لأن (المعبر) <sup>(٣)</sup> بالاجاب والايحاد ، وإن كان هو الله تعالى ، بكر إبحانه عيب عب ولا عزم لئانه ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها موضع الأسباب أمارات على الوجوب الشاعل للدمه تسير اعليا والأمر لتفريع انبئة بأداء الواجب بأسبب اسابق ، ولا يدعي أن الوجوب في الحقيقة بالسبب من بسبب أماره كيلا يطر أن بسبب تنمة انقدرة ، معاني الله عن ذلك ( علو أكبراً ) <sup>(٤)</sup>

وكور الأسباب دلالات وأمارات شرعي <sup>(٥)</sup> ، ولا وجود للأمر الشرعي قبل ورود الشرع ، وعدم وجود الحكم بعد ورود الشرع لعدم انعقاد السبب و انعقاده بصدوره من أهله واتصاله بمحلته

ثم اعلم بأن أسباب الأسباب فسبب وجوب أصل لدين وهو الإيمان بالله تعالى بغير انعام وهو (الآله) <sup>(٦)</sup> الدالة على حدثه <sup>(٧)</sup> ، وسبب وجوب الصلاة الوقت وسبب وجوب ابركاة الصيام المعنى الثاني ، وسبب وجوب الصوم

(١) لم د عامة العلماء هنا عامة اصحابنا ومعنى اصحاب الشافعي وعامة المتكلمين  
(٢) في ك وغيرها (٣) في ط المعبر (٤) زيادة من ك  
(٥) قوله « وكور الأسباب دلالات وأمارات شرعي » ، البح ، رد على اصحاب الطواهر انظر اصول السرخسي ١ / ١٠ ، والتحقيق ص ١٢٦ و ١٣١ والاقناع ١ / ١٨٦-١٨٧ و ٣٢٩ و ١٨٤ ، ونهائية ١ / ٥٤  
(٦) في ط الآيات

(٧) « حدثه » هكذا هو في مواضع سنائي متعلق بالسجود ، ولعل صحبه حدثه ، « مصدر حدث حدوث وحياته ، والحدوث الوقوع وكور الشيء لم يكن ، وذا هو انفراد بها ، اما الحديث فهو الأمر الحادث المنكر الذي يفس بمعناه ولا معروف في السنة وهو واحد الاحداث وقال الأزهري الحديث من احداث الدهر شبه الباربه والاحداث الامطار الحادثة في أو السنة وآيت جبر ما واحد من هذه المعاني الثلاثة يفس مراداً بها لكن يمكن انقاء اللفظ على ما هو عليه وتصححه بان يكون الشارح قد أطلق الاسم واردة المصدر انظر سنن العرب ٢ / ٤٣٦ وما بعدها ، ومجمل الصحاح ص ١٤٢ والقاموس ١ / ١٤٠ ثم اعلم ان ما ذكره الشارح طريقة شمس الأئمة السرخسي وقال فخر الإسلام برودي وجوب الإيمان بالله تعالى مسبب إلى حدوث العالم ، قال في الكشف ثم حدوث العالم يصح سبباً لوجوب الإيمان بالله لأنه يدل على الصفة والحدوث ، وهذا يدل على بطلان ما ذهبوا إليه من أن حدوثه مسبب لوجوبه ، كما ذكر أبو اليسر - اهـ

اشهر وسبب وجوب النصب بدليل الإصاعة ، حتى يقال صلاة الطهر<sup>١</sup>  
وبدليل التكرار حتى تتكرر الصلاة بتكرر الوقت<sup>(٢)</sup> (وكذا)<sup>٣</sup> يقال ركعة  
المدل ، وتتكرر لركعة في مال واحد<sup>(٤)</sup> لو جوب النماء تقديرأ بحولان الجواب الذي أهم  
مقامه يسيراً، لأن لم يسموا لا يكون إلا معدة ، فعذرهما اشترع بالحول<sup>(٥)</sup> وفان  
لا ركعة في مال حتى يحول عليه الحول<sup>(٦)</sup> ، وكذا يقال صوم رمضان ، ويتكرر

(١) والأصل في إصافة الشيء إلى الشيء أن يكون ثابتاً به كإصافة الولد إلى الوالد إذ الأصل في الإصافة أن  
تكون ماخص الأوصاف ، وخصص الأوصاف - هذا - الوجوب لأن معنى النصب سابق عن سائر  
وجوه اختصاص

(٢) أي ومما سب على كون الوقت سبباً للصلاة بتكرر وجوبها بتكرر الوقت والحطاب لا يوجد تكرار  
وهي لا تصاف في الحطاب شرعاً ونفس هذا سوى الوقت والحطاب فثبت به أن الوقت هو السبب  
ولهذا لا يجوز تحصيلها قبل الوقت

(٣) في ب القس

(٤) فتصاعف بتصاعف النصب في وقت واحد ، كما يجوز تعجيلها بعد وجود مايقع به العي وهو ملك  
النصب العامي ، قبل ذلك أنه سبب ، لأن حواجز الأداء لا يثبت قبل النصب إلا ترى أنه لو ملك ما دون  
النصب ، فعجل الركعة ثم لم يملك النصب وحال الحول لا يعود المؤدى عن الركعة لعدم السبب

(٥) لأنه مدم مستجمعة للعصرون الأربعة للحكمة حتى لها تأثير في حصول النماء من غير السائمة نالبر  
والنسل ومن أموال البخارة بالرياح برزاده القيمة لرغبات الناس في كل فصل إلى ما يباينسه ومن لم  
صار مصي الحول شرطاً لوجوب الأداء انظر أصول الشريفي مع كشف الأسرار ٢ / ٣٤٥ وما بعدها ،  
وأصول الشريفي ١ / ١٠٢ وما بعدها .

(٦) روي من حديث ابن عمر ، ومن حديث أسن ، ومن حديث عائشة . ومن حديث عبي الله عنهم  
مرفوعاً فحديث ابن عمر أخرجه الرمذي والدارقطني مرفوعاً من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم  
ثم رواه الترمذي موقوفاً على ابن عمر من طريق محبوب ، وقال هذا أصح من حديث عبد الرحمن بن زيد  
ابن أسلم . وعبد الرحمن هذا ضعيف في الحديث ضعفه أحمد بن حنبل وعلي بن الحارث وغيرهما من  
أهل الحديث ، وهو كثير الخطأ . وأخرجه الدارقطني عنه مرفوعاً نصب من طريق اسماعيل بن  
عياش ثم رواه موقوفاً عليه من طريق معتمر قلت . وإسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير  
أهل الشام ، ورواه مالك وابن أبي شيبة موقوفاً على ابن عمر من قوله ، وحديث أسن . رواه الدارقطني  
مرفوعاً من طريق حسان بن ساه . كما أخرجه ابن عدي في كامله كذلك ، وأعله - أي ابن عدي - بحسان  
هذا وقال لا أعلم من يرويه عن ثابت عن أنس - مرفوعاً - غيره . أنه قلت - وحسان هذا منكر الحديث  
هذا لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ، كما قال ابن حبان وحديث عائشة أخرجه ابن ماجه ، والدارقطني  
والبيهقي مرفوعاً من طريق حارثة بن أبي الرجال ، وأعله البيهقي به فاشأ حارثة لا يحتج بحره ،  
والاعتماد في ذلك على الآثار الصحيحة فيه عن أبي بكر الصديق وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ،  
وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم . هـ . ورواه ابن أبي شيبة موقوفاً عليها من قوله وحديث علي أخرجه أبو  
داود من طريق ابن وهب أخبرني حريز بن حارم وسمي حريز عن أبي إسحاق عن عاصم بن صمير  
والحدث الأعور عن علي عنه . قال أبو داود إلا أن حريز قال ابن وهب يروي في الحديث عن  
أبي شيبة . يس في مال ركعة حتى يحول عليه الجواب ، ورواه شعبة وسفيان وغيرهما =





وكذا يقرب حج البيت <sup>(١)</sup> ولا يتكرر لعدم تكرار السبب وسبب وجوب الوضوء  
 الصلاة <sup>(٢)</sup> حتى يقل طهارة الصلاة غير أنها لا تحب إلا على المحدث كالجح  
 لا تحب لا على المستطيع ، وسبب وجوب العشر والخروج لأرض اسمية تحقيقاً أو  
 تقديرًا <sup>(٣)</sup> ، حتى يقابل عشر الأرض وحسب أحوال الأرض ولا يحسن ما اصطم  
 البرعافة ، ويتكرر الوجوب بتكرر البناء ، وسبب وجوب الحرية برأس موصف  
 معيوم وهو أن يكون كافرًا حرًا له منه صالحة للقتال لأنه يقل (حرية) <sup>(٤)</sup>  
 برأس ، ويتكرر بعد الرؤوس ، وسبب وجوب صدقة الفطر عن المسم <sup>(٥)</sup> برأس  
 نحره مؤمنه بولائه عليه لأنه يقابل ركاه الرأس (ويتكرر) <sup>(٦)</sup> بتكرر الرؤوس  
 والإصافه إلى لفطر محار لأنه (شرطه) <sup>(٧)</sup> وأسباب الكفارات ما أضيف إليه

(١) يقصد المخرج من أن الحج يصيب إلى البيت سريعاً قال تعالى ﴿ ونبه على الناس حج البيت ﴾  
 الآية والأصافه من دلائل السببية كما بينه ، وكما يستنبطه السارح فربما قال أبو السررحه ، أنه  
 من يصف حرمه سريعاً فيحوز أن يصير شيئاً لزمه شرعاً فإن المكان المحترم قد برز معظيماً له  
 واحترماً إلا أن حرمة له تعالى فتكون رتبة معظيماً لله تعالى لأنه واجب الوقت فشرط حوز لأداء  
 بعدم صحة الأداء بدونه وليس بسبب تدليل أنه لا يفسد الله ولا يتكرر الحج بتكرره أفخصراً من  
 التحقيق

(٢) وهذا هو الصحيح ذهب البعض إلى أن سببه الحديث لا الصلاة لقوله عليه السلام « لا صوة إلا عن  
 حدث » وحرف « عن » هنا يستنبطه ، كما قلنا في قوله عليه السلام « دوا عن تمويه » ولأنه يتكرر  
 بتكرر الحدث لا بتكرر الصلاة إذ قدم إليها وهو طاهر والرد على ذلك ما يستنبطه الله المخرج بقوله  
 « غير أنها لا تحب إلا على المحدث » ومعناه عدم الإسلام بتكرر وجوب الوضوء بتكرر حدث بل تكرره  
 بتكرر الصلاة ، ألا أن الحدث شرط وجوبه كالتسطة في الحج ثم الوضوء على الوضوء مشروع  
 حتى كس دور على دور وبعد تحقق الحدث لا تحب الوضوء بدو وجوب الصلاة ، فإن الحدث إذا  
 حاصت لا يجب عليها إلا غسل ما لم يظهر

(٣) علم أن سبب وجوب العشر عندنا الأرض النامية بتحقيقه الخارج وسبب وجوب الحراج الأرض  
 بالبناء القسري بالتمكن من البرعة لما ذكره السارح وعند الشافعي رحمه الله الخارج سبب وجوب  
 العشر ، والأرض سبب وجوب الحراج وذلك بتعق العشر بالخارج وتكرره بتكرره

(٤) في المصحف حراج وهو خطأ من المصحف والمصحح من أصول السرخسي لأن عبارة « شرح في  
 الحرية منه بحروفها » عدا قوله « ويتكرر بتكرر الرؤوس » .

(٥) أي على المسلم الغني  
 (٦) في ط ويتكرر قلب وعلى ذلك يكون الصمير المستتر منه عابداً على صدقة الفطر وعلى التذكير يكون  
 عائداً على الوجوب

(٧) في شرط واعلم أنه سبب الكلام بالتفصيل على ذلك في هذا الفصل انظر التحقيق ص ١٢٨  
 وأصول السرخسي ١ ٣ ٦ ١ ٨ ١ ، وأصول البرنوي مع كشف الأسرار ٢ ٣٤٩ و ٣٥٣ و ٣٥٥

كالقتل حصاً، واليمين <sup>(١)</sup>، والطهار، وإفطار عن صوم رمضان <sup>(٢)</sup>، وكذلك الحدود، كالربا <sup>(٣)</sup>، والسرقه <sup>(٤)</sup>، والقدف، وشرب الخمر واسكر <sup>(٥)</sup> وسبب المعاملات، تعلق البقاء المقدر بمباشرتها <sup>(٦)</sup>.

هذا اندي قضا اختيار صاحب التقويم <sup>(٧)</sup>، والامام المذقني شمس الأئمة السرخسي وعصر الإسلام البردوي ومن تابعهم أما اختيار صاحب الميراث <sup>(٨)</sup> فمخلاف ذلك، فإن عبده سبب وجوب الايمان ترادف النعم على انفسه من نعمة احياء وسلامة العقل والبدن وغير ذلك، وذلك لأن شكر النعم واجب، وأوجب بإيجاب الله تعالى بكس يعرف بالعقل أن كفران النعم حرم، وشكر النعم واجب

(١) اعلم ان اليمين سبب لتكافره ملاحق لإصافته الكفاره البها شرعاً وعرفاً، قال تعالي في ذلك كفاره ما بينكم، ويقال كفاره اليمين، إلا أنها سبب بصفة كونها معقوده عبداً، وشرط وجوبها قوت البر وموجبهما الأصلي وجوب البر، والكفاره وجبت دفعاً عنه عند قولته ليصبح باعتباره كانه تم على يده. وعند الشافعي رحمه الله هي سبب بصفة كونها مقصوده. ونجبت الكفاره بها اتصالاً لحلف عن البر وشرطها قوت الصدق من الحر الذي عقد عليه قيمته، فحجب الكفاره في العموس بوجود شرط كونه في الكشف

(٢) أي والإفطار عن صوم رمضان بصفة الحيلولة

(٣) قوله «كالربا» أي فإنه سبب لحدوه رجماً أو جلداً، لأنه يقال حد الربا.

(٤) فأنها سبب للقطع، وقس على ذلك الباقي

(٥) عدم أن الحد يجب عن من شرب الخمر وإن لم يسكر منها، أما شارب العصير المطبوع خسي فهو أقل من بئنه، وشارب البصق وهو ما يذهب بصفته بالطبخ، وشارب بقيق العمر وهو السكر، وشارب بقيق الرطب فلا يجب حده بسببها حتى يسكر وهذا ما دعا الشارح إلى عطف السكر على شرب الخمر

(٦) بيان ذلك أن الله تعالى حكم بقاء العالم إلى قيام الساعة، وهذا البقاء إما يكون بقاء النفس وبقاء النفس بقاء النفس بسمائل، والنفس باقية الدكور الإنث في موضع الخثر والإنسان هو المقصود بذلك فيشرع لذلك البقاء طريقاً لا فساد فيه ولا ضاع وهو طريق الآردو ج ملاً شركة، ففي تعبد فساد العالم وفي الشركة ضاع الولد لأن الأب إذا اشبهه بعبده أصبح مؤبداً الولد عليه وبالأمهات مجبر عن اكتساب ذلك باصل الحيلة. فصنع الولد وبقاء النفس إلى أجلها إنما يقوم بما تقوم المصالح لمعيشة، وذلك بالمال وما يحتاج إليه كل واحد لكفائه لا يكون حاصل في يده، وإنما يتعسر من تحصيله بالمال، فيشرع سبب اكتساب المال، وسبب اكتساب ما فيه كفائة بكل واحد وهو الحصار عن مراض، لما في البغال من القسار والله لا يجب الصناد ابطل كشف الزيران ٢ ٣٥٦ وأصول السرخسي ١/ ١٠٩، والهندية ٤/ ٨٢٨١

(٧) صاحب التقويم هو الإمام أبو زيد الدبوسي

(٨) صاحب الميراث هو أبو بكر علاء الدين محمد بن أحمد بن أبي أحمد

فكانت النعم معرفة له وحبوب شكر النعم ، لكن بواسطة (آلة) <sup>(١)</sup> المعرفة ، وهو العقل <sup>(٢)</sup> ، وكذا في سائر العبادات <sup>(٣)</sup>

قوله كالصالح بالبيت إلى آخره إما قدم الحج على سائر العبادات <sup>(٤)</sup> ، والله أعلم لأنه أشق على البدن ، لأن المحرم دائم الثقل <sup>(٥)</sup> واشعث <sup>(٦)</sup> ، ممزوج عن الجدل والرهث . مبهي عن الثقل <sup>(٧)</sup> في مدة مدبرة يعطع مفاور بعيدة ، وسلوك (طرائق) <sup>(٨)</sup> شديدة ، عطشان حيران ، تعباً بصياً ، وأفضل الأعمال ما هو أشق على البدن بالحديث <sup>(٩)</sup> فكان ذكره أولاً أولاً ثم بعده في المشقة الصوم ، ثم ذكر

(١) في آله

(٢) وهذا معنى قول الناس العقل موحب ، أي دليل ومعرف لوجوب الإيمان بالنظر في سببه وهو النعم بالعقل

(٣) فالصلاة وحبب شكر ، بعملة الأعضاء السليمة ، فنعرف بما لحقه من المشقة قدر الراحة التي بما لها بالتقلب على حسب إرادته ، إذ البعثة محبولة ، فإذا فقيت عرفت ووجب الصوم شكر ، لعملة انقضاء الشهوات ولاسبغاع بها ، فيعرف بما يقابلي من مرارة بخوع وشدة الضيق في الهواجر قدر ما يساوي من صوف الأظعمة الشهية والإشربة الباردة ، ووجدت الركة شكر لعملة المال ، ووجب الحج شكر ، بعملة الثقل من الأهل والأولاد في حالة الإقامة ، فتنت بذلك أن أسباب هذه العبادات النعم و علم أن هذه طريقه للتقدم من صعباً ومال اليها أيضاً من المتأخرين . صدر الإسلام أبو اليسر رحمه الله ينظر أصول فخر الإسلام المردوي ٢/ ٢٤٥ وما بعدها وأصول السرخسي ١/ ١٠٢ وما بعده وكشف الأسرار ٢/ ٣٥٨-٣٥٩ والتقويم ص ٨٦ .

(٤) انظر الحسامي ص ٥٥ ، وسأورد لك عبارته قريباً

(٥) الثقل مصدره ثقل ، من ثاب علم ، معناه تقير الراحة

(٦) الشعث محركة غيره الرأس وتكد الشعر

(٧) البعث محركة قص لأظافر والشارب وحلق العانة وبحو ذلك ، وقد ورد مبهي المحرم عن ذلك في قوله تعالى ﴿ ولا تصفوا رؤوسكم حتى تبلغ الهدى سطره ﴾ الآية ١٩٦ من سورة النقرة . كما منع عن الحديث والرهث بقوله تعالى ﴿ الحج أشهر معلومات قص فمرص ههنا تصح فلا رهث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾ الآية ١٩٧ من سورة النقرة

(٨) في طريق انظر نهضة ١/ ١٠٠ ، والقاموس ١/ ١٣٩ و ١٤٤ و ٢/ ٢٨٦

(٩) يقصد بذلك ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل أي الأعمال أفضل ؟ فقال أحمرها أه ذكره أبو عبيد وقال يروى هذا عن ابن جريج عن حمزة عن ابن عباس أه وأحمرها أي أقواها واشدها وكذا ذكره ابن أبي قلف ومعباد صحيح فقد روى أبو داود والبيهقي والبيهقي من حديث عبد الله بن حبشي الحنصلي أن رسول الله ﷺ سئل أي الأعمال أفضل ؟ قال طوبى لقدام أه ينفذ أي داوم . ورواه الترمذي والبيهقي من حديث حابر رضي الله عنه بخوة وقال الترمذي حسن صحيح أه انظر . سنن أبي داود ٢/ ٣٦ ، و سنن البيهقي ١/ ٣٤٩ وحامص الترمذي ٢/ ١٧٨ ، و سنن البيهقي ٣/ ٩٠ والنهاية في غريب الحديث والآثر ١/ ٤١ . وغريب الحديث لأبي عبد ص ٢٧٢

العقوبات بعد لعبادات تحقّقاً للمقابلة (وآخر) <sup>(١)</sup> الكفارة عنهما لأنها مركبة  
 منهنّ، بل أن فيها معنى العقوبة ظاهر، لأنها شرع بر حره، ويبين أن فيها  
 معنى بعدات ظاهر أيضاً، لأنها تنادي بالصوم، أو تحرير الرقّة، أو الإطعام  
 ثم ذكر المعاملات لأن فائدها ينطق بالدنيا، أو لأن المعاملة عامة بين المسلمين  
 وغيرهم، بخلاف (العبادة) <sup>(٢)</sup> والعقوبة والكفارة فإنها يختص بالمسلمين، فالعبادة  
 والكفارة ظاهرة والعقوبة بعضها محتصة بالمسلمين كالرحم في البراءة <sup>(٣)</sup> وحر  
 الشرب <sup>(٤)</sup>، فكان ما يخص بهم أولى بالتقديم من غيره، وإنما ذكر الإيمان عقيب  
 المشروبات وهو أصل الدين لأنه تفأل على أن يكون عامة المكلفين بالإيمان واليقين  
 ثم علم أن المصنف يريد ذكر بعض الأسباب التي ذكرها <sup>(٥)</sup> إجراء لكل  
 شيء ذكره بقوله إنما يعرف اسمه <sup>(٦)</sup> على أنه أشار إلى سبب وجوب تركه في  
 قوله كما أن النماء <sup>(٧)</sup>. إلى آخره

قوله كالحج <sup>(٨)</sup> أي الحج مشروع بالنسبة والصوم مشروع بالشهر، إلى آخره

#### (١) في ذكر العبادات

(١) في ذكر وإنشئة.

(٢) قوله «كالرحم في البراءة» أي عيب لأن الإسلام عيباً مرتبطاً بشروط الإحصان، والبراءة إما برحم  
 كان محصياً وحافظ الشافعي رحمه الله في ذلك وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله، فعلى قول  
 شافعي ورواية أبي يوسف هذه لا يكون الرجوع خاصاً بالمسلمين. انظر التهذيب ٢ / ٧٣.

(٣) وإما كان حد شرع خاصاً بالمسلمين لأن غيرهم يعقوبون إناحة الحرم وغيرهم من المسكرات وقد  
 أمرنا بتركهم وما يبيعون. انظر المرجع السابق ٢ / ٧٧.

(٤) ثوب الإحصان ما ذكره النصارى من أسباب سبب الوضوء والحرية كما سيصبح بآ من حلال ما  
 يأتي وأشار إلى سبب وجوب الزكاة كما سيبيح الشارح إليه

(٥) قال الأحسنكي وإنما يعرف النسب بنفسه الحكم الله وعلقه به لأن الأصل في أصابة الشيء في الشيء  
 أن يكون سبباً له، وإنما يضاف إلى الشرط مجازاً. انظر الخصامي ص ٥٦

(٦) قال الأحسنكي يصدق الاستدلال على كون الراس سبباً بوجوب صفة يفتقر كما أن النماء الذي لأجله  
 كان مالاً سبباً بوجوب تركه يحدد بحدود الحرام. انظر المرجع السابق ص ٥٧

(٨) قال الأحسنكي علم أن أصل الدين وفروعه مبروعة بأسباب جعلها الشرع أساساً لها كالحج بالنسبة  
 والصوم بالشهر، والصلاة أو ما فيها والقوليات بما فيها والكفارة التي في ذكره من العبادات  
 والعقوبة بما تضمنت إليه من صفت مترددة بين الخطر والأمانه والمعاملات بمعنى انقضاء المقدور  
 بعبادتها ولايمان بالآيات بالله على حدوث العالم. انظر المرجع السابق ص ٥٨

ما ذكر بقوله والإيمان بالآيات قوله والمعاملات (بتعلق)<sup>(١)</sup> ابقاء المقدور بتعاطيها، أي معاملات مشروعة تتعلق ببقاء المقدور بتداول المعاملات ومسايرتها، بيده<sup>(٢)</sup> أن الله تعالى جعل بقاء العالم مقدرًا، إلى حين ابقائه وحسن سبب بقاء مباشرة المعاملات، أن بقاء الأسس بالحسن والنفس وبقاء الحسن لا يحصل إلا بتوطء واللمس عادة ففي الوطء على الثعبان فساد والله لا يحب الفساد وفي ابوطء على الشركة صناع ليس لأنه لا يعرف (للولد أب)<sup>(٣)</sup> معين، وما بالأم قوة الكفاية فبصيص حيث ابوس، ويقطع أسنسل، فشرع الله تعالى لنكاح لئلا يصيب ابوس ويبقى العالم، وكذلك بقاء النفس لا يحصل إلا بما يحتاج إليه من لبوس واطعموم ففي الأحد على انتعاب فساد، والله لا يحب الفساد فشرع (لذلك)<sup>(٤)</sup> معاملات بين العباد، دفعًا وقطعًا للأطماع الفاسدة ليعفى الأصل والسبل<sup>(٥)</sup> والله أعلم، ولهذا لا يصح اسيع بحهانه مفصية إلى الرع بل روم قلب الموضوع<sup>(٦)</sup>

قوله والإيمان بالآيات الدالة<sup>(٧)</sup> بالحر عصف على قوله كالحج بالنبت، أي الإيمان مشروع بالآيات الدالة على حدوث بعالم والآيات أدله على حدوثه هي التغيرات في العالم بين هذه البعالم متغير وكل متغير حادث فيلزم أن العالم حادث فلما ثبت أنه حادث دل أنه حادث بوجوده وانعدام لأن لحادث هو الذي لا يبرم من فرض وجوده وعدمه محال، وما كان وجوده عدمه في حيز الحوار لا يكون وجوده إلا بالخصيص (مخصص)<sup>(٨)</sup> لأنه لو كان وجوده ندائه لزم تقدم الشيء على نفسه وهو محال فثبت ذلك وحج الإيمان بالمخصص القديم تعالى

(١) في ط يتعلق

(٢) قول الشارح «بيده» أن الله تعالى جعل بقاء العالم «في قوته» «والله نعم» مقول عن اصول السرخسي بتعريف طفيف، ويوضح لك ذلك مما أورده فيما سبق قريب

(٣) في ك المولدات (٤) في ك كذلك (٥) انظر اصول السرخسي ١ / ١٠٩

(٦) من هذا البروم أن ما رآه سؤدي إلى متناع المسلم والمسلم وهذا مقصود السارح عن شرحه عقد البيع ببعض كل من مباح والمضري إلى ما يحتاج إليه نظر التهذيب ٢ / ٧ وكتب الفقه لتبجعه ص ١٢

(٧) تقدم ذكر عبارة لاجسكي في الجاسس (٨) من نسخة السابقة فارجع إليها (٨) في ك محص

وتقدس فصار <sup>١</sup> حدث العالم سبباً لوجوب الايمان في حقه تيسيراً عيباً ، وفي الحقيقة وحوه بإيجاب الباري تبارك وتعالى <sup>(٢)</sup>

وإنما قلنا أن العالم متغير لأنه على قسمين عين وعرض لأنه لا يحلو، إما أن يكون قائماً بذاته وهو الذي لا يقبل الانفكاك عن الحصر فالأول هو العين والثاني هو العرض، ثم انعين لا يحلو من العرض لأنه لا يحلو، إما أن يكون متحركاً أو ساكناً ولا واسطة بينهما لأنه إما أن يكون متغلاً من حيز إلى حيز أو لا فإن كان متغلاً فهو متحرك، وإلا فهو الساكن، وكل واحد من الحركة والسكون قابل لعدم بوحود الحركة بعد اسكون أو على العكس فيبرم من هذا تغير العالم لشوت حاة بعد حالة وإنما قلنا أن كل متغير حادث لأن اتغير عده عن ثوب حالة بعد (اعدم) <sup>(٣)</sup> حالة أخرى وما كان بهذه لثاة يكون حادثاً لا محاة لقوبه العدم، لأن الحادث هو الذي يقب لعدم، (فتنب) <sup>(٤)</sup> أن كل متغير حادث، هذا ماسمح به خاطري في هذا المقام، والله الهادي

قوله وإنما الأمر <sup>٥</sup> هذا جواب سؤال ، وهو أن يقال لما كان الوجوب بالسبب فمباشرة ورود الأمر؟ فقل في جوابه (وإنما) <sup>(٦)</sup> الأمر لإلزام أدء الوجوب <sup>(٧)</sup>

(١) قوله « فصار حدث العالم سبباً لوجوب لإيمان. الخ » معناه: أن وجوب الايمان مصاف إلى إيجابه تعالى كسائر الايجابات ، لكنه في الصاهر مسبب إلى حدوث العالم تيسيراً على العباد ، لأن إيجابه تعالى غيب عنه ، فسبب إلى سبب ظاهر يمكن الوصول إلى معرفة الايجاب بواسطة تيسير الأمر عيباً ، وحدث العالم يصلح سبباً لوجوبه لما ذكره . وانظر ما ذكره في هامش ٨ من ص ٣٨ تعليقاً على تحرير الشارح حفظ حدث

(٢) انظر كشف الأسرار ٢ / ٣٤٥ (٣) سلقه منك (٤) في ب فيئت

(٥) قال لاجسيكتي: وإنما الأمر لإلزام أدء ما وجب عيباً يسببه السابق كالسبح. معناه: أن الثمن، ثم بصلاب بالاداء ، ودلالة هذا الأصل اجمعهم على وجوب الصلاة على النائم والحيوان والمعنى عيباً إذا لم يرد الجواب ولاعفاء عن يوم وبلة . وما يعرف السبب بمسبة الحكم إليه وتعلقه به ، لأن الأصل في إضافة الشيء إلى شيء أن يكون سبباً له وإنما مصاف إلى بشرط مجازاً ، وكذا ما لا ربه فتكرر متكرره من أنه يضاف إليه أدء

(٦) في ك إنما (٧) الوجوب هنا بمعنى التوجب

بالسبب اسبق ، كما إذا نزع ثمن مؤجل ، يجب على المشتري بمجرد ائتماع لئلا  
يحلو المعوض عن العوض ، ولا يجب أداء ثمن إلا بمضالمة النائع عند حصول الأخر ،  
وعند الشافعي لا فرق بين الوحوب ووجوب الأداء في العبادات البدنية ، وقد  
أبطلناه غير مرة<sup>(١)</sup>

قوله ودلالة<sup>(٢)</sup> هذا الأصل أي دلالة ما ذكرنا أن الوحوب بالسبب  
ووجوب الأداء بالأمر جماعهم على وجوب الصلاة على النائم والمجنون والمعفي  
عليه إذا لم يرد<sup>(٣)</sup> عن يوم وليلة تحقيقه<sup>(٤)</sup> أن الوحوب لو كان بالأمر لما  
وجب في هذه الصور لأن الخطأ عديم القهر قبيح ، فعلم أن الوحوب بالسبب  
ووجوب الأداء بالأمر

(١) قوله « وقد أبطلناه غير مرة » فبعض الشارح لذلك في « المتمسكات العائدة » وفي « فصل الأمر »  
وفي بداية هذا الفصل الذي نحن فيه وهو « فصل بيان أسباب الشرائع »

(٢) المراد بالدلالة هنا الدليل

(٣) في ك ي زيد

(٤) قال في التحقيق عند تعرضه بهذه العبارة من المتن أي الدليل على أن نفس الوحوب بالسبب ووجوب  
الأداء بالخطأ إجماع الفقهاء على وجوب الصلاة على من لا يصلح للخطأ من النائم والمجنون  
والمعفي عنه إذا لم يرد الإجماع والحنون على يوم وليلة حتى « مرو » بالقضاء بعد الإتيان والإفاقة  
والقضاء لا يجب إلا بدلا عن الفاتحة ههنا أن « ووجوب في الوقت ثانياً في حقهم بالسبب قبل توجه  
الخطأ إليهم » إذ بولا الوحوب كما تصور الفوات والقضاء ثم منه إلى أمر كثير ما تركه شارحنا  
اختصاراً ، فقال « وأعلم أن التمسك بالإجماع والإبرام به على الخصم إنما يستقيم في حق النائم والمجنون  
المعفي عليه والمجنون لأن الصلاة عند الشافعي رحمه الله لا يجب على المجنون والمعفي عليه أصلاً  
حتى لا يجب عليهما القضاء بعد الإفاقة إذا كان الحنون والإجماع مسموعاً وقت صلاة واحد ولا إذا كان  
الخطأ مع من « بكر سيديّة الأوقات للعبادة من أصحابها ، فحينئذ يصبح التمسك بالإجماع في حق  
المجنون والمعفي عليه أيضاً ، ويكون المراد من الإجماع اتفاق علمائنا دون جميع العلماء » أهـ





بيان لإصافة إلى بغير ظاهر ومن لإصافة إلى لرس قول شاعر

ركاة رؤوس الناس صحوه فصرهم ٦٠ بقول رسول صف صاع من البر

ورأسب اعز قيمة فتصدقني ٥٥ يعيب على العشاق صاع من البر ٦١

فأجاب عنه بقوله لأن وصف المؤونة يرجح (سببية) ٦٢ الرأس، لأن  
مؤونه الشيء عبارة عما هو سبب بقاء الشيء وما تقوم به كفاية الشيء من ماله  
يصونه أي فائه يقوته وعن أبي عبيدة ٦٣ أنها من ميت لرحل أموره، أي قمت  
بكفيته واحتمت مؤونته أي ثقته ٦٤ فعلى هذا معنى قول النبي عليه السلام  
«أبوا عم تمون» والله اعلم، وأما عن تقوتون وتقومون بكفتهم، وتحتملون  
(مؤنهم) ٥٥ أي ٦٥، والرأس هو المحتاج إلى الموت، وإقيام بالكفاية، وحتن

---

(١) ذكر علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البحاري الميت الأول من هذين المتن بلطف

ركاة رؤوس الناس بكرة فصرهم بقول رسول الله صاع من النمر  
وعم بسية بن فائس بطر الحسبي مع شرح النظامي ص ٥٦-٥٧ ومحمد الصباح ص ٢٢٢ والمحقق  
ص ١٣٢

(٢) في ك سببية

(٣) هو معمر بن النخعي السلمي بالولاء بصري أبو عبيدة بخوي وبن بصره سنة ١١٠ هـ عن أصبح  
الأقوال وهو من رمة العم بلاد والبيعة وكان أصيب شعوباً من حفظ الحديث قال ابن قتيبة  
«كان بعض العرب وصف في مثاليهم كذا» وقال حافظ «لم يكن في الأرض علم بجميع العيون منه  
«نوف بالمصرة سنة ٢٩ هـ وقد غرقت من مصنفاته الكثيره «بقائض حبيب والعردن - ط»  
و«منازل القران - ط» و«منازل العرب» وغيره بطر وعبد الأعيان ٢ ١٣٨ ومعجم الأدباء ١٩  
١٥٤ وبعده الوعاة ص ٢٩ وميرزا لأعدال ٣ ١٨٩ والمعارف ص ٢٣٦ وتاريخ بغداد ١٣  
٢٥٢، وكشف الطوبى ٢/ ١٢٠٣، والفهرس التمهدي ص ٢٥٤

(٤) مؤونه، نقل، فعولة من مات الفوم إذا احتمت مؤونهم وفيه العدة من قوتهم أي ما  
ومأنتله مأناً، لم يسعده وقبل أنها من ميت لرحل أموره والهمزة فيها كهي في أبور وقبل  
هي معنة من الأول أو الأس والأول صح بطر اعرب في ترتيب العرب ٢ ١٧٦ وكتاب لأعمال  
لابس القوطية ص ٣١٢-٣١٣

(٦) في ك مؤونهم، أي بالافراد

المؤبة ، لا الفطر <sup>(١)</sup> ولأن كلمة عن اللاتر ع محاراً ، لأن في انتزاع الشيء عن الشيء نُعْدَه عنه (مسند) <sup>(٢)</sup> ذلك لا يحلو <sup>(٣)</sup> إما أن يكون انتزاع الحكم عن المحل الواجب عليه الحق بأن يجب عنه الحق ، ثم يؤدي عنه غيره بطريق استبانة <sup>(٤)</sup> ، أو يكون انتزاع الحكم عن السبب <sup>(٥)</sup> بأن يكون ذلك الشيء لدخل عليه عن (سبباً) <sup>(٦)</sup> لوجوب الحكم عن غير من دخلت هي عليه ، فالأول منتف لو حوب صدقة لفطر عن العبد والصبي ، وهما ليسا بأهل لوجوب ، أما الصبي فظاهر لأن القلم عنه مرفوع <sup>(٧)</sup> ، وأما العبد فمكواه فقيراً <sup>(٨)</sup> ، ولا صدقة إلا عن ظهر عي <sup>(٩)</sup> ، فنعين الثاني ولأن الصدقة تصاعف حسب تصاعف لرؤوس والفطر واحد ، فهو كـ السبب هو الفطر لما تصاعفت

فإن قلت لقصر أيضاً مما يتعدى فيكون تصاعف الصدقة بناءً عن تعدده ،

(١) عدم أن الرأس يصعب المؤوبة والولاية جعن سبباً لصدقة بفطر عديم ، فإن عدمت الولاية في حق امرأة ولابن الرمن البالغ لعسر لم يجب تصدقة على بروج والآب وإن وجدت المؤوبة ، وإذا عدمت المؤوبة من كس مصغير من ، حتى وجدت بفقته منه لم يجب صدقته على الأب عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وإن وجدت الولاية وما غيرها للمعنيين جميعاً بالشرع ، وبندالة من المعنى أما شرع فلحديث أبي ذكره الشراح ، ويقدم تحريجه ، فقد اعتبر المؤوبة ، وأما الولاية فلاه عليه السلام لما أوجب في الصغر والعمى ، فقد اعتبر الولاية أيضاً ، فدل على أنه لابد من اعتبار المعنيين جميعاً ، وأما المعنى فلا الأصل في الوجوب رأس الإنسان ويحق رأس غيره إذا كس في معناه كذا في الكشف ثم عدم أن يشرح رحمه الله بشارع في من كس الرأس سبباً يهدس بحدسي بقوة « ولأن كلمة عن . الحج

(٢) في ك بفتح الباء ، وفي ط بصمها ،

(٣) عدم أن حصر ما يدس عليه لفظ « عن » في حديثين الوحيين ، لأن من ثابت بالاسنقراء

(٤) وذلك كالدبة تجب على القاتل ، ثم تتحمل العاقلة عنه

(٥) كما يقال أدى الركاه عن ماله ، وأدى الخراج عن أرضه ، أي سببهما

(٦) في ك سبب ، والصحيح ما أثبتته من ط لأنه خبر يكون

(٧) مبني عليك إلى قوله عليه السلام « رفع القلم عن ثلاث عن البنت حتى تستنقط وعن الصبي حتى

يجتلم » وعن المجنون حتى يعقل » وسنأتي تحريمه في عوارض الأهلية إن شاء الله تعالى

(٨) لأنه مموك ، فلا يتصور أن يكون مالكا

(٩) « لا صدقة إلا عن ظهر عي » حديث مرفوع أخرجه أحمد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وذكره

البخاري تعليقا ، وتعليقاته المجرومة لها حكم الصحة ، كذا قال ابن الهمام . أمطر مسند أحمد بشرح

أحمد شاكر ١٢ ٢٨ وصحيح البخاري ٤ ٥ والجواهر بدقي ٤ ١٦٣ وفتح مبدري ٢ ٢٨٣

وهذا لأن الفطر اسم بمعنى الإفطار ، فيلزم من تعدد (الفطر) <sup>(١)</sup> تعدد الإفطار، كما يلزم من تعدد الصارب تعدد (الصارب) <sup>(٢)</sup> قلب هذا شيء سيء ، وسؤال ردي <sup>٣</sup> بالرد حري لأنه كما يلزم من تعدد (الفطر) <sup>(٤)</sup> تعدد الإفطار يلزم من (عدم) <sup>٥</sup> تعدد الإفطار عدم تعدد المفطر ، فيكون عن هذا أداء الآب صدقات أولاده الأبطال العشرة مثلاً عشرين مثلاً <sup>(٦)</sup> من البر عبداً ، وأربعين مثلاً عند الخصم <sup>(٧)</sup> أداء مسبب بلا سبب لعدم الإفطار لأن الإفطار يقتضي سابقة الصوم ، ولا صوم عليهم ، فيكون القول بوجود المسبب بلا سبب حثالة لا سداداً له أدداً ، فيكون المراد من الفطر عن هذا يوم الفطر أو ليلته بأن حذف المصاف ، وأقيم لمصاف إليه مقامه ، لكن لا يحور أن يكون المراد ليلته ، فيتعين يومه لأن الفطر صد الصوم ، واتحاد محل في الصد شرط ، فيكون افطر المعتبر ما يكون موحوداً في محل الصوم ، وهو اليوم ، وهو واحد لا يقلل التعدد وهذا معنى قولنا والفطر واحد

قوله وتكرر الوجوب <sup>(٨)</sup> إلى آخره، هذا جواب سؤال مقدر ، وهو أن يقال إنكم ادعيتم بأن الحكم إذا كان لازماً لشيء فتكرر بتكرره يدل أن ذلك الشيء سبب وقد وجد تكرر صدقة الفطر بتكرر الفطر <sup>(٩)</sup> مع اتحاد الرأس في السبب <sup>(١٠)</sup> إلا أنه فينبغي أن يكون افطر سبباً ، لا الرأس ، فقال في جوابه إن تكرر الوجوب بتكرر

(١) في ك الفطر (٢) في ك لمصروب (٣) ردي بفتح فكسر هاء مشددة بمعنى سقط

(٤) في ك افطس. (٥) سقط من ك

(٦) المثنى كين معروف ، أو ميراثي والكل محتمل الآراء هنا .

(٧) افطر الهدية ١ ، ٨٤٨٢ والإقناع ١ / ٨٣٤٦ ، والقاموس المحيط ٢ / ٥٦٥ ، ٦٦٠ ومجتبى الصحاح ص ٦٦٢

(٨) قال الاحمسي وتكرر الوجوب بتكرر الفطر بمعية تكرر وجوب الركاء بتكرر سجود لا بوصف الذي لأجبه كان برأس سبباً وهو الموقوف بتعدد بتعدد الرأس كما أن انقضاء الذي لأجله كان لمن سبب بوجوب الركاء بتعدد بتعدد السجود فيصير السبب بتعدد الوصف بمعية السبب بنفسه (٩) بمعنى الوقت

(١٠) بداية سقط من ك ، وصائبه إلى انتهائه في مكانه

الفطر، لا باعتبار أنه سبب، بل باعتبار معني، وهو أنا جعلنا الرأس سبباً بوصف المؤونة، ووصف المؤونة يتكرر بمضي الرمان فعمل الرأس كالتكرر حكماً بتكرر وصفه، لأن الوصف هو السبب في الحقيقة، ألا يرى أن الركاة تتكرر بتكرر انحول (لا) <sup>(١)</sup> لأن انحول سبب، بل هو شرط لوحوب الأداء والنصاب المعني النامي هو السبب، إلا أن انتصاب جعل سبباً بوصف النماء، والنماء يتجدد بتجدد انحول درأً وبسلاً وقيعة، فأقيم انحول مقامه تبسيراً علينا، فصار المال الواحد كالمشدد بنفسه حكماً لتجدد وصف النماء، وفي الحقيقة التجدد بتجدد النماء لا بانحول، فكذا في (الفطر) <sup>(٢)</sup> التجدد بتحدد المؤن لا بالفطر <sup>(٣)</sup> قوله وهو أي الوصف يتحدد خبر أن في الموصفين، أي لأن الوصف يتحدد بمضي الرمان، كما أن النماء يتجدد بتجدد انحول، قوله ويصير السبب: أي النصاب، يتجدد الوصف أي النماء.

قوله وعلى هذا تكرر العشر والحراج <sup>(٤)</sup> على مثال تكرر الركاة، بيانه أن الأرض سبب العشر والحراج <sup>(٥)</sup> بدليل إضافتهما إليها <sup>(٦)</sup>، لكن بوصف النماء <sup>(٧)</sup>، وانماء بالخارج حقيقة في العشر، وحكماً في الحراج، بأن يكون متمكناً من الزراعة،

(١) بعد «لا» سقط من النسخي، وبصحح الكلام بقضي اصاعته وإثباته، وذلك ظاهر

(٢) أي ط انطر قلب وما رلنا تصد ما سقط من ك

(٣) خلاصة هذا الجواب أن تكرر الوجوب عند تكرر الوقت مع انحاد الرأس بس لتكرر الوقت بل بتكرر الرأس تقديرًا، فإن الرأس ما صار سبباً بوصف المؤونة، وهي محدد في كل وقت، كان الرأس بمنزلة المتحدد بتقدير التجدد للمؤونة كالمصنف لما صار سبباً بوصف النماء صار كالمحدد عند تحدد النماء بحلول انحول، حتى تكرر وجوب الركاة بتكرر انحول في نصاب واحد انظر: أصول السردوي مع كشف الاسرار ٢ / ٣٥٣-٣٥٤ وأصول السرخسي ١ / ١٠٧، والحسامي مع شرح النظامي ص ٥٧

(٤) قال الإحسبكتي وعن هذا تكرر العشر والحراج مع انحاد السبب وهو لأرض الدائمة في العشر حقيقة بالحراج، وفي الحراج حكماً بالتمكن من الزراعة لهـ

(٥) أي عندما، وقد ذكرت لك أول هذا الفصل رأيي كشافني في ذلك

(٦) حتى قبل عشر الأرض وحراج الأرض كما أن الأرض توصف بهما فقيل أرض عشرة وأرض حراجية

(٧) قوله «لكن بوصف النماء» الخ بيانه أن وجه اعتبار صفة النماء في ذلك: أن العشر اسم لجزء من النماء، فلا يمكن إيجابه بنوع النماء، والحراج يسقط إذا استأنص الزرع أمة، ولم يبق من السنة ما يمكن استغلال الأرض منه، فعرف بذلك أن صفة النماء معتبرة في الأرض كما هي معتبرة في مال الركاة، إلا أن النماء الحقيقي عثر في العشر لأنه مقبر بحر من الخارج، فلا يمكن إيجابه إلا بعد تحقيق الخارج =

وتكرر العشر بتكرر السماء حقيقة في العشر ، وتكرر الخراج بتكرر السماء حكماً بأن يتكرر الحول ولم تررع ، والرياسة ممكنة ، على مثال تكرار الركاة (عن الأرض) <sup>(١)</sup> .  
تصير كالمتكررة بنفسها بتكرر وصف السماء كما أن المال يكون كالمكرر بنفسه بتكرر وصف السماء فاقهم .

قوله وهي الأرض <sup>(٢)</sup> أي السبب الأرض ، وإنما أنت الصمير بالنظر إلى الحر ، ومثله يحور ، كما عرفت في انفصل في قوله من كانت أمك <sup>(٣)</sup> . وتذكير الصمير بالنظر إلى الحر يحور أيضاً ، كما في قوله تعالى ﴿ فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي ﴾ <sup>(٤)</sup>

\* \* \*

= وفي الخراج عبر السماء التقديري بالتمسك من الرياسة لأن الخراج من غير حسن الخارج ، فلا حاجة إلى تعليقه بالسماء الحقيقي ، بل يكفي فيه بالسماء التقديري رعاية لحاجات المغالطة ، ثم إن كل واحد منهما يتكرر بتكرر السماء مع اتحاد الأرض لأن الأرض يصير كالمتحددة بتعدد السماء بتدبرا ، كما أن النصاب يصير كالمتجدد عند تعدد السماء بحول الحول حتى تكرر وجوب الركاة بتكرر الحول في نصاب واحد  
(١) « عسى الأرض » هكذا في ط ، ومن المعلوم أنه ساقط من ك لكن على ذلك لا يكون الكلام مقمشب ولا مستقيماً ، ولذا لرى أن صحفها « فالأرض »

(٢) ذكرت لك عبارة المتن في هامش (٤) من الصحيفه السابقة فأرجع إليها ومنه يعلم أن نعت المسحة التي بي يدي « وهو الأرض » ممكنة أيضاً علاء الدين عند العرب البحاري وعلى ذلك لا يحتاج إلى التوجيه الذي سيذكره في شرح

(٣) قد الرمحشري في « علي المدح والدم » ويؤيد الفعل وتلقى الاسماء - بالخصوصان بالمدح أو الدم - ومجمعا ، نحو قوبك نعمت المرأة هند ، وإن شئت قلب نعم المرأة ، وقالوا هذه الدار نعمت البلد ، لأن البلد الدار كقولهم من كانت أمك - أمه

(٤) الآية ٧٨ من سورة الانعام قال الرمحشري فإن قلت ما وجه التكرار في قوله ﴿ هذا ربي ﴾ والإشارة إلى الشمس ؟ قلت جع لمبدأ مثل الحجر لكونها معاره عن شيء ولحد تقويهم ما جاءت حاجتك ومن كانت أمك وكان احسان هذه الطريقة واحداً بصناعة الرب عن شبهة التاميز ألا تراهم قالوا في صلة انه علام ومن يقوبوا علامة ، وإن كان العلامة بلع احرازاً من علامه التاميز انه ابطر أصول السرخسي ١ / ١٠٨ ، والمحقق ص ١٢٣ ، والحسامي مع شرح البطامي ص ٥٧ ، والمفصل في علم العربية ص ٢٧٤ ، والكشاف ١ / ٢٤٤

## فصل في العزيمة والرخصة

لم يخرج من بيان أسس الشرائع، شرع في بيان لعزيمة والرخصة لأنها لا تخلو إما أن يكون مسببة عن أضرار العباد أولاً، فالأول هو الرخصة والثاني هو العزيمة، وإما قدم العزيمة على الرخصة لكونها غير متعلقة بالعوارض والأصـ  
عدم العرض (٢)

قوله اسم لما هو أصل منها (٣) أي من أحكام لشرع يعني العزيمة ما لزمنا من غير نظر إلى عارض العذر بحكم أنه الهيا ونحن عبده (٤) مأخوذة من لعزم وهو المقصد المتأكد من تعالى ﴿وَلَمْ يَجِدْ لَهُ عِزًّا﴾ (٥) أي مقصداً متأكداً في العصيان، وفيما ثبت بلا عذر غاية الوكادة

قوله الرخصة اسم لما نسي عن أضرار العباد أي ما كان ثبوته بسبب لعذر (٦) أعني لو لم يكن العذر لكان الحكم بخلاف ذلك (٧)، وهذا معنى قول فاضلنا أي يريد<sup>٨</sup> رحمه الله والمردد بها في عرف اللسان إطلاق بعد خطر لعذر تتسبباً مأخوذة من رخص السعر، إردا تراخ عن العلاء، وحف على الناس، وأسمع اسلع (٩) وسهل وجودها

(١) قوله «لأنها لا تخلو» الضمير يعود إلى الأحكام.

(٢) انظر التوضيح ٧٢ / ٣

(٣) قال الأجستكي فصل في العزيمة والرخصة وهي في أحكام الشرع اسم لما هو أصل منها غير متعلق بالعوارض والرخصة اسم لما نسي عن أضرار العباد والعزيمة أقسم أربعة فرض، ووجوب، وسنة وفيل، قاله من ما ثبت وجوبه بسبب لا شبهة فيه

(٤) هذا التعريف مأخوذ من عبارة بعضهم في حد العزيمة حيث قال هي ما استمر على الأمر الأول واستقر عليها بحكم أنه أي الله سبحانه وتعالى - الهيا ونحن عبده قال في التحقيق وإرادته أي بتعريف صاحب المس - ما لم يبدأ بشئ من الشارع

(٥) سورة طه الآية ١٦٥ وانظر في تفسيرها القرطبي ١١ / ٢٥١-٢٥٢، والكشاف ٢ / ٣٦.

(٦) وعبارته بعضهم في حديثها ما تغير من عسر إلى يسر بواسطة عسر المكلف

(٧) وبذلك كناية النظر في رمضان يعني الفرض والفسخ

(٨) هو القاضي أبو ريد النجاشي رحمه الله

(٩) هذا بيان لمعنى قولنا رخص الشيء أو السلعة

قوله بدليل لأشبهة فيه <sup>(١)</sup> أي بدليل قطعي ، وانعرض بما مأخوذ من عرضه  
 بد قدره كقوله تعالى ﴿ فنصف ما فرضنم ﴾ <sup>(٢)</sup> أي قدره <sup>(٣)</sup> ، أو من عرضت  
 إساءة الثوب إذا عطته ، فعلى الأول سمي العرض عرضاً لكونه مقراً لا يحتمل  
 الربادة ولا انفصالاً وعن الثاني لكونه ثابتاً بدليل قطعي لأشبهة فيه ، وهو  
 كإصص الدين وفروعه من الصلاة والركاة والصوم والحج فإيهن ثابته بالكتاب  
 والسنن المتواترة والإجماع <sup>(٤)</sup>

قوله حتى يكفر جاحده <sup>(٥)</sup> يسكون الكاف ، ورفع الراء <sup>(٦)</sup> ، من باب  
 الأفعال <sup>(٧)</sup> أي يسب إلى الكفر ، وإما ينسب إليه <sup>(٨)</sup> لأن الإيمان هو الإقرار  
 باللسان والتصديق بالقلب أي تصديق العبد به بما جاء منه تعالى فلم يحد  
 ترك التصديق ، وتركه كفر ، فيكفر

---

(١) علم أن أقسام العزيمة أربعة عرض وهذا يعرفه لصاحب اللس ووحد ، وسنة وبطل ويدخل في هذه  
 الأقسام الغش والترك فإن الترك المذهبي عنه عرض إن كان الدليل قطعياً كترك أكل الخبث ، وواجب إن دخل  
 فيه شبهة كترك أكل الميتة ، وواجب إن دخل فيه شبهة كترك أكل الضب وسنة أو بطل إن كان دونه  
 كترك ما قبل فيه لابس ، ويؤيده قول شمس الأئمة السرخسي الواحد ما يكون واجب الأداء شرط أو  
 وجب الرب فيه يرجع إلى التحريم والحرمة كذا في التحقيق ، وقيل في وجه حصر هذه لأقسام إن العزيمة  
 لا تحلو من أن يكفر جاحداً أولاً والأول هو العرض ، والثاني لا يحلو إلا أن يعاقب بتركه أولاً ،  
 والأول هو الواجب والثاني لا يحلو من أن يستحق بتركه الملامة ، أو لا والأول هو السنة ، والثاني  
 هو البطل ، ويدخل في القسم الأخير المباح إن جعل من العزم

(٢) سورة البقرة الآية ٢٣٧

(٣) بالتسميئة .

(٤) انظر بحكام القرآن لمصا ص ١٥٥ / ١٥٦ والتحقيق ص ١٣٣ ، والخسامي مع شرح الخطابي  
 ص ٨٥٧

(٥) قد لا يحسن كذا فالعرض ثابت وجوبه بدليل لا شبهة فيه ، وحكمه اللزوم علم وتصديقاً بالقلب  
 وعملاً باللسان حتى يكفر جاحده ، ويسبق بتركه بلا عذر ، والواجب ما ثبت وجوبه بدليل فيه شبهة  
 وحكمه لزوم عملاً باللسان ، لا عملاً على القلب حتى لا يكفر جاحده . ويسبق بتركه إذا استجف باحتمال  
 الأحكام ، وإما ما ولا فلا أم

(٦) وضم الياء

(٧) أي من أكرهه إما دعاء كافراً

(٨) علم أن حكم العرض ، أي الأمر الثابت به هو اللزوم علماً وتصديقاً بالقلب كما قال في اللس ومعه أنه  
 يحسن العم تقطعي بظهوره وبحيث اعتقاد حقيقته لظهوره بدليل مقطوع به ، وهذا لا اعتقاد هو لإس  
 حتى لو تبدل بصد يكون كراً لأنه ابتكر وجوده للدليل القطعي كما أن من حكمه أيضاً وجوب  
 إقامته باللس حتى لو ترك العمل به غير مستحب به يكون ماسقاً إن كان بغير عذر ولكنه لا يكون كافراً  
 لأنه ترك ما هو من شريع لا ما هو من قول الدين لبقاء الاعتقاد على حده كذا في التحقيق



قوله ويفسق ناركه: من التفسيق، أي يسبب إلى العسق تارك عمله بالبدن  
بالعذر<sup>(١)</sup> لأن العمل بالبدن طاعة وضدها عصيان وفسق فلما ترك العمل بلا عذر  
يكون عاصياً وفاسقاً فبفسق<sup>(٢)</sup>، وإما هنا إن صد الطاعة فسق لأن العسق عبارة  
عن الخروج من طاعة الرب يقال فسقت الفأرة إذا خرجت من جحرها، وفسق  
العبد إذا خرج من حكم أمر ربه<sup>(٣)</sup>

قوله بدليل فيه (شبهة)<sup>(٤)</sup> أي شبهة العدم، والواحد إما مأخوذ من  
وحب الشيء وجوياً أي لزم، أو من وجب الحائط أو البيت إذا سقط، أو من  
وحب القلب وجباً أي اضطراب<sup>(٥)</sup> فسمي به لسقوطه (على)<sup>(٦)</sup> الإنسان ولرومه  
به، حتى لا يحرص عن العهد إلا بأدائه<sup>(٧)</sup>، أو سمي به لتردد في ثبوته، لأنه  
هو اثبات دليل فيه شبهة كالقياس وحر الواحد، نحو الوتر<sup>(٨)</sup>، وصدقة الفطر

(١) انتهى ما سقط من ك

(٢) في ك: يضم السين، وفي ط: بفتحها وبشديدها، وهو الصحيح لقوله فيما تقدم « من التفسيق »

(٣) كذا في كتب اللغة انظر التحف من ١٣٤، والحسامي مع شرح النظامي ص ٥٨، ومختار الصحاح  
ص ٥٢٨

(٤) سقط من ك، قلت قد ذكرت له عبارة الحسن في الهامش (٥) من الصحيفة السابقة

(٥) انظر القاموس المحيط ١٦٦/

(٦) في ط: عن، وما أثبتته من ك هو الأولى لمناصبته للسياق

(٧) وإن لم يثبت العلم به ويحتمل أن يكون تسميته بذلك لأنه ساقط في إثبات العلم البقيني فلهذا  
سالمعدوم وإن كان في إيجاب العمل ثابتاً موجوباً

(٨) «علم أن الوتر سية عبد الشافعي رحمه الله وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وصدقة الفطر  
واجبة عبده، أي فرض، وذلك على اصطلاحه في عدم التفرقة بين الفرض والواحد كما ذهبنا إليه، وقد  
أشار الشارح بذلك إلى أن الوتر واحد عبداً وكنا صدقة الفطر والأصحية - وفي إحدى الروايتين عن  
أبي يوسف أن الأصحية ستة - لثبوتها بأخبار الآحاد - أما خبر الواحد في صدقة الفطر فقوله عليه  
السلام «أبوا عن كل حر وعبد» الحديث، وقد سبق تخريجه، وأما خبر الواحد الدال على وجوب  
الأصحية فقد أوردته قريباً، وأما خبر الواحد الدال على وجوب الوتر فهو ما رواه أبو بلود والنسائي  
وأحمد عن عبيد الله بن عبد الله بن عمار قال قال رسول الله ﷺ «ما أهل القرآن أوتروا، فإن الله وتر يحب  
الوتر» قال أحمد شاكر إسناده صحيح إجماعاً، وأخرج الترمذي والبيهقي من حديث أبي سعيد الخدري  
عنه ﷺ قال «أوتروا قبل أن تصبحوا» وأخرج أحمد من حديث ابن عمر عنه عليه السلام قال «صلاة  
المغرب وتر النهار فأوتروا صلاة الليل» وصحح أحمد شاكر إسناده، وروى أحمد أيضاً من حديث أبي  
هريرة قال قال ﷺ «من لم يوتر فليس منا»، وبهذا اللفظ يكن بريده «الوتر حق» في أوله  
رواه الحاكم وأبو داود والبيهقي، من حديث عبد الله بن بريده عن أبيه مرفوعاً، =

والأصحية<sup>(١)</sup> (وبحوها)<sup>(٢)</sup> ، وإن ما وجد العمل به لحسبته إلى صاحب الشرع، ولم يحب (العلم<sup>(٣)</sup> لشبهة<sup>(٤)</sup> فيه)<sup>(٥)</sup> وإنما (لا)<sup>(٦)</sup> يكرر حاحده لعدم ترك التصديق، لأنه لم يكن يوجب التصديق، وإنما يفسق<sup>(٧)</sup> بتركه لو حود الفسق بترك العمل إذا استحلف بأحبار الأحاد، أي يفسق إذا تركه بهاوياً بحبر الواحد، فأما إذا تركه متأولاً فلا، إذا ترك العمل متأولاً فلا يفسق بأن قال هذا الخبر غريب، أو ضعيف، أو مستنكر أو مخالف للكتاب (أو)<sup>(٨)</sup> السنة المشهورة، أو القياس، أو رأويه محمول، أو مستور الحال، أو مجروح<sup>(٩)</sup> اعلم أن أصحاب الشافعي قالوا لا فرق

= وفي إسناده أبو المصعب عبد الله بن عبد الله العنكي أسند البيهقي إلى البخاري أنه قال عنده مائة من أهد، وقال الحاكم - حديث صحيح - وأبو المصعب العنكي مرروي ثقة يجمع حديثه أهد وأعرضه الذهبي في تلخيصه بمقالة البخاري السابقة، قال صاحب الحوهر النقي قال أبو حاتم هو صالح، وأنكر عن البخاري إسناده في الصغفاء وقال محول به، وروى الحاكم والبيهقي من حديث خارجة ابن حداد العدي أنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول «إن الله عز وجل قد أمركم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم، وهي لكم ما بي صلاة العشاء في طلوع العصر الوتر الوتر» مرتين أهد، ثم أسند البيهقي إلى البخاري أنه قال لا يعرف لإسناد هذا الحديث سماع بعضهم من بعض أهد وقال الحاكم صحيح الإسناد، ولم يخرجاه لتفرد التلمي عن الصحابي. أهد بطرس سن أبي داود ٢ / ٦١-٦٢ وسن السنني ١ / ٢٤٦، وجامع الرمدي ٢ / ٢٥٣، ومسند أحمد مع شرح أحمد شاكر ٢ / ١٦٤، و٦ / ٣٢١ و٤٠ / ١٣٦، ومسند أحمد ط. لمصنف ٢ / ١٣٢، والمسند ١ / ٣٠٦-٣٠٥، وسن البيهقي ٢ / ٧٨-٨٠، والإقناع ١ / ١٨٨ و٣٤٥، والهدية ١ / ٤٤ و٨٢ و٤٠ / ٥٢.

(١) وعند الشافعية الأصححة سنة مؤكدة على الكفاية إن تعدد أهل البيت، فإذا فعلها واحد من أهل البيت كفى عن الجميع، وإلا فسنة عي. انظر الإقناع ٢ / ٣٦٥

(٢) سقط من ن

(٣) في ط العمل، وهو خطأ من الناسخ كما هو واضح.

(٤) في ن، يشبهة.

(٥) سقط من ن

(٦) في ط كم

(٧) بتشديد السين المفتوحة

(٨) في ن بدون الهمزة = و

(٩) إذا ترك العمل بالواجب فهو على ثلاثة أوجه إما أن يتركه مسحوقاً بأحبار الأحاد فإن لا يرى العمل بها واجباً، أو يتركه متأولاً لها - كما ذكر الشارح - أو يتركه غير مسحوق ولا متأول، ففي القسم الأول يحب بطليله وإن لم يكرر، لأنه تعبير راداً بحبر الواحد، وذلك بدعة، وفي القسم الثاني لا يجب التوصل ولا التسبق لأن التأويل سببه السلف والخلف في المصووص عند التعارض، وفي القسم الأخير يفسق ولا يضل، لأن العمل به لما وجب كان الأداء طاعة، والترك من غير تأويل معصية وأسفاً، هذا هو المذكور في عامة الكتب، وعليه يدل كلام شمس الأئمة، وهو الصحيح، وما ذكره الاحمد في مثله هنا - مسار عليه الشارح - يشير إلى أن تركه لا يوجب التوصل أصلاً ويوجب التمسق بشرط أن يكون مستحفاً ولا يوجهه إذا كان متأولاً، ونيس فيه دلالة على التمسق في القسم الثالث، بل هو سنكت عنه وعبرة =

بين الواجب والفرص، وهما سواء<sup>(١)</sup> ولا معنى لقولهم لأن الذي ثبت بلا شبهة غير الذي ثبت بشبهة<sup>(٢)</sup> حتى يكفر (حاحد)<sup>(٣)</sup> القسم الأول<sup>(٤)</sup>، دون الثاني، ولهذا<sup>٥</sup> لم يكونوا كافرين حيث أنكروا وجوب الوتر والأصحية ووجوب ابصهاره من القهقهة في الصلاة<sup>(٦)</sup>

ثم معنى قولهم لا فرق بينهما لا نحو إما أن يكون باعتبار أن معناهما واحد أو باعتبار أن المعنيين متعايران، لكن كل واحد من اللفظين مستعم في المعنيين ففي الأول يلزم الترادف<sup>(٧)</sup>، وفي الثاني لا إشراك، وكلاهما عدم الأصل<sup>(٨)</sup>.

= التقويم يدل على أنه لا يصلح فيه ولا تنسب إلى القسم الأول، ولكن الصحيح ما ذكر أولاً، لأن نعم سحر الواحد ثبت بدلائل قطعية فتاركه على وجه الإسحاف يكون صائلاً متدعياً، وينور الاستحفاف والباوين يكون فسقاً كما في التحقير

(١) أي اسمهم مطلقان على معنى واحد، وهو الذي يمت تاركه وعلام شرعاً، سواء ثبت بدليل قطعي أو ظني، قالوا واحتلاف طريق الثبوت لا يوجب اختلافه في نفسه فإن اختلاف طريق الدواعي لا يوجب اختلاف حفظها، وكذا اختلاف طريق الحرام والقطع والنظر لا يوجب اختلافه في نفسه من حيث هو الحرام فتخصص اسم الفرص بالقطوع، والواجب بالمقنن تحكم، لأن الفرص لغة هو التقدير سواء كان مقطوعاً به أو مطبوعاً وكذا الواجب هو اللزم والساقط سواء كان مقطوعاً عنه أو مطبوعاً فكان تخصص كل واحد يقسم بحكما

(٢) والتفرقة بينهما ظاهرة، لأن ثبوت المذلول على حسب ثبوت الدنس، بمعنى كان المذنوب ثابتاً بين الدنسي لاند من نبوته في الرسول، ثم نعم من هذا الرد على الشافعية بناء على ما إن كان إنكارهم التفرقة بين الفرص والواجب من حيث الحكم كان يقال لا تفاوت بينهما في لزوم النعم

(٣) في ك حاحده

(٤) لأنه أنكر الثالث قطعاً

(٥) قوية وهذا الحج معناه أنه بناء على أن حاحد ما ثبت بشبهة لا يكر لأنه لم ينكر الثالث قطعاً لم يكن الشافعية كافرين حيث أنكروا وجود هذه الأمور - الوتر وما بعده - لأن دليلها لم يثبت قطعاً ويقيناً فلا يوجب اليقين، ولزوم الاعتماد معني على الدليل اليقيني

(٦) قدمت بك مذهب شافعية في حكم الوتر والأصحية قرناً، أما القهقهة في الصلاة فقد ذهبوا إلى أنها تنقص الوضوء، كانت في صلاة ذات ركوع وسجود وبمذهب الشافعية إلى أنها لا تنقصه لأنها ليست بمخرج من سجدة، ولهذا لم تكن حائلاً في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة وخارج الصلاة، ولو قوله عنه السلام « من صحت عنكم قهقهة طمعت الوضوء والصلاة » وسيأتي بحريجه في محله - وبمنه ترك القباس ثم أنه ورد في صلاة مطلقة فيقص عليها، ثم القهقهة ما يكون مسموعاً به وبجوابه، والصحت ما يكون مسموعاً له دون جوابه وهو عن ما قبل معص الصلاة دون الوضوء كما في بهدنة

(٧) اعتمد أن القول بأن الفرص والواجب مترادفان وإنكار كونهما مترادفين لغة لا معنى له، لما سبق بيانه في معنى كل واحد منهما ومما يبعد أحد المعنيين الآخر وذلك لا يحفي على سراح

(٨) انظر المحقق ص ١٣٤-١٣٥ وشرح الحفص ٢٧٧١ وما بعدها والبهدنة ص ٦ والإقناع ٩٠

قوله (والسنة)<sup>(١)</sup> الطريقة المسلوكة في الدين ، علم أن السنة في اللغة هي الطريقة المطلقة حسنة كانت أو سيئة ، يدل عليه قوله عليه السلام «من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة» ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة»<sup>(٢)</sup> وفي عرف الشرع يراد بها طريقة الدين ، إما الرسول أو الصحابة<sup>(٣)</sup> حتى يقال سنة الرسول ، وسنة الخلفاء الراشدين ولا يختص مصطلق السنة بسنة الرسول حلاًفاً للشافعي<sup>(٤)</sup> قال انصاري

(١) في السنة

(٢) ورد من حديث جرير ، ومن حديث أبي هريرة عنه  $\text{ﷺ}$  مرفوعاً ، فحديث جرير أخرجه مسلم ١٢/٧ - ١٠٤/١٦٠٢٥ - ٢٢٧ ، وابن ماجه ١/٧٤ ، والرمذي ١/١٤٢ ، والسنن ١/٣٥٥ - ٣٥٦ ، والبيهقي ٤/١٧٥ - ١٧٦ ، وحديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه ١/٧٤

(٣) وقال في التحقيق السنة في الشريعة اسم للطريقة حسنة لمسلوكة في الدين من غير التفرع ولا وحوث كما أسس إليه الشيخ - أي صاحب المس - في بيان الحكم بسوء سلوكها الرسول عليه السلام أو غيره ممن هو غم في الدين أنه

(٤) اعلم أنه وقع خلاف في أن يطلق لفظ السنة هل يقع على سنة الرسول  $\text{ﷺ}$  أو يحتمل سبقتة وسنة غيره فإذا قلنا الراوي من السنة كذا فعند عامة أصحاب المتقدمين وأصحاب الشافعي ، وجمهور أصحاب الحديث يحمل على سنة الرسول عليه السلام والله ذهب علماء الدين سجع قندي صاحب المراسن من المخبرين وعند الشيخ أبي الحسن الكرخي من أصحابنا ، وني بكر الصيرفي من أصحاب الشافعي لا يحب جمعه على سنة الرسول  $\text{ﷺ}$  إلا بدليل وبه ذهب القاضي الإمام أبو ريد الدبوسي وفخر الإسلام بريدوي وشعشع الأمانة السرجسي ، ومن تابعهم من المخبرين وكذا الخلاف في قول الصحابي أمربا بكذا أو بهيما عن كذا ، تمسك الفريق الثاني بأن لفظ السنة يطلق على طريقة غير الرسول من الصحابة ، فإن بصحابة قد سوا أحكام كذا قال علي رضي الله عنه حين الرسول  $\text{ﷺ}$  في الحضر أربعين وجد أنو بكر أربعين وحلد عمر ثمانين وكل سنة ، وأما علمه الإسلام «عندكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي» فقد أطلق اسم السنة على طريقتهم وقد عني بذلك سنة غيره وأيضاً كان السلف يطلقون اسم السنة على طريقة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وقد حكى عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال «قد قلت سنة عبدنا أو السنة بملكتنا كذا» فإما يرد به سنة بملكتنا من نزل وكان عريف نسوق وإذا كان كذلك لم يرد إطلاق لفظ السنة على من المرد طريقة الرسول أو غيره فلا محور تقبيله بطريقه عليه السلام لا بدليل وحجج الفريق الأول بأن الرسول  $\text{ﷺ}$  هو المقتدى به والمنتفع على الإطلاق فلفظ السنة على الإطلاق لا يحمل إلا على سنده كما هو قبل هذا الفعل طاعه لا يحمل إلا على طاعة الله وطاعة رسوله وإما إضافتها إلى غير الرسول فمصدر لاقداثه فيها بسنة رسول ، فوجب أن يحمل عند الإطلاق على حقيقة دور محاربه وما ذكره من الحديث والإطلاق لا يلزم ، لأن لا ينكر جواز إطلاق هذا اللفظ على طريقة غير الرسول مع التقيد وإما يمنع أن يفهم من إطلاق اسم السنة غير سنة الرسول كذا في الخبرين ولعل بعدد هو القول الأول ، وفي قول الفريق الثاني اللفظ مطلق فلا محور تقبيله من غير دين فنقول لإمام من تقبيله طريقة رسول عليه السلام أو بطريقة غيره فنقبيله بالأولى أولى لما ذكرنا ، كذا في كشف قلت وهذا الاختلاف مبني على اتفاق الفريقين على تعريف =

أبو زيد <sup>(١)</sup> ويحتمل أنه لم يسعه استعمال السلف إطلاق السنة على (طرائق) <sup>(٢)</sup> العمرين <sup>(٣)</sup> والصحابة ، لأنه كان بعد أبي حنيفة بقرنين أو بقرن <sup>(٤)</sup>

قوله وحكمها أن يطالب المرء بإقامتها <sup>(٥)</sup> ويعاقب عن تركها <sup>(٦)</sup> (لأنها) <sup>(٧)</sup> لا تحلو ، ما أن (تكون) <sup>(٨)</sup> طريقة لرسول أو الصحابة وكل واحد من الطريقتين أمربا بإحيائها، وبهينا عن إقامتها <sup>(٩)</sup>، إلا أن يكون الترتب بطريق التهاون

= السنة بما ذكر ، لكن ذهب أبو اليسر رحمه الله إلى أن تعريف السنة بذلك هو مذهب ، إما أصحاب الشافعي رحمه الله فقالوا السنة نفس واضحة عليه النبي ﷺ ، فامد يبطل الذي واقظ عنه الصحابة رضي الله عنهم ففسس سنة ، ثم قال وهو على أصلهم مستقيم ، فإمهم لا يرون أقوال الصحابة حجة فلا يرون أفعالهم أيضا سنة ، وعندما أقوالهم حجة ، فتكون أفعالهم سنة كذا في التحقيق بطر كشف الأسرار وأصول الفريدي ٢ / ٣٠٨ ، والتحقيق ص ١٣٥ - ١٣٦ وشرح العبد ٢ / ٢٢ و ٢٦ و ٧٢ والأحكام للأدي ٢ / ١٣٧ وما بعده

(١) القاضي أبو زيد هو الدوسي رحمه الله

(٢) في ك طريق

(٣) العمران ، هم أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما

(٤) راجع فيما سبق ترجمة الشافعي واني حنيفة رضي الله عنهما

(٥) قال الاحسيكني والسنة الطريقة المسبوكة في الدين ، وحكمها أن يطالب المرء بإقامتها من غير فترض ولا وحب ، لأنها طريقة أمربا بإحيائها ، فستحق اللائمة بتركها اهـ ،

(٦) قال شمس الأنمة السرخسي رحمه الله حكم السنة هو لا تنزع فقد ثبت بالبلين أن رسول الله ﷺ مشع فما سلك من طريق الدين ، وكذا الصحابة بعده وهذا لانواع الثابت بمطلق السنة حال عن صفة الفرصية والوجوب إلا أن تكون من اعلام الدين نحو صلاة العيد والأنا والاقامة والصلاة بالجماعة ، فان ذلك بمعنى الواجب في حكم العمل اهـ ، وقال أبو اليسر رحمه الله وأما حكم السنة فهو أن كل فعل وأطه عليه رسول الله ﷺ مثل التشهد في الصلاة والسنن الرواسب يندب إلى تحصيله ويلام عن تركه مع لحوق اثم يسير ، وكل فعل لم يواطى عليه رسول الله ﷺ بل تركه في حالة كالطهارة بكن صلاة وتكرار الغسل في أعضاء الوضوء فإنه يندب إلى تحصيله ويكره لاملام على تركه ، ولا يلحق بتركه ويرر وأما الترويح في رمضان فربه سنة الصحابة ، فإنه لم يواطى عليها رسول الله ﷺ ، بل وأطه عليها الصحابة ، وهـ ، مما يندب إلى تحصيله ويلام على تركه ، ويكره دون ما وظ عليه رسول الله ﷺ

السلام ، فإن سنة النبي أقوى من سنة الصحابة

(٧) في ك لأنه

(٨) في ك بكر

(٩) قال تعالى ﴿ لقد كان يك في رسول الله أسوة حسنة ﴾ وقال عز وجل ﴿ وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ وقال ﷺ « عليكم بسني وسنة الحنفية الراشدين من بعدي » وسيأتي تخريجه في كتابه ، ثم إلى الإحياء في الفعل ، والإماتة في الترك

والاستحفاف بحيث يكره أو يفسق برجوع التهاون إلى صاحبها قوله فيستحق  
اللائمة أي الملامة<sup>(١)</sup>

قوله سنة الهدى<sup>(٢)</sup> أي أخذها هدى ، وتركها صلالة ، كذا قل الأستاذ الكبير  
مولانا حميد الدين الصريير رحمه الله<sup>(٣)</sup> ، وهي كصلاة العيدين<sup>(٤)</sup> ، والأذان  
والإقامة والصلوة بالجماعة ، وتاركها يستوجب إساءة ، حتى قيل لو أن أهل بلدة  
امتنعوا عن الأذان قوتلوا<sup>(٥)</sup> (لأنهم أماتوا سنة يجب إحيائها)<sup>(٦)</sup> وتارك الجماعة  
يستوجب إساءة ولا تقبل شهادته إذا تركها استخفاً بذلك ومحاة ، أما إذا تركها  
سهواً ، أو تركها سؤولاً بأن يكون الإمام من أهل الأهواء أو محافاً لمذهب معتدى  
لا يراعي مذهبه فلا يستوجب الإساءة وتقبل شهادته<sup>(٧)</sup>

---

(١) في الدنيا وحرمان الشفاعة في العقب

(٢) قال الاحمدي ، والسنة نوعان سنة الهدى وتركها يستحق إساءة وكراهة ولروايد وتركها  
لا يستوجب إساءة وكراهة أم ، وسنة الهدى سنة أذهب من تكميل الهدى أي الدين كذا في الكشف ،  
وهي التي تتعلق بتركها كبراهمة أو إساءة انظر الحسامي مع شرح النظمي ص ٥٩ ، وأصول  
السرحي ١ / ١١٤ ، وكشف الأسرار ٢ / ٣٠٨

(٣) وكذا قال مكحول فيما نقله السرخسي عنه

(٤) وكون صلاة العيدين سنة مبنية على رواية الجامع الصغير ، ورجح صاحب الهدية كونهما واحدة وقال  
وهو رواية عن أبي حنيفة

(٥) كما يقتلون عند الإصرار على ترك الفرائض والواجبات ، وهو قول محمد رحمه الله وقال أبو يوسف  
رحمه الله القنلة بالسلاح عند ترك الفرائض والتجارات فأما السن فبما يؤيدون على تركها  
ولا يقتلون على ذلك بظهور الفرق بين الواجب وغيره ، ومحمد وجهه أن ما كان من أعلام الدين فالإصرار  
على تركه استحفاف بالدين ، فيقتلون على ذلك بهذا كذا في الكشف

(٦) ما بين القوسين سقط من ط

(٧) قال الكاساني ومن ترك بصلاته بالجماعات استحفاف بها وهو تركها فلا عدالة به ، لأن الجماعة  
واحدة وإن كان تركها عن تأويل بأن كان الإمام غير مرضي عنده لا تسقط عدالته أم ، وقال في  
إهداة الجماعة سنة مؤكده أم ، انظر كشف الأسرار ٢ / ٣١٠ ، وأصول السرحي ١ / ١١٤ ،  
والنوصيح ٣ / ٧٦ ، والهداية ١ / ٢٦ و ٣٧ و ٦٠ ، وبداية الصائغ ٩ / ٤٣٠

قوله والزوائد ١ أي ثانی من نوعي السنن لروئد، وامعني بها ما يكون أحذه حسناً، وتركه مما لا بأس به (٢)

قوله كسير النبي عليه السلام هي جمع سيرة، وفي بعض النسخ كسب النبي عليه السلام، هي جمع سنة، وكلاهما صحيح (٣)

قوله في باب الأذان من قوله أي من قول محمد <sup>١٤</sup> وما قال بكره أو إساء فهو من حكم سنة انهدى، كقوله يكره الأذان قسداً <sup>١٥</sup> وقوله يكره الأذان مع إساءة <sup>١٦</sup>، وقوله وإن صلى (أهل مصر بجماعة) <sup>١٧</sup>، بغير أدب ولا إقامة فقد (إساءوا) <sup>١٨</sup> وما قال لا بأس من حكم سنن لروائد كقوله ولا بأس بذلك إن يؤس واحد ويقيم آخر <sup>١٩</sup> وما قال أعدد فذلك من حكم البحوث كقوله وإن أس

(١) قال لأحييكني والروائد، وثاركتها لا يسوجب إساءة وكراهة كسير النبي عليه السلام في قيامه وقعوده ولما ساء، وعن هذا تخرج الألفاظ المذكورة في باب الأذان من قوله يكره، أو قد إساء، أو لا بأس به، وحيث قيل بعدم ذلك من حكم البحوث أنه

(٢) وقد في التحقيق سنن الروائد هي نفي أحدها حسن ولا يتعلق بتركها كراهة ولا إساءة أنه (٣) لأن السنة تستعمل بمعنى السيرة التي هي العادة والطبيعة والسيرة تستعمل بمعنى طريقة، وكل ذلك يصلح مراداً

(٤) قال في التحقيق وعلى هذا أي على أن السنن نوعان وإن ترك ما هو من سنن يهذى يوجب الكراهة والإساءة وترك ما هو من سنن الروائد لا يوجب شيئاً منها احتلف أحوية مسائل باب لا بأس من المسوود، فقبل مرة بكره، ومره إساء ومره لا بأس ثم ذكر ذلك أمثلة من قول محمد رحمه الله، ثم قال فلما ذكرنا وأمثاله يخرج على هذا الأصل أنه

(٥) لأن البار من سماء أن قائماً على أصل حديثه، وكذا ناس يورثون ذلك فعلاً فكان تركه مسيئاً محابته ذلك، وهذا إذا كان للجماعة أما إذا كان لنفسه فبعداً فلا بأس به، لأن المقصود من إساءة سنة الصلاة لا الإعلام، كذا في البدائع

(٦) كذا في الهدية والبدائع

(٧) في المستحسن، أهل جماعة، والصحيح من التحقيق والبدائع

(٨) في مستحسن إساءة والصحيح من التحقيق والبدائع أيضاً ولا إساءة لحذافه السنة المشهورة

(٩) وذلك لأن كلا من لا بأس والإقامة ذكر مقصود، فلا بأس بأن يأتي بكل واحد منهما رجس آخر، ولأنه ورد أن ابن أم مكتوم كان يؤس ويلا بقم، وربما أن بلال وأقام ابن أم مكتوم ثم إن ذلك فيما إذا لم يكن يؤس ينادي بإقامة غيره ولا كره لأن اكتساب أدى إلى عدم مكروه، وقد الشافعي رحمه الله بكره ذلك بتأدي به أو لم يتأد كذا في البدائع

فمن دحور الوقت أعاد في قور أنبي حيفة ومحمد رحمهما الله تعالى خلافاً لأنبي يوسف في الفجر<sup>(٣)</sup>

قوله والنفل اسمٌ للزيادة : أي بعة ووجوه اشتقاقه تدل على الرياء، كنعيمة سميت بعلًا لكونها ريدة على أصل، أو لكونها ريادة على ما شرع لأحله الجهاد وهو إعلاء كلمة الله تعالى، وحصول لشوب وسمي ولد الولد بعة لكونه ريادة على الولد الأصلي، وفي الشرع<sup>(٤)</sup> يراد به عبادة شرعت ريادة على لفرائض والسنن المشهورة وإن شئت قلت في حده ما في فعله ثواب وليس في تركه ذم<sup>(٥)</sup>، أو قلت روائد مشروعة<sup>(٦)</sup> لنا لا علينا، أي يثاب لنا بفعلها، ولا يذم علينا بتركها

قوله ولا يعاقب<sup>(٧)</sup> صح بإتفاق سماعاً في هذه النسخة وفي أصول فخر لإسلام<sup>(٨)</sup> ولو قيل بانتفاء لكر أولى بيفترق حكم السنة والنفل لأنه لا يلزم من بغي العقاب بغي اسم والعقاب كما في السنة وبهذا قال صاحب التقويم ولا يذم<sup>(٩)</sup>، في موضع ولا يعاقب قلعه شيء وقع من الكذب

(١) لأن الأدب للأعلام وقيل الوقت بجهل

(٢) قال أبو يوسف - وهو قول الشافعي رحمه الله - يجوز لأحد للفجر في النصف الأخير من الليل بوارث أهل الحرمين والحجة عنهما قوله عنه السلام ببال رضي الله عنه « لا تؤذن حتى يستبطل لك الفجر هكذا، ومدة عرصه » كذا في الهدية بطر التحقيق ص ١٣٦ و بهدنة ١ / ٢٧٠، وبدائع الصنائع ١ / ١٣٣ و ٤١٤، وص ٤١٧، والقاموس المحيط ١ / ٣٨٤ و ٢ / ٣٣٦

(٣) هذا التعريف للقاضي أبي ريد الدينوسي

(٤) هذا تعريف بلفظ بمان حكمه، كما فعل فخر الإسلام البردوي فقد عرّفه بحكمه

(٥) هذا تعريف شمس الأئمة السرخسي وصاحب المفتي

(٦) قال الاحمدي والنفيل، سمى بزيادة فبأنه بعدد روائد مشروعة بما لا عيب وحكمه أنه يثاب المرء على فعله ولا يعاقب على تركه أهـ

(٧) قال فخر الإسلام البردوي وهذا النفل بعد ثبات المرء على فعله ولا يعاقب على تركه أهـ قلت وكذا قال شمس الأئمة السرخسي في حكم النفل

(٨) قال صاحب التقويم (بغضي أبو ريد الدينوسي) تو فل العبادات هي التي يمدى بها العبد ريداً على الفرائض والسنن المشهورة، وحكمها أن يثاب العبد على فعلها ولا يذم على تركها، لأنها جعلت ريدة به لا عليه، بخلاف سنة فامها طريقة رسول الله ﷺ فمن حيث سببها لإحياء كان حقاً علينا فغوتنا عن تركها أهـ أورده صاحب الكشف، بطر الحسامي مع شرح النظامي ص ٦٠ وأصول السرخسي ١ / ١١٥، وأصول البردوي مع كشف الأسرار ٢ / ٣١١، والتقويم، ص ١٢٥



قوله ويضمن بالشروع عندئذ أي يصنع النفل صلاة كان أو صوماً بالشروع فيه عبداً، حتى إذا شرع فيه ثم أفسد يجب عليه القضاء خلافاً للشاعبي رحمه الله له أنه بفسد، والنفل ما ليس في تركه ابتداءً<sup>(١)</sup> عقاب، فكذلك في تركه بعد الشروع فلا يقضي ولذا أن المؤدى صار مسيماً إلى الله تعالى، فيلزمه الناقص صيابه عن إبطال العمل وإبطاله حرام بالنص<sup>(٢)</sup>، ولا ذلك<sup>(٣)</sup> إلا بالقضاء، وإما قلنا أن المؤدى صار مسلماً إليه تعالى لأنه لو مات بعد هذا القدر المؤدى يصير مثلاً بالاتفاق<sup>(٤)</sup>، ولأنه إذا سر بالصلاة أو (بالصوم)<sup>(٥)</sup> يزمانه بالاتفاق لصيرورته لله تعالى تسمية مع أن ابتداء الفعل (معدوم)<sup>(٦)</sup> حابة البذر<sup>(٧)</sup>، وفي الشروع ابتداء<sup>(٨)</sup> الفعل وحده وصار لله تعالى، فلا يدرم بقائه صيابه عن إحباط العمل، واحتراماً بحق لشرع أولى وأحرى لأن النقص أسهل من الابتداء<sup>(٩)</sup>، على أنه قال عليه السلام لعائشة وحفصة<sup>(١٠)</sup>

(١) ابتداء بفتح الهمزة وتوسه

(٢) قال تعالى في سورة محمد الآية ٣٢ وما أتيتهم الدين آمنوا، أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تبطلو أعمالكم

(٣) اسم لإشارة يعود إلى الصيانة بمعنى الحفاظ، أي ولا سبيل إلى حفظ النفس المؤدى بعد الانهيار وصيانته عن الإبطال إلا بالقضاء

(٤) أي باتفاق الأمة

(٥) قوله «ولأنه إذا سر بالصلاة» الخ معناه أن الحر المؤدى بمصلحة المندور من حيث أن كل واحد منهم صار حقيقاً له تعالى أما المؤدى فليذكر من أنه واقع لله تعالى مسلماً إليه، وإما المندور فلا يحد له تعالى تسمية ولا شك أن ما وقع به تعالى فعلاً أقوى مما صار به تسمية، لأنه بمصلحة الوعد وأن إيجاب ابتداء الفعل أقوى من إيجاب بقائه، لما عرف من النقص أسهل من الإبتداء ثم وجد نصيانة أدنى لأمرين وهو التسمية ما هو أقوى الأمرين وهو ابتداء الفعل فلا يجب لصيانة ما هو أقوى الأمرين وهو ابتداء الفعل أدنى الأمرين وهو إبقاء الفعل وبقائه من باب أولى ثم إن صاحب الكشف استوفى الكلام في هذا الفرع واستوعبه لكلا الطرفين.

(٦) في ط الصوم

(٧) في ك مقدم

(٨) بعد لفظ «السر» هذا، وقد نلفظ «في الشروع» يوجد بالسحبين عبارة «وفي الشروع ابتداء الفعل معدوم حالة سر» وخطاها واضح لذا أسقطناها وبها إلى ذلك

(٩) ابتداء بصم الهمزة مضاف إلى ما بعده

(١٠) انظر كشف الأسرار ٢، ٣١٢-٣١٥، والفصوص مع التلويح ٣/٧٩، والإقناع ١/٣٧١، والهدية ٩١/١

(١١) هي حفصة بنت عمر بن الخطاب، من أرواح النبي ﷺ، ولدت بمكة سنة ١٨ ق. هـ، وبزوجها حميس بن عبد الله ابن حذافة السهمي، فكانت عنده إلى أن طهر الإسلام فأسما، ومات عنها فترجوها ﷺ سنة اثنتين أو ثلاث للهجرة، واستمرت بالحسنة بعد وفاته إلى أن توفي بها سنة ٤٥ هـ، وقيل سنة ٤١ هـ =

رعي الله عنهما حين افطرا ، وكانت صائمتين تطوعاً ، اقصيا يوماً مكا ،<sup>(١)</sup>

قوله وهو كاسر<sup>(٢)</sup> أي الشروع وحب لصائنته أي لصياحه البدر

قوله أما الرخصة فانواع أربعة<sup>(٣)</sup> وحه الاحصار أن إطلاق اسم الرخصة

---

= انظر الإحصاء ٥١/٨ وصفوه الصفوة ٢، ١٩، وبطل المبدل ٧١، والمعروف ٥٩، وطبقات ابن سعد ٥٦/٨، وجلة الأولياء ٥٠/٢

(١) روي بهذا اللفظ من حديث عائشة رضي الله عنها ، وروي أيضاً من حديث أبي هريرة وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، لكن بدون لفظ « متطوعتي » . فحدث عائشة : رواء أبو داود من طريق عبد الله بن وهب أخبرني حيوة من شريح عن ابن الهاد عن رميل صولي عروة عن عروة من الربيع عن عائشة قالت اهدي لي ولحفصة طعام ، وكب صائمين فافطرا عليه . فدخل عند رسول الله ﷺ ، فسالنساء فقال « لا عليكم ، صوما مكا يوماً حر » . اهـ مختصراً . ومن هذا الطريق رواء البيهقي وقال انما إسناده جماعة عن ابن وهب . وقال بعضهم عن أبي رميل ولم يذكر بعضهم عروة في إسناده ، ثم اسند أن ابن عدي أنه قال لا يعرف لرميل سماع من عروة ، ولا ابن الهاد من رميل ، ولا يقوم به الحجة . اهـ ورواه الترمذي واحمد والبيهقي من طريق جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة . نه . ولفظه « اقصيا يوماً آخر مكا » . ثم ذكر الترمذي أن صالح بن أبي الأخضر ومحمد بن أبي حفصة رواء عن الزهري نه موصلاً ، قلت . ورواه البيهقي من طريق صالح هذا كذلك . ورواه احمد والبيهقي من طريق سفان بن يحيى عن الزهري نه موصلاً ثم قال البيهقي قد وهو ما عنه عن الزهري . اهـ . ورواه الطحاوي عن الزهري نه من طريق ربيع الحميري ، ورواه لفظ « متطوعتي » ، كما رواء هو والبيهقي بهذا النقط من حديث جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمره عن عائشة ، قال البيهقي يوحري بن حازم وإن كان من طبقات فهو وهم فيه . وقد حطاه في ذلك أحمد بن حنبل ، وعلي بن النخعي ، والمحقوق عن يحيى بن سعيد عن الزهري عن عائشة مرسل . اهـ . ورواه مالك بنده اللفظه عن الزهري عن عائشة مرسل . ومن طريق مالك نه أخرجه الطحاوي والبيهقي وقال الترمذي نه هذا أصح . اهـ . وحدثني أبي هريرة رواء الطبراني في الأوسط عنه قال . احدثت بحاسة وحفصة هبة وهما صائمان ، فاكلتا منها ، فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال « اقصيا صوما مكا ولا تعوبا » . وفي إسناده محمد بن أبي سلمة ، المكي وقد ضعف بهذا الحديث ، قاله الهيثمي . وحدثني ابن عمر . رواء النرا والطبراني في الأوسط بمحو حديث أبي هريرة . ولمس نه « ولا تعوبا » . وفي إسناده حماد بن النويد ضعيف الأمانة . وقال أبو حاتم شيخ اهـ ، كذا قال الهيثمي . انظر سنن أبي داود ٢ / ٣٣ . وصاحح الترمذي ٣ / ٢٧٠-٢٧١ ، ومسند أحمد ٦ / ٢٣٧ و ٢٦٣ ، وأبو ط ٢ / ١٦٩ ، وشرح معاني الآثار ١ / ٣٥٥-٣٥٦ ، وسمن البيهقي ١ / ٢٧٩-٢٨١ ، ومجمع الروايات ٣ / ٢٠٢ . ونصب الرائة ٢ / ١٦٧ . وبين الأوطار ٤ / ٢٢١ و ٢٨٩ ، وفتح القدير لابن الهمام ٢ / ٣٦١

(٢) قال الأحسيكي . ويصم - أي البطل - مركة بالشروع عندما لأن المؤدي صار لله تعالى مسماً . إنه وهو كالنذر صير به سمي لا فعلاً . ثم وحب نصيبه اسداء الفعل فلأن حبب لصياحة ابتداء الفعل مقارن . أولي . اهـ . انظر الجسامي ص ٦٠

(٣) قال الأحسيكي . وأما الرخص فأنواع أربعة ، موعان من الحقيقة احدثها حق من آخر . وموعان من المحار احدثها ثم من الآخر . فأما حق موعى الحقيقة فما استباح مع فساد المحرم وفساد حكمه جميعاً مثل إجراء المكره بما فيه إبقاء كلمة الشرب عن لسانه . وافطاره في شهر رمضان وإغلاف مال العبر وحبائنه عن الإحرام ومنول المصطر مال العبر ، وبترك الخائف على نفسه الأمر بالمحروف . وحكمه أن الأحكام العزيمة أولى . اهـ

طريق الحقيقة أو بطريق محار - فكل واحد منهما لا يجلو - إما أن يكون له صفة الكمال أم لا ، فتقسم على أربعة بالضرورة ، وهذا ما سألني جاسري ، وقد قيل غير هذا <sup>(١)</sup>

قوله ونوعان من الحقيقة أحدهما أحق من الآخر - اعلم أن حقيقة الرخصة ما تعبر من عسر إلى يسر مع أن السبب لمحرّم وحكم السبب وهو الحرمة قائم ، وفي قسام السبب المحرم انقسم الأول (متساويان) <sup>(٢)</sup> فيكون إطلاق اسم الرخصة عليهما حقيقة إلا أن حكم لقسم الأول غير مترجح <sup>(٣)</sup> بخلاف القسم الثاني ، فإن حكمه مترجح فيكون إطلاق اسم الرخصة على القسم الأول أحق ، لأن الرخصة بمقابلة العزيمة ، فمهما كانت العزيمة أقوى كانت الرخصة أقوى

قوله ونوعان من المحار أحدهما أتم من الآخر - وجه كون الرخصة محاراً في هذين النوعين الآخرين من حيث أن الحكم لم يبق مشروط أصلاً - فهم يكن (متغيراً) <sup>(٤)</sup> من عسر إلى يسر ، بل تمحص يسراً وفي الرخصة معنى اليسر والتخفيف فأصبح اسم الرخصة محاراً لهذا (لأن) <sup>(٥)</sup> السبب في القسم الآخر بقي في الحملة دون لثالث فكأن الثالث أتم في معنى لمحار <sup>(٦)</sup>

قوله فما استبجح للمكلف فعله أراد به ما يعامى بعمه ما يعامل بمعامل <sup>(٧)</sup>

(١) وقال صاحب التحقيق عرف ذلك - أي انقسام الرخص إلى أنواع أربعة - بالاستقراء وهو تقسيم لا يطلق عليه اسم رخصة ، لا بحقيقة الرخصة - اهـ - قال المطامري بعد ذلك فلا يرد أن يتقسم ما يتقسم بكل إلى حرثه أو نكل إلى حرثه والظاهر أن هذا التقسيم ليس من القسم الثاني أيضاً لأن شرط النكاح صدقه على حرثه بالحقيقة و رخصة يسب كذلك لأنها صادقة على القسمين الآخرين مجزأ - اهـ

(٢) في البسحطي مساويان والتصحيح من السياق

(٣) كما سيظهر لك من خلال ما سيأتي (٤) في ب معبرا

(٥) في البسحطي لا و تصحيح من نساخ وهو ما قاله في القسمين الأولين ومن السبب نص

(٦) سيصح ذلك كله عند الكلام على كل قسم. انظر الحساب مع شرح المطامري ص ٦١ والتحقيق ص ١٤٠

(٧) في ك ما يعمر بمعامله ما يعمل بمعامل ، وفي ط ما يعامى بمعامله ما يعامى بمعامل والتصحيح من التحقيق فمعنى ما دونه فيه

المباح وهو أن لا يكون المعاشر مؤمداً (لا أن) ' يجعل حرام مباحاً لأن الحرام مع كونه حراماً لا يكون مباحاً لسببٍ منسب، وهذا كبحره (المكره) ' كلمة الكفر على لسانه، حيث يرحص له مع أن اعريمه تركها لقيام المحرم والحرمة جميعاً، لأن الكفر حرام، وأما لا يحل حرام بقيام سبب وجوب الإيمان، وهو حدث بعالم لأن ' في الامتناع عن بكلمة الحديثية فوات حقه صورته ' ومعنى ' وفي الإقدام عليها فوات حقه ' لأنه تعالى صورته ' لا معنى لقيام التصديق ' ثم يكمل حقه تعالى قائلاً من كل وجه بخلاف حقه في فوات من كل وجه فرحص له بصورته إلا أنه إذا أقدم عليها يكون ساعياً في بقاء حياته مؤثراً حقه عن مولاه ورد متمسكاً بما لا حبه مؤثراً حقه عن مولاه عن نفسه وهو أنه فيكون لاستماع هو اعريمه ' فلما ثبت أن الرحصة ثلثة بطريق الضرورة والضرورة في دفع الإثم لا في الحرمة قلنا إنه يعامل المكروه ' ما يعامل (يعامل) المنأخ وكذا إظهار المكروه في رمص الحرام فقدم أسس الحرام وهو شهوة أشهر والحرمة وإن كذب تخلف اسقوط بكنهه على ثلث فثبت بتمام الحرمة ومع الإثم إياها فطر لصيرورة رحصة لأنه

(١) في السحبي لأن والتصحيح من التحقيق لأن العبارة فيه

(٢) سقط من ت

(٣) قوله ' لا في الامتناع ' مع ذلك يقول بسقوط المرحص بالجرء كلمة الكفر على نفسان بعد الإكراه

النام مع اطمئنان القلب مع اطمئنان هاشم ٦٠ من ص ٥٣٢ في التبعين عن التعبير بلفظ حدث

(٤) بتحريم النية (٥) ترميق الروح

(٦) لأنه يلزم من حرام كلمة الكفر بطلان الإقرار السابق في حال المقاء

(٧) والتصديق هو الركن الأصلي، وهذا دليل على عدم فوات حقه تعالى معنى

٨ وضرر منه ما روي أن منسبته الكذب أحد جنس من أصحاب رسول الله ﷺ فكان لأحمد بن محمد بن رسول الله ﷺ فقال نعم فكان يشهد بي رسول الله ﷺ فقال لا أدري ما يقول فنفته وقال

بلا إن يشهد محمد بن رسول الله ﷺ فقال نعم فكان يشهد بي رسول الله ﷺ فقال نعم فحني

سميته فسمع ذلك رسول الله ﷺ فقال ما أأول فقد أهد الله أجره مريضاً وأما الآخر فقد وجد

بحرصه أنه فلا يتم عليه من ذلك على أن الامتناع هو الحرمة وإن لم يمنع مطلقاً به فظهر بصلابه

في الدين وما ينقص عنه طمع لشركي وهو جهاد فيكون أفضل

(٩) في طه بالكره (١٠) في طه بمعامل

إذا امتنع عن الإفصاح بفوت حقه صورة ومعنى فقد أقدم عليه بفوت حق الله  
 صورته وهو هتك حرمة مصال لا معنى لكونه مضموناً بالمثل<sup>١</sup> وكذا اتلاف  
 المكره مال الغير حرام لقدم استنباط المحرم وهو حق الغير، وعدم لصورة في رفع  
 حرمة وأحرمه وإن كانت تحتل بسقوط لكن سبيل إسقاط رعا<sup>٢</sup> ثابته  
 فعند انقسام الحرمة لعدم ضرورة في رفعها وإدفع لإثم لضرورة إذا أقدم على  
 الاتلاف لأنه إذا امتنع بفوت حقه صورة ومعنى وقد أقدم بفوت حق الغير  
 صورة لا معنى لكونه مضموناً بالمثل أو بالقيمة<sup>(٣)</sup>

وكذا احداً المكره على حرامه وتجاوز المضطر من الغير حرم لقيم لست  
 المحرم وهو حق الله تعالى أو حق الغير وحرمة قائمة لعدم سبيل إسقاط، إلا  
 أنه رخص له ما قلنا

وكذا تترك الأمر بالمعروف<sup>٤</sup> من الحائض عن نفسه حرم لقيام لست المحرم  
 وهو حق لله تعالى غير أن في الإقدام بفوت حقه صورة ومعنى وفي التلويح  
 حق الله صورة لا معنى، لأن أصل الاحتساب<sup>٥</sup> بقوله تعالى عليه السلام «من رأى

(١) وإن صبر ولم يفتك حتى قتل وهو صحيح مقيم كذا محذور لأن حقه تعالى في وجوب عدم إسقاط فكان  
 به من نفسه لإقامة حقه تعالى وقبض طهر الصلاة في يدين وأمره «ما إن كان مسافراً أو مريضاً فم  
 بفطر حتى قتل كان أثماً لأن الله أباح له الفطر

(٢) سقط من ك

(٣) أما إذا امتنع من معنى فتل كذا محذوراً إن شاء الله كذا قال محمد رحمه الله بطر صور بمرئوي  
 مع كشف الأسرار ٢ / ٣١٨-٣١٥ وأصول الشريعة ١ / ١١٨، ويهداية ٣ / ٢٠٢

(٤) قلب وكذا ما تروى بهي عن ابن عمر إذا حذف التلف عن نفسه لا أن الشيخ به مكره لأن الأمر بالمعروف  
 مبني على النهي عن المنكر وكذا العكس وفي استدلاله بالحديث الآتي أشبه ما يركب ويصاحبه في قوله  
 يأتي لأن أصل الاحتساب بقاء

(٥) الاحتساب لا يكره يقال احتسب عليه أي عكر ومعنى الكلام على ذلك أن في ترك الأمر بالمعروف  
 عند خوف تلف على نفسه فهو حق الله تعالى صورته بمباشرة المحذور وترك الجمع عنه لا معنى لأن  
 أصل الأمر بالمعروف وعقابه الحرمة متى لم يمتنع عن أصل الأمر بالمعروف بالحدث وقد منه بهد  
 المثال على أن الأمر بالمعروف المحرم من أن يرجع الحرمة إلى الفعل كحرمة كلمة الكفر أو إلى الترتيب كمن  
 الأمر بالمعروف فيه فرض بالدلالة على الله تعالى في الأمر بالمعروف وأنه عن المنكر في لينة  
 فيكون تركه حراماً، واستبيح تركه والحالة هذه ما ذكر بطر: صور بمرئوي مع كشف الأسرار ٢  
 ٣١٧، وتنويع مع التوجيه ٣ / ٨٥ والقاموس المحيط ١ / ٤٨٧

مكراً فيغيره بيده فإن لم يستطع فلسانه وإن لم يستطع ففعله»<sup>١</sup> ففي هذه  
أصوّر كلها إن صرّح حتى قُتل أو مات يكون محاضداً حوراً وهذا معنى وحكمه  
أن الأخذ بالعزيمة أولى

فإن قلب يلزم على هذا تخصيص العلة، وهو لا يحوز عند بعض مشايخ<sup>٢</sup>  
لأن مباشرة الحرمة عنه الإثم (ولا إثم<sup>٣</sup>) على المباشرة بها فيلزم التخصيص  
قلت لا يسلم أن مباشرة الحرمة على الإثم إذا كانت عن ضرورة ولا إثم إنما ثبت  
للمباشرة<sup>٤</sup> إباحة حراء عليه بوعده الله تعالى وما أوعده الله (تعالى)<sup>٥</sup> حراء  
للمباشرة الحرام عن ضرورة فلا يكون مباشرته علة الإثم فلا يلزم تخصيص علة  
لأن تخصيصها عارضة عن وجود علة تمامها ولا حكم لها وفي هذا جواب عن  
تشنيع الخافقي فافهم

قوله مع قيام السبب<sup>٦</sup> أي انسب المحرم قوله ويهد إلى آخره يوضح

١ برواه مسلم ٢٦٢١ وانظر ما حقه ٦١٠ والسنائي ٢ / ٢٧ وسنن أبوداود ٢٩٦ و٤٠٢٣ .  
١٨/٩ من حديث أبي سعيد الجري مرفوعاً

(٢) سبب الكلام عن تخصيص لغة في القياس من سوء الله تعالى

(٤) في ذلك بمباشرة (٥) زيادة من ط

(٦) صورته بتخصيص العلة (أن تكون العلة ثابتة في كل من الموضع وحكمها ثابت في النقص دور  
البعض، وهذا اللفظ شاذي أو معنى لفظه كما على هامش

(٧) قال الأحسني وبالنوع الثاني مما يستباح مع قيام السبب وبما حكمه كقطر المربص وإسما  
يستباح مع قيام سبب وبما حكمه فيه ولهذا صرح به في كتابه ونحو ذلك قبل إدراك عدة من أئمة  
حرم من بينهما لأمر بدفعه وحكمه أن الصوم أفضل عند الكمال سنة ويزيد في الرخصة فالعزيمة  
تؤدى معنى برخصة من حيث تضمنها في موافقة المسمى إلا أن خلاف الهلاك عن نفسه فليس له  
أن يبدل نفسه لأمنه الصوم من وجوب عنه ساقط بخلاف النوع الأول فبأن هذا هو القسم  
الذي من إسماء الرخصة وهو ما يعتد به بعد إله المباح لعدم عرض مع قيام السبب المحرم مؤخراً  
لحكمه وبما حكمه إلى زمان وإلى الأبد وهو دور القسم الأول في كونه رخصة من حيث أن  
سبب المؤخر فيه كانت الرخصة حقة وبما حكمه من الحكمة من أن غير ثابت في الحس كإن هذا بقسم  
دور الأول لأن كمال الرخصة كمال العزيمة فإذا كان الحكم دائماً مع السبب فهو أقوى من تركه عنه  
بمعنى شرط الحرام مع نفع المباح والنفع مع موجد مع نفع بعض حال فإن يحكم وهو ذلك في  
لنفع والخطية بالنقص ثابت وبما حكمه من سبب المؤخر بشرط أن لا يخلو كد يذكر شمس  
الإثمة التي حسي ورحمة الله

[illegible]

١١) أي أداء البرص والمسافر الصوم (٢) الوجه تلصود الحرم للفطر وهو سهو شهر

(۳) ما ہی القوسیں منقذہ ہی نہ

[illegible]

١٤: وصور سحر حسي ١٩  
١٥: بطور الحسائي مع سحر القطامي ص ٢٠ والخفي ص ٣٠  
وأنوضح مع التلويح ٣ / ٨٥ / الهداية ١ / ٩٠ والإقناع ٣٠

## قوله لأن الوجوب<sup>(١)</sup> وجوب الأدب

قوله وأما الموعى لمخار ، و قد صرح بالأعلا جمع عر  
وهما عذر ، عر بكيف الصعبة التي كانت عر من قسب كفن لنفس بصحة  
بتوبة قال تعالى ﴿ فَيَتُوبُوا إِلَىٰ نَارِكُمْ فَانْتَلُوا أَنفُسَكُمْ ﴾ وكفصه موضع  
للبصحة<sup>٢</sup> وهو ر صلاد في المسد ، خاصة في غير ذلك وهذه التكاليف  
موصوفه عر عر صافى يعلى ﴿ ويضع عنهم إصرهم ﴾<sup>٣</sup> ، و يفرق بين تقسم  
لثابت والرفع ، التقسم انما لم يشرع في حقها أصلاً لكن سمي رخصة مخار  
لوجوب البصحة ، وقد باساسة ان من قبل ان يعين سيم فمشروع في الحمله في غير  
هذه الصوره<sup>٤</sup> ، عر حيث ان نسب المخرده هو اسد بعقد مثب حرمه عدم  
التعذر<sup>٥</sup> ، عر مسلم صلات رخصه عدم تعذر تيمم في اسم شيعها  
محققه رخصه ومخار حيث ان لم يعقد منت حرمه عدم التعذر صلاً في سيم  
صار رخصه مخار (صرف) شيعها بالتقسم انما كانت الرخصة و

(١) نظر عبارته لأحسنه في عقد أوردها بالهامس (٢) عن الصحيفه قبل السابقة

(٢) قال الأحسنه في الموعى لمخار لما وضع من الإصر والأعلا في باب سمي رخصه مخار

لا أن ساقط لم يبق مشروع فلم يكن رخصه لا مخار من حيث هو يسج بمخار  
(٣) ضم العين وهو تيسيره من الحدود بحيث تيسر وأردته هنا بذكره يسارح على سيم الاستعارة  
شيعها بخود اسرارح يبي ان مخار بحطها او المحصورات بالسلاسل بحطه بالرفاد وغيرها

(٤) في الأحسنه رخصه ، وهو خطأ مخالف لبعض الآيه

(٥) سورة البقره الآيه ٥٤ ، وانظر في تفسيرها القرطبي ١ / ٤٠٠

(٦) روى ابن ماجة وابو داود وسناني من حديث عرو بن العاص عن النبي ﷺ قال « ألم نعلموا ما بقي  
صاحب من أسرايل كابق<sup>١</sup> أصابهم بول فطعوا ما ضابه البول منهم فهاهم ، فعدب في دم » أم  
محتصر) بلفظ أبي داود

(٧) ورد من حديث جابر مراد عا ، عطيت حسب ما يحسن احد قتي « حديث وفه » وحلف في  
الرص مسخدا وظهور « نظر صحيح البخاري ١ / ٧٤ وصحيح مسلم ٥ / ٣٠ وسن ابن ماجة

١ / ١٢٤ ، وسن أبي داود ١ / ٦ وسن الترمذي ١٠

(٨) سورة الأعراف الآيه ١٥٧ ، وانظر في تفسيرها القرطبي ٧ / ٣٠

(٩) وهي السلم

(١٠) في ط التميمي

(١١) في ك صريفا



## «القسم الرابع دونهما في القسم الثالث في معنى المحار»<sup>(١)</sup>

قوله كالعينة المشروطة<sup>٢</sup> راد بها معنى لمبيع و لاصلها ما روى أن  
سعى عنه أسلام بهى عن بيع ما ليس عند الأسلماء ورخص في الاسم<sup>٣</sup> ، وبما  
رخص فيه يبيح صل البعير المحباح الى حصول ائتمن قبل إدراك العنة والعنى إلى  
الرجع بعد الإدراك

قوله يسقط (اشتراطها) في نوع منه أصلا أي سقط اشتراط عينة المبيع  
في نوع من أنواع أصلا ، ذلك النوع هو السلم ، وأراد به سقوط حرمة عدم تعيين

(١) قال في التحقيق والقسم الرابع وهو الأخير من أنواع الرخص ما سقط عن القضاء بإخراج السلب من أن  
يكون موجبا للحكم في محل الرخصة مع كون ذلك السقوط مسروعا في الحمله فمن حيث أنه يسقط في  
محل الرخصة أصلا كان يصير القسم ببالف كان محار ، وليس في صفاته عرصة ، ومن حيث أنه بقي  
السلب والحكم مسروعا في الحمله ، يشبهها بالتحققه ، فضعف وجه المحار ، فكان دور القسم الثالث  
ولكن جهة المحار عرصة عن شبهة الحقيقة ، لأن جهة المحار بالبطر في محل الرخصة وشبهة الحقيقة  
بالعصر في غير محلها ، فكانت جهة المحار أقوى ، ومعنى هذا النوع رخصه إسقاط عن معنى أن حكم  
نعمته فيها يسقط أصلا ، انظر التحقيق ص ١٤٢-١٤٣ ، وأصول الشرحي ١ / ٢  
(٢) قال الإحتسائي : وما النوع الرابع فما سقط عن القضاء مع كونه مسروعا في الحمله كالعينة المشروطة  
في المبيع يسقط اشتراطها في نوع منه أصلا وهو السلم ، حتى كالم بيعه في السلم فيه بقسده بالعقد  
أهـ ، انظر الإحتسائي ص ٦٣

(٣) قال الإرتباعي : عرب بهذا اللفظ ولكن رايت في شرح مسلم لنقراطي ما يدل على أنه عثر على هذا الحديث  
بهذه الصيغة فقال : وما يدل على اشتراط الإجل في السلم الحديث الذي قال فيه بهى رسول الله ﷺ عن  
بيع ما ليس عندك ورخص في الاسم ، ثم قال الرثبي : والذي يظهر أن هذا حديث مركب ، أنه قلت أن  
أخرجه نظريته ، فحديث قديم عن ميع ما ليس عند الأسلماء ، أخرجه أصحاب السنن من حديث عبد  
الله بن عمرو بن العاص مرفوعا بلفظ : لا محل سلف وبيع ولا سرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن  
ولا بيع ما ليس عندك ، أهـ سقط أبي داود وأخرجه الترمذي وبعثه بهى عن سلف وبيع ، وعن بيع  
ما ليس عندك ، وأخرجه من حديث حكيم بن حزام مرفوعا ، وقال الترمذي في لأول حديث حسن  
صحيح ، وقال في الثاني حديث حسن وقد روي من غير وجه ، أهـ ، وأما الرخصة في السلم فقوله عنه  
الاسلام «من أسلف في شيء فليسلف في كل معيوم وورث معلوم ، في أصل معلوم روه شخصان من حديث  
ابن عباس مرفوعا ، والسلف للسلم ، ويكون السلف أيضا قرصا قاله النووي ، انظر صحيح البخاري  
٨٥ / ٣ ، وصحيح مسلم مع شرح النووي ١ / ٤١ ، وسنن أبي داود ٢٨٣ / ١ ، وسنن ابن ماجه ٢  
٧٣٧ ، وسنن النسائي ٢ / ٢٢٥-٢٢٦ ، وحامع الترمذي ٥ / ٢٤١-٢٤٢ ، وسنن البيهقي ٥ / ٣١٣-٣١٤

(٤) في ك اشتراطها

في سبب صلا فسقوط لا يشترط صد رت العصبه مفسدة بل سلم في ثمار  
حائظ بعينه، لكونه شرطاً مخالفاً لمقتضى هذا العقد<sup>(١)</sup>

قوله وكذلك الحمر والمنته أي حرمتهما سقطت رخصة في حق المكره  
وخصطر مع كون احرمه ثابته في حق غيرهما<sup>(٢)</sup>، وإما قلنا بان حرمتهما سقطت  
بالاستثناء من حرمة و يستثنى بكون حكمه اذا على خلاف حكم المستثنى منه  
فبحر استثنى ضرورة، فان تعالى في وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما  
اضطررتم إليه في فلم سقطت الحرمة في حقهما لا يسعهما الصبر<sup>(٣)</sup> عن

(١) انظر (محول السرحسي ١ / ١٢١، والهداية ٢ / ٥٤.

(٢) قال الاحمدي: وكذلك الحمر والمنت سقطت حرمتهما في حق المكره والخصطر أصلاً للاستثناء حتى  
لا يسعهما الصبر عنهما، أف لم أعلم ان ما ذكر من سقوط حرمة الحمر والمنت في حق المكره بما يخاف  
منه عن نفسه، أو عن عصب من عصابه والخصطر يحدث بمقتضى مسروعة أصلاً في حقهما وبسبب  
بالأسخنة هو مدتهما و قد عوذ الشافعي رحمه الله وروى عن أبي يوسف رحمه الله بان الحرمة  
لا ترفع ولكن ترحص البعض في هذه الحالة وفي حالة اضطرار بقاء سمجة كذا في الاكره عن تكفر  
واكل مال العبر والله ذهب الشافعي رضي الله عنه في قوله الآخر وكبر من العبداء وبمسكو في ذلك  
مقوله تعالى في فمن اضطر في محضمة غير محتلف لإبداء الله عفو رحيم في أي من دعه الضرورة  
بل يقول شيء من هذه الحرمات المذكورة في حذائه غير مائل في ما يوبئه وهو بان اكل موق سداً يرمق  
فان الله عفو رحيم له ما كل ما حرم عليه حتى اضطر إليه رحيم بأودائه في شرع الرخصة بهم في ذلك  
قد قال ابن عدي رضي الله عنه قد اطلاق المعفوة على قيام الحرمة لأنه تعالى رفع المؤاخذة رحمة  
بعباده، كما في لا كراه على الكفر، ولان حرمة هذه الأشياء بناء على صفات منها من الحدث والصبر  
وهذه الصفات لا يعدم في حالة الضرورة فتقرب محرمة كما كانت ورحص بفعل للضرورة، ولهم  
الاختلاف يظهر فيما د صبر حتى ما لا يكون انما عديم ويكون أمناً عدياً وقتما إذا خلف لا ياكل  
حراماً يحدث باكل هذه الحرمات في حالة المحضمة عديم، ولا يحدث عدياً

(٣) فمن حيث بان هذه الأشياء مسروعة وبسبب في حق غير المكره والخصطر لم يكن هذه الرخصة مثل سقوط  
الإصبي والأغلاي، بل كانت بوجه في المخارفة، كما تقدم في العينية في السلم  
(٤) سورة الانعام الآية ١١٩ وبما حجه لا للمها لما ذكر ان قوله تعالى في إلا ما اضطررتم إليه في استثناء  
واخراج عن الحكم الذي هو الحرمة لان المسمى منه هو الضمير ليسمى في «حرم» أي فصل لكم  
الأشياء يعني حرم أكلها في إلا ما اضطررتم إليه في فإنه لم يحرم ويحتمل ان يكون مفعولاً على ان «ما» في  
في ما اضطررتم في مصدرة وصغير «الله» عائد الى «ما حرم» أي فصل لكم ما حرم عليكم في جميع  
الأحوال لا في حال اضطررتم إليه ولا يجوز ان يكون المسمى منه هو «ما» في «ما حرم» ليكون  
الاستثناء جرحاً عن حكم العصبين لا عن حكم البصرم، لأن المقصود بيان لأحكام لا الإحصار عن  
عدم البيان

شرب الخمر و أكل الميتة و أكل لحم الحمار و أكل لحم الخنزير و أكل لحم الخنزير و أكل لحم الخنزير و أكل لحم الخنزير  
أو عطشا أثما

ولا يقال الاستبراء في صلبه إلا كراهية على كفره نص موضح ومعه عدم  
تسقط حرمة الكفر حتى صرح بقوله يكون مثابا حال تعالى في إلا من أكره  
وقوله مطلقا لا يفسد في دار الاستبراء هناك من العصب<sup>١</sup> فمن يتقائه  
لا يلزم ثبوت الحر كما عرفت في النوع الأول من أنواع الخمر<sup>٢</sup>

قوله وكذلك الرجل إلى أخره أي سقط غسل برجله في صلبه المسح<sup>٣</sup>  
صلا من امتنع رخصه بعد المسح كما سقط عنه الجنابة في اسم أصلا مع  
كون الغسل مشروعا في الحملة بأن برع خفية كما بقيت عينية المبيع مشروعة في  
الحملة في غير السلم<sup>(١)</sup>

#### (١) سورة البحل الآية ١٠٦

(٢) قال الرمضاني وقد حوزوا من يكون الكفر بالله شرطا مبيد ويهدف حوائه لا جواب في من  
شرح في دال عنه كنهه فمن من كفر بالله فليسهم عصب إلا من أكره وبكر من برح بكفر صبرا  
فليسهم عصب من الله أم

(٣) ينظر الحسامي مع سر ٢: ١٣ والنصوص مع الكواشيح ٣: ١٦ والهداية ٣: ٢٢ والإقناع  
٢: ٣٦٢/ ١ والكشاف ١: ٤٤٤ وأحكام القرآن للحصامي ١: ١٤٧.

٤ قال الإحسني وكذب الرجل سقط عنه في مدة المسح صلا لعدم سرية الحدث إليه وحدث قصر  
انصلا في حق المسافر رخصة إسقاطه عندنا وهذا عندنا من ظهر المسافر وفرد سواء لا يحتسب الزيادة  
عليه أم

(٥) أي المسح على الحفين

(٦) من ذلك بعدد أكثر وضوحا من غسل برجل الذي هو من جنسه سقط أصلا في حال شرعية رخصة  
المسح وهي حال النصف لأن استبعاد بعدد النصف يمنع سرية الحدث أو يقدم ولا يجب غسل سبي  
من البدن بدون الحدث أصلا في الظاهرة الحكمية فتدبر أن الغسل ساقط وإن المسح شرع ليسم  
ابتداء لا أن الواجب من غسل الرجل يمارى به بدليل أنه يستلزم تكرار برجل طاهر وقت المسح  
وأن يكون أول الحدث بعد الغسل طارفا على طهاره كاملة وبو كذا يغسل ينادي بالمسح لما شره ذلك  
لأن المسح جديد يصلح رافعا لحدث كالمسح الساري في القديم فلهذا إن السراخ أخرج السبب  
الموجب للحدث من أن يكون عملا في الرجل مادام مسيره بالنصف وقدم النصف على برجل في قول حكم  
الحدث ما لم يجمعهما مع بقاء أصل السبب في الجملة موحدا كما كان في حاله عدم النصف فكانت  
رخصة المسح رخصة إسقاط نظير رخصة السلم

قوله لعدم سرياه الحدث إليه يعني أن الحرف يجمع سرية الحدث إلى الرحمن في مدة المسح ، عرفت ما نعيته (بالحديث) <sup>(١)</sup>

موله (وكذلك) قصر الصلاة أي قصر الصلاة في حق المسافر من أنواع أربع بيانه أن اسبب وهو الوقت لم ينفذ موحداً (لأربع) <sup>(٢)</sup> في حقه ، بل سقط شرط الصلاة حتى لم يبق مشروفاً صلاة مع كونه مشروفاً في الجملة في حق غيره ، قال صاحب الميزان <sup>(٣)</sup> قصر الصلاة في حق المسافر من مرحضة عند ، بل هو عزيمة وعبد الشافعي رخصة ، لأن المشروع الأصلي في الصلاة من حيث بقدر ركعتين غير مروي عن النبي عليه السلام أنه قال في الصلاة ركعتان رتب في الحصر وأقرت في السفر <sup>(٤)</sup> وقال عمر رضي الله عنه صلاة المسافر ركعتان تام من غير قصر على سائر منكم عليه السلام <sup>(٥)</sup> ثم (في حق

(١) في ك ما حدث قلت برتبة قوله عنه السلام ، يجمع المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها ، وسذكره سائر قريباً وبني تحريمه ، انظر الحسامي مع شرح الخطيب ص ٦٣ ، واصلون السرخسي ١/ ١٢١ والهدية ١/ ١٦

(٢) في ك وكذا وقد وردت عبارة ابن في هامش (٤) من الصحيفة السابقة

(٣) في نسخة من تاريخ وخطوه طاهر (٤) في ك غير مهم

(٥) هو علاء الدين العمري محمد بن أحمد بن أبي أحمد وقد سبق ترجمته

(٦) قلت لم حده مروي وإنما خدعه بوقوعه غير عاصيه رضي الله عنهما رواد الشنجان قال الخطيب وغيره من قالوا من القصر رخصة أنه قول عاصيه غير موقوف وعاصيه بمسهرمان فرض الصلاة <sup>(١)</sup> وقال الحافظ ر عاصيه وفي هذا نظر لأنه قد وجد من يراي أنه حله حكم لموقع وعلى تسليم أنها لم يدر القصبة يكون مرسر ضحائي وهو حجة أنه يحتمل أن يكون أحده من يعني ذلك أو من ضحائي آخر أدرك ذلك <sup>(٢)</sup> وعلى ما ذكر الحافظ فهو السبب في ذكر السراج أنه قد وفي ما ذكر جرى سنائي من هذا السراج مرفوعاً لكن بالنظر عدمه بل لا يخلو عن محارفة وروى مسلم وشمساني وحمد من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال فرض الله الصلاة على سائر منكم في الحصر أربع ركعات وفي سفر ركعتين وفي حدود ركعة <sup>(٣)</sup> انظر صحيح البخاري ١/ ٧٩ و ٢/ ٤٤ و ٥/ ٦٨ وصحيح مسلم ٥/ ٩٤ و ١٩٧ وسنن النسائي ١/ ٢٩٩ ومسنن أحمد مع شرح حمد ساكن ٣/ ٣٦٣ و ٤/ ٣١ و ٥/ ٨٥ و ٥/ ٥٥ وفتح بخاري ٢/ ٩٠ ومنتب بانه ٢/ ١٨٨ وسنن الأوطار ١/ ٢٣٤ و ٣/ ٣٣١ و ٣٢٨

(٧) حرجه بن ماجة وشمساني وحمد من حديث ربه الأمامي عن عبد بن من أبي ليلي عن عمر رضي الله عنه وعله الشافعي بن أبي بن عمر بن يوسف عن عمر ورواد ابن ماجة والبيهقي من حديث بن عمر بن ماجة عن أبي الحنفية عن ربه عن عبد بن من أبي بن عمر عن كعد من عجرة عن عمر قال أحمد شاكر =

لمعيم) تعبر عن لأصل وصارت أربعة لكنه يعبر إلى العطف والشدّة لا أيسر  
والسهولة، فلا يسمى رخصة

قوله رخصة إسقاط عندنا<sup>(٣)</sup> وعند الشافعي رخصه ترهنه<sup>(٤)</sup> فربما عبر  
رخصه العطر للمسافر<sup>(٥)</sup>، هذا اختيار النصف وغيره<sup>(٦)</sup>، أم عند صاحب الميزن  
فغيره لا رخصة، وقد مر، وإما قلنا إنها رخصة إسقاط استدلالاً بدس  
الرخصة<sup>(٧)</sup> أي بدليل ثبت به إباحة رخصة واستدلالاً بمعنى إباحة رخصة، أم الأولى فما  
قال عليه السلام «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته»<sup>(٨)</sup> أي تقصروا<sup>(٩)</sup>

---

= هذا الإسناد برصده كتب اسناد صحيح متصل، صحيح به جد، انقطع لأن يروى من رواد من أبي محمد  
ثقة، وثقه أحمد وابن معين، وعبد بن بكر، وابن حبان في الثقات، ابن أبي شيبة ٣٣٨ / ١  
وسنن النسائي ١ / ٩ و ٢١ و ٢٢٢ ومسند أحمد مع شرح أحمد ١ / ٢٦٦-٢٦٧ وسنن أبي يعقوب  
٢٠٠-١٩٩ / ٣

(١) في ط حق المعيم

(٢) تقدمت عبارة الإحسني في هامش (٤) من الصفحة رقم قبل السابقة

(٣) مرقية، أي تخفيف وتوسعة

(٤) استدلال الشافعي رحمه الله على ما ذهب إليه بقوله تعالى ﴿وإذا صرتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة﴾ الآية عقد منع القصص بلفظ (لا جناح) وهو للإباحة دور لإيجاب وإن  
الوقت سبب للإباحة وسبب لنقص لا على رفع الأول وتغييره فإنه لو اقتضى بمقتضى صحيح وغيره  
الأربع ولو ارتفع لما لمه كعصلي الفهر، اقتضى بمقتضى الظهر فعمل ما بهما شاء، والقصص عارض  
فما لم يعمل به لا يعبر حكم لأصل قصص كالمسافر في حق الصوم فكما أنه في الصوم بالخيار إن شاء  
عجل وإن شاء أخر، ولا يسقط بذلك أصل القرصة المتعلقة بالوقت، فكان هذا

(٥) كشمس الأئمة السرخسي وفتح الإسلام البردوي واسم الإشارة السابق عائد على ما ذكر الإحسني من  
كون القصص رخصة إسقاط، انظر أصول البردوي مع كشف الأسرار ٢ / ٣٢٤ وأصول السرخسي  
١ / ١٢٢ والاعتقاد ١ / ٢٦٨ والهداية ١ / ٥٦

(٦) في ك بدليل الرخصة أي بدليل الرخصة أي بدليل ثبت، إلخ

(٧) أخرجه من حديث يعلى بن أمية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً مسلم ٥ / ٩٥ وابن ماجه  
١ / ٣٣٩ وأبو داود ٣ / ٢ والعصامي ١ / ٢١١ والترمذي ١١ / ١٦٣

(٨) في ك الصـــــــــــــــــبر

صدقة فاعتقدوه . واعلموا<sup>(١)</sup> به . وإنما قال بلفظ التأييد نظراً إلى الحر<sup>(٢)</sup> سمى صدقة<sup>(٣)</sup> . و لصدقة بما لا يحمل التملك ، أي بالواحد في الدمه إسقاط ، فتم عبر قنور ، كصدقة الدين على العريم<sup>(٤)</sup> ، وهمة الدين له وكذا سائر الاسقاطات ، إلا أن ما فيه تملك مال من وجه قبل<sup>(٥)</sup> الارتداد بالرد كالدين<sup>(٦)</sup> ، وما ليس فيه تملك مال لم يقصر كالطلاق<sup>(٧)</sup> . وسأحر فيه ليس بمال ، فلا يقبل الرد<sup>(٨)</sup> .  
 فيسقط أصلاً ، كولي القصاص إذا عفا<sup>(٩)</sup>

وأما إنشائي فهو أن الرخصة لليسر وهو في القصر لا يقلل أن في الاكمال رخصة ثواب وهي يسر ، لا ر طهر المسافر بقصر . وصهر المقيم من عمر قصر سواء لأن يقار البعض مع مؤونة السفر مثل الاكمال بلا مؤونة السفر فاعتبر

(١) فكذلك ورد بالتحسين . واري أن صحيحها . واعلموا به . كتاب في الكشف ، ثم إن الشرح بين ذلك معنى قوله عليه السلام « فاقبوا صدقته » ففسر القبول بالاعتقاد كما يقال فلان قبل السرايع . ي اعتقدته .  
 (٢) أي بما قال النبي ﷺ « هذه صدقة » الحديث يثبت اسم الاساره رغم عوديه إلى القصر الذي شكل على عمر رضي الله عنه مما دفعه . في السؤال نظراً إلى الحر وهو موثق ، أو لتأويله بالرخصة ، أو أنه عايناه الصلوة لمقصوده كتاب في الكشف

(٣) اعلم أن الشافعي رضي الله عنه قد استدل بهذا الحديث « هذه صدقة » الحديث . غير ما ذهب إليه وقال أحمد « يعني ﷺ أن القصر صدقة » والصدقة لا يثبت ولا يعم الإيهوي المصدق عليه . وهذا قال « فاقبوا » قبل القبول بقي على ما كان ، فاستبح الشارح جامع صاحب الحد في رد هذا الكلام لعدم تقريره لذهب وقال سماه صدقة والصدقة بما لا يحمل التملك الخ

(٤) بأن يقول الدائن لدينه تصدق بالدين عليك

(٥) قبل يفتح القاف وكسر الميم

(٦) حتى إذا قال لدينه تصدق بالدين عليك أو ملكته فقال لا أقبل يريد ما إذا سكت أو قبل يسقط الدين لما فيه من معنى التملك . إذ الدين يحمل التملك من الدين . وإن كان لا يضمنه من غيره . وهذا لم يصبح بعينه بالخطر كتملك العبد

(٧) صورته أن يقول لأمرائه . وهب لك الطلاق منك . أو تصدق به عليك . فبأنها يطلق من عمر قنور ولا يرد بالرد ، لأن معناه الاسقاط ، واسقاط لا يحمل الرد

(٨) ولا يوقف على قول العبد

(٩) أي عن يقبل حيث يسقط القصاص من عمر قبول ولا يرد بالرد لأنه إسقاط محض

باجتماعه والظهر ولا الاحتبار<sup>(١)</sup> ثم بعد من العصر ولا كمال أو لا رفق<sup>(٢)</sup> به في الاكمال أصلاً لا يليق بحال العبد<sup>(٣)</sup> . دته أندا يحترق ما فيه حلب دفع، ورفع صر وليس في الآخر رفع سوى مودة بعدم قصر نو ولا دفع صر بعدم اختصاصه بالركن يكمن ولهذا إذا قصر يستعمل انصر الثاني لا من ولا ثم بحال لا لصوم بل لرحمة الله عليه وفيه وليس له إلا الأسفط من بين دليل الرحمة ومعناه أيضاً ما أسبب فهو قوله تعالى ﴿ فعدة من أيام أخر ﴾ ورب بالجمع ولم يرد بلعه لصدقه كما في انقصر لم يقص منه الأسفط كما اقتضى لفظ التصديق وأما المعنى فهو ان الرحمة عبارة عن ليس واليسر في التأخير من عدم قصر العبد طلب ما هو الأرفق بماله وما خلتا ان بعد مبرور لا انقصر عليه يسر وجه اليسر يمكن لصوم بخلاف الانقصار شيء من من الصوم في اليسر مع انفس وفي الصوم في أشهر يسر موافقة لسمعه من غير تعبد بنفس

قوله ولا يلزم العبد المداور هذه جواب سؤال يرتب على الاحتيار ما لم يتصبر وفقاً لا يليق بابعده به، وهو ان يقار بمرم عسكم حيدر بعد من اجتماعه وانظر ما أدرك له مولده في الجمعة وهذا لأن اجتماعه عن غير ما من الظهر وأقل أسير ولا كثر عسير مع هذا من تمن الجمعة بل خير بينهم، فمن في حوائه لا يرم لأن الجمعة والظهر غير يتوقفها على شروط مودة<sup>(٤)</sup> ، وعدم حور

(١) أي أن المسافر قد أدى بصومه ما عليه كما يفيد نكاح الجمعة مع التبر فيه لا قصر بظهر بعد عن جمعة الحر وإذا كان كذلك وجد القول بالسقوط انظر كشف الاستر ٦ / ٣٢٤ وما بعده

والهدية ١ / ١٨٠ و ٣ / ١٦٨-١٦٩ و ٤ / ١١٧ و ١٢٤

(٢) بك والأرفق (٣) لأن الاحتيار للحال عن الرفق ليس إلا لله عروج منه بعد في بعض ما ساء ويحذر من غير دفع موقوف اليه، أو مصره قد دفع عنه، ولأن إثبات مثل هذا التحيز لا سبق نص بالبعد لأنه يرجع إلى السركة منه هو من خصائص الربوبية فيكون مأسداً كذا في تحقيق

(٤) سورة البقرة الأنبا ١٨٤ و ١٨٥

(٥) عن الإحسان في ولا يرم بعد مداور في الجمعة لأن الجمعة غير الظهر وبعد، لا يجوز بناء احدهم على الآخر وعند المعبره لا يسع الرفق في زمن عدداً : ما ظهر لمساخر ولقيم واحد فالنحو في بقلين والتخير لا يمحقق شيء من معنى الرفق نف

(٦) أي وجه مشروط للجمعة ما لا يشترط للظهر

جدا هما بعد ، الاخرى عفا ثبت تعريفة لا يعبر اليسر في لافن عيحيير (الا  
نرى ا، نحر <sup>٢</sup> كفارة يمين <sup>٣</sup> ما هذا ماظهر و حد قصص و كس فلا يقيد  
انتخير عاتده <sup>٤</sup> به للرفق ، واليسر والرفق في انقصر ، فتكون ابر حصة للاسقاط  
لا للتخخير بين انقلين وانكثير بلترفيه والتيسير <sup>(٤)</sup>

شويه وعنى هذا نخرج <sup>٥</sup> ي على ما عفا ، يرفق لا يعبر في الأقل عند  
معتبره نخرج بمسألة البدر من فصار مثلاً ي بطرط الى احكام فعلي صوم سنة  
عنصره هو معسر <sup>٦</sup> نذكر به صوم ثلاثة ايام نطر الى حساب ليمر ويس صوم  
سنة بطرط و حسب البدر لأن الصومين متعايران <sup>٧</sup> ، لأن الصومين ليسا هرة  
مقصودة واحدا فعليه وعدم يسير قسرة <sup>٨</sup> ، نعم مقصوده لأن فيه معنى  
انحرر فيما ثبتت لمعاصرة لم يعبر . ففى في الأقل <sup>٩</sup> بحلاف مناسب ، أعني

١) في ب نى

٢) في ب نفس

٣) نحر كفارة بمعنى هو قوبة يعنى في سورة البقرة الآية ٨٩ في لا يؤخذ الله باللعو في ايمانكم ولكن  
بوحيدكم بما عقدتم ايمانكم كفارة ، اعلم عشرة مسأله من وسط ما نطعمور ضيكم او كسوبهم و  
نحرير قبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام . لأنه وقد حصر الله معنى فقه من الاعناق والاصحاب والخسوة  
للنقاوب

٤) انظر التحقيق ص ٤٠ والموضوع مع التوضيح ص ٣٠٩ والحسباصي مع شرح سطامي ص ٦٤  
وتهدائيه ٥٨

٥) قال لأحسبكي وعلى هذا نخرج من نحر بصوم سنة اي فحق كذا ، ففحق وهو معسر نحر من صوم  
ثلاثة ايام وبني اسمه في قول محمد رحمه الله وهو روى عنه عن ابي حنيفة انه رجع اليه قبل موته بثلاثة  
ايام لا يومين مختلفين حكما خدشها هرة مقصوده ، واللبني كفارة ، وفي مسائلنا هم سوء قصاص  
كنا نذكر إذا جنى مرم مولا الأقل من الأرض وعن القنعة بخلاف العبد لا قلب أهـ

٦) قوله « وهو معسر » اي قد بدى ربه يو كثر عونه لا يحور به بغير بصوم فلا يحضر من صوم  
ثلاثة ايام وبني صوم سنة فلا يطاق بخرننج ، وهذا إذ كن التحقيق بشره لا يريد وقوعه أما إذا قال  
ر شقي الله من جني فعلي كذا ، فلا يحضر بل الوخف عليه الوفاء ، نذكر لا غير هو الصحيح

(٧) متعدير اي معنى وان نجد صورة

٨) سقط من ب

٩) فصاح انحصر طبيباً فو عند محمد رحمه الله وروى عن ابي حنيفة انه رجع به كذا ذكر  
الأحسبكي في لئى قال فجر الإسلام البردوي وهو مروي في بغير عن ابي حنيفة صي بله عنه ،  
فأما في ظاهر الرواية فنجد الوفاء لا محالة أهـ



مسألة الطهر فإن القصر وإكراه فيه سوء في الحكم وهذا معنى قوله هما سواء<sup>(١)</sup>

قوله رجوع إليه . أي رجوع أبو حنيفة رضي الله عنه إلى التحجير ، رواه عبد العزيز بن خالد أنه مدي<sup>٢</sup> وكان يقول أولاً يحوز صوم اليمين بل يجب عليه المنذور

قوله فصار كالمدين أي صار ما قلنا<sup>٣</sup> كالمدين الحاسي حيث يلزم عو أمواله لأقل من أرش الحنابلة وانقمه ، وهذا لأن المدين لما كان لا يقدر لدفع لأمه غير قابل للانتقال تعبر عن المولى الأقل من الأرض والقيمة . ولم يتحيز بين الأقل والأكثر منهما لأنهم مثلاً من حيث أنهم سأل<sup>٤</sup> بحلاف لعب الحاسي ، فإن المولى يحجز بين المدعي والمدعى بالأرض . وإن كان الأرض أكثر لعدم تعيين لئس في الأقل لاحتلافهما<sup>(٥)</sup> قوله لما قلنا<sup>(٦)</sup> أي للمغايرة

\* \* \*

---

(١) انظر أصول بريدوي مع كشف لأسرار ٢ ٣٢٧-٣٢٨ والحسامي مع شرح العظامي ص ٦٥  
(٢) هو عبد العزيز بن خالد بن ربيعة الترمذي كان على القضاء بمرو وهو وأبوه من القدماء من أهل مرو  
وهي مدينة قديمة على طرف نهر سج الذي يقال له خيخون . روى أبوه عن باقر صحفه مستقيمة هكذا  
قال أبو حاتم ابن حبان . وروى عن أبيه أيضاً . فثبتة بن سعد وحش بن حرب الميكندي و أهل بلده  
ومات أبوه وهو ابن مائة سنة ، وكان - أي خالد - على القضاء بترمذ . انظر انساب العرب بسامعاني  
بورقة ١٠٥ و ١٠٦

(٣) مراده بما قلنا : ما ذكرنا من تعين القصر في حق المسافر  
(٤) قد صاحب الهداية في هذه المسألة . وإنما يجب الأقل من قيمته ومن الأرض لأنه لا حق بولي الحنابلة في  
أكثر من الأرض . ولا مدع من المولى في أكثر من القيمة . ولا تحيز بين الأقل والأكثر لأنه لا يفسد في حسن  
وحد ، لاحتباره لأقل لا محالة . اهـ

(٥) إذ يدفع والمدعى محتاجين صورته ومعنى ، فكأن التحجير مستقيم معد ، لأن الرغبات صادقة في الأعيان  
وصار كتحجير العبد للمدعي في الجملة بينها وبين يظهر انظر التحقيق ص ١٤٧ والهداية ٤ ، ٥٧ .

(٦) انظر عبارة الأحسن في فقه أوردتها في الهامش (٥) من الصحيفة السابقة

## باب في بيان أقسام السنة <sup>(١)</sup>

١- فسر ع من بيان النماذج قسم من قسم الكتاب ، يأتي كل تلك الأقسام في السنة <sup>٢</sup> شرع لأن (في بيان <sup>٣</sup>) ما يختص به السنة <sup>٤</sup> ، ثم عزم أن السنة على ما قال في الميزان ثلاثة أنواع من حيث القول ، ومن حيث الفعل ، ومن حيث السكوت ، وهذا قال لمصنف أقسام السنة ، ولم يقل أقسام الحديث بكونها عام منه <sup>٥</sup> . قوله فالمرسل من الصحابي <sup>٦</sup> إلى آخره الإسار لغة هو لإطلاق ، والمرسل في اصطلاح الحديث ما ليس فيه إسناد ، بل أطلق الحديث وقيل قال عنه أسلام <sup>٧</sup> ، وللصحابي من رأى عبي (ع) <sup>٨</sup> من أسلمي ، أو صحبه واتبعي من رأى الصحابي أو صحبه من المسلمي .

ثم المرسل على نوع مرسل أصحابي وهو مقبول بالإجماع <sup>٩</sup> ، ومرسل

---

١- تقدم تعريف السنة لغة في فصل العزيمة والرجعة

(٢) إذا كان السبب بمعنى يكون الصادر عن النبي ﷺ فإنها يشترك الكتاب في الأقسام المذكورة ، إن من يخص إلى القضي ، وذلك لأن قوله عليه السلام حجة من الكتاب ، وهو كلام مستجمع لوجوه العبادة والملاحة فبحرئ فيه هذه الأقسام أيضاً ، ويكون بيانها في الكتاب بيان فيها لأنها فرع الكتاب في كونها حجة ، إذ هي قد صارت حجة بالكتاب

(٣) سقط من ك

(٤) أعني أن السنة بفارق الكتاب في طريق الاتصال إنما فإن الكتاب ليس له لا طريق واحد وهو الثواب ، وبسبب طرق مختلفة كما سنفق عنها ، وهذا الباب بيان تلك الطرق وما يخص بها كما قال الشارح

(٥) إذا الحديث خاص بالقول

(٦) سأولئك بعبارة ليس فيه ما يبي

(٧) وبعبارة أخرى المرسل في اصطلاح الحديث أن يكون الذي واسطة التي بينه وبين الرسول عليه السلام المقبول ، قال رسول الله ﷺ : أنا خير من الراسخين في الراسخين ، واسطة هي الراسخين مثل أن يقول من مع يعاصر أنا هريرة ، قال أبو هريرة فهذا يسمى مقطوع عنهم ، هذا أن كان المروي واسطة واحدة ، فإن كان أكثر من واحدة فهو يسمى تابعين عنهم ، مع أن من الكل يسمى رسلاً عند الفقهاء والإصوليين

(٨) في ك عنه السلام

(٩) وبذلك حملاً لروايتهم على السماع بأنفسهم ، إذ الأصل فيهم السماع لتحقيق الصحبة في حقهم ، إلا إن صرحوا بآرواية عن النبي



ولما المنقول والمعقول أما الأول فكما قال ابنه ابن عارب<sup>(١)</sup> رضي الله عنه، ما كل ما حدثته سمعناه من رسول الله (ﷺ)<sup>(٢)</sup> وإنما حدثنا عنه بكذا لا تكذب<sup>(٣)</sup> وأما المعقول فهو إرسال العبد لا يحلو إما إن كان عن عبد أو غير عبد، فإن كان عن عبد يقتل بالاتفاق وإن كان عن غير عبد فلا يحلو إما أن يكون غير عبد في الواقع وهو عبد عند أو غير عبد عند أيضاً فإن كان غير عبد عند أيضاً فلا يبقى المرسل عدلاً<sup>(٤)</sup> وكلامنا في إرسال العبد فإن كان عدلاً عند لكنه غير عبد في الواقع فيقتل إرسانه بناء على علم الظن، لأن احتمال عدم العداوة موهوم لا يعارض العدالة المحققة، عر أن عيسى بن أبان (رضي الله عنه<sup>(٥)</sup>) يقول لا يقبل إرسال من بعد القرن لثبات لا انتشار الفسق والكذب عندهم بخلاف القرون الثلاثة فإنهم مركبة بتركيبه لرسول عليه السلام<sup>(٦)</sup> إلا إذا كان المرسل مشهوراً بشهر

(١) هو البراء بن عارب بن الخارث الحرجي (أبو عمارة) قائد صحابي من أصحاب الفوج، أسلم صغيراً وغر مع النبي ﷺ حصن عسره عمرو أوبيا عمرو الخندق وحبسه عثمان رضي الله عنه في خلافته (مع علي رضي الله عنه) ثم في أيام مصعب بن الزبير سكن الكوفة وأعمال الأمان ومات بها سنة ٦٢ هـ بطن طغيات ابن سعد القسم الثاني من ج ٤ / ٨٠ والأمانة ١ / ١٤٧ وسنن ابن ماجة ١ / ٦٧ و (السنن) ١ / ٨٨ وتاريخ بغداد ١ / ١٧٧ ومهذب التهذيب ١ / ٤٢٥ والمعارف ١ / ١٤٢

(٢) في ك. عليه السلام

(٣) بهذا اللفظ ومن حديثه رضي الله عنه رواد أحد ورثاله رجال الصحيح عنه التهذيب ويخبر من حديثه أيضاً رواد الحاكم وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه أحد ورواه الطبراني في الكبير من حديث ابن ماجة رضي الله عنه ورثاله رجال صحيح قاله التهذيب (نظر المسند) ١ / ١٢٧ ومجمع المروءة ١ / ١٥٣-١٥٤ ثم أورد هذا الخبر وأماله ابن عريش بصحاحه قد أرسلوا، وقيل الناقون منهم ذلك ولم يرو عن أحد منهم ذلك أو أنه يخص عبد ركبوا رواد عن رسول الله ﷺ بواسطة أو غير ذلك فكان ذلك جماعة منهم عن حواشي وحواس قبيلة فإن قيل نحن مسلمون في الصحابة ونحن مرسلهم لموت عدائهم قطعاً بالصورة وإنما الكلام الذين بعدهم، قلنا إنما جمعنا على أن مراسيل أصحابنا إنما قبل بعد موتهم لا يكون أصحابنا كما قيلت شهادتهم وصار إجماعهم حجة بذلك مع شهادة عرفهم من العذرة مقبولة وإجماع كل عصر حجة بوجود العدالة، فوجب قبول إرسالهم أيضاً لوجود العلة

(٤) وحديث لا يقبل ما رواد مرسل كان أو مستأجراً

(٥) في ك. رحمه الله

(٦) يشير السارح إلى قوله: عر أن عيسى بن أبان (رضي الله عنه) يقول لا يقبل إرسال من بعد القرن لثبات لا انتشار الفسق والكذب عندهم بخلاف القرون الثلاثة فإنهم مركبة بتركيبه لرسول عليه السلام (١) إلا إذا كان المرسل مشهوراً بشهر

«لعل عدلاً ثقة فحيث يقبل مرسله كمسند» ، كمحمد بن الحسن رحمه الله

قوله عني السماع<sup>(٦)</sup> أي سماع الصحابي من الرسول عليه السلام قوله واستبان له الأستاذ أي إرسال التابعي ومن تبعه محمول على (أيه)<sup>(٧)</sup> وصح به الحو وتب انصق، فلما صار كذلك طوى ذكر المروي عنه وقاس قال عليه السلام، وإب حمص على هذا لكونهم مركاة مبرأة عن الكذب بتركة الرسول عليه اسلام<sup>(٨)</sup> قوله فإن<sup>٩</sup> للتعليل لكون المرسل هو المسند<sup>(١٠)</sup> ليحمله<sup>(١١)</sup> أي

---

(١) فإن لم يكن المرسل من أئمة سفل ولا مشهور مأخذ، يناس العلم منه وكان عدلاً لا يقبل مسنده وبوقف مرسله إلى أن يعرض على أهل العلم هذا مع ما ذكره السارح مذهب عيسى بن إسماعيل رحمه الله ، هذا ودليل الكرخي رحمه الله على قبول إرسال كل عدل في كل عصر أن الخصة بني توجب قبول مراسيل القرون الثلاثة وهي العدالة والصسط يشمل سائر القرون ، هذا السمع هذا مكر الرازي قال لا يقبل إرسال من بعد القرون الثلاثة إلا إذا أظهر أنه لا سروي إلا عن هو عدل ثقة لشهادة النبي عليه السلام عن من بعد القرون الثلاثة بالكتب . انظر كشف الأسرار ١ / ٣ - ٧ وحاشية البستاني مع تقرير الشريبي ١٧٦ / ٢

(٢) قال الإحسني السنية نوعان مرسل ومسند فالمرسل من الصحابي محمول على السماع ، ومن القرون الثاني والثالث على أنه وصح له الأمر واستبان له الأستاذ أهـ

(٣) سقط من قـ

(٤) انظر الحسامي مع شرح للنظامي ص ٦٦

(٥) قال الإحسني وهو - أي للمرسل - فوق المسند فإن من لم يوضح له الأمر منسبه إلى من سمعه منه بحميه ما تضمنه - لكن هذا صواب مرة بثبت - لا جهاد فلم يحرر النسخ بمثلته ، وأم مراسيل من دون هؤلاء - أي القرون الثلاثة - فقد اختلف فيه ، من يروي النفاة مرسله كما روى مسنده مثل إرسال محمد بن الحسن رحمه الله ومثاله ، وقال السامعي رحمه الله لا أقبل إلا مراسيل سمعت من أبيه رضي الله عنه إلى تتبعها فوجبتها مسانيد أهـ

(٦) قوله « لكون المرسل فوق المسند » أي عند المعارض حتى يرجح المرسل عنه في هذه الحالة عني ماثبته إليه عبارة المثل وقد تضمن صدر الإسلام ابن روي في بعض مصانيفه عليه فقال المرسل عند مثل المسند المشهور ، وفوق المسند الواحد : (إلا أنه لا يجوز الزيادة به على الكتاب هذا ثم اعلم أن الذين جعلوا المراسيل حجة ، احتجوا عند معارض المرسل والمسند على ثلاثة مذاهب مذهب عيسى بن إسماعيل ترجح المرسل وهو اختيار فخر الإسلام عن مذهبهم من عبارته في أصوله وهو الذي ذهب إليه صاحب المن (الإحسني) وذهب عند الحنابلة إلى أنهم يسويان ، وذهب الباقر إلى ترجيح المسند على المرسل لتحقيق المعرفة برواة المسند وعندهم يوزن رواة المرسل ، ولا شك أن رواية من عرفت عدلته أولى ممن لا يعرف عدلته ولا نفسه ، ويمسك من سوى بينهما بأن الإرسال لا يمكن إحراؤه على ظاهره لأنه يقتضي الحزم بصدقه - الواحد وهو غير جائز فيحمل قوله قال رسول الله ﷺ كذا على أن المراد منه أي ظن أنه قال كذا وإذا كان كذلك كان من الإسناد ، لأن معنى الإسناد هذا أيضاً

(٧) بتشديد الميم المكسورة .

ليحمل الراوى (١) على المروي عنه ما تحمل عنه أي الذي تحمل الراوى عن المروي عنه وهذا لتكون العهدة والموال على المروي عنه لا على الراوى

قوله لكن هذا ضرب مزية: هذا جواب إشكال، وهو أن يقال (سلمنا<sup>(٢)</sup>) أن المرسل فوق المسند كما قلتم، فيبني على هذا أن يكون النسخ جائزاً بالمرسل كما يحوز تأسيسه لمواتر المشهور، فقال في حواشه هذه المزية للمرسل إنما ثبتت بالاجتهاد (والرأى<sup>(٣)</sup>) والنسخ لا يحور (بالرأى<sup>(٤)</sup>) فلم يحر النسخ به لهذا المعنى

قوله من دون هؤلاء أي من بعد القرون الثلاثة

قوله فقد اختلف فيه والاختلاف مامر (بين<sup>(٥)</sup>) الكرخي وعيسى رحمهما الله قوله إلا أن يروي الثقات استثناء من قوله اختلف أي حينئذ يقرب لا خلاف بين علمائنا<sup>(٦)</sup> وسعيد بن المسبب<sup>(٧)</sup> من التابعين رضي الله عنهم، ثم اعلم أن قياس جمع المرسل والمسند<sup>(٨)</sup> مراسل ومساند بلا بقاء على وزن مصاحف ومساجد، لكن ريدت لبقاء للإشباع توسعاً، وهو حائر في الشعر شاذ في النثر<sup>(٩)</sup>

(١) المراد بالراوى الراوى الثاني والمراد بالمروي عنه الراوى الاول، وكذا سمعته

(٢) سقط من ك

(٣) في ك بالراوى

(٤) في ك بالراوى

(٥) في ط أن

(٦) قلت من احراز شمس لاسمه السرخسي قول أبي بكر الرازي الذي أورده هما يقدم انظر كشف الأسرار مع أصول الجردوي ٣ / ٧٥ وأصول السرخسي ١ / ٢٦٣ والحسامي مع شرح الطوسي ص ٦٧

(٧) هو سعيد بن المسبب بن حرير - مفتاح مسكور - بن أبي وهب الخثرومي القرشي (أبو محمد) سيد الصائغين، وأحد فقهاء السبعة باليمامة جمع بين الحديث والفقه وبره والورع كان يعيش من البحارة ما ريت لا يحد عطاء، وكان يحفظ القليل لأحكام عمر من الخطبات وأقصيته حتى سعي راويه عمر كان مولده سنة ١٣ هـ ووفى بالمدينة سنة ٩٤ هـ وقيل غير ذلك انظر طبقات ابن سعد ٥ / ٨٨ وحلية الأوباء ٢ / ١٦١ ووفيات الأعيان ١ / ٢٥٨ وشذرات الذهب ١ / ٢ وتهذيب التهذيب ٤ / ٨٤ والمعرف ص ١٩٣

(٨) المسند من السنة هو ما اتصلت من رسول الله ﷺ من غير انقطاع واسطة من النبي وهو مأخوذ من المسند وهو ما أسند إليه من حائط أو غيره فكان الراوى يرفع المروي إلى من سمع منه، يستند إليه ويعتمد عليه، وهو ثلاثة أقسام: موافق ومشهور وحضر واحد، ويستلزم صاحب مجلس عنده سماعاً

(٩) انظر القاموس ٢ / ٣٢٣

قوله المتواتر<sup>(١)</sup> قال في الميراث هو الحذر المتصل (بما)<sup>(٢)</sup> عن رسول الله  
[عَلَيْهِ السَّلَام] <sup>(٣)</sup> قطعاً<sup>(٤)</sup> ، يعقباً بحيث لم يتوهم فيه شبهة الانقطاع<sup>(٥)</sup>

قوله ويدوم هذا الحد ، أي يكون آخره كأوله (وأوسطه)<sup>(٦)</sup> كطرقه<sup>(٧)</sup> ،

موله وإنه يوجب علم اليقين<sup>(٨)</sup> أي أن المتواتر يوجب علم اليقين

(١) قال الإحصائي وأسند أقسام المتواتر وهو ما يرويه قوم لا يحصى عددهم ولا يتوهم بواضوهم عن الكذب بكونهم وعد اليهم ومناس ما كتبهم ويدوم هذا الحد أي أن يحصل برسول الله ﷺ ذلك مثل نقل القرآن والصلوات الخمس وعباد الركعات ، ومقاييس الركعة وما أشبه ذلك .

١٢، في نسخته بناء (٣) زيادة من ط (٤) في ك عسك قطع

(٥) أعلم به أنه قد بقوله « لحصل من رسول الله ﷺ أنه في بيان المتواتر من السنة فبما تعرف المتواتر منقطع إلى دأبه فلا يحتاج إلى هذا ، بقيد كالحذر عن النكاح القاصيه والمكوث للصحة وفوقه « قطعاً وبقياً » حذر عن شهرة وحيز الواحد وفوقه « بحيث لم يتوهم فيه شبهة الانقطاع » اجبراً عن الحرس من المتواتر وهو في السنة منافع أمور واحداً بعد واحد من مروت الكذب أي جاء بعضها في بعض من غير أن يتقطع ومعه جاء وتري في نسخة واحد بعد واحد .

(٦) في ك وواسطة

(٧) أعلم بهم اتفاقاً على أن شروط المتواتر أكثر المحرر كثره بجمع صدور الكذب منهم على سبيل الاتفاق وعلى سبيل خواصه وهو معنى قول صاحب المس « لا يتوهم بواضوهم » أي بواقعهم « عن الكذب » وأن يكونوا عديداً ما احتجوا بما أسند في الجنس لا إلى غيره كدليل العقل مثلاً ما أن هذا بعد ما احتجوا عن حدوث العائم لا يحصل لنا الحد بحزمهم و أن يكون المحررون في الطريق والوسط مسبوطين في هذه الشروط أعني في الكثرة والإسناد ، والله الإشارة بقول صاحب المتن ، ويدوم هذا الحد « واحتفظوا في كل عدد يحصل معه العلم عقل هو خمسة وثمانين عشرين ، وقبل أربعين ، وقبل سبعين ، والصحيح أنه غير محصور في عدد مخصوص ، وصانطه ما حصل بعلم عنده فتحصول العلم ضروري يسند على أن العدد الذي هو كامل عند الله تعالى قد وافقوا عن الحذر ، لا ما يسند لكامل العدد عن حصول العلم وقد أشار صاحب المس قوله ما يرويه قوم لا يحصى عددهم « في شرط خروج عدد المحرر عن حد الإحصاء والخصي وقد ذهب عنه قوم ، وذهب بجمهور إلى أنه نفس بشرط ، كما أشار بقوله « وعد اليهم » إلى شرط العدالة في المحرر وقد ذهب قوم إلى اشتراطها وإن اشتراط الإسلام نص وذهب العامة إلى عدم اشتراط ذلك وأشار بقوله « ومناس ما كتبهم » إلى شرط اختلاف بلدانهم وأوصافهم ومخالفهم وهو مختار المعبر وعند الجمهور لا بشرط ذلك أيضاً راجع في ذلك

كشف الأسرار ٢ / ٣٦ والإحكام للامدي ٢ ٢٠ ٣٧ والحسامي مع شرح البصافي ص ٦٧

(٨) قال الإحصائي وأنه « أي المتواتر يوجب علم اليقين بمرئيه العيان علماً ضرورياً » قلت ذهب جمهور العلماء إلى أن المتواتر يوجب علم اليقين بمرئيه العيان وذهب السنية « وهم قوم من عدة الأصنام والبرهنة » وهم قوم من مكري الرسالة مارص الهند ، إلى أن الخير لا يكون حججه أصلاً ولا يقع العلم به بوجه لا علم يقين ولا علم ظاهري ، بل بوجه ظاهري ، وذهب قوم إلى أن المتواتر يوجب علم ظاهري لا علم يقين ومنسبون به أن جانب الصديق يرجح أنه بحيث يطمئن إليه القلوب مثل من ماتت بالدين بظاهر ، ولكن لا ينبغي عنه توهم الكذب والقلط ولا فرق بين القولين إلا من جهة أن الظاهرية حرب إلى اليقين من الظن ولهذا كان سميت القرينة واحداً تم من القائلين بأنه يوجب =

عبد عامة الفقهاء والمتكلمين حتى يكفر حاحده خلاف لمصام<sup>١</sup> من  
المعتزلة وحه قومه ، وانتواثر<sup>٢</sup> عبارة عن اجتماع آراء الاحبار وكل  
واحد منها محتمر<sup>٣</sup> ، فلا يوجب اليقين ، ولأن اليهود<sup>٤</sup> نقلوا صيب  
عيسى بالتواتر فلم يقدرا الكذب فكذلك الجوس<sup>٥</sup> حذر رر دشت<sup>٦</sup>  
للعين<sup>٧</sup> أنه أظهر معجرات ، وهو كذب محض<sup>٨</sup>

= اليقين اختصوا فذهب عامهم الى أنه بوجب علما ضروريا ، وذهب ابو بقاسم بجعلي وابو الحسين  
النصري من المعتزلة ، وبو بكر الباق من اصحاب الشافعي الى أنه بوجب علما استدلاليا ، انظر كشف  
الاسرار ٢ / ٣٦٢ ومختصر المنتهى ص ٧٠ والحسامي ص ٦٨

(١) هو إبراهيم بن سيار بن شبيب بنصري (ابو اسحاق النظام) من أشعة المعتزلة ورد بقدره وسحر في  
علوم الفلسفة ، وافرد بأراء خاصة تابعة فيها فرقة من المعتزلة سميت «الطائفة» نسبة منه ، و تهم  
بالزندقه وكس شاعرا دينيا صعب وله كتب في الاعتزال والفلسفة ، توفي سنة ٢٣٣ هـ وقبل عمر ذلك  
انظر تاريخ بغداد ٦ / ٩٧ والنجوم الزاهرة ٢ / ٢٣٤ والفتح لحي ١ / ١٤١

(٢) في كتاب النوايس

(٣) أي تكذب ، ثم بتصميم محتمل أي لمحتسب سراد هذا الاحتمال ، وهو انقطع الاحتمال ولم يجر الكذب  
عندهم حاله الاجتماع لا يثبت الحائر مصدق وهو ممتنع فثبت ان الاجتماع محض سوط على الكذب  
(٤) اليهود هم دمة موسى عليه السلام وكذاهم بنو دة وهو نور كتاب بل من اسماء ، واليهود من هذا  
الرحل أي رجوع وتب ، وإيف برهم هذا بقول موسى عليه السلام في اب هدد بك في رجعا  
وتصرعنا ، وقد افترق اليهود عن خمس فرق وهي السامرية ، والبصديقية ، والبعدية والربانية  
والعيسوية ولكن منها عقائد خاصة بها انظر المل والنص ٢ / ٥١٥٠ ونقص في المل والنص ١  
٩٨ والمعرف من ٢٧٠

(٥) المجوس يقال لهم الذين الأكثر وأمة العظمى انهم اصحاب اثنى عشر مديري قديمي ، بقسمان بحر  
والشر ، والفتح والنص ، يسمون احدى النور ، والشمسي الطمعة ومسائلهم كلها تدور على قاعدتين  
احدهما من سب امترج بنور بالطمعة والذدية سبب خلاص بنور من الطمعة وجعلوا الامرج  
مسددا ، والخلص معاد ، ورسموا بن النور اثنى عشر وأن الطمعة محدثة ومن فرقهم الكيومرثية  
والزروانية ، والمسخية والخرميدية والزردشتية اصحاب رادشت الابنة برحمته نصر المل  
والحل ٢ / ٧٠

(٦) هو رادشت بن استمن ، وقيل ابن موسيس بن فردواسف ، ولد بادر بجان سنة ٦٦٠ ق.م. وأمه من  
الزري ، واسمها «دغد» وقد ظهر في زمان بشتا سميت بن لهراسب ، فادعى النبوه وطلب من شناسب قبول  
دينه ، فامتنع ثم قبل مادماه بيه واماده من كتاب دعاه وحيا وخمس الناس على اتباعه ، ومن الجوس  
فرقة تسمى (الزردشتية) نسبة منه ويدعون له معجرات كثيرة منها دعوى قوائم فرس شناسبت في  
بطنه وكان رر دشت في الحسن هاتلق منطلقت قوائم الغرس ومات سنة ٥٨٣ ق.م انظر دريج  
الطبري ٢ / ٢٤٨ و٦٧٥ و٦٨١ والكامل لابن الأثير ١ / ١٠٠ وانصارف ص ٢٨٥ ومروج الذهب ١ / ١١٠  
ورادشت الحكيم ، والملل والحل ٢ / ٧٠

(٧) في كتاب بعد لفظ «رادشت» وتبين لفظ «اللعبي» نقلوا صلب عيسى

(٨) ومن ثم ثبت ان احتمال الكذب لا ينقطع بالنوايس ومع بقائه لا يثبت عدم اليقين



ولنا أن المتواتر لا يحتمل ما أن يكون صدقاً أو كذباً ، والكذب متبف ، فتعين  
 لصديق لاستحالة ارتفاع القيصير ، وبما قلنا أن الكذب متبف لاستحالة اجتماع  
 جمع عظيم لا يحصى عددهم (وتختلف<sup>(١)</sup>) أمكهم وتتعروهمهم ، وتحالف  
 طبعهم ، وتنشئت أراؤهم على تكذب عادة فلما كان الكذب من مثلهم جارحاً عن  
 معتد اشتر قلنا بالصديق لا محالة ، كما قلنا بصديق لمحزاة لما كان جارحاً عن  
 معتد ابشر ، فيما عدا كيف عرف قائل هذا البهراء<sup>(٢)</sup> صاحب المراء<sup>(٣)</sup> ذو  
 يقول لعاسد لكاسد و لكلام الباطل لعاسل ، أباه وأمه وحاله وعمه وبفسه  
 وسياه وعقاه قصعا ويقينا<sup>(٤)</sup> بالحر (وحده)<sup>(٥)</sup> وهو لا يفيد اليقين عده<sup>(٦)</sup>  
 أما قوله كل واحد محتمل فمقصود بقوى النص<sup>(٧)</sup> وأما خير الصلح فلم  
 يكن إلا نصريق الأحاد ، لأن له حليز عليه كانوا سبعة نفر<sup>(٨)</sup> وقيل أنهم كانوا  
 لا يعرفون عيسى حقيقة ، وإما دلهم عليه رحل يقال له يهوذا<sup>(٩)</sup> ومثله لا يثبت

(١) في ك ولا تختلف (٢) البهراء كقراي لمصق الفاسد

(٣) المراء الشك والحدل ، وكل منهم محتمل هنا (٤) في ك : وجه

(٥) حين ذلك أن معرفة الأب والأم والحال والعدم تحصن بالحر لأن التربية و بغير ناموه يحصل من  
 المتبقة والظنر كما تحصن من التوبين والخال والعم ، ثم كل واحد يجد نفسه بتأدية بمعرفة هذه  
 الأشياء ، ويحصل له العلم بها قطعاً بالحر ، بمسلة العلم الحاصل له بالعيان والمشاهدة ، وكذا معرفة  
 الناس نفسه لأن معرفة كونه محبوباً من ماء مهي لا تثبت له إلا بالخير فانه أكثر كون الخير موحنا  
 للعلم لا تحصن له معرفة بنفسه ، وكذا معرفة دينه لأن طريق معرفته الخير والسمع خصوصاً فلما  
 يرجع إلى الأحكام ، وكذا سياه لأن معرفة لأغنية والأدوية تحصل بالحر لأن فيها ما هو مهلك ، ومنها  
 ما هو نافع ، والتحرية لاتصلح طريقاً لذلك لإحتمال الهلاك

(٦) قوله « فمقصود بقوى النص » معناه أنه قد ثبت باجتماع لأفراد سالا ثبتت بالأفراد بدون الاجتماع  
 من اجتماع الطاقات في الحبل يحدث من القوة سالا يوجد في صافة أو طاقين ، فكان عنصر الاجتماع  
 بحالة الأفراد غير صحيح وانه يحدث للحر عند الاجتماع من القوة سالا يكون له في غير هذه الحالة

(٧) وقيل ستة وهم الدين رعموا أنهم قتلوه وعلى كل فاحتمال بنواطف على الكذب فيهم ثابت وهذا ما عناه  
 الشارح بقوله « فلم يكن إلا نصريق الأحاد »

(٨) هو : يهوذا الأشكري يوسا ، كان واحداً من اثني عشر رجلاً جمعهم المسيح من تلاميذه ، وأعطاهم سلطاناً على  
 الأرواح النجسة أن يلقوها ، وأن يبرئوا من كل مرض ، وهو الذي دل عليه اليهود برشوه ثلاثين درهماً  
 أحدها منهم حمى أحده وصلبوه كما رعم : نصاري ، وصرهوه باستياد ويطمونه وأسبهرؤوا له ، وقيل  
 بوحيا في الحية أن يهودا المذكور كان سارقاً وكان محطف كل ما يهدي إلى المسيح انظر الفصل في المن  
 والبحر ٢٦/ ٣٧ وساريخ الطبري ٧/ ٧٣٥ وتكامل لابن الأثير ١٢٥١ والقسوطي ٩٩٠ - ١٠٠٦

التواثر ، وكذا معجزة رر دشب لأنه فعل ما فعل ورور مارور (عبد<sup>١</sup>) لمب  
وحاصله على مارور ، فلا جرم لم يعد أسير محض<sup>(٢)</sup> المعين<sup>٣</sup> معقول ناسه  
المعين ، وإياه تستعين عن العمى في الدين

قوله أنه أحد قسمي الملوثر<sup>(٤)</sup> يعني أن المشهور يوجب علم اليقين عند أي  
بكر احصاء الراري<sup>(٥)</sup> قوله عيسى بن أنان ينصب النور بلا تنوين لأنه  
غير منصرف لاجتماع السببين العلمية وورن الفعل

(١) في ط من عميد

(٢) المحرق - بصم أو به وأصح ثابته وسكون ثالثه ونسخ رابعه - ما أصل كذب قال المطرري المعجزة  
لنفس كذب انظر الإصحاح لمطرري الورقة ٢١٠ ولسار العرب ١١ / ٣٦١ وما بعده

(٣) وإنما لم يعد اليقين بوجهين أحدهما أن ما فعله من حسن أفعال لشعوب دين فليس به حقيقة وإليه أشار  
الشارح بقوله - ورور مارور - وباسنهما أن هذا الخبر عن رر واست لم يوجد فيه شرط التواثر ، وهو  
استواء الطرفين وتوسط في الشروط السابق ذكرها ، لأنهم لم يرووا عنه أنه فعل ذلك في الأسواي أو  
مخامع الناس وإنما فعله أمام الملك ، وحاصله كما ذكر الشارح ومنهم منصور مو طوهم عن الكذب ،  
فلا يثبت به التواثر ولا حقيقته دعواه انظر كشف الأسرار ٢ ، ٣٦٢ والأحكام للامدي ٢ / ٢٢٢ وبفصل  
في الملل والمحل ١ / ٨٨٥٧ والقلموس ١ / ٣٠٦ و ٢ / ٦٦٣ .

(٤) قال الاحمدي والشمس والشمس وهو ما كان من الأحاديث الأصل ثم انشتر فصار ينقله قوم لا يوثقون بواوهم  
عن الكتب ، وهم القرن الثاني ومن بعدهم ، وأولئك قوم نقلت أئمة لا يهتمون : فصار يشهد بهم  
وتصدقهم بمرارة الملوثر ، حتى قال الحصاص أنه أحد قسمي الملوثر ، وقال عيسى بن أنان يصل  
حاجده ولا تكفر وهو يصحح عبدا لأن المشهور يشهاد السلف صار حجة بلعمل به بمرارة الملوثر  
فصحب الريادة به على كتاب الله تعالى ، وهو نسخ عبدا أنه ثم اعلم أن المشهور هو بقسم الثاني من  
أقسام الإصحاح وبه يسمى مستقيما بعضا وهو في اللغة من شهر بشهر أو شهره فاشهر أي وصح  
ومعه شهر سيفه (د سله) وإسقاط الخبر أي شاع وخبر مستفيض أي منتشر بين الناس

(٥) اعلم أن العلماء قد اختلفوا في حكم المشهور فذهب بعض أصحاب الساقفي إلى أنه ملحق بحبر الواحد  
فلا يعد إلا الظن وذهب أبو بكر الحصاص وجماعته من أصحابنا إلى أنه مثل الملوثر ، فثبت به علم  
اليقين ، لكن بطريق الاستدلال ، لا بطريق الضرورة ، وأنه ذهب بعض أصحابنا لاشاقفي على ما ذكر في  
القواطع ، وذهب عيسى بن أنان من أصحابنا إلى أنه بوجب علم طمأنينة لا علم يقين فكان دون الملوثر  
وفوق خبر الواحد ، حتى حارب الريادة به على كتاب الله تعالى التي هي بعض المسح وإن لم يخ  
المسح به مطلقا وهو احتساب القاضي أبي رعد الدومني وعمدة المختار من رحمهم الله ، قال أبو النضر  
وحاصل الاختلاف راجع إلى الأفكار ، فعد الفريق الأول من أصحابنا بكفر حاجده ، وعند الثاني  
لا ، ويص شمس الأئمة الفرخي على أن حاجده لا يكفر بالاتفاق - وإليه أشير في الميراث - وعلى هذا  
لا يظهر أثر الاختلاف في الأحكام ، وجه الفريق الأول من أصحابنا أن الشافعي رحمه الله لم يجمعوا  
على قبوله والعمل به ثبت صدقه لأنه لا يوثق بغيرهم على القول بالإجماع جمعهم عليه ، وليس ذلك  
لا بعض صاحب الصدق في الرواه ، ولهذا سمى العلم الثابت به استدلالا لا ضروريا إلا أنه لا تكفر  
حاجده لأن انكاره وحجوه لا يؤدي إلى تكذيب الرسول عليه السلام ، لأنه لم يسمع من الرسول عند  
لا بصور سواطهم عن الكذب ، بل هو خبر واحد قلته العلماء في العصر القاسي وإبنا سودي =

قوله وهو نسح عندنا<sup>(١)</sup>، أي الريادة على النص نسح، وإنما قال هو ولم يقل هي نظراً إلى البحر والمزار منه نسح فيه معنى النسيان، لا نسح محض، بين هذا أن المشهور به جهتان، جهة ابنو بر، وجهة الاحاد، ولو كان من قبيل المتواتر<sup>(٢)</sup> من كل وجه سار النسح به كما حار النسح بالمتواتر، ولو كان من قبيل الأحاد من كل وجه لم يحر النسح به أصلاً كما لم يحر النسح بحر الواحد فقلت بالنسح من وجه دور وجه نظراً إلى اجهتين وهو الريادة، لأنها نسح من وجه دور وجه بيان هذا أن المريد عليه فنس الريادة عليه كان كل اشروع، وبعد الريادة صار بعض اشروع فصارت الريادة إبطالاً من هذا الوجه، وهو معنى النسح وبيان أنها ليست بنسح من وجه بل هي بين أن الريادة تقرر<sup>(٣)</sup> المريد عليه ولا تنطله أصلاً

قوله مثل زياده حديث الرجم<sup>(٤)</sup> وهو مروي عن عمر رضي الله عنه أنه قال إن مما يتي في كتاب الله تعالى اشيع والشيعة إن أرباباً فارحموهم البتة نكالا من الله وأنه عزيز حكيم<sup>(٥)</sup> وفيه إيراد من: شيع والشعة وأنه أعم لمحض والمحصة محاراً

= بل مخطئة العلماء في القبول وانهاهم بعدم العمل في كونه عن الرسول غاية الغايل وتحطبتهم بسنت تكفر، بل هي بدعة وضلال ووجه الفريق الثاني من الرواه في الأصل لم يبلغوا حد التواتر فتعذر فيه شبهه لا محالة ونهادهم تكفر حاحده لأن التكفر لا يثبت بانكاره فيه شبهه ولا يمكن اعتبار هذه التشبه في سقوط العمل به لأن التشبه السامية في بحر الواحد والقياس فوق هذه التشبه ولا تؤثر في إسقاط العمل بهما فهذه أولى فاعبر بها في العلم فانزب في سقوط البقي ولكن منعت به علم طائفة بقرب من يقين وفوق الظن الذي يحض بحر الواحد لا تعاق العلماء من الصدر الثاني ومن بعدهم على قبوله والعمل به فصار مثل المتواتر من هذا الوجه

(١) قوله «عندنا» احتراز عن قول الشافعي واصحاب الحديث رحمهم الله فمن الريادة نسيان محض عندهم عن ما سببناك بداهة إن شاء الله انظر: الحسامي مع شرح النظامي ص ٦٩ والمحقق ص ١٥٣ وأصول الترخيضي ١ / ٢٩١

(٢) في التواتر

(٣) في ك تقرير

(٤) عبارة الحسن بنون بقط «حديث» ومعناها الريادة على النص بالبحر المشهور مثل زياده الرجم في حق المحض بما ذكره اشارة فقد تحقق النسح معنى في هذه الصورة بهذا الريادة، فإن عموم قوله تعالى

«أربابهم والرأي» في مسائل المحض كما مسائل غيره. فريادة الرجم بنسح حكم الجديد في حقه

(٥) ذكره فقه الله بن سلامة في كتابه عن عمر تم قال فهو ميسوخ الحط ماتت الحكم، ونسوخه عن عمر =

قوله **والمسح على الحف**<sup>١</sup> لا يقال لمسح ثنت بقراءة الحر في (وارحلكم)<sup>(٢)</sup> لا بالزيادة على نص بالحديث ، لأما بقول قراءة الجر تقتضي المسح إلى الكعبين فذلك غير مردود بالاجماع فعلم أن لمسح عن الحف ثنت بالحديث المشهور وهو قوله عليه اسلام «يمسح المقيم يوماً وليلة ولسافر ثلاثة أيام ولياليها»<sup>٣</sup> والجر في الآية للمجاورة<sup>(٤)</sup> .

قوله **والفتايح**<sup>٥</sup> إم ريد التتابع على مطلق اصوم بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه فصيام ثلاثة أيام متتابعات وقراءته مشهورة في السلف

---

= انصأناسته لا النساني ، وأخرجه الحاكم والبيهقي عن أبي بن كعب كما أخرجه الحاكم من حديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن جليله . انظر صحيح البخاري ٨ / ١٦٨ وصحيح مسلم ١١ / ١٩١ وسنن ابن ماجة ٢ / ٨٥٣ وسنن أبي داود ٤ / ١٤٤ وخامع الترمذي ٦ / ٢٠٤ والمستدرک ٤ / ٣٥٩ وسنن البيهقي ٨ / ٢١١ ومسند الشافعي ص ٥٦ ونصب الرتبة ٣ / ٣١٨ وبيل الأوطار ٧ / ١٠٢ والقرطبي ١٤ / ١١٣ واحكام القرون لبحصص ٣ / ٣١٤ والناسخ والمنسوخ بهية الله بن سلامة ص ٦.

١، عماره لئن سقط « سقطي » ثم في هذه الصورة أصبح ربه بالحجر المشهور الذي سيذكره بشرح عن النص وقد تحقق المسح فيها معنى بهذه الرمادة من قوله تعالى ﴿ ورحلكم في تناول حالة التحف في إيجاب النفس ، فزيادة المسح انسخ الحكم في هذه الحالة

(٢) سورة البقرة الآية ٦ وأبو في يها الدين أممو إذا قسم إلى الصلاة فغسلوه وحوكمم وأيديكم إلى المرفق ومسحوا برؤوسكم ورجلكم إلى الكعبين في الآية وفرع ٥٦ تحري (وارحلكم) هي فرع ابن كثير وأبي عمرو وخمرة انظر القرطبي ٦ / ٩١

(٣) ورد من حديث علي وحديث صفوان بن عسال وحديث حريصة بن ثابت ، وحديث أبي هريرة ، وحديث عوف بن مالك رضي الله عنهم مرفوع حديث علي أخرجه مسلم وابن ماجة ونسائي وحمد وبقي البزار رواه أبو حنيفة وبقي الفاطم متقاربه وحديث صفوان بن عسال أخرجه ابن ماجة والانسائي والرمذي وقال هذا حديث حسن صحيح وقال محمد بن إسماعيل حسن شيء في هذا الباب حديث صفوان بن عسال ، وهذا حديث حريصة بن ثابت أخرجه ابن ماجة وأبو داود وحمد والرمذي وقال هذا حديث حسن صحيح وذكر عن يحيى بن معين أنه صحيح (هـ) ورواه أبو حنيفة ، وحديث أبي بكر أخرجه ابن ماجة كما أخرج حديث أبي هريرة وحديث عوف بن مالك رواه البيهقي كما روى كل هذه الأحاديث عبد ، حديث أبي هريرة انظر صحيح مسلم ٣ / ١٧٥ وسنن ابن ماجة ١ / ١٦١ و١٨٣-١٨٤ وسنن النساني ٣٢ / ومسند أحمد بشرح أحمد شاكر ٢ / ١٠٧ و١٧٥ و٣٠١ ومسند حماد ٥ / ٢١٣-٢١٥ وخامع ترمذي ٤١ / ١٤٢ وسنن أبي داود ٤ / وحامع مسانيد أبي حنيفة ١ / ٢٨٢-٢٨٦ و٢٨٦ و٢٩٢ وسنن البيهقي ١ / ٢٧٥ ونصب الرتبة ١٣-١٦ وبيل الأوطار ١ / ٢١٥

(٤) انظر سنن البيهقي ١ / ٧١-٧٢ وانصاف فصله النشر ص ١٩٨

(٥) أي في صام كفارة اليمين

قوله لكنه لما كان من الأحاد هذا جواب سؤال مقدر وهو أن يقال ينبغي أن يكون مشهور موحياً عم ليقين لأنه حجة بمنزلة المتواتر حتى صحت البريدة به مع أنها نسخ من وحه، فقل في حقه بكن المشهور لما كان من الأحاد في الأصل ثبت به شبهة، فلم سوجب علم اليقين، من أوجب علم صمائية، لتلقي الثقات مانقول ونعني صاطمائية أن تظنن النفوس إلى قبوله من غير ر عترء (١) شك، ولا اعتراض وهم (٢)

مونه وحكمه إذا ورد<sup>١٣</sup> إلى أخره اعلم أن في (استقاء<sup>١٤</sup>) خبر الواحد<sup>١٥</sup> أربع شرائط في الخبر، أحدهم أن لا يكون مخالفاً للكتاب<sup>١٦</sup>، والثاني

(١) في ك امتراء

(٢) بنظر الحسامي مع شرح النظامي ص ٧٠ والتحقيق ص ١٥٤

(٣) سواءهك بعناره لمن في أمكن المناسب

(٤) في ط انتقاد

(٥) دعم أن خبر الواحد هو القسم الثالث وأخير من أقسام المسند، وهو خبر الذي يرويه الواحد أو لائس فصاعداً لا غير للعدد فيه - يعني لا يخرج عن كونه خبر واحد حكماً وإن كان الخبر متعدداً - بعد أن لم يسمع درجة التواتر والاشتهار كد، عرقه خبر الإسلام البردوي وصاحب المتن (الاحسكثي) وقد «الواحد أو الاثنين» إشاره إلى رد قول من فرق بين خبر الاثنين والواحد مثل الضائي من المعترية، فقبل خبر الاثنين دون الواحد مستلزماً لأن خبر الدين لا كان أعظم وأهم من المعاملات كان أولى باشرط العدد فيه وإشارة أيضاً إلى رد قول من شرط عدد الأربعة ممسكاً بأن خبر الدين لا كان أهم بخبر الله أقصى عدد غيره بشرط في باب الشهادة وهو الأربع، إلا أنه يقول أن قول الضائي ما لم يوجد زيادة علم لم يكن لائساً بالاول لم يكن في شرطه فتدود وإشراعه في إعماله على خلاف قياسه كاشتراط فقط الشهادة، وقد في الفرق بينهما أن جانب المدعي عنه قد بقوى في الصدق متمسكه بالأصل وهو مرة الدمة، والمدعي سواءه لعرضه بالشاهد الواحد فلا بد من شاهد آخر يترجح جانب الصدق في ظهور الصدق فما في أمور الديانات فلا معارض من جانب سماع، وقد يترجح جانب الصدق في الخبر بالعسالة فلا حاجة إلى اشتراط العدد فيه امطر أصول البردوي ٢ ٣٧٠ والتحقيق ص ١٥٤ والحسامي ص ٧٠

(٥) دعم أن خبر الواحد من ورد مخالفاً بنص الكتاب فإن أمكن تأويله من غير تعسف يقلل عن اتفاق الصحيح وإن لم يمكن تأويله إلا بتعسف لم يقلل إلا خلاف لأنه لا يمكن قسوه من غير تأويل لأن نص الكتاب قطعي وخبر الواحد ظني، ولا معارض بينهما، فمستقط الطي بمقابلة القطعي ولا يجوز تأويله، لأنه لو جاز تأويله مع التعسف بطل التيقن من الكلام كله كد، قبل فإن خالف خبر الواحد عموم الكتاب أو ظاهره فكذلك عديد حتى لا يجوز تخصيص العموم وحسن بظاهر على إحصاءه كما لا يجوز ترك الخاص والنص من الكتاب به وعند الشافعي وعامة الأصوليين يجوز تخصيص العموم به، ويثبت بخبر من بيده وبين ظاهر الكتاب، بناء على أن صواهر الكتاب وعموماته لا توجب اليقين عندهم وإنما تفيد عليه الظن كخبر الواحد، فيجوز تخصيصها ومعارضتها عندهم وعند غير قس من مشايخنا والقاضي أبي زيد ومن تابعه من المناجيين ما أهدت عمومات الكتاب وصورها اليقين، كالخصوص والخصوصيات لا يجوز تخصيصها ومعارضتها به فاما عند من =

(أن لا<sup>(١)</sup>) يكون مخالف للسنة المشهورة ، وإنشأت أن يرد في حادثة لا تعم بها  
الطوى<sup>(٢)</sup> ، والرابع أن يحتج به أصحابه بعدما اختلفوا في حكم الحادثة<sup>(٣)</sup>

أما الأول ، فما روي عن النبي عليه السلام أنه قال « إني روي لكم مني حديث  
فأعصوه على كتاب الله تعالى فما وافق فاقبوه وما خالف فرددوه »<sup>(٤)</sup> ، ولأن  
كتاب الله ثابت يقيناً بلا شبهة ، وفي خبر الواحد شبهة ، فلا يترك ما ليس فيه شبهة  
بما فيه شبهة

= جعلت طرية من مشاهير كاشيخ أبي منصور إمام ريدي ومن تسعة من مشايخ سمرقند فيحتمل أن  
يجوز تخصيصها به كما ذهب إليه الفريق الأول ، والأصح أنه لا يجوز عندهم أيضاً ، لأن الاحتمال في  
خبر الواحد فوق الاحتمال في العام وظاهر أن الشبهة فيها من حيث المعنى ، وهو احتمال إرادة  
النقص من العموم وإرادة المجاز من بظاهر دون الظاهر والعصره ، وإنشبهه في خبر الواحد في نظم  
ولمعي جميعاً ، لأن المعنى مودع في اللفظ وينبع له في النصوص فلا بد من أن تؤثر الصيغة المنفكة في  
النقد في ثبوت معناه ضروره ، وبعد ، لا يكفر منكر نطقه ولا منكر معناه بخلاف منكر العام والظاهر من  
الكتاب فإنه مكفر ، وإدراكك كذلك لا يجوز ترجيح خبر الواحد على ظاهر الكتاب ولا تخصيص عمومته  
به ، لأن فيه ترك العمل بالدليل الأقوى بما هو أضعف منه وذلك لا يجوز

(١) في ك لا ، أي بدون « أن »

(٢) وقد ، مختار الشيخ أبي الحسن الكرخي وجميع الآخرين من أصحابه ، وعند عامة الأصوليين ، وأورد  
فيه نعم به بنو يثقل به صبح سنده وهو مذهب الشافعي وأصحاب الحديث رحمهم الله

(٣) وهذا عند بعض أصحابنا المتقدمين وعامة المتأخرين ، وحائهم في ذلك غيرهم من الأصوليين وأهل  
الحديث فأنشأنا حديثاً ما نسب سنده وصح فخلاص الصحابي إياه وترك العمل والمصاحبة لا يوجب  
رده ، لأن الخمس حجة على كافة الأمة والصحابي محجوج به كغيره ممن رده ، نظر التحقيق من  
١٥٦ وما بعدها ولاحتكام للأمدى ٢ / ١٦٠

(٤) روى مرفوعاً متصلًا من حديث ثوبان وأبي هريرة ، وعليه وعند الله من عمر كرم روي من سلا حديث  
ثوبان روى الطبراني في الكبير وفي إسناده يزيد بن ربيعة وهو معروف منكر الحديث قتاله يهتمي  
وحديث أبي هريرة روى الدارقطني بم قال في إسناده صالح بن موسى وهو ضعيف لا يجزى بحدوثه  
أه وحديث عن أبي طالب روى سائر قطني أيضاً ثم قال هذا وهم والصواب مرسى ما قلب  
وفي إسناده أيضاً حجارة بن أميئس ضعيف بن معين وغيره وقال البخاري مضطرب الحديث أه  
ورواه ابن حزم ثم قال وفي إسناده الحسن بن عبد الله ساقط معهم في رتبة أه ، وحديث ابن عمر  
رواه الطبراني في الكبير وفيه أبو حنيفة عند مالك بن عبد ربه وهو منكر الحديث ، قتاله الهنتمي ، وسن  
ساقط بن حجر عن هذا الحديث فقال أنه جاء من طريق لا ينجو من مقال « فإدوات لم يسل شعبه  
رواية الأصمعي بن محمد بن أبي منصور ورواية الحسن وقد عنيهما ابن حزم بالإرسال ، وإن لأصمعي  
مجهول وفي الشافعي عمرو بن أبي عمرو وهو ضعيف انظر سنن الدارقطني ٢ / ٥١٣ ومجمع  
الروايات ١ / ١٧٠ والأحكام لابن حزم ٢ / ٧٦ ، وأصول الشافعي ٢ / ٦٧

أم الثاني فلان المشهور فوق حراته و قد فلا يسحه بطيرهما ، أتمسك الحصم  
 بحر من الذكر <sup>٢</sup> فإنه محاذ للكتاب ، السنة المشهورة وهذا لأن الله تعالى مدح  
 المتطهرين بأما <sup>٣</sup> والتطهر بأما لا يحصل إلا بمس بذكر فلو كان من الذكر  
 حدثاً كان حصول الظهاره بالحدث المأثريها ، وحصول شيء بصدده ومثاقبه  
 محار على أنه قال عنه السلام من سألته أبوصاً منه <sup>٤</sup> لا وهو لا بصعة من <sup>٥</sup>

(١) أي يظهر ما يكون مخالف سكتاب والسنة المشهورة

(٢) يعني به قوله عليه السلام «إنا من أصدكم ذكره فليوص» وقد روي مرهوعاً من حديث بسره ،  
 وخابر بن عبد الله ، وأم حبيبه ، وأم أيوب ، وأم شريه رضي الله عنهم ، حديث بسره رواه أصحاب  
 نسيم ومالك والبيهقي وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح قم حكى عن البخاري قوله أصبح شيء  
 في هذا كتاب حديث بسره ، وهذا حديث خابر رواه ابن ماجة وقال في الروايد في إسناده مقال ،  
 عقبه بن عبد الرحمن ذكره بن حبان في الثقات وقال بن أبي عمير شيخ مجهول ، وباقى رصده  
 ثقات ، وهذا حديث أم حبيبه رواه الترمذي ومن ساحة من طريق مكحول عن عيسى قال الترمذي قال  
 أبو زرعة حديث أم حبيبة في هذا الباب صحيح ، وقال البخاري لم يسمع مكحول من عيسى بن أبي  
 سفان ، وروى مكحول عن رجل عن عيسى غير هذا الحديث ، وكذا لم ير هذا الحديث صحيحاً أمه  
 وحديث أبي أيوب رواه ابن ماجة وفي إسناده إسحاق بن أبي فروه اتفقوا على ضعفه وحديث أبي  
 هريره رواه البيهقي وفي إسناده يزيد بن عبد الملك ، وإدفع بن أبي معيم القسري ، فالأول ضعيف  
 من السانسة والتمني ضعفه المعص وبقية بعض آخر انظر جامع الترمذي ١/ ١١٤ وسن ابن ماجة  
 ١/ ١٦١-١٦٢ والموطأ ١/ ٢٢ وسن أبي داود ١/ ٤٦ وسن النسائي ١/ ٣٧ و٧٥ وسن البيهقي  
 ١/ ١٢٨-١٣١ ونصب الراية ١/ ٤٤ وبين الأوطار ١/ ٢٣٣

(٣) أي في قوله تعالى «فيهم رجال يحسبون أنهم يطهروا» وأنه يجب تطهيرين ، فقد روي من غير طريق أن  
 هذه الآية نزلت في الأصغر ، ومن طريق أخرى أنها نزلت في أهل قضاء وهو الأصح بسبب أنهم كانوا  
 يستنجون بالماء انظر سن ابن ماجة ١/ ١٢٧-١٢٨ وسن أبي داود ١/ ١١١ وجامع الترمذي  
 ١/ ٢٤٧ وسن البيهقي ١/ ١٥٢

(٤) في ط بالحدث

(٥) روى من حديث طلق بن علي ، ومن حديث أبي أمامة رضي الله عنهم ، فحدث طلق بن علي رواه أبو  
 داود والنسائي والترمذي من طريق ملازم بن عمرو حدث عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق بن علي عن  
 أبيه قال الترمذي هذا الحديث أحسن شيء روى في هذا الباب أمه وأجرحه أبو داود وابن ماجة  
 والطحاوي والترمذي من حديث محمد بن حبان عن قيس بن طلق بن علي قال الترمذي وقد تكلم بعض أهل  
 الحديث في محمد بن حبان أمه ورواه الترمذي وأبو حنيفة والطحاوي من طريق أبي أيوب بن عملة عن قيس  
 بن طلق بن علي ، قال الترمذي قد تكلم بعض أهل الحديث في أبي أيوب بن عملة ، وحديث ملازم بن عمرو عن  
 عبد الله بن بدر أصبح وأحسن أمه وحديث أبي أمامة رواه ابن ماجة وفي إسناده جعفر بن الزبير ،  
 وقد اتفقوا على ترك حديثه وتهمة انظر سن أبي داود ١/ ٤٦ وسن النسائي ١/ ٣٨ وجامع  
 الترمذي ١/ ١١٦ وسن ابن ماجة ١/ ١٦٣ وشرح معاني الآثار ١/ ٤٦ وجامع مسند أبي حنيفة  
 ١/ ٢٤٩ ونصب الراية ١/ ٦١ وبين الأوطار ١/ ٢٣٤

ومن نظيرهما أيضاً نقصاء شهاد ويمين فإنه خلافه اكتاب والسنة  
(اشهورة<sup>٢</sup>) وهذا لأن الله تعالى قال ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن  
لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ﴾<sup>٣</sup> في الأصل ولحق في الشهادة هو كان  
القضاء بشاهد ويمين صحيحاً بكان ريبة على النص وهو مسح لا يحور بحر  
الواحد، وقال عليه السلام « السنة على المدعي واليمين على من أنكر »<sup>(١)</sup>، وهو  
مشهور تلقته العلماء بالقول

وأما الثالث فلاه إنه ورد في حادثة فيها عموم البئوى، ومع ذلك لم (يشتهر)<sup>٥</sup>

(١) يشير بذلك إلى ما ورد أنه عليه سلام قصي بشاهد ويمين وسدكره فيما بعد صراحة وحديثه  
تخرجه

(٢) سقط من ك

(٣) سورة البقرة الآية ٢٨٢ وانظر في تفسيرها أحكام بقرآن للخصاص ١ ٦١١

(٤) روى بهذا اللفظ من حديث بن عباس رضي الله عنه، وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده  
وحديث أبي هريرة ومن حديث عمرو بن الخطاب رضي الله عنهم مرفوعاً حديث ابن عباس رواه  
البيهقي وسكت عنه قلت ومعناه صحيح فقد روى الشرح وغيره من حديثه مرفوعاً بلفظ « لو  
يعطي الناس دعواتهم لأدعى الناس دماء رجال وأموالهم وكان اليمين على المدعى عليه » أه بلفظ مسلم  
وايضاً روى من حديث (شعث بن قيس) أنه رضي الله عنه قال « شاهدك أو يمينه » وحديث عمرو بن شعيب  
عن أبيه عن جده أخرجه الترمذي من طريق محمد بن عبيد الله العرزمي، ثم قال هذا حديث في إسناده  
مقال ومحمد بن عبيد الله العرزمي يصح في الحديث من جهة حفظه، ضعفه ابن حبان وغيره - أه  
وروى البيهقي والدارقطني من طريق مسلم بن حبان الرضي وهو ضعيف كما تأتي في حديث أبي  
هريرة. ثم روى الدارقطني من طريق محمد بن الحسن وسكت عنه، وحديث أبي هريرة رواه الدارقطني  
من طريق مسلم بن حبان الرضي، ثم روى من طريق عند برارق وإسناده عن عمرو مرسلاً وقد  
مسلم بن حبان ضعفه تكلم به غير واحد من الأئمة - أه، وحديث عمرو بن الخطاب رواه أبو حنيفة،  
وروى الدارقطني من طريق عند العرزمي بن محمد بن حبان عن أبي حنيفة وعند مقرر - هذا - قال  
النسائي وغيره ليس بمققة، وقال ابن حبان لا يخر إلا احتجاج به وضرباً أحمد عن حديثه - أه انظر  
صحيح بخري ٣ ١٤٣ و ١٦٨ و ٦ ٣٥ و ١٣٧ وصحيح مسلم ٢ ١٥٨ و ١٢ و ٢ وسنن النسائي  
٢ / ٣ وسنن مبي داود ٣ ٣١١ وجامع الترمذي ٦ ٨٧ وسنن البيهقي ٥ ٣٣١ و ٨ و ١٢٣ و ١  
٢٥٢ وسنن الدارقطني ٢ ٦ وجامع مسانيد أبي حنيفة ٢ ٢٧ ومسند الشافعي ٦٦ وبحث  
الرأية ٤ / ٩٥ وميل الأوطار ٨ / ٣٤٤

(٥) في ط يشهر



كان ذلك دليل ريبته وانقصه كحديث مس الذكر ، وحديث انحر بالتسمية وأما الرابع فلأن الصحابة إذا اختلفوا في حكم إحادة ، ولم يحتج واحد منهم بالحديث كأن ذلك دليلاً على ريبته أو بساحه ، وهذا لأنه لو لم يكن كذلك ثبت الاحتجاج به عملاً بدليل الحديث الذي هو أقوى من (الرأي<sup>(٢)</sup>) وقطعاً للحلاف ورفعاً للشبهة<sup>(٣)</sup> نظيره اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في عدد الطلاق أنه بالرجال ، أو بالنساء<sup>(٤)</sup> ، ولم يحتج أحد بقوله عليه السلام اطلاق بالرجال وابتعد بالنساء<sup>(٥)</sup> ، بل أنه ريف أو مسوخ أو تأويله مباشرة اطلاق<sup>(٦)</sup> ويشترط في الراوي أن يرسع شرط آخرى وهي الإسلام<sup>(٧)</sup> ، واعدالة<sup>(٨)</sup> .

---

(١) لأن العادة تقضي استعصاة نقل ما عم به نبوي ، لأن النبي عليه السلام هم عمت به النبوي لم يقتصر على محاطة الأحاد ، من كان ينفقه إلى عدد محصن به ابواب والشهرة مبالغة في إشعته بحاجة الحلق إليه ، ويهد ، بواثر نقل القرآن ، واشتهرت أخبار النبيع والنكاح وغيرهم ، فإذا لم يشتهر ذلك بعلم أنه سهو أو مسوخ

(٢) في ك . الراوي

(٣) ثم أن الصحابة رضي الله عنهم هم الأصوب في نقل الدين ولم يهملوا ترك الاحتجاج بما هو حجة ولاشغال بمائس محجة مع أن عبادتهم بالحج أقوى من عبادة غيرهم بها فترك المحاجة والعمل به عند ظهور الاختلاف بينهم في حكم الحادثة دليل على ما قال الشارح

(٤) مذهب عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وروند بن ثابت ، وابن عباس فيما صح من الرواية عنه رضي الله عنهم أن الطلاق معتبر بحال الرجال وبتعد بحال النساء ومذهب علي - فيما صح عنه - وابن مسعود وابن عباس - في رواية - أن الطلاق والعدة معتبرين بحال النساء ومذهب ابن عمر رضي الله عنهما أن الطلاق معتبر بنقص طلاقه

(٥) قال الريدي غريب مرفوعاً وقال ابن الجوزي في التحقيق وقد روى بعضهم عن ابن عباس عن اسمي بنت أبيه أنه قال الطلاق بالرجال والعدة بالنساء وإسما هذا من كلام ابن عباس لم أخرجه الريدي موقوف عن ابن عباس وابن مسعود وعثمان وروند بن ثابت قلب أخرج البيهقي هذه الآثار كلها موقوفة ومعنى حديث الباب ما أخرجه ابن حزم بسنده عن أم سلمة بن علاماً لها طلق امرأة به حرمه بتلفيقين فاستفتت أم سلمة النبي عليه السلام ، فقال حرمت عليك حتى تمكح روحاً فترك أهدانصر سنن الدارقطني ٢ / ٤٤١ ومسنن الشافعي ص ١٠ والموطأ ٢ / ٥٠ وسنن البيهقي ٧ / ٣٦٨-٣٧١ وجامع مسانيد أبي حنيفة ٢ / ١٤٥ وشرح ابن العربي للملكي عن جامع الرمزي ٥ / ١٥٢ وصب رواية ٣ / ٢٢٥ والمجلد لابن حزم ١٠ / ٢٣٤ وبين لأوطان ٦ / ٣٦٩

(٦) انظر التوضيح مع التلويح ٢ / ٢٥٩ وما بعده والتحقيق ص ١٥٦ وما بعدها

(٧) الإسلام قبول الدين الحق والتصديق بما جاء به محمد عليه السلام

(٨) العدالة لاستقامة على الصريق الحق

والعقل<sup>١</sup> الكامر والصنط أما الأول فلأن الكلام في أمور الدين ، وإكافر يسعى  
أنداً في هدم أساسه وحرم ماعدته فلا يكون حره ححه

وأما الثاني فلأن الكلام في حر من هو غير معصوم عن الكذب وهو ليس  
بحقة ، وباعدته يترجح جانب الصدق على جانب الكذب لأن العدل هو الذي يتقي  
محطور دينه ، والكذب أحد محظوراته فيتيقنه.

وأما الثالث فلأن الكلام لا يوجد إلا بصوريته ومعناه<sup>٢</sup> ، ولا يتصور معناه  
إلا بالعقل والتمييز

وأما الرابع فلأن الحر إما يصير حقة إذا درجح جانب صدقه على جانب كذبه ،  
ولا ذلك<sup>(٣)</sup> إلا بالصنط ، لأنه إذا لم يصنط يكون حره كذباً لا محالة ، ولنصط  
سماع بكلام حق سماعه ثم فهم معناه ثم حفظه ، ثم دأؤه كما سمع ، فإذا تمت  
هذه الشروط كان حر ابواحد موجباً للعمل وإلا فلا<sup>(٤)</sup>

قوله ولم يظهر<sup>٥</sup> أي إذا لم يظهر اختلاف الصحابة في الحادثة ، ولم يظهر  
ترك المحاجة بالحديث يوجب العمل يعني إذا ظهر الاختلاف وظهر ترك المحاجة  
بأن لم يحتج أحد به لا يوجب العمل

قوله أنه مفتح الهمره حر موله ، وحكمه ، أي وحكم حر الواحد أنه  
يوجب العمل بهذه الشروط المذكورة ، ولا يوجب العلم يقيناً وهذا عندنا<sup>(٦)</sup> ،

(١) العقل مور في الناطق بترك به حقائق المعلومات كما بترك بالنور الحسي المنصمات

(٢) إد الكلام في الشاهد وصع لأظهار المعنى الذي في القلب ، ولا يحصل ذلك بدون العقل ، ثم إن الحر كلام  
لامحالة

(٣) لعلها ( ولا يكون ذلك )

(٤) انظر أصول الفريخي ١ / ٣٤٥

(٥) قال لأجسكني وحر الواحد وهو الذي يرويه الواحد ، أو الاتقان فصاعداً بعد أن يكون دون لمشهور  
والمتواتر وحكمه بد ، ورد غير مخالف بكتات والسعة المشهورة في حادثة لا دعم بها النطوى ولم يظهر من  
الصحابة رضي الله عنهم الاختلاف فيها وترك المحاجة به أنه يوجب العمل هـ نظر الحسامي  
ص ٧٠

(٦) وهو مذهب حمة الفقهاء وأكثر أهل العلم وقونه = ولا يوجب العلم يقيناً ، قلت بل ولا ضمانه =

وعند بعض الناس <sup>(١)</sup> لا يوجب العمل أيضا <sup>(٢)</sup> ، لأن العمل بلا علم حرام لقوله تعالى ﴿ وَلَا يَقِفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وعند بعض أهل الحديث <sup>(٤)</sup> يوجب علم اليقين لاستلزام وجود العمل العلم <sup>(٥)</sup> ، وقد اجمعنا على العمل

وإذا أن حذر الواحد يحمل الصدق والكذب، ولا يقين مع الاحتمال فلا يوجب علم اليقين، غير أنه يوجب العمل بترجح حاب الصدق على حاب الكذب (بوجود) <sup>(٦)</sup> بعداله وغيرها من (الشروط) <sup>(٧)</sup> ، والعمل بالدليل الراجح واجب بدليل إكتتاب وأسنة والاحماع والمعقول، أما الكذب فعوله تعالى ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> وعدالة الشاهد تعرف بغالب الرأي والاحتمال ، وما السنة فما روى أنه

---

= من يوجب النص ومن الناس من أبي حوار العمل بغير الواحد عقلاً في أمور الدين مثل الحنفي وخاصة من الحنكلمين متمسكين به بأن صاحب السرعة قادر على انتاب ما سرعه ما وصح دس فأبى ضروره له في التناور عن الدليل القطعي إذ لا يبعد إلا النص بخلاف المعاملات حيث قيل فيها حذر هو حذراً وحدث بربطه بل خلاف لأن قنونه فيها من باب الضروره عبادا يفر عن إظهار كل حق به بطريق لا تبقى فيه شبهة ، قلنا جوريا الاعتماد فيها على خبر الواحد

(١) مثل القاشاني وأبي داود والرافعة

(٢) و يفرق بين ما ذهب إليه الحنابي وبعض الحنكلمين وبين ما ذهب إليه نقاشاني ومن معه من هؤلاء

معهو حور يعمل به سمعاً كما هو واضح من دليلهم والآبور معوه عقلاً كما يورده سند سطور

(٣) سورة الإسراء الآية ٣٦ ووجه دلائلها على أن العمل بلا علم حرام من المعنى لا يمنع ما لا علم بك به وحذر ابو حذ لا يوجب العلم فلا محور اساعه والعمل به لطاهر الهي في هذا النص

(٤) وممنهم أحمد بن حنبل رحمه الله، وداود الظاهري

(٥) إذا أن حذر هو حد لو لم يعد العزم ما حار اساعه لديه تعالى عن اساع الطن بقونه غير وجب ﴿ وَلَا يَقِفْ

مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ ووجه عن اساعه في قوله تعالى ﴿ أَلَمْ يَنْفَعُوا لَكَ الْإِنْمَاعَ ﴾ وقد اجمعوا على

وجوب العمل به - كما قال السارح - فستلزم اعاده العلم لا محالة بطر التحقيق ص ١٥٥

(٦) في ط لوجود

(٧) في ط الشرط

(٨) سورة بقره الآية ٢ ويطر في تفسيرها احكام يفر من بخصوص ٣ ٥٦

عليه السلام أمر معاداً<sup>(١)</sup> وعمره بالاحتياط<sup>(٢)</sup> ، وهو عمل معاد البرأي وكذا أنه عليه السلام كان مبعوثاً إلى كافة لحق وما مع لرسالة إلى جميع الخلق بنفسه بل بعث واحداً إلى جانب هو حداً إلى جانب آخر<sup>(٣)</sup> ، فهو لم يكن العمل ساندليل الراجح واجباً لما كان خبر (رسوله) (٤) حجة (٥)

وأما الإجماع فكقول مور والكلاء<sup>(٦)</sup> (وفور)<sup>(٧)</sup> لباس في البيع ولا حارة والرهن وغير ذلك

ألا يرى<sup>(٨)</sup> أن شهادة أسأهد بين تغيل في الحدود وعمره مع حيمان اكتب بصرأ إلى الدليل الراجح؟

(١) هو معاد من جبل بن عمرو بن موسى الأنصاري الحررجسي أبو عبد الرحمن صحابي جليل كان عام الأمة بالحلل والحرم وهو جد نسبة بنس جميعاً القرآن على عهد النبي ﷺ وهو هني وشهد بعفة ومروءة واحداً والصدق ولما سمع كلها مع رسول الله ﷺ وبعبه النبي عليه السلام بعد عروه بمون قصصاً ومريش لأهل النمر وكان مولده سنة ٢ ق هـ وبوئي سنة ١٨ هـ بمصر طبعات ابن سعد القسم الثاني من ١٢ وحبه الأوساء ١٢٨ وتهذب التهذيب ١٠ ١٨٨ والإصابة ٦ ١٦ وشذرات الذهب ١ ٢٩ والمعارف من ١١١

(٢) ما أمره عليه السلام معاد بالاحتياط فقد روي أنه عنه السلام إن أراد أن يبعث في النمر قال كيف نقضي د عمر من يك قضاء؟ قال يكتب إليه فأن هين ثم يجد؟ قال نسبة رسول الله قال فبن مع جد؟ قال اجتهد رأيي ولا أبعصرت رسول الله ﷺ صرد وقد يحمده الذي وفق رسول رسوله لما رضي رسول الله ﷺ وسأوا ذلك بالكلام عنه عند تصريح السارح به وما مرد بغيره بالاحتياط فسمع رواء الشرح من حديث عمرو بن عاص أنه سمع رسول الله ﷺ يقول «إنما حكم الحاكم فأجهد ثم تصاب فيه حرس» وإد حكم فاجتهد لم خطأ فيه أحد» بصر صحيح البخاري ٨ وصحيح مسلم ١٢ / ١٣

(٣) كما بعث معاداً في اليمن وعصاف بن أسد في مكة وأما عمده بن الحراج في أهل بحر والعملاء من الحضرمي إلى بحر بن عبد الله بن حذافه بن كسرى ودخسه كلبي في هرقل عظيم الروم وعمرهم وبما يسميهم يدعوا في سنة ولعمرو الحجة ولم يذكر في موضع أنه بعث في وجه واحد عدداً يسعون حد التوازي

(٤) في ط رسول الله

(٥) وهو دليل قطعي بقوله حوت العمل بحر أبو حد مثل المو بن فلا يبقى معه غير في مخالفة كذا قال العراقي رحمه الله

(٦) قوله «و ما الإجماع فكقول مور والكلاء» يسره في أن لا إجماع معقد من أنه عن قول حمر الواحد في المعاملات مثل الإخبار بأن فلاناً وكله يسمع هذه الجارية

(٧) في د و قو

(٨) قوله الأبري مع معناه لا يرى أن لا إجماع معقد على قبول شهادة من لا يثق بعدم بقوله مع بها قد تكون في ما حدهم وقامه حد في مساحه فرج فب وهو إخبار على من فرق بين المعاملات وحذر الدين وعي من ذهب إلى أن حمر الواحد يثق بعدم

وأما المعقول فهو أن العمل بحر الواحد في لعقيات واجب لمعنى معقول وهو جلب النفع، أو دفع الضرر كطلب بحر الواحد بأن ذلك شيء يضر عليك وهذا يفعل يجب العمل بقوله وكذا به قال واحد من هذه نصريو آمن فاسدكها وتلك فيها الصوص فلا تسبها يجب العمل بقوله عملاً بعاب الرأي فكذلك هذا المعنى موجود في الشرعيات، ونفع أشرفي وضرره كبر، فيكون العمل بحر البحر في الشرعي أولى أم معنى قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾<sup>(١)</sup> والله أعلم أي ليس لك به علم أصلاً بوضع سكرة في موضع النقي وهذا بحر الواحد يوجب عم عاب لرأي وأكثر أصل، فيجب العمل بوجود العلم لا قلب<sup>(٢)</sup>

فإن قلب لم يقدم المصنف لإسلام على سائر الشروط مع أن لإسلام وغيره موقوف على العقل؟ قلت نظراً إلى المقصود

قوله فلا يوجب<sup>(٣)</sup> العمل خير الكافر؛ لانعدام الإسلام وحرر العاسق لانعدام بعدلة، وحرر الصبي واعتونه لانعدام العقل الكامل وحرر المعص<sup>(٤)</sup> لانعدام الصب

فإن قلت لا نسلم أن الصبي ليس له عقل كامل، فكيف من صبي يستخرج شيئاً بقطبته لا يدركه بالغ عاقل قلت نعم لكنه شيء نادر، وأمر ناض لا يوقف عليه فأقيم لسبب الظاهر وهو البلوغ مفهم المسبب بطل وهو اعتداد العقل تيسيراً، كما أقيم لسفر والتقاء لحدثين مقام لمشقة والإزالة ثم اعلم أنه بكر المعتونه وهو

(١) سورة الإسراء الآية ٣٦

٢ هذان عن من ذهب إلى منع العمل بحر الواحد سمعاً وهو مفسره أوضح العلم بتركه في موضع النقي بمقتضى استفاء أصلاً، وحرر الواحد بوجوب نوع عدم وهو عم عاب الطن الذي سماه الله تعالى علماً في قوله ﴿فَإِنْ عَمِلْتُمْ مِنْ مِثْلِهِمْ فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى كُفْرِهِمْ وَلَا تَتَّبِعُوهُمُ بِهِمْ﴾ انظر بتحقيق ص ١٤٥ وأصول البرهاني مع كشف الأسرار ٢ / ٣٧٠ والأحكام للأمني ٢ / ٦٨ وما بعدها

(٣) ساق قلب مفسرة آمن قريب

(٤) المعقل هو العاسي والساهي

اسي احتلط عقله ولم يزل<sup>١</sup> ، ولم يذكر المحبون لما أن حر اعتنوه لما لم يقبل  
وعقله ناقص ، فلأن لا يقبل حر المحبون وهو مسلوب العقل ، وحي

قوله **حلقة**<sup>٢</sup> نصب على التمييز ، وكذا ما بعده<sup>٣</sup> لعامل والمفعول بمعنى  
وهو الذي لاعطته له ، والمجازفة عبارة عن قول لاعن بصيرة

قوله **والمستور** : أي الذي لم يعرف أنه عدو أو فاسق

قوله في باب الحديث ، احتراز عن حوار انقصاء شهادة استور عند أبي  
حبيفة رضي الله عنه ما لم يطعن الخصم<sup>(٤)</sup> .

قوله **إلا في الصدر الأول** أي في عصر الصحابة والتابعي وتبعه وهو استثناء  
من قوله لا يكون حرة حجة ، أي لا يكون حر المستور حجة في باب الحديث<sup>(٥)</sup>  
إلا في القرون الثلاثة ، فإنه يكون حجة لتعدين الرسول إليهم<sup>٦</sup>

قوله **وروي الحسن** أي لحسن بن رناد<sup>(٧)</sup> تلميذ أبي حبيفة رضي الله عنه

---

(١) **اعتنوه** هو الذي احتلط كلامه وأفعاله وكانت بين أفعال المجابين وأفعال العقلاء ، وهو مرادف  
للمدكره الشارح

(٢) قال الاحسيكتي فلا يحب العمل بحر الكفر والفاسق والصبي والمعصية والذي اشتد عقله حقه أو  
مسامحة أو مجزفة ، والمستور كالفاسق لا يكون حرة حجة في باب الحديث ما لم يطعن عدله إلا في  
الصدر الأول عن ما يبين ، وروي الحسن عن أبي حبيفة أنه مثل العدل فيما حذر عن بحاسة الماء وذكر  
في كتاب الاستحسان أنه مثل الفاسق فيه وهو الصحيح أنه انظر الحسابي ص ٧١

(٣) قوله « وكذا ما بعده » أي من قول الاحسيكتي « أو مسامحة أو مجزفة بالعطف على « حلقة » وعدم  
أن المسامحة هي المسفلة والمسامحة عدم البلاء بالنسوة الخف ، والمسافله هو الذي لا يأخذ في الأمور  
بالحرص

(٤) انظر الهداية ٣ / ٨٦

(٥) اعلم ، حر استور في باب الحديث ليس محله بالافتقار بروايات كحار فاسق بقوات بعده بمسامة ،  
إد العدالة الكاملة (انطاهره والباطية) شرط القول

(٦) بقوله عليه السلام « حر حسن قري » الحديث وسنأتي تجديده ولا تعدين أقوى من تعدين  
صاحب الشرع انظر المحقق ص ١٥٩

(٧) هو بحسن بن رناد اللؤي الكوفي (أو عي) قاص فقه من اصحاب أبي حبيفة ، بدعته وسمع منه ،  
وكان مقطاً طمداً ، ولي قصبة الكوفة سنة ١٩٤ هـ وكان محب بسنه وبعها ، وكان علماء حديث  
نطعنون في روايته توفي سنة ٢٤٤ هـ من كتبه « ادب القياضي » و « الفرائض » و « الحرد » وغيرها انظر  
تاريخ بغداد ٧ / ٣٤ والفوائد المهمة ص ٢٠ وطبقت الحديقة لاس الحسابي « ورقة ٦ ومبرس لا عتدين  
٢٢٨ / ١ وتاج التراجع ص ٢٤

قوله أنه مثل العدل فهو عنه لسلام « مسلمون عدول بعضهم عن بعض »<sup>(١)</sup>

قوله أنه مثل الفاسق أي المفسور إذ أحر بحاسة إماء بعد القرون ثلاثة حكمه حكم الفاسق حتى يعذر الكفرى وهو الصحيح لانتشار الفسق بحكم السماع وأنه<sup>(٢)</sup> أي يجعله حكم فإن وقع في عنه صدقه عمل بحره، ولا فلا فهو أخوط<sup>(٣)</sup> لا احتمال أن الفاسق كاذب في إحصاءه بالحاسة<sup>(٤)</sup>

قوله بوضاً ولا بنعم<sup>(٥)</sup> لأن الكافر والصبي والمعتوه لا يعتد خبرهم في أمور الدين أصلاً ولا حسب بحاسة إماء من أمور الدين فلا يعتد<sup>(٦)</sup>، إلا أن

الضمير في « أنه » يعود إلى المفسر إذ عم من يسور إذا أحر بحاسة إماء فقد حثكت بروايات في خبره فروى الحسين بن علي حقه أنه كعدل في هذا الخبر وهو ظاهر عن صدقه في حور القضاء بشهادة المفسر من إذا لم يصح الخصم للثوب عدا التهم ظاهر بالحدث الذي سيذكره الشارح، وهو معتمد من صاحبنا بشرع بكل مستح وقد من بشرع أولى من تعدين لركبي وذكر محمد في كتاب الاستبصار أنه ممن يفسق كما سيأتي وهو صحيح بطر المحقق ص ١٦٠ وأصـ

البر حسي ١ / ٣٧

٢، وهو أن أي منه يهد بوط مرفوعاً من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن خده، كما قال الرقعي قلب وهذا اللفظ بصاً جاء في كتاب عمر بن الخطاب أي أبي موسى لأشعري موقوف على عمر، أخرجه أنوار قطبي من طريق حذاف مفلطح والآخر مبص وفي أسد المفضل عند بله من أبي حمزة وهو ضعيف وأخرجه البيهقي من طريق جعفر بن برقان وسكت عنه وذكر لأحمد بن العربي المالكي منقطع الدقيقي وجاب عن انقطاعه بحوا من أحداهم أن جماعة أسدوه وثانيهما أنه روى من أساند كبره عند شهرها عن سماعة بطر بسنن الرقعي ٢ ٢ ٥ وسنن البيهقي ١٠ ١٥٠ وشرح لإمام ابن العربي على جامع الترمذي ٩ ١٧٠-١٧٢ ويصـ

الرأية ٤ / ٨١

(٣) قال لأحمد بن علي وقال محمد في الفاسق خبر بحاسة إماء، أنه حكم السماع ربه فإن وقع في قلته به صادق بنعم من غير إراقه إماء فإن راق بنعم فهو أخوط بنعم، وفي خبر الكافر والصبي والمعتوه إن وقع في قلب السماع صدقهم بحاسة إماء بوضاً ولا بنعم فإن راق إماء ثم سمع فهو أفضل أم بطر الحسامي ص ٧٧

(٤) بطر عياره الأحسن كفي السابقة مباشرة

(٥) وعن هذا التقدير لا يجوز به بنعم فكان الإحياء في الإراقه لصبر عارفاً لماء فحور به النعم يقين وإن كان أكثر ربه أنه كاذب بوضاً به ونعم بنعم

(٦) بطر عنده لأحمد بن علي وقد وردت في الهامش (٣) عنه

(٧) أقول بعده نعم الكافر إذ خبر بحاسة إماء لا يعين سماع بحره وإن وقع في قلته صدقه، بل يوصد بدين إماء، ولكن إن راق إماء إذا وقع في قلته صدقه ثم بنعم بعده كان ذلك أفضل، وإن نعم من غير إراقه وصلى لا يجوز صلاته لأن الكافر لما لم يلزمه موحى ما أحر به يكونه غير محط بالتمام عندنا كس خبره لما على الغير إبداء والكافر نفس من أهل الإلزام، وكذا الصبي والمعتوه عند عامة السامع رجمهم به، لأن موحى ما أحر به لم يلزمهما فلو ثبت خبرهما صار إلزاماً =

فما سوي بعتر حره بحاسة الماء إذا تأيد (بأكثر) <sup>١</sup> يرى لما سويين ، فهو أفصص  
شبهة صدق حرهم

قوله **باعتبر خبر كل مميّز: أي بفعل قول الواحد في المعاملات عدلاً كان أو**  
**ماسفأ كافرًا و مسلمًا، عداً أو حراً، ذكراً أو أنثى بعموم ضرورة** <sup>٢</sup> وهو أن  
أندس محتاحون إلى انعاملاب والاسواق مفتوحة من لدن رسول الله عليه السلام  
إى يومنا هذا، وأكثر الناس فسقة فهو شرط العدالة والإسلام و بطلع <sup>٣</sup> لوقع  
الندس في حرج <sup>٤</sup> يؤيده أن ليسى عليه السلام كان يشتري من الكافر ويصدقه <sup>٥</sup>

= عر الغير وليس بهما ولاية الإلزام على الغير موجه: إذ لا ولاية بهما على أنفسهما فكيف ثبتت لهما ولاية  
على الغير؟ إلا أن ضمان الصدق غير منقطع عن حرهم لأن الخلف والصدق و بعتة لا ينافي الصدق، وعلى  
تقدير الصدق لا تحصل الشهادة بالموضوعه وبمحض الأعضاء، فكان الاحتياط في الإرافة بم التسمع  
بعده بمحصول الظهور والأحراز عن النجاسة يفتقر ولا يجوز التسمع من غير إرافة لأنه واحد علماء  
الظاهر ظاهراً انظر التحقيق ص ١٦٠ وفصول الفروع ص ٢٧١ / ١

(١) في ط بأكبر

(٢) قلنا فداني للمعاملات التي يفتق وتجنو عن معنى الإلزام كما سذكر السارح فيما بعد وكما صرح به  
صاحب البس أما ما فيه الزم محض من حقوق العباد كالحقوق التي بحرى فيها الجصومات فإن حر  
الواحد لا يقين فيها لا بشرط العدد وبطعة الشهادة، والإهنة والولاية لأنه ما كان من نفس الإلزامات  
بم يكن يد من أهلية الولاية لمحجر لنصلح حره بالإلزام ومن رددته ناكدر مباشره لفقد الشهادة  
و بعدد بفعاً للتكنس، وضامة للحقوق المحصونة وما ما فيه الزام من وجه دور وجه كقرن الوكس  
وحجر المأوى وبحوهم من قبه بجره اجد شرطى الشهادة العدالة أو العدد عند أي حنفية رحمه  
له اعسان المعنى الإلزام من وجه.

(٣) والحرية

(٤) وذلك بسبب تعطل مصالحهم على الإنسا. قلما يجد العدد الحر ائمالع ليس في كس ومن مكان ببعته  
لى وكله أو علامه بح فلو شرط في هذا القسم ما تقدم من المراط تعطلت ائصالح وفيه حرج  
عظيم فسقط اشتراطها بضرورة لأن لضرورة أثر في المحقق انظر البوصيح مع بئلوسح  
٢٦٦ / ٢

(٥) ما به عليه السلام كان يسرى من الكافر فقد روى بسحبس من حديث عائشة أن رسول الله ﷺ  
أشرى من يهودي طعام إلى أهل ورهنة فباع له من حديد وروى من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر  
قال كس مع النبي ﷺ، ثم جاءه رجل مشرك مشعان طوبز بعينه بمسوقها فقال النبي عليه السلام بصف  
م عطلة أو قال أم هذه قال من مع، فاسرى به شه، وما به عليه السلام كان يصدق الكافر عند  
عنده ما تقدم انجها عابه عبده السلام كان يأكل الطعام وما كان يزرع بمفسه لم يبق بصفة بحس فيه  
بأكله وقد كان ما مورا يأكل الطيب قال تعالى في ماها الرسل كلوا من أطبابها، وما كان يشربه  
أو يهدى أو مدعى إليه وكان سره حسانا من الكافر فلو لم يكن حر الكافر بمصدقاً بعدد في ذلك  
اعتمد عبده فيه يأكله ثم انه عبده البلاء قد سباجر هو وأبو بكر - عند البخره لى المدينة - من بني  
الجيل ثم من بني عبيد بن عدي هاتياً خريقتا - بكمبر الحاء وكسر الراء مشددة =



ويحجب دعوه لم يتقي وغيره <sup>(١)</sup> . بخلاف باب الحديث حيث لا يعمل حرم الفسق لأن في العدول كثرة ، على أنه إن لم يُعمل بحرمه يُعمل بدليل آخر وهو ، لقيس فلا ضرورة إن في قول خبره

قوله ولا دليل مع السامع <sup>(٢)</sup> احتراز عن حرم الفاسق في باب الحديث ، لأن هدفه تبليلا آخر وهو انقياس ، أو احتراز عن إحصائه بحساسة الماء <sup>(٣)</sup> في بعض الأعمال بالأصل هناك ممكن وهو كون الماء طاهراً في الأصل <sup>(٤)</sup>

قوله ولأن اغتزار <sup>(٥)</sup> دليل آخر لقوله يعتز حرم كل سمير من هذا أن اعتز

= والحديث لدهر بالهداية - قد عمن بمن حلف في آل العاص من وائل وهو عن دين كفار قرش فمناه عندهم أنه راحلتهما ووعده غير دور بعد ثلاث لئلا يأتاهما راحلتهما صبيحة لئلا ثلاث فارحلا وأطلق معهما عامر بن قهره والدليل البلي فاحد بهم طريق الساحل أخرجه بطاري من حديث عائشة - عن صحيح البخاري ٣ / ٥٦ و ٦٢ و ٨٠ و ٨٨ و ٥٨٩ / ٦١ وصحيح مسلم ١١ / ٣٩ و ١٤ / ١٦

(١) روى ابن ماجة من حديث أبي الدرداء قال ما لي رسول الله ﷺ إلى لحم قط إلا أحباب ، ولا يهدي له لحم قط إلا قبله . وفي أسناده أبو مشحعة ، وابن أخيه مسلمة بن عبد الله ، وسيمان بن عطاء قال أنه يسمي الأول والساني لمار من خرجهما و لاس وثقهما والثالث . ضعف . أف وروى الترمذي من حديث (ب) بن مالك قال قال رسول الله ﷺ = لو يهدي إلى كراع لغفلت وبو دعيت عليه لأخيت = . أف وقال الترمذي . حديث حسن صحيح . أف فهذا وما قبله عام ، ثم إن الصحيح روى من حديث ربيع بن عبد الله قال : سمعت رجلاً سأل ابن عمر فقال : إن لي خيراً يأكل الرب أو قال حيث الكسب ويرمى بعاسي لطعامه فأخبره قال نعم . أف وابن عمر رضي الله عنه لا يعني بذلك إلا إذا كان قد عمنه من رسول الله ﷺ ، ثم إن الأحاديث الدالة على إحصائه عنه السلام دعوه لم يتقي كثيرة من كتب إحصائه دعوة أم سيم - م أس من مالك - روه ابن ماجة وإحصائه دعوه أبي الهيثم بن النبهان عن أبي داود ومالك وإحصائه ملكه حدة أس من مالك وإحصائه أنا شعيب رواهما الترمذي ، وقال فيهما حسن صحيح ابن جامع الترمذي ٢ / ٣٢ و ٥ / ١٠ و ١٠ / ٨٢ و ابن ماجة ٢ / ٩٩ و ١١ / ٩ و ابن أبي داود ٣ / ٣٦٧ و بلوطا ٢ / ٢٩٣ و سنن البيهقي ٥ / ٣٣٥

(٢) قال الإسماعيلي وفي المعاملات التي تنفك عن معنى الأرقام كالوكالات والمصاريف والاس في البحار يعبر خبر كل سمير لعموم الضرورة للباعية إلى سقوط سائر السرابط قبل الإنسان قلما بعد ، المستجمع لتلك الشرائط يبعثه إلى وكيله أو غلامه ، ولا تكفل مع السامع يفعل به سوى هذا الخبر ، ولأن اعتصار هذه الشرائط ليرجح جهة الضيق في الخبر فيصلح أن يكن ملزماً وذلك فيما يتعلق به الروم فشرعنا في مورد ، بين دور ما يتعلق به الروم . أف انظر الحسامي ص ٧٢

(٣) حيث لا يعمل به بدون تحكيم الرأي

(٤) فلم يكن الضرورة في حصره بحساسة الماء منها في هذا النوع من المعاملات

(٥) انظر عبارة الإسماعيلي في الهامش رقم (٢) أعلاه

العداء والإسلام والبلوغ في الحر مما كان ليخرج حاش الصدق على الكذب فيكون ملوماً وذلك الاعتبار إنما يطبق مما فيه لزوم وهو الحر عن رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup> أو الشهادات في الدعاوى ولخصومات دون ما ييس فيه لزوم كإمكانه وإحصاءه والإذن في التجارة<sup>(٢)</sup>

قوله وإما اعتبر حر الفاسق<sup>(٣)</sup> إلى آخره ، هذا جواب سؤال مفرد وهو أن يقال إنما اعتبر حر الفاسق في المعاملات الحالية عن معنى الإلزام للضرورة ولم يعتبر في أمور الدين لعدم الضرورة والاحتياط بالحسن والحرمة وإظهاره والتجاسة من الديب فكان ينبغي أن لا يعتبر إحصاءه وإن تأكد تأكيد الرأي فقال في حواشيه إنما اعتبر حره لضرورة بنيانه أن طلب الحل والحرمة والطهارة وبحاسة لا يستقيم من العدل دون لفاسق ، لأن ذلك يكون غالباً في المعارف والسوق والغالب فيهما أهل (الفسق<sup>(٤)</sup>) فهو شترط العدالة لوقع الناس في إخراج غير أن هذه لضرورة غير لازمة فاشترط التحصير ليخرج الصدق على الكذب ، فلم يجعل الفسق هدر لكون الضرورة غير لازمة لإمكان العمل بالأصل ، وهو كون الماء طهراً في الأصل ، بخلاف الضرورة في المعاملات الحالية عن الإلزام فيها في حال عدم الإمكان بليل آخر ، جعل الفسق هناك هدرأ ، وبخلاف الإلزام المحضة ، فإنه فيها متهم لأنه لا يلزمه هناك ما يلزم غيره أما هنا يلزمه ما يلزم غيره<sup>(٥)</sup> فلا تهمة وبخلاف الحر عن الرسول عليه السلام فإنه لا ضرورة في قنونه حره صلاً ، لأن في العدول كثرة ، وأيضاً يمكن العمل بتدليل آخر غير حره

(١) في ك. عنه السلام

(٢) قنن الوكيل والمصرف وانعقد بإباحةهم الإقدام على الصرف دون أن يبرهم ذلك انظر أصول

المرخسي ١ ٣٣٥

(٣) سواء أهلك بغيره لمن في مكانها لمناصب (٤) في ط. الفسوق

(٥) من الاحتياط والإقدام والاعتقاد ومن لم لا يكون حر الفاسق بالحل والحرمة وإظهاره والتجاسة منوماً على القدر ابتداء

قوله لأن ذلك<sup>(١)</sup> إشارته إلى حل الطعام وحرمة وطهارة الماء وبحاسنه  
أمر خاص . أي حكم خاص أو شيء خاص ، والتلقي بمعنى الاستقبال أراد به  
تلقي حره بالقور والتحري طلب ما هو الأخرى بالاستعانة من قولهم حري  
مكذا أي جدر به ، وتحراه إذا توحاه<sup>(٢)</sup>

قوله وكونه مع الفسق<sup>(٣)</sup> بحر البر عطف على لنصروره ، هذا السال الفرق  
بين حر الفاسق بحاسنه الماء وبين حر الكافر والصبي ، فإن فاسق أهل الشهادة  
عندنا<sup>(٤)</sup> ، وبالصبي (وبالكافر)<sup>(٥)</sup> حتى يعقد انعكاس بشهادة الفسق<sup>(٦)</sup>

(وقوله<sup>(٧)</sup>) ما يلزم : بضم الياء وكسر الزاي

قوله فلا يُصار إليه أي إلى حر الفسق ، يعني لا يفعل حر الفاسق في باب  
الحديث بالتحري<sup>(٨)</sup>

(١) قال الأحمدي : وإنما عجز حر الفاسق في حل الطعام وحرمة وطهارة الماء وبحاسنه ، ما يدل بأكبر  
أنه لا يرد من خاص لا يستقيم تلقفه من جهة العلل فوجب التحري في خبره بضرورة وكونه مع  
فسق فلا يشهد به وينفذ التهمة حيث يجرمه بصره ما يرد عنه ، لأن هذه الضرورة غير لازمة لأن  
العمل بالاصل ممكن وهو أن الماء طاهر في الأصل فلم يجعل الفسق حراً ، ولا ضروره في التصريح  
روايته في مورد الدين أصلاً لأن في القول من الروايات خترة وبهم عنه فلا يصار به بالتحري  
انظر بحسامي ص ٧٣

(٢) انظر مختار الصحاح ص ١٥٠

(٣) انظر عبارة الأحمدي في منتهى فقد تقدمت في هامش (١) عليه

(٤) خلافاً لما ساقى رضي الله عنه به أن الشهادة من باب الكرامة والفاسق من أهل الإهانة وبما أنه من  
أهل الإهانة فكأن من حل الشهادة إذا به لم يحرم بولائه غير نفسه لإسلامه فلا يحرجها على غيره لأنه  
من جنسه

(٥) سقط من ك

(٦) في ك الفاسق تم علم أن السامعي ذهب إلى أن المعكح لا يصح بشهادة الفسقة لقوله عليه السلام  
« لا تكاح إلا بولي وشاهدي عدل »

(٧) في ك قوله

(٨) انظر الموضح مع استلوج ص ٢٦٧ وأصول البردوي مع كشف الأسرار ٣ / ٢٤٠ والإقناع  
٢ / ١٧٣ والهداية ١ / ١٣٨ و ٢ / ٨٥

قوبه صاحب الهوى أي صاحب السدعة كالحارحي والرقي<sup>(١)</sup>  
 واحصري<sup>(٢)</sup> واقصري<sup>(٣)</sup> والنشبة<sup>(٤)</sup> والمعطل<sup>(٥)</sup> وأما سمي المتدع صاحب  
 الهوى خيلانه إلى محبوب نفسه بلا دليل شرعي أو عفي<sup>(٦)</sup>، واهوى محبوب النفس

(١) حارحي هذه النسبة في الحوارح وهم الذين رفضوا التحكم ويقبضوا على قلوبهم وقالوا لا حكم لأحد  
 بله ولذلك سموا بالحكمة وهم كما خرجوا على عي رضي الله عنه خرجوا عن معاوية أيضاً وهم  
 فرق كثيرة منهم الحظريه ومنها البغديلة، واسمهم عرقهم الأربعة وهي أشد الفرق تطرفاً فقد كفروا  
 بجميع المسلمين سعادهم والمحدثات والصغرية وهي كالأربعة مطرها والمعتزلة، والأبصنة ويجمع  
 هذه الفرق القول بالنسبة عن عثمان وعي رضي الله عنهما ويقدمون ذلك على كل طاعة، ولا يصححون  
 المبطلات إلا على ذلك ويكفرون أصحاب الكسائر ويرون الخروج على الإمام حقاً واحداً إذا خالف  
 نسبة انظر الملل والنحل ١/ ١٥٥، والفصل في الملل والنحل ٢/ ٣، ١، ونسخ المجلد ١/ ٢٨-٥٩  
 والمعارف ص ٢٦٦ ونسب العرب للسماعي - الورقة ١٨٤

(٢) في ت الرقي قلت وهذه النسبة في الروافض وهي فرقة من السدعة - الذين تشبهوا بعلي رضي الله  
 عنه وقبوا له حق بالخلافة من معاوية وعصمهم يرى أنه أحق بها من أبي بكر وعمر سمى بذلك  
 لأن ربيعة بن علي ابن الحسبي حينما سئل عن رايه في أبي بكر وعمر فأحسن بقوليهما ورحم عليهما،  
 وقال هما ورثي محمد رافضة قوم من الشيعة من أهل موطنيه لهما فسموا رافضة وقد ظهرت  
 السمائنة منهم في عهد علي رضي الله عنه وظهروا بدعيتهم فقالوا بأن عثمان بن عفان حارجهما ليس  
 فلم يردهم لا صلاحاً، فقالوا أنه لا محرق بالنار إلا الله فهو لا سكت له تم فترقب الرافضة بعد رمان علي  
 أي أربع فرق الزيدية والامامية والشمسية والعلاء انظر الملل والنحل ١/ ٣٢٧، والصحاح المجلد ١  
 ٢٩، ونسب العرب للسماعي الورقة ٥٠٣، والمعارف ص ٢٦٧، والفصل ٤/ ٩٢

(٣) الحصري هذه النسبة في الحر وهو يعني الفرس حنيفة عن الهند واصابته في الله تعالى، وفي القرن الثاني  
 بهجري ظهرت طائفة الجهرية وقالوا بأن الإمامان مجبور لا اختيار به ولا إرادة في كل ما يفعل انظر  
 الملل والنحل ١/ ١٠٨، والفصل في الملل والنحل ٣/ ٢٢، والفتح للمجلد ١/ ٩٢

(٤) هذه النسبة في الصائفة المشهوره بالنقدية وهم جماعة من عمويين الله يريد السبي ولا يكون ويكره  
 كون الشيء ويكون به معنى لا بقدر السر ويقولون أن الحر من الله والنسر من أنيس وأن الإنسان  
 حر الإرادة خلق إفعال نفسه على ما شاء هو ويحار انظر نسب العرب للسماعي ورقة ٤٤٤  
 والفصل في الملل والنحل ٣/ ٢٢، والمعارف ص ٢٦٨، والفتح للمجلد ١/ ٩٢

(٥) المشبه من المشبهة، وقد سبق الكلام عليها

(٦) المعطل من المعطلة وهم المعزلة ومن تابعه كالنصارى والصريانية وأما سمي بذلك يعنيهم صغرت  
 الله تعالى كما سمي السلف صغابته لأنهم يقسمونها لله تعالى انظر الملل والنحل ١/ ٢، ١، و١٤٦

٧ هذه إسماره من الشارح أي يعرف الهوى إذ هو عمل النفس في ما يستلذه من الشهوات من غير  
 داعية شرع والقدر الأخير من غير داعية الشرع - إصرار على النجاح في التمتع من الشهوات وذلك لأن  
 بهوى مما يمد علمه سبحانه ويهين به وعسى الإنداد بالشهوات قد كان موحواً في لسانهم عندهم  
 السلام مع براءتهم عن الهوى، وعصمهم عنه - قلتم أنه لا بد من هذا القدر

ومطلوبها من هوى الشيء بالكسر إذا أحبه ثم روايتهم في الحديث قبل تقس  
 لأبهم إسم وتعويا في انهوى لطيفهم<sup>٢١</sup> بهم على الحق ، فلا يتهمون في الكذب ، وقس لا  
 بقليل وهو المختار ، لأن العسق من حيث الاعتقاد ثم من عسق التعاطي ، والثاني  
 مانع من تقسور فالأول أولى ، ولأن من اسجل (الهوى)<sup>٢٢</sup> أي ادعاه مذهباً بنفسه ،  
 ودعا الناس إليه وحاج فالظاهر أنه يتقول ويعتري فلا يؤتمن على حديث الرسول  
 عنه لسلام يقار (سجل فلا يشعر غيره أو قول غيره ، ادعاه لنفسه)<sup>٢٣</sup> وإيراد  
 من الاسجل لها الدعوى الساطنة أما شهادتهم تقبل خلافاً للشافعي<sup>٢٤</sup> إلا

(١) قوله « ثم روايتهم في الحديث » الصريح فيه يرجع إلى أصحاب الهوى الذي ذكر بعض ملوئهم ثم علم  
 أن من اتبع الهوى من بخت إكفاره عماله المحسمة والروافض وغيرهم . ويسمى الكافر المعلوم ، ومنهم  
 من لا يحب إكفاره ويسمى نفاسيق المناول وقد اختلف في القسم الأول فذهب جماعة من الأصوبين إلى  
 أن شهادته من كفر في هوى مقبوه وكبريائه ، أنه ادعى مخرج عن أهل القينة وكان منحرفاً معظم  
 بلدين غير عالم بكفره محصل طي الصبي في خبره ، فيقبل كحضر المستقيم بعدد وذهب أكثرهم إلى زهدهما  
 لأن الكافر ليس بهن بشهادة ولا للرواية لما تقدم وكونه متأولاً مصيب عن المصيبة غير عالم بكفره لا  
 يجعله أهلاً بهما ، فإن كل كافر مناور . إذ اليهود لا يسمون بكفرهم ، ويورعه عن الكذب فتورع البصري  
 فلا يلمت الله ، بل هذه المصيبة لا يستفاد إلا بالإسلام . واختلف في القسم الثاني أيضاً فذهب القاضي أبو  
 بكر الدقاق ومن تابعه إلى رد شهادته وروايته جميعاً لأن العسق في الفعل مانع من القول فالعسق  
 في الاعتقاد أولى لأنه أقوى وجهه بنفسه فسق أحسن انضمام إلى فسق فكر أولى فالجمع . وبم يكن عبرة  
 كجهنم بكفره . وذهب الجمهور إلى أن شهادته الفاسق إنما لا يضر لهمة الكذب فإنه لا يعاطى محظور  
 دونه مع عيبه بحرمة دل ذلك على خرابه عن الكذب فيفقد في الظن بصدقه ، فاما العسق من حيث  
 الاعتقاد فلا يضر عليه لأنه إنما وقع فيه معلوم في إخراج عن المحظور حدث قال بكفر من ارتكب الذنب  
 فهذا الاعتقاد بمن على البحر عن الكذب أشد الاحتراز ، لا على الإقدام عليه فلا يصح به مردود الشهادة  
 إلا الحصانة عن ما سباني ، هذا حكم الشهادة أما روايته هذا القسم فمقبولة على الإطلاق عند بعض من  
 قبل شهادتهم لما ذكر من انتفاء لهمة الكذب فإن من أخرج عن الكذب على غير الرسول كان أشد تجرأ من  
 يكذب عنه لأنه أعظم حداثة فيقبل روايته كما يقبل شهادته . وعدد معصمهم ، تقبل إذا لم يكن باعياً  
 بناس إلى هوى ولا يقبل إذا كان كذلك بخلاف الشهادة حيث يقبل على كل حال ، لأن مباحه وبعده إلى  
 الهوى سبب دفع إلى القول . فلا يؤمن على حديث رسول الله عليه السلام . وبسبب كذب الشهادة في  
 حقوق الناس لأن ذلك لا يدعو إلى الترويع في ذلك . ثم مردد بهائته ، فيكون صاحب الهوى من هذا القسم  
 معتبره الفاسق في باب النسي وهو مذهب عامة أهل الفقه والحديث . انظر كشف الأسرار ٣ ٢٥

(٢) في ذلك بظنه (٣) سقط من

(٤) انظر مختار الصحاح ص ٦٧٥

(٥) انرجع عند الشافعية قول شهادة أهل البدع ما لم يكفروا أو ينسقوا ببعدهم واستثنوا من ذلك  
 الحصانة فلا تقبل شهادتهم كما ذكر السار . وعندنا يقبل شهادتهم عدا الحصانة انظر الهداية

٩٠/٢ وإقناع ١٠٩/٣

الخطابية [وهم قوم] <sup>(١٧)</sup> من علاء الروافض، فإن شهادتهم لا تقبل بالاتفاق، وقد عرف في العروع

قوله إلى النقول <sup>(١٨)</sup> (أي <sup>(١٩)</sup>) إلى الكذب هذا كما روى عن ابن الراوندي <sup>(٢٠)</sup> أنه كان يحترق الأكاديب موافقاً له، ثم يقول أنه حديث الرسول عليه السلام قوله إن كان الراوي <sup>(٢١)</sup> معروفاً أعلم أن الراوي إما أن يكون معروفاً أو مجهولاً فمعروف إما معروف بالرواية والعق، أو بالرواية دون العق، والمجهول <sup>(٢٢)</sup> أما شهد بصلحه حديثه السلف <sup>(٢٣)</sup> أو سكتوا عن الطعن <sup>(٢٤)</sup> أو احتلف في الطعن <sup>(٢٥)</sup> أو رده السلف بالاتفاق، أو لم يظهر حديثه بين السلف <sup>(٢٦)</sup> فحديث انقسم الأول مقدم على القياس فإن حالف القياس ترك القياس وإن وافق تأيد به <sup>(٢٧)</sup> وعند

(١) الخطابية عرقه من علاء الروافض من الشيعة يسمون في آبي الخطاب محمد بن أبي ريعب الأسدي الأندلسي الذي روى عن الأئمة اثنى عشر ثم أئمة، وقال بالهبة جعفر بن محمد والهيئة اثنى عشر وهم أبناء الله وحبوه ولما وافق عيسى بن موسى صاحب المنصور عن حديث دعوه قتله بسبحة الكوفة وكان ناصر أصفه بن شهيدوا على من حالهم بالزور في الأموال والدماء والعروج وقد أن دعاءهم وساءهم لكم خلال انظر المعارف ص ٢٦٧ والمثل والنجل ١٥/ ٢

(٢) ريابة من ط

(٣) قال الاحمدي صاحب الهوى فالحديث لخبير أنه لا تقبل رواية من انتحل الهوى ودعا الناس إليه، لأن المحسنة والدعوة إلى الهوى سبب داع إلى النقول فلا يؤمن على حديث رسول الله ﷺ أنه انظر الحسامي ص ٧٤

(٤) سقط من ط

(٥) في ك الروندي

(٦) سوادهم ماكن في المكان المناسب وأعلم أنه معدن من سربط قنور خير الواحد وكونه حجة شرعا شرع في ما يشرط مقدمه على القياس

(٧) أراد بالمجهول المجهول في رواية الحديث لا في السبب كما سبب شرح بذلك فيه داني

(٨) قوله «والمجهول اما شهد بصلحه حديثه السلف» يعني أنهم روى عنه الحديث الذي رواه، وروايتهم عنه نقبول والعمل به لا لرد عليه

(٩) والرد بعد ما بلغتهم روايته

(١٠) قوله «أو احتلف في الطعن» يعني حثف في صلحه حديثه مع قبل التفقات عنه من عن به البعض ورده البعض

(١١) أي لم يسمعهم حديث المجهول، ولم يظهر رده ولا قبول، ثم ظهر من بعد

(١٢) وهذا منهج للمجهول

مالك القياس مقدم لحديثه القياس بالإجماع<sup>(١)</sup> وفي اتصال هذا الحديث شهادة لمخالفة القياس<sup>(٢)</sup> قلنا إن أشبهه في الحديث الواحد عارض، وفي انقياس أصل<sup>(٣)</sup> ، لأن الشبهة إنما نشأت في الحديث فعلاً لا أصلاً<sup>(٤)</sup> ولا أحد بما ليس في أصله شبهة أولى مما في أصله شبهة<sup>(٥)</sup>

وحديث معروف بالرواية دون الفقه حجة إن وافق القياس وإن خالف فكذلك لا ضرورة لاستدراك رأي ، فسمعين

وحديث الجمهور إن شهد السلف بصحة كحديث ، المعروف<sup>(٦)</sup> لكون شهادتهم تعديلاً إليه<sup>(٧)</sup> وكذا إذا سكتوا عن الطعن لأن السكوت بيان في موضع لصحة إليه وحديث المختلف في طعنه حجة إذا وافق القياس لتأييده له وإلا فلا<sup>(٨)</sup>

---

(١) أي لكون القياس حجة بالإجماع . ثم اعلم أن كلمة « بالإجماع » سقطت من ك  
(٢) بمان يس مالت رحمه الله من القياس بغيره على الحديث لأن الحديث يمكن شبهات كثيرة منه فإنه يجوز أن يكون الراوي ساهياً أو غافلاً أو كاذباً ، ومحور أنه لم يكن من نسبي  $\frac{1}{2}$  وقياس ما يمكن منه لا شبهة واحدة وهي بحتة وما فيه شبهة واحدة أو مما فيه شبهات كثيرة  
(٣) بيان أن الشهادة في القياس أصل أن كل وصف من أوصاف النص يحتمل أن يكون هو المؤثر في الحكم ويحتمل أن لا يكون

(٤) فإن خبر الواحد يقي بأصله لأنه قول الرسول عليه السلام والسنة في طريقه وهو النقل  
(٥) لأن الاحتمال والسبهة السالبة في الأصل أقوى من الشبهة السالبة في الطريق بعد النقل بالأصل فيكون الواحد بما هو أضعف حجماً وهو الخبر بول . ثم إن الجمهور استدلوا أيضاً بالإجماع من الصحابة رضي الله عنهم ، فإنهم كانوا يتركون أحكامهم بالقياس إذا سمعوا خبراً تولد .

(٦) أي المعروف بالفقه والرواية .  
(٧) إذ السلف رضي الله عنهم كانوا أهل فقه وصنط وتقوى ولم يجهلوا بالنقص في أمر الدين ، وكانوا لا يقبلون «حديث حتى يصبح عندهم» مروي عن رسول الله  $\frac{1}{2}$  ، وقد ظهر منهم رد ما خالف القياس من روايتهم ، فلا يكون شهادتهم إلا بعدمهم بمخالفة هذا الراوي وحسن صنطه ، ولأنه موافق لما سمعوه من رسول الله أو رواية بعض المشهورين عنه

(٨) لأن الطعن والرد لما عارض القبول ولا مرجح بسقطا فبغير الخبر بمخالفة ما يؤيد بلحقه رد ولا تكبر ، فالحق بالنقسم الخامس من حديث الجمهور فنظر للتحقيق ص ١٦٣ .

و الحديث لدى رده لسلف مسنكر<sup>١</sup> لا يعمل به ولا يقبل<sup>٢</sup> والقسم لا حر<sup>٣</sup>  
(يحب) العمل به لكنه في حيز الحور يصرأى العدالة في ذلك الرمان<sup>٤</sup>

قوله والعدالة<sup>٥</sup> هم عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس وعبد الله ابن

(١) قوله « مسنكر » إسناره في اسم هذا القسم والذي يسمى مسنكر ، ومكر لأن أهل الفقه يتحدثون بم  
مكرها صحته وهو دور الموضوع في حيزان تكذب ، الموضوع لا يحمل أن يكون حديث  
المسنكر صحيح أن يكون حديثاً لأن قوله حديث أن لم يكن معلوماً عند أهل الصنعة فكونه موضوع  
ليس بمعلوم بهم نصاً فكان من بظاهر أن يكون الراوي صادق في الرواية ولكنه مع هذا احتمال  
ليس صحة في حق الوجوب ولا في الجواز لأن حديث قاطمة بنت قيس الآتي

(٢) أن السلف رضي الله عنهم كانوا لا يهتمون بمراد الحديث الثابت عن رسول الله ﷺ ولا يترتب العمل به  
وترخيع الرأي بخلافه عليه، فتعاقبهم عن برد دليل على أنهم يهتمون بهموا الذي في هذه الرواية ولو  
كان الراوي واهمتم به العمل بروايته هذا ظهر ذلك من فوقه وهو رد الفقهاء من الصحابة رضي الله  
عنهم كان أولى

(٣) قوله « و القسم الآخر » بكسر الحاء أي حديث المجتهون الذي لم يظهر عند السلف

(٤) هكذا بالمسحوق وعساره غامضة التكيد « لا يحب العمل به » يعني يحوز العمل به وهو يقاس  
فعل حرف « لا » سقط من النسحوق وإن كان يمكن جعل الكلام مستقيماً لدونها وذلك جعل « يصبر في  
» لكنه « عائداً على الوجوب

(٥) فاستعير العدالة في ذلك ترحيح جانب الصدق في خبر المجتهون واعتبار أنه لم يشهر ولم يظهر في  
السلف يمكن فهمه الوهم فيه فتحوز العمل به ، وفق يقاس على وجه حسن العس به ولكن لا يحب  
يعمل به لأن الوجوب شرعاً لا يثبت بمثل هذا الطريق الضعيف كدخول شمس لثمة سحر حسي رحمه  
الله ثم علم أن خبر المجتهون مردود عند الشافعي رضي الله عنه لأن بصحابة رضي الله عنهم ردوا  
حيزان محاذيل ، ومن رد عنهم خبر المجتهون لم ينكر عنه غيره فكان ذلك بمثابة الإجماع على رده  
وعند خبر المجتهون من بقرون الثلاثة مقبول لأن العدالة كانت أصلاً في ذلك زمان محرم الرسول عليه  
السلام « خبر الناس قريبي ثم تبين ملوهم من تبين ملوهم » « حدوث » وإسارده بعض الصحابة  
حيزان محاذيل فعاد على عوارض ثم هو منقسم على الأقسام الخمسة المذكورة ولا خلاف أن القسم  
الأول منه مقبول لم ذكر ونمعي أن يكون القسم الثاني منه مقبولاً لا خلاف أيضاً لأنه لا يمل بهم  
السيكوب عند معرفه بصلاته ولا خلاف أن القسم الرابع مردود فكان يقسم الحامس موضع الخلاف  
ب يقسم الحديث بالطريقة التي ذكرها يسارح يكون مقبولاً باتفاق أيضاً لأن الخلاف لما وقع في  
قوله كان أدنى حالا من الذي اتفق على قبوله فشرط ما يندد بانقاس كالقسم الحامس عندنا ، وعلى  
عنايه حجر الاسلام « وأن خلف فيه مع نظر بصفات عنه فكذب » أي يقبل « عندنا » يجوز أن يكون  
موضعا بخلاف يجب وإليه يشير قوله « عندنا » أما « يقبل عندنا » فلأنه لا يقبل بعض الفقهاء  
بمسحوقين صار كتابه رواه بنفسه « من حديث معقل الأنبي » ولا يقبل عند الشافعي من الرد عارض  
القبول فمسقطاً وبصر الحار بمره ما هو بمخلفه رد ولا هو فسيحق بالقسم الحامس انظر  
أصول البردوي مع كشف الأسرار ٢ / ٣٨٥ وأصول السرخسي ١ / ٣٤٣

(٦) قال لأحمد بن محمد بن حنبل « لا يوجد حجة قنأ أن كان تراوي معروفاً ببقه وانقد في لأحمد  
كالحديث أن شمس والعدالة الصلاة ورمد من نائب ومعد من حبل وأبي موسى الأشعري =



عمر رضي الله عنهم<sup>(١)</sup> ، هي جمع عدل لغة في عدل قياساً ، أو جمع عدل عن غير قياس كالنساء للمرأة<sup>(٢)</sup> .

قوله لم يترك إلا ضرورة انسداد باب الرأي<sup>(٣)</sup> أي لم يترك الحديث إلا خالف القياس إلا أن لم من مخالفته بسداد باب الرأي فحيث يتل، لأنه يكون باسماً للكتاب والسنة المشهورة ومعارضاً للأجماع وهذا لأن فيه القياس تحت هذه الثلاثة مثله ما روى أبو هريرة<sup>(٤)</sup> رضي الله عنه «لوصوء مما مسسته أناس»<sup>(٥)</sup> رده ابن عدس وقال أن توصاً من ماء سحج أو من دهن (بدهن<sup>(٦)</sup>) نه<sup>(٧)</sup> ، ومثله ما روى أيضاً في البصره من أشبري شبة محفلة فهو بحر اسطرين ثلاثة أيام إلى

---

= وعائشة روى عنهما أحسن وعمرهم مع أشبهوا سابقه والنظر كان حديثهم حجة صحت به القياس ، وإن كان الروي معروف بالعدالة والحفظ والبصيرة دون الفقه مثل أبي هريرة وأنس بن مالك رضي الله عنهما فإن وفق حديثه بقياس عمل به ، وإن خالفه لم يترك إلا بصيرة واستدراك الذي وذلك مثل حديث أبي هريرة في المصلاة «أهبط الحسامي ص ٧٤»

(١) هذا تفسير للعبارة عند الفقهاء وعند المحدثين عند ابن القيم مقام عند الله من مسعود رضي الله عنهم

(٢) انظر التحقيق ص ١٦٣ والقاموس ١ / ٢٦٥ ومختار الصحاح ص ٦٨٣

(٣) انظر عبارة الإحسان التي قدمها في الهامش (٦) في الصفحة السابقة

(٤) هو عند الرحمن بن صبحر الدوسي أمكنى أبي هريرة ، وقد اختلفوا في اسمه وأكثر ، فقل هو عند الله بن عمرو وقيل هو عبد عمرو بن عبد عم وقيل غير ذلك . كان أكثر الصحابة حفظاً لحديث ورواه له وبسنة ٢١ ق. هـ ، ومثليهما وأسم سنة سبع من بهجره ويرم صحبة رسول الله ﷺ موثق بإسنيته سنة ٥٧ هـ وقيل غير ذلك . انظر طبقات ابن سعد القسم الثاني ص ٤١ ص ٥٢ وحياة الأئمة ج ١ ص ٣٧٦ والمعروف ص ١٢ ولاحظه ٧ ، ١٩٩ وشذرات الذهب ١ / ٦٣ والحوار المتضمنة ص ٢٠ ونهديب النهديب ١٢ / ٢٦٢

(٥) روى أبو هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ، وكذا ورد مرفوعاً عن زيد بن ثابت ، وعائشة ، وأم حبيبة ، وأبو طلحة ، فرواه أبي هريرة عند مسلم وأصحاب السنن ، وحديث زيد بن ثابت عند مسلم والبيهقي ، وحديث عائشة عند ابن ماجة ، وحديث أم حبيبة وأبي طلحة عند البيهقي

(٦) في ك من دهن

(٧) روى ابن ماجة والبيهقي والترمذي بإسنادهم في حديث أبي هريرة السابق ، كما روى البيهقي وحمد ومحمد بن الحسن وقال أحمد شاذ . بسنده صحيح . انظر صحيح مسلم ٣ / ٤٣ وسنن ابن ماجة ١ / ١٦٣ وسنن أبي داود ١ / ٥٠ وسنن النسائي ١ / ٣٩ وجامع الترمذي ١ / ١٠٨ ، وسنن البيهقي ١ / ١٥٣ والأثر لمحمد بن الحسن ص ١٢ ومسند أحمد شرح أحمد شاذ ٥ / ١٥٥

ر صيها أمسكها ومن سحقها رباها ورد معها صاعاً من تمر<sup>١</sup> والمصرة والحفلة وهي لشاة التي تم تحلده أياً ما ليجمع بينها في صرعها للسم<sup>٢</sup> وصم من التمر مكان اللس (مخيف<sup>٣</sup> للكباب قال الله تعالى ﴿فَاعْنَدُوا عَلَيْهِمْ مِثْلَ مَا عُنْدِي عَلَيْكُمْ﴾<sup>٤</sup>، ومخاف بالجماع أيضاً لأن لإجماع بعدد صم من العدو دت عن المماثلة ومثل الشيء، إما صورة ومعنى كالحفلة للحفلة والشعير للشعير، أو معنى لا صورته وهو بعممة وفيه لشيء إما تقدر بالشمس بوضعي أو لشمعي، والوضعي الذهب والفضة، والشمعي الفوس الباققة<sup>٥</sup>، وانتم بمعزل<sup>٦</sup> من ذات وربما يرد وترب حديث المعروف إذا لم يكن معها إباحة أقيس لأن نقل الحديث بالمعنى كان مستقيماً بينهم وانقل بالمعنى أمر حسم وشأن عظيم لا يؤمن أن يذهب أنعط في فعله إذا لم يكن الباقيل فقيهاً فبرز احتباطاً بـحوال الشبهة في بقده كما هو<sup>(٧)</sup>

(١) أخرجه الأئمة بسنة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً و الأقرب إلى ما ذكره الشرح معص اللفاظ السبائي انظر صحيح البخاري ٣/ ٧٠ و ٧/ صحيح مسلم ١/ ١٦٠ وسنن نسائي ٢/ ٢١٥/ وسنن أبي داود ٣/ ٢٧٠ وجامع الترمذي ٥/ ٢٥٧ وسنن ابن ماجه ٢/ ٧٥٣ والموطأ ٢/ ١٢٥

٢ في ك: النبع قلب وما ذكره من معنى المصرة والحفلة هو المراد بهما في الحديث ما بعده فالتصريح والتحقيق الجمع مطلقاً انظر محضر الصحاح ١/ ١٦٢ والقاموس ٢/ ٦٣١

(٣) سقط من ك

(٤) سورة البقرة الآية ١٩٤ وانظر في تفسيرها أحكام القرآن لـجصاص ١/ ٣١٧

(٥) الناقة الزائجة (٦) في ك بمعدل

(٧) إذا جعل من هذا الراوي نقل معنى كلام رسول الله ﷺ بغيره لا بمصطلح المعاني التي امتثلتها بغيره الرسول عليه السلام بقصور فهمه عن تركها إذا نقل بالمعنى لا بمحقق لا بقدر فهم المعنى، ومن ثم تدخل في هذا الخبر شبهة رائده بحبوعها بـقياس من شبهة في القياس ليست إلا في الوصف الذي هو أصل القياس، وهذا يمكنت شبهة في من الخبر بعد ما يمكنت شبهة في الأصلين فكان فيه شبهتان، وفي القياس شبهة واحدة، فنحيط في مثل هذا الخبر بمرحبع ما هو أقل شبهة - وهو القياس - عنه، هذا وأعلم أن أشرف فقهاء الراوي لنقل الخبر عن بـقياس هو مدفع عيسى بن أبيان وحمزة القاضي أبو زيد بن عيسى وبنوه أكثر المتأخرين فأبى عبد الله بن شيخ أبي يحيى الكرخي ومن تابعه من أصحابه فليس فقهاء الراوي شرطاً بتقديم الخبر عن القياس بل بقدر خبر كل عدل صابط إذا لم يكن مخالفاً للكتاب والسنة المشهورة، ويقدم عن بـقياس قال أبو نعيم رحمه الله والله ما ل أكثر العلماء لأن التفسير من الراوي بعد نبوت عبدالله ووسطه موهوم، والظاهر أنه يروي كما سمع، ولو غير بغيره عن وجه لا متغير به المعنى، هو الظاهر من أحوال الصحابة والرواة العدول رحمهم الله إذا لاحظا وردت بسببهم فبهم باللسان يمنع عن عقولهم عن المعنى وعدم فهمهم إياه وعدم فهم ونقواهم =

كما رتب عائشة رضي الله عنها . وإية أبي هريرة رضي الله عنه أن يند لرب شر  
 اثلاثة <sup>١</sup> بقوله تعالى ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ <sup>٢</sup> لا رزء محله <sup>٣</sup>  
 فمعناه أنه عن الأبراء ذو حد من الصحابة رزءون الله عليهم أجمعين

يدفع مهمة التريادة والقصص عنه ثم إن بقياس الصحيح هو الذي يوجب وهما في روايته والوقوف  
 على القياس الصحيح بعيد عن فتح يقدون كي لا يوقف العمل بالأحاديث و يصاؤون المتفقون عن  
 أصحابه من خبر الواحد مقدم على قياس ، ومن بعد القياس فقد عمو خبر أبي هريرة في الصائم ،  
 أكثر أو شرب ناسب وإن كان مخالفاً للقياس حتى قال أبو حنيفة : لو أن سوايه بقت بقياس ومن  
 يقل عن حد من سيف شرط الفقه في الراوي ، فثبت به قول مسند ، وأجاب عن حديث لصره  
 واشبهه فقد إنما رتب أصحاباً العمر به لحديثه الكتاب ولا حجاج - غير سخط الذي ذكره المسارح  
 لا يوافق فقه الراوي ، ثم عزم راسخاً في رحمة الله جعل بصره بما حتى كان يستشري بحدوده  
 بين بعد الحلب خلاف ما يحبه بمسكاً حديث بصره - الذي سبق قريب وعبد بصرية بسب  
 دعوى ولمس لمستشري ولأنه أورد بسبها من غير شرط لأن تبع يقضي سلامة البيع ومقالة ليس  
 لا يعوب صفة السلامة لأن النبي ثمره وبعدمها لا يعدم صفة السلامة فتقديماً بوي انظر المحقق  
 ص ١٦٣ ، وأصول السرخسي ١ / ٣٣٩ وإقناع ٢ / ١٨ ومختار الصحيح ص ٢٩٨  
 (١) روى أبو داود ٢٩ واحد ٣١٦ والحاكم ٢ / ٢١٤ والبيهقي ١ / ٥٧ من حديث سهل من أبي  
 صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « وند الرب سر الإسلام » قال الحاكم هذا  
 حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه فذكره الحاكم والبيهقي من طريق أخرى عن أبي  
 هريرة مرفوعاً

(٢) سورة الإنعام الآية ٦١ وسورة فاطر الآية ١٨ قال روى الحاكم والبيهقي وطحاوي من  
 طريق سلمه من بعض عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن عروة بن زبير قال بلغ عائشة أن  
 «أبهريرة يقول إن رسول الله ﷺ قال « وند الرب سر الإسلام » فقال رحم الله أبا هريرة ساء  
 سمعاً فاستاء بحاله لم يقل عن هذا إنما كان ربح من أضافه مودي رسول الله ﷺ فقال « من  
 يعذري من قال » فقال رسول الله ﷺ « وند الرب سر الإسلام » فقال رسول الله ﷺ « هو شر  
 بئله » وهو صحيح الحاكم على شرط مسلم وعرضه ذهبي في خصصه قديلاً سلمه بمخرج به  
 وقد وثق وضعفه من راهومة : قال البيهقي سلمه من الفصل الأخرى يروي ما كان به ذكره  
 روي عن الزهري عن عائشة مرسلاً ثم وروى أن أبي شبنه والبيهقي من حديث هشام عن ابنه عن  
 عائشة قالت في ولد الرب ليس عنه من وروى عنه أبيه ولا يزر وازرة وزر أخرى ﴿ هـ لفظ  
 البيهقي ، قال البيهقي رفعه بعض ضعفاء وصحيح موقوف هـ قلت روى الحاكم مرفوعاً  
 وصححه ووافقه الذهبي في تلخيصه نظر مسندك ٢ / ١٥ و ١ / ٥٨ وسنن البيهقي ١ / ٥٨  
 المصنف لابن أبي شيبة ٤ / ١٩٧ ومشكل الآثار ١ / ٣٩٢

(٣) علم أن هذا الكلام لما فهم به أورد بعض الصحابة وجعل فهمه بالعبث وعدم الفهم كما رتب  
 اعذر عنه بقوله « لا رزء بحاله » الخ ومعناه يا أبا عبد الله قد من قصور فقه الراوي  
 قصوراً عند الخفاصة بفقه الحديث فما أن يعني به لا ذراء ي لا سجعاف بهم فمعناه أنه عن ذلك



ان سدر<sup>١</sup> حنبل في طبعه بيان<sup>٢</sup> راجلا نروح امرؤة بعير تسمية مهر  
ومات عنها قبل دخول، فسن عن ذلك ان مسعود رضي الله عنه  
فحسن يحتج شهرا (وهو<sup>٣</sup>) بعد شهر<sup>٤</sup> ان لب مهر مشر سبئها لا وكس  
ولا شطط<sup>٥</sup> فقام معقل بن سار وقال اشهد ان رسول الله عسى السلام قصي  
في نروح بنت وانسو الا شجع<sup>٦</sup> مثل قصاك هـ حسر بن مسعود سرور<sup>٧</sup> ان  
سمر مثله لو افقة قصاكه فضاء الرسول عليه السلام<sup>٨</sup>، وعمل به لو فقة

= ومحمد بن سيرين والحكم بن عديله امر الاعرج ومعاوية بن قرة وابو الاسود انظر الاصابة  
١٢٦٦ واسد ثغاره ٣٩٨ في مناقب النكري ١٤/١ والاسمعي ٢٦٦١ والمعارف ص ٢٩

والجرح والتعديل القسم الأول ٢٨٥/٤

١ هو معقل بن سدر بن عطي بن عركي بن هند بن سجع بن بكر بن سحج الاسدي وكنى سدي  
محمد وقال ابو عبد الرحمن ويقال ادوسان وقيل غير ذلك صحابي من نقضه يستحيل كتاب  
معه ربه فومه يوم حبس ويوم فتح مكة، سكن الكوفة، وهم المدينة ومات قبل سنة ٦٣ هـ روى  
عنه ياهج بن حبيب بن مطعم وعقبة بن نضر الجرح والتعديل القسم ثور من ٤ ٢٨٤ وشذرات  
الذهب ١ ٧ واسد ثغاره ٣٩٧/٤ ويهذب المذهب ٢٣٣/١ ومطبقات ابن سعد القسم الثاني من

٤/ ٢٣ والإصابة ١٢٥/٦ والمعارف ص ١٢٩

٢ في ك فقال (٣) في ط شطط

٣ شي نروح بنت واسق الاسدي مات عنها زوجها فلان بن مرد الاسدي ولم يعرف لها صداقا  
قصي لها رسول الله - ع معن صادق ثمانية روى حذيفة - اني نحن تصدد - ابو سدر معقل بن  
سدر وجرح يستعين ودين من سجع وسعد واسد عبد ابن مسعود رضي الله عنه وقيل اسم  
روحها فلان بن مروان انظر الاسمعي ٧٣ والإصابة ٢٩٨ ويهذب لاسماء والذهب ٢ ٣  
و ٣٣٢

٤ روى هذا الحديث صحاب سدر وعزم بن طري كلها صحيحة وقالوا فيه فقام معقل بن سار  
وخاء من طرق صحيحة بعد يلف فقام راجل من اسحج ولفظ فقام سدر من اسحج ولفظ فسهج  
بو سار ونحرج راجل من اسحج ولفظ فقام راجل من اسحج فقام الخراج وابو سدر ورواد  
السيقي كما روى صحاب السدر، ثم رواه من طريق صحيحة وقال فقام معقل بن سار ثم قال  
السيقي ولا ارد لاوهما والصواب معقل بن سدر وصححه كذلك ثم قال هذا لا اختلاف في تسمية  
من روى عيسى نروح بنت واسق عن النبي - ع لا يوهن الحديث عن جميع هذه الروايات اسانيد  
صحيح، وفي بعضها عن علي بن حماعة عن اسحج سهدوا بذلك فكان بعض الرواد سمي منهم واحد  
وبعضهم سمي امي، وبعضهم اطلق ولد اسم وخطه لا يرد الحديث ولا يراه من رواد ما كان لجرح  
عبد الله بن مسعود نروانه معنى اه وقال الترمذي حديث حسن صحيح وقد روى من غير وجه  
وروى عن السافعي انه راجع بمصر وقال حديث نروح بنت واسق اه قف ورواد ابو حنبله وقال  
فيه فقام معقل بن سار الاسدي انظر جامع الترمذي ٨٤/٥ وسنن ابن ماجه ٦٩٩ وسنن أبي  
داود ٢ ٢٣٦ وسنن النسائي ٢ ٩٩ و ١١٣ ومسند احمد مسرج احمد باب كبر ٦ ٧٤ و ١٣٧ وسنن  
الميهقي ٧/ ٢٤٤ والآثار لعبد بن الحسن ص ٧٣

ريه ورده عن<sup>٢</sup> رضي الله عنه لمخالفة ربه<sup>٣</sup> وقل حسنها امراث ولا مهر لها<sup>٤</sup> واحتج به وعمل عمداً بآراءهم انه لأبه وافق انفسهم عندهم<sup>٥</sup> ولم يعمل بشيء من [رحمة الله]<sup>٦</sup> مخالفته اقيس عنده<sup>٧</sup> على أنه روى انتقالات عنه

(١) هو علي بن ابي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي بن الحسين بن عمر بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نضير بن معد بن عدنان بن ادم بن نوح عليه السلام بعد جدته رضي الله عنها وهو أحد عشرة نبش من مبعده واحد استحقاق لإبطال وكس اللؤي بنده في كس ابنه هاشم وولي الخلافة بعد عمن عثمان رضي الله عنه سنة ٣٥ هـ وبسنة ٢٣ ق هـ واستشهد سنة ٤٠ هـ بنظر طعنات ابن سعد ٣ ومارج بعدد ٣٣ وبهذه التهديف ٣٣٤, ٧ وحاشية الأولى ١/ ٦١ ونسرات الذهب ١, ٤٩ والإصابة ٤, ٢٦٩ والمعارف ص ٨٨

(٢) فقد كس علي رضي الله عنه يرى في سقوطه عنه عان منها أي من مات عنها روحها قبل دخولها وبمسم لها مهرها سالما فلا يسوجب بمقتضىه عوضا كما يو ظفها قبل الدخول بها وقس به رده بذهب مفرد به وهو انه كان خلف الراوي ولم ير هذا الذي روى قصه بروع حتى يحلفه بنظر المحقق ص ١٦٧

٣. رواه السافعي رضي الله عنه من حديث عبد جبر عن علي ورده البيهقي من حديث عبد جبر وغيره عن علي كما رواد من قول ربه بن تائب وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وروى البيهقي عن علي انه قل في حديث بروع لا تقبل قول عرابي من شجع على كتاب به تعلى به وبمخبر عنه قلت في اسباب هذا لخير ابو اسحاق عبد الله بن ميسرة ومبريد قالوا بن ضعيف جدا لا يحتل لأختنا جبره والثاني ليس بسوء ولذا قلنا لم يدرى لم يصح هذا الأمر عن علي انه انظر مستند السافعي ص ١٣٥ وسنن البيهقي ٧/ ٢٤٧ وبين الأوطار ٦/ ١٩٤ وموطأ ٢/ ٢٠

٤. اسند الحنفية على وجوب مهر لمن لم يوفى عنها روحها قبل الدخول وانتمسمة نار المعنى الذي به وجب كل المسمى بعد موت أحد الزوجين في مكاح فيه يسمىه موحسوري مكاح لا يسمىه فيه وهو ان ماتت مائة اسمي لا يهر ك واجب ما بعد ونقده لم يفسح لموت من انتهى بها فيه لأنه عقد للعمز فنبهني به بعد منتهى العمر وإذا انتهى مائة عزم مضى ونقرر هل يقرر بوجوب ولا مهر له وجب بنفس العقد صرنا على التزوج ولو لم يعرف مسقما للدين في قبول السرع

(٥) زيادة من ك

٦. وبنظر القياس هو بحق الزوج بالطلاق بانه ان السافعي رضي الله عنه قال لا مهر لمن مات عنها روحها قبل دخولها ولم يسم لها مهر وانما به المهر ومبعضها ما استحقاق من امرأته لا غير وحج بقوله تعالى لا جناح عليكم بن طعن النساء ما لم يتسلوهن او تفرصوا بهن فربصه ومبعضه في الآلهة وبقوله تعالى ما لها من امم إلا نكحهم مؤنثا في إني قوله تعالى في مفعولهم في تقدم امر معاني سبعة من غير فصل بين حال الموت وعبره ونص وان ورد في الطلاق بكنه يكون واردا في الموت كما بن نص ورد في صريح بطلاق ثم يفت حكمه في الكنايت من الآية والتسريح والبحر ثم وحوها كذا في بسانع قلت بكر ما في بسانع ز مذهب السافعي في هذه المسألة من مذهب انظر بسانع الصانع ٣, ١٤٦, ١٤٦٦ والهدية ١/ ١٤٨ والإقناع ٢/ ١٩١

كعب الله بن مسعود وعلمة ومسروق<sup>٢</sup> ودفيع بن حنبل<sup>٣</sup> والحسن<sup>٤</sup> ،  
وروي عنهم تعدد إياه مع أنه من قرن العدول<sup>٥</sup>

قوله وإن لم يظهر من أسلاف (إلا الرد لم يقل<sup>٦</sup> ) فإنه فيما روي عن  
ساطمة<sup>٧</sup> بنت قيس قاتلة صفسي روجي ثلاثاً ثم يقرص لي رسول الله ﷺ<sup>٨</sup>  
سكنى ولا يفعه<sup>٩</sup> ورده عشر رضي الله عنه فقال لا بدع كتب ربنا وسنة  
سبنا يقول مرأة لا بدري صدق لم كذبت خلصت لم بسيت سمعت رسول الله

١ هو عبقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك بن ضعي الهمداني (أبو شبن) تابعي أدرك بحاهله ولاسلام  
ولد في حياة النبي ﷺ وروى عن بعض الصحابة روى عنه كثيرون ، وكان فقهه العراقي وشهد صنع  
وغر حرسان ، وموفي سنة ٥٦٢ هـ وقيل عبر ذلك انظر تاريخ بغداد ١٢ / ٢٩٦ ويهدب  
التهذيب ٢٧٦/٧ وحلية لأولياء ٩٨/٢ والإصابة ١١٢/٥ والمعارف ص ١٩٠

٢ مسروق بن لأحدع بن مالك الهمداني بن دعي (أبو عيشة) تابعي ثقة من أهل اليمن قدم المدينة في عام  
سني بكر الصديق وسكن بكوفة وكان أعلم بالعهد من شريح ، وشريح أنصر فيه بالبقاء توفي سنة  
٦٣ هـ انظر الإصابة ١٧٢/٩ وشذرات الذهب ١ / ٧١ والمعارف ص ١٩١

٣ هو دفيع بن حنبل بن مضع بن موهل من فريش وس كسر برو دلجندث تابعي ثقة من أهل المدينة  
كان فضيل عظيم النجوم وكان ممن يروى عنه ويعني بقوله موفي سنة ٩٩ هـ انظر نسب قرين  
ص ١٠٠ و ٢٢١ والجمع بين رجال الصحيحين ٢ / ٥٢٧ ويهدب التهذيب ١١ / ٤٠٤

(٤) هو الحسن البصري رحمه الله سبقت ترجمته

(٥) انظر التحقيق ص ١٦٧ وشرح البغدادي ص ٧٥

٦ قل لأحسنكي وإن لم يظهر من النسب إلا برونم يقل حديثه وصار مستذكراً ، وإن كان لم يظهر  
حديثه في السلف ولم يقبل برونم بحب العمل به لكن العمل به خسر لأن العدة أصب في ذلك  
الزمان ، حتى ب رواه عن مد مجهول في زمان لا يحل العمل به يظهر الفسق اهـ انظر الحسامي  
ص ٧٥

(٧) هي ساطمة بنت قيس بن وهب بن سيمان بن محارب بن فهر بقرية تحت بصبجك من قيس صحابته  
من المهاجرين الأولين وبها روى عنه حديث ، وكانت ذات جمال وعقل وفي بينها جميع أصحاب الشورى  
عند قتل عمر بن الخطاب ، وبوقت نحو سنة ٥٥ هـ انظر طبقات ابن سعد ٨ / ٢ ويهدب التهذيب  
١٢ / ٤٤٣ والجمع بين رجال الصحيحين ٢ / ٦١١

(٨) في ك عليه السلام

(٩) حرجه مسلم ١ / ٢١٠ وأبو داود ٢ / ٢٨٧ وترمذي ٥ / ٤٠ وابن ماجه ١ / ٦٥٦ والنسائي  
٢ / ١١٥ وسنن أبي داود ٧ / ٤٧٤

(١٠) كلمة «ورده» جاءت بالنسخين هكذا ، أي بالواو ، وأرى أن صحتها تدونها

عنه إسلام يعون لمصطفة لثلاث اشعة واسكنى مدام في انعه<sup>(٢)</sup> ورده<sup>(٣)</sup>  
 أنصار ريد من ثلث<sup>(٤)</sup> ورده (أصب<sup>(٥)</sup> ) سبمه من ريد<sup>(٦)</sup> روح فاضة هذه وكان د  
 سمع منها هذا الحديث رماه بكل شيء في يده<sup>(٧)</sup> ورده حابر<sup>(٨)</sup> أئصب<sup>(٩)</sup> ورده<sup>(١٠)</sup>

(١) أخرجه الطحاوي وابن حزم من طريق حماد عن بشعبي عن إبراهيم النخعي عن عمار مرفوعاً قال من  
 حرم هذا مرسى لأن إبراهيم بن بولد لا يعد موت عمر مسيئاً ثم هو صرح بما كذب فيه حجة لأنه ليس  
 فيه أن عمر سمع النبي ﷺ يقول: «لم يبق إلا الله» يدل على أن عمر عمر عن مسطرة أمروا صاحب  
 بظاهر النبي ﷺ رواه القاضي إسماعيل من نفس الطريق به والنجعي وإن لم يدرك عمر إلا أن مراسيمه  
 صحيحة إلا حديثه وليس هذا الحديث منها، قاله ابن معين، وقال صاحب التمهيد مراسيم النخعي  
 صحيحة. وأخرجه مسلم والترمذي والدارقطني والطحاوي وأبو داود والبيهقي من طريق أسود  
 قال قال عمر لا ترك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأه لا تدري بعقبه خفت أو سببت بها أسكنى  
 وانطفئة قال الله عز وجل لا يخرجوه من بيوتهم ولا يخرج من بيوتهم إلا بغير عقوبة فمنعه في  
 انظر صحيح مسلم ٤١٤ وجامع الترمذي ٤٠٥ وابن أبي داود ٢٨٨ وشرح معاني الآثار  
 ٢/ ٣٩٠ وابن أبي شيبة ٧/ ٢٥٥ وابن أبي شيبة ٢/ ٣٥٥ والمختار لابن حزم ١٠/ ٢٩٧

(٢) بقوله «ورده أنصار ريد بن ثابت» قلب قال الزبيدي عريف أم انظر نصب نامة ٣/ ٢٧٣  
 (٣) هو ريد من ثلث بن الصمحاك الأنصاري الخزازي (أنو حارجه) وسد باندسة سنة ١٠٠ هـ ويش  
 بمكة وقتل أبوه وهو ابن ست سنين وهاجر مع النبي ﷺ وهو ابن إحدى عشرة سنة، وهو كاتب  
 يوحى لرسول الله ﷺ ويقفه في الدرس، فكان رأساً للخدمة في القضاء والقوى والقراء والفرافيص ويوفى  
 سنة ٤٢ هـ وقيل غير ذلك انظر تهذيب التهذيب ٣/ ٣٩٩ وسير أبا الذهب ١/ ٥٤ ولا صابة ٣/ ٢٢  
 وسير أعلام النبلاء للذهبي ٢/ ٣٠٥ وأخباره في ١١٣

(٤) سقط من ث  
 (٥) هو اسماء بن زيد بن حارثة من كنية عوف أبو محمد، صحابي حسن ولد بمكة سنة ٧٠ هـ. ويش  
 على لإسلام وكان متحداً للنبي ﷺ حاصلاً وفاجر مع بني أبي لهبة وأمره -بشهادة أبيه أمهوجة  
 -النبي ﷺ أن يطلع بعشرين من عمره فكان مضطراً موقفاً ومروح صبر من بروجهم شاطئة بنت  
 قمس فوسدت له حجاباً ورداً وعائشه، وموت سنة ٥٤ هـ انظر طبقات ابن سعد القسم الأول  
 من ٤/ ٤٢ وتهذيب ابن عساکر ٢/ ٣٩١ والإصابة ١/ ٢٩

(٦) انظر شرح معاني الآثار ٢/ ٤٠٠ و بظاهر النبي ﷺ ٢/ ٤٧٧ وفتح بقدر لأم الهمام ٤/ ٦  
 (٧) هو حابر من عبد الله بن عمرو بن حزم الخزازي الأنصاري السلمي ولد سنة ٦٠ هـ وله ولايته  
 صحبه، وهو من أكثر من في برونه عن النبي ﷺ وروى عنه جماعة من الصحابة وعمره سبع  
 عروه وفي أخر اسمه كاتب له حلقة في المسجد النبوي بوحد عنه المعلم وموت سنة ٧٨ هـ وقيل غير  
 ذلك انظر الإصابة ٢٢٢ وتهذيب ابن عساکر ٣/ ٣٨٦ والمعارف ٣/ ٣٣ وديل بديل من ٢٢  
 وبكت الهمام من ١٣٢

(٨) روى الدارقطني من حديث جرب بن أبي الغالب عن أبي الربيع عن حابر عن النبي ﷺ قال المصطفة ثلاثاً  
 لها أسكنى والنفقة أم قال عبد الجبار في أحكامه إنما يوجد من حديث أبي الربيع عن حابر ما ذكر فيه  
 السماع أو كان عن النبي ﷺ عن أبي الربيع وحرف من أبي الغالب أيضاً لا ينجح به والإسبة وقفه عن  
 حابر وهو في التقريب جرب بن أبي الغالب أبو محمد المصري صدوق لهم وهو ثقة عبيد بن عمر  
 بنو الربيع وأخرج له مسلم في صحيحه والحاكم في مسنده كذا قال صاحب الجواهر النبي ﷺ =



رصاصاً عائشة وقالب تلك امرأة عند بعلم<sup>٢</sup> في بروية هذا الحديث فان حضر لإسلام من عسى من ابن ر<sup>٣</sup> بالكتاب ولسته انقيس<sup>٤</sup> لأنه ثابت بهما، بانه أن يسكني وحسب لأحماص، فكما انفقته والخاص مع بقاء ثمر من ثار ابتكاح ولا لعفة للاحتسار بحق الروح وهو خاص فتحب انفقة كنفقة انصافي ما صار محسوساً بحق العامة وحتت بعفته في بيت ما إسلامي وفيه خلاف انصافي حين يقول لا نفقة للمتوتة تمسكاً بهذا حديث<sup>٥</sup>

عونه قصار المتواتر<sup>٦</sup> إلى آخره، ما فرغ من بيان أقسام نسبه<sup>٧</sup> شرع في بيان أحكامها حملة

قوله والمستتر منه أي من حار الزوج واستبرأ ليدل على بطلان قوله ولا ربه في السلف

= وصاحب التعليق يعني انظر من الدرر قطبي مع التعليق المعني ٢ ٤٣٣ والحوار بقية ٧ ٤٧٧ (١) سقط من ك

(٢) روى ابو داود ٢ ٢٨٩ والصحراوي ٢ ٤٠ وبيهقي ٧ ٤٧٤ من حديث منصور بن مهراز قال قدمت عليه فدعيت لي سعيد بن المسيب فقلت فاعطه بيت قيس طلفت فخر خب من بيها فقال سعيد تلك امرأة فبعب العيس، إنها كذب نسبه هو صعب على بني من مكثوم الاعني اه تلفظ بي داود فبنا صعباً إلى ذلك قول عائشة بكظمه انها حركت هذا النسب، كان حبس ج سعيدته، وهو معاصر عائشة واعظم منبع لحوال من عاصره من الصحابة حفظاً ودراسة دفلاً عن بومه عن عائشة رضي الله عنها وبولائه عمه عنها ما قاله كذا قال ابن بهيم في فتح القدير ٤ ٤٠٦، وروى البخاري ٧ ٥٧-٥٨، ومسلم ١٠ ١٧ من حديث عروة أنه قال بعائشة ألم بسمعي ان قول كظمه<sup>٩</sup> ففانف اسماء لا خير بها في ذلك ه وروى البخاري بعائشة قتالت فاعطه لا يتقبل الله معاني<sup>١٠</sup> يعني في قولها لا يسكني ولا نفقة

(٣) الصمعي المستتر في «أراد» يعود إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٤) أي هذا بعد فخر الإسلام. انظر اصول البردوي ٢ / ٣٩٠

(٥) ما لم تكن حاملاً انظر كشف الاسرار ٢ ٣٨٩ وصور سر جسي ١ ٣٤٣ والإحكام بلامدي ٢ ١٣ والإقناع ٢ ٢٤٦

(٦) قال الاحسي في قصص لمو بر يوجب عم سفي ولشهور عم الصمائية وحر نو خد عالب الرزي، واستنكر منه بعد الطي وان بخل لا يعني من الخي شيف، والمستتر منه في خبر الجوار بفعله به دور الوجوب اه انظر احصائي ٧٦

(٧) في ك المسند

قوله (و يسقط ) العمل بالحديث أو أخره اعم من الحر بلحقه تنكبت  
و لا ينكر من اروي او من عمره فمن كان من الراوي فلا يحلوا إما أن أنكره اروي  
فولاً او عملاً فإن كان قول قبل يسقط الاحتجاج به وهو الأصح لأن أنكره حقه  
عن نفسه فتسقط روايته بالحجة أو بالنساقص فيصير الحديث مقطوعاً، وقيل  
لا يسقط لاحتمال سريان المروي عنه، و اروي لا يروي لا إذا تذكر رواية المروي  
عنه قبل هذا قول محمد و الاول قول أبي يوسف رحمهما الله، م با أنكره  
اروي عملاً بأن عمل بخلاف حديث فلا يحل، م من يكون عمله بعد رواية  
الحديث أو قبل روايته، أولاً يُعرف التاريخ<sup>٢</sup> فمن كان بعد رواية حديث يسقط  
لاحتمال بالحديث لأن عمله بخلاف الحديث بعد روايته لا يجوز، م أ. يكون<sup>٣</sup>

(١) سقط من كتاب قلب وسأورد عباره من في إمكان الحساب من شاء من بعد في

٢ يقال لإمام شمس الأمانة السرخسي رحمه الله في الحر بلحقه التكتيب من جهة الراوي أو من جهة  
عمره، ما بلحقه من جهة الراوي فربعة أقسام أحدها أن ينكر الرواية أصلاً والثاني أن يظهر منه  
محالقة للحديث قولاً او عملاً قبل بروايته وبعدها و لم يعمم الدرخ والثالث أن يظهر منه بعض  
شيء مما هو من محتملات بحر رواية أو تحصيلها و الرابع أن يترك العمل بالحديث أصلاً عاماً  
الوجه الاول فقد اختلف فيه بين الحديث من السلف فقال بعضهم يبتكر الراوي بحرج الحديث من  
أن يكون حقه، وقال بعضهم لا يخرج من أن يكون حجة وبيان هذا، فبرواه ربيعة عن سهيل بن  
أبي صالح من حديث بقعاء بالشاهد واليمين ثم قيل لسهيل بن ربيعة بروي عنك هذا، حديث فلم  
سكروه، وحين بروي ويقول حديثي ربيعة عني وهو بقه وقد عمل الشافعي بالحديث مع ينكر  
برأوي ولم يعمل به علماءنا، ويكر سبيمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله  
عنها بن سمي بن قتادة ما أمره بحدث يعبر بن وسنها فتكأهت باطن ثم روي أن ابن خريص سأل  
الزهري عن هذا الحديث فلم يعرفه ثم عمل به محمد و الشافعي مع ينكر الراوي ولم يعمل به أبو حنيفة  
وأبو يوسف لأنكار برأوي إمام وقالوا ينبغي أن يكون هذا القصص على اختلاف بين علماءنا رحمهم  
الله بهذه الصفة و سجدوا عنه بما يو دعي رجل عند قصص به قصي به بحق على هذا الخصم ولم  
يعرف القاضي قصصه فاقم لدعي شاهدين عن قصصه بهذه الصفة فانه عن قول أبي يوسف لا تقبل  
القاضي هذه التبعة ولا يبعد قصاوده بها وعن قول محمد بقبها وبعد قصاوده فانه يب هذا الخلاف  
ينبغي في قصصه ينكره بقضي فذكر في حديث ينكره بروي لأصل من ذكر السرخسي دية من قس  
بخر و ج الحديث في هذه الحالة عن الحجة وأدله من قس بعده كما ذكر شارح في القسم الأول -  
لأنكار القوي من برأوي ثم قال ولم توجه الثاني وهو ما بد ظهر منه لمحالقة قولاً و عملاً فمن  
كس بن بتاريخ قبل الرواية فانه لا يقدح في الحر، وكذلك ان لم يعلم التاريخ وما ان عبد بن منه  
بتاريخ بعد الحديث الخ فعمت بذلك ما في بقسم الشارح من لاحتصار كذا سبيله إليه فربما

نظر أصول السرخسي ٣/٢ وأحكام الأمدى ١٥١/٢

(٣) في كتاب

حقاً أو باطلاً فإن كان حقايس عر:بمساح الحديث، وإن كان باطلاً يكون  
 الراوى فسقا فلا يكون رواية انما سبق حجة فيسقط نعم بالحديث مثاله ما روى  
 بن عمر رضي الله عنهما بن سبي رضي الله عنه <sup>٢</sup> رفع يديه في الصلاة عند الركوع ورفع  
 الرأس من الركوع <sup>٣</sup> ، فيسقط الاحتجاج به لعمل الراوي بخلافه دليلين ما قال  
 محاهد <sup>٤</sup> صاحب ابن عمر سبي فلم أره يرفع يديه إلا في تكبيرة الافتتاح <sup>(٥)</sup> .  
 أما إذا كان خلاف الراوي قس رواية الحديث فلا يسقط الاحتجاج بالحديث <sup>٦</sup>  
 لأن الظاهر به ترى الخلاف حين سمع الحديث موافقة أسسه وأما إذا لم يُعرف  
 التاريخ فلا يسقط الاحتجاج أصلاً لأنه يحنس أن يكون عمله بخلاف الحديث بعد  
 روايته أو قبلها ، فإن كان قبلها فلا يسقط وإن كان بعدها فيسقط ، فلا يسقط  
 بالشبهة ، لأنه حجة في الأصل <sup>(٧)</sup>

(١) في ك فاع

(٢) في ط عليه السلام

(٣) روه البخاري ١٤٨١ ومسلم ٩٣٤ وابن ماجة ٢٧٩ والنسائي ١٤٠ و١٥٨ و١٦٢ و٧٦

وابو داود ١٩١/١ والترمذي ٥٦/٢

(٤) هو محاهد بن حمر (ابو سخاج) الحكي مؤلف في مخرجه ، تابعي مفسر من أهل مكة قال الذهبي شجع  
 القراء والمفسرين ، أحد المفسرين عن بن عباس وينقل في السفر واستقر في تكوفه ، ما كتبه في  
 التفسير فينبهه لمفسرون وسئل الأعمش عن ذلك فقال : كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب وقد سئله  
 ٢١هـ وبوف سنة ٤ هـ عن لأصح انظر طبقات الفقهاء لشعري ص ٤٥ وصفوة الصغوه  
 ١٧٢ وحينه لأوسد ٣ ٢٧٩ وبعارف ص ١٩٦ وغاية بهامة ٢ ٤٢ ومبرر الاعتدال ٣ ٩

(٥) روه بخاري في كتابه «لفرد في رفع اليدين» والطحاوي قال بن معجب هو نوهم لا أصل به ، أو هو  
 محمود بن السهوي كنعن ما يسهو الرخر في صلاته انه انظر شرح معاني الآثار ١ ١٣٣ ويصف  
 رواية ١ ٣٩٢

٦ ويحمل خلافه في هذه بحانة - حجة ما إذا كان الخلاف قولاً أو عملاً قبل الرواية - على أن ذلك كان مذهباً  
 به قبل أن يسمع الحديث فلم يسمع الحديث رجع إليه

٧ ثم إنه ما احسن بن يكون خلافه قبل الرواية وإن يكون مذهباً كان الحسن على أحسن بوجهين واحداً ما لم  
 يبين خلافه وهو أن يكون دينا قبل بن سبقه يحدث ثم يرجع إلى الحديث ما سمعه ثم إذا ظهر من  
 الراوي بعين شيء مما هو من محملات الخبر دويلاً أو بخصوصاً - وهو القسم الذي تركه شرح الخصر  
 فإن ذلك لا يمنع كون الحديث معمولاً به على ظاهره من قبله ، بما فعل ذلك يؤولين و دويته لا يكون  
 حجة على غيره وإنما الحجة الحديث ومأويلته لا يتغير ظاهر الحديث ، فبقي معمولاً به على ظاهره  
 وهو وغيره في الأصول: والخصص سواء وإنما هذا في حديث ابن عمر رضي الله عنهما =

وأما إذا كان الإنكار والحلاف من نفس الراوي فلا نطلو. أما أن يكون غير  
 روي من الصدقة<sup>١</sup> رضي الله عنهم<sup>٢</sup> من غيرهم من أئمة الحديث فإن كان من  
 الصحابة فلا نطلو. أما أن يكون<sup>٣</sup> الحديث مما يحتمل الحفاء أو لا يحتمله فإن  
 كان الحديث مما لا يحتمل الحفاء يدل حلاف الصحابي على انتساحه كما روي أنه  
 عنه لسلام قال: «استكر بالكر حلد ماله وعريب عام»<sup>٤</sup> ثم بقي عمر رضي  
 عنه وحالا فحق ما روي ورتد، فحلف أن لا يفي أحدا من بعد<sup>٥</sup> وقال علي رضي  
 الله عنه كفى بالفي فتنة<sup>٦</sup> وهذا مما لا يحتمل الحفاء، لأن إقامة الحدود مفوضة  
 إلى أئمة فلو صح الحديث ما حفي عليهم لأم<sup>٧</sup> تلقينا أمور الدين منهم فيبعد في  
 انعقود عادة أن لا يحفي عليا أمر من أمور الدين، ويحفي عليهم، وإن كان الحديث  
 مما يحتمل الحفاء بدرجة لحادثة فلا يدل حلاف الصحابي على انتساحه<sup>٨</sup>

---

= أو سبب في قن «المتابعان بالخيار ما لم يفرقا» وهذا يحتمل بغيره بالاقوال ويحتمل بغيره  
 بالآثار ثم حقه من عمر عن العرق بالإنسان حتى روي عنه أنه كان إذا أوجع مضع مضي هنيهة ولم  
 يحد بغيره من الحديث في احتمال كل واحد من الأمرين كالمشرك فبعد أحد المحتملين أنه يكون  
 ماويلا لا يصر في الحديث بطر الصور السرحي<sup>٩</sup> ر والنوصح مع التلويح<sup>١٠</sup> ٢٧

(١) في ك من الصحابة من الصحابة، وهو تكرار

(٢) في ك كان

(٣) رواد مسند ١١ ٨٨ وابن ماجه ٢، ٨٥٢ ونهضة قريبات ما ذكره السراح - و أبو داود ٤٤ ٤٤  
 والترمذي ٦ ٢٠٩ من حديث عباد بن الصام رضي الله عنه عن النبي ﷺ مرفوعا، وحسبه  
 البخاري ١٧١ من حديث زيد بن خالد عنه عليه السلام أنه أمر قنبر رضي ولم يحد ماله  
 وتقريب عام

(٤) بطر: بسبب الصماتي ٢ / ٣٣٢

(٥) رواد أبو حنيفة عن علي بن رواد عن إبراهيم النخعي بطر جامع مسند أبي حنيفة ٢ / ١٩٨  
 والآثار لمحمد بن الحسن من ١٠٧ ونصف الرأية ٢ / ٣٣٠

(٦) في ك لأن

(٧) بخوار أن يكون الحديث حفي عليه وهذا لأن الحديث معمول به إذا صح عن رسول الله ﷺ فلا بد من  
 تعين به اعتبار عمل من هو دونه بخلافه وإنما يحتمل بغيره بخلاف الحديث عن الحسن بن يحيى وهو  
 أنه إنما يقني به من له لاه حفي عنه النصر ويومعه يرجع به عقل من يلقاه الحديث بطريق  
 صحيح أن ما حدته بطر المحقق ص ١٧ وسرح النظامي ص ٧٦

كف روي عن أبي موسى الأشعري<sup>(١)</sup> رضي الله عنه أنه لم يعمر حديث الوضوء من<sup>(٢)</sup> فقهة في الصلاة<sup>(٣)</sup>

(١) هو عبد الله بن قيس بن سفيان بن جهمان من حزب (أبي موسى) من بني الأشعر من قحطان صحابي جليل روي في «ريصد» باسم سنة ٣١ ق هـ وقدم مكة عند ظهور الإسلام ثم استعمله رسول الله ﷺ على «ريصد» و «عدن» و «ولاء» عمر بن الخطاب النصره و «ولاء» عثمان بن الكوفة عاقب بها إلى مقتل عثمان ثم أقره علي بن أبي طالب و «ولاء» وكان أحسن لصحابة صوتاً وروي مالكوفة سنة ٤١ هـ وقيل غير ذلك. «مصر» طبقات بن سعد ٤/ ٧٨ وحلته: الإيصاد ١/ ٢٥٦ وبنياد: نهيد ٥/ ٣٦٢ والإصابة ٤/ ١١٩ وشذرات الذهب ١/ ٥٣/ ٤

(٢) في طه عن أبي

(٣) حديث الوضوء من فقهة في الصلاة هو ما روي عنه ﷺ قال « من صحت في الصلاة فقهة فلهند الوضوء والصلاة» وقد روي مرفوعاً من حديث أبي هريرة وحديث ابن عمر وحديث جابر وحديث عمران بن الحصي وحديث أبي الخليل عن أبيه وحديث ابن عمر وحديث أبي موسى الحديث أبي هريرة أخرجه الدارقطني ثم علقه بأبيه من رواية عبد الكريم أبي مرة وهو مروي وحديث ابن رواه الدارقطني وعنه ما في مسند أسود بن خروط وهو مروي وصححه مرسلاً من حديث أبي العباس عنه ﷺ وحديث جابر أخرجه الدارقطني ثم ذكر طبعه في خدر حاشية بأبيه ضعيف داهب الحديث وحديث عمران بن الحصي أخرجه الدارقطني كذلك ومن كذلك في خدر حاشية بأبيه داهب الحديث، وذكر صاحب الجواهر النقي بن أبي عدي روى عن طريق محمد بن راشد الجرجاني عن الحسن بن عمران عن النبي ﷺ، وأبو راشد ذهب وبقه أبو حمزة وأبو عبيد، وقال عبد الرزاق ما رأيت أحداً أورع في حديث منه وحديث أبي الخليل عن أبيه أخرجه الدارقطني من طريق ابن إسحاق ثم قال وقد اضطرب ابن إسحاق في روايته عن الحسن بن سعيد فمره روى عنه عن الحسن البصري، ومره روى عنه عن قتادة عن أبي الخليل عن أبيه وقبضه بما رواه عن أبي العالية مرسلاً عنه ﷺ هـ وحديث ابن عمر روى ابن عدي من طريق ثقة « وقد ضعف ابن الجوزي بقاءه عن أبيه الترمذي، وقال عنه سمعه من بعض الصنفاء فحدث اسمه ثقه، ورده صاحب الجواهر النقي قائلاً بقاءه صديق وقد صرح بذلك الحديث وأبو الحسن البصري إذا صرح بذلك رآه بهمة بنديسه هـ وحديث أبي موسى روى بطراي في معجمه الكثير وفي أسناد محمد بن عبد الله الذهبي قال في معجم الرواة ثم من مرجمه وبقية رجاله موقور قلت قال محرر معجم الرواة قد ترجمه ثري في التهذيب وهو ثقة لا طعن فيه وعلق الحديث بما في الانقطاع فإن رواه لم يسمعه من أبي موسى كما في هامش الأصل هـ، وذكر صاحب الجواهر النقي بن أبيه في الخلاص أنه روى عن مهدي بن منصور عن هشام بن حسان عن حفصة عن أبي العالية عن أبي موسى عن النبي ﷺ، وعلقه بأن حاشية من الدقائق روى عن هشام عن حفصة عن أبي العالية عن النبي ﷺ ثم رد عنه صاحب الجواهر النقي قائلاً مهدي ثقة روى له الجماعة وقد روى في الأسناد ذكر أبي موسى هـ، وقد روى هذا الحديث مرسلاً من حديث أبي العالية، ومعه و «أهم المعجم» والحسن البصري، والزهري وسننهمي كلام كثير فيها وقد تكفل بالرد عنه صاحب الجواهر النقي، وما روى عن أبي موسى الأشعري به ثم يعمل به، الحديث فقد روى الدارقطني والنسفي من حديث محمد بن هلال قال صبي أبو موسى بأصحابه فر وأشيأه صبحوا معه قال أبو موسى حيث أمصرف من صلاته من كان يصحله بمكعب الصلوة هـ فقط الدارقطني لكن في إيراد محمد بن أبي موسى نظر والأعلم على الظاهر أنه لم يدركه قاله صاحب الجواهر النقي وروي الدارقطني بسنده عن محمد بن هلال قال كان أربعة مصنفين من حديثهم فلا يبالغون من يسعون الحديث الحسن وأبو العالية، ومحمد بن هلال ولم يذكر الرابع ثم قد علمت مما تقدم أن أبي موسى الأشعري قد روى حديث الوضوء من الفقهة في الصلاة وعلقه لا يستقيم مدخل الشارح به روى عن أبي موسى أنه لم يعمل بهذا الحديث بحاله ما كان كل المحال في حديث غير رواه هـ

ورب كان الابتكار من أئمة الحديث فلا يحلو إما أن يكون الابتكار و يصنع منهما  
 أن قال هو محروح أو مطعور أو مفسر، فإن كان منهما <sup>(١)</sup> فلا يكون الطعن  
 مقبولاً، لأن العلب هو العبد في المسلمين لا سيما في الصدر الأول ورب كان  
 مفسراً فلا يحلو إما أن يكون تفسيره بما يصلح حرجاً أو بما لا يصلح، (فإن <sup>(٢)</sup>)  
 كان بما لا يصلح (حرجاً <sup>(٣)</sup>) فلا يقلل كضع بعضهم على محمد بن الحسن  
 الشيباني في قوله حديثي الثقة من أصحابي، من غير بيان يروى عنه <sup>(٤)</sup> لأن  
 الروي ب قال حديثي فلا وهو عدل يصلح تعديله بالانفاق <sup>(٥)</sup> فكذلك قال  
 حديثي الثقة، لأن غير العدل لا يكون ثقة فيكون ذلك تعديلاً منه، على أن الروي قد  
 يروى عن هو دونه في أسس أو عن قريبه أو عن أصحابه، وهذه الرواية صحيحة  
 عند علماء الشريعة فيمكن أن يروى عنه صيغة له عن اصطنع الباطل فيه

ورب كان بما يصلح حرجاً فلا يحلو إما أن يكون محتجاً فيه أو متفقاً عليه  
 فالأول لا نفس عند كقطع بالإرسال، والثاني يقبل إذا كان من أهل بصيرة  
 بأن قيل هو غير عس و غير عاق، أما ب كان لطاع من أهل انتعصب و عداوة  
 فلا يقبل بكونه متهمة في طبعه و بالت كضع <sup>(٦)</sup> أهل لأهواء <sup>(٧)</sup> في أهل أسنة  
 والحمد لله و كقطع بعض الشافعية على بعض أصحابنا المتقدمين، وما ر ب عن ذلك

= وكان من الصحابة في حادثة بحفي أمرهم اللهم إلا بناء على أن روايته بهذا الحديث لم تصح عند شرح  
 ما تقدم فلا تكون معبرة بطريق من بدرقطني ١ ٥٩-٦٤ وبنسب البيهقي ١٤٨٠-١٤٨١  
 ومن نسب أبي داود ص ٢ وجامع مساند أبي خزيمة ١ ٢٤٧ ومسند بساقي ص ٨٢ ومجمع الروايات ١  
 ٣٤٦ ولأثر محمد بن الحسن ص ٣٥ ونصب الزمعة ١ ٤٧ ونسخ بتقدير لأبى اللهم ١ ٥١

(١) علم أن النعماء اجتلهو في قبول بخرج دون بكر سببه فقل قوم لابد من ذكر النسب فيه والله ذهب  
 الفقهاء ما سيذكره الشارح، وبما لا اختلاف الناس فيما يخرج به فعليه اعتقاده حرجاً وعبره لا يراه  
 حارجاً وقال قوم لا حاجة في ذلك اكتفاء بصبره الحارج وهو اختيار القاصي أبي بكر وهو ما احتاره  
 لأمدى

(٢) في ل و ب (٣) سقط من ط (٤) ويسمى هذا النوع من طعن باسم الصنع بالنسب  
 (٥) علم أن البعض ذهب إلى عدم قبول النعماء دون ذكر سببه من مطلق المعدل لا يكون محصلاً بشقة  
 ما بعده بجزء العدد مسارع الناس أي بذلك بناء على بظاهر وذهب العامة إلى قبوله دون ذكر سببه  
 لأن سببه واحد لا اختلاف فيه

(٦) في ط لصنع (٧) في ك الهواء

يعرف في كتب سلفنا لمصير على الحق ، الثابتين على الصبق فطوبى ذكره  
اعتماداً للعقول الوافية والأدهار الصافية<sup>(٢)</sup>

قوله ويحمل الانساج<sup>٣</sup> معطوف على قوله ويسقط (الحمل )

قوله وهو فرع اختلافهما أي اختلاف أبي يوسف ومحمد<sup>(٥)</sup> رحمهما الله  
في صورة إنكار انقاضي عن قصائمه بدل اختلافهما في إنكار الراوي وهذا أن نفس  
الرواية في باب الدين كالتشهادة في حقوق الناس إلزاماً كذا في لقوم<sup>(٦)</sup> (ثم<sup>(٧)</sup>)  
صورته دعوى ريد مثلاً عن عمرو عند لقاضي أنه قصى به عليه بحق ، وانقاضي  
لا يتذكر<sup>٨</sup> قصائه فأفهم ريد نية على قصائمه لا تقس لسه ولا ينقض القصاء  
عبد أبي يوسف ، وعند محمد تقس وينقض<sup>٩</sup>

قوله والطعن المبهم لا يوجب جرحاً بأن قال هو محروح أو مطعون  
كما لا يوجب في الشاهد بظاهر العداوة في مسلم بل أو لانه يرمي يوجب  
جرحاً في الشهادة مع أنها أصح لا شتراد استكورة والحرية وانقض فلا لا يوجب  
في رواية الأحبار وبأنها أوسع لعدم اشتراط هذه اشروط بالطريق الأولى<sup>(١١)</sup>  
قوله جرح متفق<sup>(١٢)</sup> بأن قال ليس بعدل أو ليس بعقل وقد مر

(١) في ك الخلق

(٢) قال سرحسي فاما وجود الصنع الموجب لجرح فربما ينتهي إلى أربعين وحها يطول الكتاب يذكر تلك  
الوجوه ومن ظنها في كتب الجرح والتعجيل وقف عندها إن شاء الله تعالى انظر أصول السرحسي ٢  
٩/ والأحكام للأمدى ٢/ ١٢٢

(٣) قال الإحسائي ويسقط نعم بالحدث ان ظهر مخالفته قبولاً وعملاً من الراوي بعد الرواية أو من  
غيره من ثقة بصحابة والحدث مذهب لا يضمن بجفاء عليهم ويحمل على الانساج ، واختلف فيما إذا  
أنكره الراوي عنه قال بعضهم يسقط نعم به وهو لا يشبه وقد قيل إن هذا قول أبي يوسف رحمه  
الله خلافاً لمحمد وهو فرع اختلافهما في شامدين شهد على القاضي بقصة وهو لا يذكرها قال أبو  
يوسف لا تقبل ، وقد محمد نقيل ام انظر الحسائي ص ٧٦ (٤) سقط من ك (٥) سقط من ك  
(٦) انظر التلويح ص ٣٨٧ (٧) سقط من ك (٨) في ك يذكر (٩) انظر أصول السرحسي ٣/ ٢  
(١٠) قال الإحسائي ويطعن المبهم لا يوجب جرحاً في الراوي كما لا يوجب في الشاهد ولا يمنع العمل به  
إلا إن وقع مفسر بما هو جرح متفق عنه من أشهر بالصحبة والإتقان دون القصد والعداوة ومن  
أنفة الحديث

(١١) انظر الحسائي مع شرح النطاشي ص ٧٧ وهداية « كتاب الشهادات » ٣٠ ٨٥ وبدائع الصانع  
٤٠٢٣/٩

(١٢) انظر الهامش (١٠) عاله

## فصل في المعارضة

شرع في بيان أبعارصه بعد فراعته عن الحجاج إسائة عنها، لأن الأصل عدمها، والفرق بين لمعارضة والمناقضة أن لمعارضة بدء علة متقدمة دون تعرض لدليل المصحب، والمناقضة يراد الوصف الذي جعله المحقق علة مع تحلف محكم<sup>١</sup>، من هذا المصحب<sup>٢</sup> إذا شرع في بيان الدليل فلا يخلو، ما أن يسمى السائل الدليس دون الدلول لدليل آخر يوجب خلافه، أو لا يسلم لدليل لتحلف الحكم في صورة، فالأول للمعارضة والثاني لمناقضته كما إذا قل اشافعي مثلاً الشهيد لا يصح عنه (لأنه<sup>٣</sup>) معذور وبالصلاة على الميت للاستغفر فلا حاجة للشهيد إليه فيقول سلمنا أنه معذور ولا حاجة للمعذور إلى الاستغفر، لكن عندما ما يوجب الصلاة على الشهيد وهو قوله تعالى ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾<sup>٤</sup> أي رحمة لهم والمعذور لا يستعني من الرحمة، وكذا صلى النبي عليه السلام على عمه حمزة<sup>٥</sup> وسائر

(١) قال صاحب التحقيق التناقض عدد من تدحور بخصوص العلة هو وجود الدليس في بعض الصور مع تحلف المدبول عنه سواء كان مانع أو لا مانع وعدم من حوزة هو وجود الدليل مع تحلف المدبول عنه بلا مانع والمعارض نقاباً لحجتين المتساويتين على وجه لا يمكن الجمع بينهما بوجه فالنواقض يوجب بطلان بعض الدليل والمعارض يمنع تسويت الحكم من غير أن تعرض للدليل، هذا هو الفرق بينهم في اصطلاح الأصوب، إلا أن كل واحد منهما في الموضوع مستلزم للآخر، فإن تحلف المدلول عن الدليل فهو لا يكون إلا مانع فيكون ذلك المانع مفرضاً للدليل فيما يحذف عنه، وكذا إن تعارض النقصان يكون بحكم منصفاً عن كل واحد لا محالة فيحقق النقصان فذلك جمع سمح أي الاحتمال بينهما كما قيل. انظر التحقيق من ١٧١

(٢) لمزاد بالمصحب هنا المستبيل، والمزاد بالسائل الخصم

(٣) في ذلك لأن (٤) سورة التوبة الآية ١٣ وأما في تفسيره القرطبي ٨ / ٢٤٩  
(٥) هو حمزة بن عبد المطلب بن هاشم (أبو عتبة) من قرش عم النبي عليه السلام وأحد صناديد قریش وسادتهم في الحافلة والإسلام، يظهر إسلامه ما علم أن ما جعل عمر بن الخطاب وبأله، وهاجر إلى المدينة معه ﷺ وبدمته سنة ٥٤ ق.هـ واستشهد يوم أحد انظر صعود الصفوة ١ / ١٤٤ و بروض الأنف ١ / ١٨٥ والأعلام ٢ / ٣١٠



شهادة أحد رضي الله عنهم حين استشهدوا<sup>١</sup>، أو يقول لا مسلم أن المعفور لا صاحبه له إلى الصلاة لأن النبي والصبي معفوران، ومع هذا يصلي عليهما بالاتفاق<sup>(٢)</sup>، والباقي سيعرف في باب القياس إن شاء الله تعالى

قوله لأن ذلك من أمارات<sup>(٣)</sup> العجز<sup>(٤)</sup> أي لأن المعارض (والباقص)<sup>(٥)</sup> من علامات الجهل وهذا لأن المعارضين لابد من أن يدفع كل واحد منهما بالأجر، فيكون في ثبوتهما بعدهما، والكلام إذا كان من ثبوته يرم فيه يكون دليلاً على جهل قائله تعالى لقديم العلم الذي لا محور له الجوهر أصلاً عن ذلك فكيف لمناقضين ويقع المعارض من الدلائل لجهلنا<sup>(٦)</sup>، التاريج لأن هذا علمه يكون آخره وروياً بسجلاً لأول فلا يبقى معارض ولا ناقص<sup>٨</sup>

(١) روي ذلك من حديث حابر وحديث ابن مسعود، وحديث ابن عباس رضي الله عنهم. فحديث حابر رواه الحاكم في المستدرک ١١٩ / ٢ من طريق أبي حماد الشافعي ثم قال صحيح لا سناد ولم يخرجاه إمام وعرضه الذهبي في تلخيصه قبل أن يوافق هو المفضل من صدقه قال ابن سني مروي به قلت أعجب من الذهبي بتكلم عن أبي حماد بهما وسكت عنه في ١٩٧ / ٣ وصحح حديثه في ١٩٩ / ٣ وحديث ابن مسعود رواه أحمد من طريق حماد بن عطاء بن السائب عن الشعبي عن ابن مسعود وعطاء بن السائب قد احتلط كذا قال الذهبي وقال أحمد سائر أسانيد صحيح ويعيل لأسناد بعطاء بن السائب عن حماد بن عطاء بن السائب سمع منه عن حماد بن عطاء بن السائب عن ابن مسعود والشافعي عن الشعبي من قوله وقال الذهبي هذا منقطع وحديث حابر موضوع، وكان أبو داود من شهداء أحد إمام وحديث ابن عباس رواه ابن ماجة والبيهقي والطحاوي، وأسناد ابن ماجة حسن، كذا قال صاحب بحور نقي وأسناد الباقي هم أبو بكر بن عباس وبزيد بن أبي رباح وكذا غير حافظي كذا قال البيهقي أنظر مسند أحمد مع شرح أحمد شاكر ١٩١ / ٦ ومجمع الروايات ١٩ / ٦ ومرايسر أبي داود ص ٤٦ وسنن البيهقي ١٢ / ٤ وشرح معاني الآثار ١ / ٢٩ وسنن ابن ماجة ١ / ٣٨٥

(٢) أنظر الإقناع ١ / ٣٠٠ والتهذيب ١ / ٦٦.

(٣) في ثبوت أدلة

(٤) قال الإسنكبي وهذه الحجج التي سبق وحووها من الكتاب والسنة لا يعارض في إسندها وضعف ولا مناقض لأن ذلك من أمارات العجز معال الله عن ذلك، وإنما يقع المعارض بينهما بجهلنا بالباسخ والنسخ ثم انظر الحسامي ص ٧٨

(٥) سقط من ك (٦) في ك (٧) في ك. بجهلنا.

(٨) هذا لم يعرف بمرجح لم بعض المصنفين المتقدم والمأخر، فبعض المعارض مظهر بالنسبة إلى ما من أن ثبتت المعارض في الحكم حقيقة فلا حرم احتجج إلى بيان المعارضه ويستعقب بها

تم عدم المعارضة في النعمة هي الممانعة على سبيل المقابلة من عرض به أمر  
 أي سبيله فمفعله و لغوارض هي انواع ويقال العارض ما لم يكن صلباً  
 وفي اصطلاح الفقهاء ما هو الثابت بمقتضى النعمة ، وهو اندفاعه بين الدليلين في  
 حق الحكم وركبها ، نفس الحجب على لسوء في حكمين متضادين ، وركب اشياء  
 ما يقوم به ذلك الشيء <sup>(١)</sup> وشرطها اتحاد المكان والزمان واجهه لأن التعارض لا  
 يتحقق إلا باثبات التصاد و تصاد بين الشيئين عبارة عن استلزام ثبوت أحدهما  
 بغير الآخر ، ولا يكون إلا بلفظ ، لأن التصاد لا يكون حصوئيه في مطلبين  
 محلاً كالسواد في موضعين <sup>(٢)</sup> البياض في آخر ، ولا يستلزم ثبوت السواد في  
 موضع بغير البياض عن المواضع كلها ، بل يستلزم بغيره عن موضع أسود وكذا  
 كون الصديق في زمانين لا يوجب التصاد والبناء مع اتحاد المحل كحرمة الحمر بعد  
 حله وممات يريد بعد حياته وكذا كون الصديق بحسب جهتين مختلفتين لا يوجب  
 لتصاد مع اتحاد المحل والزمان كأم ربه حرام له خلال لأمه <sup>(٣)</sup> كالمسكوكه  
 حلال للباكح حرام لغيره وحكمها ما ذكر في المتن <sup>(٤)</sup>

قوله المصير إلى القناس وأقوال الصحابة <sup>(٥)</sup> يعني أن حكم المعارضة بين  
 المستثنى <sup>(٦)</sup> إما لم يعرف انذاراً المصير إلى القناس أو إلى أقوال الصحابة هذا عن  
 قسور الكرخي لأن عنده تفيد الصحابي ليس بواجب فهم مدرك بالقناس ، وكأن

(١) اعلم أن الركن يطلق على جزء من الماهية كقولنا القسام ركن الصلاد ويطلق على جميعها كما في هذه  
 الصورة فإن ما يفسر الركن به هو تفسير نفس المعارض بصفا كد قبل ، ثم قوله ، وركبها تقاس  
 بحجب النج ، إما قد يستوي الحجب لمحقق التقدير والدفع ، لا لا مقابلة بين الضعيف  
 والقوي من مرجح القوى ، فاستهزأ لا يعادل انوار وحج الواحد لا يعارض استهزأ وقيد بتصار  
 الحكمي بمحالتهما لأيهما إذا كان معقياً معاند كل ذلك بالأحر ولا يقع المعارض

(٢) سقط من النص ، ولا يفهم الكلام مدونه (٣) سقط من ط

(٤) قال الإحصائي وحكم المعارضة بين الاستثنى المصير إلى القناس وبين المستثنى المصير إلى القناس وأقوال  
 الصحابة على المرتب في الصحيح أن يمكن لأن المعارض ما ثبت بين الحجب بساقتاً لا يدفع كل  
 واحدة منهما بالأخرى فيجب للمصير إلى ما بينهما من الحجة . اهـ

(٥) مصر عبارة الإحصائي في منه قد ورد بها لك في الهامس السابق (٦) في ط استثنى

لمصنف اختار قوله فقدم ذكر القياس على أقوال الصحابة<sup>(١)</sup> لكر هذا الترتيب وهو المصير إلى القياس و إي إهوال الصحابة فيما إذا كان المصير إلى القياس ممكناً بأن كان الحكم مما يدرك بالقياس و<sup>(٢)</sup> أما إذا كان مم لا يدرك به فاصير إلى أقوال الصحابة ، وإلى هذا أشار بقوله **إِنْ أَفْكَرَ** ، وعند أبي سعيد البردعي<sup>٣</sup> رحمه الله تقيد أصحابي واجب يترك به انقياس عينا يدرك بالقياس وفيما لا يدرك به ، فكأن القاضي أنما يريد رحمه الله حثار قول البردعي حيث قال وإن كان المعارض بين سببين فاميل إلى أقوال الصحابة ، ثم إلى الرعي

#### (١) في ط الصحابي (٢) في ك ما لقينا وسقطت السنين والوكلوها

(٣) هو حمد بن الحسي أبو سعيد بردعي أحد الفقهاء عن مذهب أبي حنيفة ومن المتكلمين عن مذهب المعتزلة ورد بعداده حادداً بمسكنها وفيل في واقعة انفراطه مع الخراج سنة ٣٧٠ هـ وبسببه أو « بردع » بكسر الباء وسكون الراء الخيمته ، وفتح الدال الخيمته في الخرد عن ميمته بسنة من أقصى بلاد إندونيسيا بطله على أبي علي الدقاق وعن موسى بن نصر واحد عنه سمع أبو الحسن إتحري في النظر تاريخ بعداده ٩٩٠ وسد مرات الذهب ٢ / ٢٧٥ والحواهر المصنفه ص ٢٠ والقواعد النبهة ص ٩ وطلقات الفقهاء للشيرازي ص ١١٩ وهو فيها البردعي « بالدلال المعجمة »

١ خلاصة ما تقدم أنه إذا ورد نص منصوص فالتسليم فيه يرجوع أو طلب التاريخ فإن عدم التاريخ وجب العمل بالماضي بكونه ناسخاً للمقدم وإن لم يعلم ولا يمكن الجمع بينهما سقط حكم التسلل بتغير العمل بهما وبحددهما عينا في العمل بحددهما ليس بأمر من يعين بالآخر فلا يمكن ترجيح نال مرجح ولا ضرورة في العمل بحددهما اتصالاً بالوجود يدل أن في العمل به بحددهما فلا يجب العمل به بحتمل أنه منسوخ وإنما يساقط وجب المصير إلى دليل آخر يمكن به تعاقب حكم أو الحادثة التحققت بما نال لم يوجد فيه نص الكتاب يساقط النص المعارض فلا بد من دليل آخر يعرف به حكم تجاوزه بما من كس المعارض من النص وجب المصير إلى السنة إن وجدت أو إلى أقوال الصحابة والقياس إن لم يوجد وإن كان من السنين وجب المصير إلى ما بعد السنة بما يمكن به نيلت حكم بحديثه بما عند من حور بقليد الصحابي مضاف هما يدل بالقياس وفيه لا يترك به مثل أبي سعيد البردعي وجب المصير إلى أقوالهم أولاً فإن لم يوجد فإن القياس وعند من لا يحور بقليد الصحابي رضي الله عنه فيما يترك بالقياس من أبي الحسن إتحري وجب المصير إلى ما مرجح عنده من قياس وقول الصحابي إن قوته ما كان بناء على أبي كان بمعية قياس آخر فكان بمعية المعارض من قياسي حسب العمل بحددهما بشرط التحري بمختيار لا حسبكمي حمة الله - صاحب ابن لمشرح - أن كان القول لاور يكون قوله « على الرعي في الصحيح » - وقد وردت بك غاربه في الهامس (٣) من الصحيفة السابعة - متعللاً بالمجموع أي حكم المعارضه من بين المصير أو السنة وفي سببين المصير إلى أقوال الصحابة رضي الله عنهم والقياس لكن عن أن يتركه لا على المساوي فيصير إلى أقوال صحابه ولا يتركه من قياس وإن كان القول الثاني يكون قوله « غير الرعي في الصحيح » متعلقاً بما تقدم لا بقوله في القياس وفيه نصيحة في الكتاب مقدم على السنة فعند العجز عن العمل به يصير إلى السنة مقدمه على القياس وأقوال الصحابة فعند العجز عن العمل بها يصير إلى حددهما ويكون « الو » عن حد بوجه بمعنى « أو » كما في التحقيق ليطر الحسابي مع شرح البطاني ص ٧٨ والتحقيق ص ١٧٢ والنجوم ص ٤١٥

قوله تساقطاً<sup>(١)</sup> وهذا لأنه إما لم يتساقطاً<sup>(٢)</sup> لا يحو إما أن يُعمر بهما أو بأحدهما ففي الأول جمع بين الصدين وفي الثاني الترخيع فلا مرجح وكلاهما قاسد

قوله إليه<sup>(٣)</sup> أي إلى ما بعدهما

قوله يعارضت الدلائل يعني أن الأحبار والآثار (متعارضة<sup>(٤)</sup>) ما<sup>(٥)</sup> روي أن النبي عليه السلام قال لعالم بن أنجر<sup>(٦)</sup> أو أنجر بن عات<sup>(٧)</sup> حين قال لم يبق من مالي إلا احمر الأهلية «كل من سمى مالك»<sup>(٨)</sup> وروي عن علي، وحابر

(١) انظر غيره الاحسني في الهامش (٤) من الصحيفة قبل السابقة

(٢) في ك تساقط

(٣)، (٤) يرجع إلى كلام ابن سعد في ذكره في الممد (٤) من الصحيفة قبل السابقة ثم ن الاحسني قال بعدها وعند سعد بن منصور بن عدي لم يبق من مالي إلا ما بعد يعارض من لم يبق بعدهما دين آخر يعمل به أو وجد المعارض في الجمع . يجب تقرير الأصول كما في سور بخمار ما تعارضت الدلائل ولم يصح القياس ساءداً لأنه لا يصح نصب الحكم بناءً على أن أمام عرف طهر في الأصل فلا يصحس بالمعارض ولم يزل به يحدث فوجب ضم جميع إلهه وبسمي مشكوكاً أنه بعض الحسامي ص ٧٩

(٥) في ك متعا

(٦) مكدا بالسحقي، ولعلها كما

(٧) هو عالم بن أنجر لم يبق وقال عالم بن أنجر وعنه حده، ويقال ابن أنجر ويقال ابن أنجر كوفي له صحبة، روي عن النبي ﷺ وروي عنه عبد الله بن معقل، وقرئ بن قاسم بن غالب بن أنجر وعالم بن أنجر وقال ابن حزم عالم بن أنجر لا يدرى من هو أنه وقال ابن حجر ذكره في الصحابة غير واحد هو انظر تهذيب التهذيب ٨ / ٢٤١ ولا يثبت ٢ / ٥٢١ ولا صباه ٥ / ٨٦ وانصرج وتعديل المجلد الثالث من القسم الثاني من ٤٧

(٨) ذكر ابن أنجر لم يبق ثم قال ذكره بن منده وبن يعزم قال أبو يعزم واختلف فيه فبين ابن أنجر وقتل أنجر وصوبه عالم بن أنجر انظر الخليل أبو الفضل بن عبد الله بن أحمد بن عبد القاهر بإسناد إلى أبي داود الطيالسي قال حدثنا سمعته عن عبد الله بن الحسن قال سمعت عبد الله بن معقل يحدث عن عبد الله بن بسر عن داس عن مريم بن سميد أن أنجر و ابن أنجر سأل النبي ﷺ فقال بارئون لله ثم يبق من مالي لا أحمرى فقال عنه سلام طعم هلك من سمين حرك يحدث كرواه أبو داود وحسنه غيره انظر أبو داود الطيالسي قال حدثنا سمعته عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال حدثني أبي حدث محمد بن جعفر عن شعبة قال سمعت عبد الله بن الحسن قال سمعت عبد الله بن معقل عن عبد الرحمن بن بسر بن ماسم عن أصحاب النبي ﷺ حدثوا أن سعد مريم بن أنجر سأل النبي ﷺ فقال أنه لم يبق من مالي ما أصعبه أبي أنجرى فدكر مثله ورواه غيره فقتل غالب بن أنجر أنه انظر أسد الغابة ١ / ٣٨

(٩) حرجه أبو داود في نسخة من ثلاث طرق أحدهما طريق شعبه بهذا الشكل في الراوي عن النبي ﷺ - وم يكن السرح قد من بعض الاختلاف في أسناده - ورواه يهقي عن إحدى طرق أبي داود ثم قال هذا حديث مختلف في أسناده لم يذكر جزء كبير من هذا الاختلاف ثم قال ومثل هذا للمعارض لا حديث =

بن عبد الله وعند الله بن أبي أوفى رضي الله عنهم أن النبي ﷺ<sup>٢</sup> حرم بحم  
أحمر الأهلية يوم حير<sup>٣</sup> وفي الحديث كذبوا بحبوه يومئذ و لا لقدر تنغي  
بها حتى يمدى مدي رسول الله ﷺ<sup>٤</sup> أن أكفئوا الدور<sup>٥</sup>، وباب ذليل أحمره  
وابجاسة وقل ابن عباس لحمار يعنف ابن<sup>٦</sup> وابن وهب صهر بن، فسؤره  
ظاهر<sup>(٧)</sup>، وقال بن عمر رضي الله عنهما إنه رجس<sup>(٨)</sup>

= صحيحه أميرة بحرم بحوم الأحمر الأملية، وقال الربيعي في إسناده اختلاف كثير ثم ذكره  
مسوق ثم قال. وكذا يختلف في منعه ثم ذكره الفاط منها لفظ بسبح إسحق بن أبي داود  
٣ / ٣٥٩ وسنن البيهقي ٩ / ٣٣٢ ونصب الرتبة ٤ / ١٩٧ وبين الأوطار ٨ / ١٣٠  
١ هو عبد الله بن أبي أوفى لا يسمى واسم أبي. وفي عقدة من حاله بن الحارث بن سديكي أو معوية  
وقيل أن ابن هب، شهد الحديثه وخبر ومب بعد ذلك من المشاهد، ومن تابعه حتى فنعس بن أبي  
ثم يقول بن بكوفة، وهو جرم من بقي بالكوفة من أصحاب رسول الله ﷺ توفي سنة ٨٧هـ وكان قد  
كف بصره بصر طبقات بن سعد، ينقسم النسابي ص ٣٦ و ٣٧ والمعارف ص ٢٥٤ والإصابة  
٤ / ٣٨ والاستيعاب ١ / ٣٤٩

(٢) في كنهه عليه السلام

(٣) قلت حديث علي رضي الله عنه في ذلك رواه الشجر وأصحاب السنن عد أبي داود، وحديث جابر بن  
عبد الله رواه الشجر وأصحاب السنن عد ابن ماجة، وحديث عبد الله بن أبي أوفى أخرجه الشجر  
و بسنن وابن ماجة والبيهقي

(٤) في كنهه عليه السلام

١٥، روي عنه من حديث عبد الله بن أبي و، ومن حديث جابر بن عبد الله ودينه من ذكرتهم  
فما سبق إسحق صحيح بخاري ٤ / ٩٦ و ٥ / ١٣٥ و ١٣٦ و ٧ / ١٢ و ٩٥ و صحيح مسلم ٩ / ١٨٩ و ٢  
٩٥٩ وسنن ابن ماجة ٦٣ و ٢٤ و ٦٤ وسنن أبي داود ٣٥٦ وسنن البيهقي ٢ / ١٩٩ -  
٢٠٠ وجامع ترمذي ٥ / ٤٨ و ٦ / ٢٧١ و ٧ / ٢٩٥ وسنن البيهقي ٩ / ٣٣٠

(٦) القاب بمصغصة بكسر الفاء وهي الرطبة، و رطله بالفتح اللصص حاصة من رطب، هذا والقاب  
جمع وأحدثه قلة كثره وتم، ابن مختار مصحاح ص ٢٦٧ و ٥٣٠ و ٥٤٦

(٧) ورده شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في مسبوطة دليله لشافعي رضي الله عنه على نقول بظاهره  
سور الحمار، قلت وذكره البيهقي في نكفية كذا في تحقيق و خرج البيهقي في سبعة عن الحسن أنه  
كان لا يرى سؤر الحمار والمخل بأبنا أف

(٨) أو يد السرخسي في مسبوقة، والبيهقي في السنن وروى أبو حنيفة رضي الله عنه عن أنس أنه قال  
لا حبر في سؤر الفحل والحمار ولا نقوصاً بسؤر ابن والحمار إسحق لمسبوقة ١ / ٤٩ وسنن البيهقي  
٢٥ وجامع مسند أبي حنيفة ٢٧٩ والأسر محمد بن الحسن ص ١١ والمحقق ص ٧٣ ثم  
علم أن هذه الأحمار ونب لا بد لها من صفة في إحاطة بحم الحمار وحرمه أوجب ذلك إسناد في حقه  
ويبرم الاشتباه في سؤره لأنه متولد من لحم، فيؤخذ حكمه منه

قوته ولم يصلح انقياس شأها<sup>(١)</sup> أي دليلا على محكم وهذا لأن القيس  
أشأ يكون باعتبار المائلة بين القيس والقيس عليه وهذا لا يمكن بل لا يصلح  
انقياس لصب الحكم ابتداء بيده أن سؤر الحمار لا يمكن اعتباره بسؤر  
الكلب<sup>(٢)</sup> لأن ضرورة مبدمة في الكلب دور الحمار<sup>(٣)</sup> لأن الحمار يربط في اسود  
والأفعية ، ويشرب من الأوامي ، ويحتاج إليه في الركوب والحمل ، فلم يكن سؤره  
بحسب كسؤر الكلب لعدم المائلة<sup>(٤)</sup> ولم يمكن اعتباره بسؤر نهره أيضا لأن  
لضروره في ابهره أكثر منها في الحمار لأن الهره تلح المصديو ، وانه فلم يكن سؤره  
صاهرا ظهورا كسؤر ابهره ولم يمكن اعتباره بسؤر القارة لأن الضروره فيها هو  
ما في ابهره وفي الهره فوق ما في الحمار ولم يمكن اعتباره أيضا بغيره لأن  
الضروره في انعرق أكثر ولم يمكن اعتباره بصب لحمه لأن في لعبان ضروره  
لا احتلاط الإنسان به ولا ضروره في اللحم فلم لم يمكن القيس لأن بقياس  
لا وجود له دون القيس عليه والأصول المذكورة لا يصلح واحد منها أن يكون  
مقيسا عليه لعدم المائلة قبل تقرير<sup>(٥)</sup> الأصول<sup>(٦)</sup> والأصل كان في حابه الماء هو  
نظرة فلم يتحسب بشت ، وفي حابه الحدث هو الحدث فلم يظهر بالشك  
فعفي كل واحد من ماء والحدث على ما كان وصار الامر مشكلا وسؤره  
مشكوكا فوجب ضم البيعم احتياطا لبحرر المكلف عن العهدة بيقير

فإن قلب سلائل لا يعرصة في اناحه لحمه وحرمة على حرمة لحمه لأن  
الأصل أن يغلب المحرم على المبيح فيما إذا تعارضا احتياطا ، أو لقله السح ، فكان

(١) ارجع إلى المتن فقد ذكرته في الهامش (٤) من الصفحة قبل السابقة

(٢) أي في السحاسة لعل حرمة اللحم في كل

(٣) وهذه الضروره والبلوى في الحمار فوجب ظهوره بسؤره

(٤) إذ تطلب بطوف حول الابواب لا في الدور والبوت

(٥) في ط بقرر

(٦) وتقدير الأصور هو إثبات ما كان على ما تلى

يسعى على هذا أن يكون سؤر الحماو حسا، لأن سؤر كل شيء معتبر بحمه، ولحمه حرم بحس بلا شك قلت نعم لكن<sup>(١)</sup> لم يقل بحساسة سؤره للصروة والسوى عن قيت يسعى أن يكون سؤره مطهرا أيضا لأنك قررت (لأصول<sup>(٢)</sup>) واصل في الماء (هو<sup>(٣)</sup>) التطهير قال به إلى (وأنزلنا من السماء ماء طهورا)<sup>(٤)</sup> فب يلزم عن هذا تقرير أصل واحد لا أصول، لأن (كما<sup>(٥)</sup>) نظرت في حاشاء وغربت الأصل فيه، نظرتا في حاش المحدث وقررتا الأصل فيه فلو فب بأن سؤره مطهر لم يبق تقرير أصل في حاش المحدث أصلا لأن لبطهر عبارة عن إثبات تطهارة و... له الحساسة إذا استعمل في محل قبل به واحد هذا قابل فب عن بكونه مطهر بهذه (الصروة<sup>(٦)</sup>) تقريرا بالأصليين، ونظرا إلى الطرعين

فب قلت لحساسة لم رجعت في سؤره بلصه ورة بكون طاهرا والماء انصهر أنما واحد يكون مطهر لا محالة عكس يسعى أن يكون سؤره مطهر قيت واعضا صب أنت بسنت سريع قول الفقهاء اثبات باصروره بتقدير بقدرها فلو فب بتطهير سؤره يكون ما هو الثابت بلصه ورة ثابت أكثر من قبل للصروة لأنه لا ضرورة في التوضو بسؤر دلالة بخص التطهارة بالتعميم، باعتبار سؤره غير مطهر<sup>(٧)</sup>

قوله فلم (يسقطا<sup>(٨)</sup>) بالتعارض<sup>(٩)</sup> أي لم يسقط القياسان بالتعارض لكي

١ يسقط من ك (٢) في ك الأصل (٣) يسقط من ك

٤ سورة الفرقان الآية ٢٨ ونظري في بصرها أحكام القرآن للخصاص ٣/ ٤١٦

(٥) في ك كلما (٦) في ك للصروة

٧ انظر المحقق ص ١٧٣ وشرح النظامي ص ٧٩ والهدية ١٣/ ١ والإقناع ١/ ٤٤

(٨) في ك يسقط

(٩) قال الأحيائي وما زاد وقع التعارض بين القياسين لم يسقط بالتعارض لتحجب العمل بالتحال، من العمل المجهود بينهما شاء بشهادة قلته لأن قياس حجة بعض به صاب بجهد الحق به أو أخط فكان يعمل بأحدهما وهو حجة بطلان قلته الدنيا بكون القياسين في العمل بالتحال أم ثم عم أن يشافعي رحمه الله قال إذا تعارض القياسان بعمل أحدهما شاء من غير نظر لأن كلا منهما حجة

يحب لعمري باستصحاب ابحاث<sup>١</sup> واستصحاب الحاشية عن بقاء ما كان على ما كان بعدم الدليل المزيل وكان<sup>٢</sup> انقياس أن يسقط القياس باستعاضة لا بدعاء كل واحد بالآخر ، لكن لم يسقطا بل وجب لعملي بأنهم شاءوا احتجوا كما أن صواباً عند الله [تعالى]<sup>٣</sup> لأنه جعل حجة بله تعالى على عباده ، واحد القياس حجة يقين عند الله تعالى ، والعمل بأحدهما على احتمال أنه حجة حقيقة أولى من العمل باستصحاب ابحاث الذي هو العمل بلا دليل ، لا سيما إذا بقوى أحدهما بحري القسب ، وللقب نور الفرسه ، يكون ذلك صواباً ولاخر حتماً بوجوب انرحال دليل شرعي وهو التحري عند انصروره

### قوله لأن للقياس<sup>(٤)</sup> : دليل قوله علم يسقط

قوله بخور الفراسة قيل الفراسة معانية (المعبدات)<sup>٥</sup> بالأنوار لرئاسة<sup>٦</sup> وذلك نور قلب المؤمن الذي قال في حقه النبي عليه السلام «مؤمن ينظر بنور الله تعالى»<sup>٧</sup> وعن ثوبان<sup>٨</sup> رضي الله عنه عن النبي عليه السلام أنه قال «حدروا

(١) وإنما كس القول بساقط القياس عند انصرههم مؤدي إلى العمل باستصحاب الحال لأن انصرههم حينئذ يضطر إلى معرفه حكم بحانية وطريقتها بدل ، وليس بعد القياس دليل شرعي فيضطر إلى العمل باستصحاب الحال وهو نفس دليل ، فلان من القول بعدم الساقط ومقدار واحد منهما حجة في حق العمل به ، كما سيجي

(٢) في ط فكان (٣) رئاسة من ط

(٤) انظر عمدة الاحكام في تقديم ذكرها في الهامش (٩) في نسخة السابقة

(٥) في ك المعبدات

(٦) وفي تحقيق الفراسة بنور القلب بنور يقع فيه وفي مصحاح الفراسة ما يفسر اسم من قولك انظر فيه خبراً أي انصرت وعلمت ، وهو بنور أي بتدبير وينظر ومنه ربح فارس النظر وأنا انظر من به أي أعلم وانظر ، وقيل من غضر بصره عن المحارم وانصت نفسه عن الشهوات ، وعم وقب له مدوم لارتقبه وتعود كل حال لم يحط به فرائسه أم انظر الحسامي مع شرح انصامي ص ٧٩ والتحقيق ص ١٧٤ ومحقار الصحاح ص ٥٢٣

(٧) روى الطبري بسنده عن ابن عمر عنه رضي الله عنه قال «انقروا رئاسة المؤمنين فإن المؤمن ينظر بنور الله تعالى»<sup>(٨)</sup> أم انظر جامع البيان في تفسير القرآن للطبري ١٤ / ٧٩

(٨) هو ثوبان بن جند (هو عبد الله) مولى رسول الله ﷺ ، أصله من اهل السراة بين مكة والمدائن ، اشتراه النبي عليه السلام ثم اعنقه ، فلم يرل بخدمته إلى أن قنصه ، فخرج ثوبان إلى الشام ، فمزل أرملة في فلسطين ، ثم انتقل إلى حمص ، وانصت فيهما دن وبنى بها سنة ٥٤ هـ . انظر الانصامي ص ٨١ ولاصاية ١٢١ / ١ وجملة الاولياء ١٨٠ / ١ والمعارف ص ٦٤



رعدة اسم ومما رآه منظر منور به تعالى ويطلق بوقية الله تعالى<sup>١</sup> ومن  
عنه السلام « تقو عرسه الموم فأنه ينظر منور به تعالى<sup>٢</sup> » وقيل في قوله  
تعالى « أو من كان متفاحضه<sup>٣</sup> » أي من فاحضه الله منور  
لفراسة منور. من كان مرقباً حواءه ونفاسه محتب عن المعصية صغائره  
وكناثره متعلقاً بأخلاق نبويه مجيباً بسباب مصطفوية ولا يرى الخير وأشر  
والفج والصر إلا من الله تعالى، ولا يلتفت إلى مخلوق بغرض حاجته، ولا يعتمد  
عليه صرفة عن تكون فراسته كالشمس ساطعة أنوارها لأمعه صوفاً، ينطق  
بالصدق، ويقول بالحق، وعند جهينة الخبر اليقين<sup>٤</sup>

قوله ثم (العارص)<sup>٥</sup> أو آخره ذكر لصنف ركن معارصه وشرطها

(١) رواه الطبري بسنده عن ثوبان مرفوعاً بلفظ « حذرو فراسة الموم فأنه ينظر منور الله وينطق  
بوقية الله » انظر جامع سائر لطيفي ٤ / ٢٩ والجامع الصغير ص ١٠٠ والفتح بكسر في صم  
الربده إلى الجامع الصغير ١ / ٥١

(٢) روي مرفوعاً بهذا اللفظ من حديث أبي سعيد بخري ومن حديث أبي أمامة رضي الله عنهم فحدث  
أبي سعيد رواه الترمذي وأبو حنيفة وضمير في البخاري في التاريخ ومن الترمذي هذا حديث  
غريب يسافر عنه من هذا الوجه وقد روي عن بعض هذا الخبر أنه وحديث أبي أمامة رواه الطبري  
في الكبير، وأسبغته حسن كذا قال الترمذي، ورواه أيضاً الترمذي الحكيم وسموه ومن عدي في  
الكامل انظر جامع الترمذي ١ / ٢٨٨ وجامع مسانيد أبي حنيفة ٨٩ وجامع الروايات ١ / ٢٦٨  
والجامع الصغير ص ٩ والفتح الكبير ١ / ٣٦ والطبري ١٤ / ٢٩ والقرطبي ١٠ / ٤٢

(٣) سورة الأنعام الآية ١٢٢ وانظر في تفسيرها الكشاف ١ / ٢٥١ والقرطبي ٧ / ٧٨  
(٤) قوله « وعند جهينة الخبر اليقين » من نصرب في معرفة السيرة حقيقته، وهو عن بنت صرته ه تسئل  
عن حصص كل ركب « وقاسه رجل من جهينة يقين به رجس من كعب وكس قد حرج ومعه حصص  
ابن عمرو بن معاوية بن كلاب وبعاقه علي بن لا ينف أحد من عشرتهم لا سلبه فقارحاً فسلما  
فعرص عليهما أن مرداً عنه بعض ما أحدهما منه ويدلها على عقيد فوفق فذهب علي ربح من ربح قدم  
من عند بعض لنوك معتمد كثير فطلبوا الخمي فوجدوا في من شخصه وقدمه طعام وسراب فحباه  
وحبهما وعرض عليهما طعام فكلوا وسرب معه وذهب لأخمس بعض شانه وعندما رجع وجد  
الخمي قبلاً وسف صديقه يسبوا فقال له وبك فتكت برحس قد حرج ما يصفاه وشربه،  
وحاوره حصص العير به نكبه ثم بفتح وقتله الخمي وكانت صحبه مرأه الحصص يتشدد روحها في  
لواسمه ويكبه فقال لأخمس هذا نصف ضمن أنيت آخر كذا قال هشام بن الكلبي وقر لأصمعي  
و بن الأعرسي هو حبة بالفاء وكان عنده خبر ربح يقين، وقد سمعهم هو حبة بالفاء المهمة  
انظر مجمع الأمثال لمحمد بن ٣ / ٣٠ والدموس المحيط ٢ / ٥١٣

(٥) في ك معارص ثم البت عبدة ابن قال لأخسكي تم تنصير من دم بتحقيق من الخديج بالحب  
كل واحد منهما صدمه بوجهه لأخرى في وقت واحد في محل واحد مع سائرهم في القوم انه انظر  
الحسامي ص ٨٠

بعد ما ذكر حكمها أن انفصولة من الحقائق واشتراط الأحكام، بما فيه بقوله في وقت واحد ١ لأنه بـ حلف ابوقتل لا تثبت إيعارضة ٢ كما في قوله تعالى ﴿وإدين بتوفون منكم﴾ الآية ٣، مع قوله تعالى ﴿وأولات الأحمال أحلهن أن يصعن حملهن﴾ ٤ فإن ابن مسعود رضي الله عنه من شاء ساهلته أن سورة النساء القصوى وهو قوله تعالى ﴿وأولات الأحمال [أحلهن] ٥﴾ برلت بعد قوله [تعالى] ٦ ﴿أربعة أشهر وعشرا﴾ ٧ فعن ٨ هذا قلنا بانفصاء عدة الحام في الوفاة بوضع الحمل ٩ وإبهاة الملاعة ١٠ وكانوا اختلفوا في شيء اجمعوا ١١ وقالوا بهله بله عن كتاب ما ١٢، وإبهاة بفتح باء وضمها اللعين ١٣ وسورة نساء القصوى التي بعد النعاس والطولي التي بعد ١٤ آل عمران

(١) راجع المتن فقد ذكرته في بهامش (٥) في الصفحة السابقة

(٢) وإنما تكون الحجة إباحة تاريخ من الحثي إيعارضي بإسحبه بمنقدمه مهم

(٣) سورة المقرة آية ٢٣٤

(٤) سورة الصداق الآية

(٥) «أحلهن» من ط

(٦) ريادة من ن

(٧) بهذا التقيد رواه أبو حنيفة ورواه غيره وبعبارة من شاء لا عيبه «الأثر بطر صحيح البخاري ٦

٣ و٥٦٠ وسنن أبي داود ٢ ٢٩٣ وسنن النسائي ٢ ١١٢ وسنن ابن ماجه ١ ٦٥٤ وسنن البيهقي ٧

٤٣ وجامع مسند أبي حنيفة ٢ ١١٦ ونصف الزمعة ٣ ٢٥٦ وسنن الأوطار ٦ ٣٢٢ و٣٣٥

(٨) في ط فسن

(٩) وهكذا قال الشافعي بشرط أن قوله تعالى ﴿وأولات الأحمال أحلهن﴾ الآية مقيد بقوله

تعالى ﴿وإدين بتوفون منكم ويبدون أرواحا يرضن ما يفسهن أربعة أشهر وعشرا﴾ بطر

لاشباع ٢ ٢٤١ والهدية ٢ ٢١

(١٠) في ط الملاعة، وانظر الاشتقاق لابن جريد الأردني ٢ ١٦٧،

(١١) في ط اختلاف

(١٢) انظر جامع الرمدي مع شرح لأحمد بن شعيب المالكي ١١ ٢٥ و١٢٦ وقرطبي ٤ ٤

(١٣) انظر غريب الحديث لأبي عبيد بن ٢٧١

(١٤) «بعد» هما بمعنى قبل، قال السجستاني وقالوا قبل وبعد من الأضداد، انظر كتب الأضداد

للسجستاني ص ١٤٦

وكذا إذا اختلف المحللان لا تثبت المعارضة كما قيل في قوله تعالى ﴿ وَأَرْحَلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ <sup>١</sup> ينصب اللام وحرفها لأن النصب ضمن عي لحائي، و لحر عي استحقاق <sup>٢</sup> وكذا لم يكن بينهما في القوة مساواة، كما إذا تعرض حر الواحد بالمشورة، كحدث القضاء بشاهد ويمين <sup>٣</sup> مع لحدث اشتهور وهو قوله عليه اسلام « البينة على المدعي، ويمين على من أنكر »، فأصديت اشتهور يقتضي أن لا يصح يمين المدعي لاقتضاء انقضاء قطع الشركة <sup>٤</sup> وحر الواحد يقتضي صحة يمين المدعي، فلم تثبت المعارضة لعدم المساواة، لأن المرجوح لا اعتبار له بمقابلة الراجح، والضعيف لا اعتداد به بمقابلة القوي <sup>(٥)</sup>

قوله واختلف مشايخنا <sup>١</sup> إلى آخره إذا تعرض نصيب أحدهم مثبت أي ثبت الأمر لعارض ولا حر نافذ أي يفي الأمر لعارض ويُفَى الأمر عما كان (عليه <sup>٢</sup>) فعند الكرخي رحمه الله لم تثبت ولي بقرينه إلى بصدق <sup>٣</sup> وعند عيسى ابن أبيان عي لآخر من بطان بترجيح من وجه آخر <sup>٤</sup> لأن اعتبار آخر باعتبار صدق الراوي، وهذا موقوف في الثاني كما في المثلث

(١) سورة البقرة الآية ٦

(٢) انظر بحاشي الجاه فصلاء البشري في القراءات الأربع عشر ص ١٩٨

(٣) سيأتي ذكره في شرح له قريباً وإعلاله إياه وعند ذلك يكون بترجيحه

(٤) وبما ذهب أن الشرع جعل الحضور تمام القاضي قسمي قسمياً مدعياً وقسماً منكراً وحر الحجة

قسمي بمبدأ وقسمي بينة، وخصص حسن اليمين عي من تكثير، وجنس البينة على المدعي، وهذه يقتضي

قطع الشركة وعدم الجمع بين اليمين وبينينة في جانب واحد قلنا لا ترد اليمين عي المدعي، وحالفا

الشافعي رحمه الله في ذلك مستدلاً بأن النبي ﷺ ردها على صاحب الحق

(٥) انظر التحقيق ص ١٥٧ وبهذه ١١٤، ٣ والأقبح ١٠٤ / ٢

(٦) سواء كانت باطلت قريباً

(٧) سقط من مد

(٨) وهو مذهب أصحاب الشافعي رضي الله عنه وما كان مثبت أقرب إلى بصدق حتى كان أولى ورجح من

الثاني لأن المذهب بغير من حقيقة والثاني عتمد الظاهر فيكون قول المذهب حداً لا شيماله عي رايه

عدم

(٩) وإليه ذهب القاضي عند الجبر من المعترية



لها احيد حلافاً للشافعي رحمه الله في الروح احمر<sup>(١)</sup> نقوه عليه اسلام لبريرة حين اعتقت «ملكيت يصعبك فاحتاري»<sup>(٢)</sup> وأن المحرم اذا تروح يحور عندما حلافاً للشافعي<sup>(٣)</sup> لأن انبي عليه اسلام تروح ميمونة رضي الله عنها وهو محرم<sup>(٤)</sup>، وامثت في خير بريرة حر حرية لروح لأنه يثبت الأمر العارض، لأن روحها لم يكن حر لأمر بالاتفاق والماني (في<sup>(٥)</sup>) حر ميمونة حر التروح حال الاحرام، لأنه يعني الحل العارض، لأنه عليه السلام تروحها بالاتفاق<sup>(٦)</sup> بعد لاحرام، لكنه وقع الاختلاف في أنه تروحها في الاحرام أو بعده، فيكون حر الاحرام أصلاً نائياً للأمر العارض، وبريرة برأين مهمنتين على وزن كريمة اسم مكاتبة عائشة رضي الله عنها

= وهم بصغفور الرجل بأقل من هذا، كلام وكلام من هو أقل من عمرو بن دينار و برهري فكيف وقد اجمعوا جميعاً على كلام معاذ كربي يري من الأصم أنه وقن الترمذي هذا حديث غريب وروى غير واحد هذا الحديث عن يري من الأصم مرسلاً أنه، وحديث بي رافع أخرجه الترمذي والطحاوي والنسائي، وقال الترمذي هذا حديث حسن ولا يعلم جدد، نسخة غير حمداً عن مطر أنه وقال الطحاوي فيه مطر الوراق وليس هو ممن يحجج بحديثه عند الجالين أنه قلت وربما كان هذا مثباً لأنه من على أمر عارض على الاحرام انظر صحيح بخاري ١٤٢/٥ و ١٢/٧ وصحيح مسلم ٩/١٩٦ وسنن ابن ماجه ١/٣٢٢ وسنن أبي داود ٢/١٦٩ وجامع ترمذي ١/٧١-٧٤ وسنن النسائي ٢/٢٦٠ وسنن أبي داود ٢/٣٢٢ وشرح معاني الآثار ٤/٤٤٢ وسنن إسحق ٦٦ ونصب الرأية ٣/١٧١

(١) ذهب الشافعي رحمه الله إلى أن لامة المكوكة به اعتقت وروحها حر لا يثبت بها حيار فسح استحاح حديث عائشة رضي الله عنها «كان روح بريرة عبداً فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأحصارت نفسها ولو كان حرألم خيرها» وعنده يثبت بها الحيار سواء كان روحها عبداً أو حرأ نقوله عليه السلام ببريرة حر اعتقت «ملكيت يصعبك فاحتاري» فإن المعيل يملك يصعب صدر مطلقاً فينظم القصص انظر الهداية ١/١٥٧

(٢) أخرجه ترمذي ٢/٤١٢ من حديث عروة عن عائشة عنه رضى، وذكره ابن سعد ٨/١٨٩ من حديث عامر الشعبي عنه رضى مرسلاً وانظر نصب الرأية ٣/٢٠٤

(٣) وسنن الشافعي بقوله عنه السلام «لا يملك المحرم ولا يملك»، وديباً ما سيذكره الشارح انظر بهدية ١/١٤٠ والإقناع ١/٣٩٢

(٤) سبق تحريجه في هامش (١) من الصفحة السابقة (٥) سقط من ب (٦) ايراد الاتفاق هذا اتفاق عامة الروايات عنه قدروى ان النبي رضى بعث ابن رافع مولاه ورحلاً من لا يصبر فروجاه ميمونة بنت الحارث ورسول الله بالمدينة قبل ان يحرم، ثم أن قوله «لأنه عليه السلام تروحها بالاتفاق» «الح اجترار عما قدس شيخ ابو الحسن نكرخي رحمه الله ان علماء ائمة اجدوا بهذه الرواية لأن الاحرام عارض ونحوه أصح فكان هذا منهم عملاً بالثب لا بالماني قدس اتفقت ائروا، بات على أنه لم يكن في نحن الأصلي وإنما اختلف في نحن المعترض على الاحرام، فكن نحن عارضاً، والاحرام أصلاً انظر التحقيق ص ١٧٥

قوله لم يكن في الحل الأصلي (١) : (أي في (٢) الحل) قبل الإحرام

قوله في الحرج والتعديلات (٣) أي في حرج شبهه وتعديله أي تركبته ،  
وأحرج مثنت لأنه يشب الأمر بعرض وهو انفسق مثلاً ولتركية (سب (٤) ) لأنه  
يعني الأمر العارض وينقي الأمر الأصلي (٥) عن ما كان ساء عن طاهر لإسلام

قوله والأصل في ذلك (٦) أي في الأصل لكي فيما قلنا أن النقي لا يجوز أم أن  
يعرف سبيله أو لا يعرف ، و يكون مشتبه الحال فعليه يكون منبياً عن دليلين  
ولعله لا يكون ما إذا كان يعرف بدليله كما في حديث ممنوعة حيث يعرف النقي  
بديله وهو هيئة المحرم من كونه مكشوف برأسه ولا يسا غير المحيط وغير مست  
فكأنه أنفي معارضا للأثبات (٧) فيطلب الترحيح من وجه آخر ، كما رجع في هذه  
الصورة وقتل حر لتروح في الإحرام وهو حر لنفي أقوى من حر لتروح في  
الحل لتأريء وهو حر للأثبات ، لأن راوي أنباء ابن عباس رضي الله عنهما ، وهو  
ثبت وأصبط وأتقن من راوي المثبت وهو يريد من الأصم (٨) رضي الله عنه

- 
- قد لا يستمكن ويختلف مسند في أن خبر يعني هل معارض حر الأليات أم لا ، واختلف عمل أصحاب  
المتقدمين في ذلك فقد روي أن ممره عتق وروجه عتق وروى أنها اعتق وزوجها حر مع اتفاقهم عن  
نه كان عتق ، فأصحاب حديثه يثبت وروى أن رسول الله (ص) تروح ممنوعة وهو حلال ، وروى أنه  
عليه السلام تروحها وهو محرم ، ونقلت الروايات أنه لم يكن في الحل الأصلي فعلم أصحاب العمل  
مالتوا إلى وقوفه في نحره والتعديلات أن يخرج روي وهو المذهب أنظر الحسبي ص ٨٠  
(٢) ما بين القوسين سقط من (٣) رجع إلى قول الإجماع فقد ورد في نهامش (١) علاه  
(٤) في مد ما (٥) وهو العدالة  
(٦) سواء ثبت بعبارة لمس في مكانها لم يثبت ، وأعلم أنه ما اختلف عن علمائكم كما تقدم ثم يكن مد من أصل  
جامع هذه الخمس ، وهو ما شرع فيه  
(٧) وإنما يكون النقي معارضا للأثبات في هذه الحالة لعموميهما لأن النقي لا كان من جنس ما يعرف  
بديله ووضح طريق تعديله كان من لابتد لأن دليل هو المعبر لا صورة النقي والأثبات  
(٨) هو عمر بن عبيد بن معاوية بن عباد بن المكاء بن عامر بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ، والأصم  
لقب ، وأمه ممره بنت حارث الهلالية أحب ممنوعة م مومنين قد تزوجها كوفي ثقة ، قد ورد  
في من الحديث عليه السلام وكثير الحديث ، مائة ثلاث وأربع ومائة هجرية ، ويقال مات سنة  
أحدى ومائة وذكر بواقدي أنه عاش ثلاثا وسبعين سنة من صبح هذا فلارؤنة له لأنه يكون قد ورد  
بعد الوفاة النبوية بجو عشر من سنة أنظر طبقات ابن سعد ١٧٨/٧ والإصابة ٣٥٧/٦ وخصة  
الإساءة ٩٧ والخرج والمعدل القسم الثاني من ٤/ ٢٥٢

وأما إذا كان لا يعرف انفي بدليته ، من (يعرف<sup>١</sup>) يستصحب الحان فلا يكون انفي معارضا للإثبات<sup>٢</sup> ، بل يكون الاثبات أولى كما في حديث بريدة ، لأن حذر انفي أي حذر من أحذر أنها اعتقت وروحها عند (حذر<sup>٣</sup>) لا عن دليل ففعل وروحها كان أعتق ولم يعرف المحذر ذلك من نبي الأمر عن الاستصحاب وحذر لحرية حذر عن دليل لأنه نبي أمره على الحقيقة فكان لاثبات أولى ، وشرح من هذا القيس<sup>(١)</sup>

وأما إذا كان انفي مشبهه لحال كفي في طهارة الماء ونجاسته وحل الطعام وحرمة<sup>٤</sup> فالحرج في ذلك إلى الروي ، فإن نسي حذر ، بل نسي أن قال اعترفت لماء ببناء ظاهر من واد صهر وحفظته كذلك عن الحاسة ، أو من طهارة الطعام في قدر صاهره من لحم صهر وواصل طهارة وماء صهر وحفظته كذلك عن الحاسة يكون حذر انفي معارضا للإثبات فيتسقطان ويبقى كل واحد من الماء والطعام عن ما كان من الطهارة والحل<sup>٥</sup> وإن لم يسي حذر ، بل نسي بل قال بأن لماء ظاهر

(١) سقط من ك

(٢) لأن ما لا دليل عليه لا معارض ما ثبت بالدليل

(٣) سقط من ك

(٤) وإما كان الحرج من هذا القيس وهو مثبت فتقدم عن انفي وهو التعديل لأن مني الجرح عن المعينة ومنى المركبة عن صهر الحان وعدم وقوف مركبي من الشاهد عن ما سرح عدالته ، إذ لا طريق للمركبي إلى الوقوف عن جميع أحوال شاهدة في جميع الأوقات ، فلا تغيب المركبة الجرح ندي مناه على دليل وهو المعينة فكان الجرح أولى

(٥) نعم أنه إذا أحذر محذر بظهوره ماء وآخر بنجاسته أو أحذر بنص طعام أو شراب ولا حذر بخرمته فالأحذر بالظهور والحذر بأف لأنه مبق على الأمر الأصلي والأحذر بالنجاسة والحرمة مثبت ، لأنه ثبت أمراً عارضاً فالنفي في هذه الصور من جسد ما يمكن أن يعرف بدليله كما سيذكره الشارح

(٦) وذلك هو الأصل في الطعام والماء وذلك وإن كان استصحاباً للحال وهو لا يصح دليلاً لكنه يصلح مرجحاً ، فترجح نحر الداعي به ، ولا يحفي عينك بعد ذلك بل قول الشارح فيما تقدم « فتساقطان » غير سديد ، من كان المعروف أن يقول فخطب الترجيح أو يعبر بالأصل وهو الطهارة في الماء والحل في الطعام لأن استصحاب الحال وإن لم يصلح دليلاً لكنه يصلح مرجحاً كما قال غيره وإبى قلب ذلك لأن الحان الطعام وطهارة ماء من جسد ما يعرف بدليته كما سبدي في أمس ولما سبق من ترجيح خبر من عباس رضي الله عنه في رواج ميمونة على خبر يزيد بن الأصم رغم تعارضهما

والطعام حلال لهما كتب كذلك ، ولم أعلم بوقوع استحاسة وثبوت الحرمة ، فلا يكون خبر النفي معارصاً للإشابة ، لأنه حر لا عن دليل <sup>(١)</sup> ، فيتحس الماء ويحرم الطعام وهذا معنى قوته وطهارة <sup>(٢)</sup> الماء وجل الصغيم من جنس ما يُعرف بسلبه <sup>(٣)</sup> قوته وإلا فلا <sup>(٤)</sup> أي ويرى بكون النفي يُعرف بدليله أو لم يعتمد امرأوى دليل المعرفة فيما يشتهه حانه فلا يكون خبر النفي مثل الإشابة

قوله قال النفي <sup>(٥)</sup> أي بفي حرية زوج بريرة بظاهر الحال <sup>(٦)</sup> أي باستصحاب الحال <sup>(٧)</sup>

قوله ومن الناس رجح <sup>(٨)</sup> إلى آخره ، قال في السيران هذا قول بعض أصحابنا والشافعي <sup>(٩)</sup> ، وإنما رجحوا عن هذا الوجه أعني إذا كان راوي أحد الحريين واحداً ، وراوي الآخر اثنين ، أو كان راوي أحد الحريين وراوي الآخر عديدين ، أو كان راوي أحد الحريين وراوي الآخر امرأتين رجحوا رواية الاثنين عن رواية الواحد ورواية الحريين عن رواية العديدين ، ورواية امرأتين عن

#### (٢) في طوطاهرة

#### (١) فلا يعارض الخبر المثلث

(٣) قال الإسماعيلي و لأص في ذلك أن نفي من كان من جنس ما يعرف بدنه ، أو كان مما يشتهه حاله لكن عرف أن راوي اعتمد على دين المعرفة كان مثل الإثبات والأفلا فاسفي في حديث بريرة معاً لا يعرف إلا بظاهر الحال فلم يعارض للإثبات ، وفي حديث ميمونة مما يعرف بدنبه وهو هيئة المحرم فوقع المعارضة ، وجعل رواية ابن عباس أنه تزوجها وهو محرم أولى من رواية يزيد ابن الأصم لأنه لا بعده في الصبغ والانتقال ، وطهارة ماء وجل الصغيم والشراب من جنس ما يعرف بدنبه مثل المحاسة والحرمة فيقع التعارض بين الحريين فيهما وبعد ذلك يجب العمل بالأصل اهـ

(٤) اختر عبارة المتن فقد ذكرت في البند السابق

(٥) بطر المتن في الهامش (٣) عالبه

(٦) ارجع إلى قول الإسماعيلي في هامش (٣) السابق

(٧) انظر الحسامي مع شرح النعماني ص ٨١ والتحقيق ص ١٧٦ واصور سررروي مع كشف الأسرار ٣

٩٧/

(٨) سادكر لك المقر في المكان المناسب

(٩) قلت مصنف أكثر أصحاب الشافعي رضي الله عنه وبه قال أبو عبد الله الحرجاني رحمه الله من اصحابنا وأبو الحسن الكرخي رحمه الله في رواية صحة امرجيج بكثرة الرواة والمذكورة والحرية في بعدد نون الافراد كما سياتي



روايه المزانين لانه أقوى ، بقرنه إلى تصديق ولاينهم استدلو بمسائل الماء والطعام واشتراب يتي بكرها محمد رحمه الله في كتاب الاستحسان من المسوط حيث قال يؤخذ بصحرا الاثنين سور لواحد وبحر احدين سور اعينين وبحر الرحلين سور لمرأتين إذا كان من جانب بحر طهارة الماء ومن جانب آخر بحاسته ، أو كان من جانب حل الطعام ، ومن جانب آخر حرمة<sup>(١)</sup>

وعند عامة مشايخنا<sup>٢</sup> الترجيح بكثرة الرواة عن صحيح في روايه أحنار لأحاد<sup>٣</sup> لانه يحتص أن يكون البحر ندى رواته أقل متأخرا بأسحا بلدي رواته أكثر، ولأن الترجيح بفضل عدد الرواة متروك بإجماع السلف من الصحابة، فإنهم لم يرحموا قط بهذا الوجه فمن أرى فعليه البيان وكذا الترجيح بالذكرورة والبحرية عن صحيح لأن لصحابة رضي الله عنهم كانوا يرجعون إلى أرواح رسول الله ﷺ<sup>٤</sup> فيم يشكل عليهم<sup>٥</sup> عن أنه قال عليه السلام حدوا لثني بيكم من هذه الحمير<sup>٦</sup> أي من عائشه رضي الله عنها ، وكان رسول الله ﷺ<sup>٧</sup> يعظم

(١) انظر التحقيق ص ١٧٧ والأحكام للأدي ٤ / ٣٢٢ والمسوط ١٠ / ١٦٤

(٢) هو قول بعض اصحاب الشافعي رحمه الله

(٣) قوله « في رواية أحنار الأحاد » احسن عن لأخبار المتواترة والمشهورة

(٤) في ك عليه السلام

(٥) روى الترمذي عن أبي موسى قال ما أشك علما أصحاب رسول الله ﷺ حديث قط مسائل عيشة لا وجدت عندها معه عنده اه وقال الترمذي هو حديث حسن صحيح ثم وروى الحاكم عن مسروق قال بقدر رأيت مشجحه أصحاب محمد ﷺ يسألون عائشه عن الفرائض ثم وارس بعض صحابه إليها « كريباً » مؤيد بن عباس لسؤالها عن الركعتين بعد العصر كذا في الصحيحين انظر صحيح البخاري ٢ / ٦٩ وصحيح مسلم ٦ / ١١٩ وجامع الترمذي ١٣ / ٢٥٧ والمستدرک ٤ / ١١

(٦) نقل العجلوني في كشف الحقائق ١ / ٤٩٩ عن الحافظ ابن حجر به قال عنه لا عرف به اسمه ولا ربه في شيء من كتب الحديث إلا في النهاية لابن الأثير ولم يذكر من حرجه ونقل كذلك عن ابن كثير انه سأل الحافظين الحري والذهبي عنه فلم يعرفاه وعن السيوطي قال لم ألق عليه

(٧) في ك عليه السلام

حبر سلمان<sup>(١)</sup> وبريرة قبر عتقهما ولا يصل صدق حبرهما من غيرهما<sup>(٢)</sup>

فإن شمس لأئمة السرخسي رحمه الله و ندي يصح (عدي)<sup>(٣)</sup> أن هذا النوع من الترحيح قول محمد حاصلة ، وأمر ذلك أبو حنيفة وأبو يوسف [رحمة الله عليهم]<sup>(٤)</sup> وأصحح ما قالوا من كثرة عدد لا يكون دليل قوه الحجة ، قال تعالى ﴿ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾<sup>(٥)</sup> و ﴿ما يعلمهم إلا قليل﴾<sup>(٦)</sup> وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين﴾<sup>(٧)</sup> قوله دون الأفراد<sup>(٨)</sup> أي هذا الترحيح

(١) هو سلمان الفارسي صحابي من مقدميهم كان يسمى نفسه سلمان بن الإسلام صله من مجوس ، صبهان سبأ في قرية « حبان » ورعى في الشام وغيرها وقر كتب الفرس والروم واليهود ، وقصد بلاد العرب فلقبه ركن من بني كلب فاستعبده و ما عوه في رخص من قرظة فجاء به إلى المدينة ، وعلم حبر الإسلام فقصه النبي ﷺ مقبلة ولازمه دائماً ، وأعانه فاستمعون على شراء نفسه فأظهر إسلامه ، وكان قوي جسم صحيح يراي عاداً بالشرائع وكان يسبح نحو من يدخل حبر الشعر من كسب مذه ويوفي سنة ٣٦ هـ سطر طبقات ابن سعد ١ ٥٣ والإصابة ٣ ١١٣ وصفوة الصفوة ٢١٠ ويهديف بن عساكر ٦ ١٨٨ وخلفه لأولاد ١٨٥ ومروج الذهب للمسعودي ١ ٣٢ والاستبصار ١ ٥٧١ والمعرف ١١٧

(٢) ما اعتمده عليه نسلهم حبر سلمان رضي الله عنه فقد روى يهقي عن سلمان بن عماري قال كنت النبي ﷺ بجده من حبر وحم فقال ما هذه يا سلمان؟ قلت صدقة فهم يأكلون وقال لأصحابه كلوا ثم أتته بحفة من حبر وحم فقال ما هذه يا سلمان؟ قلت هدية فأكل ، قال يا أبا كل الهدية ولا تأكل الصديقه وإنما اعتمده عليه السلام حبر بريرة فقد جاء في حديث الألف الطويل فدعا رسول الله ﷺ بريرة ، فقال يا بريرة هل رأيت فيها - أي في عاتشة رضي الله عنها - شئ يريك؟ فقبت بريرة لا والذي بعثك بالحق إن رأيت فيها من غصص يسكون العبي وكسر لحيم يصعني عنه - عليها أكثر من أبي حاربة حديثه السنن من العبد فأنى بواحد فماكله فقام رسول الله ﷺ من يومه فاستعذر من عبد الله بن أبي بن سلول « الحديث رواه السنن والنسائي والبيهقي فقد عمن النبي عليه السلام خبرها في هذا الحديث نحن وصدقها في تركها لأم المؤمنين عاتشة رضي الله عنها وكانت في هذه الأيام أمة كما كان سلمان رضي الله عنه أثناء ما روه عبداً بطر صحيح البخاري ٦ ١٠١ - ١٠٨ ١١٣/٩٠ ١٠٨ وصحيح مسلم ١٧/١٠٢ - ١١٦ وفتح الباري ١٠ ٦٧/ ٨٣ ، وسنن التيهفي ٦ ١٨٥ وصفوة الصفوة ١/ ٢١٠

(٣) في ك عند (٤) زياده من ط

(٥) سورة يوسف الآية ٢١ ، وسورة النحل لاية ٣٨ ، وسورة سبأ الآية ٢٨

(٦) سورة الكهف الآية ٢٢

(٧) سورة يوسف الآية ١٠٣ قلت ولما انتهى ما ورد في الشارح نقلاً عن شمس لأئمة السرخسي بطر

اصول السرخسي ٢ / ٢٤

(٨) قال الأحسكي ومن الناس من رجح بعض عدد الرواة لأن القلب به مثل والذكورة ونحية في العدد دون الأفراد لأن به سم الحجة في العدد ، واستدل بمسائل ماء إلا أن هذا مأرك باجماع السلف. أمه بطر الحسامي ص ٨١

في العدد لا في الاحاد فيهم في الاحاد يوافقونا حتى إذا كان راوي أحد الخبرين  
جراً والآخر عدداً، وكان رجلاً والآخر امرأة (لا) <sup>(١)</sup> يترجح أحدهم على الآخر  
بالحرية (أو الذكورة) <sup>(٢)</sup>

قوله واستدل <sup>(٣)</sup> أي من رجح

قوله هذا متروك <sup>(٤)</sup> أي اترجح بفصل عدد رواية وبالدكورة والبحرية

وهذه الحجة <sup>(٥)</sup> أي الحجج السابقة ذكرها من الخاص والعموم غير ذلك وهذا  
هو وجه المناسبة بين البابين <sup>(٦)</sup>

\* \* \*

(١) سقط من ث

(٢) في ث والدكورة قلت وإنما لم يترجح خبر حر واحد على خبر عدد واحد ولا خبر رجل واحد على خبر  
مرأة واحدة لأن خبر كل واحد منهما ليس بحجة فكان خبر هذا كخبر ذلك

(٣) ارجع إلى هامش (٨) في الصفحة السابقة

(٤) ذكر عدده الممن في هامش (٨) من الصفحة السابقة

(٥) قال الاخشيخي فصل وهذه حجة بحملها ضمن الممان وهذا باب الممان وهو من خمسة أوجه  
من تقرير ومن تفسير ومن تفجير ومن تبديل ومن ضرورة أما بيان تقرير فهو يؤكد  
الاعلام بما يقطع احتمال النجس والخصوص فيصح موصولاً ومخصوصاً لا ينفق وهو ينظر بحسامي  
ص ٨٢

(٦) ومن هذه المناسبة أنه ما كتبت الحجة التي مر ذكرها من كتاب بجمع أقسامه من الخاص والعموم  
وعرفهم سوى بمحكم فيها، والنسبة بحمله أنواعها من الحيوان والمشهور والاحاد بحملها  
منها إما على وجه التفسير أو التفسير والتفسير وحده يصدق فصل الباب بذكر هذه الحجج

## « باب البيان »

ليس لغة عذره عن اظهر من بان لي معنى هذا الكلام أي ظهر بيانا وقد<sup>(١)</sup> يستعمل في الاظهر إما كان اسما من بين بمعنى ابصر كالكلام والسلام من كلم وسم كقوله تعالى ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾<sup>(٢)</sup> وعندها الأصول عبارة عن إظهار ما حقي عن المحاط<sup>(٣)</sup>

قوة وهو تأكيد الكلام إلى آخره أي ببر لتقرير عذرة عن تأكيد الكلام بما

(١) اعلم ان البيان الذي هو مصدر الثلاثي « بان » لا م والذي هو مصدر الرباعي « بين » قد يكون متعديا وهو الأكثر ، وقد يكون غير متعد كقولهم في الخيل « قد بين الصبح يدي عيني » أي بان فمن هذا عرف بان « قد » في كلام الشارح بكثر ، وإنما قال « وقد يستعمل في الاظهر .. » الخ سمي عنه تعريفة عند أهل الأصول.

(٢) سورة نعيمة الآية ٩ ومعناها ثم علمنا اظهر معانيه وحكمه وشرايعه ، وقد مر معنا ثم ن علمنا اظهارة عن لسان نبوي حتى يعرفه ، وعن كل معنى بيان فيها لاظهر (٣) وعندها بعض اصحابنا وأكثر اصحاب الشافعي هو عذره عن ظهور المراد لمخاطب والعمد بلام الذي حصل له عند الخطب ان اصابة لظهور يقين بان هذا المعنى وبيان أي ظهر وتصيح وبيان الهلال ، أي ظهر واكتشف ، وهذا « أكثر استعماله بمعنى الاظهار » وبه ورد التبريل كما ذكر الشارح ، وبذلك كان جعله بمعنى لاظهر أولى ثم ان من جعله بمعنى الظهور دون الاظهار يلزمه القول بان كثيرا من الاحكام لا يجب على من لم يعلم في الموضوع ولا يجب الإيمان على من لا يتأمل في أدلة الدالة ما لم معنى بهم ان يظهر عذره عن العلم بمختلف ما يريد منه ولم يحصل له يد وهو فاسد ، وذكر بعض الاصويين ان اللسان عبارة عن من يعقب التعريف والاعلام فمن مصدر « بي » يقال من بيننا وبيننا وبما حصل الاعلام بدليل ، و بدليل محصل للعلم فهما امور ثلاثة : علام أي معنى ودليل محصل به الاعلام و علم محصل من الدليل و بيان يطلق عن كل واحد من هذه المعاني الثلاثة فمن نظر إلى علاقته على الاعلام يري هو فعل لحس كاسي فكر الصبر في اصحاب الشافعي قد هو إخراج الشيء من الإشكال إلى بحتي و يبرهن عليه بأنه غير حاد مع ان ما يدور على بحكم بدءا من غير سابقة حمل و شكا بان دافعا ، وليس مدح في التعريف وكذا بيان التقريب والتعبر والتبيين ثم يدخل فيه ايضا وبان بعد بيان ظهر من هذه التعريف ومن هو التعريف ان يكون ظهور ما عرف به ومن نظر إلى علاقة على العلم الحاصل بالدليل معناه بمعنى اظهر كاسي فكر بدقيق وبني عبد الله الصبري قد هو العلم الذي بان به معلوم ، فكان اللسان والبيان عنده بمعنى واحد ، ومن نظر إلى علاقته على ما حصل به اللسان كأكبر العقهاء والمكلمين قد هو الدليل المؤصل بصحيح ينظر منه في اكتساب العلم بما هو دلت عليه وعذره بعضهم هو لأنه ينبغي تثبيتها بالأحكام قانونا والدين على صحة ان من ذكر دلتا بعينه وأوصحه بحية لا يصحح يصح بقاء وعرف ان يقال من بيننا وبين من حصل منه المعرفة المطلوب للسمع انظر كشف الأسرار ٣ / ١٤



ناسبه قولاً ومفعلاً وكذا بيان المشترك كقوله لامراته أنت سائر ثم قال عمت به  
الطلاق وهذا لأنه يحتمل وجوه يتيونة<sup>(١)</sup> وكذا في سائر الكليات

قوله نحو (التعليق)<sup>(٢)</sup> والاستثناء<sup>(٣)</sup> أعلم أن المصنف ابتغى فحر الإسلام  
في أنه جعل لتعليق والاستثناء من واد واحد لكن القاصي أبا زيد والعلامة السرخسي  
رحمهما الله فرقا بينهما، فجعلوا التعليق من بيان التبديل، والاستثناء من بيان  
التغيير ولم يجعلوا المسح من باب التبديل وحر الإسلام جعل المسح من بيان  
لتبديل<sup>٤</sup> فالأمران ما يظهر به ابتداء وجود الشيء والمسح يرفع وينقطع  
فلا يكون لمسح بداية وقال فحر الإسلام رحمه الله المسح بيان في حق أنه تعالى  
لأنه عبارة عن بيان انتهاء مدة بحكم المعلوم بهاؤه عند الله تعالى، تبدل في حذف  
لأن ظاهر الحكم كان يقتضي البقاء لعدم التوقيف فيه تسميهاه بيان التبديل من هذا  
الوجه

١، فيكون بيانه تفسير ورعا للبيان ثم بعد التفسير بحث العمل ببيان الكلام فتقع تسمية ثم لا يجوز  
بحر هذا المبرر عن وقت الحجة إلى الفعل إلا عند من يجوز التكليف بالمال وما يحجره إلى وقت  
الحاجة إلى فعل فحاضر عند عامة الفقهاء رحمهم الله خلافاً للحاشي وأبى أبي هاشم وعبد الحار  
ومنايعهم والظاهر به والحاشية والله بهد بعض أصحاب اسماعيلي رحمه الله كآبي إسحاق  
لمروزي و آبي بكر الصيرفي والقاصي آبي حامد يمسند من آبي حور بحر به من المقصود من يحط به  
الحجاب العين والتكليف به وذلك يتوقف على التهم والفهم لا يحصل بغير البيان فلو حور بالبحر  
البيان أدى إلى تكليف ما ليس في الوسع وأن عتقهم العمل هو المقصود لأبى والاعتقاد ببحر  
البيان محل بالمقصود الأصل فلا يجوز وأجج من حور بأخبره من الخطأ بالحمل قبل بيان  
صحيح فإنه بعد الإنبلاء باعتقاد الحققة فيما هو المراد به في الحال مع ابتطار البيان بغير به  
والإنبلاء باعتقاد الحققة منه أهم من الإنبلاء بالعمل به فبحر حسناً صحيحاً من هذا الوجه لا يرى من  
الإنبلاء بالتمسك به الذي استبان عن بيانه صح باعتبار اعتقاد الحققة فالإنبلاء بالحمل يبدى ببيانه  
كأن ولي بالصحة وليس فيه تكليف ما ليس في الوسع كما رعموا لأن وجوب العمل قبل البيان ليس  
ببائت من هو مباحر إلى البيان لنظر الحشامي مع شرح قنظامي ص ٨٢ والبحقيق ص ١٧٩

(٣) في ك التعليق

(٣) قال الإحسيكني قاما بيان التغيير نحو التعليق والاستثناء فابما يصح شرط بوصول قد قلت وبع  
سمى هذا النوع بيان بغير وجود أثر كل واحد منهما فيه من المقتضى والاستثناء بغير موجد  
الكلام أو لم يوجد بمعنى لوقع لعنق في الحال ولو لم يوجد الاستثناء نعت موجد اسمي منه  
بمعناه هذا فهما معنى يتخرج من هذا الوجه وبكتهما لما كذا لابتداء وقوع كلام غير موجد في النص  
أو غير موجد بعض ما يدعى به كان فهما معنى البيان من هذا الوجه فذلك سمي هذا نوع بيان بغير  
(٤) وتبعه الإحسيكني أيضاً في ذلك

ووجه قولهما في أن بينهما فرقا أن الاستثناء رفع لبعض وتعريف البعض عن ما كانت ممن حيث انقذ كذا، بيانا ومما حيث الرفع كذا معي، وبأنه لا يرتفع بعض بل مجتمع حكم الكلام الذي شأنه الثبوت في الحال مستدلا بما عيه لأصل أو زمان وحوادث بشرط فمن حيث أن فيه معان يمكن بيان ومن حيث أن فيه تصدر الكلام من جهة إلى جهة صار سببا لار البيان ما يظهر به بدء وحوادث الشيء وعند وجوده يظهر ابتداء الحكم فسمي ابتداء سببا

ووجه قول فخر الإسلام في عدم الفرق بينهما أن التعليل والاستثناء كلاهما معير حكم الأول فنصير لبيان بينهما تعبير غير أن التعليل يعر الحكم من حيث أنه يمنع ثبوته في الحال والاستثناء (بعبارة) من حيث أنه يمنع أن يكون البعض مراداً من الكلام (٢)

فوله فإنما يوضح بشرط الوصل (٣) فما بالإجماع حتى في حال بعده من حر ثم قال بعد يوم من فعل كذا، لا يوضح التعليق وقوله فلا عيب

(١) في كذا

(٢) انظر أصول الترمذي ٣ ١١٧ و ١٥٤، وأصول السرخسي ٣٥٢ والنقود من ٢٩ و ٤٥٥ والحسامي مع شرح النظامي ص ٨٣

(٣) قال الأحسني فما بيان التعريف نحو التعليل والاستثناء فإنما يوضح بشرط الوصل من نظر نحاسي ص ٨٣

٤) في إجماع الفقهاء رحمهم الله، ونقل عن ابن عباس رضي الله عنه أنه كان يقول بصحة الاستثناء من استثنائي منه وإن طال الزمان، وفيه قال مجاهد في بعض الروايات عنه أنه قدر زمان الحوادث بسنة فإن استثنى بعدها، وعن أبي الغالب رحمه الله أنه يجوز أن يرفع أشهر أعين بالاملاء وعن الحسن وطوس وعطاء رحمهم الله أنهم حوروا ما لم يقم عن محسنه أعين بالاعفاد، وفيه قال أحمد بن حنبل رحمه الله، معك ابن عباس رضي الله عنهما بأن اليهود سألت النبي ﷺ عن هذه لئلا أهل الكهف فقال غدا أجيبكم، ولم يبين فاجزأ الوحي عنه بصحة عشر يوم، ثم بطل قوله ثعلبي في ولا يقوى لشيء، أي فاعل ذلك عبد الله بن مسعود وأبو بكر بن مسعود في أن استثنى تركب الاستثناء ثم ذكرت هذا في شاء الله تعالى مبرق الخافه إلى حيزه الزور وهو قوله عند حكيم ووجهه عليه السلام قال لا عروى فربما قد قال قدس سره أن شاء الله وحجج الفقهاء من أنشر حكم بصوت لأقراء والطلاق والتعاقق وغيرهما من العقود ولو صح الاستثناء منفصلا لم يمتد شيء من ذلك ولم يستقر وفاسد ظاهر فمادته إلى التلاعب وبطلان بعض فساد المسألة، وعدم معرفة بضيق من الكاد

سره ثم قل بعد يوم إلا مائة لا يصح الاستثناء، ويلزمه تمام الألف وإنما لا يصح إبداء فص أما بالجمع<sup>٢</sup> لأنه يصير مسح لكل كم في صورة التعليق لأنه يصير رفعاً للحكم بعد ثبوته أو مسحاً لبعض كم في صورة الاستثناء لأنه يصير رفعاً للبعض (بعد)<sup>٣</sup> ثبوته فلا يبقى إتيان بياناً أما د وصر لا يلزم الرفع بعد بثبوت لأن الكلام يتم بحدوده ولكن يعتبر حملة وحده، هـ علو ما قبل القاضي<sup>(٤)</sup>، والعلامة السرخسي خاصة<sup>(٥)</sup>.

قوله واختلف في خصوص العموم . اعلم أن المسح لا يكون إلا بداهة حي بالاتفاق، وخصوص العموم إذا كان مقارناً يجوز بالاتفاق وإن لم يكن مقارناً لا يجوز عدماً، وعند الخصم يجوز<sup>(٥)</sup>، لأنه عنده بيان تقرير<sup>٦</sup> وهو بالاتفاق محور موصولاً ومفصولاً وعند لا يجوز لأنه بيان تعيين وهو بالجمع لا محور إلا موصولاً وهذا لأن العام يوجب الحكم قطعاً عند فبعد لحاق الخصوص لا يبقى كذلك بل يوجب الحكم مع ضرب شبهة فكان لخصوص تغييراً من القطع

١. في كذا بعد

٢. أي بقضي بورد الديوسي

(٣) لا يهمل ثم بخلاف المسح بياناً إما عند فتح الإسلام فالمسح من بيان بتعديل عن ما تقدم انظر أصول السرخسي ٢ ٣٥ والموضح مع التوضيح ٢ ٢٧٩ والخصم ص ١٨ وبيداته ١ ١٨٤ و٣ ١٣٥

(٤) قال الأحسبكي وحنيف في خصوص العموم فعند لا يقع مراحب وعند الشافعي يجوز فيه نكر حي وهذا بناء على أن العموم مثل خصوص عند في إيجاب حكم قطعاً وبعد الخصوص لا يبقى القطع فكان تغيراً من القطع أو لاحتمال فتقيد بشرط الوصل وعن هذا أقبل علماءنا فليس أوصى بحاميه لأساس وبالفصل منه آخر موصولاً أن الثاني يكون خصوصاً بلاور، ويكون الفصل تلقائي وإن فصل لم يكن خصوصاً بلاور بل صرحاً صافياً فتكون الفصل بينهما أف بطر بحسامي ص ٨٣

٥. نعم أنه لا خلاف في أن العام لا جرح منه شيء بتعديل مقارن محور بتخصيصه بعد ذلك بتعديل مخرج فاما بعدم الذي لم يخص منه شيء فلا محور بتخصيصه بولس مدحرح عنه عند الشيخ أبي الحسن بخرحي وعمامة المدحرين من صحابنا وبعض أصحاب الشافعي رحمهم الله وعند بعض أصحابنا وكثير أصحاب الشافعي ولا شعربة وعمامة لمفسرين رحمهم الله محور بتخصيصه متر حدة كم محور بتخصيصه والمراد بعدم حوار التخصيص أنه إذا ورد مراحباً لا يكون بناءً أن جرح من العام ببعضه من الإبداء بل يكون مسحاً بحكم مقتضى الحال ولما ثبت أن العام لا يصير به طناً لأن ضروريه طناً باعتبار احتمال خروج آخره آخره بالتعجيل، وبدن المسح لا يقبل التعجيل فلا ينطرق به احتمال إلى الباقي (٦) لأن موجب العام عند الخصم ظني قبل التخصيص كما هو ظني بعده



أو الاحتمس فلا يجوز من حياً، وهذه المسألة لا كلام فيها ابتداء، بل هي بناء على ما مضى في أول الكتاب، وهو أن العاصم قبل بحاق، الخصوص من هو حب الحكم قطعاً أم لا

قوله وعلى هذا<sup>(١)</sup> أي عن اعتد أن خصوص لعموم لا يقع متراحياً قوله وبالقص منه أي أوصى بالقص من لحاتم آخر موصولاً بالإيصاء الأول قوله أن الثاني أي أن لإيصاء الثاني وهو الإيصاء بالقص يكون خصوصاً بالإيصاء الأول وهو الإيصاء بالحاتم فيكون القص بموصى به الشيء خاصة قوله فيكون القص بينهما أي يكون القص بين الموصى به لأول والثاني مشتركاً ولحقيقة الأول خاصة<sup>(٢)</sup> علم أنه لم يرد هنا<sup>(٣)</sup> العموم المصطلح المشتمل على أفراد متفقه الحدود لأنه لا اتفاق بين حلقة و قص من حيث إحقاقه بل أراد العموم اللعوي وهو الشمول، لأن إحاطم يشملهما

قوله واختلفوا في كيفية عمل الاستثناء<sup>(٤)</sup> قال علماؤنا الاستثناء يمنع

(١) انظر عبارة الاحسني فقد ذكرتها في الهامش (٤) من الصفحة السابقة

(٢) اعلم أن شارح اصبح صاحب (الاحسني) سي ذكر مسألي الوصية بلا خلاف ما بعد لأصول الفقه بفجر الإسلام وسمي لأئمة النسخي رحمهما الله ، وذكر في تهذيبه خلاف أبي يوسف في مسألة الثانية فجاء بها « اما إذا قص أحد لأصحاب عن الآخر فذلك نحو ما عند أبي يوسف » أي يكون القص بموصى له الشيء خاصة ، فحمل على أن في مسألة ثانية عنه روايتي بطر صدور بسرخسي ٢ / ٣٠ وأصول البرقي ٣ / ١٠٩ والتحقيق ص ١٨٠ وتهذيبه ٤ / ١٨٨

(٣) في طه ههنا

(٤) سورد عبارة ابن قيماني مع قبل الاستثناء قول هو صريح مجسوره دال على أن المذكور مع يرد بالقول الأول، وهذه خبر عن أدلة تخصيص فإنها قد تكون قولاً وقد تكون دال على عقل وإن كان قولاً فلا تخصي صيغته، وأخرى بقوله « هو صيغ محصورة » عن قوله رأيت لؤمسي ولم أر ريداً ، فن العرب لا تسميه استثناء وإن أفاد ما يفهم قولنا « إلا ريداً » وقد هو لفظ لا يستقل بنفسه من حملته بولا أو حدى خو به دال على أن مدلوله غير مراد مما اتصل به وسرطة ثلاثة أحدها الاتصال وقد تقدم ، والثاني أن يكون استثنائي دخلاً في الكلام الأول لولا الاستثناء كقولك رأيت القوم إلا محمداً ومحمد منهم فإن لم يكن داخل كقطع ولا يكون استثناء حقيقة فكان هذا الشرط بكونه حقيقة لا لصحة أو ثالثاً أن لا يكون مستغرقاً ، لأن الاستثناء نكح مناسقي بعد التبا وفي استثناء الكس لا يبقى شيء يجعل الكلام عبارة عنه

التكلم بحكمه أي مع حكمه بقدر (المستثنى<sup>(١)</sup>) أي الاستثناء بمعنى «تكم<sup>(٢)</sup> من أن  
يعقد موجب حكمه بقدر المستثنى» يكون لاستثناء بكلمة بالناقية بعده أي يكون  
تكملاً بالحاصل بعد الاستثناء

بيان هذا، أن الكلام لا يكون كلاماً إلا ما أن يكون مقيداً (مفهم<sup>(٣)</sup>) ولا يحصل  
ذلك إذا كان مراداً لتكلم إخراج بعض ما يتكلم به وليس في كلامه دليل الإخراج  
مفعلاً صدر بكلام لهذه ضرورة<sup>(٤)</sup> موقوف إلى آخره حتى يكون (مفهم<sup>(٥)</sup>)  
عصر الاستثناء من هذا الوجه مانعاً أول الكلام من أن يعقد موجباً لحكمه بقدر  
المستثنى، فيصير الاستثناء تكملاً بالحاصل معصده لا محالة، غير أن الحكم في  
المستثنى نفعاً أو إثباتاً يكون بطريق الإشارة لا بالقصد لأن الاستثناء لا نحو إما أن  
يكون من لثب و من المنفي فالأول في الأول والثاني في الثاني<sup>(٦)</sup>

وعند الشافعي الاستثناء بمعنى الحكم<sup>(٧)</sup> بطريق المعارضة، يعني أن أول الكلام  
معقد بحكمه، والاستثناء (إخراج<sup>(٨)</sup>) بعض الحكم بطريق المعارضة احتج بأن  
الاستثناء من الإثبات نفي وبالعكس بالإجماع<sup>(٩)</sup> ولا ذلك هنا إلا بالمعارضة يؤيده  
كلمة التوحيد<sup>(١٠)</sup>

(١) في ك المستثنى منه (٢) في ط الحكم (٣) سقط من ك (٤) في ك الصورة (٥) في ك مقيد  
(٦) قوله «فالأول في الأول» أي معنى المستثنى مما لا ك استثناء من لثب «و الثاني في الثاني» أي  
إثبات مستثنى مما إذا ك استثناء من المنفي، أي الاستثناء من الإثبات والمنفي نفي وإثبات ففي  
كلامه نف وكثر

(٧) أي في المستثنى - (٨) في ك إخراج (٩) أي بإجماع أهل البعثة  
(١٠) بيان ذلك أن الشافعي رحمه الله استدل على منصف الله بالإجماع ودلائله وبالدليل المعقول أما  
الإجماع فهو أن أهل اللغة أجمعوا على أن الاستثناء من الإثبات نفي ومن المنفي إثبات فهو لم يكن له  
موجب على خلاف الأول لما جعلوه كذلك، فثبت أن بالاستثناء حكماً على ضد موجب أصل الكلام معارض  
الاستثناء بذلك الحكم حكم مستثنى منه إلا أنه لم يذكر حينئذ الدلالة البصرة عليه وقد يصح عنه في  
بعض المواضع قال تعالى ﴿سجدوا إلا إبليس لم يكن من الساجدين﴾، وإما دلالة إجماع فهو  
أن كلمة الشهادة وهي كلمة «لا إله إلا الله» كلمة بتوحيد الإجماع، وهي مشتملة على النفي والإثبات  
فقوله «لا إله» نفي للآلوهية عن غير الله، وقوله «إلا الله» إثبات الآلوهية لله عز وجل، وبهاتين  
الصفتين صارت كلمة الشهادة والتوحيد وعلى ما ذكره معاصر الأحناف لا تنفي كلمة التوحيد لأن  
الاستثناء إذا جعل داخل على التكلم لم يمنع البعض صار كأنه لم يتكلم بالإثبات وإنما تكلم بالمنفي عن

والجواب سلماً أن الاستثناء من كذا، وكذا كذا، وكذا، بكل لا يسلم أنه لا يكون إلا بمعارضته ولئن سلمنا أنه بطريق المعارضة لكن يلزم منه الرحيق بلا مرجح وهو باطل بالإجماع ببيان أن صدر الكلام يقتضي إبطال المستثنى في الحكم والاستثناء يقتضي إحصاءه عنه، وبإلحاق المستثنى خارج عن حكم أول الكلام فيلزم حينئذ الرحيق بلا مرجح لاستواء المفصليين، على ما يقول كيف يكون عمل الاستثناء بطريق المعارضة ولا قيام ولا استقلال للاستثناء بنفسه لأنه (دا) <sup>(١)</sup> يحتاج إلى استثنى منه فلا يحصل حينئذ شرط المعارضة وهو المساواة فيكون أقول بمعارضته كسدا فسداً، وإثبات الألوهية في المعنوي الحق بطريق الإشارة كما قبل

وثمره الخلاف تطهر في قوله <sup>(٢)</sup> لعل على الف درهم الا ثوباً، معنده يلزمه الألف إلا قيمة ثوب منه لأن الاستثناء اقتضى بقي ما أشبه أول الكلام بصريق المعارضة <sup>(٣)</sup>، ولا يمكن النفي إلا من حيث القيمة، وعندنا يلزمه تمام الألف، لأن

---

= الإطلاق أي يعني الألوهية عن غير الله لا بإثبات الألوهية له عز وجل . ذلك لا يكون نوعياً معني بـ معنى كلمة التوحيد إنما يتحقق في هذه الكلمة إذا جعل معناه « الإله ذاته به » وما الدليل لمعقول فهو بـ الاستثناء لا يرفع الحكم بقدر المستثنى منه لأن الكلام بعد ما وجد حقيقة يستحسن القول بكونه عز وجود حقيقة وإذا بقي الحكم صفة بقي حكمه إذا لم يسمع عنه مانع لأن بقاء الدليل يدل على بقاء الدلتون ، فعرف أنه لا سبيل أو تفوق نافياع الحكم بالاستثناء لأنه يوري أن أكبر حقيقة يجب بقول ما يسمع الحكم بالمعارضه بـ الاستثناء وعند الكلام في بقدر المستثنى مع قيام الحكم حقيقة وامتناع الحكم ذاته مع بقاء الحكم سماع كالسمع بشرط الضرر ، والعدم لخصوص منه يسمع حكمه في بقدر لخصوص لو حو – المعارض صور – وهو يدل لخصوص لا يقدم بحكم بالدليل الموحى هاما القول بعدم الحكم مع وجود حقيقة فغير معقول . ولا نظير له

(١) في أن إذا

(٢) و بما كان ذلك تمرد بخلاف لأن المعارضة في الاستثناء عند السافعي رضي الله عنه قد تقع بحسب الأول وبخلاف جيبه كما في : معارضات بني النحج كلها . وإنما الشرط لصحة المعارضة أن يكون بين المعارضين مدافع وقد وجد فإن صدر الكلام للإيجاب والاستثناء يلقي أو على العكس فسماع الحكم في قدر معارضة ، فإن كان من حسن الأول نظر بقدر معارضة بلا اعتبار معنى . وإن كان خلاف جيبه أجتنب إلى اعتبار المعنى

(٣) لأن معناه الإيماء عليه بسر على من الألف إذ لا يمكن جعله سماعاً إلا هكذا بد الدليل لمعارض وهو دسبناه وأحب العلم بقدر التذكر إذ لو لم يعمل به صار لغو والأصل في كلاً العاقل من يكون كسبه، والإمكان هنا في أن يحصل بعد لفظ منه السوء لأعده . ثم نعم بـ هذا البيان بهذه أسأله =

الاستثناء ثم يصح حقيقة ولم يصح بكلام الشافعي، لأن لثوب من غير حسن  
الألف (١)

قوله بمفصلة دليل الخصوص (٢) أي أنه (٣) يعنى بطريق المعارضة بالإجماع،  
و القياس باطل بعدم استثناءه، لأن دليل الخصوص قائم بنفسه بخلاف الاستثناء

= ظهر أثر خلاف هذا عن ما ذكر في كتب أصحابنا ولكن الشافعية رضي الله عنهم يذكرون هذا لأصل  
ويخرجون هذه المسألة و مذهبنا على أصولنا نحن فقالوا في هذه المسألة صحة الاستثناء ليست مثبتة على  
أن الاستثناء معارضة بل هي مثبتة على أن الاستثناء المتصل حقيقة والاستثناء المنقطع مجاز فمذهب  
نحن نحن لاستثناء على الحقيقة وحب حملها عليها إذ الأصل في الكلام هو الحقيقة و معلوم أنه لا بد في  
الاستثناء المتصل من الحاشية فوجد صرف الاستثناء إلى القيمة بسبب الحاشية ، وبحق  
الاستحراج كما هو حقيقة الأمر أنه لا يمكن جعله معارضة إلا بهذا الطريق إذ لا بد لها من اتحاد  
المحرر بها وإذا وجد رد الثوب إلى القيمة تصحیح للاستثناء لا ضرورة إلى جعله معارضة من جعل  
عبارة عن وراء المستثنى مما إذا ذكر من مذهب الشافعي في الاستثناء كونه عاملاً بطريق المعارضة  
ثم يرد منه بعض غير رحمه الله ولكن مشايخنا استدلوا على الخلاف بمسائل في كتب أصحابنا منها هذه  
لمسألة ولكن التصحيح أنه لا خلاف بين أهل المدينة أنه بطريق النباش لا بطريق المعارضة لأنه خلاف  
جماع أهل اللغة عندهم قدوة الاستثناء استحراج بعض ما تكلم به وقالوا نصب لاستثناء تكلم  
بالباقى بعد النيب والمعارضة قد تكون من الحكمي المتصاحب مع بقاء الكلام وهو غير استحراج  
بعض الكلام والنكلم وإنما نحن هؤلاء على حسن كنهه عن الاستثناء مسألة مجتذبة شكالات يرى  
منها أنه من باب المعارضة ، وليس كذلك ، كما في كشف الأسرار .

(١) انظر صور السردوي مع كشف الأسرار ٣/ ١٢١ وما بعدها وشرح القصد ٢/ ١٣٢ والهداية ٣/ ١٣٥  
والأقناع ٢/ ٦٧

(٢) قال لأحمسكني وأخبرني في كنهه عن الاستثناء أيضاً قال أصحابنا الاستثناء يقع التكميل بحكمه  
نقد المستثنى فتكون كنهه بالمعنى بعده وقال الشافعي رحمه الله الاستثناء يقع بحكم بطريق  
المعارضة بمفصلة دليل الخصوص كما اختلفوا في التعليق بالشرط على ما سبق فصدر عند تقرير  
قوله لفعل على ألف درهم لا ماله به على سبعة وعشرين الأمانة فإنها يجب على وعلى هذا اعتبر  
صدر كلام في قوله عليه السلام لا تنفقوا الطعم بالنعاء الإساءة بسوء عام في بقليل والكثير ، لا  
أن الاستثناء معارضة في المتكلم خاصة ففي عامها وورد وقلنا هذا استثناء حال فتكون مصدر  
عاماً في الأحوال وذلك لا يصلح إلا في التخييل . انظر المحامي ص ٨٤

(٣) الصريح في « أنه » يرجع إلى دليل الخصوص وبما أنه أن عند الشافعي رحمه الله موجب الاستثناء  
امتناع الحكم في المستثنى بوجود المعارض كما منع حكم العام فيما يخص به بوجود المعارض صورته  
وهو دليل خصوص فإنه وإن كان يعني أن الخصوص لم يحد بحث تمام يمكنه باعتبار استبعاد  
معارض لعدم صورته حتى حار تعبيله : و هو معارض مقام صورته ومعنى على أصله فتكون معارضة  
بمعرفة دليل الخصوص عند

(٤) انظر كلام الإحمسكي فقد قدمه في اتهامه (٢) عليه

قوله كما اختلفوا في التعليق<sup>(١)</sup> أي اختلفوا في كيفية عمل الاستثناء كما اختلفوا في تعليق عن ما مر وهو أن التعليق بالشروط يمنع لحكم لا العلة عنده<sup>(٢)</sup> وعمداً يمنع العلة مقصود والحكم صمماً<sup>(٣)</sup> وقد قررناه وحررناه فيما أمضينا به قوله وعنده إلا مائة<sup>(٤)</sup> أي صار تفسير قول الرخص عبد الشافعي إلا مائة مائة ليس عي وعمل هذا<sup>(٥)</sup> أي على هذا الأصل الذي قلنا عتدنا لشافعي صدر الكلام عاماً في القليل والكثير في الحديث المذكور في المسألة<sup>(٦)</sup> لأن الاستثناء عارضة في المكس لأن المستوى في الطعام هو الكيل ، فعلى صدر الكلام عن عمومها فبمع لا معارضة فيه وهو ما دون الكيل حتى لا يجوز عنده بيع الحبة بالحفتين<sup>(٧)</sup> والحبة مئة الكف ، وعتدنا يجوز هذا البيع ، لأن صدر الكلام لم يتناول القليل بيده أن معنى قوله عليه السلام : «إلا سواء يسوء» والله أعلم إلا مساوياً بمساوٍ والاستثناء الحقيقي هو الذي يكون المستثنى من جنس المستثنى منه ،

(١) نظر كلام الاحسنكي فقد قدمه في الهامش (٢) من الصفحة السابقة

(٢) فذلك الاستثناء (٣) فذلك الاستثناء أيضاً

(٣) أرجع إلى عبارة المس قد ذكرتها في هامش (٢) من الصفحة السابقة

(٤) ذكر بك المس في هامش (١) غايه قارجع الله

(٥) ذكرت لك المس في هامش (٢) من الصفحة السابقة وهذه نعت الحديث الذي اشر به بسرح وسبق بحرفه

(٦) نفس ذلك عبارة أو صح ر شافعي رضي الله عنه لما كان عمل الاستثناء عنده بطريق معارضة عن صدر الكلام عاماً في قوله عليه السلام : «لا ينبغي الطعام بالطعام إلا سواء يسوء» في القليل والكثير فإن معارضة عنده لا ينبغي الطعام بالطعام إلا سواء يسوء ، فإن يكمن أن ينبغيهما فيجب جرمة البيع بصدر الكلام عامة في القليل والكثير أعني ما يدخل تحت الكيل وما لا يدخل فيه مثل حبة والخفصين لأن «الطعام» اسم جنس وقد دخلت عنه لام التعريف واسم جنس الحبوب فيعني اسم الجنس السواوي لمساوي يمنع لحكم فيه بالمعارضة ، فهو ما وراءه داخل تحت بصدر ثم المراد من المساوي هو التساوي في الكيل بالانقاي فيجب المعارضة في المكس خاصة فعلى بيع حبة بالحفة وبالحفتين داخل في صدر الكلام فحرم ، ثم هذا النسخ على ما ذكر في كتب أصحابنا وبك الشافعية يكرهونه ويخرجون هذه المسألة بطريقة أخرى فقالوا : بقاء صدر الكلام على العموم في الحديث مساوٍ لا لخرمه بيع الحفة بالحفة والحفتين بس ماء على أن الاستثناء فيه بطريق المعارضة بحيث لو لم يجعل معارضا لا يثبت هذه الحرية بل لو جعل نكلاً بالانقاي لثبت هذه بخرمه أيضاً لأن قوله عنه السلام «لا ينبغي الطعام إلا سواء يسوء» لما دون صدره القليل والكثير مع استثنى لمساوي من يجمع بقى نكلاً بمساوي وهو القليل والكثير الذي ليس بمساوٍ بيده وصار كتابه قال لا ينبغي طعام بقليل بالطعام ولا الكثير بما ليس بمساوٍ به كذا في الكشف

ولا محاسبة بينهما ، لأن المستثنى حال ، والمستثنى منه عين فقلنا لرعاية الأصل في الاستثناء<sup>(١)</sup> إن مستثنى منه الأحوال أي لا تتبعوا الطعام بالطعم في الأحوال وهي حالة المساواة وحالة انفصاله وحالة المجاورة إلا في حانه المساواة وانفصاله والمجاورة لا يصحان<sup>(٢)</sup> إلا في لكثير<sup>(٣)</sup> على ما يأتي في القياس فلا يكون القليل داحلاً تحت الحرمة

فوه احيى أصحابنا رحمهم الله<sup>(٤)</sup> إلى آخره ، هذا الاحجاج لإصل مذهب الحنظم نيانه أن الاستثناء لو كان عمله بطريق المعارضة لزم الكذب في حرم من يتعالى عن الكذب وهو غير جائز لأنه تعالى أحر عن يوح عليه السلام بلغة في فوه ألف سة لا خمسين عاماً فلو كان الاستثناء يعترض ويمنع حكم المستثنى منه لآاته كما قال الحنظم لكان فوه [تعالى]<sup>(٥)</sup> ﴿إلا خمسين عاماً﴾<sup>(٦)</sup> معرصاً لحكم الألف مع بقاء الألف<sup>(٧)</sup> وهو غير المحال ، وأثر الحاصل<sup>(٨)</sup> لأن الألف اسم

(١) والأصل في الاستثناء أن يكون حقيقة ، والتحقيق منه عرفه الشارح قريباً

(٢) « لا يصحان » أي لا يبحقان .

(٣) وكثير هو ما يدخل تحت الكذب لأن أفراد من المساواة هو المساواة في الكذب أو الحسنى في الطعام ليس إلا الكذب بالإجماع ، ويدل على قوله عليه السلام « كذا كحل » ويدل على العرف بأن الطعام لا يذبح في العادة إلا كحلًا ويدل على الحكم بأن الألف مذكور كحل في الطعام لا يذبح الفس بل يوجب القيمة لغوياً الحسنى والمقاصلة والمجاورة مبنيان على الكحل أيضاً إذ المراد من انفصاله رجحان أحدهما على الآخر كحلًا ومن المجاورة عدم العلم بمساوئيهما وبمقاصلهما مع احتمال المساواة والمقاصلة فيجب بذلك أن صدر الكلام بمساوئ القليل بدلي لا يدخل تحت الكحل لعدم حرمان هذه الأحوال منه فلامتصيح الاستدلال به على حرمة منع الجهة بالجهة أو بالحقيقة انظر كشف الأسرار ٣ / ١٢٤ والهدية ٣ / ٤٦ والاقصع مع حاشية المذاهب ١١ / ٢

(٤) قال الإحسني وخرج صاحبنا رضي الله عنهم بقوله تعالى ﴿ فينت فيه ألف سنة لا خمسين عاماً ﴾ فخمسين بقرص تعدد المذهب بالألف لا بحكمه مع بقاء العدد لأن الألف مبنية بفتح ألفا ثم يصح اسمها بوجهها بخلاف العام كاسم المركب إذا حصر منه نوع كاسم الاسم وقعا على الباقي بلا حصر ثم الاستثناء نوعان مفصل وهو الأصل ونفسه ما ذكرنا ومفصل وهو ما لا يصح استثنائه من النوع لأن الصريح بمساوئيه جعل مستثناً مجاز قال الله تعالى ﴿ فينت فيه ألف سنة لا خمسين عاماً ﴾ أي ينكر رب العالمين (هـ) انظر المحامي ص ٨٥

(٥) رويته من ط

(٦) سورة العنكبوت الآية ١٤ ورواهنا ، ولقد أرسلنا نوحاً أن فوه فليث فيه ألف سنة لا خمسين عاماً الآية

(٧) سقط من ك

(٨) لأنه يلزم كونه باطلاً بمعنى ولا يخلو الكذب في حد ذاته من أحد الأول أو الثاني تعالى الله عن ذلك ولم يصب إطلاقاً اسم ألف على ما يوجهه وسم الألف لا يمتنع على ما يوجهه بوجهه ، كما سيذكره الشارح

خاص بصعف خمسائه لا محتمل (العسمانه) <sup>١</sup> والخمسين مع بقاء ألف  
 بحال (الفقد) <sup>٢</sup> العام اذ خص منه بعض يكون طلاق سقط عن الباقي من حال  
 لوجود العموم <sup>٣</sup> كما حص الدم والمسا من اشركين <sup>٤</sup> لأن التحصيل  
 في صيغة الجمع إلى الثلاثة جائز

قوله وتفسيره ما ذكرنا <sup>٥</sup> وهو التكلم بالباقي بعد الشئ قوله ومفصل <sup>٦</sup>  
 أي مقطع وهو أن يكون المستثنى من غير حسن المستثنى منه قال عبد بقهر <sup>٧</sup>  
 بقل فيه أي لا استثناء يرفع منه استثناء بمعنى لكن <sup>٨</sup> قوله فجعل مبتدأ  
 مجازاً <sup>٩</sup> أي فحصر الاستثناء بمقطعا محارا أي مستعارا المعنى لكن وحده المحار  
 حصصون معنى لكر في هذا الاستثناء وهو ظاهر قوله تعالى ﴿إلارب  
 العالمين﴾ <sup>١٠</sup> أي يكر رب العالمين ويظهر قومه تعالى ﴿والذين يرمون

(١) في ك تسعائة

(٢) في ط سقط فبقوله «بجلاف اللفظ العام» الخ جواب عن قول ساجعي رضي الله عنه أن  
 لاستثناء يبرله دليل الخصوص

(٣) ومن ثم لم يكن المحصن معرضا للتكلم بسقط العام، بل يكون معرضا بحكم مع بقاء الصيغة على  
 حالها فيمكن أن يجعل بطريق المعارضة ونماض منه لا ينطلق لاسم على الباقي بعد الاستثناء،  
 فيكون الاستثناء معرضا للتكلم حكما لا محالة

(٤) هو تعالى ﴿فد اسبح الاسم الحرد فافعلوا لسركين﴾ وعمومه يعني فن سائر اسركين من هن  
 كتاب وغيرهم ومن لا يقدر منهم الا الاسلام، أو السيف، إلا أنه تعالى حص: هل تكذب ما قرر رهم على  
 الحرية بقوله تعالى ﴿فانثوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر﴾ الآية وخص لستمن  
 بقوله تعالى ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره﴾ الآية

(٥) أرجع إلى بعض المتن فقد ذكره في هامش (٤) من الصفحة السابقة

(٦) نوبت عبارة الاحسنكي في هامش (٤) من الصفحة السابقة

(٧) هو عبد القاهر من عبد الرحمن بن محمد الخرجاني (أبو بكر) وأصح أصول البلاغة كان من ائمة اللغة  
 من أهل حرجس بن طرسنان وخراسان وبه ستر رفيق وكار عقيدته على مذهب الشافعي مكلف على  
 مذهب الإبشعري توفي سنة ٤٧١ هـ، ومن كتبه - أسرار البلاغة - ط ١ و «دلائل لأعجز» ط ١ و  
 «الحل» ح ١ في النحو و «المقصد» ح «الحرء السامي» منه وغيرها انظر فوات الوفيات ١ ٢٩٧  
 وبعده يومه ص ٣١ وطبقات الشافعية الكبرى ٢/ ٢٤٢ وأداب اللغة ٤٤/ ٣ وكشف بطون ١/ ٢١٢  
 و ٢/ ١١٦٩، ١١٧٩

(٨) وهو قول سيبويه وأرجح رحمهما الله كتابا قال القرطبي

(٩) نظر عمارة لأحسنكي التي أوردتها في هامش (٤) من الصفحة السابقة

(١٠) سورة سمره لأنه ٧٧ ونصها ﴿فإنهم عدو لي إلارب العالمين﴾ قلت ونقلها قوله تعالى =

المحصيات ثم لم ياتوا بأربعة شهداء فاجندوهم تمسك حلة ولا تغفلوا لهم شهادة ابدوا واولئك هم انفاستقور إلا الذين تانوا في والاستثناء مقطع<sup>(٢)</sup> لكون انشائي عن الفاسفين وفيه وجه آخر وهو ان يكون الاستثناء متصلاً<sup>٣</sup> من يكون الاستثناء من الأحوال أي هذه الفاسقون في حصه لأحوال<sup>٤</sup> إلا حال التوبة وهذا مسألة مبنية على هذه الآية وهي ان المحسود في القصد إيجاباً من قبل شهادته م لا بعد الشافعي بخلاف لا يصرف الاستثناء في جميع الحصر السابقة لأن الأصل عنده هو<sup>(٥)</sup>، وعدمه لا يقتل لبيبي بوارد بطريق التأييد في عدم قبول شهادة الفاسفين المحسودين لا يصرف الاستثناء إلى الحصة

= في قوله ما كنتم تعدون انتم واولئكم لا تقدمون والمعنى كل ما عدتموه انتم وعبدانكم لا تقدمون وهم يدينون في يد الله على الكفر بهي، عابدينهم وخمس عابدينهم وعظمهم لا رب العاصي فاني اعلمهم وعلمهم والعقد يقع على الجميع لأن صر العدو وإن كان واحداً كبير فالاستثناء مقطع بمعنى بشر ربه بقدر يسر منهم، فكأنه الزحاج عن المجوبين ثم حار هو ان يكون من الاول على ان انقود عسرو رخصاً مع الله تعالى، فقلت جميع من عدتم عدو لي إلا رب العالمين فيهم سبوا فيهم ماله فاعلمهم به قدر انما يحسدون إلا الله عز وجل فإنه لم يصر من عدته وعلى هذا القول يكون الاستثناء متصلاً بطرف التحقيق من ١٨٤ واحكام الفرائض ٣ / ١ والقرطبي ٥ / ٣٠٧ و١٣ / ١٩٠

(١) سورة البور الآية ٤، ٥

(٢) والله ذهب بعض مساحميهم القاضي الإمام ابو رعد اندوسي وسمن لائمة السرخسي رحمتهم به وهو اقرب إلى الصواب لما سيذكره الشارح

(٣) والله ذهب أكثر مساحميهم إلى الحصر على تحقيقه وحده ما ذكره، فحقوقه استثناء حال بدلالة العيب فإنها تقتضي لمحسبه وحملوا الصبر على عموم أحوال كما قرر الشارح

(٤) أي حال اسماهم وعينه وحضور القاضي وحضور الناس وعندهم وحال الاصرار على عطف وحسن الخروج والتوبة

(٥) عدا الحملة الأولى من الآية على ما سيوضح لك معاني

(٦) إذا تعاقب حمل عطف بعضها على بعض بالواو ويرد بعدها استثناء فلا خلاف في جواب رده في الجميع وإلى لا حيرة خاصة وإنما الخلاف في الظهور عند الإطلاق ذهب السافعي رحمه الله أو به ظاهر في يعود إلى الجميع أي كل واحد من الحصر إذا لم يجمع عليه مانع ومن ثم كان يقول شهادته القادف إيجاباً لعود الاستثناء في أنه حد انقضى أي الخصم الإحريمي دون الأول لفهم المانع من عوده إليها وانعدامه في الباقية إذا رد الشهادة من حقوق الله تعالى فيسقط لسقوطه التوبة منه لا غير، فإذا كان سقط كما أن تاب عن سبب الحصر ونحوه، أما حد القذف ففيه حق التمسك حتى يحرر فيه التوبة وانقضى عده فيسقط في سقوطه التوبة في العند بعد التوبة إلى الله تعالى فلا يسقط محسود التوبة، بل رده عز وجل كأنه لم لا يسقط محسود التوبة إلى الله تعالى دون إرضاء إربابها حتى، رده إلى المحسود =



الأخيرة خاصة كما هو الأصل عندما في الاستثناء الوارد عقيب الحمص المعطوفة ، ( هو )<sup>(١)</sup> بقيس الاستثناء على الشرط الوارد عقيب حمص المعطوفة<sup>(٢)</sup> حيث ينصرف إلى نكل كقوله عسدي حر وامراتي طائق إن سحلت اسار ، وكذا التعريق بمشئته انه كقوله عسدي حر وامراتي طائق إن شاء الله ، ينصرف إليهما جميعاً<sup>(٣)</sup>

قد أن في لاستثناء بغير ما لاتفاق لحكم أول الكلام فلا يصار إليه ما أمكن لأن الأصل عدم البعير ، فانصرف الاستثناء لهذا المعنى إلى الحملة لأخيرة خاصة تقليلاً للبعير ، وليس من رفع العسقي بسول الشهادة ، ألا يرى أن العبد العبد

= وأبعد وفقاً عنه المقرب سقط أيضاً كالقصاص ، فنه وقول سهادته عند اشتداعه بناءً على أن قوله معدي في وأوبك هه العاسقون في معنى النعلس لعدم العيون أي في ولا يخلو بهم شهادة الله في لأهم قاسقون ، وبالنسبة مفتحي الفسق فيثبت القول لسوال المانع وذهب الحنفية إلى أنه ظاهر في رجوعه إلى الحملة الأخيرة ، وقال القاصي والغزالي وغيرهما بانوقف بمعنى أنه لا بدري أنه حقيقة في أيهما ، وقال المربضي أنه مشترك بينهما فيوقوف في ظهور القرينة وهذا لمدحان مؤلفان لمذهب الحنفية في الحكم وهو أنه إنما بعد الإخراج من مضمون الحملة الأخيرة دون غيرها لكن عندنا لعدم الدين في البعير وعند الحنفية بدين العدم أي بظهور عدم مدولها - وقال أبو الحسين النصري في من استقلال نسابة عن الأولى بالاصراب عن لاوي للأخيرة والألف مسمع وظهر لأصرا بأن يختلف نوع ، أي من جهة الحرية والإنسانية ، وكونهما أمراً وبهذه وجوه ذلك ، أو اسماً بأن يكون الاسم الذي يصلح مستثنى منه في أحدهما غير الذي في الأخرى أو حكماً بأن يكون مضمون هذه حكماً محتاجاً لمضمون الأخرى

(١) في ك وهو

(٢) يجامع أن كلا منهما محض من مقص

(٣) وأسند الشافعية أيضاً من العطف ضمير المتعدد كالمفرد فلا فرق بين قولنا ضرب الدين قتلوا وسرقوا ورموا إلا من باب ، وبين قولنا ضرب الدين هم قتلته وسرقوا ورموا لا من باب ولا شك أنه لا يعود من المفرد إلى جمع هكذا في حمل المعطوفة ، وجوابه أن ذلك في المفردات ، وأما في الحمل فمبني على قولك ضربت بومع ، وقتل مصر ، وبكر شعبان لمست كالمفرد قطعاً وقالوا أيضاً لو كرر الاستثناء في كل جملة قبل الأخرى فقال أصرف من سرق الأريداً ومن رسي الأريداً ومن قتل الأريداً عند مسيحتنا ، وبولا أن المذكور بعدها يعود إلى الجميع وكان معينا عن التكرار لاستهجن لتعبه طريق وجواب أنه إنما مسيحتن عند قرينة الاتصال خاصة ، من عند عيها فلا لمعية طريق عني التكرار وقالوا أيضاً بالاستثناء صالح لأن يعود إلى الجميع ، فالقول بالعود إلى البعض محكم ، فيعود إلى الكل ، وجوابه أن صلاحية الجميع لا موجب ظهوره فيه كالحصص للحكر فإنه صالح للجميع وليس بظاهر أنه ولا في شيء مما يصلح له من مراتب الجمع

لا تقبل شهادته<sup>(١)</sup>، يؤيد هذا المذهب السيد قوله تعالى ﴿ومن قتل مؤمنا خطأ﴾ لي قومه ﴿إلا أن يصدقوا﴾<sup>(٢)</sup> فلا يستند فيه بصرف إلى الدية دون الكفارة بالاتفاق، ولا معنى لإنعاض بحلاف بشرط، لأن الشرط وإن كان متأخرا صورة متقدم معنى لترتب المشروط على وجود الشرط فعصا الشرط لو اردت (الآخر)<sup>(٣)</sup> رجعا إلى الكل رعاية لصورته والمعنى وكسد التعليق لأنه لا يكون إلا بالشرط هذا هو انه هل لسطع والدليل بقاطع لوهم بحصم وقد قال أصحابنا في الخوف غير ما قلب<sup>(٤)</sup> والله الهادي للعباد إلى سبيل الرشاد

(١) وانما لا تقبل شهادة العبد حتى ولو كان عدلا لأن الشهادة من باب الولاية، وهو لا يبي على نفسه فأولى أن لا تحتل له الولاية على غيره

(٢) سورة نساء الآية ٩٢ وأنها ﴿وف كان مؤمن من يقتل مؤمنا خطأ﴾ ومن قتل مؤمنا خطأ فتجرب من رقعة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا﴾ الآية

(٣) في ك الآخر

(٤) قلت من صححت في الخوف جعل السافعي رحمة الله قوله تعالى ﴿إلا الدنس بسو﴾ معارضا لصدر الكلام فكان إسمه تعالى يستثنى المائتين من رحمة بقاذهن فيكون هذا إلتفات حكم على خلاف ما استند صدر الكلام بطريق معارضة وصدر الكلام من بالحد وبسبب عن قبول الشهادة وتسميه بالفسق فصير الاستثناء نفعيا عن خلافه، وبصير كانه قال: إلا المائتين فإنهم بسوا بفاسق ونقل شهادتهم، فيبقي صفة الفسق ورد بشهادته به، وكان ينبغي أن يسقط سحب بالتوبة بصا كرد الشهادة إلا أن رد الشهادة من حقوق الله تعالى فيشترط لسقوطه التوبة إليه لا غير وجد القذف منه حق العبد فيشترط لسقوطه توبة إلى المقدوف بعد التوبة إلى الله، فإذا عذر له القذف فعف عقوب سقط أيضا ثم أن الشافعية ينكرون ذلك وبحر حوّل هذه المسألة عن صا آخر فيقولون رد شهادة بناء على أن الاستثناء إذا عقب حملا معطوفا بعضها على بعض مرجع إلى الجمع عند ادان لم يمنع عنه مانع

الح ما ذكر فما تقدم وقبل بعض أصحابنا أن الاستثناء في الآية منقطع، ونقريه من وجهي أحدهما: أن المائتين غير داخبة في صدر الكلام وهو قوله تعالى ﴿وأوبئك هم بفاسقون﴾ لأن المائتين من قامت به التوبة وليس فيه وصف بفسق، وبفسق من قام به وصف الفسق وليس فيه وصف التوبة فلا يكون المائتين فاسقا فلا يكون داخلا تحت النص لولا الاستثناء، فلم يكن لاستثناء حقيقة، فكان منقضا، والتأني في حقيقة الاستثناء معان: المستثنى لم يدخل تحت الحمة أصلا وبولا لاستثناء كان داخلا والتأني هو القادحون فهم الذين كانوا فسقا، فكانوا داخلا في بفسق الميتة وبالتوبة لم يخرجوا من أن يكونوا قاذفين، فلا يمكن حمل الاستثناء على الحقيقة فيجعل منقطعاً بمعنى «لكن» أي لكن إن تأموا هائله بغفر لهم، وإذ كان كذلك لا معنى شيء مما ثبت بصدر الكلام من وجوب الحد ورد الشهادة ووصف الفسق بالاستثناء، إلا أن التوبة والفسق متنافيان، فيتلخص وصف الفسق لاستحالة بقاء الشيء مع ما سافه بالاستثناء فإما التوبة فليس بمماهية بر الشهادة كما بعد العبد لا تقبل شهادته، فذلك مكي مردود الشهادة كما كان أو يقال له لم يمكن استخراج المائتين من صدر الكلام لكونهم داخبة فيه بحمل الاستثناء على التوقفت فكان معناه لا أن يموتوا أي حين متوونوا =

قوله وأما بيان الضرورة<sup>١٠</sup> أي بيان واقع لضروره قوله يقع<sup>١١</sup> صفة  
لعله أي بين واقع بغير ما وضع له<sup>١٢</sup> والصمير في به ليس، وفي<sup>١٣</sup> بعض  
النسخ بما لم يوضع له<sup>١٤</sup>، ولا تفاوت

قوله فصار بياناً<sup>١٥</sup> أي صار تخصيص لأم (بالثبوت) بياناً بقدر نصيب  
الآثار وهو الإضافي لدلالة صدر الكلام<sup>١٦</sup> لأنه شركهم في الآثار لا محض  
السكوت<sup>١٧</sup>، فصار البيان من هذا الوجه في معنى المنطوق

و. حمل على الوقتين مع كون استثناء حقيقة لأن بالوقت يتكرر صدر الكلام ولا يخرج منه شيء وفي  
الاستثناء حقيقة لأن من كان يكون استثنائي غير دارج في مصدر على وجه بولاه يكن دارجاً وذهب  
كثير صاحب في أن الاستثناء في الآية مبني على الوجه الذي ذكره سراج فيما تقدم ثم على التقديرين  
لا يتحقق بالاستثناء مرد السهولة لأنه إن جعل مبنيلاً يكون استثناء عن الجملة لا جرمه لا غير على ما هو  
الأصل عندنا، لأن وجوب رجوعه إلى ما قبله لتصبح ضروره عدم استغفاله بنفسه وقد امتدحت  
الضروره هذه بالرجوع إلى آخره فلا حاجة إلى صرفه إلى غير ذلك، لأن ما يجب بالضروره بقدر بقدرها  
وإن جعل الاستثناء مطلقاً فكذلك أنه حينئذ يكون كلاماً مبنيلاً فمعنى الاستثناء من الممكن،  
ولا معارضة له إلا في وصف النفس على ما بين في كتب به لا يتحقق به مرد السهولة بطر صول  
سردوي مع كشف لاسرار ٣ ١٢٣ ٢٥ و ١٣٣ و صور شرحي ٢ ٤٣ و يوضح مع التلويح  
٢ ٣ و شرح العبد ٢ ٣٩ والهدية ٣ ٨٩ وأحكام القرآن بحصاص ٢ ٢٧ و ٣ ٢٣٤

١٠ قال الإحيائي: وما بين الضرور هو نوع بيان يقع بما لم يوضع له.

(١١) بغير عبار الإحيائي التي قدمتها لك في الهامش السابق

١٢ ما موضوع ببيان هو المنطوق وهذا وقع بالسكوت أي هو ضد (١٣) في ك وفي

(١٤) قلب وهو بلفظ النسخة يعني في معنى وقد سبق مرارتي له وورد صاحب التحقيق عشره (بمعنى هذا)  
وما بين ضروره هو نوع بيان يقع بغير ما وضع له - هذا قال النجاشي في شرحه على نسخة التي  
عندي كذب وحذف، والنسخ الصحيحه عندك وكذلك في شرح طبريزي وغيره من السورج، وفي بعض  
النسخ «بغير ما وضع له» والمؤيد واحد أم

١٥ قال الإحيائي: وهذا أي بيان الضرور - على أربعة أنواع مع ما هو في معنى المنطوق به نحو  
قوله تعالى وورثه أبواه فلأبيه الثلث في صدر الكلام وحب شركه لم يخصص لم يثبت دل على أن  
الآب متزوجين يعني فصار بيان صدر الكلام لا محض يسكوت ومعه ما يثبت دلالة حب لم يكن مع  
يسكوت صاحب شرح عند مر بعده عن المعبر من على الحقيقة وفي موضع الصحاح أن العنبر من على  
بمعنى من يسكوت بضمها غير يقوم منقعة النفس في يد الضرور - هـ وسباني بقية لأنواع في نفس  
بيان في مكنتها ووجه حصر ذلك به ما أن يكون باب ضروره كره الكلام ثم لا والأول هو الرابع  
ويعني أما أن يكون ضروره دفع الضرور - لا الأول هو الثالث والنامي ما أن يكون في حكم المنطوق ثم  
لا، الأول هو الأول، والثاني هو الثاني، والثالث

(١٦) في ك مثلاً (١٧) وهو قوله تعالى (وورثه أبواه)

١٨ لو لم نصيب لزم من غير اعتبار الشركة بصدر الكلام لا يعرف نصيب الآب بالسكوت بوجه فصار  
دلالة صدر الكلام كانه قبل فلأبيه الثلث ولأبيه ما بقي

قوله نحو سكوت صاحب السرع اعم من حال ارسول عنه اسلام بين  
 على حقيقة الامر بد رآه من أحد ولم يذكره ولم يعبره لا بين المشروع عليه واجب  
 كونه معوث لبيان فلا يجوز منه بواجب لأنه حرام<sup>٢</sup> وقوله عن النعير  
 يرتبط بقوله نحو سكوت

قوله وفي موضع الحاجة<sup>٣</sup> في حره يحتمل أنه إما أو رده نكر واليه  
 اعم (تأكيد وبيد)<sup>٤</sup> ما فيه ، أي اسكوت في موضع بحاجة إلى لسان بيان

١ رجع إلى حس فقد ذكرته في هامش (٦) في الصفحة السابقة  
 ٢ لم يدع النبي ﷺ يفعل ذلك صدر عن مكلف وسكت عنه ولم يذكره عليه مع كونه قادراً على الإنكار  
 فلا يخلو من أن يكون من الأفعال والأقوال التي سبق منه عليه السلام النبي عليه واجب وجوبها ومن  
 ما يشترط صراعه فيها واعتقادها فيها وهو مذكور كذب حين كان لا يزال يسكنه عند ربه كافر بمسي  
 أي كيسة عن الإنكار فلا يدل على حوار ذلك الفعل ولا على كون النبي مسموحاً به بقول وان كان الثاني  
 فقد حيف منه فان يقوم به بمسئله بحرم تقريره بال على الحوار وبقي الحرج وبمسئله بحرم  
 تقريره بدل على المسح ودميت طائفة إلى أن تقريره لا يدل على الحوار والمسح متمسكين بأن السكوت  
 وعدم الإنكار محتمل من غير أن يكون عنه السلام سكت لعمه بأنه لم يمنعته بتحريم فهم يكن الفعل  
 عنه إذا كان حراماً أو سكت منه انكر عنه مريد فهم يجمع منه لا ينكر وعدم الإنكار واجب لا بعد فلم  
 يعودوا وأقره على ما كان عنه وبذلك كذب لا يصبح ديناً على الحوار والسنة وحجة بفرق قول  
 أن سكوت عنه بسلام لم يدل على حوار ان لم يسبق تحريم وعلى المسح يسبق بريد ركب  
 محرم وهو باطل وذلك لأن الفعل وبقول بظاهر لو لم تكن حراماً لكن القريب عليه بالسكوت على  
 الإنكار مع الفرد عنه حر ما في حق من النبي عليه السلام فكيف في حقه وعنه أيضاً بغير بيان عن  
 وفي الحاجة لأن سكوت عن الباطل هوهم نحو أو المسح وهو غير جائز بالإجماع لا بعد من حوار  
 المكلف بالبيان وما ذكره بغيره الثاني مريد من عدم منع من تحريم الله عن منع من الإعلام  
 والإنكار من حيث الفعل والحوار حرام من الإعلام بالتحريم واجب حتى لا يعود إليه تائب والأك  
 السكوت هوهم عدم التحريم والمسح وكذا في منعه بتحريم ولم يخرج بالإنكار مريد مع كونه مسماً  
 منعاً ليدعي عنه بسلام يجب بحدوث الإنكار وهذا للوهة المذكور وهذا بخلاف خلاف من الدمة في  
 كتمانهم لأنهم غير متعير ولا مقيدس بحرم دين فلا يهزم مسح ذلك بسكوت عنه السلام عن  
 الإنكار عليهم انظر الحسامي مع شرح الخطامي ص ٨٦ والتحقيق ص ١٨٥

٣ انظر عبارة الحسيني التي أوردها في هامش ٦ من الصفحة السابقة ٤ في زبائيد وبكسر  
 قلت استحصرت عبارة الحسيني التي ذكرها في هامش ٦ من الصفحة السابقة - ثم عذر صاحب  
 التحقيق قال بحدوثها لا يجوز من استبعاد لأن صمير ٢ من: إن رجع إلى ما جمع الله صمير ٢ من: «الاول  
 لا يعطفه عليه بواسطة ابو علي فمضى أن يسكوت صاحب السرع بين على حقيقة وعلى البيان في موضع  
 بحاجة منه لا طائفة من حدك وهو يسكوت بضمه بصرى الله عنهم و» لكن صمير ٢ مطلق  
 السكوت كما هو من لا يحسنه رحمة الله تعالى يعطف أو هو معطوف على يسكوت صاحب السرع  
 ولا بد في معطف من يفسر ما قدر في معطوف عنه في معطوف وهو قوله «متر» بالضم على معنى «  
 يسكوت صاحب السرع يدل على ذلك على أن السكوت بالضم بصرى الله عنهم لا يسقط انصب

كسكوت أصحابه عن قيمة مفعلة ولد المعرور صار بيئاً على أن لا قيمة لمفعه  
 ابود ولا صمار به، لأن الأصل عدمه وفي دعوى الهداية المعرور من يطاء امرأة  
 معصداً على ملك يمين أو بكاح قتل منه ثم يسحق، وولده حر بالقيمة يوم  
 الخصومة بإجماع أصحابه<sup>(١)</sup>، ثم بالنظر إلى الحائسين حاسب الأب وحاسب  
 المدعي، والباقي يعرف فيها<sup>(٢)</sup>

من قوت فائدة بقوله «بدلالة حال المتكلم» وكلام في اسكوت لا في  
 الكلام؟ قوت «إراد تملككم» الذي يصح منه الكلام لكنه سكت وهو الذي ليس في  
 لسانه أفة ولا في دابة طفولية وإما قلنا هذا، لأن سكوت الأحرار ليس ببيان،

«لأن فيه عنصر سكوت صاحب الشرع يسكوتهم وهو قلب لأصوب جعل» مثل «معطوف على المثل  
 الأول بغير و» وهو حابر عند بعض بحاة لاستخدام وصبر موافق عبارة شمس لأئمة السرخسي رحمه  
 الله حيث قال وما سوع الثاني فهو سكوت صاحب الشرع، في أن قال وكذا سكوت أصحابه  
 (١) روى ابن أبي شيبة في مصنفه بإسناد عن عبيد رضي الله عنه في رجل اشترى جارية فولدت له أولاداً، ثم  
 أقام رجل بعهده بهدائه فأن برد عنه ويقوم عليه وهذا فخرم بني دعاه ما غررها، وروى بص عن  
 سنان بن يسار بن أمية أنت قومنا فغربهم ورعيت بها حره فبروحها ربح فولدت له أولاداً فهو حدها  
 أمية فقضى عمر بقيمة أولادها في كل معرور غره - ورواه أبو عبد الله - وروى أنص بن الشيباني سنن  
 عن حادثة شبيهة بهذه فأن سنان بن يسار أمية ونفدي لأب أولادها بعره غره - وروى عن ابن أبي شيبه أنه  
 قال في ولد كل معرور غره وذكر مالك في أموطاً أنه يبعه بن عمر بن الخطاب أو عثمان بن عفان رضي  
 الله عنهما قضى أحدهما في امرأة غرب رجلاً بنفسه وذكرت أنها حره فبروحها، فولدت له أولاد  
 فقضى ابن نفدي ولده بملكهم ثم قال مالك ونقيمة أحد في هذا إن شاء الله أمه قلب ثم كسب ملكه  
 بمحض من الصحابة رضي الله عنهم فحل محل الإجماع منهم بهم حكموا برد بخره على مستحقها  
 ومولاه ويكون الولد حراً بالقيمة وسكوت عن بيان قيمة مفعلة من ولد المعرور ووجوبها لمسحق  
 عن المعرور، وعن شبهة بعدد دلالة حالهم لأن المستحق جاء طالب حكم بحداده وهو حاضراً بما هو  
 واجب له فكان يجب عليهم البيان بصفه الكس، والسكوت بعد وجوب البيان دليل البقي كذا قال  
 شمس لأئمة السرخسي نظر موطأ مالك ١٦٨ وعريف الحديث لابي عبيد ص ٥٢ ونصب الرتبة ٤  
 ١١٠ / والتحقيق ص ١٨٦ وأصول السرخسي ٢ / ٥٠

(٢) قول صاحب الهداية «وولد المعرور حر بالقيمة بإجماع الصحابة» ذكره الرعي ثم قال عريف ثم  
 ذكر الآثار التي ذكرها قربت عن عبي رضي الله عنه وعمر والشعبي وعمر رضي الله عنهم

(٣) انظر الهداية ٣ / ١٣١ «كتاب الدعوى»

(٤) أرجع إلى عبارة الإحيائي في هامش (٦) من الصفحة قبل السابقة

أرأيت أن سكوت البكر البائعة لحرساء من يس على رصها في الكاح كما يدل من  
البكر البائعة المتكلمة

قوله ضرورة دفع الغرور<sup>(١)</sup> أي عن الناس مثل سكوت لشعيع أي  
سكوته<sup>(٢)</sup> يدل على إسقاط الشععة ضرورة دفع الغرور فإن المشتري يعتمد على  
سكوته وينبي الباء ونعرس عرسا، ولو لم يجعل السكوب ناديا يتصرر المشتري  
لأنه يأخذ اشعيع بقيمة الباء والعرس بـ كـ مقلوب عن إـ شيء وألا يكلف المشتري  
الهم وانقلع والإصرر حرام بالحديث<sup>(٣)</sup> وكذا سكوت المولى<sup>(٤)</sup> يدل على الإس  
إدار أي عسده في المبيعة (بمعنا)<sup>(٥)</sup> للغرور لأن الناس يعبرون بسكوت امولى  
ويعملون مع العبد ثم لو لم يحسن اسكوت ناديا وقد طرم على العبد ديون لا يفدر  
على أرائها وهو مفسد ولا يقدر اعرماء على بيعه لأنه محجور يصدر العرماء  
حينئذ وهو لا يحور<sup>(٦)</sup>

قوله (وقال الشافعي) القول قوله في بيان (المائة)<sup>(٧)</sup> أي يقول قول

(١) قال الاخسكني ومعه - أي ومن الناس الضرورة - ما ثبتت ضرورة دفع الغرور مثل سكوت الشعيع  
وسكوت المولى حين يرى عسده ببيع ويشترى انه

(٢) أي سكوته عن طلب الشععة بعد العدم بالبيع

(٣) مراد بالحديث قوله عليه السلام « لا صر ولا صرر في الإسلام » وسدكره الشارح صريحا فيما سمي وعبد  
أو اعك بتحريجه

(٤) أي عن النبي يدل على الإس في تجاره لعسده انه راه ببيع وسكري وهذا عسب (٥) سقط من ك  
(٦) قلت ونصرتهم يكون باخر ديونهم إلى ما بعد عتقه ولا يبري مبي يعق، ومن يعق أو لا يعق  
عنكون ديونهم معرضه بسوى وضرره لا يخفى ثم إن شافعي ورقر رضي الله عنهما قالا إن سكوب  
لمولى لا يكون ناديا لأن سكوته عن النبي محض قد يكون بمرص بصرفه وقد يكون بمرط القبط وقبه  
لانتفاته إلى قصره لعسده أنه محجور عن ذلك شرعا ولا يحتل لا يكون حجة، بخلاف سكوت الشعيع  
عن العسب فإنه لا حق لشعيع قبل طلب وبما له أن ثبت حقه بالطلب فبما لم يطلب لم يثبت حقه  
وهذا حق المولى في مائة برقة ثابت وبما الحاجة إلى رصده يسقط بحقه بطر الحسبي مع شرح  
البيضاوي ص ٨٦ والموصي ص ٣٢٥ والإقناع ٢ / ٣٩ و ٨١ والهداية ٤ / ٣ و ٢٠

(٧) سقط من ج

(٨) سقط من ب، قف و بـ عسده ابن قال الاخسكني ومعه - أي ومن الناس الضرورة - ما ثبتت  
نصرتهم كره الكلام من قول عسدها فبما قبل به على مائة ودرهم أو مائة وفسر حصه =

المعروف بغيرها لأنها محمودة وأقول فيما أحسن وأحسن وأعطف لأصلح بيانا،  
لأنه لم يوضع به لا يرى، وقوله <sup>٢</sup> أنه على مئة وثوب ومئة وشاه أو  
مئة وعبد، فقد مر مفعول بالاجتماع وهو ما إذا قيل بفعل عبي حد وعشرون  
دارهما (و قال شاه) و قال ثوب أو قال مئة وثلاثة دراهم و قال مئة وثلاثة  
درهم (وثلاثة) شياء، حيث يكون لبيان في إحدى بيتين بالاجتماع فم  
بصر قوله ولا يصح معه نظره ولا دليل به عليه يعين قسلا لأنه هنا من نفس  
بحر ح غير خصيص <sup>٣</sup> التفسير في روح عالم الاستدلال وهو أن حذف ميم  
المعطوف عليه ولا كفء بأسيان في معطوف أمر نائب عرفا وعقلا أم لا وير  
فقد <sup>٤</sup> بحر اد قس بعث مئة هذا مائة وعشرة درهم، أو قس مئة وعشرين

أن العطف جعل مضافا لمضاف وقس سماعي رحمه الله يقول قوله في بيان مئة كما إذا كان به عبي مئة  
وثوب قلت أن حذف المعطوف عنه معارف ضرورية فشره بعد وجوب الكلام، وذلك فيما ثبت  
وجوبه في الدمة في عامة المعاملات كالنكاح والورث دون الثبات فيها لا يثبت في الدمة لا بطريق خاص  
وهو السلم أنه وأقول وليس بخلاف في الأصل فإن الشافعي رحمه الله يوافق في أن النكاح يحل  
بما بصروره بكلام كما في عصف الجملة بقصص على بكامة وكف في عطف بعدد الخسر على مذهبهم  
إما بخلاف في هذه مسائله معند هي مذهب من هذا الأصل وعدد ليس بمتممة عنه وإنما هي  
مقيسة على مسألة أخرى كما ذكر صاحب المن والشرح رحمهما الله

قوله « لأنه لم يوضع به » أي لا يرى، أن من شرط صحة العطف اجتماع حتى لم يخر عطف الشيء  
على نفسه ومن شرط صحة التفسير أن يكون على الخسر فإن دراهم في قوله « عشرة درهم » على  
الخسر لا غير فكيف يصبح المعطوف مفسر و « لم يصبح العطف مفسر بقية مئة مجمله فتكون  
أقول قوله في بابها كف في قوله به على مائة وثوب ومائة وثوب ومائة وعبد بخلاف قوله على  
مائة ومائة دراهم لأنه عطف حد مذهبهم على الآخر ثم قسم دراهم فبصرف التفسير انهما بخلاف  
كل واحد منهما إلى التفسير كما لو قال مئة وثلاثة أثواب

(٢) في ث لا قوله

(٣) سقط منك

١٠ في تفسيره وثلاثة وهو خطأ لأن الحدود موبت و بعد من ثلاثة، تسعة بخلاف الحدود بذكر  
و ثانی قال وقاعد ایرد هذه بغير جوار حذف ميم الدائمة سواء كان ميم المعطوف بلفظ الفرد أو

بعد جمع

٥ في ب بخصيص

٦ في ط هلا

١. هما و فار، بضائة درهم يكون اسرار عن المنة المحضة هي انه اهم بدون سار  
 اعلم بالانفاق وامم الذي عهد ان يعطوف مع المعطوف عنه بمبرلة شيء  
 واحد<sup>٢</sup> من حيث لا وجود للعطف إلا بهما كما ان خصاف مع المضاف إليه كذا  
 من حيث لا وجود بلاضافه لانهما والناس في انصاف إليه بان لمصو منهم و  
 عوب ثلاثة رجان و ربعة، ثواب، فكد الناس في انصوف بان لمعطوف عنه  
 سيمو بعله وهي لكتوبة بمبرلة شيء واحد<sup>٣</sup> عه باسم جعل بين في الذي  
 بيانا في الاول فيما فاس عليه لشاعبي عه لاصل انوضع في العطف وبعنا  
 وجود اليب في الثاني بيانا في الاول محصوا بما يكثر لان الكثرة مسددة  
 بحقه ثم اكثره يكون اما سبعة لا أو دنا و لاون كالمكبر و امورون لأنهما  
 يشدان في لدمه في جميع لمعاملات و اناني كتجمع لان احمم كثر بالذات من  
 الواحد و ليشه لوضع عه<sup>٤</sup> اكثير كقول مائه ( وثلاثة براهيم ) أو وثلاثة<sup>٥</sup>  
 أثوب أو ( وثلاث شياء<sup>٦</sup> ) بخلاف ما عسر عنه شاعبي فيه ليس بكثر  
 استعمالا لكونه عه ثابت في جميع المعاملات، لا يرى به لا يشب في الدمة موصفا  
 ولا يصح مضافا الا في اسلم او ماضو في معنى اسند كاسم بفتاب موضوعه بأخر  
 وليس بكثر انصافات كونه واحدا فلف ثبت انه لا كثره<sup>٧</sup> ) عنه اصلا اعدام

١. فتح صبح عطف درهم عن المنة في النسخ عظم ليهاد عسار يعرف كما صبح عطف العدد المفسر لذلك  
 بصلح عطفه عنها مفسرا لها في الاخر ر انص كما صبح عطف العدد المفسر بذلك  
 ٢. يدل سبحانه في الاعراب واسرارهما في الحر والسرط ان كان المعطوف ناقصا  
 ٣. وبعينه بحري المعطوف مع المعطوف عنه بمبرلة شيء واحد كما يضاف مع المضاف اليه من حيث ما  
 ذكر السراج بم المضاف اليه يعرف المضاف حتى صار العدد والدار في قوت عدد فلا ودر فلا يعرف  
 بالمضاف به فكذا المعطوف به صلح للفرق يعرف المعطوف عنه في يرفع اليه منه باعتبار بهما  
 شيء واحد

(١) في ك لو وصفا على الكثير مائة

(٥) في ط أو ثلاثه

(٦) في ك أو وثلاث اشياء، وفي ط أو وثلاثة شياء

(٧) في ك للرة



الحكم لانعدام العلة <sup>(١)</sup>، وهذا هو اليقين الكافي، وانبرهان انشائي، بلطر بعين  
الانصاف، المحتجب عن الاعتساف <sup>(٢)</sup>

قوله وذلك <sup>(٣)</sup> أي الكثرة فإنها أي فإن الشاب (والله <sup>(٤)</sup> أعم)

\* \* \*

---

(١) انظر الحسامي مع شرح النظامي ص ٨٦ واصول المردوي مع كشف الاسرار ٣، ١٥٢ واصول  
البرخسي ٢ / ٥٢ والهداية ٣ / ٥٧ و ١٣٢ والإقناع ٢ / ٢ و ٢١ و ٦٥ .  
(٢) الاعتساف، الميل والعبول عن الشيء - القاموس ١٤٧/٢ .  
(٣) رجع إلى عبارة الاحمد بن علي في هامش (٨) من صفحة ٦٥٩  
(٤) سقط من ط

## باب بيان التبديل والنسخ (١)

فصل في الفرق بينهما الأول رفع حكم بدل و ثانياً مدة يكون بلائس  
كتحريم نكاح الأخت ، وحرمة الحمر و مدة يكون بدل كابتساح التوجه إلى بيت  
المقدس وغيره <sup>(٢)</sup> ، وأحسن ما قيل في تعريف النسخ هو بيان انتهاء الحكم  
شرعي المطلق الذي في تغير أو دماً استمراره لولاه بطريق الترخي <sup>(٣)</sup> ، والمراد  
من الحكم المحكوم لأن الحكم صفته تعالى لقائمة بدته أولاً وأخيراً لا يجوز تنهؤه

(١) قال الاخسكني وما كان بتدبير فهو نسخ وهذا في نسخة التي هي من يد من الخصامي ، وقال  
بطناني في شرحه وفي بعض النسخ « تدبير التدبير » ووجه وضع الـ تدبير ههنا بطريق كثرة  
المبحث فإن فيه اثباتاً لبطلان الأول في تعريفه والثاني في حورده والثالث في محله والرابع في  
شرطه ، والخامس في بيان النسخ ، وسادس في بيان المنسوخ ، وترك المصنف أي الاخسكني -  
بحث المدعي بظهوره أنه مع أن النسخ في اللغة معناه الإزالة يقال نسخت الشمس الظل أي أزالته  
ورفعه ونسخت الريح لأمار إذا مكنها ونسخ النسخ اشياء أي أبعده والفعل بناء بمعنى التدبير  
رجع به لأن معنى التدبير أن يؤول شيء فيحلفه غيره وقيل معناه ينقل وهو تحويل الشيء من  
مكان أو من جهة إلى حالة مع بقائه في نفسه يقال نسخت البحر بعسل إذا نقلته من حلقه إلى حرق  
ومنه تبسج الحوارث لا يتقربها من قوم إلى قوم ، ومنه نسخت الكتاب ، لأنفسه من مشابهة النقل  
بمخصص من مافي أحد كتابي في الآخر ونقل أن لفظ « النسخ » مشترك بين المعنيين ، لأنه ينطبق  
عليهما وأصل في الإطلاق هو الحقيقة وقيل هو حقيقة في الإزالة محار في الآخر لأنه لم يسجل لا في  
المعنيين وليس حقيقة في النقل لأن في قوله نسخت الكتاب لم يوجد النقل حقيقة ، فبقي كونه حقيقة  
في الآخر تفادياً عن كبره ، مجاز وقيل على العكس لأن قوله « نسخت الكتاب » أن كان حقيقة فهو  
لمصنوب وإن كان محاراً أصلاً يكون مستعاراً من لإزالته لأنه غير مراد ولا مشابهة فمعنى أن يكون  
مستعاراً من النقل مشابهة له وإذا كان مستعاراً منه كان ينقل حقيقة فكان محاراً في الآخر دفع  
للاشتراك والأول في الشرع أن يكون بمعنى الإزالة لأن نقل حكم الذي هو منسوخ إلى ما سجد لا يصور  
وأما الإزالة وهي الإبطال والإعدام فيتمتعون

(٢) كاتساح المسالك الراميات في السنوات حتى يموتوا وإبداء الرضا بالخلد ليسكن و يرجع للتدبير  
(٣) قال هـ تعريف صاحب المسالك محمد بن أحمد بن أبي أحمد علاء الدين السمرقندي فقد قال  
رحمه الله « والتدبير يصحح أن يقال هو بيان انتهاء الحكم الخ ثم قال ويعني بالحكم المحكوم لا  
الحكم الذي هو صفة أرسى به مدعي ولا يلزم عليه المؤقت صريحاً لأنه ليس في وهم استمراره  
ولا بخصوص فيه بيان أنه غير من له الأصل لأنه انتهاء بعد ثبوت - بقلاً عن الكشف  
قلت وقد يسرع جزار عن العقلي فإن بيان انتهاء لأحكام العقلاء البنية قبل ورود الشرع =



لو حار يرم بداء والناسخ على الشارع وهو لا يحوز قلنا لا يسلم الملازمة، وهي إما تحت إذا كان الوقت واحداً كما إذا قال رخص بعده إذا جاء عد فاشم اللحم، ثم قال إذا (جاء<sup>(٢)</sup>) غداً فلا تشتتر اللحم، أما إذا كان ثبوت الناسخ في وقت دون وقت لم يسوخ فلا يلزم رد<sup>٣</sup>، بيان هذا أن شرع امشروعات لمصلحة اعتبار<sup>٤</sup>، وأصلحه بتبدل باختلاف لأوقاب<sup>٥</sup> ومثل هذا لا يكون بداء

= قوله يعني في وصف القرآن الكريم، لا بأنه الساطل من بين يديه وإنما من خلفه، وقالوا في تقرير هذا الدليل إن نسخ نص الحكم القرآن والقرآن مفرغ عن الإبطال فلا ثبت في حقبة النسخ والنسخة كالتفريق في وجوب التردد عن الإبطال لعدم يقيننا بفصل بينهما فلا نسخ والرد على رد أن معنى الآية أن القرآن مفرغ عن وقوع الخط فيه من جميع أقطاره وعمامة حوزته في أحكامه وحذره وملائمته فلا يتناوب الخط من واحد والنسخ ليس من نفس الخط ولا من قبله لأن الحكم القرآن وهي قائمة على تقريرها وعممتها وإما هو من قبله ليس لأحكامه ولا لإعلام بأنفسه هذه معصية لغير محبة أحكام غيرها وكذلك سائر النسخة ومن لم يستعمل لآتي مسيح على رايه بشيء يمكن المطر إليه

١، هذه بدلت بمفرغ عن النسخ، لا أن السراج رحمه الله دمجهما لأن مؤلفهما واحد ورد عنهما وحدث أيضاً بنسب رد أن من ذهب عن اليهودي كونه نسخاً مبدعاً عقلاً قال أن الإيمان بالشيء يدل على حسن الأمور به وبهي عن الشيء يدل على فتح الخشعي عنه ونسخ كل واحد من الأمر وبهي مدر على صدمه من غيره الأمر وبهي هذا نسخ الأمر يكون بالنهي ونسخ النهي بالأمر والدلالة فيقضي ما أمر به لحيثه كان منسوخ في دمه وما بهي عنه بقضه كما حسنت في نفسه أو غير قبيح وأشيء الواحد لا يكون حسناً وقبيحاً هكذا القول بحدوث النسخ مؤدنا في القول بحدوث بداء على أنه غير وجب، ورس كفر من البعد بسبب من الجهل بغيره الأمور فإنه عساره عن الظهور بعد الحفاء من فهم بدسور ادمية أي ظهر بعد من كان خافها ومعاني الله عن دست علوا كبراً ثم ان ورود الأمر وبهي على شيء واحد يعد لتبعض وهو صاهن لما تقدم

(٢) سقط من ب

(٣) خلاصه هذا الرد أنه لا ينبغي في النسخ موارد الأمر والنهي على شيء واحد من معنى ذاته

في زمانين فمقدم لبعض - وهو ظاهر - وعدم بداء أيضاً لمستدركه سراج من بيان

(٤) هذا بيان فيه رد على من أنكى النسخ ممن ينجون الإسلام، كما هو مفر بعدد العرض وبحكمه في فعالة بعد أن كما هو مذهب المتكلمين أما أن كانوا ممن لا يمترون لصالح في فعالة غير كما هو مذهب لا سخرية وعمامة ابن الحديد<sup>(١)</sup> ويقولون به أن بعض ما بساء كما بساء بحكم بالكنه من غير نظر في حكمه ومضجته يقال بهم لا يسمع على الله يعني أن ما من يفعل في وقت وبهي عنه في وقت آخر كما من صوم رمضان وبهي عن صوم يوم العيد بقطع ما لا يلزم من فرض وقوعه بحال عقلاً وما يعني ببجوار العنفي إلا ذلك، قلت وهو مع ذلك دليل عقلي للقائلين بحدوث النسخ

(٥) كما ينجف باختلاف الأسباب والأحوال ومن وصح لإمته مع ذلك في خبرهات بناس النجوم الرابضة القديمة من الكرد والمصارعه وحمل لأنفسه من هدد رموع من سباصة قد تكون ضاحكة وجسده بغيره وبناس فبما من الأمر، من يكون مريضاً بمقدمي النبي وضعف بقلب خالداً محققاً بدهي عنها ونسب بين مرة وبهية سمين إلى أمكان يعقوب

ولا تناقصه، ألا يرى أن الطبيب يأمر بشيء في وقت كان بهي عنه في وقت آخر لنيل المصلحة فلا يسمى بده ولا تناقصاً، فكذلك ههنا نص فيه وإيم يقول من يقول بالبداء عن جهله أو عباده فلا يلتفت، عن أنافور حوار ابتكاح بين الاخوه والأحوات كان ثابت في شريعة آدم، وبه حصل التباس ثم انتسخ، ولا محيص لهم عن هذا<sup>(١)</sup> وما روى عن موسى عليه السلام أنه قال: تمسكوا بالسنن ما دامتم لسموات ولأرض<sup>(٢)</sup> فلا حجة لهم به لثبوت تحريف كتبهم<sup>(٣)</sup>

قوله ببيان لمدة الحكم<sup>(٤)</sup> إلى آخره أي انتسخ بيان محض لانتفاء مدة الحكم

(١) وأيضاً الاستماع بالخبر كان جالاً لأدم عليه السلام من روجته حواء كانت مخلوقة من ضلعه على ما ينطق به خبر ثم انتسخ ذلك معبره من الشرائع حتى لا يحور لأحد أن يستمتع بنفسه نحو ابنه وكذا الجمع بين الاحتياط في مشروعيات شريعة يعقوب عليه السلام ثم حرم الجمع في حكم النوراه وكذا العمل في السنن كان من قبل شريعة موسى عليه السلام لا اتفاق اليهود على أن السنن محتضنة بشرعية مع أنسنحت تلك الأدبجة بشرعية موسى عليه السلام وكذا ترك الحسن كان جائزاً في شريعة إبراهيم ثم انتسخ بوجوب في شريعة موسى عليهما السلام حيث أوجبه عندهم يوم ولادة الطفل قلب وهذه مدة سمعية استثنى بها من قبل الجور وهي من غير وجود نسخ ووقوعه لمستمر بخواره عقلاً، وقد قيل انقوع أقوى أدلة الجواز، فلا وجه إلى إنكاره

(٢) هذه الرواية عن موسى عليه السلام استدل بها من أنكر من يهود النسخ بوقفه ومصاً لا عقلاً ومعنى «تمسكوا بالسنن» أي بالعبادة منه والقبض بأمره، ثم هذه بقرينة من اليهود رعمو أن هذا مكتوب في النوراه عندهم وبه معهم بطريق الموجب للعدم وهو موافق عن موسى عليه السلام أنه قال شريعتي لا تمسخ

(٣) بالدليل القطعي عندنا وثبوت تحريف كتبهم دسسين بقطعي عندنا ثم يخبر الأيمان بالنوراه يعني في أيديهم النوراه لأن سبط النوراه لم يوجد في نقل النوراه، ثم يبين من اليهود عند النوراه في رس بحيثصر، فربهم وقوا أصحاب موسى عليه السلام في كل مني من قتل رجالهم وسبي نراريهم إلى أرض مدين وأحرق أسفر النوراه حتى لم يبق فيهم من يحفظ النوراه ورعمو أن يله دعائهم عرباً بنوراه بعد خلاصه من أسر بحيثصر وقد روى جابرهم أن غريباً كتب ذلك في آخر عمره، وعند حضور جثة دفعه إلى تلمذ له بفراه على بني إسرائيل فأخذوا النوراه عن ذلك التلميذ ومع أن الواحد لا بدت المومنين فقد رعم بعضهم من هذا التلميذ قدر دفعه شئ وحذف منها فكيف يوثق بما هذا سميله بطر كشف الأسرار ٥٧ ٣ والنوراه مع الغلو مع ٢ ٦ ٣ وأيضاً ص ١١، وأيضاً بقرينة بالاستناد محمد سعيد جلال ص ٥٣

(٤) قال الإسماعيلي وأما من المبدلين فهو نسخ والنسخ في حق صاحب الشرع بمن لمدة الحكم لخلق الذي كان معصوماً عبد الله تعالى لا به تعالى أطلقه، فصار ضاهراً بالبقاء في حق المشر، فكأن تبدل في حق من محضاً في حق صاحب الشرع وهو كالقتل فإنه بمن محض لا دخل في حق صاحب الشرع بغير وتبدل في حق القتل، أيضاً ص ٨٧

الشرعي المصنوع عن الوقت المعلوم ، انتهىؤه عنده تعالى ( في حق الله تعالى )<sup>١</sup> بسبب  
في حقنا بيان الأول أن الله تعالى عالم بحقائق الأمور (جواهرها)<sup>٢</sup> وأعراضها  
كلياتها وأعاصها لا يعرب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ، فأظهر  
بالباسع ما أراد كما أراد ، فصار النسخ بياناً محصياً في حقه

وبيان الثاني أن الحكم ما كان مطلقاً عن الوقت ثم ورد السسخ صار السسخ  
سديلاً في حقه ، لأن الأصل في كل شئ دوامه وهذا لأن العدم يعارض ابرين ،  
والأصل عدم التعارض ، فيكون دوام هو الأصل في كل شئ<sup>٣</sup>

قوله وهو كالقتل أي السسخ كالقتل في أن اقتل بيان محص في حق الشارع  
لأنهاء الحياة ، لأن المقتول ميت بأجله ، لا أصل له سوى هذا على ما قال تعالى ﴿ فَإِذَا  
جَاءَ أَحْلَهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾<sup>٤</sup> نديل في حق القتل أي في  
رعه أنه لو لم اقتل لبقى حي (وامرء<sup>٥</sup> مؤاحد) برعه ، فيؤاحد بالقصاص في  
العمد ، وبالدية في الخطأ<sup>٦</sup> )

قوله ومحل النسخ<sup>٧</sup> إلى آخره اعلم أن لكلام هنا في أربعة أشياء في بيان

(١) ما بين القوسين ثابت بالنسخين وكذا عساره ليس من نسخة الشارح أو كانه خبر مستند مجدوف  
تقديره هذا في حق الله تعالى

(٢) في ك جواهرها

(٣) قال صاحب الميراث هذا أي كون النسخ بيان محصياً في حق الله تعالى ليس فيه معنى برفع تعدد في  
حقه غير مستقيم لزمه يؤدي إلى القبول بعدد الحقوق ، والحق عدداً واحداً في الشرعيات والعقليات  
جميعاً و يجب عنه من الحق واحد بالنسبة إلى صاحب السرع ههنا بالنسبة إلى العبد فمتعدد حتى  
و يجب عن كل مجهود العن سبيلها ، ولا يحور له نقبده غيره ، وههنا الحق بالنسبة إلى صاحب الشرع  
واحد وهو كونه بيننا لرفعاً وبطلاناً

(٤) سورة النحل الآية ٦١ ، وانظر في تفسيرها القرطبي ١٠ ، ١٩

(٥) في ك والمؤ مؤخود

(٦) انظر التحقيق ص ١٨٨ وأصول الشرح ص ٢ / ٥٤

(٧) قال لأحمد بن حنبل رحمه الله تعالى في نفسه محتملاً لوجود العدم ولم ينجح به ما ياتي بالنسخ من  
دوقلت ، وتأييد ثمة نصاً كما في قوله تعالى ﴿ حَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (و دلالة كسائر الشرائع التي  
قضى عليها رسول الله ﷺ أنه انظر الحسامي ص ٨٧

نفس السج وقد مر، وعنه وشرعه ولبسح وانسجح و بكل يمضي على بسو  
ثم علم ان مصر انسج حكم محتمل بلوجهور وانعديم مطلق عن اسوقت و لاند  
وهو ( كسائر عبارات<sup>٢</sup> ) اعروضة عليه لوقار بشارع جعلت وقت لشهر  
سببا بوجوب صلاة الطهر إلى وقت كذا لكان صحيحا وكذا بان جعلت شهرا  
لشهر سببا لوجوب الصوم إلى وقت كذا ، وانما خبر ببول محتمل لوجوب  
وانعديم عما لا يحتمل لوجوب وانعديم وهو ما وجب لوجوب بداته وهو اني يلزم  
من فرض عدمه محال فلا يجوز بسج و ممتنع وجود له كصاحبة  
و بشرطه على وهو اني يلزم من فرض وجوبه محال فلا يجوز بسج  
نصب وكذا كل ما رتبته<sup>٣</sup> بمحرم لفعل لا يجوز فيه انسج بقيم بالنسبة

ويفي احتراب بقول مطلق عن لوقف عما هو مؤعب كعب في ان اشارع مثلا  
فعل كذا إلى وقت كذا فلا يجوز انسج فيه<sup>٤</sup> قل سبب لوقف سروع ابتداء  
و ابتداء لا يجوز على الله لا سبب عاتة سابقة الجهن، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا<sup>٥</sup>

١) في ط وهذا

٢) قل بسبب الانسية السر حسي، رجة الله فأما بسبب الرابع - يعني بحكم انصاف الذي يحتمل ان يكون  
موقفاً ويحتمل ان يكون موقفاً - فمما لا يخفى بسواء وهو اني يحتمل بسج فمما لا يخفى في عبارات  
المفروضة سراع عند اسباب جعتها سراع سببا للرب فمما لا يخفى في الاداء ان لا م  
باعتبار الامر وفي الاسباب التي جعلها لله تعالى سبب دين فانه بوقس جعلت روال الشمس سببا  
بوجوب صلاة الطهر عنسج، وقد كذا كان مستقيما ووقس جعلت شهرا لشهر سببا لوجوب  
صوم عنكم إلى وقت كذا كس مستقيما وهذا كله في الاصل مع يجوز ان يكون مسروعا وجوز ان لا  
يكون فكان بسج معه سببا لبقاء الحكم وذلك حاصر باعتبار معنى ان معنى الاسلاء  
و المعصية بسبب في شيء بخلاف الاوقات واحتمال السابق في موالهم والثاني ان سبب  
لا يخاف من موجب ببقاء العقوبة الباع بوجوب لفت في سبب لمسري ولا بوجوب بقاء ملك بل بقاؤه  
بذنب اخر مبق ، او بعدم الدليل امرس، وهو موجب بلفظ في دمة البشرى ولا بوجوب بقاء النفس في دمه  
لا مضادة ولا يكون في بسج مخرس بلامر ولا بالحكم الذي هو موصيه ان ينظر اصوب  
السر حسي ٢ / ٦٠

(٤) سقط من ك

(٣) في ك غلبت

(٥) اعم من هذا القسم - أعني لمؤقت من الأحكام - بسببه مثال من لخصوصا سراع ولا يلزم عن ذلك مثل  
قوله تعالى ﴿ ولا ترموا من جنى يظهر ﴾ وقوله تعالى ﴿ وكلوا واشربوا حتى تتمشوا على  
الانص ﴾ لان لخصوص سراع حرمه بمرس في حالة الحيض و شرعه ابتداء الاكل والشرب في النس  
وهي ليست بموقفة ، بل هي ماسة على لاطلاق كذا فان التقاضي امور بد الدنيوي رحمه الله

وما احترأ بقولنا مطلق عن الاله عفا هو مؤيد فلا يجوز فيه السجود و  
بدء ثم يعود عن قسمه ما هو شبيه بعبادة معاد في حاله فيها  
الابداء وما هو شبيه دلالة كاشته ابي علي قصص على قبرا في رسول الله  
ﷺ وهذا لان السج لا يجوز الا لالوحي ولا وحي بعد انبي عليه سلام  
فلا يجوز الذبح<sup>(٤)</sup>

١ سورة النساء آيات ٥٧ و ٦٢ وسورة الاحزاب آيات ٢٠ وسورة البقرة آيات ٩ قلب ولا يقبل  
لا يصح ان يراد من آياتها آية من الاحزاب لان الاحزاب آياتها تسعة فيه لكونه حزب الانبياء  
لا يكون المقصود ان يراد آياتها تسعة كما يدعيه في الاحكام عند صريح وقد خص المقصود  
بأجزاءها فصلا بمعنى به و خوب اعتمادا عليه من جهة الآية فيها وهو ان الاحكام قصص ابراهيم  
مثلا من هذه الوجه  
(٢) في ذلك عليه السلام  
(٣) زيادة من

[illegible]



ثم اعلم أن المسح حائز في الأمر والحيي بإجماع المسلمين، أم في الأحبار هن  
 حور<sup>١</sup> ففيه فصيل، فإن كان الاحبار في حكم شرعي مطلق يصح المسح فيه بأن  
 ورد الحر بصر شيء مضمناً ثم محرمته، وإن كان في حكم شرعي مؤقت أو مؤبد فلا  
 يصح المسح<sup>٢</sup> بأن قال لشارع مثلاً هذا الشيء حلال إلى وقت كذا أو أسأ، ثم  
 ورد المسح قبل مضي المدة فلا يجوز للروم النداء وإن كان في غير حكم شرعي فلا  
 يصح المسح للروم الكذب، كما إذا أحر الشارع مثلاً أن المؤمنين يدخلون أجنده  
 والكاهن النار، فلا يجوز المسح فيه أصلاً<sup>(٧)</sup>

= بالمسح فكان هذا البعض ممرله ما لو ثبت الحكم في حقه بصر خاص ثم انقطع بالمسح والغريق لأول  
 لم يستمر لروم النداء والناقض من الأمر للنفذ بالمانع مثل قوله صم رمضان أبداً بحيث أن يكون  
 جميع الرضايات في المستقبل متعلق بالوجوب، ولا يلزم من تعليق الوجوب بالجميع استمرار الوجوب  
 مع الجميع فإذا لا يلزم من «صوم رمضان أبداً» الإحرام بكون الصوم مؤبداً مستمراً حتى يترجم من بقي  
 لاستمرار بالمسح الخاص والنداء كما لو كان الوقت معيناً بأن قال صم رمضان هذه السنة ثم نسخها  
 قس حينئذ، لا ينافيه بل إيجاب صوم رمضان، وانقطاع التكليف عنه قبله بالمسح كاتقطاع التكليف  
 عنه قبله بالوفاة ويكون المنع معلقاً بشرط عدم المسح، أي اقبلوا أبداً إن لم ينسخه عنكم، كما كان  
 قوله اقبل كذا في وقت كذا مفيداً بشرط عدم المسح، أي اقبل كذا في ذلك الوقت إن لم ينسخه عنك هذا  
 حاصل كلام العريفي إلا أن هذا الخلاف لا طائل منه، إذ لم يوجد في الأحكام حكم مقيد بما أبداً أو  
 بوقت قيدت شرعيه بعد ذلك في زمان الوحي ولا يتصور وجوده بعده، فلا يكون فيه كثر  
 فإنه اضطر لإحكام بلامدي ١٩٢/٣ والتحقيق من ١٩٩٩ وصول النردوي ١٦٣٣ وأصول  
 السرخسي ٥٩/٢

١١) قلت إن كان الحر في الأحكام السريعة فهو الأمر والنهي سواء كذا في الكشف ومقتضاه أنه إذا كان  
 في حكم شرعي مؤقت ومؤبد فصحة وحول المسح فيه تكون على الخلاف الذي ذكرته في محن المسح إذا  
 كان حكماً مؤبداً أو مؤقتاً

(٢) إذا كان بحر في غير الأحكام السريعة أعني أن مدلوله ليس حكماً شرعياً، ففي مسح مذبذبة خلاف بين  
 العلماء، فالمجهول منهم بحوروه سواء كان ذلك للدلول ما صاب أو مستقبلاً لأن تحقق الإحرام في  
 بحر من لا يجوز عليه الكذب والخلف من الواجبات والمسح فيه يؤدي إلى كذب والخلف، فلا يجوز  
 وقال بعض المعسرة والإسعية بحوره في الحر مطلقاً إذا كان مدلوله منكر أو الإحرام عنه عاماً  
 كما لو قال عرفت ربه ألف سنة، ثم بين أنه أراد به سعمائة، أو قال لأعبد الرائي أبداً، ثم قال أريد  
 به ألف سنة لأنه إذا كان كذلك كان للمسح ممحاً للراد بعض ذلك الدلول كما في لاوامر والمواهي  
 بخلاف ما إذا لم يكن منكراً، نحو قوله اهلك الله ربنا ومهد من فصل بين الماضي والمستقبل، فمعناه في  
 الماضي، وبحوره في المستقبل لأن الوجود للتحقق في الماضي لا يمكن رفعه بخلاف للمستقبل لأنه يمكن  
 معناه من الثبوت وأسس عليه بظاهر قوله تعالى ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ ويقوله تعالى ﴿لَا يَمْحُوهُمُ﴾  
 عنه سلام ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ رَجُلٌ يَحْكُمُ﴾ فإنه مسح بقوله تعالى ﴿يَمْحُوهُمُ﴾ يعني يمحوا ما بينهما  
 والصحيح هو القول الأول ويبالغا مقدم من أن المسح مؤقت، ومن لا يستقيم في الحر بحال =

## قوله أو دلالة<sup>(١)</sup> عطف على قوله مضاً

قوله والشرط الممكن من عقد الغلب<sup>(٢)</sup> أي شرط صحة النسخ الممكن من عتق الغلب<sup>(٣)</sup> لا يمكن من الفعل خلافاً للمعتزلة - بهم أن المقصور من الأمر والسهي الفعل وقبل الممكن من لفعل ورود النسخ يكون بدء فلا يجوز<sup>(٤)</sup> ، قلنا

= فإنه لا يقال اعتقدوا الصدوق في هذا الخبر إن وقت كذا لم يعتدوا خلافاً بعد ذلك ، فإنه هو العتاء والجهن الذي يدعوه اليهود في أصل النسخ ، لم لا نسخ صحته بزيادة بسعمانه من عقد الألف ، ولا صحة ورود النسخ عن ما للحق به بالنسخ كما ينبغي فيما سبق ، فأما الآية الأولى فقد قلنا معناه : نسخ ما يريد نسخه ويتبدل بطله أو يتركه غير منسوخ وقبل نسخ من ديوان الحفصة ما ليس بحسنة ولا بسية لأنهم قاموا بكتاب كل قول وفعل ، ونسخت غيره ، أما قوله تعالى : لم لك أن لا تجوع فيها ولا تعري في من باب التفتيد والإطلاق لا من باب النسخ ، بطر كسب الإسراء ٣ / ٦٣ وأصول السرخسي ٢ / ٥٩ والأحكام للأدي ٣ / ٢٠٥ وشرح المصنف ٢ / ١٩٥ (١) انظر عبارة الأحسنكي فقد ذكرتها لك في الهامش (٧) من ص ٦٦ (٢) قد انسخك والشرط يتمكن من عقد الغلب عندنا دون يتمكن من الفعل خلافاً لمعتزلة - بطر الحسامي ص ٨٨ (٣) نعم ، نسخ شروطها متفق عليه وبعضها مختلف فيه ، ما المتفق عليه فكون النسخ و المنسوخ حكمين شرعيين وكون النسخ متصلاً بمنسوخه مباحراً عنه فإن الاستثناء والغاية لا يسميان نسخاً وقد تضمنت العرفات التي ذكرتها لنسخ هذه الشروط ، وأما المختلف فيه فأن شرط كون النسخ والمنسوخ من جنس واحد ، واسطرط المثل للمنسوخ ، واسطرط كونه أحق من المنسوخ ، وبه فأنها شروط صحة النسخ عند قوم ، ومن الشروط المختلف فيها الممكن من الفعل - وهو الذي يكلم صاحب المنى عنه وينسخه السارح - والمراد به أن يمضي بعد ما وصل الأمر إلى التكليف من نسخ الفعل أجماله ، فبعد كثير الفقهاء وعامة أصحاب الحديث هو ليس بشرط لصحته وبعد جماعة المعبرية هو شرط ، وأنه ذهب بعض أصحابنا إلى أن ذكر الخصائص والشجاعة مذكور والقاضي يريده الديموي وبعض أصحاب السافعي كالصيرفي وبعض أصحاب أحمد بن حنبل وأصوله المسألة عن وجهي حديثهما أن يرد النسخ بعد الممكن من الاعتناء قبل حصول وقت الوجوب ، كما إذا قبل في رمضان حجوا هذه السنة ، لم قبل في آخره لا يحجوا ، والناسي أن يرد عدل حوز وقته قبل قضاء زمان نسخ الوجوب ، كما أن شرع في النسخ في قوله ضم عدل قبل له قبل قضاء اليوم لا يصح

(٤) وبأن هذا الدليل للمعتزلة وموافقيهم ، بهم قالوا : بما يشترط الممكن من العمل لأن العمل بالبدن هو المقصود بكل أمر ، والمنع من العمل هو المقصود بكل نهي ، لأن صيغة الأمر ونهي بصريحهما تدلان على وجوب الفعل والمنع عنه يدلان على المنع لا على الحرمان والقصد والمنع منه ، ولما كان الفعل هو المأمور به والنهي عنه اقتضى ذلك أن يكون نفس الفعل حسناً إذا ورد الأمر به وبأنه قبيحاً إذا ورد النهي عنه والنسخ قبل يتمكن من الفعل بوجدي إلى اجتماعهما في شيء واحد في وقت واحد ، لأنه إن مر شيء في وقت من ذلك على حسن ذلك الشيء في ذلك الوقت ، وإذا نهى عن ذلك الشيء في ذلك الوقت رد على نفسه في ذلك الوقت لكونه حسناً ، ونسخ من ضرورات الأمر والنهي ، وقد علم أن اجتماعهما في وقت واحد في شيء واحد محال ، فكان القول بخوار النسخ الذي يؤدي إليه فاسداً ، وكان هذا النسخ من باب البداء والعطو =

لا يسمى أن المقصود ما قسم، من المقصود الابتلاء، والابتلاء بارة يكون بالاعتقاد  
و نفع وبارة بالاعتقاد لا الفعل والاعتقاد وهو عزيمة بقلب على شيء هو لأصل  
يتوقف نفع في كونه قرينة على العزيمة دون العكس فلا يلزم الداء<sup>١</sup> ألا يرى  
أنا يتلبد بالاعتقاد على حقيقة المشاهدة واحتمل قس انبياء دون الفعل، على أنه  
يقول أن سبي عليه السلام أمر بحمسين صلاة ليلة اغتراه ثم مسح إلى خمس  
صلوات<sup>٢</sup> فلم يكن متمكنا إلا من عقد القلب ولا معنى: لما قالو<sup>٣</sup>

قوله ولا خلاف بين الجمهور<sup>(١)</sup> إلى إحراره اعلم أن القياس لا يجوز أن يكون

= سبي هو على صاحب السر محال فإن الشارح لا أمر في صحيحه يوم بقاءه ركعتين عند غروب شمس  
مظهره ثم عند الروال فهي عن دانهم عند الغروب مظهره صلاة كان الأمر وانتهى مساواة فعلا  
وحدا على وجه واحد وفي واحد وقد صدر عن كلف وحدا مكلف واحد وفي مساواة النهي  
مساواة النهي لا مساواة الأمر على أحد الذي مساواة يدل على بقاء والعط لا به انما بهي عما من نفعه  
إذا ظهر له من حال المأمور ما لم يكن معلوما به حي أمر به فعمله به بالأمور انما طلب من المأمور  
بإحداث الفعل بعد تمكنه منه لأنه لا التكليف لا يكون إلا بحسب التوسع والداء على الله لا يجوز  
(١) بوصح ذلك أن الواحد ما قد يأمر حاديه سبي، ومقصود من ذلك أن يظهر أمام ضوؤه حسن طاعته  
واقتضائه له ثم يدها عن ذلك بعد حصول هذا المقصود قبل أن يتمكن من مباشرة الفعل، ولا يكون ذلك  
يدل بقاء وإن كان الأمر يجوز عنه الداء فلا لا يجعل النسخ قبل يتمكن من الفعل بعد عزم القلب  
و اعتقاد حقيقة موها للداء في حق من لا يجوز عليه الداء أولى

٢، روي من حديث ابن من ماله ومن حديث ابن عباس رضي الله عنهما حديث ابن رواه البخاري  
١ ١٦٨ ٩ ١٣٥ ٥ ٥٢ ٩ ٢٥ ٥٢ ٩ ١٤/٢ والنسائي ٢٧ وحديث من  
عناش رواه ابن ماجة ٤٤٨/١ وأحمد ٣١٨/٤ مع شرح أحمد شاكر

(٣) انظر المستقصى ١/١١٢ والنو صبح مع التلويح ٢/٣٠٩

(٤) قال لأحمد بن حنبل ولا خلاف بين الجمهور أن يقال لا يصح باسحا وكذا الإجماع عند كثيرهم لا  
لاجماع عباره عن حتم الإزالة ولا مدخل لتراي لمعرفه نهاية وقت بحسن والفتح في السبي عند الله  
يعاى م وعم بن القديس أنطوني لا يكون باسحا سبي عند بختيوس سواء كان حلف م حفا ويقن  
عن بني يعقوب بن سريخ من أصحاب السافعي رحمهم الله أن يسبح بخور به أن يسبح بسان  
كاتبه يمين فما حار بخصيص به خار النسخ به أيضا وكان أبو يقاسم الانباطي من أصحابه لا  
بخور دين مقدس اسمه وبخوره يقاسم مستخرج من الأصول وكان يقول كن قلبك هو مستخرج  
من القرآن بخور يسبح بكاتب به وكن يقاسم هو مستخرج من النسخة بخور يسبح النسخة به، لأن هذا في  
بحقيقة يسبح الكتاب بالكاتب ويسبح النسخة بالنسخة فيبوب الحكم بمثل هذا القياس يكون محالاً به  
على الكتاب والنسخة إذ يقاسم بغير محال النص، وذكر في بعض الكتب أن يسبح بخور عند أبي القاسم  
بأيقاس يحيى بن سريخ قال العراني رحمه الله بقط أنجلي جميع أن ارد به المقطوع به فهو صحيح =

بأسحاً عند الجمهور حلاً لاس سريج من الشافعية وحده قول الجمهور أن لقياس أدنى من كتاب والسنة فلا يصلح أن يكون الأدنى رافعاً بالأعلى لقوله تعالى ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بحير منها أو مثلاً﴾<sup>١</sup> وقد قال عبي رضي الله عنه لو كان لدين بالرأي كان بطل الخف أولى بالمسح من طاهره ، ولكي رأيت رسول الله (ﷺ) <sup>٢</sup> يمسح على صاهر لحف دور بطله<sup>٣</sup> ، وسريج بالسين المهملة والحيم على تصغير فلس

- وما المطبوع فلا ، وأجواب عن ذلك أن اعتبار النسخ بالخصيص منقوض بمبدأ العقل والإجماع وحبر الواحد فإن تخصيصه بها جابر دون النسخ وكشف بتساويها والتخصيص بغيرها والمسح رفع وإبطال تم ما ذكره ، فيمطى صعب تصاع هذا الوصف يدي به من الفرع أي لأصل مخصوص عنه في الكتاب والسنة غير مقطوع به هو المعنى في الحكم الثالث ، ينص حتى لو كان ذلك المعنى مقطوع به بأن كان مخصوصاً عنه كان النسخ فيه أيضاً كالنص انظر كشف الأسرار ٣ ١٧١ واستصفي ١٢٦/١ والحسامي ص ٨٨

(١) هو أحمد بن عمر بن سريج البغدادي (توفي العباس) فقيه الشافعية في عصره وكان يرفض عن جمع أصحاب شافعي حتى عن لمسي قام بعصره مذهب شافعي ورد عن المصنفين من أهل الرأي وأصحاب طاهر ولد بغداد توفي بها سنة ٦٣٦ هـ انظر تاريخ بغداد ٤ ٢٨٧ وطبقات شافعية الكبرى ٢ ٩٧ والنداء والتهنئة ١ ١٢٩ ووفيات الأعيان ٢ والنجوم الزاهرة ٣ ١٩٤ (٢) سورة البقرة الآية ١٠٦ وانظر في تفسيرها (أحكام القرآن بجصاص ١/٩٧)

(٣) في ذلك عليه السلام قلت وحدث عبي رضي الله عنه - هذا يدل على انه قد أصبح راضي الله عنهم على أن القياس لا يصح بأسحاً ، واتفاقهم على هذا هو دليل الجمهور ، وبما أنه أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا جميعين عن ترك الرأي في كتاب وسنة وإن كانت السنة من أحوال حتى قبل عمر رضي الله عنه في حديث نحب كذا من بقى فيه برأي وفيه منه عن رسول الله ﷺ ، وحتى قال عبي رضي الله عنه لو كان الدين بالرأي لآخر ثم أعلم أنهم اختلفوا أيضاً في حوار كون القياس ميسوح فمبهم من مع من ذلك مطلقاً كالحضلة وعند الحارثي فوس مضى مبهم في أن القياس إذا كان مستتباً من أصله فبقائه في الأصل فلا يصبور رفع حكمه مع بقاء أصله ، ومبهم من حور مسح القياس لو حور في رص يعني عليه السلام دور ما وجد بعده كافي الخصم بصري ، واحتبر العامة لا يكون ميسوحاً كما لا يكون بأسحاً لأن ما بعد القياس قطعاً كان أو صلب مبهم روي شرط العمل بالقياس لظهور وهو رحبانة من حدس القاطع والخصم لمبهم عنه ، ولا ما صحح مسح المتقدم ودال شرط العمل به فلا حكم له ، فلا رفع ولا مسح انظر التحقيق ص ١٩١

١٤) رواد بودود وخمدونيه في وفي سنده عبد حبر عن أبيه في يمدح به صاحباً تصحيحه ، قد صاحب بحور النقي لا يرم من كونهما لم يمسح مسحاً يكون ضعيفاً وعده حبر بقاء وقال الحافظ في نوع إمام اسناده حسن وقد في تلخيص اسناده صحيح ، وهكذا في بين الأوطار ٢ ٨ انظر سنن أبي داود ٤٢٠ مسند حماد مع شرح أحمد ساكن ٢ ٣ ٧٩ وسنن أبيه في ٢٩٢-٢٩١/١ وكتب الترمذي ١٨١

قوله وكذا الإجماع<sup>١</sup> أي لا يصلح أن يكون ناسخاً<sup>٢</sup> لأنه لو حار انسح به لا نحو إما أن يكون في ر من النبي عليه السلام أو بعده، وكلاهما ناسل أما الأول فلأنه لا يعقد الإجماع ورأي النبي مخالف للإجماع، فلو وجد منه انبياء يكون ذلك نصاً منه، فيكون النسخ حينئذ بالنص لا بالإجماع، وأما الثاني فلأنه يدرم منه الحلاف والكذب في خبر له تعالى، فلا يجوز أن تعاقب إن نحن نزلنا الذكر وإناله لحافظون<sup>٣</sup>

وبما قد بقوه عند أكثرهم<sup>٤</sup> احترازاً عن قول بعض مشيخنا متأخرين<sup>٥</sup> فإن عنده يجوز نسخ بكتاب والسنة<sup>٦</sup> بالإجماع لأن لأجماع قطعي<sup>٧</sup> أما وجه قول العامة من<sup>٨</sup> ولأن لأجماع عبارة عن اجتماع الآراء، ولا يدرم تباري بهية وقت لحسن أو الفسخ لأن لعقد متوقف فيها يكون دست من المقدرات<sup>٩</sup>

- 
- (١) يرجع إلى عبارة الإسماعيلي فقد سئلها في أبيه مش (٤) من الصفحة قبل السابقة  
(٢) وهذا عند جمهور العلماء خلافاً لمن سيكرهم (٣) سورة النحل الآية ٩  
(٤) ذكرت عدة للقر في هامش (٦) من ص الصفحة قبل السابقة عارجع اليها  
(٥) علم أن بعض مشايخنا منهم عيسى بن نان وخمهم إليه ذهبوا بر لأجماع يصح ناسخاً بالنسبة  
والسنة والإجماع وأنه ذهب بعض آخر إليه وذهب العامة إلى أنكار كون الإجماع ناسخاً لشيء أو مسوخاً لشيء  
(٦) في ك بالسنة  
(٧) وبأن كان قطعي كتاب موحداً بلعلم كالكتاب والسنة. فيجوز أن يثبت النسخ به كالمصوص، واستندوا  
إلى أن عثمان بن عفان رضي الله عنه لما حسب لأم عن أبيه إلى السندس بالآخوين قال ابن عباس رضي عنهم كيف يجدد بهما خوين وقد قال الله تعالى في من كان به حود فآزمه السندس في وإخوانه  
سبب بحوه فقال حينئذ قومك بعلام فلي على حوار النسخ بالإجماع وإن لمؤلفه قلوبهم سجد  
بصنهم من الصدقات بالإجماع المتعدي زمان أبي بكر رضي الله عنه ولأنه بمصور أن يعقد إجماع  
لصلحة لم تتمم لك المصلحة فيعقد إجماع آخر على خلاف الأول  
(٨) هكذا في نسخة ولعلها (فقد مر) بروم الغاء في جواب أما وسقطت (فقد مر) من الماسخين وهو  
(٩) وقد استند جمهورهم على عدم صلاحية لأجماع لأن يكون مسوخاً بالنسبة أو نسخة مقدم بمصور  
حدوث كتاب أو سنة بعد وفاة النبي عليه السلام وعلى أنه لا يصلح ناسخاً بالإجماع ولا مسوخاً به  
من لأجماع بشي إن من على بطلان الأول لم يجر ذلك، بل لأجماع لا يكون باطلاً وإن دل على أنه كان  
صحيحاً يكن لأجماع الناسي خرم من بعد لم يجر ذلك إلا لدرن شرعي مضدد وقع لأجماع  
لأجماع من كتاب أو سنة أو بطلان كتاب موحود، وحفي عليهم من قبل ثم ظهر لهم وكل ذلك باطل  
لأنه حادثة حدوث كتاب أو سنة بعد وفاته عليه السلام وبعدم جواز حفاء بديل الذي بدل على =

قوله وإنما يجوز النسخ<sup>(١)</sup>، إلى آخره لما بين أن القياس والاحتمال لا يجوز أن يكونا ناسخين من بين سائر الحجج شرع في بيان النسخ، وهو أربعة أقسام نسخ الكتاب بالكتاب، ونسخ السورة بالسورة<sup>(٢)</sup>، ونسخ الكتب بالسورة، ونسخ السورة بالكتاب هذا عندما وعد لشافعي لا يجوز نسخ الكتاب بالسورة وبالعكس<sup>(٣)</sup>، له في الأول قوله تعالى ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدِلَهُ مِنْ تِلْكَاءِ نَفْسِي أَنْ أَتَّبِعَ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى ﴿وَمَا تَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾<sup>(٥)</sup>

= الحق عند الإجماع لأول على الكل لاستلزامه إجماعهم على الحظ، وكذا لا يصح لإجماع ناسخاً بغيره ولا منسوخاً به ما من وجوب الجمهور على دالة الفريق الآخر بأن قصة عثمان رضي الله عنه إنما يدل على النسخ بالإجماع بوصف كون المفهوم حجة قطعية حتى يكون معنى الآية من حيث المفهوم «من لم يكن به أحوه فلا يكون لأمة المسلمين من التثنية» وسبب أيضاً أن لفظ الأخوة لا ينطبق على لا حويز قطعاً ولم تثبت واحد منهما كذلك فلا يبرم النسخ على به لا يلزم النسخ على تقدير لزومهما أيضاً بالإجماع لإمكان تقدير النص الدال على سحب إدراكه قدر ذلك كان لإجماع على الحجب خطأ وخمساً يكون النسخ هو النص لا الإجماع أما سقوط سهم المؤلفة فلو فهم فإن ذلك ليس بسحب بالإجماع بل هو من نفس إساءة الحكم بانتهاء موحده، انظر شرح العنصر ٢ ١٩٨ والتحقيق ص ١٩٢ (١) قال جسيم الدين الأحسنكتي رحمه الله - في منعه وبما يجوز النسخ بالكتاب والسورة ويجوز نسخ أحدهما بالآخر عندما، وقس بشافعي رحمه الله لا يجوز لأنه يكون مدرجة أي الطغر وإن يقول النسخ بين منه الحكم وجاز بالرسل علته السلام من مدة حكم الكتاب فقد بحث مبيهاً وخاضر بن يقول الله تعالى بيان ما أجرى على نفس رسوله ﷺ أنه انظر الحسامي ٨٩ (٢) سقط من ك (٣) أعلم أنه يجوز نسخ كتاب بالكتاب وبسورة بالسورة إذ كانت الثانية من الأولى أو هو قه في القوة بلا خلاف ويجوز نسخ نسخة بالكتاب ونسخ الكتاب بالسورة بتواتره عند وهو مذهب جمهور الفقهاء والمكاتب من الشافعية والحنابلة واليه ذهب المحققون من أصحاب شافعي رحمه الله وفسر الشافعي رحمه الله لا يجوز نسخ كتاب بالسورة قولاً واحداً وهو مذهب أكثر أهل الحديث وبه في نسخ السورة بالكتاب قولاً، لأظهر من مذهبه به لا يجوز والآخر أنه يجوز وهو الأول بالحق، والله مال كثير ممن أنكروا جواز نسخ الكتاب بالسورة

(١) سورة نوس الآية ٥ وأولها ﴿وَأَنذَرْتُ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا مَنَعْتُ قَالَ الدِّينَ لَا يَرْحَمُونَ بَقَاءَ مَا أَتَتْ بِقَرَارٍ عَنِ هَذَا وَبِهِ﴾ الآية ووجه دلالتها به معاني خبر أن الرسول ليس به ولاية المبدل، وأنه منسوخ ما أوحى الله لا مدلول له والتدبير بإطلاقه بمنزلة بتدبير العقد وتدبير الحكم فتدبري لأمران جميعاً ولا يكون له ولاية تبديل الحكم كما لا تكون له ولاية تبديل اللفظ (٢) سورة بقره الآية ١ ووجه دلالتها أنها تدل على أن الآية لا تنسخ لا بأية لأنه معني قال ﴿مَاتَ بِحَرِّ مِمَّا أَوْ مِثْلَهَا﴾ وهو يدل على أن المبدل خير أو مثله، وعلى أنه من جنس المبدل لأن قول القائل لا أحد منك درهم لا ينفذ خبر منه بفسادانه بأمر درهم خبر من الدرهم الموجود والسورة ليس خبراً من الكتاب ولا عملاً له ولا من جنس بلا شك لأن الكتاب كلام الله تعالى وهو معبر بالسورة كلام برسول وهو غير معبر فلا يجوز نسخه به، وذلك لأن ذلك شرع بقره «ويستأنس به» =

وليس أسنة تمثل لكذب وفوقه عليه اسلام إنا روى لكم مني حديث  
 فعرصوه عني كتاب له يعني فما وافقوا فاقبوه وما خالف فربوه<sup>١</sup> وبه في الثاني  
 قوله تعالى ﴿وإنما عليك النصاب نيباً لكل شيء﴾<sup>٢</sup> والسبب شيء فيكون  
 يكتب نيباً لحكمه لا رافعا ولأنه لو حال مسح أحدهما بالآخر يكون سببا  
 لطعن<sup>٣</sup> من بعد ما يفهم الرسول بكلامه الله تعالى وبالعكس<sup>٤</sup> ، فلا محور<sup>٥</sup>

قلنا لا سلم أن الآية لأولى تنفي مسح الكذب بأسنة بل محققه بدليل قوله  
 تعالى ﴿إن أنبئ إلا ما نوحى إلي﴾<sup>٦</sup> فيكون مسح لكتاب بأسنة مسحاً بالوحي  
 لا بأنهوى من تلقاء نفس، وامتنع<sup>٧</sup> هو ولا سلم أن حرية<sup>٨</sup> أو أمثله  
 نوحى مثله فلم لا نحو نوحى غير مثله<sup>٩</sup> وقد قيل في الجواب عن حديث<sup>١٠</sup>

---

= مسح لكذب «مع أنه تعالى قد رتب» وهو من على أن لا يبيح ما يحل أو يضل هو الله تعالى لأن الصبر به  
 وذلك لا يكون لا والناسخ قرآن لا سنة

(١) ووجه دلالة أن هذه أمراً مبرداً بعد مخالفة ولأنه مسح من مخالفة ، فكيف يحوز المسح بها

(٢) سورة النحل الآية ٨٩

(٣) قوله «يكون سبباً للطعن» أي على الرسول عليه السلام

٤ «وبالعكس» أي لو كانت السنة بأسنة فكيف كان ذلك سبباً لطعن عن الرسول أيضاً

يقول الطعن هو أن قائل وتوابعه عامل بخلاف ما يرد به من الله قلب وهذا البديل لمفعول بشأن

بمسائل كما هو واضح

(٥) سبباً لأن الطعن ، معيماً أنه عليه السلام مصور عما يؤهم الطعن

(٦) سورة يونس الآية ١٥

(٧) في ط ولحقى

(٨) في ص الحرية

(٩) معنى هذا نحو أن الحرام بالحرية في ذاته هو الحرية فيما يرجع إلى مراقب العباد ومصلحتهم دون

النظم لأن نظم القرآن لا يفرض بعضه بعضاً من الكل سواء في الإعجاز وفي كونه قرآناً فكذلك لما كان

راحمه في مراقب العباد لا في لما كانه في النظم فكان المعنى أن يحل منها أو مثله في المصلحة

والأول ويحرم ذلك لا يلفظه خبر من لفظه و منبهاً وصار يخص من حرية ونسبة باعتبار الحكم

لا باعتبار لفظ وقد يكون حكم سببه القاسحة خبر ومبلا بحكم لاية المسوخة من حيث كونه

صحيحاً لمكتف من حكم المنقذ ومساوياً به باعتبار الأول وغيره وعلى ذلك بتقدير تكون احصائه

ثامه وحاصله أن الأحكام جيس وجد

(١٠) قوله «وقد عرفت في جواب عن الحديث» في قوله «وتم نقل إذا سمعتم مني» ذكره شمس الأنعم

المرحلي رحمه الله





ترك حيراً ابوصصة للموالدين والأقربين ﴿<sup>١</sup> فاستسحب فرصية الوصية بالحدث <sup>٢</sup> وقول ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما أن النبي (ﷺ) لم يمت حتى أباح له تعالى به من النساء ما شاء <sup>٣</sup> فيكون مسحاً بقوله تعالى ﴿ لا يحل لك النساء من بعد ﴾ <sup>٤</sup> والبأسح يمس في الكذب، فتعبر امرأة <sup>(١)</sup>

عن فت لا نسلم ر أنه الوصية للواسبين مسحت ناسنة من ناية امواريث  
فت لا يباي ثوت الارث ثوت الوصية فلا يستلزم المراث في وصية<sup>٢</sup> عن  
أنه تعالى رب الارث على وصية نكره بقوه تعالى في من بعد وصية يوصي بها أو  
دين<sup>٣</sup> فلا يحلو ما أن يراد من الوصية المنكرة بوصية المعرفة أو عرفه من  
كان الأول يكون ذكر المنكرة مقرر للمعرفة لا دسحاله وان كان الثاني فلا

(١) لان في امه الواريث يجب حق احر بطريق الارث

(٢) لان موت حق بطريق لا ياتي بموت حق آخر ، وبدون الحافاة لا يثبت النسخ

(٣) سورة النساء الآية ٦

(٤) قوله « وان كان الباني » مع مخالف ما قرره امامان فخر الإسلام العربي وشمس لامة  
بدر حسني والاب غفره بسم لامة بكونها تم قبل رحمة الله وحجب في ذلك - اي في حوار نسخ  
القرآن بالسنة - من صحيحا من اسعد بقوله تعالى في كتب عليكم ان حضر احدكم الموت ان تترك  
حيزا الوصية بنو الدين والاقربين في ففي هذا تنصيص على أن الوصية لنو دين والاقربين فرض لم  
انتسخ ذلك بقوله عليه السلام « لا وصية بوارث » وهذه سنة مشهورة ولا يجوز ان يقال انما  
انتسخ ذلك بأية الواريث لان فيها رجات حق احر بهم بطريق الارث ويجب حق بطريق لارث لا ياتي  
حقا احر ثانيا بطريق احر ، وبدون الحافاة لا يثبت النسخ ولكن هذا الاستدلال مع ذلك ليس بقوي -  
وعنه فخر الإسلام « وهذا الاستدلال غير صحيح » - لو جهل احدهما ان في آية الواريث تنصيص على  
مريد الارث غير وصية منكره فربما قال في من بعد وصية يوصي بها أو دين في والتي كانت مفروضة  
من الوصية هي الوصية المعهودة للمعرفة بالذلف والسلام ، فانه قد في الوصية لنو الدين في فلو كانت تلك  
وصية نافذة عند تروية الواريث لكان فيها مريد لم يرث عن الوصية المعهودة وفي التخصيص على  
مريد لارث على وصية مطلقة دليل نسخ الوصية المعهودة ، لان الاطلاق بعد التخصيص نسخ ، كما ان  
تقديم بعد الاطلاق نسخ والباني ان النسخ في الشرع نوعان احدهما إتيان احكم مفعلا على وجه  
يكون دسلا على انتهاء الوقت في حكم كان نفسه ونظامي نسخ بطريق التحويل لحكم من شيء إلى شيء  
معمرة محو بل فرض الموحه عند اداء الصلاة من بيت المقدس إلى الكعبة والساح الوصية لنو الدين  
ولاقرين منه الواريث من النوع الباني من الله تعالى فرض من يصب كل فرمق في من حصره  
لموت على ان مراعي الحدود في ذلك ويصب حصة كل واحد منهم ، حسب قرانه ثم يولي من ان ذلك نفسه  
في امه الواريث واليه اشار في قوله تعالى في توصيتكم منه في وإما يولي بانه نفسه لان الوصي ربما  
كان يقصد إلى المضاره في ذلك ، وان ذلك اشار في قوله تعالى في غير مضر وصية من انه في وربما كان  
لا يحسن التدبير في مقدار ما يوصي بكل واحد منهم بحظه ، فمن انه يحل يصب كل واحد منهم على  
وجه يملك بانه هو الصواب وان فيه الحكمة البالغة وان ذلك اشار في قوله تعالى في لا تدرون انهم  
اقرب لكم بعلى في وما هذا لا يظهر من امر غير ما عساق عنده ثم معنقه بنفسه فسنهي به حكم بكونه  
لمباشره لو كان بنفسه فهما حتى من الله تعالى يصب كل قريب ثم يسبق حكم الوصية إلى الوالدين  
ولاقرين بحول المقصود باقوى بطريق ، واليه اشار النبي عليه السلام بقوله « ان الله قد اعطى كل ذي  
حق حقه الا لا وصية بوارث » وكان النسخ بهذه الطريق معمرة بحالة من اثنين : احدهما يحول من دمه  
إلى دمه حتى اشعبت الدمة البنية به فرعت منه الدمة الأولى وان لم يكن من وحبوب دين =

يلزم من ترتيب الإرث عن المكره عدم مزييه على المعرفة ، فيكون الإرث مرتباً على المعرفة والمكره جميعاً عملاً بالقيد والمطو فلا تكون أية لوازيث بأسحه حيث لاية الوصية لولو الدين، فتعتبر السنة للنسخ

ثم استدل بما في نسخ السنة بالكتاب ما صاحب رسول الله ﷺ قریشاً عام الحدييه أن يرب عليهم من حاءته من ساءتهم<sup>٢</sup> فسحه قوله تعالى ﴿ فَإِنْ عَمِمُوهُنَّ مُمَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾<sup>٣</sup> واصلاها إلى بيت المقدس كانت بالسنة فسححت بقوله تعالى ﴿ قَوْنَ وَجْهَكَ لِشَطْرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾<sup>٤</sup>

= في ترمذي معنى المنفعة كمن يكون بطريق الكفالة - وافي هذا انتهى معنى ما قاله فخر الإسلام وابن رشد شمس الأئمة بقوله - ولكل بقول - بهذا الطريق يجوز أن ينتف انتفاء حكم وجوب بوصية لولو الدين ولا يرب من فاما انتفاء حكم وجوب بوصية بهم لا يثبت بهذا الطريق إلا يرى أن بالحواله وزن بمسوق دين واجباً في الدية الأولى فقد نفت الدية محلاً صالحاً لوجوب الدين فيها ، وليس من ضروره انتفاء وجوب بوصية لهم انتفاء الحوار كالوصية بالاحياء فعرفنا انه إنما ينسخ وجوب الوصية بهم بضروره بقي أصل الوصية وبذلك ثابت بالنسخة وهو قوله عليه السلام « لا وصية لوارث » فمن هذا بوجهه ينقرر لاستدلال بهذه الآية - فمختصره انظر أصول الفقه ٢ / ٦٩ وأصول البيردوي ١٧٨-١٨٠

(١) إليك عليه السلام

(٢) ورد ذلك من حديث مروان والمسور بن مخرمة يخبر عن صاحب رسول الله ﷺ من حديث ابن عمار ، ومن حديث ابن مسك ومن حديث المسور بن مخرمة وجده - الأول رواه البخاري في صحيحه - واللفظ له - وأحمد والبيهقي عنهما يخبر عن أصحاب رسول الله ﷺ قال - كان فيما أشركت سهيل بن عمرو عن النبي ﷺ أنه لا يثبت ما أخذوا من كس عن دين لا ردهه بيت ، وحديث يحميا ونيه فكيفه النبي عليه السلام على ذلك وحاء المومنان به خرافا وكذا م كنوم بيت عقبه بر بي معتد من خرج إلى رسول الله ﷺ يومئذ وهي عاتق فحاء «شها تسألون النبي أن يرجعها إليهم فلم يرجعها إليهم حائز بله فبهر فإذا جاءكم بمومات مهاجرت فامضوهن ﴿ بن قوله تعالى ﴿ ولا هم يحزنون ﴾ لهم ﴿ آدم مختصر من نقد البخاري وحديث الرد بن عارب رواه البخاري أصفا وحديث بن رصي بله عنه رواه مسلم وأحمد ، وحديث المسور رواه أبو داود والبيهقي انظر صحيح البخاري ٨٨ ٣ و ١٩٣ و ٢٦ وصحيح مسلم ٢ ١٣٨ ومن بني داود ٣ ٨٥ ومنه أحمد ٢٢ ٤ و ٣٢٣ ومن البيهقي ٩ ٢٢٨ ونصب الرامة ٣ ٣٨٨ ومن أبو طر ٨ ٣٥ و ٤٢

(٣) سورة الممتحنة الآية ١٠ ونظر الناسخ والمنسوخ ليهة الله بن سلامة ص ٩١

(٤) سورة النور الآية ٤٤ قلب وروي شخص وعرفهما من حديث الرد بن عارب رصي بله عنه قال لما قدم رسول الله ﷺ المدينة صلى نحو بيت المقدس ستة وسبعة شهراً وكان رسول الله ﷺ يحب =

وبصر مسح الكتاب بآله تعالى ﴿ فاعف عنهم واصفح ﴾ مسح بقوله ﴿ فاقتلوا المشركين ﴾<sup>٢</sup> وبطير مسح نسخة باسمه قوله عليه السلام « كنت نهيتكم عن ريده القور، ألا فروروها »<sup>٣</sup>

وأما لعقل فهو أن المسح عبارة عن يمين انتهاء مدة الحكم، وهذا المعنى يشمل كل الصور<sup>٤</sup> فمحور المسح في الكس ولا يستكر بيان منه [تعالى]<sup>٥</sup> ما أخرى عن ناس رسول أو بيان (الرسول)<sup>(٦)</sup> ما أخره تعالى في كتابه<sup>٧</sup> على أن يقول لحصم إذا قال الرسول هذه لحكم من الكتاب مسح وعم يثل من الكتاب شيئاً أكث تغفل خبره أم لا، فإن قلت أقبل فقد تركت مذهب<sup>٨</sup> وإن قلت لا أقبل.

---

= أن يوجه إلى الكعبة فإمر الله عز وجل ﴿ قدرى بقلب وحبك في السماء فسوسب قبلة ترصدها قول وجهب شطر المسجد حرم ﴾ فوجه نحو الكعبة وكان يجب ذلك في بقط برمدي، ورواه مسلم وأبو داود من حديث أنس من مائة رضي الله عنه بطر صحيح البخاري ١٧ و ٨٨ و ٦ و ٢٢ و ٩ و ٨٧ وصحيح مسلم ١١٩٥ وسنن النسائي ١٢١ وسنن أبي داود ٢٦٤ / ٢ وجامع الترمذي ٢٣٧، ١٣ (١) سورة المائدة الآية ١٣

(٢) سورة المائدة الآية ٥، وبصر القرطبي ٦ و ١ و ٧٢ والكشاف ١ و ٢٠٨ و مسح والمسوخ بهمة الله بن سلامة ص ٤١

(٣) ورد من حديث برمدي، ومن حديث أبي سعيد الخدري، ومن حديث أنس مسعود، ومن حديث أنس رضي الله عنهم - مرفوعاً فحديث برمدي - أخرجه مسلم والنسائي و برمدي - وقال حسن صحيح - والحاكم بهذا اللفظ وقال هذا الحديث مخرج في الكتابي بصحبت الشيباني رضي الله عنهما - وحدثني أبي سعيد أخرجه الحاكم أيضاً نحوه وقد حديث صحيح على شرط مسلم وبمخرجهم - وحدثني أبي مسعود - أخرجه ابن ماجة والحاكم - بهذا اللفظ - وسميقي وفي أسناده أبواب من هاهنا، قال الذهبي في تلخيصه أبواب ضعيفة ابن معين هـ، وقال زبباد محمد فؤاد عبد الباقي في تحقيقه سنن ابن ماجة نقلاً عن مصباح الرخاخة إسناد حسن وأبواب ضعيفة ابن معين وروقه أبو حاتم وابن حبان - هـ - مسنده وحدثني ابن أخرجه الحاكم بهذا اللفظ وسكت عنه بطر صحيح مسلم ١٣ و ١٣٤ وسنن النسائي ١ و ٢٨٥ و ٢٠٩ و ٣٢٩ وجامع برمدي ٤ و ٢٧٣ وسنن ابن ماجة ١ و ٥٠١ / ١ ولمسند ابن ٣٧٦-٣٧٧ وسنن البيهقي ٤ / ٧٧

(٤) سقط من ن

(٥) يعني بكل الصور مسح بكتاب بالكتاب ومسح نسخة بالنسخة ومسح النسخة بالكتاب وبمعنى

(٦) زياده في ط

(٧) سقط من ط

(٨) وإنما لا يستكر ذلك لأنه لا يلزم من فرض حصوله محال عقلاً

(٩) إن هذا الخبر تفسير جوار مسح الكتاب بالنسخة

فقد جعلت رفة الإسلام عن عبثه ، ويعود سبيله من أنعمى بعد الهدى <sup>٢</sup>

قوله ونحو نسخ التلاوة <sup>١</sup> إلى آخره علم أن أقسام لمسوخ أربعة  
نسخ للتلاوة والحكم ونسخ للتلاوة دون الحكم، ونسخ لحكم دون التلاوة  
ونسخ وصف الحكم أم الأول فمحو صحف إبراهيم ومن تقدمه من برسر <sup>٥</sup>  
وقد صارت مسوخة بحيث لم يبق لها أثر وباب نظريين صرف الله حفظها عن  
القلوب وموت العلماء بلا حلف ومثل هذا كان جائزاً في الفرار <sup>٦</sup> إلا أنه لم يحرق

١١ في ذلك عن

(٢) انظر أصول البردوي مع كشف الأسرار ٣ ٧٨ ومعهذا وأصول السرخسي ٢ ٦٩-٧٨  
(٣) قال الأحسكي ونحو نسخ التلاوة والحكم جميعاً ونحو نسخ أحدهما دون الآخر لأن نسخ  
حكمي جور بتلاوة وما هو أقدم بمعنى صمغته وكل واحد منهما مقصور بنفسه فاحتمل من الله  
وأوقت أنه انظر الحسامي ص ٩٠

٤) لمسوخ سم للحكم المرتفع واسم للحكم الذي انتهى بالتدليل إما حرق وقد سمي القدر لأور  
مسووحاً وهو نوع نسخ الدفن الذي ثبت به بحكم الأول ونسخ السطر الذي يدعى به الحكم  
الأول ونسخ الحكم الأول وهو أنواع نسخ كل حكم ونسخ بعض الحكم والزيادة عن حكم الأول  
والنقصان عنه ، أما نسخ بنسب فهي ضرب من نسخ وهي مثل نسخ ونسخ وهي مثل نسخ وهو حرق  
يرسول عليه سلام أما نسخ الكتاب فهو نسخ التلاوة والحكم جميعاً ونسخ التلاوة دون الحكم  
وعكسه، قد ذكر صاحب الكشف مقلاً عن الميرزا ، فظهر بهذا أن مراد من بعض المسوخ هذا تفصيل  
المسوخ من الكتاب ، لا تفصيل مطبق للمسوخ

٥) هذا قد علمنا حقيقة بها كانت مبررة بقر وبعضها قدس الله تعالى في هذا، ففي الصحف الأولى  
صحف إبراهيم وموسى

(٦) في حياة الرسول ﷺ وبعث بالأسقف المذكور في قوله تعالى في سقر من فلا ينسى لا ما شاء الله في  
دونه لم يصور التمسك بحل ذكر الأسلاف عن الفاسد ومن غل الحوار جميعاً نصاً قوله تعالى  
في ما نسخ من آية أو نسخ

(٧) وقال بعض أهل الفقه والملاحدة من تسترون بإظهار الإسلام قاصدين إلى فسده هذا جائز بعد وفاته  
عليه السلام ، وبعد ورعهم وسديوا في ذلك بما روي أن بكر رضي الله عنه كان مقر لا يرفعوا عن  
بابكم عنه كقرمكم من بكر رضي الله عنه كان يقول قرأ في القرآن يسوع عن قوماء ، بقيانها  
هربي عن ورسماً أي عمر ديد ودين عن بتلاوة قوله تعالى في ما نسخ من آية الذكر وبه  
خافطون ومعلوم أنه ليس المراد بحفظ ذاته فإنه تعالى تعالى عن أن يوصف بالتسليم والعفة  
معرفة أن المراد بالحفظ في الدنيا فإن يصنع محمل ما قصد كما فعله أهل الكتاب والغفلة والنسب  
مبهم ما وبه يعجز الحفظ لأن يحفظه فيه عروجل ولأنه قد ثبت أنه لا ماسح لهذه البشر بعد  
بوحى بن بعد وفاته برسول ﷺ ونحو هذا في بعض ما وحى وحى القلوب بحجوب ذلك في  
حتمه فيؤدي إلى الأصول بخوار من لا يبقى شيء مما تصف بالواجب في الناس في حال بقاء التكاليف  
وهذا نسخ عرقب الله بتسليمه ناس أو آخر الدهر وما يظلو من حذار لأجلاد بعضها شدة لا تكاد  
يصح وما ثبت منها محمول على أن المحو عن القلوب بحجابه سوى قلب براوي كان قبل وفاته لا بعده

بعد وفاته عليه السلام<sup>(٧)</sup> لئلا يلزم الكذب في حبر الله تعالى ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾<sup>(٨)</sup>

وانقسم الثاني والثالث جائز عندما خلافا لبعض<sup>(٩)</sup>، بهم أن المقصود من انظم الحكم<sup>(١٠)</sup> فلا يحور بقاء التلاوة بلا حكم<sup>(١١)</sup> وكذا لا يثبت الحكم سلا سبب فلا<sup>(١٢)</sup> يبقى بدون السبب، وما أن احس والايذاء باللسان في الرواي كان مشروعا بطق به انقرآن<sup>(١٣)</sup> ثم مسح بالجد وارجح<sup>(١٤)</sup> وكذا الاعتداد إلى الحور في عدة الوفاة كان مشروعا بقوله تعالى ﴿مناعا إلى الحول غير إخراج﴾<sup>(١٥)</sup> ثم استسخ<sup>(١٦)</sup> فلم يبق إلا التلاوة ولا سلم أن المقصود من انظم الحكم الثالث لغة فقط، بل له حكما احراز غير الحكم الثالث لغة حوار اصلافة به، والاعجاز، فلم يلزم من ابقاء حكم ثابت لغة اتفاقهما، فلا يلزم انتفاء المقصود من انظم حيث لبقاء

(١) سورة الحجر الآية ٩ قلب أخبر جل جلاله أنه هو الحافظ لما أمره على رسوله عن التعبير والمحو عن القلوب فلا يحور مسح شيء منه بعد وفاته بطريق الإسراة ودهاب حفظه من قلوب العباد، انظر تنويع ٣١٧/٢ والتحقيق ص ١٩٤ وكشف الأسرار ١٨٨/٣

(٢) علم أن مسح التلاوة دون الحكم وبالعكس صحيح عند جمهور الفقهاء والمتكلمين حلف بفرقة شاذة من المعتزلة أنكرت الجوار في القسمين

(٣) رد الاستلاء يحصل به، والنص وسيلة إلى هذا المقصود

(٤) يسقط اعتبار الوسبة عند فوات المقصود كحروب الصهارة لا تبقى بعد سقوط الصلاة بالحيض

(٥) في ك ولا

(٦) قال تعالى ﴿واللاني ماتن العاشنة من سنانكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في بيوت حتى يتوفاهن الموت أو يحسن الله بهن سبيلا واللدان ماتناب منكم فادوهما﴾ الآية ١٥، ١٦ من سورة النساء

(٧) انظر المسسخ والمسحوق بهمة الله بن سلامه ص ٣٣ وكتاب المسحوق والمسحوق لابي جعفر النحاس ص ٩٦ وسنن أبي داود ١٤٣/١ وسنن البيهقي ٨/ ٢١١

(٨) سورة النقرة آية ٢٤٠

(٩) بقوله تعالى ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا برصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا﴾ الآية ٢٣٤ من سورة النقرة انظر المسسخ والمسحوق بهمة الله بن سلامه ص ٢٦ وصحيح البخاري ٦/ ٣١-٣٩ وسنن أبي داود ٢/ ٢٨٩

(١٠) قوله «ولا نسقم» أي قوله «بقية الحكم» هو الدليل القوي بعمامة النص، وما سبق كذا دللهم البقي

الحكم وفي قراءة عبد بن مسعود رضي الله عنه فصيام ثلاثة أيام متتابعات، مسح تلاوة متتابعات وبقي حكمه، وهذا لأن قراءته كانت مشهورة في لسيف بن أبي أمامة لأعظم في حصة رضي الله عنه وابن مسعود عن ثقه لا وجه بصديقه في حره إلا اثبات لحكمه يمكن نسب لتلاوة مع صرف قلوب سائر لأصحابه عن حفظها<sup>٢</sup> وقوبهم لا يبقى بحكم بدور لسبب غير مسلم لأن بقية الحكم مستغن عن بقاء السبب<sup>٣</sup> (عن ما عرف)<sup>٤</sup>

قوله وازياده على النص نسخ عندنا<sup>٥</sup> هذا هو القسم الرابع من أقسام

(١) اعلم بأنواعه يصح في حوار نسخ تلاوة في حكم بالمقول والمقول نص وقوبه « وفي قراءة عبد الله بن مسعود » إلى قوله « عن حفظها » هو دليل من أدلتهم انقلية

(٢) قوله « مع صرف قلوب سائر الصحابة عن حفظها » في حصة السبب في قلوب رواها يبقى الحكم يقتضيه قلت وقد استدلل العامة بدليل يقتضي النص فقبول الحكم يبقى بلا نص بقرآن، والحكم بلا نصم مثل صحيف في حذر بوحى من الأحكام بتامه بالنسبة لها تثبت بالإنجاز وهو من أقسام بوحى، قال بنسب أربعة نسخ حسي رجمة لله قد ثبت أنه محور اقتضت الحكم ابتداء بوحى غير مثل فلا محور بقاء بحكم بعد ما انسخ حكم التلاوة من الوحي، فتلو كتابه في أنه ثم في تلاوة أمره الحكم ابتداء لا بوحى، فلا يلزم من انقضاء الأمر انقضاء ما ثبت عنه ولا من انقضاء مدونه انقضاءها

(٣) في هذه الرد اشارة ما استدل به العامة من العقول وقد ذكرته قبل تقديم النظر في أصول السرخسي<sup>٦</sup>

والتحقيق ص ١٩٥ و لمستضي ١٢٣/

(٤) ما بين بقوبه يقط من ك

(٥) عن رجبيني والزيادة على النص نسخ عندنا خلافا لشافعي لأن الزيادة نصير أصل المسألة بعض الحق وما لبعض حكم الوجوه فمما يجب حقه به تعالى لأنه لا يقبل الوصف بالجزء حتى ان اعتبارها في عرض ما صدر فاصعد بلا في مسكنا لم يجره فكانت الزيادة نسخ من حيث معنى وهو عدم ان الغناء العقول عن الزيادة على النص أن كانت عبادة مستقلة بنفسها كزيادة وحوب الصوم و تركه بعد وحوب الصوم لا تكون نسخ بحكم لزيد عنه لأنها زيادة حكم في الشرع من غير تعذر لأول وخلفوا في غير هذه الزيادة إذا وردت من غير الزيادة بغير محور العقول بالمسح في ذلك بقدر من الزمان كزيادة شرع لا يمار في رقعة بكفارة، وزيادة التعبد عن الحد في حد الرب بعد اتفاقهم غير أن من هذه الزيادة لو وردت مقاربه ليمرر عليه لا يكون نسخا كزوائد منسوبة في حد يقدف مقاربا للحد هذه لا تكون نسخا به بقول فقهاء عامة العراقيين من مشايخه و كبر المشايخ من مسايخ ما وراء نهر بها يكون نسخ معنى وان كانت بعد صورة وقال كبر أصحاب الشافعي بها لا تكون نسخا ونسب ذهب بصاحبه وابو علي بخلافه و بن هاشم و جماعة من المتكلمين وذهب القاصي عبد الحارث الهمداني من المعبرين في أن الزيادة من غير الزيادة عنه بغير السرخسي بحيث لو فعل أنكشف لأصل غير ما كان بفعله قبل الزيادة بغيره نظرا لأنه عليه فوجب عليه استيفاء غير ما هذه الزيادة نسخ كما هو فرضا وروى زيد بن زياد رفته بأنه عن رجبيني نسخ فيه بوحى صلاوة رجبيني ختمت بحب عنه استيفاءه فامد به كتاب الزيادة =

المسحوق بالسعفي . بنسبه ثلث انتهاء المدة : لا يحصل بثلث هـ لأن ما زاد  
 بقدر أصل المشرع على ما كان فلا يحجب فلا يكور بسد . وبنسبة ما قبل

= على الأصل لا يورثي أي هذا معنى صحيح هو فعل المذنب ، الأصل بغير الرجاء ، أنه عليه لم يرمه  
 سبحانه من مكفي أن يصعب الله القدر الزائد لجميع ما كلف به ثم يعبر عنه ثلث هذه الزيادة مسحا . وبذلك  
 كرمه بعريف على سبب ما به يراى غير المحض . من يوقع الإمام الحد عليه فيكون العريف لا يعد  
 بقوا بعد استيفاء تمام الحد . ولا يجب عليه على الحدود مرد ما به . وكذا لو فرض أن السارق أو  
 عشرين جلده على حد يقارب من هذه الزيادة لا بعد مسحا . لأنه لو فرض استيفاء الحد بعد زيادة  
 العشرين على المعاني لم يحصل الاعتقاد بالثمانين . عليه عاقبته دنايه . وبذلك الحس الكرخي  
 وأما عند بقه العصري في أن الزيادة أن كانت عقوبة حكم المزد عليه في المستقل . فيصبح الأصل بعض  
 المكلف بعد أن كان هو كل مكلف كسب الزيادة مسحا . كما في زيادة بعريف على الضماد وردت  
 معجزه . فيصير الحد في المستقل بعد زيادة بعريف عليه بعض حد . وقد كان قبل هذه  
 زيادة كل الحد . فإما أن يكون الزيادة على الأصل أو على المعنى فإنها لا تعتبر بسحا كرمه وجوب  
 بنسبة تركه مقدوره . فبعد فإنها لا تكون عقوبة للحكم الأول في المستقل . من تكون مقدوره  
 من سبب تحديد . فيكون من بعض الركبة فلا يكون بسحا بوجود سبب كل الفضل . وبذلك  
 بعض الزيادة . في الزيادة . كتاب عقوب خلاف ما كان مفهوم مخالفة والشرط كانت مسحا . وإن  
 لم يورثه لا بعد مسحا . ومما لا ينهك في قول النبي ﷺ « في القوم السفلة ركاه » قالهم ذلك أن العنوة  
 بغير قيد . كما يجوز قوله في العهد العنوة ركاه . فتكون ذلك بسبب مفهوم مخالفة يد من عليه  
 بحد . وروى . وبعد القري . وأن الزيادة أن كانت منضبة بآخره عليه أصلا . فاحذر رفع المستقل  
 و لا بد من كرمه ركعبي على ركعبي الصبح فهي مسحا . وإن لم يكن الزيادة بهذه الجاه كرمه  
 بعريف على سبب . أو زيادة عشرين جلده على أنما في التي هي حد . فذلك بمسحا . وبذلك  
 الجسبي بعصر . في أن كل زيادة على الأصل ينطبق عليها حد المسح من كانت منحد من المزد عليه  
 وكتاب رقه بحكم بصرعي بعريف مسحا . وأما في ذلك بعد مسحا . وهو حصار الأمدي  
 وجماعه . هذا والنظر في هذه الحد كلها والخص على وجه الحق فيها . واستيعاب بعض المقارنه  
 والخراج بينها مما يتصور معه بقول . فمن أراد الإطلاع على كيفية العمل بالخطوات

و يطرح ذلك أن مدعي رجل على خبر بائع وخمسائه . فشهد به شاهدان تألف فقط بمسحه لا بد لم  
 شهد به أحدهما . تألف والخمسائه بمسحه الخمسائة مع لا بد ولا يكون ثوب الخمسائة بالسهاد  
 الباقية رقه بتوب لا بد من مقرر أنه عيني بهذا . الزيادة لا تعرض حكم الأصل لمسح بوجه . فلا  
 يكون بأسخه له بوجه . فوصفه . في بناء المسح على وجود رئيسي مفارص . هو من يقاينهما . لكن  
 ديس بزيادة . الأصل على معيار صحيح لو قدر بباينهما . وجماعتهما في الصور المخلوطة من دورد مع  
 أمكن بجمع بينهما . ولا يكون حاشا ناسا والإضر مسحوا . فقد لا يثبت المسح بمسح الزيادة إذا  
 كان مناجرا بل يكون ببا . واستدرا . ساعفه ومز واقفهم بضابان العلم بسبب قطعي بولاية على  
 فزاد . وأطلق من قبل المقام لمسح قطعي الدلالة على معاد . فورد . لخصيص مقام مناجرا لا بعبر  
 مسحه بل بعبر ببا . أراد المتكلم فيه . فإذا كان محصلا في بانه لا بد بعصه بحكمه دون بعض  
 فإن به بعض الزيادة . دون بعضها الآخر بالحكم الباقية به محتمل . يكون مراد المتكلم به من قول الكلام  
 فورد عليه . محض مناجرا كان ذلك مسحا . وديد ينطبق بحتم في ديه المسح . فإذا قصد  
 المتكلم بصفه محقه . عن الإتيان في البعد لم يكن ذلك مسحا . من بعد ذلك ببا . فخراج أهل =



صوره وإن أراد من النسخ هنا ما هو النسخ معنى وهو حاصل هنا بساكنه أن  
 بالريادة بغير أصل المشروع بعضا، وما لبعض حكم الوجود، ألا يرى أن الركعة  
 من لفجر لا يكون به حكم وجود الركعتين، وكذا لا يكون بعض لمظهر حكم لكل  
 حتى لا يسمع حوار التيمم فلما صار أصل لمشروع بعد الريادة عليه بعضا بدل من  
 انكل إلى البعض، وليس معنى النسخ إلا التبدل، فحصل النسخ<sup>(١)</sup>

قوله فيما يجب<sup>(٢)</sup> حقا لله [تعالى]<sup>(٣)</sup> - إن قيد به لأن ما وجب حقا للعد  
 يكون فيه للبعض حكم الوجود، حتى أن المديون إذا أدى بعض ما عليه يكون  
 محسوبا قومه ولهذا لم يجعل<sup>(٤)</sup> إلى آخره، هذا إيضاح لقومه الريادة  
 على النص نسخ عندنا<sup>(٥)</sup>، بياضه أن الريادة لما كانت نسخا لم يجعل علماؤها

= ائمة من اشرك في قومه تعالى - فقبلوا للشرك كافة - هو من قبل التحصيل لا النسخ ومثله  
 إخراج الرقعة الكاهن من مطلق الرقة في كفارة النبي والطهار فانه لا يعتبر نسخا للإطلاق، لكنه  
 يعتبر بنسب ما كان مراد المتكلم من هذه الكلمة

(١) ولنا أيضا أن الريادة تختلف فيها إما أن تكون ريادة حرة على محل النص - أو ريادة شرط عليه، فإن  
 كانت ريادة حرة فإنه بصور ذلك بملازمة أمور الأول التحريم في أمرين بعد أن كان الواجب على المكلف  
 شيئا واحدا، وذلك كقول الشارع مثلا - صم أو تعق - بعد قوله - صم - فقط - الثاني: التحريم في  
 ثلاثة أمور بعد أن كان الواجب عليه أحد الشيئين - كريادة إجراء سبعة شتم واحد ويمس المدعي في  
 اثبات الحق بعد أن كان بك محصورا بين شهادة رجلين أو رجل وامرأتين، الثالث: ما يكون بسبب  
 شيء رائد على لأصل، كريادة المعرب عن الحلف في حد الرامي غير المخصص وأما ريادة الشرط - فكريادة  
 شرط لإيمان في رقبة كفارة التعمي - وإثبات هذه الرائدات كلها تقتضي رفع حكم شرعي إما في مادة  
 التحريم من وجوب فإن الريادة تقتضي رفع حرمة برك أحدهما وإما في مادة التحريم من واجبات ثلاثة  
 فإن الريادة تقتضي رفع حرمة برك الواحد المخصوص من هذه الثلاثة وأما في مادة ريادة الشرط  
 والواحد الرائد عن العمل بهذه الريادة تقتضي رفع إجراء الأصل في التكليف وكل هذه البوارق هي  
 تقتضي بغير ما الريادة رفعها أيها الأحكام شرعية ورفعها يكون نسخا فكانت الريادة الرافعة  
 بوجودها نسخا فاستبعدت بالقياس وبحر الواحد لا يمنع حوار النسخ بهما ينظر الحسامي  
 ص ٩٠ والنو صبح مع التوبيع ٢ / ٣١٨ والمصنف ١ / ١١٧ والإحكام للامدي ٣ / ٢٤٣

(٢) في ك يجب عليه - وتصحيح ما أتتبه من ط - لأنه هو الموافق للمنفذ

(٣) هذه الريادة من ط - وارجع إلى عبارة الاحسبكتي في الهامش (٥) من الصفحة قبل السابقة

(٤) قال لاحسبكتي - ولهذا - ي ولاجل أن الريادة على النص نسخ عندنا لم يمنع علماؤها وجعهم الله قراءه  
 الفائده ركنا في الصلاة بحبر الواحد لأنه ريادة على النص، وهو 'ريادة النفي حذا في رب الفكر - وريادة  
 الطهارة شرطا في طواف الزيارة - وريادة صفة الإيمان في رقعة الكفارة بحبر الواحد أو القياس - انظر  
 الحسامي ص ٩١

(٥) ارجع إلى نص الاحسبكتي في الهامش (٥) من الصفحة قبل السابقة

تفاحه ركبا في الصلاة بحر الواحد وهو قوله عليه السلام «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»<sup>(٢)</sup> لأن السج لا بحر بحر الصلاة بحر الواحد فلا يرد (بهذا<sup>(٣)</sup>) على قوله تعالى ﴿فأقرأوا ما نيسر من القرآن﴾<sup>(٤)</sup> كذا يرمح النسخ<sup>(٥)</sup>

قوله وأنوا<sup>(٦)</sup> أي لم يفعلوا وهذا نصا أيضا عطا عن قوله لم يجعل<sup>(٧)</sup> .  
 «علم أن ربه لنعي بحر الواحد وهو قوله عليه السلام «لنكر ما نكر حد مائة  
 وتعريب عام» لا يجوز أن الثابت في حد ربه النكر هو الحد بالآية<sup>(٨)</sup> فبذلك

(١) أي لم يجعل غمونا فراءه الفاتحة من صافي الصلاة بحيث لا يجوز الصلاة بدونها وبما جعلوها واحدة لأن قوله تعالى «فأقرأوا ما نيسر من القرآن» وعمومه يقتضي الجوز بدونها بفاتحه ، لكن يقتضيه نقره ما استحال ذلك الإطلاق فلا يجوز بحر الواحد الذي ذكره السراج

(٢) ورد من حديث عباد بن الصامت ومن حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنهما عن قوماً فحدث عباد بن صامت بخبره الأئمة السبعة في كتبهم بلفظ «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» وبخبره بدرقطني بلفظ الذي ذكره السراج كما أخرجه الطبراني في الأوسط بلفظ الدر قطني ورد في آخر وأسنن معناه وفي إسناده الطبراني الحسن بن يحيى صحفه بنسائي و بدرقطني ووثقه دحيم وابن عدي وابن معين في روايته كنا قال الهيثمي ، ولما حدثت أبي سعيد فقد رواه ابن عدي في الكاظم بعد النسخ ورد في آخره «والسور» ورواه الرمذي وابن ماجة وفي إسناده سلامه بن سفيان طريف بن سعيد قال عبد الحق في إتحافه لا يصح هذا الحديث من طوله ، وهو حكى ابن عدي صحفه عن ابن معين والنسائي وابن هو ، ما سفيان وقال قد روى عنه الثقات وإنما ينكر عنه ابنه ياني في الجوز بنسائه لا ياني بها غيره وسأله مسعفة كذا ذكر الريلقي قلب وروى أبو داود والرمذي والدارقطني والحاكم والبيهقي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أمرني النبي ﷺ أن أماري أن لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب ، فبلغت الرمذي وهو وإن كان من قول أبي هريرة فهو ما عساه باعتبار لفظه لكنه مرفوع باعتبار آخره ومعناه انظر صحيح البخاري ١٥١، وصحيح مسلم ٤٠

وسنن ابن ماجة ١١١ و٢٧٣ وحسام بن رمذي ٣٧/٤٦ و٩٠ وسنن النسائي ١٤٥ وسنن أبي داود ٢١٦ وسنن الدر قطني ١٢١ ونسب سرك ٢٣٨ وسنن الديهقي ٥٩، ومجمع برونس ٢/١١٥ وبصق قراءة ١/٣٦٣ وسنن الأوطار ٢/٢٣٦

(٣) في طه لها

(٤) سورة المزل الآية ٢٠

(٥) انظر الهداية ١/٣١

(٦) ذكرت عبارة نفس في التمامش (٤) من النسخة الماتقة

(٧) أخرج إلى من الحق في الصحفه السابقة هامش (٤)

(٨) وهي قوله تعالى «الرائحة والرائي فاحلوا كل واحد منهما ما به حنود» الآية ٢ من سورة النور

عليه النقي يلزم استسح لما قلنا فلا يحور السح بحر الواحد ، وإنما قد يقو به حداً  
اجتراراً عن اسقى ساسة إذ هو يحور <sup>(١)</sup> ، ألا ترى أي ما روى أن عمر رضي الله  
عنه سمع ليلة في المدينة قائلة <sup>(٢)</sup>

هـ من سبي إلى حمر لأشربها - أم هل سبيل إلى نصر من حجاج <sup>٣</sup>

فسأل عنه فعين به رجل صبيح مليح يفتن به النساء فقعه عمر عن المدينة  
وما زال إلا بطريق السباسة لأن صياحه الوح لا توجب التعريف حدّاً بالاحماع  
قوله وزيادة الطهارة <sup>(٤)</sup> أي بواراده الطهارة <sup>٥</sup> لحر الواحد وهو  
(قوله <sup>(٦)</sup> عليه السلام «الصواب بالنسب صلاه» <sup>(٧)</sup> عي م ثبت بقوله [معالى] <sup>٨</sup>

(١) انظر الهداية ٢ / ٧٤

(٢) القائلة هي الفريرة بنت همام أم الحجاج بن يوسف النخعي وكانت قد عشقت بصراً لأنه يرحمته  
مباشرة أثناء أن كتب تحت لغيره بن شعبه رضي الله عنه

(٣) هو بصر بن حجاج بن علاط - بكسر الباء وبفتح اللام - السلمي ثم البهري ، شاعر من أهل المدينة ،  
كان حملاً بمهنته إحدى مائة أدمية فكانت الحب للدكور وقوله

سائيف شعري عن نفسي أرافعة - بني ولم أقص من فنه من الحجاج

وقال السامري أنها الفريرة بنت همام من عروة بن مسعود النخعي أم الحجاج بن يوسف النخعي

وسمع السبيعي أم أبو مدين عمر رضي الله عنه قال لا ترى رجلاً في المدينة يهتف به العوسق في

حدور من وطلبه وأمر به فخلق شعر رأسه ، ثم عاد بالمص - ولما قيل عمر رضي الله عنه عن بصر

في المدينة انظر رعيه الأمل ١٣٩ / ٥ وطيقات الشافعية الكبرى ١ / ١٤٧ ومجمع الأمثال بسيد أبي

٤ : وحرارة الأدب للنفدي ٢ / ١٠٨ والقاف في غرب الحديث لبر محشري ٢ / ٢٥٧ ونصب الرامة

٣ / ٣٣٣

(٤) رجع إلى عبارة الأحسنكي فقد ذكرتها في من الصفحة من السابقة ص ٣ (٥)

(٥) أي في الطوائف (٦) سقط من

١٧ رواه ابن سعد ١٨٢ / ٤ والحاكم ١ / ٥٩ - ٢ / ٢٦٦ والبيهقي ٥ / ٨٧ ودارمي ص ٢٣ من حديث ابن

عدي رضي الله عنه مرفوعاً عن طريق عطاء بن السائب ويثبت عنه بحاكم ، وقال ندهي صحيح

وقعه جماعة اه وقد مر سدي فروي هذا الحديث عن ابن طاووس وعمره عن طاووس عن ابن عدي

موقوف ولا يعرفه مرفوعاً لا مر حديث عطاء ابن السائب اه وقال البيهقي رفعه عطاء ويثبت بن أبي

سليم ووقفه عبد الله بن طاووس وابن أبي عمير بن مسعود في الرواية الصحيحة اه قلب وروى الحاكم من

طريق حري وقال في بعضه صحيح علي شرط مسلم اه كذا رواه ابن حبان في صحيحه وانظر

نصب الرامة ٣ / ٧ ، ومن لاوطار ١ / ٢٤٥

(٨) رماه من

﴿ وَلِيُطَوِّفُوا بِالْحِجَّتِ الْعَتِيقِ ﴾<sup>١</sup> لئلا يلزم المسح<sup>٢</sup> وكذا أنو زياده قيد الإيمار في كفارة انصهار واليمين لهذا المعنى<sup>٣</sup> بخلاف كفارة القتل على قسم الإيمار فيه منصوص

ثم علم أن ههنا نقلاً وبشراً، فقله محرم الواحد<sup>٤</sup> يرفع إلى قوله ربادة أسفى  
وربادة الطهيرة أى أنى علماؤنا ربادهما محرم الواحد

وقوله أو القياس يرفع إلى قوله : وزيادة صفة الإيمان . أي أبنى علمائنا وزيادة الإيمان في كفارة الطهار واليمين بالقياس على كفارة القتل ما يقال هذه كفارة وتلك كفارة فتعاس هذه على بينا<sup>١</sup> ، ويحور أن تتعلق غوبه بحر الواحد بقوبه وزيادة صفة الإيمان ، يصلح أن يروى أنه يريد رضي به عنه أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ<sup>٢</sup> برفقة سوداء وقال علي عتق رقبة فحربي هذه ، فمتحبها بالإيمان فوجدها مؤمنة فقال عنه اسلام ، واعتقها عابها مؤمنة<sup>٣</sup> ، فتعلبه بالإيمان بين على شرط قيد الإيمان<sup>(٨)</sup>

قوله والذي يتصل بالسنة أفعال رسول الله [ﷺ] <sup>(١)</sup> وإنما قل يتصل  
 إشارته إلى انحطاط رتبة فعله عليه السلام عن قوله ، والمباح ما يتحيز فيه لعافل  
 بين التحصيل والبرئ شرعاً ، والمستحب هو المندود وهو ما في فعله ثواب وليس في  
 تركه عتاب ، ولغزو من الرلة والمعصية أن الرلة فعل محرم وقع لا عن قصد إليه  
 والمعصية فعل محرم وقع عن قصد إليه ، وهذا لأن الرلة أحدث من رز في الطين <sup>(٢)</sup>  
 وليس (بمقصود) <sup>(٣)</sup> ، لعافل إلى الرلل عنه بل إلى المشي في الطريق ، وإنما يخص الررس  
 في الطين لا عن احتيار ثم اعلم أن العلماء اختلفوا فيما صدر عنه من الأفعال <sup>(٤)</sup>

(١) رتبه من ط ثم النكاح ، قال الأحسكي والذي يتصل بالسنة أفعال رسول الله ﷺ وهي أربعة  
 أقسام مباح ومستحب وواجب وفرض ، وفيها قسم آخر وهو الرلة ، لكنه ليس من هذا الباب في شيء  
 لأنه لا يصح للاقتداء ولا يحل عن الأفعال بيان أنه رلة ، ثم اعلم أن الأفعال على ضربين ، من  
 به صفة رتبه عن وجوده كعوض أفعال النائم والساهي فإنه لا يوصف بحسن ولا قبح ، ومنه صفة  
 رتبه على وجوده كسائر أفعال المكلف وهي تنقسم إلى حسن وقبح والحسن منها ينقسم إلى واجب  
 ومندوب ومباح والقبح منها ينقسم إلى محذور ومكروه وهذه لأقسام سوى القسم الأخير يصح  
 وقوعها عن جميع المكلفين من الأنبياء وغيرهم ، أما بقسم الأخير فصح وقوعه عن غير الأنبياء من بني  
 آدم ولكن لا يصح وقوع ما هو محضه منه عن الأنبياء عليهم السلام ، فإنهم عصموا عن نكسائر عند  
 عامة المسلمين وعن الضعفاء عند أصحابنا جلالة لبعض الأشعرية وإن لم يعصموا عن الرلات ، فليس  
 أن المراد من فعالة عنه السلام ما يقع عن قصد ولم تكن من قبل الرلات لأن ما يقع لا عن قصد من  
 ما محض في ذاته بدو ولا عماء والسبب لا يصح للاقتداء وهو في نفس الحكم ما يصح الاقتداء به فيه  
 وما يقع عن قصد وبكفه من قبل الرلة وقد بين المباح معناها وهو لا يخص عن لاقر ، بل بين أنه رلة  
 ما من جهة القاعل وهو من به يعاى - كما سيوضح السارح قريباً - وما كان بياناً مقترباً به لا محالة  
 علم أنه غير ضائع للاقتداء به ، ثم إن صاحب المنار جامع فخر الإسلام البردوي وسمن لأئمة السرخسي  
 رحمهم الله في تفسير أفعاله عليه السلام سوى الرلة وما ليس عن قصد عن إرتبه أقسام مباح  
 ومستحب وواجب وفرض ، وقسمها الإمام أبو رند البوسني وسائر الأصوليين إلى ثلاثة أقسام واجب  
 ومستحب ومباح ، وأردو بالواجب القرص - قال صاحب الكشف وهذا أقرب إلى الصواب لأن الواجب  
 الاصطلاحي ما تمت بدليل به اضطراب ، وذلك غير متصور بالنسبة له عليه السلام ، لأن بدلائل  
 لوجوه كلها قطعية في حقه ، ويمكن حمل هذا التقسيم الرابع على أن المراد تقسيم أفعاله عنه السلام  
 بالنسبة إليه ، فحينئذ يحقق فيها الواجب عز اصطلاحاً لمصور نبوت وحبوب بعض أفعاله في حقها  
 بدليل مضطرب انظر الحسامي ص ٩١ وأصول البردوي مع كشف الأسرار ٣ ١٩٩ وأصول

السرخسي ٢ / ٨٦

(٢) رل في الطين رلق فيه بكسر اللام من « رلق » انظر القاموس ٢ / ٣٢٧

(٣) إلى ك مقصد

(٤) أي عدا الرلة

إذا لم يكن عن سهو، أو مما حبل عليه الإنسان كالأكل وغيره<sup>(١)</sup>، ولم يعلم أي جهة فعله، موحب ذلك في حق أمته<sup>(٢)</sup>، غالت الواقعية موحه (الوفف<sup>٣</sup>) عملاً واعتقاداً إلا بدليل<sup>(٤)</sup> (لاحتمال أمور شتى)<sup>(٥)</sup> وقال بعضهم الوحوب<sup>٦</sup>

(١) قوله «إذا لم يكن عن سهو أو مما حبل عليه الإنسان» احتراز عما كان عن سهو أو مما حبل عليه الإنسان فإن ذلك يكون محمولاً على الإباحة بالنسبة إليه وإلى أمته فلا خلاف

(٢) اعلم أنه لا بد من تحرير مضمون نزع من قبود أخرى وهي أن لا يكون هذا الفعل بداية لمحدث الكتاب فإنه حينئذ يكون مباحاً للعبد في الوحوب والندب والإباحة وإن لا يكون متبلاً وبقيداً لأمر سابق فإنه مباح بلامر أيضاً بالانفاق في الوحوب والندب وإن لا يكون محصواً كوحوب الصبحي والريادة عن الأربع في النكاح، فإنه لا يدل على التمسك بمبدأ ومبدأ بالانفاق، ثم بعد ذلك إما أن يفت صفة دس بفح في حقه عنه السلام، أو لم يعجب، فإن علمت فالجمهور على أن أمته مثله في كونهم متعددين في التنسي به بأبواب مثل ذلك الفعل على تلك الصفة من الوحوب أو الندب وذهبت سرمدية إلى أن حكم ما علمت صفة كحكم ما لم تعلم صفة، هكذا ذكر بعض الأصوليين وقال أبو الفسر رحمه الله وأما إذا قام دليل صفة فعل رسول الله صلى الله عليه وآله فقال أبو الفسر الكرخي من أصحابه وجميع الأشعرية وأبو بكر الفدائي من أصحاب السامعي ما أن رسول الله صلى الله عليه وآله محصو من جهة حتى يقوم دليل على مشاركة غيره منه وقال أبو بكر البرزنجي وأبو عبد الله الدراجاني من أصحاب الشافعي وجميع المعبرية أنه يجب لأئمة عنه السلام تركه حتى يقوم دليل على الحضور وإن لم يعجب صفة - وهو أمر لا يقوم الشارح - ولم يعجب عن أي جهة فعنه - فإن كان ذلك الفعل من جهة لمعاملات ففعله يدل على الإباحة بالإجماع كإدراك أبو الفسر وإن كان من جهة القرب فقد اختلف فيه على ما سيذكر بشارح رحمه الله

(٣) سقط من ك

(٤) لا يعقده عنه موحوب ولا ندب ولا إباحة ولا يجب له أنه متابع حتى يقوم دليل يبين الوصف ويتبين الشرية، والله ذهب عامة الأشعرية وجماعة من أصحاب السامعي كالقزالي وبني بكر الدقي وأبي القاسم بن كنج

(٥) في النسخة «لاحتمال أمور شتى» والمصحح من المصنفين الآخرين وهو «بعض طاهر» وبما أن هذا الدليل من جهة عنه السلام محتفل وحوماً نحو الوحوب والندب والإباحة ففقد معرفة صفة لفعل لا يمكن استدعائه إلا بما يبيحه هي الإنسان يمثل فعل القبر على الوجه الذي فعنه من بحر أنه فعنه حتى لو لم يكن هذا بفعل مثل الأول كالقيام والنفود، أو لم يكن عن الوجه الذي فعنه بأن كان مصدراً وحاً والآخر نقلاً، أو لم يكن من جنس فعنه بأن صلبه خلاص الظاهر معربين امتثالاً بلامر لا يكون متابعاً فعرفنا أن المتابعة لا تكون قبل معرفة صفة الفعل، وبعد معرفتها يجوز أن يكون الفعل مصلحاً في جهة عنه بسلام ولا يكون مصلحاً في حقنا بدليل أنه أصبح له ما لا يبيح لنا ووجب عنه ما لم يجب علينا، وإذا كان كذلك وجب التوقف إلى أن يظهر وصف الفعل بالدليل وإلى أن يقوم دليل أنشركه

(٦) بمعنى أنه بآراء الإجماع فيه فيكون واجباً في حقه عنه بسلام وفي حقه وهو قول مالك وأبو سريج من أصحاب السامعي وبني سعد الاصططري والحنابلة وجماعة من المعبرية

لقوله تعالى ﴿ اطعوا الله وأطعوا الرسول ﴾<sup>١</sup> ، وقوله تعالى ﴿ فابعدوني بحكم الله ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى ﴿ وابعدوه لعلمكم تهتدون ﴾<sup>٣</sup> وقوله تعالى ﴿ لقد كان لكم في رسول الله سورة حسبه ﴾<sup>٤</sup> ، وقوله تعالى ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره ﴾ ، والامر يشتمل لقول وأفع<sup>٥</sup> ، قال تعالى ﴿ وما أمر فرعون برشد ﴾<sup>٦</sup> ، والامر باسم<sup>٧</sup> ، وقال الكرخي من أصحاب العراقيين حكمه الإباحة لتفصيل لا دليل على لوجوب أو ليس قبا وحده لا يبرر ما لم يبرر له ، لا بدليل المنسكة لأخصاصه عليه اسلام بشدة ، في احوال كصلاه الليل ، وفي امنا - كحل الريدة<sup>٨</sup> على الأربع<sup>٩</sup> وقال الجصاص وهو من أصحاب العراقيين أيضا ، حكمه الإباحة<sup>(١٠)</sup> لأنه يقين

سورة النساء الآية ٥٩ وسورة المائدة الآية ٥٤

٢ سورة ابن عمر الآية ٣٦

٣ سورة الاعراف الآية ١٥٨

٤ سورة الاحزاب الآية ٢١

٥ سورة المائدة الآية ٦٣

٦ في الآية السابقة ، يروى من زمرتها على الناس لاسطامه انفس والفعل عن وجه واحد ثم ورد بطراة ما بعده

٧ سورة هود الآية ٩٧

٨ سمع الطريق ثم ظهر لك من هذه الآية وخصوصا الذين قدسوا بوجوب اتباع قداسدو

الإباحة العقلية لوجه تصدع الرسول وأبدعه على الإطلاق من غير فصل بين القول والفعل

٩ في ك الرائدة

١٠ (١١) يوضح قول أبي الحسن الكرخي ودليله قال رحمه الله : يعتقد الإباحة في حقه عليه السلام ولا يثبت لوجوب أو سبب الإبداء ولا يكون بنا اتباعه فيه إلا بدليل يصح بدل عن المشاركة وذلك لأن الإباحة هي سببه في حقه يثبت بحقه في كل الأفعال وهو عليه السلام معصوم عن الحرام - فوجب إثباتها ولو لم يثبت غيرها إلا بدليل لوقوع الشك فيه ، ثم وإن ثبت الإباحة في حقه لم يجر متابعه فيها لا بدليل ، لأنه قد ثبت اختصاصه عليه السلام باتباعه بعض الأفعال كذكر السراخ ، وثبت مساركه لأنه إنما في البعض وهذا بعض من الجواهر على التسوية فثبت البهف حتى يقوم دليل مرجح أحد الوجهين وكذا إذا مر دليل على لوجوب أو البدء لم يجر متابعه فيه إلا بدليل لمشاركته بشي أو اختصاصه عليه السلام بوجوب بعض الأفعال كما ذكرنا مساركه وتبوكه مشاركة الأمة ناه في بعض فوجب التوقف أيضا لما تقدم

١١ قوله : « حكمه الإباحة » أي أنه إن لم يعم صفة فلا يعم في حقه عليه السلام تعتقد لإباحة في حقه ولما اتباعه فيه حتى يقوم الدليل على الخصوص

يكونه معصوم عن إخراج الأدليل عن الوجود ، وبعد إيراد الدليل برهنا  
تباعه عن ذلك الوصف لا بد من دليل اختصاص وهذا لا ابتداء أصل للآيات  
الموجبة للاتفاق<sup>١</sup> والخصرص معارض<sup>٢</sup> وهذا هو احتياط علماء نحاري<sup>٣</sup>  
وقد مشايخ سمرقند حكمه الوجوب عملاً لا اعتقاداً عياً يمكن يعتقد عن الانهزام  
أن ما رآه الله منه فهو حق وهذا لا لاقتداء والمباينة أصل منونا غير أن  
حتمان اختصاص ثابت فلما كان كذلك قلب بالوجوب عملاً لأنه إن كان واحداً في  
الموقع فقد أسقط عن نفسه الأثم والعقار وإن كان مبدوياً فقد حرر الثواب فعبه  
جروح عن العهدة لا بارتياح ، ولم نقل بالوجوب اعتقاداً عياً لئلا يلزم اعتقاد  
من نفس واحد واحداً ، ومن نفس بمباح مناح وهو لا يجوز<sup>٤</sup>

قوله ولا يخلو عن الاقتراح أنه رثة<sup>٥</sup> ما من معارض كقول موسى عليه

(١) معناه أن في قوة تعالى في نقد كان لكم في رسول الله أسود حسنه في منصف على حوار الناسي به عبده  
السلام في معاله لأنه لو كان واحداً لكان من حي الكلام من يقول « عليكم » فهي قوله « فكم » فمن أن  
ذلك مباح بنا لا يكون لهما عياً فيكون هذا العصر معصوياً به حتى يقوم الدليل المانع وهو  
موجود بخصوصه تدن وقد دل عليه قوله تعالى « فكم قصي ريد منها وطراً وحدثها نكي  
لا يكون على لومهم حر في إروج دعائهم » لأنه فهي تدن من نوب الح في حقه مطابق  
دليل ثبوته في حق الأمة لا يرى منه نص عن بخصوصه عما كان هو مخصوصاً به بقوله تعالى  
في حاله بك من دون لومهم في وهو التكاثر غير مهر فلم لم يكن مطابق فعله بدلاً للأمة في لاقدام عن  
منه لم يكن قوله « حصصه لك » فهدد على الخصوصية تكون تامة بكون هذه الكتلة ثم من نفس  
منه بعدى بهم كما قال تعالى « إني جاعلك للناس إماماً » فمن ذلك على أن أصل في كل منهم حوار  
لاقتداء بهم لا مايت فيه نفس خصوصية بعد ذلك علمت أن لفظ « لوحه » في عبارة شارح  
معنى آيةه

(٢) والعرض لأثبت الأمدن

(٣) قلت وهو احتصار بقاص أي ريد وعصر الإسلام وشمس لثمة السرحسي وصاحب المس من هذا  
سرح مع عدم من يفرق بين قول أبي الحسن الكرخي ومع قول أبي بكر الحصاص هو أن عند الأول  
أصل هو الاحتصاص والأشبه أنه هو العرض وعند الثاني الأصل هو الابتاع وبخصوصه معارض

(٤) انظر صول السرحسي ٢٨٦ والمحقق ص ١٩٨ والأحكام للأمدن ٢ ٣٦

(٥) قال الإحسني والذي يوصل بالنسب أفعال رسول الله ﷺ وهي أربعة أقسام مباح  
ومستحب ومباح وفرض وفيها قسم حر وهو الرية لكنه نفس من هذا المعاني سبي  
لأنه لا يصح لاقتداء ولا يخلو عن الاقتراح بغيره لأنه واحتلف في سائر أفعاله =



السلام حين قتل لعطي بذكره<sup>(١)</sup> ﴿هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾<sup>(٢)</sup> أو من الله تعالى كقوله تعالى ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> ، فإن علت بحطل فرفق بين أمره وبعصيه بهذه الآية لأن أوردتها بطرا للزلة، قلب بحم لو أردت انصفاً، وبسب موضوع وإبى لرد من اعصية أمره محار (إلى<sup>(٤)</sup>) قوله ﴿فَقَسِيْ وَبِمَجْدَلِهِ عَرْمَأُ﴾<sup>(٥)</sup> قوله ﴿وَمَا يَتَصَلَّ بِالسَّنَنِ﴾<sup>(٦)</sup> إلى آخره ، اعلم أن العمل بالاحتجاج برسول الله ﷺ فيما لم يوح إليه من الأحكام الشرعية هل هو حائز م لا<sup>(٧)</sup> قال بعضهم بعدم الحوار قوله تعالى ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾<sup>(٨)</sup> آخر

= وبتصحيح ما قاله الحصاص رحمه الله إن ما علمت من إفعال الرسول ﷺ واقعاً على جهة مقتضى به في إقناعه عن تلك الجهة وما به معلومة على أي جهة فعنه قلب فعله عن أي مادل فعالة ﷺ وهو الإباحة لأن الإباح أصل فوجدتمسك به حتى يقوم بسبب خصوصية به انه انظر الجسماني ص ٩١

(١) بذكره مؤثب «الوكر» كالوعد وهو الطعن والضرب مجتمع - بصم الحميم ، وسكون الحيم - الكف - انظر القاموس ١ ٥١٤

(٢) سورة القصص الآية ١٥ ثم قول موسى هذا معباد ابن الشيطان فبج عصي حتى صر به - ي القبطي - فوقع قتلاً ومن ثم كاتب الإصافة في - عمل الشيطان - من إصافة اسبب إلى سببه وإبى جعل قتل الكافر من عمل الشيطان لأن قتله كائن قبل الإث في القتل ، وقبل لأنه كان مسامحاً فيهم وبسبب لمستأن قتل الكافر الحربي ، وهو عليه السلام لم يقصد قتله ، فكان رقة

(٣) سورة طه الآية ١٢١

(٤) سقط من ك - (٥) سورة طه الآية ١١٥

(٦) ساورد امتن قريباً (٧) في ك عليه السلام

(٨) علم انه لا خلاف في انه عليه السلام كان يبي الأحكام بالوحي وإن ذلك انصب محقق به لأنه بعث منبباً ، وحي إليه من الشرائع والأحكام ، وأمر مقتضيه إلى الناس ، فكان ذلك من خواصه لا شريك لأحد فيه وختلف في كونه معبداً بالاحتجاج فيما لم يوح إليه من الأحكام وهذا هو موضوع البحث هنا فأكثر لاسعوية وأكثر للمعبر له والمتكلمين كقول الاحتجاج خط النبي ﷺ في الإحكام السريعة إلا أن بعضهم قد أنبه على حائر عقلاً وهو منقول عن أبي عبد الحياتي وأبى بني هاشم ، وبعضهم قد أنبه حائر عقلاً ولكنه لم يبعد به شرعاً وقال عامة أهل الأصول كان له العمل في الحكم السريع بالوحي والبراي جمعاً وهو منقول عن أبي يوسف - رحمه الله - من أصحابنا وهو مذهب سالت والشافعي وعامة أهل الحديث رحمهم الله ، وقال أكثر أصحابنا انه عليه السلام كان معبداً بالاحتجاج بالوحي في حادثة ليس فيها وحي فإن لم يرون الوحي بعد الانبطار كان ذلك دلالة الإلح بالاحتجاج ، ثم قيل منه الانبطار مقدره ببلاده أيام ، وقيل بحوف فوب الغرض وذلك يختلف بحسب الأحوال كاستنطار الوي لأقرب في البكاح مقدر بغوب الحائط الكعبه ، هذا وكلهم انفقوا على أن العمل يحوز به عليه السلام بالبراي في الحروب وأمور الدنيا .

(٩) سورة النجم الآية ٣ و ٤

أن نطفه وحى إليه و لوحى (لا) ، يسمى رأياً واجتهاداً<sup>٢</sup> وقال بعضهم بالحول بقوة تعالى ﴿ فاعصوا بأولى الأنصار ﴾<sup>٣</sup> وهو يشمل سبي وغيره، من النبي أو أي بهد بوصف<sup>٤</sup> والصحيح ما ذكر في المتن<sup>٥</sup> وهو العمل بالرأي بعد انتدب ا لوحى و لياس منه وهذا لأن الوحى الظاهر أقوى بطرق و يعمل بالأقوى هو الأول، بانه أن النبي عليه اسلام حور بعضهم خطأ عليه<sup>٦</sup> وإن كان لا يجوز القرار على احصا عليه عند الكل فيكون العمل بالرأي بعد بظار ا لوحى أحق

(١) سقط من ك

(٢) ومن ثم فالحكم الصادر عن الاجتهاد لا يكون وحياً فهو داخل تحت النبي قلت واستدل هذا الفريق بالمعقول انصافاً قالوا من سمي  $\text{عليه السلام}$  كان نصب حكمه سريع استدراء والاجتهاد سهل محتمل بلخط لأنه رى الفساد فلا يصح نصبه سريع ببدء لأن نصبه بشرع حق الله تعالى فكان الله نصبه لا إلى بعدد بخلاف أمور الحرب وما يتعلق باستعمال لأن ذلك من حقوق العبد المطلوب إما دفع ضرر عنهم أو حر نفع عنهم واستعمال برى حاسر في مقته بحاجة العباد إلى ذلك ، وليس في وسعهم فوق ذلك والله تعالى تعالى بمعمال عما يوصف به الفساد من العجز و سحاخه فف هو حقه لا يست ابتداء إلا بما يكون موجهاً عند النقض ، بنبهه أن الحصر إلى رأي الذي هو محتمل لخطأ إما يجوز عند الضرورة حتى لم يجر للاستعمال به مع وجوب النص، والضرورة إما نبت في حق الأمة لا في حقه عنه اسلام إلا لالوحى بانه في كل وقت فكان استعماله بالرأي كاستعماله مع وجود نص

(٣) سورة الحشر لأنه ٢

(٤) ومن أن ذلك أن قوله تعالى ﴿ فاعصوا بأولى الأنصار ﴾ من الاعتناء عاماً لأولى النصائح إذا المراد من النصي بغيره والنبي عليه السلام عظم الناس بصره وأصفهم سريرة وأصوبهم اجتهداً ، واحسنهم استنباط ، فكان أولى بهذه الفصيلة والدرجوس تحت الخطب قلت واستدل هذا الفريق بالنسبة والمعقول انصافاً أما سنة الحديث الجعبيه التي قال به  $\text{عليه السلام}$  في أبي ذر الحج وهو شبح كبر لاستميتك على الرحلة الحديث وقد تقدم بعبه قالوا إنه  $\text{عليه السلام}$  غير منه دين الله لدين بعدد ذلك ليس بطريق مال، وما المعقول هو أن الاجتهاد مبني على تعلم بمعاني المصوص ، ورسوم الله  $\text{عليه السلام}$  سبق بدار وتكملهم فعبه حتى كان يعلم بمسائه الذي لا يعصمه حد من الإساءة ، وبعد العلم بالمعنى الذي هو متعلق بحكم والوقوف على طريق الاستعمال لا وجه بعبه عن ذلك لأنه نوع ححر وذلك لا يتيق بعلو برخته مع إطلاق غيره فيه

(٥) قال لا حسنكي ومصل بالنسب من طريقة رسول الله  $\text{عليه السلام}$  في اظهار أحكام الشرع والاجتهاد ، واختلف في هذا الفصل والصحيح عندنا أنه كان يعمل بالاجتهاد إذا انقطع طمعه عن نوحى فعبه بنبهه وكان لا مقر على الخطأ فإذا اقر على شيء من ذلك كان ذلك دليلاً قطعه على الحكم بخلاف ما يكون من غيره من العباد بالرأي وهو نصير الإلهام فعبه حجة قاطعة في حقه وإن لم يكن في حق غيره بهذه الصفة اهـ انظر الحسامي ص ٩٢

(٦) وسعد ذكر السارح بنبههم بعد بطور وهو لاء البعض هم أكثر أصحابنا وذهب أكثر العلماء إلى أن جهاده عليه اسلام لا محتمل الخطأ لأن امرنا بعبه في الأحكام بقوله عن وخر في فلا وربك لا يؤمنون حتى محكوم فيما شحر منهم ثم لا يحبوا في أنفسهم خرحاً مما قضيت ويسموا تسليمياً في ونقر ذلك من لاتب هو جدر بخط فعبه بكم مأمورين بانواع الخطأ وذلك غير حائر

وأخرى ولا يقل أن العمل ما رأي عمر باللهوى<sup>١</sup> لأن امرأه من الهوى هوى بنفس  
 لأمانة بالسوء، والعمل بالرأي ما ينظر في<sup>٢</sup> طرق لأحكام عملاً بالاعتبار  
 المتصور معزل من ذلك قوله وكان<sup>٣</sup> لا يقر على إحطاً<sup>٤</sup> بفتح القاف أي  
 لا يقرر وفيه إشارة إلى حوار الحطأ على النبي عليه السلام على ما هو مذهب  
 المعص والدين عليه ما شاور النبي عنه بسلام في مفاداة أسارى بدر أب بكر  
 وعمر رضي الله عنهم، فعمل برأي أي بكر وكان رأيه هو فعوتب بقوله «ولولا  
 كتاب من الله سبق لمسكم فيما أحدثتم عذاب عظيم»<sup>٥</sup> وحوار القباء بلال  
 وفساده من أمور بشرع<sup>٦</sup> عمر أن أقر ر عن شيء مما أنبي به بلال على كونه

١- هذا رأي استدلال الفريق الأول لمكر كون الإحطاء خط النبي عليه سلام في الأحكام بسرعة  
 وتصاف به نصاً إلا لا يستدل أحضاده مع التقرير عنه بنسب نوحى من هو وحي لأن تقريره على  
 أحضاده يدل على أنه هو بحق حقيقة كما أن ثبت بالوحي ابتداء ولأنه إذا اعتدنا بالاحضاد بالوحي  
 يكون تلقفه بذلك بحكم عن وحي لا عن هوى وهذه الزيادة مبدية على المسلم معصوم دينهم أن  
 بخصوص السبب لا يخصص عموم النقط أما عن عدم التمسك بذلك فيقال بهم أيضاً لا بد من لذة  
 على موضع نزاع فإنها تربت في شأن القرآن ورواها عن بكر الله فتراها من عند نفسه فكان معناه أن  
 ما ينطق به قرأها فهو وحي لأن ما ينطق به مطابق كذلك هذا وقد أورد في هذا ذكره الخواص  
 عن دينهم العقلي أيضاً

(٢) في ط إلى (٣) في ث فكان، وما أثبتته هو لمو فو نص من

(٤) قديم لك عبارة الإحطائي في هامش (٥) من الصفحة السابعة

٥٠ سورة الأنفال الآية ٦٨ وذكر بصحة قلب وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود وحمد عن ابن  
 عباس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال ما كان يوم بدر يصير رسول الله ﷺ إلى البشرى وهم  
 نكف وأصحابه بالآفة ونسفة عسر رحلاً «الحديث وفيه» ففتلوا يومئذ سبعين وأسروا سبعين  
 قبل أن يمسك فلما أسروا الأسارى من رسول الله ﷺ إلى بكر وعمر ما يرون في هؤلاء الأسارى،  
 فقال أبو بكر رضي الله عنه هو يوم يوم والعشرة يرى ابن جندب منهم القعدة فتكون لها قوة على الكعب  
 وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو يوم رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر يوم فهو ما قال  
 عمر فلما كان من بعد وجد عمر النبي عليه السلام وما بكر فاعتدب بمكاتب فسأله فقال «أي بيدي  
 عرض على صاحبك من أحدثهم الفرد» فقد عرض على عذابهم أدنى من هذه الشجرة فأبى الله في ما كان  
 لنبي أن يكون به أسرى في قوته تعالى في فكلوا ما عذبهم جلالاً طيب في فاحل الله القصة بهم الله  
 مختصراً من بعد مسلم وخبره أن مدي وحمد من حديث أبي عبيدة من عبد الله بن مسعود عن  
 عبد الله بن مسعود ثم قال الترمذي هذا حديث حسن وأبو عبيدة بن مسلم عن أبيه أنه أنكر  
 صحيح مسلم ٢٨٤ وسنن أبي داود ٣٠٠ وخامس من عدي ٢١٦ ومسنن حمد مع شرح حمد  
 شاكر ١/ ٢٤٤ و٢٥٠ و٢٢٧ ونسب الزاوية ٣، ٤٠٢ وبيل الأوطار ٧/ ٣٤٧

(٦) لأن أمور الحرب قلت وفي ذلك إشارة من الشارح إلى محل النزاع

صواباً<sup>(١)</sup> لأنه عنه السلام من الله تعالى بمصلحة صحابي من انبي عليه السلام فلا يحوز تقرير الله اياه على الخطأ<sup>(٢)</sup> كما لا يحوز تقرير النبي الصحابي على الخطأ إذا تكلم عنده.

قوله وهو نظير الإلهام<sup>(٣)</sup> أي عمل النبي بالاحكام وقراره على شيء مما استل به كالإلهام من حيث أنه يكون دليل الصواب في حقه وإن لم يكن في حق غيره كما أن الإلهام حجة قاطعة في حقه دون غيره<sup>(٤)</sup>، فمن الإلهام ما يخلق الله تعالى في قلب العاقل من العلم الضروري الداعي إلى العمل المرغوب فيه<sup>(٥)</sup>

قوله ومما يتصل بسنة نبينا شرايع من قبله<sup>(٦)</sup> اشرايع جمع شريعة<sup>(٧)</sup> وهي ما نزل الله فعله من غير نكال اعلم أن شريعة من قبل الله ما لم يأم لا<sup>(٨)</sup>

(١) فوجب علم النبي كالبص حتى يكون مخالفة حراماً وكفر، بخلاف اجتهد غيره من الأمة حيث تجوز مخالفة لمصلحة آخر لأن احتمال الخط والقرار عليه حرامان في حق الله فلا يصح الصواب في حق واحد وإن كان الحق لا يعودهم فبحر لكل واحد مخالفة الآخر بالاجتهاد لاختم الصواب في جهاده واحتمال الخط في جهاده غيره، هذا وفي قوله « غير أن القرار على شيء ما يبي له من على كونه صواباً » يحاظره إلى الجواب عما قال المنكرون، الاجتهاد بحمل الخط فلا يصح نصب «سريع»

(٢) لما ذكرت من أنه يؤدي إلى الأمر باتباع الخط وهو غير جائز

(٣) ذكرت ذلك فيما تقدم عساه لا يحسن فارجع إليها ثم اعلم أن الإلهام قسم من أقسام الوحي الصافي بدليل قوله تعالى «وما كان ينزل من كلمه الله إلا وحاه أي بطريق الإلهام» أما الاجتهاد فهو الوحي باطن

(٤) ويعتبره واضح قال صاحب التحقيق والاحكام في أنه قطعي من النبي عنه السلام دون غيره بطريق الإلهام فإنه حجة قاطعة في حقه عنه السلام حتى لم يجر لأحد مخالفة بوجه يستل منه من عند الله تعالى وعصمته من انقراض عن الخط واليهاد غيره بنسب صحة أصلاً برون النبي وبعصمه وعدم دفع بدل على أنه حجة

(٥) وهذا التعريف بالإلهام معنى ما قال غيره هو القدح في القلب من غير نظر في نص واستدلال بحجة انظر التحقيق ص ٢ وأصول الشريعة مع كشف الأسرار ٣ / ٢ واستبصار ص ٣٥٥ وأحكام للأمدني ٤ / ٣١٥

(٦) قال لا يحسن وما يتصل بسنة نبينا عليه السلام شرايع من قبله والقول «يصحح منه أن ما قص الله تعالى» ورسوله منه من غير نكال طرماً على أنه سرية لرسوله «» انظر الخسائي ص ٩٢

(٧) وهي في اللغة ما شرع الله تعالى لعباده انظر القاموس ٢ / ٣٨

(٨) اعلم أنه يجوز أن يتعد الله تعالى بعصمه عنه السلام بنسب منه من قبله في الإلهام وأما ما ذهبوا إليه ويجوز أن يتعد الله تعالى عن أمته ونفس في ذلك استبعاد ولا يستبعد فإن مصالح العباد قد يقع وقد يختلف فبحر أن يكون شيء مصحح في رضى النبي الأول دون الثاني وبحر عكسه ويجوز أن يكون مصحح في رضى النبي الأول والثاني فبحر أن يختلف الشرايع وينبغي إلا أن العباد حقيق =

فيه اختلاف، قال بعضهم نلزمنا لعوله تعالى ﴿أولئك الذين هدى الله فيبذاهم  
افتده﴾<sup>(١)</sup> ولأن لتأنيده هو الأصل، والتوقف إنما يكون بالنسبة إليه<sup>(٢)</sup> وقال  
بعضهم لا يلزمنا إلا ما لا يحتمل التوقيف والانسحاب بقوله تعالى ﴿لكل جعلنا  
منكم شريعة ومهاجاً﴾<sup>(٣)</sup> وقال بعضهم نلزمنا على أنه شريعة بعوله تعالى

= في وقوع التبعيد هنا في موضعين أحدهما أنه عليه السلام هل كان متعبداً بغيره من لائمه قبل  
البعثة؟ فإني بعضهم ذلك كسي الحسين المصري وخمسة من المتكلمين والشمس بعضهم محضين فيه  
أيضاً، فقليل كان متعبداً بغيره من موحد وقيل بغيره من موسى، وقيل بغيره من عيسى،  
وقيل بما ثبت أنه شرع وبوقف فيه بعضهم كالعراقي وعند الحنابلة وغيرهم، ومحمد بن عبد الله المسألة  
أصول التوجيه، والثاني أن النبي ﷺ بعد البعثة وأما هل هم معتمدون بغيره من تقدم؟ وهذه مسألة  
الكتاب، فذهب كثير من أصحاب وعامة أصحاب الشافعي وطائفة من المتكلمين إلى أنه عليه السلام كان  
متعبداً بغيره من قبله من لائمه عليهم السلام وإن كل سريضة بعثت لنبي فهي بإفقه في حق من  
بعده في قسام الساعة إلا أن يقولوا الدليل على الانسحاب وعنه نكروا شريعة من قبله عن أنها شريعة  
ذلك النبي عليه السلام إلا أن يلتفت بصحتها وهذا ما ذكره الشارح أولاً وذهب أكثر المتكلمين وطائفة من  
أصحابنا وصحاب الشافعي إلى أنه عليه السلام لم يكن معتمد بغيره من لائمه من سريضة كل نبي تمتهي  
بوفاته على ما ذكر صاحب الميراث، أو بعثت لنبي آخر على ما ذكر شمس الأئمة السرخسي ويحدد للثاني  
شريعة جرى لا ما لا يحتمل التوقيف والانسحاب وعنه لا يجوز العمل بها إلا بما قدم الدليل على  
مقتضاه من الرسول لمبعوث بعده وهذا القول هو ما ذكره الشارح ثانياً وقال بعضهم نلزمنا العمل  
بما نقل من شرائع من قبلنا فيما لم يثبت انسحابه على أن ذلك سريضة لنبي ولم يعصوا أي ما يصير  
معلوماً منها بنقل أهل الكتاب، أو بروايت المسلمين عما في أيديهم من الكتاب ومن ما يفتي من ذلك من في  
القرآن أو السنة، وهذا القول هو الثالث حسب ترتيب الشارح أيضاً وذهب أكثر مشايخنا منهم السرخسي  
أو منصور والقاضي أو رند وشمس الأئمة السرخسي وفتح الإسلام النوري وعامة المتأخرين أو  
أن ما ثبت بكتاب الله تعالى أنه كان من سريضة من قبلنا أو من الرسول بغيره من العمل به عن أنه  
سريضة بينما ما لم يظهر انسحابه عما ما علم بنقل من الكتاب أو بفهم المسلمين من كتبهم فإنه لا يجب  
انسحابه وهذا ما ذكره الشارح آخراً وصححه

(١) سورة الأنعام الآية ٩ ووجه الدلالة أن النبي ﷺ أمر بالافتداء بهدي الأنعام وبهدي اسم بلائمه

والشرائع جميعاً لأن الإهتداء يقع بالكل فيجب عليه اتباع شرعهم

(٢) يوضح هذا المعقود أن ما ثبت سريضة لرسول فقد ثبتت حقيقته وكونه مرضياً عند الله، وبعث الرسول  
لنبي ما هو مرضي عند الله عز وجل فما علم كونه مرضياً بعثت رسول لا يخرج عن أن يكون مرضياً  
بعثت رسولاً حر ودينه مرضياً كان محموداً له كما كان قبل بعث الرسول النبي، وكان بعث الثاني  
مؤيداً لها وإليه وقعت الإشارة في قوله تعالى أضراراً ﴿لا يفرق بين أحد من رسله﴾ لأن كلهم يدعون  
بحق إلى دين الله تعالى فمن يهدى في الأصل في شرائع الرسل بعهد السلام المؤاخذة إلا أنه ظهر بعض  
حكم بتأليف السرخسي

(٣) سورة الحاشدة الآية ٤٨، وجه دلالتها لهد القول أنها تنص على أن يكون كل نبي نبي الله في شريعة وإن  
يكون كل نبي محضه بغيره حاله بها مبهم قلت وقد استدلوا بالمعقول أيضاً فقالوا أن الأصل في  
سريضة ما نصه الخصوص لأن بعث الرسول ليس إلا لبيان للناس حاجته إلى دينه والله بهد



و بشرع ربه منه الدين توقف عن الأئمة استغفار صبيح، و أن الاقتداء بالأئمة  
في شرعهم لا يمكن لأحلافهم، و بما يمكن في سير لاله واجب قبل معاني ﴿ إن  
الدين عند الله الإسلام ﴾<sup>٢</sup> و احواب عن الحقون لا يسلم أن لتسد هو  
الأصل ولنر سمسما أن عابده هو لأصل لكن لا يسلم انقاء<sup>٣</sup> و احواب عن قوته  
تعلي ﴿ ملة إبراهيم ﴾<sup>٤</sup> أن اراد من به الدين لانهما واحد في ابعة

قوله أن ما قصر الله تعالى<sup>٥</sup> نقاف و بعض لمسح بسور وبهما وجه  
مها اي من الشرائع<sup>٦</sup>

قوله و ما يقع به ختم باب انسه قصص مائعه اصحاب النبي عليه  
السلام<sup>٧</sup> عم ان يفسد لصحابي<sup>٨</sup> واجب عند أبي سعيد البرقي رحمه الله يترك  
به قياس<sup>٩</sup> و عبد الكري رحمه الله لا يجوز تفلسفه إلا فيما لا يدرك بالقياس<sup>١٠</sup>

١- احدهما قوله تعالى ﴿ فهداهم قدده ﴾ والآخرى قوله تعالى ﴿ بكل حجة منكم شرعه ومبها ﴾  
(٢) سورة آل عمران الآية ١٩  
(٣) اي بقاء هذا لأصل  
(٤) سورة آل عمران الآية ٩٥  
(٥) ارجع إلى عبارة الاحمدكي فقد قدمها في أول هذه المسألة  
(٦) انظر أصول الشريخي ٢ / ٩٩ و شرح النظامي ص ٩٢ و لأحكام بلادي ٤ / ١٨٧ و ١٩٠  
(٧) قال رحسكلي و ما يقع به ختم باب سعة باب مائعه صاحب رسول الله ﷺ هـ انظر الحسبي  
ص ٩٣

٨- عم أن قول الصحابي لما كانت فيه شبهة السماع بأبي بن بلخي بحر أقسام السنة أو التشبه بعد  
لحقيقة في بنية تم علم انه لا خلاف في أن مذهب الصحابي إما ما كان هو حاكم و مفيد من حجة  
على صحابي آخر ربما الخلاف في كونه حجة على الباقي ومن بعدهم من المجتهدين  
(٩) وهو قول أبي بكر الخصائص في عصر الرواس و جماعة من اصحاب وهو مختار عصر الإسلام  
البردي وشمس لأمة شريخي و أبي انيس رحمهم الله وهو مذهب من واحد من جدل في حدى  
الرواسي و سافعي في قوله القديم: فإنه ذكر الصحابة في رسالته القديمة وأبني عليهم بما هم الله تم  
قد و هم فوق في كل علم و جهاد و ورع و عقل يستدرك به علم و يستبعد و راؤهم أولى من أن  
عبد لأقنسا و مص في موضع بحر على أن يصحبه ، ختف بـ ابعة الاربعة و في حين ختف  
الأئمة الاربعة حقون تي بكر و عمر رضي الله عنهما و في و ذكر في موضع بحر انه يجب ترجيح بقول  
لأعم و الأكر قياساً لأن ريادة عمه نقوي جهاده و تعدد عن النقص  
و هو قول جماعة من أصحاب و الله مال نقضي نور ريد النبوي على ما يسر ربه تقر به في القويم

وعبد ايشافي رحمه الله لا يُعدُّ أحدَ منهم<sup>١</sup> ، وعن الشيخ أبي منصور الحازمي  
عن أصحابنا أن تقليد الصحابي يجب إذا كان من أهل الفتوى ولم يحالفه صحابي  
آخر ورد حافقه فلا<sup>٢</sup> لكن يرحح أحد القومين دليلين وهو الأصح ، وقار بعضهم  
بجب تقليد الخلفاء الراشدين<sup>٣</sup>

اجبج الرسعي مقوله عيه السلام «اقتدوا بالدين من عدي ابي بكر وعمر»<sup>1</sup>

(١) وإن كان فيما لا يدرك بمناقبنا وسهول انشأنا في رضى الله عنه في الجديد وإذ كنت ذهبت الأشاعرة واعتزلت وهذا النقط الذي يمر به الشارح - أعني قوله - لا مقلد جد منهم - كما يدعى على عدم وحبب التقليد بشرى في عدم حوزة نص وهو لحسن عدهم وقد حوز بعضهم التقليد وإن كان لا يوحى به وذكر في القواعد أن مذهب الصحابي أن كان موافقاً للقبس فهو حجة إلا أن الأصحاب جئناهم فقل بعضهم صححه في قبس وقال بعضهم الحجة في قوله وما إذا كان بخلاف القبس أو كان مع الصحابي فيه . والجل في مخالف قوله فقد اختلف قول الشافعي فيه قال في تقديم قول الصحابي أو من القبس ، وقيل في تحديد القياس أولى

(٢) أي فلا يجب تقليد البعض

(٣) في ما اتفحصه من قدر الشجيرة - ماكر وعمر - رضي به عنهم هــ وانقلد اتباع الإنسان غيره فمما يقول و بعض معتقداً للحقيقة فيه من غير بطر وامن في الدليل فكان هذا التبع حتى قوى التحيز أو ضعفه فبذلك في عقه من غير ظن دليل فعلى هذا لا يكون اتباع الصحابة تقليداً لأنه عمل بالذم معنى إلا أنه سمي تقليداً باعتبار الصورة

٤٢٠) روي مرقعا عن حديث خيفة، وحديث ابن مسعود، وحديث أبي البرداء رضي الله عنهم حديث خيفة بن الحسن، حركه ابن عاصم، والرمذي من طريق عمرو بن هرم عن يحيى بن جابر عن حديث مرقعا وبسبك عنه الرمذي، وأخرجه بترمذي، وأبو أحمد من طريق سفيان بن عيينة عن زائدة - ومرة أخرى بدور زائدة - عن عبد الحكيم بن عمر عن يحيى بن زناد قال الرمذي، وكان سفيان بن عيينة يدين في هذا الحديث، فربما نكروا عن زائدة عن عبد الحكيم بن عمر، وربما لم ينكروا عن زائدة، ثم في حديث حسن - وهو الصحيح - وأحمد من طريق سفيان بن عيينة، يروي عن عبد الحكيم بن عمر عن موسى بن يحيى عن يحيى بن زناد، وقال أحمد في حديث من حل ما روي في فضائل الشخصين، وهو، وصححه إمامي في محضره، وحديث ابن مسعود، حركه بترمذي، وأحمد من طريق يحيى بن عتبة بن كهيل عن زائدة، وقال الرمذي، هذا حديث حسن، غريب، من هذا الوجه، من حديث ابن مسعود، لا يعرفه إلا من حديث يحيى بن سلمة بن كهيل، ويحيى بن سلمة ضعيف في الحديث، وهو، وصححه الحاكم، لكن أعرضه، وهو في محضره، فقال، سنده، وأحمد، وأبو أحمد، خيفة عن سلمة بن كهيل، وحديث أبي البرداء، رواه بطريق أبي الكبر، في الفتح، تكلم بطريق يحيى بن سلمة، في ٣٧، وحامض بترمذي، ١٣، ٢٩، و٢١٣، ومسنود حماد، ٣٨٢، وسنن البيهقي، ٥٣، وأبو بكر، ٧٥، وحامض مسند أبي حنيفة، ٢٢٢، ٢٢٦، والفتح، الكبير، ٢١٥، ثم أعجم أن أبا سعيد البردعي استدل بصحة هذا الحديث « قبيحا بالدين من معدي »، وجراد بالافضاء في هذا الحديث، وما بعده إلا ما عكس، ظاهرهما يقتضي وجوب التذاعيم.



رعي لله عنهما وقوله عليه السلام «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»<sup>(١)</sup>

وحجج الشيخ أبو الحسن الكرخي رحمه الله بقوله تعالى ﴿فَاعْتَبِرُوا بَأْوِلِي الْأَنْبَارِ﴾<sup>(٢)</sup> وما روي عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى شريح<sup>(٣)</sup> «أفص بكتاب الله تعالى ثم بسنة رسوله ثم رأيك» ولم يقر بري<sup>(٤)</sup>، إلا أنه يقدر فيما لا يدرئ بالقياس لأن الظاهر أنه لم يقل إلا عن حديث ثبت عنده بصيانتة عن الجراف<sup>(٥)</sup>

(١) أخرجه الدرر القطبي في المؤنف وفي غرائب منك وقصص في مسند الشهاب وعبد بن حميد والبيهقي في المدخل، وابن عدي في بكم، والترمذي وابن عبد البر والحاكم وغيرهم بالفاظ مختلفة لحسن مقاربة المعنى بطرق متعددة كلها ضعيفة كما بسند الحافظ ابن حجر في الكاف بشاف حريج أضاف بكشاف «بكن بسبب كثرة بطرق وحسن في نسخة بحسن وبذلك حسنة الصنعاني كما ذكره البسند الحريجاني في حاشية بشكاه عنه وقال قاسم بن يحيى في شرح مختصر إمام وقدر في «صحابي كالنجوم» الحديث من حديث ابن عمر وروى معناه من حديث أنس وفي إسناده مقبول بكن بشاف بعضه بعضا هكذا قال النكوي، قلت وأخرجه نسحري في الإنبية، وابن عساكر عن عمر عنه  $\text{ﷺ}$  قال سألت رعي فيما يختلف فيه أصحابي من بعدي فأوحى إلي يا محمد إن أصحابك بعدي بحرية النجوم في سماء بعضها أضوا من بعض فمن حدثني مما هم عليه من أخلاقهم فهو عمني على هدى الله نظر بفتح الكسر ٢ / ١٥٠ وإقامة الحجة على أن الإكثار من التعميد ليس ببدعة من

(٢) سورة الحشر الآية ٢، ووجه دلالتها أن الاعتناء هو بعض المقياس والرأي فيه لا يصح فيه (٣) هو شريح بن عمار بن قيس بن الحهم الكندي (أبو أمية) كان من كبار التابعين، وأدرك الحاشية، وكان من شهر بقصة الفقهاء في صدر الإسلام صبه من النعم وى قصة الكوفة في زمن عمر وعثمان وعلي ومعاوية، واستغنى في أيام الحجاج قس مومه بعم دفعاه سنة ٧٧ هـ وكان ثقة في الحديث مأثور في القصص له دأع في الأدب والشعر ومات بالكوفة سنة ٧٨ هـ وقس سنة ٨٦ هـ وقيل غير ذلك انظر حصة الأوباء ٤ / ١٣٢ ولأصالة ٣ / ٢٠٢ وشذرات الذهب ١ / ٨٥ ووفيات الأعيان ٢٨١ وتهذيب التهذيب ٤ / ٣٢٦ والعارف من ١٩١ والاستيعاب ١ / ٦٠٦

(٤) أخرجه بنسائي ٢ / ٣٠٦ والبيهقي ١٠ / ١ من طريق سفان عن شيباني عن الشنعبي عن شريح أنه كتب إلى عمر بسنة فكذب الله أن قصصنا في كتاب الله لا نر وأخرجه بيهقي أصبا من طريق هشيم قال حدثنا سيار عن الشعبي به

(٥) فكان ديملا على أنه ليس بعد الكتاب في بسنة شيء معقول به سوى برأي وأبصار هو دس على أنه لم يظهر من الصحابة دعاء الناس إلى أقويهم، والعمل بأرائهم، ولو كان قول أبو حنيفة مقبولا عن إفراد الناس إلى قوله كما كان رسول الله  $\text{ﷺ}$  يدعو الناس إلى العمل بقوله وكما كانت بصيرة يدعو الناس إلى العمل بالكتاب والسنة وإلى العمل بجمعهم فيما اجمعوا عليه إذ الدعاء إلى الحق واجب فمن ذلك على أن قول أبو حنيفة لا يكون مقبولا عن الرأي

(٦) «الجراف» بكسر الجيم وضعفها الحديس وهو الطين والتحصن والنجومهم انظر بقاموس ١ / ٥١٣ و٢ / ١٠٤

وجه قول الشافعي [رحمه الله] <sup>(١)</sup> ادرج هنا <sup>(٢)</sup>

واجمع أبو منصور بالكتاب والسنة والمعقول ، أما الكتب فقوله تعالى ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنْ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ [رضي الله عنهم ورضوا عنه] <sup>(٣)</sup>﴾ وجه الاستدلال أن التابعي استحوذ بالمدح باتباع صحابي وفيه إشارة إلى أن تقليد اصحابي واجب لأنه لو لم يكن رأي الصحابي حقا وصوابا كما كان اسمع مستحقا للمدح ، لكن هذا اسمع بدرجة لفتوى لأنه لو لم يكن كذلك لا يجب تعنيده لأنه غير معصوم عن الخطأ وكذا لا يقلد إلا حافة صحابي آخر ، لأنه كما يستحق مدح باتباع صحابي يستحق ائتمار بمخالفة صحابي آخر فثبت التعارض فيسقط الاتباع ، وأما السنة فحديث الاقتداء <sup>(٤)</sup> وأما المعقول فهو أن القياس عمل بالرأي وفيه احتمال غلط ، ورأي اصحابي وإن كان يحتمل الغلط يغلب عليه الصواب لئلا يلزم نفوسهم في أمور الدين ومشاهدتهم أحوال انحراف وأسائه ولأن <sup>(٥)</sup> الظاهر أنه يشاور اصحابه ، ثم بعد ذلك إذا لم يظهر لحلاف فالظاهر هو الإجماع فيقلد عملاً بالعلل لأنه كالمتيقن

---

(١) رايه من ك

(٢) أي في تعيين المتقنين لأي شخص الكرخي إلا أنه -أي الشافعي رضي الله عنه- لم يفرض مالا يدرك بالرأي من لقبدير وحواها وبن عمره لأنه يجوز أن يصحابي إنما أفني فيما لا يرتب بالقياس بحبر طبعه دليلا ولا يكون كذلك ، ومع حواها أن لا يكون دليلا لا يلزم غيره كالاتجاه ما أحتمل أن لا يكون دليلا لا يكون حجة على محتجده آخر إلا يرى أن قول شافعي وسائر المجتهدين فيما لا يدرك بالرأي ليس بحجة مع أنه لا يظن بهم بالخارفة والكذب ، فكذا قول الصحابي

(٣) في ك. «ورضوا عنه رضي الله عنهم» وهو خطأ صواب لرسم المصحف

(٤) سورة التوبة الآية ١٠٠

(٥) يعني قوله ﷺ «اقتدوا بآدميين من بعدي» وقد تقدم خبره ، وقوله عليه السلام «اصحابي

كالجموع بأهم اقتدستم منهم» ففيه دعوة إلى اتباعهم رضي الله عنهم

(٦) في ك لأن

ووجه لقول الآخر ما روى عن أبي علي عليه السلام «عبيكم بسنتي وسنة  
الحلفاء الراشدين من بعدي»<sup>(١)</sup>

قوله قال أبو سعيد<sup>٢</sup> هو أبو سعيد أحمد بن الحسين البردعي<sup>٣</sup> تلميذ أبي  
علي الدقاق الزاري<sup>٤</sup> صاحب كتاب الحصى<sup>٥</sup> وهو تلميذ موسى بن نصر  
الزاري<sup>٦</sup>، وهو تلميذ محمد بن الحسن الشيباني رضي الله عنهم والشيخ  
أبو الحسن الكرخي تلميذ البردعي، وسمعت بعض أساتذتي يحاذرون  
العماء كانوا يقولون للشيخ<sup>٧</sup> أبي الحسن بن (الحسن)<sup>٨</sup> فحسبوا رأوا في إمام  
الشيعة فقال عليه السلام شيخوه فإن الملائكة يشيخونه ثم قالوا عند ذكره  
أشيخ أبو الحسن

١ رواه صاحب السنن عن نسائي كما روه الحاكم وابن حبان كلهم من حديث الغرياص من سيرة  
مرفوعة. وقال الرمزي هذه حديث حسن صحيح أما ابن خاتم الأرمدي<sup>١٤٣</sup> وسنن أبي  
داود<sup>٤٤</sup>، ٢ وسنن ابن فضال<sup>٥</sup> وصحيح ابن حبان<sup>٣٩</sup> والمسنن<sup>٩٥</sup> ثم ظهر هذا  
الحديث بقضي وخواب انتفع بحقاء بن شمس وإن حالههم غيرهم من الصحابة ولكن مثل هذا يظهر  
عند ظهور الخلاف يقدم يدين، فبقي حال ظهور قولهم من غير مخالف بهم عن ما يقتضيه الظاهر كذا  
قال السرخسي

(٢) قال الإجماع في قال أبو سعيد بردعي رحمه الله تقلد بصحابي وبحب ترك به يقاس لأجمال  
السمع والوقوف ولعص اصانهم في نفس التي تمتلئ هذه بحور الجردن ومعرفة أسانه وقاس  
بو الحسن الكرخي رحمه الله لا يجوز تقديم بصحابي إلا فيما لا يترك بالقياس، وقال الشافعي رحمه  
الله لا يقدم أحد منهم، وهذا الخلاف في كل ما يربط عنهم من غير اختلاف بينهم ومن غير أن يثبت أنه  
دفع غير فاسد فمكتب مبلما له وأما بن حنفوا في شيء فالحق لا يعدو أصواتهم ولا يسقط المقتضى  
ببعض بالغير لأنهم يعني وجه الذي ما لم يحرر الحاجة بينهم بتحديث حتى محض يقاس أنه  
اسطر الحسامي ص ٩٣

(٣) قدمت ترجمته

(٤) هو الحسن بن علي بن محمد الدقاق ببسنوري الشافعي بو علي، صوفي فقيه، صوفي قرأ على  
موسى بن نصر الزاري وهو - أي أبو علي - أستاذ أبي سعيد البردعي توفي رحمه الله سنة ٤٠٥ هـ  
وقبل سنة ٤٠٦ هـ، والدقاق يقاس ابن يمينه دانيق ونعمه

(٥) من قال بي علي دقاق «كتاب الحصى» و«كتاب الصحابة» انظر سدراب دهب<sup>٣</sup> ١٨٠ والفوائد  
بهنه ص ٤٦ وناج الراحم ص ٨٩ وطبقات الفقهاء للشري ص ٩١ وكشف الطيور<sup>٢</sup> ١٤٣٤  
ومعجم المؤلفين<sup>٣</sup> ٢٦١

(٦) هو موسى بن نصر الزاري (أبو سهل) من أصحاب محمد بن الحسن الشيباني يروي الحديث عن  
عبد الرحمن بن زهير، وهو آخر من روا عنه وبقيه عنه أبو سعيد البردعي وأبو علي دقاق كل  
حافس سنة ١٨٩ هـ من رآه «كتاب بشعة» و«كتاب المضارح» وهو بدع في ذاته انظر الفوائد  
بهنه ص ٢١٦ وناج الراحم ص ٧٤ وطبقات الفقهاء لبسنري ص ١٧ و«كتاب عقهاء لعرض كبرى» ص ٤٣  
وكشف الطيور<sup>٢</sup> ١٤٣٠ و١٤٥٦

(٧) في كاشف الخصال (٨) إليك بحسب

قوله **تقليد الصحابي** <sup>(١)</sup> التقليد متابعة اشخص عمره من غير استدلال  
وكانه يحل <sup>(٢)</sup> ما يفعله عمره أو بقوله <sup>(٣)</sup> قلادة في عنقه

قوله **لا حنمال اسماع** أي من انسي عليه السلام

(قوله <sup>(٤)</sup> ) **وبفضل إصابتهم** <sup>(٥)</sup> لأنهم شاهدوا حوار اسيرين وعرفوا  
أسبانه ويدلوا بقوس في دين له على أنهم مذبحو بقوله عليه السلام «حبر  
الناس قرني الدين» <sup>(٦)</sup> أنا فيهم» <sup>(٧)</sup>

(١) ارجع إلى عبارته الاحسيني فقد ذكرها في هامش (٢) من الصفحة السابقة فارجع به  
(٢) في النصحيح « يفعل » والصحيح من السياق  
(٣) في ط (٢) قدمت لغت عن في حاش (٢) من بصحيفة السابقة فارجع اليه  
(٤) ارجع إلى ما نقلته لك من كلام الاحسيني في هامش (٢) من الصحيفة السابقة  
(٥) في ط « دي » وقد ورد حديث بالغطي « الذي و الدين »  
(٦) سيدكره السارح قرنا بالغطي «حبر بقرون قري الذي بافهم » وسيدكره معديك كاملا بلفظ

« حبر القرون قري » يعني ان فيهم تم الدين بلوهم ثم الدين بلوهم ثم الدين بلوهم ثم يفتو الكذب « واقول ورد ذلك  
مرفوعا من حديث يزيد الاسلمي وحديث حماد بن عمار وحديث عبد بن مسعود وحديث  
عمار بن حصري وحديث ابي هريرة وحديث عائشة وحديث عمر بن الخطاب وحديث سمرة بن  
جندب وحديث يزيد الاسلمي رواد احمد بن حنبل في مسنده « وأبو يعلى في مسنده عن يزيد الاسلمي  
قال قال رسول الله ﷺ « حبر مني القرن بعنت انفسهم » وفي لفظ حبر بقرون الذي يعقب فيهم ثم  
الدين بلوهم ثم الدين بلوهم ثم الدين بلوهم ثم يكون قوم يسبق سعادتهم بغيرهم و بغيرهم  
شهادتهم « قال يعقوبي ورحلها رجال الصحيح « وحديث حماد بن عمار رواد الحاكم في  
المستدرک والطبراني في الكبير مرفوعا بلفظ « حبر الناس قري الذي فيهم ثم الدين بلوهم ثم الدين  
بلوهم « والآخرون أو قال « لائل الحافظ ابن حبان رحاه بعد الا ان حماده مختلف في صحبه « ثم  
وقد يعقوبي رحى الطبراني رجال الصحيح لا ان دريس بن يزيد الاودي لم يسمع من حماده  
وحديث ابن مسعود ان حرة الدجاري في مو اصعب وسلم واثم ري و ابن ماجة « واحمد مرفوعا ولفظ  
البخاري « حبر الناس قري ثم الدين بلوهم ثم الدين بلوهم ثم تحيى قوم يسبق سعادتهم بغيرهم  
مسندهم ويمية شهادتهم « وحديث عمار بن حصري « حرة الاسمة الاسمة الا ان ماجة كما رواد احمد  
وابن عفي مرفوعا ولفظ مسلم « حبر هذه الامة الغر الدين يعقب فيهم ثم الدين بلوهم ثم الدين  
بلوهم ثم الدين بلوهم قال عمر بن فلا ابري قال رسول الله « بعد قرية من دي « ثلاثة « ثم يكون  
بعدهم قوم مشهور ولا يستشهدون ومحبون ولا يؤمنون ويندرون ولا يؤمنون ويظهر فيهم  
السم « انتهى وحديث ابي هريرة رواد « حبر مرفوعا ولفظ مسلم « حبر أمي القرن الذين  
يعقب فيهم ثم الدين بلوهم ثم مختلف قوم يحسب السمنة بسعدو « قبل ان يستشهدوا « وحديث  
عائشة مرفوعا « حرة مسلم وحمد عليها قال ابن رجلي الحفي « أي حبر حبر قس « انظر  
بدي ما قبله ثم يعني ثم السنت « ثم بلفظ مسلم « وحديث عمر بن الخطاب ذكره ابرمدي  
اسم لا بلفظ « حبر الناس قري ثم الدين بلوهم ثم الدين بلوهم ثم يفتو الكذب «

تأوله بقديم رأيه<sup>(١)</sup> أي رأى الصدي، قوله عما لا (تدري) (٢) باقيا  
وهو كالمقرب لأن يعقل لا يهتدء به فيه، وهذا كما قالوا<sup>(٣)</sup> فمن استحسن ثلاثة  
أيام، وأكثره عشرة أيام<sup>(٤)</sup>

= حتى يشهد الرجل ولا يفسده ويحذف الرجل ولا يستحيف = اهـ فلب ورواه الرضوي وابن ماجة  
والحاكم وشافعي والداري عن عمر بن الخطاب قال = وصحكم بأصحابي ثم بعد ذلك يوبهم  
الدين يوبهم ثم يغشوا الكتب حتى يحلف الرجل ولا يستحلف، وسهد الشاهد ولا يستسهد = الحديث  
بلفظ الرضوي، قال الرضوي = قد حدثت خمس صحيح غريب من هذا الوجه وقد ذكر هذا الحديث من  
غير وجه عن عمر بن الخطاب اهـ وصححه الحاكم وابن أبي عمير في نسخة الدار رحالة ثقات  
هـ، وحدثت بمصره بن خديف روى الطبراني في المعجم عنه مرفوعا وفي نسخة عبد الله بن محمد بن  
عيسى قال انتهى بمعرفة وفيه رحالة ثقات اهـ انظر صحيح البخاري ٣٢٢ و ٣٤٩ و ٣٤٩  
وصحيح مسلم ١٦ و ٨٩٨٤ وخاتمة الرمزي ٩١٩ و ١٧٨ و ١٦٣ و ٢٤٣ وسنن ابن ماجة ٧٩١  
وسنن أبي داود ١٢٣ وسنن أحمد ١٢٩ و ١٢٩ و ١٢٩ و ١٢٩ و ١٢٩ و ١٢٩ و ١٢٩ و ١٢٩  
أحمد ١٢٩ و ١٢٩ و ١٢٩ و ١٢٩ و ١٢٩ و ١٢٩ و ١٢٩ و ١٢٩ و ١٢٩ و ١٢٩  
ومجمع الزوائد ١٩٠/١٩٠ وفتح الباري ٨/٨

١٠ ارجع إلى عبارة الإحسائي فقد ذكر بها فيما سبق في الصفحة قبل السابقة ومنها فمجد بن يعقوب بن  
بني ي حال من هذا اللفظ

(٢) في ب «تدري» وما أتبعه من ط هو الخواص يلحق وقد حذرت لك عبارة فيه، تقدم

(٣) أي الصحابة رضي الله عنهم

(٤) روى الرضوي = بما يقرب من هذا اللفظ = والبيهقي والداري = معناه = من طريق الخلد من يوب عن  
معاوية بن مرة عن ابن عباس موقوف عليه وقال البيهقي هذا حديث يعرف من أحد من يوب = وقد ذكر ذلك  
عليه، مع حكى عن أبي داود أنه قال = قال في ابن عباس الخلد اعراضي لا يعرف الحديث اهـ مع ذكر  
البيهقي تصحيحه عن جماعة ورواه أبو يعقوب من طريقه أيضا = وفيه ينهني تصحيحه وذكره ابن  
هشام في المغني قلب روى هذا لأمر عن الخلد جماعة من أتباعه منهم سفيان الثوري وعمل به وجماع  
ابن سبويه كذا أخرجه الدارقي من روايته عنه = وأما عمل من غيره وجماع من روى = فقد أخرجه  
البيهقي من روايته عنه = وخسار من حسان وسعيد بن أبي عروبة وعمر بن وهب وقال ابن عدي لم حد  
ليحد حديث منكرا جدا وقد جاء برواه هذه جماعة وسواء اهـ وسواء ابداعات والسواهد  
هـ أخرجه الدارقطني من حديث الربيع بن صبيح عن سمع ابن عن ابن قال فذكر لأمر بنو سطر  
بأبي من يعقوب السراج = وفيه أيضا ما أخرجه الدارقطني عن الحسن بن عمار بن أبي يعقوب  
سبط بن أبي يعقوب = وروى هذا عن ابن عباس = وقال أحمد بن حنبل لا بأس به روى صالح =  
وقال سفيان هو من سادات المسلمين = وقوله عن سمع بن = = كان مجهولا فلا يظهره  
معاوية بن مرة = لأنه هو الذي روى ذلك عن ابن = وقال البيهقي بعد = روى ابن عباس عن الخاضع  
لأمر لا بأس بما ساد = وأخرجه الدارقطني من قول ابن مسعود من طريق شاذ من رواد = وأخذه  
ابن شاذ من هذا، ضعيف الحديث = بل بلفظ جاء مرفوعا عنه السلام من حديث أبي سارة عند  
الطبراني في المعجم ولا وسط وفي نسخة عند مالك الكوفي قال انتهى لا تدري من هو اهـ = ومن حديث  
وأما من الأسبق عنه = بهذا اللفظ ذكره من قدمه ومن حديث عمار = وتحتوي = ومن وعامة  
مرفوعا = وفي نسخة من ذكر الرضوي انظر سنن الدارقطني ١/٧٧ وسنن البيهقي ١/٣٢٣-٣٢٤  
وسنن الدارقي ص = ومجمع الزوائد ١/٢٨ والمغني لأمر قدامه ١/٣٢ ونصب الرتبة ١/٩٠  
وفتح بقدير لاس التهام ١/١٦٤

قوله وهذا الخلاف<sup>(١)</sup> إلى آخره أي هذا الخلاف في تقليد أصحابي فيما ثبت<sup>(٢)</sup> عنه ولم يثبت خلاف غيره أو سكوت غيره مسلماً<sup>(٣)</sup>، فإنه إذا ثبت الخلاف يرحح أحد القولين على الآخر ولا يجب التقليد بالاتفاق وإذا ثبت اسكوت من غيره ينعتقد الأجماع، فيجب التقليد بالأجماع<sup>(٤)</sup>

قوله إذا اختلفوا في شيء<sup>(٥)</sup> كما إمامات المكاتب عن وفاء قال عبيد بن مسعود رضي الله عنهما يموت حراً، وهو مذهب علمائنا، وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه يموت عبداً<sup>(٦)</sup> وهو مذهب الشافعي رحمه الله، ورحح علماؤنا قوليهما بأن موت أحد المتعاقدين لا يسلط الكتابة، فكذلك موت الآخر<sup>(٧)</sup> أعني أن موت المولى لا يسلطها<sup>(٨)</sup> فكذلك موت المكاتب، والحامع صاحب العبد إلى حرية نفسه وولده كي يصيروا أملاً للولايات<sup>(٩)</sup>

(١) وردت لك عبارة الإحسني فيما تقدم قارح البها (٢) في ك سب.

(٣) هذا بيان معنى الرابع.

(٤) من في المراسن وصوره أسئلة، ورد قول عن الصحابي رضي الله عنه في حديثه لا يخص الأسير، فيما بين الضمانه بأن كانت مما لا يقع به التلوي والحاجة للكل، ويمكن من باب ما اشتهر عادة به ظهر بقل هذا القول في النسخ، ولم يرد عن غيره من الضمانه رضي الله عنهم خلاف ذلك، فمما إذا كان القول في حصة من حقه، الأسير لا محالة ولا يحمل الحقاء بأن كانت الضمانه و تلوي بها، نعم نعمه و سهر منلها فيما بين الحواصن ولم يظهر خلاف من غيره فنه هذا إجماع يجب العمل به، وقد إذا حدثوا في شيء فالحق لا يفسد قلوبهم الخ ما ذكره الإحسني في مثبته مما ذكرته لك سابقاً وفي بعض الكتب وصوره أسئلة فيما إذا ورد قول من الصحابي رضي الله عنه فيما يترك بالعباس ولم يفل عن غيره تسليم ولا ينكر ورد أن لو كان رويته فيما لا يترك بالعباس كان حجة بلا خلاف بين أصحابنا رحمهم الله ولو نقل عن غيره تسليم كان اضماً فلا يجوز خلافه، ولو نقل عن غيره رد وانكار كان ذلك اضلاً منهم في ذلك الحكم بالترجي، وذلك بموجب الترجيح، أو نعم عند الترجيح بينهما، وعدم حور حداد قول آخر، لا مهم إذا اختلفوا على قولين أو أقوال فقد اجمعوا على إحصاء الأمور، حيث قالوا ضرورة يعتبر اجتماعهم على الخطأ وخروج الحق عن أقوالهم، فقال القول الخارج عن أقوالهم خطأ يفتي بكونه مردوداً كتاب في التحقيق

٥ رجع إلى ما قال الإحسني فيما ذكرته سابقاً

(٦) قلت أخرج المصنف في عمل وابن مسعود رضي الله عنهما بمعنى ما ذكره سراج، وأخرج ابن رند من ثابت بن معاذ صاحب وروى أبو حمزة رحمه الله هذا الأسر عنهم أيضاً، نظر سنن أبيه في ١٠ ٣٣ وبصفت الرابحة ١٤٦ وإمام مسند أبي حمزة ١٦٩/٢ ولأن ابن أحمد من الحسن من ٧

(٧) في لا ينكر (٨) وهذا عبداً خلافاً للشافعي رحمه الله

(٩) انظر الهداية ٣/١٩٥ والإيضاح ٢/٤٣٥-٤٣٦



شعبيين منه من ابهرجة و عاش سبعين سنة وتوفي سنة و خمسين سنة<sup>١</sup>  
وما روى عن أبي حنيفة لا ثبت احكام صحابة في الاشعار<sup>٢</sup> لان مراهيم  
لبحفي كان يكرهه وهو عمر ادرك عصر الصحابة، فلا تثب حماتهم دون  
قوله، فإنه يحقق الأول وهو جواز تقليد التابعي<sup>(٣)</sup>، مثال مزاحمة التابعي في  
الغسوى الصحابة ما حاف مسروق في الدرر يدح الولد ابن عباس بايجاب دبح  
شاة فرجع ابن عباس الى قوله عن احباب ربح سنة<sup>٤</sup> وكذا حاتف شريح عند

(١) قدمت لك ترجمة أبي حنيفة مستوفاه قارجع إليها

(٢) أي أنه قال لا يثبت... إلخ

(٣) لاشعار هو الإهداء منشرح لغة وشرعا حر - سدام النبوة لهداية الخرد في النبوة بكيفية خاصه  
ثم هو سنة عبد الشافعي رحمه الله وحسن عبد أبي يوسف ومحمد رحمتهما الله ومكرهه عند أبي  
حنيفة رحمه الله. انظر الإقناع ١/ ١٠٣ والنهاية ١/ ١١٣

(٤) روى الترمذي ١٠٤١ عن إبراهيم النخعي رحمه الله أنه قال: الاشعار مثلة - وهو ذكره الحافظ بن  
حضر، وقال الإمام أبو يعرب المالكي بعد ذكر مقاله النخعي وقد روى عن ابن عباس النخعي فيه  
وإرحصه عن عباسه سره - فالنظر شرح ابن العربي المالكي عن جامع الترمذي ٤/ ١٣٧ وقبح  
ساري ٤/ ٢٩٢

٥، وذكر سمس رحمه السرخسي رحمه الله أنه لا خلاف في أن قول النخعي ليس بحجة على وجه ستركه  
القباس فقد روي عن أبي حنيفة رحمه الله ما جاء عن متابعي رحمهم الله في الغسوى غلط  
لا خلاف بينهم بأنهم لا يثبتون ما لا خلاف في أن قوله هل تعدونه في إجماع الصحابة حتى لا يتم حماتهم مع  
حلافه؟ فمعدنا يعتدونه، وعند الشافعي لا يعتدونه أنه قلت فكر سمس الأئمة لم يعبر رواجه  
القول الذي ذكرناه عند تقدم والسارح بعد بضاح من غير ما واسبب خلاف

(٦) روى أبو حنيفة عن سماس بن حرب عن محمد بن المنصور قال: سئل رجل ابن عباس فقال: أبي يدرن  
أخبر أبي، ومسروق بن الأجدع خاتم في المسند فقال له ابن عباس: ذهب إلى ذلك السنج فأسأله ثم  
بعد فاجبرني مما يقول فنادى فأسأله فقال: سمعته يقول: أسمع حنيفة فانه يخرنك فاني ابن عباس فعنده بعد  
قال مسروق قال: وأما امرئك فمأمرنك به مسروق انه محض إقتل - اعلم أن معاوية ابن عباس رضي  
الله عنه حنيفة في هذا فقد روى أنه قال: دبح - أي العائر - كسب كذا في دراهم إسحاق - عن  
أحمد بن الرواسي في ذلك - رواد النخعي - وحسنه - وروى عنه أنه قال: يهدي ربه أو كمشاً - رواه  
بن أبي سنية وروى عنه أنه قال: محتره كفرد يمي - رواد ابن أبي سنية ومالك بن النخعي وروى  
ابن أبي شبة عنه أنه قال: محتره منه من الأمل كما قدي بها عند للطلب فيه - أنه قال النخعي وأحلاف  
فداويه في ذلك من عني أنه كان يقوله استدلالاً وبط - لأنه عرفه بوقف - بطر جامع مساند  
أبي حنيفة ٢/ ٢٦٤ ولانار أحمد ابن الحسن ص ١٢٥ وسنن النخعي ٣/ ٧٤ - ٧٥ والمصنف لا يروي  
شبهه ٤/ ١٩٦ والموطأ ١/ ٢٦٧ ومفسر القرطبي ١٥/ ١١١



حيث رد شهادة الحسين (١) لعلي (٢) رضي الله عنهما

ثم اعلم (أه<sup>٣</sup>) إنما قيد بمراجعة القاضي في الفتوى ، لأنه إذا لم يكن أهلاً  
للفتوى حين أسرت لصحابة لا يجوز تقليده بالاعتاق (١)

\* \* \*

(١) هو الحسين بن علي بن أبي طالب بهاشمي القرشي العبداني (أبو عبدالله) البسط الشهيد ابن فاطمة  
برهرة ، ولد في المدينة سنة ٤ هـ ، ومات في بيت النبوة وهو الذي باصنفت العداوة بسمعه من أبي هاشم  
ونبي عنه حتى ذهب بعرض الأمويين ، وكان استشهاده رضي الله عنه يوم الجمعة عاشر المحرم سنة  
٦ هـ وقد ظل هذا اليوم يوم حرر وكعبة عبد حميع المسلمين ، ولا سيما الشيعة ، انظر يهذب ابن  
عساكر ٤ / ٣١٠ وصغوه الصفوة ١ / ٣٢١ ومأرجح الطبري ٦ / ٢٩٥ وبين المذنب ص ١٩ والمعارف  
ص ٩٣

قلت ولعل صحته « الحسن » هو الذي في عامة كتب الأصول -

(٢) حين احبكم إلى شريح في ذرعه الذي عرفه مع يهودي وقال - اي علي رضي الله عنه - هي ذرعي عرفها مع  
هذا اليهودي فقال شريح لليهودي ما تقول؟ قال ذرعي في يدي ، فطلب شريح ساهبين من علي رضي  
الله عنه ، فذهب قبرا فاشهد به ودعا الحسن ، وفي تعقيب على المسحاة ت الورقة ٤١ ، الحسن - من علي  
فشهد به فدان شريح ما سهاذه مولاك فقد خربك لك ، وأما شهادته انك فلا خير لها ، وكان من رأي علي  
حوار شهادته الابن لأبيه - فسلم الذرع إلى اليهودي ، فقال لليهودي ، امير المؤمنين مشى في قاصده فقصى  
عنه فرص به صديق والده بها ذرعك بمسلم اليهودي فقال علي رضي الله عنه هذا الذرع لك وهذا  
الفرس هذا خلاصة ما في المراجع الأصولية ، واصل هذا الأمر أخرجه أبو أحمد الحاكم ، وبين الحوري  
في بطل وفي إسناده « أبو سمعة » قال الأول منك ، وقال الثاني لا يصح ، فخره أبو سمعة  
هـ ، وأخرجه سبهقي من طرق وضعفها ، ونقل عن ابن الصلاح انه قال في كلامه عن الوسيط بم أحد  
به إسناداً ثبت هـ ، وروى أبو جعفر عن سريح انه قال أربعة لا يجوز لهم شهادة الأب ، لأنه  
والابن لأنه الابن انظر سنن البيهقي ١ / ١٣٦ ونبيل الاوطار ٨ / ٣١ وجامع مساند أبي  
حسبة ٢ / ٢٧٦ والأثر لحمد بن الحسن ص ١١٢

(٣) سقط من ك

(٤) انظر كشف الأسرار ٣ / ٣٢٥ وأصول السر حسي ٢ / ١١٤ ونسب المحرم ص ٣ / ١٣٥ وشرح المنابر

٧٣٦ / ٢

## باب الإجماع

هو في اللغة عبارة عن لغز السام يقال جمع رأيه على كذا ، أي أثبتت ذلك شيء  
بريه حرماً ، وفي الاصطلاح يراد به إجماع<sup>(١)</sup> الآراء على شيء<sup>(٢)</sup> ثم اعلم أنه  
لا بد من أن يعرف (هنا)<sup>(٣)</sup> أربعة أشياء ركن الإجماع<sup>(٤)</sup> وشرطه<sup>(٥)</sup> وسببه<sup>(٦)</sup>  
وحكمه<sup>(٧)</sup>

(١) والإجماع في اللغة الاتفاق أصلاً ومنه قولهم اجمع القوم على كذا أي اتفقوا عليه ثم يفرق بين  
المعنيين بالإجماع بمعنى الذي ذكره السامح متصور من واحد وبالمعنى السياسي الذي ذكره

لا يتصور إلا من اثنين فما فوقهما

(٢) في ط الإجماع

(٣) وقبل هو عبارة عن اتفاق مدة محمد ﷺ على أمر من الأمور السنية واعتصر عنه بأنه يلزم من هذا  
التفسير أن لا يوجد في يوم القامة لأن الله محمد عنه السلام عبارة عن جملة من أتباعه إلى يوم  
القامة ، ومن وجد منه في بعض الأعصار فإمامهم بعض الأمة لا كلها ، وبسبب هذه المسألة لأحد واداه  
بغير مطرد فإنه لو خلا عصر عن المجتهدين واتفقوا على أمر رسمي فإن اتفاقهم عنه لا يكون حصصاً  
شريعياً بالاتفاق مع انطباق هذا الحد عليه ، وعبر معكس فإن الأمة والمجتهدين يتفقوا على عقلي أو  
عربي كإن إجماعاً مع حروجهما من هذا الحد فكيفهما غير معكس ، وبحسب عن الآراء السياسية من أراد  
للمجتهدين بالوجود في عصر من الأعصار ، وعن الثالث بأن كون الاتفاق على عقلي أو عصري حصصاً  
غير مسلم عند الفائل وقيل هو إجماع جميع آراء حل الإجماع على حكم من سؤر الدين عقلي و  
سري عند سؤر الحادثة وقيل - وهو الأصح - أنه عبارة عن اتفاق المجتهدين من هذه الأمة في أمر من  
أمر من الأمور ، ويريد بالاتفاق الاشتراك في الاعتقاد أو لقول أو الفعل ، وأما انطباق بعضهم على بعض عن  
الاعتقاد ، وبعضهم على القول أو الفعل الدال على الاعتقاد ، وأما بقوله « المجتهدين » معارف باللام  
فيسمى بالجمع عن الذي عرهم كالعامة واتفاق بعضهم ، ويقوله « من هذه الأمة » عن المجتهدين  
من أوقات الشرائع السالفة ، ويقوله « في عصر » عن إيهام أن الإجماع لا يتم إلا باتفاق مجتهدي جميع  
الأعصار في يوم القامة لتساوي نطق المجتهدين جميعهم ، وأما قول « على أمر من الأمور » ليكون متبوعاً  
لقول والفعل ، والآيات والعقود والأحكام العقلية والشرعية وهذا التعريف إنما يصح على من لم  
يعبر موافقة القوم ومخالفهم في الإجماع أصلاً ، وإنما من اعتبر موافقهم فيه لا يحتاج فيه إلى أن يرى  
شرط فيه إجماع الكل ، وعليه فالحد الصحيح عندنا في هذا هو الاتفاق في عصر على أمر من الأمور من  
جميع من هو منه من هذه الأمة ، فقوله « من هو ذلك » يستعمل للمجتهدين فيما يحتاج فيه إلى رأي ،  
فيصير جامعاً مانعاً ، قلبي وبعد ذلك لا يحكي عليك ما يمكن إبرازة على تعريف شارح ، وما يمكن  
بصحيحه أنه كان نقلاً ، إجماع الآراء من الله محمد عنه السلام في عصر على شيء »

(٤) سقط من ك - (٥) وركن الإجماع ، ما يقوم به الإجماع

(٦) شرط الإجماع ، ما يكون الإجماع متوقفاً عليه

(٧) سبب الإجماع هو المعنى الداعي إلى إجماع الجامع للآراء ، وهو المسمى بمسند الإجماع

(٨) حكم الإجماع هو الأثر الناتج منه

ما لأول فهو عن عريمه<sup>(٢)</sup> ورخصه<sup>(٣)</sup> أما العريمه فالتعاقب الكل بصا عن شيء أو فعلاً كما إذا شرع أهل الاحتياط بالتعاقب في لشركة أو انصارية وأما الرخصة فمبني على التعص وسكوب التعص، أو شروع التعص في الفعل وسكوت الباقي قير لا يثبت الإجماع بسكوب تعص<sup>(٤)</sup> لاحتمال السكوت<sup>(٥)</sup>، ويحكى عن شافعي<sup>(٦)</sup> ولما من الغالب في كل عصر<sup>(٧)</sup> والمعتار منهم تنويع الكفار القسوى وسكوت من الصغار وبعد مضي مدة انتبهت وهي ثلاثة أيام<sup>(٨)</sup> بسكوت لسكوت كالمبني على الانقار لا بسكوت في موضع الصحة إلى انبيان من فهو كان الحق بخلاف ما نص التعص أو فعل لما حل السكوت بل تعص الآخر بوجود

#### (١) وهو ركن الإجماع

(٢) العريمه هنا ما كان أصلاً في باب الإجماع، إذ العريمه هي الأمر الأصلي

(٣) وهي ما جعل إجماعاً بالضرورة، إذ مبني الرخصة على الضرورة

(٤) وإما سمي هذا بقسم رخصة لأنه حق إجماعاً ضرورياً لا لاجتناب عن سببه المحدثين بل العسق والنقص في أمر الدين

(٥) صورته لمثاله ما ذهب بعض أهل الإجماع من حكم في مثاله قد استقر له حكم على حكم تلك لمثاله وانسحب ذلك من التعص ومذهب هذه الدليل كما سيذكرها الشارح - فيه ولم يظهر مخالفت كان ذلك إجماعاً عند الجمهور، ويسمى إجماعاً بسكوت

(٦) بيان كون سكوت محتملاً من السكوت كما يكون لموافقة يكون بمناهضة وبثقة مع صمان بخلاف كما قيل لأن عباس رضي الله عنهما لم يظهر قوله في القول وقد كان منكراً خلافه، في زمن عمر رضي الله عنه - وكان عمر لا يذكره كما سيجيء - فقال كان خلافتك فيه وفي روايته فمبني عن ذلك بديه وقد يكون لأنهم لم يوافقوا أمثاله (سئلهم بالحجاز وسببها برغبته أو اجتهاداً فلم يورد اجتهادهم إلى شيء فوقفوا - وقد يكون لكون القاب أكثر سبباً من الساكنة واعتد حرمته وأقوى في الاحتياط فلا يرى التقارب والابتكار مصححة لاحتياطه وإذا كان محتملاً لهدم المعاني لا يكون حجة ولا حجة

(٧) وهو مذهب عيسى بن إسماعيل وأصحابه والقاضي الباقلاني من لأسعريته وداود الطائفي وبعض المعبر له منهم أبو محمد أبي بصير فقد ذهب هؤلاء إلى الإجماع الكوني لمن إجماع ولا حجة ونقل ذلك عن الشافعي ونقل عن أبي الحسن الكرخي وبعض أصحاب شافعي أنه حجة وليس بإجماع ومن هو مذهب الشافعي والله ذهب أبو حنيفة وإجماعه من الغلبة ويحكى عن شافعي أنه كان يقول من ظهر القول من أكبر العلماء بالسكوت يفر يفسر بصفه الإجماع وإن انتشر من واحد أو اثنين والسكوت أكثر علماء الفص لا يصفه الإجماع ونقل عن الجبائي أنه إجماع وحده بشرط انقراض التعص

(٨) مراد الشارح رخصة الله أن يقول إن شرط الطوق منهم جميعاً معجز عن معجز من المعجز العباد في

كل عصر ... مع ما يكره

٩ أو مجلس العدم

العبادة والسعة عن السكينة عن الحق وكلامنا في عصر<sup>١</sup> وما روي أن ابن عباس رضي الله عنهما قيل به ما منعك أن تحضر<sup>٢</sup> عمر يقول في القول، فقال سرته<sup>٣</sup> فلا مكان يصح لأن عمر رضي الله عنه كان سلس<sup>٤</sup> لقيده<sup>٥</sup> في أمر الحق<sup>٦</sup>، على أنه كان يقول به عصر يأعوأص شيشية أعرفها من أحرم<sup>٧</sup>، وهذا مثل يصرب في عرب شبه الشبيء<sup>٨</sup>، والشيشية أحرق وأحرم اسم رحر<sup>٩</sup>، وأول من

(١) انظر الأحكام للامدي ١/ ٢٨ و٣٠١ وميسر الخزيير ٣/ ٢٤٦ وكشف الاستر ٣/ ٢٢٦-٢٣١ وبهانة السنن ٢/ ١٤٧ و١٩١ وشرح الحار ٢/ ٧٣٨ ورشد بغدول ص ٨٤ والموضح مع التلويح ٢/ ٣٢٦ (٢) في ط تحب

(٣) روه المبهقي ٦/ ٢٥٣ من حديث ابن إسحاق بن الزهري عن عبد الله بن عبد الله ابن عتبة من مسعود قال: حسبنا أبو هريرة بن أوس من حديث علي بن عباس فذكرنا فرائض أميرنا فقيل الحديث، وفي آخره «فلو أعطى أي عمر - من قدم الله - وهم كل صاحب فريضة لا تروى إلا في فريضة - فريضة كاملة لم قسم ما ينقي به من حر الله - وهم من يستحقون ما بقي بعد دوي العروس - بالخصص ما عالت فريضة فقال به رف. فما منعك أن تشر بهذا الرأي عي عمر<sup>٧</sup> فقال ههه والله أهه (٤) سلس كتف تسهل التي لتفان

(٥) بقاءه صد السوق، فهو من أمم وذلك من خلف النظر القاموس ١/ ٢٨٣ و٢٤٧ (٦) وما من عي ذلك أنه كان يعبر عن ما ذكر رضي الله عنهما في قتال من منع الزكاة مسعدا في قوله عنه السلام «مرب أن أقاض الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله» الحديث فمما قيل أبو بكر «و به لا فائس من فرق ما من جمع رسول به» وفقه ومناجعه، ركز بجاري معلما ثم قال وكان تقرأ أصحاب مسور عمر كهولا كانوا أو شباب وكان وقف عند كتاب الله عن وحس ثم انظر صحيح بخاري ٩/ ١١٣

(٧) قال المصنف في الحديث أن عمر قال لأن عباس رضي الله عنهما حين شاوره فأعنيه أشد به «شيشية أعرفها من أحرم» وذلك أنه لم يكن تفرقي من ري العباس رضي الله عنه، فشبهه بأبيه في جوده الرأي أهه وروى امر ححر في ترجمه ابن عباس مسعده عن عمره ر علي حرق باب، فمع ابن عباس فقيل به كن لأحرقهم الحديث فمع عليا قوله فقيل: ونح إن أم بعض الله بغواص أهه انظر الاصلية ٤/ ٩٢ ومجمع لا مثال للمصنف ١/ ٣٦٢

(٨) وهو عحر بنت، ومصدره «أن يني صرحوني - أي لصحوني - باندم»

(٩) وهو ابن أبي أحرم



(ولأنه<sup>(١)</sup>) ما وجد الإجماع من أهل العدالة والاحتياط لا يحور للنقص انرجوع عن ذلك<sup>(٢)</sup>، لأنه حين ثبت صواب كائنا كانت بالنص بخلاف<sup>(٣)</sup> ما ثبت بالنص حرام فكذلك خلاف ما ثبت بالإجماع، يؤيده قوله عليه السلام من شد<sup>(٤)</sup> شد في النار<sup>(٥)</sup>

وهذا شرائط أخرى متفق عليها، وهي شرائط الأهلية، وهي (العقل)<sup>(٦)</sup> والبلوغ، والإسلام والعدالة<sup>(٧)</sup>، والكنهية من أهل الاحتياط<sup>(٨)</sup> ومن أهل

(١) في ط لاه

(٢) غيبا، وكذا عدد من وافقوا في عدم اسرط الافتراض وعند الشافعي ومن وافقه يصح رجوع النقص كما ذكره فيما تقدم

(٣) في ك بخلاف

(٤) الشاهد من مخالف بعد الموافقة يقال شد المصير وقد ادا بوحسن بعد ما كان فيها انصر اصول السرخسي ١/ ٣١٥ وكشف الاسرار ٣/ ٢٤٣ والاحكام للامدي ١/ ٣٦٦ وجمع الجوامع مع حاسبه البستاني ٢/ ١٨٩ وفوائد الرحموت ٢/ ٢٢٤

٥، روى ترمذي ١١٩٩ من طريق سليمان المدي عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله ﷺ قال «ان الله لا يجمع بيني او قن امه محمد ﷺ عن صلاته ويدالله مع اجتماعه ومن شد شدائي النار» اهـ ثم قن حد حديث عرب من هذا الوجه وسليمان المدي هو عدي سليمان بن سفيان وقد روى عنه ابو داود الطيالسي وروى عامر العقدي وغير واحد من اهل العلم اهـ ورواد الحاكم ١/ ١٥ من طريق عن ابن عمر مرفوعا وقال «في النار» ثم بعد اخر طريقه قال «قد روى هذا الحديث بسند يصح بمنزلة الحديث» اهـ

(٦) في ك العقل

(٧) قد بعض اصحاب الشافعي كمن استحق الشراري وإمام الحرمين يعتبر قول القاسق ولا ينفرد لإجماع بدونه لأن القاسق لا ينفرد لا يترمه ان يقد عزم بل يمنع فيما يقع له ما يؤدي اليه اجتهاده، فكيف ينفرد لإجماع عنه في حقه واجتهاده مخالف اجتهاد من سواه وقال بعضهم ان القاسق يدخل في إجماع من وجه ويخرج من وجه وبما ذلك ان اجتهاده قاسق اذا ظهر خلافه يسن عن دليله بخلاف ان يحميه فسقه عن اعتداسه لغير دليل فاد اظهر من استدلاله دليله صالحا على خلافه يرفع لإجماع بخلافه وصار دخلا في حمله اهل الإجماع، وإن كان قاسقا لأنه من اهل الاجتهاد، وإن لم يظهر دليله صالحا عن خلافه لم يعد بخلافه وبما ان القاسق في هذا لأن العدل لا يظهر خلافه حال الامسك عن استعمال دليله، لأن عدالته مانعة من اعتقاد شرع لغير دليل

٨، عن م يكتونه من اهل الاجتهاد شرط في حال دون حال وبفصل ذلك ان يربعة ينقسم الى ما يشترك في مركه الحواض والعوام ولا يحتاج فيه الى رأي كالصلوات الخمس ووجوب الصوم والركن وحروف وهذا مجمع عنه من جهة الحواض والعوام وبسوط في انعقاد الإجماع عليه اتفاهيم جمعا حتى لو فرض خلاف بعض العوام فيه لا ينفذ الإجماع الا انه عبر واقع وينقسم الى ما ينقسم في مركه الحواض من اهل الزري والاجتهاد وهو ما يحتاج فيه الى الزري فيفصل احكام الصلاة وينكح و يطلق والتمتع فما اجمع عليه الحواض فالعوام فيفقرون على ان الحق فيه ما اجمع عليه اهل ينـ



م يعتبر رايهم لشوب حجة الاحماع كرامه يهدد الامه ألا يرى في قوله تعالى  
 ﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما بدى له الهدى ويتبع غير بسبيل المؤمنين  
 قوله ما قولي ﴾<sup>١</sup> لانه كيف سوى من مشاققة الرسول ومن يتبع غير سبيل  
 مؤمنين<sup>٢</sup> وافسق منهم فلا يعتبر رايه، ولا يعتد راي من لم يبلغ حد الاحتياج  
 من طلبة العلم كراي العوام لعدم التمييز بين وصف سطوته بالحكم في الخصوص  
 عليه وبين غيره، وكذا لا يعتد راي المتكلم والحدث لانه لا يصح بهما في وجوه  
 ابرأى ولقب بيس الشرعية وإنما شرط كونه سبباً<sup>٣</sup> لشوب الاحماع بطريق  
 انكرامه، لا يرى أن اجماع اليهود والنصارى ليس بحجة ولا كرامه لأهل النهى  
 والندع، فلا يعتبر إجماعهم<sup>(٤)</sup>

وأما اثباته سبب الاحماع فقد يكون توقيفاً عن الكتاب والسنة كالإجماع  
 عن حرمة الأصنام والنساء، سببه قوله تعالى ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم  
 وبناتكم ﴾، وكالإجماع على عدم جواز بيع الطعام، بشرى قتل القنص وسببه  
 لسانه برواية وهي أنه عليه السلام نهى عن بيع ما لم يقص<sup>٥</sup> وقد يكون

(١) سورة النساء الآية ٥٥ - من يستع هو من جحد الإنسان لنفسه فولا وعملًا

(٢) أي في استحياب واستحقاق الثمار

(٣) في ك سبباً

(٤) نظر في أحكام بالأدبي ٣٢١-٣٢٨ والمستصفى ١، ٨١-١٨٥ وسراج المسافر ٢، ٧٣٩ وكشف الأسرار

٣ / ٢٣٦ وأصول الشرحي ١ / ٣١٠

(٥) سورة النساء أول الآية ٢٣

٦) روه الرمدي وحمد والدرفطى وسيفي من حديث يعقوب بن حكيم عن يوسف بن ماض عن عبد الله  
 ابن عصفه عن حكيم بن خزام وقال النخعي هذا البيهقي هذا البيهقي من ماض ابن  
 طاوس عن ابن عباس قال ندي يهي عنه النخعي فهو الطفاء يدع حتى يغضي قال ابن عباس  
 ولا تحسب كل شيء إلا مئة ألف بلفظ البخاري وروى أبو داود والدرفطى من حديث ابن عمر أن  
 ابن ماض قال يهي رسول الله ابن نافع السلمي حدث بمائة حتى يحور في البحار أو حالهم  
 منحصرون انظر صحيح البخاري ٣، ٦٩ وصحيح مسلم ١، ١٦٩ وسنن أبي داود ٣، ٢٨١ وسنن  
 النسائي ٢، ٢٢٤ وجامع الرمدي ٥، ٢٤٤ و٢٩ ومسند حمد بن إسحاق أحمد بن حنبل ٣، ٢٥٥ ومسند أحمد  
 طبعه ٣، ٤٢ وسنن الدارقطني ٢، ٢٩٤ وسنن النخعي ٥، ٣١٥ وصب الراسه ٤، ٣٢٤ وسنن  
 الأوطار ٥ / ١٧٨



مستحباً من الكتاب و لسنه كالإجماع على أن أقل مدة الحمل سنة أشهر و سنه  
 ماروي أن امرأة أمت مابولد لسنة أشهر، فأراد عمر رضي الله عنه أحد عبيها  
 فقال معاذ رضي الله عنه ما سمعت قول الله تعالى في وحمله وفصاله ثلاثون  
 شهراً<sup>(١)</sup> في والوالدات يرضعن أولادهن حولين<sup>(٢)</sup> فلم ينو إلا سنة  
 أشهر، أي لم يبق بعد ما رفعت مدة الرضاع سنتين مدراً عمر رضي الله  
 عنها أحد<sup>(٣)</sup>، فاعتقد الإجماع على أن سنة أشهر هي أقل مدة لحم وكالإجماع  
 على خلافه بي بكر، و سنه ماروي أن عمر رضي الله عنه قال أن رسول الله  
 [ﷺ] <sup>٤</sup> « حنّار أنا بكر لأمر دنكم، فيكون أرضى به لأمر دنياكم<sup>(٥)</sup> ، فأجمعوا على  
 خلافه<sup>(٦)</sup> » وقيل قد يصح لإجماع من غير أن يكون مبني على الكتاب أو سنة<sup>(٧)</sup>

(١) أن يقيم

(٢) سورة الإحقاف الآية ١٥ واستر في تفسيرها أحكام القرآن للخصاص ٣ / ٧٩؛

(٣) سورة البقرة الآية ٢٣٣

(٤) قلت، روى الشيخان حديثي في أحدهما أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه هو الذي بكر على عمر من  
 الحظاب رضي الله عنه ذلك وفي الآخر أن علياً بكر على عثمان بن عفان - أيضاً - حب هم برحم تلك  
 امرأة، قال الخصاص وروي أن عثمان سأل الناس عن ذلك، فقال له ابن عباس من ذلك، وأن عثمان  
 رجع إلى قول علي وابن عباس اهـ وحدث الشيخان الثاني ذكره مالك بلاغا بطر المرجع السابق  
 وسنن الشيخان ٧ / ٤٤٢ والموطأ من ٢٣٠ وتفسير القرطبي ١٦ / ١٩٣ .

(٥) زياده من ط

(٦) روى أحمد في مسنده والشيخان وأبو يعلى عن عبد الله قال لما قبض رسول الله ﷺ قالت أنصبر من  
 من ومكث من ، فأنام عمر فقال يا معشر الأنصار أليس تعلمون أن رسول الله ﷺ قد أمرنا بكر  
 يوم الناس<sup>(٧)</sup> فأنكم تطبب بفسه أن يقيم بنا بكر ؟ فقالت أنصار يعود بالناس أن يتقدم ابن بكر اهـ  
 بعض أحمد وفي إسناده عاصم بن أبي السجود وهو ثقة وهو ضعيف وثقة رجاله الصحيح  
 كذا قال الهيثمي أنظر مسند أحمد بسرخ أحمد شاكر ١ / ٢١٢ و ٥ / ٢٨٨ و ٣٢٣ وسنن الشيخان  
 ٨ / ١٥٢ ومجمع الرواة ٥ / ١٨٣

(٧) روى الحاكم عن عبد الله قال جمع أصحاب النبي ﷺ وأصحابوا ابن بكر رضي الله عنه ٣ / ٨

(٨) أعلم أن عبد عامة الفقهاء واكتفى بالإجماع لا عن أحد وسند لأن اختلاف لأراء، والهم يمنع  
 عادة من الاتفاق على شيء إلا عن سبب يوحى، ولأن القول في البين مقدر دليل خطأ ، إذ الدليل هو الموصول  
 في الحق ، فقد لا يتحقق الوصول إليه فلو اتفقوا على شيء من غير دليل كانوا مجمعين على الخطأ ،  
 وبذلك قاده في الإجماع، وأما قوم اعتقاد الإجماع لا عن دليل - وهذا هو المراد للشارح بقوله « وقيل قد  
 يصح الإجماع من غير أن يكون مبني على الكتاب أو السنة فإن يوفهم نله تعالى لأحد الصواب =

## لغوته عليه السلام ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن<sup>١</sup>

= ومفهومه الرئيسد بان يحق عنهم غير ورب ذلك مستند بان خلق الله تعالى فيهم العلم بطريق الصيرة من ينفع من هو من الخاسر ان محذور ان مصدر الإجماع عنه كما يجوز ان يصدر عن دين وان الإجماع حجة في نفسه فهو بمعتقد الا عن دين كان ذلك الدليل هو الحجة ، ولم يبق في كون الإجماع حجة فائدة وان الإجماع لا يرد دليل قد وضع قاضاهم على دفع امر صاه - أي المعاصي - وخبره بتمام من كل ما استبدوا به فاسد لأن حال الآية لا يكون اعلى من حيث الرسول عليه السلام ومعنى انه كان لا يقول الا عن وحى ظاهر او حفي او عن استنباط من الخصوص فالأمر ان لا يقولوا الا عن دين ولا الإجماع لا يصدر الا عن العلماء والدين الدابة ولا يصور منهم الإجماع عن حكم من احكام الله تعالى خرافا بل بناء على حديث سمعوه ومعنى من بخصوص راود مؤثرا في الحكم هاما الحكم خرافا او بالهوى والتبعية فهو عمل امر بدعيه ولا حاد وقولهم : لا يعتقد عن دين لم يبق في الإجماع فائدة - باطل - لأنه يقتضي ان يصدر الإجماع عن دين ولا يقول به احد اد الخلاف في ان دينه ليس بشرط لان عدم الدليل بشرط على ان فيه فائدة وهي سقوط المحدث عن دينه بدليل وكيفية دلالة على الحكم وخرجه المخالفة بعد انعقاد الإجماع الحاضر فيه بان يقر ما من دفع لمراعاة وحرم اتمام الإجماع هيما ما وقع الا عن دليل لكنه لم يقل ان استبعد بالإجماع عنه فثبت انه لا بد للإجماع من مستند ثم هذا المستند يصلح ان يكون دليلا قطعيا مثل نص الكتاب والحر لخواير التوحيد والقبول - جمهور العلماء كما صرح ان يكون دليلا قطعيا مثل نص الكتاب والحر لخواير وذهب - ود الطائفة والشيعة والسنة - ومحمد بن حنبل الطبري ، والقاشاني من المعتزلة الى ان مستند الإجماع ان يكون ادليا قطعيا ولا يعتقد الإجماع خبر الواحد ونقداس لان الإجماع حجة قطعية وخبر اثنو حد والقبول لا يوجب العلم قطعا فلا يجوز ان يصدر عنهما ما يوجب العلم قطعا ، اد الفرق ان يكون اقوى من اخص كذا ذكر الخلاف في انفراد وصور ضمن لأمة وعنه بان كلام خبر الاسلام التبروي في صوته وبكى المذكور في عامة الكتب منهم وافقوا في انعقاد الإجماع عن خبر الواحد وخالفوا في انعقاد عن القياس واستدلوا بدنه منها ان الإجماع معتقد على حوار مخالفة بمعتقد فثبت فهو يعتقد الإجماع عن احتياط من مخالفة الحاضر بالانفاق وحج جمهور بدنه منها ان مخصوص الذي يوجب كون الإجماع حجة لم يفصل بين ما كان مستند دليلا قطعيا او طمنا فلا يجوز اسقاط الدليل القطعي لأنه يكون مقيد بها من غير دليل وهو فاسد بطر اصول الفردوي مع كشف الاسرار ٣ / ٢٢٠ وصور المرحسي ١ / ٣١ والنو صيخ مع التوبخ ٢ / ٣٧ والأحكام للأمدى ١ / ٣٧٤-٣٨٤ وشرح للثاني ٢ / ٧٤٤

(١) سنقول السراج قريبا : الإجماع موجب الحكم قطعا ويقف للكتاب والسنة اما السنة فقبوله عليه السلام حين سئل عن خبره بمصاديق الناس فآراء المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح .

قلت : ذكره ابو بركات حافظ الدين بسعي في المستعصي بهذا اللفظ سواء وحواله هكذا مرفوعا بن قال الزيلعي غريب مرفوعا ، ولم أجده الا موقوفا على ابن مسعود أنه ، وقول روه ابو داود الترمذي بهذا اللفظ - بدون الفصح موقوفا على ابن مسعود - ومن طريقه روه ابو نعيم وفي استند اسعودي وهو ضعيف يرويه احمد والدار والظري في الكبير والحاكم من قول ابن مسعود انهم قالوا عوج - فصح - سيء - وقال الحاكم قد حدث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ثم وصححه بدعي في تحفته ايضا وقال الهيثمي رحاله مؤيدون افانظر مستد الطناني ٣٣ / ١ وجليه ١ / ٣٧٥ ومستد احمد مع شرح احمد سكر ٥ / ٢١ والمستدر ٣ / ٧٨ ومجمع بروايد ١ / ١٧٧ والمستعصي بحافظ الدين السعي الورقة ١٤ ونصف برائة ٤ / ١٣٣

وأما ابراع وهو حكم إجماع هذه الأمة فوجب لحكم<sup>١</sup> قطعاً ويعينا كرامة  
 بهم خلافاً سبطام وقوم من الإمامة<sup>(٢)</sup> لهم أن الإجماع حتماع الأراء وكل واحد  
 قس الاجتماع محتمل بلعبط فكذلك بعده، فلا يوجب انقطاع<sup>(٣)</sup> كالعلمين إذا اجتمعوا  
 لا يصير واحد منهم بصيراً بعد الاجتماع كما فعله، ولو الكتاب واسعة، أما إكتتاب  
 مقوبه تعالى ﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل  
 المؤمنين فبئس ما تولى ﴾<sup>(٤)</sup> لولا أن سبيلهم حق وصواب ما كان تنازع غير سبيلهم  
 كمشاققة لرسول في استحقاق الوعيد فإن قلب الشرط لاستحقاق الوعيد مشاققة  
 الرسول واتناع غير سبيل المؤمنين فلا يوجد بوجود أحدهما اشتراط، فلت  
 لا نسلم أن شرط وجودهما معاً، بل وجود أحدهما كافٍ بدليل أن من شأه  
 برسول يستحق ذلك الوعيد بالإجماع فكذلك إذا اتبع غير سبيل المؤمنين، فقلوه<sup>(٥)</sup>  
 تعالى ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾<sup>٦</sup> والحرية دليل أصواب<sup>٧</sup>

(١) لو قد الشارح الحكم بسرعي كان حسن لأن النقصد به مدخل ما يتعلق بالأصول كقلي الشرف  
 وروية الباري لا في جهة وما يتعلق بالفروع كوجوب الصلاة وإخراج ما يتوقف عليه صحة الاجتماع  
 كوجود سرعي وصحة الرسالة لئلا يرمى الدور وما يتعلق بدور النبي كتحجير بحسن وعصره  
 الأرض فانه مختلف فيه مال بعضهم يكون حجة في ذلك خلافاً لبعض الآخر

(٢) الإمامة هم القائلون بإمامة علي رضي الله عنه بعد النبي ﷺ بعد صادقاً ويقينا صادقاً من غير  
 تعرض بالوصف من شأه الله بالحق وبرور أن الإمامة هم علي وأبو عبد الله من فاطمة رضي الله عنها  
 عن النبي وأحمد، بعد واحد ومن بعد الإمام ومعرفة من من أصول الدين وأما كس علي معناه من  
 النبي عليه السلام، فانوا بكر وعمر صادقاً بعد نبوههم، ويعبر هذه الفرصة من علاه الشيعة  
 انظر الملل والنحل ١/ ٢١٨ والقصل في الملل والنحل ٤/ ١٧٩

(٣) هكذا صور الشارح مدعى بضم ويفسر الإمامة بأدعاء ذلك لسمي لأئمة السرخسي وحق الإسلام  
 سرديوي ولكن المذكور في عامة الكتب أن إجماع عند بضم والقاسمي من المعبر به والحوارج  
 وأكن الروافض ليس بحجة مستقاة فانت الإمامة أنه ليس بحجة من حيث الإجماع ولكنه حجة من  
 حيث أن الإمام مدخل فيهم وقوله بفتلوع بصحبه فانحجحه قول الإمام عندهم دور لإجماع

(٤) سورة النساء الآية ١١٥

(٥) بل صحبه، وقوله =

(٦) سورة آل عمران الآية ١١٠

٧، قوله (والحرية دليل الأصواب) أشاره إلى وجه الاستدلال بالآية وبنائه أن الله تعالى ذكر عن حربه  
 هذه الآية بكلمة التفصيل، قبل كلمة = خير = ههنا بمعنى التفصيل فبدر عل النهية في الحرية وذلك  
 بوجوب حقهم ما ضموا عليه أنه لو لم تكن حقاً لكانوا الأمر ما يمكن بأهين عن المعروف =

وأما السنة فقوله عليه السلام «لا تحتج أمتي على لصلاة»<sup>(١)</sup> وقوله عليه السلام حين سئل عن حمزة تعطاه ناس «ما رآه المسمون حسدا فهو عند الله حس» وما رآه أسلمون فيح فهو عند الله قبيح» وما قالوا مقوص بالحنسوس والمشروع، أما الحسوس، فهو أن الحشية التي لا يقدر على حملها أبو واحد يقدر على حملها، إذ اجتمع مع الآخر فكيف في مشروع لا يسمع القاضي شهادة أبو واحد فيسمعه إذا اجتمع مع الآخر<sup>(٢)</sup>

قوله قال بعضهم<sup>(٣)</sup> لا إجماع إلا للصحابة<sup>(٤)</sup> لأنهم لأصول في الدين

= ومن كان بهذه البصفة لا يكون حرا مطلقا فيلزم منه خلاف النص، وعبارته شمس الأئمة في هذا الصدد وكلمته خير بمعنى أفضل فتدل على البهانة في الحرية، وذلك دليل صاهر على أن النهاية في بحرية هم المجتمعون عليه، ثم فسردك بهم بأسرهم المعروف ويهون عن المنكر، وإنما حملهم خير منه بهذا والمعروف. ٣: ما هو حق عند الله تعالى، وما ما يودي به اجتهد المجتهدين فإنه غير معروف مطلقا، إذ اجتهد بطله وبصدق ولكنه معروف في حقه عن معنى أنه لم يسمع به ما لم يسمع خصوه، ففي عهد بين أن المعروف للصيق ما يجمعون عليه إحد

(١) هذا من الحجج المتقدمة بالنسبة في إثبات كون لإجماع حجة، وهي دل على الغرض منصوص الكتاب بكونه من كتاب نونها من جهة المؤثر وتقرير هذا السبيل أن الروايات تطهرت عن رسوم به بنية بعضه هذه الأمة عن تحفظ بالفاظ مختلفة على ناس الثقات من صحابة، إذ أن هذا الحديث قد روى من طرق متعددة وبالفاظ مختلفة. كما عرفت من تحريجه فيما تقدم. مع اتفاق الحنفية. ولم يزل هذه الروايات بهذا الحديث وما في معناه كاند في عدد مشهوره في يومنا هذا، ثم مدفعها أحد من أهل النقل من سلف الأمة وحلفاء، ومن نزل الأمة بجمع بها في صور الدين وفروعه ثم لاستدلال بهذا، وبغني به الحديثين المذكورين. من وجهي خدمتها خصوص بجمع الضروري، فإن كل من سمعه أحد من نفسه بجمع الضروري فإن قصد بنية منه بجمع هذه الأمة ولا حصر بجمعها، عن الخطأ كما عرفت بالصورة، خوفا من خطأ صحاح من أحد وقاب بقلب عنهم وبأنهم خصوص بجمع الاستدلال وهو أن هذه الأحكام لم تزل ظاهرة مشهورة بين الصحابة والسابع ومن بعدهم منعك بها في إثبات الإجماع من غير خلاف فيها ولا يكر إلى زمان مخالف والعادة قاضية بحالة اتفاق مثل هذا الحلق الكثير مع تكرار الزمان. وخلاف مدعهم ومعههم ورو عنهم مع كونها محدودة عن بخلاف عن الإجماع بما لا يصل له في أصاب أصل من بشرية وهو لإجماع المحكوم به عن الكذب والسنة من غير أن يسمع أحد على فساده وإبطاله، ويظهر التكرار فيه

(٢) فظهر بذلك أن بالإجماع يحدث ما يمكن عند الأفراد وهو دليل الجامع بهم عن ما اتفقوا عليه، وقد مرر هذا في بحر المنابر بطر أصول سرحي ١ ٢٩٥ وأصول التردوي مع كشف الأسرار ٣ ٢٥١ وقوامح برحموت عن أسئلة ٢ ٢١١ والأحكام بالأدبي ١ ٢٨٦ وإرشاد الخوارج من ٧٣ و ٨٢

(٣) وهم داود الطاهري ومن تابعه من أهل الطوائف، وأحمد بن حنبل في أخري رواه عن

(٤) قال الإجماع كني اختلف الناس فمن ساعد بهم لأجماع قد بعضهم لا إجماع إلا للصحابة وقس بعضهم لا إجماع إلا لأهل دينه وقال بعضهم لا إجماع إلا لعنه برسول بنية وتصحيح عند أن إجماع علماء كل عصر من من العبدية ولا خبيثات حجة ولا غيره بقية العلماء وتكرهم =

لعارضين وحده التأويل أبو قفون عن أسباب البريل ، وقد أثنى عليهم برسور  
 قبل هذا ضعيف لأنه لا بد في عرضهم عرض غيرهم ، كما أثنى عليهم لرسول عليه  
 السلام أثنى على من بعدهم بقوله « خير القرون قرني أبدي أنا فيهم »  
 الحديث<sup>(٢)</sup>

قوله لا إجماع إلا لأهل المدينة: لأبهم أهل حصرة برسور<sup>٣</sup> على أنه عليه  
 السلام قال « إن لمدينة تنفي لحدث<sup>٤</sup> كما يعني الكثر حدث أصديب<sup>٥</sup> » ، وهذا قول  
 مالك<sup>(٦)</sup>

وقال بعضهم<sup>٧</sup> لا إجماع إلا لعثرة الرسول، وعثرة لرحل أهله<sup>٨</sup> الألبون

= ولا يثبت على ذلك حتى يعمود ، ولا بمخاضة أهل الهوى فيما يستوي منه إن الهوى ، ولا بمخالفة من  
 لا رأي به في الباب إلا فيما يستلزمه عن الرأي أهم ، أخر الحسناني من ٩٤  
 (١) هكذا في صلب نسخة وكتبت على هامش « ط » بخط النسخ بخط « تدب » وفوقها رمز « سج »  
 وكانه رمز نسخة أخرى

(٢) هذا رد بجمهور على ما ورد بظاهري ومن شايعه وقد استدل بجمهور على عدم انحصار الإجماع  
 بالصحة مائة منها أن النصوص السابقة والتي ثبت بها كون الإجماع حجة لافرق بين أهل عصر  
 وعصر بل هي متساوية لأهل كل عصر حسب تدويلها لأهل عصر اصطحابه فكان إجماع أهل كل عصر  
 حجة انظر الأحكام بلامدي ١/ ٣٢٨ وتيسير التحرير ٣/ ٢٤٠ وشرح المنار ٢/ ٢٣٩

(٣) ومن لم يقدشهم وسرهم وسعوا مساوين ، وكانوا عرف بحوال الرسول عليه السلام من غيرهم  
 فوجب أن لا يخرج الحق عنهم

(٤) وحده الدلالة من هذا الحديث : أن الحصة حيث ، تكون مغلبة عن أهل المدينة ، ومن هذا يكون قولهم  
 صواب

(٥) روى مرفوعاً عن حديث أبي هريرة عند الشيخين وأحمد - ولقبه أقرب إلى بعض الشارح - ومالك ، ومن  
 حديث خباب مرفوعاً عند الشيخين وأحمد وبغية مع بعض شارح - والنسائي وترمذي  
 ومن حديث زيد بن ثابت مرفوعاً أيضاً عند الشيخين ، والترمذي ومن حديث أبي أمامة مرفوعاً  
 عند ترمذيه ، بلطف انظر صحيح البخاري ٣/ ٢٢٠ و ٩٦ و ٦٠ و ١٧ و ٩٠ و ٧٩ وصحيح  
 مسلم ٩/ ١٥٣-١٥٦ وسنن نسائي ٢/ ١٨٤ وجامع الترمذي ١/ ١٥٨ و ٢/ ٢٧٦ وسنن ابن ماجه  
 ٢/ ١٣٥٩ ومسند أحمد ٢/ ٣٨٤ و ٣/ ٣٩٢ والموطأ ٢/ ٢٧٢

(٦) خلافاً لجمهور وسناني رد الشارح عليه قلت وقد ذكر كون ذلك قولاً من بكر و يعقوب  
 الزري وبو بكر بن عبيد ، وغيرهم ومن صحابه من قال بما زاد بذلك ترجيح روايتهم على روايه  
 غيرهم وسهم من قال أن ذلك يكون جماعهم أولى ولا يمنع مخالفه

(٧) هم الردييه ولا منه فقد ذهبوا إلى أن إجماع عثر الرسول مع وجود مخالف لهم حجة

(٨) في حد رطبه ، قلت وترطد يسكن الهواء وحجها قوم الرحل وقبيته انظر نقموس ١/ ٦٦٦

لفوله عليه السلام « اني تارک منکم الثقلين<sup>(١)</sup> کتاب الله تعالى وعترتی ان مسمکتکم بهما لم تضلوا »<sup>(٢)</sup>

قوله والصحيح أن إجماع علماء كل عصر من أهل العدالة والاجتهاد حجة<sup>٢</sup> لأن أدلائل الموحدة للإجماع لا تعصم بين قوم وقوم، كقوله تعالى ﴿كذبتم حين أمّتموهم﴾<sup>(١)</sup> وقوله عليه السلام « لا تجتمع أمتي على الضلالة »<sup>(٢)</sup>، وقد مر بيانه

قوله ولا غيره لقلّة العلماء<sup>(٣)</sup> إلى آخره لا كل

(١) ينقلني محدث من النقل بفتح الناء والقاف وهو المختار المحمول على الدابة وإنما قيل للحزب والانس «التفلس» لأنهم سكن الأرض فكأنهما تغلّبا وقد شبه بهما في هذا الحديث الكتاب وعترته في أن ليس مستصحب بهم ويعمر كما عمرت الدنيا بالنقلي انظر المرحوم السابق ٢٨٨/٢ وتعليقنا على هامش المسحاة الورقة ١٤٣

(٢) روي من حديث زيد بن ارقم وحديث حابر وحديث زيد بن ثابت وحديث أبي سعيد مرفوعاً عن حديث زيد بن ارقم، رواه الترمذي بما عرفت من هذا اللفظ وقال هذا حديث حسن عريب انه ورواه مسلم وأحمد وابن حبان والحاكم وصححه على شرط الشيخين والبيهقي وحديث حابر ورواه الترمذي بحواله لفظ بشريح من طريق زيد بن الجرس ثم قال هذا حديث حسن عريب من هذا الوجه وزيد بن جرس قد روى عنه سعيد بن سليمان وغير واحد من أهل العلم فـ وحديث أبي سعيد رواه حماد والترمذي وهذه مقالة الترمذي في حديث زيد بن ارقم، وحديث زيد بن ثابت رواه الإمام أحمد انظر صحيح مسلم ١٥، ١٧٩، وجامع الترمذي ١٣ / ١٢٩٩ - ٢ وصحيح ابن حبان ١ / ٢٨٦ وللمستشرق ٣٨ / ١٤٨ ومسند أحمد ٣ / ١٤ / ١٧ و٤ / ٣٦٦ و٥ / ١٨١ وسنن البيهقي ٧ / ٣٠

(٣) انظر عمدة الاحسنكي في مثله فقد قدمها فيما تقدم

(٤) سورة آل عمران الآية ١١٠

١٥، وهذا الأدلة فهارد ايضا على ما ذكره رحمه الله مما يجب إثباته . وعلى من قال لاجماع الأئمة برسول انظر لاحكام سلامدي ١ / ٣٤٩-٣٥٦ ونسب المحرر ٣ / ٢٤٤-٢٤٢ وسرح التمار ٢ / ٧٣٩ وبهذه السؤل ٣ / ١٦٨ واصول الفرسجي ١ / ٣١٤

(٦) ي و كبريهم في انعقاد الاجماع - وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم نص الاحسنكي في المن - وهو مذهب الجمهور وذهب بعض الاصويين كإمام الحرمين وغيره : اسرار عدد العوائير في انعقاد الاجماع لا من لجمعهم لا ينعو حد السؤل لا يصور موافقهم على الخط مع اختلاف قرائنهم وقطعهم ودعوى طلبهم في اختلاف كما لا يصور موافقهم عن الكذب في الخبر فمفسر قولهم حجة فاص لا ينعو ذلك العدد فيصير موافقهم على الخط كما يصور عن الكذب فلا يكون قولهم حجة وقد ذكر السارح دليل الجمهور مع ان العلماء جفتوا عند ان لم ينق من الجهد من الا و حد هل ينقي الحجة بقوله ام لا ؟ فمبهم من قال بكونه حجة لا مضمون بدليل السمعاني لا لا يخرج الحق عن هذه الامه من غير تفصيل ربه لا ينعو من لامة سواء صدق عنه لفظ - لامة بقوله تعالى ﴿ ان منكم من كان امة قبله لانه خيف ﴾ ولا يصح في لاطلاق الحقيقة واما كان انه ذكر تحت المصوص البصوص اذاله عن عصمه =

(الامة ) غير مراد بالإجماع لأنه لا اعتبار لإجماع أهل الكفر وهم أكثر من المسلمين ، ولا اعتبار لإجماع أهل الهوى والعشق والصنعا والعوام ما قبل<sup>٢</sup> فلم صار كذلك قلما لا عبرة بقله والكثرة بعد ذلك ، لأمر العدم إذا لم يمكن إضرؤه على عمومته براء منه احصى الخصوص للتعين<sup>٣</sup> به لكن هذا إذا لم يظهر ممن له أهلية الإجماع خلاف فإذا ظهر اسلاف لأ<sup>٤</sup> يعقد الإجماع<sup>٥</sup> ولم يشترط ثبات إلى حين الموت لما بينا في شرط الإجماع

قوله ولا بمخالفة أهل الهوى فيمن نسوا (هـ<sup>٦</sup>) إلى الهوى<sup>٧</sup> لكونهم

= إامة عن الخطأ فيكون قوله حجة ومهم من قال لا يكون حجة لأن الإجماع مشعر بالإجماع وأقل ما يكون ذلك إما يكون بين اثنين فلا يكون قول واحد إجماعاً ولا حجة وحجة الانتجاع ، وهو الأطهر ، فإن في التحقيق ورأى في بعض الحواشي من أقل ما يعقد به الإجماع ثلاثة من العلماء ، لأن الإجماع مشيق من جماعته وأقل الجمع الصحيح هو ثلاثة ، قلت وهو مراد الثلث ببقوله فيما سمي «لأن العدم إذا لم يمكن إضرؤه على عمومته منه بعض الخصوص وبود ذلك عساره شمس الأئمة السرخسي حيث قال والأصح عينا بهم إذا كانوا جماعته وانفقوا قولاً أو هوى من بعض مع يكون الباقي فإنه يعقد الإجماع به ، وإن لم يبلغوا أحد التواتر أهـ

(١) في ك أمة (٢) أي في شرط لإجماع (٣) في ك المسقط (٤) في ط م (٥) حتى ولو كان ذلك لحذف واحد عدينا وهو مذهب الجمهور ، وقال بعض ، أساس مثل محمد بن حريز الطبري و محمد بن حنبل في إحدى روايتي عنه وأي الحسن الحنط من المعصلة لا بشرط في اعتقاد الإجماع اتفاق النجم من يعتقد بصدق الأكثر مع مخالفه الأقل وقال بعضهم من كان لأقل قد سيع عد التواتر مع خلافه من اعتقاد الإجماع ولا فلا وينقل عن أبي عبد الله أن خراساني وأي بكر براري من أصحابنا الجماعة من سوغ لأجتهاد للمخالف فيما ذهب إليه كان خلافه معتد به وإن لم يسوغ به ذلك لأجتهاد لا بعد بخلافه وهو احتساب بعض المتأخرين وقد يمسك من ثم بعد خلاف الأقل بادة الأكثر حجة ولا يكون جماعاً ، وهو احتساب بعض المتقدمين وقد يمسك من ثم بعد خلاف الأقل بادة منها ، إن الصحابة انكروا عن أبي عباس خلافه في ربا الفصل ولو لم يكن اتفاق لأكثر حجة ما حذر بهم الإنكار عنه لكونه محتهد وتمسك الجمهور بادة منها إن أصحابنا أسس عليه السلام خلعوا في لأحكام ، وربما كان المخالف واحداً كمخالفه أبي عباس رضي الله عنه بأشراط ثلاثة من الأخوة بحسب الأم من ثبت إلى السند وربما قل عدد المخالفين في مفاسد الجمع الكثير كخلاف أبي عمر وأي هريزه أكثر بصحابه رضي الله عنهم في حوار بناء الصوم في السعر وكانوا يعدون الكل اختلفاً لا جماعاً وبهذا لم ينكروا على خلاف الواحد لجمع وأقل الأكثر ولو كان مذهب الأكثر إجماعاً بحيث لا يجوز خلافه لأحبال العامة عدم الإنكار على المخالف من الحلق الكبير الذين لأصحابون بومة لأنهم في أصح الجوى بطر كشف الأسرار ٢/ ٢٤٥ والحققي ص ٩ ٢ وأصول السرخسي ١/ ٣١٢

(٦) سقط من ق

(٧) قال الأحيثيني ولا عبرة بقلة العلماء وكثر بهم أي في اعتقاد الإجماع - ولا بالثبات على ذلك - أي على الإجماع - حتى نمسوا ولا بمخالفة أهل الهوى فيما نسوا به إلى الهوى ، ولا بمخالفة من لا ريه في الباب إلا قبياً يستغنى عن الرأي أهـ اختار حسامي ص ٩٥

متهمة بهذا الخلاف ابرو قص في خلافة أبي بكر رضي الله عنه وخلاف  
الحوارج في خلافة علي رضي الله عنه، أم في غير ما أسسوه إلى الهوى يكون  
خلافتهم معتبراً إذا لم تكفروا بالعبادة في الهوى أو يسفوهوا

قوله ولا لخالفه من لا رأي لهم<sup>(١٢)</sup> - بعدم بصيرتهم في باب الإجماع، وهم  
كأئمة وطبقة لعلم الدين لم يطلعوا برحلة الفتوى - قوته - لا فيما يسعى عن  
الرأي<sup>(١٣)</sup> أي يعتد خلافتهم بما لا يحتاج إلى رأي كالمقدير مثلاً

قوله لأن السكوت في الدلالة على التقرير دون النص<sup>(١٤)</sup> - بيانه أن الإجماع  
إذا حصل بتخصيص بعض وسكوت البعض تكون دلالة السكوت من أساكت  
على حقيقة<sup>(١٥)</sup> الإجماع دون لتخصيص من سسك - وقد ظاهر ، فلما كان كذلك  
صار الإجماع بهذا الطريق دور الإجماع بصر الكل

قوله ثم إجماع (من<sup>(١٦)</sup>) بعد الصحابة - لقوته عليه اسلام محير القرون  
قري الدين<sup>(١٧)</sup> أنا فيهم ثم الدين يوبهم ثم الدين يلوهم ثم يفشو انكذب<sup>(١٨)</sup>  
غير أن إجماع من بعد لصحابة عن حكم لم يظهر فيه خلاف من سبق مقدم على  
إجماع منهم على حكم ظهر فيه خلاف من سبق، فلا بدق على صحة الإجماع الأول  
دون الثاني<sup>(١٩)</sup>

ثم أعلم أن البعض تكلف في تصحيح قوله<sup>(٢٠)</sup> لم يظهر فيه قول من سبقهم

(١) سبق أن ذكرت لك المذهب مسوقاً في ذلك (٢) ذكرت عبارة الأحسبكتي قريباً ، فارجع إليها

(٣) ارجع إلى ما قبله قريباً من نص الأحسبكتي

(٤) قال الأحسبكتي ثم الإجماع على مذهب الأقوى إجماع بصحابة نص لأنه لا خلاف فيه ، ففهم أهل  
المدسة وعثره الرسول ﷺ ، ثم الذي تمت بعض بعضهم وسكوت باقي ، لأن السكوت في دلالة على  
التقرير دون النص - ثم جماع من بعد بصحابة عن حكم لم يظهر فيه قبول من سبقهم مخالفاً ، مع  
إجماعهم على قول سبقهم فيه مخالف فقد حنف العلماء في هذا ، بعض أهل النظر - نحاسي ص ٩٥

(٥) في ذلك حقيقة (٦) سلف من ذلك ، وارجع إلى نص الأحسبكتي فقد دونه قريب

(٧) في ط الدي (٨) سبق تخريجه (٩) كما سذكر الشارح بعد سطور

(١٠) أي قول صاحب المثل وهو جسام الدين الأحسبكتي رحمه الله



مخالف<sup>١</sup> فعل ي (و هو<sup>٢</sup>) مخالف، فعبه كان في الأصل مخالف بحرف  
المصارعة على به جملة حالية فصحة الكتاب، أي وتحال أن ذلك يقول من بعض  
من سبق يخالف قول بعض من سبق ويؤقل بخلاف<sup>٣</sup>، كان له وجه أيضا<sup>٤</sup>

عونه في هذا الفصل<sup>٥</sup> أي في الإجماع على حكم ظهر منه لخلاف في عصر سابق  
اختلف العلماء<sup>٦</sup> فعند البعض لا ينعقد هذا الإجماع<sup>٧</sup> لأن لمخالف لو كان حياً  
كان لا ينعقد الإجماع بخلافه لديه لا بحياته<sup>٨</sup> فكذلك بعد مماته بقاء دليله<sup>٩</sup>  
وعنده<sup>١٠</sup> ينعقد هذا الإجماع لأن لدلائل أدانة لحيته<sup>١١</sup> الإجماع لا تقصر بين

(١) قلت بفتح «مخالف» في نسخة التي بين يدي من المخطوط جاء مصحوباً وهو على ذلك حال من فاعل  
«سبقهم»، فارجع إلى ما سيرته قريباً من عبارة الأحيائيين

(٢) ب (و هو) (٣) دكسر والينون كما جاء مصحوباً بـ

(٤) قد في تحقيق قونية من إجماع من بعد بصحة على حكم لم يظهر فيه قول من سبقهم مخالف ي  
يظهر فيه قول الصحابة أصلاً كإجماعهم على صحة الإسباغ لأن هذا ليس بإجماع عند من قال  
لا جمع إلا للصحابة فمما وقع في معرض الاختلاف انطباق مراحته عما هو موقوف عليه والضمير  
المقصود في «سبقهم» راجع إلى «من» لأنهم، واستثنى راجع إلى «من» الثاني وبضمير محذور في  
«من» راجع إلى الحكم ووقع في بعض النسخ «قول من سبقهم مخالف» بفتح «من» على أن يكون بدلاً من  
«من» أي لم يظهر منه هو مخالف سبقهم أو ما يرجع عن الفاعلية بـ «لم يظهر» و «قول» بالنصب على  
المقصود بـ «مخالف» أي لم يظهر مخالف قول من سبقهم وليس يصحح لأن المراد بقي ظهور قول  
السابقين أصلاً لا بقي قول لمخالف منهم خاصة والدليل عليه ما ذكر في النقود من جماع أهل كل عصر  
مفهوم أي بصحة - عن حكم لم ينعقد منه قول موصى به أنه لم يظهر لأحد من أهل عصره أصلاً في أنه  
مخالف من سبقهم فظهر قول موافق كان حكمه كحكم عالم يظهر منه قول من سبقهم أصلاً في أنه  
يكون منطبق عن مراحته جماع الصحابة علم يكن به، بقدر ما بعد هذا النظر والتحقيق ص ٢

(٥) راجع إلى قرب عبارة دونهما لك فيما تقدم عن الإحيائيين

(٦) وهم الذين قالوا بأن إجماع من بعد الصحابة حجة، وصوره مسألة ما إذا اختلف من عصر في مسألة  
عن قولين واستبعد خلافهم فهو ذلك يمنع انعقاد الإجماع في العصر الذي بعده عن أحد قوليهما في تلك  
المسألة، وهو يكون عدم الاختلاف شرط لصحة إجماع في هذه المسألة

(٧) وبقي لمسألة حيثية كما ثابت وإليه ذهب أكثر أصحاب السماعي رحمهم الله وعامة أهل الحديث  
(٨) لأن قول غير صاحب الشرع لا يعتبر إلا بدليل

(٩) ولأنه يرم من بصحته نسبة بعض الصحابة إلى الضلال لأنه ثبت إجماع من بعدهم على حد  
القولين من الحق ما ذهب إليه الجمهور، وإن يقول لآخر خطأ يقيناً لصحة نسبة دليله إلى الضلال -  
الحصاة يقين هو الضلال واحد لا ينسب إلى غير صاحب رضي الله عنه أنه صن في إنكاره القول وإن جمع  
الناجون على خلاف قونية

(١٠) أعني أن مشايخنا صلوا في ذلك فقال أكثرهم أنه لا يمنع من انعقاد الإجماع ويرفع الخلاف السابق  
به عند علمائنا السلامه وهو مختار صاحب المصنف (الأحيائيين) وهو لأصح وألزم ما قال أبو سعيد  
الاصطخري وإن أبي حنبلين و أبو بكر القاسم من أصحاب السماعي وقال بعضهم فيه اختلاف بين  
صاحب عند أبي حنبله رحمه الله يمنع من الانعقاد وعند محمد رحمه الله لا يمنع وأبو يوسف في  
بعض الروايات مع أبي حنبله وفي بعضها مع محمد وهو لأصح (١١) في ط بحجية

إجماع وإجماع بأن سبق فيه الخلاف أو لم يسبق<sup>(١)</sup>، والجواب عن قولهم: أن دليله باق: قلنا: لا نسلم أنه باق<sup>(٢)</sup>، وهذا لأننا إنما جعلنا الإجماع حجة لكون هذه الأمة خير أمة، والخيرية بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على ما بيته تعالى<sup>(٣)</sup>، إذ بهما تحصل صيانة الدين إلى يوم القيامة، والأمرو والنهي ليس لهما وجود بعد الموت، فلا يكون الدليل في الحياة دليلاً بعد الممات، لانعدام ما جعل لأجله الدليل دليلاً<sup>(٤)</sup>، يدل على أن هذا مذهب عامة أصحابنا: ما أورد صاحب التقويم<sup>(٥)</sup> بقوله: وقد روى محمد ابن الحسن عنهم جميعاً، أي عن أبي حنيفة وأصحابه، أن القاضي إذا قضى ببيع أم الولد لم يجز، وقد اختلف فيه الصدر الأول، فأجمع من بعدهم على عدم الجواز<sup>(٦)</sup>، فلو اعتبر الخلاف الأول لنفذ القضاء بالبيع لوقوعه في محل مجتهد فيه<sup>(٧)</sup>.

(١) فصرّف هذه الدلائل إلى ما لم يسبقه خلاف تفيد لها من غير دليل بوجبه، فكان باطلاً.

(٢) أي لا نسلم أنه باق معتبراً معمولاً به بعدما انعقد الإجماع على خلافه.

(٣) يشير الشارح إلى قوله عز وجل: «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله..» الآية.

(٤) والجواب عن قولهم فيما ذكرته - قريباً - دليلاً آخر لهم «يلزم من تصحيح الإجماع - والحالة هذه - نسبة بعض الصحابة إلى الضلال» أنا لا نسلم لزوم التضليل أيضاً، لأن الرأي كان حجة قبل ظهور الإجماع، فإذا ظهر انقطع مقتضراً على الحال، كالصحابة إذا اختلفوا في أمر بالرأي، فلما عرضوا ذلك على الرسول ﷺ رد قول البعض، لا ينسب صاحبه إلى الضلال، وكصلاة أهل قباء إلى بيت المقدس بعد نزول النص قبل بلوغ الخبر إليهم.

(٥) صاحب التقويم هو القاضي الإمام أبو زيد الديوبسي، وقد تقدمت ترجمته.

(٦) روى البيهقي بإسناده من حديث سلمة بنت مغل قال: كنت للحباب بن عمرو، فمات ولي منه غلام، فقالت امرأته: الآن تباعين في دينه، فأتيت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له، فقال رسول الله ﷺ: من صاحب تركة الحباب بن عمرو؟ فقالوا: أخوه أبو اليسر كعب بن عمرو، فدعا رسول الله ﷺ، فقال: «لا تبيعوها واعتقوها، فإذا سمعتم يرقق قد جاءني فائتوني أعوضكم منها» ففعلوا، واختلفوا فيما بينهم بعد وفاة رسول الله ﷺ، فقال قوم: إن أم الولد مملوكة لولا ذلك لم يعوضهم رسول الله ﷺ منها، وقال بعضهم: بل هي حرة قد اعتقها رسول الله ﷺ، ففي ذلك الاختلاف. أم، وفي إسناده محمد بن إسحاق، وفيه مقال، وروى أيضاً من حديث عبيدة السلماني عن علي رضي الله عنه أنه قال: اجتمع رأيي ورأي عمر على عتق أمهات الأولاد، ثم رأيت بعد أن أرقهن في كذا وكذا، قال أبو عبيدة فقلت له: رأيك ورأي عمر في الجماعة أحب إلي من رأيك وحدك في الفتنة. أم، وإسناده معدود في أصح الأسانيد، وروى هو - وغيره - المنع من بيعهن عن عمر، وروى بإسناده عن ابن الزبير أنه أهل بيعهن، قلت ومن القائلين بالجواز أيضاً: ابن عباس، والناصر، والباقر، والصادق، والإمامية، وبشر الريسي، ومحمد بن المطهر، وولده المزي، وداود الظاهري، وقتادة، وادعى بعض المتأخرين الإجماع على تحريم بيعها مطلقاً، أعني في حياة سيدها أو بعد مماته، قال الشوكاني: وهو مجازفة ظاهرة، وكيف يكون هناك إجماع على ذلك، والخلاف ما زال منذ أيام الصحابة إلى الآن أم. انظر: سنن البيهقي ١٠/٣٤٢-٣٤٤ و٣٤٨ ونيل الأوطار ١١١/٦ ونصب الراية ٣/٢٨٩.

(٧) انظر: التحقيق ص ٢١٢ والأحكام للأدي ١/٣٩٤ والتقويم ص ٣٧.

قوله: لكنه فيما لم يسبق فيه الخلاف<sup>(١)</sup>: إلى آخره ، اعلم أن الإجماع على مراتب ، فأقواها: إجماع الصحابة ، فيوجب اليقين ، فيكفر جاحده<sup>(٢)</sup> ، ثم إجماع من بعد الصحابة على حكم لم يسبق الخلاف فيه ، وهو بمنزلة<sup>(٣)</sup> المشهور حتى لا يكفر جاحده<sup>(٤)</sup> ، لكن يجوز النسخ<sup>(٥)</sup> بمثله بأن أجمع أهل عصر ، ثم أجمع أولئك على خلاف ذلك<sup>(٦)</sup> ، وكذا يجوز النسخ بالإجماع في عصر على خلاف الحكم بالإجماع في عصر آخر<sup>(٧)</sup> ، والتمكن من الاعتقاد كاف على مامر<sup>(٨)</sup> ، ثم إجماع من بعد الصحابة

(١) قال الإخسيكتي : وعندنا : إجماع علماء كل عصر حجة فيما سبق فيه الخلاف وفيما لم يسبق ، لكنه فيما لم يسبق فيه الخلاف بمنزلة المشهور من الحديث ، وفيما سبق فيه الخلاف بمنزلة الصحيح من الأحاد . أمه . انظر : الحسامي ص ٩٦ .

(٢) لأنه بمنزلة الآية والخبر المتواتر لكونه متفقاً على صحته لاشتغالهم على أهل المدينة وعرة الرسول عليه السلام ، واعلم أن العلماء بعدما اتفقوا على أن انكار حكم الإجماع الظني كالإجماع السكوتي ، والمنقول بلسان الأحاد غير موجب للكفر ، اختلفوا في انكار حكم الإجماع القطعي كإجماع الصحابة مثلاً ، فبعض المتكلمين لم يجعله موجباً للكفر بناء على أن الإجماع عنده حجة ظنية ، فبانكار حكمه لا يوجب الكفر كإنكار الحكم الثابت بخبر الواحد أو القياس ، وبعضهم جعلوه موجباً للكفر - كما ذكر الشارح - ومنهم من فصل فقال : إن كان الحكم المجمع عليه مما يشترك الخاصة والعامة في معرفته مثل أعداد الصلوات ورجعاتها كفر منكروه ، وإن كان مما ينزرد الخاصة بمعرفته كتحريم تزوج المرأة على عمتها وخلاتها لا يكفر منكروه ، ولكن يحكم بطلاله وخطئه .

(٣) في ك : في منزلة .

(٤) وإنما يفضل هذا والذي قبله إذا بلغنا بطريق التواتر ، فاما إذا وصل بطريق الأحاد فسيأتي بيانه .

(٥) قوله : « لكن يجوز النسخ بمثله » أي يجوز نسخ الإجماع بمثله حتى جاز نسخ الإجماع القطعي بالقطعي ولا يجوز بالظني ، وجاز نسخ الظني بالظني والقطعي جميعاً ، وهذا مختار الشارح رحمه الله ، وقد تبع في ذلك فخر الإسلام البيهقي ، فاما جمهور الأصوليين فقد أنكروا جواز كون الإجماع ناسخاً ومسوخاً على ما أسلفته في تقسيم النسخ .

(٦) كما إذا أجمع الصحابة - مثلاً - على حكم ، ثم اجمعوا على خلافه ، فإنه يجوز ويكون الثاني ناسخاً للأول لكونه مثله .

(٧) قلت : لو أجمع الصحابة رضي الله عنهم على حكم فلا يجوز إجماع أهل القرن الثاني أو من بعدهم على خلافه ، وذلك لكون إجماع هؤلاء دون إجماع الصحابة ، ولو أجمع القرن الثاني على حكم ، ثم اجمعوا بأنفسهم ، أو من بعدهم على خلافه جاز ، لأنه مثل الأول فيصلح ناسخاً له ، ثم عبارة الشارح وإن كانت توهم جواز نسخ إجماع الصحابة على حكم بإجماع من بعدهم على حكم بخلافه ، إلا أن ذلك غير سراج له ، وكأنه استغنى عن التفصيل بقوله فيما تقدم قريباً ، لكن يجوز النسخ بمثله ، أو بماقرره من أن إجماع الصحابة أقوى من إجماع من بعدهم ، ومعلوم أن الأقوى لا يرفع بما هو دونه .

(٨) في شرط صحة النسخ .

على حكم سبق فيه الخلاف ، وهو بمنزلة الصحيح من الأحاد حتى يكون مقدماً على القياس ، ويوجب العمل دون العلم <sup>(١)</sup> .

قوله : وإذا انتقل إلينا <sup>(٢)</sup> : إلى آخره ، يعني أن نقل الإجماع كنقل الحديث ، فإذا انتقل بالإجماع في كل عصر يصير كالمتواتر ، وإذا انتقل بالأفراد <sup>(٣)</sup> يصير كخبر الواحد يوجب العمل ولا يوجب العلم <sup>(٤)</sup> . كقول عبدة السلماني <sup>(٥)</sup> : ما اجتمع أصحاب النبي عليه السلام كاجتماعهم على محافظة الأربع قبل (الظهر <sup>(٦)</sup>) وعلى أسفار الصبح ، وعلى تحريم نكاح الأخت في عدة الأخت <sup>(٧)</sup> ، ويصير مقدماً على

(١) انظر : كشف الأسرار ٣ / ٢٦١ والأحكام للأمدى ص ٤٠٥ وشرح المنار ٢ / ٧٤٦ .

(٢) قال الإسيكني : وإذا نُقل إلينا إجماع السلف بإجماع علماء كل عصر على نقله كان في معنى نقل الحديث المتواتر ، وإذا انتقل إلينا بالأفراد كان كنقل السنة بالأحاد أوجب العمل دون العلم ، وكان مقدماً على القياس . اهـ . انظر الحسامي ص ٩٦ .

(٣) أي ينقل الأحاد .

(٤) اتفق العلماء على أن الإجماع المنقول بلسان الأحاد لا يوجب العلم ، ثم اختلفوا في أنه هل يوجب العمل أم لا ؟ فذهب أكثر العلماء إلى أنه يوجب العمل ، لأن الإجماع حجة كالسنة ، ثم إن السنة إذا نُقلت إلينا بطريق الأحاد كانت موجبة للعمل ، مقدمة على القياس ، فكذلك الإجماع المنقول بالأحاد ، وقال بعض أصحاب الشافعي منهم الغزالي : أنه لا يوجب العمل ، وهكذا نقل عن بعض أصحابنا أيضاً ، لأن الإجماع قاطع يحكم به على الكتاب والسنة للمتواترة ، ونقل الواحد ليس بقطعي ، فلا يثبت به قاطع .

(٥) هو عبدة بن قيس (أبو عمرو) السلماني المرادي ، تابعي ، أسلم باليمن قبل وفاة النبي ﷺ بسنتين ولم يلقه ، وكان عريف قومه ، وهاجر إلى المدينة في زمان عمر رضي الله عنه ، وحضر كثيراً من الوقائع ، وثقته وروى الحديث . وكان يوازي شريحاً في القضاء ، توفي سنة ٧٢ هـ ، وقيل سنة ٧٣ هـ . انظر : طبقات ابن سعد ٦ / ٦٣ واللباب ج ٢ الورقة ٨٠ وتاج العروس ٢ / ٤١٤ وتاريخ بغداد ١١ / ١١٧ والمعارف ص ١٨٨ .

(٦) سقط من ط .

(٧) روى أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : لم يجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء كاجتماعهم على التنوير في الفجر ، والتعجيل في المغرب . اهـ . وروى رحمه أيضاً من نفس الطريق عنه أنه قال : ما كان أصحاب رسول الله ﷺ على شيء من التطوع ثم تدابرة منهم على ركعتين قبل الفجر ، وأربع قبل الظهر . اهـ . أما تحريم نكاح الأخت في عدة الأخت : فقد روى عن علي بن إسحاق صحيح ، وعن ابن عباس كذلك ، وعن الحسن بن سعيد عن شرط الجماعة ، وعن الشعبي عن ابن أبي شيبه ، وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن المسيب بن سعيد صحيح عن شرط الجماعة أنه كره أن يتزوج الخامسة في عدة التي طلق ، قال : ويقولون في الأختين مثل ذلك . اهـ ، كما ذكر صاحب الجواهر النقي . وقال القرطبي : أجمع العلماء على أن الرجل إذا طلق زوجته طلاقاً يملك رجعتها أنه ليس له أن ينكح أختها حتى تنقضي عدة المطلقة ، واختلفوا إذا طلقها طلاقاً لا يملك رجعتها : فقالت طائفة ليس له أن ينكح أختها حتى تنقضي عدة النبي ﷺ ، وروى عن علي بن زيد بن ثابت ، وهو مذهب مجاهد . وعطاء بن أبي رباح ، والنخعي ، =

القياس إذا تعارضاً ، كما يقدم خبر الواحد عليه <sup>(١)</sup> . وعبيدة : بفتح العين ،  
والسلاماني : بفتح السين وسكون اللام <sup>(٢)</sup> .



= وسفيان الثوري ، وأحمد بن حنبل ، وأصحاب الرأي ، وقالت طائفة : له أن ينكح أختها ، روي ذلك عن  
عطاء وهو أثبت الروايتين عنه ، وروي عن زيد بن ثابت أيضاً ، وبه قال سعيد بن المسيب ، والحسن ،  
والقاسم ، وعروة بن الزبير ، وابن أبي ليلى ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأبو عبيد . قال ابن المنذر : ولا  
أحسبه إلا قول مالك ، وبه نقول . أممختصراً . قلت : وروي ابن أبي شيبة في مصنفه عن عبيدة قال : لا  
يجل له أن يتزوج الخامسة حتى تنقضي عدة التي طلق . أممثم أن هذا الأثر بهذا اللفظ . أعني لفظ  
الشارح . مذكور في كتب الأصول . انظر : جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة ١ / ٢٩٥ و ٣٧٣ و ١٥١ /  
وسنن البيهقي ٧ / ١٥٠ وتفسير القرطبي ٥ / ١١٩ .

(١) انظر : أصول البزنطي مع كشف الأسرار ٣ / ٢٦٤ - ٢٦٦ وشرح المنار ٢ / ٧٤٥ والأحكام للآمدي  
١ / ١٠٢ والمستقصى ١ / ٢١٥ .

(٢) كذا جاء مشهوراً في كتب الفرائض التي تكررها في ترجمته .